مناهج اللغويين في تقرير العقيدة

إلى نهاية القرن الرابع الهجري

تأليف

د. محمد الشيخ عليو محمد

مكتبة دار المنهاج
للنشر والتوزيع بالرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

- أصل هذا البحث رسالة تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في ٨/٤/١٤٢٦هـ:

- وقد تكوّنت لجنة المناقشة من الأساتذة:

١ - الدكتور: عبد الله بن سليمان الغفيلي، الأستاذ المشارك بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية مشرفاً رئيسياً على الرسالة.

٢ - الدكتور: محمد بن عوض السهلي، الأستاذ المشارك بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية مشرفاً مساعداً على الرسالة.

٣ - أ.د. علي بن نفيع العلياني، عضو قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية الدعوة وأصول الدين بجامعة أم القرى، بمكة المكرمة.

٤ - أ.د. بسيوني سعد لبن، عضو هيئة التدريس بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

٥ - الدكتور: محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الجهني، الأستاذ المشارك بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

- ونالت الرسالة درجة الدكتوراه بتقدير: ممتاز مع الشرف الأول.

مناهج اللغويين في تقرير العقيدة

إلى نهاية القرن الرابع الهجري

ح مكتبة دار المنهاج للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

محمد، محمد الشيخ عليو

مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري./ محمد الشيخ عليو محمد.- الرياض، ١٤٢٧هـ

٩٧٦ص؛ ١٧×٢٤سم.- (منشورات مكتبة دار المنهاج؛ ٢٦)

ردمك: ٦ - ٠ - ٩٨٠٠ - ٩٩٦٠

١ - العقيدة الإسلامية ٢ - اللغويين العرب أ - العنوان ب - السلسلة

ديوي ٢٤٠ ١٤٢٧/٤١٠٦

الطبعة الأولى

١٤٢٧هـ

مكتبة دار المنهاج

للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

المركز الرئيسي - طريق الملك فهد - شمال الجوازات

هاتف ٤٠٦٥٥٥٣ - فاكس ٤٠٨٣٦٩٨ - ص ب ٥١٩٢٩ الرياض ١١٥٥٣

الفروع: طريق خالد بن الوليد (إنكاس سابقًا) ت ٢٣٢٢٠٩٥

طريق الأمير سعد بن عبد الرحمن (مخرج ١٥) ت ٤٤٥٦٢٢٩

المدينة النبوية - طريق سلطانة ت ٠٤/٨٤٦٧٩٩٩

مكة المكرمة - الشامية - ت ٠٢/٥٧٣٠٩٨٠

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقدِّمة

إنَّ الحَمدَ لله، نَحمدُه ونَستعينُه ونَستغفرُه ونَستهدِيْه، ونَعوذُ بالله مِن شُرور أنفسنا، ومِن سيِّئَات أعمالنا، مَن يهده الله فلا مُضِلَّ له، ومَن يُضْلِل فلا هَادِي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحدَه لا شريكَ له، وأشهد أن مُحَمَّداً عبدُه ورسولُه، بلَّغ الرِّسالة، وأدَّى الأمانةَ، ونَصَحَ الأُمَّة، وجاهد في الله حَقَّ جِهَاده، صلَّى الله عليه، وعَلَى آلِه وَصَحْبِه، صلاة تتعاقب إلى يوم البعث والنُّشور.

أما بعد: فإنَّ الله ﷻ اختار العربية لتكون لسان كتابه ونبيه ﷺ، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾[2]، وقال عزَّ مِن قائلٍ: ﴿كِتَٰبٌ فُصِّلَتْ ءَايَٰتُهُۥ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ۝٣﴾[3]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ﴾[4]، إلى غير ذلك من الآيات الكريمات الشَّريفات.

وإذا كان الأمر كذلك، كان مِن الأهمية بمكانٍ ضبطُ وُجوه العربية، ومعرفة أصولها وقواعدها؛ لفهم الكتاب والسنة على الوجه المطلوب شرعاً، والوقوف على أسرارهما؛ إذ يؤدّي الجهلُ بها إلى تحريف دلالات ألفاظ الكتاب والسنة، وحملِ معانيها على غير مراد الله، ومراد رسوله ﷺ، مِمَّا يؤدي إلى الاعتقادِ الباطل، المفضي بدوره إلى المَهالك.

روى الأصمَعي، عن الخليل بن أحمد، عن أبي عمرو بن العلاء، أنه قال: «أكثر من تَزَنْدَقَ بالعراقِ لِجَهْلِهم بالعربيَّة»[5].

---

(١) سورة الشورى: الآية (٧).
(٢) سورة الرعد: الآية (٣٧).
(٣) سورة فصلت: الآية (٣).
(٤) سورة إبراهيم: الآية (٤).
(٥) كتاب الزينة (١/ ١١٧)، ونزهة الألباء ص: (٢٥)، وبينهما فروق في بعض العبارات.

وقال الأصمعي: «تزندق هؤلاء القوم لِجَهْلِهِم باللُّغَة العربيَّة، ولو كانوا مُطَّلعين على خَفَايا اللغة، لَفَهِمُوا حقيقة القرآن والحديث، ولَمَا اعتراهم الشَّكُّ في الدِّين»[1].

وقد اهتم سلَفنا الصَّالح باللغة العربية تَعَلُّماً وتعليماً، ورواية وتأليفاً، وتدويناً وتحقيقاً، وحفظوا مفرداتها، وغريبها، ورواياتها، ونوادرها، وأشعارها، وألَّفوا الكتب المتنوعة في مجالات العربية، وكشفوا أباطيل المُتَطَفِّلِين عليها من الأعاجم ذوي الأهواء، وخاضُوا معهم المناظرات المشهورة، ولم يقصروا في ذلك، بل أبدعوا وفاقوا أقرانهم من المخالفين، فظهر لهم من أئمة العربية أمثال: أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، والخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، والأصمَعي (ت٢١٣هـ)، وأبي عُبيد (ت٢٢٤هـ)، وابن قُتيبة (ت٢٧٦هـ)، وإبراهيم بن إسحاق الحربي (٢٨٥هـ)، والإمام أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، ومحمد بن أحمد بن منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، وغيرهم.

غير أن ذلك كلّه قد اختفى في العصور اللاحقة في خضم المجهودات الهائلة التي بذلها المخالفون؛ لخطف العربية من أهلها، والافتيات عليها، وصبغها بالموروثات العَقَدية التي انطلقوا منها في دراسة العربية، حتى غدت الفنون اللغوية محتكرة على المعتزلة، ثم على الأشاعرة من بعدهم.

وأمام هذا المشهد ظهرت محاولات جادة مِن بعض علماء أهل السنة والجماعة في العصور الوسطى لتنقية اللغة من شوائبها، وإرجاعها إلى معهودها لدى العرب والسَّلف، وكشف أباطيل المتلاعبين بها، من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم، فكانت مجهوداتُ شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٦٢٨هـ)، وتلميذه ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) هائلةً في هذا الميدان عبر مجالات العقيدة، وتمثَّلت في التأصيلات المنهجية اللُّغوية لتقرير العقائد، والرَّد على التحريفات اللُّغوية، وتبيين قضايا التأويل، والحقيقة والمجاز، والاسم والمُسَمَّى، ومسائل اللَّفظ والحَرف والصوت المتعلقة بكلام الله، ومباحث الأسماء والأحكام، فأصبح

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢/ ٢١٧).

ذلك لبنةً يعتمدها مَن جاء بعدهم من علماء أهل السنة والجماعة.

ثم إنَّه ظهرت عناية بهذا المجال الهَامِّ في عصرنا الحاضر، وَوُجِدَت بحوث قليلة تهتم بمجهودات أهل السنة في مجال اللُّغة، وتنوعت ما بين مهتم بمجهودات أفراد منهم، ومهتم بمناهج أهل السنة في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة، لكن ذلك كله لا يزال في طور النشأة، ولم يقف بعدُ على ساق.

ولمَّا رأيت الأمر هكذا، ـ وقد كنتُ كتبتُ في مرحلة الماجستير رسالة في هذا المجال بعنوان: «جهود الإمام الأزهري اللغوي في تقرير العقيدة السَّلفية والرَّد على مُخالفيها»[1]، وظهر لي جلياً في أثناء ذلك وبعده وُجودُ جمع غفير من اللغويين والنحاة والصَّرفيين والأدباء ساروا على طريقة أهل السنة والجماعة في تقرير العقائد وانتصروا لها، مُقابل طوائف منهم كانت لهم مذاهب مختلفة في تقرير العقائد حسب مشاربهم الفِكرية ـ، انقدح في ذهني استكمال المُهِمَّة التي بدأتها، وجمع ذلك من بطون كتب اللغة، والتفسير، وشروح الأحاديث، والآداب، والتواريخ، والتراجم، والفنون، وغيرها، ثم تنظيمه ودراسته، فمُناقشته وتحليله؛ ليسهلَ الوقوف على عقائدهم، ومعرفة أحوالهم الفكرية، وفي ذلك من التخفيف على الباحثين وطلبة العلم ما لا يخفى، وسمَّيتُه مستعيناً بالله على صعابه بـ: **«مناهج اللغويين في تقرير العقيدة إلى نهاية القرن الرابع الهجري»**.

أسباب اختيار الموضوع:

أولاً: صعوبة الوقوف على عقائد جمهور اللغويين القُدَامى، مع أهمية ذلك، وعظم شأنه، حيث يُرجع إليهم على الدَّوام في تفسير كتاب الله ﷻ، وشرح ألفاظ الأخبار النبوية، وآثار الصحابة والتابعين.

ثانياً: ندرة الدراسات المتعلقة بعقائد اللغويين ـ حسب علمي ـ، مع ما تحويه

---

(١) نوقشت بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة في: (٢٧/ ١١/ ١٤٢٠هـ).

من فوائد علمية غزيرة، لا توجد في مظانها من كتب العقيدة وغيرها.

ثالثاً: الرَّغبة في إبراز جهود طائفة من كبار أئمة اللغة العربية القُدامى في تقرير عقائد أهل السنة والجماعة، وجليل ما قاموا من الأعمال في الرَّد على المبتدعة، والكشف عن مطاياهم اللُّغوية.

رابعاً: التمييز بين من وافق منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة من اللغويين، ومن خالفهم في ذلك إلى نهاية القرن الرابع الهجري، وبيان منهجه الذي سلكه في تقرير عقيدته.

خامساً: بيان المناهج التي سلكها اللغويون مع اللغة في تقرير عقائدهم، وإظهار مدى مطابقة منهج أهل السنة والجماعة مع دلالات اللغة العربية، ومفارقتها لمناهج المخالفين لهم من الفرق والجماعات.

سادساً: الوقوف على جملة من الشبهات اللغوية التي اعتمد عليها المخالفون في تأويل وتحريف النصوص المتعلقة بالأسماء والصفات، والرَّد عليها.

خطة البحث

تتكون خطة هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة أبواب، وخاتمة، ثم فهارس علميَّة:

- أما **المقدمة**: فقد ذكرت فيها الافتتاحية، وأهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، ومنهجي في البحث، والدراسات السابقة في الموضوع.

- وأما **التمهيد**: فهو في تعريف المنهج، وأهمية اللغة العربية في فهم العقيدة، ويحتوي على مبحثين كالتالي:

المبحث الأول: تعريف المنهج، وأهميته، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالمنهج لغة واصطلاحاً.

المطلب الثاني: أهمية المنهج في العلوم كلها، وأثر العقيدة فيه.

المطلب الثالث: بيان مناهج الناس في تقرير العقيدة عموماً.

المطلب الرابع: بيان مناهج اللغويين في تقرير العقيدة خصوصاً.

المبحث الثاني: أهمية اللغة العربية في أبواب العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: كون العربية أصلاً من أصول الدين، ومعتمداً من معتمدات الشريعة.

المطلب الثاني: تأثير اللغة العربية في أبواب العقيدة ودورها في فهم العقيدة الصَّحيحة، والسلامة من الوقوع في التحريف.

المطلب الثالث: أهمية معرفة عقائد اللغويين، وخطورة تجاهل ذلك.

- وأما **الأبواب الأربعة**: **فهي**:

- **الباب الأول: سياق من كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة**، وفيه تسعة وعشرون مبحثاً كالتالي:

المبحث الأول: منهج نصر بن عاصم الليثي (ت٨٩هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة.

المبحث الثاني: منهج عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة، ودلائله.

المبحث الثالث: منهج أبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: منهجه في القضاء والقدر.

المطلب الثالث: موقفه من الفرق المبتدعة.

المبحث الرابع: منهج حماد بن سلمة بن دينار البصري النحوي (ت١٦٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية وروايته لأحاديث الصفات.

المطلب الثاني: منهجه في الإيمان وبعض مسائله.

المطلب الثالث: اشتهاره باتباع السنة، ومخالفة المبتدعة.

المبحث الخامس: منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات، ودلائله.

المطلب الثاني: منهجه في القضاء والقدر.

المطلب الثالث: ذكر بعض تقريراته في أبواب من العقيدة.

المبحث السادس: منهج أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت١٨٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: مقاله في الاسم والمسمى وتوجيه ذلك.

المطلب الثالث: رأيه فيما اعتبر البلاغيون بعده مجازاً

المبحث السابع: منهج يونس بن حبيب البصري (ت١٨٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: موقفه من الفرق المبتدعة.

المبحث الثامن: منهج علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: موقفه من الفرق المخالفة.

المبحث التاسع: منهج الإمام النضر بن شميل المازني النحوي (ت٢٠٣هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: منهجه في الإيمان وزيادته ونقصانه، وحكم الاستثناء فيه.

المبحث العاشر: منهج أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٣هـ) في تقرير العقيدة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية.

المطلب الثاني: منهجه في القضاء والقدر.

المطلب الثالث: موقفه من الفرق المبتدعة، وبعض مقالاتهم.

المطلب الرابع: تبرئته من المطاعن المفتراة عليه.

المبحث الحادي عشر: منهج أبي عمرو إسحاق بن مِرار الشيباني (ت٢١٣هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية والقدر.

المطلب الثاني: ذكر ما روي من شرابه للنبيذ، والتحرير في ذلك.

المبحث الثاني عشر: منهج الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ) في تقرير العقيدة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: منهجه في الإيمان ومسائله.

المطلب الثالث: منهجه في تقرير مسائل من العقيدة.

المطلب الرابع: منهجه في التعامل مع أهل البدع والأهواء.

المبحث الثالث عشر: منهج أبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي في تقرير العقيدة (ت٢٢٥هـ)، وفيه مبحث واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة وثناء الأئمة عليه.

المبحث الرابع عشر: منهج أبي عبد الله محمد بن زياد المعروف بابن الأعرابي (ت٢٣٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية.

المطلب الثاني: موقفه من الفرق المبتدعة.

المبحث الخامس عشر: منهج أبي الفضل العبَّاس بن الفَرَج الرِّياشي (ت٢٥٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في العقيدة، وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: موقفه من الفرق المخالفة.

المبحث السادس عشر: منهج أبي الهيثم الرازي (شيخ الأزهري) (ت٢٧٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في العقيدة، وثناء الأئمة عليه.

المطلب الثاني: رَدُّه على مَن أوَّل الصُّوْرَ بالصُّوَرِ.

المبحث السابع عشر: منهج الإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: تقريره لبعض مسائل العقيدة.

المطلب الثالث: موقفه من أهل الأهواء والبدع.

المطلب الرابع: ذكر بعض ما ادُّعي عليه، والرَّد على ذلك.

المبحث الثامن عشر: منهج الإمام إبراهيم بن إسحاق بن بشير الحربي (ت٢٨٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: موقفه من أهل الأهواء والبدع ومقالاتهم.

المبحث التاسع عشر: منهج أبي العباس أحمد بن يحيى الشيباني الملقب بـ: ثعلب (ت٢٩١هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: موقفه من أهل الأهواء والبدع، ومقالاتهم.

المبحث العشرون: منهج أبي عثمان سعيد بن محمد بن صبيح المشهور بابن الحدَّاد المغربي (ت٣٠٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في العقيدة، واشتهاره بلزوم السنة.

المطلب الثاني: مناظرته المشهورة مع الرَّافضة في المغرب.

المبحث الحادي والعشرون: منهج أبي بكر محمد بن الحسن بن دُريد (ت٣٢١هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في العقيدة، وبعض ما يدل عليه.

المطلب الثاني: تبرئته من التشيع وتحرير ذلك.

المطلب الثالث: اتهامه بشرب النبيذ، وأقوال العلماء في ذلك.

المبحث الثاني والعشرون: منهج أبي عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة الملقب بـ: نفطويه (ت٣٢٣هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات..

المطلب الثاني: الرَّد على من اتهمه بالتشيع.

المبحث الثالث والعشرون: منهج أبي بكر محمد بن القاسم بن بشَّار الأنباري (ت٣٢٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: منهجه في بعض مسائل الإيمان.

المبحث الرابع والعشرون: منهج الإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المعروف بالنحَّاس المصري (ت٣٣٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: عرض جملة من تقريراته في أبواب من الاعتقاد.

المبحث الخامس والعشرون: منهج أبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد الملقب بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية.

المطلب الثاني: موقفه من الرافضة وموقف الرافضة منه.

المطلب الثالث: الرَّد على من رماه بالكذب على اللغة.

المبحث السادس والعشرون: منهج الإمام أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري (ت٣٧٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في توحيد الأسماء والصفات.

المطلب الثاني: منهجه في مسائل الإيمان.

المطلب الثالث: موقفه من أهل الأهواء.

المبحث السابع والعشرون: منهج أبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله أبي بكر الزبيدي الأندلسي (ت٣٧٩هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في تقرير العقيدة وشواهده.

المطلب الثاني: موقفه من الفرق المخالفة.

المبحث الثامن والعشرون: منهج أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت٣٨٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه السلفي في تقرير العقيدة، ودلائله.

المطلب الثاني: اتهام البعض له بالتشيع والرَّد على ذلك.

المبحث التاسع والعشرون: منهج بديع الزمان الهمداني (ت٣٩٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية.

المطلب الثاني: موقفه من الرَّافضة ورده عليهم في الصَّحابة.

• **الباب الثاني: سياق من كان على منهج المعتزلة في تقرير العقيدة، أو اتهم بشيء من مبادئهم، على الترتيب الزَّمني**، وفيه واحد وعشرون مبحثاً كالتالي:

المبحث الأول: منهج هارون بن موسى الأعور (ت١٧٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: اتهامه بالقدر واعتبار البعض له معتزلياً.

المبحث الثاني: منهج أبي محمد يحيى بن المبارك بن المغيرة اليزيدي المقرئ (ت٢٠٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: اتهامه بالاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره.

المبحث الثالث: منهج أبي علي محمد بن المستنير المشهور بقطرب (ت٢٠٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، ودلائله.

المطلب الثاني: أقوال أئمة اللغة فيه ومناقشتها.

المبحث الرابع: منهج أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: اتهامه بالقدر والاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره.

المبحث الخامس: منهج أبي الحسن سعيد بن مسعدة المشهور بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة.

المطلب الثاني: شواهد من آرائه الاعتزالية والرَّد عليها.

المبحث السادس: منهج عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت٢٣٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في الصفات من كتابه (غريب القرآن وتفسيره).

المبحث السابع: منهج أبي عثمان بكر بن عثمان بن بقية المازني (ت٢٤٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اتهامه بالقدر، ودلائله.

المطلب الثاني: اتهامه بالإمامية، والإرجاء، ومناقشة ذلك.

المبحث الثامن: منهج أبي حاتم سهل بن محمد السجستاني (ت٢٥٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اتهامه بالاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره.

المطلب الثاني: رميه بأمور أخرى والجواب عنها.

المبحث التاسع: منهج أبي عثمان عمرو بن بحر بن عثمان الجاحظ (ت٢٥٠/ ٢٥٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، ومؤلفاته فيه.

المطلب الثاني: عرض بعض مسائله الاعتزالية والرَّد عليها.

المطلب الثالث: ذكر جملة من المثالب المنسوبة إليه ومناقشتها.

المبحث العاشر: منهج أبي العباس عبد الله بن محمد بن شِرشِير الناشئ (ت٢٩٣هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، ودلائله.

المبحث الحادي عشر: منهج أبي الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم بن كيسان (ت٣٢٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: اتهامه بالاعتزال ودلائله ومناقشة ذلك وتحريره.

المبحث الثاني عشر: منهج أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السِّيرافي (ت٣٦٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اتهامه بالاعتزال وأقوال العلماء في ذلك.

المطلب الثاني: تأثره في كتبه بما اتهم به من عدمه وتحرير ذلك.

المبحث الثالث عشر: منهج أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة.

المطلب الثاني: عرض بعض اعتزالياته والرد عليها.

المطلب الثالث: اتهامه بالتشيع في كتبه ومناقشة ذلك.

المبحث الرابع عشر: منهج أبي أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري (ت٣٨٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: اتهامه بالاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره.

المبحث الخامس عشر: منهج أبي عبيد الله محمد بن عمران المشهور بالمرزباني (ت٣٨٤هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة.

المطلب الثاني: اتهامه بالتشيع، ودلائله.

المبحث السادس عشر: منهج علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي ومؤلفاته فيه.

المطلب الثاني: عرض بعض اعتزالياته والرد عليها.

المطلب الثالث: اتهامه بالتشيع والرفض وتحرير ذلك.

المبحث السابع عشر: منهج أبي القاسم إسماعيل بن عبَّاد بن عبَّاس الطالقاني المشهور بالصَّاحب بن عبَّاد (ت٣٨٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، وجهوده في نشره.

المطلب الثاني: أثر المنهج عليه في معاملاته وحكمه وفكره.

المطلب الثالث: تشيعه وتحرير نوعه.

المبحث الثامن عشر: منهج أبي الفتح عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، ودلائله.

المطلب الثاني: عرض بعض مسائله الاعتزالية مع الرَّد عليها.

المطلب الثالث: اتهامه بالتشيع والشعوبية ومناقشة ذلك.

المبحث التاسع عشر: منهج أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة، وبعض ما يدل عليه.

المبحث العشرون: منهج أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت٤٠٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة، ودلائله.

المبحث الحادي والعشرون: منهج محمد بن الحسين بن موسى بن جعفر الصَّادق المشهور بالشَّريف الرَّضِي (ت٤٠٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، ودلائله.

المطلب الثاني: شواهد من تأويلاته الباطلة لنصوص الصفات بشبه البلاغيين مع الرَّد عليه.

المطلب الثالث: اعتناقه لمذهب الرفض وأقوال الأئمة في ذلك.

• **الباب الثالث: سياق من اضطرب منهجه في أمر الصفات، وشابه الأشاعرة في إثبات بعض الصفات وتأويل البعض منها، مع موافقته لأهل السنة في المسائل العقدية الأخرى، على الترتيب الزمني**، وفيه سبعة مباحث كالتالي:

المبحث الأول: منهج أبي زكريا يحيى بن زياد المشهور بالفراء اللغوي (ت٢٠٧هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في الصفات واضطرابه في ذلك.

المطلب الثاني: اتهامه بالميل إلى الفلسفة والاعتزال، والتحرير في ذلك.

المطلب الثالث: اتهامه بالتشيع والرَّد على ذلك.

المبحث الثاني: منهج أبي العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمبرِّد (ت٢٨٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية.

المطلب الثاني: اتهامه برأي الخوارج والرَّد على ذلك.

المبحث الثالث: منهج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري المشهور بالزجَّاج (ت٣١١هـ) في تقرير العقيدة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: منهجه السَّلفي العام في إثبات الصفات.

المطلب الثاني: تأويله بعض الصفات الإلهية في كتبه.

المطلب الثالث: الموازنة بين إثباته وتأويله للصفات.

المطلب الرابع: ذكر بعض تقريراته في أبواب من العقيدة.

المبحث الرابع: منهج أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٤٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في أسماء الله وصفاته من كتابه (اشتقاق أسماء الله تعالى).

المطلب الثاني: الرَّد على من اتهمه بالتشيع.

المبحث الخامس: منهج أبي عبد الله الحسين بن خالويه الهمذاني الفارسي (ت٣٧٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات واضطرابه فيه.

المطلب الثاني: اتهامه بالإمامية، ومناقشة ذلك وتحريره.

المبحث السادس: منهج أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات واضطرابه فيه.

المطلب الثاني: منهجه في مسائل الإيمان.

المطلب الثالث: موقفه من الكلام وأهله.

المبحث السابع: منهج أبي عبيد أحمد بن محمد الهروي الباشاني (ت٤٠١هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في إثبات الصفات الإلهية ونماذج من ذلك.

• **الباب الرابع: سياق من اتهم ببدع أخرى كالقول برأي الخوارج، والتشيع، والرَّفض، والباطنية، وكذا الزندقة، أو الفسق، مع التحرير في ذلك ومناقشته، على الترتيب الزمني**، وفيه ثلاثة عشر مبحثاً كالتالي:

المبحث الأول: منهج أبي الأسود الدُؤلي ظالم بن عمرو (ت٦٩هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تشيعه إلى علي رضي الله عنه.

المطلب الثاني: الرد على من اتهمه بالقدر.

المبحث الثاني: منهج أبي سليمان يحيى بن يعمر العدواني (ت١٢٩هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تشيعه إلى أهل البيت ودلائله.

المطلب الثاني: سلامة منهجه العقدي في غير التشيع.

المبحث الثالث: منهج عبد العزيز القارئ المدني الملقب ببشكست (ت١٣٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مبحث واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة.

المبحث الرابع: منهج أبان بن تغلب الجريري (ت١٤٠/ ١٤١هـ) في تقرير العقيدة، وفيه طلب واحد، وهو: منهجه الشيعي في تقرير العقيدة.

المبحث الخامس: منهج عبد الله بن المُقَفَّع الفارسي (ت١٤٥هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: اتهامه بالزندقة والشعوبية ودلائل ذلك.

المبحث السادس: منهج معاذ بن مسلم الهراء (ت١٩٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلب واحد، وهو: منهجه في تقرير العقيدة، ودلائله.

المبحث السابع: منهج أبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت٢١٠هـ) في تقرير العقيدة، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: منهجه في إثبات الصفات الإلهية واضطرابه فيه.

المطلب الثاني: اتهامه برأي الخوارج، وتحرير الأقوال في ذلك.

المطلب الثالث: اتهامه بالشعوبية وذكر مثالب العرب، والنظر في ذلك.

المبحث الثامن: منهج أبي يوسف يعقوب بن إسحاق المعروف بابن السِّكِّيت (ت٢٤٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اتهامه بالتشيع وتسببه في وفاته.

المطلب الثاني: تأثره بالتشيع في كتبه أو عدمه.

المبحث التاسع: منهج أبي حنيفة أحمد بن داود بن ونَنْد الدينوري (ت٢٨٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: اتهامه بالتشيع والاعتزال ودلائله.

المطلب الثاني: نماذج من تشيعه في بعض مؤلفاته.

المبحث العاشر: منهج أبي بكر محمد بن السَّري المشهور بالسَّرَّاج (ت٣١٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في العقيدة، إجمالاً.

المطلب الثاني: اتهامه بالطرب والموسيقى والنظر في ذلك.

المبحث الحادي عشر: منهج أبي حاتم أحمد بن حمدان الرازي صاحب كتاب الزينة (ت٣٢٢هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في تقرير العقيدة من خِلال كتابه (الزينة).

المطلب الثاني: اتهامه بالباطنيّة والإسماعيلية ودلائل ذلك.

المبحث الثاني عشر: منهج أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه في العقيدة من خِلال كتابه (العقد الفريد).

المطلب الثاني: اتهامه بالتشيع ومناقشة ذلك وتحريره.

المبحث الثالث عشر: منهج أبي الفرج علي بن الحسين بن محمد المشهور بأبي الفَرَج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ) في تقرير العقيدة، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهجه الشيعي ومؤلفاته فيه.

المطلب الثاني: نماذج من تشيعه في كتبه والرَّد عليها.

ـ وأما **الخاتمة**: فقد ذكرت فيها أهم النتائج التي توصَّلت إليها في البحث.

ـ وأما **الفهارس العلمية** فهي:

١ ـ فهرس الآيات القرآنية.

٢ ـ فهرس الأحاديث النبوية.

٣ ـ فهرس الآثار.

٤ ـ فهرس الأعلام المترجم لهم.

٥ ـ فهرس الطوائف والفرق والمصطلحات العلمية.

٦ ـ فهرس المسائل اللغوية العقدية الواردة في الرسالة.

٧ ـ فهرس المصادر والمراجع.

٨ ـ فهرس الموضوعات التفصيلية.

منهجي في كتابة البحث

١ ـ اقتصرت في هذه الرِّسالة على اللغويين الذين عاشوا في القرن الهجري الأول، والثاني، والثالث، والرابع؛ لاشتمال هذه الفترة على عصور الاحتجاج التي رُوي أو وضع فيها معظم مسائل علوم اللغة، ولكون كثير من أئمة أهل السنة اللغويين عاشوا فيها، ولغلبة المذهب الأشعري على من جاء من اللغويين في العصور اللاحقة.

٢ ـ أدخلتُ في البحث كل من عُرِف باللغة والاشتغالِ بها روايةً أو تأليفاً، ممن وقفت له على ما يدل على منهجه في تقرير العقيدة، معتمداً في نسبة العالِم إلى أهل السنة والجماعة أو غيرهم على ما قرَّره بنفسه ـ إن وُجد ـ، أو ما قاله العلماء فيه، مع قرائن أخرى ترد في مواضعها، وعددهم الحالي هو: [٧٠] علَماً.

٣ ـ ركزتُ في البحث على بيان منهج المترجم له في الأسماء والصفات، وفي مسائل الأسماء والأحكام، وموقفه من المسائل الخلافية بين أهل السنة والمخالفين، ومن أهل الأهواء والبدع، بشواهد تدل على ذلك، حسب ظروف كل مبحث، من غير التزام لذكر تقريراته العقدية كلها؛ ليقاس ما لم يُذكر على ما ذُكر.

٤ ـ التزمتُ ـ مع بيان منهج المترجم له في العقيدة ـ ذكرَ ما اتهم به الشخص من الأشياء الأخرى القادحة في العدالة: من ابتداع، وفسق، وكذب، وغيرها من خوارم العدالة ـ إن وُجِدَت ـ، مع مناقشة ذلك وتحريره.

٥ ـ إن كان المعقود له المبحث مِمَّن ألفت عنه كتب تبين جهوده في تقرير العقيدة كابن قتيبة، والخطابي، والأزهري، وغيرهم، فإنني أشير إلى ذلك، مع ذكر أهم ما يدل على منهجه.

٦ ـ ترجمتُ للمعقود لهم المباحث ترجمة موجزة في الهامش، مُتبعة بأهم مصادر تراجمهم، مرتبة حسب وفيات مؤلفيها، ولبعض الأعلام التي رأيت أنهم في حاجة إلى تعريف، عندما يرد ذكرهم لأول مرة، وقد أشير إلى تقدم الترجمة، أو مجيئها لاحقاً.

٧ ـ عَزوتُ الآيات القرآنية الشريفة، بذكر اسم السورة ورقم الآية في هامش الرسالة.

٨ ـ خَرَّجتُ الأحاديث النبوية والآثار بعزوها إلى مصادرها، فإن كانت في الصحيحين أو في أحدهما اكتفيت بالعزو إليهما، وإن كانت في غيرهما زدتُ على العزو الحكم عليها بذكر أقوال الأئمة فيها تصحيحاً وتضعيفاً، فإن لم أجد أجتهد في الحكم عليها من خِلال قواعد علوم الحديث، والجرح والتعديل، قدر المستطاع.

٩ ـ وَثَّقتُ الأقوال من مراجعها الأصلية مُحاطةً بالأقواس، فإن تعذر الوصول إلى المراجع الأصلية، عزوت إلى المصادر الناقلة، وإن حذفتُ من أثنائها شيئاً لطُولٍ أو عدم مناسبة وضعتُ مكانه النقاط الدالة على المحذوف.

١٠ ـ شَرحتُ الألفاظ الغريبة، والمصطلحات الغامضة، وعرَّفتُ ما لم يشتهر من الفِرق والمَواضع الجغرافية، مِن المعاجم اللُّغَوية والبُلدانية، وكتب التعريفات، وغيرها.

١١ ـ عَزوتُ الأبيات الشعرية إلى دواوينها ومراجعها الأصلية، فإن تعذر ذلك اكتفيت بالعزو إلى المصادر الناقلة، مع بيان موضع الشاهد أحياناً.

١٢ ـ التزمتُ بعلامات الترقيم، وضبطتُ ما يحتاج إلى ضبط، وعلَّقت على ما رأيته في حاجة إلى تعليق.

١٣ ـ إذا رجعتُ لكتاب واحدٍ في طبعات مختلفة، فإنني أنبه ذلك في الحاشية، وفي فهرس المصادر والمراجع.

الدراسات السَّابقة في الموضوع

لا جدال أن كلَّ موضوع من الموضوعات عملياً كان أو نظرياً، لا بد أن تكون له صلة بالدِّراسات السَّابقة في مجاله؛ فإن العُلوم الشَّرعية واللغوية متعلق بعضها ببعض، ومثلها التطبيقية والبَحتة.

وقد أجلت نظري في الدَّراسات التي لها صلة معتبرة بموضوع رسالتي، غير التراجم وكتب اللُّغَة والأدب والعَقائد والتفاسير والأحاديث التي اعتمدتُ عليها، فوجدتها أصنافاً أربعة:

أ ـ دراسات متعلقة ببيان تأثير العربية في أمور العقيدة، ودورها في استنباط الأحكام العقدية.

ب ـ دراسات متعلقة ببيان منهج أهل السنة والجماعة مع اللغة العربية لتقرير المسائل العقدية.

جـ ـ دراسات حديثة خاصة بترجمة عَلَم فأكثر من اللغويين، وبيان جهوده في العربية وعلومها، وذكر مذاهبه اللغوية، أو النَّحوية، أو الصَّرفية، أو التفسيرية، أو الأدبية، أو البلاغية، وما شاكل ذلك.

د ـ دراسات موسوعية تراجمية مقتبسة من تراجم اللغويين، مع بيان شيء من عقائدهم، مع خلط اللغويين بأئمة التفسير والنحو والقراءات.

أما الصنف الأول: فإن استخدام العربية لنصرة العقائد فَنٌّ قديم جداً، ومتناثر في كتب اللغة، والنحو، والبلاغة، ومعاني القرآن، وتوجيه القراءات، وإعراب القرآن، والتفاسير، وغيرها.

وأول الكتب التي اهتمت بذلك هي كتب معاني القرآن وإعرابه، مثل: (معاني القرآن) لأبي زكريا الفراء (ت٢٠٧هـ)، و(معاني القرآن) للأخفش (ت٢١٥هـ)، و(معاني القرآن وإعرابه) للزجاج (ت٣١١هـ)، و(معاني القرآن الكريم) و(إعراب

القرآن) كلاهما للنحاس (ت٣٣٨هـ)، و(مُشكل إعراب القرآن) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، وغيرها كثير جداً[(١)].

وتبع ذلك أو قارنه كتب توجيه القراءات، وبيان عللها، والاحتجاج لها، مثل: (احتجاج القراءة) لأبي بكر بن السَّرَّاج (ت٣١٦هـ)، و(احتجاج القراءات) لأبي بكر محمد بن الحسن بن مقسم (ت٣٥٤هـ)، و(القراءات وعلل النحويين فيها)[(٢)] للأزهري (ت٣٧٠هـ)، و(إعراب القراءات السَّبع وعللها) لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، و(الحجة للقُرَّاء السبع) لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإعراب عنها) لأبي الفتح عُثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، و(الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها) لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ).

وتعدَّى هذا الاتجاه قديماً إلى كتب التفاسير، وبخاصة تفاسير المعتزلة، ثم الأشاعرة، وممن استخدم اللغة في تقرير مسائل العقيدة قطربٌ (ت٢٠٦هـ) في (معاني القرآن)، والرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ) في (الجامع لعلم القرآن)، والزمخشري (ت٥٣٨هـ) في (الكشَّاف عن عيون الأقاويل)، وأبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) في (البحر المحيط)، والسَّمين الحَلَبي (ت٧٥٦هـ) في (الدُّرّ المَصُون في عُلوم الكتاب المكنون)، وابن المُنَيِّر السكندري المالكي (ت٦٨٣هـ) في (الانتصاف من الكشاف)، وابن عادل الحنبلي (ت٨٨٠هـ) في (اللُّباب في عُلوم الكتاب)، وغيرهم كثير جدّاً.

أما كتب اللغة والنحو والبلاغة: فإن التراث الذي خلفته المعتزلة في ذلك مليءُ بالاستدلالات اللغوية على المسائل العقدية، وأوضح مثال على ذلك كتب أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، والرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ)، وأبي الفتح ابن جني (ت٣٩٢هـ)، وجار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ثم اقتفت الأشاعرة بعد ذلك سبيل المعتزلة، واستخدموا فنون اللغة للرَّدّ على المعتزلة في المسائل التي خالفوهم فيها.

---

(١) التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص: (٢٥٨ ـ ٢٧٣).

(٢) ويقال أيضاً: (معاني القراءات).

ومن الكتب المهمة التي تعرضت لأهمية اللغة ودورها في أمور العقيدة، مع التمثيل لذلك بالمسائل العقدية كتاب: (الصَّعقة الغَضَبيَّة في الرَّدِّ على مُنكري العَرَبيَّة)[١]، فإن الطُّوفيَّ[٢] عقد فيه باباً في كون العربية أصلاً من أصول الدين أورد فيه ثلاثة فصول: ذكر في الأول منها: تأثيرَ الإعراب في القرآن الكريم ومثَّل له من الفاتحة ومن باقي القرآن، وفي الثاني: تأثيرَ الإعراب في السنة، ومثَّل له باختلاف أهل السنة مع القدرية في حديث النبي ﷺ فيما رواه أبو هريرة: «فحجَّ آدمُ موسى»[٣]، وباختلافهم مع الرافضة في حديث: «ما تركنا صدقة»[٤]، وفي الثالث: جملةً من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية، ومثَّل له بطائفة من المسائل العقدية والفقهية التي اختُلف فيها تبعاً للاختلاف في إعراب أدلتها، وأطال في ذلك[٥].

وعقد الشاطبي[٦] ـ أيضاً ـ في (الاعتصام) فصلاً ذكر فيه نزول الشريعة بالعربية في ألفاظها ومعانيها وأساليبها، وأنها لا تُفهم إلا من الطريق الذي أنزلت عليه، وهو اعتبار ألفاظ العربية ومعانيها وأساليبها في فهمها، ثم أتبع ذلك بستة أمثلة ضربها للدلالة على أن الجهل بالعربية يؤدي إلى الهلاك في

---

(١) حققه الدكتور حمد بن خالد الفاضل، ونشرته مكتبة العبيكان، الرياض عام ١٤١٧هـ.

(٢) هو نجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي الطوفي، كان فقيهاً أصولياً محدثاً، نحوياً لغوياً مؤرخاً، واتهم بالتشيع، والصَّواب رجوعه عنه، (ت٧١٦هـ). انظر: ذيل طبقات الحنابلة (٤/ ٣٦٦)، والدرر الكامنة (٢/ ١٥٤).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب القدر، باب تحاج آدم وموسى عند الله (٤/ ٢١٢) ح(٦٦١٤)، ومسلم في كتاب القدر، باب حجاج آدم وموسى صلى الله تعالى عليهما وسلم (٤/ ٢٠٤٢ ـ ٢٠٤٤) ح(٢٦٥٢).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب فرض الخمس، باب فرض الخمس (٢/ ٣٨٦) ح(٣٠٩٣)، ومسلم في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي ﷺ: «لا نورث، ما تركنا صدقة» (٣/ ١٣٧٩) ح(١٧٥٩).

(٥) انظر: الصَّعقة الغضبية ص: (٣٣٣ ـ ٦٣١).

(٦) هو الإمام العلامة الأصولي المدقق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، برع في التفسير والفقه والأصول، واشتهر بالتآليف البديعة، (ت٧٩٠هـ). انظر: فهرس الفهارس (١/ ١٣٤)، والأعلام (١/ ٧١).

أمور العقيدة[١].

وقد نوقشت في كلية الآداب بجامعة بغداد عام ١٩٩٦م رسالة ماجستير بعنوان: (أثر الدّلالة النَّحوية واللغوية في استنباط الأحكام الاعتقادية من القرآن الكريم) مقدمة من الطالب: يوسف خلف العيساوي، ويبدو من عنوانها أنه تعرض لمسائل من هذا القبيل، غير أنني للأسف لم أصل إليها.

وهناك دراسات حديثة مرتبطة بهذا الموضوع عُنِيَت بأثر المعتقد في التوجيه اللغوي أو البلاغي لدى المؤلفين، مثل (ظاهرة التأويل وصلتها باللغة) للسيد أحمد عبد الغفار، وطبع بدار الرشيد بالرياض، و(تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية) للدكتور مهدي صالح السامرائي، وطبع بالمكتب الإسلامي عام ١٣٩٧هـ، و(المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن) لأحمد أبي زيد، وطبع بمكتبة المعارف بالرباط عام ١٩٨٦م، وأشار الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز إلى أمثلة من ذلك في كتابه (التأويل النحوي في القرآن الكريم)[٢]، وسجل الباحث: سليمان بن عبد العزيز الربعي رسالة بعنوان: (المعتقد وأثره في توجيه الرأي البلاغي لدى المفسرين) بقسم البلاغة والنقد ومنهج الأدب الإسلامي بكلية اللغة العربية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[٣].

وأما الصنف الثاني: فإنني لم أعثر على كتاب يجمع أصول منهج أهل السنة والجماعة مع اللغة العربية لتقرير العقائد، غير أنه متفرق في كتب أهل السنة والجماعة، وبخاصة كتب الرُّدود، والعقائد، والتفاسير، وغيرها.

وممن أشار إلى قواعدَ من هذا المنهج الإمامُ الشافعيُ (ت٢٠٤هـ) في (الرِّسالة)[٤]، وأبو عُبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ) في (كتاب الإيمان)[٥]،

---

(١) الاعتصام (٣/٣٥٦ ـ ٣٧٤) بتحقيق مشهور حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد ١٤٢١هـ.

(٢) نشرته مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤٠٤هـ.

(٣) انظر: المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة لمحمد بن علي الصامل ص:(١٢٣)، دار إشبيليا، ١٤١٨هـ.

(٤) انظر ص:(٤٦ ـ ٥٣).

(٥) انظر ص:(٣٩).

وعبد العزيز بن يحيى الكناني (ت٢٤٠هـ) في (الحَيدة)[١]، وابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) في (تأويل مشكل القرآن)[٢] و(تأويل مُختلف الحديث)[٣] و(الاختلاف في اللفظ)[٤]، والدَّارمي (ت٢٨٠هـ) في (النقض على المَريسي)[٥]، وابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ) في (جامع البيان)[٦]، والأزهري في (التهذيب) وفي غيره[٧]، وأبو نصر السِّجزي (ت٤٤٤هـ) في (الرَّد على من أنكر الحرف والصوت)[٨]، وشيخ الإسلام أبو عثمان الصَّابوني (ت٤٤٩هـ) في (عقيدة السلف أصحاب الحديث)[٩]، ووردت تأصيلات كثيرة في تعامل أهل السنة مع اللغة العربية لتقرير العقائد، في كتب شيخ الإسلام ابن تيمية[١٠]، وابن قيم الجوزية[١١]، تحتاج إلى جمع وترتيب.

وهناك رسالة نوقشت بقسم العقيدة والمذاهب المعاصرة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، باسم (منهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة) تقدم بها الطَّالب/ محمد بن فهد بن إبراهيم

---

(١) انظر ص:(١٠٥ ـ ١١١).

(٢) انظر ص:(١٢ ـ ٢٠، ٢١، ٤٢، ١٠١، ١١١، ١٢٣، ١٢٤، ١٣٢، ١٣٤، ١٩٩، ٢٠٠).

(٣) انظر ص:(١٢ ـ ١٣، ٤٦، ٤٨ ـ ٥٠) ط دار الكتاب العربي (وهي القديمة).

(٤) انظر ص:(٢٤ ـ ٢٩، ٣٨، ٣٩، ٤٠، ٤٤، ٤٧).

(٥) انظر ص:(٧٠، ١٢٤ ـ ١٢٥، ١٥٤ ـ ١٥٧، ١٧٥، ١٨٦، ٢١٠، ٥٥٠، ٥٥١) بتحقيق السِّماري.

(٦) انظر: (٢/٤٥٧، ٣/١٦٠، ٤/١٣٣، ٦/٣٦٥، ٧/١٠٠، ٥٠٩، ١٢/٣٢٢) بتحقيق محمود محمد شاكر.

(٧) انظر: تهذيب اللغة (١/٣ ـ ٥)، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص:(٢٤٤) بتحقيق شهاب الدين أبو عمرو.

(٨) انظر ص:(١٥٢ ـ ١٥٤).

(٩) ص:(٥ ـ ٦).

(١٠) ينظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام اين تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية ص:(٣١ ـ ٩٥).

(١١) انظر: بدائع الفوائد (١/٤٥، ٣/٢٩، ٣٠)، ومختصر الصواعق المرسلة ص:(٢٩، ٣٠، ٣٤ ـ ٤٠، ٤٤، ٤٥، ١٥٠، ١٥١).

الداود لنيل درجة الماجستير عام ١٤٢٤هـ، وكان من المفترض على الباحث أن يُرَكِّزَ على القواعد التي جرى عليها أهل السنة والجماعة في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة، أو منهجهم مع اللغة في تقرير العقائد، لكنه لم يفعل ذلك، بل ذكر عناية أهل السنة باللغة العربية، وموقفهم من تعلُّم اللغات الأجنبيَّة، ودور العُجمة في الانحراف العقدي، وذكر بعضَ أشهر علماء اللغة من أهل السنة والجماعة، وبحوث ومصنفات أهل السنة والجماعة في اللغة، وبعض ضوابط الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة عند أهل السنة، وختم الكتاب بأمثلة من ردود أهل السنة والجماعة على المخالفين باللغة العربية في مسائل مختلفة مِن العقيدة.

وموضوع هذه الرسالة بمجمله مفيدٌ للغاية، غير أن الباحث لم يعط عنوان الرِّسالة حقَّه من البحث، بل جعله جزءًا من بحثه، والفرق بين هذه الرِّسالة وبين بحثي ظاهرٌ؛ فإنها خاصة بمنهج أهل السنة والجماعة في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة، بخلاف بحثي الذي يشمل ذلك كما سيأتي في التمهيد، مع بيان مناهج اللُّغويين في تقرير العقيدة عُموماً إلى نهاية القرن الرَّابع الهجري.

وأما الصنف الثالث: فهو كثيرٌ جدّاً، ويصعب حصره، وقد حاولت أن أذكر في نهاية مصادر ترجمة من عقدت لهم المباحث بعض الدِّراسات الحديثة المؤلفة عنهم إن وُجدت، ومن ذلك:

١ - الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٦٠م.

٢ - وسيبويه إمام النحاة، تأليف علي النَّجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.

٣ - والكسائي إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية، تأليف عمر إبرهيم مصطفى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.

٤ - والأصمعي حياته، وآثاره، تأليف الدكتور عبد الجبار الجَومرد، مطابع دار الكشاف، بيروت ١٩٧٥م.

٥ ـ وأبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٢م.

ويغلب في هذا الصنف من الدراسات الحديثة الاعتناء بالجهود اللغوية التي قام بها اللغويون، وبيان مذاهبهم النَّحوية، والصَّرفية، والبلاغية، والنقديَّة، وما شابه ذلك، دون التركيز على مذاهبهم العقدية والفكريَّة.

وأما الصنف الرَّابع: فإنني وقفت لذلك على موسوعة عنوانها: «الموسوعة المُيَسَّرَة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة من القرن الأول إلى المعاصرين مع دراسة لعقائدهم وشيء من طرائفهم»[١].

وكان أول من أخبرني عنها عام ١٤٢٢هـ زميلي الدكتور/ عبد اللَّطيف بن محمد الجيلاني، ثم اتصلت بصاحب مجلة الحكمة الشيخ/ وليد بن أحمد الزبيري، فأعطاني ـ مشكوراً ـ نسخة مدمجة على أقراص ليزرية في رمضان عام (١٤٢٣هـ)، ثم صدرت الموسوعة عن دار الحكمة في ثلاث مجلدات عام (١٤٢٤هـ).

وبعد الاطلاع عليها، وتقليبها، ودراستها، ظهرت لي فيها الملحوظات التالية:

أولاً: أنها تلخيصٌ واختصار لما جاء في كتب التراجم، والرِّجال، والطبقات، وعلماء الأمصار، من أخبار اللغويين وأحوالهم ونوادرهم ومؤلفاتهم.

ثانياً: أن مؤلفيها اعتمدوا على التراجم غالباً، ولم يرجعوا في الكثير إلى المصادر التي احتوت أقوال اللغويين وآراءهم وعقائدهم سواء كانت من تأليفاتهم أم من تأليفات غيرهم، مع أنهم ذكروا في مقدمة الموسوعة أنهم رجعوا إلى المصادر المَعنِيَّة.

(١) جمع وإعداد وليد بن أحمد الحسين الزبيري، وإياد بن عبد المطلب القيسي، وبشير بن جواد القيسي، ومصطفى بن قحطان الحبيب، وعماد بن محمد البغدادي، دار الحكمة، ١٤٢٤هـ.

ثالثاً: لم يتعرض مؤلفوها لعقائد بعض اللغويين أصلاً؛ لاعتمادهم على التراجم والطبقات فقط دون المصادر الأخرى.

رابعاً: أنهم ـ وإن كتبوا على العنوان (ودراسة لعقائدهم) ـ إلا أنهم لم يناقشوا الأقوال ولا المسائل ولا الاتهامات بالشكل المطلوب، بل قد ينقلون ذلك نقلاً من غير نقد ولا تمحيص ولا تعقيب، وقد يعقبون النقل بما لا استيفاء فيه، أو لا علاقة له بالعقيدة، وقد ينقلون مناقشة غيرهم للتهمة من غير مشاركة.

ومع ذلك فإن الموسوعة قد احتوت على فوائد كثيرة تتمثل في اعتنائها بعقائد اللغويين وغيرهم من أئمة القراءات والتفسير، من القرن الأول حتى العصر الحاضر، والإتيان بما يدل عليها من أقوال المُتَرْجِمِين لهم، ومن تأليفاتهم أحياناً، وتسهيل الوقوف على ذلك، فأرجو أن يكمل بعضُنا بعضاً.

التمهيد

التعريف بالمنهج، وأهمية اللغة العربية في فهم العقيدة

۞ ويحتوي على مبحثين كالتالي:

* المبحث الأول: التعريف بالمنهج لغة واصطلاحاً وأهميته.
* المبحث الثاني: أهمية اللغة العربية في أبواب العقيدة.

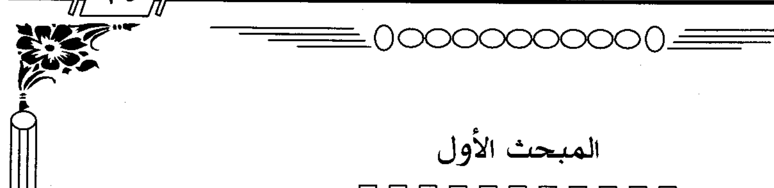
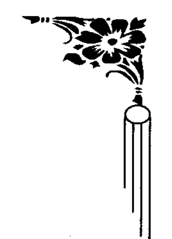

المبحث الأول

التعريف بالمنهج لغة واصطلاحاً وأهميته

۞ وفيه أربعة مطالب:

* المطلب الأول *

التعريف بالمنهج لغة واصطلاحاً

المنهج لغة: كلمة مشتقة من مادة: نَهَجَ، ينهَجُ، نهجاً، ومِنهاجاً، ومعناه: يدور على أصلين:

أحدهما: الشيء الواضح الذي يسير المرء على وفقه، كالطريق وما في معناه. قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾(١)، وقال ابن عباس رضي الله عنهما: «سبيلاً وسنة»(٢).

والآخر: هو الانقطاع والانحباس والتوقف.

قال ابن فارس(٣): «النون والهاء والجيم أصلان متباينان:

الأول: النهج الطريق، ونهج لي الأمر أوضَحَه، وهو مستقيم المنهاج، والمنهج: الطريق أيضاً، والجمع: المناهج.

والآخر: الانقطاع، وأتانا فلانٌ ينهَج: إذا أتى مبهُوراً مُنقطع النَفَس، وضربتُ فلاناً حتى أُنهِجَ؛ أي: سَقَط، ومن الباب: نهَج الثوب، وأنهَج، أخلق ولمّا ينشق، وأنهجه البِلَى»(٤).

والمقصود هنا هو الأصل الأول الدَّالّ على الشيء الواضح البيِّن الذي يسلكه الإنسان؛ للوصول إلى هدفه ومراده، كالطَّريق الواضح المحسوس، والبرنامج الذي يسير عليه، والخطط والأهداف المرسومة التي يعمل على مِنوالها ولا يخرج عنها.

---

(١) سورة المائدة: الآية (٤٨).
(٢) جامع البيان (١٠/ ٣٨٧).
(٣) ستأتي ترجمته في ص:(٤١٨).
(٤) معجم مقاييس اللغة (٥/ ٣٦١).

وأما اصطلاحاً: فقد ورد لفظ (المَنْهَج) و(المِنْهَاج) في الكتاب والسنة على وفق المعنى اللغوي، أما الكتاب: فقد تقدمت آية سورة المائدة آنفاً، وأما السنة: فقد أخرج مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن سَلام ﷺ أنه رأى رؤيا، فقال: «بينما أنا نائم إذ أتاني رجلٌ فقال لي: قم، فأخذ بيدي فانطلقتُ معه، قال: فإذا أنا بِجَوَادَّ[١] عن شِمالي، فأخذت لآخذ فيها، فقال لي: لا تأخذ فيها فإنها طرق أصحاب الشِّمال، قال: فإذا جوادُّ مَنْهَجٌ على يميني، فقال لي: خذ ههنا... إلى قوله: قال: فأتيت النبي ﷺ فقصصتُها عليه فقال: «أما الطُّرق التي رأيت عن يسارك فهي طرق أصحاب الشِّمال، قال: وأما الطرق التي رأيت عن يمينك فهي طرق أصحاب اليمين...»» إلى آخر الحديث[٢].

وأخرج الإمام أحمد في مسنده من حديث حُذيفة بن اليمان ﷺ مرفوعاً أنه ﷺ قال: «تكون النُّبُوَّة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافةٌ على منهاج النبوة، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء الله أن يرفعها، ثم تكون مُلكاً عاضّاً[٣] فيكون ما شاء الله أن يكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون مُلكاً جَبْرِيَّةً[٤]، فتكون ما شاء الله أن تكون، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة، ثم سكت»[٥].

والمراد بـ (المنهج) أو (المنهاج) في كلا الحديثين هو ما يدل عليه المعنى

(١) بالتشديد جمع جادة: وهي الطريقة البينة المسلوكة، وقد تُخَفَّف، (انظر: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي ١٦/ ٤٤).

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل عبد الله بن سلام (٤/ ١٩٣١ ـ ١٩٣٢) برقم (١٥٠).

(٣) من العضّ، أي: يصيب الرَّعِيَّة بعَسَفه وظُلمه (انظر: النهاية في غريب الحديث ٣/ ٢٥٣).

(٤) من الجبروت، وهو: التكبر والتعاظم وظلم الناس (انظر: النهاية في غريب الحديث ١/ ٢٣٦).

(٥) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ٢٧٣)، والبزار في مسنده (٤/ ١٠٨) برقم (١٢٨٢)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ١٨٩): «رجاله ثقات»، وصحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ٣٤) برقم (٥).

اللغوي المعهود وما تفرع منه، فقد قال النووي في شرح الحديث الأول: «قوله: (جوادٌ منهج) أي طرقٌ واضحةٌ بينةٌ مستقيمةٌ، والنَّهج: الطريق المستقيم»[(١)].

واستُعملت الكلمة بعد ذلك على هذا النحو، ولم يطرأ عليها معنى جديد يُذكر، فقد قال ابن جرير الطَّبري رَحِمَهُ اللَّهُ (ت٣١٠هـ) في معنى الآية السابقة، وكان قد عاش في القرن الثَّالث والرَّابع الهجريين: «وأما المنهاج: فإن أصله الطريق البيِّن الواضح، يقال منه: هو طريق نَهْجٌ، ومَنْهَجٌ، بيِّن، كما قال الرَّاجز[(٢)]:

مـن يـكُ فـي شـكٍّ فـهـذا فَـلْـجُ ... مـاء رَوَاءٌ وطـريـق نَـهـجُ

ثم يستعمل في كل شيء كان بيناً واضحاً سهلاً»[(٣)].

وألف معاصره أبو جعفر النحاس (ت٣٣٨هـ) كتاباً سمَّاه: (المنهج في اختلاف البصريين والكوفيين)، وقصد به الطريق القويم الموصل إلى معرفة المسائل التي اختلف فيها البصريون مع الكوفيين.

وجاء بعد ذلك الحَلِيميُّ[(٤)] (ت٤٠٣هـ) فسمَّى كتابه: (المِنهَاج في شُعَب الإيمان) وقصد به إبانة شُعب الإيمان وأموره، وترتيب ذلك في أبواب وفصول عقدها، كما قال: «وسمَّيتُه المنهاج؛ إذ كان إبانةً لما نهجه الله ـ تعالى جَدُّه ـ لنا من الدِّين، وهدانا له من الصِّراط المستقيم»[(٥)].

وهو وإن قصد به الإبانة إلا أنَّ ترتيبه لذلك وتنظيمه في مقدمات، وأبواب،

---

(١) المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٦/ ٤٤).

(٢) البيت في مجاز القرآن لأبي عبيدة (١/ ١٦٨)، والمقتضب للمبرد (٣/ ٢٥٩)، ولم يرد ذكر لاسم هذا الراجز، ورجَّح أحمد شاكر أنه من بني عنبر بناءً على أن (فلج) موضع ماء كان لهم، والرَّوَاء: هو الماء العَذْب الذي فيه للواردين رَيّ، والشاهد هو قوله: (نهج) على أنه بمعنى بين واضح.

(٣) جامع البيان (١٠/ ٣٨٤).

(٤) هو أبو عبد الله الحسين بن محمد بن حَليم الحليمي، كان محدثاً فقيهاً متكلماً، أخذ البيهقي من علومه وضَمَّنَها كتبه، وله مؤلفات كثيرة أشهرها: (المنهاج في شعب الإيمان)، توفي ٤٠٣هـ. انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ٢١٩)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٣٣٣).

(٥) المنهاج في شعب الإيمان (١/ ٤).

وفصول، يدلّ على أنَّه ـ والله أعلم ـ انتقل به من المعنى اللغوي إلى المعنى الاصطلاحي.

ثم أعقبه أبو الوليد الباجي[١] (ت٤٧٤هـ) بكتابه الذي سمَّاه: (المِنهاج في ترتيب الحِجَاج) وقصد به الخطوات المنظَّمة المتَّبعة في الجَدَل والمُناظرة والاستدلال، وجرى على مِنوال ذلك الغزالي (ت٥٠٥هـ) في كتابيه (منهاج العارفين) و(منهاج العابدين)، وقصد بهما الأسلوب الأمثل الذي ينبغي على المسلم اتباعه فيما يصدر عنه من الأقوال والأعمال والاعتقادات[٢].

ثم ألّف الإمام النووي (ت٦٧٦هـ) كتابه الشهير بـ (منهاج الطَّالبين)، وعنَى به تحرير مُعتَصَر من المختصَرات الفقهية[٣]، يكون منهاجاً ونبراساً للطَّالبين، وعمدةً للمفتين؛ ليتوصلوا به إلى معرفة الأحكام، والمطالب الفقهية العالية، والعمل بها.

وشابهه أبو الحسن حازم القَرطَاجي[٤] (ت٦٨٤هـ) في كتابه الذي سمّاه (منهاج البُلَغاء وسراج الأُدَباء)[٥]، وقصد به وَضْعَ كتابٍ يكون منهجاً للبلاغيين،

---

(١) هو الإمام العلامة سليمان بن خلف بن سعد أبو الوليد الباجي الأندلسي القرطبي، كان عالماً مُحدثاً فقيهاً، وله مؤلفات مشتهرة، توفي ٤٧٤هـ. انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٨٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٣٥).

(٢) انظر: المنهج السلفي، تعريفه، تاريخه، مجالاته ص:(٢٢).

(٣) اختصره من (المحرر) للإمام الرَّافعي (ت٦٢٤هـ) في نصف حجمه، وزاد عليه نفائس، وتحريرات. انظر: مقدمة المنهاج (١/ ٧٤ ـ ٧٥) بتحقيق د. أحمد الحداد، طبعة دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٢هـ.

(٤) هو أبو الحسن حازم بن محمد بن حسن الأنصاري القرطاجي، ولد بقرطاجنة وتعلَّم بها وبمَرسية وغرناطة وإشبيلية، ثم هاجر إلى مراكش، ومنها إلى تونس فاشتهر بها وعُمِّر، وكان شيخ البلاغة والأدب في عصره، وأوحد زمانه في النظم والنثر، توفي ٦٨٤هـ. انظر: نفح الطيب (١/ ٦٢٧)، وبغية الوعاة (١/ ٤٩١).

(٥) حققه محمد الحبيب الخوجة، ونشرته دار الكتب الشرقية بتونس، ثم دار الغرب الإسلامي ببيروت عام ١٩٨١م.

يمشون على ضوئه ومعالمه؛ فلذلك سمَّى مباحثه: بالمَعالم، والتنويرات، والإيضاءات.

وعلى نحو هذا المعنى الاصطلاحي استخدمه شيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) في كتابيه (منهاج الاستقامة)[١]، و(منهاج السنة النبوية)؛ حيث أراد بالأول: الأسلوبَ الأمثل الذي تتحقق به الاستقامة والاعتدال في مسائل الاعتقاد والعمل والعبادات، وبالثاني: بيان مسلك أهل السنة والجماعة في قضية الإمامة خاصة، وفي مسائل أصول الدِّين عامَّة[٢].

ثم تتابع المؤلفون في فنون العلم بعد ذلك على إضافة (المنهاج) أو (المنهج) لأسماء كتبهم جرياً على هذا الاصطلاح، وتوسَّع الباحثون في المراد من المنهج في العصور المتأخرة، وكتبوا فيه كتباً وبحوثاً ومقالات خاصة به، فأصبح عِلماً مستقلاً يشتمل على تعريف المنهج وأنواعه، والمراحل التي مرَّ بها في تاريخ العُلوم البشرية، والطرق والأساليب التي ينتهجها الباحثون والعلماء في كل فَنٍّ مِن فُنون العلوم المختلفة للوصول إلى أهدافهم، وسمات منهج كل فنٍّ وقواعده، وغير ذلك من القضايا.

وتبعاً لذلك اختلف الباحثون في تعريف المنهج ـ وإن كانت متقاربة ـ ومن ذلك:

ـ قيل: «إنه وسيلة مُحدَّدة تُوصل إلى غاية مُحدَّدة»[٣].

ـ وقيل: «إنه قواعد مؤكَّدةٌ بسيطةٌ إذا راعاها الإنسان مراعاة دقيقة كان في مَأْمَنٍ مِنْ أن يَحسَبَ صواباً ما هو خطأً»[٤].

ـ وقيل: «إنَّه خطوات مُنظَّمة يتخذها الباحث؛ لمعالجة مسألة أو أكثر، ويتبعها للوصول إلى نتيجة»[٥].

---

(١) وهو غير الذي بعده، انظر: (الوافي بالوفيات ٧/ ٢٤، وفوات الوفيات ١/ ٧٨، ومنهاج السنة النبوية (١/ ٨٦)، وقد بيّن المحقق أنهما كتابان مختلفان).

(٢) انظر: المنهج السلفي، تعريفه، تاريخه، مجالاته ص:(٢٢).

(٣) معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب ص:(٣٩٣).

(٤) المعجم الفلسفي لمراد وهبة ص:(٤٣٢)، وهذا التعريف منسوب إلى رينيه ديكارت.

(٥) معجم المصطلحات العلمية ليوسف خياط ص:(٦٩٠).

- وقيل: «هو الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة، التي تُهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة»[١].

- وقيل: «هو السَّبيل الفكري، والخطوات العمليَّة التي يتبعها الباحث في مَساره، بقصد تحصيل العلم»[٢].

ويفهم من هذه التعريفات المذكورة أن المنهج وإن اختلفت أنواعه ومجالاته إلا أنه لا بد من أن تتوافر فيه شروط ثلاثة، تتمثل في الآتي:

أ - أن يكون واضحاً بيناً لا غُموض فيه ولا خَفاء.

ب - وأن يكون مُنَظَّماً مرتباً ومُحدداً يمكن السَّير على منواله.

جـ - وأن يُوْصِل إلى نتيجة معلومة سواء كانت ذهنية أم محسوسة.

وعليه فإن المقصود من كلمة (مناهج) في بحثنا هذا هو: بيان الطرق الواضحة التي جرى عليها اللغويون في تقرير عقائدهم من القرن الأول إلى نهاية القرن الرابع الهجري، والاستدلال على ذلك بتقريراتهم العقدية التي وردت في كتبهم أو في غيرها.

* المطلب الثاني *

أهمية المنهج في العلوم كلها، وأثر العقيدة فيه

يعد المنهج للعلوم كالأساس للبناء؛ إذ يؤدي عدمه إلى الاضطراب وعدم التوصل إلى نتائج صحيحة لتعارض القضايا واختلاف المسائل، كما كان الأمر في فترات سيادة المنطق اليوناني الذي كان منهجاً عقيماً عديم العواقب؛ مما كان له أكبر الأثر في تعطيل العلوم والمعارف قروناً متطاولة[٣].

ولذلك نشأت الحاجة المُلِحَّة إلى تأصيل العلوم وتحديد مناهجها منذ العصور الأولى للحركة العلمية في البلاد الإسلامية.

---

(١) مناهج البحث العلمي لعبد الرحمن بدوي ص: (٥).
(٢) منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص: (٨٩).
(٣) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (١/ ٢٠).

ففي مجال العربية: تجلت أهمية المنهج عندما اختلط العرب بالأعاجم، وبدأ اللحن يزحف إلى اللغة العربية التي هي الوسيلة إلى فهم الكتاب والسنة، فانتدب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ أبا الأسود الدؤلي ليُقَعِّد للناس ما يحفظون به لسانهم من الفساد[١]، فظهرت من جراء ذلك علوم العربية من نحوٍ وصرفٍ وغيرهما، والتي كان لها الدور الأكبر في حفظ اللغة العربية من اللَّحن والتحريف[٢].

ولمَّا ظهر الوضع في الحديث، وضعفت الهمم عن الحفظ، احتاج المحدثون إلى تدوين أصول وقواعد، يُعرف بها صحيح الحديث من سقيمه، وضعاف الرواة من ثقاتهم، فوضعوا (مصطلح الحديث ورجاله)، وحفظوا بذلك السنة النبوية من كيد الكائدين، وانتحال المبطلين.

ولمَّا ضعُف فهم العربية، وكثرت الوقائع والأحداث، وتعددت طرائق الاجتهاد والاستنباط، وادَّعى الاجتهادَ والفقهَ في الدِّين مَنْ ليس بأهله، احتاج الفقهاء إلى تأصيل الفقه وتقعيده، وبيان مصادر الأحكام وأدلتها، ومعرفة حجية الأدلة، ومراتبها في الاستدلال، وشروط هذا الاستدلال، وتحديد مناهج الاستدلال، والاستنباط؛ بحيث يسير المجتهد على هديها عند تعرفه على الأحكام من أدلتها التفصيلية[٣]، وهذا ما كان قد عُرف بأصول الفقه.

قال الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ): «النَّاس كانوا قبل الإمام الشافعي ﷺ يتكلمون في مسائل أصول الفقه، ويستدلون، ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كُلِّيٌّ مرجوع إليه في معرفة دلائل الشريعة، وفي كيفية معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي - رحمه الله تعالى - علم أصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلياً يُرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع»[٤].

ويُعد علم أصول التفسير كذلك كالقانون للتفسير فقد عرَّفه شيخ الإسلام ابن

---

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص: (١٦ - ٢٠)، وإنباه الرواة (١/ ٥٠).
(٢) مقدمة ابن خلدون ص: (٤١٩).
(٣) أصول الفقه لمحمد الخضري بك ص: (٤ - ٥).
(٤) مناقب الإمام الشافعي ص: (١٥٧).

تيمية بقوله: «قواعد كُلِّيَّة تُعِين على فهم القرآن، ومعرفة تفسيره، ومعانيه، والتمييز في منقول ذلك ومعقوله، بين الحق وأنواع الأباطيل. . .»[(١)].

وأما العلوم الطبيعية والتطبيقية: فقد اعتمد العلماء فيها المنهج الاستقرائي الذي يقوم على أسس علمية ثابتة، تتمثل في ثلاث مراحل رئيسة متلاحقة هي:

١ ـ مرحلة البحث: وتتم عن طريقي الملاحظة والتجربة.

٢ ـ مرحلة الفرض: وفيها يفترض الباحث وجود علاقة مَّا بين الظواهر التي يجري عليها تجاربه وبحوثه.

٣ ـ مرحلة البرهان: وفيها يتحقق الباحث مِن صدق ما افترضه سابقاً بحيث يتأكد مِن أن العلاقة التي لاحظها في مرحلة الفرض علاقة صحيحة، وأنها تنطبق على جميع الظواهر المُمَاثِلة للأفراد التي يدرسها[(٢)].

وهذا كله يدل على أهمية الأصول والقواعد والضوابط والمناهج ـ وهي معانٍ متقاربة ـ في ضبط العلوم وتأصيلها وتقعيدها، وحفظها من الفساد والاضطراب.

وأما تأثير العقيدة في المناهج فأمر جليّ لا يحتاج إلى دليل؛ فإنَّ العقيدة هي الرَّكيزة الأولى التي تنبني عليها المذاهب المختلفة، فما من فرقة من أهل الأهواء إلا وتسلك في مناهجها ما يتفق مع عقائدها وأهوائها.

ولذلك بنت الخوارج مناهجها على تكفير مرتكبي الكبائر، وفرَّعت على ذلك الخروج على الأئمة، واستحلال دماء المسلمين، وعقد الولاء والبراء والمناكحات على ذلك، وجواز الإمامة في غير قريش، وإنكار الشفاعة لأصحاب الذنوب، وغير ذلك. وبنت الرافضة مناهجها على موقفهم من الخلافة بعد الرسول ﷺ، فكفَّروا الصحابة، وعادوا التابعين لهم، وقالوا برجعة علي بن أبي طالب، وعصمة أئمتهم، والتَّقِيَّة مع جماهير المسلمين، واستحلال الكذب، وهكذا. وبنت المرجئة مناهجها على حصر الإيمان في التصديق، فأخرجت

(١) مجموع الفتاوى (١٣/ ٣٢٩).

(٢) رؤية معاصرة في علم المناهج ص:(٢٥٥)، والتفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد ص:(٥٥).

الأعمال من الإيمان، وقالت بأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يجوز الاستثناء فيه، وحكموا بتساوي إيمان الناس كلِّهم، وكمال إيمان الفساق والعصاة.

كذلك المعتزلة بنت أصول مناهجها على تقديم العقل على النقل، فذهبت إلى تعطيل صفات الله بزعم التنزيه، ونفي القدر بزعم العدل، والقول بالمنزلة بين المنزلتين، ووجوب الأصلح على الله، وإنكار السمعيات، وهكذا.

وبنت الصوفية مناهجها على الغلو في المخلوقين، وتقديس الأشخاص، فوقعت في الشركياتِ والمبتدعات، واستحلالِ السماع والرَّقص والغناء، ومن ثَمَّ القول بالاتحاد والحلول، ووحدة الوجود[1].

---

(١) ينظر: دراسات في الأهواء والبدع ص:(١٨١ ـ ١٨٦).

* المطلب الثالث *

بيان مناهج الناس في تقرير العقيدة عموماً

تندرج مناهج الناس لتقرير العقائد عموماً، وما يحلُّ محلَّها من الأفكار والنظريات والمذاهب والتصورات الاعتقادية، في ثلاث طرق رئيسة:

المنهج المَادي:

وهو المنبني على تقرير المُسَلَّمات اليقينية من خِلال المحسوسات المَاديَّة فقط دون غيرها، ويدخل تحت هذا الصنف: المَاديون، والطبيعيون(١)، والدَّهريون، والمُلحدون، والتجريبيون(٢)، وأصناف الوثنيين.

المنهج العَقلي:

وهو المنبني على تقرير المُسَلَّمَات اليقينية مِن خلال المباحث العقلية، والمنطقية، والجَدلية، والكلامية، والفكرية، مع اختلاف درجات الأخذ بالعقل، ويدخل فيه: الفَلاسفة، والمَناطقة(٣)، ....

(١) الطبيعيون: هم أصحاب المذهب الطبيعي في الفلسفة العامة، القائل بأن الطبيعة هي الوجود، وأنه لا وجود ولا تأثير إلا للطبيعة؛ أي للحقيقة الواقعية المؤلفة من الظواهر المادية المرتبط بعضها ببعض على النحو الذي نشاهده في عالم الحسّ والتجربة، ويزعمون أن العالم وجد نفسه دون حاجة إلى علة خارجية، وينكرون وجود الصانع المدبر، ويقال لهم: (الدَّهريون)، و(الملحدون) أيضاً. انظر: المعجم الفلسفي (٢/ ١٧)، والموسوعة الفلسفية (١/ ٥٦٠).

(٢) هم الذين يحصرون مصادر المعرفة على الحواس وما تنقله إلينا من معلومات، ومن التجريبيين القدماء الفلاسفة الطبيعيون مثل طاليس، وديمقراطيس، ومن المحدثين فرانسيس بيكون، وجون لوك، وديفيد هيوم، وجون استوارت مل وغيرهم. انظر: الموسوعة الفلسفية العربية (١/ ٢٣٢)، والمعجم الفلسفي (١/ ٢٤٣).

(٣) هم المشتغلون بالمنطق، وهو: عبارة عن قوانين يُعرف بها الصحيح من الفاسد في الحدود المُعرِّفة للماهيات، والحجج المفيدة للتصديقات. وقيل: هو: آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن من الخطإ في الفكر. انظر: التعريفات ص:(٣٠١)، ومقدمة ابن خلدون ص:(٦٤٤) ط دار الفكر ١٤٢١هـ.

والجَدَليون[١]، والمُتَكَلِّمُون، والعَقلانيون[٢]، وغيرهم.

المنهجي السَّماوي:

وهو المنهج المنبني على تقرير العقائد والشرائع من الوحي المنزل على الأنبياء والرُّسل ـ عليهم الصلاة والسلام أجمعين ـ، مع اختلاف في درجات الأخذ بالوحي والعمل به، فاليهود كفروا بأوامر رسلهم، والنَّصارى خالفوا المسيح في طبيعته فاتخذوه إلهاً، ويندرج تحت هذا الصنف: المسلمون وأهل الكتاب.

والمنهج الإسلامي بين هذه المناهج المضطربة: هو المنبني على وحي الكتاب والسنة الصحيحة، من غير تفريق بينهما، فمن أخذ بأحدهما دون الآخر، فهو مخالف لأهل السنة والجماعة.

وإذا ألقينا نظرة عامة على مناهج الإسلاميين في تقرير أبواب العقيدة منذ ظهور الفرق مقابل أهل السنة والجماعة، فإنهم ينحصرون في المناهج التالية:

○ منهج أهل السنة والجماعة:

وهو المنهج المُنبني على الاعتصام بالكتاب والسنة، وما اتفق عليه السَّابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان، وعدم معارضة ذلك بالعقل أو الهوى، فمن قال بالكتاب والسنة والإجماع: كان من أهل السنة والجماعة، وتوسَّط بين الغالين والمقصرين، وهو امتداد لمنهج رسول الله ﷺ وصحابته رضي الله عنهم أجمعين[٣].

---

(١) نسبة إلى الجدل: وهو: صناعة علمية يُقتدر معها حسب الأفكار على إقامة الحجة من المقدمات المُسلَّمة على أي مطلوب يراد، وعلى وجه لا يتوجه عليه مناقضته. انظر: نقد المذهب التجريبي ص:(٥٧٦)، والمعجم الفلسفي (١/ ٣٩١).

(٢) نسبة إلى العقلانية، وهو مذهب فلسفي، يرى إعادة كل الموجودات إلى العقل نفياً وإثباتاً، وتمريرها من خلال قوانينه، وتطلق في الدراسات الإسلامية على الذين يُخضعون النصوص الشرعية لعقولهم المجردة. انظر: معجم المصطلحات العلمية ليوسف خياط، مادة: (عقل)، ومذاهب فكرية معاصرة ص:(٥٠٠).

(٣) مجموع الفتاوى (٣/ ٣٤٦، ٣٧٥)، وشرح العقيدة الواسطية لصالح الفوزان =

○ **منهج الخوارج:**

وهو المنهج المنبني على التشدد والغلو في الدِّين، وتكفير مرتكبي الكبائر، ومن ثم الخروج على أئمة الجَوْرِ والظلم، واستحلال دماء المسلمين[(١)].

○ **منهج الشيعة والرَّافضة:**

وينبني على التعصب لأئمة أهل البيت والغلو فيهم، وبُغض الصحابة، والتابعين لهم بإحسان، ومخالفة المسلمين في الأصول والفروع، ويقابلهم في التعصب النَّواصب الذين عادوا أهل البيت، وانتقصوهم، وأنكروا فضائلهم[(٢)].

○ **منهج المرجئة:**

وينبني على حصر الإيمان في التصديق اللِّساني أو المعرفي، فأخرجوا الأعمال من الإيمان، وزعموا أنه لا يزيد ولا ينقص، وادَّعت الغُلاة من المُرجئة أن الإيمان يكمل بدون الأعمال، وأنه لا يضر مع الإيمان معصية، كما لا ينفع مع الكفر طاعة[(٣)].

○ **منهج المتكلمين:**

ومنهم الجهمية، والمعتزلة، والكُلَّابية، والأشاعرة، والماتريدية، وغيرهم، وهو ينبني على تقديم العقل على النقل، وتأويل النصوص وتحريفها، فعطَّلوا الصفات ونفوها بالكليَّة، أو أوَّلُوها بشُبَه عقلية استحدثوها من أنفسهم؛ بزعم التنزيه، ونفي المثيل، وأنكروا كثيراً من السَّمعيات، وردُّوا الأخبار الدَّالة عليها، بحجة أنها أخبار آحاد، وغير ذلك من الشُّبَه الوَهْمِيَّة[(٤)].

○ **منهج الفلاسفة:**

وينبني على أفكار الملاحدة والمشركين، من الصَّابئة، واليُونان، والهُنود،

= ص: (١٠٩)، وفتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، مكتبة العبيكان ١٤١٢هـ.

(١) انظر: دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين ص: (٦١ ـ ٦٥).

(٢) دراسات في الأهواء والفرق والبدع ص: (١٤٤ ـ ١٤٥).

(٣) المواقف في علم الكلام ص: (٣٨٤ ـ ٣٨٦)، ووسطية أهل السنة بين الفرق ص: (٣٤٤).

(٤) مجموع الفتاوى (٢/ ٧ ـ ٨)، ومنهج الجدل والمناظرة في مسائل الاعتقاد (١/ ١٥١).

والدَّهريين، وأشباههم، وهو الإلحاد بالله، وبأسمائه وصفاته، والإنكار بالنُّبُوَّات، وتعطيل الشَّرائع، وهذا المنهج أخذت به فرق الباطنية لتقرير عقائدها، وكذا جمعٌ مِمَّن سُمُّوا بفلاسفة الإسلام كالفَارَابي[١]، وابن سِينَا[٢]، وغيرهما[٣].

○ **منهج الصوفية:**

وهو ينبني على الغلو في الدين، والرَّهبانية المبتدعة، وقد كان في أول أمره مبنياً على الكتاب والسنة، ثم تجارت به الأهواء، حتى أصبح مذهباً يأوي إليه المارقون عن أوامر الشريعة ونواهيها، فانتهى بهم إلى القول بالحُلول، ووحدة الوجود، وغير ذلك من العقائد المُنكرة[٤].

هذه هي أهم المناهج العقدية التي أثرت في تاريخ المسلمين، والباقي إما متفرِّعة منها، أو آخذة بأصولها كما أخذت فرق التكفير الحديثة بأصول الخوارج، والعقلانية الحديثة بأصول مذهب المعتزلة، وضعفاء العقيدة وأهل الفسق بأصول مذهب المرجئة.

* المطلب الرابع *

بيان مناهج اللغويين في تقرير العقيدة خصوصاً

اللُّغَوِي: نسبة إلى اللغة، ويُقال لمن يعرف اللغة والأدب: لغوي[٥]، ويقصد باللغويين أساساً المشتغلون بجمع ألفاظ العرب، ومعرفة دلالاتها، واشتقاقها

---

(١) هو أبو نصر محمد بن محمد بن طرخان الفارابي، نشأ بدمشق، ثم استوطن بغداد، ودرس فيها الفلسفة والمنطق، ثم رجع إلى الشام ونزل دمشق، وكان فيلسوفاً منطقياً، وله في الحكمة والمنطق مؤلفات مشتهرة أخذها عن النَّصارى. انظر: عيون الأنباء ص:(١٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٣١).

(٢) هو الحسين بن عبد الله بن علي أبو علي بن سِينا الملقب بالرئيس، أشهر فلاسفة الإسلام، وصاحب التصانيف الفلسفية، والطِّبيَّة، والمنطقية، كفَّره الغزالي وغيره، توفي ٤٢٨هـ. انظر: عيون الأنباء ص:(٤٣٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤١٦).

(٣) التدمرية ص:(١٣ ـ ١٧).

(٤) انظر: تلبيس إبليس ص:(١٥٦ ـ ١٦٠)، والتصوف، المنشأ والمصدر ص:(٤٠ ـ ٤٨).

(٥) الأنساب (٥/ ١٣٧)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ١٣١).

وتصريفها، ومعرفة أساليبها في الخطاب، والاستدلال لذلك بلغة العرب مِن نثر ونظم[١]، لكنه يدخل فيهم مَن يشتغل بلسان العرب عامة، كالنحاة، والصَّرفيين، والبلاغيين، والأدباء، وغيرهم.

واللغويون كغيرهم من العلماء تأثروا بالمناهج العقدية التي راجت في عصورهم؛ لمعايشتهم لها، وأهم المناهج التي تأثروا بها حتى نهاية القرن الرابع الهجري حسب الأهمية، هي: منهج أهل السنة والجماعة، ومنهج المعتزلة، ومنهج الشيعة، ومنهج الخوارج، وفيما يلي تفصيل لذلك:

أولاً: منهج أهل السنة والجماعة:

وهو المذهب السائد بين اللغويين حتى نهاية القرن الثالث الهجري؛ نظراً لتوافر أهل السنة والجماعة في تلك القرون المفضلة وعُلوٍّ مقامهم، وتميز المخالفين وظهور أمرهم، ولم يتغير هذا الحال مع محاولة بعض الخلفاء ـ كالمأمون والمعتصم ـ حمل الناس على معتقدات الجهمية؛ لأن أغلب الناس كانوا على منهج أهل السنة والجماعة.

ويمثل هذه الحقبة جمع من أشهر اللغويين الذين ناصروا العقيدة السَّلَفيّة ونافحوا عنها، كأبي عمرو بن العلاء (ت١٥٤هـ)، وحمَّاد بن سلمة (ت١٦٧هـ)، والخليل بن أحمد (ت١٧٥هـ)، ويونس بن حبيب (ت١٨٧هـ)، والنضر بن شُميل (ت٢٠٣هـ)، والأصمَعي (ت٢١٣هـ)، وأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، وابن الأعرابي (٢٣٢هـ)، وابن قُتيبة (ت٢٧٦هـ)، وإبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)، وثعلب (ت٢٩١هـ)، وغيرهم.

ولمنهج أهل السنة والجماعة في تعامله مع اللغة العربية لتقرير العقيدة وغيرها من الأحكام الشرعية سمات وقواعدُ ـ حسب استقرائي ـ منها الأمور التالية:

○ اعتبار العربية واجباً من واجبات الدين:

لأنه لا يمكن الوصول إلى معاني الكتاب والسنة إلا بفقه العربية، ومعرفة

---

(١) التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص: (١٠٨).

أسرارها، ويستحيل الاستغناء عنها في فهمهما، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب[١].

○ التثبت في قَبُول اللغة ورواتها:

فلا تؤخذ اللغة عندهم إلا من رواية ثقة، عدل، صحيح الضبط، مأمون على ما أدى، فمن انتفت عنه هذه الشُّروط لم يُقبل قوله فيها؛ لأن اللغة مُفَسِّرة للكتاب والسنة، ومُبَيِّنَة لمقاصدهما، فلا تقبل إلا من العُدول الثقات.

قال ابن فارس: «وتؤخذ (أي اللغة) سَماعاً من الرُّوَاة الثِقات، ذوي الصّدق والأمانة، ويُتَّقَى المظنون... فليتحرَّ آخذُ اللغة وغيرِها من العُلوم أهلَ الأمانة والثقة، والصدق والعدالة؛ فقد بلَغَنَا من أمر بعض مشيَخة بغداد ما بلَغنا»[٢].

وقال الأزهري: «وهذا آخر الكتاب الذي سمَّيتُه: تهذيب اللغة، وقد حرصتُ ألا أودعه مِن كلام العرب إلا ما صحَّ لي سماعاً من أعرابي فصيح، أو محفوظاً لإمامٍ ثقةٍ، حَسَن الضبط، مأمونٍ على ما أدى»[٣].

○ الاحتكام إلى قوانين اللُّغة العربية وقواعدها:

يعتمد أهلُ السنة والجماعة على اللغة العربية في فهم الكتاب والسنة؛ ولذلك يحتكمون في بيانهما إلى قواعد اللغة وقوانينها التي استعملتها العرب، ويجرونهما على الأساليب العربية القياسية المعهودة معنًى وإعراباً، دون ما يخالف ذلك، من الوجوه الإعرابية الشاذة، بخلاف غيرهم الذين يُؤَصِّلُون بِدَعهم، ثم يُفَرِّعُون اللغة والأدلة الشَّرعية عليها، ويجعلون اللغة والأدلة في خدمتها[٤].

---

(١) انظر: الرسالة للشافعي ص: (٤٦ ـ ٥٣)، وتهذيب اللغة (١/ ٥ ـ ٦)، والصعقة الغضبية ص: (٣٣٣).

(٢) الصَّاحبي في فقه اللغة ص: (٤٨). (٣) تهذيب اللغة (١٥/ ٦٩٢).

(٤) المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة ص: (١٤٧)، ودراسات في الأهواء والفرق والبدع ص: (٣٩٧، ٣٩٨).

○ الأخذ بالقياس دون الشَّاذ والغريب:

لمَّا كان القياس هو الأصل في العربية والشائع فيها اتخذه أهل السنة مرجعاً في تفسير الأدلة؛ لاحتكامهم إلى قوانين العربية وأساليبها، فلا يقيسون على الشاذ، ولا على الغريب.

قال ابن جرير: «كتاب الله ﷻ لا تُوَجَّه معانيه وما فيه من البيان إلى الشواذ من الكلام والمعاني، وله في الفصيح من المنطق والظاهر من المعاني المفهوم وجهٌ صحيحٌ»(١).

وقال النحَّاس: «وإنما يُحمل كتاب الله على الكثير والفصيح، ولا يجوز أن يُقاس عليه ما لا يُشْبِهُه»(٢). ولما ردَّ النحاس على الفرَّاء في تفسيره (الجناح) في قول الله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾(٣) بالعصا(٤) قال: «ولم يقل هذا أحد من أهل التفسير، ولا من المتقدمين علمتُه، وحكى أكثر أهل اللغة أن الجناح من أسفل العضد إلى آخر الإبط، وربما قيل لليد جناح»(٥).

○ الأخذ بما تفهمه العرب من كلامها:

ويُقصد بالعرب الذين نزل القرآن في عهدهم، وخُوطبوا به وبالسُّنَّة، فالواجب أن تُعرف اللغة والعادة والعرف الذي نزل به الكتاب والسنة، وما كان الصحابة يفهمون من الرسول عند سماع تلك الألفاظ، لا بما حدث بعد ذلك(٦).

ومثال ذلك من العقيدة اختلاف أهل السنة مع المخالفين في معنى العرش والكرسي، فأخذ أهل السنة فيهما بما تفهمه العرب من لغاتها، فقالوا: العرش: عبارة عن سرير المَلِك(٧)، والكرسيُّ: عبارة عن الشيء الذي يُعتمد عليه، وقد

---

(١) جامع البيان بتحقيق محمود شاكر (٧/ ١٠٠، ١٢/ ٣٢٢).
(٢) إعراب القرآن (٣/ ٢٦٣).
(٣) سورة القصص: الآية (٣٢).
(٤) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠٦).
(٥) معاني القرآن الكريم (٥/ ١٧٨).
(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٦).
(٧) تهذيب اللغة (١/ ٤١٣)، والأسماء والصفات ص: (٤٩٧)، وشرح العقيدة الطحاوية ص: (٣١١ ـ ٣١٢).

ثبت ولزم بعضه بعضاً[١]، وهو موضع القدمين كما صحَّ عن ابن عباس رضي الله عنهما، وأما غيرهم فاختلفوا في العرش، فقالت الفلاسفة وبعض المتكلمة: إنه الفَلَكُ التاسع المحيط بالعالم من جميع جوانبه، وهو فلك الأفلاك[٢]، وقالت الجهمية والمعتزلة وعامة الأشعرية فيه: إنه كناية عن المُلك[٣].

واختلفوا في الكرسي كالعرش؛ فقال بعضهم: هو عِلْمُه[٤]، واستند في ذلك إلى رواية ضعيفة مروية عن ابن عباس[٥]، وقال بعضهم: هو قدرته التي يمسك بها السَّموات والأرض[٦]، وكل ذلك بعيدٌ من اللغة العربية المعهودة للعرب.

وأول من أشار إلى هذه القاعدة من أهل السنة ـ حسب علمي ـ وأعطاها حقَّها هو الإمام الشافعي في (الرِّسالة)[٧]، وتبعه في ذلك علماء أهل السنة، كعبد العزيز الكناني (ت٢٤٠هـ)[٨]، وابن قتيبة الدِّينوري، والأزهري[٩]، وغيرهم.

قال ابن قتيبة: «وفسروا القرآن بأعجب تفسير، يريدون أن يردوه إلى مذاهبهم، وَيحملوا التأويل على نِحَلهم، فقال فريق منهم في قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ﴾[١٠] أي علمه، وجاءوا على ذلك بشاهد لا يُعرف، وهو قول الشاعر:

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، ومعاني القرآن الكريم للنحاس (١/ ٢٦٤).

(٢) رسائل ابن سينا ص: (١٢٨ ـ ١٢٩)، والرسالة العرشية ص: (٢٠)، وشرح العقيدة الطحاوية ص: (٣٦٦).

(٣) أصول الدين للبغدادي ص: (١١٢)، والكشاف (٣/ ٤٢٧)، وروح المعاني (١١/ ٥٦)، وشرح الطحاوية ص: (٣٦٨).

(٤) انظر: المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (٦/ ١٨٢)، والكشاف (١/ ١٥٤) ط دار المعرفة.

(٥) انظر: جامع البيان (٣/ ١١)، ومعاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٥٨٤)، والسلسلة الصحيحة (١/ ١٦) برقم (١٠٩).

(٦) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨)، وتهذيب اللغة (١٠/ ٥٢)، ومعاني القرآن الكريم للنحاس (١/ ٢٦٤).

(٧) ص: (٥١ ـ ٥٣)، الفقرات (١٧٣ ـ ١٧٨).

(٨) انظر: الحيدة ص: (١٠٥ ـ ١١١).

(٩) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٥)، وسيأتي كلام ابن قتيبة في الفقرة التالية.

(١٠) سورة البقرة: الآية (٢٥٥).

. . . . ولا يُكرسئ علم الله مخلوق[١]

كأنه عندهم: ولا يعلم علم الله مخلوقٌ، والكرسي غير مهموز، ويكرسئ مهموز، يستوحشون أن يجعلوا لله ـ تعالى ـ كرسياً أو سريراً، ويجعلون العرش شيئاً آخر، والعرب لا تعرف العرش إلا السرير، وما عُرش من السُّقوف والآبار، يقول الله تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[٢]: أي على السَّرير، وأمية بن أبي الصلت[٣] يقول[٤]:

مَجِّدُوا الله وهو للمجد أهلُ ... ربُّنا في السَّماء أمسى كبيرا
بالبناء الأعلى الذي سبق النَّا ... س وسوَّى فوق السَّماء سريرا
شرجَعاً ما يناله بَصَرُ العَين ... ترى دونه المَلائِكُ صُورا»[٥]

وقال الزجاج ـ بعد أن ذكر ثلاثة أقوال في تفسير آيةٍ ـ: «والقولان الأولان هما الصحيحان؛ لأن العرب خُوطبت بما تعقل، ونزل القرآن بلغتها، فما أشبه من التفسير كلامَها فهو أصحُّ؛ إذ كان القرآن بلغتها نزل»[٦].

وقال الشَّاطبي: «ومنها ـ أي القواعد ـ أنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين، وهم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم، فإذا كان للعرب في لسانهم عرف مستمرٌ، فلا يصح العدول عنه في فهم الشريعة، وإن لم يكن ثَمَّ عُرفٌ فلا يصح أن يُجرى في فهمها على ما لا تعرفه، وهذا جار في المعاني،

(١) وصدره: (ما لي بعلمك كرسيٌّ أكاتمه) كما في كتاب الزينة (٢/ ١٥١)، وهو موضع الشاهد.

(٢) سورة يوسف: الآية (١٠٠).

(٣) هو أمية بن أبي الصلت الثقفي، الشاعر المشهور، كان يتعبد الله ويتحنَّف، وأدرك الإسلام ولم يسلم. انظر: الشعر والشعراء ص:(١٧٦)، والأعلام (٢/ ٢٣).

(٤) المجالسة وجواهر العلم (٨/ ٨١)، والاختلاف في اللفظ ص:(٤٨)، وتاريخ دمشق (٩/ ٢٧٧).

(٥) تأويل مختلف الحديث ص:(٤٦)، والاختلاف في اللفظ ص:(٤٧ ـ ٤٨)، والشرجع: هو الطويل كما في لسان العرب (٨/ ١٧٩)، والشاهد هو عجز البيت الثاني؛ إذ يقصد به العرش.

(٦) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٥).

والألفاظ، والأساليب»[١].

○ الأخذ بالظاهر وعدم العدول عنه إلا بقرينة:

ومن مقتضيات هذه القاعدة عندهم إجراء الكلام على ظاهره، فلا يحملونه على المجاز، ولا يؤولونه، ولا يُقَدِّرُون محذوفاً، بل يتركونه على مدلول ظاهر الخطاب، حتى يَدُلَّ دليلٌ يُعتد به على إرادة غيره.

فيقررون تأويل الكتاب والسنة على المفهوم الظاهر من الخطاب، دون الخفي الباطن منه، حتى تأتي دلالة ـ من الوجه الذي يجب التسليم له ـ بمعنًى خلاف دليله الظاهر المتعارف في أهل اللسان الذين بلسانهم نزل القرآن أولى[٢].

قال الدَّارمي: «ونحن قد عرفنا بحمد الله من لغات العرب هذه المجازات التي اتخذتموها دُلسة وأُغلوطة على الجُهَّال، تنفون بها عن الله تعالى حقائق الصفات بعلل المجازات، غير أنّا نقول: لا يُحكم للأغرب من كلام العرب على الأغلب، ولكن نصرف معانيها إلى الأغلب حتى يأتوا ببرهان أنَّه عنى بها الأغرب، وهذا هو المذهب الذي إلى الإنصاف والعدل أقرب، لا أن تُعترض صفات الله المعروفة المقبولة عند أهل البصر، فتُصرف معانيها بعلة المجازات إلى ما هو أنكر، وتُرد على الله تعالى بداحض الحجج وبالتي هي أعوج، وكذلك ظاهر القرآن، وجميع ألفاظ الرِّوايات تصرف معانيها إلى العُموم، حتى يأتي متأول ببرهان بيِّن أنه أريد بها الخصوص؛ لأن الله قال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[٣]»[٤].

وقال النحاس: «والواجب أن يُحمل تفسير كتاب الله ﷻ على الظاهر والمعروف من المعاني، إلا أن يقع دليل على غير ذلك»[٥]. ولمَّا ذكر قول أهل السنة في قوله: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[٦]، وقول من قال: إنَّ

---

(١) الموافقات (٢/ ١٣١) بتحقيق مشهور آل سلمان، ونحوه في: الفتاوى (٢٥/ ١٦٨).
(٢) انظر: جامع البيان (٢/ ٤٥٧) بتحقيق محمود شاكر.
(٣) سورة الشعراء: الآية (١٩٥).
(٤) نقض الدارمي على المريسي ص: (٥٥٠ ـ ٥٥١) بتحقيق منصور السماري.
(٥) إعراب القرآن (٥/ ١٣٢).
(٦) سورة المطففين: الآية (١٥).

التقدير هو: محجوبون عن كرامة ربهم، قال: «وهذا خطأٌ على مذهب النحويين منهم الخليل وسيبويه؛ ولا يجوز عندهما ولا عند غيرهما من النحويين: جاءني زيدٌ، بمعنى جاءني غلامه، وجاءتني كرامته»[1].

○ مراعاة دلالة السياق وأحوال المُتَكلم والمخاطَب والقرائن:

ومن أصول أهل السنة في التعامل مع النصوص العربية، والشَّرعية، مِن نصوص الصفات وغيرها: النظر إلى السِّياق، وأحوال المتكلِّم والمُخَاطَب، مع القرائن، ويبطل بهذه القاعدة الكثير من تأويلات الجهمية والمعتزلة لأدلة الصفات، حيث يقيسون السِّياق الدَّال على صفة من الصفات على سياق آخر لا يدل عليها؛ لنفيها مع اختلاف المدلول[2].

ومن الأمثلة التي ضربها الإمام الدارمي على ذلك في نقضه على بِشر المَرِيسيِّ: اليد، فإذا قال القائل: لفلانٍ عندي يدٌ أكافئه عليها، عَلِم كلُّ عالم بالكلام أن المراد بها النعمة التي يُشكر عليها، وإذا قال: فلانٌ لي يد وناصر، عُلم أن المراد بالكلام النُّصرة والمَعونة والتَّقوية، وإذا قال: ضربني فلانٌ بيده، وكتب لي بيده، عُلم أن المراد اليد المعروفة، واستحال إرادة ذلك بالنعمة، أو النصرة، وعلى الوجه الأخير جاءت أدلة الصفات، وكذلك الإتيان، فالمراد في قوله تعالى: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَـٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[3]، غير المراد من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾[4]؛ لأن الأول مقرون بخرور السقف فعُلم أنه المكر بهم، على حين أنَّ الثاني صفة من صفات الله تعالى؛ لما تواتر في الأدلة الشرعية من نزوله يوم القيامة للفصل بين عباده[5].

قال الدارمي: «ولا يجوز الكلام في آيات الصفات وأحاديث الإثبات لها،

---

(١) إعراب القرآن (٥/ ١٧٨ ـ ١٧٩).
(٢) انظر: الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية ص:(٩٣ ـ ٩٥، ٣٢٦ ـ ٣٢٩).
(٣) سورة النحل: الآية (٢٦).
(٤) سورة البقرة: الآية (٢١٠).
(٥) نقض الدارمي على المريسي ص:(١٢٤، ١٥٤ ـ ١٥٥) بتحقيق السماري.

ونفي المِثلِيَّة عنها، والإيمان بها، إلا بما يُعرف من اللغة العربية، على سياق الكلام، وملازمته»[١].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «فتدبَّر هذا فإنه كثيراً ما يغلط الناس في هذا الموضع إذا تنازع النفاة والمثبتة في صفة ودلالة نصٍّ عليها، يريد المريد أن يجعل ذلك اللفظ ـ حيث ورد ـ دالًّا على الصفة وظاهراً فيها، ثم يقول النافي: وهناك لم تدل على الصفة فلا تدل هنا، وقد يقول بعض المُثبتة: دلت هنا على الصفة فتكون دالة هناك، بل لما رأوا بعض النصوص تدل على الصفة جعلوا كل آية فيها ما يتوهمون أنه يُضاف إلى الله تعالى إضافة صفة من آيات الصفات، كقوله تعالى: ﴿فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٢]، وهذا يقع فيه طوائف من المُثْبِتَة والنُّفَاة، وهذا من أكبر الغلط؛ فإن الدِّلالة في كل موضع بحسب سياقه، وما يحف به من القرائن اللَّفظية والحالية، وهذا موجود في أمر المخلوقين يُراد بألفاظ الصفات منهم في مواضع كثيرة غير الصفات»[٣].

وكالسياق يجب مراعاة أحوال المُخاطَب والمُتَكَلِّم والقرائن اللفظية أو المعنوية؛ فإن معرفة ذلك هو الذي يُحَدِّد المقصود من اللفظ، وهذا القيد الأخير من مبطلات تقسيم الكلام إلى حقيقة ومجاز وما يتفرع عن ذلك من الاستعارة والكناية والمبالغة؛ لأن الأحوال والقرائن المحيطة باللفظ هي التي تحدد المراد به، فيكون حقيقة في كل الأحوال، بجميع أساليبه[٤].

قال ابن تيمية: «اللفظ لا يستعمل قط إلا مقيداً بقيود لفظية موضوعة، والحال ـ حال المتكلِّم والسَّامع ـ لا بد من اعتباره في جميع الكلام، فإنه إذا عُرف المتكلم، فُهم من معنى كلامه ما لا يُفهم إذا لم يُعرف؛ لأنه بذلك يعرف عاداته في خطابه، واللفظ إنما يدل إذا عُرف لغة المتكلم التي بها يتكلم وهي عادته وعرفه التي يعتادها في خطابه... ولهذا كل من كان له عِنَاية بألفاظ الرَّسول

---

(١) نقض الدارمي على المريسي ص:(١٢٤ ـ ١٢٥) بتحقيق السماري.

(٢) سورة الزمر: الآية (٥٦).

(٣) مجموع الفتاوى (٦/ ١٤ ـ ١٥)، وقد ضرب شيخ الإسلام بعد ذلك مثالين لما ذكره.

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٤ ـ ١١٦).

ومراده بها عرف عادته في خطابه، وتبين له من مراده ما لا يتبين لغيره، ولهذا ينبغي أن يقصد إذا ذكر لفظ من القرآن والحديث أن يذكر نظائر ذلك اللفظ، ماذا عنى الله بها ورسوله، فيعرف بذلك لغة القرآن والحديث»[(١)].

وقال ابن قيم الجوزية:

فخذ الكتاب ببعضه بعضاً كذا تفسير أهل العلم للقرآن»[(٢)]

وينكشف الصَّواب بتطبيق هذه القاعدة في بعض الآيات التي اختلف في اعتبار مدلولها صفة لله ﷻ، كقوله تعالى ﷻ: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾[(٤)]، والكثير من الأحاديث التي عاب الجهمية والمعتزلة أهل السنة والجماعة بها، وليست من الصفات في شيء عند التأمل في سياقها، كحديث: «الحَجَر الأسود يمين الله في أرضه»[(٥)]، وحديث: «إني أجد نَفَسَ الرَّحْمَن مِن قِبَل اليَمَن»[(٦)]، وغيرهما من الأحاديث التي استدلت

---

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٤ ـ ١١٥).

(٢) الكافية الشافية ص:(١١١)، عني بها عبد الله بن محمد العمير، دار ابن خزيمة، الرياض ١٤١٦هـ.

(٣) سورة البقرة: الآية (١١٥). (٤) سورة الزمر: الآية (٥٦).

(٥) أخرجه ابن عدي في الكامل (١/ ٣٣٦) والخطيب في تاريخه (٦/ ٣٢٨) وغيرهما مرفوعاً عن جابر، وكذا ابن خزيمة في صحيحه (٤/ ٢٢١)، والحاكم في المستدرك (١/ ٤٥٧) والطبراني في الأوسط (١/ ٣٣٧) مرفوعاً عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وفيهما ضَعفٌ، والصَّواب وقفه على ابن عباس كما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٥/ ٣٩)، وابن قتيبة في غريب الحديث (٢/ ٣٣٧)، والأزرقي في أخبار مكة (١/ ٢٢٣)، وصحَّح ذلك ابن تيمية في الفتاوى (٦/ ٣٩٧)، وابن حجر في المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية (٦/ ٤٣٢)، والعجلوني في كشف الخفا (١/ ٣٤٨ ـ ٣٤٩)، والألباني في السلسلة الضعيفة (١/ ٣٩٠ ـ ٣٩١).

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٢/ ٥٤١)، والطبراني في مسند الشاميين (٢/ ١٤٩) من حديث حريز بن عثمان، عن شبيب أبي روح، عن أبي هريرة مرفوعاً. قال العراقي في المغني عن حمل الأسفار: (١/ ٩٢): «رواه أحمد ورجاله ثقات». وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ١٠/ ٥٦: «رجاله رجال الصحيح غير شبيب وهو ثقة». وشبيب هذا ذكره ابن حبان في الثقات (١/ ٨٦)، والبخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٢٣١)، قال الحافظ في التقريب ص:(٢٦٤): «ثقة، أخطأ من عدَّه في الصحابة». فيكون الحديث بهذا الإسناد صحيحاً.

المعتزلة والأشاعرة بهما على وجوب التأويل، وليست من الصفات في شيء حتى تُأَوَّل[١].

○ مراعاة الدِّلالة التاريخية للألفاظ:

ومن القواعد المهمة عند أهل السنة في تعاملهم مع الألفاظ الشرعية: معرفة تطور دلالات الألفاظ الشرعية، والاصطلاحات الحادثة عليها؛ لمعرفة المَعْنى المُراد لَدَى الشارع.

ومثال ذلك لفظ (السُّنَّة) و(الكراهة)، فالسُّنَّة: في عُرف الشارع تشمل ما كان عليه النبي ﷺ من الهدي والنور، وهو الاصطلاح الذي جرى عليه السلف، لكن المُتأخرين جعلوها في مقابل الواجب، وكذلك لفظ الكراهة: فإنه يقصد به التحريم في عُرف القرآن، كقوله تعالى بعد أن ذكر طائفة مِن المُحَرَّمات: ﴿كُلُّ ذَٰلِكَ كَانَ سَيِّئُهُۥ عِندَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا ﴿٣٨﴾﴾[٢]، لكن المتأخرين اصطلحوا على تخصيص الكراهة بما ليس بمُحَرَّم، وتركُه أرجح مِن فِعله[٣].

وإذا طبَّقنا هذه على المسائل العقدية، فإن جمهوراً من السلف ألفوا كتباً في بيان عقائد أهل السنة والجماعة، سمُّوها (السُّنَّة)، ومرادهم في ذلك بيان أصول أهل السنة والجماعة في العقائد، لا ما يُستحب فِعله، ومثل ذلك ما جاء في مصنفات الإمام الشافعي من أنه يرى كراهة البناء على القبور، وكراهة الحِلف بغير الله[٤]، فمن حمل لفظ (السنة) و(الكراهة) في هذه المواضع على اصطلاح الفقهاء، فقد افترى الكذب على السَّلف، وعلى الشَّافعي.

قال ابن تيمية: «ومن أعظم أسباب الغلط في فهم كتاب الله ورسوله أن ينشأ الرَّجل على اصطلاح حادثٍ، فيريد أن يُفسِّر كلام الله بذلك الاصطلاح، ويحمله

---

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث ص:(١٤٣، ١٤٥) وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/١١٤٧ ـ ١١٦٣).

(٢) سورة الإسراء: الآية (٣٨).

(٣) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص:(٥٤).

(٤) انظر: الأم (١/٢٤٦ و٧/٦١).

على تلك اللغة التي اعتادها»[(١)].

وقال الألباني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن مِن الواجب على أهل العلم أن يتنبَّهُوا للمعاني الحديثة التي طرأت على الألفاظ العربية التي تحمل معاني خاصة معروفة لدى العرب هي غير هذه المعاني الحديثة؛ لأن القرآن نزل بلغة العرب، فيجب أن تُفهم مُفرداته وجُمَله في حدود ما كان يفهم العرب الَّذين أنزل عليهم القرآن، ولا يجوز أن تُفسَّر بهذه المعاني التي اصطلح عليها المتأخرون، وإلا وقع المُفَسِّر لهذه المعاني في الخطإ، والتقوُّل على الله ورسوله من حيث لا يشعر، وقد قدَّمت مثلاً على ذلك لفظ الكراهة، وإليك مثال آخر لفظ السنَّة، فإنه في اللغة: الطَّريقة، وهذا يشمل كل ما كان عليه ﷺ من الهدى والنور، فرضاً كان أو نفلاً، وأما اصطلاحاً: فهو خاص بما ليس فرضاً من هديه ﷺ، فلا يجوز أن يُفسَّر بهذا المعنى الاصطلاحي لفظ السنة الذي ورد في بعض الأحاديث الكريمة، كقوله ﷺ: «وعليكم بسُنَّتِي»[(٢)]، وقوله ﷺ: «فمن رغب عن سُنَّتِي فليس مني»[(٣)]... ولهذا كثيراً مَّا نبَّه شيخ الإسلام ابن تيمية، وتلميذُه ابن القيم ـ رحمهما الله ـ على ذلك، وأمروا في تفسير الألفاظ الشَّرعية بالرجوع إلى اللغة لا العُرف، وهذا في الحقيقة أصلٌ لِمَا يُسمُّونَه اليوم بالدِّراسة التاريخية للألفاظ»[(٤)].

---

(١) مجموع الفتاوى (١٢/ ٦١).

(٢) قطعة من حديث العرباض بن سارية الجهني، وهو أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٢٦ ـ ١٢٧)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (٥/ ٤٣) ح(٢٦٧٦)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في لزوم السنة (٥/ ١٣) ح(٤٦٠٧)، وابن ماجه في المقدمة، باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين (١/ ١٥) ح(٤٣)، وابن حبان في صحيحه (١/ ١٧٨) ح(٥)، والحاكم في المستدرك (١/ ٩٥)، قال الترمذي: حسن صحيح، وصحَّحه الحاكم، ووافقه الذهبي، وهو في السلسلة الصحيحة للألباني (٢/ ٦١٠) برقم (٩٧٣).

(٣) أخرجه البخاري في كتاب النكاح، باب الترغيب في النكاح (٣/ ٣٥٤) ح(٤٧٧٦) ومسلم في النكاح، باب استحباب النكاح لمن تاقت نفسه إليه (٢/ ١٠٢٠) ح(١٤٠١).

(٤) تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد ص:(٥٤ ـ ٥٧).

○ الابتعاد عن المصطلحات الكلامية المُستحدثَة:

ينبني منهج أهل السنة والجماعة على الاعتصام بألفاظ الكتاب والسنة؛ ولذلك يحملون الألفاظ العربية على المعاني الأصليَّة، لا على المصطلحات المستحدثة لدى المتكلمين؛ لأنَّ مرادهم بهذه الألفاظ يُخالف ما عنى به الشَّرع أو العرب، فيكون ذلك سبيلاً إلى الوقوع في المُخالفات العقدية.

قال ابن قتيبة: «وقد تدبَّرتُ رحمك الله مقالة أهل الكلام، فوجدتهم يقولون على الله ما لا يعلمون، ويَعيبون الناس بما يأتون، ويبصرون القَذَى في عيون الناس، وعيونهم تَطْرِف على الأجذاع، ويتَّهمون غيرهم في النقل، ولا يتهمون أراءهم في التأويل، ومعاني الكتاب والحديث، وما أُودِعاهُ من لطائف الحكمة وغرائب اللغة، لا تُدرك بالطَّفرة[1]، والتولُّد[2]، والعَرَض، والجَوهر[3]، والكيفيَّة، والكميَّة، والأينيَّة[4]، ولو رَدُّوا المُشْكِل منهما إلى أهل العلم بهما،

(١) الطَّفرة في اللغة: الوَثبة، وهي مقالة غريبة انفرد بها النَظَّام، حتى لُقِّبت بـ (طفرة النظَّام)، وهي قوله: إن المارَّ على سطح جُرْم ينتقل من مكان إلى مكان بينهما أماكن لم يقطعها هذا المارُّ، ولا مرَّ عليها، ولا حاذاها، ولا حلَّ فيها، فكأنه توثبها، واعتُرض عليه باستحالة ذلك؛ لأن الوثوب لا يَحذف المسافة البَيْنِيَّة، وإنما يختصر الزَّمن بعامل السُّرعة. انظر: الفرق بين الفرق ص:(١٩٨)، والملل والنحل (١/ ٤٩).

(٢) اختلف المتكلمون فيمن رمى سهماً ثم مات، فوصل السهم فأصاب حيّاً، فذهب جمهورهم أن ما تولَّد عن فعل إنسان حيٍّ فهو فعل الإنسان، واختلفوا فيما تولَّد من غير حي: كإحراق النار، وتبريد الثلج، وسائر الآثار الظاهرة من الجمادات، فقالت طائفة: هو فعل الله، وقالت طائفة كالجاحظ: هو فعل الطبيعة، وقالت أخرى: المتولدات لا فاعل لها، قال ابن حزم: (والصَّواب أن الكلَّ فعلٌ لله بمعنى أنه خلقه، مع وروده مضافاً بنص القرآن والسنة واللغة إلى ما ظهر منه من حيٍّ أو جماد، فإضافته إلى الله لأنه خلقه، وإضافته إلى ما ظهر منه أو تولد عنه، فلظهوره عنه). انظر: الانتصار للخياط ص:(٦٠ ـ ٦١)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ١٨١ ـ ١٨٣).

(٣) الجوهر: هو المتحيِّر، وهو ما يقوم بنفسه، ويقابله: العَرَض، وهو المعنى القائم بالجوهر كالألوان، والطعوم، والروائح، والحياة، والموت، والعلوم، والإرادات ونحوها. انظر: المواقف في علم الكلام ص:(٩٦، ١٨٢)، والتعريفات ص:(١٩٢، ١٠٨).

(٤) ثلاث اصطلاحات فلسفية، من الأجناس العشرة التي تدرس في مقدمات الفلسفة، =

وَضَح لهم المنهج، واتَّسع لهم المخرج»[(١)].

○ تقديم المدلولات الشَّرعية على اللغوية:

بمعنى مراعاة المصطلحات الشرعية التي نقلت عن معانيها الأصلية في اللغة كالإيمان، والإسلام، والنفاق، والكفر، وعدم الاكتفاء بمعانيها اللغوية المُجرَّدة في بيان معانيها؛ لأن في ذلك تضييعاً للحقيقة الشرعية، وقصوراً وإخراجاً للفظ عن مفهومه الشَّرعي، والشارع معنيٌّ ببيانه لا ببيان اللغات[(٢)].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ومما ينبغي أن يعلم أنَّ القرآن والحديث إذا عُرف تفسيره من جهة النبي ﷺ لم يُحتج في ذلك إلى أقوال أهل اللغة، فإنه قد عُرف تفسيره وما أريد بذلك من جهة النبي ﷺ لم يُحتج في ذلك إلى الاستدلال بأقوال أهل اللغة ولا غيرهم، ولهذا قال الفقهاء: الأسماء ثلاثة أنواع: نوع يُعرف حَدُّه بالشرع، كالصلاة والزكاة، ونوع يُعرف حده باللغة، كالشمس والقمر، ونوع يُعرف حده بالعُرف كلفظ القبض، ولفظ المعروف في قوله: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِۚ﴾[(٣)]، وكان من أعظم ما أنعم الله به عليهم اعتصامهم بالكتاب والسنة، فكان من الأصول المتفق عليها بين الصحابة والتابعين لهم بإحسان أنه لا يُقبل من أحد قطّ أن يعارض القرآن، لا برأيه، ولا ذوقه، ولا معقوله، ولا قياسه، ولا وجده»[(٤)].

ومثال هذه القاعدة: لفظ (الإيمان) فقد حملته المرجئة والأشعرية على

= ويقصد بالكيفيَّة: كل هيئة قارَّة في جسم لا يقتضي قسمةً ولا نسبةً لذاته كالسَّواد والبياض، وبالكميَّة: ما يقبل الانقسام لذاته، وهو إما متصل اذا اشتركت أجزاؤه في حدٍّ يكون فيها نهاية جزء وبداية آخر، أو منفصل كالأعداد، وبالأينيَّة: حالة تعرض للشيء بسبب حصوله في المكان، ككون زيد في السُّوق. (انظر: الملل والنحل ص:(٥٤٦ ـ ٥٤٧)، و(التعريفات ص: ٦٠، ٢٣٩، ٢٤١).

(١) تأويل مختلف الحديث ص:(١٢ ـ ١٣).

(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٦٣٤).

(٣) سورة النساء: الآية (١٩).

(٤) مجموع الفتاوى (١٣/ ٢٧ ـ ٢٨)، ونحوه في (٧/ ٢٨٦).

التصديق، قالوا: ولما كان كذلك فإن الأعمال لا تدخل فيه، ولا يزيد ولا ينقص[١]، والسبب في هذا تجاهلهم للحقيقة الشرعية الدَّالة على أن الإيمان يكون باعتقاد القلب، وقول اللسان، وعمل الجوارح، وعلى ذلك فهو يزيد وينقص.

○ **الاعتماد في تفسير اللغة على القرآن، والحديث، وأقاويل السلف:**

باعتبار أن الكتاب والسنة الصَّحيحة أصلان للغة العربية، وأن السلف هم أعرف الناس بمدلولات اللغة العربية ومقاصدها؛ لكونهم أهلها والناقلين لها، ولم يؤثر عنهم أنهم فسَّروه بغيرها، فكل تفسير لغويٍّ وارد عن السَّلف يحكم بعربيته، ولو لم يكن له أصل عند اللُّغويين، وهو مُقَدَّمٌ على قول اللغويين الآخذين في ذلك بمجرد اللغة[٢].

قال الأزهري في مقدمة تهذيب اللغة: «وكتابي هذا، وإن لم يكن جامعاً لمعاني التنزيل وألفاظ السنن كلها، فإنه يحوز جُملاً من فوائدها، ونُكتاً من غريبها ومعانيها، غير خارج فيه عن مذاهب المفسرين، ومسالك الأئمة المأمونين من أهل العلم، وأعلام اللغويين، المعروفين بالمَعرفة الثاقبة، والدِّين، والاستقامة»[٣].

ومِمَّا نُقل عن الأئمة في تأصيل هذه القاعدة ما قاله أبو عبيد القاسم بن سلام: «لأهل العربية لغة، ولأهل الحديث لغة، ولغة أهل العربية أقيَس، ولا نجد بُدّاً من اتباع لغة أهل الحديث؛ من أجل السّماع»[٤].

وقال أبو العباس ثعلب: «السُّنَّة تقضي على اللُّغة، واللُّغة لا تقضي على السُّنَّة»[٥].

---

(١) مفاتيح الغيب (٤/ ٩٨)، والمواقف في علم الكلام ص: (٣٨٤، ٣٨٨).
(٢) مجموع الفتاوى (٧/ ١٠٦)، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص: (٥٦٠ وما بعده، و٦٤٠ وما بعده).
(٣) تهذيب اللغة (١/ ٥ ـ ٦).
(٤) تاريخ دمشق (٤٩/ ٧٧).
(٥) مجالس ثعلب (١/ ١٧٩)، وفيه قبل ذلك: «وفي الحديث: (لا صلاة لمن لم يقرأ =

ومن أمثلة تطبيقهم لها على الكتاب والسنة: ما نقله ابن قتيبة عن أبي عبيدة في تفسيره قول الله تعالى: ﴿إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾(١) حيث قال: «يريدون بشراً ذا سَحْر، أي: ذا رئة»(٢)، فعقَّب عليه بقوله: «ولستُ أدري ما اضطرَّه إلى هذا التفسير المُستكرَه، وقد سبق التفسير من السَّلف بما لا استكراه فيه، قال مجاهد في قوله: ﴿إِلَّا رَجُلًا مَّسْحُورًا﴾ أي: مخدوعاً؛ لأن السِّحر حيلة وخديعة، وقالوا في قوله: ﴿فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ﴾(٣) أي: من أين تُخدعون»(٤). وسئل ثعلبٌ أنه جاء عن بعض السلف في قوله تعالى: ﴿وَٱمْرَأَتُهُۥ قَآئِمَةٌ فَضَحِكَتْ﴾(٥) بمعنى حاضت، فقال: «نُسلِّم للتفسير كما جاء، وليس في كلام العرب ضحكت إلا من الضَّحك الذي هو ضد البكاء»(٦).

وذكر الأزهري قولاً لابن عباس في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَيْنَهُۥٓ أَكْبَرْنَهُۥ﴾(٧) أنه بمعنى (حضنَ)(٨)، ثم قال: «فإن صحت الرواية عن ابن عباس سلَّمنا له، وجعلنا الهاء في قوله: ﴿أَكْبَرْنَهُۥ﴾ هاء وقفة، لا هاء كناية، والله أعلم بما أراد»(٩). وقال في موضع آخر: «وأكثر الناس ذهبوا في تفسير قوله: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾(١٠) أنه بمعنى الرَّهبة، ولو وجدتُ إماماً من السلف

= بفاتحة الكتاب فصاعداً)، قال أبو العباس: لا يُجزِيه إلا الحمدُ وأُخرَى، قال أبو إسحاق بن جابر شيخ من أهل الفقه: فما تقول في قول النبي ﷺ: (لا قطع إلا في ربع دينار فصاعداً)؟ قال: القطع في الرُّبع فما زاد، قال: فهلا قلتَ مثل ذلك في الحمد أنها تُجزِي وحدها؟! قال أبو العباس: السُنَّة تقضي على اللغة، واللغة لا تقضي على السُّنّة، وظنَّ أنه جاء خبرٌ عن النبي ﷺ أنه لا تُجزِي الصلاة بالحمد وحدها، فقيل له: إن السنة لم تجئ بهذا، فقال: إن كان هذا كان، فالقول فيهما واحد». (مجالس ثعلب ١/ ١٧٨ ـ ١٧٩).

(١) سورة الإسراء: الآية (٤٧). (٢) مجاز القرآن (١/ ٣٨١).

(٣) سورة المؤمنون: الآية (٨٩). (٤) تفسير غريب القرآن ص:(٢٥٥ ـ ٢٥٦).

(٥) سورة هود: الآية (٧١).

(٦) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لأبي عمر الزاهد ص:(٢٦٦).

(٧) سورة يوسف: الآية (٣١).

(٨) ذكره ابن جرير في جامع البيان (١٦/ ٧٦)، وهي رواية ضَعيفَةٌ عن ابن عباس رضي الله عنهما، ضعَّفها أحمد شاكر في تخريجه لجامع البيان (١٦/ ٧٦).

(٩) تهذيب اللغة (١٠/ ٢١٢). (١٠) سورة القصص: الآية (٣٢).

يجعل الرَّهب كُمّاً لذهبتُ إليه، لأنه صحيحٌ في العربية، وهو أشبه بسياق الكلام والتفسير، والله أعلم بما أراد»[١].

وعلى هذا الوجه جاء ما رُوي عن أبي عبيد وغيره من قولهم: (الفقهاء أعلم بالتأويل من أهل اللغة)[٢]، كما ذكروا ذلك في اشتمال الصَّمَّاء[٣]، فإن أهل اللغة قالوا: هو أن يتجلَّل بالثوب كله، وقال الفقهاء: هو أن يتجلل بالثوب الواحد، ثم يرفعه من أحد جانبيه فيضعه على منكبيه، فيصير فرجُه بادياً[٤]؛ لأن الفقهاء يعلمون تفسير ما أمَر به ونهَى عنه، لعلمهم بمقاصد الرسول ﷺ، كما يعلم أتباع بقْرَاط[٥] وسيبويه مِن مَقاصِدهما ما لا يُعلم بمجرد اللغة[٦].

قال ابن قيم الجوزية: «لا يجوز تحريف كلام الله انتصاراً لقاعدة نحوية، هدمُ مائة قاعدة أسهلُ من تحريف معنى الآية»[٧]. وقال: «فقواعدُ الإعراب والتصريف الصَّحيحة مستفادةٌ من القرآن، مأخوذة من إعرابه وتصريفه، وهو الشَّاهد على صِحة غيرها مما يُحتج له بها، فهو الحُجَّة لها والشَّاهد، وشواهد الإعراب والمعاني منه أقوى وأصح من الشَّواهد في غيره»[٨].

---

(١) تهذيب اللغة (٦/ ٢٩٢).
(٢) انظر: غريب الحديث (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣)، وجامع البيان (١٦/ ٧١) بتحقيق محمود شاكر.
(٣) وهو ما أخرجه البخاري في كتاب الصلاة، باب ما يُستر من العورة حـ(٣٦٧)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال: «نهى رسول الله ﷺ عن اشتمال الصَّمَّاء»
(٤) انظر: غريب الحديث (٤/ ١٩٢ ـ ١٩٣ ط دائرة المعارف العثمانية)، وأعلام الحديث (١/ ٣٥٣)، قال النووي: (فعلى تفسير أهل اللغة يكون مكروهاً؛ لئلا يعرضَ له حاجة فيتعسَّر عليه إخراج يده، فيلحقه الضرر، وعلى تفسير الفقهاء يحرم؛ لأجل انكشاف العورة). (فتح الباري (١/ ٦١٨) ط دار السلام).
(٥) هو طبيب إغريقي قديم مشهور، يُقال: إنه أكثر الأطباء شهرة في القديم، وإليه يُنسب ما يُتعارف عليه دوليّاً بالقَسَم الطبي، وتوفي حوالي ٣٦٥ قبل الميلاد. انظر: الملل والنحل (٢/ ٤٣٢)، والموسوعة العربية العالمية (١/ ٩٥).
(٦) مجموع الفتاوى (٣/ ٥٦).
(٧) بدائع الفوائد (١/ ٤٥).
(٨) مختصر الصواعق المرسلة ص: (٩١ ـ ٩٢)، والصواعق المُرسلة (٢/ ٧٤٧ ـ ٧٤٨).

ومما يندرج في هذه القاعدة عند أهل السنة الأخذ بالقراءات القرآنية الثابتة، وعدم مُخالفتها بما يحتمل في اللغة والنحو أو يجوز فيهما؛ لأن القراءة سنة متبعة، ومدلولها مطلب شرعي، كذلك رسم المصاحف[١].

قال الزجّاج في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾[٢]: «أي لا يجدون عنها مَعْدِلاً ولا ملجأً، يُقال: حصتُ عن الرجل أحيصُ، ورووا جضتُ عنه أجيض بالجيم والضاد المعجمة، بمعنى حصتُ، ولا يجوز ذلك في القرآن، وإن كان المعنى واحداً والخط غير مخالف؛ لأن القرآن سنة لا تُخالف فيه الرِّواية عن النبي ﷺ وأصحابه والسلف وقراء الأمصار بِمَا يجوز في اللغة والنحو، وما فيه أفصحُ مما يجوز، فالاتباع فيه أولى»[٣].

وقال أبو عمرو الداني[٤]: «وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عنهم لم يردها قياس عربية، ولا فشو لغة؛ لأن القراءة سنة متبعة، يلزم قَبولها والمصير إليها»[٥].

وكذلك الألفاظ النبوية، فإنه ﷺ كان أفصح العرب لساناً، وأجزلهم بلاغة، وأوفاهم مقصداً، فمتى ما صحَّ اللفظ عن النبي ﷺ لم يحل لنحوي ولا لغيره أن يعترض عليه[٦].

ثانياً: منهج المعتزلة:

بدأ هذا التيار مع ظُهور المعتزلة في القرن الثاني الهجري وما بعده، ويعود

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٦، ٤٨٢، ٢/ ١٣١، ٣/ ٣٢٠، ٢٨٨، ٤/ ١٠٣، ٤٦، ١٩١، ٢٩٨).

(٢) سورة النساء: الآية (١٢١).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١١١).

(٤) هو الحافظ عثمان بن سعيد بن عثمان أبو عمرو الداني القرطبي، انتهت إليه الرئاسة في علوم القرآن، وجمع في ذلك كتباً مشتهرة، وكان على معتقد السلف، توفي ٤٤٤هـ.
انظر: جذوة المقتبس ص:(٣٥٠)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٧٧).

(٥) النشر في القراءات العشر (١/ ١٠ ـ ١١) نقلاً عن أبي عمرو الداني.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ١٠١).

بروزه إلى عناية المعتزلة باللغة العربية واهتمامهم بها طلباً لدعم أصولهم باللغة، واحتضان بعض خلفاء بني العباس للمعتزلة، ومساعدتهم لهم على ترويج بضاعتهم الفكرية، وبلغ أوج مجده في القرن الرَّابع الهجري إبان الدولة البُويهية، وبالتحديد أيام عضد الدولة البويهي (ت٣٧٢هـ)، والصَّاحب بن عبَّاد (ت٣٨٥هـ)، وأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، والرُّماني (ت٣٨٤هـ)، والشَّريف الرَّضي (ت٤٠٦هـ)، واستمر على الوتيرة نفسها حتى القرن الخَامس الهجري، ثم بدأ يضعف بعد القرن السَّادس الهجري نظراً لتقلص دور المعتزلة بوجه عام، وبروز الأشعرية كقوة منافسة لهم، وممن اشتهر بهذا المنهج الاعتزالي قُطربٌ (ت٢٠٦هـ)، والأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، والجاحظ (ت٢٥٥هـ)، وأبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، وابن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)، والرُّماني (ت٣٨٤هـ)، والشَّريف الرَّضِي (ت٤٠٦هـ)، وأخوه المُرتَضَى (ت٤٣٦هـ) وجار الله محمود بن عمر الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ)، وغيرهم.

وللمنهج الاعتزالي في تعامله مع اللغة العربية لتقرير العقائد سِماتٌ، منها ما يلي:

○ الاعتماد على العقل في تفسير المفردات الشَّرعية اللغوية:

لمَّا كان العقل مرتكز المعتزلة الأول لتقرير العقائد، جعلوه حكماً على غيره من المصطلحات الشَّرعية واللغوية، دون مراعاة لِما تعرفه العرب من لغاتها، وما تدل عليه النصوص من المعاني الشرعية بصيغها العربية، فعلى ضوئه فسروا المفردات الشرعية واللغوية معتبرين ما يوافق أهواءهم، وأوضح مثال على ذلك: الاستواء، فإنه في اللغة دالٌّ على الارتفاع والعلو، لكن المعتزلة استخدموا العقل في تفسيره فحملوه على الاستيلاء والاقتدار؛ لأن العقل قد دل عندهم على تنزيه الله عن الأماكن والجهات.

قال القاضي عبد الجبار (ت٤١٥هـ) في الاستواء: «قد بينا أن المراد بالاستواء هو الاستيلاء والاقتدار، وبيَّنَّا شواهد ذلك في اللغة والشِّعر، وبينا أن القول إذا احتمل هذا والاستواء الذي هو بمعنى الانتصاب وجب حمله عليه؛

لأن العقل قد اقتضاه، من حيث دلَّ أنه تعالى قديم، ولو كان جسماً يجوز عليه الإمكان لكان محدثاً، تعالى الله عن ذلك»(١).

وقال الشريف المُرتضى (ت٤٣٦هـ) وهو من لُغويي القَرن الرَّابع والخامس: «فكل ما ورد في القرآن مما له ظاهر يُنافي العِصمة، ويقتضي وقوع الخطإ منهم، فلا بُدَّ من صرف الكلام عن ظاهره، وحمله على ما يليق بأدلة العقول؛ لأن الكلام يدخله الحقيقة والمجاز، ويَعدِل المتكلم به عن ظاهره، وأدلة العقول لا يصح فيها ذلك، ألا ترى أن القرآن قد ورد بما لا يجوز على الله تعالى من الحركة والانتقال كقوله تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾(٢)، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾(٣)، ولا بد مع وضوح الأدلة على أن الله تعالى ليس بجسم، واستحالة الانتقال عليه، الذي لا يجوز إلا على الأجسام، من تأول هذه الظواهر، والعُدول عما يقتضيه صريح ألفاظها، قَرُبَ التأويل أو بَعُدَ»(٤).

○ الاعتماد على اللغة المجردة والأشعار في تفسير النصوص الشَّرعية:

تعتبر الطريقة اللغوية لدى المعتزلة المبدأ الأعلى في تفسير القرآن بعد العقل، ولذلك يحاولون إبطال المعنى الذي يرونه مُخالفاً لمبادئهم باللغة المجردة، فإذا لم يحالفهم الحظ أثبتوا للفظ معنى آخر موجوداً في اللغة يزيل الاشتباه ويتفق مع مذاهبهم، فيستشهدون عليه بأدلة من اللغة والشعر(٥).

ومن شواهد اعتمادهم على اللغة المجردة: رد إبراهيم النظَّام(٦) وغيره من

---

(١) متشابه القرآن (١/ ٣١٥).
(٢) سورة الفجر: الآية (٢٢).
(٣) سورة البقرة: الآية (٢١٠).
(٤) أمالي المرتضى (٢/ ٣٩٩).
(٥) التفسير والمفسرون للذهبي (١/ ٢٧٤ ـ ٢٧٥) بتصرف.
(٦) هو إبراهيم بن سيَّار أبو إسحاق النظَّام البصري، زعيم النظَّامية من المعتزلة، أخذ الاعتزال عن خاله أبي الهذيل العلاف، ثم أضاف إليه ما أخذه من كتب الفلاسفة، فاستقلَّ بمذهبه، وانفرد بمسائل وآراء شنيعة، وكان راداً للأحاديث، شديد الطعن في السلف، توفي ٢٢١هـ. انظر: الفرق بين الفرق ص:(١٣١)، وطبقات المعتزلة ص:(٤٩).

المعتزلة تفسير بعض السَّلف للوَيل: بأنه وادٍ في جهنم، والطَّلح: بأنه الموز، والفَلَق: بأنه واد في جهنم، بدعوى أن هذه التفسيرات مخالفة للغة العربية، وأن معنى الوَيْل، والطَّلح، والفَلَق، معروفة في كلام العرب(١).

وزعموا أن الاستواء في القرآن بمعنى الاستيلاء، واعتمدوا على قول الشاعر(٢):

قد استوى بشر على العراق ... من غير سيف ولا دم مهراق(٣)

مع أن هذا البيت مصنوعٌ لا يُعرف قائله.

○ تجريد الألفاظ العربية من المعاني التي تدل عليها:

ولمَّا كانت البدعة معقد المعتزلة ومرساها، جعلوا المفردات العربية تابعة لأغراضهم لا متبوعةً، فإذا جاء لفظ دالٌّ بعربيته على معنى من المعاني يصطدم مع مقاصدهم جرَّدُوه عن معناه ومدلوله، كتجريدهم أسماء الله عن معانيها، فإنهم جعلوها أعلاماً جامدة لا معنى لها ولا دلالات لُغوية، مع أنها دالة بالوضع اللغوي على صفات ثابتة له؛ فقالوا: عالم بلا علم، قادرٌ بلا قدرة، وحي بلا حياة؛ لأن إثبات معانيها التي هي الصفات يقتضي عندهم تعدد القدماء، وهذا باطلٌ فالله تعالى بصفاته قديمٌ، وليس شيء منها محدثاً، والشبهة هذه بنوها على توهم التفريق بين الله وبين صفاته، واعتبارها مخلوقات غيره(٤).

---

(١) انظر ص: (٨٢ ـ ٨٤)، وتخريج الآثار هناك.

(٢) انظر: الصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٨٥)، وتلخيص البيان في مجازات القرآن ص: (٨٠).

(٣) ورد ذكره في الصحاح للجوهري (٦/ ٢٣٨٥)، والجامع لأحكام القرآن (١/ ٢٥٥)، ولسان العرب (١٤/ ٤١٤)، والصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٤)، وغيرها، ونسبه الزبيدي في التاج (١٠/ ١٨٩) إلى الأخطل ولم يرد في ديوانه. قال ابن تيمية في الفتاوى (٥/ ١٤٦) فيه: «ولم يَثبت نقل صحيح أنه شعر عربي، وكان غير واحد من أئمة اللغة أنكروه، وقالوا: إنه بيت مصنوع لا يُعرف في اللغة، وقد عُلم أنه لو احتج بحديث رسول الله ﷺ لاحتاج إلى صحته، فكيف ببيت من الشعر لا يُعرف إسناده؟! وقد طعن فيه أئمة اللُّغة..»، ونحو ذلك قال ابن القيم في الصواعق المرسلة (٢/ ٦٧٥)، وابن كثير في البداية والنهاية (٧/ ٨، ٢٧٣).

(٤) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٤٤)، والملل والنحل (١/ ٣٨).

○ حمل الألفاظ العربية على ما يتلاءم مع عقائدهم إن تعدَّد مدلولها معنًى ورسماً، من غير مراعاة للسياق:

ومثال ما تعدد مدلوله معنًى: اليد، فإنها تأتي لليد الحقيقية، وبمعنى النِّعمة والعطية، ولكن السِّياق هو الذي يُحَدِّد المُراد، لكن المعتزلة حملوها دائماً في صفات الله على المعنى الثاني.

قال الأخفش: «وقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ﴾[(١)]، فذكروا أنها العطية والنعمة، وكذلك: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[(٢)] كما تقول: إن لفلان عندي يداً، أي نعمة، وقال: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِى وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾[(٣)] أي أولي النِّعَم، وقد تكون اليد في وجوهٍ: تقول: بين يَدَي الدار؛ يعني قُدَّامَهَا، وليست للدار يدان»[(٤)].

ومن هذا الباب ما حُكي عن بعض المعتزلة في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٥)] أنه من الكَلْم؛ أي: الجرح، قالوا: ويكون المعنى: «وجرَّح الله موسى بأظافر المِحَن ومخالب الفتن»[(٦)]. والذي ألجأهم إلى حمل (كلَّم) بالتشديد على (كَلَم) المخففة الدالة على الجرح هو فرارهم من إثبات صفة الكلام لله، فوقعوا في التحريف.

ومثال ما تعدد مدلوله باختلاف الرَّسم والضبط: لفظ الصُّور، فإنه جاء في القرآن مقصوداً به الذي يُنفخ في القيامة، لكن المعتزلة لمَّا كانوا لا يقرون بالسَّمعيات حملوا الصُّوْرَ على الصُّوَر فقالوا: الصُّوْرُ جمع صُوْرَة، بمعنى نفخ الله في صور الأرواح[(٧)].

---

(١) سورة المائدة: الآية (٦٤). (٢) سورة المائدة: الآية (٦٤).
(٣) سورة ص: الآية (٤٥).
(٤) معاني القرآن (١/ ٢٦١) بتحقيق د. فائز فارس.
(٥) سورة النساء: الآية (١٦٤).
(٦) انظر: الكشاف (١/ ٣١٤) وردَّها، ومفاتيح الغيب (١١/ ٨٧)، واللباب في علوم الكتاب (٧/ ١٣٦).
(٧) انظر: الإغفال لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧٥)، والمحيط في اللغة (٨/ ١٨٠)، والمحتسب (٢/ ٥٩).

وعلى هذا الوجه جرى تفسيرهم لقوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾[(١)] بأنه بَشِم[(٢)] من أكل الشجرة، من قول العرب: غَوِيَ الفصيل: إذا أكثر من اللبن حتى يبشم، بناء على مفهوم العصمة عندهم، حيث يرون عِصمة الأنبياء من الكبائر والصغائر، وأنه لا يجوز عليهم الخطأ مطلقاً[(٣)].

○ التصرف في معاني النصوص بالوجوه الإعرابية، والقراءات الشَّاذة:

فمثال الأول: ما ورد في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[(٤)]؛ فإن الجمهور على إسناد الفعل لـ (نا) وهو ضمير العَظَمة العائد إليه سبحانه، و(قلبَه) بالفتح مفعولٌ به كما عليه القراءة المتواترة، على معنى: جعلناه غافلاً، فالإغفال فعل الله في العبد بمشيئته وإرادته[(٥)].

وخالفتهم المعتزلة، فزعموا أن المعنى: وجدناه، أو صادفناه كذلك، أو نسبناه إلى الغفلة، أو سمَّيناه غافلاً، لا أن الله فعل به ذلك، واستندوا إلى قراءة شاذة لعمرو بن عبيد، وعمرو بن فائد، وموسى بن سيَّار الأُسواريان[(٦)] في الآية، بفتح اللام في ﴿أَغْفَلَنَا﴾، ورفع الباء في ﴿قَلْبُهُۥ﴾ على أنه فاعل، بمعنى من نَسِيَنَا قلبُه؛ فأصبح غافلاً عنَّا، قالوا: هو المتعين؛ لأن الله عادلٌ ولا يفعل القبيح، فهو مُنَزَّهٌ عنه[(٧)].

---

(١) سورة طه: الآية (١٢١).

(٢) البشَم: هو التخمة، يقال: بشِمتُ من الطَّعام، وبَشِم الفصيل من كثرة شرب اللبن. (الصِّحاح ٥/ ١٨٧٣).

(٣) تأويل مشكل القرآن ص:(٤٠٢)، وانظر رد ابن قتيبة عليهم بعد ذلك في ص:(٤٠٣) من الكتاب نفسه.

(٤) سورة الكهف: الآية (٢٨).

(٥) انظر: الغريبين (٤/ ١٣٨٠)، وشفاء العليل ص:(١٣٩، ١٨١، ٢٠٨) ط دار التراث.

(٦) عمرو بن عبيد بن باب: زعيم المعتزلة، وعمرو بن فائد الأُسواري، وموسى الأُسواري معتزليان اشتهرا بالكلام والجدل، وكانا مفسرين للقرآن. انظر: فضل الاعتزال ص:(٢٤٢، ٢٧٠ ـ ٢٧١)، وطبقات المعتزلة ص:(٣٥، ٦٠).

(٧) انظر: المحتسب (٢/ ٢٨)، والخصائص (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٥)، وتلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(١٤٤ ـ ١٤٥)، والكشَّاف (٢/ ٣٨٨) ط دار المعرفة، وشفاء =

قال الزمخشري وهو ينصر هذا التفسير بعد أن ذكره: «وقد أبطل الله توهمَ المُجبرة بقوله: ﴿وَاتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[(١)] وقرئ: (أغفَلَنا قلبُه) بإسناد الفعل للقلب، على معنى: حسبنا قلبَه غافلاً، مِنْ أغفلتَه: إذا وجدته غافلاً»[(٢)].

ومثال الثاني: قراءة عمرو بن عبيد وعمرو بن فائد وبعض المعتزلة لقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ۝﴾[(٣)] بالتنوين والنفي[(٤)]، مخالفين قراءة الجماهير بالإضافة، واعتبار ﴿مَا﴾ موصولية.

قال ابن عطيَّة[(٥)]: «وهي قراءة مَرْدُوْدَة مَبْنِيَّةٌ على مَذْهَب بَاطل، اللهُ خَالقُ كُلّ شيء»[(٦)].

وكذلك تأييد ابن جني لقراءة منسوبة لإبراهيم النخعي في قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٧)] بنصب (الله)، فقال: «يَشهد لهذه القراءة قولُه ﷻ حكايةً عن موسى: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾[(٨)]، وغيره من الآي التي فيها كلامُه لله تعالى»[(٩)].

والحَامل لهم على هذا الإعراب، ومخالفة القراءات المتواترة، هو ما تدل عليه آية (سورة الكهف) من خلق الله أفعال العباد، وآية (سورة الناس) من خلق الله للشر، وهم لا يقولون بذلك، وما تدل عليه آية (سورة النساء) من إثبات صفة الكلام لله سبحانه، فاضطروا إلى الإعراب الشاذ في الموضع الأول، وإلى

= العليل ص:(١٣٩) ط دار التراث.

(١) لأنه أسند اتباع الهوى هنا إلى العبد، فيكون الإغفال مسنداً إليه؛ فالسياق واحد.

(٢) الكشاف (٢/ ٣٨٨) ط دار المعرفة. (٣) سورة الفلق: الآية (٢).

(٤) انظر: إعراب القراءات الشواذ (٢/ ١٦٠)، والبحر المحيط (٨/ ٥٣٠)، ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٨٥٥).

(٥) هو عبد الحق بن غالب بن عطيَّة الغرناطي، كان إماماً في التفسير، والفقه، والعربية، ومن أوعية العلم، وله مؤلفات من أشهرها: المُحَرَّر الوجيز، توفي عام ٥٤١هـ. انظر: الديباج المذهب (٢/ ٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٥٨٧).

(٦) المحرر الوجيز (١٥/ ٣٨٥). (٧) سورة النساء: الآية (١٦٤).

(٨) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٩) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ٢٠٤).

القراءة الشَّاذة في الموضعين الثاني والثالث(١).

○ **التصرف في دلالات الصيغ الفعلية تخريجاً على أصولهم العقدية:**

وذلك كتصرفهم في صيغتي (أَفْعَلَ) و(فَعَلَ) المُسنَدتين إلى المولى ﷻ، الدَّالتين على خلقه لأفعال العباد، حيث أحدثوا لها دلالات أخرى، وجعلوها تدل على معنى: سمَّاه، أو وجده، أو صادفه، أو حكم عليه، أو شهد له بذلك؛ فراراً مما تدل عليه من خلق الله لأفعال العباد، وتصرفه فيها؛ مستندين إلى قاعدتهم في العدل أنه تعالى عادل لا يظلم أحداً، وهو منزه عن فعل القبيح، ولذلك قالوا في قوله ـ تعالى ـ: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾(٢)، وقوله: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ ءَايَٰتِيَ ٱلَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾(٣)، وقوله: ﴿ثُمَّ ٱنصَرَفُوا۟ صَرَفَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُم﴾(٤)، وقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ﴾(٥)، ونحوها من الآيات أنَّ معناه: سمَّاهم ضُلّالاً، أو وجدهم كذلك، أو حكم عليهم بالضَّلال(٦).

واحتجوا على ذلك بقول الكُميت(٧):

فطائفة قد أكفرتني بحُبِّكم وطائفةٌ قالوا مُسيءٌ ومُذنب(٨)

أي: وجدوني بحبكم، أو حكموا عليَّ به(٩).

قال ابن قتيبة: «وذهب أهل القَدر في قول الله ـ تعالى ـ: ﴿يُضِلُّ مَن يَشَآءُ

(١) انظر: الدر المصون (٧/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦)، واللباب في علوم الكتاب (١٢/ ٤٧١)، والانتصاف من الكشاف (٢/ ٣٨٨).

(٢) سورة الجاثية: الآية (٢٣).

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٤٦).

(٤) سورة التوبة: الآية (١٢٧).

(٥) سورة البقرة: الآية (٧).

(٦) أمالي المرتضى (١/ ٣١٢)، والفرق بين الفرق ص:(٣٤٠ ـ ٣٤١)، والكشاف (١/ ٢٦ ـ ٢٧، ٥٧ ـ ٥٨)، ومفاتيح الغيب (٢/ ١٣٧ ـ ١٤١).

(٧) هو الكميت بن زيد بن خنيس أبو المستهل الأسدي، الشاعر المشهور، كان ثقة في علمه، إلا أنه كان يتشيَّع للهاشميين، توفي ١٢٦هـ. انظر: الشعر والشعراء ص:(٥٦٢)، والأعلام (٥/ ٢٣٣).

(٨) ديوان الكميت ص:(٢) ضمن الموسوعة الشعرية، والشاهد هو قوله: (أكفرتني)، أي: حكمت عليَّ بالكفر.

(٩) انظر: مفاتيح الغيب (٢/ ١٣٧ ـ ١٤١)، واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٢٢٥).

وَيَهْدِي مَن يَشَآءُ﴾[١] إلى أنه على جهة التسمية، والحُكم عليهم بالضَّلالة، ولهم بالهداية، وقال فريق منهم: يُضِلُّهم: ينسبهم إلى الضَّلالة، ويهديهم: يُبَيِّنُ لهم ويرشدهم، فخالفوا بين الحُكمين، ونحن لا نعرف في اللغة: أفعلتُ الرَّجُلَ: نسبتُه، وإنما يُقال إذا أردت هذا المعنى: فَعَّلْتُ، تقول: شجَّعتُ الرَّجل، وجبَّنتُه، وسرَّقتُه، وخطَّأتُه، وكفَّرتُه، وفسَّقتُه، وفجَّرتُه، ولحَّنتُه... ولا يُقال في شيء من هذا كله: أفعلتُه، وأنت تريد نِسبَته إلى ذلك»[٢].

وقال أبو بكر ابن الأنباري: «هذا التأويل فاسد؛ لأن العرب إذا أرادوا ذلك المعنى قالوا: ضَلَّل يُضَلِّلُ، واحتجاجهم ببيت الكُميت باطل؛ لأنه لا يلزم من قولنا: (أكفر) في الحكم صحة قولنا: (أضلَّ)، وليس كل موضع صحَّ فيه (فَعَل) صحَّ (أَفْعَلَ)؛ ألا ترى أنه يجوز أن يُقال: كسره، ولا يجوز أن يقال: أكسَره، بل يجب فيه الرُّجُوع إلى السماع»[٣].

وقال ابن قيم الجوزية: «وأما تحريفهم هذه النصوص وأمثالها بأن المعنى ألفَاهم، ووجدهم، ففي أي لِسان وأي لغة وجدتم (هَديتُ الرَّجل) إذا وجدتَه مهتدياً، أو ختم الله على قلبه وسمعه، وجعل على بصره غشاوة: وَجَده كذلك؟ وهل هذا إلا افتراء محض على القرآن واللغة؟ فإن قالوا: نحن لم نقل هذا في نحو ذلك، وإنما قلناه في نحو أضلَّه الله، أي وجده ضالًّا، كما يُقال: أحمدتُ الرجل، وأبخلتُه، وأجبنتُه، إذا وجدتَه كذلك، أو نسبته إليه، فيُقال لفرقة التحريف: هذا إنما ورد في ألفاظ معدودة نادرة، وإلا فوضع هذا البناء على أنك فعلت ذلك به، ولا سيما إذا كانت الهمزة للتعدية مِن الثلاثي كقام وأقمتُه، وقعد وأقعدتُه، وذهب وأذهبتُه، وسمع وأسمعتُه، ونام وأنمتُه، وكذا ضلَّ وأضلَّه الله، وأسعده وأشقاه، وأعطاه وأخزاه، وأماته وأحياه، وأزاغ قلبه، وأقامه إلى

---

(١) سورة النحل: الآية (٩٣)، وسورة فاطر: الآية (٨).
(٢) تأويل مشكل القرآن ص:(١٢٣ ـ ١٢٤)، وانظر: المزيد في التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٥٥٠ ـ ٥٥٥).
(٣) مفاتيح الغيب (١٦/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، واللباب في علوم الكتاب (١٠/ ٢٢٥) نقلاً عن ابن الأنباري، ولم أقف على هذه العبارة في كتبه الموجودة.

طاعته، وأيقظه من غفلته، وأراه آياتِه، وأنزله منزلاً مُباركاً، وأسكنه جنَّته، إلى أضعاف ذلك، هل تجد فيها لفظاً واحداً معناه أنه وجده كذلك؟ تعالى الله عمَّا يقول المُحَرِّفون. ثم انظر في كتاب: (فَعَلَ وَأَفْعَلَ)[١] هل تظفر فيه بأفعلتُه بمعنى وجدته مع سعة الباب إلا في الحرفين أو الثلاثة نقلاً عن أهل اللغة؟ ثم انظر هل قال أحد مِن الأوَّلين والآخرين مِن أهل اللغة أن العرب وضعت أضلَّه الله، وهداه، وختم على سمعه وقلبه، وأزاغ قلبه، وصرفه عن طاعته، ونحو ذلك لِمَعْنَى وجده كذلك؟! ولمَّا أراد سبحانه الإبانة عن هذا المعنى قال: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ﴾[٢]، ولم يقل: وأضلَّك، وقال في حق من خالف الرَّسول، وكفر بما جاء به: ﴿وَأَضَلَّهُ ٱللَّهُ عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾[٣]، ولم يقل: ووجده اللهُ ضالًّا»[٤].

والقاعدة الغالبة في العربية: أن الزيادة في المبنى زيادة في المعنى، والاختلاف في الحركات يؤدي إلى الاختلاف في المعنى[٥]، فحملُ (أفعَل) على (فَعَلَ) مخالفٌ للعربية.

وحملوا معاني (هدى)، و(ختم)، و(طبع)، و(غشى) وأمثالها على الحكم بذلك، أو الوَسْم به، أو أنه تَجوُّزٌ وتمثيلٌ، لا إحداث معانيها في العباد[٦].

وذهب الأخفش وأبو علي الفارسي إلى أن صيغة (فَاعَل) قد تكون من جهة

---

(١) وممن ألف كتاباً في (فعل وأفعل): أبو عبيدة، وقطرب، والفرَّاء، وابن السِّكِّيت، وأبو العباس الأحول، وفي (فعلتُ وأفعلتُ): أبو حاتم السجستاني، والزَّجَّاج، وأبو زيد، وابن دُريد، والآمدي، وأبو علي القالي، والقاسم الواسطي، وكتاب أبي حاتم والزجَّاج مطبوعان. انظر: معجم الأدباء (١/ ٦٣، ٢/ ٧٣٠، ٨٥١، ٣/ ١٣٦٢، ٥/ ٢٢١٨، ٦/ ٢٤٨٩، ٢٤٩٥، ٢٦٤٧، ٢٧٠٨، ٢٨١٥، ٢٨٤١) بتحقيق إحسان عباس.

(٢) سورة الضحى: الآية (٧).

(٣) سورة الجاثية: الآية (٢٣).

(٤) شفاء العليل ص:(١٧٧) ط دار التراث، وانظر أيضاً منها ص:(١٣٩).

(٥) انظر: الفروق اللغوية ص:(١٥)، والمثل السائر لابن الأثير (٢/ ٤١)، ومجموع الفتاوى (٢٦/ ٢٦٣).

(٦) انظر: الحجة للقراء السبعة (٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، وتلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(١١ ـ ١٢) والكشاف (١/ ٢٦ ـ ٢٧) ط دار المعرفة.

واحدة، كما في قوله: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمۡ﴾[١]، وأمثالها حرصاً منهما على نفي ما تدل عليه الآية من المفاعلة التي تقتضي وقوع المخادعة من الله على سبيل المقابلة[٢].

○ التصرف في دلالات الحروف والأدوات وتوجيهها حسب المذهب:

وهذا باب واسع جداً، ومنتشر لدى المعتزلة، وقد ألف الرماني كتاباً سماه (كتاب معاني الحروف)[٣] ذكر فيه الحروف والأدوات والمعاني التي تأتي لكل حرف وأداة من أجل هذا الهدف، وطبَّقه في تفسيره (الجامع لعلم القرآن)[٤]، واقتفاه الزمخشري فأخذ من ذلك قسطاً كبيراً في (الكَشَّاف)[٥].

ومثال هذا التصرف في الحروف الاختلاف في لام ﴿لِيَكُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًاۗ﴾[٦]، فقد حملها الأخفش وقطرب وغيرهما من المعتزلة على لام العاقبة والصَّيرُورة، وذهب الفراء أنها لام كي لكنها وقعت مكان لام التمليك[٧].

وسبب صنيع الأخفش وقطرب هو ما يتضمنه القول بلام التعليل في الآية من إثبات القدر، وسبق عِلم الله بالتقاط آل فرعون لموسى من البحر؛ ليكون لهم عدواً وحزناً.

قال نفطويه وهو يرد عليهما: «أما الأخفش وقطرب فإنهما رقَّقا عن

(١) سورة النساء: الآية (١٤٢).

(٢) انظر: معاني القرآن (١/ ٣٨ ـ ٣٩)، والحجة للقراء السبعة (١/ ٣١٢ ـ ٣١٧).

(٣) حققه الدكتور عبد الفتاح شلبي، ونشرته دار الشروق عام ١٤٠٤هـ طبعة ثالثة.

(٤) يوجد قطعة منه في تفسير سورة آل عمران ضمن مصورات معهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت عنوان (تفسير غير مفهرس/ م٣٦١ ـ رقم ٩٢، مكتبة طشقند ٣١٣٧)، وقطعة أخرى بمكتبة المسجد الأقصى برقم (١٢)، وعنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٦).

(٥) انظر: الأدوات النحوية في كتب التفسير ص: (٧٣٣ ـ ٧٣٨).

(٦) سورة القصص: الآية (٨).

(٧) انظر: الغريبين غريبي القرآن والحديث (٤/ ١١٣٨ ـ ١١٣٩).

صَبُوح[١]، وإنما أرادا أن ينصرا قول من يزعم أن الله لم يخلق المعاصي ولا أرادها، وأما الفرّاء فإنَّه ذكر الإعراب ونزَّل المعنى[٢]، واللام على الحقيقة لام (كي) لأن المعنى: أن الله تعالى عَلِم أنه إذا أتاهم الأموال ضَلُّوا، وعَلِم أن آل فرعون إذا التقطوا موسى كان لهم عدواً وحزناً، فأمكنهم الله من لقطه؛ ليمضي فيهم ما تقدم من علمه، فالمعنى: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوّاً وحزناً في علم الله تعالى لا في علمهم؛ لأن الله علم ما يكون من أمره، وكذلك قول الشاعر:

.... فللموت ما تَلِد الوَالِده[٣]

يعني في علم الله»[٤].

وأيد ابن كثير هذا فقال: «قال محمد بن إسحاق وغيره: اللام هنا لام العاقبة لا لام التعليل؛ لأنهم لم يريدوا بالتقاطه ذلك، ولا شك أن ظاهر اللفظ يقتضي ما قالوه، ولكن إذا نظر إلى معنى السياق فإنه تبقى اللام للتعليل؛ لأن معناه أن الله تعالى قيَّضهم لالتقاطه ليجعله لهم عدوّاً وحزناً، فيكون أبلغ في إبطال حذرهم منه، ولهذا قال: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ﴾[٥]»[٦]

وقال الرُّماني (ت٣٨٤هـ) في مثال آخر: «ويقال: ما معنى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾[٧]؟ الجواب: إنما نُملي لهم على أن عاقبة أمرهم ازدياد الإثم،

(١) إشارة إلى المثل: (أعن صَبُوح تُرَقِّقُ)، وهو كناية عمن يُبدي شيئاً ومراده غيره، وأصله: أن رجلاً نزل بقوم ليلاً فأضافوه، فلما فرغ قال: أين أغدو إذا صبَّحتموني؟ فقيل له: أعن صَبُوح ترقق؟ يعني عن الغذاء، ومعنى ترقق: أي تُزَيِّن كلامك وتُحَسِّنه. انظر: جمهرة الأمثال (١/ ٣٠)، ومجمع الأمثال (١/ ٣١٥).

(٢) أي: أنه وإن اعتبر اللام لام (كي) لكنه حملها على لام التمليك، ولم أجد هذا الكلام في معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٠٢) عند هذه الآية.

(٣) ورد في معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٣٣) من غير نسبة، وجاء في خزانة الأدب (٩/ ٥٣٤) منسوباً إلى سماك بن عمرو الباهلي، وموضع الشاهد هو اللام في قوله: (فللموت) على أن اللام للتعليل لا للصيرورة.

(٤) الغريبين غريبي القرآن والحديث (٤/ ١١٣٨ ـ ١١٣٩).

(٥) سورة القصص: الآية (٨).

(٦) تفسير القرآن العظيم (٦/ ٢٢٢).

(٧) سورة آل عمران: الآية (١٧٨).

وهذه لام العاقبة، والدليل عليها: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[(١)]، قال الشاعر[(٢)]:

وأُمَّ سِمَاك لا تجزعي ... فَلِلْمَوتِ مَا تَلِدُ الوالِدَهْ

فأُقسِم لو قتلوا مَالِكاً ... لكنتُ لهم حيَّةً رَاصِدَهْ

وقال آخر[(٣)]:

أموالنا لذوي الميراث نَجمَعُها ... ودُورُنا لخَراب الدَّهر نَبنِيها

وقال آخر[(٤)]:

وللمنايا تُربِّي كل مُرضعة ... وللخَراب يُجِدُّ النَّاس بُنيانَا

وقال[(٥)]:

.... لِدُوْا للموت وابْنُوا للخَرَابِ

ويُقال: لِمَ لا يجوز أن تُحمل ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ على الأظهر من معنى اللام، وهو الإرادة لازياد الآثام؟ الجواب: لأنه لو أراده منهم لكانوا مطيعين له بفعله، ولأن إرادة القبيح عبثٌ، وقد نفى الله ذلك بقوله ﷻ: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا﴾[(٦)]، ولأنه يُردُّ إلى المحكم في قوله: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[(٧)]، وقوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[(٨)]»[(٩)].

---

(١) سورة القصص: الآية (٨).

(٢) نسبهما في خزانة الأدب (٩/ ٥٣٤) إلى سماك بن عمرو الباهلي.

(٣) البيت لسابق البربري كما في كتاب اللّامات للزجاجي ص:(١٢٠)، وورد في لسان العرب (١٢/ ٥٦٢) بلا نسبة.

(٤) ذكر البيت ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٤٨)، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٢٥٢).

(٥) البيت لعلي بن أبي طالب كما في خزانة الأدب (٩/ ٥٣٠)، وصدره: (له ملَكٌ يُنادي كُلَّ يوم)، ولأبي العتاهية أيضاً في ديوانه ص:(٤٦):

لدوا للموت وابنوا للخراب ... فكلكم يصير إلى تباب

(٦) سورة المؤمنون: الآية (١١٥).

(٧) سورة الذاريات: الآية (٥٦).

(٨) سورة النساء: الآية (٦٤).

(٩) الجامع لعلم القرآن، سورة آل عمران: الآية (١٧٨).

فانظر كيف حَشَر الرماني كل هذه الشواهد الشعرية لإثبات أن اللام في الآية لام العاقبة، مع تنصيصه صراحةً على مخالفة الظاهر من معنى اللام الدَّالة على التعليل، وسبب مخالفته هو فهمه الاعتزالي الخطأ في الإرادة الإلهية، فجعل كلَّ ما يريده الله محبوباً له، وبنى عليه في الآية أن يكون مُريداً لزيادة الإثم لهم، وهذا قبيح عنده، فاضطُرَّ إلى تحريف معنى اللام بجعلها لام العاقبة، وليس ذلك بصواب، بل الله يفعل ما يريد، وفعله محمودٌ دائماً، وهو كمالٌ لا يستلزم قبحاً ولا نقصاً كما تتوهمه المعتزلة، والإرادة هنا كونية، ولا يلزم فيها أن تكون من محبوبات الله؛ حيث يقع فيها الخير والشر، بعكس الإرادة الشرعية التي لا تكون إلا فيما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال[(١)].

ومثاله من الأدوات: ما قاله الزمخشري في (لعلَّ) عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ وَٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ ٢١﴾[(٢)]، فإنه لمَّا ذكر أنها تأتي للترجي، وللإشفاق، وللإطماع، قال: «فإن قلتَ: فـ (لَعَلَّ) التي في الآية ما معناها وما موقعها؟ قلتُ: ليس مما ذكرناه في شيء؛ لأن قوله: خلقكم لعلكم تتقون، لا يجوز أن يُحمل على رجاء الله تقواهم؛ لأن الرَّجاء لا يجوز على عَالِم الغيب والشهادة، وحَمْلُه على أن يخلقهم راجين للتقوى ليس بسديد أيضاً، ولكن (لَعَلَّ) واقعة في هذه الآية موقع المجاز لا الحقيقة؛ لأنَّ الله ﷻ خلق عباده ليتعبَّدهم بالتكليف، وركَّب فيهم العُقول والشهوات، وأزاح العِلَّة في أقدارهم وتمكينهم، وهداهم النجدين، ووضع في أيديهم زمام الاختيار، وأراد منهم الخير والتقوى، فهم في صورة المرجو منهم أن يتقوا ليترجح أمرهم، وهم مُختارون بين الطَّاعة والعصيان، كما ترجَّحت حالة المُرتَجَى بين أن يفعل وأن لا يفعل، ومصداقه قوله ﷻ: ﴿لِيَبۡلُوَكُمۡ أَيُّكُمۡ أَحۡسَنُ عَمَلٗا﴾[(٣)]، وإنما يبلو ويختبر مَن تخفى عليه العواقب،

(١) شفاء العليل ص: (٥٤٩ ـ ٥٥١)، ط دار التراث، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص: (٢١٧ ـ ٢١٨).
(٢) سورة البقرة: الآية (٢١).
(٣) سورة الملك: الآية (٢).

ولكن شبَّه بالاختبار بناء أمرهم على الاختيار»[١].

والسِّر في جعله (لَعَلَّ) مجازاً هو ما تقتضيه في صيغتها الرَّجَائيّة مِن أن الله خلقهم لرجاء تقواهم، وذلك مخالفٌ ـ كما ذكره ـ لما ذهبت إليه القدرية مِن أن الله خلق العباد مُخَيَّرين في أفعالهم، فحمَلها على المجاز، وزعمه هذا ليس بصحيح، والصَّواب أنها واقعة موقع الحقيقة، وهي في كلام الله للتعليل المحض، ولا تصح للترجِّي لعدم صحة ذلك على الله، والمعنى أنه خلقهم لأن يتَّقوه ويعبدوه[٢]، كما قال: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[٣].

○ التصرف في سياقات اللغة العربية بالتأويل، وادعاء أن هناك محذوفاً يجب تقديره:

وهذا باب لا حدود له لدى المعتزلة، وأمثلته فوق الحصر، كتأويلهم صفة التجلي بتجلي أمر الله أو قدرته، وإتيانه في ظلل من الغمام بمجيء أمره، ونزول الله إلى السماء الدنيا بنزول أمره ورحمته، ومجيئه إلى الموقف للقضاء بمجيء أمره أو ملائكته، وهو من أكثر الوسائل التي استعملتها المعتزلة في نفي الصفات.

قال قطرب في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾[٤]: «تجلَّى بأمره أو قدرته، قال: وهي كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[٥]»[٦].

وقال الأخفش في معانيه: «وقوله تعالى: ﴿إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٧] يعني أمره؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يزول، كما تقول: قد خشينا أن يأتينا بنو أمية، وإنما تعني حكمهم»[٨].

---

(١) الكشاف (١/ ٤٥) ط دار المعرفة.

(٢) انظر: شفاء العليل ص:(٣٩٣) ط دار التراث، والمسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف (١/ ١٩٩).

(٣) سورة الذاريات: الآية (٥٦).

(٤) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٥) سورة يوسف: الآية (٨٢).

(٦) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) (٤/ ٢٧٨)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢٧٨).

(٧) سورة البقرة: الآية (٢١٠).

(٨) معاني القرآن (١/ ١٧٠).

ولهذا جعل القاضي عبد الجبار التأويل من أصولهم فقال: «وهكذا طريقتنا في سائر المتشابه: أنه لا بد من أن يكون له تأويل صحيح يخرج على مذهب العرب، من غير تكلُّف وتعسُّف»(١).

○ رد معاني المدلولات اللغوية الشرعية بالأساليب البلاغية المستحدثة:

وهذا أيضاً باب مشهورٌ لدى المعتزلة، تمكنوا خلاله من التحكم في معاني النصوص الشرعية، وتوجيهها حسب الطلب الاعتقادي لديهم، بداعي المجاز، والتشبيه، والكناية، والاستعارة، والمبالغة، والتجانس، ونحو ذلك.

ويُعتبر الأخفش والجاحظ أول من افتتح هذا الباب، فأوّلا آيات الصفات بداعي المجاز، وتصرَّفا في ذلك تصرفاً عجيباً فراراً من إثبات أي صفة للمولى ﷻ(٢).

ثمَّ تتابع عليه بعده لغويو المعتزلة كالرُّمَّاني وغيره واشتهر فيما بينهم، حتى عقد ابن جني في الخصائص باباً سمَّاه (باب ما يؤمِّنه علم العربية من الاعتقادات الدِّينية)، فذكر فيه جملة من الآيات القرآنية الدَّالة على بعض الصفات الإلهية، وأوَّلها بالمجاز بعد أن تهكَّم على أهل السنة والجماعة، ووصمهم بالتشبيه، وقلة الفهم للغة العربية، ثم قال: «وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرُها جارٍ على المجاز، وقلَّما يخرج الشيء منها على الحقيقة...، فلما كانت كذلك، وكان القوم الذين خُوطبوا بها أعرف الناس بسعة مذاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المخاطِب لهم بها على حَسْبِ عرفهم، وعادتهم في استعمالهما..»(٣).

وقد قسم الرماني (ت٣٤٨هـ) البلاغة إلى عشرة أقسام في كتابه (النكت في

(١) المغني في أبواب العدل والتوحيد (١٦/ ٣٨٠)، وما ذهب إليه هو عين التكلف والتعسف.

(٢) انظر معاني القرآن للأخفش (١/ ٤٧ ـ ٤٨، ٥٤ ـ ٥٦)، ورسائل الجاحظ (٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٦).

(٣) انظر: الخصائص (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٥٥).

إعجاز القرآن)[١]، ومثَّل لذلك بالآيات القرآنية، وجعل من تلك الأقسام التجانس، وجعل فيه الصفات الواردة لله على وجه المقابلة مثل الاستهزاء والمخادعة، فذكر أنها استعيرت في حق المولى للدلالة على الجزاء، ومزاوجة الكلام، وليست على الحقيقة[٢]، ثم جعل من الأقسام المبالغة، فقسَّمها إلى ثلاثة أضرب: ثم قال: «. . الضرب الثاني: المُبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة، كقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٣]، وكقول القائل: أتاني الناس، ولعلَّه لا يكون أتاه إلا خمسة فاستكثرهم، وبالغ في العبارة عنهم»[٤]. ثم قال: «الضرب الثالث: إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة، كقول القائل: جاء الملك إذا جاء جيش عظيم له، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾[٥] فجعل مجيء دلائل الآيات مجيئاً له على المبالغة في الكلام، ومنه: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنۡيَٰنَهُم مِّنَ ٱلۡقَوَاعِدِ﴾[٦] أي أتاهم بعظيم بأسه فجعل ذلك إتياناً له على المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكّٗا﴾[٧]»[٨].

وهكذا استخدم الرُّمَّاني الأساليب البلاغية لخدمة معتقداته، فنفى الصفات الإلهية بها، ودفع خلق الله لأفعال العباد بها[٩].

وللشريف الرَّضِي كتابان في البلاغة هما (تلخيص البيان في مجازات القرآن)، و(المجازات النبوية)، استخدمهما لنفي الصفات الإلهية في القرآن والأحاديث، وسيأتي الكلام عليهما.

---

(١) وهي: الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلاؤم، والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان، ثم عرَّف كل نوع وضرب الأمثلة له. انظر: النكت في إعجاز القرآن له ص:(٧٦ ـ ١٠٩).

(٢) النكت في إعجاز القرآن ص:(٩٩).

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٠٢).

(٤) النكت في إعجاز القرآن ص:(١٠٤).

(٥) سورة الفجر: الآية (٢٢).

(٦) سورة النحل: الآية (٢٦).

(٧) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٨) النكت في إعجاز القرآن ص:(١٠٤ ـ ١٠٥).

(٩) وللدكتور محمد بن علي الصامل بحث باسم (المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة)، دار إشبيليا عام ١٤١٨هـ، ذكر فيه أمثلة كثيرة من استخدام المعتزلة والأشاعرة الأساليب البلاغية لخدمة عقائدهم ص:(١٨ ـ ١٢٠).

أما الزَّمخشري (ت٥٣٨هـ) فحدث عنه ولا حرج، فـ (الكشاف) يعتبر عند جمهور البلاغيين مرجعاً هاماً من مراجع البلاغة القرآنية، وقد استطاع بدهاء أن يجعل تحليلاته البلاغية للآيات في خدمة عقيدته الاعتزالية(١)، وممن ردَّ عليه في كثير من توجيهاته البلاغيَّة بهاء الدين أحمد بن علي السُّبكيُّ (ت٧٧٣هـ) في كتابه (عَرُوس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح)(٢)، وانتصر فيه لمذهبه الأشعري، كما أن لابن المُنَيِّر(٣) رُدوداً لُغويَّة وبلاغيةً على الزمخشري في (الانتصاف من الكشَّاف)(٤).

قال ابن تيمية: «ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات التي يحتاجون فيها إلى إخراج اللغات عن طريقتها المعروفة، وإلى الاستعانة بغرائب المجازات، والاستعارات»(٥).

○ عدم الأخذ بتفسير السَّلف للغة العربية ورده:

وعلى هذا الوجه ينبني رَدُّهم تفسير السَّلف للاستواء بأنه العلو والارتفاع، والعرش بأنه سرير المَلِك، والكُرسي أنه موضع القدمين، مع صحة الروايات في ذلك، وهكذا في سائر الألفاظ العربية الواردة في الكتاب والسنة.

---

(١) انظر مثلاً: الكشاف، تفسير الآيتين (٢١، ٧٤) من سورة البقرة، والآية (٦٧) من سورة الزُّمَر.

(٢) المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة ص: (٤٩ ـ ٥١، ١٠٢ ـ ١٠٨)، و(عَروس الأفراح) طبع ضمن شروح (تلخيص المفتاح) للخطيب القزويني، والمفتاح هو (مفتاح العلوم) للسَّكاكي.

(٣) هو القاضي أحمد بن محمد بن منصور ناصر الدين السّكندري، ولي قضاء الإسكندرية وخطابتها مرتين، وكان عالماً متكلماً أديباً، وله تصانيف، توفي ٦٨٣هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٨/ ١٢٨)، والأعلام (١/ ٢٢٠).

(٤) وللدكتور (صالح بن غرم الله الغامدي) كتابٌ في مجلدين باسم (المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير) أبرز فيه وجهة أهل السنة والجماعة في جميع ما اختلف فيه الزمخشري وابن المنير، وبيَّن ما غلطا فيه وما أصابا.

(٥) درء تعارض العقل والنقل (١/ ١٢).

قال الجَاحظ: «كان أبو إسحاق[١] يقول: لا تسترسلوا إلى كثير من المُفَسِّرين، وإن نصبوا أنفسَهُم للعَامَّة، وأجابُوا في كُلِّ مسألة؛ فإن كثيراً منهم يقول بغير رِواية على غير أساس، وكُلَّما كان المُفسِّر أغرب عندهم كان أحبَّ إليهم، وليكن عندكم عِكرمةُ، والكَلبيُّ، والسُّدِّي، والضَّحَّاك، ومُقاتل بن سليمان، وأبو بكر الأصمّ[٢]، في سبيلٍ واحدة، فكيف أثق بتفسيرهم، وأسكن إلى صَوَابهم، وقد قالوا في قوله ﷻ: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ﴾[٣]: إن الله ﷻ لم يَعْنِ بهذا الكلام مساجدَنا التي نُصلي فيها، بل إنما عَنَى الجِبَاهَ، وكل ما سجد الناس عليه، من يَدٍ، ورِجْلٍ، وجَبْهَةٍ، وأَنْفٍ، وثَفِنَةٍ[٤]، وقالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى ٱلْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ﴾[٥]: إنه ليس يَعْنِي الجمال والنُّوق، وإنما يعني السَّحاب[٦]، وإذا سئلوا عن قوله: ﴿وَطَلْحٍ مَّنضُودٍ﴾[٧]؟ قالوا: الطَّلح: هو الموز[٨]... وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ﴾[٩]: الويل: وادٍ في

(١) هو النَّظَّام، تقدمت ترجمته ص:(٦٦).

(٢) هو عبد الرحمن بن كيسان الأصم، أحد المعتزلة من طبقة أبي الهذيل، لكنه خالفهم في الأعراض، وفي الموقف من عليٍّ، حيث كان يُخطِّئُه في كثير من أفعاله، ويُصوِّب معاوية في بعض أفعاله، فنقموا عليه، وكان مفسراً فصيحاً فقيهاً، وله مع أبي الهُذيل مناظرات. انظر: فضل الاعتزال ص:(٢٦٧)، وطبقات المعتزلة ص:(٥٦).

(٣) سورة الجن: الآية (١٨).

(٤) ورد ذلك عن سعيد بن جبير، والرَّبيع، وابن الأنباري، كما في النكت والعيون (٦/ ١١٩)، وزاد المسير (٣٢٨/٨)، والمراد به أعضاء السُّجود، قال ابن الجوزي: «فيكون المعنى لا تسجدوا عليها لغيره»، والثفنة: ما يقع على الأرض من أعضاء البعير إذا استناخ وغلظ كالرُّكبتين وغيرهما. (الصحاح ٥/ ٢٠٨٨).

(٥) سورة الغاشية: الآية (١٧).

(٦) روي (الإبلّ) بتشديد اللام بمعنى السَّحاب عن أبي عمرو بن العلاء والمبرد. انظر: النكت والعيون (٦/ ٢٦٢)، وزاد المسير (٩/ ٩٩)، وروح المعاني (١١٦/٣٠).

(٧) سورة الواقعة: الآية (٢٩).

(٨) قال به علي بن أبي طالب، وابن عباس، وأبو هريرة، وأبو سعيد الخدري، وعطاء، وعكرمة، ومجاهد، وقتادة، وغيرهم بأسانيد كثيرة. انظر: جامع البيان (٢٧/ ١٨١)، والنكت والعيون (٥/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤)، وزاد المسير (٨/ ١٤٠).

(٩) سورة المطففين: الآية (١).

جهنم[١]، ثم قعدوا يصِفون ذلك الوادي، ومعنى الويل في كلام العرب معروفٌ، وكيف كان في الجاهلية قبل الإسلام، وهو من أشهر كلامهم! وسُئلوا عن قوله تعالى: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلْفَلَقِ﴾[٢]؟ قالوا: الفَلَق: وادٍ في جهنم[٣]، ثم قعدوا يصفونه، وقال آخرون: الفَلَق: المِقْطَرة بلغة اليمن[٤]... وقالوا في قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لِجُلُودِهِمْ لِمَ شَهِدتُّمْ عَلَيْنَا﴾[٥]، قالوا: الجلود: كناية عن الفُروج[٦]، كأنه كان لا يرى أن كلام الجِلد من أعجب العجب! وقالوا في قوله تعالى: ﴿كَانَا يَأْكُلَانِ ٱلطَّعَامَ﴾[٧]: إن هذا إنَّما كان كنايةً عن الغائط[٨]، كأنه لا يرى أن في الجوع وما ينالُ أهلَه من الذِّلة والعجز والفاقة، وأنه ليس في الحاجة إلى الغذاء، ما يُكتفى به في الدِّلالة على أنهما مخلوقان، حتى يدَّعيَ على الكلام، ويدَّعي له شيئاً قد أغناه الله تعالى عنه، وقالوا في

(١) قال بذلك محمد بن السائب الكلبي والسُّدي. انظر: الكشف والبيان (١٠/ ٣٣٩)، ومعالم التنزيل (٨/ ٥٩٥)، وزاد المسير (٩/ ٢٧٣).

(٢) سورة الفلق: الآية (١).

(٣) روي ذلك عن أبي سعيد الخدري في حديث مرفوع، أخرجه أحمد (١٨/ ٢٤٠)، والترمذي ح(٣١٦٤)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٥٠٧، ٤/ ٤٩٦)، وصحَّحه، ووافقه الذهبي، لكن ابن كثير قال في تفسيره (١/ ٣١٢) بعد أن ذكره: «وهذا الحديث بهذا الإسناد مرفوعاً منكر».

(٤) ورد غير منسوب في الجمهرة (٣/ ١٥٤)، وتهذيب اللغة (٩/ ١٥٧)، والصحاح (٢/ ٧٩٦)، والمحكم (٦/ ٢٥٨)، والمِقْطَرة: كما في الصحاح (٢/ ٧٩٦): خَشَبَةٌ فيها خُروقٌ تدخل فيها أرجل المحبوسين.

(٥) سورة فصلت: الآية (٢١).

(٦) ورد عن ابن عباس، وزيد بن أسلم، وعبيد الله بن أبي جعفر، والسدي، والفراء. انظر: النكت والعيون (٥/ ١٧٦)، وزاد المسير (٧/ ٢٥٠)، والمحرر الوجيز (١٤/ ١٧٥)، والجامع لأحكام القرآن (٨/ ٣٥٠).

(٧) سورة المائدة: الآية (٧٥).

(٨) ورد عن ابن قتيبة كما في تفسير غريب القرآن ص: (١٤٥)، وزاد المسير (٢/ ٤٠٤)، وحكاه الماوردي في النكت والعيون (٢/ ٥٦) من غير نسبة، قال ابن قتيبة: «وإنما نبَّه بأكل الطعام على عاقبته، وعلى ما يصير إليه وهو الحَدَث؛ لأن من أكل الطعام فلا بد له من أن يحدث». (تفسير غريب القرآن ص: ١٤٥).

قوله تعالى: ﴿وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ ۝٤﴾[١]، إنه إنما عنى قلبه[٢]»[٣].

ويظهر من هذا أن النظّام وتلميذه الجاحظ خلطا بين التفاسير الصَّحيحة والسقيمة، فلم يُبقيا شيئاً، وغرضهما هو طرح الكل؛ ما دام لا يرقى إلى عقل المعتزلة وذوقهم الذي جعلوه مقياساً للمقبول والمردود من التفاسير.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرَّافضة وغيرهم من أهل البدع يفسرون القرآن برأيهم ومعقولهم، وما تأولوه من اللغة، ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين، فلا يعتمدون لا على السنة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعها رؤوسهم»[٤].

ثالثاً: منهج الأشاعرة:

يرجع ظهور المنهج الأشعري في اللغويين إلى بدايات القرن الثالث الهجري، وقبل ولادة أبي الحسن الأشعري؛ عندما ظهر جمعٌ من اللغويين المتأثرين ببعض مبادئ المعتزلة، فأخذوا يثبتون بعض الصفات دون بعض، مِمَّا لم يعرفه مَن كان قبلهم من اللغويين الذين ساروا على منهج أهل السنة والجماعة في إثبات الصفات.

ومع أن المنهج الأشعري لم يكن معروفاً آنذاك إلا أنَّ هذا الأسلوب الجديد في التعامل مع نصوص الصفات جعل بعض الباحثين يردون ريادة المذهب الإشعري إلى هؤلاء المذكورين الذين كان من أبرزهم أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء (ت٢٠٧هـ)، وأبو العبَّاس محمد بن يزيد المبرِّد (ت٢٨٥هـ).

---

(١) سورة المدثر: الآية (٤).

(٢) قال به ابن عباس، وسعيد بن جبير، وغيرهما. انظر: النكت والعيون (٦/ ١٣٤)، وزاد المسير (٨/ ٤٠١)، والجامع لأحكام القرآن (١٠/ ٦٣).

(٣) كتاب الحيوان (١/ ٣٤٣ ـ ٣٤٥).

(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ١١٩).

ثم استمرت تلك الظاهرة في الذين جاءوا بعدهم مِمَّن عاصر الأشعريَّ، أو لحقه، أو قاربه، فوُجد جمع آخر من اللغويين يسيرون على طريقة تُحاكي طريقة الكُلَّابية[١] والأشاعرة[٢] في إثبات بعض الصفات وتأويل بعضها، وليست بعينها، حيث إنهم لم يلتزموا لا بقواعد الكُلَّابية ولا بقواعد الأشاعرة بمتقدميهم ومتأخريهم، بل سلكوا مسلك الاضطراب كما سنراه في مواضعه، وذلك كالزَّجَّاج (ت٣١١هـ)، والزَّجَّاجي (ت٣٤٠هـ)، وابن خَالَويه (ت٣٧٠هـ)، والخَطَّابِي (ت٣٨٨هـ)، وأبي عُبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ)، وغيرهم.

ثم تنامى بعد ذلك تأثر اللغويين بهذا المذهب الجديد المنسوب إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت٣٢٤هـ)، على طريقة متأخري الأشاعرة، حتى أصبح المذهب السائد فيما بينهم في القرون اللاحقة، نظراً لانتشار المذهب الأشعري في أرجاء كثيرة من العالم الإسلامي.

وأبرز سمات هذا المنهج في تعامله مع اللغة العربية في تقرير العقائد ما يلي:

○ الاعتماد على المنهج الاعتزالي السَّالف الذكر:

والسبب في ذلك هو أن الأشاعرة أخذوا الكلام من المعتزلة، وتلمَذوا عليهم، فلم يكن لهم خيارٌ سِوَى الرُّكون إلى مذاهبهم، والأخذ بطرائقهم، والاحتذاء بمناهجهم في التعامل مع العربية لتقرير العقائد[٣]، فشاركوا المعتزلة في المفاسد التي ذكرناها: من تطويع اللغة للعقائد، والقول بالتأويل، واستخدام

(١) هم أصحاب عبد الله بن سعيد بن كُلَّاب القطان، أبو محمد البصري، كان يثبت الصفات اللازمة، وينفي الصفات الفعلية المتعلقة بمشيئة الله وإرادته، توفي بعد ٢٤٠هـ. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٤٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٦)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٧٤).

(٢) قدماء الأشاعرة يثبتون الصفات الخبرية بالجملة، ومتأخروهم لا يثبتون إلا الصفات العقلية، وهي المعروفة بالصفات السَّبعة عندهم. انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٢٢٣ ـ ٢٢٤)، والفتاوى (٤/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ٨٠ ـ ٨١).

الأساليب البلاغية لنفي الصفات، كالمجاز، والاستعارة، والكناية، والتورية، والمبالغة، والتمثيل، وغيرها.

وأستطيع القول: إن منهج الأشعرية مع اللغة العربية في تقرير العقائد يدور في فَلَك منهج المعتزلة الذي تعرضنا له بالتفصيل؛ فمن يقرأ كتاب (أسرار البلاغة) لعبد القاهر الجرجاني[١] شيخ البلاغيين الأشاعرة يظهر له بجلاء أنه أوَّل نصوص الصفات بالطريقة نفسها التي أوَّلتها بها المعتزلة[٢]، ومَن جاء مِن الأشاعرة بعده فهو عَالةٌ عليه.

إلا أن الأشاعرة يخالفون المعتزلة فيما إذا كان تخريجهم للغة مخالفاً لعقائد الأشعرية، كما فَعَلَه ابن المُنَيِّر السَّكندري (ت٦٨٣هـ) في تعقباته على الزَّمخشري في (الانتصاف)[٣]، وبهاء الدين السبكي (ت٧٧٣هـ) في تعقباته على المعتزلة في (عروس الأفراح)[٤]، ويتقبَّلون ألفاظ النُّصوص المتعلقة بالغيبيات؛ بناءً على إثباتهم للسَّمْعِيَّات، ولذلك خالفوا المعتزلة في تفسير الصُّوْرِ، والمِيزان، والصِّراط، ورَدُّوا عليهم؛ لِمَا جاء في الآثار من إثباتها[٥].

○ تفسير المصطلحات العَقَدية باللُّغة المجردة أو الأشعار:

ومثال الأول قولهم بأن الإيمان شرعاً هو: التصديق؛ قالوا: فإن قيل: فما الدليل على ما قلتم؟ قيل: إجماع أهل اللغة قاطبة على أن الإيمان قبل نزول القرآن، وبعثة النبي ﷺ هو التصديق، لا يعرفون في اللغة إيماناً غير ذلك، وعلى ذلك يدل قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا﴾[٦] أي بمصدق لنا، ومنه قولهم: فلانٌ يؤمن بالشفاعة، وفلانٌ لا يؤمن بعذاب القبر، أي لا يصدق بذلك، فوجب

---

(١) هو عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، شيخ البلاغيين، وصاحب: (أسرار البلاغة)، و(دلائل الإعجاز)، كان شافعياً عالماً أشعرياً، شديد الرَّدّ على المعتزلة، توفي ٤٧١هـ. انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٣٢).

(٢) انظر: أسرار البلاغة ص: (٣٥٨ ـ ٣٥٩، ٣٩١ ـ ٣٩٢) بتحقيق محمود محمد شاكر.

(٣) انظر: مثلاً: الانتصاف من الكشاف (٣/ ٣٨٨، ٤/ ٤٨، ٦٩) ط دار المعرفة.

(٤) انظر: عروس الأفراح مع شروح التلخيص (١/ ٣٦ ـ ٣٦، ٢٧٩، ٤٢٤، ٢/ ٣١).

(٥) انظر: المواقف في علم الكلام ص: (٣٨٣ ـ ٣٨٤).

(٦) سورة يوسف: الآية (١٧).

أن الإيمانَ في الشَّريعة هو الإيمان في اللغة[١].

واستدلالهم هذا غير صحيح؛ فإن الإيمان لا ينحصر في التصديق لغة، فقد يأتي بمعنى الأمان، وبمعنى الأمانة، وبمعنى الإقرار، كقولك: آمنتُ للحاكم؛ أي: أقررتُ له، وبمعنى الأمن من الخوف، وبمعنى الانقياد والطمأنينة، وبمعنى الثقة، يقال: ما آمن أن يجد صحابة إيماناً؛ أي: ما وثق[٢]، وعليه فإنَّ حصرَهم الإيمان لغة في التصديق مخالف للغة، فضلاً عن حمل الإيمان الشَّرعي عليه.

وأما تفسيرهم المصطلحات العَقَدية بالأشعار، فمثاله حملهم كلام الله على الكلام النفساني القَدِيم[٣]، مستدلين على ذلك ببيت لا يُعرف قائله وهو:

إنَّ الكلامَ لفي الفؤاد وإنَّما جُعل اللِّسان على الفؤاد دليلاً[٤]

وجمهور النحويين متفقون على أن الكلام هو: اللفظ المفيد بالوضع[٥]، واللفظ: هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية[٦]، وإذا كان الأمر كذلك، فما عري عن الحروف والأصوات لا يُسَمَّى في الحقيقة كلاماً[٧]، فبطل ما ذهبوا إليه فراراً من القول بأن كلام الله بحروف وأصوات مَسمُوعة، ولا حجة لهم في هذا البيت المُوَلَّد لجهالة قائله.

○ تخريج الألفاظ العربية على معتقداتهم:

وهم في هذا تابعون لأساتذتهم المعتزلة، مثل تفسيرهم الاستواء: بالاستيلاء

---

(١) انظر: تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل ص:(٣٨٩)، والمواقف في علم الكلام ص:(٣٨٤).
(٢) انظر: تهذيب اللغة: (١٥/ ٥١٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٢٨٩ ـ ٢٩٨).
(٣) انظر: المواقف في علم الكلام ص:(٢٩٣ ـ ٢٩٤).
(٤) ورد في الإنصاف للباقلاني ص:(١١٠)، والاقتصاد في الاعتقاد ص:(٥٩)، ونسبه بعضهم إلى الأخطل ولا يوجد في ديوانه الأصلي، بل هو في زياداته ص: (٥٠٨، ط بيروت)، وموضع الشاهد هو الشطر الأول.
(٥) انظر: شرح ألفية ابن معطي للموصلي (١/ ١٩١)، وألفية ابن مالك ص:(٩).
(٦) تهذيب اللغة (١٠/ ٢٦٥)، والتصريح بمضمون التوضيح لخالد الأزهري (١/ ١٥).
(٧) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص:(١٤٥).

أو المُلك، واليد: بالقدرة أو النعمة، والوجه: بالذات، والنفس: بالحقيقة، والمحبة: بالإنعام أو الغفران، والرَّحمة: بالمغفرة أو الثواب، والغضب: بالإنكار أو العقاب، والمكر والاستهزاء، والسخرية: بالمُجازاة، وأمثال ذلك من التأويلات، مع أن اللغة لا تحتمل ذلك ولا تقبله، فالعربي بسليقته لا يعرف الاستواء بمعنى الاستيلاء، ولا الوجه بمعنى الذَّات، ولا النفس بمعنى الحقيقة، ولا المكر والاستهزاء بمعنى المُجازاة[(١)].

○ صرف اللفظ عن ظاهره مع عدم التعرض لمعناه:

وهذا ما يُعرف عندهم بالتفويض، وهو: صرف اللفظ عن ظاهره، مع عدم التعرض لبيان المَعنى المُراد منه[(٢)]، وقالوا به فِراراً من إثبات الصفات الإلهية، زاعمين أن إثبات ظاهرها يستلزم التشبيه، وإليه أشار إبراهيم اللَّقَّاني[(٣)] بقوله:

وكُلُّ نَصٍّ أوهم التشبيها   أَوِّلْهُ أو فَوِّض ورُم تنزيهَا[(٤)]

وتصرفهم هذا مخالفٌ للعربية؛ فإن المبنى دالٌّ على المعنى، وإلا أصبحت الألفاظ عديمة المعاني والدّلالات، فتبطل الحاجة من اللغات، ومنهج السلف في نصوص الصفات هو: الأخذ بظواهرها اللائقة بالله ﷻ، من غير تبديل، ولا تغيير، ولا تحريف، ولا إزالة للفظ الخبر عمَّا تعرفه العرب، بل يجرونه على الظاهر، ويكلون علمه إلى الله تعالى، فمعاني النصوص بظواهر ألفاظها معلومة، والكيفيات مجهولة[(٥)].

---

(١) انظر: مدارك التنزيل (٢/ ٣٥٠)، والتسهيل لعلوم التنزيل (٢/ ٣٤، ٣/ ١١٣، ١٨٩)، والمواقف في علم الكلام ص:(٢٩٧ ـ ٢٩٨)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٢١٣) وما بعده.

(٢) انظر: النظام الفريد على جوهرة التوحيد ص:(١٢٨).

(٣) هو إبراهيم بن إبراهيم بن حسن أبو الإمداد اللقاني المالكي، أحد علماء الأشاعرة في صعيد مصر، وله مؤلفات أشهرها: (جوهرة التوحيد)، توفي ١٠٤١هـ. انظر: فهرس الفهارس (١/ ٩٠)، والأعلام (١/ ٢٨).

(٤) قاله ضمن منظومته (جوهرة التوحيد). انظر: تحفة المريد بشرح جوهرة التوحيد ص:(٩١).

(٥) انظر: عقيدة السلف أصحاب الحديث ص:(٥ ـ ٦)، والتدمرية ص:(٧٦ ـ ٧٧)، وأضواء البيان (٢/ ٣١٩).

والفرق بين مقالة السلف ومقالة المفوضة في الصفات أنَّ السَّلف أثبتوا الألفاظ وما تدل عليها من المعاني، مع فهمهم المعنى المراد من حيث الوضع اللغوي، ومن حيث معرفة مراد المتكلم، فيعلمون معنى السَّمع والبصر، والوجه واليدين، ونحوها من الصفات، لكنهم يفوضون العلم بالكيفية دون العلم بالمعنى، أما أصحاب التفويض فإنهم وإن أثبتوا اللفظ، وفهموه من حيث اللغة، لكنهم توقفوا في تعيين المراد منه في حق الله، وفوَّضوا العلم بالمعنى، ومنعوا أن يكون ظاهرُه مراداً؛ لاقتضائه التشبيه عندهم[١].

رابعاً: منهج الشيعة والرّافِضَة:

وتعود بداياته إلى بعض أصحاب علي الذين أخذوا عنه العربية، كأبي الأسود الدؤلي (٦٩هـ)، وتلميذه يحيى بن يعمر العدواني (ت١٢٩هـ)، وطائفة من اللغويين اللاحقين ممن كان يميل إلى عليٍّ رضي الله عنه، كمُعاذ بن مسلم الهرَّاء (ت١٨٧هـ)، وابن السِّكِّيت (ت٢٤٦هـ) وغيرهما، إلا أن تشيُّع المذكورين لم يكن على وجه النَّيل من الخُلفاء والصحابة كالرافضة، بل تحبباً إلى أهل البيت وتشوقاً إليهم، وكان بعضهم يرى تقديم علي على عثمان رضي الله عنه، كما سنرى في الباب الأخير للرسالة.

ولم يكن بين المتقدمين مِن هؤلاء ـ حسب علمي ـ مَن سَلَك منهجاً مُعَيَّناً لتقرير العقائد من خلال اللغة، إلا أن بعضهم كان يستخدم ألفاظاً ذات مدلولات عَقَدية عنهم كالوَصيِّ، والإمام، وكانوا يقولون تلك الألفاظ في منظوماتهم، ومنثوراتهم، ويكثرون القول فيها، كأبي الأسود الدؤلي، والكُمَيت، وابن قيس الرُّقيَّات[٢]، وكُثَيِّر عَزَّة[٣]، ....

---

(١) منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد (٢/ ٥٨٢ ـ ٥٨٣).

(٢) هو عبيد الله بن قيس بن شريح الرقيات، شاعر قريش في العصر الأموي، وأحد المشهورين بالغزل، وكان يتشيَّع، توفي نحو ٨٥هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء (٢/ ٦٤٨)، والأعلام (٤/ ١٩٦).

(٣) هو كُثيِّر بن عبد الرحمن بن الأسود أبو صخر الخزاعي الشاعر، اشتهر بحُبِّ عَزَّة بنت حميل الضيمرية فنُسب إليها، وكان من غلاة الشيعة، توفي ١٠٥هـ. انظر: الشعر =

والسيِّد الحِمْيَري[(١)(٢)].

وأتبع اللاحقون بهم ذلك ألفاظاً أخرى ذات مدلولات عَقَدية: كالرَّجعة، والبَدَاء، والتَّقِيَّة، والغَيبة، والصَّلاة والسَّلام على علي وذريته، وما إلى ذلك من أدبيات الشيعة.

ثم إنه لَمَّا اندمجت المعتزلة والرَّافضة في زمن المأمون وما بعده[(٣)] دخل الرَّفض إلى اللغة بقوة؛ فظهر جمعٌ من كبار اللغويين آلفوا بين الرَّفض واللغة، كأبي حاتم أحمد بن حمدان الرَّازي (ت٣٢٢هـ)، والرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ)، والصَّاحب بن عبَّاد (٣٨٥هـ)، والشَّريف الرَّضي (ت٤٠٦هـ)، وأخيه المُرتضى (ت٤٣٦هـ)، وغيرهم.

ولم يتراجع هذا المدّ بتقلص دور المعتزلة في القرون اللَّاحقة، بل إنَّ الرَّافضةَ واصلت الاهتمام باللغة كغيرها من الفرق، وصار لها علماء كبار في الفنون اللغوية كلها.

وللمنهج الرَّافضي في تعامله مع اللغة العربية لتقرير العقائد خصائص منها:

○ الكذب على اللغة وتحريف الكلم عن مواضعه:

لَمَّا كان المبدأ الشيعي بجميع فرقه ينبني على الباطنية، والزَّعم أن لكل شيء ظاهراً وباطناً، سَهُل على أصحابه الكذب على اللغة وتحريف معانيها، كما كذبوا في تفسير القرآن والأحاديث، فزعموا أن الصَّوم كتمان أسرارهم، والحجَ: زيارة شيوخهم، واللؤلؤَ والمرجان: الحَسَن والحُسين، والتِّينَ والزَّيتون وطُور سينين وهذا البلدِ الأمين: أبو بكر وعُمر وعثمان وعلي، وقالوا في الخمر

= والشعراء ص:(١٩٨)، والأعلام (٥/ ٢١٩).

(١) هو إسماعيل بن محمد بن يزيد أبو هاشم الحِميري، الشاعر المشهور، له مدائح بديعة في أهل البيت، إلا أنه كان رافضياً جلداً يرى رأي الكيسانية، توفي ١٧٣هـ. انظر: الأغاني (٧/ ٢٢٩)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٤).

(٢) انظر: الكامل للمبرد (٣/ ٢٠٣ ـ ٢٠٥) بتحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم.

(٣) انظر: لسان الميزان (٤/ ٢٤٨)، والملل والنحل (١/ ١٧٣)، ومنهاج السنة النبوية (١/ ٧٢، ٣/ ١٣٩).

والميسر: إنهما أبو بكر وعمر، والجبت والطَّاغوت: إنهما معاوية وعمرو بن العاص، وادَّعوا أنَّ البقرة المذكورة في سورة البقرة هي عائشة، وأن النجم والقمر والشمس: هي النَّفس والعقل[١].

قال عامر الشَّعبي: «ما شبَّهتُ تأويل الرَّوافض في القرآن إلا بتأويل رجل مضعوف من بني مخزوم من أهل مكة، وجدته قاعداً بفناء الكعبة، فقال لي: ما عندك في تأويل هذا البيت؟ فإن بني تميم يغلطون فيه، يزعمون أنه مِمَّا قيل في رجال منهم، وهو قول الشاعر:

بيتٌ زُرارة مُحتبٍ[٢] بفنائه ... ومُجاشع وأبو الفوارس نهشلُ

فقلت له: وما عندك أنت؟ قال: البيت: هو هذا البيت، وأشار بيده إلى الكعبة، وزُرَارة: الحِجْر زُرِّرَ حول البيت، فقلت له: فمجاشع؟ قال: زمزم جَشِعَت بالماء، قلت: فأبو الفوارس؟ قال: أبو قُبيس جبل مكة، قلت: فنهشل؟ ففكر طويلاً، ثم قال: أصبتُه، هو مصباح الكعبة، طويلٌ أسود، وهو النَّهْشَل»[٣].

وقال الأزهري: «وكل باطنٍ يدَّعيه مُدَّعٍ في كتاب الله ﷻ يخالفُ ظاهراً كلامَ العرب الذي خُوطبوا به فهو باطلٌ؛ لأنَّه إذا جاز لهم أن يدَّعوا فيه باطناً خلاف الظاهر جاز لغيرهم ذلك، وهو إبطال للأصل، وإنما زاغوا عن إنكار القرآن، ولاذوا بالباطن الذي تأولوه؛ ليغُرُّوا به الغِرَّ الجَاهلَ، ولئلا يُنسبوا إلى التعطيل والزندقة»[٤].

○ التصرف في الوجوه الإعرابية النحوية لإسناد المذهب:

ومثاله اختلاف الرَّافضة مع أهل السنة في إعراب قوله ﷺ: «ما تركنا

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص:(٤٩)، ودرء تعارض العقل والنقل (٥/ ٣٨٣)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٣٢٧).

(٢) الاحتباء: أن يضم الإنسان رجليه إلى بطنه بثوب يجمعهما به مع ظهره ويشده عليها، وقد يكون الاحتباء باليدين عوض الثوب. انظر: النهاية في غريب الحديث (١/ ٣٣٥).

(٣) العقد الفريد (١/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠)، وعيون الأخبار (٥/ ١٤٦)، وتأويل مختلف الحديث ص:(٤٩ ـ ٥٠).

(٤) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص:(٢٤٤).

صدقة»(١)، لاختلافهم في إرث النبي ﷺ، فقالت الرافضة: إن أبا بكر منع فاطمة رضي الله عنها حقها من إرث أبيها ﷺ فَدَكاً والعوالي(٢)، ولما جاءت إليه طالبةً حقها، قال لها: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «ما تركنا صدقة»، وقال أهل السنة: إنما عمل بما سمع ولم يمنعها حقها.

ومنشأ الخلاف في ذلك هو الاختلاف في لفظة (ما) في الحديث، فحملته الرافضة على أنها نافية؛ أي لم نترك صدقة، وإنما تركنا ما تركناه إرثاً لغيرنا، وحملها أهل السنة على أنها موصولة بمعنى الذي، تقديره: الذي تركناه صدقة، بالرَّفع على الخبر، وحُذِف الهاء من قوله: (تركناه)؛ لأنها ضمير منصوب، وهو سائغ الحذف في الصلة كقوله تعالى: (وما عملت أيدينا)(٣)، قرئت بحذف الهاء وإثباتها(٤).

وهذا هو الحق، وما ذهبت إليه الرافضة خطأ صريح محض؛ فإن الحديث مُصدَّر بما يبطل قولهم، وهو قوله عليه السلام: «نحن معاشر الأنبياء لا نُورث فما تركنا صدقة»، فنفى أن يُورث، وجعل ذلك صفة تمدُّح، ولذلك نصب (معاشر) على المدح، كذلك الرِّواية، ثم أثبت أن ما يتركه صدقة(٥).

قال ابن خالويه مفسراً لقوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ﴾(٦): «و﴿مَا﴾

---

(١) تقدم تخريجه ص:(٢٦).

(٢) فدك: قرية كانت بينها وبين المدينة يومان، أفاءها الله على رسوله في سنة سبع بعد مصالحته مع يهود بني النضير، والعوالي: ضيعة بينها وبين المدينة أربعة أميال كانت للنبي ﷺ. انظر: معجم البلدان (٤/ ١٦٦، ٢٣٨)، ومراصد الاطلاع (٢/ ٩٧٠، ٣/ ١٠٢٠).

(٣) سورة يس: الآية (٧١).

(٤) قرأ بالحذف حمزة والكسائي وأبو بكر عن عاصم، وقرأ بالإثبات ابن كثير ونافع وابن عامر وأبو عمرو وحفص عن عاصم. انظر: السبعة في القراءات ص:(٥٥٤)، وإتحاف فضلاء البشر ص:(٢/ ٤٠٠).

(٥) إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٣٩٢ ـ ٣٩٣)، والصعقة الغضبية ص:(٣٦١ ـ ٣٦٧)، وفتح الباري (٦/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣).

(٦) سورة الكهف: الآية (٩٥).

بمعنى الذي، وصِلَتُه: ﴿مَكَّنِّي﴾، و﴿خَيْرٌ﴾ خبر الابتداء، ومعناه: الذي مكَّني فيه ربي خيرٌ، وليست جَحداً، وكذلك قول رسول الله ﷺ: «إنا معشر الأنبياء لا نُورث ما تركناه صدقةٌ»، بالرَّفع، والرَّافضة تقف به «مَا تَرَكْنَا صَدَقَةً»، فأخطأوا الإعرابَ والدِّينَ جميعاً، وناظرني بعض الرافضة في قول النبي ﷺ: «ما نفعني مالٌ قطُّ ما نفعني مال أبي بكر رضي الله عنه»[(١)]، فقال: (ما) الثانية جحدٌ مثل الأولى، أي لم ينفعني مال أبي بكر! فقلتُ له: إن قِلَّةَ معرفتك بالعربيَّة قد أدتك إلى الكُفر، وإنما (ما) الثانية بمعنى (الذي)، وتلخيصه: لم ينفعني مَاْلٌ كمَا نَفَعَنِي مَاْلُ أبي بكر رضي الله عنه، وهذا واضحٌ جداً»[(٢)].

○ اختيار الأوجه الغريبة الشاذة للاحتجاج بها:

ذهب بعض الرَّافضة إلى جواز التزوج بتسع؛ واستدلوا بقوله تعالى في سورة النساء: ﴿فَٱنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[(٣)]، زاعمين أن واو العطف في الآية لمطلق الجمع، ومجموع هذه الأعداد تسع، وأكَّدوا ذلك بأن النبي ﷺ مات عن تسع[(٤)].

والجواب عن هذا: أن الأعداد في العربية قسمان: قسم يؤتى به ليضمَّ بعضه إلى بعض، وهو الأعداد الأصول، كقولك: واحد، واثنين، وثلاثة، وكالآية: ﴿فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾[(٥)]، وقسم يؤتى به لا ليضم بعضه إلى

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٢/ ٢٥٣، ٣٦٦)، وابن ماجه في سننه (١/ ٣٦) ح(٩٤)، والنسائي في الكبرى (٥/ ٣٧) ح(٨١١٠)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤) وغيرهم، من طرق عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة. قال البوصيري: (صرح الأعمش بالتحديث فزال التدليس، وباقي رجاله ثقات)، وقال شعيب الأرناؤوط في تخريجه للمسند (١٢/ ٤١٤): «إسناده صحيح على شرط الشيخين».

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٤١٩ ـ ٤٢٠).

(٣) سورة النساء: الآية (٣).

(٤) البحر المحيط (٣/ ١٦٣)، والاعتصام (٣/ ٣٧١)، والموافقات (٤/ ٢٢٧)، والجامع لأحكام القرآن (٥/ ١٧).

(٥) سورة البقرة: الآية (١٩٦).

بعض، وإنما يراد به الانفراد، لا الاجتماع، وهو الأعداد المعدولة، كآية سورة النساء المذكورة[١]، ولم يقولوا: ثلاث وخماس، ويريدون به ثمانية، فخطأهم في العربية قادهم إلى خطئهم في العقيدة.

○ حمل اللَّفظ على مذهبهم من غير مراعاة لمحله وما عُرف به:

وهذا أيضاً أصل عظيم من أصول الرافضة في تعاملهم مع النصوص؛ لاعتمادهم الكذب الباطني، كحملهم جميع ما في القرآن من كلمة (ولي) على علي رضي الله عنه، وحملهم المتعة في قوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾[٢] على المُتعة المُحَرَّمة[٣].

وروى بعض الرافضة عن جعفر الصَّادق أنه قرأ: (فَانصِبْ)[٤]، بكسر الصَّاد، وقالوا معناه: إذا فرغت من إكمال الشريعة فانصب لهم علياً إماماً[٥].

قال الزمخشري: «ومن البدع ما رُوي عن بعض الرَّافضة أنه قرأ: (فَانصِبْ) بكسر الصَّاد، أي فانصب علياً للإمامة، ولو صحَّ هذا للرَّافضي لصحَّ للنَّاصبي أن يقرأ هكذا، ويجعله أمراً بالنَّصب الذي هو بُغض عليّ وعَدَاوته»[٦].

○ توظيف فقه اللغة لخدمة معتقداتهم وأسمائهم:

وممن أخذ بهذا المنهج من الرَّافضة أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي اللغوي، فإنه اعتاد في كتابه (الزِّينة في الكلمات الإسلامية العربيَّة)[٧] توظيف فقه

---

(١) انظر: مُغني اللَّبيب (٢/ ١٧٨ ـ ١٧٩) نقلاً عن (الرسالة المعربة عن شرف الإعراب) لحمزة بن الحُسين أبو طاهر الأصفهاني.

(٢) سورة النساء: الآية (٢٤).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٨)، ومجمع البيان للطبرسي (٥/ ٧١ ـ ٧٢)، وأصل الشيعة وأصولها ص: (١٨٠).

(٤) سورة الشرح: الآية (٧).

(٥) كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية (٣/ ٣٤).

(٦) الكشاف عن حقائق التنزيل (٤/ ٢٢٢)، وبدع التفاسير للغماري ص: (١٦٧) ط دار الكتبي ١٤١٢هـ.

(٧) سيأتي الكلام عليه في ص: (٨٣٧) وما بعدها.

العربية لخدمة مبادئه، كما فعله في شرحه للأسماء الحسنى[١]، وتعريفاته لمصطلحات (العَرْش)، و(الكُرسي)، و(الأعراف)، و(السُنَّة والجَماعة)، و(النَّصب)، و(الشِّيعة)، و(الرَّافضة)، و(المُرجئة)، و(الأحزاب)، و(الغُلاة) وغيرها[٢].

فمع أن لقب (الشيعة) لم يرد في الكتاب إلا في مقام الذم، أراد أن يقلب الحقيقة، وزعم أن (الأحزاب) إذا جُمعت تأتي معرفة ونكرة بخلاف الشيع فإنها إذا جُمعت لا تجيء إلا نكرة، وإنما تُعرف بالإضافة كقوله تعالى: ﴿فِي شِيَعِ ٱلْأَوَّلِينَ﴾[٣]، قال: «والعلة في هذا أن أهل الحق لا يكونون متفرقين[٤]... إنما تكون فرقة واحدة في اسم الشيعة إذا كان واحداً معرفة؛ لأن أصحاب علي عليه السلام كانوا فرقة واحدة غير مختلفين، فقيل لهم: الشيعة، ولم يُقل لهم: شِيع، فكأن أصحاب معاوية على الباطل فقيل لهم: (الأحزاب)، ولم يقل لهم: الحزب، وهذا دليلٌ على أن أصحاب علي هم أهل الجماعة، وأصحاب معاوية هم أهل الفرقة»[٥].

فواعجباً من دفاعه عن لقب (الشيعة) بهذا الأسلوب، مع أنه بأصله الثلاثي دال على الفُرقة وعدم الاجتماع كما قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ﴾[٦]، وسميت الشيعة بذلك لأنهم شايعوا علياً وذريته بالباطل، وخالفوا المسلمين.

○ رد تفاسير السَّلف للغة العربية جملة وتفصيلاً:

وذلك بناءً على موقفهم من أهل السنة والجماعة، من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، هذا بالإضافة إلى الوجوه التي ذكرناها في منهج المعتزلة مع اللغة

---

(١) انظر: كتاب الزينة (٢/ ٣٢، ٤٦ ـ ٤٧، ٨١ ـ ٨٤، ١٠٩ ـ ١١٠) حيث فسَّرها بنفي الصفات عنه.
(٢) انظر: كتاب الزينة (٢/ ١٥٠، ١٥٣، ٢١٩، ٣/ ٢٨ ـ ٤٢، ٣٢ ـ ٣٤، ٧٩ ـ ٨٠).
(٣) سورة الحجر: الآية (١٠).
(٤) وضع المحقق هنا ثلاث نقاط، فكأن في الكلام سقطاً.
(٥) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٣٥ ـ ٣٨). (٦) سورة الأنعام: الآية (١٥٩).

العربية؛ فإن المعتزلة والرَّافضة اندمجوا في القرن الثالث الهجري وما بعده، وسلكوا طريقاً واحدة في الصفات.

خامساً: منهج الخوارج:

وهذا المنهج كان قليل الحظ لدى اللغويين والأدباء، ولم يُتَّهم بمنهج الخوارج من اللغويين ـ حسب علمي ـ إلا نصر بن عاصم الليثي تلميذ أبي الأسود الدؤلي (ت٨٩هـ) والخليل بن أحمد وصحَّ رجوعهما عنه كما سنحققه، وكذا شُبيل بن عَزْرَة الضبعي، وقد كان شاعراً راوية نساباً عالماً بالغريب، تشيَّع سبعين سنة ثم صار خارجياً[1]، وعبد العزيز القارئ المدني (ت١٣٠هـ) الملقب ببشكت، وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ) والظاهر ثبوت خارجيتهما، والمبرد (ت٢٨٥هـ) صاحب الكامل في اللغة والأدب، والصّواب براءته من ذلك؛ لأنه لا يلزم من الاستقصاء في ذكر أخبارهم، وأشعارهم، ومنثوراتهم الأدبية القول بمبادئهم، إضافة إلى بعض شعرائهم وخُطبائهم وأدبائهم الذين كانوا يُحَرِّضُونهم على القتال، كقَطَريّ بن الفُجَاءة (ت٦٨هـ)[2]، وعِمران بن حِطَّان التميمي (ت٨٤هـ)[3]، والرُّهين المُرادي[4]، والطِّرماح بن الحكيم (ت١٢٥هـ)[5]، وأبو

---

(١) انظر: البيان والتبيين (١/ ٣٤٣)، ومراتب النحويين ص: (٤٦)، وإنباه الرواة (٢/ ٧٦)، وقال في ذلك:

برئت من الرَّوافض في القيامة — وفي دار المقامة والسلامة

(٢) من رؤساء الأزارقة من الخوارج وفقهائهم، وكان فارساً خطيباً شاعراً. انظر: السير (٤/ ١٥١)، والأعلام (٥/ ٢٠٠).

(٣) كان رئيس القَعَدة من الصُّفرية وخطيبهم وشاعرهم، وكان قبل خروجه ثقة من رجال العلم والحديث؛ ولذلك روى الأئمة حديثه. انظر: تهذيب التهذيب (٨/ ١٢٧)، والأعلام (٥/ ٧٠).

(٤) هو رجل من مراد كان على مذهب الأزارقة من الخوراج، وكان في الدهاء والمعرفة والشعر والفقه بمنزلة عمران بن حِطَّان المذكور أعلاه. انظر: الكامل للمبرد (٣/ ٢٦٢).

(٥) أحد فحول الشعراء الإسلاميين في العصر الأموي، وكان على مذهب الأزارقة من الخوارج، (ت١٢٥هـ). انظر: البيان والتبيين (١/ ٢٧)، والأعلام (٣/ ٢٢٥).

حمزة الشاري[١]، وغيرهم[٢].

وهذا المنهج بما أنه قليل في اللغويين لم أقف له على سمات محددة في تعامله مع اللغة العربية لتقرير العقيدة تميزه عن المناهج السَّابقة، غير أن الظاهر من تاريخ الخوارج أن قدماءهم كانوا يُغالون في ظاهر النصوص القرآنية، فكانوا نصِّيين يقفون عند ظاهر النصوص، ولا يتعرضون لها بالتأويل والاجتهاد فيها؛ لأنهم كانوا على بساطتهم البدوية التي لا تعرف التعمق في المعاني واستخراجها كما هو حال الدَّارسين[٣].

لكنهم وإن قصدوا متابعة النصِّ والرَّسول ﷺ، والوقوف عند ظاهره، إلا أنهم غلطوا في فهم النصوص القرآنية، وكذَّبوا بما يخالف ظنَّهم من الأحاديث ومعاني الآيات، فأوقعهم ذلك في التكفير على الكبائر، واستحلال دماء المسلمين، والخروج على الولاة وغير ذلك، وأما متأخروهم من الإباضية وغيرهم فإنهم تأثروا في تعاملهم مع العربية لتقرير عقائدهم بالمعتزلة، فظهر فيهم التعطيل، والتأويل، والاصطلاحات الكلامية، وغير ذلك؛ مما أخذوه من المعتزلة أو الأشعرية[٤].

---

(١) هو يحيى بن المختار أبو حمزة الشاري الخارجي، كان أحد نساك الإباضية وخطبائهم، خرج على مروان بن محمد فقتله عام ١٣٠هـ. انظر: (البيان والتبيين ٢/ ١٢٢)، وتاريخ الأمم والملوك (٩/ ١٠٨).

(٢) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٢٦٤)، والكامل (٣/ ١٦٣ ـ ٢٦٤)، والملل والنحل: (١/ ١٣٥)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٤).

(٣) ضحى الإسلام (٣/ ٣٣٤)، وتاريخ المذاهب الإسلامية لأبي زهرة (١/ ٦٦، ٧٣).

(٤) تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص: (١٧ ـ ١٨، ٣٢٢ وما بعدها).

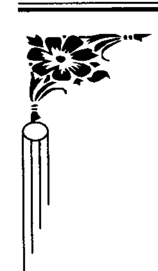

المبحث الثاني

أهمية اللغة العربية في أبواب العقيدة

۞ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

كون العربية أصلاً من أصول الدين ومعتمداً من معتمدات الشريعة

لا يُماري أحد في أن اللغة العربية وعلومها تنزل من علوم الدِّين ومعارفه منزلة اللِّسان؛ فهي مفتاح الأصلين العظيمين: الكتاب والسنة، والوسيلة الوحيدة المُوصلة إلى فهم معانيهما، والوقوف على أسرارهما، ودقائقهما.

وتتجلى وجوه كون العربية أصلاً من أصول الدِّين والشريعة في أمور كثيرة قد لا يتسع المقام لذكرها، من أهمها:

أولاً: إنزال الذكر الحكيم بها، ولا شيء أعظم من ذلك منزلةً وفضلاً.

وقد بيّن الله ذلك في غير ما آية، فقال: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لِّتُنذِرَ أُمَّ ٱلْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾[1]، وقال: ﴿وَإِنَّهُۥ لَتَنزِيلُ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿١٩٢﴾ نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ ﴿١٩٣﴾ عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ﴿١٩٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴿١٩٥﴾﴾[2]، وقال عزَّ من قائل: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَٰهُ حُكْمًا عَرَبِيًّا﴾[3]، وقال: ﴿حمٓ ﴿١﴾ وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ﴿٢﴾ إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿٣﴾﴾[4]، إلى غير ذلك من الآيات الدالة على أن القرآن عربي. ورُوى عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: «جوِّدوا القرآن، وزيِّنوه بالأصوات، وأعربوه فإنه عربي، والله يحب أن يُعرَب»[5].

---

(١) سورة الشورى: الآية (٧).
(٢) سورة الشعراء: الآيات (١٩٢ ـ ١٩٥).
(٣) سورة الرعد: الآية (٣٧).
(٤) سورة الزخرف، الآيات (١ ـ ٣).
(٥) إيضاح الوقف والابتداء (١/١٦، ٣٥)، والصعقة الغضبية ص: (٢٤٦)، والجامع =

ثانياً: عدم وقوع الشَّهادة إلا بها، ولا يمكن أداء الفروض الواجبة إلا بها[(١)].

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللهُ: «فعلى كل مسلم أن يتعلَّم من لسان العرب ما بلغه جهده حتى يشهدَ به أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، ويتلوَ به كتاب الله، وينطقَ بالذكر فيما افترض عليه من التكبير، وأمر به من التسبيح والتشهد وغير ذلك»[(٢)].

وقال الأزهريّ: «على أن تعلُّم العربية التي بها يتوصل إلى تعلم ما به تَجْرِي[(٣)] الصَّلاة، من تنزيل وذكر، فرضٌ على عامة المسلمين، وأن على الخاصة التي تقوم بكفاية العامَّة فيما يحتاجون إليه لدينهم الاجتهاد في تعلُّم لسان العرب ولغاتها، التي بها تمام التوصل إلى معرفة ما في الكتاب، والسنن والآثار، وأقاويل المفسرين، من الصَّحابة والتابعين، من الألفاظ الغريبة والمخاطبات العربية؛ فإن مَن جهلَ سعة لسان العرب، وكثرة ألفاظها، وافتنانها في مذاهبها، جهلَ جُمَل علم الكتاب، ومن علمها ووقف على مذاهبها، وفهم ما تأوله أهل التفسير فيها، زالت عنه الشُّبَه الدَّاخلة على من جهل لسانها، من ذوي الأهواء والبدع»[(٤)].

= لأحكام القرآن (١/ ٢٣).

(١) اختلف في أذكار الصلاة: هل تُقال بغير العربية للعاجز على ثلاث درجات: أعلاها القرآن، ثم الأذكار الواجبة كالتحريمة والتحليل والتشهد، ثم الذكر غير الواجب من دعاء وتسبيح وغير ذلك، فأما القرآن: فلا يقرؤه بغير العربية أصلاً عند الجمهور، وأما الأذكار الواجبة: فقول مالك وإسحاق، أنه لا يترجم للعاجز، وهو وجه لأصحاب أحمد، وقال أبو يوسف ومحمد بن الحسن والشافعي: يترجم له، وأما سائر الأذكار فعند الجمهور أنه لا يترجِمُهَا، ومتى فعل ذلك بطلت صلاته، والمنصوص عن الشافعي: أنه يكره ذلك بغير العربية، ولا يُبطل الصلاة. انظر: اقتضاء الصراط المستقيم ص:(٢٠٣ ـ ٢٠٤)، والمغني لابن قدامة (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠، ١٥٨ ـ ١٦٠، ٢٣٣، ٢٨٨).

(٢) الرِّسالة ص:(٤٨).

(٣) قال المحقق: وفي نسخة (د) من التهذيب: (إلى تعلم ما تجزى به).

(٤) تهذيب اللغة (١/ ٥).

ثالثاً: عدم إمكان معرفة معاني الكتاب والسنة إلا بمعرفتها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

قال الزَّجاجي: «فإن قال قائل: فما الفائدة في تعلم النحو، وأكثر الناس على سَجِيَّتِهِم بغير إعراب، ولا معرفة منهم به، فيَفهَمون ويُفهِمون غيرهم مثل ذلك؟ فالجواب في ذلك أن يقال له: الفائدة فيه الوصول إلى التكلم بكلام العرب على الحقيقة صواباً غير مُبدل ولا مُغيَّر، وتقويم كتاب الله ﷻ الذي هو أصل الدِّين والدُّنيا والمُعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ، وإقامة معانيها على الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها على صحةٍ إلا بتوفيتها حُقوقها من الإعراب، وهذا ما لا يدفعه أحد ممن نظر في أحاديثه ﷺ وكلامه»[(١)].

وقال ابن فارس: «إنَّ العلم بلغة العرب واجب على كل متعلق من العلم بالقرآن والسنة والفتيا بسبب، حتى لا غَنَاء بأحدٍ منهم عنه؛ وذلك أن القرآن نازل بلغة العرب، ورسول الله ﷺ عربي، فمن أراد معرفة ما في كتاب الله جلَّ وعز، وما في سنة رسول الله ﷺ، مِن كل كلمة غريبة أو نظم عجيب، لم يجد مِن العلم باللغة بُدّاً»[(٢)].

وقال الرَّازي: «لمَّا كان المرجع في معرفة شرعنا إلى القرآن والأخبار، وهما وَارِدَان بلغة العرب ونَحْوِهِمْ وتصريفهم، كان العلم بشرعنا موقوفاً على العلم بهذه الأمور، وما لا يتم الواجب المُطلق إلا به ـ وكان مقدوراً للمكلَّف ـ فهو واجب»[(٣)].

وقال ابن تيمية: «فإن معرفة اللغة من الدِّين، ومعرفتها فرضٌ واجب، فإن فهم الكتاب والسنة فرضٌ، ولا يفهم إلا بفهم اللغة العربية، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب»[(٤)].

ويقول في موضع آخر: «ومعلوم أن تعلُّم العربية وتعليم العربية فرض كفاية

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص:(٩٥). (٢) الصاحبي في فقه اللغة ص:(٥٠).
(٣) المحصول في علم أصول الفقه (١/ ٢٧٥).
(٤) اقتضاء الصراط المستقيم ص:(٢٠٧).

على المسلمين، وكان السَّلف يؤدِّبون أولادهم على اللَّحن، فنحن مأمورون أمر إيجاب أو استحباب أن نحفظَ القانون العربي، ونصلحَ الألسن المائلة عنه، فنحفظَ لنا طريقة فهم الكتاب والسنة، والاقتداء بالعرب في خطابها»[١].

رابعاً: أن الجهل بها يؤدي إلى تحريف معاني الكتاب والسنة، والوقوع في المهالك.

روي عن أبي عمرو بن العلاء أنه كان يقول: «لَعِلمُ العربية هو الدِّين بعينه، فبلغ ذلك عبدَ الله بن المبارك، فقال: صدق؛ لأني رأيت النَّصارى قد عبدوا المسيح لجهلهم بذلك، قال الله تعالى: (أنا وَلَّدْتُك من مريم وأنت نَبِيِّيْ)، فحسبوه يقول: (أنا وَلَدْتُك وأنت بُنيَّ)، فبتخفيف اللام وتقديم الباء وتعويض الضمّة بالفتحة: كفروا»[٢].

وأخرج الخطابي بسنده إلى أبي عثمان المازني أنه قال لبعض تلامذته: «عليك بالنَّحو، فإن بني إسرائيل كفرت بحرف ثقيل خفَّفوه، قال الله ﷻ لعيسى: (إني ولَّدْتُك) فقالوا: (إني وَلَدْتُك) فكفروا»[٣].

قال الخطابي: «ومما يجب أن يُراعى في الأدعية: الإعراب الذي هو عماد الكلام، وبه يستقيم المعنى، وبِعَدَمِه يختلُّ ويفسد، وربما انقلب المعنى باللحن حتى يصير كالكفر إن اعتقد صاحبُه، كدعاء من دعا أو قراءة من قرأ: ﴿إِيَاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَاكَ نَسۡتَعِينُ ۝٥﴾[٤] بتخفيف الياء من ﴿إِيَاكَ﴾، فإن الإيا: ضياء الشمس[٥]، فيصير كأنه يقول: شمسك نعبد، وهذا كفرٌ»[٦].

ولذلك ثبت عن غير واحد من السلف زجرُ من لا يحسن العربية عن الكلام فيهما خوفاً من التبديل والتحريف في كتاب الله وكلام رسوله ﷺ.

قال مجاهد: «لا يَحِلُّ لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلّم في كتاب الله

---

(١) مجموع الفتاوى (٣٢/ ٢٥٢).
(٢) معجم الأدباء (١/ ١٠) بتحقيق إحسان عباس.
(٣) شأن الدعاء ص: (١٩).
(٤) سورة الفاتحة: الآية (٥).
(٥) القاموس المحيط ص: (١٦٢٨)، ولسان العرب (١٥/ ٤٤١).
(٦) شأن الدعاء ص: (١٩).

إذا لم يكن عالماً بلغات العرب»[١]. وقال الإمام مالك بن أنس: «لا أوتى برجل يفسر كتاب الله ﷻ غير عالم بكتاب الله إلا جعلتُه نَكالاً»[٢]. وعن شعبة بن الحجاج أنه قال: «مثل الذي يتعلَّم الحديث ولم يتعلَّم العربية كالرأس بلا بُرنُس»[٣]. وقال الأصمَعي: «إن أخوف ما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: (من كذب عليَّ فليتبوء مقعده من النار)[٤]؛ لأنه لم يلحن، فمهما رويتَ عنه ولحَنْتَ فقد كذبت عليه»[٥].

وكانوا ينكرون على رؤوس المبتدعة الذين كانوا يخوضون في أمور الشريعة مع جهلهم بالعربية، فيقعون في المنكرات، كما فعله أبو عمرو بن العلاء مع عمرو بن عبيد، وسيأتي.

أخرج ابن خالويه بسنده إلى أبي زيد الأنصاري قال: «صلَّى بنا عمرو بن عبيد الفجر، فقرأ: ﴿إِنسٌ قَبْلَهُمْ وَلَا جَآنٌّ﴾[٦] فهَمَز، فلما سلَّم قلتُ: لِمَ همزت؟ قال: فَررتُ من اجتماع الهمزتين، قال ابن خالويه: كان عمرو بن عبيد يُؤتى من قلة المعرفة بكلام العرب؛ وذلك أن العرب لا تكره اجتماع السَّاكنين، إذا كان أحد الساكنين حرف لين، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلْأَرْضِ﴾[٧]، وقد كان كلَّم أبا عمرو بن العلاء في الوعد والوعيد فلم يفرق بينهما حتى فهَّمه أبو عمرو، وقال: ويحك إن الرَّجل العربيَّ إذا وعد أن يسيء إلى رجل، ثم لم يفعل، يُقال: عفا وتكرَّم، ولا يُقال: كذب»[٨].

ولِمِثل هذا قال الأصمعي: «تزندق هؤلاء القوم لجهلهم باللغة العربية، ولو

---

(١) البرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٢).
(٢) شعب الإيمان للبيهقي (٥/ ٢٣٢)، والبرهان في علوم القرآن (١/ ٢٩٢).
(٣) انظر: بهجة المجالس (١/ ٦٤)، والصعقة الغضبية (١/ ٢٤٨).
(٤) أخرجه بهذا اللفظ البخاري في كتاب العلم، باب إثم من كذب على النبي ﷺ (١/ ٥٥) ح(١٠٧).
(٥) غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٣ ـ ٦٤)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٨٠)، ومعجم الأدباء (١/ ٩٠ ـ ٩١).
(٦) سورة الرحمن: الآية (٥٦).
(٧) سورة هود: الآية (٦).
(٨) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٥٤).

كانوا مُطَّلعين على خفايا اللغة لفهموا حقيقة القرآن والحديث، ولما اعتراهم الشكّ في الدين»[١].

والعلة في ذلك كله هو أن التعرض لمعاني الكتاب والسنة مع الجهل باللغة العربية سبيل إلى تبديل معانيهما، والافتيات عليهما، ومخالفة ما فيهما، ومن ثم الوقوع في الشرك، أو المحرمات، أو البدع والضلالات.

قال أبو إسحاق الشاطبي مشيراً إلى ذلك: «ومنها ـ أي من مآخذ أهل البدع ـ تَخَرُّصُهم على الكلام في الكتاب والسنة مع العُرُوِّ عن علم العربية الذي به يُفهم عن الله ورسوله، فيفتاتون على الشريعة بما فهموا، ويدينون به، ويخالفون الراسخين في العلم، وإنما دخلوا في ذلك من جهة تحسين الظن بأنفسهم، واعتقادهم أنهم من أهل الاجتهاد والاستنباط، وليسوا كذلك»[٢].

* المطلب الثاني *

تأثير اللغة العربية في أبواب العقيدة ودورها في فهم العقيدة الصَّحيحة، والسَّلامة من الوقوع في التحريف

لمَّا كانت الشريعة منزَّلة باللغة العربية، كان من الطبيعي أن تجري على قواعد العربية معنًى وإعراباً، وتتأثر بها في مختلف الأحكام الشرعية، ويكون لها دورٌ مباشرٌ في فهم العقيدة الصحيحة، والسَّلامة من الوقوع في التحريف وما في معناه.

وسأضرب هنا جملة من المسائل العقدية المتفرعة على قواعد اللغة العربية ومعانيها؛ للاستدلال على ذلك، والبرهنة على خطورة جهالتها، والفضائح التي حلَّت بالمخالفين لأهل السنة والجماعة من جراء ذلك:

مسألة خلق القرآن:

استدلت الجهمية على خلق القرآن بقوله تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[٣]،

---

(١) المزهر في علوم اللغة وأنواعها (٢/ ٢١٧).

(٢) الاعتصام (٢/ ٣٧).

(٣) سورة الزخرف: الآية (٣).

فادَّعوا أنه لا يُقال لشيء: جعلناه، إلا وهو مخلوق[١].

قال الدارمي (ت٢٨٠هـ) ـ وهو يرد عليهم ـ: «وقد كان رأس حجج المَرِيْسِي[٢] وأصحابه من الجهمية، وأوثقها في أنفسهم حتى تأولوا فيها على الله من كتابه خلاف ما أراد فقالوا: قال الله تعالى: ﴿حمٓ ۝١ وَٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[٣]، و﴿جَعَلۡنَٰهُ نُورًا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ﴾[٤]، فادَّعوا أنه لا يقال لشيء: ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾ إلا وذلك الشيء مخلوق، فضلُّوا بهذا التأويل عن سواء السبيل، وجهلوا فيه مذاهب أهل الفقه والبصر بالعربية، فقلنا لهم: ما ذنبنا إن كان الله سلب منكم معرفة الكتاب والعلم به وبمعانيه، وبمعرفة لغات العرب حتى ادَّعيتم أن لكل شيء يُقال: (جعلناه) فهو (خلقناه)؟ أرأيتم أيها الجَهَلَة قول الله تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾[٥]، أهو خلقنا في ذريته النبوة والكتاب؟ وكذلك: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةَۢ بَاقِيَةٗ فِي عَقِبِهِۦ﴾[٦] لا إله إلا الله أهو خلقها؟ و﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا﴾[٧]، و﴿يَجۡعَل لَّهُۥ مِنۡ أَمۡرِهِۦ يُسۡرٗا﴾[٨] أهو يخلق له مخرجاً؟ أم قوله: ﴿وَجَعَلۡنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأۡفَةٗ وَرَحۡمَةٗ﴾[٩] أهو خلقنا؟. . . ـ إلى أن قال ـ: وكل ما عددنا من هذه الأشياء وما يُشبهها مِمَّا لم يُعدَّد يستحيل أن يُصْرَف (جعلنا) منها إلى (خلقنا)، وأشدُّها استحالةً ما ادَّعيتم به على الله تعالى في قوله: ﴿إِنَّا جَعَلۡنَٰهُ قُرۡءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[١٠] أنه (خلقناه)، فلم تفقهوا معناه من قلة علمكم بالعربية»[١١].

---

(١) انظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٣٨)، وشرح العقيدة الطحاوية ص:(١٢٦).

(٢) هو بشر بن غياث بن أبي كريمة المَريسي، تفقه في أول أمره على أبي يوسف صاحب أبي حنيفة، ثم أتقن الكلام، وأخذ مقالة الجهم بن صفوان وناظر واحتج لها، ورويت عنه في ذلك أقوال شنيعة كفَّره أهل العلم من أجلها، توفي ٢١٨هـ. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٥٦)، والفرق بين الفرق ص:(٢٠٤).

(٣) سورة الزخرف: الآيات (١ ـ ٣).

(٤) سورة الشورى: الآية (٥٢).

(٥) سورة العنكبوت: الآية (٢٧).

(٦) سورة الزخرف: الآية (٢٨).

(٧) سورة الطلاق: الآية (٢).

(٨) سورة الطلاق: الآية (٤).

(٩) سورة الحديد: الآية (٢٧).

(١٠) سورة الزخرف، الآيات (٣).

(١١) نقض الدارمي على المريسي الجهمي العنيد (١/ ٥٦٣ ـ ٥٦٦).

مسألة الاستواء:

احتجت الجهمية والمعتزلة والأشاعرة من بعدهم على نفي صفة الاستواء بأن الاستواء في اللغة: هو الاستيلاء، أو المُلك، وأنكروا أن يكون الله مستوياً على عرشه[(١)].

فسئل ابن الأعرابي عن ذلك؟ فأجاب فيما أخرجه اللالكائي[(٢)] وغيره بأسانيدهم إلى نِفْطَوَيه سماعاً من داود بن علي الأصبهاني[(٣)]، قال: «كنا عند ابن الأعرابي، فأتاه رجل فقال: ما معنى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[(٤)]؟ فقال ابن الأعرابي: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله: إنما معناه: استولى، فقال ابن الأعرابي: ما يدريك؟ العرب لا تقول: استولى على الشيء حتى يكون له مُضَاد، فأيهما غلب فقد استولى، أما سمعتَ قول النابغة[(٥)]:

إلا لمثلك أو من أنت سابقه   سبقَ الجواد إذا استولى على الأمد»[(٦)]

فقد أراد هذا المخالف أن يُوجد معنى جديداً للاستواء يوافق معتقده في

---

(١) انظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٥٠)، والكشاف (٢/ ٤٢٧) ط دار المعرفة، ومدارك التنزيل (١/ ٥٤٢).

(٢) هو الإمام الحافظ: هبة الله بن الحسن بن منصور أبو القاسم اللالكائي، صاحب التصانيف المشتهرة في إبانة عقيدة أهل السنة، والرَّدّ على مخالفيهم، توفي عام ٤١٨هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٤١٩).

(٣) هو داود بن علي الأصبهاني الظَّاهري، أحد أئمة الفقه والحديث، اشتهر بمذهبه الفقهي الظاهري فنسب إليه، توفي ببغداد سنة (٢٧٠هـ)، انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٣٦٩)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٧٥٢).

(٤) سورة طه: الآية (٥).

(٥) هو زياد بن معاوية الغطفاني المضري الشاعر المعروف، توفي نحو (١٨) عاماً قبل الهجرة. انظر: الشعر والشعراء ص:(٣٨)، والأعلام (٣/ ٥٥)، والبيت في ديوانه بشرح ابن السكيت ص:(١٤).

(٦) الغريبين (٣/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٩٩) برقم (٦٦٥)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٤)، والأسماء والصفات للبيهقي ص:(٤١٥)، وإثبات صفة العلو لابن قدامة ص:(١٧٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٥)، وفتح الباري (١٣/ ٤١٧).

الاستواء، فنبهه ابن الأعرابي أن العرب لا تقول بذلك ولا تعرفه.

مسألة الرؤية:

اختلف الناس في مسألة رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة: فذهب أهل السنة والجماعة إلى ثبوت هذه الرؤية أخذاً بالأدلة مع اعتقادهم استواء الله على عرشه، وذهبت الأشاعرة إلى إثبات ذلك مع نفي الجهة، ومنعته الفلاسفة، والجهمية، والمعتزلة، بناءً على أن ما لا يكون جسماً أو جوهراً مختصاً بمكان وحيِّز ـ وهو الله عندهم ـ لا يمكن رؤيته، فاحتاجوا إلى تفسير الرؤية بأن تُوجد حالة نِسبتها في الانكشاف والظهور إلى ذات الله كنسبة الحَالة المُسَمَّاة بالإبصار والرؤية إلى المرئيات بالمشاهدة، وقالوا: إن ﴿إِلَىٰ﴾ في قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[(١)] ليست حرف جر يقتضي النظر إلى جهة، بل هو اسمٌ، وله معنيان:

الأول: أن (إلى) واحد الآلاء وهي النعم، والتقدير: وجوه يومئذ ناضرة، نعمة ربها ناظرة، إما على الحقيقة أو بمعنى أنها منتظرة، حملاً للنظر على الانتظار كقوله تعالى: ﴿فَنَاظِرَةٌۢ بِمَ يَرۡجِعُ ٱلۡمُرۡسَلُونَ﴾[(٢)].

والثاني: أنها جاءت بمعنى عند، والتقدير حينئذ: وجوه يومئذ ناضرة، عند ربها ناظرة، والمعنى: أنها ناظرة إما نعمة ربها وعذابه، أو منتظرة ثواب ربها[(٣)].

وذهب أهل الحق والاعتدال إلى أن هذا شَغَب وعدولٌ بالآية عن الحقيقة، وتحريف للغة عن مبانيها، فحملوا الآية على ما يقتضيه النظر المُعَدَّى بـ (إلى) في اللغة من الرؤية، ويدعمه أن الله أضاف الرؤية إلى نفسه في هذه الآية وغيرها،

---

(١) سورة القيامة: الآية (٢٣). (٢) سورة النمل: الآية (٣٥).

(٣) شرح الأصول الخمسة ص:(٢٤٦)، وأمالي المرتضى (١/ ٣٦ ـ ٣٧)، والردّ على من أنكر الحرف والصوت ص:(١١٨ ـ ١١٩)، والاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد ص:(٤٥ ـ ٤٦)، والاقتصاد في الاعتقاد ص:(١٢٥)، والصعقة الغضبية ص:(٣٩٦ ـ ٤٠٠)، وفتح الباري (١٣/ ٤٣٥)، ورؤية الله وتحقيق الكلام فيها ص:(٢٠٤).

فتفيد رؤيته وهو المطلوب[١].

مسألة الاحتجاج بالقدر:

اختلفت القدرية مع أهل السنة في إعراب ما أخرجه الشيخان في صحيحيهما من حديث أبي هريرة مرفوعاً، وفيه: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك بيده ـ يعني التوراة ـ أتلومني على أمر قدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟»، فقال رسول الله ﷺ: «فحجَّ آدمُ موسَى»[٢].

فالصّواب الذي أجمع عليه الرواة رفع (آدم) على أنه فاعل حجَّ، ونصب (موسى) على أنه مفعول محجوج، ومعنى (حجَّ آدمُ موسى): فلَج عليه بالحجة وقهَّره في الجدال، وبيانه: أن الله تعالى تقدم في سابق علمه إخراج آدم من الجنة بسبب الأكل من الشجرة بدليل قوله: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾[٣]، وما علِمه الله أن سيكون فهو كائن لا محالة؛ إذ خلاف معلوم الله تعالى مُحال، وآدم احتج بوقوع المصيبة عليه لا بوقوع العصيان منه، فالقدر ليس حُجَّة لعَاصٍ، وأما القدرية فإنهم حرَّفوا الرواية وقالوا: (فحج آدمَ موسى) بنصب آدم على أنه مفعول، ورفع موسى على أنه فاعل عكس الأول، وزعموا أن النبي ﷺ قال بذلك، وإنما الرواة حرَّفوه[٤].

قال الخطابي: «الوجه أن ترفَع آدم لأن الفعل له، وتنصِب موسى لأنه المحجوج، فمن أغفل مراعاة الإعراب، ونصب آدم، أحال في الرواية، وأنكر القدر»[٥].

---

(١) انظر: الردّ على الجهمية للإمام أحمد ص:(٤٤ ـ ٤٦)، ورسالة إلى أهل الثغر للأشعري ص:(١٣٤)، والصعقة الغضبية ص:(٤٠٠)، وفتح الباري (١٣/ ٤٣٥).

(٢) تقدم تخريجه ص:(٢٦).

(٣) سورة البقرة: الآية (٣٠).

(٤) الصعقة الغضبية ص:(٣٥٧ ـ ٣٥٨)، وفتح الباري (١١/ ٥١٧)، وينظر المزيد في معنى الحديث في: مجموع الفتاوى (٨/ ٣٠٣).

(٥) غريب الحديث (١/ ٥٧).

مسألة خلق الله لأفعال العباد:

لمَّا كان أصل القدرية نفي القدر، وأن الله لم يخلق أفعال العباد، وإنما هي مخلوقة لهم، اختلفوا مع أهل السنة في إعراب آيات قرآنية كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾(١).

فذهب جمهورُ النحويين إلى أن قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوف على ما قبله، وجملة ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾ نعتٌ للرهبانية، ووصفت الرهبانية بجملة ﴿ابْتَدَعُوهَا﴾؛ لأن الرأفة والرحمة أمران غريزيان، بخلاف الرَّهبانية فإنها أفعال بدن مكتسبة(٢).

وذهب أبو علي الفارسي، والزمخشري، وأتباعهما من المعتزلة إلى أن قوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ منصوبٌ بِفِعْلٍ يُفَسِّرُه المذكور من باب الاشتغال، تقديره: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، قالوا: لأن الرأفة والرَّحمة لمَّا كانتا من فعل الله نُسب خلقهما إليه، والرهبانية لمَّا لم تكن من فعل الله، بل من فعل العبد وما أحدثه من عند نفسه نُسب خلقها إليه، وما كان مخلوقاً للعبد لا يكون مخلوقاً لله(٣).

وما ذهبوا إليه لا يستقيم مع قواعد العربية؛ فمن شروط الاسم المُشْتَغَل عنه أن يكون مختصاً ليصحَّ رفعه بالابتداء، والمبتدأ لا يكون إلا معرفة أو نكرة مختصة(٤)، أما في هذه الآية فإن ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ نكرةٌ غير مختصة، فلا يصح أن تكون من باب الاشتغال، وإنما الإعراب الصحيح لها أن تكون الواو عاطفة، ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوفة على ﴿رَأْفَةً﴾(٥).

---

(١) سورة الحديد: الآية (٢٧).

(٢) البحر المحيط (٨/ ٢٢٦)، والدر المصون (١٠/ ٢٥٤)، ومغني اللبيب لابن هشام الأنصاري (٢/ ١٤٣).

(٣) الإيضاح العضدي ص:(٣١ ـ ٣٢)، والكشاف (٤/ ٦٩)، والبحر المحيط (٨/ ٢٢٦)، والدر المصون (١٠/ ٢٥٤)، واللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٥٠٣).

(٤) قال في الألفية ص:(١٧):

ولا يجوز الابتدا بنكرة ... ما لم تفد كعند زيد نمرة

وهل فتى فيكم فما خِلٌّ لنا ... ورجل من الكرام عندنا

(٥) انظر: المغني لابن هشام (٢/ ١٤٣)، ونظرات لغوية في القرآن الكريم ص:(٢٨) للدكتور صالح العايد.

ومثل الآية السابقة قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴿٩٦﴾﴾[(١)] فقد ذهب جمهور النُّحَاة إلى أنَّ (ما) في الآية مصدرية مُؤَوَّلَةٌ مع ما بعدها، تقديره: خلقكم وأعمالكم، ويجوز أن تكون موصولية بمعنى الذي، والمعنى: أتعبدون الذي تنحتون؟ والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بالنحت والتشكيل، فالعمل ههنا التَّصوير والنحت، أو نافيةٌ بمعنى: أن العمل في الحقيقة لله وليس لكم، فأنتم لا تعملون شيئاً، وعلى التقديرات كلها فالآية دالة عند أهل السنة على خلق الله لأفعال العباد كقوله تعالى: ﴿مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴿٢﴾﴾[(٢)]، فقد أجمع القراء على الإضافة، فدلَّ على أنه خالق الشر كما أنه خالق الخير أيضاً[(٣)].

ولمَّا كان المعتزلة لا يقرون بهذا الأصل، ويُسندون الأفعال إلى العباد جعلوا (ما) في الآية موصولية لا مصدرية بمعنى الذي، مع تقدير محذوف في السياق، تقديره: خلقكم وخلق ما تعملونه من الأصنام والأوثان، فالعمل عندهم: الصنم المصوَّر والمنحوت، لا نفس التصوير والنحت؛ فراراً من إضافة أعمال العباد إلى الله[(٤)].

اختلاف أهل السنة مع الرَّافضة في أمر الخلافة:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى أن الخلافة الشرعية انعقدت بعد رسول الله ﷺ لأبي بكر، ثم لعمر، ثم لعثمان، ثم لعلي، ﷺ؛ لدلالة الأدلة على ذلك أولاً، واتفاق أهل الحل والعقد من الصحابة على ذلك ثانية، وذهبت الرافضة إلى إبطال خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، قالوا: وإنما الخلافة لعلي بعد رسول الله ﷺ بنص قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُمْ رَٰكِعُونَ ﴿٥٥﴾﴾[(٥)]، وتوصلوا إلى هذا المعنى الفاسد بثلاثة تحريفات: لغوي، ونحويين، فقالوا:

---

(١) سورة الصافات: الآية (٩٦). (٢) سورة الفلق: الآية (٢).

(٣) غريب الحديث لأبي عبيد (٤/ ١٢٧ ـ ١٢٨)، وإعراب القرآن للنَّحاس (٢/ ٧٥٩)، ومشكل إعراب القرآن (٢/ ٦١٥)، وتفسير ابن كثير (٧/ ٢٦)، والدر المصون (٩/ ٣٢١)، واللباب في علوم الكتاب (١٦/ ٣٢٦ ـ ٣٢٧).

(٤) الكشاف عن حقائق التنزيل (٣/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥) ط دار المعرفة.

(٥) سورة المائدة: الآية (٥٥).

أ ـ إن (الولي) في الآية ليس المراد به الناصر والمحب والموالي كما يقتضيه المعنى اللغوي، وإنما المراد بالولاية ههنا التصرف في الأمور وتولي تدبيرها؛ ليصلوا بذلك إلى ما يريدونه من إثبات الولاية العامة على المسلمين لعلي رضي الله عنه وقصرها عليه.

ب ـ وقوله: (والذين آمنوا) ليس على ظاهره، بل المراد منه المفرد، والمقصود به علي؛ بدليل أن (إنَّما) في الآية تفيد القصر، وهو إثبات الحكم للمذكور بعدها دون غيره.

ولمَّا كان استعمال (الذين) بمعنى المفرد على خلاف الظاهر من اللغة التجأوا إلى ما قيل في سبب نزول هذه الآية: (أنها نزلت في عليّ حين تصدق بخاتمه وهو يُصلِّي)[1].

جـ ـ وختموا ذلك بادعائهم أن جملة: (وهم راكعون) حالٌ، ليتمَّ لهم الاستدلال، ويتفقَ مع سبب النزول المذكور، وبهذا كله يكون مدلول الآية على رأيهم إثبات ولاية علي بالنص وأحقيته بالخلافة بعد النبي ﷺ، فتكونَ خلافةُ أبي بكر وعمر وعثمان باطلةً[2].

---

(١) أخرج ذلك ابن جرير في جامع البيان (٦/ ٢٨٨)، وابن أبي حاتم في تفسيره (٤/ ١١٦٢) وغيرهما عن ابن عباس، ومجاهد، وسلمة بن كهيل، والسُّدّي، ورُوي ذلك أيضاً عن عليٍّ نفسه، وعمَّار بن ياسر، وأبي رافع. قال ابن كثير في تفسيره (٣/ ١٣٨ ـ ١٣٩) بعد أن ذكر هذه الروايات: «وليس يَصِحُّ شيء منها بالكلية؛ لضعف أسانيدها، وجهالة رجالها. . . . وقد تقدم في الأحاديث التي أوردنا أن هذه الآيات كلها نزلت في عُبادة بن الصَّامت حين تبرأ من حلف يَهُود، ورضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين. . . فكلٌّ من رضي بولاية الله ورسوله والمؤمنين، فهو مُفلِحٌ في الدنيا والآخرة، ومنصورٌ في الدنيا والآخرة». وقد حكم شيخ الإسلام ابن تيمية على هذه القصة بالوضع في منهاج السنة (٢/ ٣٠)، وقال في (٧/ ١١) وهو يرد على الحلِّي: «قوله: (وقد أجمعوا أنها نزلت في علي) من أعظم الدعاوي الكاذبة، بل أجمع أهل العلم بالنقل على أنها لم تنزل في علي بخصوصه، وأن علياً لم يتصدق بخاتمه في الصلاة، وأجمع أهل العلم بالحديث على أن القصة المروية في ذلك من أكذب الموضوع».

(٢) مجمع البيان لعلوم القرآن للطبرسي (٦/ ١٢٤ ـ ١٢٩)، والنحو وكتب التفسير (٢/ ٧٩٠ ـ ٧٩١).

فانظر إلى هذا التحريف البارد الذي لا تقبله اللغة، ولا الوجوه النحوية الإعرابية، والإصرار على نصرته بتحريف اللغة معنى وإعراباً.

وقد أبطل فخر الدين الرَّازي هذه الوجوه التي حكتها الرافضة وجهاً وجهاً، ثم قال: «وكل من أنصف، وترك التعصب، وتأمل في مُقدّمة الآية، وفي مُؤَخرها، قطع بأن الوليَّ في قوله: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ﴾[١] ليس إلا بمعنى النَّاصر والمُحبّ، ولا يمكن أن يكون بمعنى الإمام؛ لأن ذلك يكون إلقاء كلام أجنبي فيما بين كلامين مسوقين لغرض واحد، وذلك يكون في غاية الرَّكاكة والسُّقوط، ويجب تنزيه كلام الله تعالى عنه»[٢].

قال ابن كثير: «وأما قوله: ﴿وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾[٣] فقد توهَّم بعضهم أن هذه الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ أي في حال ركوعهم، ولو كان هذا كذلك لكان دفع الزكاة في حال الركوع أفضل من غيره؛ لأنه ممدوح، وليس الأمر كذلك عند أحد من العلماء ممن نعلمه من أئمة الفتوى، وحتى أن بعضهم ذكر في هذا أثراً عن علي بن أبي طالب أن هذه الآية نزلت فيه»[٤].

اختلافهم أيضاً مع الرَّافضة في فرض القدمين في الوضوء:

ذهبت الرَّافضة إلى أن الفرض في القدمين المسح، وزعموا أن قوله: ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾[٥] معطوف على قوله: ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ في حكم المسح، فيكون الفرض الواجب فيهما المسح لا الغسل[٦].

وذهب أهل السنة إلى أنه منصوب عطفاً على الوجوه والأيدي بوقوع (اغسلوا) عليه، فيكون التقدير: اغسلوا وجوهَكم وأيديَكم وأرجلَكم وامسحوا برؤوسِكم، وإنما أدخل الممسوح بين المغسولات تنبيهاً على الترتيب، وحينئذ

(١) سورة المائدة: الآية (٥٥).
(٢) مفاتيح الغيب (١٢/ ٢٥ ـ ٣١)، والجامع لأحكام القرآن (٦/ ٢٢١).
(٣) سورة المائدة: الآية (٥٥).
(٤) تفسير القرآن العظيم (٣/ ١٣٨).
(٥) سورة المائدة: الآية (٦).
(٦) انظر: مجمع البيان في علوم القرآن للطبرسي (٦/ ٣٧ ـ ٣٩).

تُحمل قراءة الجر[١] بالعطف على لفظ (الرؤوس) للمجاورة على حكم قراءة النصب؛ وذلك لأن الرؤوس لما فصَلتْ بين الأرجل والمغسولات التي هي في حكمها بعُدت عنها فاستُثقل ردُّها على لفظها لتخلُّل الفاصل بينهما، فحُملت على لفظ الرؤوس لحيلولته بينها وبين ما هي في حكمه من نظرائها، وقد ورد الإعراب على المجاورة وروداً سائغاً شائعاً في كتاب الله ولغة العرب، إضافة إلى ما ورد في السنة الصحيحة الصَّريحة من إيجاب غسلهما[٢].

ومن شواهد ذلك قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ ﴿٢٢﴾﴾[٣] على قراءة الجر، وهو معطوف على قوله تعالى: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾[٤] والمعنى مختلف؛ إذ ليس المعنى: يطوف عليهم ولدان مُخَلَّدون بحور عين[٥].

إلى غير ذلك من الأمثلة الدالة على ما للغة العربية من أهمية في مسائل العقيدة، والأحكام الشرعية، وأن الخطأ فيها يؤدي إلى تحريف الكلم عن مواضعه، في كلام الله ﷻ، وسنة نبيه محمد ﷺ، وسنطلع على المزيد من مثل هذه الأمثلة في هذه الرسالة إن شاء الله تعالى[٦].

* المطلب الثالث *

أهمية معرفة عقائد اللغويين، وخطورة تجاهل ذلك

لمَّا كانت اللغة العربية بهذه الأهمية، والتأثير المباشر على أبواب العقيدة،

(١) قرأ بذلك ابن كثير، وحمزة، وأبو عمرو، وأبو بكر بن عياش عن عاصم، وقرأ بالفتح نافع، وابن عامر، والكسائي، وحفص عن عاصم. (انظر: السبعة لابن مجاهد ص: ٢٤٢، وإرشاد المبتدي ص: ٢٩٤).

(٢) الصعقة الغضبية ص: (٤١٠ ـ ٤٢٧)، والجامع لأحكام القرآن (٦/ ٩١ ـ ٩٦)، والدر المصون (٤/ ٢٠٩).

(٣) سورة الواقعة: الآية (٢٢). (٤) سورة الواقعة: الآية (١٨).

(٥) معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٩٦)، وإملاء ما منَّ به الرَّحمن (١/ ٢٠٩).

(٦) وانظر المزيد من هذه الأمثلة في: الصعقة الغضبية ص: (٣٣٥ ـ ٤٢٧)، والاعتصام (٣/ ٣٥٦ ـ ٣٧٤) بتحقيق مشهور حسن سلمان، وقد أظهر الدارمي في نقضه على المريسي كيف تجنت الجهمية والمعتزلة على اللغة العربية وتحريفهم لها، وأكثر من الاستدلال بها عليهم، وبرع في ذلك.

والأحكام الشرعية، كان من الأهمية بمكان معرفة رُواتها ونقلتها، والمشتغلين بها روايةً وتأليفاً وتصنيفاً، لمعرفة مدى صحة ما نقلوا إلى الأمة من وجوه اللغة، وعدالتهم في ذلك من دونه، وتأثرهم في ذلك بالعقائد التي ينتسبون إليها من عدمه، وبعدهم عن الأهواء والبدع أو وقوعهم فيها، فاشترط الأئمة في نقل اللغة وقبولها اتصال السَّنَد، مع الصِّدق والعَدالة والضَّبط، كما اشترطوه في حديث رسول الله ﷺ؛ صوناً لها عن التحريف والعبث.

قال ابن فارس: «تؤخذ اللغة سماعاً من الرواة الثقات، ذوي الصدق والأمانة، ويُتَّقى المظنون، فليتحرَّ آخذُ اللغة وغيرها من العلوم أهلَ الأمانة والثقة، والصدق والعدالة، فقد بلغنا من أمر بعض مشيخة بغداد ما بلغنا»[١].

وقال أبو البركات الأنباري[٢]: «يُشترط أن يكون ناقل اللغة عدلاً، رجلاً كان أو امرأةً، حُرّاً كان أو عبداً، كما يشترط في نقل الحديث؛ لأن بها معرفة تفسيره وتأويله، فاشترط في نقلها ما اشترط في نقله، وإن لم تكن في الفضيلة من شكله، فإن كان ناقل اللغة فاسقاً لم يُقبل نقله»[٣].

وقال الزركشي[٤] في البحر المحيط: «قال أبو الفضل بن عبدان[٥] في شرائط

---

(١) الصاحبي في فقه اللغة ص:(٤٨).

(٢) هو عبد الرحمن بن محمد أبو البركات الأنباري النحوي اللغوي الفقيه الشافعي، صاحب التصانيف المشتهرة، ولد ببغداد، وتوفي بها عام ٥٧٧هـ. انظر: إنباه الرواة (٢/ ١٦٩)، وطبقات الشافعية (٧/ ١٥٥).

(٣) لمع الأدلة لابن الأنباري ص:(٨٥)، والبلغة في أصول اللغة لصديق حسن خان ص:(١٣٨).

(٤) هو بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر أبو الحسن الشافعي، كان فقيهاً أصولياً محدثاً مشاركاً في العلوم كلها، توفي ٧٩٤هـ. انظر: طبقات الشافعية لابن هداية الله ص:(٩٣)، ومعجم المؤلفين (١٠/ ٢٠٥).

(٥) هو عبيد الله بن عبدان بن محمد أبو الفضل الشافعي، شيخ همذان ومفتيها وعالمها، كان ثقةً، فقيهاً، ورعاً، جليل القدر، مما يُشار إليه. انظر: طبقات الشافعية (٥/ ٦٥)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٥١).

الأحكام، وتبعه الجيلي[١] في الإعجاز[٢]: ولا تلزم اللغة إلا بخمسة شروط:

أحدها: ثبوت ذلك عن العرب بنقل صحيح يوجب العمل.

والثاني: عدالة الناقلين كما تعتبر عدالتهم في الشَّرعيات.

والثالث: أن يكون النقل عمن قوله حُجَّة في أصل اللغة كالعرب العاربة، مثل: قحطان، ومعد، وعدنان، فأما إذا نقلوا عمن بعدهم بعد فساد لسانهم واختلاف المُوَلَّدين فلا.

والرابع: أن يكون الناقل قد سمع منهم حِسّاً، وأما بغيره فلا يثبت.

والخامس: أن يسمع من الناقل حسّاً»[٣].

ولذلك ضربوا عن روايات المتهمين فيها صفحاً، كمحمد بن المستنير المشهور بقطرب (ت٢٠٦هـ)، والجاحظ (ت٢٥٠/ ٢٥٥هـ) وغيرهم، ممن كان يتصرف في اللغة العربية، ويقدم هواه الاعتقادي على الأمانة العلمية.

قال الأزهري (ت٣٧٠هـ) في قطرب: «وكان متهماً في رأيه وروايته عن العرب، وأخبرني أبو الفضل المنذري[٤] أنه حضر مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى[٥]، فجَرَى في مجلسه ذِكْرُ قطرب، فهَجَنَه ولم يعبأ به، . . . وكان أبو إسحاق الزجاج يهجِّن من مذاهبه في النحو أشياء نسبه إلى الخطإ فيها»[٦].

---

(١) هو عبد العزيز بن عبد الكريم بن عبد الكافي الجِيلي المعروف بالمعيد الشافعي، كان من كبار الشافعية في بلده، وله في خدمة المذهب مؤلفات كثيرة أشهرها: شرح التنبيه للشيرازي، وشرح الوجيز للرافعي، توفي ٦٢٩هـ. انظر: طبقات الشافعية (٨/ ٢٥٦)، وإيضاح المكنون (١/ ٩٨)، ومعجم المؤلفين (٥/ ٢٥١).

(٢) هو الإعجاز في الألغاز، وانظر: إيضاح المكنون (١/ ٩٨).

(٣) البحر المحيط (٢/ ٢٢)، والمزهر في علوم اللغة (١/ ٥٨)، والبلغة في أصول اللغة ص:(١٠٦).

(٤) هو محمد بن أبي جعفر أبو الفضل المنذري اللغوي، أخذ الأزهري عنه اللغة والفقه والحديث ولازمه، واعتمد عليه في كتابه تهذيب اللغة، وكان ثقة ثبتاً، توفي ٣٢٩هـ. انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٦ ـ ٢٧)، وإنباه الرواة (٣/ ٧٠).

(٥) هو المشهور بثعلب، وستأتي ترجمته في ص:(٣٠٥).

(٦) تهذيب اللغة (١/ ٣٠).

وقال في عمرو بن بحر الجاحظ المعتزلي (ت٢٥٠/ ٢٥٥هـ): «وممن تكلم في لغات العرب بما حضر لسانه، وروى عن الأئمة في كلام العرب ما ليس من كلامهم عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ، أوتي بسطةً في لسانه، وبياناً عذباً في خطابه، ومجالاً واسعاً في فُنونه، غير أنَّ أهلَ المعرفة بلغات العرب ذَمُّوه، وعن الصدق دَفَعُوه، وأخبرني أبو عُمَر الزاهد[1] أنه جرَى ذكرُه في مجلس أحمد بن يحيى، فقال: اعذِبُوا عن ذكر الجاحظ؛ فإنه غير ثقة ولا مأمون»[2].

وأما تجاهل عقائد اللغويين فإن خطورته تكمن في الاعتماد على المتهمين منهم وأصحاب الأهواء في تفسير كتاب الله، وسنة رسوله ﷺ، وآثار الصحابة والتابعين، وذلك يؤدي إلى اتباعهم في تحريف معاني القرآن والحديث، والأخذ بعقائدهم، والرُّكُون إلى أقوالهم، وكل ذلك من المهلكات التي ضربنا الأمثلة السابقة لبعضها.

---

(١) هو المشهور بغلام ثعلب، وستأتي ترجمته في ص: (٣٨٥).

(٢) تهذيب اللغة (١/ ٣٠)، ومعنى أعذبوا: أي امنعوا أنفسكم عن ذكره (التهذيب ٢/ ٣٢١).

الباب الأول

سياق من كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة

۞ وفيه تسعة وعشرون مبحثاً:

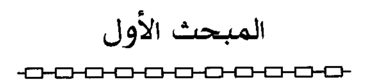

المبحث الأول

منهج نصر بن عاصم الليثي (ت٨٩هـ)[١] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة

ورد في مختلف طبقات الرجال وتراجم النحاة أنَّ نصر بن عاصم كان تابعياً، قارئاً، ثقة، ديِّناً، مأموناً، عالماً بالنحو، وبالقراءات، أحد الفصحاء[٢].

وذكروا أنه كان تلميذاً لأبي الأسود الدؤلي في النحو والقراءات، لكنه لم يُتابعه في ميله إلى التشيع، بل انتسب إلى أزارقة الخوارج برهة من الزمن، ثم فارقهم إلى مذهب أهل السنة والجماعة بعد أن تبين له الصَّواب.

قال الآجُرِّي[٣] في سؤالاته: «سُئل أبو داود عن نصر بن عاصم؟ فقال: كان

(١) هو نصر بن عاصم الليثي البصري، روى عن عمر بن الخطاب، ومالك بن الحويرث، وأبي الأسود الدؤلي، وغيرهم، وعنه: قتادة، وأبو سلمة، وأبو عمرو بن العلاء، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، ويحيى بن يعمر العدواني، وكان تابعياً، ثقة، عالماً بالعربية والقراءات، فقيهاً، فصيحاً، وهو من أوائل من وضع النحو العربي، وبسَّطه، وقعَّده، بعد أبي الأسود الدؤلي، وأول من نقط المصاحف، وعشَّرها، وخمَّسها، روى له البخاري في رفع اليدين في الصلاة، ومسلم في الصحيح، والنسائي في المجتبى، وابن ماجه في سننه.

• مصادر ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص:(١٥)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٢٧)، ونور القبس ص:(٢٣)، ونزهة الألِبَّاء ص:(١٤)، وإنباه الرواة (٣/ ٣٤٣)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٤٩)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٤٧)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٤٧)، وبغية الوعاة (٢/ ٣١٣).

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٧)، وإنباه الرواة (٣/ ٣٤٣)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٤٧).

(٣) هو الإمام المحدث أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجري الشافعي، كان فقيهاً =

خارجياً، ويُقال: أول من وضع العربية نصر بن عاصم»[١].

وقال أبو البركات الأنباري: «وأما نصر بن عاصم الليثي، فإنه كان فقيهاً، عالماً بالعربية، فصيحاً، قال المدائني[٢]: وكان يرى رأي الخوارج ثم تركهم، ورجع عنه، وقال في ذلك:

فارقتُ نجدة[٣] والذين تزرَّقُوا[٤] وابن الزُّبير[٥]، وشِيعة الكذَّاب[٦]

= صدوقاً، صاحب سُنَّة وورع، (ت٣٦٢هـ). انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٤٣)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٤٩).

(١) سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل (٢/ ١٤٧) بتحقيق د. عبد العليم البستوي.

(٢) هو علي بن محمد بن عبد الله بن سيف أبو الحسن المدائني الإخباري، كان عالماً بالسير والمغازي والأنساب وأيام العرب، وألَّف في ذلك كتباً كثيرة، لكنه كان متكلماً على مذهب المعتزلة، متشيعاً يهوى العلويين، ويحمل على مخالفيهم، (ت٢٢٥هـ). انظر: الفهرست ص:(١١٣)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٨٥٢).

(٣) هو نجدة بن عامر الحنفي اليمامي، إمام النجدات من الحرورية، كان في أول أمره مع نافع بن الأزرق، ثم خالفه بعد أن أكفر القَعَدة عنه في حربه مع عبد الله بن الزبير الذي كان مستولياً على العراق والحجاز آنذاك، ومن بدعه: إسقاطُه حدَّ الخمر، وزعمه أنَّ من نظر نظرة صغيرة أو كبيرة وأصرَّ عليها فهو مشرك، قتل عام ٦٩هـ. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٧٤)، والفرق بين الفرق ص:(٨٧).

(٤) يقصد بهم الأزارقة، أتباع نافع بن الأزرق أبو راشد الحروري الحنفي، خرج أيام عبد الله بن الزبير وقاتَله، ومن ضلالاته: تكفير علي ﷺ، وتكفير القَعَدة عنه، وإباحة قتل أطفالهم، والقول بأن أطفال مخالفيهم مخلدون في النار، وتجويز كفر الأنبياء بعد النبوة وقبلها، قُتل عام ٥٠هـ. انظر: الفرق بين الفرق ص:(٨٢)، والملل والنحل (١/ ١١١).

(٥) هو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، كان قد بويع للخلافة بعد موت يزيد بن معاوية عام ٦٤هـ، وغلب على سائر الأمصار ما عدا أجزاء من الشام كان يحكمها مروان، فهزمه عبد الملك بن مروان وتعقَّبه حتى قتله الحجاج بمكة عام ٧٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٣٦٤)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٢١٣).

(٦) هو المختار بن أبي عبيد الثقفي الكذاب، كان في أول أمره خارجياً، ثم صار زبيرياً فولاه عبد الله بن الزبير الكوفة، ولما غلب عليها ادَّعى التشيع، وبدأ يتتبَّع قتلة الحسين ويغتالهم، ثم ادَّعى النبوة، فقتله مصعب بن الزبير سنة ٦٧هـ بالكوفة في خلافة عبد الله بن الزبير، =

وهَوَى النجَّاريين[١] قد فارقتُه ... وعطيَّة[٢] المُتَجَبِّر المُرتاب»[٣]

وقال ياقوت الحموي: «نصر بن عاصم الليثي النحوي، كان فقيهاً عالماً بالعربية، من فقهاء التابعين، وكان يُسنِد إلى أبي الأسود الدؤلي في القرآن والنحو، وله كتاب في العربية. . ، وكان يرى رأي الخوارج، ثم ترك ذلك، وقال في تركه أبياتاً وهي:

فارقتُ نجدَة والذين تزرَّقُوا ... وابن الزُّبير وشِيعة الكذَّاب

وهوى النجَّاريين قد فارقتُه ... وعطية المتجبِّر المُرتاب»[٤]

وقال الحافظ ابن حجر في التهذيب: «قال المَرزُباني[٥] في معجم الشعراء: كان على رأي الخوارج ثم تركهم»[٦]. وقال في التقريب: «ثقة رُمي برأي الخوارج، وصحَّ رجوعه عنه»[٧].

وحاصل هذه الأقوال: أنه كان خارجيّاً كما صرَّح به أبو داود، ثم انتقل من

= ومن ضلالاته: قوله بإمامة محمد بن الحنفية بعد علي، وجواز البداءة على الله، وزعمه أن جبريل ينزل عليه. انظر: الملل والنحل (١/ ١٤٦)، ولسان الميزان (٦/ ٦).

(١) هم أتباع الحسين بن محمد النجار المعتزلي، وافقوا المعتزلة في نفي الصفات، وخالفوهم في خلق أفعال العباد، وفي تعريف الإيمان، وخلود أصحاب المعاصي في النار، وغير ذلك. انظر: الفرق بين الفرق ص:(٢٠٧)، والملل والنحل (١/ ٧٥ ـ ٧٧).

(٢) هو عطية بن الأسود اليمامي الحنفي، كان على مذهب نافع بن الأزرق، ثم فارقه إلى نجدة بن عامر فبايعه، ثم أنكر عليه مسائل ففارقه مع أبي فديك عبد الله بن ثور، ثم برئ من أبي فديك، وإليه تُنسب العطوية من الخوارج، (ت٧٥هـ). انظر: الملل والنحل (١/ ١١١)، والأعلام (٤/ ٢٣٧).

(٣) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص:(٢٣)، والكامل في التاريخ (٣/ ٢٩٣)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٤٩).

(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٧٤٩).

(٥) سيأتي في الباب الثاني إن شاء الله ص:(٥٧١).

(٦) تهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢٧)، ولم يرد في (معجم الشعراء) المطبوع للمرزباني؛ لأن نصفه الأخير مفقود.

(٧) تقريب التهذيب ص:(٥٦٠).

المذهب الخارجي مع المذاهب التي ذكرها إلى مذهب أهل السنة والجماعة.

ولكن المبرد أورد في الكامل ما يخالف ظاهر هذا الاستنتاج الذي نؤيده، فقال وهو يذكر اشتقاق اسم الصُّفرية من الخوارج: «وقال قوم: إنما سُمُّوا بصُفْرَة علتهم، وتصديق ذلك قول ابن عاصم الليثي، وكان يرى رأي الخوارج، وصار مرجئاً:

فارقت نجدة والذين تزرَّقوا ... وابن الزبير وشيعة الكذاب

والصُّفر الآذان الذين تخيَّروا ... ديناً بلا ثقة ولا بكتاب»[1]

وهذا يدل على أن انتقاله كان إلى مذهب المرجئة لا إلى مذهب أهل السنة والجماعة كما هو ظاهر الأبيات التي نُسبت إليه.

وقول المبرد هذا فيه نظر لأمور:

- أنه قاله من عند نفسه، ولم يُسنده إلى من تقدَّمه، وهو لم يلحق نصر بن عاصم الليثي، ولا عَاصَره، ولا لحق به.

- أنه قول انفرد به، وخالف به سائر الروايات التي لم يرد فيها انتقاله إلى مذهب المرجئة.

- أن سائر الروايات وثَّقت نصر بن عاصم، وذكرت رجوعه عن مذهب الخوارج، ولو صحَّ انتقاله إلى مذهب المرجئة لذكرت ذلك وبيَّنته، كما بيَّنت رجوعه عن مذهب الخوارج[2].

فيكون الظاهر على هذا أنه رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة؛ لكونه هو الأصل في ذلك الزَّمن الواقع في القرون المُفَضَّلة، ولأن الإرجاء بمعناه الذي استقرَّ عليه وهو حصر الإيمان في القول فقط لم يكن معروفاً في عهد التابعين، وأول من قال به حماد بن أبي سليمان (ت١٢٠هـ) شيخ أبي حنيفة، وإنما ظهر

---

(١) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢٣١ ـ ٢٣٢).

(٢) انظر: الثقات (٥/ ٤٧٥)، ومعرفة الثقات (٢/ ٣١٣)، والجرح والتعديل (٨/ ٤٦٤)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٤٧)، والتذكرة (٣/ ١٧٦٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٤٢٧)، وتقريب التهذيب ص:(٥٦٠).

في عهدهم من كان يخرج الأعمال من الإيمان[١].

ويمكن الجمع بين الوجهتين بأنَّ مقصود المُبرِّد قد يكونُ انتقالَه إلى مذهب أهل السنة باعتبار أنهم يرجئون أصحاب الذنوب إلى مشيئة الله تعالى، مقابل الخوارج الذين كفَّروهم في الدنيا، وزعموا أنهم يخلدون في النار يوم القيامة، لا باعتبار أنه انتسب إلى الطائفة المعروفة بالمرجئة.

(١) مجموع الفتاوى (٧/ ٢٩٧، ٣١١)، ودراسات في الأهواء والفرق والبدع ص:(٢٤٨).

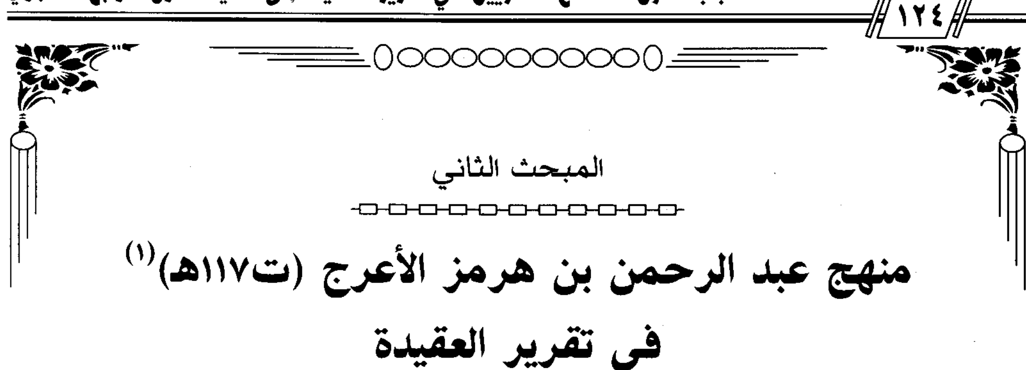

المبحث الثاني

منهج عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت١١٧هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة ودلائله

يُعدّ عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مؤسس مدرسة المدينة اللغوية في عصر التابعين؛ وذلك لأنه أخذ العربية عن أبي الأسود الدؤلي، وكان أول من أظهر علم العربية بالمدينة، ونشَره بين الناس، وإن كانت مبادؤه موجودة قبله في عصر الصحابة، ولذلك عدَّه غير واحد من المؤلفين في طبقات النحاة واللغويين، واعتبروه من أوائل واضعي النحو(٢).

ولم يؤلف عبد الرحمن بن هرمز كتاباً في النحو ومسائله، إلا أن ما روي عنه يدل على تعمقه في مسائل النحو وأصوله، وكان له تلاميذ منهم الإمام مالك،

(١) هو عبد الرَّحمن بن هرمز بن أبي سعد أبو داود، المدني، المقرئ، النحوي، المحدث، المشهور بالأعرج، نشأ بالمدينة، وأخذ القراءات والأحاديث عن طائفة من الصحابة، والعربية عن أبي الأسود الدؤلي، وكان أول من أظهر النحو بالمدينة وتكلَّم فيه، وعنه أخذ أهل المدينة النحو، وهو من كبار التابعين، وروى له الجماعة، وخرج في أواخر عمره إلى الإسكندرية مرابطاً، فأدركته المنية هناك عام ١١٧هـ، وكان ثقة ثبتاً، عالماً بالعربية، وبالقراءات.

• مصادر ترجمته: طبقات ابن سعد (٥/ ١٨٣)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٢٦)، والثقات (٥/ ١٠٧)، وإنباه الرواة (٢/ ١٧٢)، وطبقات القراء (١/ ٥٥)، وتهذيب الكمال (١٧/ ٤٦٧)، وسير أعلام النبلاء (٥/ ٦٩)، والبلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة ص:(١٣٤).

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٦)، وإنباه الرواة (٢/ ١٧٢)، والبلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة ص:(١٣٤).

وتلميذه نافع بن نعيم المقرئ، وكان الإمام مجاهد شيخ القراء بمكة يستدل بأقواله في مجال العربية، وفي النحو، كما ذكره أبو الفتح عثمان بن جِنّي (ت٣٩٢هـ) في كتابه (المحتسب)[1].

وإذا التفتنا إلى منهجه في العقيدة فكل الدلائل تشير إلى أنه كان من أئمة السلف لما يلي:

أ ـ كونه ترعرع في المدينة المنورة، ونشأ بها، حيث عايش الصحابة والتابعين أئمة أهل السنة والجماعة؛ فقد أخذ عن أبي هريرة، وابن عباس، وغيرهما من كبار الصحابة، مع الإكثار عن أبي هريرة خاصة، كما روى عنه كبار التابعين من أئمة السلف أمثال: الزهري، وأبي الزناد، وغيرهما، وأخرج له الجماعة، واتفق الأئمة قاطبة على توثيقه، وتقديمه.

ب ـ روايته الكثيرة لأحاديث الصفات التي استدل بها الأئمة على معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله وصفاته ﷻ، ومن ذلك:

• ما أخرجه الشيخان بسنديهما إلى الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه بيده وهو عنده على العرش أن رحمتي سبقت غضبي»[2]. وقد استدل أئمة السنة هذا الحديث على إثبات صفة العلو، والرحمة، والغضب واليد[3].

• ما أخرجه البخاري بسنده إلى الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «يضحك الله ﷻ إلى رجلين يقتل أحدهما الآخر، كلاهما يدخل الجنة، يقاتل هذا في سبيل الله فيقتل، ثم يتوب الله على القاتل، فيقاتل في سبيل الله، فيستشهد»[4].

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢١٠ ـ ٢١١)، وإنباه الرواة (٢/ ١٧٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ ح(٣١٩٤)، ومسلم في التوبة، باب في سعة رحمة الله (٤/ ٢١٠٧) ح(٢٧٥١).

(٣) انظر: السنة للخلال (١/ ٢٦١)، والشريعة للآجري (٣/ ١٠٨١)، والعلو للعلي الغفار (٢/ ٤٣٠).

(٤) أخرجه البخاري في الجهاد، باب الكافر يقتل المسلم... إلخ (٢/ ٣١٣) ح(٢٨٢٦).

وهذا الحديث كالذي قبله استدل به الأئمة على إثبات صفة الضحك لله سبحانه[١].

• ما أخرجه الإمام أحمد وغيره بأسانيدهم إلى الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا ضرب أحدكم فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته»[٢]. وهذا الحديث استدل به الأئمة أيضاً على إثبات صفة الصورة لله ﷻ[٣].

جـ ـ روايته للأحاديث التي استدل بها أئمة السنة على إثبات القدر، فقد أخرج الشيخان بسنديهما عن الأعرج عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «احتج آدم وموسى، فقال له موسى: يا آدم أنت أبونا، خيَّبتنا وأخرجتنا من الجنة، فقال له آدم: يا موسى اصطفاك الله بكلامه، وخطَّ لك بيده ـ يعني التوراة ـ أتلومني على أمر قدَّره الله عليَّ قبل أن يخلقني بأربعين سنة؟»، فقال رسول الله ﷺ: «فحجَّ آدمُ موسَى»[٤].

وجميع هذه الأدلة وغيرها من الأحاديث التي لم تذكر هنا تدل على تمسك عبد الرحمن بن هرمز بعقيدة السلف، وهو أمر ظاهر بيّن، ولو لم يكن كذلك لما روى هٰذه الأحاديث الدَّالة على إثبات الصّفات، والقدر.

---

(١) انظر: الشريعة للآجري (٢/ ١٠٥١ ـ ١٠٥٢)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٤٢٨).

(٢) أخرجه بهذا اللفظ الإمام أحمد في المسند (٢/ ٢٤٤)، وابنه عبد الله في كتاب السنة (١/ ٢٦٧)، والآجري في الشريعة (٣/ ١١٤٧)، وابن حبان في صحيحه (١٢/ ٤١٩ ـ ٤٢٠) بأسانيدهم إلى أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، ورجال إسناده أئمة ثقات، وأصل الحديث في الصحيحين.

(٣) انظر: السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٢٦٧)، والشريعة للآجري (٣/ ١١٤٧).

(٤) تقدم تخريجه ص: (٢٦).

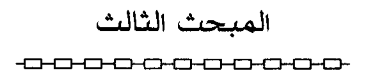

المبحث الثالث

منهج أبي عمرو بن العلاء التميمي (ت١٥٤هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية وثناء الأئمة عليه

اتفق العلماء على أن أبا عمرو بن العلاء كان من كبار أئمة أهل السنة والجماعة بالبصرة، كما أجمعوا على توثيقه، وصِدقه، وصِحَة سماعه، وتصدُّره في العربية والقراءات وغيرهما.

أخرج الخطيب في تاريخه بسنده إلى إبراهيم بن إسحاق الحربي أنه قال: «كان

---

(١) هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان التميمي المازني البصري، حدَّث باليسير عن أنس بن مالك، وأخذ الحديثَ عن مجاهد، وعطاء، وابن شهاب، وغيرهم، والنحوَ عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وطبقتهما، والقراءات عن سعيد بن جبير، ومجاهد، ويحيى بن يعمر، وعكرمة، وابن كثير، وتلا عليه: اليزيدي، ويونس بن حبيب، وأبو زيد، وأخذ عنه: الخليل بن أحمد، والأصمعي، وأبو عبيدة، وكان إمام أهل البصرة في النحو والقراءات، وأعلمهم بالعربية والشعر ومذاهب العرب، وتصدّر للإفادة، واشتهر بالفَصاحة، والصِّدق، وسعة العلم، وروى عنه الحفاظ، وأخرج له أبو داود في القَدَر، وابن ماجه في التفسير، وتوفي على الصحيح عام (١٥٤هـ)، في خلافة أبي جعفر المنصور.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(٣٣ ـ ٤٢)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٢٢ ـ ٢٤)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٣٥)، ونور القبس ص:(٢٥)، ونزهة الألِبَّاء ص:(٢٤)، وإنباه الرواة (٤/ ١٣١)، ومعجم الأدباء (٣/ ٣٤٥)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٧)، ومعرفة القُراء الكبار (١/ ٩١)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٣١).

أهل البصرة أهل العربية، منهم أصحاب الأهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأصمعي»[(١)].

وقال اللالكائي: «سياق ذكر من رُسم بالإمامة في السُّنة، والدعوة والهداية إلى طريق الاستقامة، بعد رسولِ الله ﷺ إمامِ الأئمة، فمن الصحابة..... ومن أهل البصرة... وأبو عمرو بن العلاء، ثم حمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد...» إلخ[(٢)]. وحكى الذَّهبي عن الحربي أيضاً وغيره أنهم قالوا: «كان أبو عمرو من أهل السنة»[(٣)]. وروى الزُّبيدي بسنده إلى العبَّاس بن محمد الدُّوري (ت٢٧١هـ) أنه قال: سمعت يحيى بن معين يقول: «أبو عمرو بن العلاء ثقة»[(٤)]. وقال ثعلبُ (ت٢٩١هـ): سمعت أبا عمرو الشيباني (ت٢١٣هـ) يقول: «ما رأينا مثل أبي عمرو بن العلاء، عليه رحمة الله»[(٥)].

وقال أبو بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ): «كان أبو عمرو مقدماً في عصره، عالماً بالقراءة وَوُجُوهها، قُدوة في العلم باللغة، إمام الناس في العربية، وكان مع علمه باللغة وفقهه بالعربية متمسكاً بالآثار، لا يكاد يخالف في اختياره ما جاء عن الأئمة قبله، متواضعاً في علمه، قرأ على أهل الحجاز، وسلك في القراءة طريقتهم، ولم تزل العلماء في زمانه تعرف له تَقَدُّمَه، وتقرُّ له بفضله، وتأتم بالقراءة بمذاهبه»[(٦)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠)، ونزهة الألباء ص:(٢٧)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٧٩)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦)، وهذا ليس فيه تعميم على الإطلاق، بل هو أمر خاص بنحاة البصرة أيام الحربي، لا من قبله، ومن بعده.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٩ ـ ٤٤).

(٣) انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٩٩)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٨)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٦٤٨).

(٤) انظر: تاريخ ابن معين (٢/ ٧١٧)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٣٧)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٣).

(٥) انظر: تهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٤)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٩٧)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٦٨٤).

(٦) السبعة في القراءات له ص:(٨٢)، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال (٣٤/ ١٢٥)، =

وقال ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ): «وكان مُقَدَّماً في دهره، عالماً بالقراءة، عارفاً بوجوهها، أعلم الناس بأمور العرب، مع صدق، وصِحة سماع»[(١)].

وهذا كله يدل على منهجه السُّنِّيِّ في تقرير العقيدة، وعلى صدقه وعدالته؛ فإن الأئمة لم يكونوا يوثقون المخالفين لمنهج أهل السنة والجماعة.

ويلزم من كونه على هذا المنهج أن يجري على طريقتهم في إثبات الصفات الإلهية، ومع أن المروي عنه في هذا الجانب قليلٌ جداً إلا أن بعضَ ما نقل عنه في ذلك يدل على صحة ما قرَّرناه.

ومن ذلك ما حكاه ابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ) عنه في الصَّواعق المرسلة في الوجه الثمانين، وهو يذكر أمثلة لبغض الجهمية لنصوص الصفات وكراهتهم لها فقال: «وحمل آخر بغض قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[(٢)] على أن حرَّفها وقرأها بالنصب (وكلم اللهَ مُوسى تكليماً) أي أن موسى هو الذي كلَّم اللهَ وخاطَبَه، والله لم يُكَلِّمْهُ، فقال له أبو عمرو بن العلاء: فكيف تصنع بقوله: ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾؟[(٣)] فبُهِت المُعَطِّل»[(٤)].

وذلك أن هذا المُعَطِّل لمَّا حرَّف الآية الأولى منكراً صفة الكلام الثابتة لله ﷻ أقام عليه الحجة بآية أخرى لا يمكن أن يتطرق إليها التأويل، بل تدل دلالة قاطعة على إثبات أن الله كلَّم نبيه موسى ﷺ كلاماً حقيقياً.

* المطلب الثاني *

منهجه في القضاء والقدر

يُعد القضاء والقدر مِن أهم المسائل التي اضطرب الناس فيها كثيراً، وجانبوا فيها طريق الصواب المتمثل في طريقة أهل السنة والجماعة في إثبات القضاء والقدر، حتى أصبح موقف المرء فيه دليلاً على منهجه العقدي عامةً.

= وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٧٩ ـ ١٨٠).

(١) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (٨/ ١٨٢).

(٢) سورة النساء: الآية (١٦٤). (٣) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٤) الصواعق المرسلة (٣/ ١٠٣٧)، وتفسير ابن كثير (٢/ ٤٧٤) بتحقيق سامي السلامة.

ولمَّا كان الأمر كذلك كان جريان أبي عمرو بن العلاء في مسائله على نهج أهل السنة والجماعة رمزاً لعقيدته السَّلفية التي مرَّ بنا سالفاً بعض ما يدل عليها، من إثباته الصفات الإلهية، وردِّه على المعطلة فيها.

وقد ورد في المصادر عدة شواهد تدل على أن أبا عمرو بن العلاء التزم بعقيدة السلف في مباحث القضاء والقدر، ومن ذلك:

أولاً: منهجه في القدر:

قال حمَّاد بن زيد: سألت أبا عمرو بن العلاء عن القدر؟ فقال: «ثلاث آيات في القرآن: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[(١)]، ﴿فَمَن شَآءَ ٱتَّخَذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا ﴿٢٩﴾ وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[(٢)]، ﴿فَمَن شَآءَ ذَكَرَهُۥ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[(٣)]»[(٤)].

ومراد أبي عمرو بن العلاء من الإيراد لهذه الآيات الثلاث أمران عظيمان، هما:

الأول: إثبات عمومية القضاء والقدر، وعمومية مشيئة الله الكونية كما قال تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[(٥)].

الثاني: إثبات المشيئة والإرادة للعباد، مع عموم قضاء الله وقدره ومشيئته الكونية التي لا ينفك عنها شيء من المخلوقات.

وفي ذلك ردٌّ على طائفتين ضلَّتا في القدر:

الأولى: الجبرية التي زعمت أن أفعال العباد كلَّها مخلوقة لله صادرة عنه، وكلها اضطِرارية كحركات المرتعش، والعروق النابضة؛ فإضافتها إلى الخلق مجازٌ، ليس غير.

والثانية: المعتزلة التي ادَّعت أن العباد خالقون لأفعالهم، ولا تعلق لها بخلق الله تعالى، فتعدد عندهم الخالق كالمخلوق، تعالى الله عما يقولون

---

(١) سورة التكوير: الآية (٢٨ ـ ٢٩).
(٢) سورة الإنسان: الآية (٢٩ ـ ٣٠).
(٣) سورة المدثر: الآية (٥٥ ـ ٥٦).
(٤) تهذيب الكمال (١٢٧/٣٤).
(٥) سورة القمر: الآية (٤٩).

علواً كبيراً[(١)].

وتوسَّط أهل السنة بين هاتين الفرقتين كما تقدم عن أبي عمرو، فذهبوا إلى أن الله خلق العباد وأفعالهم، وخلق لهم مع ذلك قدرةً واختياراً يفعلون بهما ما يريدون فعله، ويتركون بهما ما يريدون تركه، قالوا: العبد فاعل لفعله حقيقة بمشيئته وإرادته، فهو الذي يُوصف بفعله وبتركه، وهو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والله خالقه وخالق فعله؛ لأنَّه هو الذي خلق فيه القدرة والإرادة، والمشيئة التي بها يفعل، فلا منافاة بين عموم خلق الله لجميع الأشياء، وجريانها على مشيئته، وكون العبد قادراً على فعله قدرة حقيقية مُؤَثِرة بمشيئته[(٢)].

أخرج البيهقي بسنده إلى الرَّبيع بن سُليمان المرادي، عن الإمام الشافعي أنه قال: «إنَّ مشيئة العباد هي إلى الله ـ تعالى ـ، ولا يشاءون إلا أن يشاء الله ـ تعالى رب العالمين ـ، وأن الناس لم يخلقوا أعمالهم، وهي خلق من خلق الله تعالى أفعال العباد، وأن القدر خيره وشره من الله تعالى»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذه الآية ردٌّ على الطائفتين المجبرة الجهمية والقدرية المعتزلة؛ فإن الله تعالى قال: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَسۡتَقِيمَ ٢٨﴾[(٤)]، فأثبت للعبد مشيئة وفعلاً، ثم قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾، فبيَّن أنَّ مشيئة العبد مُعَلَّقَةٌ بمشيئة الله، فالأولى ردٌّ على الجبرية، وهذه ردٌّ على القدرية الذين يقولون: قد يشاء العبد ما لا يشاؤه الله تعالى، كما يقولون: إن الله يشاء ما لا يشاءون»[(٥)].

---

(١) انظر: خلق أفعال العباد ص:(١١٤)، والفرق بين الفرق ص:(٣٣٨ ـ ٣٣٩)، وشرح العقيدة الطحاوية: ص:(٤٩٣ ـ ٤٩٤)، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: (٢/ ٦٥٥ ـ ٦٥٦).

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية: (٣/ ٣٣)، وشرح العقيدة الطحاوية ص:(٤٩٣ ـ ٤٩٤)، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري: (٢/ ٦٥٦)، ومنهج أهل السنة هذا مخالف للأشاعرة الذين أثبتوا قدرة غير مؤثرة وسموها بالكسب، وهو غير ممكن عقلاً.

(٣) مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (١/ ٤١٥).

(٤) سورة التكوير: الآية (٢٨).

(٥) مجموع الفتاوى: (٨/ ٤٨٨).

ثانياً: منهجه في خلق الله لأفعال العباد:

ومن المسائل التابعة لباب القضاء والقدر عند السلف الإيمان بخلق الله لأفعال العباد، مع إثبات مشيئة العباد في أفعالهم، وقد روي عن أبي عمرو تحقيق ذلك من وجوه، منها:

أ ـ قال ابن قتيبة في معرض ردِّه على القدرية الذين أضافوا القدر إلى أنفسهم وجعلوا أفعالهم مخلوقة لهم: «وحدثني سهل[١]، قال: حدَّثنا الأصمَعيُّ، قال: قال أبو عمرو: أشهد أن الله يُضِلُّ من يشاء ويَهدِي من يشاء، ولله علينا الحُجَّة، ومن قال: تعال أخاصمك، قلتُ له: اغن عنَّا نفسك»[٢].

ب ـ وقال اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة: «سياق ما فُسِّر في كتاب الله ﷻ، وما رُوي من سنة رسول الله في إثبات القدر، وما نقل من إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة، أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ﷻ طاعاتها ومعاصيها، ورُوي ذلك عن الصحابة لفظاً، عن أبي بكر، وعمر، وعلي... وبه قال من التابعين.....[٣] ومن القُرَّاء والأدباء: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وأبو عمرو الشيباني، والأصمعي، وأحمد بن يحيى ثعلب.... قال الشيخ أبو القاسم الحافظ (وهو اللالكائي): وهو مذهب أهل السنة والجماعة، يتوارثونه خلفاً عن سَلف، من لَّدُن رسول الله ﷺ، بلا شَكٍّ ولا رَيب»[٤].

ففيما رواه ابن قتيبة عن أبي عمرو تقريره بأن الله يضل من يشاء، ويهدي من يشاء؛ وذلك من لوازم القول بخلق الله لأفعال العباد، ومن أجله أنكرت المعتزلة ذلك، وزعموا كما سبق أن معنى ذلك تسميتهم ضالِّين أو هادين أو الحكم لهم بذلك، وأما الذي نسبه اللالكائي إليه مع الجماهير السَّلفية فهو جَلِيٌّ في دلالته على قوله بأن أفعال العباد مخلوقة لله.

---

(١) هو أبو حاتم السجستاني شيخ ابن قتيبة، وستأتي ترجمته في ص:(٤٩٦).
(٢) تأويل مختلف الحديث ص:(٥٧)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٩١).
(٣) ذكر هنا طائفة من التابعين، وطوائف من الفقهاء، وأهل الأمصار المختلفة.
(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٨).

وقول أبي عمرو أيضاً فيما رواه ابن قتيبة عنه: «ولله علينا الحُجَّة» ردٌّ على القدرية والمعتزلة الذين زعموا أنه يلزم من إثبات خلق الله لأفعال العباد وَصْفُه بالظلم والتعسف؛ فيكون ذلك حجة للعباد عليه، وهو منزه عن فعل القبيح[١]؛ لأنه لا يلزم من إثبات خلق الله لأفعال العباد توهم قيامه بالظلم، فهو يتصرف في ملكه كيف شاء، فلا يجب عليه شيء ولا معقب لحكمه، ولا تجري أفعاله مجرى أفعال خلقه، وهو في ذلك كله عادل غير قاسط، وحكيم يضع الأشياء في مواضعها غير ظالم، كما قال: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾[٢]، وله الحُجَّة على عباده في كل حال[٣].

وقوله بعد ذلك أيضاً: (ومن قال: تعال أخاصمك، قلت له: اغن عنا بنفسك) إشارة منه إلى كراهة الجدل والخوض في القضاء والقدر، وكان السَّلف يتجنبون ذلك ويكرهونه.

❊ المطلب الثالث ❊

موقفه من الفرق المبتدعة

وقف أبو عمرو بن العلاء من المخالفين لمنهج السلف موقفاً مشرفاً يُمَثِّلُ منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع أهل الأهواء والمُخالفين.

فقد وصفهم بالجهل بصفة عامة كما تقدم في مقدمة الرِّسالة قوله فيما رواه الأصمعي، عن الخليل بن أحمد، عنه، أنه قال: «أكثر من تزندَقَ بالعراقِ لجهلهم بالعربية»[٤].

وردَّ عليهم في عدة مواقف لإقامة الحجة عليهم، وأشهر ذلك هو مناظرته لعمرو بن عبيد المعتزلي لما جَادَله في الوَعْد والوَعِيد.

فقد أخرج الزَّجَّاجيُّ في مجالس العلماء، بسنده إلى الأصمعي أنه قال: «جاء

---

(١) شرح الأصول الخمسة ص:(١٣٢ ـ ١٣٤)، والملل والنحل (١/ ٣٩).
(٢) سورة فصلت: الآية (٤٦).
(٣) شرح العقيدة الطحاوية ص:(١٥٥)، وآراء المعتزلة الأصولية ص:(١١١ ـ ١١٦).
(٤) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص:(٢٥).

عمرو بن عبيد المعتزلي إلى أبي عمرو بن العلاء، فقال: يا أبا عمرو أيخلف الله وعده؟ قال: لا، قال: أفرأيت من وعده الله على عمل عقاباً أيخلف وعده فيه؟ فقال أبو عمرو: مِن العُجمة أُتِيتَ أبا عثمان، إن الوعدَ غير الوعيد، إنَّ العرب لا تعِد عاراً ولا خُلفاً، والله ـ جلّ وعزّ ـ إذا وَعَدَ وَفَّى، وإذا أوعد ثم لم يفعل كان ذلك كرماً وتفضُّلاً، وإنما الخُلف أن تعد خيراً ثم لا تفعله، قال: فأوجد لي هذا في كلام العرب؟ قال: نعم، أما سمعت قول الأول[١]:

ولا يَرهب ابن العمّ ما عشتُ صولتي ... ولا أختتي[٢] من صولة المُتهدِّد
وإنـي وإن أوعدتُه أو وعدتُه ... لَمُخلِف إيعادي ومُنجز موعدي»[٣]

وموضع الشاهد هو أن عمرو بن عبيد جَعَلَ الوَعِيدَ مثل الوَعْدِ لا يجوز الخُلف فيه، بناءً على عقيدته الاعتزالية في الوَعْدِ والوَعِيْد[٤]، فادَّعى أن الله يجب عليه تنفيذ وعيده، وأراد أن ينصر بدعته التي ابتدعها في عصاة المؤمنين: أنهم خالدون مُخَلَّدون في النَّار[٥]، فبين له أبو عمرو بن العلاء فرق الوفاء بهما لغة بالشَّاهد المتقدم، وشرعاً بما يوافق عقيدة أهل السنة والجماعة من أن الذنوب كلها لا تستوجب تحقق وعيد الله فيها، فقال له في رواية أخرى للقصة: «إنك لألْكَنُ الفهم؛ إذ صيَّرت الوعيدَ الذي في أعظم شيء مثلَه في أصغر شيء، فاعلم أن النهي عن الصغير والكبير ليسا سواء، وإنما نهى الله

(١) هو عامر بن الطفيل، وانظر: ديوانه ص:(١١٥)، ولسان العرب (١/ ٦٣)، وتاج العروس (١/ ٢٠٧).

(٢) أي: لا أنكسر ولا أتخشع، يقال: ختأ الرجل إذا انكسر من حُزنٍ ومرضٍ ونحوهما. انظر: تهذيب اللغة (٧/ ٥١٤).

(٣) مجالس العلماء ص:(٦٢)، وعيون الأخبار (١/ ١٤٢)، وأخبار عمرو بن عبيد للدارقطني ص:(١٤)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٣٠١) برقم (١٩٦٦)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٣٥)، والفرق بين الفرق ص:(٣٦٤ ـ ٣٦٥)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٧٥ ـ ١٧٦)، والحُجّة في بيان المَحجّة (٢/ ٧١ ـ ٧٣)، وإنباه الرواة (٤/ ١٣٩)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٦)، باختلاف في السياق أحياناً.

(٤) انظر شرح الأصول الخمسة ص:(١٣٥ ـ ١٣٦)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد: (١٤/ ٤٣).

(٥) انظر: الفرق بين الفرق ص:(٣٦٥).

تعالى عنهما لتتمَّ حُجَّتُه على خلقه، ولئلا يُعدل عن أمره، وَوَرَاْءَ وعيدِه عفوُه وكرمُه، ثم أنشد:

ولا يَرهب ابن العمّ ما عشتُ صولتي ... ولا أختتي من صولة المُتهدِّد
وإني وإن أوعدتُه أو وعدتُه ... لَمُخلِف إيعادي ومُنجز موعدي

قال عمرو: صدقت، وقد تمتدح العرب بالوفاء بهما، كقولهم:

لا يخلف الوعد والوعيد ... ولا يبيت من ثأره على فَوت[1]

فقد وافق هذا قول الله تعالى: ﴿وَنَادَىٰٓ أَصْحَٰبُ ٱلْجَنَّةِ أَصْحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدْ وَجَدْنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقًّا فَهَلْ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا قَالُوا۟ نَعَمْ﴾[2][3]، فقال أبو عمرو: قد وافقَ الأولُ[4] أخبارَ رسول الله ﷺ، والحديث يُفسِّر القرآن»[5].

---

(١) لم أقف على قائله، وصرح ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٣/ ١٣١٩) أنه شعر مولَّد، ولم يذكر قائله.

(٢) سورة الأعراف: الآية (٤٤).

(٣) زاد هنا في إنباه الرواة (٣/ ١٣٩) قول عمرو: «فكيف خرج القول من الفريقين بلفظ واحد، وهو وعد؟ فقال (أي أبو عمرو): لأن العرب تقول: وعدتُه خيراً ووعدته شرّاً، فلو أسقطوا الخير والشر، قيل في الخير: وعدتُ، وفي الشرّ: أوعدت».

(٤) أي: إنجاز الوعد وإخلاف الوعيد، المذكورين في البيتين الأولين.

(٥) انظر: معجم الأدباء (٣/ ١٣١٩)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٩٩ ـ ١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩)، وتاريخ الإسلام (٩/ ٦٨٥)، وذكر ياقوت الحموي أن بعض المعتزلة زاد على هذه المناظرة مقطعاً ليُوهم به انتصار عمرو بن عبيد في المحاورة فقال: «هذا جملة ما جرى بينهما من المناظرة على ما توجَّه في كتب العلماء، ثم أضاف إليها بعض المعتزلة شعراً مولَّداً أتمَّ الخبر به، وجعل الحجة له فيهما: [فقال له عمرو بن عبيد: بل أنت يا أبا عمرو! شغلك الإعراب عن طلب الصَّواب، أما سمعت قول الآخر:

إن أبا ثابت لمشترك الـ ... ـخير شريف الآباء والبيت
لا يخلف الوعد والوعيدَ ولا ... يبيت من ثأره على فوت]»اهـ

وهذا المقطع الأخير موجود أيضاً لدى أبي الطيب اللغوي في مراتب النحويين ص:(٣٨)، متصلاً بالقصة دون الإشارة إلى عدم صحته، وكذا عند القاضي عبد الجبار بصيغة التمريض (يُقال) في فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢٩٣ ـ ٢٩٤).

وما ذهب إليه أبو عمرو بن العلاء من التفريق بين الوعد والوعيد هو الصحيح الموافق لمذهب أهل السنة والجماعة في الوعد والوعيد، فإن الله وعدَ المطيعينَ بالثواب، وأوعد العُصَاة بالعقاب، وما وعَدَ به الطائعين لا بُدَّ من تحققه كرماً منه وتفضلاً؛ لأنه لا يخلف الميعاد، بخلاف الوعيد، فإن خُلفَه مدحٌ لا ذمٌّ، ويجوز عليه ـ سبحانه ـ أن يخلفَ وعيدَه؛ لأنه حقُّه، وخُلفه له عفوٌ وكرمٌ وجودٌ وإحسانٌ[1].

ولهذا مدح به كعبُ بن زهير رسولَ الله ﷺ حيث قال:

نُـبـئـت أنَّ رسـولَ الله أوعـدنـي   والعفو عند رسول الله مأمُول[2]

قال يحيى بن معاذ[3]: «الوعد والوعيد حقٌّ، فالوعد: حق العباد على الله، ضَمِن لهم إذا فعلوا كذا أن يُعطيَهم كذا، ومن أولى بالوفاء من الله؟ والوعيد: حقه على العباد، قال: لا تفعلوا كذا فأعذبكم، ففعلوا، فإن شاء عفا، وإن شاء أخذ؛ لأنه حقه، وأولاهما بربنا تبارك وتعالى العفو والكرم، إنه غفور رحيم»[4].

وقال ابن قيم الجوزية: «والله لا يُخلف وعده، وأما الوعيد: فمذهب أهل السنة كلهم أن إخلافَه كرَمٌ وعفوٌ وتجاوزٌ يُمدَح الرب ـ تبارك وتعالى ـ به، ويُثنى عليه به، فإنه حقٌّ له، إن شاء تركه، وإن شاء استوفاه، والكريم لا يَستوفي حقَّه، فكيف بأكرم الأكرمين؟ وقد صرَّح سبحانه في غير موضع بأنه لا يُخلف وعده، ولم يقل في موضع واحد لا يُخلف وعيده»[5].

---

(١) حادي الأرواح ص:(٣٠٨)، ولوامع الأنوار البهية (١/ ٣٧٠).

(٢) شرح قصيدة كعب بن زهير ص:(٥٤).

(٣) هو يحيى بن معاذ الرازي، كان من كبار المشائخ الوعاظ في عصره، وله كلام جيد، ومواعظ مشهورة، مات بعد ١٦٠هـ. انظر: حلية الأولياء (١٠/ ٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٥).

(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧).

(٥) حادي الأرواح ص:(٣٠٨) ط٤، مطبعة ومكتبة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ١٣٨١هـ.

وقال السَّفَاريني[١] وهو يذكر موانع تنفيذ الوعيد: «وعلى كل حال فقد قام الدليل على ذكر الموانع من إنفاذ الوعيد، بعضُها بالإجماع، وبعضُها بالنصِّ، فالتوبة مانعٌ بالإجماع، والتوحيد مانعٌ بالنصوص المتواترة التي لا مدفع لها، والحسنات العظيمة الماحية مانعةٌ، والمصائب المكفرة مانعةٌ، وإقامة الحدود في الدنيا مانعٌ بالنصِّ، فلا تُعطَّل هذه النصوص وأضعاف أضعافها، فلا بد من إعمال النُّصُوص من الجانبين. .»[٢].

وبناءً على خلافهم لأهل السنة، وتقديمهم العقل على النقل كان يبغضهم ولا يأخذ عنهم، ويحذر الناس عنهم، ويشهر بهم، يدل على ذلك ما رواه اللالكائي بسنده إلى أحمد بن موسى[٣] قال: «مرَّ عمرو بن عبيد على أبي عمرو بن العلاء فقال له عمرو: كيف تقرأ (إن يَسْتَعْتِبُوا)[٤] فقال أبو عمرو: (إن يَستَعتبوا) بفتح الياء (فَمَا هُم مِّن المُعتَبين) بفتح التاء، فقال له عمرو: ولكني أقرأ: ﴿وَإِن يَسۡتَعۡتِبُواْ﴾ بضم الياء (فَمَا هُم مِّن المُعتِبين) بكسر التاء[٥]، فقال له أبو عمرو: ومن هنالك أبغض المعتزلة؛ لأنهم يقولون برأيهم»[٦].

---

(١) هو العلامة محمد بن أحمد السفاريني أبو العون الحنبلي، صاحب التصانيف، كان عالماً بالحديث والأصول والأدب والفقه، متأثراً بالمتكلمين، توفي عام ١١١٨هـ. انظر: السُّحب الوابلة (٢/ ٨٣٨)، والأعلام (٦/ ١٤).

(٢) لوامع الأنوار البهية (١/ ٣٧١).

(٣) لعله أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد المشهور بأبي بكر بن مجاهد، إمام بغداد، وقارئها وحافظها، صاحب: (السَّبعة في القراءات)، (ت٣٢٤هـ). انظر: معرفة القراء الكبار (١/ ٢٦٩)، وغاية النهاية (١/ ١٣٩).

(٤) سورة فصلت: الآية (٢٤).

(٥) قرأ الجمهور على ما حكاه أبو عمرو، وقرأ الحسن وعمرو بن عبيد: على ما قاله عمرو بن عبيد، ومعنى قراءة الجمهور: وإن طَلَبوا العُتبى وهي الرِّضا، فما هم من يُعطَاها، والمعتَب: هو الذي قُبل عتابه، وأجيب إلى ما شاء، وأما القراءة الأخرى فمعناها: إن يُطلب منهم أن يُرضُوا ربَّهم فما هم فاعلون ذلك؛ لأنهم فارقوا دار التكليف. انظر: الكشاف (٣/ ٣٩٠)، والدّر المصون (٩/ ٥٢٢)، واللباب في علوم الكتاب (١٧/ ١٣٠).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٤٠) برقم (١٣٧٥).

وأخرج الخطيب بسنده إلى الأصمعي، عن حمَّاد بن زيد، قال: «مررتُ أنا وجرير بن حازم بأبي عمرو بن العلاء، فدفع إلى جرير رُقعةً فنظر فيها، فقال له: ينبغي لصاحب هذه أن يُسَلْسَلَ، قال: فقال: هذه رقعة عمرو بن عبيد»[١].

وفي مقابل ذلك كان يصاحب من اللغويين من كان منهم على منهج أهل السنة والجماعة، وينبسط معه فيعطيهم ما عنده من العلوم ويأخذ منهم، وذلك كالأصمعي، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأمثالهم[٢].

قال الأصمعي: «جلست إلى أبي عمرو عَشْرَ حِجَج، فلم أسمعه يحتجُّ ببيت إسلامي»[٣].

وروى الزُّبيدي بسنده عن الأصمعي قال: «كان أبو عمرو بن العلاء يوسِّع لي، وربما حلَف ألا يخبرني بحرفٍ حتى آكل، وكانت ابنته تجيء وتجلس عندنا في مجلسه»[٤].

وإذا كان موقف أبي عمرو من المخالفين لأهل السنة هكذا، فما وجه ما اتهمه به أبو الطيب اللغوي[٥] في (مراتب النحويين) من أنه كان يميل إلى شيء من الإرجاء، مستدلاً على دعواه بالمناظرة السَّابقة بين أبي عمرو وعمرو بن عبيد؟[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ١٧٩).

(٢) انظر شيوخه وتلاميذه في: تهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٠) وما بعده، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٨٧).

(٣) إنباه الرواة (٤/ ١٣٣)، وصنيع أبي عمرو تجاه أبيات الإسلاميين مبني على الاحتياط ربما؛ وإلا فقد احتج الكثير بأبيات الإسلاميين من الشعراء، وهو منتشر في كتب اللغة عامة.

(٤) طبقات النحويين واللغويين ص: (٣٧).

(٥) هو عبد الواحد بن علي أبو الطيب اللغوي، ولد بعسكر مُكرم بفارس، ثم قدم بغداد، فأخذ عن أبي عمر الزاهد والصُّولي وغيرهما، ثم قدم حلب فأقام بها حتى قتل فيها عام ٣٥١هـ. وكان مبرزاً متفنناً في اللغة والعربية، ذا تصانيف كثيرة أشهرها: (مراتب النحويين)، انظر: الوافي بالوفيات (١٩/ ١٧٣)، وبغية الوعاة (٢/ ١٢٠).

(٦) مراتب النحويين ص: (٣٨).

والجواب أن أبا عمرو بريء من تلك التهمة؛ لأن الردَّ على المعتزلة في أصحاب الذنوب ليس متضمناً القول بالإرجاء؛ فإن أهل السنة قاطبة يخالفون المعتزلة في حكمهم على أصحاب الذنوب بدخول النار والخلود فيها، كما يخالفون المرجئة الذين ادَّعوا كمال إيمانهم، فقالوا: لا يضرُّ مع الإيمان معصية كما لا ينفع مع الكفر طاعة، وهو أمر بعيد كل البعد عن أبي عمرو بن العلاء؛ لشهادة الأئمة له بصحة المعتقد، ولانفراد أبي الطيب اللغوي بتلك التهمة التي لم يقل بها أحد، ولم يقم عليها أيَّ دليل، سوى ما فهمت نفسه من هذه القصة التي لا تدل على ذلك أصلاً، والله أعلم.

المبحث الرابع

منهج حمَّاد بن سلمة بن دينار النَّحوي (ت١٦٧هـ)[١] في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية وروايته لأحاديث الصفات

يُعدُّ الإمام حمَّاد بن سلمة بن دينار البصري النحوي من كبار الأئمة الذين ناصروا السنة ونبذوا المبتدعة، واشتهروا بعقيدة السَّلف، ونافحوا عنها.

وكاشتهاره بالسنة وطلب الحديث اشتهر بالنحو والعربية حتى بزَّ فيهما أقرانه[٢]؛ لمعرفته العميقة بارتباط هذه العلوم ببعض، فكان يقول: «من طلب الحديث، ولم يتعلم العربية، فهو مثل الحمار تُعلَّق عليه المِخْلَاة[٣] ليس

(١) هو حمَّاد بن سلمة بن دينار بن أبي صخر التميمي مولاهم، أبو سلمة البصري، سمع الحديث من ثابت البناني، وقتادة، وسِماك، وطبقتهم، وأخذ الحروف والقراءات عن عاصم، وابن كثير، وروى عنه: سيبويه، والنضر بن شُميل، ويونس بن حبيب، وخلق من الإجلاء، وكان مع إمامته في الحديث إماماً كبيراً في العربية، فقيهاً، فصيحاً، رأساً في السُّنَّة، عابداً، ورعاً، زاهداً، صاحب تصانيف، أخرج له البخاري حديثاً واحداً في الرِّقاق، ومسلم والأربعة في الأصول، إلا أنه ساء حفظه بأَخَرَة، وتوفي عام ١٧٦هـ.

● مصادر ترجمته: المَعارف ص: (٥٠٣)، ومراتب النحويين ص: (١٠٧)، وأخبار النحويين البصريين ص: (٣٣)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (٥١)، ونور القبس ص: (٤٧)، ونزهة الألباء ص: (٤٥)، وإنباه الرواة (١/ ٣٦٤)، ومعجم الأدباء (٣/ ١١٩٨)، وتهذيب الكمال (٧/ ٢٥٣)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤٤)، وغاية النهاية (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر مرثية اليزيدي له ولنحاة البصرة في: أخبار النحويين البصريين (٣٢ ـ ٣٣).

(٣) هي ما يجعل فيه الخَلى: وهو الرطب من الحشيش، واحده: مخلاة. انظر: الصحاح (٦/ ٢٣٣١ ـ ٢٣٣٢).

فيها شعير»[١].

وإذا ألقينا نظرةً سريعةً على منهجه في الصفات الإلهية نرى أنه التزم فيها بمنهج السلف في الأسماء والصفات؛ حيث رُوي عنه من عدة أوجه إثباته للصفات الإلهية الواردة في الكتاب والسنة، من غير تأويل ولا تكييف، ولا تعطيل ولا تمثيل.

أخرج البيهقي في الأسماء والصفات بسنده إلى أبي داود السجستاني أنه قال: «كان سفيان الثوري، وشعبة، وحمَّاد بن زيد، وحمَّاد بن سلمة، وشُريك، وأبو عوانة[٢]، لا يحدُّون، ولا يُشَبِّهُون، ولا يُمَثِّلون، يَرْوُوْنَ الحديث لا يقولون كيف؟ وإذا سُئلوا أَجابُوا بالأثر»، قال أبو داود: «وهو قولنا»[٣].

وعلى ضوء هذا المنهج جرى في جميع الصفات التي روي عنه الكلام فيها، وسأكتفي ههنا بضرب بعض الأمثلة فيما يلي كالتَّالي:

١ ـ قوله في القرآن ومن قال بأنه مخلوق:

قال اللالكائي بعد أن ذكر طوائف من السلف على حسب الأمصار منهم حمَّاد بن سلمة ممن قال بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: إنه مخلوق فهو كافر: «قالوا كلهم: القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن قال: مخلوق فقد كفر»[٤].

٢ ـ إثباته صفة العلو، والنزول، والغضب، والرضا، والكلام:

قال الذَّهبي: «قال أبو نصر السِّجزي في كتاب (الإبانة)[٥]: «وأئمتنا كسفيان،

---

(١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١/ ٦١)، وإنباه الرواة (١/ ٣٦٤)، ومعجم الأدباء (٣/ ١١٩٩).

(٢) شريك: هو ابن عبد الله النخعي، وأبو عوانة: هو وضَّاح بن عبد الله اليشكري. انظر: التقريب ص: (٢٦٦، ٥٨٠).

(٣) الأسماء والصفات (٢/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥) بتحقيق الدكتور عبد الله الحاشدي.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥).

(٥) هو: (الإبانة في الرَّد على الزائغين في مسألة القرآن)، وهو أشهر كتبه، والظاهر أنه مفقود. انظر: الرَّد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص: (٣٨ ـ ٤٠) مع الحاشية.

ومالك، والحمَّادين[١]، وابن عُيينة، والفُضيل[٢]، وابن المبارك، وأحمد بن حنبل، وإسحاق[٣]، متفقون على أن الله سبحانه فوق العرش [بذاته]، وعلمه بكل مكان، وأنه ينزل إلى السماء الدنيا، وأنه يغضب ويرضى، ويتكلَّم بما يشاء»[٤].

وقال أيضاً في كتاب العلو: «وقال عبد العزيز بن المُغيرة[٥]: ثنا حمَّاد بن سلمة بحديث: (ينزل الله إلى السَّماء الدُّنيا)[٦]، فقال: من رأيتموه يُنكر هذا فاتّهموه»[٧].

٣ ـ إثباته صفة الرؤية:

قال يحيى بن معين: حدثنا شيخٌ[٨] قال: «كنتُ عند حماد بن سلمة، فجاءه كتاب أبي حُرَّة[٩] يُعاتبه في هذه الأحاديث التي حدَّث بها حماد ـ يعني في الرؤية ـ ويأمره بالرجوع عنها، فقال حمَّاد: لا أفعل، سمعتُها من قومٍ ثقات فأنا

---

(١) أي: حمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد.

(٢) هو الفضيل بن عياض بن مسعود أبو علي التميمي الخراساني، الإمام القدوة الثبت الزاهد العابد، ولد بسمرقند ونشأ بأبيورد، وسكن مكة حتى توفي بها. انظر: سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٢١)، وتقريب التهذيب ص:(٤٤٨).

(٣) هو ابن راهويه.

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/٦٥٦)، والفتاوى (٥/ ١٩٠) إلى قوله: (بكل مكان)، وقوله: (بذاته) من الفتاوى.

(٥) هو عبد العزيز بن المغيرة، أبو عبد الرحمن البصري، قال أبو حاتم: «صدوق لا بأس به»، وقال الحافظ ابن حجر: «صدوق». انظر: تهذيب الكمال (١٨/٢٠٨)، وتقريب التهذيب ص:(٣٥٩).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب التهجد، باب الدعاء والصلاة من آخر الليل (١/ ٣٦٥) ح(١١٤٥)، ومسلم في كتاب صلاة المسافرين وقصرها، باب الترغيب في الدعاء والذكر (١/ ٥٢١) ح(٧٥٨).

(٧) العلو للعليّ الغفَّار (٢/ ٩٦٤)، وكتاب العرش ص:(١٩٤) بتحقيق التميمي، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥١).

(٨) لم أقف عليه، ولم يرد في غير المصدر المذكور أدناه.

(٩) لعله واصل بن عبد الرحمن أبو حُرَّة الرقاشي البصري، قال ابن معين: أبو حُرَّة: ضعيف، وقال الحافظ ابن حجر: صدوق عابدٌ وكان يدلس عن الحسن البصري، =

أحدث بها كما سمعتُ، قال يحيى: وكان حمَّاد من خيار المسلمين وأهل السنة، وهو ثقة مأمون عندنا، والأحاديث التي حدَّث بها في الرؤية نؤمن بها، ومن كذَّب بها كان عندنا مبتدعاً، ولا نفسرها نحن برأينا»[١].

وقال اللالكائي: «باب ما روي عن النبي ﷺ، وعن الصحابة، والتابعين، في رؤية المؤمنين الربَّ ﷻ، وروي ذلك من الصحابة: أبي بكر.... ومن التابعين:... ومن الفقهاء:... وحمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد..» إلخ، ثم ساق الروايات الدَّالة على ذلك[٢].

ومما يجدر التنبيه عليه هاهنا تأكيداً لما سبق أن حمَّاد بن سلمة كان أحد أهم الرواة الذين اعتمد عليهم أئمة السلف المصنفون في رواية أحاديث الصفات، والآثار الواردة في الرَّد على الجهمية والمعتزلة[٣]؛ بناء على حبه لإظهار عقيدة السلف ونشرها.

قال الإمام أحمد: «وحمَّاد بن سلمة لا أعلم أحداً أروى في الرَّد على أهل البدع منه»[٤]. وقال ابن حبان: «ولم يكن من أقران حمَّاد من مثله بالبصرة في الفضل والدين والعلم، والنسك، والجمع، والكِتبة، والصَّلابة في السُّنَّة، والقمع لأهل البدع، ولم يكن يَثْلبه في أيامه إلا قَدَري أو مبتدع جهمي؛ لِمَا كان يُظهره من السُّنَن الصحيحة التي يُنكِرها المعتزلة»[٥]. وقال الذهبي: «كان ﵀ من أئمة السنة، لَهِجاً بِبَثِّ أحاديث الصفات، رأساً في العلم والعمل»[٦].

ومن أجل هذا اتهمه بعض الجهمية والمعتزلة بوضعها، وهو من التهمة بريء وبعيد.

= (ت١٢٢هـ). انظر: الأسامي والكنى (٤/ ١٤١)، وتقريب التهذيب ص:(٥٧٩).

(١) نور القبس المختصر من المقتبس ص:(٤٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٤٧٠) وما بعدها.

(٣) اطلع على «السنة» لعبد الله بن أحمد، و«الرَّد على الجهمية» و«النقض على المريسي» للدارمي، و«كتاب التوحيد» لابن خزيمة، و«الشريعة» للآجري، و«شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، وغيرها من كتب أئمة السلف، فإنها أحاديث كثيرة جداً.

(٤) تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٣).

(٥) الثقات (٦/ ٢١٦ ـ ٢١٧).

(٦) العلو للعلي الغفار (٢/ ٩٦٤).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهكذا رأيتُ الجاحظ قد شنع على حمَّاد بن سلمة، ومعاذ بن معاذ قاضي البصرة[١] بما لم يشنع به على غيرهما؛ لأن حمَّاد بن سلمة كان مَعنيّاً بجمع أحاديث الصفات وإظهارها، ومعاذ لما تولى القضاء ردَّ شهادة الجهمية والقدرية، فلم يقبل شهادة المعتزلة، ورفعوا به إلى الرَّشيد، فلما اجتمع به حَمِده على ذلك وعظَّمه، فلأجل معاداتهم لمثل هؤلاء الذين هم أئمة السنة يشنعون عليهم بما إذا حُقِّقَ لم يوجد مقتضياً لِذَمٍّ»[٢].

وممن كان يُعاديه من أجل روايته أحاديث الصفات، ويتهمه في ذلك: محمد بن شجاع أبو عبد الله البلخي، الجهميّ الكذَّاب، فقيه أهل الرأي في عصره، وتلميذُ بشر بن أبي كريمة المَرِيسي، المعروف بابن الثلجي، كان كما قال ابن عدي وغيره: «يضع أحاديث في التشبيه، وينسِبها إلى أصحاب الحديث؛ ليثلبهم بذلك»[٣].

قال الدُّولابي[٤] في كتابه الضعفاء فيما حكاه عنه الذهبي: «حدثنا محمد بن شُجَّاع البلخي، حدثني إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، قال: كان حمَّاد بن سلمة لا يُعرف بهذه الأحاديث ـ يعني التي في الصفات ـ حتى خرج مرَّة إلى عبَّادَان[٥]، فجاء يرويها، فلا أحسبه إلا شيطاناً خرج إليه من البحر فألقاها إليه،

---

(١) كان ثقة ثبتاً في الحديث، ولي قضاء البصرة لهارون الرشيد، توفي عام ١٩٦هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٩/ ٥٤)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ١٩٤).

(٢) الرسالة التسعينية (٢/ ٣٧٥) بتحقيق العجلان.

(٣) انظر: الكامل لابن عدي (٦/ ٢٢٩٢)، وتاريخ بغداد (٥/ ٣٥٠)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٦٢)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٧٧).

(٤) هو محمد بن أحمد بن حماد أبو بشر الأنصاري الدُّولابي، صاحب التصانيف، كان إماماً حافظاً بارعاً، فذاً في علوم الحديث، (ت٣١٠هـ). انظر: وفيات الأعيان (٤/ ٣٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٠٩).

(٥) هي جزيرة في فم دجلة البصرة إلى ناحية فارس، رابط فيها عبَّاد بن الحصين فنُسبت إليه، ثم سكنها بعد ذلك أقوام من الزهاد، وكانت لهم بها مشاهد ورباطات. انظر: معجم البلدان (٤/ ٧٤)، ومراصد الاطلاع (٢/ ٩١٣).

قال ابن الثلجي: فسمعت حمَّاد بن صهيب[1] يقول: إن حمَّاداً كان لا يحفظ، فكانوا يقولون: إنها دُسَّت في كتبه»[2].

ولا قيمة لهذه الرِّواية؛ فإن الثلجي كان كذَّاباً، وكان يضع الأحاديث في التشبيه تشنيعاً على أهل السنة، ويحتال لإبطال أحاديث رسول الله ﷺ؛ نصرة لأبي حنيفة، ولمذهبه[3].

ـ قال الذهبي بعد أن حكى كلامه: «قلتُ: ابن الثلجي ليس بمُصَدَّق على حمَّاد وأمثاله، وقد اتُّهِم، نسأل الله السَّلامة»[4].

ـ وقال المِزِّي فيه: «كان أحد الجهمية القائلين بالوقف في القرآن، والمُصنفين في ذلك، ولعثمان بن سعيد الدارمي كتابٌ في الرَّدِّ عليه، وعلى صاحبه بشر بن غياث المريسي، وغيرهما من الجهمية»[5].

ولم يكتف الثلجي بتلك التهم، بل وضع أحاديث في التشبيه فنسبها إلى حمَّاد بن سلمة كما كان يفعل مع غيره من أهل الحديث تشنيعاً عليهم[6]، لكن

(١) لم أقف على ترجمته.

(٢) انظر: ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٣)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ١٥٢)، وبين المصدرين فروق يسيرة.

(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٣٥١)، وتهذيب الكمال (٢٥/ ٣٦٣ ـ ٣٦٤).

(٤) ميزان الاعتدال (١/ ٥٩٣)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ١٥٢)، وبين العبارتين فروق.

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٥/ ٣٦٢).

(٦) وأشهرها حديث: (إن الله تعالى خلق خيلاً فأجراها فعرقت فخلق نفسه منها)، رواه ابن عدي في الكامل (٦/ ٢٢٩٢)، والبيهقي من طريق ابن عدي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٢٩)، باب ذكر الحديث المنكر الموضوع على حمَّاد بن سلمة، وابن الجوزي في الموضوعات (١/ ١٠٥) كلهم من طريق الثلجي، وهو وضَّاع بالاتفاق، قال عنه أحمد: كان كذاباً، وقال السَّاجي فيه: كان كذاباً، احتال في إبطال حديث رسول الله ﷺ وردِّه؛ لنصرة مذهبه.

ولمَّا ذكر الدارمي هذا الحديث في نقضه على المريسيّ (ص٣٨٧ بتحقيق د. منصور السماري) قال له: «لو كان لك فهم وعقل لم تكن تذيع في الناس مثل هذا الحديث الذي لا أصل له عند العلماء، ولم يروه عن حمَّاد إلا كل مقروف في دينه، فيظن بعض من يسمعه منك أن له أصلاً، فيَضِلَّ به ويُضَلّ، وهذا الحديث لا يعرف له أصل في =

ذلك لم يختلط على جهابذة المحدثين، فأثبتوا أحاديث حمَّاد بن سلمة في الصفات وغيرها، وردُّوا أكاذيب الثلجي وأمثاله من الذين كانوا يضعون أحاديث في التشبيه فينسبونها إلى أهل السنة.

* المطلب الثاني *

منهجه في الإيمان وبعض مسائله

جرى أهل السنة والجماعة على تعريف الإيمان بأنه قول باللسان، وتصديق بالجَنان، وعمل بالجوارح، وتتابعوا على ذلك سلفاً وخلفاً، كما اتفقوا أنه يزيد بالطاعات، وينقص بالمعاصي بناءً على إدخالهم الأعمال في الإيمان[(١)].

قال ابن عبد البر: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية»[(٢)].

وحمَّاد بن سلمة رَحِمَهُ اللهُ كان من أوائل من روي عنه ذلك من السلف بعد الصحابة والتابعين؛ لاشتهاره بإعلان مذهب السَّلف والدَّعوة إليه.

قال عبد الله بن أحمد، حدثني أبي، أخبرنا أبو سلمة الخزاعي[(٣)]، قال: «قال مالك، وشريك، وأبو بكر بن عيَّاش، وعبد العزيز بن أبي سلمة، وحمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد: الإيمان: المعرفة، والإقرار، والعمل، إلا أن حمَّاد بن زيد كان يُفَرِّق بين الإيمان والإسلام، ويجعل الإسلام عاماً، والإيمان خاصّاً»[(٤)].

= كتاب حمَّاد بن سلمة، ولا يدرى من أين وقع للمعارض! ومما يُستنكر على هذا الحديث أنه مُحَال المعنى، بل هو كفر لا ينقاد ولا ينقاس»اهـ.

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي ص:(٢٢٨)، والتمهيد لابن عبد البر: (٩/ ٢٣٨)، ومجموع الفتاوى: (٧/ ٣٣٠).

(٢) التمهيد (٩/ ٢٣٨).

(٣) هو منصور بن سلمة بن عبد العزيز الخزاعي، ثقة ثبت حافظ، روى عنه أحمد وغيره، (ت٢١٠هـ). انظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٧٣)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٠٨).

(٤) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ٣١١) برقم (٦١٢)، والسنة للخلال (١/ ٥٨٠) برقم (١٠٠٦)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٨٠٦) برقم (١٠٩٦)، والحجة في بيان المحجة (٢/ ١٤٨).

وذكر ابن بطة العكبري عن أبي عبيد القاسم بن سلام أنه قال في أحد كتبه: «هذه تسمية من كان يقول: الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، من أهل مكة: .. ومن أهل المدينة: .. ومن أهل مصر والشام: .. ومن أهل اليمن: .. ومن سكن العواصم وغيرها من الجزيرة: .. ومن أهل الكوفة: .. ومن أهل البصرة: الحسن بن أبي الحسن، ومحمد بن سيرين، وقتادة بن دعامة.. وحمَّاد بن سلمة .. فسمَّى أكثر من مائة وثلاثين رجلاً من أهل العلم، من الصحابة وغيرهم .. ثم قال: هؤلاء كلهم يقولون: الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، وهو قول أهل السنة، والمعمول به عندنا»[1].

وحكى النقَّاش[2] بإسناده إلى عبد الرزاق الصنعاني قال: «لقيتُ اثنين وسبعين شيخاً منهم معمر، والثَّوري، والأوزاعي، والوليد بن محمد القرشي[3]، ... وحمَّاد بن سلمة وحمَّاد بن زيد، كلهم يقول: الإيمان قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص»[4].

ويؤخذ من قول حمَّاد بن سلمة بأن الإيمان قول وعمل، يزيد وينقص، قوله بجواز الاستثناء فيه، كما ذهب إليه جمهور السلف؛ لأنَّ الإيمان يستلزم الأعمال، والادعاء باستكمالها تزكية للنفس[5].

قال يحيى بن سعيد القطان (ت١٩٨هـ) وكان قد عاصر حماد بن سلمة: «ما أدركتُ أحداً من أهل العلم ولا بلغني إلا على الاستثناء»[6].

وقال الآجري بعد أن ذكر أقوال السلف في تعريف الإيمان وزيادته ونقصانه:

---

(١) الإبانة الكبرى لابن بطة (٢/ ٨١٤ ـ ٨٢٨) برقم (١١١٧)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٣٠٩ ـ ٣١١).

(٢) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن محمد الموصلي البغدادي، كان علامة، مفسراً، مقرئاً، كثير الروايات، ذا تصانيف أكبرها تفسيره للقرآن، (ت٣٥١هـ). انظر: تاريخ بغداد (٢/ ٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٧٣).

(٣) هكذا في الأصل، والظاهر أنه الوليد بن مسلم القرشي، أبو العباس الدمشقي، ثقة، (ت١٩٤هـ). كما في التقريب ص:(٥٨٤).

(٤) مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى ص:(٢٥٣ ـ ٢٥٤).

(٥) الشريعة للآجري (٢/ ٦٥٦).

(٦) المصدر السابق (٢/ ٦٦٠).

«من صفة أهل الحق ممن ذكرنا من أهل العلم الاستثناء في الإيمان، لا على جهة الشك ـ نعوذ بالله من الشكّ في الإيمان ـ ولكن خوف التزكية لأنفسهم من الاستكمال للإيمان، لا يدري أهو ممن يستحق حقيقة الإيمان أم لا؟»[١].

* المطلب الثالث *

اشتهاره باتباع السنة ومخالفة المبتدعة

كان حمَّاد بن سلمة في اتباع السنة والرَّد على المخالفين كالنار على الجبل، حتى صار حبُّه علامةً من علامات صحة المعتقد، وبغضه تهمة على الإسلام.

قال يحيى بن معين فيه: «إذا رأيت إنساناً يقع في عكرمة وحمَّاد بن سلمة فاتهمه على الإسلام»[٢].

وقال أحمد بن حنبل فيه: «إذا رأيت الرَّجل يَغْمِز حمَّاد بن سلمة فاتهمه على الإسلام؛ فإنه كان شديداً على المبتدعة»[٣].

وقال البربهاري[٤]: «وإذا رأيت الرَّجل يحب حمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد، فاعلم أنه صاحب سنة»[٥].

وقال ابن حبان في ترجمة حماد: «من عُبَّاد أهل البصرة ومتقنيهم، ممن لزم العبادة والعلم والورع، ونصرة السنة، والطبق على أهل البدع»[٦].

وما نال حمَّاد بن سلمة هذا المنزلة بالحظ والسهولة، بل بتصحيح نفسه،

---

(١) الشريعة (٢/ ٦٥٦).
(٢) تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٣).
(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٢٨٢)، ومعجم الأدباء (١٠/ ٢٥٥)، وتاريخ الإسلام (١٠/ ١٨٤)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٥٠)، وذكر أنه رواه أبو إسماعيل الهروي في كتابه «الفاروق»، وهو مفقود.
(٤) هو الحسن بن علي بن خَلَف أبو محمد البَربَهاري، أخذ عن أصحاب الإمام أحمد، وبرَع حتى تولى رئاسة الحنابلة في بغداد، وكان قوالاً بالحق، داعية إلى الأثر، شديد الإنكار على أهل الأهواء، صاحب جاه عند السلطان، (ت٣٢٨هـ). ومن كتبه: شرح السنة. انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٠).
(٥) شرح السنة ص: (١٢٠) بتحقيق خالد الردَّادي.
(٦) مشاهير علماء الأمصار ص: (١٥٧).

وامتلاك زمامها، وحملها على السُّنَّة، والابتعاد عن الشبهات والشهوات.

روى الأصمعي عن عبد الرحمن بن مهدي أنه قال: «حمَّاد بن سلمة صحيح السّماع، حسن اللُّقى، أدرك الناس، لم يُتَّهم بلون من الألوان، ولم يلتبس بشيء، أحسن مَلَكَة نفسه ولسانه، ولم يطلقه على أحد، ولا ذكر خلقاً بسوء، فَسَلِم حتى مات»[(١)].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ لا يروي عن المخالفين لأهل السنة احتياطاً لدينه ودنياه، وجرياناً على طريقة السلف في هجران أصحاب البدع والمعاصي.

فقد أخرج الخطيب واللالكائي بسنديهما إلى كامل بن طلحة الجحدري[(٢)] قال: «جثوتُ على ركبتي فقلت لحمَّاد بن سلمة: يا أبا سلمة! مالك رويت عن الناس كلهم، وتركت عمرو بن عبيد؟ فقال: إني رأيت - يعني في المنام - الناس يوم الجمعة وهم يصلون للقبلة، ورأيت عمرو بن عبيد وهو يصلي لغير القبلة وحده، فعلمت أنه على بدعة، فتركت حديثه»[(٣)].

وإذا حضر أحد منهم مجلسه العلمي أمره بالانصراف عنه؛ لمعرفته أنهم لا يستفيدون من العلم شيئاً، فكان يقول إذا جلس للإفتاء والتدريس في حلقته: «من كان قدريّاً فليقم»[(٤)].

وظهر التصوف بالبصرة في أيام حماد بن سلمة من أتباع التابعين، ووجد من بعضهم من كان يتكلَّف المَشَقَّة والرَّهبانية، فجاء إليه فَرقَد بن يعقوب السَّبَخي[(٥)]،

---

(١) تهذيب الكمال (٧/ ٢٦٤).

(٢) هو كامل بن طلحة الجحدري أبو يحيى البصري، نزيل بغداد وشيخ البصرة في عصره، أخذ عن حماد بن سلمة، ومالك بن أنس، ووثقه الإمام أحمد والدارقطني، وليَّنه غيرهما، (ت٢٣١هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١١/ ١٠٧)، وتقريب التهذيب ص: (٤٥٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٢/ ١٨٣)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٣٩) برقم (١٣٧٤)، وإكمال تهذيب الكمال (١٠/ ٢٢٤).

(٤) انظر: الآداب الشرعية (١/ ٣٠٣) لابن مفلح الحنبلي.

(٥) صدوق عابد، كان من عبّاد البصرة، قال البخاري: «في أحاديثه مناكير»، وقال الدارقطني: «ضعيف». انظر: ميزان الاعتدال (٥/ ٤١٧)، وتقريب التهذيب ص: (٤٤٤).

وكان ممن ابتلي بذلك، وعليه ثياب صُوف، فقال له حمَّاد: «ضع عنك نصرانيتك هذه، فلقد رأيتنا ننظر إبراهيم[١] فيخرج علينا وعليه مُعَصفَرةٌ[٢]، ونحن نرى أن الميتة حُلَّت له»[٣].

وذلك إشارة منه إلى بدعية ذلك التصوف والرَّهبانية المستجلبة من النصارى، وأنهما على خلاف مذهب السلف الذين كانوا يتجمَّلون ويتزيَّنون حتى في أصعب الحالات لديهم كما حكاه عن إبراهيم بن يزيد النخعي.

---

(١) يقصد به إبراهيم بن يزيد النخعي، وهو ثقة روى له الجماعة، (ت١٩٦هـ). انظر: تقريب التهذيب ص: (٩٥).

(٢) أي: بثوب مصبوغ بالعُصفُر وهو نبات بَرِّيٌ يُصبغ به الثياب. انظر: الصحاح (٢/ ٧٥٠)، ولسان العرب (٤/ ٥٨١).

(٣) العقد الفريد (٧/ ٢٥١): كتاب طبائع الحيوان والإنسان، باب لبس الصوف.

المبحث الخامس

منهج الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)(١) في تقرير العقيدة

○ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية ودلائله

قد تقدَّم في صدر كلامنا على منهج أبي عمرو بن العلاء في الصفات الإلهية تنصيصُ الإمام إبراهيم بن إسحاق الحربي على أن الخليل بن أحمد كان من أئمة أهل السنة والجماعة الذين اشتغلوا باللغة العربية في البصرة.

---

(١) هو الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم أبو عبد الرحمن الأزدي الفراهيدي، وُلد بعُمان سنة ١٠٠هـ، ثم انتقل منها إلى البصرة طلباً للعلم، فَدرس على أيوب السختياني، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم حتى فاق أقرانه، فأصبح سيد النحاة، وموئل علماء اللغة وطلابها، فأخذ عنه سيبويه، والكسائي، والنضر بن شميل، والأصمعي، واليزيدي، وطائفة، وكان غاية في الذكاء، رأساً في لسان العرب، مشهوراً بالعبادة، والزهد والورع والقناعة والتواضع، ومن مؤلفاته: كتاب العين، وكتاب العروض، وكتاب الشواهد، وكتاب النقط والشكل، ولم يخرج من البصرة حتى مات بها عام ١٧٥هـ. رحمه الله.

● مصادر ترجمته: طبقات فحول الشعراء (١/ ٢٢)، والمعارف ص:(٥٤١)، ومراتب النحويين ص:(٥٤)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٣٠)، وتهذيب اللغة (١/ ١٠)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٤٧)، ونور القبس ص:(٥٦)، ونزهة الألباء ص:(٤٥)، وإنباه الرواة (١/ ٣٧٦)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٢٦٠)، وتهذيب الكمال (٨/ ٣٢٦)، وسير أعلام النبلاء (٧/ ٤٢٩)، وبغية الوعاة (١/ ٥٥٧)، والخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٦٠م.

وأخرج ابن فارس بسنده إلى أبي داود المصاحفي[١]، قال: «سمعت النضر بن شميل يقول: ما رأيت أحداً أعلم بالسُّنة بعد ابن عون من الخليل بن أحمد»[٢].

وقال سفيان الثوري: «من أحب أن ينظر إلى رجل خُلق من الذهب والمسك فلينظر إلى الخليل بن أحمد»[٣].

والنضر بن شميل، وسفيان الثوري من كبار أئمة أهل السنة، ووصفهم للخليل بن أحمد بما تقدم مصداق لما قاله الحربي فيه؛ فإنهم لم يكونوا يمدحون المخالفين لأهل السنة والجماعة أصلاً، ولا يزكونهم.

ويرجع كون الخليل على مذهب السلف إلى ملازمته لأئمة أهل السنة بالبصرة، كأيوب بن أبي تميمة السختياني[٤]، وأبي عمرو بن العلاء وغيرهم، بعد أن كان على مذهب الخوارج الذي جاء به من ناحية عُمَان التي كانت تنتشر فيها الإباضيَّة حينئذ[٥].

قال أبو عبيد الآجرِّي: «سمعت أبا داود يقول: قال حماد بن زيد: كان الخليل بن أحمد يرى رأي الإباضية حتى منَّ الله عليه بمُجالسة أيوب»[٦].

---

(١) هو سليمان بن سلم أبو داود المصاحفي البلخي، ثقة حدث عن النضر بن شميل وطبقته، وكان يكتب المصاحف للناس فنسب إليها، (ت٢٥١هـ). انظر: تهذيب اللغة (١/ ١٨)، والأنساب (٣/ ٢١٨).

(٢) الصاحبي في فقه اللغة ص: (٢٦ ـ ٢٧)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٢٧١)، وابن عون: هو عبد الله بن عون بن أرطبان أبو عون البصري، ثقة ثبت فاضل روى له الجماعة، (ت١٥٠هـ). انظر: تقريب التهذيب ص: (٣١٧).

(٣) معجم الأدباء (٣/ ١٢٧٠).

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء (٦/ ٢١)، وما بعده، وقد كان يدعو الناس إلى اتباع منهج السلف، وترك الفرق، قال يونس بن عبيد: «ما رأيت أحداً أنصح للعامة من أيوب والحسن» (سير أعلام النبلاء ٦/ ٢٠)، وأخرج اللالكائي (١/ ٦٣) برقم (٤٢) بسنده إلى الفلكي قال: «كان عمار بن زُريق، وسليمان بن قرم الضبي، وجعفر بن زياد الأحمر، وسفيان الثوري، أربعتهم يطلبون الحديث وكانوا يتشيَّعون، فخرج سفيان إلى البصرة، فلقي أيوب، وابن عون، فترك التشيُّع».

(٥) انظر: الخوارج أول الفرق في الإسلام ص: (٧٣).

(٦) سؤالات الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل (٢/ ١٥٣) برقم (١٤٣٩)، وطبقات =

ونقل المرزباني عن الخليل أنه قال: «قدمتُ من عُمَان ورأيي رأي الصُّفْرِية، فجلستُ إلى أيوب بن أبي تميمة السختياني، فسمعته يقول: إذا أردتَ أن تعلم علم أستاذك فجالس غيره، فظننتُ أنه يعنيني، فلزمتُه، فنفعني الله به»[١].

ومفهوم ذلك: أن الخليل تأثر بشيخه أيوب السختياني، وأخذ منه العقيدة الصحيحة، بعد أن غلبت عليه الإباضية أو الصفرية على حسب الروايتين، وكلتاهما من الخوارج، ويدل على ذلك ما أخرجه أبو الطيب اللغوي بسنده إلى الأصمعي قال: «سمعتُ الخليل يقول: إذا أردت أن تعرف خطأ مُعَلِّمك فجالس غيره»[٢]، وكان يعني بذلك مجالسته لأيوب السختياني رحمه الله.

وبالنظر في القليل اليسير مما نقل عن الخليل من تقريرات في الصِّفات الإلهية إضافة إلى تزكيات أئمة السلف له ـ كما مضى ـ يبدو بجلاء أنه كان على منهج السلف في باب الأسماء والصفات.

* ففي كتابه العين[٣] تعرَّض لشرح جملة من أسماء الله الحسنى حسب موادها اللغوية مثبتاً إياها، وذاكراً أحياناً بعض اشتقاقاتها التصريفية[٤]، ومن ذلك:

= النحويين واللغويين للزبيدي ص: (٤٨) بسنده إلى الأصمعي من قوله بدل حماد بن زيد هنا.

(١) نور القبس ص: (٥٦).

(٢) مراتب النحويين ص: (١٠٠)، والعقد الفريد (٢/ ٧٨).

(٣) اختلف اللغويون في نسبة هذا الكتاب إلى الخليل، فذهب الجمهور إلى نسبته إليه؛ لأن أصل مادة الكتاب له، ومال جمع منهم وعلى رأسهم الأزهري إلى أن الكتاب ليس للخليل، بل هو للَّيث بن نصر بن سيار الخراساني راوي الخليل؛ بناءً على الأخطاء العلمية واللغوية الفاحشة الواردة فيه، وإنما نحَّله الخليلَ لينفق باسمه، واتفقوا جميعاً على احتوائه للأغلاط الفاحشة التي لا تقع من صغار أتباع الخليل فضلاً عنه كما قاله ابن جني، وردَّ بعضهم ذلك إلى أن الخليل مات قبل إكماله للكتاب وتنقيحه له فأكمله الليث، أو أنه أملى الكتاب وكان الجمع والتصنيف لليث، وغير ذلك. انظر المزيد في: تهذيب اللغة (١/ ١٠، ٢٨ ـ ٢٩)، والصاحبي في فقه اللغة ص: (٤٧)، والخصائص (٣/ ٢٨٨)، والمحصول للرَّازي (١/ ٢٨٦)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٧٠)، والمزهر في علوم اللغة (١/ ٧٦ ـ ٨٦)، والمعاجم العربية لعبد الله درويش ص: (٤٧).

(٤) انظر: كتاب العين: (٢/ ٢٤٥، ٣/ ١٥١، ٢٨١، ٣٦٥، ٥/ ٧٣، ١١٤، ٦/ ١١٧، ٧/ ٢٦٠، ٨/ ٢٥٦، ٣٧٤).

ـ قال في لفظ الجلالة: «و(الله): لا تطرح الألف من الاسم إنما هو (الله) على التمام، وليس (الله) من الأسماء التي يجوز منها اشتقاق فِعْل، كما يجوز في الرَّحمن الرَّحيم»(١).

ـ وقال في مادة (وحد): «التوحيد: الإيمان بالله وحده لا شريك له، والله الواحد، الأحد، ذو التوحد، والوَحدانية»(٢).

ـ وقال في مادة (رحم): «الرَّحمن الرَّحيم: مشتقان من الرحمة، ورحمة الله وسعت كل شيء، وهو أرحم الرَّاحمين»(٣).

* وإلى جانب اهتمامه بذكر الأسماء تعرَّض إلى بعض الصفات الإلهية سالكاً في شرحها طريقة السلف، كصفة العلو، والكلام.

ـ قال في صفة العلو: «العُلُوُّ لله ـ سبحانه ـ، وتعالى عن كل شيء، فهو أعلى وأعظم مِمَّا يُثنى عليه، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، والله تبارك وتعالى، العليّ، العالي، المُتَعَالي، ذو العُلا، والمَعَالي، تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً»(٤).

ووجه الدلالة من ذلك هو قوله: (وتعالى عن كل شيء) حيث يدخل فيه علو المكان والقدر والشأن.

ـ وقال في صفة الكلام: «وبلغنا أن موسى بن عمران لما سمع كلام الرَّب استفزَّه الخوف حتى قام على أصابع قدميه خوفاً فقال الله: طَهْ، أي: اطمئن

---

(١) كتاب العين (٤/ ٩١)، وقول الخليل هنا أن اسم (الله) غير مشتق هو أحد قولي العلماء، وإليه ذهب المازني، وسيبويه، والمبرد في رواية، والزجاج، والخطابي، وطائفة من العلماء، وذهب جمهور العلماء إلى أنه مشتق لا على سبيل أنه مستمد من مادة أخرى، بل على وجه دلالته لصفة له تعالى وهي الإلهية، وهكذا سائر أسمائه تعالى. انظر: الكتاب لسيبويه (٢/ ١٩٥ ـ ١٩٦)، والمقتضب للمبرد (٤/ ٢٣٩ ـ ٢٤١)، وتفسير أسماء الله للزجاج ص:(٢٥)، واشتقاق أسماء الله للزجاجي ص:(٢٨ ـ ٢٩)، ومعاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٥٢)، وشأن الدعاء للخطابي ص:(٣١)، وبدائع الفوائد (١/ ٢٢).

(٢) كتاب العين (٣/ ٢٨١).

(٣) كتاب العين (٤/ ٩١).

(٤) كتاب العين (٢/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وتهذيب اللغة (٣/ ١٨٦ ـ ١٨٧) نقلاً عن العين مع شرح لها.

يا رجل»[١].

وظاهر هذا إثباته لصفة الكلام المسموع لموسى عليه السلام، وأهل السنة هم الذين أثبتوا صفة الكلام لله تبارك وتعالى بحروف وأصوات مسموعة، بخلاف من نفاه أصلاً، أو حمله على الكلام النفسي الذي لا يتأتى معه سماع حرف أو صوت[٢].

ـ وقال في صفة التجلي: «قال الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾[٣]، أي: ظهر وبان، وقال الحسن: تجلى: أي بدا للجبل نور العرش»[٤].

وقوله هنا في تفسير التجلي بأنه ظَهَر وبانَ هو قول أهل السنة والجماعة، وبه قال الزجاج[٥]، والأزهري وقال: «وهو قول أهل السنة والجماعة»[٦].

أما المؤوِّلون من الجهمية والمعتزلة، فقالوا: «إن الله تجلى للجبل بقدرته وسلطانه وآياته أو تدبيره، فاندكَّ لشدة المطلع، تمسكاً بقولهم: إن رؤية الله غير جائزة»[٧].

قال الشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ): «التجلي ها هنا: التعريف والإعلام والإظهار لما تقتضي المعرفة، كقولهم: هذا كلام جلي؛ أي واضح... أراد أن تدبيره دلَّ عليه حتى عُلم أنَّه المدبر له وإن كان نائياً عن وقع الأسِنَّة، فأقام ما ظهر من دلالة فعله مقام مشاهدته، وعبَّر عنه بأنه تجلَّى منه»[٨].

* ومن الصفات التي رُوي عن الخليل إثباتها مع ما تقدم صفة الاستواء فقد روي من وجوه عن النضر بن شميل أنَّه قال: «حدَّثني الخليل ـ وحسبك بالخليل ـ قال: أتيتُ أبا ربيعة الأعرابي[٩] وكان مِن أعلم مَن رأيت، فإذا هو على سطح،

---

(١) كتاب العين (٣/ ٣٤٧).

(٢) انظر: الرد على من أنكر الحرف والصوت ص:(١٤٥) وما بعده، ومجموع الفتاوى (١٢/ ٣٠٤ ـ ٣٠٥).

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٤) كتاب العين (٦/ ١٨٠).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٣).

(٦) تهذيب اللغة (١١/ ١٨٥).

(٧) المحرر الوجيز (٧/ ١٥٥ ـ ١٥٦)، والنكت والعيون (٢/ ٢٥٨).

(٨) أمالي المرتضى (٢/ ٢٢٠).

(٩) لم ترد له ترجمة في كتب التراجم، وقد ذكر ابن النديم في الفهرست ص:(٤٧)، والقفطي في إنباه الرواة (٤/ ١٢٠ ـ ١٢٣) طائفة من الأعراب الذين كانت لهم =

فسلَّمنا، فردّ علينا السَّلام، وقال لنا: استووا، فبقينا مُتَحيِّرين ولم ندر ما قال؟ قال: فقال لنا أعرابي إلى جنبه: إنه أمركم أن ترتفعوا، فاستخرجها الخليل من قول الله ﷻ: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ وَهِىَ دُخَانٌ﴾[١] أي: ارتفع، فصعدنا»[٢].

وقد استدل ابن عبد البر، والذهبي، وابن تيمية، وابن القيم، بما رُوي عن الخليل ههنا على دلالة الاستواء في اللغة على الارتفاع والعلو[٣].

* وذكر ابن تيمية عن الوزير ابن هُبيرة[٤] أنه قال في الإفصاح: «سئل الخليل: هل وجدت في اللغة استوى بمعنى استولى؟ قال: هذا ما لا تعرفه العرب، ولا هو جائز في لغتها»، فعلَّق على ذلك بقوله: «وهو - أي الخليل - إمام في اللغة على ما عُرف من حاله، وحينئذ حمله على ما لا يُعرف حملٌ باطلٌ»[٥].

وهذا كله يدل على جريان الخليل على منهج أهل السنة والجماعة في باب الأسماء والصفات، وفي العقيدة كلها.

وذكر الحافظ مُغْلَطَاي[٦] في (إكمال تهذيب الكمال) أن محمد بن عبد الملك

= اهتمامات لغوية وروى الأئمة عنهم، فالظاهر أنه من صنفهم.

(١) سورة فصلت: الآية (١١).

(٢) نور القبس ص:(١٠٢ - ١٠٣) والتمهيد (٧/ ١٣٢)، والعلو للعلي الغفار (٢/ ١٠٤٢) بسنده إلى الزبير بن بكار عن النضر بن شميل به، واجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٦)، مع اختلاف في بعض العبارات.

(٣) انظر: التمهيد (٧/ ١٣٢)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٤٦)، والعلو للعلي الغفار (٢/ ١٠٤٢)، واجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٦).

(٤) هو يحيى بن محمد بن هبيرة الشيباني الحنبلي، ولي الوزارة للمقتفي بأمر الله العباسي عام ٥٤٤هـ ثم لابنه المستنجد بالله، وكان عادلاً خيراً مُتعبِّداً، من أهل السنة، وله مصنفات أشهرها: (الإفصاح عن معاني الصحاح)، توفي عام ٥٦٠هـ. انظر: وفيات الأعيان (٦/ ٢٣٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٠/ ٤٢٦).

(٥) مجموع الفتاوى (٥/ ١٤٦)، ولم أجد النص المذكور في المطبوع من (الإفصاح) لابن هبيرة.

(٦) هو علاء الدين مُغلطاي بن عبد الله بن قَلِيج البكجري الحنفي التركي، صاحب التصانيف، كان عارفاً بفنون الحديث، وإليه انتهت رئاسة الحديث في عصره، (ت٧٦٢هـ). انظر: الدر الكامنة (٥/ ١٢٢)، وطبقات الحفاظ (٢/ ٣٩٢).

المشهور بالتاريخي ذكر الخليل في كتابه: (تاريخ النحويين)، وأثنى عليه إلا أنه قال: «كان زيدياً، ومن زيديته استنباطه العَرُوض؛ ليعارض به الكتاب والسنة»(١).

وهذا يتعارض مع الذي حققناه من كون الخليل على منهج أهل السنة والجماعة، والزيدية ليسوا على منهجهم لا في الصفات ولا في غيرها، وإن كانوا أقرب إلى أهل السنة من الفرق الأخرى، لكن هذا المقال المنقول عن التاريخي باطل من عدة وجوه كالتالي:

ـ أن التاريخي كان أديباً إخبارياً يجمع كل ما يرد إليه من غير تمحيص؛ فقد قال ياقوت الحموي في ديباجة معجمه وهو يصف كتابه في تاريخ النحويين: «وهو صغير الحجم، قليل التراجم، محشو بالنوادر التي رووها لا يختص بأخبارهم أنفسهم»(٢).

ـ أنه قول انفرد التاريخي بذكره، وخالف به سائر جماهير المؤرخين والمترجمين الذين وثَّقوا الخليل، ونقلوا عنه أنه كان على منهج السلف، والتاريخي غير مشهور، ولم يذكره من القدماء إلا الخطيب في تاريخ بغداد، وقد ذكر أنه: «كان أديباً فاضلاً، حسن الأخبار، مليح الروايات، وكان تاريخياً يعني بالتواريخ»(٣)، ومفهوم ذلك مشعر أنه على درجة الأدباء والإخباريين الذين يتساهلون في نقل الروايات.

ـ ومما يبطل هذه الدعوى ما ورد فيها من أن الخليل سمَّى العَروض بذلك ليعارض به الكتاب والسنة، فحاشاه ذلك، وقد كان ـ بشهادة الأئمة كما مرَّ ـ من أشد الناس اتباعاً للسنة، وأكثرهم طلباً للحديث، مع التقوى، والزهد، والورع. ثم على أي وجه تكون المعارضة للكتاب والسنة بالعَرُوض؟ لا يوجد ذلك، فهي دعوى بلا دليل ربما أخرجها إلى ذلك مشابهة لفظ العروض للمُعارضة، ليس إلا.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٢٠).

(٢) معجم الأدباء (١/ ٥ ـ ٦)، وذكر محققه: إحسان عباس أن ياقوت ترجم للتاريخي في المعجم لكنها سقطت منه.

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٤٨).

وترجم العَاملي[١] في (أعيان الشيعة)[٢] والطَّهراني[٣] في (الذريعة)[٤] للخليل بن أحمد، وَنَقَلَا عن بعض الرافضة أنه كان إماميَّ المذهب، ومن أصحاب جعفر الصَّادق والرُّوَاة عنه، وأدرك أباه محمد الباقر، وهذا كله ليس بشيء؛ فإن كون الخليل من أصحاب جعفر الصادق أو الباقر والرُّواة عنهما لا يقتضي كونَه إماميَّ المذهب، فهما كانا من أهل السنة، وأهل السنة يروون عنهما في دواوينهم، ولا يفترون عليهما كما تفتريه الرافضة، وأشير هنا أنَّ العاملي والطَّهراني ترجما لكثير من أهل السنة في كتابيهما ـ كما سنراه في ثنايا هذه الرسالة ـ، زاعمَين أنهم من الشيعة، من غير نقل ولا دراية، سوى ما يروون عن أصحابهم المجاهيل بلا سند، فلا يُوثق فيهما ألبتَّة والحالة هذه كما وصفنا.

ومما يؤكد بُعده من الرَّافضة ما رواه أبو الطيب اللغوي بسنده إلى الأصمعي قال: «حدثنا الخليل بن أحمد، قال: ذكر عثمان الفتنة، فقال: من تعلَّق بأدناها جذبته إلى أقصاها، ومثَّل ذلك أنَّ رجلين مرَّا بنهر، فتلطَّخ أحدهما بشيء منه وسَلِم الآخر، ثم جازا فعرض لهما نهرٌ آخر، فقال المتلطِّخ: على أي شيء أبقى؟! فانغمس فيه، وقال الآخر: لعلَّ الله أن ينجيني فنجا»[٥].

فلو كان رافضياً لما احتجَّ بكلام سيدنا عثمان بن عفان في الفتنة، فإن فيه

---

(١) هو محسن بن عبد الكريم بن محمد الأمين العاملي، ولد في شقراء بجبل عامل بسورية، وتعلَّم بالنَّجف، ثم عاد واستقر بدمشق، وعمل في التدريس والوعظ والإفتاء، حتى توفي بها عام ١٣٧٢هـ. وكان إماميًّا مهتماً بإحياء تراث الرافضة، شديد التهجم على أهل السنة، كثير التصانيف. انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢/ ١٣٠)، والأعلام (٥/ ٢٨٧).

(٢) (٦/ ٣٣٧).

(٣) هو محمد بن الحسن الشهير بآغا بزُرك الطَّهراني، ولد بطهران ونشأ بها، وسكن ساوج بلاغ، وكان إمامياً مؤرخاً مشاركاً في التفسير والآداب، ومن مؤلفاته: (طبقات أعلام الشيعة)، و(نقباء البشر)، و(الذريعة إلى تصانيف الشيعة)، توفي ١٣٨٩هـ. انظر: أعلام الشيعة (٢/ ١٥١)، ومعجم المؤلفين (١/ ٣٨٦).

(٤) (١٥/ ٣٦٤).

(٥) مراتب النحويين ص:(١٠١ ـ ١٠٢).

الإشارة إلى الابتعاد عن الفتن وعدم الخوض فيها ولو باليسير، وذلك هو مغزى رواية الخليل للقصة.

وقد يعتمد هؤلاء الروافض ومن اتهمه بالزيدية ما ذكره المرزباني في (المقتبس) أن يونس بن حبيب قال: «قلتُ للخليل: ما بال أصحاب رسول الله ﷺ كأنهم بنو أم واحدة، وعلي بن أبي طالب عليه السلام كأنه ابن عَلَّة؟ فقال: مِن أين لك هذا السؤال؟ قلتُ: أريد أن تجيبني! فقال: على أن تكتم عليَّ ما دمتُ حياً! قلتُ: أجل! فقال: تقدَّمهم إسلاماً، وبذَّهم شرفاً، وفاقهم علماً، ورجحهم حِلماً، وكثَرَهم زهداً، وأنجدهم شجاعة، فحسدوه، والناس إلى أمثالهم وأشكالهم أميل منهم إلى من فاقَهم وكثَرَهم ورَجَحَهُم»[(١)].

وفي هذا ميل إلى علي بن أبي طالب وتفضيله على سائر الصحابة، لكن تبقى الاعتراضات السابقة نفسها، فهذه رواية انفرد بها المرزباني دون غيره من أصحاب التراجم، وهو معتزلي شيعي يكثر الرِّوايات والحكايات الضعيفة في مناقب العلويين كما سنراه في مبحثه، فلا نقدر بحال من الأحوال أن نقطع أن الخليل قال بهذه المقولة؛ فإنه لا يُوجد في محطات حياته ولا في أخباره في الكتب ما يفيد أنه تشيَّع، أو عايش الشيعة، والبصرة التي عاش فيها كانت عُثمانية، بخلاف الكوفة التي كان يغلب عليها التشيع.

* المطلب الثاني *

منهجه في القضاء والقدر

ذكر اللالكائي مجمل عقيدة الخليل بن أحمد الفراهيدي في القضاء والقدر مع جملة من أئمة أهل السنة والجماعة، فقال: «سياق ما فُسِّر في كتاب الله ﷻ، وما روي من سنة رسول الله ﷺ في إثبات القدر، وما نقل من إجماع الصَّحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة، أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ﷻ طاعاتها ومعاصيها، ورُوي ذلك عن الصَّحابة لفظاً، عن أبي بكر، وعُمر، وعلي... وبه قال من التابعين........ ومن القُرَّاء والأدباء: أبو عمرو بن

(١) نور القبس المختصر من المقتبس ص: (٥٧).

العلاء، والخليل بن أحمد، وأبو عمرو الشَّيباني، والأصمعي، وأحمد بن يحيى ثعلب.... قال الشيخ أبو القاسم الحافظ (وهو اللالكائي): وهو مذهب أهل السنة والجماعة، يتوارثونه خلفاً عن سلف، من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب»[(١)].

وإضافة إلى هذا عرَّف الخليلُ القَدَر في كتابه العين فقال: «القدر: القضاء الموفَّق، يقال: قدَّره الله تقديراً، وإذا وافق الشيء شيئاً قيل: جاء على قدَره، والقدرية: قوم يكذبون بالقدر، وقدر الله الرزق قدراً يقدره؛ أي يجعله بقدر»[(٢)].

ويُفهم من تعريفه هذا أن القضاء عنده: ما كان في علم الله تعالى في سابق الأزل، والقَدَر: هو مجيء الأشياء على وفق القضاء في الأوقات التي أرادها الله تعالى، وعلى ذلك جرى الجمهور من بعده، مع تجويز إطلاق أحد اللفظين على مدلول الآخر[(٣)]، وتعريضه للقدرية بأنهم: (قومٌ يكذبون بالقدر) إشارة منه إلى مخالفتهم لعامة المسلمين المثبتين للقدر.

وما كان الخليل يكتفي بإثبات القدر فقط، بل كان يرد على المُشكِّكِين فيه، ويبين لهم لسان حال القضاء والقدر مع اختيار الإنسان وقُدرته بالأمثلة المضروبة.

فقد روى يحيى بن أبي بكير الكرماني[(٤)]، عن أبيه[(٥)]، قال: «جاء رجل للخليل بن أحمد إنه وقع في نفسي شيء من القدر؟ فبيِّن لي ذلك! فقال: تبصر شيئاً من مخارج الكلام؟ قال: نعم، قال: أين مخرج الحاء؟ قال: من أصل

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٨).

(٢) كتاب العين (٥/ ١١٢ ـ ١١٣).

(٣) انظر: التعريفات: ص:(٢٢٠، ٢٢١)، ومفردات غريب القرآن ص:(٦٥٩).

(٤) يحيى بن أبي بكير ـ نسر، وقيل: بشر ـ الكرماني، قاضي كرمان، قال علي بن المديني ويحيى بن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. انظر: الجرح والتعديل (٩/ ١٣٢)، والثقات (٩/ ٢٥٧)، والتذكرة (٣/ ١٨٦٥).

(٥) هو أبو بكير العبدي، والد يحيى بن أبي بكير، قيل: اسمه بشر، وقيل: نسر، روى عن شهر بن حوشب، وروى عنه ابنه. انظر: الكنى لمسلم (١/ ١٥١)، والاستغناء (١/ ١٧٦).

اللسان، قال: أين مخرج الثاء؟ قال: من طرف اللسان، قال: اجعل هذا مكان هذا، وهذا مكان هذا، قال: لا أستطيع، قال: فأنت عبدٌ مُدَبَّر»[١].

وذكر المرزباني أن القدرية قالت: لا يكون قدرٌ من الله عَمَلاً مني، والمعنى لا يكون معنيان في شيء واحد[٢]، فكلَّم الخليلُ رجلاً منهم، فأخذ عُوداً فكسره، وقال للقَدَري: أي شيء كان مني في هذا العود؟ قال: الكسر، قال: فأي شيء كان من العُود في نفسه، قال: الانكسار: قال: قد اجتمع المعنيان في شيء واحد، الكَسْرُ والانكسار[٣].

وكان رَحِمَهُ اللَّهُ زاهداً قانعاً بقضاء الله وقدره غير آبهٍ بما في أيدي الناس؛ لعلمه أن ما كتب الله له واصلٌ إليه لا محالةَ.

فقد وجَّه إليه سليمان بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة الأزدي من السِّند[٤] رسولاً يستزيره، ويطلب منه تعليم أولاده ليكتسب من ذلك، وكان له عليه جَارٍ، فكتب إليه:

أبلغ سليمان أني عنه في سعة ... وفي غنى غير أني لستُ ذا مالِ
سخَّى بنفسي أني لا أرى أحداً ... يموت هَزْلاً ولا يَبقَى على حالِ
فالرِّزق عن قَدَر لا العجز يُنقصه ... ولا يزيدك فيه حولُ مُحتَالِ
والفَقر في النَّفس لا في المال تعرفه ... ومثل ذاك الغنى في النَّفس لا المالِ
والمَال يغشى أناساً لا أُصُول لهم ... كما تغشَّى أصول الدِّندَن[٥] البالي[٦]

---

(١) تهذيب الكمال (٨/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩)، والوافي بالوفيات (١٩/ ٣٨٩ ـ ٣٩٠).
(٢) أي: أنهم ينكرون اجتماع أن تكون أفعال العبد مخلوقة مُقَدَّرَة، وأن يكون فاعلاً مختاراً.
(٣) نور القبس ص:(٦٥).
(٤) وفي بعض المصادر سليمان بن علي الهاشمي، والي فارس والأهواز. انظر: طبقات النحويين واللغويين ص:(٤٧)، ونزهة الألباء ص:(٤٧).
(٥) الدِّندن: هو أصول الشجر البالي، وقيل: هو ما اسودَّ من النبات لتقدمه، وهذا البيت الأخير يروى نحوه عن حسان بن ثابت. انظر: كتاب العين (٨/ ١٠)، والصحاح (٥/ ٢١١٤ مع الهامش).
(٦) عيون الأخبار (١/ ١٨٩)، وطبقات الشعراء ص:(٩٨)، وأخبار النحويين البصريين =

فلما بلغ سليمان ذلك قطع جاريَه عليه عنه، فقال:

إن الـذي شـقَّ فَـمِّـي ضَـامـنٌ ... لِـيَ الـرِّزق حـتَّـى يـتـوفَّـانـي

حـرَمْـتَـنِـي خـيـراً كـثـيـراً فـمـا ... زادك فـي مَـالِـكَ حِـرمَـانـي[1]

* المطلب الثالث *

ذكر بعض تقريراته في العقيدة

وردت عن الخليل بن أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ بعض التقريرات العقدية المتناثرة في توحيد الرُّبوبية، والألوهية، إضافة إلى ما سبق عنه في الأسماء والصفات، ومن ذلك:

التعريف بالتَّوحِيد:

قال في مادة (وحَّد): «التوحيد: الإيمان بالله وحده لا شريك له، والله الواحد، الأحد، ذو التوحد، والوحدانية»[2].

فقوله: (الإيمان بالله وحده لا شريك له) إشارة منه إلى توحيد الألوهية، وما بعده إشارة إلى توحيد الأسماء والصفات، أما توحيد الربوبية: فإنه داخل في العبارة الأولى؛ لأن من آمن الله وحده لا شريك له، فهو مؤمن بربوبيته وتدبيره من باب أولى.

التعريف بالفِطرة:

وقال في مادة (فطر): «وفطر الله الخلق؛ أي خلقهم، وابتدأ صنعة الأشياء، وهو فاطر السموات والأرض، والفطرة: التي طبعت عليها الخليقة من الدِّين، فطرهم الله على معرفته بربوبيته، ومنه حديث النبي ﷺ: (كلُّ مولود يُولد على

= ص:(٣١)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٤٧)، ونور القبس ص:(٦٦)، واشتقاق أسماء الله ص:(١١٨)، ونزهة الألباء ص:(٤٧)، وإنباه الرواة (١/ ٣٧٩)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٢٦٣)، والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٢٣٧)، والأبيات منقولة من طبقات الزبيدي، وفي عددها اختلاف بين المصادر.

(١) إنباه الرواة (١/ ٣٧٩).

(٢) كتاب العين (٣/ ٢٨١).

الفطرة حتى يكون أبواه يُهوِّدانه أو ينصِّرانه أو يمجِّسانه)[١]»[٢].

وقوله هذا في تعريف الفطرة هو أحد الأقوال فيها، وبه قال جمع من اللغويين كالفراء وابن قتيبة والزَّجَّاج، وذهبوا إلى: أنها ما فطر عليه الإنسان من المعرفة بربِّه وخالقه، والاستدلال بمصنوعاته على وجوده، والإيمان بشرائعه، فمعنى الفطرة عندهم: دين الله الذي فطره في قلوب الناس غريزة، وأيَّد ذلك الحافظ ابن عبد البر في التمهيد[٣].

ولا يتعارض هذا القول في الحقيقة مع قول جمهور السلف في الفطرة أنها الإسلام؛ لأن ذلك الدِّين الذي فطره الله في قلوب الناس هو الإسلام نفسه، فقد قال الله ﷻ في سورة الرُّوم: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾[٤]، مُصَرِّحاً بأن الفطرة هي الدِّين، ثم بيّن ذلك الدِّين في سورة آل عمران، فقال: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ ۗ﴾[٥].

الاستثناء في الإيمان:

ذهب السلف إلى جواز الاستثناء في الإيمان خلافاً لمن أوجبه بزعم الموافاة وهم الكُلَّابية وجمهور الأشاعرة، ولمن حرَّمه بادِّعاء أن الاستثناء فيه شك يقتضي الكفر وهم المعتزلة والجهمية والمرجئة والماتريدية؛ واعتمدوا في ذلك على أن الإيمان المطلق يستلزم فعل جميع ما أمر الله به، وترك المحرمات كلها، وأن الاسم عند الإطلاق يقتضي الكمال، فمن أطلق في ذلك فكأنه زكّى نفسه، وشهد لها بالبر والتقوى[٦].

وعلى هذا المنهج جرى الخليل بن أحمد؛ فقد أخرج عبد الله بن أحمد في

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ﴾ (٣/ ٢٧٥) ح(٤٧٧٥)، ومسلم في كتاب القدر، باب معنى كل مولود يولد على الفطرة (٤/ ٢٠٧٤) ح(٢١٣٩).

(٢) كتاب العين (٧/ ٤١٨).

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص: (٨٧ ـ ٨٨)، ومعاني القرآن للفراء (٢/ ٣٢٤)، ومعاني القرآن للزجاج (٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥)، والتمهيد (١٨/ ٦٧).

(٤) سورة الروم: الآية (٣٠).

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٩).

(٦) مجموع الفتاوى (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣٩، ٦٦٦ ـ ٦٦٩).

السنة من طريق إبراهيم بن شمَّاس[(١)] قال: قال الخليل النحوي: «إذا أنا قلت: أنا مؤمن فأي شيء بقي؟»[(٢)].

ومعنى كلام الخليل أن الإيمان قول وعمل، ومن أطلق على نفسه الإيمان ولم يستثن فكأنه لم يبق شيئاً حيث ادَّعى الكمال، يدل على ذلك ما أورده الأزهريّ عنه برواية أخرى حيث قال: «قال النضر بن شميل: قالوا للخليل: تقول: أنا مؤمن؟ قال: لا أقوله، وهذا تزكية»[(٣)].

قوله في التنجيم والكهانة:

روى الزَّجاجي والخطيب بسنديهما إلى الأصمعي، قال: «قال الخليل بن أحمد: نظرتُ في علم النجوم فهجمتُ منه على ما لزمني تركه، وأنشأ يقول:

بلِّغا عني المنجم أني ... كافرٌ بالذي قضته الكَواكِبُ
مؤمن أن ما يكون وما كا ... ن قضاءٌ من المهيمن واجبُ
موقن أن من تكهَّن أو نجَّـ ... ـمَ كلٌّ على المقادير كاذبُ»[(٤)]

---

(١) هو إبراهيم بن شمَّاس الغازي، أبو إسحاق السمرقندي، ثقة روى عن ابن المبارك، وكان صاحب سُنَّة وجهاد، وقتله الترك عام ٢٢١هـ. انظر: تهذيب التهذيب (١/ ١٢٧)، وتقريب التهذيب ص:(٩٠).

(٢) كتاب السنة (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦)، والسنة للخلال (١/ ٥٦٨) برقم (٦٢٦ ـ ٦٣٣) من طريق عبد الله بن أحمد.

(٣) تهذيب اللغة (١٥/ ٥١٥)، وفي مراتب النحويين ص:(١٠٣) بسنده إلى الأصَمعي قال: «حدثني الخليل بن أحمد، قال: قلتُ لأعرابي: أمؤمن أنت؟ فقال: تبارك الله، أزكِّي نفسي!»، وهو استدلالٌ من الخليل.

(٤) أخبار أبي القاسم الزجاجي ص:(٨٣)، ونور القبس ص:(٦٥)، والقول في علم النجوم للخطيب ص:(٢١٠)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٢٦٦)، وطبقات الشعراء ص:(٩٨)، وورد في إنباه الرواة (١/ ٣٨٠)، والحماسة المغربية (٢/ ١٣٧٤) وغيرها أن سليمان بن يزيد بن المهلب أهدى إلي الخليل من السِند برزة فردَّها الخليل فقال:

وزلة يكثر الشيطان إن ذكرت ... منها التعجب جاءت من سليمانَا
لا تعجبنَّ لخير نزل عن يده ... فالكوكب النَّحسُ يسقي الأرض أحيانَا =

ويعني بالبيت الأول علم الأنواء والتنجيم وهو: ما يدَّعيه أهل التنجيم من علم الكوائن والحوادث التي تقع وستقع في مستقبل الزمان، يزعمون أنهم يدركون معرفتها بسير الكواكب في مجاريها، وباجتماعها واقترانها، ويدَّعون لها تأثيراً في السُّفليات، وأنها تتصرف على أحكامها، وتجري على قضايا موجباتها، وهذا منهم تحكُّمٌ على الغيب، وتعاط لعلم استأثر الله سبحانه به، ولا يعلم الغيب أحد سواه[1].

وبالبيت الثالث علم الكهانة، وهو: الادعاء بمطالعة علم الغيب، وإخبار الناس عن الكوائن المستقبلية، وكان في العرب كهَنة يدَّعون أنهم يعرفون كثيراً من الأمور، فمنهم من كان يزعم أن له رئياً من الجن، وتابعةً تُلقي إليه الأخبار، ومنهم من كان يدَّعي أنه يستدرك الأمور بفهم أُعطِيه[2].

وكانت الكهانة في العرب قبل مبعث النبي ﷺ، فلما بعث نبياً، وحُرست السَّماء بالشُّهب، ومُنعت الجن ومرَدة الشياطين من استراق السمع، وإلقائه إلى الكهنة، بطل علم الكهانة، وأزهق الله أباطيل الكهان بالفرقان الذي فرَّق ـ جلَّ وعزَّ ـ به بين الحق والباطل، وأطلع الله نبيه بالوحي على ما شاء من علم الغيوب الذي عجزت الكهنة عن الإحاطة به[3].

التمائم والمعوِّذات:

قال الخليل: «والتميمة: قلادة من سيور، وربما جُعلت العُوذَة التي تعلق في أعناق الصبيان، قال:

وكيف يَضِلُّ العَنبري ببلدة ... بها قُطعت عنه سُيور التمائم[4]

= والكوكب النحس: هو الذي لا يمطر نوؤه، وهذا إن صحَّ عنه، فإنما يريد موافقة المطر لوقت صعود ذلك الكوكب، لا أن الكوكب سقى الناس بنفسه، ويستحيل على الخليل أن يقول بذلك بشهادة ما قاله هنا أعلاه.

(١) انظر: معالم السنن (٤/ ٢٢٩).

(٢) معالم السنن (٤/ ٢١١).

(٣) تهذيب اللغة (٦/ ٢٤).

(٤) ديوان الفرزدق ص: (٦٠٢) بتحقيق الأستاذ علي فاعور.

وفي حديث ابن مسعود: (إن التمائم والرُّقى والتِّوَلَة من الشرك)[(١)]»[(٢)].

وموضع الشاهد هو استدلاله بالحديث على إبطال التمائم والرُّقى الشركية والتولة؛ لكونها من الشرك في الألوهية، وجعلت من الشّرك؛ لأنهم جعلوها واقية من المقادير والموت، فكأنهم جعلوا لله شريكاً فيما قدَّر وكتب من آجال العباد والأعراض التي تصيبهم، ولا دافع لما قضى، ولا شريك له ﷻ فيما قدر[(٣)].

---

(١) أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (٢/ ١٩٠)، وأحمد في المسند (١/ ٣٨١)، وأبو داود في كتاب الطب، باب في تعليق التمائم (٤/ ٢١٢) ح(٣٨٨٣)، وابن ماجه في الطب، باب تعليق التمائم (٢/ ١١٦٦) ح(٣٥٣٠)، والحاكم في المسند (٤/ ٤١٧)، وغيرهم من طريق ابن أخي زينب، عن زينب امرأة عبد الله، عن عبد الله بن مسعود به. قال الحاكم: «صحيح الإسناد»، ووافقه الذهبي، وقال الألباني في الصحيحة برقم (٣٣١): «وهو كما قالا»اهـ.

(٢) كتاب العين (٨/ ١١١).

(٣) تهذيب اللغة (١٤/ ٢٦٠ ـ ٢٦١).

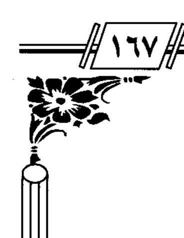
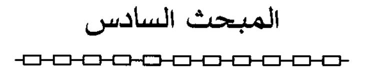

المبحث السادس

منهج عمرو بن عثمان سيبويه (ت١٨٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

◌ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه

وُلد سيبويه بفارس، ثم هاجر مع أبيه إلى البصرة؛ طلباً للعلم، فدرس الفقهَ والحديثَ أولاً على حمَّاد بن سلمة مفتي البصرة ولازَمَه، ثم النحوَ والصرفَ على الخليلِ بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، ومن هنا جاء تمسكه بمنهج أهل السنة والجماعة.

قال أبو بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي: حدَّثنا أحمد(٢)، قال: حدَّثنا

(١) هو إمام النُّحَاة أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المشهور بسيبويه، ولد بقرية من قرى شيراز، يقال لها: البيضاء عام ١٤٧هـ على بعض الأقوال، ثم هاجر منها مع أهله إلى البصرة ونشأ بها، فدرس على حمَّاد بن سلمة، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، والأخفش الأكبر، وغيرهم، ولبث فيها حتى عظم شأنه، وجلَّ مقامه، ثم ورد بغداد في أيام الرشيد ووزارة يحيى بن خالد البرمكي، فجرت له فيها مناظرة مع الكسائي في المسألة المشهورة بالزُّنبورية، انتهت بغلبة الكسائي عليه فيها، فخرج إلى فارس مهموماً، وأقام في شيراز حتى مات فيها سنة ١٨٠هـ على المشهور.

● مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٠٦)، وتهذيب اللغة (١/ ١٩)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٣٧)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٦٦)، ونور القبس ص:(٩٥)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥)، ونزهة الألباء ص:(٦٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٤٦)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢١٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٣٥١)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٢٩)، وسيبويه إمام النحاة، لعلي النجدي ناصف.

(٢) هو شيخه أحمد بن سعيد بن حزم أبو عمر الصدفي الأندلسي، أحد أئمة الحديث =

أحمد[١]، قال: حدَّثنا مروان[٢]، قال: حدَّثنا العبّاس بن الفَرَج الرِّياشي قال: «كان سيبويه سُنِّيّاً على السُّنَّة»[٣].

ووجه الدلالة ظاهر؛ فإن الرِّياشي من لغويي أهل السنة، وكان من أقرب تلاميذ الأصمعي إليه، وأكثرهم له ملازمة، ولم يكونوا يطلقون لقب (صاحب سُنَّة) أو (السُّنِّي) في تلك الأيام إلا على من كان على الجادة المستقيمة، وابتعد عن الأهواء والخلاف.

ـ قيل لأبي بكر بن عَيَّاش[٤]: «يا أبا بكر ما السُّنّيّ؟ قال: الذي إذا ذُكرت له الأهواء لم يتعصَّب لشيء فيها»[٥].

ـ وقال أبو بكر بن الأنباري: «وقولهم: فلان من أهل السنة: معناه: من أهل الطريقة المحمودة»[٦].

ـ وقال الأزهري: «والسُّنَّة: الطريقة المستقيمة المحمودة، ولذلك قيل: فلان من أهل السنة»[٧].

= بالأندلس، سمع الكبار، وكانت له عناية تامة بالآثار وأحوال الرجال، وألف في ذلك كتاباً سمَّاه تاريخ الرجال، (ت٣٥٠هـ). انظر: بغية المُلتمس ص:(١٨١)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٠٤).

(١) أحمد بن خالد بن وهب بن خالد أبو بكر الأندلسي، روى عن أبيه، وابن وضَّاح، وابن حميد، وكان رجل عافية وستر، وتوفي بعد ٣٣٠هـ. انظر: الديباج المذهب ص:(١٥٤)، وترتيب المدارك (٥/ ١٦٢).

(٢) مروان بن عبد الملك الفخار، كان من أهل قرطبة، ورحل إلى المشرق، فورد البصرة، وسمع بها من أبي حاتم السجستاني، والرِّياشي، وجماعة، ثم صار إلى الأندلس فاستوطن إقريطش، وجمع تاريخاً على الأمصار سمعه منه أحمد بن خالد، وكان فقيهاً محدثاً. انظر: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس (٢/ ١٢٣).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(٦٨).

(٤) هو أبو بكر بن عَيَّاش بن سالم الأسدي الكوفي المقرئ، مشهور بكنيته، ثقة عابد، أخرج له الجماعة، توفي عام ١٩٤هـ وقيل قبل ذلك بسنة أو سنتين. انظر: تقريب التهذيب ص:(٦٢٤).

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٦٥) برقم (٥٣).

(٦) الزاهر في معاني كلام الناس (٢/ ٣٥٢). (٧) تهذيب اللغة (١٢/ ٢٩٨).

ـ وقال ابن تيمية: «ولفظ السنة في كلام السَّلف يتناول السُّنَّة في العبادات، وفي الاعتقادات، وإن كان كثيرٌ ممن صنَّف في السنة يقصدون الكلام في الاعتقادات، وهذا كقول ابن مسعود، وأُبي بن كعب، وأبي الدَّرداء ﷺ: اقتصادٌ في سُنَّة خير من اجتهاد في بدعة[١]»[٢].

ـ وقال الشَّاطبي: «ويُطلق ـ أي لفظ السُّنَّة ـ في مقابل البِدعة، فيقال: فلان على سُنَّة، إذا عمل على وفق ما عمل عليه النبي ﷺ، كان ذلك مما نُصَّ عليه في الكتاب أولاً، ويقال: فلان على بدعة، إذا عمل على خلاف ذلك»[٣].

فتبين أن معنى كونه على السنة كونه على الطريقة المحمودة المبنية على اتباع الكتاب والسنة، وترك ما يخالفهما من العقائد والمحدثات، وذلك هو منهج أهل السنة والجماعة.

ومن الدلائل الأخرى الدالة على أن سيبويه كان على مذهب السَّلف ما يلي:

أ ـ تَلَمُّذه على أئمة السلف اللغويين بالبصرة في عصره ولزومه لهم، فقد صحب حماد بن سلمة البصري في أول طلبه للآثار، وكان يستملي عليه، ثم لازم الخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، وأخذ عنهما العربية، وتخرج عليهما؛ حتى أنه اعتمد عليهما في (الكتاب)، ونقل أراءهما فيه بكثرة.

قال ابن النطَّاح[٤]: «كنتُ عند الخليل بن أحمد فأقبل سيبويه، فقال: مرحباً مرحباً بزائر لا يُمَلُّ، فقال أبو عُمَر المخزومي[٥] ـ وكان كثير المجالسة للخليل ـ:

---

(١) أخرجه الدارمي في السنن (١/ ٧٢)، والبيهقي في السنن الكبرى (٣/ ١٩)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٠٣)، وقال: «هذا حديث مسند صحيح على شرطهما»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في صلاة التراويح برقم (٦).

(٢) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ص: (٧٧) بتحقيق صلاح الدين المنجد.

(٣) الموافقات في أصول الشريعة (٤/ ٢٩٠) بتحقيق مشهور حسن آل سلمان.

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن صالح بن مهران، مولى بني هاشم المعروف بابن النطَّاح، كان إخبارياً نساباً راوية للسير، (ت٢٥٢هـ). انظر: الفهرست ص: (١٢٠)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٢٣٠).

(٥) لم أقف له على ترجمة.

ما سمعتُ الخليل يقولها لأحد إلا لسيبويه»[١]. وقال ابن الجوزي: «وكان سيبويه يصحب المحدثين والفقهاء، ويطلب الآثار، وكان يَستَمْلي على حماد بن سلمة، فلَحَن في حرف[٢]، فعابه حمَّاد، فأنف من ذلك، ولزم الخليل، فبرع في النحو»[٣].

ب ـ أن الفترة التي عاش فيها سيبويه سبقت الفترة التي ظهرت فيها بدع المتكلمين من المعتزلة ومن جاء بعدهم، وإنما ظهر الخروج، والرفض، والقول بالقدر، وهو بريء من هذه البدع باتفاق الأئمة[٤].

جـ ـ أنه لم يرد في ترجمته عبر المصادر ما يطعن في معتقده، ولا يوجد في كتبه ما يسيء إلى عقيدته، بل العكس هو الحاصل؛ فقد مرَّ بنا ـ في أول هذا المطلب ـ شهادة الرِّياشي له بأنه كان سنياً على السنة، وسيمر بنا في المطلبين الآتيين موافقته لأهل السنة والجماعة في مسألة الاسم والمسمى، ومسألة المجاز؛ ولذلك أثنى عليه أئمة الحديث، وذكروا أنه كان حريصاً على طلب الآثار، ومصاحبة المحدثين؛ فقد قال الخطيب البغدادي: «كان يطلبُ الآثارَ والفقهَ، ثم صَحِبَ الخليل بن أحمد، فبرَع في النحو»[٥].

ومن أجل هذه الدلائل عدَّه عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) ضمن أهل السنة من نُحاة البصرة، فذكر أنه لم يكن بين مشاهيرهم من تدنَّس ببدع الروافض والخوارج والقدرية، ولم يكن بينهم أحد إلا وله إنكارٌ على أهل البدع شديدٌ[٦].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص:(٦٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٥٢).

(٢) قال نصر بن علي: كان سيبويه يستملي على حماد بن سلمة، فقال حماد يوماً: قال ﷺ: «ليس أحد من أصحابي إلا وقد أخذت عليه ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: «ليس أبو الدرداء»، فقال له حماد: لحَنتَ «ليس أبا الدرداء»، فقال سيبويه: لا جرم لأطلبنَّ علماً لا تُلَحِّنني فيه أبداً، وطلب النحو. انظر: مجالس العلماء للزجاجي ص:(١١٨)، ونور القبس ص:(٩٥)، ونزهة الألباء ص:(٦١).

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٩/ ٥٤).

(٤) انظر: الفرق بين الفرق ص:(٣٠٢)، والتبصير في الدين ص:(١٧٤ ـ ١٧٥).

(٥) تاريخ بغداد (١٢/ ١٩٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٥٤).

(٦) انظر: الفرق بين الفرق ص:(٣٦٥).

ومع اشتهار سُنِّيَتِه بهذا الشكل إلا أن كُلّاً من المعتزلة والشيعة ادَّعَيا على سيبويه، وأدرجوا اسمه ضمن طبقاتهم بلا حجة ولا برهان.

فقد أدرجه المُرتَضى[1] في (طبقات المعتزلة) ضمن باب في آخر الطبقات عقده لمن كان يقول بالعدل من النحاة وغيرهم، ولم يزد على غير ذكر اسمه[2]، وهذا مردود عليه؛ فإنه والقاضي عبد الجبار الهَمَذَاني أدرجا طوائف من الصحابة كالخلفاء الأربعة فمن بعدهم من الأئمة ضمن كتابيهما في طبقات المعتزلة، من غير أيّ دليل تارة، وتارة بإيراد أقوال لهم تدل على إثبات القضاء والقدر وعدل الله، لا عدل المعتزلة، وأخرى بمجرد أن أحد شيوخ الشخص من المعتزلة، فلا يكون إدراجه له في كتابه ـ والحالة هذه كما وصفنا ـ دليلاً على اعتزاله[3].

وربما اعتمد سعيد الأفغاني على هذا، فذكر أن سيبويه كان من المعتزلة، وقال وهو يتحدث عن أصول النحو: «وإذا عرفت أن القياس أداته العقلُ، وأن أئمة القياس في النحو سيبويه، والفرَّاء، وأبو عليّ الفارسي، والرُّمَّاني، وابن جِنِّي، والزَّمَخشري، وأضرابهم، كلهم كانوا معتزلة»[4].

وكلامه أيضاً عار عن الصحة؛ لأنه ليس كل من قاس بعقله في النحو وغيره من العلوم معتزلياً، وكيف والنحو مبنيٌّ على القياس عند الكوفيين؟[5]، وهذا استنتاج لم يَسبق إليه أحد قبل سعيد الأفغاني من المترجمين وغيرهم حسب علمي وتتبعي، وسردُه لسيبويه والفرَّاء مع كبار المعتزلة في نسق واحد ظلمٌ كبيرٌ

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن المرتضى بن مفضل الحَسَني، أحد أئمة الزيدية باليمن، ولد في ذَمار، وبويع للإمامة بصنعاء بعد موت الناصر سنة ٧٩٣هـ، وتوفي بجبل حجة غربي صنعاء عام ٨٤٠هـ. وكان زيدياً معتزلياً كثير التصنيف مع رئاسته، وله مؤلفات وأخبار كثيرة. انظر: البدر الطالع (١/ ١٢٢)، والأعلام (١/ ٢٦٩).

(٢) طبقات المعتزلة ص:(١٣١).

(٣) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢١٤، ٣٣٤ ـ ٣٤٤)، وطبقات المعتزلة ص:(٩، ١٢٠ ـ ١٤٠).

(٤) في أصول النحو ص:(١٠٢).

(٥) انظر: نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة لمحمد الطنطاوي ص:(١٠٥ ـ ١١٢).

لهما، فالدلائل كلها تثبت أن سيبويه كان بريئاً من المعتزلة علماً، وتعلماً، واجتماعاً، ومصاحبة، ومعايشة، فالبيئة التي كانت تحيط به كانت بعيدة كل البعد عن المعتزلة كما ظهر من سرد مشايخه.

وكما فعلته المعتزلة فعلته الرَّافضة، حيث ترجم له آغا بُزُرْك الطَّهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة)، ثمَّ قال في ترجمته بعد أن ذكر له (الكتاب): «ذكر الشيخ عبد الجليل الرّازي[١] أنه من الشيعة الإمامية»[٢]، ولم يزد على ذلك.

ولا يُعتمد على صنيعه هذا أيضاً؛ فإنه ادعاءٌ منقطعٌ لا سَنَد له ولا حُجَّة، يبطله ما عُرف عن حياة سيبويه من المُباينة التامة للشيعة علمياً واجتماعياً، مع مخالفته لجماهير المترجمين الذين لم يشيروا إلى ذلك، ولا يعدو أن يكون تعصباً للإمامية، أو الفارسية، وادعاء الرَّافضة لبعض رجال السنة ليس بدعاً على سيبويه، بل هي عادة درجوا عليها في تراجم الشيعة، وطبقات رجالهم، فهمهم تكثير سواد الرافضة[٣].

* المطلب الثاني *

مقاله في الاسم والمسمَّى وتوجيهه

تنازع الناس في هذه المسألة لتنازعهم في الأسماء والصفات، فذهبت الجهمية والمعتزلة والرَّافضة من بعدهم، إلى أن الاسم غير المسمى؛ بناءً على قولهم بخلق الأسماء والصفات، ومال إلى ذلك الغَزَالي، والفخر الرازي[٤].

---

(١) هو عبد الجليل بن محمد بن أبي الفضل القزويني الشيعي، نزيل الريّ، كان مشاركاً في علوم الشيعة، وألف في ذلك: البراهين في إمامة أمير المؤمنين، ومثالب النواصب، وتوفي حوالي ٦٥٦هـ. انظر: معجم المؤلفين (٢/ ٤٩)، وهدية العارفين (١/ ٥٠٠).

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٧/ ٢٦١).

(٣) فعل ذلك العاملي في (أعيان الشيعة)، والطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة)، وغيرهما من مترجمي الشيعة.

(٤) انظر: شرح الأصول الخمسة ص:(٥٤٢)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢٥٣)، ولوامع البينات ص:(٢١)، والمقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى ص:(٢٨).

وفي مقابل ذلك ذهبت طائفة من أهل السنة إلى أن الأسم هو المسمَّى رداً على الجهمية والمعتزلة في مقالتهم السَّابقة، فرُوي ذلك عن الشافعي، والأصمعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام كما حكاه عنه ابن فُوْرَك[١]، واللالكائي، والبَغَوي، واختار ذلك أكثر أصحاب أبي الحسن الأشعري، ولكنهم لم يريدوا بقولهم هذا أن اللفظ المؤلف من الحروف هو نفس الشخص المُسَمَّى به، بل أرادوا من ذلك أن اللفظ (وهو الاسم) هو المراد بالمُسَمَّى، فإنك إذا قلت: يا زيد، يا عمر، فليس مرادك دعاء اللفظ، بل مرادك دعاء المُسَمَّى، فصار المراد بالاسم هو المُسمَّى[٢].

ورُوي عن سيبويه أنه قال في هذه المسألة أن الاسم غير المسمى[٣]، فتوهَّم المُتَوَهِّمُون أنَّ مقصده في ذلك مقصد الجهمية والمعتزلة، وليس الأمر كذلك، بل مقصده هو مقصد محققي أهل السنَّة والجماعة؛ وذلك أن اللفظ (الاسم) المؤلف من الحروف له حقيقةٌ موجودةٌ في اللسان، مسموعةٌ بالأصوات، مُتَمَيِّزَةٌ عن المُسَمَّى، ومُنفَصِلَةٌ عنه، فلمَّا كان كذلك كان الاسم غير المُسَمَّى من هذا الوجه، وكان بذلك قول سيبويه مطابقاً لقول محققي أهل السنة أن الاسم للمُسَمَّى؛ دليله ما صرَّح سيبويه نفسه في مواضع من الكتاب أن الاسم للمُسَمَّى، منها قوله في (باب ما ينتصب لأنه خبر للمَعروف المبني على ما قبله من الأسماء المبهمة): «وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي عَلامة للمُضْمَر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل أو صفة غير عمل، ولا تريد أن

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني الأشعري، صنف التصانيف الكثيرة، كان أديباً نحوياً واعظاً، رأساً في الكلام، (ت٤٠٤هـ). انظر: طبقات الشافعية (٣/ ١١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢١٤).

(٢) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٢٠٤)، وشرح السنة (١/ ٢٧)، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٨).

(٣) انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ١١٧)، وقد أخذ ابن القيم ذلك من قوله في مقدمة الكتاب (١/ ١٢): (الكلم: اسم، وفعل، وحرف: جاء لمعنًى ليس باسم ولا فعل)؛ حيث جعل الاسم كلمة، والكلمة لا تكون مسمًّى بالاتفاق، بل تكون للمسمَّى، فهما متغايران.

تعرِّفه بأنه زيد أو عمرو»[١]؛ حيث جعل الأسماء التي ذكرها علامة للمضمر وهو المُسَمَّى، وجعلها دالة عليه، ويؤكد ذلك ويدعمه في العموم أن مباحث النحويين في اللغة متعلقة بأحكام الألفاظ لا بالمُسَمَّيَات.

وادَّعى بعض من لم يفهم عبارة سيبويه في الكتاب خلاف هذا القول، وزعم أنه قال بأن الاسم هو المُسَمَّى، واستدلوا على ذلك بعبارة له وردت في الكتاب قال فيها: «وأما الفعل: فأمثلةٌ أُخِذَت من لفظ أَحْدَاثِ[٢] الأسماء[٣]، وبُنِيت لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولَمْ يَقعْ، وما هو كَائنٌ لَمْ يَنقطعْ»[٤]؛ لأنه صرَّح بأخذ الأفعال الدَّالة على المُسَمَّى كقام وقعد، ويقعد، واقعد، مِن مصادرها الاسميَّة: كالقيام، والقعود، مِمَّا يدل على اتحادهما عنده[٥].

قال ابن تيمية وهو يرد عليهم: «وقد احتج بعضهم بقول سيبويه: (إن الفعل أمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء، وبُني لما مضى، ولما يكن بعد)، وهذا لا حجة فيه؛ لأن سيبويه مقصوده بذكر الاسم والفعل ونحو ذلك الألفاظ، وهذا اصطلاح النحويين، سمَّوا الألفاظ بأسماء معانيها، فسموا قام ويقوم وقم فعلاً، والفعل هو نفس الحركة، فسموا اللفظ الدَّال عليها باسمها، وكذلك إذا قالوا: اسمٌ مُعرب ومَبني فمقصودهم اللفظ الدَّال ليس مقصودهم المُسَمَّى، وإذا قالوا: هذا الاسم فاعل، فمرادهم أنه فاعل في اللفظ؛ أي أسند إليه الفعل، ولم يرد سيبويه بلفظ الأسماء المُسَمَّيات، ولو أراد ذلك فسدت صناعته»[٦].

---

(١) الكتاب (٢/ ٨٠). وانظر: ٢/ ٥، ١٠٠، ١٠١، ٣/ ٣٩٤ ـ ٤١٢).
(٢) قال سيبويه: «والأحداث: نحو الضَّرب، والحمد، والقتل»، فيقصد بها المصادر (الكتاب: ١/ ١٢).
(٣) قال السِّيرافي في شرح عبارة سيبويه هذه: «يعني أن هذه الأبنية المختلفة أخذت من المصادر التي تحدثها الأسماء، وإنما أراد بالأسماء أصحاب الأسماء وهم الفاعلون». (شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/ ٥٤ ـ ٥٥).
(٤) انظر: الكتاب (١/ ١٢)، باب علم ما الكَلِم من العربية.
(٥) انظر: مسائل خلافية في النحو للعُكبري بتحقيق محمد خير الحلواني ص:(٦٥) حيث قال: (أراد سيبويه بالأسماء المسمَّيات)، وتفسير ابن كثير (١/ ١٢١) بتحقيق السلامة، حيث نسب هذا القول إلى سيبويه.
(٦) مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٢)، ونحو هذا قال به ابن حزم في الفصل في الملل والأهواء =

وقال ابن قيم الجوزية وهو يُوجِّه ما ذهب إليه سيبويه من أن الاسم غير المسمَّى، ويرد على من ادَّعى عليه أنه قال باتحادهما: «اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدَّال مثلاً، له حقيقة متميزة متحصلة، فاستحق أن يُوضع له لفظ يدل عليه؛ لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع بالآذان، فاللفظ المؤلف من همزة الوصل والسين والميم عبارة عن اللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال مثلاً، واللفظ المؤلف من الزاي والياء والدال عبارة عن الشخص الموجود في الأعيان والأذهان، وهو المُسَمَّى والمعنى، واللفظ الدال عليه الذي هو الزاي والياء والدال هو الاسم، وهذا اللفظ أيضاً قد صار مُسَمَّى؛ من حيث كان لفظ الهمزة والسين والميم عبارة عنه، فقد بان لك أن الاسم في أصل الوضع ليس هو المُسَمَّى، ولهذا تقول: سمَّيتُ هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول: حلَّيتُه بهذه الحِلْيَة، والحِلْيَة غير المُحَلَّى، كذلك الاسم غير المُسَمَّى، وقد صرَّح سيبويه بذلك، وأخطأ من نسب إليه غير هذا وادَّعى أن مذهبه اتحادهما، والذي غرَّ من ادَّعى ذلك قوله: (الأفعال: أمثلة أُخِذت من لفظ أحداث الأسماء)، وهذا لا يعارض نصَّه قبل هذا، فإنه نصَّ على أن الاسم غير المسمى، فقال: (الكلم: اسم وفعل وحرف)[1]، فقد صرَّح بأن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المُسَمَّى والمُسَمَّى شخص؟ ثم قال بعد هذا: (تقول: سمَّيت زيداً بهذا الاسم كما تقول: علَّمته بهذه العَلامة)[2]، وفي كتابه قريب من ألف موضع أن الاسم هو اللفظ الدَّال على المُسَمَّى»[3].

= والنحل (٥/ ١٣٩ ـ ١٤٠)، وهو يرد على من أضاف إلى سيبويه القول: بأن الاسم هو المسمى.

(١) الكتاب (١/ ١٢)، باب علم ما الكَلِم من العربية.

(٢) الكتاب (١/ ٣٧ ـ ٣٨)، باب الفاعل.

(٣) بدائع الفوائد (١/ ٣٥) بتحقيق الزغلي، وقد طالعتُ (الكتاب) لسيبويه، فوجدت مواضع كثيرة فيها إثبات اسم أو علَم لمسمًّى أو العكس بحرف اللام الدالة على التخصيص أو التمليك، مما يدل على أن الاسم عنده دال على المُسَمَّى لا هو بعينه، وانظر: الأماكن التالية: (١/ ١٥٥، ٢٠٩، ٢٤٢، ٢٤٨، ٢٥١، ٢/ ٥، ١١، ٥٧، ٨٠، ٩٣، ٩٥ ـ ٩٦ (وهذا الموضع دليل صريح لقول ابن القيم)، ٩٧، ١٠٠، ١٠١، ١٠٣، ١٣٧، ١٩٨، =

فظهر أن مقصود سيبويه من التفريق بين الاسم والمُسَمَّى هو من حيث التفريق بين الحروف والألفاظ الموضوعة علامة للمُسَمَّى، وبين المُسَمَّى ذاته، لا إنكار إرادة الاسم بالمُسَمَّى عينه في الكلام المفيد، كما هو قول الجهمية والمعتزلة.

* المطلب الثالث *

رأيه فيما اعتبر البلاغيون بعده مجازاً

لم يظهر المجاز بالمعنى البلاغي الاصطلاحي إلا عند المعتزلة في القرن الثالث الهجري، وبالتحديد عند الأخفش (ت٢١٥هـ) في كتابه (معاني القرآن)[(١)]، وعمرو بن بحر الجاحظ (ت٢٥٠/ ٢٥٥هـ)، في كتابيه (البيان والتبيين)[(٢)]، و(كتاب الحيوان)[(٣)]، وبعض رسائله[(٤)].

= ٢١٢، ٣١٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٦٣، ٣٦٩، ٤١٣، ٣/٢٠٦، ٢٠٩، ٢١٠، ٢٣٠، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤٧، ٢٤٩، ٢٥٤، ٢٧٤، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٣، ٢٨٨، ٢٩٢، ٢٩٥، ٣١١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٣٠، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٠٧، ٤١٢، ٤٧٩، ٤٨٣، ٥٩٧، ٦٣٤، ٦٣٧، ٤/٤٥، ٩١، ٩٢، ١٠٨، ١٠٩، ١٢٧، ١٤٩، ١٥٤، ١٩٨، ٢٠١، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٤٥، ٤٣٣، ٤٤٤).

(١) (١/ ٤٧ ـ ٤٨، ٥٤ ـ ٥٦) بتحقيق د. فائز فارس؛ حيث أورد تحت قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ بعض توجيهات البلاغيين، ثم عقد بابا سماه (باب من المجاز)، وأورد تحته قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ فَسَوَّىٰهُنَّ﴾، ثم أوّل الاستواء باستواء فعله، لا أنه من صفاته.

(٢) قال فيه (١/ ١٥٣): «وقال الله ﷻ: ﴿هَٰذَا نُزُلُهُمْ يَوْمَ ٱلدِّينِ ﴿٥٦﴾﴾: «والعذاب لا يكون نُزُلاً، ولكنَّه لمَّا قام العذاب لهم في موضع النَّعيم لغيرهم سُمِّي باسمه، وقال الآخر:

فقلت أطعمني عُميرُ تمراً　　فكان تمري كَهْرَةً وزبراً

والتمر لا يكون كهرة، ولا زبراً، ولكنَّه على ذا، وقال الله ﷻ: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾، وليس في الجنة بُكرةٌ ولا عشيّ، ولكن على مقدار البُكَر والعَشيّات..». وواضح من هذه الأمثلة مراده للمجاز والاستعارة.

(٣) كتاب الحيوان (٥/ ٢٣ ـ ٢٥)، وعقد فيه بابين في المجاز وضرب الأمثلة عليه.

(٤) قال في رسالة (الرَّد على النصارى) ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٣٤٥ ـ ٣٤٦): «.. والذي يدل على أنهم أرادوا باليدين النعمة والإفضال، دون السَّاعد والذِّراع، جواب كلامهم حين قال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾ دليلاً على ما قلنا، وشاهداً =

ورغم أنهما لم يتوسَّعا أكثر، إلا أن دراسات الأجيال اللاحقة للمعتزلة انبنت على دراستيهما، وبخاصة دراسة الجاحظ، حتى ادَّعى ابن جني في (الخصائص) أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة(١).

وأما من قبلهما فقد كانوا فريقين:

الأول: لم يرد المجاز في ثنايا كلامهم، ولم يطلقوه على معنى من المعاني، بل ذكروا عند تفسيرهم للنصوص التي ادَّعى البلاغيون المجاز فيها فيما بعد أن ذلك على سبيل التوسعة والإيجاز والاختصار في كلام العرب، ومن هؤلاء سيبويه (ت١٨٠هـ)، والإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)(٢)، ثم الفراء (ت٢٠٧هـ)(٣).

= على ما وصفنا، فإن قالوا: فكيف لم نقل: إن اليهود بخَّلت الله وجحدت إحسانه دون أن يُقال: إن يد الله مغلولة؟ قلنا: إن الله أراد الإخبار عن كفر قوم، وسخط عليهم، فليس لهم عليه أن يعبِّر عن دينهم وعيوبهم بأحسن المخارج، ويُجلِّيها بأحسن الألفاظ، وكيف وهو يريد التنفير عن قولهم، وأن يبغضهم إلى من سمع ذلك عنهم، ولو أراد الله تعالى تليين الأمر وتصغيره وتسهيله، لقال قولاً غير هذا، وكلٌّ صدقٌ جائز في الكلام، فهذا مجاز مسألتهم في اللغة، وهو معروف عند أهل البيان والفصاحة».

(١) الخصائص (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٥٥). وانظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٨٩).

(٢) قال في الرِّسالة ص:(٥١ ـ ٥٢): «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مِمَّا تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن يخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يُراد به العام الظاهر، ويستغنى بأول هذا منه عن آخره، وعاماً ظاهراً يُراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خُوطب به فيه، وعاماً ظاهراً يُراد به الخاصُّ، وظاهراً يُعرف في سياقه أنه يُراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام، أو وسطه، أو آخره». ثم ضرب الأمثلة على ما ذكر، فقال وهو يضرب المثال للصنف الأخير: «باب الصنف الذي يبين سياقه معناه: قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَسْئَلْهُمْ عَنِ ٱلْقَرْيَةِ ٱلَّتِى كَانَتْ حَاضِرَةَ ٱلْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ الآية [الأعراف: ١٦٣]، فابتدأ جل ثناؤه ذكر الأمر بمسألتهم عن القرية الحاضرة البحر، فلما قال: ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِى ٱلسَّبْتِ﴾ دلَّ على أنه إنما أراد أهل القرية؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقة بالعدوان في السبت ولا غيره، وإنما أراد بالعُدوان أهل القرية التي بلاهم بما كانوا يفسقون».

(٣) قال في معانيه (١/ ٣١٥) عند قوله تعالى: ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾ [المائدة: ٦٦]: «من قطر السماء ونبات الأرض، من ثمارها وغيرها، وقد يقال: إن =

الثاني: استعملوا لفظ المجاز، لكنهم لم يقصدوا به مقصد البلاغيين بل عنوا به ما يجوز في اللغة، أو ما يعبر به عن معنى الآية، وعلى ذلك جرى الكسائي (ت١٨٩هـ)[١]، وأبو عبيدة (ت٢١٠هـ) في كتابه مجاز القرآن، حيث يقول: (مجاز الآية كذا)[٢]، أي تفسيرها كذا، وبالمعنى نفسه استعمله الإمام أحمد (ت٢٤١هـ) فيما ورد في القرآن من قوله ﷻ: (إنا) و(نحن) فقال: «أما قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾[٣] فهذا في مجاز اللغة: يقول الرجل للرجل: إنا سنجري عليه رزقك، إنا سنفعل به كذا»[٤].

وأما ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ) الذي جاء بعد الجاحظ، فإنه أكثر من استعمال لفظ المجاز في كتبه، إلا أنه لم يقصد مقصد الجاحظ، بل حذا به حذو سيبويه والشَّافعي والفرَّاء، حيث حمله على اتساع مجال العربية، وتنوع طرق القول فيها ومآخذه[٥]، مع استعماله أيضاً بمعنى التفسير[٦].

والذي يعنينا من ذلك أن سيبويه جرى على الطريقة الأولى في كتابه (الكتاب) فعقد باباً سمَّاه: «هذا باب استعمال الفعل في اللفظ لا في المعنى، لاتساعهم في الكلام والإيجاز والاختصار»[٧].

ثم أورد تحته أمثلة، فقال: «ومِمَّا جاء على اتِّسَاع الكلام والاختصار قوله تعالى جَدُّه: ﴿وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾[٨]، إنما يريد

= هذا على جهة التوسعة، كما تقول: هو في خير من قرنه إلى قدمه». وانظر أيضاً: (١/ ١٤) عند قول الله: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، و(١/ ٦١) عند قوله: ﴿وَأُشْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣].

(١) انظر: معاني القرآن للكسائي ص:(١٩٥، ٢٢٦) جمع وترتيب د. عيسى شحاته.

(٢) انظر: مجاز القرآن (١/ ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢٧٣، ٢/ ١، ٥، ١٩، ٢٨، ٢٩).

(٣) سورة البقرة: الآية (١٤).

(٤) الرَّد على الجهمية ص:(١٠١)، بتحقيق الدكتور عبد الرحمن عميرة.

(٥) انظر: تأويل مشكل القرآن ص:(١٢، ٢٠ ـ ٢١ عند تعريفه للمجاز)

(٦) انظر: تأويل مشكل القرآن ص:(١٠٥) عند قوله تعالى: ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ ﴿٣١﴾﴾ [الرحمن: ٣١].

(٧) الكتاب (١/ ٢١١).

(٨) سورة يوسف: الآية (٨٢).

أهل القرية، فاختصَرَ، وعمَل الفعل في القرية، كما كان عاملاً في الأهل لو كان هاهنا، ومثله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[١]، وإنما المعنى: بل مكركم في الليل والنهار، وقال ﷻ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾[٢]، وإنما هو: ولكن البرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخر، ومثله في الاتساع قوله جل وعز: ﴿وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً﴾[٣]، فلم يُشَبَّهوا بما ينعِق، وإنما شُبِّهُوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مَثَلكم ومثَلُ الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع، ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز، لعِلم المُخاطَب بالمعنى، ومثل ذلك: بنو فلان يطؤهم الطَّريق، يريد يطؤهم أهل الطريق، وقالوا: صدنا قَنَوَين، وإنما يريد: صدنا بقَنَوين، أو صدنا وحش قنوين، وإنما قَنَوان اسم أرض»[٤].

وهذه الأمثلة التي أوردها سيبويه وجعَلها من باب اتساع كلام العرب وأساليبها المتنوعة هي نفسها التي حملها البلاغيون على المجاز، أو الاستعارة، أو الكناية، وجامع ذلك عندهم أنه مما ليس على حقيقته.

قال الجُرجاني: «واعلم أن الكلمة كما تُوصف بالمجاز؛ لنقلك لها عن معناها، كما مضى، فقد تُوصف به لنقلها عن حُكمٍ كان لها، إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها، ومثال ذلك: أن المُضاف إليه يكتسي إعراب المضاف في نحو: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾[٥]، والأصل: واسأل أهل القرية، فالحُكم الذي يجب للقرية في الأصل وعلى الحقيقة هو الجَرُّ، والنصب فيها مجاز، وهكذا قولهم: (بنو فلان تطؤهم الطَّريق)، يريدون أهل الطريق، الرَّفع في (الطريق) مجازٌ؛ لأنه منقول إليه عن المضاف المحذوف الذي هو (الأهل)، والذي يستحقه في الأصل هو الجَرُّ، ولا ينبغي أن يُقال: إن وجه المجاز في هذا الحذف؛ فإن الحذف إذا تجرد عن تغيير حكم من أحكام ما بقي بعد الحذف لم يسمَّ مجازاً»[٦].

وقال الزمخشري في آية سورة سبأ المتقدمة في كلام سيبويه: «ومعنى مكر الليل

---

(١) سورة سبأ: الآية (٣٣).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٧٧).
(٣) سورة البقرة: الآية (١٧١).
(٤) الكتاب (١/ ٢١٢ ـ ٢١٣).
(٥) سورة يوسف: الآية (٨٢).
(٦) أسرار البلاغة ص:(٤١٦).

والنهار: مكركم في الليل والنهار، فاتَّسع في الظرف بإجرائه مجرى المفعول به، وإضافة المكر إليه، أو جعل ليلهم ونهارهم ماكرين على الإسناد المجازي»[(١)].

وإذا كان كذلك فيستفاد مما قرَّره سيبويه الأمور التالية:

- إن ذلك من سعة كلام العرب وأساليبها المختلفة في التعبير عما تريد إيصاله إلى المخَاطَب بالحذف، أو الإيجاز، والاختصار، أو الاستخفاف.

- كون الكلام على حقيقته؛ حيث لم ينقل من أسلوب وتعبير آخر؛ فإن السعة تقتضي استقلال كلا التعبيرين عن الآخر لِمَا يكون بينهما من السعة.

- وهو مما يدركه المخاطَب بسياق الكلام، فلا يصح ادِّعاء تقدير، وجعلِه الحقيقةَ، ثم بناء كلام المتكلم عليه، وتسميته مجازاً، أو استعارة، أو كناية.

قال سيبويه: «وإنما أضمَرُوا ما كان يقع مُظهراً استخفافاً، ولأن المخاطَب يعلم ما يُعنَى، فجرى بمنزلة المَثَل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطَبُ ما تعني أنَّه لا بأس عليك، ولا ضرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا في كلامهم»[(٢)].

وفي اعتقادي أن ما ذهب إليه سيبويه والشافعي وابن قتيبة، هو الذي اعتمده شيخ الإسلام ابن تيمية، وابن قيم الجوزية في الرد على المجازيين فيما بعد؛ حيث حملا ما ادَّعوا فيه المجاز على اختلاف الأساليب العربية وتنوعها في الدلالة على الحقيقة باختلاف السِّيَاقات، وأحوال المتكلِّم والمخاطَب، وكلُّه مستعمل على حقيقته، وليس بمنقول من الحقيقة إلى المجاز، وذلك هو مدلول كلام سيبويه والشافعي وابن قتيبة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والمقصود أنه لا يمكن أحداً أن ينقل عن العرب، بل ولا عن أمة من الأمم أنه اجتمع جماعة فوضعوا جميع هذه الأسماء الموجودة في اللغة، ثم استعملوها بعد الوضع، وإنما المعروف المنقول بالتواتر استعمال هذه الألفاظ فيما عنوه بها من المعاني، فإن ادَّعى مدع أنه يعلم وضعاً يتقدم ذلك فهو مبطل»[(٣)].

---

(١) الكشاف (٥/ ٢٦١) ط دار المعرفة. (٢) الكتاب (١/ ٢٢٤).

(٣) مجموع الفتاوى (٧/ ٩١)، وينظر المزيد حول المجاز في مجموع الفتاوى =

المبحث السابع

منهج يونس بن حبيب البصري (ت١٨٢هـ)(١) في تقرير العقيدة

○ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه

تقدم عند كلامنا على منهج أبي عمرو بن العلاء قول إبراهيم بن إسحاق الحربي: «كان أهل البصرة أهل العربية، منهم أصحاب الأهواء إلا أربعة، فإنهم كانوا أصحاب سنة: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن

= (٧/ ٨٧ ـ ١٩٩)، ومختصر الصواعق المرسلة ص:(٢٤١) وما بعدها، وجناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية ص:(٧٥) وما بعدها.

(١) هو يونس بن حبيب بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الضبي مولاهم البصري، وُلد في بلدة تسمى جَبُّل على نهر دجلة من الجانب الشرقي عام ٨٠هـ تقريباً، ثم نزح إلى البصرة طلباً للعلم، فدرس على حماد بن سلمة، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهما، ومكث فيها وتعلَّم، حتى صار إمام نحاة البصرة في عصره، فأخذ سيبويه عنه وأكثر، وكذا الكسائيُّ، والفراء، وأبو عبيدة، وأبو زيد، والأصمعي، وخلف الأحمر، وغيرهم، وكان إماماً في العربية، عالماً بالشعر، حادَّ الذاكرة لا يكاد ينسى، له في العربية والنحو مذاهب وأقيسة ينفرد بها، وتوفي بالبصرة عام ١٨٢هـ.

● مصادر ترجمته: المعارف ص:(٥٤١)، ومراتب النحويين (٤٤)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٣٢ ـ ٣٤)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٥١)، ونور القبس ص:(٤٨ ـ ٥٥)، ونزهة الألباء ص:(٤٩)، وإنباه الرواة (٤/ ٧٤)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٥٠)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ١٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ١٩١)، وغاية النهاية (٢/ ٤٠٦)، وتهذيب التهذيب (٥/ ٣٤٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٦٥)، ويونس البصري: حياته، وآثاره، ومذاهبه للدكتور: أحمد مكي الأنصاري.

حبيب، والأصمعي»[١].

وهذا دليل صريحٌ على أن يونس كان على منهج أهل السنة والجماعة، ولعل مردَّ تمسكه بهذا المنهج هو: دراسته الحديث والفقه والعربية على حماد بن سلمة، والقراءات على أبي عمرو بن العلاء، وكانا من عظماء أهل السنة بالبصرة.

قال ابن عائشة[٢]: قال يونس بن حبيب: «أول من تعلمت منه النحو حمَّاد بن سلمة»[٣].

ولئن كان يونس قد بدأ دراسته النحوية على حماد بن سلمة إلا أنه لازم أبا عمرو بن العلاء فيما بعد حتى صار من كبار أصحابه وكُتَّابه.

قال ابن النَّديم: «وكان يونس من أصحاب أبي عمرو بن العلاء، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها طلاب العلم، وأهل الأدب، وفُصَحاء العرب، ووفود البادية»[٤].

وقال السيرافي فيه: «من كُتَّاب أبي عمرو، وقد سمع من العرب كما سمع من قبله»[٥].

ومن شدة تأثره به كان يقول فيه: «لو كان أحد ينبغي أن يؤخذ بقوله كلِّه في شيء واحد، لكان ينبغي لقول أبي عمرو أن يُؤخذ كله، ولكن ليس من أحد إلا وأنت آخذ من قوله وتارك»[٦].

ونظراً لأن يونس بن حبيب لم يؤلف شيئاً في العقيدة، ومؤلفاته الأخرى لم

---

(١) انظر ص: (١٢٧ ـ ١٢٨).

(٢) هو عبيد الله بن محمد بن حفص المعروف بابن عائشة، أخذ عن سيبويه وطبقته، وعنه شمِّر والحربي، قال الحربي فيه: «ما رأيت أعلم منه»، (ت٢٢٨هـ). انظر: المعارف ص: (٥٩٨)، ونور القبس ص: (١٩٨، ٢٠٦).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص: (٥١)، وأخبار النحويين البصريين ص: (٣٤).

(٤) الفهرست ص: (٤٧).

(٥) أخبار النحويين البصريين ص: (٢٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ٥٤٥).

(٦) طبقات النحويين واللغويين ص: (٣٥)، ونزهة الألباء ص: (٢٥).

تصل إلينا، فإن المروي عنه في أمور العقيدة نادر جداً كما سنراه؛ ولعلَّ السبب في ذلك انشغاله بعلوم العربية وفنونها، وإفناء عمره فيها[١].

وأورد السيرافي في (أخبار النحويين)، والمرزباني في (المقتبس)، وغيرهم: ما قد يُستشكل مع منهجه السُّنِّي الذي صرَّح به إبراهيم الحربي كما سلف.

قالوا: «وذكر عُمر بن شَبَّة[٢]، عن خلاد بن يزيد[٣]، عن يونس النحوي، قال: ثلاثة والله أشتهي أن أُمَكَّن من مُناظرتهم يوم القيامة، آدم عليه السلام فأقولَ له: قد مكَّنك الله من الجَنَّة، وحرَّم عليك شجرة، فقصدت لها حتى ألقيتنا في هذا المكروه؟ ويوسف عليه السلام أقول له: كنتَ بمصر، وأبوك عليه السلام بكنعان[٤]، بينك وبينه عشر مراحل، يبكي عليك، لِمَ لَمْ تُرسل إليه أني في عافية، وتُريحَه مِمَّا كان فيه من الحزن؟ وطلحة والزبير، أقول لهما: علي بن أبي طالب عليه السلام، بايعتماه في المدينة، وخلعتماه بالعِرَاق، لِم؟ أيّ شيء أحدث؟»[٥].

فإن في ظاهر الاعتراض الأول: الجدال في القدَر، وفي الثاني: النيل من عصمة الأنبياء، وفي الثالث: النيل من الصَّحابيين طلحة والزبير رضي الله عنهما؛ باتهامهما خلع علي رضي الله عنه.

---

(١) مراتب النحويين ص:(٤٤)، وإنباه الرواة (٤/ ٧٤، ٧٧).

(٢) هو عُمر بن شَبَّة بن عبيدة النميري أبو زيد البصري، كان حافظاً إخبارياً، صدوقاً في الأحاديث، له تصانيف منها أخبار المدينة، وهو مطبوع، (ت٢٦٢هـ). انظر: التذكرة (٢/ ١٢٣٩)، وتقريب التهذيب ص:(٤١٣).

(٣) هو خلاد بن يزيد الأرقط الباهلي، صهر يونس بن حبيب، قال الحافظ فيه: صدوق جليل. انظر: طبقات فحول الشعراء (١/ ٧)، والتقريب ص:(١٩٧).

(٤) موضع بأرض الشام بين سِنجل ونابلس كان ينزله يعقوب عليه السلام، وبه الجُبّ الذي ألقي فيه يوسف عليه السلام. انظر: معجم البلدان (٤/ ٤٧٧)، ومراصد الاطلاع (٣/ ١١٨٢).

(٥) أخبار النحويين البصريين ص:(٢٩ ـ ٣٠)، ونور القبس ص:(٤٩)، ونزهة الأنباء ص:(٥٠)، والوافي بالوفيات (٢٩/ ١٧٨)، وذكر أن القصة رواها التاريخي أيضاً في (تاريخ النحويين) من طريق هارون بن محمد بن عبد الملك الزيَّات، عن عمر بن شبَّة، عن خلاد بن يزيد الأرقط به.

وللجواب على ذلك أقول:

أما الاعتراض الأول: فليس كل ما أورده المترجمون في تراجم النحاة صحيحاً، فإنَّ همَّهم الجمعُ، لا الانتقاء والتمحيص، ومدار القصة على عمر بن شبة النميري، وهو صدوق مشتهر برواية الأخبار كما تقدم في ترجمته في الصفحة السَّابقة[(١)]، وعلى افتراض صحته فليس جدالاً في القدر بل هو من مؤاخذة الفاعل على فعله، وهذا كما كان من حال موسى مع آدم عليهما السلام، والجدال في القدر يكون مع مُجريه، ويشهد لهذا ما نقله عنه محمد بن سلام الجُمَحيّ[(٢)] ـ وكان من أخص تلاميذه ـ حيث قال: «وتذاكرنا القدر مرَّة في مجلس يونس، فقالوا: ما تقول يا أبا عبد الرحمن؟ فقال: لا فكر لي فيه»[(٣)]. ويُستبعد أن يقول هذا ثم يخوض فيه طالباً المناظرة والجدال في القدر.

وكذلك الاعتراض الثاني: فليس فيه طعناً في عصمة يوسف عليه السلام، بل هو استفسار وطلب رفع استشكال؛ ويجاب عن هذا الاستشكال بأنه مع أن سياق سورة يوسف يدل على أنه كان يعلم بمكان أبيه وإخوته، وذلك بعد خروجه من السجن وتبوئه لخزانة مصر، إلا أنه لا يخلو أن يكون مأموراً بذلك لكونه نبياً يُوحى إليه معصوماً من الكبائر، وقد قضى الله عليه بذلك الابتلاء لحكمة نصَّ عليها المولى بقوله فقال: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَخَرُّواْ لَهُۥ سُجَّدًا وَقَالَ يَٰٓأَبَتِ هَٰذَا تَأْوِيلُ رُءْيَٰىَ مِن قَبْلُ قَدْ جَعَلَهَا رَبِّى حَقًّا﴾ الآية[(٤)].

وأما الاعتراض الثالث: فلا يتوجه على يونس ذم؛ لأن علياً كان أمير المؤمنين بالبيعة التي وقعت له، ومن خرج عليه بتأويل ورأي كطلحة والزبير رضي الله عنهما فيجوز مُناظرته في حال حياته كما فعل ابن عباس مع الحسين رضي الله عنه، وابن عمر مع عبد الله بن الزبير رضي الله عنهم أجمعين، مع أن الأصل عند أهل السنة

(١) انظر ص: (١٨٣) حاشية رقم (٢).
(٢) أبو عبد الله البصري، تلميذ يونس بن حبيب، وراوي أخباره وعلومه، كان علامة في اللغة والأدب، واشتهر بكتابه: (طبقات فحول الشعراء)، (ت٢٣١هـ). (تاريخ بغداد ٥/ ٣١٩)، وإنباه الرواة (٣/ ١٤٣).
(٣) طبقات النحويين واللغويين ص: (٥٣). (٤) سورة يوسف: الآية (١٠٠).

والجماعة السُّكوت عما جرى بين الصَّحابة ﭫ[١].

ولكن قوله بأنهما خلعا علي بن أبي طالب في العراق غير صحيح؛ فإن عائشة والزبير وطلحة رضوان الله عليهم لم يُبطلوا قطُّ إمامة علي لا في الحجاز ولا في العراق، ولا طعنوا فيها، ولا أحدثوا إمامة أخرى، وإنما أنكروا على علي منعه مِن قتلِ قَتَلَة عثمان، وترك الاقتصاص منهم، كما حققه غير واحد من المحققين[٢].

ـ قال ابن بطَّال[٣]: «ويدل لذلك أن أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا عليّاً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم ليُوَلُّوه الخلافة، وإنما أنكرت هي ومن معها على علي منعه من قتل قتَلة عثمان، وترك الاقتصاص منهم، وكان عليٌّ ينتظر من أولياء عثمان أن يتحاكموا إليه، فإذا ثبت على أحد بعينه أنه ممن قتل عثمان اقتصَّ منه، فاختلفوا بحسب ذلك، وخشي من نُسب إليه القتل أن يصطلحوا على قتلهم، فأنشبوا الحرب بينهم، إلى أن كان ما كان»[٤].

ـ وقال أبو بكر ابن العربي: «وأما خلعهم فباطل؛ لأن الخلع لا يكون إلا بنظر من الجميع، فيمكن أن يُولَّى واحد أو اثنان، ولا يكون الخلع إلا بعد الإثبات والبيان»[٥].

ـ وقال الحافظ ابن حجر: «إنَّ أحداً لم ينقل أن عائشة ومن معها نازعوا علياً في الخلافة، ولا دعوا إلى أحد منهم لِيُوَلُّوه الخلافة»[٦].

هذا كل ما وقفتُ عليه مما يتعلق بعقيدته، وأما أخلاقه وسلوكه: فقد ورد في

---

(١) السنة للخلال (٢/ ٤٦) برقم (٧١٣)، والإبانة للأشعري ص:(١٩٠ ـ ١٩١)، والشريعة للآجري (٣/ ٥٣٦ ـ ٥٤٠)، وعقيدة السلف أصحاب الحديث ص:(٩٣).

(٢) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٤/ ١٥٨)، والعواصم من القواصم ص:(١٥٠ ـ ١٥١).

(٣) هو العلامة علي بن خَلَف بن بطَّال أبو الحسن القرطبي، كان عالـِمًا محدثاً فقيهاً على مذهب الإمام مالك، وشرَح صحيح البخاري في عدة أسفار رواها الناس عنه وأخذوا، توفي عام ٤٤٩هـ. انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٧٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٤٧).

(٤) حكاه عنه الحافظ ابن حجر في فتح الباري (١٣/ ٦٠).

(٥) العواصم من القواصم ص:(١٥١).

(٦) فتح الباري (١٣/ ٤١ ـ ٤٢).

بعض المصادر أن يونس بن حبيب كان يشرب النبيذ، فقد روى الزبيدي بسنده إلى محمد بن سلَّام الجمحي قال: «كان يونس يزورني فأطلب له النبيذ الحُلو فيهافت فيه الذباب، فيشرب منه القدَح ثم يقول: قاتله الله! إنه ليشحنهنَّ شحناً[(١)]، وربما أتي بالنبيذ الحارز (أي الحامض الشديد) فيشرب منه قدحاً، ثم يقول: قاتله الله! إنه ليقصعهنَّ[(٢)] قصعاً»[(٣)].

وشرب النبيذ محرَّم لدى جمهور الفقهاء، ولا يليق ذلك بمكانة يونس في العلم والفضل؛ لكن إثبات ذلك عليه متعسِّر لأمور ثلاثة:

أحدها: أن في سند القصة رجالاً مجهولين كما أشرت إليه في الحاشية، وشيخ الزُّبيدي المُسمَّى بابن أبي سعد إخباريٌّ لا يمكن الاعتماد عليه في سائر الروايات.

والثاني: أن النبيذ جائز شربه قبل غليانه، أو مرور ثلاثة أيام عليه باتفاق الفقهاء، وقد تقدم في القصة ما يشير أنه كان حلواً أو حامضاً مما يدل على أنه لم يصل مرحلة الغليان والإسكار التي يحرم بها.

قال ابن قُدامة: «والنبيذ: ما يُلقى فيه تمر أو زبيب ليحلُوَ به الماء، وتذهب مُلوحته، فلا بأس به ما لم يَغْلِ، أو تأتي عليه ثلاثة أيام لِمَا رُوِّينا عن ابن عباس[(٤)]، وقال أبو هريرة: علمت أن رسول الله ﷺ كان يصوم، فتحيَّنت فطره

---

(١) الشحن: هو الملء، ولعله يقصد بذلك ملء الغلام أو الخادم لأواني النبيذ وتجهيزها له. انظر مادة (شحن) في: الصحاح (٥/ ٢١٤٣)، ولسان العرب (١٣/ ٢٣٤).

(٢) القصع: هو إبلاع جُرَع الماء، أو الجِرَّة قال أبو عبيد: قصع الجِرَّة: شدة المضغ، وضم بعض الأسنان إلى بعض. (الصحاح ٣/ ١٢٦٦).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(٥٣) من طريق ابن أبي سعد، قال: حدثنا محمد بن يحيى القشيري، قال: حدّثنا أبو بشر، قال: قال محمد بن سلّام.. به، وابن أبي سعد: هو عبد الله بن أبي سعد أبو محمد الورَّاق، كان صاحب أخبار وملح وآداب، (ت٢٧٤هـ). (تاريخ بغداد ١١/ ٢٥)، والقشيري، وأبو بشر الأصبهاني لم أقف لهما على ترجمة، وابن سلَّام هو تلميذ يونس ثقة.

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الأشربة من صحيحه (٣/ ١٥٨٩) ح(٢٠٠٤)، وأبو داود في الأشربة أيضاً، باب في صفة النبيذ (٤/ ١٠٥) ح(٣٧١٣) وفيه: «كان يُنبذ للنبي ﷺ =

بنبيذ صنعته في دُبَّاء، ثم أتيتُه به، فإذا هو يَنِشُّ[١]، فقال: اضرب بهذا الحائط، فإن هذا شراب من لا يؤمن بالله واليوم الآخر، رواه أبو داود[٢]، ولأنه إذا بلغ ذلك صار مسكراً، وكلُّ مسكر حرامٌ»[٣].

والثالث: أن يونس بن حبيب عاش في العراق، فالظَّاهر أنه كان على مذهب فقهاء العراق الذين كانوا يُجيزون شرب النبيذ[٤]، وهذا قريب إلى الواقع إن صحَّت الرِّوَاية.

* المطلب الثاني *

موقفه من الفرق المخالفة

ظهر مما تقدم في بيان منهج يونس بن حبيب أنه كان بريئاً من جميع الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، فلم يُوال الخوارج، ولا الشيعة، والمعتزلة، ولما سئل عن القدر أحجم عنه فقال: «لا فكر لي فيه» كما نقله عنه تلميذه الملازم له محمد بن سلام الجمحي[٥]؛ جرياناً على عادة السلف في الإمساك عن القدر والخوض فيه.

ولا يدل ما سبق في المطلب الأول من اعتراض يونس على طلحة والزبير في محاربتهما لعلي رضي الله عنه أنه كان يميل إلى العلويين الشيعة في هواه؛ فسيرته المروية في المصادر كلها خالية عن تهمته بذلك اطلاقاً، وإنما قال بهذا من باب الدفاع عن الحق بصرف النظر عن الجانب الذي يكون فيه[٦].

= الزبيب، فيشربه اليوم والغد، وبعد الغد إلى مساء الثالثة، ثم يأمر به فيُسقى الخدم، أو يُهراق»، واللفظ لأبي داود.

(١) أي: يغلي. انظر: النهاية في غريب الحديث (٥/ ٥٦).

(٢) كتاب الأشربة، باب في النبيذ إذا غلى (٤/ ١٠٧) ح(٣٧١٦).

(٣) المغني (١٢/ ٥١٤).

(٤) انظر: الآثار لأبي يوسف ص:(٢٢٣ ـ ٢٢٨)، والاستذكار (٢٤/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤)، وبدائع الصنائع (٦/ ٤٥٨)، والفقه الإسلامي وأدلته (٦/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص:(٥٣).

(٦) يونس البصري، حياته، وآثاره، ومذاهبه ص:(٥٠).

ويشهد لذلك ما أورده الصفدي عن محمد بن سلَّام الجمحي أنه قال: سمعت يونس بن حبيب يقول: «رَحِمَ الله عثمان، ولا رحم الله مَن لا يترحَّم عليه، والله لقد استعمل عُمَّالاً لو استعملهم أبو جعفر[١] كان قد أساء، ورحم الله عليّاً ولا رحم الله من لا يترحم عليه، قالوا له: ادفع إلينا قَتَلَةَ عثمان والأمر أمرك، قال: كل هؤلاء قاتل له، فأيهم أدفع إليكم! ثم أتى أهل النهر فقال: اقتدوا بعبد الله بن خبَّاب، قالوا: كلُّنا قاتِلُه[٢]، فقال: الآن طاب القتال، أفطاب القتال في قتل ابن خبَّاب، ولا يطيب في قتل عثمان؟!»[٣].

فقد ترحَّم على عثمان وعلي رضي الله عنهما، وتبرأ ممن لا يترحَّم عليهما من الخوارج والرَّافضة، وذلك هو منهج أهل السنة والجماعة، مع أننا لا نسلم له ـ إن صحَّت الرواية ـ اعتراضه على عثمان وعلي فيما ذكره؛ لأن عثماناً لا يحتمل خطأ عُمَّاله إن أخطأوا، وعلي مجتهد في رأيه وموقفه من الذين قتلوا عثمانا رضي الله عنه؛ وقد كان أمير المؤمنين آنذاك.

ويبين ذلك أيضاً ما رواه الفضل بن محمد اليزيدي[٤]، عن محمد بن سلَّام قال: سمعت يونس يقول: «عذيري مِن عائشة في قولها في شعر لبيد:

ذهب الذين يُعاش في أكنافهم　　　وبقيتُ في خَلْف كجلد الأجرب[٥]

---

(١) يقصد أبو جعفر المنصور.

(٢) وذلك أن الخوارج لما خرجوا على علي رضي الله عنه، واجتمعوا في حروراء مرَّ بطائفة منهم عبد الله بن خباب بن الأرت فسألوه عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي؟ فأثنى عليهم جميعاً، فقدَّموه إلى شفير نهر فذبحوه، وبقروا بطن أم ولد كانت معه. انظر: تاريخ الأمم والملوك (٥/ ٨١ ـ ٨٢).

(٣) الوافي بالوفيات (٢٩/ ١٧٨)، نقلاً عن التاريخي، وهو إخباري حاطب ليل كما تقدم في ص: (١٥٧).

(٤) هو الفضل بن محمد بن يحيى بن المبارك اليزيدي حفيد اليزيدي، روى عن أبيه، ومحمد بن سلام، وأبي عثمان المازني، وكان كجده أديباً نحوياً عالماً فاضلاً، (ت٢٧٨هـ). (تاريخ بغداد ١٢/ ٣٧٠، وإنباه الرواة ٣/ ٧).

(٥) ديوان لبيد ص:(١٥٣)، والبيان والتبيين (١/ ١٦٧، ٢/ ١٧٠)، وتهذيب اللغة (٧/ ٣٩٤).

حين قالت: كيف بلبيد لو أدرك زماننا هذا؟ وقد نشأت في حجر أم رُومان[١]، وأبي قحافة، حتى إذا صارت زوج النبي ﷺ وأم المؤمنين ابنة الصديق يعطيها معاوية في غداة مائة ألف فتقسمها في الأطباق، ثم تبكي على زمان لبيد؟»[٢].

فهو مع اعترافه بفضل عائشة رضي الله عنها ومنزلتها، وكونها أم المؤمنين وابنة الصديق أبي بكر رضي الله عنه، إلا أنَّه يعترض عليها في ذمِّها لمن بقيت معهم، وتفضيل زمن لبيد عليهم، مع أنها عاصرت معاوية رضي الله عنه، وكان يواليها ويُكرمها بالعطاءات، لكن اعتراضه هذا في غير محله؛ لأن مقصد عائشة هو التمثل بالبيت لا مدح زمن لبيد، وقد كانت تعني زمان النبي ﷺ الخالي من الفتن والمصائب التي حدثت بعد ذلك.

---

(١) هي أم رومان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس الكنانية، زوجة أبي بكر الصديق، وأم عائشة، وعبد الرَّحمن، صحابيةٌ، اختلف في اسمها، فقيل: زينب، وقيل: دعد، وماتت على الصحيح بعد وفاة النبي ﷺ. انظر: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (٤/ ١٩٣٥)، وتقريب التهذيب ص:(٦٨٩).

(٢) الوافي بالوفيات (٢٩/ ١٧٨).

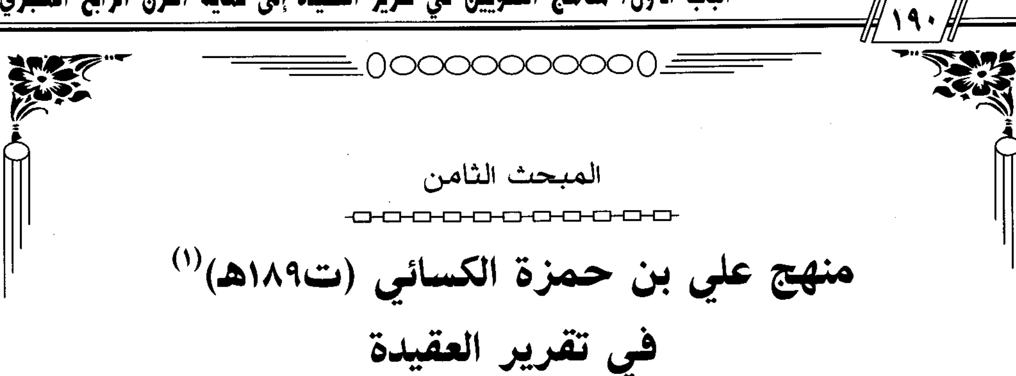

المبحث الثامن

منهج علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه

انقطع الكسائي لعلوم القرآن، وفنون العربية، ومن أجل ذلك قلَّت تقاريره

(١) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن بَهْمَنْ بن فيروز الأسدي مولاهم، أبو الحسن الكسائي، وُلد بقرية اسمها بَاْحَمْشَا بالعراق، ودخل الكوفة وهو غلام، فدرس فيها القراءات على حمزة الزيات، والنحو على مُعاذ الهرَّاء، ثم انتقل منها إلى البصرة، فتتلمذ على الخليل، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب، وغيرهم، فلما حصَّل منهم علماً كثيراً صحيحاً ورد بغداد، فانتدبه الرَّشيد لتعليم ولديه الأمين والمأمون فأجابه، وتوطدت العلاقة بينهما وأصبح من حاشيته، فاشتهر أمره وجلس للإفادة في العربية والقراءات، وتخرج عليه أجلاء منهم: أبو عبيد، والفرَّاء، وابن الأعرابي، ولم يزل كذلك حتى مات وهو بصحبة الرشيد بالرَّيِّ عام ١٨٩هـ في طريقهما إلى خراسان، وسُمِّي بالكسائي لكساء أحرم فيه، وكان في أول أمره يقرأ بقراءة حمزة الزيات، ثم اختار لنفسه قراءة خاصة عرفت بقراءة الكسائي، وكان إمام الكوفيين في النحو والصرف بلا مدافعة.

• مصادر ترجمته: المعارف ص:(٥٤٥)، ومراتب النحويين ص:(١٢٠)، وتهذيب اللغة (١/ ١٥ ـ ١٧)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٢٧)، ونزهة الألباء ص:(٦٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٦)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٣٧)، ونور القبس ص:(٢٨٣)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣١)، وتهذيب التهذيب (٧/ ٣١٣)، وبغية الوعاة (٢/ ١٦٢)، وطبقات المفسرين (١/ ٤٠٤)، والكسائي إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية، تأليف عمر إبرهيم مصطفى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة ١٩٧٥م.

العقدية، وحيث إن أغلب كتبه مفقودة، والذي وصل إلينا منها متعلقٌ بمباحث اللغة، والقراءات، والنحو، والصَّرف، فإنني لم أجد في تتبعي لعقيدته ما قد أستطيع الاعتماد عليه كدليل قاطع على منهجه في باب الأسماء والصفات.

غير أنه بالنظر في تراجمه عبر المصادر المختلفة يظهر بجلاء أنه كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة عامةً، ومن الأدلة على ذلك ما يلي:

أولاً: تصريحه بنفسه أنه كان صاحب سُنَّة، شديد الابتعاد عن البدع، وقد تقدَّم لدى كلامنا على منهج سيبويه في العقيدة أنهم كانوا يستعملون لفظ السنة على وجه اتباع منهج السلف في العقيدة.

فقد روى أبو عمر الدُّوري[(١)] قال: «لم يُغَيِّر الكسائي شيئاً من حاله مع السلطان إلا لباسُه، قال: فرآه بعض علماء الكوفيين وعليه جِربَّانَات[(٢)] عظام، فقال له: يا أبا الحسن، ما هذا الزيُّ؟ فقال: أدبٌ من أدب السُّلطان، لا يَثْلِم ديناً، ولا يُدخِل في بدعة، ولا يُخرِج عن سُنَّة»[(٣)].

وقال وهو يمدح النحو ويَصِفُه:

إنما النَّحو قِياسٌ يُتَّبع	وبه في كلِّ أمر يُنتفَعْ
فإذا ما أبصرَ النحوَ الفَتَى	مرَّ في المنطق مرّاً فاتَّسَعْ
فاتَّقاه كلُّ مَنْ جَالَسَه	مِن جَليسٍ نَاطقٍ أو مُستمِعْ
وإذا لم يُبصر النحوَ الفتَى	هاب أن ينطِق جُبْناً فانقطَعْ
فتراهُ ينصبُ الرَّفعَ وما	كان مِن نصبٍ ومِن خفضٍ رفَعْ
يقرأُ القرآن لا يَعرِف	ما صرَّف الإعرابُ فيه وصنَعْ
والذي يَعرِفُه يَقرؤُه	وإذا ما شكَّ في حرف رَجَعْ
ناظراً فيه وفي إعرابه	فإذا ما عرَف اللَّحنَ صَدَعْ

---

(١) هو حفص بن عمر الدُّوري، أخذ القراءات عن الكسائي، وكان إمام القراء والقراءات وشيخ الناس في زمانه، توفي ٢٤٦هـ. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار (١/ ١٢٠)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٥٥).

(٢) جمع جِربَّان، وهو القميص. انظر: تهذيب اللغة (١١/ ٥٢)، والصحاح (١/ ٩٩).

(٣) تاريخ بغداد (١١/ ٤١١)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٦٦).

فَهُمَا فيه سواءٌ عندكم ليست السُّنَّة عندنا كالبِدَعْ[(١)]

وموضع الغرض من الإيراد هو بيته الأخير، فإنه وإن قصد السُّنَّة ههنا بالإعراب، والبدعة باللَّحن، إلا أن تشبيهه الإعراب بالسُّنَّة، واللَّحن بالبدعة لدليل على أخذه بالأولين، وابتعاده عن الأخيرين، وذلك هو وجه الشبه، ويكون أقوى في المُشَّبه به.

ثانياً: ومن الدلائل على استقامة منهجه مصاحبته لأمير المؤمنين هارون الرشيد وللأصمعي؛ فإن الرَّشيد كان معظماً للسنة، شديد النفور عن أهل البدع[(٢)]، وكان يحب العلماء، ويُعظِّم حُرُمات الدين، ويبغض الجِدال والكلام، ويبكي على نفسه ولهوه وذنوبه، لا سيما إذا وُعِظ[(٣)]، ومن أجل ذلك قضى على البَرَامِكة[(٤)]، والزنادقة من الملاحدة والمعطلة لِمَا رأى من سوء مذاهبهم[(٥)]، والأصمعيُّ كان من أكثر الناس لزوماً للسنة، وأشدهم بأساً على المبتدعة، كما سنراه في مبحثه الآتي بإذن الله.

قال ثعلب: «اجتمع الكسائي والأصمعي عند الرشيد وكانا معه يجتمعان بمُقامه، ويظعنان بظعنه»[(٦)].

ثالثاً: ومن الأدلة كذلك أخذه عن أئمة السلف، ولزومه لهم؛ فقد أخذ عن أبي بكر بن عيَّاش، والأعمش، وابن أبي ليلى، وسُفيان بن عُيينة، وحمزة بن حبيب الزيات، وأبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، ويونس بن حبيب، ومن البعيد جدّاً أن يكون الكسائي ـ مع ذلك ـ مخالفاً لهم في العقيدة[(٧)].

---

(١) معجم الشعراء ص: (٢٨٤)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤١٢)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٦٧)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٤٧ ـ ١٧٤٨)، والوافي بالوفيات (٢١/ ٥١)، والصعقة الغضبية ص: (٢٥٤ ـ ٢٥٥).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٨/ ٣٢٤).

(٣) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٨٧).

(٤) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٣٠٩)، وعيون الأخبار (١/ ٥١) حيث هجاهم الأصمعي بالشرك.

(٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ٢٨٨، ٢٩٣)، وتاريخ الأمم والملوك (٨/ ٢٩٤).

(٦) مجالس العلماء ص: (٣٥)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٤٤).

(٧) انظر: طبقات النحويين ص: (١٣٨)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٠٣)، وشرح أصول اعتقاد =

رابعاً: وكذا ثناء الأئمة عليه، وتوثيقهم له، وإجماعهم على إجلاله وتعظيمه، واعترافهم له بسبقه وريادته في علوم القرآن والعربية، ولم يكونوا يثنون على أهل الأهواء أصلاً، ولو كان الكسائي مائلا إلى أحد المذاهب لَنَصُّوا عليه، وكفوا عن توثيقه.

قال الإمام الشافعي: «من أراد أن يتبحَّر في النحو، فهو عِيَالٌ على الكسائي»[(١)]. وقال يحيى بن معين: «ما رأيت بعيني هاتين أصدقَ لهجة من الكسائي»[(٢)]. وقال ثعلب: «أجمعوا على أن أكثرَ الناس كلَّهم روايةً، وأوسعَهم علماً هو الكسائي»[(٣)].

وقال الأزهري: «كان الغالب عليه اللغات، والعلل والإعراب، وعلم القرآن، وهو ثقةٌ مأمونٌ، واختياراته في حروف القرآن حسنةٌ، والله يغفر لنا وله»[(٤)].

وقال أبو بكر بن الأنباري: «اجتمعت للكسائي أمور لم تجتمع لغيره، فكان واحد الناس في القرآن يُكثِرون الأخذَ عنه، حتى لا يَضبِط الأخذ عليهم، فيجمعهم ويجلس على كرسي، ويتلو القرآن من أوله إلى آخره وهم يسمَعون، حتى كان بعضهم يَنقط المَصاحفَ على قراءته، وآخرون يتَّبعون مقاطعه ومبادئه، فيرسمونها في ألواحهم وكتبهم، وكان من أعلم الناس بالنحو، وواحدهم في الغريب»[(٥)].

وقال الخطيب فيه: «كان عظيم القدر في دينه، وفضله»[(٦)].

خامساً: وجَعَلَه عبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ) ضمن أئمة أهل السنة من

= أهل السنة (١/ ٤٠ ـ ٤٨)، ونزهة الألباء ص:(٦٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٦ ـ ٥٧).

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٧)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٢٢)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٢).

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٥٣٧).

(٣) مراتب النحويين ص:(١٢٠).

(٤) تهذيب اللغة (١/ ١٦ ـ ١٧).

(٥) تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٦٤)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ١٣٢).

(٦) تاريخ بغداد (١١/ ٤١٤).

علماء الأمصار في آخر كتابه: (الفرق بين الفرق)، فقال: «. . . وكذلك جمهرة أهل النحو والأدب كانوا على معتقد أهل السنة، فمن الكوفيين: المُفَضَّل الضَّبِّي[١]، وابن الأعرابي، والرُّؤَاسي[٢]، والكسائي، والفرَّاء، وأبو عبيد قاسم بن سلام، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عمرو الشيباني، وإبراهيم الحربي، وثعلب، وابن الأنباري، وابن مِقْسَم[٣]، وأحمد بن فارس، كانوا كلهم من أهل السنة. . . .»[٤].

ولا يُقال هنا: إن عبد القاهر البغدادي يقصد بأهل السنة الأشاعرة لأشعريته؛ فإن من ذكرهم إما مَضَوا لسبلهم قبل ولادة الأشعري، وإما عاصروه، لكنهم لم يعرفوه، ولم يأخذوا منه؛ حيث لم يشتهر أمره إلا بعد وفاتهم، كابن الأنباري، وابن مِقْسم، وابن فارس، فلا يكون المقصود بكلامه ههنا إلا أهل السنة والجماعة، ويؤكده أن جمهور من ذكرهم البغدادي في آخر كتابه من أهل السنة غير الأشاعرة.

وإذا كان الكسائي على هذا سَلِم من الاتهامات العقدية والعلمية، فهل سَلِم من الاتهامات الأخلاقية؟ كلا! فقد اتهمه بعض نحاة البصرة بالشَّراب، واتخاذ الغلمان المُرد.

قال ياقوت الحموي: «وحدَّث المَرزُبَاني فيما رفعه إلى ابن الأعرابي، قال: كان الكسائي أعلم الناس على رَهَق فيه، كان يُديم الشَّراب، ويجاهر باتخاذ

---

(١) هو المفضل بن محمد بن يعلي الضبي الكوفي اللغوي، صاحب المفضليات، كان راويةً لأيام العرب وأخبارهم وأشعارهم، بصيراً بالأدب، موثقاً في روايته، توفي ١٨٦هـ. انظر: تهذيب اللغة (١/ ١٠)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٩٨).

(٢) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي، أخذ عن أبي عمرو، وعلَّم الكسائي والفراء، وكان أعلم الكوفيين بالنحو في عصره، وأولهم وضعاً لكتاب في النحو، توفي ١٩٠هـ. انظر: نور القبس ص:(٢٧٩)، وإنباه الرواة (٤/ ١٠٥).

(٣) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن مِقسم المقرئ البغدادي النحوي، أخذ عن ثعلب، وكان أعرف أهل زمانه بالقراءات، وأحفظهم لنحو الكوفيين، توفي ٣٥٤هـ. انظر: معرفة القُرَّاء الكبار (١/ ٣٠٦)، وغاية النهاية (٢/ ١٢٣).

(٤) الفرق بين الفرق ص:(٣٦٤).

الغلمان الرُّوقَة، إلا أنه كان ضابطاً، قارئاً، عالماً بالعربية، صدوقاً»(١).

وهذه الفرية وردت في عدة مصادر، لكن مصدرها الأصلي الذي اعتمد عليه الجميع هو المرزباني في كتابه الكبير: (المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء)(٢). وقد جاءت بصيغة التمريض في مختصره: (نور القبس المختصر من المقتبس) كالتالي: «وحُكي عنه أنه أقام غلاماً عنده في الكُتَّاب وقام إليه يَفْسق به، فجاءه بعض الكُتَّاب لِيُسلِّم عليه، فرآه الكسائي ولم يره الغلام، فجلس الكسائي في مكانه، وبقي الغلام قائماً، فقال الرجل: ما بال هذا الغلام قائماً؟ فقال الكسائي: وقع الفِعلُ عليه؛ فانتصَب»(٣).

والظاهر من سياقها وأسلوبها أنها موضوعة، مع روايتها بصيغة التمريض، وقد حشا المرزباني كتابه بكثير من الحكايات التي لا أصل لها، وقد اتهمه أئمة الحديث بأن أكثر رواياته إجازات لا سماع لها، وكان لا يبين في تصانيفه الإجازة من السماع، بل يقول في كل ذلك أخبرنا(٤).

---

(١) معجم الأدباء (٤/ ١٧٤٠، ١٧٤٧)، وانظر: نور القبس ص:(٢٨٩)، وبغية الوعاة (٢/ ١٦٣).

(٢) الكتاب مفقود، ويوجد له مختصر باسم (نور القبس المختصر من المقتبس)، اختصره الحافظ يوسف بن أحمد بن محمود أبو المحاسن اليَغموري (ت٦٧٣هـ)، وحققه: رُودلف زلهَايم، وأصدرته جمعية المستشرقين الألمانية بفيسبادن بألمانيا عام ١٩٦٤م، وهو مطبوع نفيس نادر حلَّ محل الأصل، وينفرد عن غيره من تراجم النحاة بروايات وأشياء كثيرة، وعندي صورة منه من مكتبة جامعة أم القرى، وانتخب من المقتبس بشير التبريزي (ت٦٤٦هـ) منتخباً سمَّاه (شهاب القَبس من المقتبس) وهو مفقود أيضاً، واختار منه علي بن حسن بن معاوية من رجال القرن السابع كتاباً سمَّاه: (المختار من كتاب المقتبس في أخبار النحويين). (انظر: مقدمة نور القبس ص١٣ ـ ٣٥)، وقد قال ياقوت في المقتبس: «وقد وقفت على هذا الكتاب، وهو تسعة عشر مجلداً، ونقلت فوائده إلى هذا الكتاب، مع أنه أيضاً قليل التراجم بالنسبة إلى كِبَر حَجْمِه» (معجم الأدباء ١/ ٦)، وذكر القفطي في إنباه الرواة (٣/ ١٨٠) أنه يقارب العشرين مجلداً، وأنه أورد فيه كثيراً من المسائل النحوية، والألفاظ اللغوية.

(٣) نور القبس ص:(٢٨٩) هكذا بلا إسناد.

(٤) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٥ ـ ١٣٦).

ومن أجل ذلك قال أبو القاسم الأزهري[١] فيه: «ما كان ثقة»[٢]، هذا مع ما جاء في سيرته من الاستهتار، وشرب الخمر[٣].

ولكني لا أطيل في الرَّدّ، فقد كفانا الكسائي المُؤنة؛ لأنه أجاب عنها بنفسه لمَّا سئل عن ذلك، فقد روى ثعلب قال: «قال لي خَلَف[٤]: أولمتُ وليمةً، فدعوتُ الكسائيَّ واليَزيديَّ، فقال اليزيديُّ للكسائيِّ: يا أبا الحسن أمور تبلغنا عنك، وحكايات تتصل بنا يُنكر بعضها؟ فقال الكسائي: أومثلي يُخاطب بهذا؟ وهل مع العالَم من العربية إلا فضل بُصاقي هذا؟! ثم بصق، فسكت اليزيديُّ»[٥].

وأرجع بعض الباحثين اتهامه بذلك إلى المنافسه العادية بين البصريين والكوفيين؛ فإن جميع من أورد ذلك كانوا من نحاة البصرة، وقد قاموا بتلك المكائد للنيل من شخصيته، والحطِّ من منزلته لدى هارون الرشيد.

قال الدكتور أحمد مكي الأنصاري: «وكثُرت المغامز حول الكسائي، وهَمَس به الهَامِسُون، وربما كان سبب هذا الاتهام الجائر ما كان في الكسائي من دُعابة وفَكاهة، ثم إلى جانب ذلك حقد البصريين عليه تعصباً مع سيبويه شيخ البصرة وإمام النحاة، هذا إلى حسَد المنافسين، ممن لم يبلغوا مكانته عند أمير المؤمنين»[٦].

وقال الدكتور رمضان عبد التوَّاب: «والظَّاهر ـ والله أعلم ـ أن هذه فرية،

---

(١) هو أبو القاسم عبيد الله بن أحمد بن عثمان الأزهريّ، أحد شيوخ الخطيب البغدادي، وقد وثقه في تاريخه، توفي ٤٣٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٣٨٥)، والأنساب (١/ ١٢٥).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٦).

(٣) انظر: المنتظم لابن الجوزي (١٤/ ٣٧٢)، وإنباه الرواة (٣/ ١٨١).

(٤) هو خلف بن هشام بن ثعلب البزار المقرئ المحدث، ثقةٌ قرأ على الكسائي ولازمه، ومن القراء العشرة المشهورين، وله اختيارات، توفي ٢٢٩هـ. انظر: غاية النهاية (١/ ٣٧٢)، وتهذيب التهذيب (٣/ ١٥٦).

(٥) مجالس العلماء ص: (١١)، وتاريخ بغداد (١١/ ٤٠٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٦٤)، وغاية النهاية (١/ ٥٣٩).

(٦) يونس البصري، حياته، وآثاره، ومذاهبه ص: (١٢٢).

افتراها عليه ابن الأعرابي[١]، لخُصُومة كانت بينهما، وما أكثر الخصومات التي كانت تقوم بين العلماء في كل عصر! فقد قال عنه: إنه كان يشرب الشَّراب، ويأتي الغِلمَان»[٢].

* المطلب الثاني *

موقفه من الفرق المخالفة[٣]

تبيَّن من خلال المطلب السابق أن الكسائي لم تكن له أي صلة بالفرق العقدية التي راجت في عصره، من الخوارج والشيعة والمرجئة والمعتزلة، فقد دخل الكوفةَ وهو غلام صغير، ثم انشغل فيها بتحصيل القراءات عن الأئمة، ولمَّا انتقل إلى البصرة انكبَّ على تحصيل المطالب النَّحوية على يد الخليل ويونس بن حبيب وأضرابهم، ثم لمَّا ورد بغداد لم يتجاوز مجلسه التعليمي ولا قَصْرَ الإمارة التي كان يؤدب بها أبناء هارون الرشيد الأمين والمأمون، وفي أثناء هذا كله لم تذكر المصادر شيئاً غريباً في حياته يدل على اقتراب لإحدى الفرق الفكرية آنذاك، أو ولاءٍ لها.

ومما يجعلنا واثقين من ذلك ما نُقل عنه من تعظيمه وإجلاله لأهل السنة والجماعة، المتمثلين في صحابة رسول الله ﷺ وأتباعهم من السَّلف، ونفوره عن مخالفتهم في القراءات القرآنيَّة، وفرحه بموافقتهم.

فقد أخرج الزجاجي بسنده إليه قال: «أصبح الكسائي يوماً محزوناً كئيباً، فقيل له: ما قصتك؟ قال: إن قرأتُ: (واللَّيل إِذَا يَسْرِي)[٤] خالفتُ أصحاب محمد؛

---

(١) لا نقدر أن نقطع بافتراء ابن الأعرابي نفسه، فهو إمام جليل أرفع من ذلك؛ لاحتمال أن يكون ذلك ممن دونه في الإسناد الذي رفعه المرزباني إليه، ثم نسبه إلى ابن الأعرابي، والله أعلم.

(٢) ما تلحن فيه العَامَّة للكسائي، بتحقيق د. رمضان عبد التواب ص:(٥٧)، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٨٢م.

(٣) كان أصل المطلب: مناظرته لضرار بن عمرو، وإبراهيم النظام في القدر، إلا أنني بعد وقوفي على أن القصة مصنوعة كما قال ياقوت، عدلت عنه إلى المطلب الذي أعلاه. (انظر: معجم الأدباء ١٧٤٨/٤ ـ ١٧٥٠).

(٤) سورة الفجر: الآية (٤)، وقد قرأ بإثبات الياء في الوصل وحذفها في الوقف: ابن كثير =

لأن عثمان رضي الله عنه جمع أصحاب رسول الله ﷺ على ما في هذا المصحف، وإن أنا قرأت ﴿يَسْرِ﴾ بلا ياء فقد نقصتُ، فما أدري ما أصنع؟! قيل: فأتاه أعرابي يكنى أبا الدينار وكان له عنده وظيفة، فقال له الكسائي: يا أبا الدينار! أتقرأ من القرآن شيئاً؟ قال: أقرأ بعلم، قال له: اقرأ ﴿وَالْفَجْرِ﴾ فابتدأ يقرأ: ﴿وَالْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ ۝٢ وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ ۝٤﴾[1]، قال: فسُرِّي عن الكسائي ما كان فيه من الغمِّ..»[2].

فالكسائي يحزن ويكتئب من أجل حرف في القرآن خالف به قراءة الصحابة، وذلك يدل على حرصه لاتباعهم، والأخذ بطريقتهم، على خلاف جميع الفرق الذين كانوا إما يُعَادُون الصحابة، كالخوارج والشيعة، أو يتهاونون بهم كالمعتزلة، وقد كان عمرو بن عبيد المعتزلي يقرأ لنفسه بقراءات شاذة تخريجاً لمذهبه، ولا يبالي لقراءات الجماهير من الصَّحابة والتابعين.

وبمقدار ابتعاده عن الفرق كانت معاشرته لأهل السنة، فقد أخذ القراءات والحديث والنحو عن كبار أئمة أهل السنة، ثم جلس للتعليم في بغداد، فتخرج عليه الأجلاء من الأئمة كأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي عمر حفص بن عمر الدوري، وابن الأعرابي، وغيرهم، والقرين بالقرين يُقارن.

= وأبو جعفر ونافع وأبو عمرو، وقتيبة عن الكسائي، وقرأ ابن عامر وعاصمٌ وحمزة والكسائي أخيراً بحذف الياء في الوصل والوقف. انظر: الحجة للقراء السبعة (٦/٤٠٣)، والمبسوط في القراءات العشر للأصبهاني ص:(٤٠٨). وذكر ابن مجاهد في السَّبعة ص:(٦٨٣)، وأبو علي الفارسي في الحجة (٦/٤٠٣) عن أبي عبيدة قال: كان الكسائي يقرأ دهراً ﴿يسري﴾ بالياء، ثم رجع إلى غير الياء.

(١) سورة الفجر: الآية (١ ـ ٤).

(٢) معاني القرآن للكسائي ص:(٢٥٣ ـ ٢٥٤)، ومجالس العلماء للزجاجي ص:(٢٠٢).

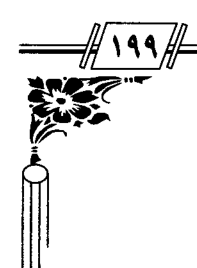

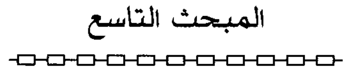

المبحث التاسع

منهج النضر بن شميل النحوي (ت٢٠٣هـ)[(١)] في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه

اتفق الأئمة على أن النضر بن شميل كان صاحب سنة، داعية إليها، وأضاف بعضهم أنه كان أول من أظهر السُّنة بمَرْوَ وسائر خراسان، هذا مع إمامته في الحديث، والفقه، وبراعته في العربية وفنونها[(٢)].

ـ أخرج ابن أبي حاتم في الجرح والتعديل، قال: «سُئل أبي عن النضر بن

(١) هو النضر بن شُميل بن خَرَشَة بن يزيد المازني النحوي، وُلد بِمَرْوَ عام ١٢٣هـ، ثم خرج مع أبيه إلى البصرة وهو ابن ست سنين، فنشأ بها، وأخذ عن هشام بن عروة، وحماد بن سلمة، والخليل بن أحمد، وجمع من البصريين، ثم خرج إلى المربد والبادية يطلب العربية، فمكث فيهما مدة طويلة، أخذ فيها عن فصحاء العرب وشعرائهم، ورجع بعد ذلك إلى البصرة فأقام بها مدة، ولمَّا ضاقت به الأسباب فيها لغُربته عن موطنه، قرَّر أن يعود إلى مرو، فرجع إليها، وتولى القضاء، فأقام العدل، وحُمدت سيرته، وأفاد بها مالاً عظيماً، ولم يزل بها حتى توفي فيها عام ٢٠٣هـ. وكان ثقة، صاحب سنة، عالماً بالحديث والعربية، فقيهاً، صاحب مؤلفات.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٠٨)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٣٧ ـ ٣٨)، وتهذيب اللغة (١/ ١٧)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٥٥)، ونور القبس ص:(٩٩)، ونزهة الألباء ص:(٨٥)، وإنباه الرواة (٣/ ٣٤٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٥٨)، والوافي بالوفيات (٢٧/ ٧٨)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٧٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٢٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٣١٦).

(٢) انظر: الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٤).

شميل؟ فقال: ثقة صاحب سنة»، قال: «وسُئل عبد الله بن المبارك عن النضر بن شميل؟ فقال: درَّة بين مروين ضائعة، يعني كُورة مَرْوَ[١]، ومَرْوَ الرُّوْذ[٢]»[٣].

ـ وقال العباس بن مصعب[٤]: «بلغني أن ابن المبارك سئل عن النضر بن شميل؟ فقال: ذاك أحد الأحدين، لم يكن من أصحاب الخليل أحد يدانيه. ثم قال العباس: كان النضر إماماً في العربية والحديث، وهو أول من أظهر السُنَّة بمرو وجميع خراسان، وكان أروى الناس عن شُعبة، وخرَّج كتباً كثيرة لم يسبقه إليها أحدٌ، ولي قضاء مرو»[٥].

ـ وقال اللالكائي: «سياق ذكر من رُسم بالإمامة في السُّنَّة، والدَعوة، والهداية إلى طريق الاستقامة، بعد رسولِ الله ﷺ إمامِ الأئمة، فمن الصحابة.....[٦] ومن أهل البصرة... وأبو عمرو بن العلاء، ثم حمَّاد بن سلمة، وحمَّاد بن زيد... ومن أهل خُراسان: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك... والنَّضر بن شُميل، ونعيم بن حماد المروزي...» إلخ[٧].

ـ وقال المرزباني: «بصري الأصل، نزل مَرْوَرُوذ، وهي من بلاد بني مازن، وكان راوية عن البصريين، سمع من ابن عون، وشُعبة بن الحَجَّاج، وأشكال

(١) الكُورة مأخوذة من لفظ (خورة) بالفارسية، ويُقصد بها كل صُقع يشتمل على عدة قرى، ولها قصبة أو مدينة أو نهر يجمع اسمها، وسميت مرو بذلك؛ لأنها قرى يجمعها نهر مرو. انظر: الصحاح (٢/ ٨١٠)، والمُعرَّب ص: (٥٤٧).

(٢) مدينة قريبة من مرو الشاهجهان وأصغر منها، وبينهما مسافة خمسة أيام، وهي على نهر عظيم نُسبت إليه. انظر: معجم البلدان (٥/ ١١٢)، ومراصد الاطلاع (٣/ ١٢٦٢).

(٣) الجرح والتعديل (٨/ ٤٧٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٣٢٨)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٨٢ ـ ٣٨٣).

(٤) هو العباس بن مصعب بن بشر المروزي، قال ابن حبان: (يروي عن العراقيين وأهل بلده، وكان يتحفظ من يتعاطى علم التواريخ والأنساب، عاجله الموت فلم يصنف شيئاً). (الثقات ٨/ ٥١٤).

(٥) سير أعلام النبلاء (٩/ ٣٣٠)، وتهذيب الكمال (٢٩/ ٣٨٣).

(٦) ذكر هنا جملة من الصحابة والتابعين، وجماعات من أئمة الأمصار.

(٧) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٩ ـ ٤٩).

هؤلاء، كان ثقة ثبتاً، صاحب عربية، وكان يدعو إلى السُنَّة»[١].

وإذا كان هذا ما قاله عنه أهل السنة وغيرهم، فإن النضر بن شميل قد صرَّح بنفسه على جريانه على منهج أهل السنة والجماعة؛ وذلك أنه لمَّا سمع بتشيع المأمون، وتقديمه للشيعة وموالاته لهم، دخل عليه، فأنشد عليه أبياتاً بيَّن له فيها منهجه السني، وموقفه من الخلفاء الأربعة وأم المؤمنين عائشة ﵂، فقال فيما حدَّث عنه تلميذه أبو داود المَصاحفي: «دخلتُ على المأمون، فقلتُ: إني قلتُ اليوم هذا:

أصبح دِيني الذي أدين به ... ولستُ منه الغداة مُعتذرَا
حبُّ علي بعد النَّبي[٢] ... ولا أشتم صِدِّيقَه ولا عُمَرَا
وابن عَفَّان في الجِنان مع الـ ... أبرار ذاك القتيل مُصطَبرَا
وعائش الأمُّ لستُ أشتِمُها ... مَنْ يَفْتَرِيْهَا فنحنُ منه بَرَا[٣]

هذه بعض الأمثلة الدَّالة على منهجه في العقيدة عامة، وسيأتينا في المطلب الآتي بعض مقالاته المطابقة لعقيدة أهل السنة والجماعة في بعض مسائل الإيمان.

وأما ما يتعلق بعقيدته في الأسماء والصفات، فإن الحافظ أبا القاسم الأصبهاني ذكر أنه كتب عقيدته للناس على غِرار أئمة السَّلف الذين كانوا يكتبون للناس عقائدهم؛ وذلك حينما فشت البدع، وكثرت دواعيها؛ ليهتدي بها المسترشد في الخلف[٤].

ومع أن أبا القاسم الأصبهاني لم يذكر هذه العقيدة، إلا أنه لمَّا ذكر النضر بن شميل مع طائفة من السلف الذين كتبوا للناس عقائدهم، كالثوري، وسفيان بن عيينة، والأوزاعي، وابن المبارك، ضرب لذلك مثلاً بما كتبه والد الإمام

---

(١) نور القبس ص:(٩٩).
(٢) ليس معنى كلامه أنه يقدم علياً على الخلفاء الثلاثة؛ بل معناه مطلق المحبة، يوضحه ما سيأتي من الأبيات.
(٣) وفيات الأعيان (٢/ ٢٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨٢).
(٤) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٣ ـ ٤٧٧).

حماد بن سلمة بن دينار البصري مما يدل على اتفاق المضمون، فقال: «وكان أبو أحمد بن أبي أسامة القرشي الهروي من أفاضل مَنْ بخراسان مِنَ العلماء والفقهاء أملى اعتقاداً له، قال: وينبغي لِمَن مَنَّ الله عليه بعِلم الهداية، والكرامة بالسُنَّة، مِمَّن بقي من الخَلف القُدوة، ممن مضى من السَّلف، وأن مذهبنا ومذهب أئمتنا من أهل الأثر: أن نقول أن الله ﷻ أحدٌ لا شريك له، ولا ضِدَّ له ولا نِدَّ له، ولا شبيه له، إلهاً واحداً أحداً صمداً، لم يتخذ صاحبة ولا ولداً، ولم يُشرك في حكمه أحداً، قال: ونؤمن بصفاته أنه كما وصف نفسه في كتابه المُنزَّل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميد، ونؤمن بما ثبت عن رسول الله ﷺ من صفاته ﷻ، بنقل العدول والأسانيد المتصلة التي اجتمع عليها أهل المعرفة بالنقل أنَّها صحيحة ثابتة عن نبي الله ﷺ، ونطلقها بألفاظها كما أطلقها، ونعقد عليها ضمائرنا بصدق وإخلاص أنها كما قال ﷺ، ولا نُكيِّف صفات الله ﷻ، ولا نفسرها تفسير أهل التكييف والتشبيه، ولا نضرب لها الأمثال، بل نتلقاها بحسن القَبُول تصديقاً، ونُطلِق ألفاظها تصريحاً كما قال الله ﷻ في كتابه، وكما قال رسول الله ﷺ، ونقول: إن صفات الله ﷻ غير مخلوقة، ليس من كلامه وعلمه وصفاته شيء مخلوق، جلَّ الله تعالى عن صفات المخلوقين، والكيف عن صفات الله مرفوعٌ، ونقول كما قال السلف من أهل العلم، الزُّهريُّ وغيره: على الله البيان، وعلى رسول الله البلاغ، وعلينا التسليم، ونؤدي أحاديث رسول الله ﷺ كما سمعنا، ولا نقول في صفات الله كما قالت الجهمية والمُعطِّلة، بل نثبت صفات الله تعالى بإيمان وتصديق»(١).

فدل هذا ضمناً على منهجه في الأسماء والصفات، ويزيدنا يقيناً على ذلك أن النضر بن شميل كان من رواة أحاديث الصفات، والرَّد على القدرية، كغيره من السلف الذين كانوا ينشرون أحاديث الصفات للرد على الجهمية والمُعطِّلة، ولو لم يكن مقراً لها لما رواها ونشرها بين الناس(٢).

---

(١) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧).

(٢) انظر: السنة لعبد الله بن أحمد (٢/ ٤٨١) برقم (١١٠٣) (صفة النزول)، والرَّدّ على =

* المطلب الثاني *

منهجه في الإيمان وزيادته ونقصانه وحكم الاستثناء فيه

جرى النضر بن شميل على منهج السلف في مسائل الإيمان، فأدخل الأعمال في الإيمان، وقال بتفاضل الإيمان، وروى عن شيخه الخليل بن أحمد جواز الاستثناء في الإيمان؛ خوفاً من التزكية، وفيما يلي بيان لذلك:

تعريف الإيمان:

قال اللالكائي: «باب ما روي عن النبي ﷺ في أن الإيمان تلفظٌ باللسان، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح...... وبه قال من الصحابة:... ومن التابعين:... وبه قال من الفقهاء: مالك بن أنس.... والنضر بن شميل، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو ثور، وأبو عبيد»[(١)].

وهو صريح في دلالته على المقصود، وسياق النضر بن شميل مع هؤلاء الأئمة في سياق واحد يدل على منزلته بين أهل السنة والجماعة، وفضله.

زيادة الإيمان ونقصانه:

روى عبد الله بن أحمد في السنة، عن الإمام أحمد، عن إبراهيم بن شمَّاس السَّمرقندي، قال: سمعت النضر بن شميل يقول: «الإيمان قولٌ وعملٌ، والإيمان يتفاضل»[(٢)].

وموضع الإيراد هو المقطع الأخير؛ لأن القول بتفاضله يستلزم القول بزيادته ونقصانه، فما قابل التفاضل قابل الزيادة والنقصان.

= الجهمية للدارمي ص: (١٤٠) برقم (٢٩٥) (صفة الكلام)، والإيمان لابن منده (١/ ١٣١ ـ ١٣٣) برقم (٧) (الرَّد على القدرية)، والتمهيد لابن عبد البر (٧/ ١٣٢)، والعلو للعلي الغفار (٢/ ١٠٤٢) (صفة الاستواء رواية عن الخليل).

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٨٣٠ ـ ٨٣٢).

(٢) السنة (١/ ٣١٥ ـ ٣١٦) برقم (٦٣٢)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٨١٢) برقم (١١٠٣، ١١٠٩) بتحقيق رضا نعسان.

حكم الاستثناء في الإيمان:

روى النضر بن شميل، عن شيخه الخليل بن أحمد، أنه قيل له: تقول: أنا مؤمن؟ فقال: «لا أقوله، وهذا تزكية»[١]. وفي هذا موافقة للسلف في جواز الاستثناء في الإيمان، خوفاً من التزكية، لا شكاً في الإيمان، كما سبق بيانه.

---

(١) تهذيب اللغة (١٥/ ٥١٥).

المبحث العاشر

منهج عبد الملك بن قُريب الأصمَعي (ت٢١٣هـ)[1] في تقرير العقيدة

وفيه أربعة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية

تبوأ الأصمعي بحق منصب أديب أهل السنة والجماعة منفرداً به، قبل أن

---

(١) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع أبو سعيد الأصمعي الباهلي، وُلد في البصرة عام ١٢٣هـ، ونشأ بها وتعلم، فأخذ الحديث عن الحمَّادين، وشُعبة، والثوري، والعربية عن أبي عمرو، وعيسى الثقفي، والخليل، ويونس وغيرهم، وفي أثناء وجوده بالبصرة كان يختلف إلى المربد والبوادي في نواحي الجزيرة، فيلقى الأعراب والخطباء، ويأخذ عنهم الغريب، والشعر، والنوادر، والأمثال، والحِكَم، والأخبار، ثم يحاورهم، حتى تكونت لديه مَلَكة لغوية وأدبية راسخة.
ولمَّا اشتهر أمره وذاع صيته طلبه هارون الرشيد لمصاحبته والتعلُّم منه، فقدم بغداد عام ١٧٣هـ ودخل عليه فأعجب به، وتوثقت العلاقة بينهما، فأصبحا يشتركان في المجالس العلمية والمناظرات التي يعقدها الرشيد للعلماء، ولمَّا وقعت نكبة البرامكة عام ١٨٨هـ أمره الرشيد باللحاق بأهله لكبر سنه، أو لغير ذلك، فرجع إلى البصرة، واستأنف حلقته المشهورة في مسجدها للإفادة، واستمر في ذلك مدة طويلة إلى أن توفي بها عام ٢١٣هـ، أو ٢١٧هـ، وأخباره كثيرة جداً.
• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص: (٨٠ ـ ١٠٥)، وأخبار النحويين البصريين ص: (٤٥)، وتهذيب اللغة (١/ ١٤)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (١٦٧)، ونور القبس ص: (١٢٥)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٥٥)، وإنباه الرواة (٢/ ١٩٧)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٥)، وغاية النهاية (١/ ٤٧٠)، وبغية الوعاة (٢/ ١١٢)، وطبقات المفسرين (١/ ٣٦٠)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢/ ١٤٧)، والأصمعي حياته وآثاره، للدكتور عبد الجبار الجَومرد.

يلتحق ابن قتيبة به فيشاركه فيه؛ وذلك لِما جمعا من فنون العربية وفروعها، وأنواع المعارف المختلفة وأشتاتها، مع تمسكهما في ذلك كله بالعقيدة السَّلفية.

وقد شهد له الأئمة بصحة المعتقد، وحُسن السيرة، ومن أجل ذلك أحبُّوه، ووثَّقوه، واتفقوا جميعاً على لُزومه بالسنة، والاقتداء بالسَّلَف[١].

ـ أخرج الخطيب بسنده إلى محمد بن إبراهيم بن مسلم الطرسوسي[٢]، قال: «سمعتُ أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، يُثنيان على الأصمعي في السُّنَّة، قال: وسمعت علي بن المديني يُثني عليه»[٣].

ـ وقال تلميذه المحدِّث اللُّغوي نصر بن علي الجهضمي: «ما رأيت أحداً أشدَّ تمسكاً بالسّنَّة من الأصمعي، وقد رفعه الله تعالى»[٤].

ـ وأخرج الأزهري بسنده إلى العبَّاس بن الفَرَج الرِّياشي ـ وهو من تلاميذ الأصمعي ـ أنه قال فيه: «وكان شديد التوقي لتفسير القرآن، صدوقاً، صاحب سُنَّة»[٥].

ـ وقال ابن قتيبة فيه: «وكانت الرِّواية والمعاني أغلب عليه، وكان شديد التَوَقِّي لتفسير القرآن، وحديث النبي ﷺ، ولا نعلم أنه كان يرفع إلا أحاديث يسيرة، وكان صدوقاً في غير ذلك من حديثه، صاحب سُنَّة»[٦].

---

(١) انظر: غريب الحديث للخطابي (١/ ٦٢)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٦٥)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٦).

(٢) هو أبو أمية الخزاعي، ذكره ابن حبان في الثقات، ووثَّقه أبو داود، والخلال، وأبو سعيد بن يونس المصري، (ت٢٧٣هـ). انظر: تاريخ بغداد (١/ ٣٥٩)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٢٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨ ـ ٤١٩)، ونزهة الألباء في طبقات الأدباء ص:(١٢٣)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٧٩).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٧ ـ ٣٣٨) نقلاً عن «التعريف بصحيح التاريخ» لأبي جعفر أحمد بن إبراهيم القيرواني المتوفى سنة ٣٦٩هـ.

(٥) تهذيب اللغة (١/ ١٤).

(٦) المعارف ص:(٥٤٣ ـ ٥٤٤).

ـ وتقدم قول إبراهيم الحربي أنه كان من لغويي البصرة الذين كانوا على السنة[١].

هذا منهجه بعامة، وأما منهجه في إثبات الصفات الإلهية، فإنني قد تتبعت مواقفه تجاه الصفات الإلهية ـ مع ندرة ذلك وقلته ـ فوجدتها على ضربين:

أ ـ مواقف يثبت فيها الأسماء والصفات، ويُبَيِّنُ فيها رأيه.

ب ـ ومواقف يروي فيها ما يدل على الصفات، ويقرُّها.

وكلا الطريقين سلكهما السلف لإثبات الصفات الإلهية، فكانوا يثبتون الصفات الإلهية، ويروون النصوص الدَّالة عليها استدلالاً بها، وتأكيداً على إثباتها.

أما أمثلة الموقف الأول، فكالتالي:

أولاً: منهجه العام في الصفات:

ذهب الأصمعي إلى أن أسماء الله وصفاته غير مخلوقة، وأن من يقول بخلقها فهو زنديق كافر، ودليله ما أخرجه اللالكائي بسنده، عن الأصمعي، قال: «إذا سمعتَ الرَّجل يقول: الاسم غير المُسَمَّى فاحكم ـ أو قال: فاشهد ـ عليه بالزَّندقة، لفظهما سواء[٢]»[٣]. ووجه الاستشهاد بيِّن؛ فإن المعتزلة الذين يعنيهم

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٠)، ونزهة الأنباء ص:(٢٧)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٢٥ ـ ١٢٦).

(٢) تقدَّمت إشارتنا لقول الأصمعي في الاسم أنه المسمَّى عند كلامنا على مقالة سيبويه في الاسم والمسمى ص:(١٧٢)، وذكرنا هناك أيضاً من قال بذلك من السَّلف، ومقصدهم به، والصَّواب في المسألة هو ما ذهب إليه الإمام أحمد، وابن جرير الطبري، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وجمهور أهل السنة: أن الاسم عَلَم للمسمى، ودَالٌّ عليه، ومع ذلك فقد يُراد بالاسم المُسَمَّى، كقولك: قال الله، وقد يُراد به الاسم، كقولك: الله اسم عربي والرَّحمن كذلك ونحوهما، ولذلك لا يطلق الأمر بل يُستفصل، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد بذلك أن أسماء الله وصفاته غير ذاته فهو باطل، وهو مراد الجهمية والمعتزلة الذين يقصدهم الأصمعي هنا.

انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، وصريح السنة للطبري ص:(١٧ ـ ١٨، ٢٥ ـ ٢٧)، والردّ على من أنكر الحرف والصوت ص:(١٧٩)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٦، ٢٠٧)، وبدائع الفوائد (١/ ١٦)، وشرح العقيدة الطحاوية ص:(١٣١)، وأسماء الله الحسنى لعبد الله الغصن ص:(٢٧ ـ ٤٦).

(٣) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢١٢).

الأصمعي بقوله هذا، كانوا يقولون بأن أسماء الله وصفاته مخلوقة؛ لأنها غير الله، وما كان غيره فهو مخلوق.

ثانياً: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال بخلقه فهو كافر:

قال اللالكائي وهو يعدد من قال بأن القرآن كلام الله غير مخلوق من الصحابة والتابعين فمن بعدهم من علماء الأمصار: «ومن أهل البصرة من التابعين قد مضى عن الحسن، وسليمان التيمي، ومن بعدهم..... وعبد الملك بن قُريب الأصمعي...... قالوا كلهم: القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن قال: مخلوق، فهو كافر»[١].

ثالثاً: تكفيره لمن ردَّ صفة الاستواء بالتشبيه:

روى ابن أبي حاتم الرازي بإسناده عن الأصمعي قال: «قدمت امرأة جهم بن صفوان فقال رجل عندها: الله على عرشه، فقالت: مَحْدُودٌ على مَحْدُودٍ، فقال الأصمعي: هي كافرة بهذه المقالة»[٢].

ويؤخذ من هذه الأمثلة أن الأصمعي ذهب إلى إثبات الأسماء والصفات الواردة في الكتاب والسنة على الوجه اللائق بذاته ﷻ كبقية السلف، وتكفير من قال بخلقها كالجهمية والمعتزلة، أو أنكر شيئاً من ذلك على وجه العناد كامرأة جهم التي أنكرت استواء الله على عرشه.

وأما أمثلة الموقف الثاني فمنها ما يلي:

صفة الاستواء:

قال أبو بكر الدينوري[٣] في المُجَالسة: «حدَّثنا محمد بن يونس[٤]، قال:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٨٠ ـ ٢٨٥).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٢٥)، ومجموع الفتاوى (٥/ ٥٣)، والعلو للعلي الغفار (٢/ ١٠٤١).

(٣) هو أبو بكر أحمد بن مروان بن محمد الدينوري المالكي، كان علامةً فقيهاً محدثاً، وله مصنفات أجلها: (المجالسة وجواهر العلم)، (ت٣٣٤هـ). انظر: ترتيب المدارك (١/ ٥١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٢٧).

(٤) هو محمد بن يونس بن موسى الكُديمي أبو العباس البصري، ضعيف، وحسَّن حديثه =

أنشدنا الأصمعي لأمية بن أبي الصلت[١] في عظمة الله ﷻ:

مَجِّدوا الله وهو للمجد أهلٌ ... ربنا في السماء أضحى كبيرَا
بالبناء الأعلى الذي سَبَق ... الخلق وسوَّى فوق السَّماء سريرَا
شرجَعاً ما يَنَالُه بَصَر العَين ... ترى دُونَه المَلائِكُ صُورَا»[٢]

إقرار قتل من يقول بخلق القرآن:

أخرج ابن بطة في الإبانة بسنده إلى أبي داود السجستاني، قال: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن قريب الأصمعي[٣]، قال: سمعتُ عمِّي الأصمعي يقول: «أتي هارون برجل يقول: القرآن مخلوق، فقتله»[٤].

ففي المثال الأول إقرار منه بذلك، وإلَّا لاعترض على أمية كما اعترض على امرأة جهم، وقد روي من حديث ابن عباس ﵄ أن النبي ﷺ أنشد له الأبيات السابقة التي قال بها أمية بن أبي الصلت فاستحسنها وقال: «آمن شعرُه وكفر قلبُه»[٥].

وكذلك المثال الثاني فهو حكاية منه وإقرار، وكان الأصمعي ملازماً لهارون الرشيد، مستشاراً له في أعماله، ولولا قوله بكفر من يقول بخلق القرآن لما أقرَّ على الرَّشيد هاهنا.

= الإمام أحمد، توفي ٢٨٦هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٧٤)، وتقريب التهذيب ص:(٥١٥).

(١) تقدم تخريج الأبيات ص:(٥٢).

(٢) المجالسة وجواهر العلم (٨/ ٨١)، وقد تقدم تخريج الأبيات في ص:(٥٢).

(٣) عبد الرحمن بن عبد الله بن قريب المشهور بابن أخي الأصمعي، ثقة اشتهر بالرواية عن عمه، ولم يصح ما روي عنه أنه لما قيل له: ما يصنع عمك؟ قال: هو قاعد في غرفته يكذب على العرب، كما سيأتي في المطلب الرابع. انظر: تهذيب اللغة (١/ ٩)، وإنباه الرواة (٢/ ١٦١).

(٤) الإبانة (٢/ ٧٩) برقم (٣٠٥) بتحقيق يوسف الوابل.

(٥) أخرجه الفاكهي في أخبار مكة (٣/ ٢٠٣)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٣/ ١١٧)، وغيرهما، قال الذهبي في العلو (١/ ٤٤٣ بتحقيق البراك): «إسناده منقطع»، وقال ابن كثير في البداية والنهاية (٢/ ٢٢٨): «فأما الذي يروى أن رسول الله ﷺ قال في أمية: (آمن شعره وكفر قلبه) فلا أعرفه»، وانظر: مجموع الفتاوى (٥/ ١٤، ٤٠٥).

وبهذا يستخلص مِمَّا تقدم أن الأصمعي جرى على منهج السلف في إثبات صفات الله ﷻ وأسمائه، وتكفير من قال بخلقها، أو أنكر شيئاً منها، وإلى جانب ذلك كان يروي أحاديث الصفات، والآثار الواردة في الرد على المخالفين؛ جرياناً على عادتهم في رواية ذلك دِفاعاً عن السُنَّة.

* المطلب الثاني *

منهجه في القضاء والقدر

قد مضى عند كلامنا على منهج أبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ما نقله اللالكائي عنهما مع أبي عمرو الشيباني، وثعلب، والأصمعي، وجماهير الصَّحابة والتابعين، وعلماء الأمصار، وهو: أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ﷻ طاعاتها ومعاصيها، وقول اللالكائي بعد ذلك: «وهو مذهب أهل السنة والجماعة، يتوارثونه خلفاً عن سلف، من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب»[(١)].

وكلامه هذا ظاهر في دلالته على منهج الأصمعي في باب القضاء والقدر؛ فإن القول بخلق الله لأفعال العباد كلها خيرها وشرها مبني على إقرار أهل السنة بالقضاء والقدر، وأن جميع ما يجري في الكون صادر عن قضائه وقدره.

ولم يكن الأصمعي يكتفي بهذا الإقرار فقط، بل كان يُقرن إقرارَه بعمله، فيحارب القدرية علمياً وعملياً، كما تواتر عنه في كتب التراجم وغيرها.

أما علمياً: فقد اهتم اهتماماً خاصاً بالأشعار الواردة عن العرب في إثبات القدر؛ إبرازاً لجاحديه أن الإقرار بالقدر أمر طبيعي في النفوس، وأنه لا ينكره إلا المكابرون للحقائق؛ ممن تغيرت فطرتهم بالفلسفة، والمقاييس العقلية المستحدثة، وردّاً على المنكرين له[(٢)].

ومما يُروى عن الأصمعي في إثبات القدر من الأشعار التي أنشدها، والأخبار التي نقلها:

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٨).
(٢) انظر بعضاً من تلك الأشعار في: تأويل مشكل القرآن ص:(١٢٧ ـ ١٣٠)، وعيون الأخبار (٢/ ١٤١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩٢ ـ ٦٩٣).

ـ قال ابن قتيبة: «وأنشدني الرِّياشي للأصمعي:

وعاجزُ الرَّأي مِضياعٌ لفُرصته   حتى إذا فات أمرٌ عاتَب القَدَرَا»[١]

ـ وقال أيضاً: «وأنشدني سهل[٢] عن الأصمعي:

يا أيُّها المُضمِر هَمّاً لا تُهَمّ   إنَّك إن تُقَدّر لك الحُمَّى تُحَمْ

ولو غَدَوتَ شاهقاً مثل العَلَم   كيف توقيك وقد جفَّ القَلَمْ»[٣]

ـ وقال أيضاً: «وأنشدني أبو حاتم سهل بن محمد، عن الأصمعي: قال: قلتُ لدِرْوَاس الأعرابي[٤]: ما جعل بني فلان أشرف من بني فلان؟ قال: الكِتاب يعني القدر، ولم يقل: المكارم والفِعَال»[٥].

ـ وأخرج اللالكائي بسنده إلى الأصمعي قال: سئل أعرابي عن القدر؟ فقال: «ذلك عِلْمٌ اختصمت فيه الظنون، وغلا فيه المختصمون، فالواجب علينا أن نردَّ ما أشكل علينا من حُكمه إلى ما سبق من عِلمه»[٦].

قال ابن قتيبة: «وكان الأصمعي يُنشد من الشعر أبياتاً في القدر ذكرتُها وغيرها...» إلخ[٧]، ولما ذَكَرَها قال: «هذا مذهب العرب في القدر، وهو مذهب كل أمة من العجم، وأن الله في السَّماء؛ ما تُركت على الجِبلَّة والفطرة، ولم تُنقل عن ذلك بالمقاييس والتدليس»[٨].

وأما عملياً: فكان شديداً على القدرية في تعامله، ومن أجل ذلك كان يبغض

---

(١) عيون الأخبار (٢/ ١٤١).

(٢) هو شيخه سهل بن محمد أبو حاتم السجستاني.

(٣) عيون الأخبار (٢/ ١٤١).

(٤) هو درواس بن حبيب العجلي، من رجال البادية، دخل مع قومه على هشام بن عبد الملك لقحط نزل بهم وقدَّموه، فاستصغره لصغر سنه، فقام ونثر كلامه، وكان مفوهاً، فأعجب به هشام، وأمر له ولقومه جوائز عظيمة. انظر: التذكرة الحمدونية (٢/ ٢٢)، والمستطرف (١/ ٤٦).

(٥) تأويل مشكل القرآن ص: (١٢٧).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٦٩٢).

(٧) تأويل مشكل القرآن ص: (١٢٧).   (٨) تأويل مشكل القرآن ص: (١٣١).

الجاحظ، وأبا عثمان المازني، واليزيدي وغيرهم ممن اتهم بنفي القدر، وكان يُجاهر بذلك، وإذا جاء أحد منهم مجلسه لم يرض به، فإمَّا يخرج صاحبه، أو يقوم الأصمعي فيخرج، فلا مجال للمناقشة والخوض في القدر، اقتداء بالسلف في مفارقة أهل الأهواء والابتعاد عنهم(١).

* المطلب الثالث *

موقفه من الفرق المبتدعة وبعض مقالاتهم

عاش الأصمعي في القرن الثاني والثالث الهجريين (١٢٣هـ - ٢١٣هـ)، وعاصر الدولتين الأموية والعباسية، ونشأ في البصرة موئل العلماء، ثم نزح إلى بغداد عاصمة الخلافة العباسية، وبذلك عايش الأحزاب المذهبية، والحركات الفكرية، وكان من الطبيعي أن يكون له منهج محدد تجاهها كغيره من الأفراد.

وقد وقف الأصمعي من هذه الفرق كلها موقفاً ينبع من عقيدته السُّنية ومنهجها في التعامل مع المخالفين لأهل السنة والجماعة.

قال العباس بن الفرج الرِّياشي: «كان الأصمعي لا يجيء عَبَثُه مع ذكر الإسلام، ولكن مع هذه الأحاديث، فكان إذا ذكر أصحاب الأهواء يَحُوط الإسلام»(٢).

وإذا استعرضنا مواقفه من تلك المذاهب والأفكار، فسنرى أنه كان بعيداً عن المناهج المخالفة لأهل السنة والجماعة، بمقدار ما كان مُوالياً لهم، وقد حفلت كتب العقيدة، والأدب، والتراجم، ببعض ما يدل على ذلك:

أولاً: موقفه من الخوارج والرَّافضة:

أما الخوارج: فإنني لم أقف له على نصٍّ أو موقف بعينه تجاههم؛ لأنه نشأ في البصرة، ثم انتقل بعد ذلك إلى بغداد حيث مراكز السلطة وقواها العسكرية؛

---

(١) انظر: مجالس العلماء ص:(٢٢٤)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، ومعجم الأدباء (٧/ ١٢٥).

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص:(١٧٠).

مما جعله بعيداً عنهم كل البعد علمياً واجتماعياً، ولم تذكر كتب التراجم ولا غيرها ما يدل على تعايشه معهم، ولكنه كان يروي أخبارهم، ويروي الأحداث التي وقعت لهم مع الأمراء والحكام، على سبيل الاستطراف، ورواية الأخبار والنوادر، كما هو مشحون في كتب الأدب والنوادر والأخبار.

وأما الرَّافضة: فقد عايشهم وعاصرهم، ونال الأذى والشتم والحقد منهم في عصره وبعده؛ لأنه كان سُنياً شديد العداوة للرَّافضة.

فقد اتهمه علي بن حمزة البصري وأبو رياش[1] ـ وهما شيعيان ـ بالنَّصب والجَبر والكذب زُوراً وبهتاناً[2]، وذكره المرزباني وهو معتزلي شيعي في (معجم الشعراء) وهجاه[3]، وذكَر الحافظ مُغلطاي في الإكمال أن المرزباني ذكر الأصمعي أيضاً في كتابه: (الشُّعراء المنحرفون عن عليٍّ بن أبي طالب)، قال: (أي مغلطاي): «وذكره بأشياء مقذعة تركنا ذكرها»[4].

ولمَّا مات الأصمعي شمت به الرافضة وهجوه، بينما مدحه أهل السنة، وذلك دليل على سلامة معتقده، ولا يمكن تفسير موقف المرزباني من الأصمعي إلا على هذا الوجه.

ومن الرَّافضة الذين هجوا الأصمعيَّ لما مات أبو قِلابة الجَرمي[5] وكان شيعياً رافضياً، وقعت بينه وبين الأصمعي مُمَاظَّة ومشاحنة من أجل سوء اعتقاده.

قال ياقوت الحموي في ترجمة أبي قلابة: «كان أحد الرُّواة الفَهَمة، وكان بينه وبين الأصمعي مُمَاظَّة لأجل المذهب؛ لأن الأصمعيَّ رَحِمَهُ اللَّهُ كان سُنّياً حَسَن

---

(١) ستأتي ترجمتهما ص: (٢٢٦).
(٢) سيأتي ذلك في المبحث الرَّابع ص: (٢٢٦).
(٣) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٧) نقلاً عن معجم الشعراء، ولم ترد ترجمة الأصمعي في الجزء المطبوع من (معجم الشعراء)؛ لأن نصف الكتاب مفقود.
(٤) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٧).
(٥) هو حُبيش بن عبد الرحمن، أو ابن منقذ أبو قلابة الجرمي البصري، أحد رواة الأخبار، كان صديقاً لعبد الصَّمد بن المُعذَّل، وبينهما مجالسة وممازحة، وله مع أخبار، وكان رافضياً يَسُبُّ الصَّحابة. انظر: نور القبس ص: (٢١٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٨٠٤)، والوافي بالوفيات (١١/ ٢٢١).

الاعتقاد، وكان أبو قلابة شيعياً رافضياً، ولما بلغته وفاة الأصمعي شَمَت به، وقال:

أقول لما جاءني نعيُه ... بُعداً وسُحقاً لك من هَالكِ
يا شرَّ ميِّتٍ خرجت نفسُه ... وشرَّ مَدفوعٍ إلى مَالكِ»[١]

وقال أبو العيناء[٢]: «كنا في جنازة الأصمعي، فجذبني أبو قلابة الجَرمي الشَّاعر فأنشدني لنفسه[٣]:

لعن اللَّه أعظماً حملوها ... نَحو دَار البِلى على خَشباتِ
أعظماً تبغض النبيَّ وأهل الـ ... ـبيت والطَّيِّبين والطَّيِّباتِ

قال: وجذبني أبو العالية الشَّامي[٤]، وأنشدني:

لا درَّ درُّ بَنَات الأرض إذ فَجَعت ... بالأصمَعي لقد أبقت لنا أَسَفَا
عِشْ ما بدا لك في الدُّنيا فلست ترى ... من النَّاس منه ولا مِن عِلمه خَلَفَا

قال: فعجبت من اختلافهما فيه»[٥].

وقد كذَب أبو قلابة الجرمي في ادعائه على الأصمعي أنه يبغض النبي ﷺ وآله، فلا والله، إنما كان يبغض الرَّافضة الذين ينتسب إليهم أبو قلابة، وعلي بن حمزة البصري.

---

(١) معجم الأدباء (٢/ ٨٠٤)، والوافي بالوفيات (١١/ ٢٢١).

(٢) هو محمد بن القاسم بن ياسر الهاشمي مولاهم البصري، سمع من الأصمعي وأبي عبيدة، ولازم الجاحظ، وكان أديباً إخبارياً، ضعَّفه الدارقطني، واتهمه أهل البصرة بالتشيع، توفي ٢٨٢هـ. انظر: أمالي المرتضى (١/ ٣٠٢)، وميزان الاعتدال (٦/ ٣٠٤).

(٣) ذكرهما أيضاً علي بن حمزة البصري في (التنبيهات على أغاليط الرواة) ص:(٢٤٨)، وانظر ص:(٢٢٧).

(٤) هو الحسن بن مالك مولى العَمِّيين، نزل البصرة وأقام بها، وقدم بغداد، فأدب العباس بن مأمون، وجالس المأمون، وكان أديباً شاعراً راوية، من أصحاب الأصمعي وتلاميذه. وفي بعض المصادر: (أبو العالية الشافعي)، وهو تحريف. انظر: نور القبس ص:(٢١٠)، ومعجم الأدباء (٣/ ٩٧٥).

(٥) نور القبس ص:(١٢٦)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٨٨ ـ ٨٩)، والوافي بالوفيات (١٩/ ١٢٨ ـ ١٢٩)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٧٦)، والبيتان الأولان ذكرها أيضاً ياقوت في معجم الأدباء (٣/ ٩٧٥).

ثانياً: موقفه من الجهمية، والقدرية، والمعتزلة، والمتكلمين، والملحدين:

اتفقت الروايات الواردة عن الأصمعي أنه كان شديد الكراهية للجهمية والمعتزلة؛ فكان يروي عن السلف الروايات الواردة في ذمهم، ويذمُّ رؤساءهم ومقالاتهم، ويروي الأحاديث الواردة في إثبات الصِّفات، جرياناً على أصول السلف(١)، ولذلك كان ابن أبي دُؤاد(٢) إذا رأى في كتابه حديثاً عن الأصمعي قال: «أضرب على ذا؛ ليُرضي نفسه بذلك»(٣).

ولمَّا وقعت المحنة بأهل السنة، ومال علي بن المديني إلى القاضي أحمد بن أبي دؤاد بهبات خصَّه بها، وظهرت منه هفوات استنكرها الأئمة، قال الأصمعي له منكراً عليه، ومحذراً إياه من موالاة ابن أبي دُؤاد: «والله يا علي لتتركن الإسلام وراء ظهرك»(٤).

وأخرج عبد الله بن أحمد، والخلال، بسنديهما إلى الأصمعي، قال: حدثنا المعتمر بن سليمان التيمي، عن أبيه(٥) أنه قال: «ليس قوم أشد نقضاً للإسلام من الجهمية والقدرية؛ فأما الجهمية: فقد بارزوا الله تعالى، وأما القدرية: فإنهم قالوا في الله ﷻ»(٦).

---

(١) أخرج عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٤٣٤) وما بعدها، والخطيب في تاريخ بغداد (١٢/ ١٦٦) وما بعدها، واللالكائي في شرح أصول السنة (٤/ ٧٣٧ ـ ٧٩٢) جمعاً من الروايات الواردة في ذم عمرو بن عبيد المعتزلي من طريق الأصمعي، وساق عبد الله في السنة أيضاً جمعاً من المرويات في الرَّد على أبي حنيفة في قوله بخلق القرآن عن طريق الأصمعي. (انظر: السنة ١/ ١٨٠ ـ ١٨٥).

(٢) هو أحمد بن أبي دُؤاد بن جرير أبو عبد الله القاضي، ولِيَ القضاء للمعتصم، ثم للواثق، وكان جهمياً جلداً، حمَل المعتصمَ على الامتحان بخلق القرآن، توفي ٢٤٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٤١)، وطبقات المعتزلة ص:(٦٢).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٧). (٤) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥١).

(٥) المُعتَمِر بن سليمان التيمي البصري ثقة، وأبوه: سليمان بن طرخان القيسي البصري، ثقة عابد. انظر: تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢٧)، وتقريب التهذيب ص:(٢٥٢، ٥٣٩).

(٦) السنة لعبد الله بن أحمد (١/ ١٠٤) برقم (٨)، والسنة للخلال (٥/ ٩) برقم (١٦٩٣)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٨٠).

وقد صرَّح بمواقفه من الجهمية والمعتزلة والملحدين والمتكلمين في مواضع متعددة بنظمه تارة، وبنثره تارة أخرى.

ـ قال الأصمعي فيما أخرجه جعفر بن محمد الفِريابي (ت٣٠١هـ)، وابن بَطَّة العكبري، والآجري بأسانيدهم إلى نصر بن علي الجهضمي عنه: «من قال: إن الله لا يرزق الحرام فهو كافر»[١].

وقوله هذا ردٌّ على المعتزلة الذين زعموا ذلك؛ تخريجاً على قاعدة العدل، ووجوب فعل الأصلح على الله؛ ليتطابق مع قولهم بخلق العباد لأفعالهم، وإنكار القدر.

ـ وقال وهو يرثي شيخه سفيان بن عيينة بمكة[٢] فيما رواه ابن قتيبة: «حدثني عبد الرحمن[٣]، عن الأصمعي أنه رثى سفيان بن عيينة، فقال:

فليبك سفيانَ بن عيينة باغي سُنَّة درست ... ومُستبيت أثارات[٤] وآثارِ

ومُبتغي قربَ إسناد وموعظة ... وأفقيون[٥] من طارٍ ومن طارِ[٦]

---

(١) كتاب القدر للفريابي ص:(٢١٧)، والإبانة لابن بطة (٢/ ٣٧٥)، والشريعة (٢/ ٩١٤) برقم (٥٠٧).

(٢) كان يلازمة ويجالسه كلما قدم إلى الحج، ويروي عنه الأحاديث، وكان أقرب علماء الحجاز إليه، وقد كان الأصمعي يتردد إلى بلاد الحجاز بين مدة وأخرى لأداء فريضة الحج، ويمرُّ بمكة والمدينة والطائف، فليتقي مع علمائها ومحدثيها، وأدبائها ورواتها، فيحضر حلقاتهم، ويأخذ عنهم ما يمكن أخذه. (الأصمعي حياته وآثاره ص: ٧٤ ـ ٧٥).

(٣) هو ابن أخي الأصمعي تقدمت ترجمته ص:(٢٠٩).

(٤) المستبيت: هو الفقير، والمراد به هنا الطالب، والأثارات: جمع أثارة وهي: البقية من العلم. انظر: تهذيب اللغة (١٤/ ٣٣٥)، والصحاح (٢/ ٥٧٦)..

(٥) جمع أَفَقي، بفتح الهمزة والفاء، وقيل: بضمهما. قال الأصمعي: رجل أَفَقي: إذا كان من آفاق الأرض، أي: نواحيها. انظر: تهذيب اللغة (٩/ ٣٤٤)، والصحاح (٤/ ١٤٤٦)، والمراد بهم هنا: الطالبون للأسانيد في الآفاق.

(٦) هكذا في عيون الأخبار، وفي المحدث الفاصل ص:(٢٢٦)، والسير (٨/ ٤٧٤): (من طارٍ ومن ساري)، والطارئ: هو القادم من بلد آخر، والسّاري: هو الماضي إليها ليلاً. انظر: تهذيب اللغة (١٣/ ٥٢)، والصحاح (١/ ٦٠، و٦/ ٢٣٧٦).

أمست مجالسه وحشاً مُعَطَّلة ... من قاطنين ومن حُجَّاج وعُمَّارِ
مَنْ للحديث عن الزُّهري حين ثَوى ... أو للأحاديث عن عمرو بن دينارِ
لن يسمعوا بعده من قال: حدثنا ... الزهري، من أهل بَدو أو بإحضارِ
لا يهنأ الشامتَ المسرورَ مصرعُه مِن ... مارقين ومن جُحَّاد أقدارِ
ومن زنادقة جَهْمٌ يقودهم ... قوداً إلى غَضَب الرَّحمن والنَّارِ
ومُلحدين ومرتابين قد خلطوا ... بسُنَّة الله أهتاراً بأهتارِ»[(١)]

وهو برهان آخر يوضح منهج الأصمعي في العقيدة؛ فإن سفيان بن عيينة كان إمام أهل السنة بمكة في عصره، وبمقدار لوعته عليه، وعلى الحديث ومجالسه، أنكر على الشامتين بموته من الجهمية، والقدرية، والملحدين، والمرتابين أعداء أهل السنة.

- وأنشد الأصمعي فيما رواه عنه ابن قتيبة، بسنده إلى الرِّياشي، عنه:

وإني لأغنى الناس عن كل متكلِّم ... يرى الناس ضُلالاً وليس بمهتدي»[(٢)]

وفيه بيان موقفه من المتكلمين، ويدخل فيهم جميع الفرق وأهل الأهواء.

ثالثاً: موقفه من البرامكة[(٣)]:

وصل الأصمعي إلى بغداد بناء على طلب هارون الرشيد، واتصل به وجالسه

---

(١) عيون الأخبار (٥/ ١٣٥ ـ ١٣٦)، والمحدث الفاصل بين الراوي والواعي للرَّامهرمزي ص: (٢٢٦ ـ ٢٢٧) من طريق أبي الفضل الرِّياشي، أن الأصمعي قال في سفيان بن عيينة يرثية.. إلخ، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٧٤ ـ ٤٧٥) مع اختلاف في بعض الأبيات، ورجال إسناد الرَّامهرمزي ثقات، والأهتار: جمع هِتر: وهو السَّقط من الكلام، وهو أيضاً: الباطل. انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٢٣٢)، والصحاح (٢/ ٥٨٠).

(٢) عيون الأخبار (٥/ ١٤١)، كتاب العلم والبيان، باب الأهواء والكلام في الدين.

(٣) لقب أطلق على جماعة من أولاد أبي علي يحيى بن خالد بن بَرْمَك، كان منهم جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، وزير هارون الرشيد، وأخوه الفضل بن يحيى، وكان من أعوان الرشيد وقواده، غير أنهم فتك بهم عام ١٨٧هـ بعدما وقف على سوء مذهبهم، وما يضمرون له من الشر. انظر: الأنساب (١/ ٣٢٩)، والوافي بالوفيات (١١/ ١٦٠ ـ ١٦٥).

وصاحبه، ونال ما نال من المنزلة العلمية والاجتماعية، ولكنه مع مرور الزمن اكتشف وجود جمع من البرامكة الشعوبيين يحوطون بالرشيد، ويتعصبون للمَجوسية والفارسية، ويحقدون على المسلمين، فأخفى ذلك في نفسه مدة طويلة عملاً بالمصلحة، فلمَّا حلَّت المصيبة بهم أظهر ما كان يخفيه في صدره، فقال فيما رواه ابن قتيبة عنه:

«إذا ذُكر الشِّرك في مجلس ... أنارت وُجوه بني برمَك
وإن تُليت عندهم آيةٌ ... أتوا بالأحاديث عن مَزْدَك[١]»[٢]

وكان البرامكة موضع ريب وشك؛ حيث كانوا يؤوون في قصورهم كثيراً من المجوس واليهود والنصارى، ويكلفونهم ترجمة الكتب الأجنبية المتعلقة بالإلحاد، ونقض الشرائع، إلى العربية؛ بقصد إدخال علوم الأوائل على الملة لتوهينها، فعمَّ الباطل، وظهرت الزندقة، وإذا قبض على واحد منهم تستروا عليه ليحفظوه من القتل[٣].

وذكر الذهبي في السير أن الإمام أحمد بن حنبل شهد على ضِرار بن عمرو المعتزلي ـ شيخ الضِّرارية ـ بكفره لدى الوالي سعيد بن عبد الرحمن[٤]، فأمر سعيد بضرب عنقه، لكنه هرب، فأخفاه يحيى بن خالد البرمكي حتى مات، ثم

---

(١) مزدك: هو مؤسس المزدكية، وهي فرقة مجوسية ثنوية، تتميز بقولها: إن النور يفعل بالقصد والاختيار، والظلمة تفعل على الخبط والاتفاق، ويقوم مذهبها على ثلاثة أركان هي: الماء، والنار، والأرض، ولما اختلطت حدث عنها مدبِّر الخير ومدبِّر الشر، فما كان من صفوها فهو مدبر الخير، وما كان من كدرها فهو مدبر الشر، ونهى مزدك الناس عن المباغضة والقتال، ولما كان أكثر ذلك يقع بسبب الأموال والنساء أحل النساء والأموال، وجعل الناس شركة فيها. (انظر: الفهرست ص: ٤٠٢، والملل والنحل ٢/ ٢٧٥).

(٢) عيون الأخبار (١/ ٥١)، والبيتان أيضاً في البيان والتبيين (٣/ ٣٥٠).

(٣) العواصم من القواصم ص: (٧٠ ـ ٧١).

(٤) هو سعيد بن عبد الرحمن بن عبد الله القرشي الجُمَحي، قاضي بغداد لهارون الرشيد، وثقه أحمد وابن معين، وكان من جلة العلماء، وروى له مسلم، وأصحاب السنن، توفي ١٧٦هـ. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٦٧)، والوافي بالوفيات (١٥/ ٢٣٧).

عزلوا سعيداً عن القضاء من أجل حكمه على ضرار بالقتل. قال الذهبي: «قلتُ: لمثل هذا تكلَّم الناس في دين البرامكة»[١].

وورد في بعض المصادر أن الرشيد أرسل إلى الأصمعي ليلة قتله جَعفرَ البرمكي[٢]، ولما قدم عليه، وكشف الطّست المُغطَّى بمنديل، وهاله رأس جعفر، قال له الرشيد: يا أصمعي لا تحزن؛ فإن القوم كانوا يعبدون النُّجوم، فأرخيتُ لهم حتى استغرقوا في الأمل، ونسوا الأجل، فأخذتهم بغتةً وهم لا يشعرون[٣].

* المطلب الرابع *

تبرئته من المطاعن المفتراة عليه

كان للأصمعي أعداء كثيرون ما بين منافس له، وحاقد عليه، وصاحب هوى يريد النيل من عقيدته، وقد حفلت الدراسات المؤلَّفة عن الأصمعي بذكر أحواله مع هؤلاء، مما هو مستخلص من كتب الأدب والتراجم وغيرها، لكنَّ بعضها أمور عادية تتعلق بالحياة اليومية وطريقة المعيشة، والمناظرات أو المحاورات اللغوية والأدبية، بينما بعضها متعلقٌ بأمور مهمة تمس عدالة الأصمعي وتدينه[٤].

وسأتعرض فيما يلي بالنقد والتمحيص لثلاث حكايات افتريت على الأصمعي زوراً وبهتاناً وهو منها بريءٌ:

أولاً: رميه بالكذب على العرب:

حكى بعض العوام وسُقَّاط الناس ـ كما قاله أبو الطيب اللغوي ـ، ومنافسو الأصمعي أنه كان يفتعل النوادر، وحكوا في ذلك: «أن رجلاً رأى عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي، فقال له: ما فعل عمك؟ قال: قاعدٌ في البيت، يَكْذِبُ

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٤٥).

(٢) هو جعفر بن يحيى بن خالد البرمكي، وزير الرشيد، قتله الرشيد عام ١٨٧هـ في نكبة البرامكة، وكان أديباً فصيحاً بليغاً، يتمتع بصفات قيادية. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ١٥٢)، والوافي بالوفيات (١١/ ١٥٦).

(٣) العواصم من القواصم ص: (٧٠).

(٤) انظر: مراتب النحويين ص: (٨٥)، والأصمعي حياته وآثاره ص: (٧٧) وما بعدها.

على الأعراب»[(١)].

وقال مُغلَطاي: «وفي (أدب الرِّواية): أن الأصمعي كان متهماً بالكذب في المُسامرة، فوقع بينه وبين عطاء بن مصعب المعروف بالملط[(٢)] كلامٌ، فدار على جماعة، وجاء بهم إلى شيخ ملتف بكسائه، فقال له: ما اسمك؟ قال: قُريب أبو عبد الملك، قال: أتقرأ القرآن؟ قال: لا إلا ما أصلي به، قال: أتروي شيئاً من الشعر؟ قال: ما أشغلني عنه! قال: أتعرف حديثاً أو فقهاً؟ قال: لا، فقال للجماعة: اشهَدوا على صِدق الشيخ؛ لئلا يقول الأصمعي غداً: حدَّثني أبي وأنشدني»[(٣)].

وقال الذهبي: «وقد روى الحُسين الكوكبي[(٤)] عن أحمد بن عبيد بن ناصح[(٥)] قال: سئل أبو زيد الأنصاري عن أبي عبيدة والأصمعي؟ فقال: كذَّابان، وسئلا عنه؟ فقالا: ما شئت من عَفَاف وتَقوى»[(٦)].

---

(١) مراتب النحويين ص:(٨٤).

(٢) هكذا ورد اسمه هنا، وورد في معجم الأدباء (٤/ ١٦٢٢)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٧) عطاء الملط من غير نسبة، ولم يرد ذكره في مصدر آخر، وذكروا في القصة أنه كان شيخاً لأبي عبيدة والأصمعي.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٧) نقلاً عن أدب الرواية، وقد ردَّ مُغلطاي هذه القصة بذكره لرد أبي الطيب اللغوي عليها وسيأتي لاحقاً، والقصة موجودة في مجالس العلماء ص:(٧٢)، وكذا في معجم الأدباء (٤/ ١٦٢٢) بدون ما ذكره هنا من أن الأصمعي كان متهماً بالكذب في المسامرة، وقال مكان قوله هنا: (لئلا يقول غداً: حدثني أبي وأنشدني): (لئلا يقول غداً أنه من بني هاشم)، وزاد أن سبب حقد عطاء الملط على الأصمعي أنه اتخد حلقة له بعدما كان يتعلم منه، فأغاظه ذلك.

(٤) هو الحسين بن القاسم أبو علي الكوكبي، صاحب أخبار وآداب. قال الحافظ فيه: «إخباري مشهور، رأيت في أخباره مناكير كثيرة بأسانيد جياد»، والمعنى هو المتهم فيها، توفي ٣٢٧هـ. انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٨٦)، ولسان الميزان (١/ ٥٧٠).

(٥) أبو جعفر النحوي، حدّث عن الأصمعي والواقدي، وتصدر للإقراء بسامراء، وكان معدوداً من نحاة الكوفة، قال الذهبي فيه: «ليس بعمدة». انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٥٨)، وإنباه الرواة (١/ ١١٩)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٩).

(٦) ميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٩).

وهذه تهمة عارية من الصحة إطلاقاً وباطلة؛ لعدة أمور:

الأول: شهادتها على نفسها بالبطلان: فقد ثبت في القصة الأولى أنها من كلام العوام والسفلة ولا إسناد لها كما قال أبو الطيب، وسيأتي كلامه، وأما الثانية: فإن عطاء الملط هذا مجهول، وليس من علماء اللغة، ولا من شيوخ الأصمعي المعروفين، ولم يرد ذكره إلا في هذه القصة المُصطنعة، وقد أكد بعض الباحثين أن بعض منافسي الأصمعي هم الذين اختلقوا هذه القصة للنيل من الأصمعي[١]، وأما الثالثة: فالمعروف أن أبا زيد الأنصاري كان قدرياً، وكان يتحامل على الأصمعي من أجل مذهبه، ومنافسته له في بغداد[٢]، فلا يُعتبر قولُه فيه أصلاً، إضافة إلى أن راويي القصة كليهما متهمان كما تقدم في ترجمتهما.

الثاني: شهادة الأئمة له: فقد أجمع الأئمة على توثيقه، وعدالته، وصحة ضبطه وسماعه، واستقصاء ذلك مخرجٌ عن الهدف، غير أنني أذكر طرفاً من ذلك:

قال العباس بن محمد الدوري: «قلت ليحيى بن معين: أريد الخروج إلى البصرة فعمن أكتب؟ فقال: عن الأصمعي، فهو ثقة صدوق»[٣]. وروى ابن أبي حاتم بسنده إلى الحُسين بن الحسن الرَّازي: قال: «سألت يحيى بن معين عن الأصمعي؟ فقال: لم يكن ممن يَكذب، وكان أعلم الناس في فنه»[٤]. وقال الشافعي وهو من شيوخ الأصمعي ومعاصريه: «ما رأيت بذلك العسكر أصدق لهجة من الأصمعي»[٥]. فلا يكون وزنٌ لتلك القصص الواهية بجانب شهادات هؤلاء الأئمة العظام.

---

(١) الأصمعي حياته وآثاره ص: (٨٧).

(٢) مراتب النحويين ص: (٨٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٣)، وميزان الاعتدال (٤/ ٤٠٩)، والأصمعي حياته وآثاره ص: (٨٠ ـ ٨١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٧).

(٤) الجرح والتعديل (٥/ ٣٦٣)، ونزهة الأنباء ص: (٩٨)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٦٨).

(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٧).

الثالث: إبطال العلماء العارفين بالأصمعي لها، وردِّهم عليها، وهم أعلم الناس به.

ـ قال أبو الطيب اللغوي: «فأما ما يحكيه العوامّ وسُقّاط الناس من نوادر الأعراب، ويقولون: هذا مما افتعله الأصمعي، ويحكون: أن رجلاً رأى عبد الرحمن ابن أخيه، فقال: ما فعل عمك؟ فقال: قاعدٌ في الشمس يكذب على الأعراب، فهذا باطلٌ ما خلق الله منه شيئاً، ونعوذ بالله من معرّة جهل قائليه، وسقوط الخائضين فيه، وكيف يقول ذلك عبد الرحمن، ولولا عمه لم يكن شيئاً! وكيف يُكذِّب عمَّه وهو لا يروي شيئاً إلا عنه! وأنَّى يكون الأصمعي كما زعموا ولا يُفتي إلا فيما أجمع عليه العلماء، ويقف عما يتفرَّدون عنه، ولا يُجوِّز إلا أفصح اللغات، ويَلِجُّ في دفع ما سِواه!»[(١)].

ـ وقال أبو الفتح ابن جني بعد بيانه كيف كان الأصمعي يحتاط في اللغة ولا يثبت منها إلا ما قَوِيَ عنده: «فأما إسفَاف من لا عِلم له، وقول من لا مُسكة به: إن الأصمعي كان يزيد في كلام العرب، ويفعل كذا، ويقول كذا، فكلامٌ معفُوٌّ عنه، غير مَعبُوء به، ولا منقوم من مثله؛ حتى كأنه لم يتأدَّ إليه توقُّفُه عن تفسير القرآن وحديث رسول الله ﷺ، وتحوُّبه من الكلام في الأنواء»[(٢)].

ـ وقال المعلمي بعد أن ذكر هذه القصة التي استدل بها الكوثري على تكذيب الأصمعي: «ومن عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي يا أستاذ؟! وهل عرفه الناس إلا بكلمات يرويها عن الأصمعي؟ ومن جعله بحيث تعارض بما حُكي عنه نصوص أئمة الإسلام في توثيق الأصمعي؟ ولعلها ـ إن صحت الكلمة عنه ـ كلمة قالها في صباه وهو يلعب مع الأطفال، فاستُظرفت من ذاك الصبي فنُقِلت»[(٣)].

الرَّابع: ما توثق من أسلوب تعامله مع الكتاب والسنة، واللغة: حيث اشتهر أنه كان شديد التألُّه، تامّ الحيطة والورع، فكان يتقي تفسير القرآن والأحاديث؛ خوفاً من الوقوع في الزَلل، ويعرض عن تفسير الشاهد إذا كان له مِثلٌ في القرآن والحديث، ولا يقول الشعر ولا ينشده إذا كان فيه هجاء، أو كلامٌ في

---

(١) مراتب النحويين ص: (٨٤). (٢) الخصائص (٣/ ٣١١).

(٣) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٣٣٠).

الأنواء[١]؛ ولذلك كان يُعارض أبا عبيدة في تأليفه (مجاز القرآن)، وينكر عليه تفسيره القرآن بالرأي، وبمجرد اللغة[٢].

ـ قال أبو داود السِّنجي: سمعت الأصمعي يقول: «إن أخوف ما أخاف على طالب النحو إذا لم يعرف النحو أن يدخل في جملة قول النبي ﷺ: (من كذَب عليَّ فليتبوأ مقعده من النار)[٣]؛ لأنه لم يكن يلحن، فمهما رويت عنه ولحنت فيه كذبت عليه»[٤].

ـ وقال نصر بن علي الجهضمي: «سمعت الأصمعي يقول لعفَّان[٥] وجعل يَعرِضُ عليه شيئاً من الحديث: اتق الله يا عفَّان، ولا تُغَيِّر حديثَ رسول الله ﷺ بقولي، قال نصر بن علي: وكان الأصمعي يتقي أن يفسِّر حديث رسول الله ﷺ، كما يتقي أن يفسِّر القرآن»[٦].

ـ وروى السيرافي بسنده إلى نصر بن علي أيضاً قال: «حضرتُ الأصمعيَّ وقد سأله سائل عن معنى قول النبي ﷺ: (جاءكم أهل اليمن وهم أبخع أنفساً)؟[٧] قال: يعني أقتَلُ أنفُساً، ثم أقبل متقدِّماً على نفسه كاللائم لها، فقال: ومن

---

(١) كان الأصمعي يتحوَّب من الكلام في الأنواء؛ لقول رسول الله ﷺ: «إذا ذكرت النجوم فأمسكوا». انظر: الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٥٢).

(٢) انظر: فَعلتُ وأفعلتُ لأبي حاتم ص:(١١١ ـ ١١٢)، والكامل في اللغة والأدب (٢/ ٥٢ ـ ٥٣، ٣٦٣ ـ ٣٦٤)، ومراتب النحويين ص:(٨٤)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٤٨)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨).

(٣) تقدم تخريجه في ص:(١٠٢).

(٤) تاريخ دمشق (٣٧/ ٨٠)، ومعجم الأدباء (١/ ٩٠ ـ ٩١)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٨).

(٥) هو عفَّان بن مسلم بن عبد الله البصري، محدث العراق، كان أول من امتحن بخلق القرآن فأبى الإجابة، توفي ٢٢٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٤٢).

(٦) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، ونزهة الأنباء ص:(١٢٢)، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٨٢)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٩).

(٧) لم يرد مسنداً، وذكره الأزهري في تهذيب اللغة (١/ ١٦٩)، وأبو عبيد الهروي في الغريبين (١/ ١٥٠)، وابن الجوزي في غريب الحديث (١/ ٥٨)، وابن الأثير في النهاية (١/ ١٠٢) من حديث عقبة بن عامر.

أخذني بهذا؟ وما عِلمي به؟! فقلتُ له: لا عليك، فقد حدَّثنا سفيان بن عُيينة، عن ابن أبي نَجِيح[١]، عن مُجاهد في قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ بَٰخِعٌ نَّفۡسَكَ﴾[٢]: أي قَاتلٌ نفسَك[٣]، فكأنه سُرِّيَ عنه»[٤].

وكان مذهبه في اللغة مذهب التضييق؛ حيث لا يأخذ منها إلا ما كان فصيحاً صحَّ سماعه من العرب، وأجمع العلماء عليه، دون الشاذ، والمشكوك في صحته، ومن أجل ذلك كان لا يعمل بالقياس، ولا يأخذ به، بل يكتفي بالمنصوص عليه، والجيد المشهور[٥].

قال عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي: «كان عَمِّي إذا ورد عليه شيء ينكره قال: جَحْفِلْ به، ومعناه: ارم به»[٦].

وقال أبو الطيب اللغوي: «وأنَّى يكون الأصمعي كما ذهبوا، ولا يُفتي إلا فيما أجمع العلماء عليه، ويقف عما يتفردون عنه، ولا يُجَوِّز إلا أفصح اللغات، ويَلِجُّ في دفع ما سواه»[٧].

وقال الداودي: «وكان من أهل السنة، ولا يفتي إلا فيما أجمع عليه علماء اللغة، ويقف عما ينفردون عنه، ولا يُجِيز إلا أفصح اللغات»[٨].

فإذا كان حاله مع القرآن والحديث هكذا، ولا يُثبت من اللغة إلا ما أجمعوا عليه، فكيف يكذب على الناس ويختلق النوادر والأخبار؟! إن ذلك لبعيدٌ عن الصَّواب حقاً.

---

(١) هو عبد الله بن أبي نجيح: يسار أبو يسار الكوفي، الثقفي مولاهم، ثقة رُمي بالقدر، وربما دلَّس، انظر: ميزان الاعتدال (٢/ ٥١٥)، وتقريب التهذيب ص:(٣٢٦).

(٢) سورة الكهف: الآية (٦).

(٣) أخرجه عبد بن حميد عن مجاهد كما في الدر المنثور (٤/ ٣٨٢)، ولم يرد في تفسير مجاهد المطبوع، وأخرج ابن جرير مثله عن قتادة في جامع البيان (١٥/ ١٩٤).

(٤) أخبار النحويين البصريين ص:(٤٧ ـ ٤٨).

(٥) انظر: الخصائص (١/ ٣٦٦)، والأصمعي حياته وآثاره ص:(١٤١، ١٤٤).

(٦) أخبار النحويين البصريين ص:(٤٩).

(٧) مراتب النحويين ص:(٨٤).

(٨) طبقات المفسرين (١/ ٣١٦).

الخامس: شهادة حفظه وضبطه له: فإن الأصمعي كان آية في الحفظ والإتقان بشهادة مبغضيه قبل محبيه، وإذا حفظ شيئاً أو مرَّ عليه لم ينس إطلاقاً، وكان يسمى حجة العرب وديوانها؛ من كثرة ما يحفظ من الأشعار والأخبار والنوادر، فلو لم يكن الأصمعي لضاع كثير من أدب العربية وأخبارها ونوادرها(١).

قال إسحاق بن إبراهيم الموصلي: «ما ولدت النساء مثل الأصمعي في حفظه وذكائه»(٢)، وقال ثعلب: «قيل للأصمعي: كيف حفظت ونسي أصحابك؟ قال: درستُ وتركوا»(٣).

إذا تبيَّن هذا فينبغي التنبيه إلى أن كثيراً من الرواة تصرَّفوا في كثير من مرويات الأصمعي، وأضافوا إليها ما لم يقله، وزادوا فيها ونقصوا؛ مما أعطى الفرصة لأعداء الأصمعي أن يطعنوا فيه، وقد كان الأصمعي يميز بين ما قاله وما لم يقله في حياته، فكان يقول: «ليس هذا كلامي كله، وقد زِيد فيه عليَّ، فإن أحببتم أن أَعْلِمَ على ما أحفظه منه فعلتُ، وإلا فلا تقرؤوه»(٤).

أما بعد وفاته فلا أحد يقوم بذلك إلا العلماء العارفون به وبرواياته، وحريٌّ بهم أن يفعلوا ذلك أداءً للأمانة العلمية.

قال المُعَلِّمي: «وأما ما يُحكى عن الأصمعي من النوادر، فقد نحَله الناس حكايات كثيرة جداً، وكل من أراد أن يضع حكاية نسبها إلى الأصمعي، فلا يُلتَفَتُ من ذلك إلا إلى ما صحَّ سنده، ولن يُوجد في ذلك إلا ما هو حقٌّ وصدقٌ، أو يكون الحمل منه على من فوق الأصمعي»(٥).

---

(١) طالع مصادر ترجمته المتقدمة، ففيها قصص كثيرة تدل على عجيب حفظه، وصفاء ذهنه.

(٢) نور القبس ص: (١٢٨).

(٣) تاريخ دمشق (٣٧/ ٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٧٦).

(٤) تهذيب اللغة (١/ ١٥)، وذكر هناك تصرف بعض الرواة في كتابيه النوادر، والأجناس، وزيادتهم عليهما.

(٥) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٣٣١).

ثانياً: رميه بالنَّصْبِ والجَبر:

رمى عليُّ بن حمزة البصري[١] وشيخُه الأعرابي أبو رياش[٢] ـ وكانا شيعيان ـ الأصمعيَّ بالنصب والجبر والكذب؛ بناءً على سُنِّيَّته، ومواقفه من الشيعة والقدرية.

وقد ساق ذلك علي بن حمزة في كتابه (التنبيهات على أغاليط الرواة)[٣] فقال لما ذكر اعتراض الأصمعيّ على الكُميت في بيت أنشده وتغليطه له فيه: «ولكنه كان متعصباً على الكُميت كما أنه كان متعصباً على ذي الرّمة، وأعلمتُك أن علة ذي الرمة معه اعتقاد العَدل، وقد كان الأصمعي مع كونه مُجبراً شديد البغض لأمير المؤمنين علي عليه السلام، ولذلك كان يسب الكُميت، ويقدح في شعره، ويضع من قدره؛ لأن الكميت كان شيعياً، ومما اشتهر من بُغض الأصمعي لعليّ صلوات الله عليه أن هارون الرشيد سأله لِمَ قطع عليٌّ يد جدك علي بن أصمع، فقال: ظلماً يا أمير المؤمنين، وكذب عَدوُّ الله، إنما قطعه في سرقة[٤]، أخبرني أبو رياش رضي الله عنه، قال: جاء علي بن أصمع إلى الحجَّاج، فقال له: أيها الأمير: إن أهلي عقوني، فقال: بِمَ؟ فقال: بتسميتهم إياي عليّاً، وقد جئتك لتقلب

(١) أبو النعيم البصري، كان من أهل الأدب واللغة، وكتب في الرَّد على أئمة اللغة جملة من الكتب تدل على تعصبه، منها (التنبيهات على أغاليط الرواة)، وكان شيعياً قبيح الكلام. انظر: معجم الأدباء (٤/ ١٧٥٥)، وبغية الوعاة (٢/ ١٦٥).

(٢) هو أحمد بن إبراهيم أبو رياش الشيباني، أحد رواة اللغة والأدب، كان حافظاً أيام العرب وأشعارها مع فصاحة وبيان، لكنه كان عديم المروءة، وَسِخ اللبسة، نهماً، شرهاً، رافضياً. انظر: إنباه الرواة (١/ ٦٠، ٤/ ١٢٤)، ومعجم الأدباء (١/ ١٨١).

(٣) حققه عبد العزيز الميمني الرَّاجكوتي، ونشرته دار المعارف بمصر، مع (المنقوص والممدود) للفرَّاء، وجاء عنوانه في بدايته هكذا: (التنبيهات على أغلاط الرواة في الكتب المصنفات).

(٤) وردت القصة في نور القبس ص:(١٦٠)، والمُعرَّب ص:(١٩٩)، ويبدو عدم صحتها؛ فإن أبا الطيب اللغوي كما في (مراتب النحويين ص:١٠٥)، وغيره ذكروا أن (علي بن أصمع) جد أبي الأصمعي كان يتولى مَحو المصاحف المخالفة لمصحف عثمان من قبل الحجاج، فكيف تسند إليه تلك المهمة الدِّينية العظيمة وهو سارق قطعت يده؟!

اسمي، فقال له: قد سميتُك سعيداً، وقلَدتك البَارجَاه[١] بالبصرة، وأجريتُ عليك كل يوم دانقين، وطَسُّوجاً[٢]، والذي نفسي بيده لئن بلغني أنك اختنت عليها شيئاً لأقطعنَّ ما أبقى ابن أبي طالب من جُذمُورها، ثم قال أبو رياش رَحِمَهُ اللَّهُ: وكان علي قطعه في شيء سرقه، وجذمور الشيء أصله، وكان علي يقطع الأصابع، ولا يقطع من الزَّند، وقد حكى أبو زيد عُمَر بن شبَّة هذا الخبر، والمعاني تقرب من هذه الألفاظ، ثم قال[٣]: ولذلك قال رجل فيه يوم مات، وسمَّى الشاعر ولكنني أنسيتُه، وهو في كتاب البصرة مُسَمّى:

لعن اللَّه أعظماً نقلوها نحو دار البِلى على خشباتِ
أعظمٌ تبغض النبي وأهل الـ بيت والطَّيِّبين والطَّيِّباتِ

وقال أبو رياش: كان الأصمعي مع نَصْبِه كذاباً، وإنما كان يُظهر التأله، ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ليُصدَّق فيما يكذبه، ولينفي التهمة عنه فيما يتخرَّصُه، ولقد سمعتُ ابن دُريد يقول: سمعتُ عبد الرحمن ابن أخي الأصمعي يقول في خبر حكاه ولقد سئل عن عَمِّه: هو جالس يكذب على العرب»[٤].

واستشهد الشيخ محمد زاهد الكوثري[٥] بالمقطع الأخير من هذا الكلام في معرض تأنيبه على الخطيب البغدادي فيما نقله في (تاريخ بغداد) عن الأصمعي من تضعيف إمامه أبي حنيفة صاحب المذهب[٦].

---

(١) كلمة أعجمية يُقصد بها موضع الإذن، والمعنى: جعلتُك بوَّاب السُّلطان. انظر: المُعرَّب ص:(١٩٩).

(٢) الطَّسُوج: هو ربع الدانق. انظر: الصحاح (١/ ٣٢٧)، والمُعرَّب ص:(١٩٩).

(٣) أي: أبو رياش.

(٤) التنبيهات على أغاليط الرواة ص:(٢٤٧ ـ ٢٤٩).

(٥) ولي مشيخة الإسلام في استانبول، وكان صوفياً ماتريدياً، شديد التعصب لمذهبه، شديد الرد على مخالفيه، وله مؤلفات وتحقيقات. انظر: الأعلام (٦/ ١٢٩).

(٦) انظر: طليعة التنكيل ص:(٥٦)، وقصد الكوثري من ذكره هذه التهمة الواهية في الأصمعي الانتصار لإمامه أبي حنيفة مما أورده الخطيب في ترجمته (١٣/ ٣٢٣) من تضعيف عن طريق جمع منهم الأصمعي، فاتهمه بالكذب والتزيد، وقد ردَّ عليه المعلمي في التنكيل (١/ ٣٢٩ ـ ٣٣٢)، فأجاد، وأبطل دعاويه.

وللجواب عن هذه الشبهة أقول: أما التهمة المتعلقة برميه بالكذب وما حكاه عن ابن أخي الأصمعي، فقد أشبعنا الكلام عليها فيما مضى، وأما اتهامه بالنصب والجبر قد عرفنا أن الرَّافضة كانوا يعادون الأصمعي معاداة شديدة، وليس هذا إلا واحداً من ذلك العداء، وقد تبين من القصة أن سبب تحامل هؤلاء الشيعة على الأصمعي هو اعتراضه اللغوي على ذي الرّمة[١] والكُميت في أبيات قالاها، وذو الرِّمة عَدْلي قَدَريٌّ كما ذكره علي بن حمزة هنا، وابن خالويه في القراءات[٢]، والمُرتضى في أماليه[٣]، والكُميت مشهور بالتشيع، وهاشمياته معروفة، ولذلك رموا الأصمعي بالنصب، والجبر، والكذب، وهو عن الكل بريءٌ، فإن المعروف عن الأصمعي مُوالاة جميع الصَّحابة والسلف، فضلاً عن الطَّعن في علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقد ردَّ الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي على هذه التهمة الوضيعة التي قال بها علي بن حمزة البصري وشيخه أبو رياش، فقال: «... وأما أبو رياش: فمن أبو رياش؟ أَذكروه بأكثر من أنه كان حَفَظَة للأشعار، أو أنه كان يتشيَّع، أو أنه كان وَسِخاً دَنِساً للغاية؟[٤] وهل يَحتج بكلامه في الأصمعي عاقل؟ ولمعرفتنا بحاله لا

(١) هو غيلان بن عقبة بن نهيس أبو الحارث العدوي، أحد فحول شعراء البادية في العصر الأموي، كان دميماً شديد القصر، وأكثر شعره في التشبب والبكاء على الأطلال، وامتاز بجودة التشبيه، توفي ١١٧هـ. انظر: الشعر والشعراء ص:(٥٢٤)، والأعلام (٥/ ١٢٤).

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٣٢).

(٣) أمالي المرتضى (١/ ١٩ ـ ٢٠)، وضرب عليه أمثلة من شعره.

(٤) قال القفطي في ترجمته: «وكان مع ذلك نهماً، شرهاً على الطعام، رجيم شيطان المعدة، حوتي الالتقام، ثعباني الالتهام، سيئ الأدب في المُؤاكلة، ودعاه أبو يوسف اليزيدي والي البصرة إلى مائدة له يوماً، فلما أخذ في الأكل مدَّ يده إلى بَضعة لحم، فانتهشها، ثم ردَّها إلى القصعة، فكان بعد ذلك إذا حضر مائدته أمر بأن يُهيأ له طبق ليأكل وحده، ودعاه يوماً المهلبي الوزير إلى طعامه، فبينا هو يأكل معه إذا امتخط في منديل الغَمَر، وبصق فيه، ثم أخذ زيتونة من قصعة فغمزها بعنف حتى طفرت نواتها، فأصابت وجه الوزير، فتعجَّب من سوء أدبه، واحتمله لأدبه». انظر: إنباه الرواة (٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

نطالبك بتصحيح النقل عنه، وكان بعد الأصمعي بزمان طويل، أما علي بن حمزة: فمعدود من علماء اللغة، بينه وبين الأصمعي زمان طويل، حدُّه أن يقبل منه تخطئة من قبله إذا أقام الحجة، وقوله: (إن الأصمعيَّ كان مجبراً) دليل على أنه كان قدرياً، والقدرية تُسمي أهل السنة مُجبِرة، وقوله: (شديد البُغض لعلي كرَّم الله وجهه) قول لا حجة عليه، ولا نعلم عن الأصمعي شيئاً يَثبُتُ عنه يُسوِّغ أن يُنسب من أجله إلى النصب»[١].

ثالثاً: رميه بأنه كان مانوياً[٢]:

ورد في تاريخ بغداد، ومعجم الأدباء، أن أبا العيناء قال: «قال الجاحظ: كان الأصمعي منانياً، فقال له العبَّاس بن رستم[٣]: لا، والله! ولكن تذكر حين جلستَ إليه تسأله، فجعل يأخذ نعاله وهي مخصوفة بجريدة، ويقول: نعمَ قناع القدريّ[٤]، نعم قناع القدري، فعلمتَ أنه يعنيكَ، فقمتَ»[٥].

والافتراء هذا أنكر من الأول والثاني، وفيه علتان تبطلانه هما:

الأولى: راميه بذلك هو الجاحظ، وكان من أعدائه والمنافسين له، وقد أدرك

---

(١) التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل (١/ ٣٣٠).

(٢) المانوية أو المنانية: مذهب فارسي يُنسب إلى ماني بن فاتك، أخذ بين المجوسية والنصرانية، وكان يقول بنبوة عيسى دون موسى عليهما السلام، وزعم أن العالم مصنوع ومُركَّب من أصلين أزليين متضادين هما: النور والظلمة، وفرض على أتباعه العُشر، والصلوات الأربع، والصيام، وحرَّم عليهم الكذب، والخمر، واللحوم، والزنا، والسَّرقة، فقتله كسرى، وصلبه، وتفرق أتباعه. انظر: الفهرست ص:(٤٥٦)، والملل والنحل (٢/ ٢٦٨).

(٣) أحد الأدباء، من ندماء الجاحظ، وأبي العيناء، وله معهما حوارات، وأخبار، وفكاهات، وورد اسمه في ثنايا معجم الأدباء (٥/ ٢١٠٥، ٦/ ٢٦٠٦، ٢٦٠٨)، والتذكرة الحمدونية (٥/ ١٧٣)، وغيرهما، من غير ترجمة له.

(٤) قال الأصمعي هذه الكلمة أيضاً لأبي عثمان المازني وكان متهماً بالقدر كما سيأتي في مبحثه، وقد قالها له لما سأله فتلكأ أبو عثمان في الجواب خوفاً من الحاضرين، ويعني بها حُسن مظهر جدالهم مع قبح مضمونه.

(٥) تاريخ بغداد (١٠/ ٤١٨)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢١٠٩)، وتهذيب الكمال (١٨/ ٣٨٨).

العباس بن رُستُمْ مغزى افترائه عليه، فبُهت الجاحظ ولم يحر جواباً، إضافة أن الجاحظ متهم بالوضع.

الثانية: راوي القصة أبو العيناء إخباري معروف باختلاق القصص كشيخه الجاحظ، والقصة هذه شبيهة بتلك التي كان يختلقها من عنده، ويُرَوِّجُها بين العوام للفكاهة[١].

قال الذهبي: «قال إسماعيل الصفَّار[٢]: حدَّثنا أبو العيناء، قال: أنا والجَاحظ وضعنا حديث فدَك[٣]، فأدخلناه على الشيوخ ببغداد، فقبلوا إلا ابن شيبة العلوي[٤]، فإنه قال: لا يُشبه آخرُ الحديث هذا أوَّلَه، ثم قال الصفَّار: كان أبو العيناء يُحَدِّث بهذا بعدما تاب»[٥].

فإذا كانا يضعان الأحاديث بالاتفاق، فما الذي يمنعهما من وضع هذه القصة السيئة.

وقد ذكر الدكتور عبد الجبار الجومرد أن مَرَدَّ قول الجاحظ يكون في شبَهه لهم في عدم شرب الخمر، وأكل اللحوم، ومقارفة النساء؛ حيث كان زاهداً متقشفاً، والمانوية تحرم اللحوم لتحريمها قتل الحيوان وإيلامه، لا أنَّ الأصمعي كان مانوياً على الحقيقة[٦].

وهذا التوجيه يؤيده ما ذكره الجاحظ في (البخلاء) من أن الأصمعي كان ينكر على من يستكثر اللَّحم وأصناف الأطعمة، ويقول: (ليس هذا عيش آل الخطَّاب،

---

(١) انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٦٠٢) وما بعده.

(٢) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل أبو عليّ الصفَّار، مسند العراق، كان نحوياً مُقدماً في العربية، صاحب سُنَّة، (ت٣٤١هـ). انظر: تاريخ بغداد (٦/ ٣٠٢)، وإنباه الرواة (١/ ٢٤٦).

(٣) قال ابن أبي شيبة العلوي: «هذا كذب، يعني حديث فدك، سمعها الحاكم من عبد العزيز بن عبد الملك الأعور»، قال الحافظ ابن حجر: «ما علمتُ ما أراد بحديث فدك». (لسان الميزان ٤/ ٣٥٦ ط القديمة).

(٤) ورد اسمه في هذه القصة في معجم الأدباء (٦/ ٢٦٠٣)، والوافي بالوفيات (٤/ ٣٤١)، ولم أقف له على ترجمة.

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٩).

(٦) الأصمعي حياته وآثاره ص: (٩٩).

رحمة الله عليه ورضوانه)[١]، ولكنه لا يكون السبب الوحيد؛ فإن الجاحظ كان يعادي الأصمعي، ويرميه بالنقائص، ويسبه في أخلاقه، ودينه، وطريقة حياته، بقصص يختلقها، كما فعل في كتابه (البخلاء)[٢].

(١) ص: (٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٢) انظر ص: (١٤٤، ١٥٤، ٢٠٢ ـ ٢٠٣، ٢٠٥ ـ ٢٠٨).

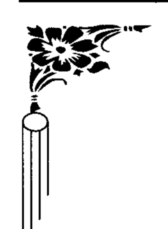

المبحث الحادي عشر

منهج أبي عمرو الشيباني (ت٢١٣هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في الصفات الإلهية وفي القدر

تدل الأحوال الاجتماعية لأبي عمرو الشيباني، وبعض الآثار الواردة عنه، أنه كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة عامة، وفي الصفات الإلهية خاصة.

أما الناحية الاجتماعية: فإنه كان بعيداً عن جميع الفرق التي كانت مزدهرة في عصره، ولم يَرِد في مصدر من المصادر أنه كان يميل إلى أيٍّ منها، وفي مقابل ذلك ثبت أنه كان يُعايش أئمة السلف، ويُفيدهم، ويلزمون مجالسه، كالإمام أحمد، وأبي عبيد القاسم بن سلام.

---

(١) هو إسحاق بن مرار أبو عمرو الشيباني، نشأ بالكوفة وبها تعلَّم وعلَّم، وأثناء ذلك دخل البادية ليجمع أشعار قبائل العرب، فجمع من ذلك عدة دواوين لم يجمعها غيره، ثم نزل بغداد واشتهر بها، وسُمي بالشيباني؛ لأنه كان مؤدباً لأولاد ناس من بني شيبان، وكان من أعلم الناس باللغة، موثقاً فيما يحكيه، جامعاً لأشعار العرب ودواوينها، ومن تلاميذه: الإمام أحمد، وأبو عبيد، وابنه عمرو الذي اشتهر بالرواية عنه، ومن كتبه: كتاب الجيم، والنوادر، توفي ٢١٣هـ، وقيل غيره.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٤٥)، وتهذيب اللغة (١/ ١٣)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٩٤)، وتاريخ بغداد (٦/ ٣٢٩)، ونزهة الألباء ص:(٩٣)، وإنباه الرواة (١/ ٢٥٦)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٢٥)، وتهذيب الكمال (٣٤/ ١٣٤)، وبغية الوعاة (١/ ٤٣٩)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٢/ ١٤٧)، وأبو عمرو الشيباني، للدكتور رزوق فرج، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٧٠م.

ـ قال عبد الله بن أحمد: «كان أبي يلزم مجالس أبي عمرو الشيباني، ويكتب أماليه»[1].

ـ وذكر حنبل بن إسحاق في كتابه عن الإمام أحمد أنه كان يحضر مجالس أبي عمرو، وكتب عنه أحاديث كثيرة[2].

ـ وقال الأزهري في أبي عمرو: «جَاوَرَ بني شيبان بالكوفة، فنُسب إليهم، ثم قدم بغداد، وسمع منه أبو عبيد، وروى عنه الكثير، ووثَّقه... وكان ثقةً صدوقاً»[3].

والمعروف عن الإمامين أحمد بن حنبل وأبي عبيد: أنهما كانا من أشد الناس ابتعاداً عن أهل الأهواء، فضلاً عن السماع والأخذ عنهم، وكان الإمام أحمد ينهى أولاده عن الأخذ من غير أهل السنة.

قال الحافظ ابن حجر: «كان عبد الله بن أحمد لا يكتب إلا عمن أذن له أبوه في الكتابة عنه، وكان لا يأذن له أن يكتب إلا عن أهل السنة، حتى كان يمنعُه أن يكتب عمَّن أجاب في المِحنة»[4].

وأما ما روي عنه: فإنه ورد في بعض المصادر أنه كان يُنكر على من يقول بخلق القرآن، ويعترض عليه ويناظره، وذلك دليل على منهجه السَّلفي في تقرير الصفات الإلهية عامة.

قال عبد الله بن أحمد: «حدثني إسحاق بن إبراهيم ابن عم أحمد بن منيع[5]، أخبرني غير واحد منهم أبو عثمان سعيد بن صبيح[6]، أخبرني أبو عمرو

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٣٣٠)، وإنباه الرواة ص:(١/ ٢٥٧)، وبحر الدم لابن عبد الهادي ص:(٤٩٣).

(٢) نزهة الأنباء ص:(٩٦).

(٣) تهذيب اللغة (١/ ١٣).

(٤) تعجيل المنفعة (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩) تحقيق ودراسة الدكتور إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية ١٤١٦هـ.

(٥) كان من أصحاب الإمام أحمد، وروى عن عبد الله بن أحمد والبغوي، أثنى عليه أحمد خيراً، ووثقه ابن معين وغيره. انظر: ميزان الاعتدال (١/ ١٧٨)، ولسان الميزان (١/ ٥٢٥).

(٦) ورد اسمه في هذه القصة، ويروي فيها عن أبي عمرو الشيباني، والنضر بن المثنى، ولم =

الشيباني: قال: «لما ولي إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة[١] القضاء، قال: مضيتُ حتى دخلتُ عليه، فقلتُ: بلغني أنك تقول: القرآن كلام الله وهو مخلوق؟ قال: هذا ديني ودين آبائي، فقيل له[٢]: تكلَّم بهذا قبل أن يخلقه، أو بعدما خلقه، أو حين خلقه؟ قال: فما ردَّ حرفاً[٣]، فقلتُ: يا هذا اتق الله، وانظر ما تقول! وركبتُ حماري، ورجعتُ»[٤].

والشَّاهد هو إنكاره على إسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة في قوله بخلق القرآن، وإفحامه له في المناظرة، وقد كان السلف ينكرون على من يقول بخلق القرآن أو الصفات، ويناظرونه، فإن رجع، وإلا فارقوه، وهجروه.

وقد زاد ياقوت على القصة ما يُفيد أن المأمون كان يعرف موقف أبي عمرو الشيباني من قضية خلق القرآن ومخالفته له في ذلك، وكان أبو عمرو يتحرَّز من مقابلته حتى لا يفتنه، فقال: «قال سعيد بن صبيح[٥]: فغدوت يوم الجمعة على أبي عمرو ـ وكان مجلسه وكنت أقرب منه ـ فقلت: يا أبا عمرو: إيش كنت تصنع عند إسماعيل بن حماد؟ قال: من أخبرك؟ أحمد بن

= أقف له على ترجمة مفصَّلة، وليس هو سعيد بن محمد بن صبيح المعروف بابن الحدَّاد المغربي، لأن ذلك لم يخرج من المغرب أصلاً.

(١) هو إسماعيل بن حمَّاد بن أبي حنيفة النعمان بن ثابت، كان جهمياً يقول بخلق القرآن، وأن الإيمان هو الإقرار فقط، وكان من دعاة المأمون في المحنة بخلق القرآن، وولي قضاء البصرة له سنة ٢١٠هـ. انظر: أخبار القضاة لوكيع ص:(٣٤٢)، وتاريخ بغداد (٦/ ٢٤٣)، ولسان الميزان (١/ ٦١٦).

(٢) وفي معجم الأدباء (قال): بإسناد الفعل إلى أبي عمرو الشيباني.

(٣) قال في معجم الأدباء هنا: (فأطرق طويلاً، ثم رفع رأسه، وقال: أنت شيخ جَدِل، هذا قولي، وقول أمير المؤمنين).

(٤) السنة (١/ ٢٨٨) برقم (٤٠٦)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٢٨) نقلاً عن خط الأزهري من كتاب (نظم الجُمان) لشيخه أبي الفضل المنذري، ولسان الميزان (١/ ٦١٨)، وكذا الوافي بالوفيات (٨/ ٢٧٦) ويبدو أن فيه سقطاً أو سوء فهم؛ إذ نسب خلق القرآن إلى أبي عمرو بدلاً من إسماعيل، فقال في ترجمة أبي عمرو الشيباني: (قلتُ: ورُمي بالقول بخلق القرآن، قال له بعضهم: بلغني أنك تقول بخلق القرآن... إلخ.

(٥) هو الرَّاوي عن أبي عمرو كما تقدم في الإسناد.

أبي غالب؟[١] الهُ عن هذا؛ فإن هذا بي عارفٌ ـ يعني المأمون ـ، دعوا هذا لا تتكلموا به»[٢].

وأما الشق الثاني للمطلب: وهو منهجه في القضاء والقدر فقد تقدم ما نقله عنه اللالكائي مع أبي عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، والأصمعي، وثعلب، حيث قال: «سياق ما فُسِّر في كتاب الله ﷻ، وما رُوي من سنة رسول الله ﷺ في إثبات القدر، وما نُقل من إجماع الصحابة والتابعين والخالفين لهم من علماء الأمة، أن أفعال العباد كلها مخلوقة لله ﷻ طاعاتها ومعاصيها، ورُوي ذلك عن الصحابة لفظاً، عن أبي بكر وعمر وعلي... وبه قال من التابعين....[٣] ومن القُرَّاء والأدباء: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وأبو عمرو الشيباني، والأصمعي، وأحمد بن يحيى ثعلب....قال الشيخ أبو القاسم الحافظ (وهو اللالكائي): وهو مذهب أهل السنة والجماعة، يتوارثونه خلفاً عن سلَف، من لدن رسول الله ﷺ بلا شك ولا ريب»[٤].

وهو واضح الدلالة في منهجه في القضاء والقدر، وأفعال العباد.

* المطلب الثاني *

ما ورد عنه من شراب النبيذ والتحرير في ذلك

نقل الخطيب في تاريخه عن أحمد بن يحيى ثعلب أن أبا عمرو الشيباني كان يشرب النَّبيذ، والنَّبيذُ مُحَرَّم لدى الجمهور، ما عدا العراقيين من الفقهاء وهم الأحناف؛ فإنهم ذهبوا إلى أن المطبوخ من نبيذ التَّمر ونقيع الزَّبيب أدنى طبخة والمُنَصَّف منهما يَحِلُّ شُربه، ولا يحرم إلا المُسكر منه، وهو قول أبي حنيفة،

---

(١) هو أبو عبد الله البغدادي، ثقة روى عنه ابن أبي خيثمة وغيره. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٣٨، ٣/ ١٤١).

(٢) معجم الأدباء (٢/ ٦٢٨).

(٣) ذكر هنا طائفة من التابعين، وطوائف من الفقهاء، وأهل مكة، ومصر، والشام، والعراق، والبصرة، وبغداد، وخراسان.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٣٤ ـ ٥٣٨).

وأبي يوسف[١].

قال ثعلب: «دخل أبو عمرو إسحاق بن مرار الشيباني البادية، ومعه دستيجتان[٢] حبراً، فما خرج حتى أفناهما بكتب سماعه من الأعراب، وكان أبو عمرو الشيباني نبيلاً فاضلاً، عالماً بكلام العرب، حافظاً للغاتها، وكان سمع من الحديث سماعاً واسعاً، وهو عند الخاصة من أهل العلم والرواية مشهورٌ معروفٌ، والذي قَصُرَ به عند العَامَّة مِن أهل العلم أنه كان مستهتراً بالنبيذ والشُّرب له»[٣].

ثم على الخطيب اعتمد من جاء بعده من المترجمين[٤]، وردَّدُوا نفس هذه التهمة.

وإذا صحَّ هذا فالظاهر أنه كان يشرب النبيذ على مذهب أهل العراق القائلين بحل شربه؛ لأنه عاش حياته في الكوفة وبغداد، وكان مذهب أهل الكوفة والعراق في النبيذ جواز شربه خلافاً للجمهور، وهو الأجدر به؛ لما رُوي عنه من دِين، وسُنَّة، واتِّبَاع.

قال أبو حنيفة: «الخمر: عصير العنب النِّيء إذا اشتد وقذَف بزَبده، وقليله وكثيره حرام، فأما ما عُمل من التمر والزَّبيب فإن كان مطبوخاً أدنى طبخ فهو حلال، وإن كان نيئاً فهو مُحرَّم، إلا أنه لا يُسمَّى خمراً وإنما يُسمَّى نبيذاً، وما عُمل من الحِنطة والشَّعِير والذُّرَّة والأرز والعَسَل ونحوها فهو حلالٌ طبخ أم لم

(١) انظر: بدائع الصنائع (٦/ ٤٥٨)، والفقه الإسلامي وأدلته (٦/ ١٦٣ ـ ١٦٤).

(٢) مفرده دستيج، بمعنى إناء، وهو فارسي معرَّب. انظر: قصد السبيل فيما في العربية من الدخيل (٢/ ٢٨).

(٣) تاريخ بغداد (٦/ ٣٣١)، عن شيخه الحسين بن أبي بكر، عن أبي جعفر أحمد بن يعقوب الأصبهاني، قال: سمعتُ إبراهيم بن محمد بن عرفة وغيره يحكون عن أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب.. إلخ، ورجال السند ثقات، فإبراهيم بن محمد بن عرفة هو نفطويه، وأحمد بن يعقوب تلميذه، وهو المعروف بغلام نفطويه، وكان متصدراً للإفادة ببغداد (تاريخ بغداد ٥/ ٢٢٦، إنباه الرواة ١/ ١٨٧)، والحسين بن أبي بكر أحد شيوخ الخطيب، وروى عنه في مواضع من تاريخه.

(٤) انظر: نزهة الأنباء ص: (٨٠)، وإنباه الرواة (١/ ٢٥٩)، ووفيات الأعيان (١/ ٢٠١)، وتاريخ الإسلام (١٤/ ٥٥).

يطبخ، إنما يَحرم منه السّكر»[١].

وروي مثل ذلك عن سفيان الثوري، وطائفة من السَّلف بالكوفة والعراق، وقالوا: لا يحرم من النبيذ إلا المسكر دون غيره.

قال ابن عبد البر: «وقد شرب النبيذَ الصَّلب جماعة من علماء التابعين ومن بعدهم بالعراق؛ لأنه لا يحرم عندهم منه إلا المُسكِر، ورووا بما ذهبوا إليه آثاراً عن عُمَر وغيره من السَّلف، إلا أنَّ آثار أهل الحجاز في تحريم المسكر أصحُّ مخرجاً، وأكثر تواتراً عن النبي ﷺ، وأكثر أصحابه»[٢].

فيكون شربه للنبيذ على هذا التوضيح ـ بإذن الله ـ منصرفاً إلى الاختلاف في النبيذ بين العراقيين والحجازيين، ولا يلزم منه القدح في العدالة، والله أعلم.

---

(١) التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (٧/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).
(٢) الاستذكار (٢٤/٣٠٧).

المبحث الثاني عشر

منهج أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه أربعة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

أجمع أئمة أهل السنة والجماعة على أن أبا عبيد كان إماما رمزاً للسَّلف:

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام بن مسكين بن زيد الهروي، البغدادي، اللغوي، المحدِّث، الفقيه، وُلد بهراة عام ١٥٧هـ، ثم طلب العلم فسمع الحديث في الأمصار عن الأجلاء، وأخذ القراءات عن الكسائي، وغيره، وأثناء ذلك درس الفقه على الشافعي، ومحمد بن الحسن وغيرهما ونظر فيه، ثم قدم بغداد فأقام فيها مدة درس فيها العربية على الأصمعي، وأبي عبيدة، وابن الأعرابي، واليزيدي وجماعة، ثم استدعاه ثابت بن نصر بن مالك الخُزاعي والي طرسوس ليؤدب ولده، فخرج إليه وولاه قضاء طرسوس (١٨) عاماً، ولم يزل معه ومع ولده إلى أن رجع إلى بغداد، وصنف بها كتباً عدة في الحديث وغريبه، والفقه، والعربية سمعها الأجلاء منه وأخذوا، ثم أهداها إلى عبد الله بن طاهر والي خراسان، فتوطدت العلاقة بينهما، وفي هذه الفترة زار مصر عام ٢١٣هـ بصحبة ابن معين، ثم الشام عام ٢١٤هـ، فكتب عن علماء القطرين وسمع منهم، ثم رجع إلى بغداد وتوجه منها إلى مكة عام ٢١٩هـ لأداء فريضة الحج، فأقام بها حتى توفي فيها عام ٢٢٤هـ في خلافة المعتصم. وكان عالماً ربَّانيّاً، متفنناً، ذاباً عن السُنَّة، قامعاً لأهل البدعة.

• مصادر ترجمته: المعارف ص: (٥٤٩)، ومراتب النحويين ص: (١٤٨)، وتهذيب اللغة (١/ ١٩)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (١٩٩)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٣)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٥٩)، ونزهة الألباء ص: (١٣٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٢)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٠)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٧٠)، وطبقات الشافعية (٢/ ١٥٣)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٥٣)، وطبقات المفسرين (٢/ ٣٧)، وأبو عبيد القاسم بن سلام: إمام مجتهد، ومحدِّث فقيه، ولغوي بارع، تأليف: سائد بكداش، دار القلم، دمشق ١٤١١هـ.

اعتقاداً، وعمَلاً، ومنهجاً، ودعوةً، ولن أحاول الإطالة في الاستشهاد لذلك؛ لظهوره واشتهاره بين الكافَّة.

ـ قال الدوري سمعت أحمد بن حنبل يقول: «أبو عبيد! أبو عبيد! ممن يزداد عندنا كل يوم خيراً»[١]. وسئل يحيى بن معين عن الكتابة عن أبي عبيد والسّماع منه؟ فقال: «مثلي يُسأل عن أبي عبيد! أبو عبيد يُسأل عن الناس! لقد كنت عند الأصمعي إذ أقبل أبو عبيد، فقال: أترون هذا المُقبِل؟ فقالوا: نعم، قال: لن يَضيع الناس ما حَيِيَ هذا المُقبل»[٢].

ـ وقال القاضي أحمد بن كامل بن خلف: «كان أبو عبيد فاضلاً في دينه وفي علمه، ربَّانياً، متفنناً في أصناف علوم الإسلام، من القراءات والفقه والعربية والأخبار، حَسَن الرِّواية، صحيح النقل، ولا أعلم أحداً من النّاس طعن عليه في شيء من أمره ودِينه»[٣].

ـ وقال ابن حبان «كان أحد أئمة الدنيا، صاحب حديث، وفقه، ودِين، وورع، ومعرفة بالأدب وأيام الناس، مِمَّن جمع، وصنَّف، واختار، وذبَّ عن الحديث، ونصره، وقمَع من خالفه، وحَادَ عنه»[٤].

ـ وقال الأزهري: «كان ديِّناً، فاضلاً، عالماً، أديباً، فقيهاً، صاحب سنة، معنياً بعلم القرآن وسنن رسول الله ﷺ، والبحث عن تفسير الغريب، والمعنى المُشكل»[٥].

ـ وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «هو الإمام المجمع على فضيلته وورعه»[٦].

وإذا نظرنا إلى منهجه في الأسماء والصفات فسنجد أنه تمسَّك بمنهج السلف

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤ ـ ٤١٥)، ونزهة الأنباء ص:(١٤١)، وتهذيب الكمال (٢٣/ ٣٥٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٤)، ونزهة الأنباء ص:(١٤١)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٠٣ ـ ٥٠٤).

(٣) نور القبس ص:(٣١٥)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٤١١)، ونزهة الألباء ص:(١٤٠).

(٤) الثقات (٩/ ١٦ ـ ١٧).

(٥) تهذيب اللغة (١/ ١٩ ـ ٢٠).

(٦) منهاج السنة النبوية (٨/ ٥٣٤).

فيها وهو: إثبات ما أثبته الله ﷻ لنفسه في كتابه، أو أثبته له رسوله المصطفى ﷺ من الأسماء والصفات، على الوجه اللائق بالله ﷻ، من غير تمثيل، ولا تشبيه، ولا تكييف، ولا تعطيل، وحَارَب المخالفين لهم، من الجهمية والمعتزلة وغيرهم، بالقول والعمل.

وسأعرض فيما يلي منهجه العام في الأسماء والصفات، ثم سأضرب عليه الأمثلة بما قاله في القرآن، وكفر من قال بخلقه، على النحو التالي بإذن الله:

أولاً: منهجه في الأسماء والصفات:

أخرج الخلّال والأزهريّ والزُّبيدي وغير واحد من الأئمة بأسانيدهم إلى العبَّاس بن محمد الدُّوري أن أبا عبيد سُئل عن أحاديث الصفات؟ فقال: «هذه أحاديث رواها لنا الثقات عن الثقات حتى رفعوها إلى النبي ﷺ وما رأينا أحداً يُفَسِّرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت، ولا نفسرها»[(١)].

وليس معنى قول أبي عبيد: (وما رأينا أحداً يفسِّرها) الإعراض عن تفسير آيات الصفات بالإطلاق وعدم فهم معانيها؛ بل المراد منه نفي علم الكيفية عنها كما قال مالك رحمه الله: «الاستواء معلوم، والكيف مجهول، والسؤال

---

(١) أخرجه الخلال في السنة (١/ ٢٥٨) برقم (٣١١)، والأزهري في تهذيب اللُّغة (٩/ ٤٥ - ٤٦)، والزبيدي في طبقات النحويين واللغويين ص: (١٩٩ - ٢٠٠)، والدارقطني في كتاب الصفات ص: (٦٨ - ٦٩)، والآجري في الشريعة ص: (٢٥٥)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٥٢٦) برقم (٩٢٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات ص: (٣٥٥)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٠٥)، بأسانيدهم إلى الدوري عن أبي عبيد، وذكره الخطابي في أعلام الحديث (٣/ ٥٢٦)، وابن عبد البر في التمهيد (٧/ ١٤٩ - ١٥٠)، وابن أبي يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٤٨)، وابن قدامة في ذم التأويل ص: (٢٠)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (٥/ ٥١)، والذهبي في الأربعين ص: (١١٣)، ولفظه عند الزُّبيدي: «قال الدوري: سمعت أبا عبيد وذاكروه عن رجل من أهل السنة يقول: هذه الأحاديث التي تُروى في الرؤية، والكرسيُّ موضع القدمين، وضحك ربُّنا من قنوط عباده، وإن جهنَّم لتمتلئ فيضع ربُّك قدَمه فيها، وأشباه هذه الأحاديث، فقالوا: إن فلاناً يقول: يقع في قلوبنا أن هذه الأحاديث حق، فقال أبو عبيد: ضعَّفتم عندي أمره، هذه. . .» إلخ، وقريب منه اللالكائي.

عنه بدعة»[١].

يوضح ذلك ما أخرجه الدارقطني ـ في القصة نفسها ـ بسنده إلى الدوري أن أبا عبيد سُئل عن جملة من أحاديث الصفات؟ فقال: «هذه الأحاديث صِحَاحٌ، حمَلَها أصحاب الحديث والفقهاء، بعضُهم عن بعضٍ، وهي عندنا حقٌ لا شك فيها، ولكن إذا قيل: كيف يضع قدمه؟ وكيف يضحك؟ قلنا: لا يُفسَّر هذا، ولا سمعنا أحداً يفسره»[٢].

قال الذهبي وهو يفسر كلام أبي عبيد بعد ما حكاه: «قلتُ: قد فسَّر علماء السلف المُهِمَّ من الألفاظ وغير المُهمّ، وما أبقوا مُمكناً، وآيات الصفات وأحاديثها لم يتعرضوا لتأويلها أصلاً وهي أهم الدين، فلو كان تأويلها سائغاً أو حتماً لبادروا إليه، فعُلم قطعاً أن قراءتها وإمرارها كما جاءت هو الحق؛ لا تفسير لها غير ذلك، فنؤمن بذلك ونسكت اقتداء بالسلف، معتقدين أنها صفات لله تعالى استأثر الله بعلم حقائقها، وأنها لا تشبه صفات المخلوقين، كما أن ذاته المقدسة لا تماثل ذوات المخلوقين، فالكتاب والسنة نطق بها، والرسول ﷺ بلَّغ، وما تعرض لتأويل، مع كون الباري قال: ﴿لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾[٣]، فعلينا الإيمان والتسليم للنصوص، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم»[٤].

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣/ ٣٩٨)، وعقيدة السلف للصابوني ص: (١٧)، والأسماء والصفات للبيهقي ص: (٤٠٨).

(٢) كتاب الصفات للدارقطني ص: (٦٨ ـ ٦٩).

(٣) سورة النحل: الآية (٤٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٠٥ ـ ٥٠٦)، ونحوه في (٨/ ١٦٢) معلقاً على كلام أبي عبيد أيضاً، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى (٥/ ٥١) معلقاً على كلام أبي عبيد المتقدم في أحاديث الصفات: «أبو عبيد أحد الأئمة الأربعة: الذين هم الشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وله من المعرفة بالفقه، واللغة، والتأويل، ما هو أشهر من أن يوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتن والأهواء، وقد أخبر أنه ما أدرك أحداً من العلماء يفسِّرها؛ أي: تفسير الجهمية»اهـ. فيكون معنى تفسير الصفات الذي ذمه أبو عبيد على هذا تفسير المُكيِّفة، والمعطِّلة، ويجمعهما التشبيه؛ لأن كل معطل مشبه.

ثانياً: قوله في القرآن، وحكم من قال بخلقه:

ورد عن أبي عبيد من عدة وجوه أنه كان يقول بأن القرآن كلام الله غير مخلوق، منكراً على من يقول بخلقه، وذهب إلى تكفير القائل بذلك إذا أصرَّ على ذلك بعد الإعلام، والتنبيه، والروايات في ذلك كثيرة.

ـ روى عبد الله بن أحمد في السنة بسنده إلى محمد بن إسحاق الصَّاغاني(١) قال: «رأيت في كتاب أبي عبيد القاسم بن سلام بخطه: إذا قال الجهميُّ أخبرني: عن القرآن أهو الله أم غير الله؟ فإن الجواب أن يقال له: أحلت في مسألتك؛ لأن الله ﷻ وصفَه بوصف لا يقع عليه شيء من مسألتك، قال الله ﷻ: ﴿الٓمٓ ۝١ تَنزِيلُ ٱلْكِتَٰبِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾(٢)، فهو من الله ﷻ، ولم يقل: هو أنا ولا غيري؛ إنما سمَّاه كلامه، فليس عندنا غير ما حلَّاه به، وننفي عنه ما نفى عنه، فإن قالوا: أرأيتم قوله ﷻ: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾(٣)، فالقرآن شيء فهو مخلوق؟ فقيل له: ليس قول الله ﷻ يقال له: شيء؛ ألا تسمع كلامه: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾، فأخبرك أن القول كان منه قبل الشيء، فالقول من الله ﷻ سبق الشيء، ومعنى قوله: ﴿كُن﴾ أي كان في علمه أن يكونَهُ»(٤).

ـ وأخرج اللالكائي بسنده، عن أبي عبيد أنه قال: «لو أن رجلاً حلف فقال: والله لا تكلمت اليوم بشيء، فقرأ القرآن في غير صلاة أو في صلاة لم يحنث؛ لأن أيمان الناس إنما هو لمعاملة بعضهم بعضاً، وإن القرآنَ كلامُ الله ليس يدخل في شيء من كلام الناس ولا يختلط به، ولو كان يشبهه في شيء من الحالات لكان القرآن يقطع الصلاة؛ لأنَّ كل متكلم في صلاته قاطع لها»(٥).

---

(١) هو أبو بكر محمد بن إسحاق بن جعفر الخراساني الصَّاغاني، أحد الأئمة الأعلام والحفاظ المتقنين، توفي عام ٢٧٠هـ. انظر: الجرح والتعديل (٧/ ١٩٥)، وتهذيب الكمال (٢٤/ ٣٩٦).

(٢) سورة السجدة: الآية (١ ـ ٢).

(٣) سورة النحل: الآية (٤٠).

(٤) السنة (١/ ١٦٣) برقم (١٧٧)، باب قول العلماء في القرآن، ومن حُفظ لنا عنه أنه قال: كلام الله ليس بمخلوق.

(٥) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢/ ٣٥٧ برقم (٦٠٧)، والانتصار في الردّ على =

ـ وأخرج عبد الله بن أحمد، والآجري، بسنديهما إلى محمد بن إسحاق الصاغاني قال: سمعت أبا عبيد القاسم بن سلام، يقول: «من قال القرآن: مخلوق فقد افترى على الله، وقال ما لم تقله اليهود ولا النصارى»[١]، وفي رواية: «من قال: القرآن مخلوق فهو شر ممن قال: إن الله ثالث ثلاثة؛ أولئك يثبتون شيئاً، وهؤلاء لا يثبتون المَعنى»[٢].

ـ وأخرج اللالكائي أيضاً بسنده إلى عبد الملك السِّمسَار[٣]، قال: «اتفقت أنا، وعلي بن المديني، وأبو عبيد القاسم بن سلام، فقال علي ـ أو غيره ـ: يا أبا عبيد ما تقول فيمن قال: القرآن مخلوق؟ فقال أبو عبيد: هذا رجل يُعلَّم، ويُقال له: إن هذا كفر، فإن رجع وإلا ضربت عنقه»[٤].

ـ وروى عبد الله بن أحمد في السنة بسنده إليه أنه قال: «لو أن خمسين يَؤُمُّون الناس يوم الجمعة لا يقولون: القرآن مخلوق، يأمر بعضُهم بعضاً بالإمامة، إلا أن الرئيس الذي يأمرهم يقول بهذا، رأيت الإعادة؛ لأن الجمعة إنما تثبت بالرأس»[٥].

وهذه التقريرات المتوافرة تتضمن: أن القرآن كلام الله منزل غير مخلوق، وأنه لا يدخل في شيء من كلام الناس، وتتضمن تكفيرَ من أصرَّ على القول بخلق

= المعتزلة القدرية الأشرار (٢/ ٥٧٠ ـ ٥٧١).

(١) السنة (١/ ١٢٩)، والشريعة للآجري ص:(٨٢).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٢٦٤، ٣١٨).

(٣) لم أقف على ترجمته.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (١/ ٣١٨).

(٥) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٣٠) برقم (٧٥)، ثم علق عليه بقوله: «فأخبرتُ أبي رَحِمَهُ اللَّهُ بقول أبي عبيد، فقال: هذا يضيِّق على الناس، إذا كان الذي يصلي بنا لا يقول بشيء من هذا صليتُ خلفه، فإذا كان الذي يصلي بنا يقول بشيء من هذا القول أعدتُ الصلاة خلفه»اهـ. قال الدكتور: عبد الله يوسف الجديع معقباً على قول أحمد هذا: «وهذا أقوم من قول أبي عبيد، وأوفق للسنة، ولكن دلَّ قول أبي عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ على بيان فحش هذا القول ـ اعتقاد الجهمية ـ وأنهم كفار، وإلا لما شدَّد هذا التشديد، وضيَّق هذا التضييق»اهـ. من كتابه: (العقيدة السلفية في كلام ربّ البرية) ص:(٣٣٢).

القرآن بعد إعلامه ببطلان قوله واستتابته كما ذهب إليه جماهير السلف[١]، والتصريحَ بأن القول بخلق القرآن أشر من قول اليهود والنصارى؛ لأن من أنكر صفات الله وزعم مخلوقيتها فكأنه جحد الله وأنكره ولم يثبت شيئاً، بخلاف اليهود والنصارى الذين أثبتوا ربوبية الله ووجوده، وإن وقعوا في الشرك؛ فيكون بمنزلة فرعون ومن جحد ربوبية الله ووجوده.

قال البخاري: «قال سُليمان بن داود الهاشمي[٢]: من قال: القرآن مخلوق فهو كافر، وإن كان القرآن مخلوقاً كما زعموا فَلِم صار فرعونُ أولى بأن يُخلَّد في النار إذ قال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلۡأَعۡلَىٰ﴾[٣]؛ حيث زعموا أن هذا مخلوق؟ والذي قال: ﴿إِنَّنِيٓ أَنَا ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدۡنِي﴾[٤]، هذا أيضاً ادَّعى ما ادَّعى فرعون فلِم صار فرعون أولى بأن يخلَّد في النار من هذا، وكلّاً منهما عنده مخلوق؟ فأُخبِر بذلك أبو عبيد فاستحسَنه وأعجبَه»[٥].

* المطلب الثاني *

منهجه في الإيمان ومسائله

ألف أبو عبيد القاسم بن سلام كتاباً خاصاً بالإيمان، بيَّن فيه مذهب أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان، ودعَّمه بالأدلة القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار السَّلف، وردَّ فيه على المخالفين لهم، من الخوارج، والمعتزلة، والمرجئة، وغيرهم، وسمَّاه: (كتاب الإيمان، ومَعَالِمه، وسننه، واستكمالِه، ودَرَجَاته)[٦].

---

(١) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢٧٢ ـ ٣١٢)، والشريعة للآجري ص: (٧٥).

(٢) أبو أيوب البغدادي، ثقة فقيه جليل، قال أحمد بن حنبل فيه: (يصلح للخلافة)، (ت٢١٩هـ). انظر: تهذيب التهذيب (٤/ ١٨٧)، وتقريب التهذيب ص: (٢٥١).

(٣) سورة النازعات: الآية (٢٤). (٤) سورة طه: الآية (١٤).

(٥) خلق أفعال العباد ص: (٣٦)، ودرء تعارض العقل والنقل (٢/ ٢٥٣)، وبغية المرتاد ص: (٣٥٢).

(٦) حققه فضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ونشره المكتب الإسلامي ط٢، ١٤٠٣هـ.

ـ ففي تعريف الإيمان ودخول الأعمال فيه: عقد باباً سماه: (باب نعت الإيمان في استكماله ودرجاته)، وذكر فيه قول أهل السنة بأنه: يكون بالقلوب، وشهادة الألسن، وعمل الجوارح، وقول مرجئة الفقهاء، ثم أيد قول أهل السنة، وأيده بالأدلة من القرآن، والأحاديث، والآثار[١]، ثم ردَّ ببابين مدعَّمين بالأدلة على من حصر الإيمان في القول دون العمل، ومن جعله المعرفة بالقلب فقط[٢]، وبعد ذلك عقد باباً ذكر فيه ما عابت به العلماء من جعل الإيمان قولاً بلا عمل، وما نهوا عن مجالستهم[٣]، ثم قال بعد أن فرغ من ذلك: «وعلى مثل هذا القول كان سفيان، والأوزاعي، ومالك بن أنس، ومن بعدهم من أرباب العلم وأهل السنة الذين كانوا مصابيح الأرض وأئمة العلم في دهرهم، من أهل العراق والحجاز والشام وغيرها، زارِّين على أهل البدع كلها، ويرون الإيمان: قولاً، وعملاً»[٤].

ولمَّا ختم الكتاب ذكر تعاريف الجهمية، والمعتزلة، والصّفرية، وغيرها، للإيمان، وردَّ عليها جميعاً[٥].

ـ ولزيادة الإيمان ونقصانه: عقد باباً سمَّاه: (باب الزِّيادة في الإيمان والانتقاص منه)، وأورد فيه الأدلة الدالة على ذلك من الكتاب والسنة، والآثار، ثم ذكر تخاريج من نفى زيادة الإيمان ونقصانه للأدلة المصرحة بذلك، وجعلها على أربعة أوجه هي:

أ ـ أن أصل الإيمان الإقرار بجمل الفرائض مثل الصلاة والزكاة وغيرهما، والزيادة بعد هذه الجمل هي الإيمان بأن هذه الصلاة المفروضة هي خمس، وأن الظهر هي أربع ركعات، والمغرب ثلاثة، وعلى هذا سائر الفرائض.

ب ـ أصل الإيمان الإقرار بما جاء من عند الله، والزِّيادة تَمَكُّنٌ من ذلك الإقرار.

---

(١) كتاب الإيمان ص:(٩ ـ ١٩).

(٢) كتاب الإيمان ص:(٢٧) وما بعدها، وص:(٣١) وما بعدها.

(٣) كتاب الإيمان ص:(٣٣ ـ ٣٥).

(٤) كتاب الإيمان ص:(٣٥).

(٥) كتاب الإيمان ص:(٤٩ ـ ٥٠).

ج ـ الزِّيادة في الإيمان الازدياد من اليقين.

د ـ إن الإيمان لا يزداد أبداً، ولكن الناس يزدادون منه.

ثم ردَّ على هذه التأويلات الغريبة لمعنى الزيادة والنقصان، وأبطلها جميعاً(١).

ـ وفي الاستثناء في الإيمان: عقد بابا ذكر فيه الاستثناء: عن ابن مسعود، وعلقمة بن قيس النخعي، وعدم الاستثناء: عن إبراهيم النخعي، وطاووس، وابن سيرين، ثم قال موجهاً للقولين: «ولهذا كان يأخذ سفيان ومن وافقه الاستثناء فيه، وإنما كراهتهم عندنا أن يبتُّوا الشَّهادة بالإيمان؛ مخافة ما أعلمتُكم في الباب الأول من التزكية، والاستكمال عند الله، وأما على أحكام الدنيا: فإنهم يُسَمُّون أهل المِلَّة جميعاً مؤمنين؛ لأن ولايتهم، وذبائحهم، وشهادتهم، ومناكحتهم، وجميع سنتهم؛ إنما هي على الإيمان، ولهذا كان الأوزاعي يرى الاستثناء وتركه جميعاً واسعين.... وكذلك نرى مذهب الفقهاء الذين كانوا يتسمَّون بهذا الاسم بلا استثناء فيقولون: نحن مؤمنون، منهم: عبد الرحمن السُّلمي، وإبراهيم التيمي، وعون بن عبد الله، ومن بعدهم... إنما هو على الدخول في الإيمان لا على الاستكمال»(٢).

ثم ردَّ على من لم يستثن في الإيمان وقصد بذلك أن إيمانه كإيمان جبريل والملائكة، وهم الجهمية وأتباعهم من المرجئة(٣).

ـ ولأصحاب الذنوب والكبائر: عقد باباً سمَّاه: (باب الخروج من الإيمان بالمعاصي) ذكر فيه أنواع الأدلة الواردة فيهم، وأنها جاءت على أربعة أنحاء:

أ ـ نفي الإيمان.

ب ـ والبراءة من النبي ﷺ.

---

(١) كتاب الإيمان ص:(٢٤ ـ ٢٦).
(٢) كتاب الإيمان ص:(٢٠ ـ ٢٢).
(٣) كتاب الإيمان ص:(٢٢ ـ ٢٣).

جـ ـ وتسمية العمل بالكفر.

د ـ أو بالشرك[١].

ثم ذكر أصناف الناس تجاه هذه الأدلة، فطائفة: حملتها على كُفر النِّعمة، وطائفة حملتها على التغليظ والترهيب، وطائفة تجعلها كفر أهل الرِّدَّة، ورابعة تُذهب هذه الأقوال كلها وتردُّها[٢].

قال أبو عبيد بعد أن ردَّ على هذه الطوائف الأربعة المذكورة مُقرراً قول أهل السنة والجماعة في أصحاب الذنوب أنهم مؤمنون ناقصو الإيمان: «وإن الذي عندنا في هذا الباب كله أن المعاصي والذنوب لا تزيل إيماناً، ولا توجب كفراً، ولكنها إنَّما تنفي من الإيمان حقيقتَه[٣] وإخلاصَه الذي نعت الله به أهله، واشترط عليهم في مواضع من كتابه. . . . فلما خالطت هذه المعاصي هذا الإيمان المنعوت بغيرها قيل: ليس هذا من الشرائط التي أخذها الله على المؤمنين، ولا الأمانات التي يعرف بها أنه الإيمان، فنفيت عنهم حينئذ حقيقته، ولم يَزل عنهم اسمه»[٤].

وبهذا ظهر أن أبا عبيد قرر عقيدة أهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان كلها، وردَّ على المخالفين لهم في ذلك.

* المطلب الثالث *

تقريره لبعض المسائل العقدية

زيادةً على مسائل الإيمان والأسماء والصفات قرَّر أبو عبيد بعض المسائل العقدية المهمة على منهج أهل السنة والجماعة؛ مما يبرهن للذي قلناه أنه كان ملتزماً بمنهجهم معتقداً، وعملاً، واتباعاً، ومن ذلك:

---

(١) مثَّل أبو عبيد الوجه الأول بقوله ﷺ: «لا إيمان لمن لا أمانة له»، والثاني بقوله ﷺ: «من غشنا فليس منا»، والثالث بقوله ﷺ: «سِباب المسلم فسوق وقتاله كفر»، والرابع بقوله ﷺ: «الطيرة شرك». انظر: كتاب الإيمان ص: (٣٦ ـ ٣٨).

(٢) كتاب الإيمان ص: (٣٨ ـ ٣٩).

(٣) أي: كماله وتمامه.

(٤) كتاب الإيمان ص: (٣٦ ـ ٤٧).

أولاً: تقريره خلق الله لأفعال العباد ورده على المعتزلة في ذلك:

قال أبو عبيد في حديث حذيفة بن اليمان: «إن الله يصنع صانع الخزم[١] ويصنع كل صنعة»[٢]: «وفي هذا الحديث تكذيب لقول المعتزلة الذين يقولون: إن أعمال العباد ليست مخلوقة، ومما يُصَدِّق قولَ حُذيفة، ويُكَذِّب قولَ أولئك: قولُ الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾[٣]، ألا ترى أنهم كانوا ينحتون الأصنام، ويعملونها بأيديهم، ثم قال لهم: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ۝٩٦﴾، وكذلك قول حذيفة (ويصنع كل صنعة)»[٤].

ثانياً: منهجه في الخلافة، والمُفاضلة بين الخلفاء الأربعة:

أخرج النحَّاس في معانيه، فقال: «قال أبو عبيد: أخبرنا هُشيم ويزيد[٥]، عن عبد الملك بن سليمان[٦]، عن أبي جعفر محمد بن علي[٧] في قوله جلَّ وعزَّ:

---

(١) قال أبو عبيد: «الخزم: شيء شبيه بالخوص وليس بخوص، وبعض الناس يقول: هو خوص المقل، وهو أدنى منه وألطف، وهو الذي يعمل منه أحفاش النساء». انظر: غريب الحديث: (٤/ ١٢٧)، وتهذيب اللغة (٧/ ٢١٧).

(٢) أخرجه أبو عبيد في غريبه (٤/ ١٢٧)، والبخاري في خلق أفعال العباد ص:(١٣٧)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ١٥٨)، والبيهقي في الأسماء والصفات ص:(٣٨٨)، والحاكم في المستدرك (١/ ٣١ ـ ٣٢) موقوفاً من حديث حذيفة بن اليمان مرفوعاً عند بعض المصادر، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط مسلم، ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصححه الألباني في ظلال الجنة بتخريج السنة (١/ ١٥٨).

(٣) سورة الصافات: الآية (٩٦).

(٤) غريب الحديث (٤/ ١٢٧ ـ ١٢٨) ط دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.

(٥) هشيم: هو ابن بشير الواسطي السلمي، ثقة، ويزيد: هو ابن هارون بن زاذان الواسطي، ثقة، وكلاهما أخرج له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال (٣٠/ ٢٧٢، ٣٢/ ٢٦١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٥٩، ٣٦٦).

(٦) هكذا في المطبوع من معاني النحاس، والصَّواب هو: عبد الملك بن أبي سليمان ميسرة أبو محمد العرزمي، صدوق له أوهام، توفي ١٤٥هـ. انظر: التذكرة (٢/ ١٠٦٦)، وتقريب التهذيب ص:(٣٦٣).

(٧) هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أبو جعفر الباقر، ثقة فاضل، توفي ١١٤هـ. انظر: التذكرة (٣/ ١٥٦٨)، وتقريب التهذيب ص:(٤٩٧).

﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[(١)] قال: يعني المؤمنين، فقلتُ له: بلغنا أنها نزلت في علي بن أبي طالب ﷺ، فقال: عليٌّ من المؤمنين[(٢)]، قال أبو عبيد: وهذا يبين لك قول النبي ﷺ: (من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه)[(٣)]، فالمولَى والوليُّ واحد، والدَّليل على هذا قوله ﷻ: ﴿ٱللَّهُ وَلِيُّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[(٤)]، ثم قال في موضع آخر: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ مَوْلَى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَأَنَّ ٱلْكَٰفِرِينَ لَا مَوْلَىٰ لَهُمْ ۝١١﴾[(٥)]، فمعنى حديث النبي ﷺ في ولاية الدِّين، وهي أجلُّ الوِلايات»[(٦)].

---

(١) سورة المائدة: الآية (٥٥).

(٢) أخرجه أبو نعيم في حلية الأولياء (٣/ ١٨٥)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٢/ ٢٩٤)، وإسناده حسن.

(٣) هو الحديث المشهور بـ (حديث الغدير): أخرجه أحمد في المسند: (١/ ٨٤، ٨٨، ١١٨، ١١٩، ١٥٢)، والترمذي في المناقب، باب مناقب علي ﷺ (٥/ ٥٩١) ح(٣٧١٣)، وابن ماجه في المقدمة (١/ ٤٥)، باب فضل علي بن أبي طالب، ح(١٢١)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٧٦) ح(٦٩٣٠، ٦٩٣١)، والحاكم في المستدرك (٢/ ١٣٠)، من طرق مختلفة، عن جمع من الصحابة منهم عليّ، قال الترمذي: «حديث حسن صحيح»، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي، وقال الهيثمي في المجمع (٩/ ١٠٤): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح غير فطر بن خليفة، وهو ثقة». وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء بعد أن أخرجه بسنده (٨/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧): «هذا حديث حسن عالٍ، ومتنه متواتر»، وينظر المزيد في السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٣٠ ـ ٣٤٤). وقد نُقل عن البخاري وإبراهيم الحربي وطائفة من أهل العلم الطَّعن في هذا الحديث وتضعيفه، وحسَّنه الإمام أحمد كما حسَّنه الترمذي، وصنَّف أبو العباس بن عقدة جزءً في جمع طرقه، وضعَّفه ابن حزم في الفصل (٤/ ٢٢٤)، والصَّواب هو ما تقدم من صحته لكثرة طرقه وتواترها، ولا دلالة للرافضة فيه على الخلافة كما سيأتي. ونقل ابن عدي في الكامل (٤/ ١٣٢٧) الحديث عن شَريك، عن داود الأودي، عن أبيه، عن أبي هريرة، ثم قال شَريك: «وزاد الكذابون: اللهم وَالِ من وَالاه وعَادِ من عاداه»، وأشار شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية (٧/ ٣١٩) أن هذه الزيادة وما بعدها لم يخرجها أحمد ولا أصحاب السنن، قال: (فلا ريب أنها كذب).

(٤) سورة البقرة: الآية (٢٥٧).

(٥) سورة محمد: الآية (١١).

(٦) معاني القرآن الكريم (٢/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦).

فإن الرَّافضة حملوا الولاية المذكورة في الآية والحديث، وما شاكلهما على ولاية الخلافة؛ لإبطال خلافة الخلفاء الثلاثة الذين قبل علي ﷺ، فأوضح أبو عبيد بما نقله عن أبي جعفر الباقر، وما استدل به من آيتي سورة البقرة ومحمد أن المراد بالولاية هنا: ولاية الدِّين التي هي أجلُّ الولايات، لا ولاية الخِلافة والإمامة التي تدَّعيها الرَّافضة لنصرة مذهبهم في الإمامة، وهذا استدلالٌ منه على الرَّافضة بأقوال أئمة أهل البيت التي يفترون عليهم الأكاذيب الشَّنيعة، وهم منها براء.

قال أبو بكر بن العربي: «فأما حديث غدير خُم فلا حجة فيه؛ لأنه إنما استخلفه في حياته على المدينة كما استخلف مُوسى هارونَ في حياته عند سفره للمناجاة على بني إسرائيل، وقد اتفق الكُلُّ من إخوانهم اليهود على أن موسى مات بعد هارون فأين الخلافة؟! وأما قوله: (اللهم وَالِ من والاه وعَادِ مَن عاداه)[1] فكلام صحيحٌ، ودعوة مُجابةٌ، وما يُعلم أحدٌ عاداه إلا الرَّافضةُ؛ فإنهم أنزلوه في غير منزلته، ونسبوا إليه ما لا يليق بدرجته، والزيادة في الحدِّ نقصانٌ من المَحْدُود»[2].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «ونحن نجيب بالجواب المركب فنقول: إن لم يكن النبي ﷺ قاله فلا كلام، وإن كان قاله فلم يرد به قطعاً الخلافة بعده؛ إذ ليس في الحديث ما يدل عليه، ومثل هذا الأمر العظيم يجب أن يبلغ بلاغاً مُبيّناً، وليس في الكلام ما يدل دلالة بينة على أن المراد به الخلافة؛ وذلك أن المولى كالوليّ، والله تعالى قال: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[3]، وقال: ﴿وَإِن تَظَٰهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ مَوْلَىٰهُ وَجِبْرِيلُ وَصَٰلِحُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ۖ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾[4]، فبيَّن أن الرَّسول وليُّ المؤمنين، وأنَّهم مواليه أيضاً، كما بيَّن أن الله وليُّ المؤمنين، وأنهم أولياؤهم، وأنَّ المؤمنين بعضهم أولياء بعض، فالموالاة:

---

(١) سبق في التخريج أن هذه الزيادة كذبٌ من رواة الشيعة، والظاهر أن ابن العربي توهَّم كونها من الحديث.

(٢) العواصم من القواصم ص:(١٩٢) بتحقيق محب الدين الخطيب.

(٣) سورة المائدة: الآية (٥٥).

(٤) سورة التحريم: الآية (٤).

ضد المُعاداة، وهي تثبت من الطَّرفين... وإذ كان كذلك: فمعنى كون الله وليَّ المؤمنين ومولاهم، وكون الرسول وليَّهم ومولاهم، وكون علي مولاهم: هي المُوالاة التي هي ضد المعاداة، والمؤمنون يتولون الله ورسوله الموالاة المضادة للمُعاداة، وهذا حكمٌ ثابتٌ لكل مؤمن، فعليٌّ رضي الله عنه من المؤمنين الَّذين يتولَّون المؤمنين، ويتولَّونه»[١].

وأما منهجه في المفاضلة بين الخلفاء الأربعة: فقد أخرج الخطيب البغدادي بسنده إلى أبي عبيد أنه قال: «فعلتُ بالبصرة فعلتين أرجو بهما الجنَّة، أتيتُ يحيى القطان، وهو يقول: أبو بكر وعمر وعلي[٢]، فقلتُ: معي شاهدان من أهل بدر يشهدان أنَّ عثمانَ أفضَلُ مِن عليّ، قال: من؟ فقلت: أنتَ حدَّثتنا عن شُعبة، عن عبد الملك بن مَيسَرة[٣]، عن النزَّال بن سَبْرَة[٤]، قال: خطبنا عبد الله بن مسعود، فقال: أمَّرْنَا خيرَ من بَقِيَ ولم نأل، قال: ومن الآخر؟ قال: قلتُ: الزهري، عن حُميد بن عبد الرَّحمن[٥]، عن المِسْوَر بن مَخْرَمة، قال:

---

(١) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٢١ ـ ٣٢٣) ويُنظر ما قبل ذلك وما بعده (٧/ ٣١٣ ـ ٣٢٥).

(٢) ذهب جمهور أهل السنة والجماعة أن عثمان أفضل من علي، وقدَّموه على علي في الخلافة، وذهب بعض السَّلف، وعامة أهل الكوفة إلى تقديم علي على عثمان، كسفيان الثوري، ويحيى القطان وغيرهما، ورجع أغلبهم عن ذلك، بينما توقفت طائفة من أهل المدينة عن المُفاضلة بينهما، كما ذُكر عن مالك في رواية رجع عنها، ونقل الخلال في السنة (١/ ٣٧٢) عن الإمام أحمد قوله: «بلغني أن يحيى كان يقف عند ذكر عمر، قال: وكان يأخذه من سفيان»، فهذا يفيد أن يحيى القطان كان يقف أحياناً على عمر، وأحياناً يقدم علياً كما في رواية أبي عبيد أعلاه، وفي كلتا الحالتين فإن رواية أبي عبيد تبين أنه رجع من ذلك المذهب مثلما رجع عنه الثوري وغيره من السَّلف كما في الفتاوى (٤/ ٤٢٦)، وانظر المزيد في: مباحث المفاضلة في العقيدة ص: (٢٥٦ ـ ٢٦٤).

(٣) أبو زيد الهلالي الكوفي، ثقة، أخرج له الجماعة. انظر: تهذيب الكمال (١٨/ ٤٢١)، والتقريب ص: (٣٦٥).

(٤) الهلالي الكوفي، ثقة، وقيل: له صحبة. انظر: التذكرة برجال العشرة (٣/ ١٧٦١)، والتقريب ص: (٥٦٠).

(٥) ابن عوف الزهري أبو عبد الرحمن المدني، ثقة، (ت١٥٠هـ). انظر: تهذيب الكمال (٧/ ٣٧٨)، وتقريب التهذيب ص: (١٨٢).

سمعتُ عبد الرَّحمن بن عوف يقول: شاورتُ المهاجرينَ الأولين، وأمراءَ الأجناد، وأصحابَ رسول الله ﷺ، فلم أر أحداً يعدل بعثمان، قال: فتركَ قولَه، وقال: أبو بكر، وعمر، وعثمان، قال:...»[1]، ثم ذكر الأمر الثاني.

وهو صريح الدَّلالة على ترتيب الخلافة، والمُفاضلة بين الخلفاء الأربعة على منهج أهل السنة، وقد أبدع أبو عبيد في استدلاله، ودعوته إلى منهج أهل السنة والجماعة، فلله دَرُّه.

ثالثاً: موقفه ممن سبَّ الصَّحابة والسلف:

قال شيخ الإسلام في منهاج السنة النبوية وهو يرد على الرافضة في نيلهم من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ومخالفتهم في ذلك للكتاب والسنة، وإجماع الأمة: «وروى أيضاً[2] بإسناده عن مالك، أنه قال: من سبَّ السَّلف فليس له في الفيء نصيب؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾[3] الآية[4]، وهذا معروف من مالك، وغير مالك من أهل العلم، كأبي عبيد القاسم بن سلام»[5].

ومفهوم هذا الحكم يقتضي تكفير الشاتم لهم، والمتنقص من شأنهم،

---

(١) تاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٩)، وتاريخ دمشق (٤٩/ ٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٩٨)، وانظر أيضاً: السنة للخلال (١/ ٤٠٤) برقم (٥٩٣) ففيه إخبار أبي عبيد للإمام أحمد رأيه في ترتيب الخلافة، وموافقته له في ذلك.

(٢) يقصد به ابن بطَّة وكان ينقل عنه قبل ذلك.

(٣) سورة الحشر: الآية (١٠).

(٤) قول مالك أخرجه ابن بطَّة في الإبانة ص:(٣٩) بتحقيق هنري لاوست، طبعة المعهد الفرنسي، دمشق ١٩٥٨م، وأبو نعيم في الحلية (٦/ ٣٢٧) واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٧/ ١٢٦٧ ـ ١٢٦٩) بلفظ: «من تنقّص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ، أو كان في قلبه غل، فليس له حقٌّ في فيء المسلمين، ثم تلا الآيات من قوله: ﴿مَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَىٰ رَسُولِهِۦ﴾ إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ﴾»، وذكره البغوي في معالم التنزيل (٨/ ٨٠)، والقاضي عياض في الشِّفا (٢/ ١١١١)، وفي ترتيب المدارك (٢/ ٤٦ ـ ٤٧).

(٥) منهاج السنة النبوية (٢/ ١٩ ـ ٢٠).

والطَّاعن فيهم؛ لأن الحرمانَ من الفيء دليلٌ على انتفاء ما يُستحقُّ به، وهو الإسلام، وإلى تكفير شاتم الصَّحابة ذهب جمهور أهل العلم، استنباطاً من الآيات القرآنية الدَّالة على فضائلهم، ومناقبهم، كما رُوي عن مالك وغيره[١].

* المطلب الرابع *

منهجه في التعامل مع أهل البدع والأهواء

بنى أبو عبيد منهجه في التعامل مع أهل الأهواء على منهج أهل السنة في التعامل مع المخالفين، حيث كانوا يردون عليهم باللسان، والقلم، ويهجرون مجالسهم، ونواديهم، ويتركون مخالطتهم، ومعايشتهم؛ استصغاراً لهم، وضناً بالوقت فيما لا فائدة منه[٢].

وبرهان ذلك ما تقدم في المطلب الأول من مخالفته للمُعطلة والمشبهة، وحكمه فيمن يقول بخلق القرآن أنه كافر، وفي المطلب الثاني من ردِّه على المخالفين لأهل السنة والجماعة في مسائل الإيمان من الخوارج، والمرجئة، والمعتزلة، وغيرهم، وفي المطلب الثالث من مخالفته للمعتزلة في خلق أفعال العباد، وللرَّافضة في أمر الخلافة، وموالاة الصحابة والسلف رضوان الله عليهم.

ولمَّا ولي أبو عبيد قضاء طَرَسُوس[٣] حكم بالنَّفي على رجال من الرَّافضة والجهمية حرصاً على سلامة المسلمين، وصوناً لهم عن المعتقدات الفاسدة الباطلة، وبخاصة وأنهم في الثغور في جهاد مع الكفار.

روى العباس بن محمد الدُّوري، قال: سمعت أبا عبيد يقول: «عاشرتُ الناس، وكلمتُ أهل الكلام، فما رأيت قوماً أوسخ وسخاً، ولا أقذر، ولا أضعف حجة، ولا أحمق من الرَّافضة، ولقد ولّيتُ قضاءَ الثُّغور، فنفيتُ منهم

(١) انظر: منهج الإمام مالك في تقرير العقيدة ص:(٤٤٣ ـ ٤٤٩).
(٢) انظر: البدع والنهي عنها لابن وضاح القرطبي ص:(٨٤)، والآداب الشرعية لابن مفلح (١/ ٢٩٩ ـ ٣١١)، وموقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع (٢/ ٥٥٠).
(٣) بفتح الطَّاء والرَّاء مدينة بثغور الشام، بين أنطاكية وحلب وبلاد الروم، ويَشُقُّها نهر البرَدَان، وبها قبر المأمون. انظر: معجم البلدان (٤/ ٢٨)، ومراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع (٢/ ٨٨٣).

ثلاثة رجال: جهميين ورافضياً، أو رافضيين وجهمياً، وقلتُ: مِثلكم لا يُساكِن أهلَ الثغور فأخرجتُهم»(١).

وسأل رجل أبا عبيد: ما تقول في رأي أهل الكلام؟ فقال: «لقد دلَّك ربُّك على سبيل الرُّشد، وطريق الحق، فقال: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ﴾ الآية(٢)، أما لك فيما دلَّك عليه ربك من كلامه وسنة نبيه ﷺ ما يُغنيك عن الرجوع إلى رأيك وعقلك! وقد نهاك الله عن الكلام في ذاته وصفاته إلا حسب ما أطلقه لك؟! قال: ﴿فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ﴾(٣)، وقال: ﴿وَذَرُواْ ٱلَّذِينَ يُلۡحِدُونَ فِيٓ أَسۡمَٰٓئِهِۦۚ﴾(٤)(٥).

وعلى هذا الضوء كان يحث الناس على التمسك بالسنة، والاتباع لها، ومجانبة الخلاف وأهله، والانقياد للشريعة؛ لمَّا ابتلي بكثرة أهل الأهواء في عصره.

قال علي بن عبد العزيز البغوي(٦): «سمعت أبا عبيد يقول: المُتَّبع للسُّنَّة كالقابض على الجمر، وهو اليوم عندي أفضل من ضرب السَّيف في سبيل الله»(٧).

ولمَّا قدم أبو عبيد مكة لأداء فريضة الحج عام ٢١٩هـ آثر جوار بيت الله الحرام والابتعاد عن مواطن الشبهات، فأقام بها متفرغاً للعبادة والعمل حتى توفاه الله به عام ٢٢٤هـ، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

---

(١) التاريخ ليحيى بن معين (٢/ ٤٨٠)، والسنة للخلال (١/ ٤٩٩) برقم (٧٩٥)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٢٠٠)، والمجالسة وجواهر العلم (٣/ ٢٢٧).

(٢) سورة النساء: الآية (٥٩).

(٣) سورة الأنعام: الآية (٦٨).

(٤) سورة الأعراف: الآية (١٨٠).

(٥) ذم الكلام للهروي (٤/ ٣١٨ ـ ٣١٩) ط مكتبة الغرباء الأثرية.

(٦) تلميذ أبي عبيد، وراوي كتبه، وأجل أصحابه، وكان حافظاً محدثاً مسنداً، ذا تآليف منها: المسند، توفي ٢٨٦هـ. انظر: إنباه الرواة (٢/ ٢٩٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٤٨)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ١٧١).

(٧) عقيدة السلف وأصحاب الحديث ص:(٢٥٢)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٤٠٦)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٦٢)، وتاريخ الإسلام (١٦/ ٣٢٧).

المبحث الثالث عشر

منهج أبي عمر صالح بن إسحاق الجرمي (ت٢٢٥هـ)[1] في تقرير العقيدة

وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة، وثناء الأئمة عليه

نشأ أبو عمر الجرمي بالبصرة، وأخذ بها عن بعض علمائها اللغويين من أهل السنة كالأصمعي، ويونس بن حبيب، وأخذ الحديث عن يزيد بن زريع البصري، ويحيى بن كثير الأسدي الكاهلي، ومن هنا جاء منهجه السني في تقرير العقيدة.

وإذا أردنا التأكد من هذا أكثر فسنرى أن هناك دليلان آخران يؤكدان تمسكه بمنهج أهل السنة والجماعة في عقيدته، يتلخصان فيما يلي:

أ ـ توثيق الأئمة له، ووصفهم إياه بأنه ممن اجتمع له إلى العلم صحة

(١) هو صالح بن إسحاق أبو عمر الجرمي، النحوي البصري، مولى جرم بن زبان (وقيل: زيان) باليمن، نشأ بالبصرة، وأخذ العربية بها عن يونس بن حبيب، وأبي عبيدة، وأبي زيد الأنصاري، والأصمعي، وقرأ بها كتاب سيبويه على الأخفش، ثم قدم بغداد، ورافق أبا عثمان المازني، وناظر الفراء، وإليه انتهى علم العربية في وقته، وكان عالماً بالعربية واللغة، محدثاً، فقيهاً، ورعاً، وخُولط عقله في آخر عمره، فمات سنة ٢٢٥هـ في خلافة المعتصم بالله بأصبهان، ومن تلاميذه: أبو عثمان المازني، وأبو العباس المبرد، ومن كتبه: كتاب التثنية والجمع، وكتاب الأبنية، وكتاب العروض، وكتاب القوافي.

• مصادر ترجمته: الفهرست ص: (٦٢)، ومراتب النحويين ص: (١٢٢)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (٢٦)، ونور القبس ص: (٢١٤)، وتاريخ بغداد (٩/ ٣١٣)، ونزهة الألباء ص: (١٤٣)، وإنباه الرواة (٢/ ٨٠)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٥٦١)، وبغية الوعاة (٢/ ٨).

المذهب، وحسن الاعتقاد، ولم يكن الأئمة من أهل السنة يوثقون أهل البدع، ولا يصفونهم بحسن الاعتقاد.

ـ قال الخطيب البغدادي في ترجمته: «وكان ممن اجتمع له مع العلم صحة المذهب، وحسن الاعتقاد، وأسند الحديث عن يزيد بن زريع، ويحيى بن كثير الكاهلي.... وكان يحيى بن كثير يثني عليه خيراً»[(١)].

ـ وقال ابن كثير: «وكان فقيهاً، فاضلاً، نحوياً، بارعاً، عالماً باللغة، حافظاً لها، ديّناً، ورعاً، حسن المذهب، صحيح الاعتقاد»[(٢)].

ـ وقال ابن العماد الحنبلي: «قال ابن الأهدل[(٣)]: كان ديّناً، ورعاً، حسن العقيدة، صنَّف في النحو، وناظر الفراء»[(٤)].

ب ـ كونه من أهل الحديث والرَّاوين له، فقد قال المبرد فيه وهو من تلاميذه: «كان الجرمي أثبت القوم في كتاب سيبويه، وعليه قرأت الجماعة، وكان عالماً باللغة، حافظاً لها، وكان جليلاً في الحديث والأخبار، وكان أغوص على الاستخراج من المازني، وإليهما انتهى علم النحو في زمانهما»[(٥)].

ويضاف إلى هذه الأدلة أن التراجم التي ترجمت لأبي عمر الجرمي لم يرد فيها كافة ما يقدح في معتقده؛ مع اشتهار أمره وإمامته في النحو، مما يدل على صحة ما قاله الأئمة فيه من حسن العقيدة؛ إذ لو كان مطعوناً في عقيدته، لورد ذلك في التراجم كما وقع لغيره من علماء اللغة، والله أعلم.

---

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٣١٣ ـ ٣١٤). (٢) البداية والنهاية (١٠/ ٢٩٣).

(٣) هو الحسين بن عبد الرحمن بن محمد الشافعي العلوي اليمني، المشهور بابن الأهدل، أحد مؤرخي اليمن، وكان فقيهاً، أصولياً، متكلماً، محدثاً، مؤرخاً، وله مؤلفات كثيرة، أشهرها مؤلفه في تراجم رجالات اليمن وساداتها، توفي ٨٥٥هـ. انظر: البدر الطالع (١/ ٢١٨)، والضوء اللامع (٣/ ١٤٥).

(٤) شذرات الذهب (٣/ ١١٥).

(٥) تاريخ بغداد (٩/ ٣١٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٨١).

المبحث الرابع عشر

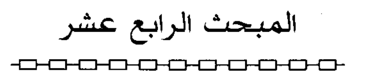

منهج محمد بن زياد ابن الأعرابي (ت٢٣١هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية

يعد ابن الأعرابي كالجرمي من أئمة اللغة الذين جروا على منهج أهل السنة في تقرير العقيدة؛ ويرجع ذلك إلى معايشته لأئمة اللغة السُّنيين في حياته كالكسائي، والمُفضَّل الضَّبي، حيث أخذ منهما، وكإبراهيم الحربي، وأحمد بن يحيى ثعلب، حيث أخذا منه.

---

(١) هو محمد بن زياد أبو عبد الله الأعرابي الهاشمي مولاهم، وُلد عام ١٥٠هـ بالكوفة على الرَّاجح لأب سِندي مملوك لرجل من بلخ، فنشأ بها، وأخذ القراءات عن الكسائي، والعربية والأدب عن زوج أمه المُفضَّل الضَّبِّي، وأبي معاوية الضرير، والقاسم بن معن الكوفي، ولمَّا قوي عُوده في اللغة والشعر والأدب جلس للإفادة بالكوفة، ودرس عليه الكبار كثعلب، وإبراهيم الحربي، وابن السكيت، وغيرهم، وأثناء ذلك كان يخرج أحياناً إلى بغداد ويقعد فيها للاستفادة والإفادة، ولم يزل يتعلَّم ويُعلِّم حتى وافته المنيَّة بسامراء عام ٢٣١هـ في خلافة الواثق بالله، وكان رأساً في اللغة والنوادر والغريب، راوية لأشعار العرب، كثير الحفظ، زاهداً ورعاً، ثقةً، ومن كتبه: النوادر، والأنواء، والخيل، وتاريخ القبائل، والألفاظ، وغيرها.

• مصادر ترجمته: المعارف ص:(٥٤٦)، ومراتب النحويين ص:(١٤٧)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٠)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٩٥)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٨٢)، والأنساب (١/ ١٨٧)، ونزهة الألباء ص:(١٥٠)، وإنباه الرواة (٣/ ١٢٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٠)، وتهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٢٦٥)، والوافي بالوفيات (٣/ ٦٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٨)، وبغية الوعاة (١/ ١٠٥).

قال الذهبي فيه: «له مصنفات كثيرة أدبية. . . . وكان صاحب سُنَّة واتباع»[(١)].

وقد تتبعت المصادر فوجدتُ بعض الشواهد القليلة الدَّالة على أنه كان على منهج السلف في تقرير الصفات، ومن ذلك ما يلي:

أولاً: إثباته صفة الاستواء، وردُّه على من فسَّر الاستواء بالاستيلاء:

أخرج أبو عبيد الهروي واللالكائي بسنديهما إلى نفطويه، عن داود بن علي الأصبهاني، قال: «كنا عند ابن الأعرابي، فأتاه رجلٌ، فقال: ما معنى ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾؟[(٢)]، فقال ابن الأعرابي: هو على عرشه كما أخبر، فقال: يا أبا عبد الله: إنما معناه: استولى، فقال ابن الأعرابي: ما يدريك؟ العرب لا تقول: استولى على الشيء حتى يكون له مُضاد، فأيهما غلب فقد استولى، أما سمعتَ قول النابغة:

إلا لمثلك أو من أنت سابقه ... سبق الجواد إذا استولى على الأمد»[(٣)]

وأخرج ابن بطة واللالكائي أيضاً بسنديهما إلى أبي بكر بن الأنباري، قال: حدَّثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن النضر ـ وهو ابن بنت معاوية بن عمر ـ قال: «كان أبو عبد الله بن الأعرابي جارنا، وكان ليله أحسن ليل، وذكر لنا أن ابن أبي دُؤَاد سأله: أتعرف في اللغة استوى بمعنى استولى فقال: لا أعرف[(٤)].

ثانياً: تقريره بأن القرآن غير مخلوق، ورده على من استدل بـ ﴿جَعَلَ﴾ في كتاب الله على أنه مخلوق:

نقل ياقوت الحموي عن أبي العباس ثعلب أنه قال: سمعت ابن الأعرابي يقول: «من لا قَبُول له فلا حياة لأدبه، وقال: ما رأيت قوماً أكذب على اللغة

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٨٨). (٢) سورة طه: الآية (٥).

(٣) تقدمت القصة مع تخريجها في ص:(١٠٥).

(٤) انظر: الإبانة الكبرى لابن بطة (٣/ ١٦٦ ـ ١٦٧ ط دار الراية)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (٣/ ٣٩٩) برقم (٦٦٧)، والأسماء والصفات للبيهقي ص:(٤١٥)، واجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٥)، ومختصر الصواعق المرسلة (٢/ ١٢٧)، وفتح الباري (١٣/ ٤١٧)، ومختصر العلو ص:(١٩٤).

من قوم يزعمون أن القرآن مخلوق»[١].

وروى الأزهريُّ، عن ابن الأعرابي، من طريق ثعلب أيضاً أنه قال: «جَعَل: صيَّر، وجعل: أقبل، وجعل: خلق، وجعل: قال، ومنه قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾[٢]، أي: قلناه»[٣].

ففي العبارة الأولى إقرارٌ منه بأن القرآن غير مخلوق، وفي الثانية: تفصيل منه للأحوال التي تأتي عليها (جعل) في اللغة، مخالفاً للمعتزلة في تفسير آية الزخرف المذكورة، فإنهم تواطؤوا على حمل (جعلناه) فيها على معنى (خلقناه)، مستدلين بها على خلق القرآن.

وكلام ابن الأعرابي في محله، والقاعدة: أن (جَعَلَ) تأتي متعدية إلى مفعول واحد، ومتعدية إلى مفعولين، ففي الحالة الأولى: تكون بمعنى (خَلَقَ)، كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ﴾[٤]، وتكون بغير ذلك كقوله: ﴿وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ﴾[٥]، وقوله: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍۭ ۝٥﴾[٦]، وأما الحالة الثانية: فلا تكون بمعنى (خلق) بحال من الأحوال، ومنه قوله: ﴿وَجَعَلْنَٰهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾[٧]، وقوله: ﴿فَجَعَلْنَٰهَا نَكَٰلًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهَا وَمَا خَلْفَهَا﴾[٨]، وقوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾، والمعنى: قلناه قرآناً عربياً، أو بيّنّاه[٩].

ثالثاً: إثباته صفة الكلام لله ﷻ:

قال أبو عمر الزاهد غلام ثعلب في كتابه ياقوتة الصراط: «قال أبو عبد الله

---

(١) معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٣)، وبغية الوعاة (١/ ١٠٥)، وأخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٢/ ٣٦٦ ـ ٣٦٧) من طريق نفطويه قال: سمعتُ أحمد بن عمارة بن خالد قال: سمعتُ ابن الأعرابي.. إلخ.

(٢) سورة الزخرف: الآية (٣).

(٣) تهذيب اللغة (١/ ٣٧٣).

(٤) سورة الأنعام: الآية (١).

(٥) سورة الأنعام: الآية (١٠٠).

(٦) سورة الفيل: الآية (٥).

(٧) سورة الأنبياء: الآية (٧٣).

(٨) سورة البقرة: الآية (٦٦).

(٩) انظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٣٨ ـ ٣٩)، وشرح العقيدة الطحاوية ص:(١٢٦)، والعقيدة السلفية في كلام رب البرية ص:(٣٠٧ ـ ٣٠٨).

(يعني ابن الأعرابي): ومنه قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾[١]، أي: عاب العجل بذلك؛ وهذا دليل على أن الله يتكلم، ولم يزل متكلماً؛ لأنه لا يكون هو بصفة ما عاب»[٢].

وقوله: (يتكلم ولم يزل متكلماً) يدل على أن الله يتكلم متى شاء، كيف شاء، بما شاء، مع أن الكلام صفة أزلية قديمة ثابتة له، فنوع الكلام قديم، وآحاده حادث يتعلق بمشيئته وإرادته، وذلك هو مذهب أهل السنة والجماعة[٣].

وإذا كان هذا منهجه في هذا الصفات المذكورة، فاللازم من ذلك إثباته للصفات الأخرى على هذا الوجه أيضاً؛ فإن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الأخر.

ولم أجد ما يُشكل على هذا المنهج إلا ما حكاه عنه أبو عمر الزاهد في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ الْمِحَالِ﴾[٤]، حيث قال: «والمِحال: المكر: والمكر من الله ﷻ: التدبير بالحق»[٥].

وإذا صحَّ هذا فلا شكَّ أنه تفسير باللازم، وليس إثباتاً للصفة نفسها على الوجه المطلوب؛ والصَّواب هو إثبات صفة المكر الثابتة لله ﷻ في مقابل مكر المخلوقين وخداعهم كما قال الله تعالى: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ﴾[٦]، وبمثل ذلك يقال في جميع الصفات المقرونة بما يقابلها من صفات المخلوقين، كالكيد، والخداع، والاستهزاء، والسخرية، ونحوها، وجاءت مسمّيات هذه الصفات مقرونة بمقابلها؛ لأنه إذا فُعلت بمن لا يستحق العقوبة كانت ظلماً له، وإذا فعلت بمن فعلها بالمجني عليه كانت عدلاً وإنصافاً،

(١) سورة الأعراف: الآية (١٤٨).
(٢) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص:(٢٣١).
(٣) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢١٩)، وشرح العقيدة الواسطية للهراس ص:(٨٩).
(٤) سورة الرعد، من الآية (١٣).
(٥) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص:(٢٨٠)، والجامع لأحكام القرآن (٩/ ٢٩٩).
(٦) سورة الأنفال: الآية (٣٠).

ففي إطلاق هذه الصفات ذمٌّ، وفي تقييدها مدحٌ، وعليه جاءت الأدلة الواردة في صفات الله ﷻ[(١)].

* المطلب الثاني *

موقفه من الفرق المبتدعة

تبين لنا في المطلب الأول كيف ردَّ ابن الأعرابي على الجهمية والمعتزلة الذين أولوا الاستواء بالاستيلاء، وقوله: (لا أعرف) لـمَّا سأله أحمد بن أبي دؤاد: (أتعرف في اللغة استوى بمعنى استولى؟)، وكل ذلك يدل على أن الرجل كان متمسكاً بمذهب السلف، بعيداً عن المخالفين لهم، مُنكراً عليهم في تأويلاتهم.

ونقل أبو عمر الزاهد عنه في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُفْتَرِينَ﴾[(٢)] أنه قال: «يعني: أهل البدع»[(٣)] مما يشعر أنه كان يعد ما يذهبون إليه من العقائد والأهواء افتراءً على الله ورسوله ﷺ، وفي ذلك من الطَّعن فيهم ما فيه.

ولا يشكل على هذا ما ورد في بعض المصادر مِن أن ابن الأعرابي كان يُعادي الأصمعي؛ فإن الظاهر أن ذلك لم يكن من باب الاختلاف في العقائد، بل كان من باب المُنافسة على عادة الأقران؛ لأن الأصمعي جاءه يوماً وهو يؤدب أولاد الوالي سعيد بن سَلم بن قتيبة الباهلي[(٤)]، فطلب سعيدٌ من ولَده أن يُنشد للأصمعي، فأنشد قصيدة أخطأ فيها، فقال له الأصمعي: من روَّاك بهذا؟ فقال: مُؤدِّبي، ويعني به ابن الأعرابي، فقال الأصمعي لوالده: من لم يُحسن هذا المقدار، فليس موضعاً لتأديب ولدك، فنحَّاه سعيد[(٥)]، وابتدأ ابن الأعرابي

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ١٥١)، والمجموع الثمين لابن عثيمين (٢/ ٦٦)، والقواعد المثلى ص: (٢٠).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٥٢).

(٣) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص: (٢٣٢).

(٤) بصري الأصل، ثم سكن خراسان، وولاه السُّلطان بعض الأعمال بمرو، ثم قدم بغداد وسمع من ابن عون وطبقته، ثم حدَّث بعد ذلك، وروى عنه ابن الأعرابي، وله أخبار طريفة. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٧٤).

(٥) إنباه الرواة (٣/ ١٣٣ ـ ١٣٤) بتصرف.

يحسد الأصمعي منذ ذلك اليوم ويطعن فيه؛ لِمَا فوَّت عليه من مصلحة تأديب أولاد الوالي، ويؤكد هذا أيضاً أنه كان ينافس أبا عبيدة معمر بن المثنى أيضاً، فكان يزعم أن أبا عبيدة والأصمعي لا يحسنان قليلاً ولا كثيراً[1]، مع إجماع العلماء على أنهما أعلم منه باللغة.

(١) تاريخ بغداد (٥/ ٢٨٢)، وإنباه الرواة (٣/ ١٢٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٨٧).

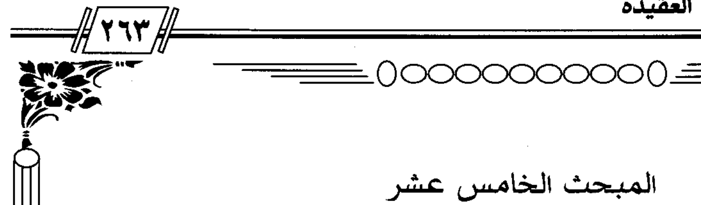

المبحث الخامس عشر

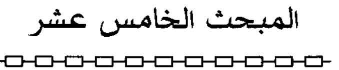

منهج العبَّاس بن الفَرَج الرِّياشي (ت٢٥٧هـ)[1] في تقرير العقيدة

✧ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في العقيدة وثناء الأئمة عليه

لم أقف لأبي الفضل العبَّاس بن الفَرَج الرِّياشي - حسب اطلاعي - على تقارير عقدية منسوبة إليه؛ لأستدل بها على منهجه العقدي، لكني اطلعتُ على عدة

(١) هو العباس بن الفرَج أبو الفضل الرياشي، وُلد في البصرة تقريباً لأب مملوك لرجل من جذام يُدعى رياش فنسب إليه، ثم نشأ بها فأخذ الحديثَ عن الطَّيالسي، وأبي عاصم النبيل، ومُسَدَّد البصري وطبقتِهم، واللغةَ والأدبَ عن الأصمعي، والجُمَحي، وأبي عبيدة، والمازني وغيرهم، ولمَّا قوي عُوده في اللغة والأدب جلس للناس في جامع البصرة، فلازمَه وتخرَّج عليه أجلاء منهم: الحربي، وثعلب، وابن دُرَيد، والمبرِّد وغيرهم، ومع أنه خرج مرة إلى بغداد سنة ٢٣٠هـ وحدَّث بها شهراً، ومرة إلى سامراء في أيام المتوكِّل بالله بناءً على طلبه، إلا أنه لم يُطل المكوث فيهما، بل رجع إلى حلقته بجامع البصرة سريعاً، ولم يزل بها يفيد حتى قتله ثوار الزِّنج بجامع البصرة سنة ٢٥٧هـ. وكان عالماً باللغة والشعر، كثير الرِّواية عن الأصمعي، يحفظ كتب الأصمعي وأبي زيد كلها.

• مصادر ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص:(٦٨)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٩٧)، ونور القبس ص:(٢٢٨)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(٧٥)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٣٨)، والأنساب (٣/ ١١٢)، ونزهة الألباء ص:(١٩٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٦٧)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٨٣)، والوافي بالوفيات (١٦/ ٣٧٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٧)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٢٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٧٢)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ٢٠٧)، وطبقات النحاة (٢/ ١٤)، وتهذيب التهذيب (٥/ ١٢٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٧٢).

دلائل تثبت أنه كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة:

ـ وأول ذلك: ما تقدَّم من قولِه في سيبويه والأصمعي: أنهما كانا على السنة، ولا يمكن أن يمدحَهما بذلك إلا وهو راضٍ عنهما، موافقٌ لهما؛ فإن المرء لا يَمدَح بشيء هو في معاداة له[١].

ـ ويُضاف إليه: ثناء الأئمة عليه، وتقديمهم له، ووصفه بأنه كان من أهل السنة.

قال السيرافي: «وحدثني أبو بكر بن أبي الأزهر[٢]، وكان عنده أخبار الرياشي، قال: كنا نراه يجيء إلى أبي العباس المبرد في قَدْمَة قدمها إلى البصرة، وقد لقيه أبو العباس ثعلب، وكان يقدِّمه، ويفضِّله»[٣]. وقال السَّمعاني: «كان من أهل السنة، قُتل في المسجد الجامع بالبصرة في أيام العَلَوي[٤]، صاحب الزِّنج»[٥]. وقال ابن كثير: «كان عالماً بأيام العرب والسير، وكان كثير الاطلاع، ثقة، عالماً»[٦].

ـ ويُزاد عليه: تَلَمُّذه على أئمة السنة وملازمته لهم كالأصمعي، وأبي داود الطَّيالسي، والضَّحاك بن مخلد الشيباني، ووهب بن جرير بن حازم، ومُسَدَّد بن

---

(١) انظر ص:(١٦٨)، وص:(٢٠٦).

(٢) هو أبو بكر محمد بن مزيد بن محمود المعروف بابن أبي الأزهر، حدث عن المبرد، والزبير بن بكار وجماعة، وعنه أبو الفرج الأصفهاني، والمعافى بن زكريا، (ت٣٢٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٢٨٨)، بغية الوعاة (١/ ٢٤٢).

(٣) أخبار النحويين البصريين ص:(٦٨)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٣٩)، ونزهة الألباء ص:(٢٠٠).

(٤) هو الدَّعيُّ علي بن محمد بن أحمد بن علي بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين، ظهر بالبصرة أيام المهتدي بالله سنة ٢٥٥هـ وادَّعى أنه علوي النسب، وجمع حوله أعداد من عبيد البصرة، فقاموا بثورة الزنج المشهورة، وعجز عن قتاله الخلفاء، حتى ظفر به الموفق بالله عام ٢٧٠هـ. انظر: تاريخ الأمم والملوك (٩/ ٤١٠)، والكامل في التاريخ (٥/ ٣٦٤).

(٥) الأنساب (٣/ ١١٢).

(٦) البداية والنهاية (١١/ ٢٦) حوادث سنة (٢٥٧).

مسرهد البصري، وقد كان الرِّياشي من أكثر تلاميذ الأصمعي رواية عنه، وملازمة له، حيث كان يحفظ كتبه[(١)]، وقد تقدَّم أن الأصمعي كان من أشد الناس ابتعاداً عن غير أهل السنة.

ـ وكذا: تخرج كبار أئمة السنة على يديه، وأخذهم من علومه، وقد كانوا لا يأخذون إلا عمن رضوا عن سيرته ومنهجه، كأبي داود صاحب السنن، وإبراهيم الحربي، وابن قتيبة، وثعلب، وابن خزيمة، وأبي بكر بن أبي الدنيا، وغيرهم[(٢)].

ـ ومن أهم الدلائل على سُنِّيَّته: دعوة المُتَوكِّل[(٣)] إيَّاه إلى سامرَّاء، وطلبه منه وِلاية قضاء البصرة، وقد كان المتوكل من أنصار أهل السنة، وهو الذي ردَّ إليهم اعتبارهم بعد محنتهم على يدي المأمون، والمعتصم بالله، والواثق، فكتب إلى الآفاق برفع المحنة، وبَسْطِ السنة، وإظهار أهلها، وأمر باستقدام المحدِّثين والفُقهاء إلى مقر خِلافته سامرَّاء، فأكرمهم وأجزل لهم العَطَايا، وأمرهم بأن يجلسوا للناس، ويُحدِّثوا بالأحاديث التي فيها الرَّد على المعتزلة والجهمية، والأحاديث الواردة في إثبات صفة الرؤية[(٤)].

قال القفطي: «وحُمِل الرِّياشي إلى سُرَّ مَنْ رأى في أيام المتوكل، لتولي قضاء البصرة فاستعفى، وقال شعراً مدَح به المتوكل، وذكر فيه خُلوَّ مسجده منه، فأعفاه، وأعطاه، ووسَّع له، وأعاده، وقرأ عليه الفَتحُ بن خاقان الوزير[(٥)]،

---

(١) أخبار النحويين البصريين ص:(٦٨)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٩٧)، ونزهة الألباء ص:(١٩٩).

(٢) انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٣٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٦٧)، وتهذيب الكمال (/ ٢٣٦).

(٣) هو جعفر بن المعتصم بالله بن هارون الرَّشيد العباسي، ولي الخلافة عام ٢٣٢هـ بعد موت أخيه الواثق، واتخذ سامراء مقراً له، وكان فاضلاً عادلاً اشتهر بمحاربة البدع وأهلها، وإظهار السنة وأهلها، على عكس أبيه، وأخيه الواثق، والمأمون، قتله ابنه المنتصر عام ٢٤٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٣٠)، وتاريخ الخلفاء ص:(٣٤٦).

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ١٦٥، و١٠/ ٦٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٣١، ٣٤ و١١/ ١٢٥، ٢٦٥) وما بعده، وتاريخ الإسلام (١٧/ ٢٣٠)، وتاريخ الخلفاء ص:(٣٤٦).

(٥) هو الفتح بن خاقان بن أحمد بن غرطوج التركي، اتخذه المتوكل أخاً له، واستوزره، =

وأعطاه مالاً جسيماً، وعاد إلى البصرة»[١].

ـ ولا ننسى كونه من أهل الحديث والعناية به مع اشتهاره باللغة: فقد أخرج له أبو داود في كتاب الزكاة من سُننه، (باب تفسير أسنان الإبل)[٢]، وترجم له المؤلفون في رجال الحديث كما سلف في مصادر ترجمته.

قال الحسن بن عُلَيل العَنَزي[٣]: «رأيتُ الرِّياشي بعدما مضى لسبيله فيما يرى النائم، فقلتُ: ما فعل بك ربك؟ قال: غفَر لي، ورحمني، وأدخلني الجنة، فقلتُ: غفر الله لك وأدخلك الجنة؟ قال: إي والله، وأقعَدني بين سفيان الثوري، والأعمش»[٤].

* المطلب الثاني *

موقفه من الفرق المخالفة

عاش أبو الفضل الرِّياشي في الفترة التي قاسى فيها أهل السنة المِحَن على أيدي المعتزلة الذين سيطروا على المأمون، فالمعتصم، ثم الواثق بالله، ولكنه مع ذلك لم يمل إلى شيء من تلك الأهواء التي كانت تتجاذب الناس في تلك الأيام، بل لازم حَلَقَته في مسجد البصرة طلباً للسَّلامة والعافية، متمسكاً بمنهج أهل السنة والجماعة.

روى ابن بطة العُكبري بسنده إلى المُبَرِّد، قال: أنشدني الرِّياشي لمحمد بن بشير[٥] يعتب المتكلمين:

= وجعل له ولاية الشام، وقدَّمه على جميع أهله وولده، وكان أديباً شاعراً، من أهل العلم، (ت٢٤٧هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٨٢)، والأعلام (٥/ ١٣٣).

(١) إنباه الرواة (٢/ ٣٧٠). (٢) سنن أبي داود (٢/ ٢٤٧).

(٣) أبو علي البصري، روى عن الرِّياشي وابن معين وغيرهما، وكان أديباً لغوياً إخبارياً، ثقة صدوقاً، ذا نوادر، وتوفي عام ٢٩٠هـ. انظر: نور القبس ص:(٣٣٨)، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٩٨)، وإنباه الرواة (١/ ٣٥٢).

(٤) معجم الأدباء (٤/ ١٤٨٥)، وإكمال تهذيب الكمال (٧/ ٢٠٨)، وقد تحرَّف فيه (العنزي) إلى (الغنوي).

(٥) هو محمد بن بشير الرياشي البصري، شاعر ظريف مُقل، لم يفارق البصرة، ولا وَفَد =

يا سائلي عن مقالة الشِّيع | وعن صُنوف الأهواء والبدعِ
دع من يقول الكلام ناحيةً | فما يقول الكلام ذو ورعِ
كُلٌّ أناس بزيّهم حَسَنٌ | ثم يصيرون بعد ذلك للشِّيع
أكثر ما فيه أن يُقال له | لم يكن في قوله بمُنقطعِ[1]

وإذا كان هذا موقفه من المعتزلة والمتكلمين، فإن سيرته تبين أيضاً بُعدَه التام عن العلويين والمُوالين لهم من الشيعة والرَّافضة، فقد لازم مسجده ينشر العلم، ويحفظ البيعة والطَّاعة والولاء لخليفة المسلمين في بغداد، ومن أجل ذلك مات فيمن مات من علماء المسلمين بالبصرة على أيدي ثوار الزنج الذين كان يُحرِّضهم العلويون على الخلافة العباسية.

قال علي بن أمية[2]: «لمَّا كان مِن دُخول الزِّنج[3] البصرةَ ما كان، وقتلِهم بها من قتلوا، وذلك في شوال سنة سبع وخمسين ومائتين، بلغنا أنهم دخلوا على الرِّياشي المسجد بأسيافهم، والرِّياشي قائم يصلي الضُّحَى، فضَربوه بالأسياف، وقالوا: هات المال، فجعل يقول: أيُّ مال؟! أيُّ مال؟! حتى مات، فلما خرج الزنج عن البصرة، دخلناها، فمررنا ببني مازن الطحَّانين، وهناك كان ينزل الرِّياشي، فدخلنا مسجده، فإذا به مُلقًى، مُستقبلَ القبلة، كأنما وُجِّه إليها، وإذا

= إلى خليفة، ولا شريف، وكان منتجعاً في شعره، وله هجاء. انظر: الأغاني (١٢/ ١٢٩)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٥٢).

(١) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٢/ ٥٤٥) برقم (٦٨٧) بتحقيق رضا نعسان معطي.

(٢) هو علي بن أمية بن أبي أمية الكاتب، كان أبوه كاتباً للمهدي على بيت المال، وديوان الرسائل، ثم أصبح هو كاتباً منقطعاً لإبراهيم بن المهدي، وكان شاعراً قليل الشعر، ولم يُذكر تاريخ وفاته. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٥١)، والوافي بالوفيات (٢٠/ ١٥٦).

(٣) الزِّنج: جماعة من عبيد البصرة، ثاروا على الوالي العباسي نتيجة اضطهاد شعروا به، وانضموا إلى أحد أدعياء العلويين، فحاربوا العباسيين، ودخلوا البصرة فدمَّروها وجامعها، وقتلوا جملة من العلماء والفضلاء والوجهاء والخلائق منهم الرِّياشي، وأثاروا الرعب في النفوس، حتى تمكن المعتمد بالله من القضاء عليهم. انظر: تاريخ الأمم والملوك (٩/ ٤٨١)، وتاريخ الإسلام (١٩/ ٢٤)، والتاريخ الإسلامي لمحمود شاكر (٦/ ٧٤).

بشَمْلَةٍ[١] تحرِّكها الرِّيح، وقد تمزَّقت، وإذا جميع خَلْقِه صحيحٌ سَوِيّ، لم يَنْشَقَّ له بطن، ولم يتغيَّر له حالٌ، إلا أن جِلْدَهُ قد لَصَق بعظمه، ويَبِسَ، وذلك بعد مقتله بسنتين، يرحمنا الله وإياه»[٢].

ولم يرد في المصادر التي أرَّخت لحياته أية علاقة له مع الفرق الأخرى أيضاً، كالخوارج الذين كانوا يثورون على العباسيين أحياناً، وكذا المرجئة؛ وذلك لبعده عن منهجهما أولاً، ولعدم معايشته لهما ثانياً، حيث انقطع للعلم والعلماء، وابتعد عن الأهواء.

---

(١) الشَّملة: كساءٌ يُلتحف به. انظر: تهذيب اللغة (١١/ ٣٧١)، والصحاح (٥/ ١٧٣٩).
(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ١٤٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٦٩)، وتهذيب الكمال (١٤/ ٢٣٧ - ٢٣٨).

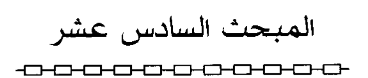

المبحث السادس عشر

منهج أبي الهيثم الرازي (ت٢٧٦هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في العقيدة وثناء الأئمة عليه

تذكر المصادر القليلة التي ترجمت لأبي الهيثم الرازي أنه عاش في الرَّي وفي هراة، وأنه أدرك العلماء فيهما وأخذ عنهم، ثم تصدَّر بالرَّيّ للإفادة، والمعروف عن هاتين المدينتين أنهما كانتا معقل العلم والعلماء، وخرَّجتا كثيراً من أئمة السنة، كأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي، وابن أبي حاتم الرّازي، وشيخ الإسلام الهروي(٢)، وغيرهم.

وذكر الأزهري أنه كان رجلاً حافظاً ديِّناً مستقيماً على طريقة أهل السنة

(١) مشهور بكنيته، ولا يعرف له اسم غير كنيته، وذكر الأزهري أنه قدم هراة قبل وفاة شمر بن حمدويه بسُنَيَّات، فنظر في كتب أبي عمر شمر بن حمدويه واستفاد منها، وكان نحوياً لغوياً أديباً إماماً علَّامة، تصدر بالرَّي للإفتاء وإفادة الناس، ومن تلاميذه: محمد بن أبي جعفر أبو الفضل المنذري شيخ الأزهري، ومن مؤلفاته: الفاخر والشامل، وزيادات على معاني القرآن للفراء، والغريب المصنف والأمثال لأبي عبيد، وتوفي عام ٢٧٦هـ.
• مصادر ترجمته: تهذيب اللغة (١/ ٢٦)، والفهرست ص:(٦٣)، ونزهة الألباء ص:(١٤٧)، وإنباه الرواة (٤/ ١٨٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٢٩).

(٢) هو عبد الله بن محمد بن علي أبو إسماعيل الهروي الأنصاري، إمام أهل السنة بهراة، وقامع المبتدعة فيها، ومن كتبه: ذم الكلام، والفاروق في الصفات، ومنازل السائرين، توفي ٤٨١هـ. انظر: طبقات الحنابلة (٢/ ٢٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٠٣).

والجماعة، فقال: «وأخبرني أبو الفضل المنذري[١] أنه لازم أبا الهيثم سنين، وعرض عليه الكتب، وكتب عنه من أماليه وفوائده أكثر من مائتي مجلد، وذكر أنه كان بارعاً، حافظاً، صحيح الأدب، عالماً ورعاً، كثير الصلاة، صاحب سُنَّة، ولم يكن ضنيناً بعلمه، وأدبه»[٢].

ونقل الأزهري في التهذيب عنه أنه قال في الجبرية: «والجبرية: الذين يقولون: أجبر الله العباد على الذنوب، أي أكرههم، ومعاذ الله أن يكرههم على معصية! ولكنه علِم ما العباد عاملون، وما هم إليه صائرون»، ثم قال معلقاً على كلامه: «قلتُ: وهذا معنى الإيمان بالقَضاء والقدر، إنما هو علم الله السابق في خلقه، وقد كتبه عليهم، فهم صائرون إلى ما عَلِمه، وكُلٌّ مُيَسَّرٌ لما خلق له»[٣].

* المطلب الثاني *

ردُّه على من أوَّل الصُوْرَ بالصُّوَر

ذهب عمرو بن عبيد[٤] وأتباعه من المعتزلة[٥]، إلى أن المراد بالصُّوْرِ في القرآن والآثار هي الصُّوَرَ التي ينفخ فيها الرُّوح للبعث، قالوا: ومفرد الصُّوْرِ صُورة استناداً على إنكارهم للسَّمعيات من الصِّراط والميزان والكرسي وغيرها، واستندوا إلى ما ورد عن أبي عبيدة من تفسيره الصُّور بأنه جمع صورة[٦]، وفي ذلك من المعارضة للآثار الواردة في تفسير الصُّوْرَ أنه: القرن الذي ينفخ فيه كما سيأتي، ما فيه.

---

(١) تقدمت ترجمته ص: (١١٤). (٢) تهذيب اللغة (١/ ٢٦).

(٣) تهذيب اللغة (١١/ ٥٩).

(٤) انظر: معاني القرآن للنحاس (٢/ ٤٤٨)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢١)، والبحر المحيط (٤/ ١٦١)، ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ٩٩).

(٥) انظر: الإغفال لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٧٠ _ ٤٧٥)، والمحتسب (٢/ ٥٩)، ونقله ابن الوزير المغربي في (المصابيح في تفسير القرآن) عند سورة الأنعام: الآية (٧٣) (ورقة ١٠٤أ) عن أبي القاسم البلخي المعتزلي.

(٦) مجاز القرآن (١/ ١٩٦، ٤١٦).

وقد ردَّ أبو الهيثم الرازي على هذا التفسير المناقض للقراءات المتواترة، وللأحاديث النبوية الشريفة؛ وللآثار، وللغة العربية؛ فإن الأصل أنه إذا ثبت النصّ طاح ما دونه من الآراء والتفسيرات، كما هو منهج أهل السنة.

قال الأزهري: «وأخبرني المنذريُّ، عن أبي الهيثم، أنه قال في قول الله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾[(١)]: اعترض قومٌ فأنكروا أن يكون الصور قرناً، كما أنكروا العرش والميزان والصراط، وادَّعوا أن الصُوْرَ جمع الصُّورة، كما أن الصُّوْف جمع الصُّوفَة، والثُّوْم جمع الثُّومَة، ورووا ذلك عن أبي عبيدة[(٢)].

قال أبو الهيثم: وهذا خطأ فاحشٌ، وتحريفٌ لكَلِم الله عن مواضعها؛ لأنَّ الله جل وعز قال: ﴿وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ﴾[(٣)] بفتح الواو، ولا نعلم أحداً من القُراء قرأها (فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمْ)، وكذلك قال الله: ﴿وَنُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ فمن قرأها: (وَنُفِخَ فِي الصُّوَرِ)، أو قرأ: (فَأَحْسَنَ صُوْرَكُمْ) فقد افترى الكذب، وبدَّل كتاب الله، وكان أبو عبيدة صاحب أخبار وغريب، ولم يكن له معرفة بالنحو.

وقال الفراء: (كلُّ جمع على لفظ الواحد الذَّكَر سبق جمعُه واحدتَه، فواحدتُه بزيادة هاءٍ فيه، وذلك مثل الصُّوف والوَبَر والشَّعَر والقُطن والعُشب، فكل واحد من هذه الأسماء اسم لجميع جنسه، فإذا أفردت واحدته زيدت فيها هاءٌ؛ لأنَّ جميع هذا الباب سبقَ واحدتَه، ولو أن الصُّوْفة كانت سابقة للصُّوْف، لقالوا: صُوفة وصُوَف، وبُسْرة وبُسَر، كما قالوا: غُرْفة وغُرَف، وزُلْفة وزُلَف)[(٤)].

وأما الصُّوْرُ القَرْنُ فهو واحد لا يجوز أن يُقال: واحدته صورة، وإنما تجمع صورة الإنسان صُوَراً؛ لأنَّ واحدته سبقت جمعه، فالمصوِّر من صفات الله لتصويره صور الخلق، ورجل مصور: إذا كان معتدل الصورة، ورجل صيِّر:

---

(١) وردت في سور منها سورة الزمر: الآية (٦٨).

(٢) مجاز القرآن (١/ ١٩٦، ٤١٦).

(٣) سورة غافر: الآية (٦٤).

(٤) يبدو ـ والله أعلم ـ أن الفراء قال هذا في كتابه: الجمع والتثنية، وهو مفقود، وانظر نحوه في كتابه: المذكر والمؤنث: ص:(٦٩، ٧٠، ١٠١).

حسَن الصورة، وروى سفيان[1]، عن مُطَرِّف[2]، عن عطية[3]، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله ﷺ: «كيف أنعم وصاحب القرنِ قد التقم القرنَ، وحنَى جبهتَه، وأصغى سمعَه، ينتظر متى يؤمر؟»، قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «قولوا: حسبنا الله، ونِعم الوكيل»[4].

قلتُ[5]: قد احتجَّ أبو الهيثم فأحسن الاحتجاج، ولا يجوز عندي غير ما ذهب إليه، وهو قول أهل السنة والجماعة، والدَّليل على صحة ما قالوا: أن الله ﷻ ذكر تصويره الخلقَ في الأرحام قبل نفخ الرُّوح، وكانوا قبل أن صوَّرهم نُطَفاً، ثم عَلَقاً، ثم مُضَغاً، ثم صوَّرهم تصويراً، فأما البعث فإن الله جل وعز يُنشئهم كيف شاء، ومن ادَّعى أنه يُصَوِّرُهم ثم ينفخ فيهم، فعليه البيان، ونعوذ بالله من الخِذلان»[6].

ولا مزيد على كلام أبي الهيثم والأزهري، فإنه في غاية النَفَاسة والجودة

---

(١) هو سفيان بن سعيد الثوري الكوفي، إمام حجة، أخرج له الجماعة، انظر: تقريب التهذيب ص: (٢٤٤).

(٢) هو مطرف بن عبد الله الشخير العامري، أبو عبد الله البصري، ثقة عابد فاضل. انظر: تقريب التهذيب ص: (٥٣٤).

(٣) عطية بن سعد بن جنادة العوفي أبو الحسن الجدَلي، صدوق يخطئ كثيراً، وكان شيعياً مدلساً، (ت١١١هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٧٩)، وتقريب التهذيب ص: (٣٩٣).

(٤) أخرجه الترمذي في كتاب صفة القيامة، باب ما جاء في شأن الصور (٤/ ٥٣٦) ح(٢٤٣١)، وابن ماجه في كتاب الزهد، باب ذكر البعث (٢/ ١٤٢٨) ح(٧٣٢٤)، وأحمد في المسند (٣/ ٧، ٧٣)، وأبو نعيم في الحلية (٥/ ١٠٥)، والخطيب في تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٣)، وغيرهم من حديث عطية بن سعيد العوفي، عن أبي سعيد الخدري، وعطية ضعيف كما تقدم، وتابعه أبو صالح السمَّان عند الحاكم في المستدرك (٤/ ٥٥٩)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٠٥). قال الحاكم: «ولولا أن أبا يحيى على الطريق لحكمتُ عليه بالصحة». وقال الشيخ الألباني: «قلتُ: وقد تابعه جرير، عن الأعمش عند أبي يعلى (١/ ٧١)، وابن حبان في صحيحه (٣/ ١٠٥) فالسَّند صحيح على شرطهما». انظر: السلسلة الصحيحة (٣/ ٦٦) برقم (١٠٧٩).

(٥) أي: الأزهري.

(٦) تهذيب اللغة: (١٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، ونحوه في: (١٣/ ٤٩ ـ ٥٠).

والإتقان؛ لاستيعابه الرَّد على المعتزلة في إنكارهم للصُّور بالدَّليل الشرعي، وباللغة، وبالعقل.

قال أبو جعفر النحاس: «قال أبو عبيدة: الصُّوْرُ: جمع صُورة، وهذا القول مما رُدَّ عليه؛ لأنَّ عبد الله بن مسعود قال: الصُّور: قرن يُنفخ فيه[1]، وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال: «لم يزل صاحب الصُّور مُلتَقِمَهُ منذ خلقه الله ينتظر متى يؤمر بالنفخ فيه»[2]»[3].

وقال القرطبي: «ومِمَّن قال: أن المراد بالصور في هذه الآية جمع صورة أبو عبيدة، وهذا وإن كان محتملاً في اللغة، فهو مردود بما ذكرناه من الكتاب والسنة، وأيضاً لا ينفخ في الصُّوْر للبعث مرَّتين، بل يُنفخ فيه مرة واحدة، فإسرافيل عليه السلام ينفخ في الصُّوْر الذي هو القرن، والله ﷻ يحيي الصُّوَر، وفي التنزيل: ﴿فَنَفَخْنَا فِيهِ مِن رُّوحِنَا﴾[4]»[5].

فتبين بطلان قول أبي عبيدة في معنى الآية، وقول المعتزلة الذين اعتمدوا عليه في إنكار الصُّور الذي ثبت بالكتاب والسنة.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف: (١٥/ ١٩١ ـ ١٩٢) في حديث طويل، والطبراني في المعجم الكبير: (٩/ ٤١٢) من حديث سلمة بن كهيل، عن أبي الزعراء، عن عبد الله بن مسعود، وأبو الزعراء هو عبد الله بن هانئ، قال البخاري: «لا يتابع على حديثه»، وذكره ابن حبان في الثقات: (٥/ ١٤).

(٢) تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(٣) معاني القرآن الكريم (٢/ ٤٤٧).

(٤) سورة التحريم: الآية (١٢).

(٥) الجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢١)، والتذكرة في أحوال الموتى والآخرة ص: (٢٠٧).

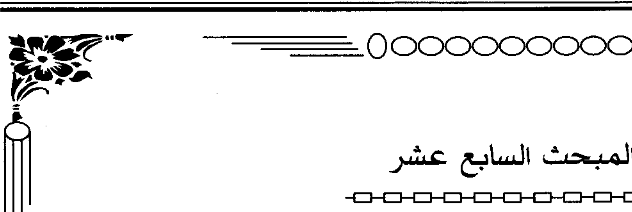

المبحث السابع عشر

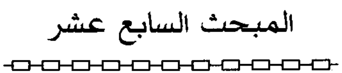

منهج ابن قُتَيبة الدِّيْنَوَري (ت٢٧٦هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه أربعة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

اشتهر الإمام ابن قتيبة من بين اللغويين بإشهار مذهب السَّلف، والدعوة إليه، والدِّفاع عنه، وهو من كبار الأئمة الذين أسسوا منهج أهل السنة والجماعة

---

(١) هو عبد الله بن مسلم بن قُتيبة الدينوري أبو محمد المروزي، وُلد ببغداد على الراجح سنة ٢١٣هـ، ونشأ بها وتعلم، فدرس الحديثَ والفقهَ على إسحاق بن راهُويه، وحرملة التجيبي وغيرهم، واللغةَ والأدبَ على اللِّحياني، والرِّياشي، والسِّجستاني، والجاحظ، وأبي سعيد الضّرير، وجماعة وردوا بغداد، ولمّا تمكن من العلوم والفنون جلس للإفادة في بغداد، فحدَّث بها وصنَّف وجمع، فبَعُدَ صيته وسارت الرُّكبان بمؤلفاته، وتزاحم عليه الولاة والعلماء قبل الطلاب، وبناءً على ذلك ولاه الفتح بن خاقان وزير المتوكل قضاء الدِّينور، فأقام بها مدةً نُسب من أجلها إلى دِينَور، ثم رجع إلى بغداد، ولم يزل بها يفيد حتى وافته المنية سنة ٢٧٦هـ، وكان رأساً في العربية، والأدب، والنوادر، والأخبار وأيام الناس، ثقة ديّناً فاضلاً، مشهوراً باتباع السُنَّة ومنهج السلف، وكتبه فوق الستين، ورزقها الله القَبول لدى الكافَّة.

● مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٣٦)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٠)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٨٣)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(٢٠٩)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، والأنساب (٤/ ٤٥٢)، ونزهة الألباء ص:(٢٠٩)، والمنتظم (١٢/ ٢٧٦)، وإنباه الرواة (٢/ ١٤٣)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٣٢٦)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٢)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦)، وطبقات النحاة (٢/ ٥٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٦٣)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٥١).

في الاستدلال باللغة العربية على مسائل العقيدة، والرَّد بها على المخالفين، كما هو واضح من كتبه: (تأويل مشكل القرآن)، و(تأويل مختلف الحديث)، و(الاختلاف في اللفظ) وغيرها، حتى سمَّاه شيخ الإسلام ابن تيمية بخطيب أهل السنة، كما أن الجاحظ كان خطيب المعتزلة[١].

وقد بيَّن ابن قتيبة عقيدته السَّلفية في مواضع متفرقة من كتبه الواسعة لا نستطيع الاستيفاء بها لكثرتها؛ مِمَّا جَعَل علماء أهل السنة يُجمعون على إمامته في السنة والذبِّ عنها[٢].

وقد أشار إلى الكثير من ذلك فضيلة الأستاذ علي بن نفيع العلياني في رسالته التي سمَّاها (عقيدة الإمام ابن قتيبة)[٣].

وبما أن استيفاء ذلك متعذر، فإنَّني سأورد هنا أهم ما يدل على منهجه في الأسماء والصفات، ثم سأورد في المطلب الرَّابع الكثير ممَّا لم يتعرض له الشيخ في رسالته، من الأشياء التي نُسبت، مع الرَّد عليها بالتفصيل.

ـ قال ابن قتيبة في (الاختلاف في اللفظ): «وعدل القول في هذه الأخبار: أن نؤمن بما صحَّ منها بنقل الثقات لها، فنؤمن بالرؤية، والتَجَلِّي، وأنه يعجب، وينزل إلى السَّماء الدنيا، وأنه على العرش استوى، وبالنَّفْس، واليَدين، من غير أن نقول في ذلك بكيفيةٍ، أو بحدٍّ، أو أن نقيسَ على ما جاء ما لم يأت، فنرجو أن نكون في ذلك القول، والعقد على سبيل النجاة غداً، إن شاء الله»[٤].

ـ وقال في موضع آخر منه: «فنحن نؤمن بالنفخ وبالرُّوح، ولا نقول: كيف ذلك؛ لأن الواجب علينا أن ننتهي في صفات الله إلى حيث انتهى في صفته، أو حيث انتهى رسوله ﷺ، ولا نزيل اللفظ عما تعرفه العرب وتضعه عليه، ونمسك

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٣٩١)، وتفسير سورة الإخلاص ص:(١٣٠).

(٢) انظر: قول مسلمة بن قاسم، وأبو طاهر السِّلفي، في لسان الميزان (٤/ ١٦٠)، وقول ابن تيمية في الفتاوى (١٧/ ٣٩١)، والذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩) وغيرهم.

(٣) نشرته مكتبة الصديق بالطائف عام (١٤١٢هـ)، فليراجع للوقوف على المزيد من عقيدة ابن قتيبة رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٤) الاختلاف في اللفظ ص:(٥٣).

عمَّا سِوى ذلك»[(١)].

ـ وقال في (تأويل مختلف الحديث) عند حديث الرؤية: «فإن قالوا لنا: كيف ذلك النَّظر والمنظور إليه؟ قلنا: نحن لا ننتهي في صفاته جَلَّالهُ، إلا إلى حيث انتهى إليه رسول الله ﷺ، ولا ندفعُ ما صحَّ عنه؛ لأنه لا يقوم في أوهامنا، ولا يستقيم على نظرنا، بل نؤمن بذلك من غير أن نقول فيه بكيفية أو حَدٍّ، أو نقيس على ما جاء ما لم يأت»[(٢)].

هذا منهجه العام في الأسماء والصفات، وهو ظاهر في اقتفاء المنهج السلفي في إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو رسوله المصطفى ﷺ في سنته الصَّحيحة، من غير تمثيل، ولا تكييف، ولا تعطيل، والانتهاء إلى ما انتهى إليه الكتاب والسنة.

وقد جرى على هذا المنهج في تعرضه لشرح أسماء الله الحسنى[(٣)]، وبيان صفاته التي وصف بها نفسه[(٤)].

ولمَّا كان المجاز من أهم المطايا التي استخدمها نفاة الأسماء والصفات بيّن ابن قتيبة أنَّ المجاز لا يتأتى فيها؛ لما فيها من الدلائل اللغوية النافية لإرادتها بالمجاز، فقال: «وذهب قومٌ في قول الله وكلامه إلى أنه ليس قولاً ولا كلاماً على الحقيقة، وإنما هو إيجاد للمعاني، وصرفوه في كثير من القرآن إلى المجاز، كقول القائل: قال الحائط فمال، وقل برأسك إليَّ، يريد الميل خاصة، والقول

---

(١) الاختلاف في اللفظ ص:(٤٤).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص:(١٤٠ ـ ١٤١).

(٣) انظر مقدمة كتابه: تفسير غريب القرآن ص:(٦ ـ ٢٠) حيث تعرض لشرح جملة من الأسماء الحسنى.

(٤) انظر: الاختلاف في اللفظ والرَّد على الجهمية والمشبهة ص:(٣٦ ـ ٥٢) فقد ردَّ فيه على نفاة الصفات ومتأوليها، والقائلين أنها مجاز، والزاعمين أنها صفات لله بمعنى واحد، ومن يقول بخلق القرآن، وذكر فيه صفة الوجه، واليد، والأصابع، والخُلَّة، والاستواء، والنَّفْس، والرؤية والنظر إلى الله عَجَّلَ، وردَّ فيه على متأولي العرش والكرسي بالمُلك أو العِلم، مستدلاً لذلك، كاشفاً في ذلك تلاعبهم باللغة وتحريفهم لها، ثم عقد باباً في الرد على المشبهة.

فَضْلٌ"[(١)]، وقال بعضهم في قوله للملائكة: ﴿ٱسْجُدُوا۟ لِءَادَمَ﴾[(٢)]: هو إلهام منه للملائكة، كقوله: ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى ٱلنَّحْلِ﴾[(٣)]، أي: ألهمها، وكقوله: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِىَ بِإِذْنِهِۦ مَا يَشَآءُ﴾[(٤)]، وذهبوا في الوحي ههنا إلى الإلهام، وقالوا في قوله للسماء والأرض: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[(٥)]: لم يقل الله ولم يقولا، وكيف يُخَاطِب معدوماً؟! وإنما هذا عبارة: لكوَّناهما فكانتا... قالوا: ونحو هذا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ ٱمْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ ۝٣٠﴾[(٦)]، وليس يومئذ قولٌ منه لجهنَّم، ولا قول من جهنَّم، وإنما هي عبارة عن سعتها.... قال أبو محمد: وقد تبيَّن لمن عرف اللغة أن القول يقع فيه المجاز، فيقال: قال الحائط فمال، وقل برأسك إليَّ؛ أي: أَمِلْهُ، وقالت الناقة، وقال البعير، ولا يُقال في مثل هذا الكلام: تكلَّم، ولا يُعقل الكلام إلا بالنُّطق بعينه... وتبين له أيضاً أن أفعال المجاز لا تخرج منها المصادر، ولا تُوكَّد للتكرار، فتقول: أراد الحائط أن يسقُط، ولا تقول: أراد الحائط أن يسقُط إرادة شديدة، وقالت الشجرة فمالت، ولا تقول: قالت الشجرة فمالت قولاً شديداً، والله تعالى يقول: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٧)]، فوكَّد بالمصدر معنى الكلام، ونفى عنه المجاز، وقال: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَىْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾، فوكَّد القول بالتكرار، ووكَّد المعنى بإنَّما»[(٨)].

ثم إنه لما حدثت حادثة (اللفظ) واضطرب الناس فيها لم يجد ابن قتيبة بدأ من البيان لها، فألف كتابه المعروف بـ (الاختلاف في اللفظ والرَّد على الجهمية والمُشَبِّهة)[(٩)]، وحاول فيه الاعتذار لكلا الفريقين ما داما مُجمعين على أصل

---

(١) أي: زيادة في الكلام، والمراد هو إمالة الرأس فقط.
(٢) ورد في مواضع منها سورة البقرة: الآية (٣٤).
(٣) سورة النحل: الآية (٦٨).
(٤) سورة الشورى: الآية (٥١).
(٥) سورة فصلت: الآية (١١).
(٦) سورة ق: الآية (٣٠).
(٧) سورة النساء: الآية (١٦٤).
(٨) تأويل مشكل القرآن ص:(١٠٦ ـ ١١١)، وانظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٣٦ ـ ٣٧).
(٩) حققه عمر بن محمود أبو عمر، ط١، دار الراية بالرياض ١٤١٢هـ.

واحد، وهو: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وبيَّن أن القراءة تشمل فِعل العبد والقرآن، فإن أريد بها فعل العبد فهي مخلوقة، وإن أريد بها القرآن فهو غير مخلوق، بأي حال من الأحوال.

فقال في (الاختلاف في اللفظ): «وعدل القول فيما اختلفوا فيه من القراءة، واللفظ بالقرآن: أن القراءة لفظ واحد يشتمل على معنيين: أحدهما عَمَلٌ، والآخر: قرآنٌ، إلا أن العمل لا يتميز من القرآنِ كما يتميز الأكل من المأكول، فيكون المأكول الممضوغَ والمبلوعَ، ويكون الأكل المضغَ والبلعَ، والقرآنُ لا يقوم بنفسه وحده كما يقوم المأكول بنفسه وحده، وإنما يقوم بواحدة من أربع: كتابة، أو قراءة، أو حفظ، أو استماع، فهو بالعمل في الكتابة قائمٌ، والعمل خطٌّ، وهو مخلوقٌ، والمكتوب قرآنٌ، وهو غير مخلوق، وهو بالعمل في القراءة قائمٌ، والعمل: تحريك اللِّسان واللهوات بالقرآن وهو مخلوقٌ، والمقروء قرآن، وهو غير مخلوق، [وهو بحفظ القلب قائمٌ في القلب، والحفظ عملٌ، وهو مخلوق، والمحفوظ قرآنٌ، وهو غير مخلوق]، وهو بالاستماع قائمٌ في السَّمع، والاستماع عملٌ، وهو مخلوقٌ، والمسموع قرآنٌ، وهو غير مخلوق»(١).

والذي قرره ابن قتيبة ههنا هو الذي قرَّره شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى، وأضافه إلى الإمام أحمد وأعيان أصحابه وسائر أئمة الحديث، فبيَّن أنهم لا يقولون: إن ألفاظنا بالقرآن مخلوقة ولا غير مخلوقة، ولا يقولون: التلاوة: هي المتلو مطلقاً وعكسه؛ وذلك أن التِّلاوة والقراءة كاللفظ قد يُراد بها فعل العبد وحركاته وهو مخلوق، وقد يُراد بها المتلو والمقروء وهو القرآن، وهو غير مخلوق، وقد يُراد بها مجموع الأمرين، فلا يجوز إطلاق الخلق على الجميع، ولا نفي الخلق عن الجميع(٢).

---

(١) الاختلاف في اللفظ ص:(٦٣)، وما بين القوسين زيادة من الطبعة المطبوعة مع مجموعة عقائد السلف ص:(٢٤٨)، جمع علي النشَّار، وعمَّار الطالبي، وما قبلها يؤكد سقوطها من الطبعة المذكورة في الصَّفحة السَّابِقة.

(٢) مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٧٣).

* المطلب الثاني *

تقريره لبعض مسائل العقيدة

تعرض الإمام ابن قتيبة لمسائل كثيرة من العقيدة في مختلف كتبه، وافق فيها أهل السنة والجماعه وخالف غيرهم، وسأذكر بعضاً من أهم ذلك؛ للدلالة على اقتفاء ابن قتيبة لمنهج أهل السنة، واتباعه له، ودعوته إليه، في النقاط التالية:

منهجه في القضاء والقدر:

جرى ابن قتيبة على طريقة أهل السنة في هذا الباب، فذهب إلى أن كل شيء بقدر الله وقضائه، وأن للعباد قدرة واستطاعة، وعملاً يُجزون عليه، والله عادل في كل ذلك، فقال: «وليس لأحد على الله حجةٌ، ولا قِبَله حق، ولا فيما خلق شرك، بل له الحجة البالغة، وهو الفعَّال لِمَا يريد، وعَدْلُ القول في القدر: أن تعلم أن الله عدلٌ لا يجورُ كيف خلق، وكيف قدَّر، وكيف أعطى، وكيف منع، وأنه لا يخرج من قدرته شيء، ولا يكون في مَلَكوته من السَّموات والأرض إلا ما أراد، وأنه لا دَين لأحد عليه، ولا حقَّ لأحد قِبَله، فإن أعطى فبفضلٍ، وإن منَع فبعدلٍ، وأن العباد يستطيعون ويعملون ويُجزَون بما يكسبون، وأن لله لطيفة يَبتدئُ بها من أراد، ويتفضَّل بها على من أحبَّ، ويوقعها في القلوب فيعود بها إلى طاعته، ويمنعها من حقَّت عليه كلمته، فهذه جملة ما ينتهي إليه علم ابن آدم من قدر الله ﷻ، وما سوى ذلك مخزون عنه»[1].

وفي مقابل تقريره لمذهب أهل السنة في القدر ردَّ على القدرية في زعمهم أن العباد يفعلون ما لا يشاء الله، وأطال في الرَّدِّ عليهم، ثم قال بعد أن استعرض أبياتاً كثيرة قالتها العرب في إثبات القدر: «هذا مذهب العرب في القدر، وهو مذهب كل أمة من العجم، وأن الله في السماء، ما تُركت على الجِبلَّة والفِطرة، ولم تُنقل عن ذلك بالمقاييس والتَّلبيس، وقد أعلمتُك في كتاب (غريب الحديث)[2] أن فريقاً منهم يقولون: لا يلزمنا اسم القدر من طريق اللغة؛ لأنه

(١) الاختلاف في اللفظ ص:(٣٥ ـ ٣٦). (٢) غريب الحديث (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

يُتَأَوَّل علينا أنا نقول: لا قَدَر، فكيف نُنسَب إلى ما نجحد؟! وأن هذا تمويهٌ، وإنما نُسبوا إلى القدر؛ لأنهم يُضيفونه إلى أنفسهم، وغيرهم يجعله لله دون نفسه، ومُدَّعِي الشيء لنفسه أولى بأن يُنسَب إليه ممن جعله لغيره»[١]، وردَّ عليهم كذلك في تحريفهم كثيراً من الآيات القرآنية؛ بغية توافقها مع عقيدتهم في القدر[٢].

وكما بيَّن فساد مذهب القدرية أبطل مذهب الجبرية في القدر أيضاً فقال: «ولمَّا رأى قومٌ من أهل الإثبات إفراطَ هؤلاء في القدر، وكثر بينهم التنازع، حمَلهم البُغض لهم واللِّجاج على أن قابلوا غُلوَّهم بغلو، وعارضوا إفراطهم بإفراط، فقالوا بمذهب جَهم في الجبر المَحض، وجعلوا العبد المأمورَ المنهيَّ المكلَّفَ لا يستطيع من الخير والشر شيئاً على الحقيقة، ولا يفعل شيئاً على الصِّحة، وذهبوا إلى أن كل فعل يُنسب إليه، فإنما يُنسب إليه على المجاز، كما يُقال في المَوات: مال الحائط، وإنما يُراد أُمِيل، وذهب البرد، وإنما ذُهِب به، وكلا الفريقين غالطٌ، وعن سَواء الحَقِّ حائدٌ»[٣].

منهجه في الخِلافة والإمامة:

ذهب ابن قتيبة كأهل السنة والجماعة إلى تقديم الشيخين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما.

قال مادحاً أصحاب الحديث: «ولو أردنا ـ رحمك الله ـ أن ننتقل عن أصحاب الحديث، ونرغب عنهم إلى أصحاب الكلام ونرغب فيهم، لخرجنا من اجتماعٍ إلى تشتُّت، وعن نظامٍ إلى تفرقٍ، وعن أُنسٍ إلى وَحشةٍ، وعن اتفاقٍ إلى اختلافٍ؛ لأن أصحاب الحديث كلهم مجمعون على أن ما شاء الله كان وما لم يشأ لا يكون، وعلى أنه خالق الخير والشر، وعلى أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وعلى أن الله تعالى يُرى يوم القيامة، وعلى تقديم الشيخين، وعلى الإيمان بعذاب القبر، لا يختلفون في هذه الأصول، ومن فارقهم في شيء منها نابذوه، وباغضوه، وبدَّعوه، وهجروه»[٤].

---

(١) تأويل مشكل القرآن ص:(١٢٣ ـ ١٣٢).

(٢) الاختلاف اللفظ ص:(٢١ ـ ٣٠). (٣) الاختلاف في اللفظ ص:(٣٠).

(٤) تأويل مختلف الحديث ص:(١٤).

ويرى ترتيب الخلافة بعد رسول الله ﷺ على أبي بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم أجمعين، خلافاً لمن قدَّم علياً على عثمان، فقال وهو يذكر إفتاء أبي بكر في الكَلالة برأيه: «وأفتى في الكلالة برأيه؛ لأنه أمر ناب المسلمين، واحتاجوا إليه في مواريثهم، وقد أُبيح له اجتهاد الرأي فيما لم يُؤْثَر عن رسول الله ﷺ فيه شيء، ولم يأت له في الكتاب شيء كاشفٌ، وهو إمام المسلمين، ومفزعهم فيما ينوبهم، فلم يجد بُدّاً مِن أن يقول، وكذلك قال عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وزيد، رضي الله عنهم حين سُئلوا، وهم الأئمة والمَفزَع إليهم عند النوازل»[١].

وحافظ ابن قتيبة الطَّاعة والولاء لخلفاء بني العباس الذين عاش معهم في بغداد، مع بُعده عن القصور الملكية والتردد إليها، وذهب في رسالته التي ردَّها على الشعوبيين إلى أنَّ من شَرط الإمام أن يكون قُرشيّاً عملاً بالأحاديث الدَّالة على ذلك[٢].

ويرى لزوم الجماعة، وعدم الخروج على الأئمة وإن جاروا، فقال: «وأما قوله: (صلُّوا خلف كل برّ وفاجر، ولا بد من إمام برّ أو فاجر)[٣]، فإنه يريد السُّلطان الذي يجمع الناس، ويؤمهم في الجُمَع والأعياد، يريد لا تخرجوا عليه، ولا تشقُّوا العصا، ولا تفارقوا جماعة المسلمين، وإن كان سلطانكم فاجراً، فإنه لا بُدَّ من إمام برّ أو فاجر، ولا يصلح الناس إلا على ذلك، ولا ينتظم أمرهم»[٤]، وقرَّر وجوب الكف في الفتنة وعدم القتال فيها؛ لأنه لا يُعرف المُحقُّ من الفريقين مِن المبطل»[٥]، وكل ذلك موافق لمنهج أهل السنة.

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص:(٢٠).
(٢) الرَّد على الشعوبية ضمن رسائل البلغاء لمحمد كرد علي ص:(٣٤٧).
(٣) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب إمامة البر والفاجر (١/ ٣٩٨) ح(٥٩٤)، والدارقطني في سننه (٢/ ١٩٦)، والبيهقي في الكبرى (١٤/ ١٩) وغيرهم عن أبي هريرة، وضعَّفه ابن الجوزي في العلل المتناهية (١/ ٤٢٥)، وابن حجر في التلخيص الحبير (٢/ ٣٥)، والألباني في ضعيف سنن أبي داود ص:(٥٧).
(٤) تأويل مختلف الحديث ص:(١٠٥).
(٥) انظر: تأويل مختلف الحديث ص:(١٠٦).

تعريفه للإيمان:

قال ابن قتيبة وهو يشرح بعض أسماء الله وصفاته: «ومن صفاته المؤمن، وأصل الإيمان: التصديق، قال: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[1]، أي: وما أنت بمصدق ولو كنا صادقين، ويُقال في الكلام: ما أؤمن بشيء مما تقول: أي ما أصدق بذلك، فإيمان العبد بالله: تصديقه قولاً وعملاً وعقداً، وقد سمى الله الصلاة في كتابه إيماناً، فقال: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾[2]، أي: صلاتكم إلى بيت المقدس. . . . وقد ذكرت الإيمان ووجوهه في كتاب (تأويل المشكل)[3]»[4].

ودلالته ظاهرة، فإنه جعل الإيمان بالقول والعمل والعقد، ثم استدل بالآية على دخول الأعمال فيه.

حكم مرتكب الكبيرة:

جمع ابن قتيبة في (تأويل مختلف الحديث) بين قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن»[5]، وقوله: «من قال: لا إله إلا الله دخل الجنة، وإن زنى وإن سرق»[6] بأن الوصف بالإيمان يدخل فيه ثلاثة نفر: رجل صدق بلسانه دون قلبه كالمنافقين، فيقال: قد آمن، ولكن لا يُقال له: مؤمن؛ كما لا يقال للمنافقين: مؤمنين؛ لأن إيمانهم لم يكن عن عقد ولا نية، ورجل صدق بلسانه وقلبه مع تدنس بالذنوب، وتقصير في الطاعات، من غير إصرار، فيقال: قد آمن وهو مؤمن، لكنه غير مستكمل الإيمان، وتكون عاقبة أمره إلى الجنة، وإن عُذِّب

(١) سورة يوسف: الآية (١٧). (٢) سورة البقرة: الآية (١٤٣).

(٣) ص:(٤٨١ ـ ٤٨٢) بتحقيق السيد أحمد صقر، الطبعة الثانية، القاهرة ١٩٧٣م.

(٤) تفسير غريب القرآن ص:(٩ ـ ١٠).

(٥) أخرجه البخاري في كتاب المظالم، باب النهب بغير إذن صاحبه (٢/ ٢٠١) ح(٢٤٧٥)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي (١/ ٧٦) ح(٥٧).

(٦) أخرجه البخاري في الجنائز، باب في الجنائز (١/ ٣٨٣) ح(١٢٣٧، ٥٧٢٧)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة ومن مات مشركاً دخل النار (١/ ٩٤) ح(٩٤).

بالزنا والسرقة، بشهادته أن لا إله إلا الله، ورجل صدق بلسانه وقلبه، وأدى الفرائض، واجتنب الكبائر، فذلك المؤمن حقاً المستكمل شرائط الإيمان(١)، وكل هذا موافق لمنهج أهل السنة والجماعة.

عصمة الأنبياء:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى جواز وقوع الصغائر من الأنبياء مع عصمتهم من الإقرار عليها خلافاً للمعتزلة الذين نزهوهم من الصغائر والكبائر، وقد تعرض ابن قتيبة لذلك في تأويل مشكل القرآن، فذهب إلى جواز وقوع الصغائر منهم وتوبتهم من ذلك رداً على المعتزلة الذين قالوا: بأنهم معصومون من الصغائر والكبائر(٢)، واستدل على ذلك بالآيات القرآنية شارحاً لها ومظهراً غلطهم في تفسير معانيها، ومنتصراً لقول أهل السُنَّة في ذلك(٣).

* المطلب الثالث *

موقفه من أهل البدع والأهواء

ألف ابن قتيبة كتابَه (الاختلاف في اللفظ) للرَّد على الجهمية، والمُشبِّهة، والقدرية، والجبرية، والنَّواصب، والرَّوافض، والواقفة(٤)، وكتابَه (تأويل مشكل القرآن) للرَّد على الملحدين الذين طعنوا في القرآن، وزعموا أن فيه تناقضاً، واستحالة، ولحناً، وفسادَ نظم، واختلافاً(٥)، وكتابَه (تأويل مختلف الحديث) للرَّد على مثالب أهل الكلام لأهل الحديث(٦)، والانتصار لمذهب السلف على

---

(١) تأويل مختلف الحديث ص:(١١٥ ـ ١١٧) بتصرف.

(٢) انظر: عصمة الأنبياء للرازي ص:(٣١٣)، وجامع الرسائل المنيرية ص:(٢٦٨ ـ ٢٧٩).

(٣) تأويل مشكل القرآن ص:(٤٠٢ ـ ٤٠٨).

(٤) انظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٢١، ٣٠، ٣٦، ٥٤، ٦١).

(٥) تأويل مشكل القرآن ص:(٢٢ ـ ٢٣).

(٦) عقد باباً سمَّاه: (باب ذكر أصحاب الكلام والرأي)، أورد فيه منكرات النظَّام، وأبي الهذيل العلّاف، وهشام بن الحكم، وثمامة بن أشرس، ومحمد بن جهم البرمكي، والجاحظ، وغرائب أقوالهم ص:(١٢ ـ ٤٦).

مخالفيهم من الجهمية والمعتزلة، والدفاع عن أصحاب رسول الله ﷺ ضد من تنقَّصهم من الرَّافضة وأهل الكلام، والجمع بين الأحاديث التي يوهم ظاهرها التعارض مما يتشبَّث بها أهل الأهواء، ويتخذونها ذريعة في الطعن على السنة[١].

ولمَّا ظهرت القوميات والنزعات العرقية في عصره ألف كتاباً في الرَّد على الشعوبيين الذين كانوا يتعصبون لأجناسهم، ويحتقرون العرب والعربية، وسمَّاه (فضل العرب على العجم)، كما ذكره بنفسه في كتابه (عيون الأخبار)[٢].

وفي كتابه (عيون الأخبار) عقد باباً للقرآن، ثم باباً للحديث أورد فيه الحذر من الرواية عن أهل الأهواء، والكذابين، والغافلين، وكثيري الخطأ، ومدحَ بعض أئمة السنة، ثم ثلَّث ذلك بباب سمَّاه (الأهواء والكلام في الدين) أورد فيه مثالب أهل الكلام، والقدرية، والمعتزلة، والرَّافضة، وختم ذلك بباب ردَّ فيه على الملحدين[٣].

وجميع هذا مصداقٌ لموقف ابن قتيبة من الفرق الفكرية؛ حيث لم يترك فريقاً مخالفاً لأهل السنة إلا وردَّ عليه، وذلك هو سرُّ تسميته بخطيب أهل السنة؛ لإبطاله شبهات المخالفين وتفنيدها، ببيان عذب رفيع، مع الاستشهاد على ذلك بالكتاب، والسنة، واللغة، والعقل، كما مرَّ بنا سابقاً.

* المطلب الرابع *

تبرئته من الأشياء المُدْعَاة عليه وردها

لم يسلم ابن قتيبة من الاتهامات مع إمامته وجلال قدره، واستقامته، ولا عجب في ذلك؛ فتلك سنة البشر مع بعضهم، فإذا كان البعض رماه بالتهم من باب مُخالفته له في عقيدته، فإن البعض يرميه من باب المنافسة والحسَد، بينما ينقل فيه فريقٌ ثالث أقوالاً غير مُوثقة لا اعتبار لها، من باب التقليد ونقل كل ما

---

(١) انظر مقدمة الكتاب ص:(٥ ـ ١٢).
(٢) عيون الأخبار (٢/ ١٨٥)، وذكره ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣/ ٤٠٨) ونقل عنه.
(٣) عيون الأخبار (٥/ ١٣٤ ـ ١٥٥)، كتاب العلم والبيان.

قيل، وفريق رابع يُنَحِّله المؤلفات الباطلة المخالفة لمنهجه؛ للنيل من منزلته العلمية ومكانته.

وقد تتبعت المصادر المعنية فوجدتُ أن ما اتهم به من المطاعن لا يخرج عن الأمور التالية التي سأتعرض لها بالنقد والرَّد، وهي:

اتهامه برأي المشبهة والكرَّامية:

قال سبط ابن الجوزي[١] في كتابه (مرآة الزمان)[٢] عند ترجمة ابن قتيبة: «حدَّث عن إسحاق بن راهويه وغيره، وروى عنه ابنه أحمد[٣] وغيره، وقال الدَّارقطني: كان يميل إلى التشبيه، وكلامه يدل عليه، وقال البيهقي: كان يرى رأي الكرامية»[٤].

ولا فرق بين التهمتين؛ فإن الكرَّامية تقول بالتشبيه والتجسيم، وكان محمد بن كرام السجستاني يقول بأن معبوده جسمٌ له حَدٌّ ونهاية من تحته وفوقه، وأنه مماس لعرشه، ولا يزيد عنه، وأنه مَحَلٌّ للحوادث، إلى غير ذلك من أصناف

---

(١) هو يوسف بن قِزأوغلي بن عبد الله التركي الحنفي، كان واعظاً مؤرخاً إخبارياً، ترفَّض في أواخر حياته كما ذكره الذهبي، توفي ٦٥٤هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤٧١)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٩٦).

(٢) يُوجد بالمكتبة الأزهرية برقم (٤٦٩)، وعنها مصورة على ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٦٨) ضمن (تاريخ وتراجم). وقد حقق الباحث: جنان الهموندي الحقبة الواقعة بين (٣٤٥هـ ـ ٤٤٧هـ) من الكتاب، والباحث: مسفر بن سالم الغامدي الحقبة الواقعة بين (٤٨١هـ ـ ٥١٧هـ) منه، والأخير نشرته جامعة أم القرى عام ١٤٠٧هـ.

(٣) هو أحمد بن عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، أبو جعفر الكاتب الحافظ، ولد ببغداد، وحفظ كتب والده، وعنه رواها الناس، ثم خرج إلى مصر فولي القضاء بها مدة، وتوفي بها عام ٣٢٢هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٢٢٩)، والديباج المذهب (١/ ١٦١).

(٤) مرآة الزمان، وفيات (السنة السَّادسة والسَّبعون بعد المائتين) من المصورة المذكورة أعلاه برقم (٤٦٨)، ونقله عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٨)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٠٣)، وتاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٨٣)، وابن تغري بردي في النجوم الزاهرة (٣/ ٨٨)، والسُّيوطي في بغية الوعاة (٢/ ٦٣).

التشبيه والتمثيل[١].

وقد تعرض لهذه التهمة وأبطلها السيد أحمد صقر في مقدمة تحقيقه (تأويل مشكل القرآن) لابن قتيبة[٢]، وتابعه في ذلك الشيخ علي بن نفيع العلياني في كتابه (عقيدة الإمام ابن قتيبة)[٣]، ولا أريد أن أكرر ما قالاه، لكنني سأشير إلى أهم النقاط التي أورداها في الرَّد على هذه التهمة المفتراة على الإمام ابن قتيبة، على الوجوه التالية:

ـ لم يُنقل هذه التهمة إلا عن الدارقطني، والبيهقي، وكلاهما لم يلحق بابن قتيبة ولا عاصره، والمعروف عن الدارقطني أنه كان تلميذاً لابن الأنباري، والحاكم كان تلميذاً للدَّراقطني، والبيهقي كان تلميذاً للحاكم، والجميع كانوا ينقمون عليه تبعاً لشيخهم ابن الأنباري الذي كان ينقم على ابن قتيبة ويرد عليه[٤]، فلا يقبل قولهم فيه.

ـ المؤرخون القريبون من عهد ابن قتيبة والمعاصرون له لم يذكروا شيئاً من هذه التهمة بعينها كابن الأنباري، والأزهري، والزُّبيدي، وابن النديم، وأبي الطيب اللغوي، والسَّمعاني، والخطيب البغدادي، وابن الجوزي؛ مما يشكك في صحة ما نُسب إلى الدارقطني والبيهقي[٥].

ـ المصدر الوحيد للتهمة هو سبط ابن الجوزي في كتابه (مرآة الزمان)، وهو رافضي غير ثقة، حقد على ابن قتيبة من أجل سنيته، وردِّه على الرَّافضة في غير ما كتاب[٦]، مخالفاً إجماع جماهير العُلماء على توثيق ابن قتيبة، وشهادتهم له بالصدق والعدالة، إضافة أنه لم يذكر إسناداً للتهمة، مع أنه لم يلحق بالدارقطني، ولا البيهقي، ولم ترد التهمة في الكتب الموجودة للدارقطني والبيهقي.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص:(٢١٦ ـ ٢١٧)، والملل والنحل (١/ ٩٩).
(٢) انظر: مقدمة تأويل مشكل القرآن ص:(٥٥ ـ ٥٨).
(٣) انظر: عقيدة الإمام ابن قتيبة ص:(١١٣ ـ ١٢٥).
(٤) انظر: تهذيب اللغة (١/ ٣٠ ـ ٣١)، وأمالي المُرتضى (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).
(٥) انظر: مصادر ترجمته السابقة. (٦) انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٤٧١).

ـ والأهم من ذلك كله أن ابن قتيبة كان من أشد الناس ردّاً على المُشَبِّهة ومناقضة لهم، فقد ألف كتاباً خاصاً في الرَّد عليهم سمَّاه: (الاختلاف في اللفظ والرَّد على الجهمية والمشبهة)، فكيف يُنسب إلى التشبيه وهو يحاربه، ويؤلف في الرَّد عليه؟!

ومِمَّا قال فيه وهو يرد عليهم: «ولمَّا رأى قومٌ من الناس إفراط هؤلاء في النفي، عارضوهم بالإفراط في التمثيل، فقالوا بالتشبيه المحض، وبالأقطار والحُدود، وحملوا الأحاديث الجائية في الحديث على ظاهرها، وقالوا بالكيفية فيها، . . . . وكلا الفريقين غالطٌ، وقد جعل الله التوسط منزلة العدل، ونهى عن الغلو فيما دون صفاته من أمر دِيننا فضلاً عن صفاته، ووضع عنا أن نفكر فيه كيف كان، كيف قدّر، وكيف خلق، ولم يُكلِّفنا ما لم يجعله في تركيبنا ووسعنا»[١].

فظهر بهذا بطلان هذه التهمة، وأنها صدرت من الرَّافضة وغيرهم ممن يرمي أهل السنة بالتشبيه، فقد قال العلائي وهو يرد على من اتهمه بالتشبيه: «وهذا لا يصح عنه، وليس في كلامه ما يدل عليه، ولكنه جار على طريقة أهل الحديث في عدم التأويل»[٢]، وقال الذهبي بعد أن ذكر قول سبط ابن الجوزي: «هذا لم يصح، وإن صحَّ عنه فسُحقاً له، فما في الدين محاباة»[٣]، وقد صحَّ أن ذلك غير صحيح.

اتهامه بالنَّصب والميل عن أهل البيت:

حكى الحافظ ابن حجر عن أبي طاهر السِّلَفي[٤] أنه قال في ابن قتيبة: «كان

---

(١) الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة ص: (٥٢ ـ ٥٣).

(٢) لسان الميزان (٤/ ١٦٠)، وينظر المزيد في الرَّد على هذه التهمة في: مقدمة محقق كتاب تأويل مشكل القرآن ص: (٥٥ ـ ٥٨)، وعقيدة الإمام ابن قتيبة ص: (١١٣ ـ ١٢٥)، ومقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٨).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٨).

(٤) هو الحافظ أحمد بن محمد أبو طاهر السِّلَفي، ولد بأصبهان، وارتحل في الآفاق، ثم استوطن الإسكندرية، وكان علَّامة محدثاً مفتياً كثير الترحال والتصانيف، توفي ٥٧٦هـ. =

من الثقات وأهل السنة، ولكن الحاكم بضده من المذهب»، فعقَّب عليه بقوله: «والذي يظهر لي أن مراد السِّلفي بالمذهب النَّصب، فإن في ابن قتيبة انحرافاً عن أهل البيت، والحَاكم على الضدِّ من ذلك، وإلا فاعتقادهما فيما يتعلق بالصفات واحدٌ، وسمعتُ شيخي العراقي يقول: كان ابن قتيبة كثير الغَلَط»[١].

والذي استنتجه الحافظ من كلام السِّلفي غير صواب، وقد خالفه الذهبي في ذلك؛ فإنه لمَّا ذكر هذه القصة بسنده إلى السِّلفي أنه كان يُنكر على الحاكم في قوله: (لا تجوز الرِّواية عن ابن قتيبة)، ويقول: (ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، لكن الحاكم قصده لأجل المذهب) عقَّب على ذلك بقوله: «قلتُ: عَهدي بالحاكم يميل إلى الكرَّامية[٢]، ثم ما رأيت لأبي محمد في كتاب (مشكل الحديث) ما يخالف طريقة المثبتة والحنابلة، ومِن أن أخبار الصفات تُمَرُّ ولا تُتأوَّل»[٣].

وهذا الذي فهمه الذهبي من كلام السِّلفي يخالف ما استنتجه الحافظ ابن حجر هنا من ترجيحه أن مراد السِّلفي بقوله هذا هو: الإشارة إلى نصب ابن قتيبة مقابل تشيع الحاكم؛ فإن كلام الذَّهبي يفيد أن ابن قتيبة كان من أهل السنة، وهو الظَّاهر من كلام السِّلفي، فكيف يصفه بالسُّنَّة وهو ناصبي؟![٤].

ومهما كان قائلها فإن ابن قتيبة أبطل هذه التهمة ودحضها بنفسه، فقد ردَّ على النواصب في كتابه (الاختلاف في اللفظ) بكلام نفيسٍ جداً يقع في ثلاث صفحات، فكان مما قال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد رأيت هؤلاء أيضاً حين رأوا غلو الرَّافضة في حب علي، وتقديمه على ما قدمه رسول الله ﷺ وصحابته عليه، وادعاءهم له شركة النبي ﷺ في نبوته، وعلم الغيب للأئمة من ولده، وتلك الأقاويل والأمور

= انظر: طبقات الشافعية (٦/ ٣٢)، وسير أعلام النبلاء (٢١/ ٥).

(١) لسان الميزان (٤/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٢) لعل هذا سبق قلم من الحافظ الذهبي، فالمشهور اتهام الحاكم بالتشيع، أو الرَّفض، لا بالكرَّامية.

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩).

(٤) انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٦٠٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٤ ـ ١٧٥).

السِّرّية التي جمعت إلى الكذب والكفر إفراطَ الجهل والغباوة، ورأوا شتمهم خيار السلف، وبغضهم وتبرأهم منهم، قابلوا ذلك أيضاً بالغلو في تأخير علي كرم الله وجهه، وبخسِه حقَّه، ولحنوا في القول وإن لم يعرضوا إلى ظلمه، واعتدوا عليه بسفك الدماء بغير حق، ونسبوه إلى المُمَالأة على قتل عثمان رضي الله عنه، وأخرجوه بجهلهم من أئمة الهدى إلى جملة أئمة الفتن، ولم يُوجبوا له اسم الخلافة، لاختلاف الناس عليه، وأوجبوها ليزيد بن معاوية؛ لإجماع الناس عليه، واتهموا من ذكره بغير خير، وتحامَى كثير من المحدِّثين أن يُحدِّثوا بفضائل علي كرَّم الله وجهه، أو أن يُظهروا ما يجب له، وكل تلك الأحاديث لها مخارجُ صحاحٌ...... إلى أن قال: والسَّلامة لك أن لا تهلك بمحبته، ولا تهلك ببغضه، وأن لا تحتمل ضغناً عليه بجِناية غيره، فإن فعلت فأنت جاهلٌ مفرطٌ في بغضه، وأن تعرف له مكانه من رسول الله ﷺ بالتربية والأخوَّة والصهر، والصبر في مجاهدة أعدائه، وبذل مُهجته في الحروب بين يديه، مع مكانه في العلم والدِّين والبأس والفضل، من غير أن تتجاوز به الموضع الذي وصَفَه به خيار السلف لما تسمعه من كثير من فضائله، فهم كانوا أعلم به وبغيره، ولأن ما أجمعوا عليه هو العَيَان الذي لا يُشَكُّ فيه...»[1] إلخ.

فهل يُعقل أن يتهمه أحد بالنصب بعد هذا البيان؟! ولعلَّ مردَّ موجدة من اتهمه بالنصب هو إسهابه في الطَّعن على الرَّافضة في كتبه، وبيانه لفضائل الصحابة، ودفاعه عنهم، ورده على المخالفين للسَّلف.

وحمل بعضهم عليه من أجل ما قاله في (تأويل مشكل القرآن) من قوله: «وكان أصحاب رسول الله صلى الله عليه ورضي عنهم، وهم مصابيح الأرض، وقادة الأنام، ومُنتهى العلم، إنما يقرأ الرجل منهم السُّورتين، والثَّلاث، والأربع، والبعض، والشَّطر من القرآن، إلا نفراً منهم، وفَّقهم الله لجمعه، وسهَّل عليهم حفظه... قال الشَّعبي: توفي أبو بكر، وعمر، وعليّ، رحمهم الله، ولم يجمعوا القرآن، وقال: لم يختمه أحد من الخلفاء

---

(١) الاختلاف في اللفظ ص: (٥٤ ـ ٥٦).

غير عثمان، ورُوي عن شَريك، عن إسماعيل بن أبي خالد[١]، أنه قال: سمعتُ الشعبيَّ يحلف بالله ﷻ: لقد دخل عليٌّ حُفرتَه وما حفظ القرآن»[٢].

فأثارت هذه الرواية ثائرة ابن فارس، فقال في (الصَّاحبي): «وابن قتيبة يطلق إطلاقات منكرة، ويروي أشياء شَنِعَة، كالذي رواه عن الشعبي أن أبا بكر وعمر وعلياً تُوفُّوا ولم يجمعوا القرآن، وأن علياً دخل حُفرته وما حَفِظَ القرآن، وهذا كلام شَنِعٌ جداً فيمن يقول: (سَلُوني قبل أن تفقدوني، سلوني فما من آية إلا أعلم أبليل نزلت أم بنهار، أم في سهل أم في جبل»)[٣].

وليس في كلا الأمرين نصبٌ؛ فإن الطعن على الرَّافضة وذكر مخازيهم ليس ميلاً عن أهل البيت، وأما روايته عن الشَّعبي ما سبق فليس فيه إلا نقلٌ لِما ورد عن الشعبي لا تقريرٌ له؛ والعُهدة على رجال السند، وفرقٌ بين روايته للتاريخ بصيغة التمريض كما تقدم، وبين إفصاحه عن معتقده، مع أنه لا مانع شرعاً مِن عدم حفظ أحدهم للقرآن[٤].

---

(١) الأحمسي مولاهم البجلي، ثقة ثبت، (ت١٤٦هـ). انظر: تهذيب التهذيب (١/ ٢٩١)، والتقريب ص: (١٠٧).

(٢) تأويل مشكل القرآن ص: (٢٣٣ ـ ٢٣٤)، باب تكرار الكلام والزيادة فيه، وكلام ابن قتيبة هذا جاء بعد ذكره أن الله لم يُفرض على عباده أن يحفظوا القرآن كله، ولا أن يختموه في التعلُّم، وإنما أنزله ليعمَلوا بمُحكمه، ويؤمنوا بمتشابهه، ويأتمروا بأمره ونهيه، ويحفظوا للصلاة مقدار الطاقة، ويقرؤوا فيها الميسور، ثم ذكر الكلام الذي سقناه استشهاداً به، وهو مناسب له، لكن ابن فارس أخذ القطعة التي ذكرها، وما نظر ما قبلها وما بعدها.

(٣) الصَّاحبي في فقه اللغة ص: (٣٢٥)، ويؤيد قول الشعبي ما رواه البخاري في فضائل القرآن، برقم (٥٠٠٤) عن أنس موقوفاً: «مات النبي ﷺ ولم يجمع القرآن غير أربعة: أبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأبو زيد»، لكن ذلك كما حكاه الحافظ في الفتح (٩/ ٦٤ ـ ٦٥ ط دار السَّلام) عن الباقلاني لا يقتضي أن غيرهم لم يجمعه، بل قد يكون المراد جمعهم له على جميع الوجوه والقراءات دون غيرهم، أو غير ذلك.

(٤) انظر: مقدمة محقق (المعارف) لابن قتيبة ص: (٥٩ ـ ٦٠).

إنحاله كتاب الإمامة والسياسة:

كتاب (الإمامة والسياسة)[١] المنسوب لابن قتيبة زوراً كتاب سيئ، نُسب إلى ابن قتيبة للنيل منه ومن عقيدته؛ لِما يحويه من الآراء الباطلة، ومخالفة الوقائع التاريخية، والطَّعن في الصحابة، والتشويه لعدالتهم، وتصويرهم كأنهم طلاب دنيا لا دين.

وقد تتبَّع الباحثون هذا الكتاب وتبعتُه، فظهر أنَّه موضوع على ابن قتيبة لعدة أمور منها:

ـ إن الذين ترجموا لابن قتيبة لم يذكروا له هذا الكتاب إلا القاضي أبو عبد الله التوزري المعروف بابن الشبَّاط[٢]، فقد نقل عنه في الفصل الثاني من الباب الرَّابع والثلاثين من كتابه (صِلة السِّمط)، وهو كلام متأخرٍ لا مُستند له، فلا يُعول عليه.

ـ مع قلة الأسانيد في الكتاب إلا أنَّ جميع من يُروى عنهم فيه ليس من مشايخه المعروفين[٣]، وكثير منهم لم يلحقهم أصلاً فضلاً عن الرِّواية عنهم، وهذا من أقوى الأدلة على بُطلان الكتاب، وبراءة ابن قتيبة منه[٤].

ـ يُشعر الكتاب أن مؤلفه كان بدمشق حيث يروي فيه عن الوَليد بن مسلم الدمشقي[٥]، وابن قتيبة لم يخرج من بغداد إلا إلى دِيْنَور، ويروي كذلك عن اثنين من عُلماء مصر[٦]، وابن قتيبة لم يدخل مصر، ولا أخذ عن هذين العَالِمين، وكذلك

---

(١) حققه الدكتور طه محمد الزيني، ونشرته مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع بالقاهرة عام ١٩٦٧م.

(٢) هو محمد بن علي بن محمد بن عمر المصري التوزري، المؤرخ، أبو عبد الله المعروف بابن الشبَّاط، ولد بتوزر بأقصى أفريقية، وولي القضاء بتونس مدة، ومات بتوزر عام ٦٨١هـ. ومن تصانيفه: سمط اللآلي في التاريخ، وصلة السمط في الأدب والتاريخ، والغرة اللائحة. انظر: الأعلام (٦/ ٢٨٣)، ومعجم المؤلفين (١١/ ٥٧).

(٣) ينظر مشايخ ابن قتيبة في مقدمة تأويل مشكل القرآن ص: (٤ ـ ٦)، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري ص: (٣٣٨ ـ ٣٣٩).

(٤) الإمامة والسياسة: (١/ ٩، ١٠، ١٢، ٣١، ٢/ ٦٤، ٧١، ٧٢، ٩١، ٩٢).

(٥) الإمامة والسياسة (١/ ١٠).

(٦) وهما سعيد بن الحكم المعروف بابن أبي مريم المصري، وسعيد بن كثير عفير =

عن بعض أهل إفريقية والمغرب، وابن قتيبة لم يدخل إفريقية ولا المغرب[١].

ـ نَقل المؤلف فيه خبر فتح الأندلس عن امرأة شهدته، وفتح الأندلس كان قبل مولد ابن قتيبة بنحو مئة وعشرين سنة[٢].

ـ أسلوب الكتاب يختلف بالكلية عن الأسلوب العلمي الأدبي المعروف لابن قتيبة ونَفَسه.

ـ إنه مشحون بالجهل والغباوة، والرَّكَاكَة، والكذب، والأساطير، والنَّيل من الصَّحابة، ففيه أبو العباس والسَّفاح شخصيتان مختلفتان يخرج أحدهما على الآخر ويثور عليه بينما هو شخص واحد[٣]، والمَهدي هو الخَلَف المباشر لهارون الرَّشيد وابن له، بينما الرَّشيد خَلَف للمنصور وابن له[٤]، وهذه الأخطاء الشنيعة يتجنَّبها صغار المؤرخين فضلاً عَمَّن هو مثل ابن قتيبة وجلالته.

فدل ذلك كله أن الكتاب منحولٌ عليه، ومن أجله جزم غير واحد من العلماء والباحثين على أنه موضوع عليه، وبريء منه[٥].

ومن المؤسف حقاً بعد هذا أن نرى أبا بكر بن العربي في سعة علمه، وجلالة قدره، قد خفيت عليه هذه الحقيقة، فراح يسب خطيب أهل السنة بما ورد في هذا الكتاب المزعوم مِن طعنٍ في الصحابة، وهو أبعد الناس عن ذلك وحاشاه، فقال في العواصم: «فأما الجاهل فهو ابن قتيبة، ولم يذر للصحابة رسماً في كتاب (الإمامة والسياسة) إن صحَّ عنه جميع ما فيه، وكالمُبَرِّد في كتابه الأدبي، وأين عقله من عقل ثعلب الإمام المُقدَّم في أماليه؟ فإنه ساقها بطريقة أدبية سَالمة

= المصري. انظر: الإمامة والسياسة (١/ ٩، ٣١).

(١) الإمامة والسياسة (٢/ ٧١).

(٢) الإمامة والسياسة (٢/ ٦٥) حيث قال: «وحدثتني مولاة لعبد الله بن موسى، وكانت من أهل الصدق والصلاح أن موسى لما حاصر حصنها...» إلخ. وموسى المذكور هو موسى بن نصير.

(٣) الإمامة والسياسة (٢/ ١٢٤).

(٤) الإمامة والسياسة (٢/ ١٥١، ١٥٢).

(٥) انظر: مقدمة الميسر والقداح لمحب الدين الخطيب ص:(٢٣ ـ ٢٤)، وهامش (العواصم من القواصم) بتحقيقه أيضاً ص:(٢٤٨)، ومقدمة محقق تأويل مشكل القرآن ص:(٢٧)، وكتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٩٨ ـ ٣٠١).

من الطَّعن على أفاضل الأمة»[١]، وقال مثل هذا القول في موضع آخر من الكتاب، وهو يتكلم عن الافتراءات التي اختلقها المؤرخون على الصحابة[٢].

قال العلامة محب الدين الخطيب معلقاً على كلام ابن العربي: «لم يصح عنه شيء مِمَّا فيه، ولو صحَّت نسبة هذا الكتاب للإمام الحُجَّة الثبت أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة لكان كما قال عنه ابن العربي؛ لأن كتاب الإمامة والسياسة مشحون بالجهل والغباوة والرِّكّة والكذب والتزوير، ولما نشرتُ لابن قتيبة (كتاب الميسر والقداح) قبل أكثر من ربع قرن، وصدَّرته بترجمة حافلة له، وسميتُ مؤلفاته ذكرت (في ص٢٦ ـ ٢٧)[٣] مآخذ العلماء على كتاب (الإمامة والسياسة)، وبراهينهم على أنه ليس لابن قتيبة، وأزيد الآن على ما ذكرتُه في (الميسر والقداح) أن مؤلف الإمامة والسياسة يروي كثيراً عن اثنين من كبار علماء مصر، وابن قتيبة لم يدخل مصر، ولا أخذ عن هذين العالمين، فدلَّ ذلك كلُّه على أن الكتاب مدسوس عليه»[٤].

ويقيني أن ابن العربي لو عرف أن الكتاب موضوع عليه لما قال ما سبق، وقوله: (إن صح عنه جميع ما فيه) لدليلٌ عليه.

اتهامه بالوقوع في العلماء:

قال إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله الجُويني: «ابن قتيبة هجَّام، وَلُوج فيما لا يُحسنه»[٥]، وقال ابن تَغري بَردي[٦]: «كان خبيث اللِّسان، يقع في حق

---

(١) العواصم من القواصم ص:(٢٤٨ ـ ٢٤٩) بتحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية، ١٣٦٩هـ.

(٢) العواصم من القواصم ص:(٢٤٥).

(٣) يقع هذا الكلام من الكتاب في ص:(٢٣ ـ ٢٤) من الطبعة الثانية للمكتبة السلفية عام ١٣٨٥هـ.

(٤) العواصم من القواصم (الهامش) ص:(٢٤٨).

(٥) لسان الميزان (٤/ ١٦٠).

(٦) هو يوسف بن تغري بَردي بن عبد الله أبو المحاسن جمال الدين الحنفي الأتابكي المصري، كان مؤرخاً، أديباً، فقيهاً، وله مؤلفات مشتهرة في علم التاريخ، أشهرها =

كبار العلماء»[١].

أما إمام الحرمين فإنه يريد كلام ابن قتيبة في الكلام وأهله كما أشار إليه ابن حجر بعد ذلك، وقد قال الجويني ذلك لانغماسه في علم الكلام وإفناء عمره فيه، وابن قتيبة كان هجَّاماً على أهل الكلام، وكاشفاً لمعايبهم في كتبه، فبان سبب تعصبه عليه.

وأما ابن تَغري بَردي فإنما دفعه إلى ما قاله كونه من الأحناف أصحاب الرأي والقياس، وقد ردَّ عليهم ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث[٢]، فظهر أيضاً سرُّ طعنه فيه، وما كان سببه التعصب فهو غير مقبول[٣].

اتهامه بالتصحيف، والغفلة، وقلة المعرفة:

أثار ذلك الأزهري في تهذيب اللغة، ونقله عن أبي بكر بن الأنباري، وتبعهما في ذلك بعض المتأخرين[٤]، فقال: «وأما أبو محمد عبد الله بن مسلم الدِّينوري فإنه ألف كتباً في مشكل القرآن، وغريبه، وألف كتاباً في غريب الحديث... وقد تصفَّحتُها كلَّها، ووقفتُ على الحروف التي غَلِط فيها، وعلى الأكثر الذي أصاب فيه، فأما الحروف التي غلط فيها فإني أثبتها في موقعها من كتابي، ودلَّلتُ على موضع الصَّواب فيما غلط فيه، وما رأيت أحداً يدفعه عن الصِّدق فيما يرويه عن أبي حاتم السِّجزي، والعباس بن الفرج الرِّياشي، وأبي سعيد المكفوف البغدادي[٥]، فأما ما يستبد فيه برأيه من معنى غامض، أو حرف من

= (النجوم الزاهرة) توفي عام ٨٧٤هـ. انظر: الضوء اللامع (١٠/ ٣٠٥)، والأعلام (٨/ ٢٢٢).

(١) النجوم الزاهرة (٣/ ٨٨).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص: (٣٧ ـ ٤١).

(٣) مقدمة محقق تأويل مشكل القرآن ص: (٦٢ ـ ٦٣).

(٤) حكى ابن حجر عن العراقي في لسان الميزان (٤/ ١٦٠ ـ ١٦١)، أن ابن قتيبة كان كثير الغلط، وذكر الذهبي في تاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٨١) بعد توثيقه لابن قتيبة أنه كان كثير النقل من الصحف كدأب الإخباريين.

(٥) هو أحمد بن خالد أبو سعيد الضرير البغدادي، كان عالماً باللغة، لقي ابن الأعرابي، =

علل التصريف والنحو مشكلٍ، أو حرف غريب، فإنه ربما زلَّ فيما لا يخفى على من له أدنى معرفة، وألفيتُه يَحدِس بالظنّ فيما لا يعرِفه ولا يُحسِنه، ورأيتُ أبا بكر بن الأنباري يُنسبه إلى الغفلة، والغَباوة، وقلة المعرفة، وقد ردَّ عليه قريباً من ربع ما ألفه في مشكل القرآن»[١].

وللرَّد على هذا أقول: أما الأزهري فإنه ذكر لابن قتيبة ما له وما عليه، ولا يضره ذلك؛ فقلَّ من لم يُنسب إليه الغلَط والتصحيف من اللغويين وغيرهم من العلماء، وبرهانه العدد الهائل من الكتب التي ألفها اللغويون في تعقب أغلاط بعضهم، وكفاه علماً أن أخطاءه العلمية واللغوية محصورة، والأزهري نفسه لم يسلم من التصحيف حتى أنه صحَّف اسم أبي عمرو الشيباني من (إسحاق بن مِرَار) إلى (إسحاق بن مُراد) في مقدمة التهذيب[٢].

أما ما اتهمه ابن الأنباري به فغير صحيح، لأنه كان كثير الرَّدِّ على ابن قتيبة متعصباً عليه، وقد ألف كتاباً في الرَّد على ابن قتيبة في (تأويل مشكل القرآن) سمَّاه: (رسالة المشكل)[٣]، وتنبه لذلك الشَّريف المُرتضى في أماليه، فذكر أن ابن الأنباري كان ينقِم على ابن قتيبة، ويَردُّ كل ما يأتي به، وإن تعسَّف في الطَّعن عليه[٤].

وبيَّن شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتاوى سبب هذه النقمة، فقال: «..ويحتج

= وأبا عمرو الشيباني، وحفظ عن الأعراب نكتاً كثيرةً، وكان طاهر بن عبد الله استقدمه من بغداد إلى نيسابور، وأقام بها وأملى كتباً كثيرة. انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٤)، وإنباه الرواة (١/ ٧٦).

(١) تهذيب اللغة (١/ ٣٠ ـ ٣١).

(٢) إنباه الرواة (١/ ٢٦٠ ـ ٢٦١) وقد ذكر ابن قتيبة في مقدمة كتابه: (إصلاح غلط أبي عبيد في غريب الحديث) ص: (٤٢ ـ ٤٧) مقدمة في غاية النفاسة، ذكر فيها أنه لم يسلم أحد من العلماء من الخطإ والغلط، وأن الاستدراك على أحد لا يعني الحَطَّ منه، واشتمالَه على ضلالةٍ، وزيغ عن سُنَّة، بل هو تشييدٌ لما أسَّسه، وإصلاح للخلل والفساد الذي وقع فيه؛ فإن الله لَم يعط أحداً من البشر موثقاً من الغلط، ولا أماناً من الخطإ، وقال نحو ذلك أيضاً في تأويل مختلف الحديث ص: (٥٤ ـ ٥٥).

(٣) إنباه الرواة على أنباه النحاة (٣/ ٢٠٤). (٤) أمالي المُرتضى (١/ ٣٣٤ ـ ٣٣٥).

لِمَا يقوله في القرآن بالشَّاذ من اللغة، وقصده بذلك الإنكار على ابن قتيبة، وليس هو أعلم بمعاني القرآن والحديث، وأتبع للسُنَّة مِن ابن قتيبة، ولا أفقه في ذلك، وإن كان ابن الأنباري من أحفظ الناس للغة، لكن بابَ فقه النصوص غيرُ باب حفظ ألفاظ اللغة، وقد نَقَم هو وغيره على ابن قتيبة كونه ردَّ على أبي عبيد أشياء من تفسيره غريب الحديث، وابن قتيبة قد اعتذر عن ذلك، وسلك في ذلك مسلك أمثاله مِن أهل العلم»[١].

هذا مع ما عرف من التنافس والتحاسد والتعصب بين نحاة الكوفة الذين منهم ابن الأنباري، وبين البصريين الذين ينتسب إليهم ابن قتيبة، مع أنه مزج بين المذهبين في كتبه ولم يتعصب لواحد منهما[٢]، ومن أجل ذلك كله لا يقبل كلامه فيه.

اتهامه بالخَلْطِ، والتسرع في التأليف:

قال أبو الطيب اللغوي في مراتب النحويين: «وكان أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أخذ عن أبي حاتم، والرِّياشي، وعبد الرَّحمن ابن أخي الأصمعي، وقد أخذ ابن دريد، عن هؤلاء كلهم، وعن الأُشنَانداني[٣]، إلا أن ابن قتيبة خلط عليه بحكايات عن الكوفيين لم يأخذها عن ثقات، وكان يشرع في أشياء لا يقوم لها، نحو تعرضه لتأليف كتابه في النحو، وكتابه في تعبير الرؤيا، وكتابه في معجزات النبي صلى الله عليه وعلى آله، وعُيون الأخبار، والمَعارف، والشُّعراء، ونحو ذلك مما أَزْرَى به عند العلماء، وإن كان نفَقَ بها عند العامة، ومَن لا بصيرة له»[٤].

وكلامه هذا مرفوض أيضاً؛ لتعصبه على ابن قتيبة من أجل أخذه عن الكوفيين ممن سمَّاهم غير ثقات[٥]، ويُعارض كلامَه اتفاقُ العلماء والأدباء واللغويين فيما

---

(١) مجموع الفتاوى (١٧/ ٤١١)، وتفسير سورة الإخلاص ص: (١٤٢ ـ ١٤٣).
(٢) مقدمة محقق تأويل مشكل القرآن ص: (٧٠ ـ ٧٤).
(٣) هو سعيد وقيل: (معبد) بن هارون أبو عثمان الأشنانداني، من نحاة البصرة ورُوَّاتها، روى عنه ابن دريد، وكان واسع العلم والرِّواية، (ت٢٨٨هـ). انظر: مراتب النحويين ص: (١٣٥)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٩٥).
(٤) مراتب النحويين ص: (١٣٦ ـ ١٣٧).
(٥) قال نفطويه في ابن قتيبة: «كان إذا خلا في بيته، وعمل شيئاً جوَّده، وما أعلمه حكى =

بعد ابن قتيبة على أن كتبه عامة من أحسن الكتب تأليفاً، وأجلِّها قدراً ومنزلةً وبياناً[١]، حتى قال ابن كثير: «وكان أهل العلم يتهمون مَن لم يكن في منزله شيء من تصانيفه»[٢].

ولو لم يكن على مستوى تأليفه لهذه الكتب علماً وتفنناً لَمَا تلقَّفها أهل العلم والأدباء قبل العامَّة، وقد قال ابن النديم فيه: «كان ابن قتيبة صادقاً فيما يرويه، عالماً باللغة والنحو، وكتبه مرغوبٌ فيها»[٣].

اتهامه بالكذب:

انفرد الحاكم بهذه التهمة، فقال فيما رواه عنه مسعود السجزي[٤]: «أجمعت الأمة على أن القُتَبي كذَّاب»[٥].

فردَّ عليه الذهبي مباشرة، وقال: «قلتُ: هذه مُجازَفة، وقلة وَرَعٍ، فما علمتُ أحداً اتهمه بالكذب قبل هذه القولة، بل قال الخطيب: إنه ثقة»[٦].

وأرى أنَّ مرجع اتهام الحاكم لابن قتيبة بهذه التهمة التي لم يؤيدها بمثال واحد، وخالف بها جمهور العلماء، هو ما ألمحنا إليه سابقاً من تشيعه، وتحَامُله على ابن قتيبة من أجل ذلك[٧]، فبذلك يكون كلامه مردوداً حتى يبرهنه بدليل، ولم يفعل ذلك.

= شيئاً في اللغة إلا صدق فيه»اهـ من لسان الميزان (٤/ ١٦٠). وهذا يبطل كلام أبي الطيب أنه كان يأخذ من غير الثقات.

(١) انظر: الفهرست ص:(١١٥)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٧٠)، ونزهة الألباء ص:(٢٠٩)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٦ ـ ٢٩٧).

(٢) البداية والنهاية (١١/ ٥٧).

(٣) الفهرست ص:(١١٥).

(٤) هو مسعود بن ناصر بن عبد الله أبو سعيد السجزي، كان مُحدثاً رَحَّالاً حافظاً ضابطاً، إلا أنه كان يقول بالقدر، توفي ٤٧٧هـ. انظر: الأنساب (٣/ ٢٦٦)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٥٣٢).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٠٣).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩)، وميزان الاعتدال (٢/ ٥٠٣)، وتاريخ الإسلام (٢٠/ ٣٨٣)، والمغني في الضعفاء (١/ ٣٥٧) حيث وردت العبارة في هذه الكتب كلها بصيغ متقاربة.

(٧) تاريخ بغداد (٥/ ٤٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٢٩٩).

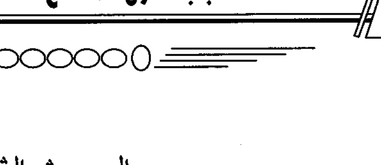

المبحث الثامن عشر

منهج الإمام إبراهيم الحربي (ت٢٨٥هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

ذكر المؤرخون أن الحربي كان من كبار أصحاب الإمام أحمد الوارثين لمنهجه علماً واعتقاداً، وقد بيَّن الحربي ذلك في كلمة قالها لأصحابه ومُريديه، حيث قال: «كُلُّ شيء أقول لكم: هذا قول أصحاب الحديث، فهو قول أحمد بن حنبل، هُو الذي ألقى في قلوبنا منذ كنا غلماناً اتباع حديث النبي ﷺ، وأقاويل

(١) هو إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير الحربي، وُلد ببغداد عام ١٩٨هـ ونشأ بها، فأخذ الحديثَ عن الإمام أحمد، وأبي داود الطيالسي، وأبي بكر بن أبي شيبة، واللغةَ عن أبي عبيد، وابن عائشة وغيرهما، ثم جلس للإفادة، ولم يزل يعلِّم في جامع بغداد حتى بلغ في ذلك خمسين سنة، مات على إثرها سنة ٢٨٥هـ. وكان إماماً في العلم، رأساً في الزُّهد، عارفاً بالفقه، بصيراً بالأحكام، حافظاً للحديث، مميزاً لعلله، قيماً بالأدب، جماعاً للغة، ذا تصانيف كثيرة. ونقل عن الإمام أحمد مسائل كثيرة جداً حساناً جياداً. ومن كتبه: غريب الحديث، واتباع الأموات، وذم الغيبة، وسجود القرآن، وغيرها.

● مصادر ترجمته: الفهرست ص:(٢٨٧)، وتاريخ بغداد (٦/ ٢٧)، وطبقات الحنابلة (١/ ٨٦)، وطبقات الفقهاء ص:(١٧١)، ونزهة الألباء ص:(٢١٣)، وصفة الصفوة (٢/ ٢٦٢)، وإنباه الرواة (١/ ١٩٠)، ومعجم الأدباء (١/ ٤١)، والوافي بالوفيات (٥/ ٢١١)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٦)، وتلخيص أخبار النحويين ص:(٢٧)، وطبقات الشافعية (٢/ ٢٥٦)، وطبقات النحاة (١/ ١٦٣)، وبغية الوعاة (١/ ٤١٨)، وطبقات المفسرين (١/ ٥).

الصَّحابة، والاقتداء بالتابعين»[١].

ونقل أبو يعلى القاضي بسنده إلى الحربي أنه قال: «يقول الناس: أحمد بن حنبل بالتوهم، والله ما أعرف لأحد من التابعين عليه مزية، ولا أعرف أحداً يقدّره قدرَه، ولقد صحبتُه عشرين سنة، صيفاً وشتاءً، وحرّاً وبرداً، وليلاً ونهاراً، فما لقيتُه لقاةً في يوم إلا وهو زائد عليه بالأمس، ولقد كان يقدم أئمة العلماء من كل بلد، وإمام كل مصر، فهو بجلالتهم ما دام الرجل خارجاً عن المسجد، فإذا دخل المسجد صار غُلاماً مُتعلِّماً»[٢].

وإذا نظرنا إلى منهجه في الأسماء والصفات فسنرى أنه ـ مع ندرة ما نقل عنه فيه ـ اقتفى منهج شيخه الإمام أحمد والتزمه، وقد رتَّبتُ ما وقفت له في الكتب من كلام في الصفات في النقاط التالية:

ما رواه في القرآن، وصفة الاستواء:

قال الذَّهبي في العلو: «قال إبراهيم الحربي فيما صحَّ عنه: قال أحمد بن نصر[٣] وسئل عن علم الله؟ فقال: علم الله معنا وهو على عرشه، وسئل عن القرآن؟ فقال: كلام الله، فقيل له: أمخلوق؟ قال: لا»[٤].

وموضع الاستشهاد هو إيراد الحربي لكلام أحمد بن نصر المروزي على وجه التقرير له والاستدلال به، وقد كان أحمد بن نصر إماماً يُحتذى به، ومن أجل إصراره على أن القرآن كلام الله وهو غير مخلوق قتله الواثق بيده، وعلى هذا الوجه أيضاً أورده الذهبي في كتابه (العلو للعلي الغفار).

---

(١) غريب الحديث له (١/ ٣٩ ـ ٤٥)، وطبقات الحنابلة (١/ ٩٢).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٩٢).

(٣) هو أحمد بن نصر المروزي، أحد أئمة السنة، امتحنه الواثق بخلق القرآن، ونفي الصفات، فأبى الإجابة إليه، وقتله بيده عام ٢٣٧هـ، ثم صلبه لست سنين. انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٦٦).

(٤) العلو للعلي الغفار (٢/ ١١٠١)، ولم يخرجه غيره بهذا السياق، لكن قصة امتحان الواثق له بخلق القرآن، وقوله: (هو كلام الله غير مخلوق) موجود في تاريخ الأمم والملوك (٩/ ١٣٧)، وتاريخ بغداد (٥/ ١٧٦)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ١٦٧).

إثباته لصفة الرؤية:

قال القاضي أبو يعلى في إبطال التأويلات: «وذكر الخلَّال في سُننه[١] قال: سمعتُ أبا سعيد الفقيه المصِّيصي الحسن بن علي بن عمر[٢] قال: قال أبو صفوان[٣]: رأيتُ المُتَوكِّلَ في النَّوم، وبين يديه نار مُؤَجَّجَةٌ عظيمةٌ، فقلتُ: يا أمير المؤمنين لمن هذه؟ قال: هذه لابني المُنتَصِر[٤]؛ لأنه قتلني، وتدري لِمَ قتلني؟ إنِّي حدَّثتُه أن الله يُرى في الآخرة. قال أبو سعيد: فقال إبراهيم الحربي: هذه رؤيا حقّ؛ وذلك أن المتوكل كتب حديث حمَّاد بن سلمة، عن يعلى بن عَطاء[٥]، عن وكيع بن حُدُس[٦]، في الرؤية[٧] بيده، عن

(١) لم يرد هذا في المطبوع من (السنة) للخلال، وهي ناقصة.

(٢) نزل المصِّيصة، وحدَّث بها عن أحمد بن عيسى المصري، وإسحاق بن إسرائيل، وروى عنه إبراهيم بن أحمد القرميسيني، ومحمد بن أحمد المصيصي. انظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٧٦).

(٣) هو إسحاق بن أحمد بن إسحاق السِّرماري السلمي، رحل به أبوه إلى العراق وهو صغير، وكان ثقة في الحديث، توفي ٢٧٦هـ. انظر: الأنساب (٣/ ٢٤٨)، والمقتنى في سرد الأسماء والكنى (١/ ٣٢٠).

(٤) هو المنتصر بالله محمد بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد، وَلِيَ الخلافة عام ٢٤٧هـ بعد قتله لأبيه المتوكل ووزيره الفتح بن خاقان بتواطؤٍ مع الأتراك، وكان مائلاً للشيعة وللمبتدعة عكس أبيه، وبنى مشهد الحسين بعد أن هدمه أبوه، وتوفي بعد أشهر من توليه الخلافة عام ٢٤٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٤٢)، وتاريخ الخلفاء ص: (٣٥٦).

(٥) يعلى بن عطاء العامري، ويقال: الليثي، ثقة، أخرج له مسلم والأربعة، ومات سنة ١٢٠هـ أو بعدها. انظر: التذكرة بمعرفة رجال العشرة (٣/ ١٩٣٧)، وتقريب التهذيب ص: (٦٠٩).

(٦) وكيع بن عُدس، وقيل: حُدس، أبو مصعب العقيلي، وثقة ابن حبان، وقال الذهبي في الميزان (٤/ ٣٣٥): «لا يُعرف، تفرَّد عنه يعلى بن عطاء»، وقال الحافظ في التقريب ص: (٥٨١): «مقبول، روى له الأربعة».

(٧) أخرجه أحمد في المسند (٤/ ١١)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٠٠ و٢٤٤)، وأبو داود في كتاب السنة (٤/ ٢٣٣) ح(٤٧٣١)، وابن ماجه في المقدمة، باب فيما أنكرت الجهمية (١/ ٦٤) ح(١٨٠)، وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ٢٤٤)، وابن خزيمة في =

عبد الأعلى[١]، قال: لا أكتبه إلا بيدي»[٢].

ودلاله هذه القصة على إثبات الحربي لصفة الرؤية ظاهرة؛ فإنه وصف الرؤيا بأنها حق، ثم شهد لها بأنه رأى المُتَوَكِّل يكتب حديث الرؤية بيده؛ حباً منه للحديث، واهتماماً به.

* المطلب الثاني *

موقفه من أهل الأهواء والبدع ومقالاتهم

وقف إبراهيم الحربي من أهل الأهواء مواقف مشرفة نابعة من منهجه الذي أخذه عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللهُ، فتمسَّك بالسنة، ولازم أهلها، وحذَّر من غيرهم، وردَّ عليهم، وعلى مقالاتهم.

ـ قال أبو أيوب الجلاب سليمان بن إسحاق[٣]: «قال لي إبراهيم الحربي: ينبغي للرَّجل إذا سمع من أدب رسول الله ﷺ أن يتمسك به»[٤].

= كتاب التوحيد (١/ ٤٣٩)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٥٦٠)، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ٤٨٣) برقم (٨٣٨) من طرق عن يعلى بن عطاء، عن وكيع بن حُدس، عن عمه أبي رزين العقيلي لقيط بن عامر قال: قلتُ: يا رسول الله! أكلنا يرى ربنا ﷻ يوم القيامة؟ فقال: «نعم»، فقلتُ: وما آية ذلك في خلقه؟ قال: «أليس كلكم يرى القمر مخلياً به»، قال: قلتُ: نعم، قال: «فالله أعظم». وسند الحديث ضعيف لما تقدَّم في وكيع بن حدس أنه مقبول، لكن الحاكم صحَّحه، ووافقه الذهبي، وحسَّنه الألباني في ظلال الجنة (١/ ٢٠٠) نظراً لوجود المتابعة، وصحَّحه في صحيح سنن ابن ماجه (١/ ٧٨) برقم (١٥٠) نظراً لشواهده الكثيرة.

(١) هو عبد الأعلى بن حمَّاد بن نصر الباهلي مولاهم أبو يحيى البصري، المعروف بالنَّرسي، وثقه يحيى وأبو حاتم كما في التذكرة للحسيني (٢/ ٩٥٥)، وقال الحافظ في التقريب ص:(٣٣١): «لا بأس به»، توفي ٢٣٦/ ٢٣٧هـ.

(٢) إبطال التأويلات (٢/ ٢٩٠)، وذكرها أيضاً ابن بطة في الإبانة الكبرى (٣/ ١٣ ـ ١٤ط دار الراية) من غير إسناد كما هنا.

(٣) هو سليمان بن إسحاق بن إبراهيم أبو أيوب الجلاب، روى عن الحربي وعبيد الله بن سعيد المصري، وكان ثقة، (ت٣٣٤هـ). انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٦٣).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٨).

ـ وقال محمد بن مخلد العطَّار: «سمعتُ إبراهيم الحربي يقول: لا أعلم عصابة خيراً من أصحاب الحديث، إنما يغدو أحدهم، ومعه مِحبَرة، فيقول: كيف فعَل النبي ﷺ، وكيف صلَّى، إيَّاكم أن تجلسوا إلى أهل البدع؛ فإن الرَّجل إذا أقبل ببدعة ليس يُفلح»[(١)].

وكان يكره مقالات أهل الكلام ويبغضها جرياً على عادة أئمة السلف، فقد طلب منه بعض تلاميذه أن يُمليَ عليهم مسألة في الاسم والمُسمَّى، وكان يجتمع في مجلسه ثلاثون ألف مِحبَرة، وكان إبراهيم مُقِلًّا، وكانت له غُرفة يصعد فيُشرِف منها على النَّاس، فيها كُوَّة إلى الشَّارع، فلما اجتمع الناس أشرف عليها، فقال لهم: «قد كنتُ وعدتُكم أن أملي عليكم في الاسم والمُسمَّى، ثم نظرت فإذا لم يتقدَّمني في الكلام فيها إمام يُقتدى به، فرأيت الكلام فيه بدعة، فقام الناس وانصرفوا، فلما كان يوم الجمعة أتاه رجل، وكان إبراهيم لا يقعد إلا وحده، فسأله عن هذه المسألة، فقال له: ألم تحضر مجلسنا بالأمس؟ فقال: بلى، فقال: أتعرف العِلم كُلَّه؟ قال: لا، قال: فاجعل هذا مما لا تعرف»[(٢)].

وفي رواية أخرى أنه لما دخل المسجد قال للناس: «بلغني أن أبا العباس أحمد بن يحيى النحوي ـ وهو ثعلب ـ قد كَرِه الكلام في الاسم والمُسمَّى، وقد كرهتُ لكم ما كره أحمد بن يحيى، ورضيتُ لكم ولنفسي ما رضي أحمد بن يحيى»[(٣)].

وسبب كراهته ذلك أن هذه المقالة كان يُروِّج لها الجهمية والمعتزلة بغية تقرير أن أسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، فرأى السلف أنَّ الكلام فيها بدعة استحدثها أهل الكلام لنيل مآربهم العقدية، لا تقرير الحق[(٤)].

قال ابن جرير: «وأما القول في الاسم أهو المُسمَّى أم غير المُسمَّى؟ فإنه من

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٥٨).
(٢) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٦٠ ـ ٣٦١)، ومجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧)، ونسبه إلى الخلال في سننه.
(٣) تاريخ بغداد (٥/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٧٧)، ومعجم الأدباء (٢/ ٥٥٢).
(٤) مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

الحَمَاقات الحادثة التي لا أثر فيها فيتبع، ولا قول إمام فيُستمع، فالخوض فيه شينٌ، والصمت عنه زينٌ، وحسب امرئ من العلم به والقول فيه أن ينتهي إلى قول الصادق ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[1] وقوله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[2])»[3].

وكان مؤمناً بالقضاء والقدر راضياً به، مخالفاً للمنكرين به، فقد روى عنه أحمد بن عبد الله بن ماهان أنه قال: «أجمع عقلاء كل أُمَّة أنه من لم يَجر مع القدر لم يتهنَّأ بعيشه، كان يكون قميصي أنظف قميص، وإزاري أوسخ إزار، ما حدثتُ نفسي أنهما يستويان قطّ، وفَرد عَقِبي مقطوعٌ وفرد عقبي الآخر صحيحٌ، أمشي بهما وأدور بغداد كلها هذا الجانب وذاك الجانب لا أُحَدِّث نفسي أني أصلحها، ولا شكوتُ إلى أهلي وأقاربي حُمى أجدها، لا يَغُمّ الرَّجلُ نفسَه وعيالَه، ولي عشر سنين أُبصِر بفرد عين ما أخبرتُ به أحداً، وأفنيتُ من عمري ثلاثين سنة برغيفين، إن جاءت بهما أمي أو أختي وإلا بقيت جائعاً إلى الليلة الثانية..»[4].

وكان لا يأخذ عمن يتعامل مع أهل البدعة فضلاً عنهم، ولذلك لم يرو عن علي بن المديني مع فضله وجلاله وعلمه؛ لما كان له من علاقة مع القاضي أحمد بن أبي دؤاد رئيس الجهمية في عهد المأمون، وحامِله على امتحان الناس بخلق القرآن.

قال أبو بكر الشَّافعي[5]: «سمعتُ إبراهيم الحربي يقول: عندي عن علي بن

---

(١) سورة الإسراء: الآية (١١٠). (٢) سورة الأعراف: الآية (١٨٠).

(٣) صريح السنة للطبري ص:(١٧ ـ ١٨، ٢٥ ـ ٢٧)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة (١/ ١٨٥ ـ ١٨٦).

(٤) تاريخ بغداد (٦/ ٣٠ ـ ٣١)، وطبقات الحنابلة (٨٦ ـ ٨٧)، وصفة الصفوة (٢/ ٢٦٢ ـ ٢٦٣)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٦٧)، وفي سند القصة أبو الحسن بن جهضم، قال الذهبي فيه: «واه»، وكلامه ـ إن صحَّ ـ يحمل على الرِّضا بالقضاء والقدر، وعدم الشكوى لغير الله ﷻ، لا نفي اتخاذ الأسباب؛ فقد ورد باتخاذها شرعاً.

(٥) هو محمد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدويه، أبو بكر الشافعي البغدادي، ولد بجَبُّل عام ٢٦٠هـ ثم استوطن بغداد، وأملى وحدَّث عن عامة شيوخ بغداد، وكان محدثاً، فقيهاً، =

المديني قِمَطْر، ولا أحدِّث عنه بشيء؛ لأني رأيتُه المغرب وبيده نعلُه مُبادراً، فقلتُ: إلى أين؟ فقال: ألحق الصَّلاة مع أبي عبد الله، فظننتُه يعني أحمد بن حنبل، ثم قلتُ: من أبو عبد الله؟ قال: ابن أبي دُؤاد»[(١)].

وعلى عكس ذلك كان دائم الصلة بأئمة السنة وَدُوداً إليهم، قريباً منهم، واضعاً نفسه دونهم، فقد روي أنه لما مات سعيد بن أحمد بن حنبل جاء إلى أبيه أحمد بن حنبل، فقام إليه عبد الله بن أحمد بن حنبل، فقال: تقوم لي، فقال: لِمَ لا أقوم؟ والله لو رآك أبي لقام إليك، فقال الحربي: والله لو رأى ابن عيينة أباك لقام إليه[(٢)].

وبلغه أن قوماً من الذين كانوا يُجالسونه يفضِّلونه على أحمد بن حنبل، فوقَّفهم على ذلك، فأقرُّوا به، فقال: «ظلمتموني بتفضيلكم لي على رجل لا أُشبِهه، ولا ألحق به في حال من أحواله، فأُقسِم بالله، لا أُسمِعكم شيئاً من العلم أبداً، فلا تأتوني بعد يومكم»[(٣)].

= ثقةً، مأموناً، كثير الترحال، حسن التصانيف، توفي ٣٥٤هـ. انظر: الأنساب (٣/ ٣٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٩ ـ ٤٠).

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٣٧)، والوافي بالوفيات (٥/ ٢١٣)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٦٩)، وذكر الذهبي في الميزان (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩) أن إبراهيمَ الحربي، ومُسلماً، وغيرهما، امتنعوا عن الرواية عن ابن المديني؛ لميله إلى القاضي أحمد بن أبي دؤاد الجهمي، الذي كان يُحسن إليه، وعدُّوا ذلك قدحاً فيه، ثم ذكر أن تلك كانت هفوة من ابن المديني ثم تاب منها، إلى أن قال ـ وهو يردُّ على العقيلي الذي طعن فيه من أجل ذلك ـ: «ثم ما كل أحد فيه بدعة، أو له هفوة، أو ذنوب يُقدح فيه بما يُوهن حديثه، ولا من شرط الثقة أن يكون معصوماً من الخطايا والخطإ. .» الى آخره.

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٨٩).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٦٤).

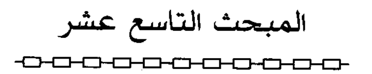

المبحث التاسع عشر

منهج أحمد بن يحيى (ثعلب) (ت٢٩١هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

يعتبر ثعلب إمام مدرسة لغوية سلفية كانت تنتهج منهج أهل السنة

---

(١) هو أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني مولاهم، ولد بالكوفة عام ٢٠٠هـ في خلافة المأمون، وطلب العلم بها من عام ٢٠٩هـ، فأخذ العربية عن الكوفيين حتى تمكن فيها، ثم خرج إلى بغداد فتتلمذ على كبار علمائها من المحدثين واللغويين والفقهاء، كالإمام أحمد، والحربي، والرِّياشي، وابن الأعرابي، وابن قادم، وغيرهم، وأثناء هذه الفترة اتصل بالأمراء أحمد بن سعيد بن سلم (من ٢٢٣ إلى ٢٢٥هـ)، والعباس بن بوكردان (من ٢٢٦ إلى ٢٤٢هـ)، ومحمد بن عبد الله بن طاهر (من ٢٤٣ إلى ٢٥٦هـ)، وجَعله مؤدباً لابنه طاهر، واستمرَّ كذلك حتى اكتسب مالاً عظيماً جعله من وُجوه الناس، ولم يزل بعد موت ابن طاهر في بغداد يفيد بها لطلاب العلم وعامة الناس حتى وافته المنية بها عام ٢٩١هـ في خلافة المكتفي بالله، وكان ثقة، حُجةً، ديناً، مشهوراً بالحفظ، صاحب سُنَّة، ومن تلاميذه: نفطويه، وابن الأنباري، وأبو عمر الزَّاهد، والحامض، وإبراهيم الحربي، ومن كتبه: معاني القرآن، ومجالس ثعلب، والفصيح.

● مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٥١)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٧)، وطبقات النحويين (١٤١)، والخصائص (٣/ ٣١٣)، ونور القبس ص:(٣٣٤)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٠٤)، وطبقات الحنابلة (١/ ٨٢)، ونزهة الألباء ص:(٢٢٨)، وإنباه الرواة (١/ ١٧٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٥٦٣)، والوافي بالوفيات (٨/ ١٥٧)، ووفيات الأعيان (١/ ١٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥)، وطبقات الشافعية (٢/ ٢٥٦)، وطبقات النحاة (١/ ١٦٣)، وغاية النهاية (١/ ١٤٨)، والمقصد الأرشد (١/ ٢٠٥)، وبغية الوعاة (١/ ٤١٨)، والمنهج الأحمد (١/ ٢٩٩)، وطبقات المفسرين (١/ ٥).

والجماعة؛ وذلك لأنَّه أخذ العقيدة عن شيخه الإمام أحمد في بغداد، ثم أخذها عنه تلاميذه النجباء الذين سيأتي ذكرهم، كغُلامِهِ أبي عمر الزاهد، وإبراهيم بن عرفة (نفطويه)، وأبي بكر بن الأنباري، وبعض تلاميذهم، ولم يُذكر عن أصحابه الكبار من خالف منهج أهل السنة والجماعة.

أما عن شأنه ومكانته: فإنه كان إمامَ الكوفيين من النحاة في عصره بلا مُدافعة، مشهوراً بالحفظ، ديِّناً، صالحاً، صاحب سُنَّة، على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، متبعاً لطريقته، ودرس مع إبراهيم الحربي في مجالس علمه خمسين سنة[١].

رُوِي عنه أنه قال: «أحببتُ أن أرى أحمد بن حنبل، فصرتُ إليه، فلما دخلتُ عليه، قال لي: فيم تنظر؟ قلتُ: في النحو والعربية، فأنشدني أبو عبد الله أحمد بن حنبل:

إذا ما خلوتَ الدَّهر يوماً فلا تقل ... خلوتُ ولكن قل عليَّ رقيبُ
ولا تَحسبنّ الله يغفل ما مضى ... ولا أنَّ ما تُخفِي عليه يغيبُ
لَهَوْنَا عن الأيَّام حتى تتابعت ... ذنوب على آثارهن ذنوبُ
فيا ليت أن الله يغفر ما مضى ... ويأذن في توباتنا فنتوبُ»[٢]

ودخل مرة على أحمد بن حنبل ومجلسه غاصٌّ، فجلس إلى جانبه، وقال: أخاف أن أكون ضيَّقتُ عليك، على أنه لا يضِيق مجلسٌ بمتحابِّين، ولا تسع الدنيا مُتباغضين، فقال الإمام أحمد: الصديق لا يُحاسب، والعدو لا يُحتَسب له[٣].

---

(١) تهذيب اللغة (١/ ٢٧)، وتاريخ بغداد (٥/ ٢٠٤)، وطبقات الحنابلة (١/ ٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥)، و(١٣/ ٣٦٠).

(٢) طبقات الحنابلة (١/ ٨٣)، والأبيات للإمام الشافعي، وانظر: مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (٢/ ١٠٨)، ومعجم الأدباء (٢/ ٥٦٤ ـ ٥٤٧)، وطبقات الشافعية (١/ ١٤)، وهي أيضا في ديوان أبي العتاهية ص: (٣٤)، وفي بعض المصادر إضافة الإمام أحمد الأبيات إلى أبي نواس.

(٣) المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد (١/ ٦٨).

وهذا دليلٌ على ما كان بين الرجلين من علاقة ومحبة متبادلة، ومن اتفاق على المنهج.

وتتجلى عقيدته السّلفية في الأسماء والصفات في مواضع صرّح بها في كتبه، أو أُثِرت عنه، وقد نظمتُ ذلك المتناثر في العناوين التالية:

صفة الوجه:

أخرج ابن بطَّة بسنده إلى أبي بكر أحمد بن هارون الخلال، قال: «سألت ثعلباً عن قول النبي ﷺ: «لأحرقت سُبُحَات وجهه»[1]، قال: السُّبُحات يعني مِن بني آدم: الموضع الذي يسجد عليه»[2].

ووجه الاستشهاد بهذا المنقول عنه أنه يلزم من إثباتِ السُّبُحات إثباتَ صفة الوجه له سبحانه؛ ولذلك استدلَّ ابن بطة بقول ثعلب هذا على إثبات صفة الوجه لله ﷻ ضمن الأدلة التي ساقها في ذلك.

عقيدته في القرآن:

قال أبو المظفر السمعاني[3] في تفسيره: «﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[4]: إنما كلَّمه بنفسه من غير واسطة، ولا وحي، وفيه دليل على من قال: إن الله خلق كلاماً في الشجرة فسمعه موسى؛ وذلك لأنه قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾ قال الفراء[5] وثعلب: إن العرب تُسمِّي ما تُوصِل إلى الإنسان كلاماً، بأي طريق وصَل إليه، ولكن لا تُحَقِّقُه بالمَصدر، فإذا حُقِّقَ الكلام بالمصدر لم تكن إلا

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه (١/ ١٦١) برقم (١٧٩) طرفاً من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٢) الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية (٣/ ٢٦٨) برقم (٢٠١)، وذكره الأزهري في تهذيب اللغة (٤/ ٣٣٩) من طريق شيخه أبي الفضل المنذري عن ثعلب.

(٣) هو منصور بن محمد بن عبد الجبار التميمي أبو المظفر السمعاني، مفتي خراسان وشيخ الشافعية بها، كان حجة لأهل السنة، وشوكة في أعين المخالفين، وله تأليفات مشتهرة، توفي ٤٨٩هـ. انظر: طبقات الشافعية (٥/ ٣٣٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ١١٤).

(٤) سورة النساء: الآية (١٦٤).

(٥) لم أقف على كلام الفراء هذا في معاني القرآن له عند هذه الآية.

حقيقة الكلام، وهذا كالإرادة، ولا يقال: أراد الجدار أن يسقط إرادةً، وإنما يُقال: أراد الجدار، من غير ذكر المصدر؛ لأنه مجاز، فلما حقَّق الله كلامه موسى بالتكليم عُرف أنه حقيقة الكلام من غير واسطة، قال ثعلب: وهذا دليل من قول الفراء أنه ما كان يقول بخلق القرآن»[١].

فقد أثنى ثعلب على الفراء بأنه ما كان يقول بخلق القرآن، مستخرجاً ذلك من تفسيره اللغويِّ للآية المذكورة أعلاه، مما يدل على أنَّ ثعلباً كان ينكر على من يقول بخلق القرآن.

صفة الكلام:

ورد عن ثعلب إثباته لصفة الكلام الثابتة لله من عدة طرق فسَّر بها الكتاب، أو الأحاديث النبوية، ومن ذلك:

ـ قال المرزباني: «وسأله أبو موسى[٢] عن قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[٣] ما أراد بقوله: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ في الكلام؟ فقال: إن المصدرَ إذا أُكد به الفعل لم يكن الفعلُ لغواً كما قال بعض من يدَّعي ذلك! ألا ترى أن العرب تقول: قمت فضربتُ زيداً، فـ (قمتُ) كاللغو، ولا يقولون: قمتُ قِياماً فضربتُ زيداً، ولو قال قائل: كلَّمتُ زيداً، لجاز أن يكون كلَّمه برسالةٍ وكتابٍ وشِفاهاً[٤]، فإذا أكَّده بالمصدر كان شِفاهاً، فلم يكن غير ذلك، ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾ تولَّى ذلك بنفسه»[٥].

ـ وقال الأزهري: «وقال أحمد بن يحيى في قول الله: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ

---

(١) تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).
(٢) هو سليمان بن محمد بن أحمد أبو موسى النحوي المعروف بالحامض، أخذ عن ثعلب، وكان المُقدَّم من أصحابه، وخلَفه بعد موته، وجلس مجلسه، وكان أحد المذكورين بنحو الكوفيين، وصنَّف كتباً حساناً في الأدب، وروى عنه أبو عمر الزاهد، وغلام نفطويه، توفي ٣٠٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٦١)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٣).
(٣) سورة النساء: الآية (١٦٤).
(٤) هكذا في الأصل، وتقديره حينئذ: (ويكون كلَّمه شفاهاً).
(٥) نور القبس ص: (٣٣٦).

﴿تَكْلِيمًا﴾: لو جاءت: كلَّم الله موسى مجرداً، لاحتمل ما قلنا وما قالوا؛ يعني المعتزلة، فلما جاءت: ﴿تَكْلِيمًا﴾ خرج الشَّكُّ الذي كان يدخل في الكلام، وخرج الاحتمال للشيئين، والعرب تقول: إذا وُكِّدَ الكلام لم يجز أن يكون التوكيد لغواً، والتوكيد بالمصدر دخل لإخراج الشك»(١).

ـ وقال ابن الجوزي: «قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ تأكيد ﴿كَلَّمَ﴾ بالمصدر يدل على أنه سمع كلام الله حقيقة، روى أبو سليمان الدِّمشقي(٢)، قال: سمعتُ إسماعيل بن محمد الصفَّار يقول: سمعتُ ثعلباً يقول: لولا أن الله تعالى أكَّد الفعل بالمصدر لجاز أن يكون كما يقول أحدنا للآخر: قد كلَّمتُ لك فلاناً بمعنى كتبتُ إليه رقعة، أو بعثتُ إليه رسولاً، فلما قال: ﴿تَكْلِيمًا﴾ لم يكن إلا كلاماً مسموعاً من الله»(٣).

ـ وذكر المرزباني أن ثعلباً سئل عن معنى قوله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيخلو به ربه ليس بينه وبينه ترجمان فيسأله؟»(٤)، فقال: «كِفاحاً، ليس بينهما رسول، ولا ترجمانٌ»(٥).

ففيما سبق كله إثباتٌ منه لصفة الكلام، فقد استدل باللغة لدلالة الآية على صفة الكلام المسموع الثابت لله حقيقة من غير مجاز؛ لمجيئها مثبتة بالفعل المؤكد بمصدره المأخوذ منه، وحَمَل معنى الحديث على ظاهره الذي يدل على كلام الله لعباده في الآخرة كفاحاً من غير حجاب ولا ترجمان، وكلا الدَّليلين من الأدلة التي استدل بها أهل السنة على إثبات صفة الكلام لله ﷻ؛ مِمَّا هو دليل

---

(١) تهذيب اللغة (١٠/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥).

(٢) لم أقف على ترجمته، وهناك مُحَدِّثان يحملان نفس الكنية والنِّسبة، لكن وفاتهما قبل وفاة إسماعيل الصفار سنة (٣٤٠هـ) بمدة بعيدة، فلا يُعقل أن يرويا عنه. انظر: تذكرة الحفاظ (٢/ ٤٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٨٦).

(٣) زاد المسير (٢/ ٢٥٦).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب كلام الرب ﷻ يوم القيامة مع الأنبياء وغيرهم (٤/ ٤٠٦) ح(٧٥١٢) ومسلم في كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة (٢/ ٧٠٣ ـ ٧٠٤) ح(٦٧) للكتاب.

(٥) نور القبس ص: (٣٣٦).

على استقامة منهجه[١].

صفة الاستواء:

ورد إثبات هذه الصفة عن ثعلب من وجهين: أحدهما: في مَجالسه، والآخر: نقله اللالكائي عنه:

ـ قال ثعلب في مجالسه: «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٢]: «يقال فيه ضروب: يقال: أقبل، ويقال: استوى عليه من الاستواء، والمعتزلة يقولون: استولى»[٣].

ـ وقال اللالكائي: «وجدت بخط أبي الحسن الدارقطني رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن إسحاق الهادي[٤]، قال: سمعت أبا العباس ثعلب يقول: استوى: أقبل عليه وإن لم يكن معوجاً، ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[٥]: أقبل، واستَوَى عَلَى العَرشِ: علا، واستوى وجهه: اتَّصل، واستوى القمر: امتلأ، واستوى زيد وعمرو: تشابها واستوى فعلاهما وإن لم تتشابه شخوصهما، هذا الذي نعرف من كلام العرب»[٦].

والمقصود واضح، فإن ثعلباً أشار في العبارة الأولى إلى فساد قول المعتزلة

---

(١) انظر: المحنة لحنبل بن إسحاق ص:(٥٢)، والرَّد على الجهمية للدارمي ص:(١٥١).

(٢) سورة طه: الآية (٥).

(٣) مجالس ثعلب (١/ ٢٦٩)، وفي (١/ ١٧٤): «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾: قال: الفراء وأصحابنا يقولون: أقبل عليها، وآخرون يقولون: استولى» والذي هنا أكمل.

(٤) هكذا في المطبوع، وفي بعض النسخ التي أشار إليها المحقق (الكادي)، والصواب: (الكاذي) بالذال، وهو: إسحاق بن محمد بن إبراهيم أبو الحسين الكاذي ـ نسبة إلى قرية بجانب بغداد ـ، روى عن الكديمي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، وعنه أبو الحسن بن رزقويه، وابن بشران، قال الخطيب: «كان ثقةً، وصفه لنا ابن رزقويه بالزهد»، (ت٣٤٦هـ). وانظر: تاريخ بغداد (٧/ ٣٩٩)، ومنه إلى (٦/ ٤٠٠)، والأنساب (٥/ ١١).

(٥) سورة البقرة: الآية (٢٩)، وسورة فصلت: الآية (١١).

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السنة (٤/ ٧٠٤)، واجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٤) نقلاً عن الدارقطني.

الذين حملوا الاستواء على الاستيلاء مخالفين لمعناه اللغوي، وأبرز في العبارة الثانية المعاني التي تأتي لها صيغة الاستواء في اللغة العربية، مُصرِّحاً بأن الاستواء على العرش هو الاعتلاء عليه، فطابق قولُه هذا ما تقدم عن ابن الأعرابي من قوله لما سأله ابن أبي دُؤَاد: أتعرف في اللغة استوى بمعنى استولى؟ فقال: «لا أعرف».

صفة التعجب:

قال ثعلب في مجالسه عند قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾[1]: «من نصب[2] أراد: بل عجبتَ يا محمد وهم يسخرون، ومن ضمَّ قال: ليس العجب من الله كمثله منا؛ لأنه قد عَلِم قبل أن يكون فهو بضد عجبنا، أي أريكم الآيات طول الزَّمان، فالعجب منكم ألا تفهموا، ثم قال: هو منه رحمة، لو أنك خاطبت مَن لا يعلم ولا يفهم وأنت تعلمه، لقلت شبيهاً بالمتعجِّب: ليس بذاك، لا يَفهم، ولا يُفهم، تُعلِمه ذلك؛ رحمة منك ورقةً، ولا تزال توقِّفه، وقال أبو العباس: قال الفراء: أَرْحَمُ رجلين: فرجل يفهم ولا يطلب، ورجل يطلب ولا يفهم»[3].

فقد ذكر أن العجب من الله ليس كالعجب من الآدميين؛ لعلم الله بالأشياء قبل وقوعها بخلاف الآدميين الذين يتعجبون مما يظهر لهم بين آن وآخر؛ لجهالتهم بالشيء قبل وقوعه، وقوله بعد ذلك: (هو منه رحمة) ليس معناه تأويل التعجب بالرحمة، بل مراده كما يظهر ـ والله أعلم ـ بيان ما في ذلك التعجب من رحمة الله على عباده؛ من الإمهال، وعدم الأخذ في الحال، فهي حاصلة من التعجب ومن آثارها، لا أن الرحمة نفس التعجب.

قال الفراء في هذه الآية: «والعجب وإن أسند إلى الله تعالى فليس معناه

---

(١) سورة الصافات: الآية (١٢).

(٢) قرأ الجمهور بالفتح، وقرأ حمزة والكسائي وخلف البزار بضم التاء في ﴿عَجِبْتَ﴾. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص: (٥٤٧)، والتيسير للداني ص: (١٨٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/٤٠٨ ـ ٤٠٩).

(٣) مجالس ثعلب (١/١٥٨ ـ ١٥٩).

من الله كمعناه من العباد، ألا ترى أنه قِيل: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾[1]، وليس السُّخْرِيُّ من الله كمعناه من العباد»[2].

وعلى هذا التفسير جرى أهل السنة والجماعة، فأثبتوا صفة العجب لله على ما يليق بجلاله وعلمه، وليس ذلك صادراً عن خفاء الأسباب عليه سبحانه؛ فيندهش، ويتعجب، فذلك مستحيل عليه، بل يكون سببه خروج الشيء عن نظائره، أو عَمَّا ينبغي أن يكون عليه، مع عِلمه بالمُتعَجَّب مِنه[3].

قال أبو القاسم الأصبهاني: «وقال قوم: لا يُوصَف الله بأنه يَعجب؛ لأن العجبَ مِمَّن يعلمُ ما لم يكن يعلم، واحتجَّ مُثبت هذه الصفة بالحديث، وبقراءة أهل الكوفة[4]: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾ على أنه إخبارُ من الله ﷻ عن نفسه»[5].

صفة الرؤية:

جاء إثبات هذه الصفة الإلهية عن ثعلب في روايتين من طريق غُلامِه أبي عمر الزاهد:

- نقل أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب) عن ثعلب أنه قال في قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[6]: «في هذا دليل أن ثَمَّ قوماً ليسوا بمحجوبين، وهو بمعنى الخبَر: (إنكم ترون ربَّكم كما ترون القمر ليلة البدر)[7]»[8].

- ونقل ابن بطَّة سماعاً عن أبي عمر الزاهد أيضاً أنه قال: «سمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً يقول في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا ﴿٤٣﴾ تَحِيَّتُهُمْ

---

(١) سورة التوبة: الآية (٧٩).
(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٤٨).
(٣) لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد ص:(٦٠).
(٤) وهي قراءة حمزة والكسائي بضم التاء في الآية. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص:(٥٤٧)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٨٦).
(٥) الحجة في بيان المحجة (٢/ ٤٥٧).
(٦) سورة المطففين: الآية (١٥).
(٧) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾﴾ (٤/ ٣٩١) حـ(٧٤٣٤ ـ ٧٤٣٩)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب معرفة طريق الرؤية (١/ ١٦٣ ـ ١٦٧) حـ(١٨٢).
(٨) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص:(٥٦١).

﴿يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞ﴾[(١)]: أجمع أهل اللغة أن اللقاء ههنا لا يكون إلا معاينة ونظراً بالأبصار»[(٢)].

وفي كلتا العبارتين إثباتٌ منه لرؤية المؤمنين ربهم في القيامة، فقد فسَّر الآية الأولَى بحديث الرؤية، والثانية: بما ذكره من إجماع أهل العلم أن لقاء الله بالمؤمنين في الآخرة لا يكون إلا مُعاينةً ونظراً بالأبصار.

هذا ما وقفت عليه لأبي العباس ثعلب من الكلام في الصفات، ولم أجد له أي تأويل للصفات الإلهية أو تحريف لها.

وقد يستشكل القارئ المُتتبِّع موضعين وردا له في مجالس ثعلب وهما:

الأول: قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾[(٣)] أنَّه «ساق القيامة، وساق الدنيا»[(٤)].

والجواب عنه: أن تفسيره هذا لا يمكن القطع عليه بالتأويل؛ لاختلاف الصَّحابة والتابعين في معنى هذه الآية؛ فإنَّ بعضهم حملها على الأمر الشديد، وبعضهم على الصفة الإلهية، وذلك لمجيئها على صيغة النكرة، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أن يكون السَّاق من الصِّفات في هذه الآية، ومن حَمَلَها على ذلك فإنما لدليل آخر ثبت في السنة الصَّحيحة[(٥)].

الثاني: تركه للآيات الواردة في صفة اليد على ظاهرها أحياناً، وتفسيرها بما يلمح إلى الامتلاك أحياناً، وذلك في كتابه المعروف بـ:(مجالس ثعلب).

ـ قال رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله تعالى: «﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾[(٦)]: «يقال: الشيء في يدِي، ويديَّ، ونظرتُ بعيني وعينيَّ، إذا كان الواحد يدلُّ على الاثنين، والاثنان يدلان

---

(١) سورة الأحزاب: الآيتان (٤٣، ٤٤).

(٢) الإبانة الكبرى (٣/ ٥٨)، وحادي الأرواح ص:(٣٧٨)، وقال: «حسبُك بهذا الإسناد صحة».

(٣) سورة القلم: الآية (٤٢).

(٤) مجالس ثعلب (١/ ١١).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢١٠)، وجامع البيان (١٢/ ١٩٧)، وتهذيب اللغة (٩/ ٢٣٤)، ومجموع الفتاوى (٦/ ٣٩٤ ـ ٣٩٥).

(٦) سورة ص: الآية (٧٥).

على الواحد، جاز هذا»[١].

ـ وقال عند قوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[٢]: «أي مما أمرنا، وأنت تقول: الشيء في يدي، وليس في يديك، تريد إيجابه»[٣].

ـ وقال في قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[٤]: «أي في قبضته، كما تقول: هذه الدار في قبضتي»، أو: «هو كما تقول: الدار بيدي، والشيء بيدي»[٥].

فالموضع الأول لم يؤول اليد بالقدرة أو النعمة، بل تركها على ظاهرها، وذكر أنه يجوز التعبير عن اليدين باسم الجنس، وبصيغة التثنية؛ لدلالة الجميع على التثنية.

أما الموضعان الآخران ففيهما ما يشير إلى أنه فسَّر اليد، والقبضة، بالامتلاك، أو الإيجاب، فإن كان مراده كذلك فلا شك أنه تأويل يجب الابتعاد عنه؛ لورود الأدلة الثابتة من الكتاب والسنة على إثبات صفة اليد، وكان المعروف من منهجه الوقوف عند أدلة الكتاب والسنة، كما تقدَّم من قوله: «السنة تقضي على اللغة، واللغة لا تقضي على السنة»[٦]، وإن كان المراد من ذلك التفسير باللازم فهذا لا غُبار عليه؛ فإن كون الشيء في اليد الحقيقية يلزم منه حتماً إيجابُه وامتلاكُه، وقد كان من عادة السلف أن يذكروا بعض صفات المُفَسَّر من الأسماء أو بعض أنواعه من غير نفي لصفاته الأخرى، ويدعمه تفسيره الأول[٧].

* المطلب الثاني *

موقفه من أهل الأهواء والبدع ومقالاتهم

كان أبو العباس ثعلب يمقت أهل الأهواء، ويكره مقالاتهم، ويرد عليهم، على حين كان يُجالس أئمة السنة، ويأخذ طريقتهم، وينتصر لمنهج أهل السنة والجماعة، وذلك بين في عِلمه وعَمَله.

---

(١) مجالس ثعلب (١/ ١٧٤).
(٢) سورة يسٓ: الآية (٧١).
(٣) مجالس ثعلب (٢/ ٤٠٣ ـ ٤٠٤).
(٤) سورة الزمر: الآية (٦٧).
(٥) مجالس ثعلب (٢/ ٤٦٩، ٥٥٠).
(٦) انظر ص: (٦١).
(٧) شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان (١/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

فقد ردَّ على المعتزلة كما مرَّ معنا في الاستواء، وردَّ على القدرية، وسكت عن الكلام في الاسم والمسمى لما طلب منه الكلام فيه.

ـ قال وهو يرد على القدرية ويبين منهج أهل السنة في القدر فيما نقل عنه اللالكائي: «القدرية مَن يزعم أنه يَقْدِر، ونحن نقول: لا نَقدِر إلا بقَدَر الله، وبعون الله، وتوفيق الله، وإن لم يفعل ذلك بنا لم نَقدِر، فكيف يكون القَدَريُّ من زعم أنه لا يقدر؟ هذا مُحال! قال: ولا أعلم عربياً قدرياً، فقيل له: يقع في قلوب العرب القدر؟ فقال: معاذ الله! ما في العرب إلا مُثبت القدر خيره وشره، أهل الجاهلية والإسلام، وذلك في أشعارهم وكلامهم كثير بيِّن، ثم أنشد أبياتاً كثيرة[(١)]»[(٢)].

ومعنى قوله: (من يزعم أنه يَقْدِر): إشارة إلى أنهم يضيفون الأعمال إلى أنفسهم، فالعبد هو الذي يقدِر أفعاله ويخلقها عندهم، وأهل السنة يقولون: إن أفعال العباد مخلوقة لله، ولا يفعلون إلا بمشيئته وإرادته وقدرته، وكلام ثعلب ردٌّ عليهم في ذلك، وردٌّ عليهم في تسميتهم أهل السنة بالقدرية من أجل إثباتهم للقدر.

ـ وسئل يوماً عن الاسم والمسمى؟ فقال: «قال أبو عبيدة: الاسم: هو المُسَمَّى، وقال سيبويه: الاسم: غير المُسمَّى[(٣)]، قيل له: ما قولك؟ فقال: ليس لي فيه قول»[(٤)].

وضربه عن الكلام فيه صفحاً تعبير عن مدى كراهيته العميقة لمقالات أهل الجدل والكلام، وعلى أثره اقتفى إبراهيم الحربي لما سئل عن هذه المسالة كما مرّ بنا، فقال: (قد كرهت لكم ما كره أحمد بن يحيى، ورضيتُ لكم ولنفسي ما رضي أحمد بن يحيى)[(٥)].

---

(١) ذكر ابن قتيبة بعض هذه الأبيات في تأويل مشكل القرآن ص:(١٢٧ ـ ١٣١) برواية الأصمعي.

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٤/ ٧٠٤ ـ ٧٠٥) برقم (١٣٠٩).

(٣) تقدم إيضاح معنى قول سيبويه ص:(١٧٢ ـ ١٧٦).

(٤) تهذيب اللغة (١٣/ ١١٧).

(٥) تاريخ بغداد (٥/ ٢٠٩ ـ ٢١٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٧٧)، ومعجم الأدباء (٢/ ٥٥٢).

ومع أن ثعلباً اشتغل بالعربية كثيراً ووقف على أسرارها، إلا أنه كان يرى أن أهل القرآن والحديث والفقه أفضل منه؛ انطلاقاً من منهجه السنيّ في تقديم الكتاب والسنة وما استنبط منهما على ما سواهما، على عكس المتكلّمين وأرباب الجماعات الذين كانوا يُفضّلون الانشغال بآرائهم وأهوائهم على تعلّم الكتاب والسنة، ومُدارستهما.

قال أبو بكر بن مجاهد: «قال لي أبو العباس ثعلب: يا أبا بكر، اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، واشتغل أصحاب الحديث بالحديث ففازوا، واشتغل أهل الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلتُ أنا بزيد وعمرو، فليت شعري ما يكون حالي في الآخرة؟! فانصرفتُ من عنده، فرأيتُ تلك الليلة النبيَّ ﷺ في المنام، فقال لي: أقرئ أبا العبّاس السَّلام، وقل له: إنك صاحب العلم المستطيل»[(١)].

قال أبو عبد الله الرُّوذْبَاري[(٢)]: «أراد أن الكلام به يَكمُل، والخطاب به يَجمُل، وأن جميع العلوم مُفتقرة إليه»[(٣)].

---

(١) نزهة الألباء ص: (٢٣١)، وإنباه الرواة (١/ ١٧٨ ـ ١٧٩)، ووفيات الأعيان (١/ ١٠٢ ـ ١٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٦).

(٢) هو أحمد بن عطاء بن أحمد أبو عبد الله الروذباري الأصبهاني، أسند الحديث، وكان يتكلم على مذهب الصوفية، (ت٣٦٩هـ). انظر: البداية والنهاية (١١/ ٢٩٦).

(٣) نزهة الألباء ص: (٢٣٢)، وإنباه الرواة (١/ ١٧٩).

المبحث العشرون

منهج سعيد بن محمد المشهور بـ (ابن الحَدَّاد) المغربي (ت٣٠٢هـ)[١] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في العقيدة وثناء الأئمة عليه

عاصر ابن الحدَّاد الدَّولة العُبيدية في بلاد المغرب، وكان أمراؤها دعاة للشيعة، يرفعون الرَّافضة، ويخذلون أهل السنة[٢]، فانبرى للدفاع عن السُنَّة،

(١) هو سعيد بن محمد بن صبيح أبو عثمان القيرواني المغربي الملقب بابن الحدَّاد نسبة إلى جَدِّه لأمه، وُلد بالقيروان عام ٢١٩هـ ونشأ بها، ودرس على سَحنون ولازمه، وتخرج عليه وأخذ عنه العقيدة السَّلفية، وكذا على زيد بن سنان، وداود بن يحيى الصوفي، ولازم بلده ولم يرحل ولم يحج؛ لأنه كان فقيراً ولم يتموَّل إلا بعد شيخوخته، ثم اشتهر أمره بعد مناظراته الشَّهيرة مع أبي عبد الله الشيعي داعي العبيديين، وذبه عن أهل السنة، وكان عالماً بالعربية واللغة والنحو، عارفاً بالفقه، متقناً لفنون الجدل والمناظرات، دقيق النظر، ثابت الحُجَّة، يقول بالنظر والقياس والاجتهاد وعدم التقليد، ذابّاً عن السنة، شديد الرّد على الرَّافضة وأهل البدع والمقالات، وصنف في ذلك كتباً كثيرة، ومن تلاميذه: ابنه أبو محمد، وأبو العرب التميمي، وأبو بكر بن اللَّباد، وجماعة، وتوفي عام ٣٠٢هـ.

● مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٣٩)، وقضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٠١، ٢٥٧)، وترتيب المدارك (٥/ ٧٨ ـ ٩٠)، ومعالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (٢/ ٢٩٥ ـ ٣١٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٣)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٣٧٣)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٥)، وطبقات النحاة (١/ ٣٥٤)، وشذرات الذهب (٤/ ١٢)، وبغية الوعاة (١/ ٥٧٩)، والأعلام (٣/ ١٠٠)، ومعجم المؤلفين (١/ ٧٥٧).

(٢) كانوا يعذبون علماء أهل السنة ويقتلونهم، ويطعنون في الصَّحابة، ويمنعون غير الشيعة =

وكشفِ أباطيل الرَّافضة، فأبلي في ذلك بلاءً حسناً، نال به مقاماً عالياً لدى أهل السنة في كافة الأمصار.

قال الزُّبيدي: «وكانت لسعيد بن محمد بالقَيروان في أول دخول الشيعة ـ لعنهم الله ـ مقاماتٌ محمودةٌ ناضلَ فيها عن الدين، وذبَّ عن السُّنَن، حتى مثَّله أهلُ القيروان في حاله تلك بأحمد بن حنبل أيام المحنة؛ وذلك أنَّهم ـ لعنهم الله ـ لمَّا مَلَكُوا البلد، أظهروا تبديل الشَّرائع، وإحالة السُّنَن، وبَدَرُوا إلى رجلين كبيرين من أصحاب سَحنون[1] فقتلوهما، وعَرَّوْا أجسادهما، ثم نُودي عليهما: هذا جزاء من ذَهَبَ مذهبَ مالكٍ، فارتاع جملة أهل السنة، وتجمَّعوا إلى سعيد، فسألوه التَّقِيَّة، وكان أبو عبد الله المعلِّم[2] يبعثهم إليهم للمناظرة، وكان سعيد المُعتمد عليه فيها، فأبى سعيد مِن التَّقِيَّة، وقال: إني قد أربيتُ على التسعين، وما بي إلى العيش من حاجة، وقتيل الخوارج خير القتلى، ولا بُدَّ لي من المناضلة عن الدِّين، وأن أبلِغ ذلك عذراً، ففعل ذلك، وصدق ونصح، رَحِمَهُ اللَّهُ»[3].

= من الإفتاء، ويأخذون أموال الأوقاف والحصون، وزادوا: (حي على خير العمل) على الأذان، وجعلوا إمامهم العبيدي نبيّاً، إلى غير ذلك من البدع والمنكرات. انظر: معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان (٣/ ٣٧ ـ ٤٠)، وموقف متصوفة إفريقيا وزُهَّادها من الاحتلال العبيدي ص:(١٨) وما بعدها.

(١) هو عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي القيرواني، صاحب المدونة، وناشر علم مالك في المغرب، انتهت إليه رئاسة المذهب في المغرب، وحصل له من التلاميذ والأصحاب ما لم يحصل لغيره، وكان على عقيدة أهل السنة والجماعة، توفي ٢٤٠هـ. انظر: ترتيب المدارك (٢/ ٥٨٥)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٣).

(٢) هو الحسين بن أحمد بن محمد بن زكريا أبو عبد الله الشيعي الصنعاني، داعي عبيد الله المهدي، أرسله عبيد الله مع أخيه أبي العباس أحمد لنشر دعوته في المغرب، والتمهيد لدولته الباطنيَّة، فقام بذلك خير قيام، وتمكن مع أخيه من القضاء على دولة الأغالبة، وإعلان الدولة العبيدية عام ٢٩٧هـ ثمَّ قتله عبيد الله المهدي مع أخيه عام ٢٩٨هـ لخلاف وقع بينه وبينهما. انظر: الوافي بالوفيات (١٢/ ٢٠٣)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٩٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٥٨).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٤٠ ـ ٢٤١)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٤).

وقال الذهبي عنه: «وكان من رؤوس السُّنَّة، قال ابن حارث[(١)]: له مقامات كريمة، ومواقف محمودة في الدَّفع عن الإسلام، والذَّب عن السُنَّة، ناظر فيها أبا العباس [المخدوم] أخا أبي عبد الله الشيعي الداعي إلى دولة عبيد الله[(٢)]، فتكلَّم ابن الحداد، ولم يَخَفْ سَطْوَة سلطانهم، حتى قال له ولده أبو محمد: يا أبت! اتق الله في نفسك ولا تُبالغ، قال: حسبي مَن له غضبتُ، وعن دِينه ذببتُ، وله مع شيخ المعتزلة الفراء[(٣)] مناظراتٌ بالقيروان، رجع بها عددٌ مِن المبتدعة»[(٤)].

واشتهر أبو عثمان بإتقان فَنِّ الجِدال والمناظرات، ومكَّنه ذلك من الانتصار على المخالفين، وكتب في ذلك كتباً كثيرة ردَّ فيها على أصحاب المقالات والأهواء منها: توضيح المُشكل في القرآن، وكتاب المقالات، ردَّ فيهما على أهل المذاهب أجمعين، وكتاب الاستيعاب، وكتاب الأمالي، وكتاب عصمة المسلمين، وكتاب العبادة الكبرى والصغرى، وكتاب الاستواء، جملتها في الرَّد على المُلحدين كما قال الزُّبيدي[(٥)].

وإضافة لردوده على الجهمية، والمعتزلة، والعبيديين الرَّافضة، وأرباب الملل والمقالات، فإنَّه كان ينكر على مُقَلِّدي مذهب مالك، ممن يعرض عن أدلة

---

(١) هو محمد بن حارث بن أسد أبو عبد الله الخُشني القيرواني، صاحب طبقات علماء أفريقية، توفي عام ٣١٦هـ. انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٥٣١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٦٥).

(٢) هو عبيد الله بن الحسين المهدي، مؤسس الدولة العبيدية، وأحد رموز الباطنية، أصله من سَلَمِيَّة بالشام، ثم فر إلى سِجِلْمَاسَة بالمغرب، وهناك التقى مع داعيه أبي عبد الله الشيعي، وتمكن من إقامة دولته العبيدية عام ٢٩٧هـ فابتدء باضطهاد أهل السنة وتقتيلهم. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ١٤١).

(٣) هو سليمان بن أبي عصفور المعروف بالفرَّاء، قال الخشني فيه: «كان يقول بخلق القرآن، وكان من أهل الجدل والمناظرة في ذلك، رحل ودخل بغداد، وله كتب في مذهبه». انظر: طبقات علماء أفريقية ص:(٢٨٦).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٦)، وتاريخ الإسلام (٢٣/ ٩١)، وكلام ابن حارث موجود في كتابه: قضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٥٨)، وما بين المعقوفتين من الأصل، وفي السير: (المعجوقي) بدل ذلك.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٣٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٣).

الكتاب والسنن، ويدور مع المذهب حيثما دار؛ فكان يقول بالنَّظر والقياس والاجتهاد، ولا يعتقد مسألة إلا بحُجَّة، ولا يقلد أحداً من العلماء، ويقول: «إنما أدخل كثيراً من الناس إلى التقليد نقصُ العقول ودناءة الهمم»[١].

قال الذهبي: «وكان إماماً في اللغة والعربية والنظر، إلا أنه كان يَحُطُّ على المالكية، ويسمي المُدَوَّنَة (المُدَوَّدَة)[٢]، فسبَّه المالكية وقاموا عليه، ثم اغتفروا له ذلك، وأحبوه لما ناظر الشيعيَّ، ونصَر الحق»[٣].

❋ المطلب الثاني ❋

مناظراته المشهورة مع الرَّافضة في المغرب

أورد الخُشَّني في (طبقات علماء أفريقية)[٤] أربعة مجالس لأبي عثمان الحدَّاد ناظر فيها أبا العباس الشيعي أخا أبي عبد الله داعي عُبيد الله المهدي، لخَّص الذهبي الثلاثة الأُوَّل منها في (سير أعلام النبلاء) بتصرفٍ وتقديم وتأخير، فقال: «وقيل[٥]: إنه سار لتلقي أبي عبد الله الشيعي[٦]، فقال له: يا شيخ! بم كنت

(١) قضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٠٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧).

(٢) أصل المُدَونة أسئلة سألها أسد بن الفرات لابن القاسم، ورتَّبها وهذَّبها واحتجَّ لمسائلها سحنون، لكنها مع تهذيبه كانت تشتمل على آراء وأقوال لا دليل عليها، فلما علِم سحنون بذلك في أواخر أمره همَّ بإسقاط تلك الآراء وتهذيب المدونة ثانية، فأعجلته المَنِيَّةُ، ومن هنا جاء اعتراض ابن الحدَّاد على المدونة. انظر: سير أعلام النبلاء (١٢/ ٦٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٢٣/ ٩١).

(٤) ص: (٢٥٧ ـ ٢٧٥) وهو المطبوع باسم: (قضاة قرطبة وعلماء أفريقية) بتحقيق السيد عزت العطَّار الحسيني، طبع مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٣٧٢هـ.

(٥) وفي: قضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٥٨) هكذا: «المجلس الأول: قال أبو عثمان سعيد بن محمد: أتاني رسوله ـ يعني أبا العباس ـ فدخلتُ عليه في قصر إبراهيم بن أحمد بن الأغلب، وحوله وجوه أصحابه، ومعي موسى القطان، فسلَّمتُ، وجلستُ، وقد كان أتاه قبل ذلك جميع أهل بلدنا؛ أعني من أهل العلم بغير إرسال، فتكلَّم، ثم قال لي...».

(٦) هكذا في سير أعلام النبلاء، وفي قضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٥٨) ـ وهو الأصل لما بعده ـ أن الذي ناظره هو أبو العباس الشيعي، وفي ترتيب المدارك (٥/ ٨٢ ـ ٨٥) =

تقضي؟ فقال إبراهيم بن يونس[(١)]: بالكتاب والسنة، قال: فما السنة؟ قال: السُّنَّةُ السُّنَّةُ. قال ابن الحداد: فقلتُ للشيعي: المجلس مشترك أم خاص؟ قال: مشترك، فقلتُ: أصل السُّنَّة في كلام العرب: المِثال، قال الشاعر[(٢)]:

تُـريـك سُـنَّـة وجـه غـيـر مُـقـرِفَـةٍ ... مَـلسَـاء لـيس بـهـا خَـالٌ ولا نَـدَبُ

أي: صُورة وجه ومثاله، والسنة محصورة في ثلاث: الائتمار بما أمر به النبي ﷺ، والانتهاء عن ما نَهى عنه، والائتساء بما فعل، فقال الشيعي: فإن اختلف عليك النقل، وجاءت السنة من طرق؟ قلتُ: أنظر إلى أصحِّ الخبرين، كشهود عدل اختلفوا في شهادة، قال: فلو استوَوْا في الثَّبات؟ قلتُ: يكون أحدهما ناسخاً للآخر، قال: فمن أين قلتم بالقياس؟ قلتُ: من كتاب الله: ﴿يَحْكُمُ بِهِۦ ذَوَا عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾[(٣)]، فالصَّيد معلومةٌ عينه، فالجزاء أُمرنا أن نمثِّله بشيء من النَّعم، ومثله في تثبيت القياس: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ﴾[(٤)]، والاستنباط غير منصوص، ثم عطَف على موسى القطان[(٥)]، فقال: أين وجدتم حدَّ الخمر في كتاب الله، تقول: اضرِبُوه بالأَرْدِيَة وبالأيدي ثم بالجريد؟[(٦)] فقلت أنا: إنما حُدَّ

= إسناد بعض أجزاء المناظرة إلى أبي العباس الشيعي، وبعضها إلى أخيه أبي عبد الله، ولا تناقض بين ذلك؛ لاحتمال أنه ناظر كليهما.

(١) لم أعثر له على ترجمة، ويبدو أنه من الذين حضروا لاستماع المناظرة من أهل القيروان.

(٢) ديوان ذي الرُّمة ص:(١١)، والشاهد هو قوله: (سُنَّة وجه) على أنها موضوعة عند العرب أصالة بمعنى المثال.

(٣) سورة المائدة: الآية (٩٥). (٤) سورة النساء: الآية (٨٣).

(٥) هو موسى بن عبد الرحمن أبو الأسود القطَّان الإفريقي، صحب سحنون وسمع منه، وولاه إبراهيم بن أحمد بن الأغلب قضاء طرابلس ثم عزله، وكان شيخ المالكية بالقيروان، ومن أوعية العلم والفقه، توفي ٣٠٦هـ. انظر: طبقات علماء أفريقية ص:(٢١١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٦).

(٦) ثبت ذلك من حديث أنس عند البخاري في كتاب الحدود، باب ما جاء في ضرب شارب الخمر (٤/ ٢٤٥) ح(٦٧٧٣)، ومسلم في الحدود، باب حد الخمر (٣/ ١٣٣٠) ح(١٧٠٦): «أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجَريد والنِّعال، وجلد أبو بكر أربعين، فلمَّا كان عمر استشار الناس، فقال عبد الرحمن بن عوف: أخف الحدود ثمانون، فأمر به عمر».

قياساً على حَدِّ القاذف؛ لأنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى[(١)]، فأوجب عليه ما يؤول إليه أمره، قال: أولم يقل رسول الله ﷺ: «وأقضاكم عليّ. .» فساق له موسى تمامه وهو: «وأعلمكم بالحلال والحرام معاذ، وأرفأكم أبو بكر، وأشدُّكم في دين الله عمر»[(٢)]، قال: كيف يكون أشدَّهم وقد هرب بالرَّاية يوم خيبر؟[(٣)]. قال موسى: ما سمعنا بهذا، فقلتُ: إنما تحيَّز

---

(١) أخرجه مالك في الموطإ (٢/ ٤٥) ح(١٨٢٦) برواية أبي مصعب الزهيري، من طريق ثور بن زيد الدِّيلي «أن عمر بن الخطاب استشار في الخمر يشربها الرجل، فقال له علي: نرى أن نجلده ثمانين؛ فإنه إذا شرب سكر، وإذا سكر هذى، وإذا هذى افترى ـ أو كما قال ـ فجلد عمر في الخمر ثمانين»، قال الحافظ في التلخيص (٤/ ٧٥): «وهو منقطع؛ لأن ثوراً لم يلحق عُمَر بلا خلاف»، لكن وصله النسائي في الكبرى (٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٧٥) من وجه آخر، عن ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس، وفي صحته نظر؛ لِما تقدم في حديث أنس أعلاه أن الذي أشار بذلك على عمر هو عبد الرحمن بن عوف لا علي، ولِمَا ثبت في صحيح مسلم (٣/ ١٣٣١ ـ ١٣٣٢) برقم (١٧٠٧) من حديث حُضين بن المنذر أن علياً قال لما أمر عبد الله بن جعفر بجلد رجل أربعين: «جلد النبي ﷺ أربعين، وجلد أبو بكر أربعين، وعمر ثمانين، وكل سُنَّة، وهذا أحبُّ إليَّ».

(٢) قطعة من حديث أخرجه الترمذي في كتاب المناقب، باب مناقب معاذ بن جبل، وزيد بن ثابت، وأُبي بن كعب، وأبي عبيدة (٥/ ٦٢٣) (٣٧٩٠)، وابن ماجه، في المقدمة، باب فضائل خباب (١/ ٥٥) ح(١٥٤)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ٧٤) برقم (٧١٣١)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٤٢٢)، عن أنس بن مالك رضي الله عنه، وصحَّحه ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي.

(٣) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف (١٤/ ٤٦٢ ـ ٤٦٣) برقم (١٨٧٢٥)، وابن جرير في تاريخ الأمم والملوك (٣/ ١٣ ـ ١٤) وغيرهما من طريق عوف بن أبي جميلة الأعرابي، عن ميمون بن أبي عبد الله، عن عبد الله بن بُريدة بن الحصيب، عن أبيه، قال: «لمَّا كان حين نزل رسول الله ﷺ بحصن أهل خيبر، أعطى رسول الله ﷺ اللواء عمر بن الخطاب، ونهض من نهض معه من الناس، فلقوا أهل خيبر، فانكشف عمر وأصحابه، فرجعوا إلى رسول الله ﷺ يُجَبِّنُه أصحابه ويُجَبِّنُهم، فقال رسول الله ﷺ: (لأعطين الراية غداً رجلاً يحبّ الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله)، فلما كان من الغد تطاول لها أبو بكر وعمر، فدعا علياً عليه السلام وهو أرمد، فتفل في عينيه وأعطاه اللواء. . .» إلخ، وفي سند القصة ميمون بن أبي عبد الله البصري، وهو ضعيف كما في التقريب ص: (٥٥٦)، =

إلى فئة فليس بفَارّ. وقال[١]: في ﴿لَا تَحْزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا﴾[٢] إنما نهاه النبي ﷺ عن حزنه لأنه كان مسخوطاً، قلتُ: لم يكن قوله إلا تبشيراً بأنه آمنٌ على رسول الله وعلى نفسه، فقال: أين نظير ما قلتَ؟ قلتُ: قوله لموسى وهارون: ﴿لَا تَخَافَآ إِنَّنِى مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[٣]، فلم يكن خوفهما مِن فرعون بسخط الله. ثم قال: يا أهل البَلدة: إنكم تُبغِضُون عليّاً؟ قلتُ: على مُبغِضِه لعنةُ الله، فقال: صلَّى الله عليه، قلتُ: نعم، ورفعت صوتي: صلَّى الله عليه وسلم؛ لأن الصّلاة في خطاب العرب الرَّحمة والدعاء. قال: ألم يقل رسول الله: «أنت مِنِّي بمنزلة هَارُون مِنْ مُوسَى»، قلتُ: نعم، إلا أنه قال: «إلا أنَّه لا نبيَّ بَعدي»[٤]، وهارون كان حُجَّة في حياة موسى، وعلي لم يكن حُجَّة

= وتهذيب التهذيب (١٠/ ٣٩٣)، وعوف بن أبي جميلة الأعرابي ثقة رُمي بالقدر والتشيع. (تقريب التهذيب ص:(٤٣٣)).

وقد استدل بهذه القصة الضعيفة صاحب منهاج الكرامة ص:(١٧٠ ـ ١٧١) للطعن على أبي بكر وعمر، فردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٦٥ ـ ٣٦٦) فقال: «والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بتصحيح النقل، وأما قوله: (رواه الجمهور) فإن الثقات لم يرووه هكذا، بل الذي في الصَّحيح أن عليّاً كان غائباً عن خيبر، لم يكن حاضراً فيها، تخلف عن الغُزاة؛ لأنه كان أرمد، ثم أنه شقَّ عليه التخلف عن النبي ﷺ فلَحِقَه، فقال النبي ﷺ قبل قدومه: (لأعطين الرَّاية رجلاً يحب الله ورسوله، ويحبه الله ورسوله، يَفتَح الله على يديه)، ولم تكن الرَّاية قبل ذلك لأبي بكر ولا لعمر، ولا فرَّ بها واحد منهما، بل هذا من الأكاذيب، ولهذا قال عمر: (فما أحببت الإمارة إلا يومئذ، وبات الناس كلُّهم يرجوه أن يُعطاها فلما أصبح دعا علياً، فقيل له: إنه أرمد، فجاءه، فتفل في عينيه حتى برأ، فأعطاه الراية)، وكان هذا التخصيص جزاء مجيء عليٍّ مع الرمد، وكان إخبار النبي ﷺ بذلك وعلي ليس بحاضر لا يرجونه من كراماته ﷺ، فليس في الحديث تنقيص بأبي بكر وعمر أصلاً».

(١) أي: أبو العباس الشيعي.

(٢) سورة التوبة: الآية (٤٠).

(٣) سورة طه: الآية (٤٦).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب المغازي، باب مناقب غزوة تبوك (٣/ ١٧٦) ح(٤٤١٦)، ومسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب (٤/ ١٨٧٠) ح(٢٤٠٤).

في حياة النبيّ، وهارون كَان شريكاً، أفكان علي شريكاً للنبي ﷺ في النُّبوَّة؟! وإنما أراد التَّقريب والوزارة والوِلاية.

قال: أو ليس هو أفضل؟ قلتُ: أليس الحق مُتفقاً عليه؟[١] قال: نعم، قلتُ: قد ملكتَ مدائن قبلَ مدينتنا هذه، وهي أعظم مدينة[٢]، واستفاضَ عنك أنك لم تُكْرِه أحداً على مذهبك، فاسلُك بنا مسلك غيرنا، ونهضنا. قال ابن الحداد: ودخلتُ يوماً على أبي العباس فأجلَسني معه في مكانه وهو يقول لرجل: أليس المتعلم مُحتاجاً إلى المعلم أبداً؟ فعرفتُ أنه يريد الطَّعن على الصِّدِّيق في سؤاله عن فرض الجدة[٣]، فبدرتُ، وقلتُ: المتعلِّم قد يكون أعلم من المعلِّم وأفقه لقوله عليه السلام: «رُبَّ حامل فقهٍ إلى مَنْ هُو أفقه منه..»[٤]، ثم معلِّم الصِّغار القرآنَ

---

(١) يقصد ابن الحداد بهذا أنه لو كان عليٌّ أفضل من غيره لاتُّفِقَ عليه، فلمَّا لم يكن كذلك دلَّ على أنه لم يكن أفضل من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم أجمعين.

(٢) يقصد بها القيروان في تونس.

(٣) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه أبو داود في كتاب الفرائض، باب في الجدة (٣/ ٣١٦) ح(٢٨٩٤)، والترمذي في كتاب الفرائض، باب ميراث الجدة (٤/ ٣٦٦) ح(٢١٠١)، وابن ماجه في الفرائض، باب ميراث الجدة (٢/ ٩٠٩ ـ ٩١٠) ح(٢٧٢٤)، وابن حبان في صحيحه (١٣/ ٣٩٠) ح(١٢٢٤)، والحاكم في المستدرك (٤/ ٣٣٨) من حديث قبيصة بن ذؤيب أنه قال: «جاءت الجدة تشكو إلى أبي بكر تسأله ميراثها، فقال: مَا لَكِ في كتاب الله من شيء، وما علمتُ لك في سنة رسول الله ﷺ شيئاً، فارجعي حتى أسأل الناس، فسأل الناس، فقال المغيرة بن شعبة: حضرت رسول الله ﷺ أعطاها السدس، فقال: هل معك غيرك؟ فقام محمد بن مسلمة الأنصاري، فقال مثل ما قال المغيرة، فأنفذ لها أبو بكر السُّدُس»، قال الترمذي: حديث حسن صحيح، وصحَّحه الحاكم وابن حبان، قال الحافظ في التلخيص الحبير (٣/ ٨٢): «وإسناده صحيح؛ لثقة رجاله، إلا أن صورته مرسل، فإن قبيصة لا يصح له سماع من الصدِّيق، ولا يمكن شهوده للقصة».

(٤) أخرجه أحمد في المسند (٥/ ١٨٣)، وأبو داود في كتاب العلم، باب فضل نشر العلم (٤/ ٦٨) ح(٣٦٦٠)، والترمذي في كتاب العلم، باب ما جاء في الحث على تبليغ السماع (٥/ ٣٣) ح(٢٦٥٦)، وابن ماجه في المقدمة، باب من بلَّغ علماً (١/ ٨٤) ح(٢٣٠)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٢٧٠) ح(٦٧) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه. قال الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة (١/ ٤٥): «إسناده صحيح، رجاله ثقات =

يكبر أحدهم ثم يصير أعلم من المعلِّم، قال: فاذكر من عام القرآن وخاصه شيئاً؟ قلتُ: قال تعالى: ﴿وَلَا تَنكِحُوا۟ ٱلْمُشْرِكَٰتِ﴾[1]، فاحتمل المراد بها العام، فقال تعالى: ﴿وَٱلْمُحْصَنَٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ﴾[2]، فعَلِمنا أن مُراده بالآية الأولى خاص: أراد: ولا تَنكِحوا المشركات غير الكتابيَّات من قَبْلِكُم حتى يؤمِنَّ، قال: ومَن هن المُحصَنات؟ قلتُ: العفائف، قال: بل المتزوجات، قلتُ: الإحصان في اللغة الإحراز، فمن أحرز شيئاً فقد أحصنه، والعتق يُحصِّن المملوك؛ لأنه يحرزه عن أن يجري عليه ما على المماليك، والتزويج يحصِن الفرج لأنه أحرزه عن أن يكون مُباحاً، والعفاف إحصان للفرج، قال: ما عندي الإحصان إلا التزويج، قلتُ له: مُنزِل القرآن يأبى ذلك، قال: ﴿وَمَرْيَمَ ٱبْنَتَ عِمْرَٰنَ ٱلَّتِىٓ أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾[3]، أي: أعَفَّتْهُ، وقال: ﴿مُحْصَنَٰتٍ غَيْرَ مُسَٰفِحَٰتٍ﴾[4] عفائف، قال: فقد قال في الإماء: ﴿فَإِذَآ أُحْصِنَّ﴾ وهُنَّ عندك قد يكنَّ عفائف، قلتُ: سمَّاهنَّ بمتقدم إحصانهن قبل زِناهنَّ، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَٰجُكُمْ﴾[5]، وقد انقطعت العصمة بالموت، يريد اللاتي كن أزواجكم.

قال: يا شيخ! أنت تلوذ، قلتُ: لستُ ألوذ، أنا المجيب لك، وأنت الذي تلوذ بمسألة أخرى، وصحتُ: ألا أحد يكتب ما أقول وتقول. قال: فوقى الله شرَّه، وقال: كأنك تقول: أنا أعلم الناس، قلتُ: أما بدِيني فنعم، قال: فما تحتاج إلى زيادة فيه؟ قلتُ: لا، قال: فأنت إذاً أعلم من موسى إذ يقول: ﴿هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَىٰٓ أَن تُعَلِّمَنِ﴾[6]، قال: [قلتُ][7]: هذا طعنٌ على نبوة موسى، مُوسى ما كان محتاجاً إليه في دينه؛ كلّا، إنما كان العلم الذي عند الخَضِر دنياويّاً: سفينة

= رجال الشيخين، غير عمر بن سليمان وهو العدوي القرشي، وعبد الرحمن بن أبان، وهما ثقتان» اهـ. وقد روي هذا الحديث عن جمع من الصحابة غير زيد بن ثابت بأسانيد صحيحة.

(١) سورة البقرة: الآية (٢٢١).
(٢) سورة المائدة: الآية (٥).
(٣) سورة التحريم: الآية (١٢).
(٤) سورة النساء: الآية (٢٥).
(٥) سورة النساء: الآية (١٢).
(٦) سورة الكهف: الآية (٦٦).
(٧) سقطت من سير أعلام النبلاء، وهي موجود في الأصل ص: (٢٦٨).

خرَقَها، وغلاماً قتلَه، وجداراً أقامه، وذلك كلُّه لا يزيد في دين مُوسى، قال: فأنا أسألك: قلتُ: أورِدْ وعليَّ الإصدار بالحق بلا مثنوية[١]، قال: وما تفسير الله؟ قلتُ: ذو الإلهية، قال: وما هي؟ قلتُ: الرُّبوبية، قال: وما الربوبية؟ قلتُ: المالك الأشياء كلها، قال: فقريش في جاهليتها كانت تعرف الله. قلتُ: لا، قال: فقد أخبر الله تعالى عنهم أنهم قالوا: ﴿مَا نَعۡبُدُهُمۡ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَآ إِلَى ٱللَّهِ﴾[٢]، قلتُ: لما أشركوا معه غيره، قالوا، وإنما يعرف الله من قال: إنه لا شريك له[٣]، وقال تعالى: ﴿قُلۡ يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡكَٰفِرُونَ ۝١ لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾[٤] فلو كانوا يعبدونه ما قال: ﴿لَآ أَعۡبُدُ مَا تَعۡبُدُونَ ۝٢﴾.. إلى أن قال[٥]: فقلتُ: المشركون عَبَدة الأصنام الذين بعث النبيُّ ﷺ إليهم علياً ليقرأ عليهم سورة براءة[٦]، قال: وما الأصنام؟ قلتُ: الحجارة، قال: والحجارة أتُعبَد؟ قلتُ: نعم، والعُزَّى التي كانت تُعبد وهي شجرة، والشِّعرى كانت تُعبد وهي نجم، قال: فالله يقول: ﴿أَمَّن لَّا يَهِدِّيٓ إِلَّآ أَن يُهۡدَىٰ﴾[٧] فكيف تقول: إنها الحجارة؟ والحجارة لا تهتدي إذا هُديت؛ لأنها ليست من ذوات العقول، قلتُ: أخبرنا الله أن الجلود تنطق وليست بذوات عقول، قال: نسب إليها النطق مجازاً، قلتُ: مُنزِل القرآن يأبى ذلك فقال: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَخۡتِمُ عَلَىٰٓ أَفۡوَٰهِهِمۡ وَتُكَلِّمُنَآ أَيۡدِيهِمۡ﴾[٨] إلى أن قال: ﴿قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[٩]، وما الفرق بين جِسمنا

---

(١) أي: بلا استثناء.
(٢) سورة الزمر: الآية (٣).
(٣) في: قضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٦٩): «قلت: لا؛ لأنها كانت تقول: الله ذو الشركاء والآلهة، فلم تَعرِفه، إذ قالت: ذو الشركاء، وإنما يَعرِفُ الله من قال: إن الله وحده لا شريك له».
(٤) سورة الكافرون: الآية (١ ـ ٢).
(٥) في: قضاة قرطبة وعلماء أفريقية ص:(٢٦٩): «قال: فمن الذي آمنوا؟ قلتُ: نحن ومن ترى، وأومأتُ إلى أصحابنا، وهم بين يديه..»، ثم سأله عن اليهود والنصارى والصابئين، والذين عبدوا الملائكة ثم قال: «فمن الذين أشركوا؟ قلتُ:...».
(٦) ورد ذلك في صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب سورة براءة (٣/ ٢٣٤) ح(٤٦٥٥) من حديث أبي هريرة.
(٧) سورة يونس: الآية (٣٥).
(٨) سورة يس: الآية (٦٥).
(٩) سورة فصلت: الآية (٢١).

والحجارة؟ ولو لم يعقِّلنا لم نعقل، وكذا الحجارة إذا شاء أن تعقل عَقَلت»[١].

هذا ما لخصه الذهبي في السِّير، أما المجلس الرَّابع: وهو في تقديم المفضول على الفاضل في الإمامة والولاية: فقد سرده الخُشَّني كالتالي فقال: «المجلس الرابع: قال أبو عثمان: هذا مجلس دار بيني وبينه ما رأيتُه أقرب إلى الإنصاف منه فيه، وكأنه - في مناظرته لي - إنما يُناظرني عن مذهب غيره؛ وذلك أن المسألة جرت بيننا وبينه في (باب الفاضل والمفضول)؛ لأن من أصل مذهبه القول: بأنه لا يجوز تقديم المفضول على الفاضل، بعد الاتفاق من الخصمين على الفاضل[٢].

فقال لي: أليس قولك: إجازة تقديم المفضول على الفاضل؟ فقلتُ: أعزك الله بتوفيقه، أنا مُتَّبِعٌ في ذلك لكتاب الله، وسنة نَبِيِّه ﷺ، وذلك لا يخفى على ذي لُبٍّ نظر في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ ولا يعدو إلى غيرهما. قال: وأين تجد ذلك في كتاب الله؟ قال: قلتُ له: قال الله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا قَالُوٓاْ أَنَّىٰ يَكُونُ لَهُ ٱلْمُلْكُ عَلَيْنَا وَنَحْنُ أَحَقُّ بِٱلْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِّنَ ٱلْمَالِ قَالَ إِنَّ ٱللَّهَ ٱصْطَفَىٰهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِى ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾[٣]. فقال عند ذلك كالمُغضب: ليس القصة كما توهَّمتَ.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٠٨ - ٢١٤).

(٢) ذهب أهل السنة والجماعة إلى جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل؛ إذا كان المفضول أصلح للولاية من الفاضل، كأن يكون الفاضل ضعيفاً والمفضول قوياً، أو يكون المفضول حسَن السياسة والتدبير والفاضل خلاف ذلك، استناداً إلى أدلة الكتاب والسنة كما سيذكره ابن الحداد، ولإجماع العلماء بعد الخلفاء الراشدين ومَن بعدهم على إمامة بعض الخلفاء مع وجود من هو أفضل منهم، وذهبت طوائف من الخوارج والمعتزلة والمرجئة، وجميع الرافضة إلى أنه لا تجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه. قال ابن حزم: «ما نعلم لمن قال: إن الإمامة لا تجوز إلا لأفضل من يُوجَد حُجَّة أصلاً، لا مِن قرآن، ولا مِن سنة، ولا مِن إجماع، ولا مِن صحة عقل، ولا مِن قياس، ولا قول صاحب، وما كان هكذا فهو أحق قول بالاطِّراح».
انظر: الفصل في الملل والنحل (٤/ ١٦٤)، والسِّياسة الشرعية ص: (٢١ - ٢٦)، وإعلام الموقعين (١/ ١٠٦ - ١٠٧)، والصَّواعق المحرقة (١/ ٢٧)، ومباحث المفاضلة في العقيدة ص: (٣٤٤ - ٣٤٩).

(٣) سورة البقرة: الآية (٢٤٧).

فقلت له: والأمر الذي لم أتوهمه ـ وفيه الحق عندك ـ هل إلى ذكره من سبيل؟! فقال: نعم، ذكرتَ خبر طالوت، واحتججتَ فيه بقول نبيهم وقول أهل الجيش. فقلتُ له: قال الله: ﴿وَقَالَ لَهُمْ نَبِيُّهُمْ إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾ فاقصِدْ إلى موضوع حجتك ههنا. ثم قلتُ: أعز الله الأمير؛ لما كان خروج طالوت من فوق إذن نبيهم ثبتَ أن الله قدّم المفضول على الفاضل؛ إذ كنا لا نشك نحن ومن خالفنا أن نبيَّهم أفضل من طالوت، وطالوت هو المفضول، فقال لي: وهكذا اعتقادك؟ فقلتُ: نعم أيها الأمير. فقال لجميع من حضره ممن حوله من أهل المجلس: افهموا عنَّا، ثمَّ أومأ إليَّ، وقال لي: إنما كان خروج طالوت من تحت يد نبيهم، لا كما توهمتَ أنَّه من فوق إذنه؛ لأنَّ نبيهم هو الذي أخبرهم أن طالوت مُقدَّم على الجيش؛ فلما كان هذا هكذا: كان الفاضلُ بعدُ هو المَفضُولَ، فقد تبين فساد قولك وتناقضه. فقلتُ له: إني ـ بإذنك ـ أستوفي حجتي، فإن أذنت لي في الكلام أتيتُ على ما أريد.

فقال لي: قل، ولا تبق من حجتك شيئاً. قلتُ له: نفس الآية لي شاهد، ولا تكون الحجة من غيرها؛ وذلك أن الله أخبر عن نبيهم أنه قال لهم: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ قَدْ بَعَثَ لَكُمْ طَالُوتَ مَلِكًا﴾، ولم يقل: إني بعثتُه لكم، فلما جاء الخبر عن نبيهم، وأضافه إلى الله، لا إلى نفسه، وجب بهذا: أنَّ أمرَ طالوت من فوق إذن نبيهم، وكذلك قالت الآية. ثم قلتُ: وهذه سنة رسول الله ﷺ فانظر منها إلى تقديم المفضول على الفاضل، وهذا ما لا ينكره أحد، مِن ذلك أن رسول الله ﷺ أمَّر على جيش عمرو بن العاص، فكان يقسم الفيء، ويأمر وينهى، فيُطَاع، ويصلي لهم الصلوات، ويُشاورونه، ويستأذنونه في جميع شأنهم، وتحت يديه في الجيش: أبو بكر وعمر، وهما جميعاً أفضل منه، لا يَشُكُّ في ذلك أحد[(١)]، وأيضاً أن النبي ﷺ أمَّر على جيش زيد بن حارثة، فكان يفعل في ذلك وفيمن تحته من المسلمين كفعل عمرو بن العاص فيمن تحت يده من المسلمين، وتحت

---

(١) كان هذا في غزوة ذات السلاسل في السنة الثامنه للهجرة. انظر: طبقات ابن سعد (٢/ ١٣١)، وتاريخ دمشق (٤٦/ ١٠٩)، والسيرة النبوية لابن هشام (٢/ ٦٢٣).

يديه في الجيش: ذو الجناحين جعفر بن أبي طالب[١]، وهو أفضل من زيد بن حارثة[٢]. فلمَّا ثبت ذلك عندنا، وقام مقام العِيان، جاز للأمة: تقديم المفضول على الفاضل. فقال لي: نحن لا نقول كقولك: إن للأمة أن تجتمع، فتُقَدِّم على نفسها إماماً، وإنما يكون الإمام: مَن اصطفاه الله ورسوله، وأما مَن لم يُقدِّمه الله على خلقه، ولم يُقدِّمه رسول الله ﷺ، فكيف له التقديم؟[٣].

فقلتُ: أعز الله السيد؛ إن الذي اصطفاه الله ورسوله لا يعدو إحدى منزلتين: إما أن ينطق به كتاب ناطق، أو سنة ثابتة عن رسول الله، ولما لم نجد في كتاب الله: أن الله نصب إماماً، أو فرض طاعته، ورسوله لم يُقِم إنساناً بعينه فيقول: (أيها الناس هذا وصيِّي وخليفتي من بعدي)، وكان يقول صباحاً ومساء: «خلَفتُ فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا، كتاب ربي، وحواري أصحابي»[٤]، وعلَّمنا الحلال

---

(١) كان هذا في غزوة مؤتة في جمادي الأول للسنة الثامنة من الهجرة؛ حيث استخلف رسول الله ﷺ زيد بن حارثة ـ مولاه ـ على الجيش» وقال: فإن قتل فجعفر بن أبي طالب، فإن قتل فعبد الله بن رواحة. انظر: أسد الغابة (٢/ ٣٥٠)، والسيرة النبوية لابن هشام (٣/ ٣٧٣).

(٢) ذكر ابن القيم في إعلام الموقعين (١/ ١٠٦ ـ ١٠٧) أن النبي ﷺ أمَّر عمرو بن العاص على غيره؛ لأنه كان يقصد أخواله بني عذرة، فعلم أنهم يطيعونه ما لا يطيعون غيره للقرابة، ولحسن سياسة عمرو وخِبرته، وذكائه ودهائه، وأمَّر زيد بن حارثة مع أنه كان من الموالي على غيره؛ لكونه أسبق مَنْ في الجيش إسلاماً حتى جعفر، ولم يلتفت إلى طعن الناس في إمارته وإمارة ابنه أسامة بن زيد بعد ذلك حينما ولاه غزو الشام قبل وفاته، فقال: «إن تطعنوا في إمارة أسامة فقد طعنتم في إمارة أبيه من قبل، وأيم الله إن كان خليقاً للإمارة ومِن أحب الناس إليَّ». قال ابن القيم: «والمقصود أن هديه ﷺ تولية الأنفع للمسلمين وإن كان غيره أفضل منه».

(٣) استند هنا إلى مذهبه الشيعي في الإمامة؛ حيث يرون أنها منصوبة من الله ورسوله لأئمتهم المعصومين ابتداءً من علي بن أبي طالب فمن بعده من ذريته على خلاف فيما بينهم، وهي ركن من أركان الدين، ومنكرها كافرٌ. انظر: الكافي للكليني (١/ ٢٧٢ ـ ٢٧٣)، وبحار الأنوار للمجلسي (٨/ ٢١٨).

(٤) ذكره بالمعنى، وحديث العترة ورد بألفاظ كثيرة، وأصله في صحيح مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب مِن فضائل علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٤/ ١٨٧٣) ح(٢٤٠٨)، وينظر: السلسلة الصحيحة (٤/ ٣٥٥) وما بعده.

والحرام، وما نأتي وما نذر، كان من اجتمع عليه المسلمون: ثابت الأمر، صحيح الأحكام، يعمل بكتاب الله وسنة رسوله، وما لم نجده في كتاب الله، ولا في سنة رسول الله، فهو مأخوذ من الاجتهاد، ومن أتباع السلف المتقدمين. هذا قولنا، والأمر على ذلك إلى هذا الوقت. فقال لي: قد ثبتَ فسادُ هذا عليك في صدر مناظرتنا، مما أوردتُه عليك في تقديم المفضول على الفاضل. فلمَّا سمعتُ كلام رجل يُبَاهِتُ العِيَانَ، ويزول عن الحق، رأيتُ الصَّواب في الإعراض عن مُعارضته؛ وذلك أني لم أحتج عليه بحجة عقلٍ، ولا وزنٍ مِن قياس، وإنما قابلتُه بكتاب الله، وأفعال نبيه ﷺ، وإجماع المسلمين، وجعل يُدخل عليَّ كثرة الاستفهام، وكثرة التكرار، بلا حجة حاسمة، ولا برهان مبين، نعوذ بالله من الحيرة في الدين، وإيَّاه أسأل المعونة والتوفيق»[1].

هذا ما ذكره الخشني ومن نقل عنه مِن المناظرات التي وقعت بين ابن الحداد وبين الرافضة في المغرب في المجالس الأربعة، وقد اشتملت على أمور عدة مهمة ملخصها:

ـ الرد على أبي العباس الشيعي في إنكاره لأصلَي السنة والقياس اللَّذين يعتمدهما أهل السنة في الحكم والقضاء بعد كتاب الله، وإبطال الشبهات التي أثارها في ذلك.

ـ الرَّد عليه في طعنه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وافترائه على أهل السنة بأنهم يبغضون علياً، وادِّعائه أنّ عليّاً أفضل من أبي بكر وعمر، والجواب عن الشبهات التي أثارها في ذلك، وبيان معانيها الحقيقية التي تدل عليها، وبيان أن أهل السنة أحب لعلي رضي الله عنه من الرَّافضة الذين يدَّعون ذلك، وتوجيه معنى قوله ﷺ: «أنت مِنِّي بمنزلة هارون مِن مُوسى».

ـ بيان أن توحيد الألوهية هو الذي يخرج المرء من الشِّرك إلى الإسلام، لا توحيد الربوبية الذي كانت قريش ومن قبلها من الكفار مُقِرِّين به.

ـ تقرير أن الجمادات تدرك أوامر الله فتهتدي وتنطق وتعقل وتسبِّح وتخشى

---

(١) طبقات علماء أفريقية ص: (٢٧١ ـ ٢٧٥).

حقيقة لا مجازاً، كما ادعاه أبو العباس الشيعي؛ بدليل قوله تعالى: ﴿تُسَبِّحُ لَهُ السَّمَٰوَٰتُ السَّبْعُ وَالْأَرْضُ وَمَن فِيهِنَّ وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ وَلَٰكِن لَّا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ﴾(١)، وقوله في سورة البقرة: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ﴾(٢)، وعلى ذلك أهل السنة والجماعة(٣)، خلافاً للمعتزلة والرافضة الذين حملوا ذلك على الاستعارة أو المجاز، وزعموا أن المراد هو دلالتها بلسان الحال على عظيم قدرة الله وبعده عن شبه المخلوقات(٤).

ـ تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في جواز إمامة المفضول مع وجود الفاضل إذا اقتضته المصلحة العامة، وتدعيمه بالأدلة من الكتاب والسنة، وبيان بطلان ما ذهبت إليه الشيعة في ذلك من عدم جوازه، وعدم استناده إلى دليل من كتاب أو سنة.

ـ ظهور منهج ابن الحداد السلفي في التعامل مع الأمور الشرعية أخذاً ورداً؛ فما وجد في الكتاب والسنة أو أجمعت عليه الأمة أُخذ به، وما لا فلا.

---

(١) سورة الإسراء: الآية (٤٤). (٢) سورة البقرة: الآية (٧٤).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٤٢)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠) و(١٠/ ٥٧٢)، والمنهاج في شرح صحيح مسلم (١٥/ ٣٦)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (٣/ ٤٢) سورة الإسراء: الآية (٤٤).

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٢١١)، وتنزيه القرآن عن المطاعن ص: (٢٢٩)، وتلخيص البيان في مجازات القرآن ص: (١٠٣ ـ ١٠٤)، والكشاف (٢/ ٣٦٢)، ومفردات القرآن للراغب الأصفهاني ص: (٣٩٣).

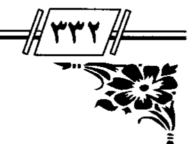

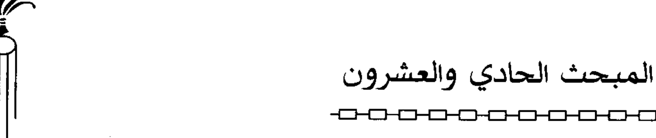

المبحث الحادي والعشرون

منهج ابن دُرَيد (ت٣٢١هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في العقيدة ودلائله

لم يقرر ابن دريد مباحث عقدية كافية في كتبه اللغوية؛ لننطلق منها في الاستدلال على تحديد منهجه العقدي بصفة دقيقة، لكن هناك قرائن وأحوال تدل

(١) هو محمد بن الحسن بن دُريد بن عتاهية أبو بكر الأزدي، وُلد بالبصرة سنة ٢٢٣هـ، ونشأ بها وتعلَّم، فأخذ العربية عن السِّجستاني، والرِّياشي، والأُشْنَانداني وغيرهم، ثم انتقل عن البصرة مع عمِّه الحسين بن دريد الذي كان يتولى تربيته عند ظهور ثورة الزنج إلى عُمَان موطن أجداده، فأقام بها ١٢ سنة، ثم عاد إلى البصرة وسكنها زماناً، ثم خرج منها إلى فارس بدعوة من عبد الله بن محمد بن ميكال عامل الأهواز؛ لتأديب ولده إسماعيل، فصحبهما، وعمل لهما كتابه المشهور بـ (الجمهرة)، ومدحهما بقصيدته (المقصورة)، وقلَّداه ديوان فارس، فأفاد معهما أموالاً طائلة، ثم انتقل من فارس إلى بغداد سنة ٣٠٨هـ بعد عزل المقتدر بالله لابنَي ميكال وانتقالهما لخراسان، ولم يزل بها مكرماً معززاً إلى أن وافته المنية بها في ١٢ شعبان عام ٣٢١هـ. وكان رأساً في اللغة والأدب، آية في الحفظ، غزير الشِّعر مع جودة وإتقان، حتى قيل فيه: أشعر العلماء وأعلم الشعراء، ومن كتبه: الجَمهرة، والاشتقاق.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٣٥)، وتهذيب اللغة (١/ ٣١)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٨٣)، ونور القبس ص:(٣٤٢)، ومعجم الشعراء ص:(٤٢٥)، وتاريخ بغداد (٢/ ١٩٥)، ونزهة الألباء ص:(٢٥٦)، وإنباه الرواة (٣/ ٩٢)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٤٨٩)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٩٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٠)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٣٨)، وبغية الوعاة (١/ ٧٦)، وطبقات المفسرين (٢/ ١٢٢).

على أنه كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة.

ـ فقد جعله عبد القاهر البغدادي ضمن أئمة أهل السنة من نحاة البصرة كسيبويه، والأصمعي، ويونس بن حبيب، والأزهري، وذكر أنه لم يكن بينهم أحدٌ إلا وله إنكارٌ على أهل البدع شديدٌ، وبعدٌ عن بِدَعهم بعيدٌ، ولم يكن في مشاهيرهم من تدنَّس بشيء من بِدع الروافض والخوارج والقدرية(١).

ـ والأهم من ذلك أنه صرّح بِحبِّ أهل الحديث في بعض أشعاره، وموافقته لهم في المنهج والمسيرة، ومدح ورثى بعض أئمة أهل السنة، وحُبُّ أهل الحديث وأئمتهم دليلٌ على سلامة المنهج إن شاء الله؛ فإن أهل الأهواء مجمعون على النُّفور منهم، والقدح فيهم، ونبزهم بالألقاب المُستَشنَعة.

* قال وهو يصف أهل الحديث:

أهـلاً وسـهـلاً بـالـذيـن أودُّهـم ... وأحـبُّـهـم فـي الـلَّـه ذي الآلاءِ
أهـلاً بـقـوم صـالـحـين ذوي تُقًى ... غُـرِّ الـوجـوه وَزَيـن كـل مَـلاءِ
يسعـون في طلب الـحديث بعفة ... وتـوقُّـر وسـكـيـنـة وحَـيـاءِ
لـهـم الـمَهابة والـجَلالة والـنُّهى ... وفـضـائـل جلَّـت عـن الإحـصـاءِ
ومِـداد مـا تـجـري بـه أقـلامـهـم ... أزكـى وأفـضـل مـن دم الـشُّـهَـداءِ
يـا طـالـبي عـلـم الـنَّـبيِّ مُـحَـمَّـد ... مـا أنـتـم وسـواكـم بـسـواءِ(٢).

* ورثى الإمامَ الشافعيَّ رَحِمَهُ اللهُ بقصيدة عظيمة بيَّن فيها منهج الشافعي، وتمسُّكه بالكتاب والسنة، وبعده عن الرأي، وموافقته له في منهجه؛ وقد كان الشافعي علَماً من أعلام أهل السنة، شديد الرَّد على المخالفين من أهل الكلام والأهواء، ولم يمدحه أحد منهم بل كانوا يبغضونه ويكرهونه، ومما قال في رثائه:

ألـم تـر آثـار ابـن إدريـس بـعـده ... دلائـلـهـا فـي الـمُـشـكـلات لـوامـعُ
مـعـالـم يـفـنـى الـدَّهـر وهـي خَـوَالـد ... وتـنـخـفـض الأعـلام وهـي فـوارعُ

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص: (٣٦٥).

(٢) ديوان ابن دريد ص: (٣٣)، وجامع بيان العلم وفضله (١/ ١٥١ ـ ١٥٢) بتحقيق: أبي الأشبال الزهيري، وفيه: «وحدثني بعض شيوخي عن أبي بكر بن دريد».

مناهج فيها للهُدى مُتصرَّف ... مَوارد فيها للرَّشاد شرائعُ
ظواهرها حِكَمٌ ومُستنبطاتها ... لِمَا حَكَمَ التفريق فيه جوامعُ
لرأي ابن إدريس ابن عم محمد ... ضياءٌ إذا ما أظلم الخطب ساطعُ
إذا المُعضِلات المُشكِلات تشابهت ... سَمَا منه نور في دُجاهن لامعُ
أبى اللَّه إلا رفعَه وعُلوَّه ... وليس لما يُعليه ذو العرش واضعُ
توخَّى الهُدَى فاستنقذته يَدُ التقى ... مِن الزَّيغ إن الزَّيغَ للمرء صارعُ
ولاذ بآثار الرَّسول فحُكمُه ... لِحُكْم رسول الله في الناس تابعُ
وعوَّل في أحكامه وقضائه ... على ما قَضَى التنزيلُ والحقُّ ناصعُ
بطيء عن الرأي المَخُوف التباسُهُ ... إليه إذا لم يخش لبساً مُسَارِعُ
جرت لبُحور العِلم أمدادُ فكره ... لها مَدَدٌ في العالمين يُتَابِعُ
وأنشأ له مُنشيه من خير مَعْدِن ... خَلائِقَ هُنَّ الباهرات البَوَارِعُ
تسربل بالتَّقوى وليداً وناشئاً ... وخُصَّ بِلُبِّ الكهل مُذْ هو يافعُ
وهُذِّب حتى لم تُشَر بفضيلة ... إذا التُمست إلا إليه الأصابعُ
فمن يك علمُ الشافعيِّ إمامَه ... فمرتعُه في باحة العلم واسعُ
سَلامٌ على قبر تضمَّن جسمَه ... وجَادت عليه المُدْجِنَاتُ الهوامعُ
لقد غيَّبتْ أثراؤه جسمَ ماجدٍ ... جليلٍ إذا التفَّت عليه المجامعُ
لئن فَجَعَتْنَاْ الحادثاتُ بشخصه ... ـ لَهُنَّ لِمَا حُكِّمْنَ فيه فواجعُ ـ
فأحكامه فينا بدورٌ زواهرٌ ... وآثاره فينا نجومٌ طوالعُ[1].

* ورثى ابنَ جرير الطبري أيضاً بقصيدة أخرى عظيمة، أبان فيها حبه لابن جرير، ولمنهجه، ولا يفعل ذلك إلا من كان على منهج أهل السنة محباً لهم؛ فإن ابن جرير كان من رموز أهل السنة وكبار علمائهم، ولم يمدحه إلا المحبون للكتاب والأثر والسلف، على خلاف أهل الآراء، والكلام، ومما جاء في ذلك:

---

(١) ديوان ابن دريد ص:(٧٠ ـ ٧١)، وتاريخ بغداد (٢/ ٧٠ ـ ٧٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٠٩ ـ ٣١٠)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٣٩).

لـن تـسـتـطـيـع لأمـر الـلَّـه تـعـقـيـبـاً ... فاستنجد الصَّبر أو فاستشعر الحُوبَا
وافزَع إلى كنَف التسليم وارض بما ... قضى المهيمن مكروهاً ومحبوبَا
إن الـرَّزيَّـة لا وَفـر تـزعـزعـه ... أيدي الحوادث تشتيتاً وتشذيبَا
ولا تـفـرُّق أُلّافٍ يَـفـوتُ بـهـم ... بَيْنٌ يُغَادر حبل الوصل مَقضُوبَا
لكنَّ فِقدان مَنْ أضحى بمَصرَعه ... نورُ الهدى وبَهَاءُ العلم مَسْلُوبَا
إن الـمـنـيـة لـم تُـتـلـف بـه رجلاً ... بل أتلفت عَلَماً للدين منصوبَا
أهدى الرَّدى للثَّرى إذ نال مهجته ... نجماً على من يُعادي الحقَّ مصبوبَا
كـان الـزَّمـانُ بـه تـصـفـو مـشـاربُـه ... فالآن أصبح بالتَّكدير مقطوبَا
كـلا وأيَّـامُـه الـغُـرُّ الـتـي جـعـلـت ... للعلم نوراً وللتقوى محاريبَا
لا ينسري الدَّهر عن شِبه له أبداً ... ما استوقف الحج بالأنصاب أركوبا[(١)].

ـ ومما يؤيد كونه على منهج أهل السنة والجماعة زيادة على ما تقدم أنه عرَّف الرافضة[(٢)]، والخوارج[(٣)]، في (الجمهرة) بما يميزهما، ووصف في (الاشتقاق) بعض الرواة بأنه شيعي أو خارجي مما يدل على أن الخوارج والشيعة عنده فرقتان مخالفتان لجمهور الأمة.

* قال في قَطَري بن الفُجَاءة: «رئيس الأزارقة، دُعِي أميرُ المؤمنين عشرين سنة، وقُتل بالرَّي في آخر أيام الحَجَّاج»[(٤)].

* وقال في عمران بن حِطَّان شاعر الخوارج: «ومن رجالهم: عمران بن حِطَّان، كان من رؤساء الخوارج، وكان شاعراً»[(٥)].

---

(١) ديوان ابن دريد ص: (٦٧ ـ ٦٩)، وتاريخ بغداد (٢/ ١٦٧ ـ ١٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٨٠ ـ ٢٨٢).

(٢) قال في الجمهرة (٢/ ٣٦٤): «والرَّفض: مصدر رفضتُ الشيء، أرفضُه رفضاً، متحرك المصدر: فهو مرفوض ورفيض، وسُمِّي هذا الجيل من الشيعة: الرَّافضة؛ لأنهم رفضوا زيداً فسُمِّي من اتبعه الزَّيدية، ومن فارقه الرَّافضة».

(٣) قال في الجمهرة (٢/ ٦٢): «والخوارج: معروفون، وإنما لزمهم هذا الاسم لخروجهم على الناس».

(٤) الاشتقاق ص: (٢٠٥).

(٥) الاشتقاق ص: (٣٥٣).

* وقال في عبد الله بن الكوَّاء: «وكان خارجياً، وكان كثير المُساءَلة لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه، كان يسأله تعنُّتاً»(١).

* وقال في ترجمة شُبيل بن عَزْرَة الضبعي وكان من علماء الخوارج: «ومن رجالهم: شُبيل بن عزرة، العلامة، كان فصيحاً، عالماً، شريفاً، ومات بالبصرة، وأدرك دولة بني العباس، وكان يرى رأي الخوارج»(٢).

* وقال في ترجمة حكيم بن جَبَلة: «ومن رجالهم: حكيم بن جبلة، وكان شيعياً، وشهد قتل عثمان رضوان الله عليه، وهو الذي جاء بالزبير المدينةَ إلى علي رضي الله عنه حتى بايعه، واعتزل يوم الجمل فأتى مدينة الرِّزق وهي التي يُقال لها: الزَّابُوقة(٣)، وذلك قبل قدوم علي رضي الله عنه، فقاتلوهم بها فقُتِل هو وأخوه وابنه»(٤).

وأمثال هذا كثير في الاشتقاق.

* المطلب الثاني *

تبرئته من التشيع والتحرير في ذلك

لم أجد أحداً اتهم ابن دريد بالتشيع من جمهور أهل السنة من المؤرخين والمترجمين واللغويين حسب علمي، لكنني في أثناء اطلاعي على بعض كتبه وجدتُ أنه يخصُّ علياً، وابنه الحسين بن علي، وحمزة بن عبد المطلب، وخديجة بنت خويلد، بقوله: (صلوات الله عليه)، أو (عليه السلام) دون غيرهم(٥).

ولَعَن شَمِر بن ذي الجَوشن الذي أشار على عمُر بن سعد بن أبي وقاص

---

(١) الاشتقاق ص: (٣٤٠).
(٢) الاشتقاق ص: (٣١٨).
(٣) الزَّابوقة: موضع قريب من البصرة، وقعت فيه الوقعة يوم الجمل أوَّل النَّهار، وهي أيضاً موضع بقرب الفلوجة، وقرية من قرى بغداد، والمقصود هو الأول. انظر: الجمهرة (٢/ ٢٨١)، ومراصد الاطلاع (٢/ ٦٥٣).
(٤) الاشتقاق ص: (٣٣٢).
(٥) انظر: الاشتقاق: ص: (١٩، ٢٦، ٦٣، ٧٠، ٧٧، ٩٢، ١٠٢، ١٥٤، ١٦٣، ٢٥٣، ٢٧٢، ٣٢٩، ٤١٣)، والجمهرة: (١/ ٣٦، ٥٨، ٧١، ٧٥، ٨٧، ١٣٤، ١٨٢، ١٩٣، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٤٥، ٣٢٥، ٢/ ١٤٨، ٢٢٣، ٣٥٨، ٣/ ٣٨، ١٦١، ١٧٩، ٢٨٩، ٣٩٠).

الزهري إجبار الحسين على النزول بحكم عُبيد الله بن زياد أمير العراق مِمَّا تسبب في مقتله[١].

هذا بالإضافة أن آغا بُزُرْك الطَّهراني ترجم لابن دريد في كتابه (الذريعة)، وصرح بتشيعه[٢]، وكذا العاملي في (أعيان الشيعة)[٣].

وبالتحقيق في تلك العبارات التي خصَّ بها علياً، والحُسين، وحمزة، فقد ظهر لي أنَّ ذلك ليس أمراً خاصاً به، بل يُوجد ذلك في صنيع كثير ممن انتسب إلى أهل السنة الذين هم مقابل الرافضة، مع أن الأولى ترك ذلك لاشتهار الرَّافضة به[٤]، لكنه لا يمكن القطع بنسبة ابن دريد إليها؛ لجواز إضافة النُسَّاخ

---

(١) قال ابن دريد في الاشتقاق ص:(٢٩٧): وهو يذكر رجال بني كلاب بن عامر بن صعصعة: «ومنهم: ذو الجَوْشَن، أبو شَمِر بن ذي الجوشن، لعن الله شَمِراً! كان من أشد الناس على الحسين بن علي رضوان الله عليهما»، وقال في الجمهرة (١/ ٥٣): «وكتب ابن زياد إلى ابن سعد: جعجع بالحسين؛ أي: أزعجه»، وعلَّق المحقق في الهامش أنه ورد في بعض النسخ زيادة (لعنه الله) بعد (ابن زياد)، وورد اسم عبيد الله بن زياد في المَلاحِن بتحقيق د. عبد الإله نبهان ص:(٥٧)، وكذا في الاشتقاق ص:(٢١٩، ٢٢٣، ٣٣١، ٣٣٥، ٥٠٢، ٥٥٤) من غير لعن.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٥/ ١٤٦).

(٣) أعيان الشيعة (٩/ ١٥٣) وما بعده.

(٤) سئل شيخ الإسلام ابن تيمية عمن يقول: لا أفضّل على عليٍّ غيره، وإذا ذكر عليٌّ صلى عليه منفرداً: هل يجوز له أن يخصه بالصلاة عليه دون غيره؟ فأجاب: (ليس لأحد أن يَخُصَّ أحداً بالصلاة عليه دون النبي ﷺ، لا أبا بكر، ولا عمر، ولا عثمان، ولا علياً، ومن فعل ذلك فهو مبتدعٌ، بل إما أن يصلي عليهم كلّهم، أو يدع الصَّلاة عليهم كلّهم). (الفتاوى ٤/ ٤٢٠).

وهذه المسألة مبنية على الاختلاف في جواز الصلاة على غير النبي ﷺ: فمنعها الجمهور، وأجازها أحمد وأكثر أصحابه، واحتجوا بما رُوي عن علي أنه قال لعمر: صلى الله عليك، واحتج الأولون بقول ابن عباس: لا أعلم الصلاة تنبغي من أحد على أحد إلا على رسول الله ﷺ. قال ابن تيمية: «وهذا الذي قاله ابن عباس قاله لمَّا ظهرت الشيعة، وصارت تُظهر الصَّلاة على عليٍّ دون غيره، فهذا مكروه منهي عنه، كما قال ابن عباس». (الفتاوى ٤/ ٤٩٧، ٢٢/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣)، ومعجم المناهي اللفظية ص:(٣٤٩).

=

لها إلى كتبه، وإن صحَّ ذلك عنه فلا يعتبر ذلك تشيعاً، بل هو من التشيع اللفظي الذي سرى إلى بعض أهل السنة من غير قصد النيل من باقي الصَّحابة، وتابعيهم، أو الحَطّ من شأنهم.

وبرهانُه تعظيمُه للصَّحابة وذكره لفضائلهم[(١)]، وترضّيه وترحمّه المتكررين في غير موضع من كتبه عن الخلفاء الرَّاشدين وعُموم الصحابة[(٢)]، وعن أصحاب الجمل[(٣)]، مرتباً أسماء الخلفاء على حسب الخلافة عند أهل السنة[(٤)]، وثناؤُه على أئمة السنة، واتباعُه لمنهجهم، وأخذه جميع علومه منهم، ثم إعطاؤه إيَّاها لهم، وبُعدُه عن الرَّافضة اجتماعياً وعلمياً كما هو ظاهر من سيرة حياته.

ولعنُه لشَمِر بن ذي الجوشن ليس دَليلاً قاطعاً على تشيعه كذلك؛ فقد رُوي عن بعض السَّلف لعن عُبيد الله بن زياد وأمثاله ممن تسبَّب في مقتل الحسين،

= وقال الشيخ بكر أبو زيد تحت عنوان: (الصَّلاة والسَّلام على أمير المؤمنين علي رضي الله عنه وتخصيصها به دون الخلفاء الثلاثة): «أمير المؤمنين الخليفة الرَّاشد علي بن أبي طالب رضي الله عنه لم يَرِد تخصيصه بذلك، لكن هذا من فعلاتِ الرافضة، وسريانُه إلى أهل السنة فيه هضمٌ للخلفاء الثلاثة قبله رضي الله عنهم، فليُتَنبَّه إلى مسالك المبتدعة وألفاظهم، فكم من لفظ ظاهره السَّلامة وباطنه الإثم. . . وقد غلب هذا في عبارة كثير من النُّسَّاخ للكتب أن يُفرد عليٌّ رضي الله عنه؛ بأن يُقال: (عليه السَّلام) من دون سائر الصحابة، أو (كرَّم الله وجهه)، هذا وإن كان معناه صحيحاً، لكن ينبغي أن يُسَوَّى بين الصحابة في ذلك؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان، وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه، رضي الله عنهم أجمعين». (معجم المناهي اللفظية ص: ٣٤٨ ـ ٣٥٠).

(١) فعل ذلك ابن دريد في كتابه (الاشتقاق)، وذلك أنه يذكر اشتقاق أسماء القبائل، ثم يذكر بعضاً من رجالها من الصَّحابة وغيرهم، وفي ذكره للصَّحابة يُبَيِّنُ بعض فضائلهم، وأحوالهم مع النبي ﷺ، ومع خلفائه الراشدين.

(٢) انظر: الاشتقاق ص:(٣، ٨٩، ١٢٤، ١٢٦، ١٢٩، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٩، ٢٥٣، ٢٧٦، ٢٨٦، ٣٣٢، ٣٧١، ٤٠٨، ٥٢٢)، والجمهرة (١/ ٢١، ١٨٣، ٢٢٦، ٢/ ٣٠، ١١، ١١٩، ١٣١، ٢٥٥، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣/ ٧٢، ٨٤، ١١٧، ١٣٣، ٢٥٥، ٢٨٩، ٢٩٠، ٣١٢، ٥٠٣)، والمجتنى ص:(١٥ ـ ١٧، ٤١، ٤٣، ٤٧) طبعة دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٩٦٣م.

(٣) انظر: الاشتقاق ص:(١٤٤، ١٤٥، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢٢٨، ٢٣٥، ٢٥٣، ٢٩٤).

(٤) انظر: الاشتقاق ص:(٤٩ ـ ٥٤، ٤٠٨)، والمجتنى (١٥ ـ ١٧).

ووصفهم بالقُبح والظلم؛ لإنكالهم بسبط رسول الله ﷺ الحسين بن علي رضي الله عنهما، ولعنُ المُعيَّن جائزٌ في أحد قولي العلماء، والجمهور على كراهته والابتعاد عنه[(١)]، مع احتمال أن يكون ذلك من نُساخ الرَّافضة الذين كانوا يتصرَّفون في الكتب بغير إذن؛ بدليل خُلُوِّ بعض النسخ عن هذه العبارات في الكتاب الواحد، وخلو بعض كتبه منها، مع ورود اسم الشخص نفسه[(٢)].

أما آغا بُزُرْك الطَّهراني فإنه ترجم له في (الذريعة)، واستند في دعواه إلى شُبَه غير واقعية، فقال: «ولد بالبصرة، وبعد فتح الزِّنج لها هرب إلى عُمان، وبقي بها ١٢ سنة، ثم سافر إلى فارس، واتَّصل ببني ميكال[(٣)]، حتى صارت إليه نظَّارة ديوانهم، وفي مدحهم نظم (المقصورة)، وباسمهم أَلَّف (الجَمْهَرة)، وسافر إلى بغداد في ٣٠٨، واتصل بالوزير الشيعي علي بن فُرات[(٤)]، فقرَّبه إلى المقتدر، ورتب له في كل شهر خمسين ديناراً إلى أن توفي بها، وصرَّح بتشيعه في معالم

(١) منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٦٤ ـ ٥٧٠)، والفتاوى (٤/ ٤٨٥) وما بعده، وتاريخ دمشق (٣٧/ ٤٢٩)، وسير أعلام النبلاء (٣/ ٥٤٥ ـ ٥٤٩)، والبداية والنهاية (٨/ ٢٢٠).

(٢) ويقوي ذلك اختلاف صيغة الصلاة على النبي ﷺ في كتبه، ففي بعضها كـ (الاشتقاق): (ﷺ)، وفي (الجمهرة): (صلى الله عليه وآله وسلم)، وهذا ناتج من تصرف النساخ في ذلك، والجدير بالذكر أن الشيعة اشتركوا مع السنة في الاهتمام بكتب ابن دريد عموماً، وبالمقصورة خصوصاً، فاختصر الصاحب بن عباد وهو معتزلي متشيع (الجمهرة) في كتاب سمَّاه (الجوهرة)، وعارض بعضهم مقصورته بمقصورات في مدح بعض زعمائهم، وخمَّسها بعضهم جاعلاً إيَّاها في مدح أئمتهم. انظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٩٤ ـ ٩٦)، ومقصورة ابن دريد لأحمد عبد الغفور عطار ص: (٤٦، ٥٧ ـ ٥٨).

(٣) أسرة فارسية تنتسب إلى ميكال بن عبد الواحد بن جبريل من ذرية يزدجرد بن بَهرام الفارسي، كان منها أمراء عُلماءُ وأدباءُ حكموا أجزاء من فارس أيام المقتدر بالله وبعده، منهم عبد الله بن محمد بن ميكال عامل الأهواز وابنه إسماعيل وغيرهما. انظر: يتيمة الدهر (٤/ ٤٠٧)، وإنباه الرواة (١/ ٢٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ١٥٦).

(٤) هو علي بن محمد بن الفُرات أبو الحسن العاقولي، استوزره المقتدر بالله ثلاث مرات، ثم قتله مع ابنه المحسن عام ٣١٢هـ بعد اتهامهما بسرقة الأموال. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٢١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٧٤).

العلماء[(١)]، ومجالس المؤمنين[(٢)]، وأمل الآمل[(٣)]، ورياض العلماء[(٤)]، وفصَّل تصانيفه ابن النديم»[(٥)].

وكلامه هذا لا تقوم به حجة على تشيع ابن دريد للأمور التالية:

ـ اتصاله بمن ذكرهم لم يكن من أجل تشيعهم، بل إنَّ عبد الله بن محمد بن ميكال هو الذي اتصل بابن دريد لتأديب ولده إسماعيل؛ لمَّا وصلت إليه نُجابته وتفننه في العربية، على عادة الوُجهاء في تأديب أولادهم، وكذلك علي بن فرات اتصل به من أجل علمه لا من أجل ما توهمه الطهراني، إضافة أنني لم أجد ما يفيد تشيع أسرة بني ميكال[(٦)].

ـ إنه لم يمدح المقصورة بهم، بل المقصورة اشتملت على مواضيع مختلفة، من الغزل، والحنين إلى الأوطان، والحِكم وغيرها، وفيها مقطع من عدة أبيات في مدح بني ميكال الذين أحسنوا إليه، وعلى هذا فإيهامه أنه نظم المقصورة كلها في مدحهم هو انتحال على ابن دريد، وادِّعاءٌ عليه.

ـ أما إدراج مَن ذكرهم من الرافضة المتأخرين في كتبهم، وتصريحهم على تشيعه، فهو أوهى من بيت العنكبوت؛ فإن متأخري الرَّافضة تتابعوا على إدخال

---

(١) لابن شهرآشوب، ولم أقف عليه في النسخة التي عندي، ولعل الصواب في (شعراء أهل البيت) كما سيأتي عن العاملي.

(٢) في أحوال المشاهير من شيعة أمير المؤمنين، للقاضي نور الدين المرعشي التستري، (ت١٠١٩هـ). انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٩/ ٣٧٠).

(٣) وهو لمحمد بن الحسن المشهور بالحر العاملي، وذكر له بعض الأبيات الهابطة الموضوعة على ابن دريد مستدلاً بها على تشيعه، ومطلعها:

أهوى النبي محمداً ووصيه ... وابنيه وابنته البتول الطاهرة
أهل العباء فإني بولائهم ... أرجو السلامة والنجا في الآخرة

(٤) وحياض الفضلاء، للميرزا عبد الله بن عيسى التبريزي الأصفهاني. انظر: الذريعة (١١/ ٣٣١).

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٥/ ١٤٦).

(٦) انظر: إنباه الرواة (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٦)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٤٨٩)، وشذرات الذهب (٣/ ٤١).

كثير من جمهور أهل السنة في تراجمهم من غير دليل ولا برهان؛ إلا أنهم عاشوا في فارس أو أنتجوا علومهم فيها، بينما المعروف تاريخياً أن بلاد فارس كانت سُنِّيَّة قبل قيام الدولة الصَّفوية، وعليه فإدراجهم لأهل السنة في طبقاتهم لا ينبني إلا على التعصب الجِنسي، وتكثير سَواد الرافضة.

وبهذا يبطل أيضاً قول العاملي فيه تحت عنوان سمّاه (تشيعه): «كفى دليلاً عليه إيراد ابن شهرآشوب[1] له في شعراء أهل البيت المجاهرين كما مرَّ، وشِعره الذي أورد له في المناقب كما يأتي، وأما وصف السيوطي له في بغية الوعاة بالشَّافعي كما مرَّ فلم نجد لغيره، ويمكن أن يكون تستَّر بمذهب الشافعي كما وقع لجملة من علماء الشيعة الجعفرية»[2]؛ لأنه ترديد لنفس الشبهات التي أجبنا عليها.

وفي رأيي ـ والله أعلم ـ أن ابن دريد ليس فيه تشيعٌ، لا على معنى الغلو، ولا على المعنى البسيط الذي يتمثل في تفضيل علي على عثمان مع تقديم الشيخين وتفضيلهما عليه[3]، لكن فيه ميلاً عن الأمويين إلى علي وأبنائه.

ويتمثل ذلك في اعتنائه بذكرِ أصحاب علي وأبنائه ومناوئيهم[4]، وتعريضِه لبعض رجال بني أمية وأعوانهم كما مرَّ مع شمر بن ذي الجوشن، وعبيد الله بن زياد وغيرهما[5]، مع تقديمه عثمان على علي في الخلافة رضي الله عنهما كما هو واضح من

---

(١) هو رشيد الدين محمد بن علي بن شهرآشوب، أبو عبد الله المازندراني، وعظ بالمنبر أيام المقتفي بالله ببغداد، وأعجبه فخلع عليه، وله عدة مؤلفات في الإمامية ورجالها، منها (معالم العلماء)، (ت٥٨٨هـ). انظر: أعيان الشيعة (١٠/ ١٧)، ومعجم المؤلفين (١١/ ١٦).

(٢) أعيان الشيعة (٩/ ١٥٥).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٤) انظر الاشتقاق ص: (١١٦، ١٥٤، ١٨٦ (وفيه لعن ابن مُلجَم قاتل علي)، ٢٥٣، ٢٧٨، ٣٢٩، ٣٣٣، ٣٨٦، ٣٩٠، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٣٩، ٤٦١، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩٤، ٤٩٥، ٥١٨، ٥٢٥، ٥٣٠) وغيرها.

(٥) وقال في خالد بن المعمَّر وكان من أنصار معاوية (الاشتقاق ص: ٣٥٣): «غَدَر بالحسن بن علي رضون الله عليهما وبايع معاوية»، وقال في مُسلم بن عقبة المُرّي =

سرده لأسماء الخلفاء في كتابيه (الاشتقاق) و(المجتنى)، وترضيه عنهم ومحبته إيَّاهم جميعاً، وتشهيره بالذين خرجوا على عثمان رضي الله عنه[١].

قال الدكتور مصطفى السُّنُوسي محقق (الأمالي) لابن دريد: «وربما ساغ لباحث ما أن يذهب إلى القول بتشيع ابن دريد مستنتجاً ذلك من اهتمام ابن دريد بأخبار علي رضي الله عنه، وكثرة النقل عنه في كتابه المُجتنى[٢]، كما أنه يُقرِن اسم علي بعبارة (عليه السلام)، والحقيقة: أن حُبَّ ابن دريد للرسول ﷺ ولآل بيته واضح في الكثير من الأخبار التي اشتمل عليها كتابه المجتنى وغيره من كتب ابن دريد، غير أن الرجل يورد أخباراً كثيرة تُنصف مُعاوية، وتظهر حِكْمَته، وحِلْمه، وأما عبارة (عليه السلام) التي تقترن باسم علي، فقليلة في المجتنى وفي غيره، وربما كانت زيادة من ناسخ متشيع؛ ففي المجتنى من صفحة ٤١ إلى صفحة ٤٦[٣] ثمانية عشر قولاً منسوباً إلى علي رضوان الله عليه، ليس بينها سوى قول واحد قرن فيه اسم علي بعبارة (عليه السلام)[٤]، وأما باقي الأقوال فمقرون فيها اسم علي بعبارة (رضي الله عنه) أو (كرَّم الله وجهه) أو (رحمه الله)، ويَعدُّ السبكيُّ ابنَ دريد من الشافعية ربما مُستَنِداً إلى رثائه للإمام الشافعي بقصيدتين ضمَّهما ديوانُه[٥]، وعلى كل حالٍ فليس في سيرة ابن دريد ولا في نتاجه كله ما يؤكد اتباعه مذهباً معيناً[٦]،

= صاحب وقعة الحرة (الاشتقاق ص:٢٨٧): «فمن قبائل مرة بن عوف: مسلم بن عقبة الذي اعترض أهل المدينة فقتلهم يوم الحرة في طاعة يزيد بن معاوية»، وقال في الحجَّاج (الاشتقاق ص:١٨٨): «ومما استجاز به أهل العراق الخروج على الحَجَّاج أن رأى الناس في مسجد النبي ﷺ فقال: إنما يُطيفون بخَشبات ورِمَّة».

(١) انظر: الاشتقاق ص:(٢١٩، ٢٧٦، ٣٧١، ٤٠٠)، والجمهرة (١/ ٢٢٦، ٣/ ٢٨٩).

(٢) انظر ص:(١٧ ـ ٢٣) ط دائرة المعارف العثمانية، وهذا ليس خاصاً بعلي كما يوهمه كلام الدكتور، بل إنه نقل كلام الخلفاء الثلاثة الباقين، وأطال في ذكر أقوال معاوية وحِكَمه من ص:(٣٢ ـ ٣٠)، وترضَّى عليه في ص:(٤٧).

(٣) يقابله ص:(١٧ ـ ٢٣) من طبعة دائرة المعارف العثمانية التي اعتمدتُ عليها.

(٤) ص:(٢٣) من الطبعة المذكورة أعلاه.

(٥) طبقات الشافعية (٣/ ١٣٨)، وديوان ابن دريد ص:(٧٠ ـ ٧٢) بتحقيق د. عمر بن سالم.

(٦) غير مذهب جمهور الأمة التي تربى عليه، وأخذ عن علمائه، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

ولعل الحقيقة المؤكدة أن الرجل كان في شُغل شاغل عن التمذهب بأي مذهب، فقد انصرف بكليته لرسالته في العلم والتعليم بعيداً عن صراعات المذاهب المتنافرة في عصره، والتي بلغت حداً من التطرف يصعب معه تبيين الحق من الباطل، وجدير بمن كان في مثل ذكاء ابن دريد وعلمه ورغبته في نشر علمه بين طلابه ومريديه أن يعتزل هذه المذاهب، ويوجه كل طاقته إلى رِسَالته التي نذر لها حياته، وهي العلم والتعليم»[1].

وقول الدكتور: مصطفى السنوسي: (أنه لم يتمذهب بمذهب معين) وجيهٌ إذا أراد بذلك المذاهب المخالفة لمذهب جمهور الأمة، أما إذا أراد الإطلاق فلا؛ لما تقدم من الأدلة الدالة على تمذهبه بمذهب أهل السنة، وأما قوله: (والتي بلغت حداً من التطرف يصعب معه تبيين الحق من الباطل) فغير صحيح؛ وقد كان الحق والباطل متمايزين دائماً، كما سيبقيان كذلك، ولولا ذلك ما خصَّ ابن دريد أهل الحديث بولائه ومدحه كما سبق، ولما مدح أئمة أهل السنة كالشافعي وابن جرير رحمهما الله، ولما ميَّز الخوارج والرَّافضة بألقاب تحددهم كما مضى وشاهدناه.

* المطلب الثالث *

اتهامه بشرب النبيذ واللَّهو ومناقشة ذلك

اتُّهم ابن دريد بالتصحيف، والخطإ في اللغة وفي التصريف، ووضع مواد اللغة في (الجمهرة) في غير مواضعها، لكنها أمور ـ إن صحَّت ـ تقع للجميع، ولا تمس من مكانته العلمية والأدبية، غير أنَّ بعض العلماء اتَّهمه بشرب النبيذ، وامتلاك العيدان، والترسُّل في اللَّهو والغزل والصَّبابة، حتَّى إن الدَّلْجِي[2] عَدَّه

(١) مقدمته لأمالي ابن دريد ص: (٢٠ ـ ٢١) ط. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ١٤٠٤هـ.

(٢) هو أحمد بن علي بن عبد الله الشِّهاب الدَّلجي المصري الشافعي، اشتغل بمصر وتقدم في العربية والعقليات، ثم انتقل إلى الشام، وتعاطى (كتابة الشهادات وتوثيقها) في المحاكم، حتى حصَّل الأموال، قال السخاوي فيه: «وكان حسن العبارة، جيد الخط، عارفاً بالصناعة، فصيح العبارة، فاضلاً، ولكنه كان متنقصاً للناس كثير الاستهزاء بهم»، =

في جماعة المفلوكين[١] ضمن كتابه: (الفلاكة والمَفلوكون)، وقال: «كان يشرب الخَمر إلى أن جاوز تسعين»[٢].

وسأستعرض فيما يلي أقوال من طعنه بذلك، مردفاً ذلك بالمناقشة، وتأييد ذلك بكلام المعترضين على ذلك من العلماء.

- قال مسلمة بن القاسم[٣]: «كان كثير الرواية للأخبار، وأيام الناس والأنساب، غير أنه لم يكن ثقة عند جميعهم، وكان خليعاً»[٤].

- وسئل الدارقطني (ت٣٨٥هـ) عن ابن دريد: أثقة هو أم لا؟ فقال: «تكلموا فيه»[٥].

- وقال أبو حفص عمر بن شاهين (ت٣٨٥هـ): «كنا ندخل على أبي بكر بن دُريد ونستحيي منه؛ مما نرى من العِيدان المُعَلَّقَة، والشَّراب المصفَّى، وقد كان جاوز التسعين»[٦].

= توفي ٨٣٨هـ. انظر: الضوء اللامع (٢/ ٢٧)، ومعجم المؤلفين (١/ ٢٠٦).

(١) عرَّف الدَّلجي المفلوك: بأنه الرجل غير المحظوظ المُهمل في الناس لإملاقه وفقره، وقال: (هذه اللفظة متلقاة من أفاضل العجم)، وذكر أن الفلاكة على ضربين: أحدهما: فلاكة مالية، ويُعنى بها كون الشخص غير محظوظ في أمور الدنيا المالية، والأخرى: فلاكة معنوية، ويُعنى بها الأوصاف المخالفة لِمَحاسن الطبيعة، أو لمحاسن الشَّريعة من الأفعال المُحَرَّمَة، أو الأفعال المكروهة، والأخلاق القبيحة المذمومة، قال: (وإذا عرفتَ انقسام الفلاكة إلى هذين القسمين: مالية ومعنوية، اتضح لك مناسبة التراجم الآتية في هذا الفصل). انظر: الفلاكة والمفلوكون ص:(٧، ٦٨).

(٢) ص:(٧٨) ط دار الكتب العلمية عام ١٩٩٣م.

(٣) هو مسلمة بن القاسم بن إبراهيم الرحَّال، أبو القاسم القرطبي الأندلسي، روى عن علماء الأمصار في رحلاته المشرقية والمغربية، وألف كتاباً في أسماء الرجال، وكان ضعيفاً، ورمي بالتشبيه ونفاه عنه ابن حجر، قال الذهبي: «لم يكن بثقة»، توفي ٣٥٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٠)، ولسان الميزان (٦/ ٧١٦).

(٤) لسان الميزان (٦/ ٤٨).

(٥) سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني في الجرح والتعديل ص:(١٠٤)، وتاريخ بغداد (٢/ ١٩٦)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٠)، ولسان الميزان (٦/ ٤٦).

(٦) نزهة الألباء ص:(٣٥٧)، وإنباه الرواة (٣/ ٩٥)، والفلاكة والمفلوكون ص:(٧٨)، =

ـ وقال أبو منصور الأزهري: «وممن أَلَّف في عصرنا الكتب فوُسِم بافتعال العربية، وتوليد الألفاظ التي ليس لها أصول، صاحب كتاب الجمهرة، وكتاب اشتقاق الأسماء، وكتاب المَلاحِن، وحضرتُه في داره ببغداد غير مرة، فرأيته يروي عن أبي حاتم، والرِّياشي، وعبد الرحمٰن ابن أخي الأصمعي، فسألت إبراهيم بن محمد بن عرفة المُلَقَّب بنفطويه عنه فاستخفَّ به، ولم يوثقه في روايته، ودخلتُ يوماً عليه فوجدته سكران لا يكاد يستمر لسانه على الكلام من غلبة السُّكر عليه، وتصفَّحتُ كتاب الجمهرة له فلم أره دالًّا على معرفة ثاقبة، وعثرت منه على حروف كثيرة أزالها عن وجوهها، وأوقع في تضاعيف الكتاب حروفاً كثيرة أنكرتُها ولم أعرف مخارجها، فأثبتها من كتابي في مواقعها منه؛ لأبحث عنها أنا وغيري ممن ينظر فيه، فإن صحَّت لبعض الأئمة اعتُمدت، وإن لم توجد لغيره وُقفت»[١].

هذه هي أهم ما ورد من أقوال العلماء في ابن دريد، وهي قسمان:

الأول: أقوال من أشخاص مطعون فيهم، كمسلمة بن القاسم الأندلسي، والدَّلجي، كما ظهر من ترجمتيهما في الحاشية، فلا يُعتدُّ بكلاميهما في ابن دريد، ومن العجيب أن الدلجي ألّف في الفلاكة وهو يتعاطاها، كما بيّن السَّخاوي في ترجمته من السُّخرية بالناس والاستهزاء بهم، وقد أدرج في كتابه كثيراً من الأئمة الكبار لمجرد فقرهم وزُهدهم، أو لعدم زواجهم، أو لمجرد اتهامات في خوارم المروءة منقولة عن تراجمهم، على سبيل الفكاهة والتندر.

والثاني: أقوال من أشخاص موثوقين، لكنهم من أقران ابن دريد ومعاصريه، كالأزهري، وابن شاهين، والدارقطني، فلا يُؤمن أن يكون ذلك من تحامل الأقران بعضهم على بعض، مع إمكان أنه كان يرى جواز النبيذ على مذهب العراقيين الذين لا يرون بذلك بأساً على خلاف الحجازيين الذين يُحرِّمونه كما سبق بيانه.

قال عبد السَّلام هارون بعد أن ذكر كلام الدارقطني، وابن شاهين،

= ولسان الميزان (٦/ ٤٨).

(١) تهذيب اللغة (١/ ٣١).

والأزهري، وأبي بكر الأبهَري المالكي في ابن دريد[١]، وعَدِّ الدَّلجي لابن دريد في المفلوكين: «هذه جملة المطاعن التي رُمي بها ابن دريد: أنه كان يفتعل الألفاظ، وأنه كان لا يتشدَّد في الرِّواية، و أنه كان يشرب الخمر، أما التهمة الأولى: ففيها تحامل كبير، وقد ذاع كتابه الجَمهرة، وارتضاه العلماء منذ قديم الزمان، وما رواه من ألفاظ غير موثوق بها لم يدعه غُفلاً، وإنما نبَّه على شكه فيه، لقوله: (لا أُحِقُّه)، أو (لا أدري صحته)، أو (زعموا)، وقد ساق السيوطي في المزهر[٢] طائفة من الألفاظ التي انفرد بها بعض العلماء، وقال في الدفاع عنه: (معاذ الله، هو بريء مما رمي به، ومن طالع الجَمهرة رأى تحرِّيه في روايته، ولا يُقبل فيه طعن نفطويه؛ لأنه كان بينهما منافرة عظيمة[٣]، وقد تقرَّر في علم الحديث أن كلام الأقران في بعضهم لا يقدح)[٤].

قلتُ: ومن تأمَّل كلام الأزهري لمح فيه كثيراً من التحامل الذي يقع فيه المتعاصرون، وقالوا: ليس التشدد في علم اللغة كالتشدد في رواية علم الحديث، إنما يؤخذ في اللغة قول الصَّادق الحافظ الضَّابط المُتَحرِّي للصَّواب؛

---

(١) وهو ما ذكره الخطيب في تاريخه (٢/ ١٩٦) وابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٤٨) أنه قال: «جلستُ إلى جنب ابن دريد وهو يُحدِّث ومعه جزء فيه: قال الأصمعي، فكان يقول في واحد: حدثنا الرِّياشي، وفي آخر: حدثنا أبو حاتم، وفي آخر: حدثنا ابن أخي الأصمعي، كما يجيء على قلبه»، قال الحافظ بعد أن ذكر العبارة: «قلتُ: قوله: (كما يجيء على قلبه) رجمٌ بالغيب، وإلا فما المانع أن يكون ابن دريد مع وفور حفظه يعرف ما حدَّث به كل واحد من هؤلاء على انفراده»اهـ. والأبهري: هو محمد بن عبد الله بن محمد الأبهري شيخ المالكية ببغداد وكان ثقة، (ت٣٧٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٤٢٦)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٣٢).

(٢) (١/ ١٢٩ ـ ١٣٦).

(٣) كانت هناك عداوة شديدة بينهما، فقد هجا نفطويه ابنَ دريد لما ألف الجمهرة بأبيات غليظة، وردَّ عليه ابن دريد بمثلها، انظر ذلك في: ديوان ابن دريد ص:(٧٦)، ونزهة الألباء ص:(٢٦١)، ومعجم الأدباء (١/ ١١٨)، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها (١/ ٩٣ ـ ٩٤).

(٤) انظر كلام السيوطي في الدفاع عن ابن دريد وردُّه على الأزهري في: المزهر في علوم اللغة (١/ ٩٣ ـ ٩٤).

لأن اللغوي لا يحفِزه غرض معين إلى افتعال العربية وإسنادها، كما يسوق الغرض نفسه من نصب نفسه للحديث، وأراد أن يخدم بالحديث هَوًى مُعَيّناً، وأما ما ذكروه من شربه الخمر فمبلغ الظن أنه كان يشرب النبيذ على مذهب أهل العراق، ولم يكن هذا مطعناً في كثير من أكابر الرواة الموثَّقين، ومهما يكن فإن ابن دريد كغيره من جمهرة العلماء، ليس يسلم من الطعن عليه بالخطإ والسَّهو»[١].

وقال زين العابدين الموسوي[٢]: «وأما ما ذكروا عنه من الشراب، فلعله كان يشرب النبيذ على مذهب أهل العراق، ومخالفوه من الشَّافعية رموه بالإفكية، وقد رُوي عن بعض أكابر الرواة شرب النبيذ ووثقوه»[٣].

وتشير بعض المصادر إلى أن ابن دريد تاب من اللَّهو والصبابة في آخر عهده؛ فقد ذكر السيوطي في بغية الوعاة ـ بعد أن ذكر كلام ابن شاهين السابق ـ أنه تاب من ذلك[٤].

واستدل على ذلك بما ذكره ابن خالويه في شرحه لمقصورة ابن دريد أنه قال: «حضرتُ ابن دريد يوماً وقد نَاولَه أبُو الفوارس ـ غلامُه[٥] ـ طاقةَ نرجسٍ، فقال: يا بُنَيَّ ما أصنع بهذا اليوم؟! وأنشد:

صبَا ما صبَا حتى عَلا الشيبُ رأسَه فلمَّا علاه قال للباطل: أبعد»[٦]

وليس معنى ما سبق من كلامنا تبرئة ابن دريد من الأخطاء كلها؛ فإن البشر كلهم معرَّضون للأخطاء وارتكاب المعاصي؛ لكن الغرض منه التأكيد على عدم قطعية ما رُمي به من شرب النبيذ أو الخمر لما أوردناه من الاحتمالات، وقد يثبت ذلك لكنه تاب منه في كبره كما وجَّهه السيوطي عند إيراده لكلام ابن شاهين، والله أعلم.

---

(١) انظر: مقدمة تحقيقه للاشتقاق ص:(١٣ ـ ١٤).
(٢) محقق كتاب الجمهرة لابن دريد.
(٣) انظر: مقدمة تحقيقه للجمهرة (١/ ٨).
(٤) بغية الوعاة (١/ ٨٠).
(٥) لم ترد له ترجمة كما قال محقق شرح المقصورة لابن دريد.
(٦) شرح مقصورة ابن دريد لابن خالويه ص:(٥١٤) بتحقيق د. محمود جاسم الدرويش.

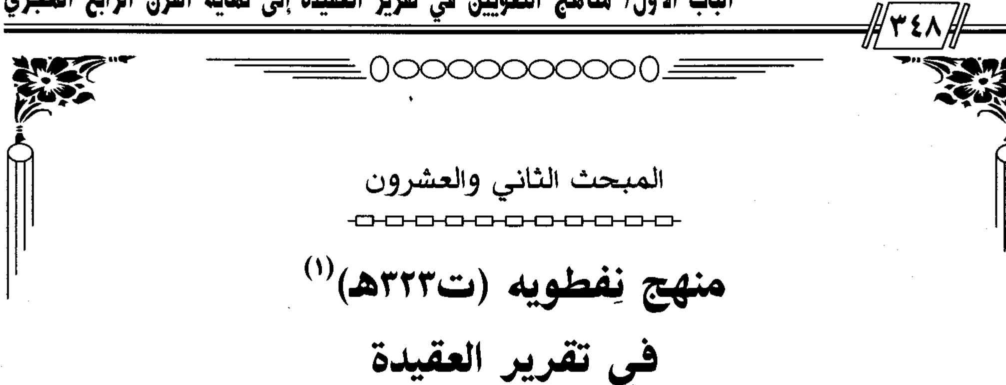

المبحث الثاني والعشرون

منهج نِفطويه (ت٣٢٣هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

ينتسب نفطويه إلى المدرسة اللغوية التي كان يقودها ثعلب، والتي خرَّجت إبراهيمَ الحربي، وأبا عمر الزَّاهد غُلامَ ثعلب، وابنَ الأنباري، والأزهريَّ،

---

(١) هو إبراهيم بن محمد بن عرفة العتكي الأزدي الواسطي، أبو عبد الله المعروف بنفطويه، ولد بواسط عام ٢٤٤هـ، فأخذ القراءات فيها عن جماعة، ثم نزح منها إلى بغداد في شبابه، فأخذ الحديثَ عن العباس الدوري، والعاقولي وجماعة، والفقهَ عن داود الظاهري، والعربيةَ عن ثعلب والمبرد وغيرهما، ثم سكن بغداد فحدَّث بها وحُدِّث عنه، وألف فيها مصنفاته في العربية وفي غيرها، ولازم مسجده المعروف بمسجد الأنباريين على الجانب الغربي من بغداد أكثر من ٥٠ سنة حتى توفي بها عام ٣٢٣هـ. وكان حافظاً للقرآن على القراءات، مُسنِداً للحديث، صَدوقاً فيه، رأساً في العربية، فقيهاً على مذهب داود الظاهري، شاعراً، عالماً بالسير والتواريخ، ومن كتبه: كتاب التاريخ، والرَّد على من قال بخلق القرآن، ومسألة سبحان، وغيرها، وتخرج عليه الأجلاء من المُحدِّثين واللغويين من البغداديين وغيرهم.

• مصادر ترجمته: تهذيب اللغة (١/ ٢٨)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٥٤)، والفهرست ص:(٩٠)، ونور القبس ص:(٣٤٤)، وتاريخ بغداد (٦/ ١٥٩)، ونزهة الألباء ص:(٢٦٠)، وإنباه الرواة (١/ ٢١١)، ومعجم الأدباء (١/ ١١٤)، والوافي بالوفيات (٦/ ٨٥)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٧٥)، وميزان الاعتدال (١/ ٦٤)، ولسان الميزان (١/ ١٥٩)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٥)، وبغية الوعاة (١/ ٤٢٤٨).

وغيرَهم من علماء اللغة، فمن الطبعي إذن أن يجري على منهج أهل السنة في عقيدته، ويجمع الأئمة على تزكيته.

ـ قال الأزهريّ فيه: «وقد شاهدتُه فألفيتُه حافظاً للغات، ومعاني الشِّعر، ومقاييس النحو، ومُقدّماً في صِناعته، وقد خدَم أبا العباس أحمد بن يحيى[(١)]، وأخذ عنه النحو والغريب، وعُرِفَ به»[(٢)].

ـ وقال الذهبي عنه: «وكان ذا سُنَّة، ودِين، وفُتوّة، ومُروءة، وحُسن خلق، وكيِّس، وله نظم، ونثر»[(٣)].

ـ وقال ابن كثير: «قد سمع الحديث، وروى عن المشايخ، وحدَّث عن الثقات، وكان صدوقاً، وله أشعار حسنة»[(٤)] إلى غير ذلك من الأقوال.

ولنفطويه نشاط بارز في تقرير توحيد الأسماء والصفات على مذهب السلف؛ فقد ألف كتاباً سماه (مسألة سبحان)[(٥)] تتبَّع فيه الآيات القرآنية التي ورد فيها لفظ (سبحان) وما يشاركه في فعله، ثمَّ شَرَحَها، وبيَّن فوائدها بكلام أهل اللغة والتفسير، وقرَّر فيه جملة من القواعد المهمة في توحيد الأسماء والصفات، منها القواعد التالية:

الأولى: تنزيه الله وتبرئته عن غير ما وصف به نفسه مِن الأسماء والصِّفات من أضداد الكمال، وهذه قاعدة التعظيم والتنزيه.

قال نفطويه: «ومعنى (سبحان): التنزيه والتعظيم والتكبير والإبعاد، فمعنى قوله: ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[(٦)] أي بعيدٌ ذلك من صفات الله ﷻ، وتنزيهاً لله عنه، وقول القائل: (سبحان الله عن هذا) أي برَّأته من هذا براءة،

---

(١) وهو المشهور بثعلب.
(٢) تهذيب اللغة (١/ ٢٨).
(٣) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٧٦).
(٤) البداية والنهاية (١١/ ١٩٥).
(٥) حققه زميلنا الدّكتور: جمال لخضر عزون عام ١٤١٣هـ. وقدَّم له الأستاذ: عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد، والبحث لم ينشر بعد، والكتاب موجود في مصورات مخطوطات الجامعة الإسلامية ضمن مجموع (١٥٠٤) ورقة: (٧٤ ـ ٨٢)، وحققه أيضاً مع أربعة أجزاء حديثية أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ونشرته دار ابن حزم عام ١٤٢٢هـ.
(٦) سورة المؤمنون: الآية (٩١)، وسورة الصافات: الآية (١٥٩).

ونزَّهته تنزيهاً، ثم جُعلت (سبحان) مكان ذلك فهي منصوبة على المصدر»[(١)].

وقال في موضع آخر من الكتاب: «ونحو من قوله: (سبحان الله): (الله أكبر) أي أعظم من كل عظيم، وكذلك معنى (سبحان) أي كلُّ صفة دون صفاته، وبعيد منه غير ما وصف به نفسه»[(٢)]. وقال في موضع آخر منه: «وقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[(٣)] أي نَزِّه أسماءه عن غير ما سمَّى به نفسَه، وقوله: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[(٤)]: أي ادعه بأسمائه، فنزِّهه بها عمَّا قاله المخالفون، وكل ما في القرآن من قوله: ﴿وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾[(٥)]، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ﴾[(٦)] فمعناه كله: نزِّهه وعظِّمه عن غير ما وصف الله به نفسَه»[(٧)].

الثانية: إثبات ما أثبته الله لنفسه من الأسماء والصفات، ونفي ما نفى عنه، وهذه قاعدة الإثبات والنفي.

قال نفطويه: «ولست ترى ذكر (سبحان) في سائر القرآن إلا ومعها إثبات ونفي؛ فالإثبات لأسمائه التي هي صفاتُه، والنفي فيما سوى ذلك، فتأمَّله تجده في القرآن»[(٨)].

وقال في سورة الإخلاص: «فهذه السورة صفة الله ﷻ، أثبت لنفسه التوحيد، وأنه بخلاف خلقه، كلٌّ والدٌ ومولودٌ، وفيهم الأَكْفَاءُ أي النُّظَرَاء، وكل ذلك غير لائق بصفات الله ﷻ»[(٩)].

وقوله هذا يبين ما يشتمل عليه التسبيح من النفي والإثبات؛ فهو يقتضي تنزيهه عن كل عيب وسوء، وذلك نفي، مع إثبات جميع صفات الكمال له، فجمع بين التنزيه والتعظيم، وبين إثبات جميع المحامد والكمالات[(١٠)].

---

(١) مسألة سبحان ص:(٢٩)، وانظر إعراب سبحان في كتاب سيبويه (١/ ٣٢٢)، وتهذيب اللغة (٤/ ٣٣٨).

(٢) مسألة سبحان ص:(٣٥).

(٣) سورة الأعلى: الآية (١).

(٤) سورة الحجر: الآية (٩٨)، وسورة النصر: الآية (٣).

(٥) سورة طه: الآية (١٣٠)، وسورة غافر: (٥٥)، وسورة ق: (٣٩)، وسورة الطور: (٤٨).

(٦) سورة الأعلى: الآية (١).

(٧) مسألة سبحان ص:(٤١ ـ ٤٢).

(٨) المصدر السابق ص:(٤٣).

(٩) المصدر السابق ص:(٣٣).

(١٠) انظر: دقائق التفسير لابن تيمية (٥/ ٥٩).

الثالثة: أسماء الله صفات له؛ بمعنى أنها تشتمل على صفات كمال ومدح له، جرياً على مذهب أهل السنة، وخلافاً لقول المعتزلة أنها أعلام محضة لا مدلول لها، فهي باعتبار الذات أعلامٌ، وباعتبار ما عليه دلَّت من المعاني والأوصاف صفاتٌ[١].

قال نفطويه: «وقوله في سورة الرعد: ﴿وَيُسَبِّحُ ٱلرَّعْدُ بِحَمْدِهِۦ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مِنْ خِيفَتِهِۦ﴾[٢]، أي: كلٌّ يُنزِّهه ويُعظِّمُه بأسمائه، وأسماء الله صفاتٌ له، وصفات الله مدحٌ، وكلٌّ مَن ذكر الله باسم من أسمائه فقد أطاعَه، إذا وصفه بصفته التي رضيها لنفسه، ونفى سواها عنه»[٣]. وقال في موضع آخر: «فقد بيَّنت لك معنى التسبيح، ومعنى أسماء الله ﷻ أنها صفات له ومدح؛ فكل من دعاه باسمٍ من أسمائه فقد أطاعه ومدحه وعظَّمه وسبَّحه»[٤].

وزيادة على ما قرَّره في (مسألة سبحان) من القواعد، فإنه ألف كتابين في الردّ على المنحرفين في الصفات: أحدهما: في الرَّد على من قال بخلق القرآن[٥]، والثاني: في الردّ على الجهمية[٦]، ولم يصل الكتابان إلينا.

ووَرَدَ عنه أيضاً في بعض الكتب تقريره لبعض مسائل توحيد الأسماء والصفات على منهج أهل السنَّة، كإثبات صفتي الاستواء والعلو، والقول بأن الاسم للمسمى، وهو قول المحققين من أهل السنة.

ـ فقد ذكر ابن القيم في (اجتماع الجيوش الإسلامية)، والذهبي في (العلو) أنه أنكر في كتابه: (الرَّد على الجهمية) أن يكون (استوى) بمعنى (استولى)، وحكى فيه عن ابن الأعرابي قوله السَّابق في الاستواء[٧]، ثم قال بعد أن حكاه:

---

(١) التدمرية ص:(١٠٠ ـ ١٠١)، وشرح العقيدة الأصفهانية ص:(١٠٧).

(٢) سورة الرعد: الآية (١٣).

(٣) مسألة سبحان ص:(٤٢ ـ ٤٣).

(٤) مسألة سبحان ص:(٥٢).

(٥) ذكره ابن النديم في الفهرست ص:(٩٠)، والقفطي في إنباه الرواة (١/ ٢١٥)، وياقوت في معجم الأدباء (١/ ١٢٢)، والصفدي في الوافي بالوفيات (٦/ ٨٥).

(٦) ذكره ابن القيم في اجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٦)، والذهبي في العلو (٢/ ١٢٣٩)، واقتبسا منه نصاً في إثبات نفطويه للاستواء.

(٧) تقدم ذكره ص:(١٠٥)، و(٢٥٨).

«وسمعت داود بن علي الأصبهاني يقول: كان المَرِيسي يقول: سبحان ربي الأسفل، فقال ابن عرفة: وهذا جهلٌ من قائله، وردٌّ لنص الكتاب إذ يقول الله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ﴾[1] وقوله: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾»[2].

ـ أما قوله بأن الاسم للمُسمَّى: فإن أبا عبيد الهروي الباشاني نقل عنه في الغريبين أنه قال: «الأسماء سِماتٌ للمُسَمَّيات أي علاماتٌ لها يُعرف بها الشيء من غيره»، ثم نقل عن الأزهري أنَّ قول نفطويه هذا موافق لِقول من قال بأن الاسم مشتق من السِّمة بمعنى العلامة، وهو مذهب طائفة من أهل اللغة، بينما مال بعضهم أنه مشتق من السمو لأنه يعلو صاحبه[3].

وحكى ياقوت الحموي والصَّفدي أن نفطويه كان يقول بقول الحنابلة في الاسم والمسمى، وأنه جرت بينه وبين الزجاج مُناظرة أنكر عليه الزجَّاج موافقته للحنابلة في ذلك، وزاد الصَّفدي أن قولهم في ذلك هو: «أن الاسم هو المسمى»[4].

وفيما حكياه عن نفطويه نظرٌ؛ لقرب أبي عبيد الباشاني من نفطويه، واعتنائه بأقواله كما في غريبه، ولعلَّ ذلك فهم سوء للقول الذي نقله الهروي عنه.

وإن صحَّ ذلك فإن القول بأن الاسم هو المُسمَّى قال به بعض السلف ـ كما أشرنا سابقاً ـ كالإمام الشافعي، والأصمعي، وأبي عبيد، واللالكائي، والبغوي، وغيرهم[5].

لكنَّهم لم يريدوا بقولهم هذا أنَّ اللفظَ المُؤلَّفَ من الحروف هو نفس المُسَمَّى

---

(١) سورة الملك: الآية (١٦).

(٢) اجتماع الجيوش الإسلامية ص:(٢٦٦)، والعلو للعلي الغفار (٢/ ١٢٣٩).

(٣) انظر: الغريبين (٣/ ٩٣٦ ـ ٩٣٧)، والقول بأنه مشتق من السِّمة هو مذهب الكوفيين، والأخير هو مذهب البصريين. انظر: اشتقاق أسماء الله ص:(٢٣) وما بعدها.

(٤) انظر: معجم الأدباء (١/ ١٢١)، والوافي بالوفيات (٦/ ٨٥).

(٥) الردّ على من أنكر الحرف والصوت ص:(١٧٩)، ونور القبس ص:(١١٠ ـ ١١١)، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٢/ ٢١٢)، والفتاوى (٦/ ١٨٤ ـ ٢١٢)، وأسماء الله الحسنى للغصن ص:(٢٧ ـ ٤٦).

به؛ فإن هذا لا يقوله عاقل، فلو كان الاسم هو المُسَمَّى على هذا الوجه لكان من قال: (نار)، احترق لسانه، بل مرادهم: أن اللفظ هو التَّسمية، والاسم ليس هو اللفظ، بل هو المراد باللفظ؛ فإنك إذا قلت: يا زيد! يا عمر! فليس مرادك دعاء اللفظ، بل مرادك دعاء المُسَمَّى باللفظ، وذكرت الاسم فصار المراد بالاسم هو المسمَّى، فلمَّا كانت أسماء الأشياء إذا ذُكرت في الكلام المُؤَلَّف يُقصد بها المُسمَّيات قال هؤلاء: (الاسم هو المسمى) وجعلوا اللفظ الذي هو الاسم عند الناس هو التسمية، قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نُبَشِّرُكَ بِغُلَٰمٍ ٱسْمُهُۥ يَحْيَىٰ﴾[1] أخبر أن اسمه يحيى، ثم نادى الاسم فقال: ﴿يَٰيَحْيَىٰ﴾[2]، وقال: ﴿مَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِهِۦٓ إِلَّآ أَسْمَآءً سَمَّيْتُمُوهَآ﴾[3]، وأراد الاشخاص المعبودة؛ لأنهم كانوا يعبدون المُسَمَّيَات، وقال: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١﴾[4]، و﴿تَبَٰرَكَ ٱسْمُ رَبِّكَ﴾[5]، والمُراد بالاسم: هو الله[6].

فتبين أنهم لا يُنازعون في أن الاسماء المتكونة من الحروف والأصوات غير المُسَمَّيات، لكنهم قالوا بهذا ردّاً على الجهمية والمعتزلة الذين قالوا بأن الاسم غير المسمَّى؛ ليقولوا أن أسماء الله غيره، وما كان غيره فهو مخلوق، وأن الله كان ولا اسم له، حتى خلق لنفسه أسماء، فلمَّا كان كلامهم ينطوي على هذا الباطل قالوا بأن الاسم هو المسمى على ما تقدم ذكره؛ لأن أسماء الله من صفاته، وصفاته غير مخلوقة[7].

وورد في كتاب الغريبين لأبي عبيد الهروي الباشاني أيضاً أن الحسن ومجاهد ذهبا في تفسير قوله تعالى: ﴿فَلَيُغَيِّرُنَّ خَلْقَ ٱللَّهِ﴾[8]، أي: دين الله، قال نفطويه معلقاً على تفسيريهما: «وذهبَ قومٌ إلى أن قولهما حجة لمن قال: أن الإيمان مخلوقٌ، ولا حجة له؛ لأن قولهما: دين الله، أراد حكم الله، والدِّين

(١) سورة مريم: الآية (٧).
(٢) سورة مريم: الآية (١٢).
(٣) سورة يوسف: الآية (٤٠).
(٤) سورة الأعلى: الآية (١).
(٥) سورة الرحمن: الآية (٧٨).
(٦) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ١٨٧ ـ ١٨٩).
(٧) النهج الأسمى في شرح الأسماء الحسنى (١/ ٢٨).
(٨) سورة النساء: الآية (١١٩).

الحكم، أي: فليغيرن أحكام الله»[١].

وموضع الاستشهاد هو نفيه أن الإيمان مخلوقٌ؛ لأن القول بإطلاق خلقه يُدخل فيه الإيمان بالله وبأسمائه وصفاته، وهو مقصد نفاة الصفات، فإن أريد بالإيمان شيئاً من صفات الله وكلامه فهو غير مخلوق، وإن أريد به شيئاً من أفعال العباد وصفاتهم وحركاتهم فالعباد كلهم مخلوقون[٢].

* المطلب الثاني *

الرَّد على من اتهمه بالتشيع

لم يتهم أحد من العلماء الذين يعتد بهم نفطويه بالتشيع لبراءته منه، لكن محسن بن الأمين العاملي الرَّافضي أدرجه ضمن كتابه (أعيان الشيعة)[٣]، واعتمد في دعواه على ثلاث شبهات واهية ليثبت تشيعه، وهي:

أولاً: ما نقله ابن النديم عن محمد بن زيد الواسطي[٤] أن نفطويه كان يتعاطى الكلام على مذهب الناشئ[٥]، والناشئ من متكلمي الشيعة[٦].

ثانياً: ما نقله الحافظ ابن حجر عن مسلمة بن القاسم القرطبي أنه قال في نفطويه: «كان كثير الرواية للحديث وأيام الناس، ولكن غلب عليه الملوك، وكان لا يتفرَّغ للناس، وكانت فيه شيعية»[٧].

---

(١) الغريبين غريبي القرآن والحديث (٢/ ٥٩٠).

(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٦٥٥ ـ ٦٦٥).

(٣) أعيان الشيعة (٢/ ٢٢١).

(٤) هو محمد بن زيد أبو عبد الله الواسطي، أخذ الاعتزال عن الجبائي وإليه كان ينتمي، وكان من جلة المتكلمين وكبارهم، وكان في زمانه عالي الصوت، كثير الأصحاب. انظر: الفهرست ص:(٢١٨)، ولسان الميزان (٦/ ١٢٥).

(٥) الناشئ: لقب لاثنين من متكلمي المعتزلة، يعرف الأول بالناشئ الأكبر: وهو عبد الله بن محمد بن مالك بن شِرشِير، وسيأتي في المبحث (١٠) للباب الثاني ص:(٥٣٠)، والثاني بالناشئ الأصغر: وهو أبو الحسن علي بن وصيف، وكان شيعياً متكلماً. انظر: الفهرست ص:(٢٢٦، ٢١٧) ومعجم الأدباء (٤/ ١٥٤٨).

(٦) الفهرست ص:(٢١٨ ـ ٢٢٠).

(٧) لسان الميزان (١/ ١٦٠).

ثالثاً: ما نقله ابن أبي الحديد[(١)] عن كتاب (الأحداث)[(٢)] للمدائني، وملخصه: أن معاوية كتب إلى عُمَّاله أن برئت الذِّمَّة مِمَّن روى شيئاً من فضل أبي تراب[(٣)] وأهل بيته، فقامت الخطباء يلعنون علياً، ويتبرؤون منه، ويقعون فيه وأهل بيته، وكتب إلى عُمَّاله ألا يُجيزوا لأحد من شيعة علي وأهل بيته شهادةً، وأن يُكرموا شيعة عثمان والذين يروون فضائله، ففعلوا ذلك حتى أكثروا في فضائل عثمان لما كان يبعثه إليهم من الصِّلات، ثم كتب إلى عُمَّاله أنَّ الحديث في عثمان قد كَثُرَ، فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصّحابة والخلفاء الأولين، ولا تتركوا خبراً يُروى في أبي تراب إلا وائتوني بمُنَاقِض له في الصّحابة مفتعل؛ فإن هذا أحب إليَّ، وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته، فرُويت أخبار كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلةٌ، حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر، وأُلقي ذلك إلى مُعَلِّمي الكَتاتيب، فعلَّموه صبيانهم، كما يتعلَّمون القرآن، وبناتهم ونسائهم، فظهر حديث كثير موضوع. قال ابن أبي الحديد: «وقد روى ابن عرفة المعروف بنفطويه ـ وهو من أكابر المحدثين وأعلامهم ـ في تاريخه ما يناسب هذا الخبر، وقال: إن أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتعلت في أيام بني أمية تقرباً إليهم بما يظنون أنهم يُرغمون به أنوف بني هاشم»[(٤)].

هذه جملة ما أورده محسن العاملي من الشبهات التي اعتمد عليها في إثبات تشيع أبي عبد الله المعروف بنفطويه.

---

(١) هو عبد الحميد بن هبة الله بن محمد عزّ الدين المدائني المشهور بابن أبي الحديد، وُلد بالمدائن، ثم نزح إلى بغداد، فاشتغل في الديوان الخَلِيفي ببغداد، واختصَّ به الوزير ابن العلقمي الرَّافضي، وكان معتزلياً، شيعياً، متفنناً في الأدب والشعر والبلاغة، ومن كتبه: شرح نهج البلاغة، والفَلَك الدائر على المَثَل السائر، وتوفي ببغداد عام ٦٥٥/ ٦٥٦هـ. انظر: الوافي بالوفيات (١٨/ ٤٦)، والبداية والنهاية (١٣/ ١٩٩).

(٢) ذكر ابن النديم في الفهرست ص: (١١٣)، وعنه ياقوت الحموي في المعجم (٤/ ١٨٥٦) كتباً كثيرة جداً للمدائني في الأحداث، ولعل هذه القصة واردة في واحد منها، والظاهر أنها مفقودة.

(٣) أي: علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٤) شرح نهج البلاغة (٣/ ٥٩٧)، وأعيان الشيعة (٢/ ٢٢١).

ـ أما ما نقله ابن النديم عن الواسطي فهو كلام تافهٌ لا يُعَوَّل عليه؛ لإنه كان معتزلياً حنفياً، شديد العداوة لنفطويه؛ من أجل مخالفته له في منهجه، وقد كان يهجو نفطويه بالنظم وبالنثر مما يدل على قلة تدينه، وعدم عفة لسانه عن الكذب، فمما قال في هجائه نظماً:

من سرَّه أن لا يرى فاسقاً ... فليجتنب أن يرى نفطويه
أحرقه الله بنصف اسمه ... وصيَّر الباقي صُراخاً عليه[1]

ونثراً: «من أراد أن يتناهى في الجهل فليعرف الكلام على مذهب الناشئ، والفقه على مذهب داود، والنحو على مذهب نفطويه، قال: ونفطويه يتعاطى الكلام على مذهب الناشئ، والفقه على مذهب داود، وهو نفطويه، فهو إذن في نهاية الجهل»[2].

فلا اعتبار لكلامه فيه أصلاً؛ لانبنائه على الحقد والتنافس، والاختلاف في المذهب، ولمخالفته أقوال الأئمة المعتبرين الذين وثقوا نفطويه، وذكروا أنه كان على السُّنَّة.

ـ وكذلك ما نقله العامليُّ عن مسلمة بن القاسم القرطبي؛ فإن مسلمة ضعيف كما صرَّح به الذهبي وابن حجر[3]، وذكر ابن الفَرَضي[4] في (تاريخ علماء الأندلس)[5] أن مسلمة كان صاحب رُقى ونَيرَنجات[6] مما يبطل عدالته، ولذلك

---

(١) الفهرست ص:(٢٢٠)، وإنباه الرواة (١/ ٢١٤)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٧)، والبداية والنهاية (٢/ ٨٣)، وفي بعض المصادر نسبة البيت الأخير إلى ابن دريد في أبيات هجا بها نفطويه.

(٢) الفهرست ص:(٢٢٠).

(٣) انظر: ميزان الاعتدال (٦/ ٤٢٦)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٥٨)، ولسان الميزان (٦/ ٧١٦).

(٤) هو عبد الله بن محمد بن يوسف الأزدي القرطبي المشهور بابن الفرضي، كان فقيهاً، مؤرخاً، عالماً بالحديث وبطبقات الرِّجال، وله مؤلفات، توفي عام ٤٠٣هـ. انظر: بغية الملتمس ص:(٣٣٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧٧).

(٥) (٢/ ٨٢٥).

(٦) النيرج: أخذٌ كالسِّحر وليس بسحر؛ وإنما هو تلبيس وتشبيه. انظر: تهذيب اللغة (١١/ ٣٨ ـ ٣٩)، والمُعرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم ص:(٦١٢).

قال الذهبي فيه: «لم يكن بثقة»[١]، والضَّعيف إذا خالف الثقات يكون قوله منكراً على قواعد أهل الجرح والتعديل[٢].

ـ ويبقى بعد ذلك ما نقله ابن أبي الحديد، عن المدائني، فيُجاب عنه من وجهين:

الأول: نكارة القصة؛ حيث لم يرو ذلك من أهل التواريخ إلا المدائني، وهو إخباري متكلِّم شيعي، يهوى العلويين، ويحمل على مخالفيهم، ويختلق في ذلك قصصاً باطلة غير مُسندة، ومن أجل ذلك قال ابن عدي فيه: «ليس بالقوي في الحديث، وهو صاحب أخبار معروف بالأخبار، وأقلُّ مَا لَهُ مِنَ الرِّوايات المُسنَدة»[٣].

ومِمَّا يزيد في نكارتها أن ابن أبي الحديد رافضي أشد تعصباً من المدائني، وقصد بإيرادها النيل من مكانة أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، ومِن جمهور أهل السنة كما هي عادة الرافضة، فهل يعقلُ أن يأمر أمير المؤمنين معاوية الناسَ بالكذب على النبي ﷺ، ويكون ذلك أحبَّ إليه، وترضى الأمة كلها بذلك؟! هذا عجب، ومن أجل ذلك أيضاً أوردها العاملي، وهو أسوأ من ابن أبي الحديد، وأحقد على الصَّحابة منه، كما هو بين في مواضع كثيرة من كتابه (أعيان الشيعة).

الثاني: إن ما ذكره ابن أبي الحديد عن نفطويه لا يصلح دليلاً على تشيعه؛ لأن الإخبار بوضع بعض المُوالين لبني أمية أحاديث في فضائل الصحابة ـ إن ثبت ذلك ـ لا يدل على تشيع المخبر بذلك؛ فإن منهج أهل السنة بيان درجات الأحاديث والآثار ولو وردت في الأمور المعلومة من الدِّين بالاضطرار، ويقدح فيما حكاه ابن أبي الحديد أن أغلب الأحاديث الواردة في فضائل الصحابة أحاديث صحيحة مشهورة، أخرجها أصحاب الصِّحاح والدواوين، ورواها السلف قبل دولة بني أمية وبعدها، ولولا تشكيكه في فضائل الصحابة لما احتاج إلى ذكر هذه القصة.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١١٠).

(٢) ضوابط الجرح والتعديل ص: (١١٦).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ١٨٥٥)، وانظر ترجمته في: تاريخ بغداد (١٢/ ٥٤)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٨٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٤٠٠).

قال الدكتور أكرم ضياء العمري بعد أن ذكر الشبهات التي نقلها العاملي: «والذي أراه أن هذه الأدلة لا تكفي للقول بتشيعه؛ فقد صرَّح ابن النديم نفسه بمذهب نفطويه، وأنه كان يتفقه على مذهب داود الظاهري[(١)]، وصرح تلميذه وراويته أبو عبيد الله المرزباني بأنه كان فقيهاً عالماً بمذهب داود الظاهري رأساً فيه يُسلِّم له ذلك جميع أصحابه[(٢)]، كذلك ذكر ابن النديم والمرزباني وغيرهما صلاة البربهاري[(٣)] عليه عند وفاته[(٤)]، وأبو محمد البربهاري رئيس الحنابلة في عصره[(٥)]، ولا يُعقل أن يفعل البربهاري ذلك مع شيعي بارز في وقت كان فيه الصراع محتدماً بين الحنابلة والشيعة، كما أن المقتطفات التي اقتبستها عنه المصادر لا تعكس اتجاهاً شيعياً، بل هو يمتدح معظم الخلفاء العباسيين رغم سوء صلتهم بالعلويين، وكان نفطويه على صلة بالأكابر في دولة بني العباس كالوزير حامد بن العباس[(٦)]، ومع ذلك فثمَّت احتمال لأن يكون نفطويه قد ساق أخباراً في صالح العلويين، لكنها لم تقع إلينا فيما اقتبسته عنه المصادر، وهذا يتفق مع عبارة مسلمة: «كانت فيه شيعية»، التي لا تكفي للقطع، والفرق ظاهر بينهما وبين القول: إنه كان شيعياً»[(٧)].

---

(١) الفهرست ص: (٩٠).

(٢) إنباه الرواة (١/ ٢١٦)، ومعجم الأدباء (١/ ١١٤)، وغاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٢٥).

(٣) تقدمت ترجمته ص: (١٤٨).

(٤) الفهرست ص: (٩٠)، وتاريخ بغداد (٦/ ١٦٢)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٤٤)، وفيها قال ابن أبي يعلى ـ وهو يذكر سيرة البربهاري، وطلب المقتدر بالله ووزيره ابن مقلة له لقتله، واختفائه ونجاته من ذلك ـ: «ثم تفضَّل الله تعالى، وأعاد إلى البربهاري حِشْمَته، وزادت، حتى أنه لمَّا توفي أبو عبد الله بن عرفة المعروف بنفطويه وحضر جنازته أماثل أبناء الدِّين والدُّنيا، كان المُقدَّم على جماعتهم البربهاري، وذلك في صفر سنة ٣٢٣هـ».

(٥) تاريخ بغداد (٦/ ١٦٢)، والبداية والنهاية (١١/ ١٨٣).

(٦) هو الوزير حامد بن العباس بن الفضل أبو محمد، كان من عُمَّال العباسيين والياً على فارس، ثم ضُمَّ البصرة له معها، ثم طُلب إلى بغداد فاستوزره المقتدر بالله بين (٣٠٦ ـ ٣١١هـ)، ثم عزله، فمات مسموماً عام ٣١١هـ. وكان جواداً ممدحاً. انظر: الوافي بالوفيات (١١/ ٢٤٧)، والأعلام (٢/ ١٦١).

(٧) نفطويه النحوي ودوره في الكتابة والتاريخ ص: (٤ ـ ٦).

ونهاية كلام الدكتور غير دقيقة؛ لأنه لا يمكن بالاحتمال المفترض المجهول الذي ذكَره إثبات وجود تشيع فيه، وما استأنس به من كلام مسلمة لا يسعفه؛ فقد تبين أن مسلمة ضعيف ولم يكن بثقة، وخالف بقوله أقوال جماهير أهل العلم المعتبرين الذين لم يذكروا نفطويه بالتشيع لا من قريب ولا من بعيد.

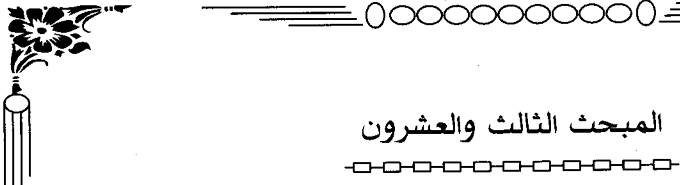

المبحث الثالث والعشرون

منهج أبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

سبق أن أشرتُ في بداية المبحث السَّابق إلى أن أبا بكر بن الأنباري ينتسب إلى المدرسة اللغوية التي كان يقودها أحمد بن يحيى ثعلب؛ فإنه أخذ العربية عنه ولازمه، وكان من أنجب تلاميذه، وأكثرهم إنتاجاً، كما أخذ عن إبراهيم الحربي،

(١) هو محمد بن القاسم بن محمد أبو بكر الأنباري صاحب التصانيف، وُلد بالأنبار عام ٢٧١هـ، ثم ورد بغداد وهو صغير، فنشأ بها وتعلم، فأخذ القراءات والحديث عن البغداديين، والأدب والعربية عن أبيه وثعلب والحربي وطائفة، ولمَّا طار صيته ببغداد استدعاه الرَّاضي بالله (٢٩٧هـ ـ ٣٢٩ هـ) إلى سَامرَّاء لتأديب أبنائه، فرحل إليها وبقي هناك مدة صاحب فيها الخليفة، ثم رجع إلى بغداد، ولازم حلقته المشهورة بها حتى مات سنة ٣٢٨هـ. وكان إماماً في العربية والأدب، قيماً بالقراءات، ثبتاً في الحديث، آية في الحفظ والاستحضار، زاهداً متواضعاً، ومن كتبه: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ، والزاهر في معاني كلام الناس، والأضداد، والرَّد على من خالف مصحف العامة، ومُشكل القرآن.

• مصادر ترجمته: تهذيب اللغة (١/ ٢٨)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (١٥٣)، ونور القبس ص: (٣٤٥)، وتاريخ العلماء النحويين ص: (١٧٨)، وتاريخ بغداد (٣/ ١٨١)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٩)، ونزهة الألباء ص: (٢٦٤)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٠١)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٦١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٤٧)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٢٨٠)، والمقصد الأرشد (٢/ ٤٨٨)، وبغية الوعاة (١/ ٢١٢)، وطبقات المفسرين (٢/ ٢٢٧).

وجَمْع من محدثي بغداد الحنابلة، وتبعهم في التمسك بالمذهب السَّلفي، وتقديم النصِّ على الرأي، والعناية برواية الأحاديث والآثار بالأسانيد، مع البُعد عن اتباع الهَوى، وتأييد المذاهب الزائغة، وذلك واضح في جميع مصنفاته(١).

ـ قال الخطيب البغدادي: «وسمع من إسماعيل بن إسحاق القاضي، وأحمد بن الهيثم بن البزاز، ومحمد بن يونس الكُديمي، وأبي العباس ثعلبٍ وغيرهم، وكان صدوقاً، فاضلاً، خيّراً، من أهل السنة، وصنف كتباً كثيرة في علوم القرآن، وغريب الحديث، والمشكل، والوقف والابتداء، والردّ على من خالف مصحف العامة»(٢)، ومثله قال القاضي ابن أبي يعلى في (طبقات الحنابلة) وزاد في شيوخه: إبراهيم الحربي(٣).

ـ وقال ياقوت الحموي: «كان من أعلم الناس بنحو الكوفيين، وأكثرهم حفظاً للغة، وكان صدوقاً زاهداً، متواضعاً فاضلاً، أديباً ثقة، خيراً من أهل السُّنَّة، حَسَن الطريقة، أخذ عن أبي العباس ثعلب، وخلق، وروى عنه الدَّارقطني، وجماعة»(٤).

وقد تقدم ثناء شيخ الإسلام ابن تيمية عليه بعلم معاني القرآن والحديث، واتباع السنة عند كلامه على المنافرة التي وقعت بينه وبين ابن قتيبة، وذلك عندما ردَّ الأخير على أبي عبيد القاسم بن سلام في أشياء من تفسيره في (غريب الحديث)، وقد كان ابن الأنباري يميل إلى أبي عبيد، ويستحسن أقواله، ويَحمل على ابن قتيبة، ويردّ عليه(٥).

وكما أخذ العقيدة عن مشايخه أعطاها لتلاميذه، فبرز منهم الأزهري، وابن بطَّة العكبري، وأبو جعفر النحَّاس، والمُعافى بن زكريا النهرواني، وجمع من أمثالهم.

---

(١) انظر: جهود أبي بكر ابن الأنباري في التفسير وعلوم القرآن، رسالة دكتوراه بالجامعة الإسلامية ص: (١٢٦ ـ ١٢٨).

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ١٨٢)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٩).

(٣) طبقات الحنابلة (٢/ ٦٩).

(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٦١٤ ـ ٢٦١٥).

(٥) انظر: الفتاوى (١٧/ ٤١١)، وتفسير سورة الإخلاص ص: (١٤٢ ـ ١٤٣).

قال الأزهريّ فيه: «كان واحد عصره، وأعلم من شاهدت بكتاب الله، ومعانيه وإعرابه، ومعرفته اختلاف أهل العلم في مُشكله، وله مؤلفات حِسَان في علم القرآن، وكان صائناً لنفسه، مُقدَّماً في صناعته، معروفاً بالصدق، حافظاً، حَسَن البيان، عذب الألفاظ، لم يُذكر لنا إلى هذه الغاية من الناشئين في العراق وغيرها أحدٌ يَخْلُفُه، أو يَسُدُّ مَسَدَّه»[١].

وحيث إن معظم كتب ابن الأنباري مُخَصَّصة للعربية وعلوم القرآن، وتفسيرُه الوحيد في معاني القرآن المُلَقَّب بـ (المشكل) مفقودٌ[٢]، فإن التقريرات العقدية المنقولة عنه في الأسماء والصفات قليلة جداً، إلا أنَّ ما وقفت عليه يدل دلالة لا غموض فيها على أنه كان ينتهج فيها منهج أهل السنة والجماعة، فمن ذلك:

قوله في أسماء الله وصفاته:

قال ابن أبي حاتم الرازي في آداب الشافعي ومناقبه ـ وهو يذكر مذهب الإمام الشافعي في القرآن أنه كلام الله غير مخلوق ـ: «حدثني الرَّبيع بن سليمان المرادي المصري في أول لَقية لقيتُه في المسجد الجامع، فسألتُه عن هذه الحِكاية؛ وذلك أني كنتُ كتبتُها عن أبي بكر بن القاسم[٣]، عنه، قبل خُروجي إلى مصر، فحدثني الرَّبيع قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة؛ لأن اسم الله غير مخلوق، ومن حلف بالكعبة أو بالصفا والمروة فليس عليه الكفارة[٤]؛ لأنه مخلوق، وذاك

(١) تهذيب اللغة (١/ ٢٨).

(٢) أملاه وبلغ به إلى سورة طه، ولم يكمله. انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٠٤).

(٣) وهو ابن الأنباري.

(٤) لأنه غير معتبر شرعاً، وعبارة الشافعي في الأم (كتاب الأيمان والنذور ٧/ ٦١): «ومن حلف بالله أو باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة، ومن حلف بشيء غير الله جلَّ وعزَّ مثل أن يقول الرجل: والكعبة، وأبي، وكذا وكذا ما كان فحنث فلا كفارة عليه، ومثل ذلك قوله: لعَمْرِي لا كفارة عليه، وكل يمين بغير الله فهي مكروهةٌ منهي عنها، من قِبَل قول رسول الله ﷺ: (إنَّ الله ينهاكم أن تحلفوا بآبائكم ومن كان حالفاً فليحلف بالله أو ليسكت)... فكل من حلف بغير الله كرهتُ له وخشيتُ أن تكون يمينُه معصيةً، وأكره الأيمان بالله على كل حال إلا فيما كان لله طاعة، مثل البيعة على الجهاد، وما =

غير مخلوق»[(١)].

ووجه الاستدلال بهذه الحكاية على عقيدة ابن الأنباري في أسماء الله وصفاته بيِّن؛ وذلك أنه كتبها من الرَّبيع بن سليمان المُرادي، عن الإمام الشافعي، واحتفظ بذلك لنفسه مقراً لها، ثم أملاها على ابن أبي حاتم الرازي، وابن أبي حاتم إمام مشهور، ولم يكن يأخذ العقيدة إلا من الأئمة أمثاله، لكنه كعادة المحدثين أحب أن يعلوَ إسناده، فكتبها مرة أخرى عن الرَّبيع نفسه بمصر، بينما ينزل إسناده لو روى ذلك من طريق ابن الأنباري.

قوله في النظر إلى الله عَزَّ وَجلَّ:

قال ابن بطة العكبري في الإبانة الكبرى وهو يفند دعاوى من فسَّر النظر إلى الله بالانتظار إلى ثوابه أو ما شاكل ذلك: «سمعتُ أبا بكر بن الأنباري النحوي يقول في قوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[(٢)]: ولو كانت بمعنى منتظرة ما جاز أن تكون ناضرة؛ لأن المنتظر على وجهه الحزن؛ لأنه متوقعٌ شيئاً لم يحصل له، والناضرة: مسفرةٌ مشرقةٌ، ضاحكةٌ مستبشرةٌ»[(٣)].

وفي هذا ردٌّ لغوي بديع مِن ابن الأنباري على الجهمية والمعتزلة الذين نفوا صفة الرؤية، وحملوا الآية على الانتظار؛ هروباً مما يقتضيه النظر البصري من إثبات صفة الرؤية لله ﷻ.

قوله في صفة العين:

قال الأزهري: «ابن الأنباري في قوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾[(٤)]: قال أصحاب النقل، والأخذ بالأثر: الأعين: يريد به العين، قال: وعين الله لا تفسر بأكثر من ظاهرها، ولا يسع أحداً أن يقول: كيف هي أو ما صفتها؟ قال: وقال

= أشبه ذلك». ونحوه في (٥/ ٢٢٩) من الأم، ومناقب الشافعي للبيهقي (١/ ٤٠٣).

(١) آداب الشافعي ومناقبه ص: (١٩٣)، والأسماء والصفات للبيهقي ص: (٢٥٥ ـ ٢٥٦)، وحلية الأولياء (٩/ ١١٣).

(٢) سورة القيامة: الآية (٢٢، ٢٣).

(٣) الإبانة الكبرى (٣/ ٧٤).

(٤) سورة هود: الآية (٣٧).

بعض المفسرين: بأعيننا: بإبصارنا إليك»[١].

وهذا يدل على إثباته للصفات الإلٰهية من غير تكييف ولا تمثيل، وما حكاه عن بعض المفسرين في العين ليس قولاً له بل حكاية عنهم، لكنه لا ينافي الإثبات؛ لأنه يلزم من وجود العين وجود الإبصار[٢].

وإضافة إلى هذه الصِّفات التي أثبتها فإن ابن الأنباري تعرَّض لشرح جملة من أسماء الله الحسنى في كتابه المشهور بـ: (الزاهر في معاني كلام الناس) وبيَّن ما تتضمنها مِن صفات الله، والمعاني اللغوية والشرعية، خلافاً لمنهج المعتزلة الذين يجعلون أسماء الله حروفاً مترادفة لا معنى لها[٣].

بيد أن ابن الأنباري وإن كان هذا هو منهجه السائد في الأسماء والصفات، لكنه أوَّل الصفات المقرونة بما يُقابلها، كصفة الخداع والعجب بالجزاء أو المشاكلة أو المعاقبة ونحو ذلك ممَّا لا يتوافق مع منهج الإثبات الذي جرى عليه في مصنفاته.

قال في الزاهر: «وقولهم: قد خدع فلانٌ فلاناً، قال أبو بكر معناه: قد أظهر له أمراً أضمر خلافه من الفساد وما يُشاكل الفساد من الأفعال المذمومة، وهو مأخوذ من الخدع، والخدع: الفساد... وقول الله ﷻ: ﴿إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[٤] مُشاكلٌ لما وصفنا، أي يُظهرون الإيمانَ ويُضمرون الكفرَ، فيُغيِّب الله ﷻ عنهم غير الذي يُظهر لهم؛ لأنه تعالى يُظهر لهم النِّعَم، ويَرزقهم

---

(١) تهذيب اللغة (٣/ ٢٠٥)، والنكت والعيون (٢/ ٤٩٦)، والجامع لأحكام القرآن (٩/ ٣٠)، وهذا النص لم أجده في كتب ابن الأنباري المطبوعة، والظاهر أنه قاله في: (مشكل معاني القرآن) له وهو مفقود، انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٠٨).

(٢) انظر: شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٣٨٣).

(٣) انظر: الجزء الأول ص: (٩٦ ـ الحسيب، ٩٩ ـ الوكيل، ١٥٢ ـ الرَّحمن الرَّحيم، ١٥٤ ـ السَّميع، ١٦٠ ـ السَّلام، ١٧٤ ـ العزيز الحكيم، ١٧٧ ـ الجبَّار المتكبر، ١٧٩ ـ الصَّمد، ١٨٠ ـ المؤمن المهيمن، ١٨٣ ـ البارئ الودود، ١٨٦ ـ الحيُّ القيُّوم، ١٨٧ ـ الحليم المقيت، ١٨٩ ـ الفتَّاح العليم، ١٩٠ ـ الواسع، ١٩٢ ـ الغفور الشَّكور، ١٩٢ ـ الرؤوف الرَّحيم، ١٩٤ ـ المقسط).

(٤) سورة النساء: الآية (١٤٢).

الأموال والأولاد، ويُحسن لهم الحال، ويُغيِّب عنهم ما قد أوجبه عليهم، وحكَم به من عذاب الآخرة، فجازاهم بمثل فعلهم، وغيَّب عنهم خلاف الذي أظهر لهم، كما أضمروا هم وغيَّبوا خلاف الذي أظهروا وأعلنوا، وقد يُقال: إن معنى قوله: ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾: وهو مُجازيهم على المخادعة، فسمَّى الجزاء على الشيء باسم الشيء الذي له الجزاء، كما قال ﷻ: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾[(١)]، فأخبر عن نفسه بالعجب، وهو يريد: بل جازيتهم على عجبهم من الحق، فسمَّى فعله باسم فعلهم، وقد أخبر ﷻ عنهم في غير موضع بالعجب من الحق فقال: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ﴾[(٣)]، وحكى عنهم أنهم قالوا: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ﴾[(٤)] فسمَّى فعله عجباً، وليس بعجب في الحقيقة؛ إذا كان المُتعجِّب يدهش ويتحيَّر، والله ﷻ قد جلَّ عن ذلك، [فسمَّى فعله][(٥)] باسم عجبهم، وقد يُقال: معنى قوله ﷻ: ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[(٦)] وهو معاقبهم، ومعنى قوله: (بَلْ عَجِبْتُ) بل عظَّمتُ ثوابهم وجزاءهم، فسمَّى المُعاقبة خداعاً؛ لأن الخادع غالب، والغالب قادرٌ على المعاقبة، وسمَّى تعظيم الثواب عجباً؛ لأن المُتَعَجِّبَ مِن الناس إنما يتعجب مِن الشيء إذا كان في النِّهاية مِن المعنى الذي بلغه ووصل إليه، وكذلك هؤلاء الذين عجب الله ﷻ منهم لمَّا بلغوا غايةً مِن الفعل عظيمةً عَظُم بها جزاؤهم، سمَّى فعله عجباً؛ على جهة التشبيه والمجاز»[(٧)].

ونحو ذلك قرَّره في صفة الاستهزاء؛ حيث فسَّر قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[(٨)] بمعنى: الله يُجهِّلهم ويُخطِّئ فعلَهم، أو بمعنى المُجازاة فيكون الاستهزاء

---

(١) سورة الصافات: الآية (١٢).
(٢) سورة يونس: الآية (٢).
(٣) سورة ق: الآية (٢).
(٤) سورة ص: الآية (٥).
(٥) زيادة مني ليستقيم الكلام، ففي الكلام سقط بدون الزيادة، وما تقدم من قوله: (فسمَّى فعله عجباً) يدل عليه.
(٦) سورة النساء: الآية (١٤٢).
(٧) الزاهر في معاني كلام الناس (٢/٢٩٦ ـ ٢٩٨).
(٨) سورة البقرة: الآية (١٥).

والمكر والخديعة واقعة بهم[(١)].

ولا شك أن هذا تأويل لا يتماشى مع المنهج الذي سار عليه في بقية الصفات التي ذكرناها، فكان الأولى والأجدر به أن يقول في هذه الصفات كقوله في الصفات الباقية.

* المطلب الثاني *

منهجه في بعض مسائل الإيمان

انصبّ اهتمام أبي بكر ابن الأنباري في الإيمان والإسلام على التعريف اللغوي والاصطلاحي من غير خوض في المسائل المتعلقة بهما.

فقد عرَّف الإيمان لغة في كتابه: (الزاهر) بأنه: التصديق لله ولرسله، قال: «يُقال: آمنت بالشيء إذا صدَّقت به، قال الله ﷻ: ﴿يُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[(٢)]، فمعناه: يُصدِّق الله ويصدق المؤمنين»[(٣)]، لكنه في (الأضداد) صرَّح بأن الإيمان ضد الكفر، فكأن الإيمان عنده اصطلاحاً: ما يقابل الكفر[(٤)]، وإلى هذا ذهب الخليل، وابن فارس، والجوهري، وأبو هلال العسكري[(٥)].

ولمَّا كان الكفر يشتمل على الأقوال والأفعال الظاهرة منها والقلبية، فإن لازم قول ابن الأنباري أن يدخل في الإيمان الاصطلاحي: الأعمال، والأقوال.

أما الإسلام: فقد نقل في تعريفه قولان للعلماء، ولم يرجح واحداً منهما، فقال: «فيه قولان: قال قوم: المسلم: المخلص لله العبادة، وقالوا: هو مأخوذ من قول العرب: قد سلم الشيء لفلان إذا خلُص له، قال الله تعالى: ﴿وَرَجُلًا

(١) إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ (١/ ٤٩٩).
(٢) سورة التوبة: الآية (٦١).
(٣) الزاهر في معاني كلام الناس (١/ ٢٠٢ ـ ٢٠٣).
(٤) كتاب الأضداد ص: (٢٧).
(٥) كتاب العين (٥/ ٣٥٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٥/ ١٩١)، والصحاح (٢/ ٨٠٨)، والفروق اللغوية ص: (١٨٩).

سَلَمًا لِّرَجُلٍ﴾[1] معناه خالصاً لرجل، وقال قوم: المسلم معناه: المستسلم لأمر الله المُتَذَلِّل لله، واحتجوا بقول الشاعر:

فقلنا أسلموا إنا أخوكم ... فقد برئت من الإحن الصدور[2]

أراد: فقلنا: استسلموا، قالوا: فالمسلم: الذي يعتقد الاستسلام لله والإيمان به محمود، والمسلم الذي يستسلم خوفاً من القتال مذموم، من ذلك قول الله ﷻ: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾[3]، معناه: استسلمنا خوفاً من القتال، ومن ذلك قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِيهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿٣٥﴾ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴿٣٦﴾﴾[4]»[5].

فالظَّاهر من القولين أنهما بمعنى واحد، وإن كان ابن الأنباري قد فرَّق بينهما؛ لأن إخلاص العبادات لله يقتضي الاستسلام لأمر الله والتذلل له بالطَّاعة، والعكس صحيح، وفي كلا التعريفين يظهر اعتبارهما الإسلام الشَّرعي، دون الاستسلام الظاهري.

ومن المسائل المتعلقة بالإيمان: (مسألة الاستثناء في الإيمان)، وهي من الأمور التي كانت تحدد منهج الشخص قديماً؛ وذلك لشهرة اختلاف أهل السنة والجماعة فيها مع الفرق الأخرى، وقد ذهب السَّلف إلى جواز الاستثناء وعدمه، خلافاً لمن أوجبه ولمن حرَّمه؛ عملاً بالأدلة الدالة على جواز الحالتين، وقد ذهب ابن الأنباري في هذه المسألة إلى مذهب السَّلف؛ مما يبين لنا بوضوح تتبعه لمنهج السلف.

---

(١) سورة الزمر: الآية (٢٩).

(٢) البيت لعباس بن مرداس، وهو في مجاز القرآن (١/ ٧٩، ١٣١)، وتأويل مشكل القرآن ص:(٢٨٥)، والمقتضب (٢/ ١٧٤)، ومجالس العلماء ص:(٣٣٠)، والصاحبي ص:(٣٤٨)، والخصائص (٢/ ٤٢٢)، وسيرة ابن هشام (٢/ ٤٥٢)، وخزانة الأدب (٤/ ٤٧٨)، وقد قاله مخاطباً ثقيفاً بعد هزيمتهم على يد هوازن في غزوة حنين، والشاهد هو قوله: (أسلموا) على أن الإسلام بمعنى الاستسلام عند من ذكرهم أبو بكر ابن الأنباري.

(٣) سورة الحجرات: الآية (١٤).

(٤) سورة الذاريات: الآيتان (٣٥، ٣٦).

(٥) الزاهر في معاني كلام الناس (١/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤).

أورد القاضي أبو يعلى بسنده إلى ابن بطَّة العُكبري، قال: سُئل أبو بكر بن الأنباري عن الاستثناء في الإيمان؟ فقال: «نحن نستثني فنقول: مؤمنون إن شاء الله»، فراجعه السائل في ذلك وعلَّل عليه الجواب، فأجابه أبو بكر، وتراجعا في الكلام، فقال له أبو بكر بن الأنباري: «هذا مذهب إمامنا أحمد بن حنبل رضي الله عنه»[(١)].

والعبارة الأخيرة تحدد بجلاء منهج ابن الأنباري العقدي كما نصَّ عليه بنفسه، فمن كان إمامه أحمد بن حنبل، فحريٌّ به أن يقتفي منهج السلف في جميع أموره.

---

(١) طبقات الحنابلة (٢/ ٦٩).

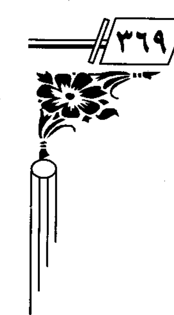
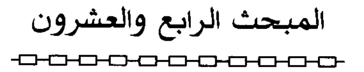

المبحث الرابع والعشرون

منهج أبي جعفر النحَّاس (ت٣٢٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

درس النحاس على تلاميذ ثعلب ببغداد، كنفطويه، وأبي بكر ابن الأنباري، فتأثَّر بهم، ولمَّا رجع إلى مصر درس الحديث على النسائي، والطَّحاوي، وغيرهما من المحدثين الكبار، ومن هنا جاء منهجه العقدي الذي انعكس على مصنفاته بشكل متميز، تمثَّل في التفسير بالمأثور، واختيار أقوال

(١) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المُرادي، أبو جعفر النحاس النحوي المصري، ولد بمصر، ونشأ بها وتعلَّم على يد أستاذه محمد بن الوليد، ثم خرج إلى العراق، فأخذ ببغداد عن ابن الأنباري، ونفطويه، والزّجَّاج، والأخفش الصغير، وابن كيسان، وطائفة من المحدثين، ثم قفل إلى مصر، وفي طريق عودته مرَّ بالكوفة، والرَّملة، وغزة، وأخذ عن علمائها، ولمَّا وصل إلى مصر أخذ التفسير والحديث والفقه والقراءات عن النسائي، والطَّحاوي، وبكر بن سهل الدمياطي، وجماعة، ثمَّ إنَّه لمَّا تكاملت لديه المَلَكة العلميَّة تصدَّر للتدريس والإملاء بمصر، فتوافد عليه الطلاب من مصر وبلاد المغرب، وحُمِل مِن طريقه كتاب سيبويه إلى الأندلس مع مصنفاته، ولم يزل بمصر مكرماً حتى توفي بها عام ٣٣٨هـ.

• مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٢٠)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(٣٣)، ونزهة الألباء ص:(٢٩١)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٦)، ومعجم الأدباء (١/ ٤٦٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠١)، والمُستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص:(٧٢)، وطبقات النحاة (١/ ٢٣٦)، وبغية الوعاة (١/ ٣٦٢)، وطبقات المفسرين (١/ ٦٨).

السَّلف وأئمة اللغة المعتبرين، والرَّد على أهل الأهواء، وكشف شُبهاتهم، وقد صرَّح أبو المظفر السَّمعاني في تفسيره بأنه كان من نُحاة أهل السنة(١).

ففي تفسيره (معاني القرآن الكريم)(٢) أبرز عقيدة السلف في مواضع كثيرة، وإن كانت أجزاء كبيرة منه ـ وللأسف ـ لا تزال مفقودة(٣)، وألَّف كتاباً خاصاً في (اشتقاق أسماء الله ﷻ)(٤) شرح فيه أسماء الله الحسنى، ونزع صدره فيه إلى اتباع للسنة والانقياد للآثار كما قاله الزُّبيدي(٥)، وفي كتابيه (إعراب القرآن) و(الناسخ والمنسوخ) لم يغفل مواضع العقيدة؛ بل نبَّه عليها، وغالباً مَّا يتتبع قول أهل السنة في المسائل؛ فيقول: (الذي عليه أهل السُّنَّة)، و(الَّذي عليه أهل الحديث)، ونحو ذلك(٦)، ويختار المرويات الصَّحيحة والعالية الإسناد، دون الضعيفة والنَّازلة(٧).

وفي تقديري إن المادة العلمية الواردة عن النحاس في أبواب العقيدة لا يمكن استيفاؤها في مطلبين، بل في رسالة علمية، لكنني سأكتفي بذكر بعض المُهمَّات الدالة على البقية:

ـ أما منهجه في توحيد الأسماء والصفات فهو متفرق في كتبه، لكن أجمع ما

(١) انظر: تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني (٣/ ٣٢٠).
(٢) حققه الشيخ: محمد علي الصابوني، ونشره معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة عام ١٤٠٨هـ.
(٣) وهي من الآية (١٧ ـ ١٨٨) من سورة البقرة، وكامل سورتي طه والأنبياء، ومن سورة الحجرات إلى نهاية القرآن.
(٤) ورد ذكره في: طبقات النحويين ص:(٢٢٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٧)، ومعجم الأدباء (١/ ٤٦٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٠١)، والوافي بالوفيات (٧/ ٢٣٧)، والنجوم الزاهرة (٣/ ٣٠٠)، وفي بعضها (تفسير أسماء الله ﷻ).
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٢٠).
(٦) انظر مثلاً: معاني القرآن الكريم (٣/ ٢٨٨، ٣٨٩، ٤١١، ٤١٥، ٤/ ١٥٩، ١٦١، ٥/ ٢٦١)، وإعراب القرآن (٤/ ٣٥٢).
(٧) انظر: إعراب القرآن (١/ ٢٦١، ٢/ ٣٢٢، ٤٣١، ٣/ ١٠٢ ـ ١٠٤، ٣٤١، ٤٣١، ٤/ ٢٦٩، ٣٧٧، ٥/ ١٧٦، ١٧٨)، ومعاني القرآن الكريم: (٢/ ١٣، ٤٦٧، ٣/ ٣٤، ١٠١، ٢٦١، ٤١٤، ٤/ ١٢، ٨٢، ٢٠١، ٣٣٨، ٣٤٥، ٣٥٨، ٥٢٤، ٥٥٢، ٥/ ٣١٩، ٤٤٢، ٦/ ٩٨، ١٠٠، ١٧٥، ١٩٥، ٣٨١، ٣٩٥).

رأيته في مكان واحد هو ما ذكره في كتابه (إعراب القرآن) عند شرحه لقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[(١)]، حيث قال بعد أن ذكر الأوجه الإعرابية في (وجوه): «وفي ﴿نَاظِرَةٌ﴾ ثلاثة أقوال: منها: أن المعنى منتظرة، ومنها: أن المعنى إلى ثواب ربها، ومنها: أنها تنظر إلى الله جلَّ وعزَّ. قال[(٢)]: ويُعرف الصَّواب في هذه الأجوبة من العربية، فلذلك وغيره أخَّرنا شرحه لنذكره في الإعراب.

قال أبو جعفر: أما قول من قال: معناه: منتظرة فخطأٌ؛ سمعتُ عليَّ بن سليمان[(٣)] يقول: نظرتُ إليه بمعنى انتظرتُه، وإنما يُقال: نظرتُه، وهو قول إبراهيم بن محمد بن عرفة[(٤)] وغيره ممن يُوثَق بعلمه، وأما مَن قال: إن المعنى إلى ثواب ربها فخطأٌ أيضاً على قول النحويين الرؤساء؛ لأنه لا يجوز عندهم ولا عند أحد: نظرتُ زيداً: أي نظرتُ ثوابه، ونحن نذكر الاحتجاج في ذلك من قول الأئمة، والعلماء، وأهل اللغة؛ إذ كان أصلاً من أصول السنة، ونذكر ما عارض به أهل الأهواء، ونبدأ بالأحاديث الصحيحة عن الرسول ﷺ؛ إذ كان المبين عن الله جل وعز[(٥)]... قال أبو جعفر: وهذا الباب عن أنس[(٦)]، وعن

---

(١) سورة القيامة: الآية (٢٢، ٢٣).

(٢) أي أبو جعفر النحاس، وكذا ما سيأتي مكرّراً: (قال أبو جعفر)، والعبارة من النحاس، ويقول بها دائماً في كتبه عند مطلع تقريراته، دون ما ينسبه لغيره من الروايات والأقوال.

(٣) هو علي بن سليمان بن الفضل أبو الحسن المعروف بالأخفش الصغير، أخذ عنه النحاس والمرزباني وغيرهما، وكان ثقة، (ت٣٢٥هـ). انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤٣٣)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٧٦).

(٤) هو نفطويه، تقدمت ترجمته ص:(٣٤٨).

(٥) ذكر النحاس هنا عشرة أحاديث في رؤية الله ﷻ يوم القيامة عن طريق شيخيه الإمام النسائي، وأبي القاسم البغوي، منها حديث الرؤية المشهور في الصحيحين، برواية أبي هريرة، وأبي سعيد الخدري.

(٦) أخرجه عبد الله بن أحمد في السنة (٢/ ٢٥٠)، وابن أبي شيبة في المصنف (٢/ ١٥٠)، والآجري في التصديق بالنظر إلى الله في الآخرة ص:(٨٤). قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٢/ ١٦٤): «رواه الطبراني في الأوسط ورجاله رجال الصحيح»اهـ. وقال ابن القيم في حادي الأرواح ص:(٢٥٣): «هذا حديث كبير، عظيم الشأن، رواه أئمة =

أبي رزين[١]، عن النبي ﷺ، وفيه عن الصحابة ﷺ: أبو بكر الصديق[٢]، وحذيفة[٣]، إلّا أنا كرهنا الإطالة؛ إذ كان ما ذكرناه من الحديث كفاية، وقد حدَّثنا عبد الله بن أحمد بن عبد السَّلام[٤]، سمعت محمد بن يحيى النيسابوري[٥] يقول: السُّنَّة عندنا ـ وهو قول أئمتنا: مالك بن أنس، وأبي عبد الرحمن بن عُمر[٦]، والأوزاعي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة الهلالي، وأحمد بن حنبل، وعليه عَهدنا أهل العلم ـ أن الله جل وعز يُرَى في الآخرة بالأبصار، يراه أهل الجنة، فأما سواهم مِن بني آدم فلا، قال:

= السنة، وتلقوه بالقبول، وجمل به الشافعي مسنده».

(١) تقدم ذكره ص:(٣٠٠) وهو حديث أبي رزين العقيلي.

(٢) أخرجه الفراء في معاني القرآن (١/ ٤١٦)، وابن أبي عاصم في السنة (١/ ٢٠٦)، وابن جرير في جامع البيان (١١/ ١٠٤)، والدارمي في الردّ على الجهمية ص:(٩٩) برقم (١٩٠)، وابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥٣)، والآجري في الشريعة ص:(٢٦١) جميعاً من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم، عن أبي إسحاق السبيعي، عن عامر بن سعد البجلي، عن أبي بكر الصديق في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ قال: «النظر إلى وجه الرَّب تبارك وتعالى»، ورجال الإسناد ثقات.

(٣) أخرجه ابن خزيمة في كتاب التوحيد (٢/ ٤٥١)، والدارمي في الردّ على الجهمية ص:(١٠٠) برقم (١٩٢)، والآجري في الشريعة ص:(٢٦١) من طريق أبي إسحاق السبيعي، عن مسلم بن يزيد، عن حذيفة بمثل الأثر الذي قبله في تفسير الآية. ورجاله رجال الجماعة غير مسلم بن يزيد، قال أبو حاتم فيه: «لا بأس به»، وقال الحافظ: «مقبول». انظر: الجرح والتعديل (٨/ ١٧٩)، وتقريب التهذيب ص:(٥٣١).

(٤) هو النيسابوري الخفاف نزيل مصر، أخذ عن الإمام البخاري، وأبي داود. قال الذهبي: (هو الحافظ الثقة)، توفي ٢٩٤هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٤/ ٨٨)، ولم أقف عند غيره.

(٥) هو الذُّهلي، الحافظ الثقة الجليل، شيخ البخاري، كان مشهوراً بالتزام طريقة السلف والإنكار على المبتدعة، توفي ٢٥٨هـ، وقيل غير ذلك. انظر: التذكرة (٣/ ١٦١٢)، وتقريب التهذيب ص:(٥١٢).

(٦) هو عبد الله بن عمر بن غانم الرُّعيني الأفريقي، قاضي أفريقيا، قال أبو داود: «أحاديثه مستقيمة»، وقال الحافظ: «وثقه ابن يونس، ولم يعرفه أبو حاتم، وأفرط ابن حبان في تضعيفه»، توفي ١٩٠هـ. انظر: التذكرة (٢/ ٨٩٨)، وتقريب التهذيب ص:(٣١٥).

والحجة في ذلك أحاديث كثيرة مأثورة عن النبي ﷺ أنه قيل له: يا رسول الله! هل نرى ربنا يوم القيامة؟[١] . . . ، وذكر الحديث.

قال محمد بن يحيى: وإن الإيمان بهذه الأحاديث المأثورة عن رسول الله ﷺ في رؤية الرَّب في القيامة، والقَدَر، والشَّفاعة، وعذاب القبر، والحوض، والميزان، والدَّجَّال، والرَّجم، ونُزول الرَّب تبارك وتعالى في كل ليلة بعد النصف أو الثُّلث الباقي، والحساب، والنار والجنة أنهما مخلوقتان غير فانيتين، وأنه ليس أحد إلا سيكلمه الله يوم القيامة، ليس بينه وبينه ترجمانٌ يترجم له، ونحوها من الأحاديثِ، والتصدِيق بها، لازمٌ للعباد أن يؤمنوا بها، وإن لم تبلغه عقولهم، ولم يعرفوا تفسيرها، فعليهم الإيمان بها، والتسليم بلا كيف، ولا تنقير، ولا قياس؛ لأن أفعال الله لا تُشبَّه بأفعال العباد.

قال أبو جعفر: فهذا كلام العلماء في كل عصر، المعروفين بالسُّنَّة، حتى انتهى ذلك إلى عصر أبي جعفر محمد بن جرير[٢]، فذكر كلام من أنكر الرؤية، واحتجاجه، وتمويهه، وردَّ ذلك عليه وبيَّنه، ونحن نذكر كلامه نصّاً؛ إذ كان قد بلغ فيه المراد إن شاء الله، فذكر اعتراضهم بقوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[٣][٤]، والصَّواب من القول في ذلك عندنا ما تظاهرت به الأخبار عن النبي: «إنكم سترون ربكم» فالمؤمنون يرونه، والكافرون عنه يومئذ محجوبون.

قال محمد بن جرير: وإنما ذكرنا هذا ليعرف من نظر، نعني فيه أنهم لا يَرجعون من قولهم إلا إلى مَا لبَّس عليهم الشيطان، مِمَّا يسهل على أهل الحق البيان عن فساده، ولا يرجعون في قولهم إلى آية من التنزيل، ولا رواية عن الرَّسول صحيحة ولا سقيمة، فهم في الظَّلماء يخبطون، وفي العمياء يتردَّدُون،

---

(١) تقدم تخريجه ص: (٣١٢).

(٢) يقصد به ابن جرير الطبري المفسر المشهور، توفي ٣١٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٢/ ١٦٢)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٦٧).

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٠٣).

(٤) من هنا ذكر النحاس بالمعنى ما قاله ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾، وذكرِه تفاسير منكري الرؤية للآية، وردِّه عليهم إلى أن قال ابن جرير: «والصواب. . .». انظر: جامع البيان (٧/ ٢٩٩ ـ ٣٠٤).

نعوذ بالله من الحيرة والضلال»[١].

وبهذا بيَّن النحاس منهجه في العقيدة، واستدل عليه بالأحاديث النبوية، وأقوال السلف، وخطَّأ مَن خالف ذلك، مِمَّن موَّه في الاستدلال، وناور عن الباطل.

ـ وإضافة إلى هذا الإطار العام لمنهجه في الصفات، فإن النحاس تعرَّض للكلام بصفة خاصة على بعض الصفات الإلٰهية في مختلف كتبه، ومن ذلك:

صفة الكلام وأنه غير مخلوق:

قال أبو جعفر النحاس: «﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[٢] مصدر مُؤكِّد، وأجمع النحويون على أنك إذا أكدتَ الفعل بالمصدر لم يكن مجازاً، وأنه لا يجوز في قول الشاعر:

امتلأ الحوضُ وقال قَطْنِي ....[٣]

أن يقول: قال قولاً، فكذا لما قال: ﴿تَكۡلِيمًا﴾ وجب أن كلاماً على الحقيقة من الكلام الذي يُعقل»[٤]. وقال في الأعراف: «وقوله ﷻ: ﴿أَلَا لَهُ ٱلۡخَلۡقُ وَٱلۡأَمۡرُۗ﴾[٥]، ففرَّق بين الشيء المخلوق، وبين الأمر، وهو كلامه، فدلَّ على أن كلامه غير مخلوق، وهو قوله: كن»[٦].

وقد أخرج النحاس في ناسخه عند قوله تعالى: ﴿وَإِن تُبۡدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمۡ أَوۡ تُخۡفُوهُ يُحَاسِبۡكُم بِهِ ٱللَّهُۖ﴾[٧] بسنده إلى قتادة، عن صفوان بن مُحرز[٨]، قال:

---

(١) إعراب القرآن (٥/ ٨٤ ـ ٩١)، وقد اختصر النحاس كلام ابن جرير.

(٢) سورة النساء: الآية (١٦٤).

(٣) لم يرد منسوباً لأحد، وورد في مجالس ثعلب (١/ ١٨٩)، وإصلاح المنطق ص:(٥٧، ٣٤٢)، والكامل (١/ ٣٩٩)، ومعاني القرآن وإعرابه (٥/ ٤٧)، والخصائص (١/ ٢٣)، وتمامه: (مهلاً رُويداً قد ملأت بطني)، والبيت من الرَّجز، وموضع الشاهد هو (وقال قطني) حيث لم يؤكد الفعل بالمصدر فلا يعد كلاماً حقيقياً.

(٤) إعراب القرآن (١/ ٥٠٧)، ونحوه في معاني القرآن الكريم (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠).

(٥) سورة الأعراف: الآية (٥٤). (٦) معاني القرآن الكريم (٣/ ٤٢ ـ ٤٣).

(٧) سورة البقرة: الآية (٢٨٤).

(٨) هو صفوان بن مُحرز بن زياد المازني، ثقة عابد، توفي ١٧٤هـ. انظر: تقريب التهذيب ص: (٢٧٧).

قال رجل لابن عمر: كيف سمعت رسول الله ﷺ يقول في النَّجوى؟ قال: سمعتُه يقول: «يدنو المؤمن من ربه تعالى حتى يضع عليه كنفه، فيقرره بذنوبه، فيقول: هل تعرف؟ فيقول: ربِّ أعرف، قال: فإني سترتها عليك في الدنيا وإني أغفرها لك اليوم، فيعطى صحيفة حسناته..»[١] ثم قال: «ففي هذا الحديث حقيقة معنى الآية، وأنه لا نسخ فيها، وإسناده إسناد لا يدخل في القلب منه لبس، وهو من أحاديث أهل السُّنَّة والجَماعة»[٢]. ويعني بذلك أنه دليل لما ذهب إليه أهل السنة من إثبات صفة كلام الله لعباده، ودنوه منهم، ووضع كنفه ـ وهو ستره ـ عليهم؛ لئلا يفتضحوا أمام الخلائق.

صفة الاستواء:

لم أقف على نصٍّ صريح للنحاس في الاستواء، وربما يكون تكلَّم عليه في شرح الآيات السَّاقطة من تفسيره المطبوع، لكن أبا المظفر السمعاني نقل عنه في تفسيره لقوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٣] أنَّه، والزّجّاج، وجماعة من نحاة أهل السنة، أنكروا تأويل الاستواء بالاستيلاء، قالوا: لا يُسمى الاستواء استيلاء في اللغة إلا إذا غلب غيره عليه، وهذا لا يجوز على الله[٤].

صفة العلو:

قال النحاس: «وقوله تعالى: ﴿لَا تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَٰبُ ٱلسَّمَآءِ﴾[٥] قيل: يعني أبواب الجنة؛ لأن الجنة في السَّماء، وأحسن ما قيل في هذا ما رواه سُفيَان، عن مَنصور[٦]، عن مُجاهد، قال: (لا تفتح أبواب السماء لكلامهم، ولا

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب: ﴿وَيَقُولُ ٱلْأَشْهَٰدُ هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾ (٣/ ٢٤٢) ح(٤٦٨٥)، ومسلم في كتاب التوبة، باب قبول توبة القاتل وإن كثر قتله (٤/ ٢١٢٠) ح(٢٧٦٨).

(٢) الناسخ والمنسوخ (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٣) سورة طه: الآية (٥).

(٤) تفسير القرآن (٣/ ٣٢٠).

(٥) سورة الأعراف: الآية (٤٠).

(٦) منصور بن المعتمر بن عبد الله السلمي أبو عتاب الكوفي، ثقة ثبت، توفي ١٣٢هـ. انظر: تهذيب الكمال (٢٨/ ٥٤٨)، وتقريب التهذيب ص:(٥٤٧)، والرَّاوي عنه هو سفيان الثوري.

لعملهم)[(١)]، ويدل على صحة هذا القول قوله جل وعز: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾[(٢)]»[(٣)].

وفسَّر قولَه تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾[(٤)]: بما حكاه عن مقاتل بن حيَّان النبطي[(٥)]، عن الضَّحَّاك بن مزاحم الهلالي، قال: «هو تعالى فوق عرشه وعلمه معهم»، ولم يذكر معه قولاً آخر[(٦)].

صفة التعجب:

قال النحاس في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾[(٧)]: «وأنكر شريح أن تقرأ (بَلْ عَجِبْتُ) بضم التاء، وقال: إن الله لا يعجب، إنما يعجب من لا يعلم[(٨)]، قال أبو جعفر: وهذا الذي قاله لا يلزم، وبضم التاء قرأه علي بن أبي طالب، وابن مسعود، وابن عباس[(٩)]، ومعنى التعجب في اللغة: أن يُنكر الشيء

---

(١) أخرجه عنه ابن جرير في جامع البيان (٨/ ١٧٦) بلفظ: (لا يصعد لهم كلام ولا عمل)، وذكره السيوطي في الدر المنثور (٣/ ١٥٦)، ورجال إسناده ثقات.

(٢) سورة فاطر: الآية (١٠).

(٣) معاني القرآن الكريم (٣/ ٣٤ ـ ٣٥).

(٤) سورة المجادلة: الآية (٧).

(٥) هو مقاتل بن حيان النبطي، أبو بسطام البلخي، صدوق فاضل، أخطأ الأزدي في زعمه أن وكيعاً كذَّبه، وإنما كذَّب مقاتل بن سليمان الأزدي الخراساني، مات قبيل الخمسين ومائة بأرض الهند. انظر: تقريب التهذيب ص:(٥٤٤).

(٦) إعراب القرآن (٤/ ٣٧٥).

(٧) سورة الصافات: الآية (١٥).

(٨) أخرج الفراء في معانيه (٢/٣٤٨)، وابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٢٤ ـ ٢٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٤٣٠)، والبيهقي في الأسماء والصفات (٢/ ٢٢٥) بأسانيدهم إلى الأعمش، عن أبي وائل شقيق بن سلمة، قال: «قرأت عند شريح: (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ) فقال: إن الله لا يَعجَب من شيء، إنَّما يعجب مَن لا يعلم، قال: فذكرت ذلك لإبراهيم النخعي، فقال: إنَّ شريحاً شاعرٌ يعجبه علمه، وعبد الله أعلم بذلك منه، قرأها: (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُونَ)». قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وذكره القرطبي في تفسيره (١٥/ ٧٠)، وابن تيمية في مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٢).

(٩) وهي قراءة سبعية قرأها حمزة والكسائي. انظر: السبعة في القراءات ص:(٥٤٧)، والنشر في القراءات العشر (٢/ ٣٥٦).

ويَقِلّ، فيُتعجَّب منه، فالله جل وعز العالم بالأشياء، وبما يكون، ولكن لا يقع التعجب إلا بعد الكون، فهو منه جل وعلا خلافه من الآدميين؛ لأنه قد علمه قبلُ وبعدُ، وهو يشبه علم الشهادة، كما قال سبحانه: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ﴾[(١)]»[(٢)].

ومع أن المنهج العام للنحاس في الأسماء والصفات هو هذا الذي رأيناه بالأدلة الواضحة، إلا أنه لم يسلم من تأويل بعض الصفات، فأوَّل بعضها كما سيأتي ذكره، وأورد في بعضها أقوالاً عدة من غير ترجيح بينها[(٣)]، وتوقَّف في بعضها[(٤)]، وفي ظني أن سبب هذا الاضطراب هو اعتماده على شيخه الزَّجّاج في كتبه؛ فإن الزَّجّاج جرى على منهج السلف في الصفات عامة، لكنه كان يؤول بعض الصفات لتأثره ببعض زملائه اللغويين كما سنقف عليه بالتفصيل عند وروده في مبحثه.

ومِن الصفات التي أوَّلها صفة الوجه، والرَّحمة، وصفة المحبة، وصفة العين، فقد أوَّل الوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[(٥)] بأنه: ويبقى ربك، كما يقال: هذا وجه الأرض[(٦)]، وصفة الرَّحمة بالثواب[(٧)]، وصفة المحبة بأنها: المغفرة للعباد والرحمة والثناء عليهم[(٨)]، وصفة العين في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ

---

(١) سورة الكهف: الآية (١٢).
(٢) معاني القرآن الكريم (٦/ ١٥ ـ ١٦).
(٣) انظر مثلاً قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾ في معانيه (١/ ١٥٥)، فإنه أورد قول مجاهد: إن الله يأتي يوم القيامة في ظُلل من الغمام، وقول الزجاج: إن الله يأتيهم بما وعدهم من الحسنات والعذاب، وقول الأخفش: إن الله يأتيهم بأمره، ولم يرجح شيئاً، وكذا قوله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ في إعراب القرآن (١/ ٣٦٦)، فإنه ذكر قول الزجاج أنه: ويحذركم الله إياه، وقولاً آخر لم يعين قائله أنه: ويحذركم الله عقابه، ولم يرجح بين القولين.
(٤) ذكر النحاس قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ وذكر فيه قول الضحاك: (هذا كله في يمينه)، ثم قول المبرد: (معنى بيمينه: بقوته)، ثم قال: «وهو معروف في كلام العرب، والله أعلم بما أراد» معاني القرآن الكريم (٦/ ١٩١ ـ ١٩٢).
(٥) سورة الرحمن: الآية (٢٧).
(٦) إعراب القرآن (٤/ ٣٠٨)، ومعاني القرآن الكريم (١/ ٣٧٣).
(٧) معاني القرآن الكريم (١/ ٤٥٨)، فقال: «معنى: ﴿فَفِى رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ﴾: ففي ثواب رحمة الله».
(٨) معاني القرآن الكريم (١/ ٣٨٤).

عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[١] بالعلم[٢]. وقال في معنى قوله تعالى: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[٣] أي: يملكها، كما تقول: هذا في قبضتي[٤]، وفي قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٥] قال: «أي يد الله في الثواب»[٦]، وكل ذلك مخالف لمنهج السَّلف الصَّالح في صفات الله؛ فقد أثبتوا الصفات المذكورة لله على الوجه اللائق به، من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تأويل.

وكذلك أوَّل جميع الصِّفات الواردة لله مقرونة بما يقابلها من صفات المخلوقين كالمكر، والخداع، والاستهزاء، والسخرية، بالمُجازاة، قال: «وسُمِّي جزاء الذَّنب باسمه لازدواج الكلام، وليُعلم أنه عِقاب عليه، وجزاء به»[٧]، وأوَّل الكيد في قوله تعالى: ﴿وَأَكِيدُ كَيْدًا ﴿١٦﴾﴾[٨] بالإمهال[٩].

فكان الأولى به في كل ما ذكرناه وغيره من الصفات أن يجري على منهجه الذي سار عليه في الصفات الأخرى كما هو منهج السلف، والعصمة لله لا للبشر، إلا من عصمه الله.

* المطلب الثاني *

عرض جملة من تقريراته في أبواب من الاعتقاد

اهتم النحاس بأنواع التوحيد الثلاثة في كتبه، وخاصة في معاني القرآن الكريم؛ نظراً لأن القرآن يدور على التوحيد، وحيث إن المواضع الدَّالة على ذلك كثيرة جداً، ولا يمكن الاستيفاء بها، فإنني رأيت أن اقتصر على بعض المسائل العقدية التي خالف فيها أهل السنة مع المذاهب الأخرى؛ لإبراز مدى تطابق منهجه مع منهج أهل السنة على النحو الآتي:

---

(١) سورة طه: الآية (٣٩).
(٢) إعراب القرآن (٣/ ٣٩).
(٣) سورة الزمر: الآية (٦٧).
(٤) معاني القرآن الكريم (٦/ ١٩١).
(٥) سورة الفتح: الآية (١٠).
(٦) معاني القرآن الكريم (٦/ ٥٠١).
(٧) انظر معانيه: (١/ ٩٦، ٩٧، ٤٠٨، ٢/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٣/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨)، وإعراب القرآن: (٣/ ٢١٥).
(٨) سورة الطارق: الآية (١٦).
(٩) إعراب القرآن (٥/ ٢٠٢).

تعريف الإيمان وزيادته ونقصانه:

ذكر النحاس أنَّ الإيمان لغة التصديق، يُقال: آمنتُ بكذا أي صدَّقت به، فإذا قلت: مؤمن، فمعناه مصدق بالله تعالى لا غير، قال: ويجوز أن يكون مأخوذاً من الأمان أي يُؤَمِّن نفسَه بتصديقه وعمله[١]. وفي هذا مخالفة لمن حصره لغة في التصديق فقط.

وأما شرعاً: فإنه قال في قوله تعالى: ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾[٢]: «فنفى عنهم الإيمان لأنهم لا اعتقاد لهم ولا عمل»[٣]. وهذا يدل أن الإيمان الشرعي عنده يتضمن الاعتقاد والعمل.

أما زيادة الإيمان ونقصانه: فإنه قال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾[٤]: «أي صدَّقوا بها فازدادوا إيماناً»[٥]، وهو صريح ظاهر الدلالة.

وقال عند قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُم مَّن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَٰذِهِۦٓ إِيمَٰنًا﴾[٦]: «أي فمِن المنافقين مَن يقول: أيكم زادته هذه إيماناً؟ لأنه إذا آمن بها فقد ازداد إيمانه»[٧]. وهو ظاهر الدلالة أيضاً، والقول بزيادته يلتزم القول بنقصانه.

عصمة الأنبياء:

ذهب أهل السنة والجماعة إلى عصمة الأنبياء مع جواز وقوع الصغائر منهم دون إقرارهم عليها كما سلف عند كلامنا على بعض التقارير العقدية التي قررها ابن قتيبة في كتبه.

وتبعهم النحاس في ذلك[٨]، وعلى ضوئه خرَّج قوله تعالى في سورة الأعراف ﴿فَلَمَّآ ءَاتَىٰهُمَا صَٰلِحًا جَعَلَا لَهُۥ شُرَكَآءَ﴾[٩] بما ذكره عن عكرمة أن المراد بالآية جنس الذكر والأنثى من أبناء آدم لا آدم وحواء بالتحديد؛ بدليل قوله تعالى بعد ذلك

---

(١) معاني القرآن الكريم (١/ ٨١ ـ ٨٢).
(٢) سورة البقرة: الآية (٨).
(٣) معاني القرآن الكريم (١/).
(٤) سورة الأنفال: الآية (٢).
(٥) معاني القرآن الكريم (٣/ ١٣٠).
(٦) سورة التوبة: الآية (١٢٤).
(٧) معاني القرآن الكريم (٣/ ٢٦٨).
(٨) معاني القرآن الكريم (٤/ ٢٦٨).
(٩) سورة الأعراف: الآية (١٩٠).

في الآية نفسها معبراً بالجمع عمَّن ارتكبوا الشرك: ﴿فَتَعَـٰلَى ٱللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾، ثم قال النحاس: «فهذا أولى والله أعلم من أن يُنسب إلى الأنبياء عليهم السَّلام مثل هذا»[١].

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ هَمَّتْ بِهِۦ ۖ وَهَمَّ بِهَا لَوْلَآ أَن رَّءَا بُرْهَـٰنَ رَبِّهِۦ﴾[٢] اختار قول ابن عباس، وأهل الحديث، وأئمة اللغة كأبي عبيد، والفراء، وابن قتيبة، وثعلب، وأبي بكر بن الأنباري، والأزهري: أنه همَّ بها همّاً عارضاً بعد طول المُراودة، بينما همَّت هي بالمعصية هَمَّ نية واعتقاد[٣]، جرياناً على مذهب أهل السنة في جواز وقوع الصغائر من الأنبياء، ثم أيَّد ذلك بكلام نفيس لأبي عبيد في الرَّد على من نفى همَّه بذلك من المعتزلة وغيرهم، فقال بعد أن حكاه: «وكلام أبي عبيد هذا كلام حسَنٌ بيِّنٌ لمن لم يَمِلْ إلى الهوى»[٤].

الرد على من أول الصُّوْرَ بالصُّوَر:

سبقت الإشارة إلى أن المعتزلة أوَّلوا (الصُّوْرَ) بـ(الصُّوَر)، معتمدين على تفسير أبي عبيدة معمر بن المثنى للصُّوْر بأنَّه جمع صُورَة[٥].

وقد ردَّ النحاس على أبي عبيدة في دعواه أن الصُّور بمعنى الصُّوَر فقال: «وقوله جل وعز: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِى ٱلصُّورِ فَلَآ أَنسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَآءَلُونَ ﴿١٠١﴾﴾[٦] قال أبو عبيدة: هو جمع صورة[٧]، قال أبو جعفر: يذهب إلى أن المعنى: فإذا

---

(١) معاني القرآن الكريم (٣/ ١١٤ ـ ١١٦)، وقد أيَّد ابن كثير هذا القول في تفسيره (٣/ ٥٢٩)، وضعَّف الآثار الواردة في طاعة آدم وحواء للشيطان، وتسمية ولدهما بعبد الحارث، لتَعارُض ذلك مع عصمة الأنبياء.

(٢) سورة يوسف: الآية (٢٤).

(٣) انظر: تأويل مشكل القرآن ص: (٣١٣)، والأضداد لابن الأنباري ص: (٤١٢ ـ ٤١٤)، وتهذيب اللغة (٥/ ٣٨٢)، ومعاني القرآن الكريم (٣/ ٤١١ ـ ٤١٤).

(٤) انظر كامل الأقوال، وردَّ أبي عبيد، وتأييد النحاس له في معاني القرآن الكريم (٣/ ٤١١ ـ ٤١٥).

(٥) انظر: الإغفال لأبي علي الفارسي (٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧٥)، والمحتسب لابن جني (٢/ ٥٩).

(٦) سورة المؤمنون: الآية (١٠١).

(٧) مجاز القرآن: (١/ ١٩٦).

نَفَخَ في صُوَر الناسِ الأرواحَ، وهذا غَلَط عند أهل التفسير واللغة، روى أبو الزَّعراء[(١)]، عن عبد الله بن مسعود: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ﴾ قال: في القَرْنِ[(٢)]، وروى عَطية[(٣)]، عن أبي سعيد الخدري، عن النبي ﷺ قال: (كيف أنعم، وقد التقم صاحب القرن القرن، وحنَى جبهته، وأصغى سمعه، ينتظر متى يُؤمر)، قال المسلمون: يا رسول الله! فما نقول: قال: (قولوا: حسبنا الله ونعم الوكيل، عليه توكّلنا)[(٤)]، ولا يَعرِف أهل اللغة في جمع (صُورة) إلا (صُوَراً)، ولو كان جمع صُورة لكان: (ثمَّ نُفِخَ فيها)، إلا على بُعْدٍ من الكلام»[(٥)].

الرَّد على الرَّافضة في الخلافة والإمامة:

استدل النحَّاس على صحة خلافة الخلفاء الراشدين بقوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾[(٦)] فقال: «فكان في هذه الآية دلالة على نبوة رسول الله ﷺ؛ لأن الله أنجز ذلك الوعد، وكان فيها دلالة على خلافة أبي بكر الصديق، وعمر، وعثمان، وعلي رضي الله عنهم؛ لأنه لم يَستخلف أحد مِمَّن خُوطب بهذه الآية غيرهم؛ لأن هذه الآية نزلت قبل فتح مكة، وعن النبي ﷺ أنه قال: (الخلافة بعدي ثلاثون)[(٧)]»[(٨)].

---

(١) هو عبد الله بن هانئ، أبو الزعراء الكوفي، قال البخاري: «لا يتابع على حديثه»، وذكره ابن حبان في الثقات: (٥/ ١٤)، وانظر ميزان الاعتدال: (٤/ ٥٢٥).

(٢) تقدم تخريجه ص: (٢٧٣). (٣) هو العوفي، تقدمت ترجمته ص: (٢٧٢).

(٤) تقدم تخريجه ص: (٢٧٢).

(٥) معاني القرآن الكريم (٤/ ٤٨٦)، ونحوه في (٢/ ٤٤٧) و(٦/ ١٩٢) منه، وإعراب القرآن (٣/ ٣٩٨).

(٦) سورة النور: الآية (٥٥).

(٧) أخرجه أبو داود في السنة، باب في الخلفاء (٥/ ٣٦) ح(٤٦٤٦)، والترمذي في الفتن، باب ما جاء في الخلافة (٤/ ٤٣٦) ح(٢٢٢٦)، وابن حبان في صحيحه (١٥/ ٣٥) ح(٦٦٥٧)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٧١). قال الترمذي: «هذا حديث حسن.. ولا نعرفه إلا من حديث سعيد بن جُهمان»، والحديث صحَّحه ابن حبان، والحاكم، ووافقه الذهبي، والألباني في السلسلة الصحيحة (١/ ١٩٨) برقم (٤٦٠).

(٨) إعراب القرآن (٣/ ١٤٥).

وصرَّح في ناسخه أن أبا بكر كان أحقَّ الناس بالخلافة بعد رسول الله ﷺ لِما في ذلك من الأدلة، فقال ـ وهو يشرح قول عمر رضي الله عنه: (كانت بيعة أبي بكر رضي الله عنه فلتَةً فوقى الله شرَّها)[1] ـ: «أي فجأة، وفي هذا من المعنى أن عمر تواعد مَن فعل مثل ذلك؛ وذلك أن أبا بكر رضي الله عنه كان له من الفضائل الباهرة التي لا تُدفع ما يستوجب به الخلافة، وأن يبايع فجأة، وليس هذا لغيره، وكان له استخلاف رسول الله ﷺ إيَّاه على الصَّلاة، قال محمد بن جرير[2]: استخلافه إياه على الصَّلاة بمعنى استخلافه إياه على إمامة المسلمين والنَّظر في أمورهم؛ لأنه استخلفه على الصَّلوات التي لا يقيمها إلا الأئمة مِن الجُمَع والأعياد، فَرُوْجِعَ في ذلك، فقال: (يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر)[3]»[4].

وردَّ على الرَّافضة في استدلالهم بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾[5] على أحقية علي بالخلافة والإمامة فقال بعد أن ذكر الآية: «وقد ذكرنا أن محمد بن علي أبا جعفر سُئل عن معنى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ هل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه؟ فقال: عليٌّ من المؤمنين[6]، يذهب إلى أنَّ هذا لجميع المؤمنين، وهذا قول بيّن؛ لأن ﴿ٱلَّذِينَ﴾ لجماعة المؤمنين، وهذا في تولي المؤمنين بعضِهم بعضاً، وليس هذا من الإمامة في شيء، يدل على ذلك أن هذا التولي في حياة رسول الله ﷺ»[7].

كذلك صحَّح موقف أبي بكر من قضية فدك لمَّا طالبته فاطمة رضي الله عنها بإرث أبيها، بأن الصَّحابة شهدوا لأبي بكر على أن النبي ﷺ قال: «إنا معاشر الأنبياء لا

---

(١) أخرجه البخاري في الحدود، باب رجم الحبلى من الزنا إذا أحصنت (١٢/ ١٤٤) ح(٦٨٣٠).

(٢) وهو ابن جرير الطبري، وذكر محقق (الناسخ والمنسوخ) أنه لم يقف على هذا القول في كتب ابن جرير المطبوعة.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب فضائل الصحابة، باب فضائل أبي بكر الصديق (٤/ ١٨٥٧) ح(٢٣٧٨).

(٤) الناسخ والمنسوخ (٣/ ٥٠ ـ ٥١).

(٥) سورة المائدة: الآية (٥٥).

(٦) تقدم ذكر الأثر ص: (٢٤٩).

(٧) إعراب القرآن (٢/ ٢٨).

نُورث ما تركنا صدقة»[١]، حتى صار ذلك إجماعاً، وعمل به الخلفاء الأربعة لم يغيروا منه شيئاً، وأجروا مجراه في وقت النبي ﷺ، خلافاً للرَّوافض الذين زعموا أن أبا بكر حرم فاطمة من إرثها واغتصبه[٢].

وردَّ في ناسخه على من طعن في أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه من أهل الأهواء في إجلائه أهل نجران إلى الشَّام، وذَكَر بعض فضائله ومناقبه[٣]، كما رد أيضاً على من طَعَنَ في الخليفة الراشد عثمان بن عفان من أهل الأهواء بأنه تصرَّف في تأليف القرآن من عنده[٤].

إثبات عذاب القبر ونعيمه والرَّد على من أنكر سِماع الميت في قبره:

ذكر النحاس أن بعض العلماء تأوَّل قوله ﷺ: «إن الميت ليَسمَع خَفْقَ نِعَالهم»[٥] بقوله: لَيَعْلَمُ، محتجاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾[٦]، وتأوَّل حديث النبي ﷺ في أهل القَلِيب الذين قُتلوا ببدر حين خاطبهم فقال: «هل وجدتم ما وعد ربُّكم حقّاً»[٧]، ثم أخبر بأنهم يسمعون على أنهم يَعْلَمُونه، ثم قال: «وهذا التأويل ردَّه جماعة من العلماء على متأوليه؛ لأن النبي ﷺ هو المُبيِّنُ عن الله ﷻ، وهو القائل: (إن الميت ليَسمَع خَفْقَ نِعَالهم)، والمُخبر بعذاب القبر، ومُساءلة الميت، وكذا أكثر

---

(١) تقدم تخريجه ص: (٢٦).

(٢) إعراب القرآن (٤/ ٣٩٢)، وذكر فيه أن فدك كانت مما أفاء الله على رسوله من يهود بني النضير لما أجلوا إلى الشام، فكان النبي ﷺ يأخذ منه ما يكفيه وأهله، ويجعل الباقي في السِّلاح الذي يُقاتل به العدو، وفي الكُراع.

(٣) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٤١٧ ـ ٤٢٢). (٤) الناسخ والمنسوخ (٢/ ٣٩٦ ـ ٤٠٥).

(٥) أخرجه البخاري في الجنائز، باب الميت يسمع خفق النعال (١/ ٤١٠) ح(١٣٣٨)، ومسلم في الجنة ونعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه وإثبات عذاب القبر ونعيمه والتعوذ منه (٤/ ٢٢٠٠) ح(٢٨٧٠).

(٦) سورة النمل: الآية (٨٠).

(٧) أخرجه البخاري في الجنائز، باب ما جاء في عذاب القبر (١/ ٤٢١) ح(١٣٧٠)، ومسلم في كتاب الجنة ونعيمها، باب عرض مقعد الميت من الجنة والنار عليه وإثبات عذاب القبر ونعيمه والتعوذ منه (٤/ ٢٢٠٣) ح(٢٨٧٤).

أصحابه على ذلك، يُخبرون بتأدية الأعمال إلى الموتى.

فالصَّواب من ذلك أن يُقال: إن الله جل وعزَّ يؤدي إلى الموتى من بني آدم ما شاء على ما شاء، ويُعذِّب مَن شاء مِمَّن يستحق بما يشاء، فأما قوله جل وعز: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسۡمِعٖ مَّن فِي ٱلۡقُبُورِ﴾[(١)] و﴿إِنَّكَ لَا تُسۡمِعُ ٱلۡمَوۡتَىٰ﴾ فليس فيه مخالفة لهذا، وإنَّما المعنى ـ والله أعلم ـ أنك لا تُسمع الموتى بقُدرتك ولا بقوتك، ولكنَّ الله جلَّ وعزَّ يُسمعهم كيف يشاء، ويدل على هذا أن بعده: ﴿وَمَآ أَنتَ بِهَٰدِي ٱلۡعُمۡيِ عَن ضَلَٰلَتِهِمۡۖ﴾[(٢)]، أي: لستَ تهديهم أنت بقدرتك، ولكن الله جلَّ وعز يهدي من يشاء بلطفه وتوفيقه»[(٣)].

(١) سورة فاطر: الآية (٢٢).
(٢) سورة النمل: الآية (٨١).
(٣) إعراب القرآن (٤/ ١٨٨ ـ ١٨٩).

المبحث الخامس والعشرون

منهج أبي عمر الزاهد (غُلام ثعلب) (ت٣٤٥هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية

لازم أبو عمر الزاهد أستاذه ثعلب وعكف عليه، فأخذ عنه العربية، والحديث، والعقيدة، حتى لُقِّب بغلام ثعلب، فكان من الطَّبعَي أن يتأثر بشيخه، وينتهج منهج أهل السنة والجماعة في عقيدته وعلمه، وقد اتضح ذلك جلياً فيما رواه عن شيوخه، وفيما رواه تلاميذه عنه، مِن أقوال في الصفات الإلهية على منهج السلف.

---

(١) هو أبو عمر محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم الزاهد، المعروف بغُلام ثعلب، وُلد ببغداد على الرَّاجح عام ٢٦١هـ، ثم تعلّم بها، فأخذ الحديثَ عن جمع من مُحَدِّثي بغداد، والعربيةَ عن شيخه ثعلب وأصحابِه، وكذا المبرِّد، وأثناء ذلك لازم ثعلباً وانقطع له وأكثر عنه، حتى سُمِّي بغلام ثعلب، وبعد وفاة ثعلب عام ٢٩١هـ استمر في طلب العلم وبذله إملاءً وتصنيفاً، فكثر تلاميذه وأصحابه، وازدحمت حلقاته، فأصبح موفور الحُظوة لدى رجال الدولة، وأصحاب المال، ولم يزل كذلك حتى توفي ببغداد عام ٣٤٥هـ. وكان ثقة، فاضلاً، زاهداً، آية في الحفظ، حافظاً للغة، متقناً لفنونها، مسنداً للحديث، شديداً على الرَّافضة، ومن كتبه: غريب الحديث، وفائت الفصيح، وفضائل معاوية، وياقوتة الصِّراط.

• مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٠٩)، وتاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٧)، ونزهة الألباء ص:(٢٧٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٧٠)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٥٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٢٩)، والوافي بالوفيات (٤/ ٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥٠٨)، وطبقات الشافعية (٣/ ١٨٩)، وبغية الوعاة (١/ ١٦٤)، والمنهج الأحمد (٢/ ٢٤٩).

أما ما رواه عن شيوخه: فإنه أورد في كتابه: (ياقوتة الصِّراط في تفسير غريب القرآن)[١] نقولاً لشيخيه ثعلب وابن الأعرابي تبرز منهجه في تفسير الصفات الإلهية وإثباتها.

- قال في سورة الأعراف: «قال أبو عبد الله: (يعني ابن الأعرابي): ومنه[٢]: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَرَوْا أَنَّهُ لَا يُكَلِّمُهُمْ﴾[٣]، أي: عاب العجل بذلك؛ وهذا دليلٌ على أن الله يتكلَّم، ولم يزل متكلماً؛ لأنه لا يكون هُوَ بِصِفَةٍ مَا عَابَ»[٤].

- وقال في سورة المطففين: «﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[٥]، قال ثعلب: في هذا دليل أن ثمَّ قوماً ليسوا بمحجوبين، وهو بمعنى الخبَر: (إنكم ترون ربَّكم كما ترون ليلة البدر)[٦]»[٧].

- ونقل ابن بطة في (الإبانة الكبرى) سماعاً عن أبي عمر الزاهد أنه قال: «سمعتُ أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلباً يقول في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا تَحِيَّتُهُمْ يَوْمَ يَلْقَوْنَهُۥ سَلَٰمٌ﴾[٨]: أجمع أهل اللغة أن اللقاء ههنا لا يكون إلا معاينة ونظراً بالأبصار»[٩].

فهذه نقول ثلاثة يدل الأول منها على إثبات صفة الكلام، والأخيران يدلان على إثبات صفة الرؤية لله ﷻ معاينة ونظراً بالأبصار، وقد نقلها عن شيخيه ابن الأعرابي، وثعلب؛ احتجاجاً بقوليهما، وتقريراً له.

وأما ما روي عنه من أقوال بهذا الخصوص: فإن ابن بطة العكبري نقل عنه في (الإبانة) ما يُعد منهجه الكامل في الأسماء والصفات حيث قال: «سألتُ

---

(١) حققه الأستاذ: محمد بن يعقوب تركستاني، ونشرته مكتبة العلوم والحكم عام ١٤٢٣هـ.
(٢) أي: ومن تفسير غريب القرآن.
(٣) سورة الأعراف: الآية (١٤٨).
(٤) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص:(٢٣١).
(٥) سورة المطففين: الآية (١٥).
(٦) تقدم تخريجه ص:(٣١٢).
(٧) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص:(٥٦١).
(٨) سورة الأحزاب: الآيتان (٤٣، ٤٤).
(٩) الإبانة الكبرى (٣/ ٥٨)، وحادي الأرواح ص:(٤٢٠)، وقال: «حسبُك بهذا الإسناد صحة».

أبا عمر محمّد بن عبد الواحد صاحب اللغة عن قول النبي ﷺ: (ضَحِكَ ربُّنَا من قُنُوط عباده، وقُرب غِيَره؟)[١]، فقال: «الحَديث مَعروفٌ، وروايته سُنةٌ، والإعرَاض بالطَّعن عليه بدعةٌ، وتفسير الضّحك تَكَلُّفٌ وإلحادٌ، فأما قوله: (وقرب غِيَره) فسرعة رحمته لكم، وتغيير ما بكم من ضر»[٢].

ونقل القاضي ابن أبي يعلى في طبقات (الحنابلة) بسنده إلى أبي عمر الزاهد ما يدل على موقفه من القائلين بخلق القرآن، فقال: «أنبأنا أبو الحُسَين بن النَّقور[٣]، قال: أخبرنا أبو القاسم الصَّيدلاني[٤]، قال: أخبرنا أبو عمر محمّد بن عبد الواحد، قال: أخبرني أبو عليّ القاضي[٥] قال: سمعتُ عليَّ بن الموفق[٦] يقول: كان جارٌ لي مجوسيٌّ اسمه شهريار، فكنتُ أعرض عليه الإسلام، فيقول: نحنُ على الحقِّ، فمات على المجوسية، فرأيته في النوم، فقلتُ له ما الخبر؟ فقال: نحن في قَعر جهنَّم، قال: قلتُ: تحتكم قوم؟ قال: نعم قومٌ منكم، قال: قلتُ: مِن أيِّ الطَّوائف مِنَّا؟ قال: الذين

---

(١) جزء من حديث أبي رزين العقيلي في الرؤية، وقد تقدم تخريجه في ص: (٣٠٠ ـ ٣٠١).

(٢) الإبانة (٣/ ١١٢) برقم (٨٤)، باب الإيمان بأن الله ﷻ يضحك، وطبقات الحنابلة (١/ ٦٨)، من طريق علي بن أحمد أبي القاسم البُندار، عن ابن بطة به، ورجال الإسناد أئمة ثقات.

(٣) هو أحمد بن محمد أبو الحسين بن النَّقور البغدادي، وثَّقه الخطيب وابن خيرون، وكان صحيح السّماع، متحرياً في الرِّواية، توفي ٤٧٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٨١)، وسير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٧٢).

(٤) هو عبيد الله بن أحمد بن علي بالبغدادي، سمع من يحيى بن صاعد، وأبي بكر النيسابوري، وكان حافظاً مقرئاً، توفي ٣٩٩هـ. انظر: الأنساب (٣/ ٥٧٤)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٣٧٨).

(٥) لعلَّه أبو علي أحمد بن إدريس القاضي الجرجاني، روى عن أحمد بن محمد السَّاوي، ذكره السهمي في تاريخ جرجان، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً. انظر: تاريخ جرجان (١/ ٧٧).

(٦) هو علي بن الموفَّق أبو الحسن العابد، حدَّث عن منصور بن عمَّار، وأحمد بن أبي الحواري، وكان عزيز الحديث، ثقة، توفي ٢٦٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١١٠)، وطبقات الحنابلة (١/ ٢٣٠).

يقولون: القرآن مخلوق»[١].

هذا ما وقفت لأبي عمر الزاهد من تقريرات في الصفات الإلهية، وهي دالة على أن منهجه فيها هو منهج أهل السنة والجماعة، من إثبات الصفات، بلا تكييف، ولا تمثيل.

ولم أقف على أية ملحوظة عليه، غير أنه فسَّر المكر بالتدبير في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ ۝٥٤﴾[٢]، وفي قوله: ﴿وَهُوَ شَدِيدُ ٱلْمِحَالِ﴾[٣] فقال: «والمكر من الله جل وعز: التدبير» كما في الياقوتة[٤].

والصواب أن المكر وإن لزم منه التدبير إلا أنه ينبغي أن يُسَمَّى باسمه، كما سمَّاه الله به، فهو مكر حقيقي في مقابل مكر المخلوقين.

قال أبو المظفر السمعاني في الآية: «المكر من العبد: الخِبُّ والخدَاع، ومن الله تعالى: أن يأخذ العبد بغتةً مِن حيث لا يعلم، وإنما سمَّاه مكراً على المقابلة؛ لأنه جزاء مكرهم»[٥].

* المطلب الثاني *

موقفه من الرَّافضة وموقف الرَّافضة منه

عاش أبو عمر الزاهد في العصر العباسي الثاني الذي كان مشحوناً بالاضطرابات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وفيه سيطر البُويهيون الرَّوافض (٣٢٠هـ ـ ٤٥٠هـ) والأمراء وكبار القُوَّاد على الخُلَفاء، فضعف أمر أهل السنة، وتكالب عليهم الأعداء، فأصبحوا بلا سَنَد ومأوى، وكان أهل الرَّفض يكتبون شتم أبي بكر ومعاوية وغيرهما مِن كبار الصحابة على أبواب المساجد،

---

(١) طبقات الحنابلة (١/ ٦٨ ـ ٦٩)، ورجال الإسناد ثقات، ما عدا أبو علي القاضي الذي لم يُذكر فيه شيئاً.

(٢) سورة آل عمران: الآية (٥٤). (٣) سورة الرَّعد: الآية (١٣).

(٤) ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن ص: (١٨٨، ٢٨٠).

(٥) تفسير القرآن (١/ ٣٢٣)، وينظر: جامع البيان (١/ ١٣٣) ففيه كلام نفيس حول الآيات المشابهة لهذه الآية.

فإذا محاها المسلمون خِفية بالليل أعادوها بتأييد من الأمير البويهي، واخترعوا كثيراً من البدع والمُنكرات التي أخذتها الرَّافضة فيما بعد[(١)].

ولمَّا رأى أبو عمر الزَّاهد استفحال شَرِّ الرَّافضة، وسيطرتهم على مقاليد الأمور وأَزِمَّتها، ألف جزءً في فضائل معاوية؛ إظهاراً للحق، وانتصاراً لأهل السنة، وردّاً على الرَّافضة فيما يفترونه على أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، من السّبّ والقذف والأباطيل والمنكرات، فكان يستحسنه، ويحب إذاعته بين تلاميذه، ويُلزم أصحابَه وطُلابه قراءة هذه الجزء قبل ابتداء أي درس؛ ليستفيد منه الحاضرون.

قال الخطيب البغدادي: «سمعتُ غير واحد يَحكي عن أبي عمر الزاهد أن الأشراف والكُتَّاب وأهل الأدب كانوا يحضرون عنده؛ ليسمعوا منه كتب ثعلب وغيرها، وكان له جزءٌ قد جمع فيه الأحاديث التي تُروى في فضائل معاوية[(٢)]، فكان لا يترك واحداً منهم يقرأ عليه شيئاً حتى يبتدأ بقراءة ذلك الجزء، ثم يُقرأُ عليه بعده ما قصده له»[(٣)].

فأثار ذلك حفيظة بعض الرَّوافض في زمانه كابن النَّديم[(٤)] وأشياخه من

---

(١) المنتظم (٧/ ٨) حوادث ٣٥١هـ، ودُول الإسلام (١/ ٣٢٠ ـ ٣٢١)، والبداية والنهاية (١١/ ١٨٢، ٢٦٧).

(٢) قال ابن حجر في لسان الميزان (٦/ ٣١٦): «رأيتُ الجزأ الذي جَمَعَه في فضائل مُعَاوية، وفيه أشياء كثيرةٌ موضوعةٌ، والآفة فيها من غيره».

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٥٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥١٠)، وتذكرة الحفاظ (٢/ ٨٧٣)، وتاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٣٥).

(٤) قال الحافظ ابن حجر في ترجمته: «وهو غير موثوق به، ومُصنَّفه المذكور (أي الفهرست) يُنادي على من صنَّفه بالاعتزال والزَّيغ، نسأل الله السَّلامة. . . . ولمَّا طالعتُ كتابه ظهر لي أنه رافضيٌّ معتزليٌّ؛ فإنه يُسَمِّي أهل السنة: الحَشَويَّة، ويسمي الأشاعرة: المُجبرة، ويسمي كل من لم يكن شيعياً: عامياً، وذكر في ترجمة الشَّافعي شيئاً مُختَلَقاً ظاهر الافتراء، فمِمَّا في كتابه من الافتراء ومن عجائبه أنه وثَّق عبد المنعم بن إدريس، والواقدي، وإسحاق بن بشر، وغيرهم من الكذَّابين، وتكلَّم في محمد بن إسحاق، وأبي إسحاق الفزاري، وغيرهما من الثقات». (لسان الميزان ٥/ ٧٠٧).

الرَّافضة، فَحَنقُوا عليه، ورموه بأشياء مختلقة، ظاهرة الاختلاق، عديمة الصِّحة، كالكذب والنَّصب والميل عن علي ﷺ، تنبئ عن حقد وكراهية لأبي عمر الزاهد من أجل مواقفه الصَّارمة مِن الرافضة.

قال في الفهرست: «سمعتُ جماعة من العلماء يُضَعِّفُون حكايته، ويُنسبونه إلى التَّزيُّد، وكان نِهايةً في النَّصب والميل عن عليٍّ عليه السلام. . . وتوفي سنة خمس وأربعين وثلاثمائة، وله ست وثمانون سنة، لقَّاه الله عَمَلَهُ. . . وكان يقول: إنه شاعرٌ مع عاميته، فمن شِعره:

إذا مَـا الـرَّافـضُ الـشَّـامـيُّ تـمَّـتْ مَـعـايِـبُـه تَـخَـتَّـمَ فـي يَـمِـيْـنِـهْ
فـأمَّـا إن أتَـاك لِـسَـمْـتِ وَجْـهٍ فَـإنَّ الـرَّفْـضَ بَـادٍ فـي جَـبِـيْـنِـهْ

ويَكفيه جهلاً هذا الشعر»(١).

قال الحافظ ابن حجر معلقاً على قول ابن النديم هذا: «قلتُ: هذا أوضح الأدلة على أن النَّديم رافضي؛ لأنَّ هذه طريقتهم؛ يُسَمُّون أهل السنة عَامَّةً، وأهل الرَّفض خَاصَّةً»(٢).

وقال العلامة عبد العزيز الميمني الرَّاجكوتي(٣) مُفنداً دعاوى ابن النديم وشيوخه في أبي عمر الزاهد: «إن جمعَ فضائل معاوية ليس من النصب في شيء؛ غير أن النديم قد صَرَحَ مَحْضُه عن زَبَدِه، وأبدى بما عنده، والبيتان أظنُّهما مَنْحُولَين؛ لضَعْفِ بِنيتهما، ولأن الرَّفضَ والتَّختُّم باليمين لم يكونا مخصوصين بالشام؛ وهو الذي عانى المتاعب حتى بعد وفاته(٤)، وتراه في

(١) الفهرست ص: (٨٢ ـ ٨٣). (٢) لسان الميزان (٦/ ٣١٦).

(٣) أستاذ العربية بجامعة عليكرة بالهند، نشر وحقَّق الكثير من كتب التراث، ونال عضوية المجمع العلمي العربي بدمشق، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، وكان أديباً لغوياً محققاً محرراً، وله مؤلفات وتحقيقات عدة، وتوفي بكراتشي عام ١٩٧٨م. انظر: مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق (٥٢/ ٥٨١)، ومعجم المؤلفين (٢/ ١٧٠).

(٤) توفي أبو عمر الزاهد في يوم الأحد (١٣/ ١١/ ٣٤٥هـ)، ودفن في يوم الإثنين (١٤/ ١١/ ٣٤٥هـ)، وسبب إبطاء دفنه على ما ذكره ابن الوردي في تاريخه نقلاً عن أبي العلاء المَعَرِّي أنه لما عبَّر به أهلُ السنة جنازتَه قرية الكَرخ التي كانت مَحِلَّة الرَّافضة، وحولُه =

البَاب الأول[١] يُسَمِّي علياً أمير المؤمنين، وفي الباب التاسع عشر بوليِّ الله وحبيبه[٢]»[٣].

ومن العجيب بعد هذا البيان أن نرى بعض المتأخرين كالقفطي، والفيروزآبادي، يأخذان بكلام ابن النديم، ويُردِّدان من غير دراية وتمحيص أن أبا عمر الزاهد كان مُغالياً في حب معاوية رضي الله عنه[٤].

وليس الأمر كذلك بعدما ظهر جلياً أنه كان يوالي علياً كما كان يوالي معاوية وباقي الصحابة؛ بل كان يقصد من تأليف ذلك الجزء الانتصار لأهل السنة على الرَّافضة الطَّاعنين في الصحابة، وقد كان ينشر هذا المنهج في حياته، ويُعَلِّمُه أصحابَه، ويدعو أقربائه المنحرفين عنه إليه.

ـ فقد ذكر الخطيب في ترجمة اللغوي أحمد بن إبراهيم السيّاري خال أبي عمر الزاهد[٥]، أن أبا عمر الزاهد قيل له: من هو السيّاري؟ قال: «خالٌ لي كان رافضياً، مكث أربعين سنة يدعوني إلى الرَّفض فلم أستجب له، ومكثتُ أربعين سنة أدعوه إلى السُّنَّة فلم يستجب لي»[٦].

ـ وذكر أبو البركات ابن الأنباري وغيره أنه كان يأمر تلاميذه تنفيذ الأوامر

= التكبير والتهليل، قال قائل منهم: هذا والله لا كَمَنْ دُفنتْ ليلاً (يعني فاطمة رضي الله عنها)، فثار أهل الكرخ، وقُتل بينهم جماعة، وطُرح أبو عُمَر عن النَّعش، وجُرح جراحاً كثيرة. انظر: أبو العَلاءِ وما إليه، لعبد العزيز الميمني الراجكوتي ص:(١٤٨)، وأحال إلى (تاريخ ابن الوردي) ولم أعثر ذلك في تاريخه المطبوع في ذيل (المختصر في أخبار البشر) لأبي الفداء سنة ١٣٢٥هـ في المطبعة الحسينية بالقاهرة.

(١) انظر: كتاب المُدَاخَل أو المداخَلات لأبي عمر الزاهد بتحقيق العلامة عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ونشرته مجلة المجمع العلمي العربي بدمشق عام ١٣٤٨هـ: المجلد التاسع، الجزء الثامن: الباب الأول: ص:(٤٤٩).

(٢) كتاب المداخل الباب التاسع عشر، ص:(٥٣٥).

(٣) كتاب المداخل ص:(٥٠٧).

(٤) إنباه الرواة (٣/ ١٧٢)، والبلغة في تاريخ أئمة اللغة ص:(٢٠٤).

(٥) كان نحوياً ولغوياً صاحب رواية، وروى عن الناشئ الأكبر، وابن معروف الطوسي، والمبرد، وغيرهم. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ١٢)، وإنباه الرواة (١/ ٥٩).

(٦) تاريخ بغداد (٤/ ١٣)، وإنباه الرواة على أنباه النحاة (١/ ٥٩).

النبوية، والعمل بالسُّنَّة، ويحثهم على مكارم الأخلاق، فكان يقول: «تركُ قضاء حقوق الإخوان مَذلَّةٌ، وفي قضاء حُقوقهم رِفعَةٌ، فاحمَدوا الله تعالى على ذلك، وسارعوا في قضاء حوائجهم ومسارّهم تُكافَئوا عليه»(١).

وبهذا ظهر أنه كان داعية إلى المنهج السُّنِّيّ والأخذ به والعمل به، لا إلى المُغالاة في حب أحد من الصحابة دون غيره؛ فإنَّه ليس من منهج أهل السنة المغالاة في حب أحد منهم دون غيره، فالكل عندهم عدولٌ ثقاتٌ.

* المطلب الثالث *

الرَّد على من رماه بالكذب على اللغة

كان أبو عمر الزاهد واسع الرواية، غزير الحفظ، حاضر البديهة، قويَّ الذاكرة، فإذا سأله سائل أجابه في الحال، ودعَّم جوابه بشواهد من دواوين العربية نظماً ونثراً؛ حتى اتهمه بعضُ أهل المَلامة في عصره؛ مِمَّن قلَّ حفظُه، وقَصُرَت همته، ورمَى عن قوس الحسَد سهمَه: بأنه يكذب على اللغة، ويفتري عليها(٢).

قال الخطيب: «وكان جماعة من أهل الأدب يطعَنون على أبي عمر الزاهد، ولا يُوَثِّقُونَه في علم اللغة، حتى قال لي عُبيد الله بن أبي الفتح(٣): يُقال(٤): (إن أبا عمر لو كان طارَ طائرٌ، لقال: حدثنا ثعلب، عن ابن الأعرابي(٥)، ويذكر في

(١) نزهة الألباء ص:(٢٨٠)، وإنباه الرواة (٣/ ١٧١)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٥٩).

(٢) وفيات الأعيان (٤/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢).

(٣) هو عبيد الله بن أحمد بن أحمد النحوي المعروف بـ (جَخْجَخَ)، صاحب أبي بكر بن دريد، وراوي جمهرته، وكان ثقة صحيح الكتابة، سمع من أبي عمر الزاهد، وروى عنه أغلب كتبه، توفي ٤٥٨هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٣٥٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٥٢).

(٤) حكاية عن غيره لا من نفسه، والظاهر أن القائلين بذلك هم الجماعة الذين ذكرهم الخطيب.

(٥) هذا أحد الأسانيد الأربعة التي اعتمدها أبو عمر الزاهد في كتبه، والثلاثة الأخرى هي: ثعلب عن سلمة عن الفراء، وثعلب عن عمرو بن أبي عمرو الشيباني عن أبيه، وثعلب عن نجدة عن أبي زيد. انظر: الياقوتة ص:(١٦٧، ٢٥١).

معنى ذلك شيئاً)، فأمَّا الحديثُ فرأينا جميع شيوخنا يُوَثِّقُونه فيه، ويُصَدِّقُونه»[١].

وقد بيّن الخطيب بنفسه سبب هذه التهمة فقال بعد ذلك: «وحدثنا علي بن أبي علي[٢]، عن أبيه[٣]، قال: ومِنَ الرُّواة الذين لم نَر قط أحفظ منهم أبو عمر محمد بن عبد الواحد المعروف بغُلام ثعلب، أملى من حفظه ثلاثين ألف ورقة لغةً فيما بلغني، وجميعُ كتبه التي في أيدي الناس إنما أملاها بغير تصنيف، ولسعة حفظه اتُّهم بالكذب، وكان يُسأل عن الشيء الذي يُقدِّر السائل أنَّه قد وَضَعَهُ فيجيب عنه، ثم يسأله غيرُه عنه بعد سنة على مُواطئة، فيجيب بذلك الجواب بعينه، أُخبرتُ أنه سئل عن قَنْطَرَة[٤] فقيل: ما هي؟ فقال: كذا وكذا، قال: فتضاحكنا، ولمَّا كان بعد شهور هيأنا من سأله عنها، فقال: أليس قد سُئلتُ عن هذه منذ شهور وأجبتُ، ثم قال: هي كذا وكذا، كما أجاب أولاً»[٥].

وقال أيضاً: «قال رئيس الرؤساء[٦]: أشياء كثيرة مِمَّا استنكر على أبي عمر، ونُسب إلى الكذب فيها مُدَوَّنةٌ في كتب أئمة أهل العلم، وخاصة في الغريب

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٧).

(٢) هو علي بن المحسن بن علي أبو القاسم التنوخي، كان أديباً فاضلاً، محتاطاً، صدوقاً في الحديث، وتقلد قضاء نواح عدة منها المدائن وأعمالها، توفي ٤٤٧هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٥١)، ووفيات الأعيان (٤/ ١٦٢).

(٣) هو القاضي أبو علي المحسن بن علي بن محمد أبو علي التنوخي البصري، كان أديباً شاعراً إخبارياً، متفنناً، صحيح السَّماع، ذا تصانيف، ولي قضاء رامَهرمز وغيرها، وله مؤلفات مشتهرة منها: الفرج بعد الشدة، ونشوار المحاضرة، توفي ٣٨٤هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٣/ ١٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٢٤).

(٤) صحَّفها السائل عن (قنطرة) ليمتحن أبا عمر. انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٥١١).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٧)، وطبقات الحنابلة (٢/ ٦٨)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٥١٠ ـ ٥١١).

(٦) هو علي بن الحسن بن أبي الفرج أحمد، استكتبه القائم بأمر الله، ثم استوزره ولقَّبه بـ (رئيس الرؤساء)، وكان من خيار الوزراء علماً وعملاً، وسدادة رأي، ووفرة عقل، سمع الحديث في صباه، وأتقن علوماً كثيرة، وقتله الفاطميون عام ٤٥٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/ ٣٩١).

المصنف لأبي عبيد»[١].

وكان ابن دريد ممن كان يتهم أبا عمر الزاهد بذلك، لكنه لمَّا عرف الحقيقة رجع عن قوله، فلم يذكر أبا عمر الزاهد بعد ذلك بشيء.

وتوضيح ذلك كما حكاه الخطيب أن أبا عمر الزاهد كان يُؤَدِّب ولد القاضي أبي عمر محمد بن يوسف[٢]، فأملى على الغلام نحواً من ثلاثين مسألة في اللغة، وذكر غريبها، وختَمَها ببيتين من الشعر، فحضر أبو بكر بن دريد، وأبو بكر بن الأنباري، وأبو بكر بن مِقْسَم عند القاضي أبي عمر، وعرض عليهم تلك المسائل فما عرفوا منها شيئاً، وأنكروا الشعرَ، فقال لهم القاضي: ما تقولون فيها؟ فقال ابن الأنباري: أنا مشغول بتصنيف (مشكل القرآن) ولستُ أقول شيئاً، وقال ابن مقسم مثل ذلك، واحتج باشتغاله بالقراءات، وقال ابن دُريد: هذه المسائل من موضوعات أبي عمر، ولا أصل لها، ولا لشيء منها في اللغة، وانصرفوا، وبلغ أبا عمر ذلك، فاجتمع بالقاضي، وسأله إحضار دواوين جماعة من قُدماء الشعراء عيَّنهم، ففتح القاضي خِزَانته، وأخرج له تلك الدواوين، فلم يزل أبو عمر يعمد إلى كل مسألة، ويُخَرِّج لها شاهداً من بعض تلك الدَّواوين، ويعرضه على القاضي؛ حتى استوفى جميعها، ثم قال له: وهذان البيتان أنشدهما ثعلب بحضرة القاضي، وكتبهما القاضي بخَطِّه على ظهر الكتاب الفُلانيِّ، فأحضر القاضي الكتاب، فوجد البيتين على ظهره بخَطِّه، كما ذكره أبو عمر بلفظه به، فانتهت القصة إلى ابن دريد، فلم يذكر أبا عمر الزاهد بلفظة حتى مات[٣].

فظهر أن سببَ اتهامه بالكذب جهالةُ مَن اتهموه بحفظه، وسوء ظنهم به،

---

(١) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٨)، وإنباه الرواة (٣/ ١٧٤).

(٢) هو محمد بن يوسف بن يعقوب الأزدي القاضي، ولي قضاء بغداد وأعمالها سنة ٢٤٨هـ، وكان حليماً حكيماً عادلاً، عالماً بالحديث، ذا تصانيف كثيرة، توفي ٣٢٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٤٠١).

(٣) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٨)، ونزهة الألباء ص: (٢٧٨)، وإنباه الرواة (٣/ ١٧٣)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٥٧ ـ ٢٥٥٨)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٠ ـ ٣٣٢).

والإنسان عدوٌ لِمَا جهل، ومن حَفظَ حجةٌ على من لم يحفظ، وزيادة الثقة مقبولة.

وإذا كان الجُهلاء بعُلومه قد نالوا منه، فإن العارفين به من العلماء قد أعطوه حقَّه، وأنزلوه منزلته التي يستحقها عن جدارة، وما أكثر ذلك في كتب التراجم، فقد قال فيه تلميذه أبو القاسم بن برهان الأسدي(١): «لم يتكلَّم في اللغة أحدٌ من الأولين والآخرين بأحسن من كلام أبي عمر الزَّاهد، وله كتاب في غريب الحديث، صنَّفه على مسند أحمد بن حنبل، وكان يَستَحْسِنُه جدّاً»(٢).

وقال أبو العباس اليشكري(٣) في مَحَاسنه، وهو يمدحه:

أبو عُمَر أوفى من العلم مُرتَقًى ... يَزِلُّ مُسَامِيه ويَرْدَى مُطَاوِلُهْ
فلَو أنَّني أقسمتُ ما كنتُ كاذباً ... بأن لم يَرَ الرَّاؤُون بَحراً يُعَادِلُهْ
هُوَ الشَّخْتُ(٤) جِسْماً والسَّمينُ فضيلةً ... فَأَعْجِبْ بمَهْزُوْلٍ سِمَانٍ فَضَائِلُهْ
تَضَمَّن مِنْ دُونِ الحَناجِرِ زَاخِراً ... تَغِيْبُ على مَن لجَّ فيه سَوَاحِلُهْ
إذا قُلتُ: شَارَفْنَا أَوَاخِرَ عِلْمِه ... تفجَّرَ حتَّى قلتُ: هَذِي أَوَائِلُهْ(٥)

---

(١) هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن برهان الأسدي العُكبري، كان أصغر تلاميذ أبي عمر سناً، وأكثرهم تأثراً بشخصيته، وكان متقدماً في العربية والتاريخ، محترماً بين أصحابه، زاهداً عن الدنيا، توفي ٤٥٦هـ. انظر: تذكرة الحفاظ (٣/ ١١٥٤)، وبغية الوعاة (٢/ ١٢٠).

(٢) إنباه الرواة (١/ ١٧٤)، معجم الأدباء (٦/ ٢٥٥٨)، وتاريخ الإسلام (٢٥/ ٣٣٥).

(٣) هو أبو العباس أحمد بن منصور بن الأغر اليشكري، مؤدب الحسن بن عيسى بن المقتدر بالله العباسي، سكن بغداد وسمع بها ثم حدَّث، وكان عالماً بالحديث والعربية والأدب والأخبار، توفي ٣٧٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٤٥ ـ ١٥٥).

(٤) الشختُ: هو الضَّامر من غير هُزال. انظر: تهذيب اللغة (٧/ ٧٦)، والقاموس المحيط (١/ ١٥١).

(٥) تاريخ بغداد (٢/ ٣٥٩)، ونزهة الألباء ص:(٢٧٩)، وإنباه الرواة (٣/ ١٧٤)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٥٦).

المبحث السادس والعشرون

منهج أبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلبُ الأول *

منهجه في توحيد الأسماء والصفات

ينتسب الأزهري ـ كما ألمحتُ سابقاً ـ إلى مدرسة ثعلب اللُّغوية السَّلفية، وقد أخذ عن ثعلب من أربعة طرق، كلُّهم علماء كبار ثقات، وهم شيوخه: أبو المفضل المنذري(٢)، وأبو بكر بن الأنباري، وإبراهيم بن عرفة نفطويه، وأبو عمر الزاهد غلام ثعلب، فتابعه في منهجه.

---

(١) هو محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة بن نوح الأزهري الهروي، وُلد بهراة عام ٢٨٢هـ، فتتلمذ فيها على أستاذه المنذري، وجمع من شيوخه الهرويين، ثم ارتحل إلى بغداد لطلب العلم، فأخذ عن ابن الأنباري، ونفطويه، والزَّجَّاج، وابن السرَّاج، وغيرهم، ثم خرج منها لقضاء فريضة الحج عام ٣١١هـ، فوقع أسيراً لدى القرامطة في طريق عودته إلى العراق، فعاش أسيراً في بادية البحرين دهراً طويلاً، استفاد خلاله من عرب البادية ألفاظاً ونوادر وأخباراً كثيرة ضمَّنها (التهذيب)، ثم رجع إلى بغداد بعد إطلاق سراحه، ومنها إلى هَراة، فألف فيها كتابه المشهور بـ (تهذيب اللغة)، ولم يخرج منها حتى توفي بها عام ٣٧٠هـ.

• مصادر ترجمته: الأنساب (١/ ١٢٤)، ونزهة الألباء ص:(٣٢٣)، وإنباه الرواة (٤/ ١٧٧)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢٣٢١)، والوافي بالوفيات (٢/ ٤٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٨٥)، وطبقات الشافعية (٢/ ٦٥)، وتاريخ الإسلام (٢٦/ ٤٤٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣١٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٣٩)، وبغية الوعاة (١/ ١٩)، وطبقات المفسرين (٢/ ٦١)، وغيرها.

(٢) تقدمت ترجمته ص:(١١٤).

وقد أبرز الأزهري ذلك المنهج في كتبه أيّما إبراز، وانتصر له، ودافع عنه، ولا أقدر أن استوفي ذلك كله هنا، لكنني سأشير إلى أهمِّ ذلك، مُحيلاً مَنْ أراد الزيادة إلى رسالتي العلمية بمرحلة الماجستير بعنوان: (جُهُود الإمَام الأزهري اللُّغوي في تقرير العقيدة السَّلفية والرَّد على مُخَالفيها).

أما منهجه في الأسماء والصفات: فهو: إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو أثبته له رسوله المصطفى ﷺ من الأسماء والصفات، على الوجه اللائق بالله ﷻ، من غير تكييف، ولا تمثيل، ولا تعطيل، ولا تأويل، وأظهر هذا المنهج في مواضع كثيرة من كتبه.

ـ قال في التهذيب: «والواحد من صفات الله: معناه أنه لا ثاني له، ويجوز أن يُنعت الشيء بأنه واحد، فأما أحدٌ فلا يُوصف به غير الله؛ لخُلوص هذه الاسم الشريف له جل ثناؤه... وأما قول الناس: توحَّد بالأمر، وتفرَّد به، فإني لا أحب أن ألفظ بلفظ في صفة الله لم يَصِف به نفسَه في التنزيل أو في السُّنَّة، ولم أجد المُتَوَحِّد ولا المُتَفَرِّد في صفاته، وإنما ننتهي في صفات الله إلى ما وصف به نفسَه، ولا نجاوزه إلى غيره لجوازه في العربيَّة، تعالى الله عن التمثيل والتشبيه علواً كبيراً»[1].

ـ وقال في مادة (نفح) من التهذيب: «قال الليث: والله هو النفَّاح المنعم على عباده[2]. قلتُ: لم أسمع النفَّاح في صفات الله التي جاءت في القرآن، ثم في سنة المصطفى ﵇، ولا يجوز عند أهل العلم أن يُوصف الله جلَّ وعزَّ بصفة لم ينزلها في كتابه، ولم يُبيِّنهَا على لسان نبيه ﵇»[3].

ـ وقال في صفة القدم: «وأخبرني محمد بن إسحاق السَّعدي[4]، عن العباس

(١) تهذيب اللغة (٥/ ١٩٨).
(٢) كتاب العين ٣/ ٢٤٩، والليث هو ابن المظفر راوي كتاب العين.
(٣) تهذيب اللغة (٥/ ١١١ ـ ١١٢).
(٤) هو محمد بن إسحاق بن سعيد السَّعدي الهروي، أحد شيوخ الأزهري، أخذ عن أبي زرعة الرازي، وطائفة، وكان إماماً ثقة شافعياً. انظر: تهذيب اللغة (٢/ ٢٩٩، ٣/ ٢٢٦، ٤/ ٣٣٠)، والأنساب (٣/ ٢٥٥).

الدوري، أنه سأل أبا عبيد عن تفسيره، وتفسير غيره من حديث النزول والرؤية؟ فقال: (هذه أحاديث رواها لنا الثِّقاتُ عن الثِّقاتِ، حتى رفعوها إلى النبيِّ ﷺ، وما رأينا أحداً يُفَسِّرها، فنحن نؤمن بها على ما جاءت ولا نُفَسِّرها)[١]، أراد: أنها تُترك على ظاهرها كما جاءت»[٢].

ـ وقال في صفة السمع: «قلتُ: والعجب من قوم فسروا السّميع بمعنى المُسمِع، فِراراً من وصف الله بأن له سمعاً، وقد ذكر الله الفعل في غير موضع من كتابه، فهو سَميعٌ ذو سَمْعٍ، بلا تكييف ولا تشبيه بالسَّمع من خلقه، ولا سمعُه كسمع خلقه، ونحن نصفه بما وصف به نفسه، بلا تحديد ولا تكييف»[٣].

ـ وقال في حديث الرؤية: «ومعنى هذه الألفاظ وإن اختلفت مُتقاربةٌ، وكل ما رُوي فيه صحيح، ولا يدفع لفظٌ منها لفظاً، وهو من صِحَاح أخبار رسول الله ﷺ، وغُرَرِها، ولا يُنكرها إلا مبتدعٌ، صاحب هوى»[٤].

ـ وقال في صفة الاستواء والعلو ـ كما حكاه الذهبي عنه في العلو ناقلاً عمَّا نقله عنه شيخ الإسلام الهروي في كتابه (الفاروق) ـ: «الله تعالى على العرش، ويجوز أن يقال في المجاز: هو في السَّماء لقوله: ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ﴾[٥]»[٦].

ـ وقال في الغمام الذي يأتي الله ﷻ في ظُلل منه: «ويقوي هذا القول قول الله جل وعز: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ﴾[٧]، فالغمام

---

(١) تقدم قول أبي عبيد وتخريجه في ص:(٢٤٠، ٢٤١)، والكلام على معنى قوله: (ولا نفسِّرها).

(٢) تهذيب اللغة (٩/ ٤٥ ـ ٤٦)، وأشار المحقق أن في نسخة (ج) من التهذيب مكان قوله: أراد ـ إلى قوله ـ كما جاءت. قوله: «وقال غيره: حتى يضع الله فيها قَدَمه: إنه متروك على ظاهره، ويُؤمن به، ولا يُفَسَّر، ولا يُكيَّف».

(٣) تهذيب اللغة (٢/ ١٢٤).

(٤) تهذيب اللغة (١١/ ٤٥٧).

(٥) سورة الملك: الآية (١٦).

(٦) العلو للعلي الغفار (٢/ ١٢٧٥)، والنص هذا لم يرد في كتب الأزهريّ الموجودة، فلعلَّه مِمَّا نُقل عنه مشافهة، أو ثبت في أحد كتبه المفقودة.

(٧) سورة البقرة: الآية (٢١٠).

معروف في كلام العرب، إلا أنا لا ندري كيف الغمام الذي يأتي الله ﷻ يوم القيامة في ظلل منه، فنحن نؤمن به، ولا نكيف صفته، وكذلك سائر صفات الله جلَّ وعزَّ»[١].

ـ وقال وهو يرد على من فسَّر النظر إلى الله بالانتظار: «قلتُ: ومَن قال: إن معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾[٢] بمعنى منتظرة فقد أخطأ؛ لأن العرب لا تقول: نظرت إلى الشيء بمعنى انتظرته، إنما تقول: نظرت فلاناً؛ أي: انتظرته، ومنه قول الحُطيئة:

وقد نظرتُكم إيناء صادرة للورد طال بها حوزي وتنساسي[٣]

فإذا قلت: نظرت إليه لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت: نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكّراً وتدبّراً بالقلب»[٤].

ـ وقال أبو عبيد الهروي في الغريبين: «سمعتُ الأزهريَّ وسُئل عمن يقول بخلق القرآن: أتسميه كافراً؟ فقال: الذي يقوله كفرٌ، فأعيد عليه السؤال ثلاثاً، كل ذلك يقول مثل ما قال، ثم قال في الآخر: قد يقول المسلمُ كفراً»[٥].

فهذه كلُّها شواهد لمنهجه الذي ذكرناه في توحيد الأسماء والصفات، ولم أقف له على تأويل في الصفات إلا على موضعين هما:

الأول: تأويله صفة المحبَّة:

قال الأزهري فيما نقله عنه تلميذه أبو عبيد أحمد بن محمد الهروي (ت٤٠١هـ) في كتابه المشهور بـ (الغريبين) في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ

---

(١) تهذيب اللغة (٣/ ٢٤٦).
(٢) سورة القيامة: الآية (٢٣).
(٣) ديوان الحطيئة ص: (٢٨٢ ـ ٢٨٧) مع اختلاف في بعض الألفاظ، والإيناء: هو الإبطاء، والحَوز: هو السَّوْقُ قليلاً قليلاً، والتنساس: تفعيل من النسّ وهو السوق أيضاً، والوِرد: هو الماء الذي يورَد، والمعنى: انتظرتكم انتظار إبل صادرة من الماء؛ لأنها إذا صدرت تعشت طويلاً لخلو بطنها من البُقول وامتلائها بالماء.
(٤) تهذيب اللغة (١٤/ ٣٧١).
(٥) الغريبين غريبي القرآن والحديث (٥/ ١٦٤٣).

﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[١]: «محبة العبد لله ورسوله: طاعتُه لهما، واتباعُه أمرَهما، ومحبة الله للعباد: إنعامه عليهم بالغفران»[٢].

وهذا تأويل للمحبة بالإنعام؛ فإن الإنعام بالغفران من آثار المحبة، لا نفسها، وكان الأجدر به أن يقول في هذه الصفة كما قال في باقي الصفات.

وهذه العبارة أخذها الأزهري كعادته في تفسير الآيات القرآنية من كتاب شيخه الزَّجَّاج[٣]، والزَّجَّاج يثبت بعض الصفات بينما يؤول البعض منها، فكان الأولى به الردَّ عليه، وعدم الاكتفاء بالنقل، فإن ذلك يشعر الموافقة بالرضا والقَبول.

الثاني: تأويله الصفات المقرونة بالمُجازاة:

وورد عن الأزهري تأويل الصفات المقرونة بما يقابلها من المخلوقين في مواضع من التهذيب:

- قال في مادة (مكر): «قال الله جل وعز: ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكَرْنَا مَكْرًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ۝٥٠﴾[٤]، قال غير واحد من أهل العلم بالتأويل: المكر من الله: جزاء، سمي باسم المكر المُجازَى، كما قال: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[٥]، فالثانية ليست بسيئة في الحقيقة ولكنها سُمِّيت للجزاء... ويجري مجرى هذا القول قول الله جل وعز: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[٦]، و﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٧] من هذا الضرب»[٨].

- وقال في مادة (هزأ): «وقول الله جل وعز: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ أي يجازيهم على هزئهم بالعذاب، فسُمِّي جزاء الذنب باسمه، كما قال الله ﷻ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾[٩]»[١٠].

- وقال في مادة (خدع): «وعلى هذا يُوَجَّه قول الله جل وعز: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٣١).
(٢) الغريبين غريبي القرآن والحديث (٢/ ٣٩٥).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٩٧).
(٤) سورة النمل: الآية (٥٠).
(٥) سورة الشورى: الآية (٤٠).
(٦) سورة النساء: الآية (١٤٢).
(٧) سورة البقرة: الآية (١٥).
(٨) تهذيب اللغة (١٠/ ٢٤٠).
(٩) سورة الشورى: الآية (٤٠).
(١٠) تهذيب اللغة (٦/ ٣٧٠).

وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[١]: معناه: أنهم يقدرون في أنفسهم أنهم يخدعون الله، والله هو الخادع لهم أي المجازي لهم جزاء خداعهم»[٢].

ففي تفسير هذه الصفات قصور؛ لأن المجازاة إنما هي نتيجة المكر، والمخادعة، والاستهزاء، والسخرية، لا هي ذواتها، وهذه الصفات مِمَّا لا يطلق على الله ابتداءً، بل تُطلق مع مقابلها لدلالتها على الكمال حيئنذٍ، فالصَّواب إثباتها لله كما وردت في القرآن، لا تأويلها بالمجازاة، وعلى ذلك جرى أئمة أهل السنة والجماعة.

قال شيخ الإسلام أبو إسماعيل الهروي: «نسب الله ﷻ المكر والكيد والاستهزاء إلى نفسه في عدة مواضع من القرآن، وبالرغم من أن هذه الخصال غير جيدة في حقِّ غير الله، ويشُوبها الظُّلم والعَيب إلا أنها تليق بالله وحسنةٌ في حقه ﷻ، فهي حقٌّ وعدلٌ، ونزيهة من كل عيب وعارٍ وظلم»[٣].

ويجدر التنبيه هنا أن بعضاً من الأئمة الذين مررنا بهم وقعوا في مثل هذا التأويل لصفات المقابلة، كما نبَّهنا عليه في مواضعه، ولعَلَّ السَّبب في ذلك هو أنهم ربما لم يستسيغوا إطلاق هذه الصفات على الله، فحملوها على المُجازاة، أو المماثلة، لكن ذلك مخالف لمنهجهم في الصفات الأخرى؛ فالقول في بعض الصفات كالقول في بعضها، ولكن هذا لا يحملنا على الطَّعن فيهم؛ فإنه إذا كان الرجل من أهل السنة والجماعة، وكان معروفاً بتعظيم السَّلف وعلماء أهل السنة والجماعة، والموافقة لجل عقائدهم، ثم وقعت منه زَلَّة في مسألة اعتقادية؛ لضعف رأي، أو لعدم وصول دليل، وما شابه ذلك، فإن ذلك لا يُخرجه من الجماعة، بل يستحق التبجيل والتعظيم والثناء الحسن، مع بيان خطئه، وتصحيح غلطه، وعلى ذلك تدل قصة حاطب بن أبي بلتعة[٤]، فكل من عُرف بطلب السنَّة ومحبة أهلها، واقتفاء منهج أهل السنة والجماعة، ثم اجتهد في مسألة من

---

(١) سورة النساء: الآية (١٤٢). (٢) تهذيب اللغة (١/ ١٥٨).

(٣) كشف الأسرار وعدة الأبرار (١/ ٨١) لأبي الفضل رشيد الدين اليزدي الميبدي (ت٥٢٠هـ)، وهو شرح فارسي قديم لتفسير شيخ الإسلام الهروي.

(٤) انظر: السيرة النبوية لابن هشام (٤/ ٤٠ ـ ٤١).

المسائل، فخطؤه زلَّة لا يُتابع عليها، ولكن تبقى له المكانة، والاعتبار، والإمامة[١].

* المطلب الثاني *

منهجه في مسائل الإيمان

تعرض الأزهري رَحِمَهُ ٱللَّهُ لمسائل الإيمان في مواضع مختلفة من كتبه، انتهج فيها جميعاً منهج أهل السنة والجماعة:

أما تعريف الإيمان: فإنه ذكر أن الإيمان لغة التصديق، لكنه شرعاً تصديق بالاعتقاد والعمل؛ لأن أصل الإيمان من الأمانة، فمن لم يطابق باطنُه لظاهره لم يؤد الأمانة، وجعل العلاقة بين الإسلام والإيمان علاقة لزوم إذا كانا حقيقيين، فالمسلم الحقيقي هو المؤمن والعكس، وإذا كان كذلك فإن الأعمال داخلة في الإيمان حتماً.

قال الأزهري في عبارة طويلة في تهذيبه: «وأما الإيمان فهو مصدر آمن يؤمن إيماناً، فهو مؤمن، واتَّفق أهل العلم من اللغويين وغيرهم أن الإيمان معناه: التصديق[٢]، وقال الله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟﴾[٣]، وهذا موضع يحتاج الناس إلى تفهمه، وأين ينفصل المؤمن مِن المسلم، وأين يستويان؟ فالإسلام: إظهار الخضوع والقَبُول لِمَا أتى به النبي ﷺ، وبه يحقن الدم، فإن كان مع ذلك الإظهار اعتقاد، وتصديق بالقلب، فذلك الإيمان الذي يقال للموصوف به: هو مؤمن مسلم، وهو المؤمن بالله ورسوله، غير مرتاب ولا شاك، وهو الذي يرى أن أداء الفرائض واجب عليه، وأن الجهاد بنفسه وماله واجب عليه لا يدخله في ذلك ريبٌ، فهو المؤمن وهو المسلم حقاً، كما قال الله

---

(١) انظر: الأصول التي بنى عليها الغلاة مذهبهم في التبديع ص:(٤٠ ـ ٤١).

(٢) ليس معنى هذا الكلام أن الأزهريّ يرى أن الإيمان هو التصديق فقط، بل مراده أن أصل الإيمان في اللغة هو التصديق، ويكون التصديق شرعاً: بالقلب واللسان والجوارح، وكلامه الآتي دليل على ذلك.

(٣) سورة الحجرات: الآية (١٤).

تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾[1]، أي أولئك الذين قالوا: إنا مؤمنون فهم الصَّادقون، فأما من أظهر قبول الشَّريعة، واستسلم لدفع المكروه، فهو في الظاهر مسلم، وباطنه غير مصدِّق، فذلك الذي يقول: أسلمت؛ لأنَّ الإيمان لا بد من أن يكون صاحبه صدِّيقاً؛ لأنَّ قولك: آمنت بالله، أو قال قائل: آمنت بكذا وكذا، فمعناه: صدقت، فأخرج الله تعالى هؤلاء من الإيمان، فقال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[2]، أي: لم تصدقوا، إنما أسلمتم تعوذاً من القتل.

فالمؤمن مُبطِنٌ مِن التصديق مثل ما يظهر، والمسلم التام الإسلام مُظهر الطَّاعة مؤمنٌ بها، والمسلم الذي أظهر الإسلام تعوذاً غير مؤمن في الحقيقة إلا أن حكمَه في الظاهر حكم المسلمين.

وقال الله تعالى حكاية عن إخوة يوسف لأبيهم: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَٰدِقِينَ﴾[3] لم يختلف أهل التفسير أن معناه: وما أنت بمصدق لنا. والأصل في الإيمان: الدخول في صدق الأمانة التي ائتمنه الله عليها، فإذا اعتقد التصديق بقلبه كما صدق بلسانه، فقد أدى الأمانة وهو مؤمن، ومن لم يعتقد التصديق بقلبه، فهو غير مؤد للأمانة التي ائتمنه الله عليها وهو منافق. ومن زعم أن الإيمان هو إظهار القول دون التصديق بالقلب، فإنه لا يخلو من وجهين: أحدهما: أن يكون منافقاً ينضح عن المنافقين تأييداً لهم، أو يكون جاهلاً لا يعلم ما يقوله، وما يُقال له، أخرجه الجهل واللَّجاج إلى عِناد الحق، وترك قَبول الصواب، أعاذنا الله من هذه الصفة، وجعلنا مِمَّن عَلِمَ فاستعمل ما عَلِم، أو جَهِل فتعلَّم مِمَّن عَلِم، وسلَّمنا من آفات أهل الزَّيغ والبدع، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[4].

وأما زيادة الإيمان ونقصانه: فلم أقف له على عبارة صريحة فيه، لكن إدخاله العمل في الإيمان على النحو الذي ذكره آنفاً، يقتضي القول بزيادته ونقصانه كما هو قول السَّلف؛ بخلاف الأشاعرة الذين حصروه في التصديق، فإنه لا يزيد ولا

---

(١) سورة الحجرات: الآية (١٥).
(٢) سورة الحجرات: الآية (١٤).
(٣) سورة يوسف: الآية (١٧).
(٤) تهذيب اللغة (١٥/ ٥١٣ ـ ٥١٥).

ينقص؛ لأن التصديق المجرد غير قابل للزيادة والنقصان عندهم[١].

وأما حكم مرتكب الكبيرة: فإنه صرَّح بأنه فاسق في الدنيا غير كافر، إلا إذا استحلَّ الكبيرة، وأنكر حكم الشريعة فيها، أما الآخرة: فهو تحت المشيئة إن شاء الله عذَّبه، وإن شاء ترك عقابه تفضلاً، أو بشفاعة النبي ﷺ، وأقواله التالية دالة على ذلك:

ـ قال في التهذيب ـ بعد أن ذكر حدود الحرم وأحكامه ـ: «فإن قال قائل من الملحدين في قول الله جل وعز: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾[٢]: كيف يكون حرماً آمناً وقد أخيفوا وقتلوا في الحرم؟

فالجواب فيه أنه جلَّ وعزَّ جعله حرماً آمنا أمراً وتعبداً لهم بذلك لا إجباراً، فمن آمن بذلك كفَّ عما نُهي عنه اتباعاً وانتهاءً إلى ما أمر به، ومن ألحد وأنكر أمر الحرم وحرمته فهو كافر مباح الدم، ومن أقرَّ وركب النهي، فصاد صيد الحرم، وقتل فيه، فهو فاسق، وعليه الكفارة فيما قتل من الصيد، فإن عاد فإنَّ الله ينتقم منه»[٣].

ـ وقال فيه أيضاً: «وقوله جل وعز: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَٰٓئِكَ هُمُ الْكَٰفِرُونَ﴾[٤] معناه: أن من زعم أن حكماً من أحكام الله الذي أتت به الأنبياء باطلٌ فهو كافرٌ، وقد أجمع الفقهاء أن من قال: إن المحصنين لا يجب أن يُرجما إذا زنيا وكانا حُرَّين كافرٌ، وإنما كفر من ردَّ حكماً من أحكام النبي ﷺ؛ لأنَّه مكذِّب له، ومن كذَّب النبيَّ ﷺ فهو كافر»[٥].

ـ وقال في (الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي): «وقال النبي ﷺ: (شفاعتي لأهل الكبائر مِن أمتي)[٦]، وهي للموحدين الذين ارتكبوا الكبائر، يشفع لهم

---

(١) انظر: التمهيد لعلوم الأوائل ص:(٣٨٩)، والمواقف في علم الكلام ص:(٣٨٤).

(٢) سورة العنكبوت: الآية (٦٧). (٣) تهذيب اللغة (٥/ ٤٣).

(٤) سورة المائدة: الآية (٤٤). (٥) تهذيب اللغة (١٠/ ١٩٦).

(٦) أخرجه أحمد في المسند (٣/ ٢١٣)، وأبو داود في السُّنَّة، باب في الشفاعة (٥/ ١٠٦) ح(٤٧٣٩)، والترمذي في صفة القيامة، باب ما جاء في الشفاعة (٤/ ٥٣٩) ح(٢٤٣٥)، وابن أبي عاصم في السنة: (٢/ ٣٩٩)، وابن حبان في صحيحه: (١٤/ ٣٨٧)، والحاكم =

النبي ﷺ أن يُعفى عن ذنوبهم، ويَزدادُوا كرامةً على ما استوجبوا بتوحيدهم خالقهم ﷻ»[١].

وهذا هو منهج أهل السنة والجماعة، خلافاً للخوارج والمعتزلة الذين سلبوه اسم الإيمان في الدُّنيا بالكلية، أو جعلوه في منزلة بين المنزلتين، وذهبوا إلى خلوده في النار يوم القيامة.

* مطلب الثالث *

موقفه من أهل الأهواء

وقف الأزهري من أهل الأهواء جميعاً موقفاً يتفق ومنهجه في العقيدة، فلم يوال أي واحد منهم، وردَّ عليهم جميعاً، منتهزاً الفرص كُلَّما سنحت له، مع أن جمهور كتبه في اللغة والقراءات، وليست في أبواب العقيدة، أو الرد على المبتدعة.

فالخوارج: وَصَمَهم بالإسراف والغلو في الدين، وراتكاب الذنوب الكبيرة، والخطايا الجَمَّة على ضوء ذلك، وشق عصا المسلمين، ومنازعة الأمر أهله، وتكفير المسلمين وقتلهم[٢].

والمعتزلة: عرَّفهم بقوله: «وقوم من القدرية يُلقَّبُون المُعتزلة، زعموا أنهم اعتزلوا فئتي الضَّلالة عندهم، يعنون أهل السنة والجماعة، والخوارج الذين يستعرضون الناس قتلاً»[٣]. وردَّ عليهم في إنكارهم للقدر، مبيناً أهل السنة والجماعة فيه، فقال: «والقدرية قوم يُنسبون إلى التكذيب بما قدر الله من الأشياء، وقال بعض متكلميهم: لا يلزمنا هذا النَبْزُ[٤]؛ لأنَّنا ننفي القدر عن الله،

= في المستدرك: (١/ ٦٩) من حديث أنس بن مالك مرفوعاً، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، وصحَّحه الألباني في ظلال الجنة في تخريج السنة (٢/ ٣٩٩).

(١) الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص:(٩٠).

(٢) انظر أقواله في ذلك في كتابيه: تهذيب اللغة (١٢/ ١٠، ٧٨ ٢/ ١٩٨)، والزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص:(٢٤٩) بتحقيق شهاب الدين أبي عمرو.

(٣) تهذيب اللغة (٢/ ١٣٤ ـ ١٣٦).

(٤) النبز: هو اللقب والتسمية، وقيل: هو خاص بما يكرهه الإنسان، ومنه قوله تعالى: =

ومن أثبته فهو أولى به[١]، وهذا تمويه منهم؛ لأنَّهم يثبتون أن القدر لأنفسهم، ولذلك سُمُّوا قَدَرية، وقول أهل السنة: إنَّ عِلْمَ الله قد سبق في البشر وغيرهم، فعَلِمَ كُفرَ من كفرَ منهم، كما عَلِمَ إيمان من آمن، فأثبت علمَه السَّابق في الخلق وكتبه، وكل مُيسَّرٌ لما خُلق له، وكُتب عليه»[٢].

وشنَّع على الجبرية: كما أنكر على القدرية، وبرَّأ الله ما افترت عليه من إجباره العبادَ على المعاصي، ناقلاً ذلك عن شيخه أبي الهيثم الرَّازي، فقال: «وأخبرني الإيادي[٣] عن أبي الهيثم، أنه قال: جبرتُ فاقة الرَّجل أجبرها، إذا أغنيتَه، قال: والجبرية: الذين يقولون: أجبر الله العباد على الذنوب، أي أكرههم، ومعاذ الله أن يكرههم على معصية! ولكنه علِم ما العباد عاملون، وما هم إليه صائرون. قلتُ: وهذا معنى الإيمان بالقضاء والقدر، إنما هو علم الله السابق في خلقه، وقد كتبه عليهم، فهم صائرون إلى ما عَلِمه، وكلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلق له»[٤].

أما الرَّافضة: فإنه لمَّا بيَّن أنهم سُمُّوا رافضة؛ «لأنَّهم كانوا بايعوا زيد بن علي[٥]، ثم قالوا له: ابرأ من الشيخين نقاتل معك فأبى، وقال: كانا وزيري جدي فلا أبرؤ منهما، فرفضوه وارفَضُّوا عنه، فَسُمُّوا رَافضة»[٦]، ردَّ عليهم رداً

= ﴿وَلَا تَنَابَزُوا بِالْأَلْقَبِ﴾. انظر: كتاب العين (٧/ ٣٧٥)، وتهذيب اللغة (١٣/ ٢٢٩).

(١) انظر: شرح غريب الفصيح للزمخشري (٢/ ٣٩٥).

(٢) تهذيب اللغة: (٩/ ١٨ ـ ١٩).

(٣) أبو بكر الإيادي اللغوي الهروي، مشهور بكنيته، أحد أئمة اللغة في هراة، سمعه الأزهريّ ووثَّقه، وروى من طريقه جميع مرويات شمر بن حمدويه الهروي، وأبي الهيثم الرازي عن اللحياني. انظر: تهذيب اللغة (١/ ٢٠، ٢٢، ٢٥)، واللباب في تهذيب الأنساب (١/ ٧٧).

(٤) تهذيب اللغة: (١١/ ٥٩).

(٥) هو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو الحسن المدني، خرج على هشام بن عبد الملك فأرسل إليه واليه على الكوفة يوسف بن عمر الثقفي، فقاتله فقتله، ثم صلبه عرياناً بعد نبش قبره. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٣٦)، ومروج الذهب (٣/ ٢١٨).

(٦) تهذيب اللغة (١٢/ ١٥ ـ ١٦).

عظيماً في إجازتهم للمتعة الشَّرطية المحرمة، فقال بعد أن نقل كلاماً نفيساً للزجاج في إبطال استدلال الرَّافضة بقوله تعالى: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾[١] على جواز المتعة عندهم: «قلتُ: فإن احتجَّ محتجٌّ من الرَّوافض بما يُروى عن ابن عباس أنه كان يراها حلالاً، وأنه كان يقرؤها: (فما استمتعتم به منهن إلى أجل مُسَمًّى)[٢]، فالثابت عندنا أن ابن عباس كان يراها حلالاً، ثم لما وقف على نهي النبي ﷺ رجع عن إحلالها، حدَّثناه محمد بن إسحاق، قال: حدَّثنا الحسن بن أبي الربيع[٣]، عن عبد الرزاق، عن ابن جُريج، عن عطاء، قال: سمعتُ ابن عباس يقول: ما كانت المتعة إلا رحمةً رحم الله بها أمة محمد، فلولا نهيه عنها ما احتاج إلى الزِّنا أحدٌ إلا شفًى، والله لكأني أسمع قوله: إلا شفًى، عطاء القائل، قال عطاء: فهي التي في سورة النساء: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾ إلى كذا وكذا من الأجل، على كذا وكذا شيئاً مُسَمًّى، فإن بدا لهما أن يتراضيا بعد الأجل فنعم، وإن تفرقا فنعم، وليس بنكاح[٤].

---

(١) سورة النساء: الآية (٢٤)، وكلام الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: (٢/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٥/ ١٢ ـ ١٣) عن أبي نضرة قال: «قرأتُ هذه الآية على ابن عباس: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾ فقال ابن عباس: (إلى أجل مسمى)، قال: قلت: ما أقرؤُها كذلك، قال: والله لأنزلها الله كذلك ثلاث مرات».
قال ابن جرير: «وقد دلَّلنا أن المتعة على غير النكاح الصحيح حَرَامٌ في غير هذا الموضع من كتبنا، وأما ما روي عن أُبي بن كعب، وابن عباس من قراءتهما: (فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًّى) فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحقَ في كتاب الله شيئاً لم يأت به الخبر القاطع». وذكر هذه القراءة الشاذة النحاس في معانيه (٢/ ٦١)، والبغوي في معالم التنزيل: (٢/ ١٩٤)، والطوسي في التبيان في تفسير القرآن (٣/ ١٦٦).

(٣) الحسن بن أبي الربيع، أبو علي الجرجاني البغدادي، روى عن عبد الرزاق، ويزيد بن هارون وغيرهما، قال ابن أبي حاتم: «سئل عنه أبي فقال: صدوق». انظر: الجرح والتعديل: (٣/ ٤٤)، والثقات: (٨/ ١٨٠).

(٤) أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧/ ٤٩٦ ـ ٤٩٧) بهذا اللفظ، وابن أبي حاتم بنحوه في تفسيره (٣/ ٩١٩)، وعزاه السيوطي في الدر المنثور (٢/ ١٤٠) إلى أبي داود في ناسخه ومنسوخه، وابن المنذر في تفسيره.

قلتُ: وهذا حديث صحيح، وهو يبين أن ابن عباس صحَّ له نهي النبي ﷺ عن المتعة الشَّرْطِيَّة، وأنه رجع عن إحلالها إلى تحريمها، وقوله: (إلا شفًى) أي إلا أن يشفي أي يشرف، أي على الزنى ولا يُواقعه، أقام الاسم - وهو الشفَى - مقام المصدر الحقيقي، وهو الإشفاء على الشيء، وحرف كل شيء: شفاه، ومنه قول الله ﷻ: ﴿عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٍ﴾[1]، وأشفى على الهلاك إذا أشرف عليه، وإنما بيَّنتُ هذا البيان لئلا يَغُرَّ بعضَ الرَّافضة غِرٌّ من المسلمين، فيحلَّ له ما حرمه الله جل وعز على لسان رسوله ﷺ، فإن النهي عن المتعة الشرطية صحَّ من جهات، لو لم يكن فيه غير ما روي عن علي ابن أبي طالب ونهيه ابن عباس عنها[2] لكان كافياً، والله المُسَدِّد والمُوفِّق، لا شريك له ولا نديد»[3].

ولم يغفل المرجئة: بل ردَّ عليهم رداً مقنعاً، كما مرَّ بنا في آخر عبارته الطويلة في بيان الإيمان، ودخول الأعمال فيه، وعلاقته بالإسلام، عند بداية المطلب السابق.

ووقف موقفاً حازماً من البدع والمُحدثات؛ لأنها من الإحداث في الإسلام فقال: «ولهذا قيل لمن خالف السُّنَّة: مُبتدع؛ لأنَّه أحدث في الإسلام ما لم يسبقه إليه السَّلف، ورُوي عن النبي ﷺ بإسناد صحيح أنه قال: (إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة)[4]»[5].

وقال في موضع آخر: «ومحدثات الأمور: ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء التي كان السلف الصالح على غيرها، وقال النبي ﷺ: (كل محدث بدعة، وكل

(١) سورة التوبة: الآية (١٠٩).
(٢) وهو ما أخرجه عبد الرزاق في المصنف (٧/ ٥٠١) برقم (١٤٣٢)، والنحاس في معاني القرآن: (٢/ ٦٠) من طريق محمد ابن الحنفية أنه سمع أباه علياً بن أبي طالب يقول لابن عباس، وبلغه أنه يُرَخِّص في المتعة: «إنك رجل تائهٌ، إن رسول الله ﷺ نهى عنها يوم خيبر، وعن لحوم الحمر الأهلية»، ورجاله رجال الجماعة.
(٣) تهذيب اللغة: (٢/ ٢٩٢ - ٢٩٤).
(٤) أخرجه مسلم في كتاب الجمعة، باب تخفيف الصلاة والخطبة (٢/ ٥٩٢) ح(٨٧٦).
(٥) تهذيب اللغة (٢/ ٢٤٠ - ٢٤١).

بدعة ضلالة))»[١].

واعتبر تعلم علم الكلام وأمثاله من المكروهات التي تلهي عن تعلم الكتاب والسنة؛ مِمَّا يدلَّ على انحصار مصادر تلقي الدِّين عنده في القرآن والشريعة، بخلاف من يتلقاها عن المتكلمين، والمنجمين، وكتب الأمم السابقة من اليونان والرومان وغيرهم، ويُضَيِّعُ أوقاته فيما لا فائدة منه في دينه ودنياه، فقال وهو يشرح قول النبي ﷺ: «إنَّ مِن البيان سحراً، وإنَّ مِن طَلَبِ العلم جَهلاً»[٢]: «هو أن يتعلَّم الرَّجلُ ما لا يحتاج إليه، كالكلام، والنجوم، وكتب الأوائل، ويدع ما يحتاج إليه لدينه، من علم القرآن والشَّريعة»[٣].

وفضَح الباطنية: الذين وقع في أسرهم بالبحرين، وبيَّن حقيقة أمرهم فقال: «وملحدو زماننا هذا هؤلاء الذين تلقَّبُوا بالباطنية، وادَّعوا أن للقرآن ظاهراً وباطناً، وأن علم الباطن فيه معهم، فأحالوا شرائع الإسلام بما تأولوا فيها من الباطن الذي يخالف ظاهر العربية التي بها نزل القرآن، وكلُّ باطنٍ يدَّعيه مُدَّعٍ في كتاب الله ﷻ يخالفُ ظاهراً كلامَ العرب الذي خوطبوا به فهو باطلٌ؛ لأنَّه إذا جاز لهم أن يدَّعوا فيه باطناً خلاف الظاهر جاز لغيرهم ذلك، وهو إبطال للأصل، وإنما زاغوا عن إنكار القرآن، ولاذوا بالباطن الذي تأولوه؛ ليغُرُّوا به الغِرَّ الجَاهلَ، ولئلا يُنسبوا إلى التعطيل والزندقة»[٤]، ولذلك دعا عليهم بالإبادة في موضعين ورَد فيهما اسم

---

(١) تهذيب اللغة (٤/ ٤٠٦).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب ما جاء في الشعر (٥/ ٢٧٨) حـ(٥٠١٢)، والدولابي في الكنى: (١/ ١٣٥)، والبيهقي في المدخل إلى السنن الكبرى ص:(٣٦٤) برقم (٦١٣)، والخليلي في الإرشاد: (٣/ ٨٩٨ ـ ٨٩٩). وفي إسناده: عبد الله بن ثابت أبو جعفر النحوي وهو: مجهول، ويشهد لمعناه ما ورد في الصحيح من قوله ﷺ: «إن من البيان لسحراً وإن من الشعر لحكمةً».

(٣) الغريبين لأبي عبيد الهروي: (١/ ٣٩٠)، وذم الكلام للهروي: (٤/ ٦٤)، برقم (٦١٢)، وغريب الحديث لابن الجوزي: (١/ ١٨٣)، ونسبوها جميعاً إلى الأزهريّ، مع أنني لم أجد هذه العبارة في كتب الأزهريّ الموجودة، وقد يكون هذا في بعض كتبه المفقودة.

(٤) انظر: الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي ص:(٢٤٤).

القرامطة في تهذيب اللغة[١].

وبمواقفه هذه من سائر الفرق يظهر لنا مدى حرص الأزهري على تطبيق منهج أهل السنة والجماعة في تعامله مع المبتدعة، فضلاً عن الاعتقاد به، كما رأيناه في المبحثين السابقين.

(١) تهذيب اللغة (٢/ ٢١٩، ١٤/ ٢٢٤).

المبحث السابع والعشرون

منهج أبي بكر محمد بن الحسن الزُّبيدي (ت٣٧٩هـ)[1] في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة وشواهده

مع قلة التقريرات العقدية الموجودة في كتب أبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي؛ لانحصارها في اللغة والأدب والتراجم، إلا أنَّ هناك شواهد تدل على أنه كان على جادة أهل السنة والجماعة في الأسماء والصفات خاصة، وفي العقيدة عامة، ومن ذلك:

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزُّبَيدي الأندلسي، وُلد بأشبيلية عام ٣١١هـ تقريباً، ودرس بها على أبي علي القالي، وقاسم بن أصبغ القرطبي، والرَّباحي، وجماعة من الكبار، ولمَّا نبغ وذاع صيتُه فيها استدعاه الخليفة المُستنصر بالله الأموي (ت٣٦٦هـ) إلى دار الخلافة بقرطبة، فأجابه، وعهد إليه تأديب ابنه وولي عهده المؤيد بالله، ثم ولاه قضاء قرطبة، ولمَّا ولي المؤيد بالله الخلافة بعد وفاة أبيه عام ٣٦٦هـ قلَّده خِطَّة الشرطة، فبقي على ذلك دهراً، ثم رجع إلى أشبيلية في أواخر حياته، وتولى قضاءها حتى توفي بها عام ٣٧٩هـ. وكان لغوياً نحوياً، فقيهاً، مُحدِّثاً، أديباً، شاعراً، متفنناً، ومن كتبه: طبقات النحويين واللغويين، ولحن العوام، ومختصر العين، والانتصار للخليل، وهتك ستور الملحدين.

● مصادر ترجمته: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس (٢/ ٩٢)، وجذوة المقتبس ص:(٤٦)، ومطمح الأنفس ص:(٢٧٦)، والصِّلَة لابن بشكوال (٢/ ١٣٦)، وبُغية الملتمس ص:(٦٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٠٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥١٥)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٧٢)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤١٧)، والمُغرِب في حلى المَغرب (١/ ٢٥٠)، ونفح الطيب (٣/ ٧٤، ٧/ ٣٨).

ـ تقريره بأنه لا يجوز لأحد أن يصف الله بغير ما وصف به نفسه، أو وصفه به رسوله ﷺ، ومدلول ذلك إثبات ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو رسوله ﷺ في سننه، مِنَ الأسماء والصفات، وهذا من القواعد الأساسية لأهل السنة في توحيد الأسماء والصفات.

قال الزُّبيدي في (لحن العوام): «وقولهم: هو الله الأَزَلي قبل خلقه، ولم يزل واحداً في أَزَلِيَّتِهِ، وكان هذا في الأَزَل، قال محمد[(١)]: وذلك كله خطأٌ لا أصل له من كلام العرب، وإنما يريدون المعنى الذي في قولهم: (لم يزل عالماً)، ولا يصح ذلك في اشتقاق ولا تصريف، وقد أُولع بالخطأ في هذا أهلُ الكلام، والمُدَّعون لحدود المنطق، حتى غرَّ ذلك جماعة من الخُطباء، فأدخلوه في خُطبهم، ولا يجوز لأحد أن يصف الله ﷻ بغير ما وصف به نفسه في مُحكم وَحْيِه، أو ما ثبت الخبر عن رسوله ﷺ، ولو صحَّت الكلمة في الاشتقاق، وتمكَّنت من التصريف»[(٢)].

ـ إيراده بسنده في ترجمتة لأبي عبيد القاسم بن سلام قولاً له في إثبات الصفات الإلهية، وإجرائها على الظاهر على ما يليق بجلاله[(٣)]، والمُتَصَوَّر في مثل هذا أنه لو لم يكن موافقاً على ذلك لَمَا أورده بسنده، أو لاعترض عليه.

ـ ثناؤه على العلماء باتباع السُّنَّة، والتمسك بالآثار، وقد فعل ذلك في ترجمة سيبويه[(٤)]، وابن الحدَّاد، والنحَّاس، ولا يمدح على التمسك بالسنة والآثار إلا من كانت في نفسه المحبة والانقياد لها، مع إنكاره على الفرق، وأهل الكلام، والمنطق كما مرَّ، وسيأتي:

* قال في ابن الحداد وهو يمدحه بمواقفه العظيمة: «وكانت لسعيد بن محمد بالقيروان في أول دخول الشيعة ـ لعنهم الله ـ مقاماتٌ محمودةٌ ناضل فيها عن الدين، وذبَّ عن السنن، حتى مثَّله أهل القيروان في حاله تلك بأحمد بن حنبل أيام المحنة؛ وذلك أنهم ـ لعنهم الله ـ لمَّا ملكوا البلد، أظهروا تبديل الشرائع،

---

(١) يقصد الزبيدي نفسه.

(٢) لحن العوام ص:(٦٩) بتحقيق الدكتور: رمضان عبد التواب.

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٤) تقدم ذكره بسنده في ص:(١٦٧ ـ ١٦٨).

وإحالة السنن، وبدروا إلى رجلين كبيرين من أصحاب سُحنون فقتلوهما، وعرَّوا أجسادهما، ثم نُودي عليهما: هذا جزاء من ذهب مذهبَ مالكٍ، فارتاع جملة أهل السنة، وتجمَّعوا إلى سعيد، فسألوه التَقيَّة، وكان أبو عبد الله المعلِّم[(١)] يبعثهم إليهم للمناظرة، وكان سعيد المُعتمد عليه فيها، فأبى سعيد من التَقيَّة، وقال: إني قد أربيتُ على التسعين، وما بي إلى العيش من حاجة، وقتيل الخوارج خير القتلى، ولا بد لي من المناضلة عن الدين، وأن أبلِغ ذلك عذراً، ففعل ذلك وصدق ونصح، رَحِمَهُ اللهُ»[(٢)].

* وقال في ترجمة النَحَّاس: «وله كتابٌ في تفسير أسماء الله عَزَّ وَجَلَّ، أحسن فيه، ونزع في صدره بالاتباع للسُّنة، والانقياد للآثار»[(٣)].

ـ كونه من أهل الحديث الرَّاوين له بالإسناد، وقد أخذ الحديث عن مُحَدِّثِ الأندلس قاسم بن أصبغ القرطبي، وكان انتهى إليه عُلُوُّ الإسناد بالأندلس مع الحفظ والإتقان، والبَرَاعة في العربية، والتقَدُّم في الفَتوى، والحُرمة التامَّة، والجَلالة، وسَلامة العقيدة[(٤)].

قال ابن فرحون[(٥)] فيه: «وكان متفنناً فقيهاً أديباً شاعراً، وكان مع أدبه من أهل الحفظ للفقه والرواية للحديث، غلب عليه الأدب، وعلم لسان العرب، فنهض به»[(٦)].

ـ توقيره للسلف الصالح رضوان الله عليهم من الصحابة ومن بعدهم، وهذا من أصول أهل السنة والجماعة، خلافاً للطوائف الأخرى؛ فكلها مجمعة على الحط من السَّلف.

---

(١) هو الشيعي تقدمت ترجمته ص:(٣١٨).
(٢) طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٤٠ ـ ٢٤١).
(٣) طبقات النحوين واللغويين ص:(٢٢٠).
(٤) الديباج المذهب (٢/ ٢١٩)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٢ ـ ٤٧٣).
(٥) هو إبراهيم بن علي بن محمد بن فرحون المالكي، وُلِد بالمدينة المنورة، وتولى القضاء بها عام ٧٩٣هـ، وارتحل إلى القدس والشام ومصر، وكان فقيهاً مالكياً، وله مؤلفات مشتهرة، توفي ٧٩٩هـ. انظر: الدرر الكامنة (١/ ٤٨)، والأعلام (١/ ٥٢).
(٦) الديباج المذهب (٢/ ٢١٩).

قال في مقدمة طبقاته: «ولم تزل الأئمة من الصَّحابة الرَّاشدين، ومن تلاهم من التابعين، يَحُضُّون على تعلم العربية، وحفظها، والرعاية لمعانيها؛ إذ هي من الدين بالمكان المعلوم، فبها أنزل الله كتابه المهيمن على سائر كتبه، وبها بلَّغ رسوله عليه السلام وظائف طاعته، وشرائع أمره ونهيه»(١).

ـ سلامة عقيدته في الألوهية، وردُّه على المنجمين والعرافين فيما يدعونه من الأكاذيب، ومما قاله في الرَّد عليهم:

يقول المُنَجِّم لي لا تَسِرْ ... فإنك إن سرتَ لاقيت ضرّاً

فإن كان يعلم أنِّي أسير ... فقد جاء بالنهي لغواً وهجراً

وإن كانَ يجهل سيري فكيف ... يراني إذا سرتُ لاقيتُ شراً(٢).

ـ وصفه بعض اللغويين ـ الذين ترجم لهم في طبقاته ـ بأنه من فرقة كذا وكذا(٣)؛ مِما يدل على بعده عن هذه الفرق، وتمسكه بعقيدة أهل السنة، وبخاصة أنه عاش في الأندلس إبان العصر الأموي، ولم تكن البدع منتشرة بالأندلس آنذاك كانتشارها بالمشرق.

* المطلب الثاني *

موقفه من الفرق المخالفة

يظهر في خلال كتب الزبيدي كراهيته العميقة لجميع الفرق، من الخوارج، والرَّافضة، والمعتزلة، وأهل الكلام، والجدل، والمنطق، والفلسفة، وسبب ذلك ما هيأ الله له من سلامة التلقي عن مشايخه المُحدثين بالأندلس، مِمَّن لم يختلط بأهل الأهواء، وبُعده عن مَجامع أهل الأهواء جغرافياً؛ حيث عاش في الأندلس مع الخلفاء الأمويين، ولم يخرج منها إلى المشرق إطلاقاً.

وقد مرَّ بنا آنفاً لعنهُ للرَّافضة ودعاؤه عليهم، وبيانُه انتسابَ بعض اللغويين

(١) طبقات النحويين واللغويين ص:(١٢).
(٢) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر (٢/ ٨٠).
(٣) انظر ما قاله في ترجمة الأخفش ص:(٧٤)، والسيرافي ص:(١١٩)، ومحمد بن سالم العقعق ص:(٢٣٩)، ويحيى بن السمنة ص:(٢٨٩).

لبعض الفرق التي ذكرها على وجه الذم لهم في طبقاته، وردُّه على أهل الكلام والمنطق في إطلاقهم لفظ الأزل على الله في (لحن العوام).

ومما أَلَّفه الزُّبَيدي في هذا المضمار كتابٌ سمَّاه: (هتكُ سُتور المُلحدين) أو (الرَّد على ابن مَسَرَّة[١] وأهل مَقَالته)[٢].

وكان ابن مَسَرَّة هذا أظهر مذهباً جديداً في الأندلس نُسب إليه، وخالف به مذهب أهل السنة، وكان يُظهر التصوف والزُّهد، ويُبطن الباطنية والفلسفة والاعتزال، ويدعو إلى مذهب الإسماعيلية بالأندلس، فاغترَّ بظاهره جَماعة مِن الغَفَلة والسُّذَّج فناصروه، لكن أهل التحقيق اطَّلعوا على حقيقة أمره فكشفوه، واتَّهموه بالزندقة، ففرَّ هارباً إلى المشرق، واشتغل بمُصاحبة أهل الجَدَل والكلام والاعتزال، ثم رجع إلى الأندلس، وأظهر نُسكاً وورعاً، واندسَّ بين الجَهَلة والعوام، فانخدعوا به ثانيةً، واختلفوا إليه وسمعوا منه، لكن الفقهاء والعلماء ظَهَرُوا على سوء معتقده وقبح مذهبه مرة أخرى، فانفضَّ عنه من كان له علمٌ وإدراك، وتَمَادَى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدَانُوا بنِحلته، وكان يذهب إلى أصول المعتزلة كنفي الصفات، وحُدوثها، والقول بالاستطاعة، وإنفاذ الوعيد[٣]، ويُحَرِّف التأويل في كثير من القرآن، ومع ذلك يتكلَّم على تصحيح

(١) هو محمد بن عبد الله بن مسرَّة بن نجيح القرطبي، كان من دعاة الإسماعيلية بقرطبة، ثم اتهم بالزندقة، ففرَّ إلى المشرق، ثم رجع إلى الأندلس، وكان بليغاً غواصاً في غوامض المسائل، ونسبت إليه بذلك مقالات كفرية شنيعة، توفي ٣١٩هـ. انظر: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (٢/ ٤١)، ومطمح الأنفس ص:(٢٨٦)، وجذوة المقتبس ص:(٦٦).

(٢) ذكره ابن بشكوال في الصِّلة (٢/ ٤٦٥)، وابن فرحون في الديباج المذهب (٢/ ٢٢٠)، وابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٣٧٢)، والذهبي في السير (١٦/ ٤١٨)، والسيوطي في بغية الوعاة (١/ ٨٥).

(٣) كلا القولين من عقائد المعتزلة، فالقول بالاستطاعة مبني على مذهبهم في خلق أفعال العباد، وأنهم مختارون في أفعالهم، ولا دخل لغيرهم فيها بشيء، فقالوا: للعبد كامل الاستطاعة، وهي قدرته على الشيء وضده، ولا تكون إلا قبل الفعل، أما القول الثاني: فهو مبني على أصلهم الثالث في الوعد والوعيد؛ حيث ذهبوا أنه يجب على الله تنفيذ وعده ووعيده. انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٩٩) وما بعده، وشرح الأصول الخمسة ص:(١٣٧ ـ ١٤٠، ٣٩٨).

الأعمال، ومحاسبة النفوس، على نحوٍ من كلام زُهَّاد الصوفية، وكان له لسان يصل به إلى تأليف الكلام، وتمويه الألفاظ، وإخفاء المعاني، وقدرة في البلاغة، وتزويق لأغراضها(١).

قال ابن حزم: «وكان محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح الأندلسي يوافق المعتزلة في القَدَر، وكان يقول: إنَّ عِلْمَ الله تعالى وقدرتَه صفتان مُحدثتان مخلوقتان، وأن لله تعالى علمين: أحدهما: أحدثه جملة، وهو عِلْمُ الكليات: فهو عِلْمُ الغيب، كعِلمِه أن سيكون كُفَّار ومؤمنون، والقيامة والجزاء ونحو ذلك، والثاني: عِلْمُ الجزئيات: وهو عِلْمُ الشَّهادة، وهو كفر زيد، وإيمان عمرو، ونحو ذلك، فإنه لا يعلم الله تعالى من ذلك شيئاً حتى يكون، وذكر قول الله ﷻ: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾(٢).

قال أبو محمد: وهذا ليس كما ظنَّ، بل ظاهره على أنه يعلم ما تفعلون وإن أخفيتم، ويعلم ما غاب عنكم مِمَّا كان أو يكون، أو هو كائنٌ. قال أبو محمد: وإنما حَمَله على هذا القول طَرْدُه لأصول المعتزلة حقاً؛ فإن من قال منهم: إن الله تعالى لم يزل يعلم أن فلاناً لا يؤمن أبداً، وأن فلاناً لا يكفر أبداً، ثم جعل الناس قادرين على خلاف عِلْم الله تعالى فيهم، فقد قطع بأنهم قادرون على تكذيب كلام ربهم، وعلى إبطال ما لم يزل، وهذا تناقضٌ فاحشٌ لا خفاء به، ونعوذ بالله من الخذلان»(٣).

وقد ردَّ عليه في بدعته هذه جماعة من علماء المشرق، وجماعة من علماء المغرب(٤)، وكان الزُّبيدي من أشهر من ردَّ عليه في المغرب، وبيَّن شناعة أقواله، وحذَّر منه، وخصص لذلك الكتاب الذي تقدم ذكره، لكنه للأسف لم يصل إلينا.

---

(١) انظر: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (٢/ ٤١ ـ ٤٢)، ومطمح الأنفس ص: (٢٨٦ ـ ٢٨٧).

(٢) سورة التوبة: الآية (٩٤).

(٣) الفصل في الملل والنحل والأهواء (٥/ ٦٥ ـ ٦٦)، وقد ذكر ابن حزم بعد هذا شنائع بعض كبار أصحابه من المسرية.

(٤) تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (٢/ ٤٢).

وتذكر المعاجم الفلسفية وغيرها أن ابن مسرَّة هذا كان متأثراً بالفلاسفة مع اعتزاله وباطنيته، فكان يقول بنظرية أفلاطون القائلة بوجود مادة رُوحانية تشترك فيها جميع الكائنات ما عدا الذَّات الإلهية، وأن هذه المادة هي أول صورة برزت للعالَم العَقلي الذي يتألف من الجواهر الخمسة الرُّوحانية[(١)]، وكانت مدرسته أول مدرسة صوفية تأسست في الأندلس، وقد أخذت بباطنية صارمة، وإشارات غامضة، وممن تأثر بمذهبه بالأندلس أبان بن عثمان بن سعيد أبو الوليد اللَّخمي الشَّذُوني[(٢)]، وبالمشرق محيي الدين بن عربي صاحب وحدة الوجود، وكان يبدو لسامعيه العاديين صوفياً برئ نطقه وكلامه من أي دليل على زيغ العقيدة، ولكنه كان في الباطن بين حلَقة تلاميذه المُقرَّبين أستاذاً للحقيقة الباطنية التي لا تقبل المُصانعة عندهم، وكانوا يرون في كلامه معنى خفيفاً عميقاً لا يفهمه إلا الصفوة المنتخبون عن زعمهم، وهو أول من قدَّم للغرب الاستعمال الغامض الملتبس للكلمات الاعتيادية عمداً وتقصداً[(٣)].

قال ابن حارث الخُشني: «الناس في ابن مسرَّة فرقتان: فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة في العلم والزُّهد، وفرقة تطعن عليه بالبدع؛ لِمَا ظهر من كلامه في الوعد والوعيد، وبخروجه عن العُلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم»[(٤)].

---

(١) الجواهر الخمسة الروحانية هي: هَيولى، والصُّورة، والجسم، والنَّفس، والعقل، فالجوهر: إما أن يكون مُجرَّداً أو غير مجرد، والمجرد: إما أن يتعلق بالبدن تعلق التدبير والتصرف، أو لا يتعلق، فالأول: هو العقل، والثاني: هي النفس. وغير المجرد: إما أن يكون مركباً أو لا، فالأول: هو الجسم، والثاني: إما حَالٌّ: وهو الصُّورة، أو مَحلّ: وهو الهَيَولى. انظر: المواقف في علم الكلام ص:(١٨٢)، والتعريفات ص:(١٠٨ ـ ١٠٩).

(٢) سمع من قاسم بن أصبغ القرطبي، ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وغيرهما، وكان نحوياً، لغوياً، جيد الاستنباط، لكنه كان يُنسب إلى اعتقاد ابن مسرة، (ت٣٦٧/ ٣٧٧هـ). انظر: تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (١/ ٣١ ـ ٣٢)، وبغية الوعاة (١/ ٤٠٥).

(٣) انظر: معجم الفلاسفة ص:(٣٠)، والموسوعة الفلسفية ص:(٢٢)، وتاريخ الأدب الأندلسي ص:(٣١ ـ ٣٨).

(٤) تاريخ العلماء والرواة بالأندلس (٢/ ٤٢).

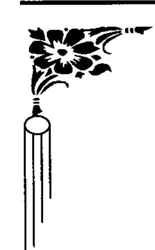

المبحث الثامن والعشرون

منهج ابن فارس (ت٣٩٥هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة ودلائله

لم يُسعفنا ابن فارس كغيره من اللغويين بالكثير من التقريرات العقدية المُحَدِّدَة لمنهجه بالتفصيل؛ نظراً بانشغاله باللغة، وعُكوفه عليها تأليفاً ورواية، لكن هناك عدة دلائل تثبت أنه كان من أهل السنة والجماعة.

- فقد ذكرت كتب التراجم أنه ألف كتاباً في أربعة مجلدات سمَّاه (جامع التأويل في تفسير القرآن)(٢) تدل الأقوال المنقولة منه أنه اختار فيه منهج السَّلف في تفسير القرآن.

---

(١) هو أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد الرازي اللغوي، صاحب (معجم مقاييس اللغة) وغيره، ولُد بقزوين حوالي ٣٠٦/٣٠٨هـ، ودرس بها على جمع من علمائها الذين منهم والده الذي كان فقيهاً شافعياً، ثم ارتحل إلى هَمَذَان، فالأمصار المجاورة، ثم بغداد؛ طلباً للحديث، ولمَّا حصَّل الفنون وطارت شهرته في الآفاق لنبوغه استدعاه فخر الدولة علي بن الحسن بن بُويه الدَّيلمي صاحب الرَّي من همَذَان لتأديب ولده مجد الدولة أبي طالب، فقدم الرَّي، وسكنها، وصاحب الصَّاحب بن عباد وزير فخر الدَّولة وابنه، واكتسب بها مالاً عظيماً، ولم يفارقها حتى توفي بها عام ٣٩٥هـ.

● مصادر ترجمته: يتيمة الدَّهر (٣/ ٤٦٣)، وترتيب المدارك (٧/ ٨٤)، ونزهة الألبَّاء ص: (٣٢٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٢٧)، ومعجم الأدباء (١/ ٤١٠)، والوافي بالوفيات (٧/ ١٨١)، ووفيات الأعيان (١/ ١١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٣)، والنجوم الزاهرة (٤/ ٢١٢)، وبغية الوعاة (١/ ٣٥٢)، وطبقات المفسرين (١/ ٦٠).

(٢) ذكره بنفسه في كتابه المجمل في اللغة (٣/ ٦٢٠) مادة (عقب)، وورد اسمه في معجم =

ـ ونقل ابن الجوزي في (زاد المسير) عند معرض رده على الجهمية والمعتزلة تفسيرهم للآية بالاستيلاء، واستدلالهم على ذلك ببيتين مجهولين من الشعر هما:

حتى استوى بشرٌ على العراق   من غير سيف ولا دم مهراق[1]

وهما استويا بفضلهما جميعاً   على عرش الملوك بغير زور[2]

أن ابن فارس قال في هذين البيتين: «لا يعرف قائلهما»[3]؛ مما يؤكد أن ابن فارس كان من المنكرين لتفسير الاستواء بالاستيلاء كما ذهبت إليه الجهمية والمعتزلة.

ـ وحكى أبو المظفر السَّمعاني في تفسيره[4] عن الزّجّاج[5] ـ مؤيداً له ـ إنكاره على المعتزلة وأهل الأهواء تفسيرهم سجودَ الجمادات والموات والحيوانات لله: بأنه ظهور أثَر الصَنعة فيها، على معنى أنه يَحمل على السُّجود والخضوع لمن تأمل فيها وتدبَّر، لا أن تلك الأشياء تسجد لله حقيقة سجود طاعة، ثم قال: «ذكر هذه الدلائل أبو إسحاق الزجاج إبراهيم بن السَّري، وأثنى عليه ابن فارس، فقال: ذبَّ عن الدِّين ونصر السُنَّة»[6].

ولا يكون ثناء ابن فارس على الزجاج في تفسيره للآية، ومدحه له بالذب عن الدِّين ونصر السنة إلا دليلاً على منهجه السني؛ فإن أهل السنة ذهبوا إلى ما ذهب إليه الزَّجاج وأبو المظفر السَّمعاني في تفسير الآية وما شابَهها[7].

= الأدباء (١/ ٤١١)، والوافي بالوفيات (٧/ ١٨٢)، وطبقات المفسرين للسيوطي ص:(٤)، وللداودي (١/ ٦١)، وهو مفقود.

(١) تقدم الكلام عليه ص:(٦٧).

(٢) ذكره ابن الجوزي في زاد المسير (٣/ ٢١٣)، وقائله مجهول كما نصَّ عليه هو.

(٣) زاد المسير (٣/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، وحكاه أيضاً عن ابن فارس ابنُ تيمية في التفسير الكبير (٦/ ٣٩٢).

(٤) تفسير القرآن (٣/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٤١٨ ـ ٤١٩).

(٦) تفسير القرآن (٣/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨).

(٧) انظر: تهذيب اللغة (٤/ ٣٣٩ ـ ٣٤٠، ١٠/ ٥٧٢) مادة (سبَّح)، و(سجد)، ومنهاج السنة النبوية (٣/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، وتفسير ابن كثير (٣/ ٤٢)، ومحاسن التأويل (١٠/ ٣٩٣٣)، وأضواء البيان (٤/ ٦٧٢ ـ ٦٧٣).

قال البغوي[(١)]: «ومذهب أهل السنة والجماعة أن لله تعالى عِلماً في الجمادات وسائر الحيوانات، سوى العقلاء، لا يقف عليه غير الله، فلها صلاة وتسبيح وخشية، كما قال جل ذكره: ﴿وَإِن مِّن شَيْءٍ إِلَّا يُسَبِّحُ بِحَمْدِهِ﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ كُلٌّ قَدْ عَلِمَ صَلَاتَهُ وَتَسْبِيحَهُ﴾[(٣)]، وقال: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَمَن فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ﴾[(٤)] الآية، فيجب على المرء الإيمان به، ويَكِل علمَه إلى الله تعالى...»[(٥)].

وإذا كان ما تقدم استنباطاً مما نُقل عنه بالواسطة، فإن بعض العلماء نصُّوا على أنه كان من رؤساء أهل السنة على طريقة أهل الحديث:

ـ قال فيه تلميذه القاضي أبو زرعة الرازي[(٦)]: «كان أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا واسع الأدب، متبحراً في اللغة العربية، وكان يُناظر في الفقه، وينصر مذهب مالك[(٧)]، ويُناظر في الكلام، وينصر مذهب أهل السنة، وطريقته في النحو طريقة الكوفيين»[(٨)].

---

(١) هو الحسين بن مسعود بن محمد أبو محمد الفراء البغوي الشافعي، أحد أئمة السلف، كان إماماً مفسراً محدثاً فقيهاً، ومصنفاته مشهورة، (ت٥١٦هـ). انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٧/ ٧٥)، وسير أعلام النبلاء (١٩/ ٤٣٩).

(٢) سورة الإسراء: الآية (٤٤).

(٣) سورة النور: الآية (٤١).

(٤) سورة الحج: الآية (١٨).

(٥) معالم التنزيل (١/ ٨٥ ـ ٨٦) ط دار المعرفة.

(٦) هو رَوح بن محمد بن أحمد بن إسحاق أبو زرعة الرازي، أحد تلاميذ ابن فارس، وراوي كتابه (فتيا فقيه العرب)، وكان صدوقاً فهماً أديباً يتفقه على مذهب الشَّافعي، وولي قضاء أصبهان، توفي ٣٢٤هـ. انظر: تاريخ بغداد (٨/ ٤١٠)، وطبقات الشافعية (٢/ ٣٠٧).

(٧) كان ابن فارس في أول أمره شافعياً كوالده، ثم انتقل في أواخر حياته إلى مذهب مالك، فسئل عنه ذلك؟ فقال: «دخلتني الحَمِيَّة لهذا الإمام المقبول على جميع الألسنة أن يخلوَ مثل هذا البلد ـ يعني الرَّي ـ عن مذهبه، فعمرتُ مشهدَ الانتساب إليه، حتى يكمل لهذا البلد فخرُه؛ فإن الرَّي أجمع البلاد للمقالات والاختلافات في المذاهب على تضادِّها وكثرتها». انظر: نزهة الألباء ص:(٣٢١).

(٨) فُتيا فقيه العرب لابن فارس برواية أبي زرعة الرازي ص:(١٧ ـ ١٨) تحقيق د. حسين علي محفوظ.

ـ وقال سعد علي الزّنجاني[١] فيه: «كان أبو الحسين من أئمة اللغة، محتجاً به في جميع الجهات غير مُنازَع. . . وكان أبو الحسين من الأجواد حتى إنه يهب ثيابه، وفَرش بيته، وكان من رؤساء أهل السنة المُجرّدين على مذهب أهل الحديث»[٢].

ـ وقال عبد القاهر البغدادي وهو يذكر من كان على مذهب أهل السنة من اللغويين وغيرهم: «. . وكذلك جمهرة أهل النحو واللغة والأدب كانوا على معتقد أهل السنة، فمن الكوفيين: المُفَضَّل الضَّبي، وابن الأعرابي، والرُّؤَاسي، والكِسَائي، والفرَّاء، وأبو عبيد قاسم بن سلام، وعلي بن المبارك اللحياني، وأبو عَمرو الشيباني، وإبراهيم الحربي، وثعلب، وابن الأنباري، وابن مِقسم، وأحمد بن فارس، كانوا كلهم من أهل السنة»[٣] ـ وقال الذهبي فيه: «وكان رأساً في الأدب، بصيراً بفقه مالك، مناظراً متكلماً على طريقة أهل الحق»[٤].

ولا يُستغرب ذلك من ابن فارس؛ لأنه كان مُحَدِّثاً مع تخصصه باللغة، فقد درس على كبار علماء أهل الحديث في عصره، وارتحل إلى هَمَذَان للأخذ عن الإمام المُحدث القُدوة أبي محمد عبد الرحمن بن حمدان بن المرزُبان الهَمَذَاني (ت٣٤٢هـ) أحد أركان السنة بهمذان[٥]، وإلى مَيَانَج للدراسة على أبي عبد الله أحمد بن طاهر ابن النجم الميانَجي محدث أذربيجان (ت٣٦٠هـ)، وكان ابن فارس يقول فيه: «إنه ما رأى مثله، ولا هو رأى مثل نفسه»، وتتلمذ على سليمان بن أحمد أبي القاسم الطبراني صاحب المعاجم (ت٣٦٠هـ)، وأحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم الدينوري (ت٣٦٤هـ) راوي سنن النسائي، وكذا

---

(١) هو سعد بن علي بن محمد أبو القاسم الزنجاني، تلميذ القاضي أبي زرعة الرازي، وشيخ الخطيب وأبي المظفر السمعاني، وكان علامة حافظاً متقناً، داعية إلى السُّنَّة والأثر، وله في ذلك قصيدة، توفي ٤٧١هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٨٥)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ١١٧٤).

(٢) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٥)، ونحوه قال القفطي في إنباه الرواة (١/ ١٣٠) من غير إشارة إلى قائله، وعنده (المُجوِّدين) بدل (المجرّدين) كما هنا في السير.

(٣) الفرق بين الفرق ص: (٣٦٤).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٤).

(٥) انظر: سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٧).

على والده فارس بن زكريا، وكان من تلاميذ أبي عمر الزاهد غلام ثعلب[(١)].

وإضافة إلى ما سلف فإنّ هناك قرائن أخرى تثبت استقامة منهجه، كتلميحه إلى أنَّ كلام الله غير مخلوق[(٢)]، وإثباته للقضاء والقدر وأن كُلَّ فعل يفعله العبد فالله الموفق له والمُيسِّر[(٣)]، وتقريره في (باب الأسباب الإسلامية) أن الإيمان والإسلام والكفر والنفاق ونحوها من الألفاظ الإسلامية لا يكفي في تعريفها المعنى اللغوي فقط، بل لا بد من اعتبار الشَّرائط والأوصاف التي زادت عليها الشَّريعة ليصح إطلاقها شرعياً[(٤)].

وكذا حَملُه على الفلسفة والفلاسفة، وقوله: بأنهم تشبهوا بأهل الإسلام، وأخذوا من كتب العلماء، وغيَّروا بعض ألفاظها، ونسبوا ذلك إلى قوم ذوي أسماء مُنكرة بتراجم بشعة[(٥)].

ومع هذا كله فإن ابن فارس لا يخلو من بعض الملحوظات العقدية عليه، فقد ذكر أن المراد بالوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾[(٦)] هو الله أو ذاته، من باب الاقتصار بذكر بعض الشيء وإرادة كله[(٧)]. وأوّل الصفاتِ المقابلة كالاستهزاء والمكر والسُّخرية ونحوها بالمجازاة فقال في (باب المُحَاذاة) من كتابه (الصَّاحبي): «ومن هذا الباب الجزاء على الفعل بمثل لفظه، نحو: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴿١٤﴾ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[(٨)]، أي: يجازيهم جزاء الاستهزاء، ﴿وَمَكَرُوا

---

(١) انظر: نزهة الألباء ص: (٣٢٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٠٥).

(٢) الصَّاحبي في فقه اللغة ص: (١٨) حيث قال: «إنَّ كلام الله جل ثناؤه أعلى وأرفع من أن يُضَاهى أو يُقابل أو يُعارَض به كلامٌ، وكيف لا يكون كذلك وهو كلام العلي الأعلى، خالق كل لغة ولسان»، ومفهومه أنَّ كلام الله غير مخلوق.

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ص: (١٩٦، ١٥١).

(٤) الصاحبي في فقه اللغة ص: (٧٨ ـ ٨٦).

(٥) الصاحبي في فقه اللغة ص: (٧٦). (٦) سورة الرَّحمن: الآية (٢٧).

(٧) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص: (٣٣٩، ٤٢١ ـ ٤٢٢)، وحلية الفقهاء له ص: (٧٨) وعبارته فيه: «وربما عُبِّر عن الذَّات بالوجه، قال الله ﷻ: ﴿وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ﴾ أي ويبقى الله».

(٨) سورة البقرة: الآيتان (١٤ ـ ١٥).

وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[(١)]، ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾[(٢)]، و﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[(٣)]، ﴿وَجَزَٰٓؤُا۟ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾[(٤)]»[(٥)].

ولا شك أن هذا خلاف ما جرى عليه السلف في هذه الصفات المذكورة، فالواجب إثباتُها في مقابل أضدادها من صفات المخلوقين، حسب سياقها في الكتاب والسنة، لا على وجه الإطلاق.

* المطلب الثاني *

اتهامه بالتشيع والرَّد عليه

ترجم أبو جعفر الطُّوسي (ت٤٦٠هـ)[(٦)] لابن فارس في (فهرسته)، وتبعه في ذلك العَامِلي في (أعيان الشيعة) معتمداً عليه، فقال: «لا شُبهة في تشيعه؛ فقد ذكره الشيخ أبو جعفر الطوسي في فهرست أسماء مصنفي الإمامية، فقال: أحمد بن فارس بن زكريا، له كتب، وعدَّ بعضها ولم يُشر إلى أنه غير شيعي كما هي عادته، فذكره في مصنفي الإمامية مسكوتاً عنه شهادة منه بتشيعه، وكفى به شاهداً، ولا سيما أنه بالأدب واللغة أشهر منه بالرواية والفقه، فلا داعي لذكره في كتابه الموضوع لذكر مصنفي الإمامية ولا مناسبة لذلك لو لم يكن منهم، وذكره ابن شهر آشوب[(٧)] في (المعالم)[(٨)] المُعَدّ لذكر كُتُب الشيعة وأسماء

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٥٤).
(٢) سورة التوبة: الآية (٧٩).
(٣) سورة التوبة: الآية (٦٧).
(٤) سورة الشورى: الآية (٤٠).
(٥) الصاحبي في فقه اللغة ص:(٣٨٥).
(٦) هو محمد بن الحسن بن علي أبو جعفر الطوسي، شيخ الرَّافضة ومُصنِّفهم، أخذ الرَّفض والكلام عن المُفيد ولازَمه وتخرَّج عليه، قال الذهبي فيه: «أعرض عنه الحفاظ لبدعته، وقد أُحرقت كتبه عدة نُوَب في رَحْبَة جامع القصر، واستتر لمَّا ظهر عنه من التنقص بالسَّلف، وكان يسكن بالكَرخ مَحلة الرَّافضة، ثم تحوَّل إلى الكوفة، وأقام بالمشهد يُفقِّههم»، توفي ٤٦٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٨/ ٣٣٤)، وأعيان الشيعة (٩/ ١٥٩).
(٧) تقدمت ترجمته ص:(٣٤١).
(٨) معالم العلماء ص:(٢١)، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٠هـ. وهذا الكتاب تتمة لفهرس الرجال للطوسي.

المصنفين منهم، وذكره السيد هاشم البحراني[١] في (روضة العارفين بولاية أمير المؤمنين عليه السلام)[٢]، وذكره ابن داود[٣] في القسم الأول المُعَدّ للثقات[٤] ـ ثم ذكر العاملي هنا ما ورد أنه كان شافعياً ثم انتقاله إلى مذهب مالك ـ فقال: لا يُصغَى إلى ذلك بعد ذكر الشيخ الطوسي له في مصنفي الإمامية، وقُرب عصره من عصره، واختيار آل بويه له معلماً لهم يؤيد تشيعه، وفي كتابه الصَّاحبي صفحة ١٧ مِن المطبوع ما يدل على تشيعه فراجعه، ولعله كان يتستَّر بالشَّافعية والمالكية كما وقع لجماعة. . . أو أن ذلك اختلاقٌ أو اشتباه»[٥].

وأيَّده في ذلك المَامَقَاني[٦] في كتابه (تنقيح المقال في علم الرجال)[٧].

هذا ما ذكره العاملي من الشبهات، وقد يُقال بوجود أمور أخرى تؤكد تشيعه، منها:

أ ـ أنه عاش في وسط دولة شيعية، وهي دولة بني بويه، وقد استدعاه فخر الدولة علي بن الحسن البويهي؛ ليؤدب ولده مجد الدولة، ويقرأ عليه في مدينة الرَّي[٨].

---

(١) هو هاشم بن سليمان بن إسماعيل الحسيني البحراني، إماميٌّ اشتغل بالتفسير والعربية والرجال، وكان كثير التصانيف في مذهبه، شديد التعصب له، توفي ١١٠٧هـ. انظر: الأعلام (٨/ ٦٦)، ومعجم المؤلفين (٤/ ٥١).

(٢) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١١/ ٢٩٩)، وهو في رجال الإمامية.

(٣) هو الحسن بن علي بن داود تقي الدين أبو محمد الحِلِّي، من كبار الإمامية، اشتغل بالعربية والفقه والأصول والرجال، وأشهر كتبه هو (كتاب الرِّجال)، قال الزِّرِكلي فيه: «لا يُعتمد عليه؛ لكثرة أغلاطه فيه»، توفي عام ٧٤٠هـ. انظر: أعيان الشيعة (٥/ ١٨٩)، والأعلام (٢/ ٢٠٤).

(٤) من كتابه (الرِّجال)، ولم أقف عليه.   (٥) أعيان الشيعة (٣/ ٦٠).

(٦) هو عبد الله بن محمد حسن بن عبد الله المامقاني الشيعي، ولد بالنجف عام ١٢٩٠هـ، وكان إمامياً كثير التصنيف في مذهبه، متفانياً في نصرته والاستدلال له، ومن تصانيفه: (تنقيح المقال في علم الرجال)، توفي ١٣٥١هـ. انظر: الذريعة (٤/ ٤٦٦)، ومعجم المؤلفين (٦/ ١١٦).

(٧) تنقيح المقال في علم الرجال ص: (٧٦).

(٨) نزهة الألباء ص: (٣٢٠)، وإنباه الرواة (١/ ١٣٠).

ب ـ اتصاله بالصَّاحب بن عبَّاد وزير فخر الدَّولة البويهي، ومصاحبته له، وإهداؤه له (كتاب الحَجَر)[١]، وتأليفه له كتابه المعروف بـ (الصَّاحبي)[٢]، وقد كان الصَّاحب مع اعتزاله شيعياً، بل من غُلاة الرَّافضة[٣].

جـ ـ ظهور أمارات توحي بالتشيع في بعض كتب ابن فارس، كولائه الشديد لعلي بن أبي طالب ودفاعه عنه[٤]، وتخصيصِه إيَّاه وابنيه الحسن والحسين بعبارة (عليه السلام)، أو (صلوات الله عليه)[٥]، وانتشار عبارة: (صلى الله عليه وآله وسلم)[٦] فيها.

هذه هي جملة ما قد يستند إليه مَنْ يَدَّعِي تشيع ابن فارس من الرَّافضة وغيرهم في تأكيد ادعائه، لكن ما تقدم كله مردود بالدلائل الآتية المثبتة عدم تشيعه من الوجوه الآتية:

أولاً: لم يقل بتشيعه أحد غير هؤلاء الشيعة المتعصبين المتأخرين الذين يريدون تكثير سواد الرَّافضة، فجميع الرُّواة من تلاميذه فمن بعدهم من المترجمين وثَّقوه، وذكروا أنه كان على طريقة أهل السنة والحديث كما تقدم عن القاضي أبي زرعة الرازي، والزَّنجاني وهو تلميذ لأبي زرعة، وعبد القاهر

(١) انظر: يتيمة الدهر (٣/ ٢٣٧)، وإنباه الرواة (١/ ١٢٨)، وكان الصاحب بن عباد حاقداً على ابن فارس لخدمته آل العميد، وانتسابه إليهم، فأنفذ إليه ابن فارس من همذان كتاب الحجر، فقال الصاحب للرَّسول: (رُدّ الحجر من حيث جاءك، ثم لم تطب نفسه بتركه، فنظر فيه وأمر له بجائزة ليست سَنِيَّة).

(٢) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص: (٣).

(٣) سيأتي ذكر ذلك في ص: (٦٠٨).

(٤) انظر ما تقدم في ص: (٢٩٠) عند الكلام على تبرئة ابن قتيبة من النصب.

(٥) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص: (١٢، ٧٩، ٣٢٦)، ومُتخيَّر الألفاظ ص: (١٠٨) مع ابن عباس، ومعجم مقاييس اللغة (١/ ٢١٦، ٢٦٢، ٤١٦، ٢/ ١٦، ٣٥٦، ٣/ ٢٥٧، ٤٢٩، ٤/ ٢٠٧)، ومجمل اللغة (٣/ ٧٦٥، ٨٣٨، ٤/ ٧٨٩)، وغيرها.

(٦) انظر مثلاً: معجم مقاييس اللغة (١/ ٢٧، ٤٤، ٦٣، ٦٨، ٧١، ٧٨، ٩٠)، والصاحبي في فقه اللغة ص: (٨، ٦٩، ٧٨، ١٤٩، ١٦١، ١٦٢، ١٦٥، ١٩١، ٢٠٤، ٢١١، ٣٢٠، ٣٢٦، ٤٤٠، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٢).

البغدادي، وأنه كان شافعياً في أول أمره ثم أخذ في أواخر حياته بمذهب مالك إحياءً له لخلو الرَّي منه لا تعصباً له، ولم يَرِد عن أي واحد منهم ما يؤيد مزاعم هؤلاء الشيعة، والغريب في هذا أن عمدتهم في هذا الادعاء ـ وهو أبو جعفر الطوسي الرَّافضي في فهرسته ـ لم يقدم دليلاً واحداً على تشيعه، وسكت عنه كما قال العاملي، فكيف يحق لهم بعد ذلك الاعتماد عليه في تشيعه؟! وكيف حكم العاملي بتستره بالشافعية أو المالكية؟ وعلى أي أساس؟ ومِن الغريب أن العاملي في (أعيان الشيعة) ردَّ اشتهار انتساب كثير من الذين ترجم لهم إلى أحد المذاهب الأربعة بهذه العلة التي كررها في غير موضع وبلا سند، ودافعه في ذلك هو تكثير سواد الرَّافضة ليس غير، وهذا دأبهم.

ثانياً: حبُّه للصحابة كلهم، وترضيه وترحمه عليهم، ووصفه إياهم بغزارة العلم، والبلاغة والفصاحة، واستدلاله بالكثير من أقوالهم، وترضيه عن العُلماء المتقدمين قبله من السلف[1]، وقد ألف كتابه (حلية الفقهاء) لشرح ألفاظ الإمام الشافعي في مختصر المزني، ونصر أقواله، وانتسب في آخر عمره لمذهب مالك لا تعصباً له بل لخلو الرَّي من مذهبه كما صرَّح بنفسه لمَّا سئل، وليس من عادة الرَّافضة الترضي عن الصَّحابة ولا عن السَّلف، ولا مدحهم أو الانتساب إلى أحد منهم، أو الاستدلال بقوله؛ فإن المعروف عنهم خلاف ذلك كله.

ثالثاً: خُلُوُّ آثاره العلمية من التشيع رواية وتأليفاً، فأساتذته وأشياخه الذين أخذ العلوم ورواها عن طريقهم من كبار المنتسبين للسنة، والأحاديث النبوية والآثار التي أوردها في كتبه من طرق الصحابة مما لا يفعله رافضي، وكتبه المطبوعة لم يرد فيها مفردات التشيع إطلاقاً كقضية الولاية، وغدير خُمّ، والمهدي، فعلومه كلها جارية على طريقة المنتسبين للسنة.

رابعاً: رده على الرَّافضة في بعض كتبه، كما فعل في (حلية الفقهاء) فإنه

---

(١) انظر: الصاحبي في فقه اللغة ص: (٥، ٩، ١٣، ١٤، ٥٣، ٤٧٦)، ومعجم مقاييس اللغة (١/ ٢٧٧)، والمجمل في اللغة (١/ ٨٦، ٢١٣، ٢/ ٣٨٧ (الترضي على عائشة) ٤/ ٨٩٦)، وحلية الفقهاء ص: (٣٦، ٣٨) بتحقيق التركي.

تعرَّض فيه إلى قوله تعالى: ﴿وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ﴾[(١)]، وذكر وجوب غسل الرجلين، وأبطل قول مَن قال بِمَسْحِهِمَا ـ وهم الشيعة ـ باللُّغة، وهو كلام نفيسٌ جداً[(٢)].

خامساً: وأما عيشه في وسط البويهيين، واتصاله بالصاحب بن عباد فلا يُعد ذلك دليلاً على تشيعه؛ لأنهم كانوا أصحاب السُّلطة في تلك الآونة التي ضعفت فيها الخلافة، وتمكن البويهيون من بغداد، وعلا صوت الرَّافضة، وكان الجميع مضطراً للتعامل معهم، لا حباً لهم، بل من باب واقع الحال، ويشهد لذلك أنه سئل مرة عن الصَّاحب بن عباد بم تحكم عليه؟ فقال: بأنَّه لله عَدُوٌّ، وللأحرار مُهين، ولأهل الفضل حَاسدٌ، وللعَامَّة مُحبٌ، وللخَاصة مُبغض، فأما عداوته لله: فلقلة دينه، وأما إهانته للأحرار: فهي شهيرة كهذا النار، وأما حسده لأهل الفضل: فجرِّب ذلك بكلمة تُبديها، وأما حُبُّهُ للعامَّة: فبمناظرته لهم وإقباله عليهم، وأما بُغضه للخاصَّة: فلإذلاله لهم وإقصائه إياهم[(٣)].

سادساً: أما العبارات التي تقدَّم ذكرها والمنتشرة في بعض كتبه، فلا تصير بحال من الأحوال دليلاً آخر على تشيعه؛ لأنها قد تكون من زيادات النساخ الشيعة الذين كانوا ينسخون كتبه[(٤)]، ويؤيد ذلك إتيانُه أحياناً باسم علي مُتبَعاً بقوله (رضي الله عنه)[(٥)]،

---

(١) سورة المائدة: الآية (٦). (٢) حلية الفقهاء ص:(٤٥).

(٣) أخلاق الوزيرين لأبي حيان التوحيدي ص:(٣١٩ ـ ٣٢٠).

(٤) ومِمَّا يُقطع أنه منهم ما ورد في مادة (أكل) من معجم مقاييس اللغة (١/ ١٢٤): «قال الفراء: يقال للسكين آكلة اللحم، ومنه الحديث أن عمر (عليه اللعنة) قال: يَضرب أحدكم أخاه بمثل آكلة اللَّحم ثم يرى أن لا أقيده»، قال المحقق وهو الأستاذ عبد السلام هارون: «وهذا إقحامُ ناسخٍ من غلاة الشيعة»، واستدلال ابن فارس بقول عمر رضي الله عنه يكشفه، وقد ورد اسم أمير المؤمنين عمر في مواضع كثيرة من الكتاب من غير هذه الزيادة الحقيرة، وقد أورد ابن فارس ـ إضافة إلى استدلالاته بأقواله في مواد اللغة ـ ما يدل على فضيلته في مادة (بلي: ١/ ٢٩٤) فقال: «ومنه حديث أم سلمة حين ذكرت قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «إن من أصحابي من لا يراني بعد أن أفارقه»، فسألها عمر: أمنهم أنا؟ فقالت: لا، ولن أبلي أحداً بعدك»، أي: لن أخبره بشيء.

(٥) الصاحبي في فقه اللغة ص:(٣٢٦)، ومعجم مقاييس اللغة (٢/ ١٠١).

وأحيانا خالياً من كل شيء[(١)]، وخلو زيادة (وآله) من بعض كتبه كما في (حلية الفقهاء) له، وعدم الاطراد في الإتيان بها في نفس الكتب التي وردت فيها الزيادة[(٢)]، مع الاختلاف بين النُسخ في هذه العبارات بالمكان الواحد كما هو ظاهر من التحقيق.

إذا ثبت هذا فإن ما يُفهم من بعض كتبه المتأخرة التي ألفها زمن عيشه في كنف البويهيين في الرَّي من الميل لعلي وأهل البيت، وتخصيصه عليّاً وابنيه الحسن والحسين بقوله: (صلوات الله وسلامه عليه)، أو (عليه السّلام)، ونحو ذلك لا يخلو من وجهين:

الأول: أن يكون ذلك مُصانعة للبويهيين الشيعة الذين استدعوه من هَمَذان إلى الرَّي، ومُداراة لحواشيهم وقُوَّادهم كالصَّاحب بن عبَّاد وغيره مِمَّن كان يذهبُ مذهبهم، وكان التشيع قد ظهر في الرَّي وما حواليها بعد سيطرة البويهيين عليها، ورُغب إلى العامَّة التأليف في فضائل أهل البيت، والتودُّد إليهم[(٣)].

الثاني: أن يكون فيه حبٌّ زائدٌ لأهل البيت من غير تنقص لغيرهم كما تفعله الرَّافضة، ومن غير أخذ بمبادئ الرَّافضة المعروفة؛ فقد وُصِفَ كثيرٌ من العلماء والأدباء والشعراء بالتشيع، حين عُرف عنهم المبالغة في حب أهل البيت، وإن لم يكن أحد منهم مِن الشيعة، بل مِنهم المجتهد المستقل، والمنسوب لأحد المذاهب الفقهية الأربعة[(٤)].

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/ ٢٠٩).

(٢) انظر مثلاً: قوله: (ﷺ) من غير زيادة (وآله) في الصاحبي ص:(٤، ١٢، ٤٣، ٥٠، ٦٣، ٧٠، ١٨٣، ٣٠٧، ٣٠٩، ٣٤٣، ٣٩٩)، ومعجم مقاييس اللغة (١/ ٢٤، ٢٨، ٤١، ٢٧٩، ٢/ ٢٦، ١٠١، ١٨٥، ٢٣٧، ٢٤٥، ٣١٤، ٤١٨)، والمجمل في اللغة (١/ ٨٦، ١٠١، ٢٤١، ٢/ ٣٧٠، ٥١٣، ٥٥٩)، وهي كثيرة.

(٣) معجم البلدان (٢/ ٩٠٢)، وابن فارس اللغوي ومنهجه في الدراسات اللغوية ص:(٧٢).

(٤) السنة والشيعة لمحمد رشيد رضا ص:(١١)، وابن فارس اللغوي ومنهجه في الدراسات اللغوية ص:(٦٨ ـ ٦٩) للدكتور أمين محمد فاخر، ومقدمة المجمل في اللغة (١/ ١٣ ـ ١٤) لزهير عبد المحسن سلطان.

ويؤيد الاحتمال الأول أن كتبه التي ألفها قبل التحاقه بالبويهيين تخلو من عبارات الصَّلاة على علي وأهل البيت مثل (حلية الفقهاء)، دون الكتب التي ألفها إبَّان إقامته مع البويهيين في الرَّي مثل (الصَّاحبي) الذي ألفه للصاحب بن عباد، و(معجم مقاييس اللغة) وقد رجَّح محققه الأستاذ عبد السلام هارون أنه من أواخر مؤلفاته، مع التنبيه أيضاً على أنه لم يظهر عنه في هذه الكتب الأخيرة ما يجزم تشيعه، سوى ما قد يُقال من المُجاملة لهم في بعض العبارات التي قد تكون مِن زيادات نُسَّاخ الشيعة على كتبه، والله أعلم.

المبحث التاسع والعشرون

منهج بديع الزَّمان الهَمَذاني (ت٣٩٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

(١) هو أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد الهمذاني، ولد بهمذان في (١٣/ ٦/ ٣٥٨هـ) ودرس فيها على ابن فارس واختصَّ به، ثم فارقها عام ٣٨٠هـ، ودخل أصفهان والتقى مع الصَّاحب بن عباد ونادمه في مجالسه مدة، ثم غادرها إلى جُرجان فاستضافه بها أبو سعد محمد بن منصور الدهقان، واتصل بالإسماعيلية واستفاد من علومهم وكرمهم، وهم أسرة من أعيان جرجان كانت تعرف بهذا الاسم وليسوا من الإسماعيلية الشيعة، ثم دخل نيسابور عام ٣٨٢هـ واتصل بأمرائها من أسرة بني ميكال ووجهائها وأدبائها ونال منهم التقدير، ولمَّا بزغ نجمه فيها تضايق منه أبو بكر الخوارزمي أشهر أدباء نيسابور، فطالبه للمناظرة، فتناظرا في ثلاث مجالس بدار أبي الطيب الصَّعلوكي أحد أعيان نيسابور وأدبائها، خرج منها البديع منتصراً، والخوارزمي مهزوماً، فلمع بعد ذلك اسم البديع وخلا الجو له خاصة بعد وفاة الخوارزمي عام (٣٨٣هـ)، فالتف حوله تلاميذ كثيرون، وأملى عليهم مقاماته الشهيرة، ثم ارتحل من نيسابور إلى سجستان، واتصل بأميرها خلف بن أحمد ونال منه التقدير، ثم خرج منها إلى غزنة عاصمة الدولة الغزنوية فاكتنفه السلطان محمود بن سبكتكين الغزنوي، وعاش لديه مدة مدحه فيها بقصيدة مشهورة، وبعد ذلك اتجه إلى هرات وحطَّ فيها عصا ترحاله، وتزوج فيها من ابنة أبي علي الحسين بن محمد الخُشنامي أحد أعيان هرات، فحسنت حاله، واقتنى المال والضيع، وأنجب الأولاد، ولم يزل بها حتى توفي بها عام ٣٩٨هـ. وكان من أدباء أهل السنة، آية في الفصاحة والبلاغة، وانتهت إليه فن الكتابة في عصره.

• مصادر ترجمته: يتيمة الدّهر (٤/ ٢٩٣)، والأنساب (٥/ ٦٥٠)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٣٤)، والوافي بالوفيات (٦/ ٢٢٠)، ووفيات الأعيان (١/ ١٢٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٧)، ومعاهد التنصيص (٣/ ١١٣ ـ ١٣١)، وتاريخ الأدب العربي (٢/ ١١٢)، وبديع الزمان الهمذاني للدكتور مصطفى الشكعة ص:(٤٣ ـ ٦٣).

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة وشواهده

تدل أقوال بعض الأئمة في البديع، ونشأته وحياته، ومؤلفاته، وبعض أشعاره التي ستأتينا في المطلب التالي: أنه كان سُنِّيّاً على مذهب أهل السنة والجماعة، بعيداً عن التشيع والاعتزال اللَّذين انتشرا في عصره؛ مُجاراة للدولة البويهية التي بلغت أوج مجدها في تلك الأيام، وسيطرت على الخلافة في بغداد.

ـ قال السَّمعاني: «كان أحد الفضلاء الفُصحاء، وكان متعصباً لأهل الحديث والسُّنَّة، وما أخرجت هَمَذَانُ بعدَه مثلَه، هكذا قال أبو الفضل الفَلَكي[(١)]، وقال: كان من مفاخر بلدنا»[(٢)].

ـ وقال أبو شُجَّاع شِيْرَوَيه بن شَهْرَدَار الديلمي[(٣)] في (تاريخ همَذَان)[(٤)]: «إن أحمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد بن بشر أبا الفضل، الملقب ببديع الزمان، سكن هراة، روى عن أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، وعيسى بن هشام الأخباري، وكان أحد الفُضَلاء الفُصَحاء، متعصباً لأهل الحديث والسُّنَّة، ما أخرجت همذان بعدَه مثله، وكان من مفاخر بلدنا»[(٥)].

---

(١) هو علي بن الحسين بن أحمد أبو الفضل الفلكي الهمَذَاني، كان من الحفاظ المبرزين، رحَل وجَمَع وصنَّف، وله من الكتب: (معرفة ألقاب المحدِّثين)، و(منتهى الكمال في معرفة الرجال)، ووصفه الذهبي بالحفظ والإتقان، توفي عام ٤٢٧هـ. انظر: الأنساب (٤/ ٣٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٠٢).

(٢) الأنساب (٥/ ٦٥٠).

(٣) هو شِيْرَوَيه بن شَهْرَدَار الدَّيلمي، صاحب مسند الفردوس، وتاريخ همذان، حدث عنه أبو طاهر السِّلفي وجمع من الأجلاء، قال الذهبي فيه: (هو متوسط الحفظ وغيره أتقن منه)، توفي ٥٥٨هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٩/ ٢٩٤)، وطبقات الشافعية (٧/ ١١١).

(٤) لم أقف عليه حسب اطلاعي، والظاهر أنه مفقود.

(٥) معجم الأدباء (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

والظاهر أنه نقل ذلك أيضاً عن الفَلَكي؛ لأن الدَّيلمي كالسَّمعاني لم يُعاصر البديع ولا قاربه.

وتؤكد نشأته ما قاله الفلكي والدَّيلمي فيه؛ فإنه نشأ بهمَذَان التي كانت حاضرة للعلم والعلماء من المحدثين والفقهاء، وفيها لازم ابنَ فارس، وتخرج عليه، ثم أقبل بعد ذلك يدرس الحديث والرِّواية على علماء أهل السنة فيها، حتى أصبح ثقةً في الحديث، راويةً له[(١)].

وكذلك سيرة حياته؛ فإنه مع انشغاله بالأدب والأسفار إلا أنه كان يدافع عن أهل السنة في جميع الأمصار التي كان يمر بها، ومثال ذلك ردُّه على أبي بكر الخوارزمي[(٢)] بنيسابور في هجائه للصَّحابة، وقد كان المُشار إليه شيعياً يهجو الصَّحابة ويطعن فيهم، على عكس البديع الذي كان يرد عليه رداً عنيفاً، ينافح فيه عن أهل السنة، ويلهج بفضائل الصحابة ومكارمهم، كما سنقف عليه بالتفصيل في المطلب الآتي بإذن الله.

ومع تمسكه بمذهب السُنَّة إلا أنه كان يحب أهل البيت، وينشد الأبيات الدالة على فضائلهم ومناقبهم تديناً كما هو منهج أهل السنة، وربما كان يفعل ذلك مصانعة للبويهيين؛ ليأمن مكرهم، ويسلم من هَيَاج عوام الشيعة عليه.

وقد أبدى ذلك في مناظرته المشهورة مع أبي بكر الخوارزمي في نيسابور سنة ٣٨٣هـ؛ وذلك عندما حضر المناظرةَ أحدُ العلويين، فبدا إلى جانب الخوارزمي يؤيده من أجل مذهبه، وكان الحاضرون شيعة، فقال البديع: «أنا إذا سار غيري في التشيع برجلين، طرتُ إليه بجناحين، وإن مَتَّ سواي في موالاة أهل البيت بلمحة دالّة، توسَّلتُ بغُرَّة لائحة، فإن كنتُ أبلغتُ غير الواجب، فلا يحملنَّك على ترك الواجب، ثم إنَّ لي في آل الرسول ﷺ قصائد قد نظَّمت حاشيتي البر

---

(١) الأنساب (٥/ ٦٥٠)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥).

(٢) هو محمد بن العباس أبو بكر الخُوارِزمي، وُلد بحلب عام ٣٢٣هـ ونشأ بها، وأقام بالشام مدة، ثم ذهب إلى نيسابور، وأقام بها إلى أن توفي بها عام ٣٨٣هـ، وكان أحد الكتّاب المشاهير، والشعراء المُجيدين، غير أنه كان شيعياً، قبيح اللسان. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٥٢٣).

والبحر، وركبت الأفواه، ووردت المياه، وسارت في البلاد، ولم تسر بزاد، وطارت في الآفاق، ولم تسر على ساقٍ، ولكني أتسوَّق بها لديكم، ولا أتنفَّق بها عليكم، وللآخرة قلتُها لا للحاضرة، وللدِّين ادَّخرتها لا للدُّنيا»[١]، ثم أنشد قصيدة في رثاء الحسين بن علي رضي الله عنهما[٢].

أما مؤلفاته التي وقفتُ عليها، وهي: (رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني)، و(مقامات[٣] أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني)[٤]، فإن مواضعَ من رسائله تدل على كراهته للشيعة، وبغضه العميق لمبادئهم، كما سنرى في المطلب الآتي بإذن الله.

وفي (مقاماته) ردَّ ردّاً ينذُر مثلُه على المعتزلة في (المقامة المارِستانية)؛ فأجرى المقامة على لسان رجل مجنون، سفَّه فيها عقائدَ المعتزلة، وأظهر عيوبها، وعُوارها.

ونظراً لأهمية هذه المقامة في دلالتها على منهج البديع العَقدي، وتضمنها وجوهاً في الرَّد على المعتزلة بالبراهين العقلية والنقلية، أحببتُ أن أُوردها بالكمال تتميماً للفائدة.

قال البديع: «حدثنا عيسى بن هشام[٥]، ....

---

(١) رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني ص:(٤٠ ـ ٤١).

(٢) رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني ص:(٤١ ـ ٤٢).

(٣) المَقامة: بفتح الميم: المجلس والجماعة من الناس، واحدتها: مَقامة، واستخدمت في الحديث الذي يُجتمع له ويُجلس لاستماعه، فتسمى مَقامة ومجلساً؛ لأن المستمعين للمحدث ما بين قائم وجالس. انظر: شرح مقامات الحريري للشريشي (١/ ٢٢)، وبديع الزمان الهمذاني لمصطفى الشكعة ص:(٢١٦).

(٤) لها شروح كثيرة، منها شرح وتقديم الشيخ محمد عبده، المطبعة الكاثوليكية، بيروت عام ١٨٨٩م.

(٥) هو أحد الشخصين الذين أجرى البديع مقاماته على لسانهما، وأسند الحوار إليهما، والآخر هو أبو الفتح الإسكندري، فجعل الأول الرَّاوي، والثاني البطل المغامر، وهو الذي يقوم في هذه المَقامة بدور المجنون، والظاهر كما قاله الشريشي في شرحه لمقامات الحريري (١/ ٢١) أنهما شخصان من ابتكار خيال البديع لحوارات مقاماته، =

قال: دخلتُ مارستان[١] البصرة، ومعي أبو داود المتكلم[٢]، فنظرتُ إلى مجنون تأخذني عينه وتَدَعُني، فقال: إن تصدق الطير[٣] فأنتم غرباء! فقلنا: كذلك، فقال: مَن القوم لله أبوهم؟ فقلتُ: أنا عيسى بن هشام، وهذا أبو داود المتكلم، فقال: العسكري؟ قلتُ: نعم، فقال: شاهت الوجوه وأهلها، إن الخِيَرة لله لا لعبده[٤]، والأمور بيد الله لا بيده، وأنتم يا مجوس الأمة تعيشون جَبراً، وتموتون صبراً، وتُساقون إلى المقدور قهراً، و﴿لَّوۡ كُنتُمۡ فِي بُيُوتِكُمۡ لَبَرَزَ ٱلَّذِينَ كُتِبَ عَلَيۡهِمُ ٱلۡقَتۡلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمۡۖ﴾[٥]، أفلا تنصفون؟!! إن كان الأمر كما تصفون، وتقولون: خالقُ الظلم ظالم[٦]، أفلا تقولون: خَالقُ الهَلك هالكٌ؟! أتعلمون يقيناً أنكم أخبث دِيناً من إبليس؟ قال: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغۡوَيۡتَنِي﴾[٧] فأقرَّ وأنكرتم[٨]، وآمن وكفرتم، وتقولون: خُيِّر فاختار[٩]، وكلا؛ فإن المختار لا يبعَجُ بطنَه، ولا

= ولا وجود لهما في الحقيقة، وانظر: بديع الزمان الهمذاني للشكعة ص:(٢٤٣ ـ ٢٤٤).

(١) المارَستان: بفتح الراء: دار المرضى، وهو مُعرَّب. انظر: الصحاح (٣/ ٩٧٨)، والمُعرَّب ص:(٥٧٧).

(٢) الظاهر أنه عبارة عن أحد المتكلمين، وليس شخصاً بعينه؛ لأن القصة خيالية، ولم أجد له ترجمة في المصادر.

(٣) أصل ذلك أن العرب كانت تنفر الطير لينظروا إلى أي جهة تطير؛ ليستنبطوا من ذلك ما يريدونه من خير وشر، ثم عُرف في كلامهم عند الحكم بما فهموه من حركات الطير وأصواته أن يقولوا: إن صدقت الطير كان كذا وكذا، ثم صار هذا القول مثلاً في كل تَفَرُّس وحُكم على الغيب بقوة الحَدس، وهو المراد هنا.

(٤) رَدٌّ على قول المعتزلة بأن العبد مختار مطلقاً في إرادته، ولا دخل لإرادة الله فيها، وأن الأمور كلها بيده.

(٥) سورة آل عمران: الآية (١٥٤)، والجُمل السَّابقة إشارة إلى تصرف القدر في الحياة كلها، واستلال عقلي ونقلي على ذلك.

(٦) إشارة إلى قول المعتزلة في القدر؛ قالوا: إضافة خلق أفعال العباد إلى الله يستلزم الإقرار بخلقه للظلم من أفعال العباد، وخالق الظلم ظالم، والعبارة اللاحقة إبطالٌ عليهم في قولهم هذا.

(٧) سورة الحجر: الآية (٣٩).

(٨) لأن الشيطان اعترف في الآية بتقدير الله لغوايته، وهم أنكروا القدر.

(٩) إشارة إلى قول المعتزلة أن العبد مختار في أفعاله، فهو يختار ما مالت نفسه إليه، =

يفقأ عينَه، ولا يرمي من حَالقٍ ابنَه، فهل الإكراه إلا ما تراه؟![١] والإكراه مَرَّة بالمِرَّة ومرة بالدِّرَّة[٢]، فليَخْزِكُم أن القرآنَ بغيضُكم، وأن الحديث يَغِيظُكم، إذا سمعتم: ﴿مَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَلَا هَادِىَ لَهُۥ﴾[٣] ألحدتم[٤]، وإذا سمعتم: «زُويت لي الأرض فأريتُ مشارقها ومغاربها»[٥] جحدتم، وإذا سمعتم: «عُرضت عليَّ الجنة حتى هممتُ أن أقطف ثمارها، وعُرضت عليّ النار حتى اتَّقيتُ حرَّها بيدي»[٦] أَنْغَضْتُم رؤوسكم، ولويتم أعناقكم، وإن قِيل: عذاب القبر: تطيَّرتم، وإن قيل: الصِّراط: تَغَامَزْتُم[٧]، وإذا ذُكر الميزان قلتم: من الفِرْغِ كِفَّتَاهُ[٨]، وإذا ذُكر الكتاب قلتم: من القِدِّ دَفَّتَاهُ[٩]، يا أعداء الكتاب والحديث بماذا تَطَّيَّرُون؟! أبالله

= ولا مدخل لغير اختياره في فعله.

(١) بَعَج بطنه: أي شقَّها، وفقأ عينه، أي: أخرجها، والحالق: هو المكان الشَّاهق، والمعنى: لو كان مختاراً كما زعموا لَمَا فعل هذه الأشياء التي أُكرهت عليه في هذه الحالات المذكورة.

(٢) المِرَّة: هو العقل، والدِرَّة: السَّوط، وهو إشارة إلى حالتي الإكراه فقد يكون عقلياً، وقد يكون مادياً.

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٨٦).

(٤) لأن الآية دالة على خلق الله لأفعال العباد، فاحتاجوا في تفسيرها إلى التأويل بأن المراد بذلك نسبتهم إلى الضلال أو الحكم عليهم بذلك، ونحو ذلك من التأويلات المُلحدة.

(٥) أخرجه مسلم في كتاب الفتن، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض (٤/ ٢٢١٥) ح(٢٨٨٩).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب ما يُكره من السؤال (٤/ ٣٦٢) ح(٧٢٩٤)، ومسلم في كتاب الفتن، باب توقيره ﷺ وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه ح(٢٣٥٩).

(٧) إشارة إلى إنكار المعتزلة لِمَا ذكره من الأشياء التي صحَّت بها الآثار النبوية؛ بحجة عدم موافقتها للعقل عندهم.

(٨) الفِرْغُ: الفَراغ، وهو الخلاء، والمعنى: أنه إذا قيل لهم: إن للأعمال ميزاناً ذا كفتين، قالوا تهكماً: كفتاه من الفراغ، والفراغ ليس بمادة حتى تكون منه كفتان، وذلك كناية عن نفي الميزان الحسِّي، والميزان عند جمهور المعتزلة كناية عن العدل الإلهي الذي لا يحيف، وليس آلة للوزن يوم الحساب. (المقالات ٢/ ١٦٤).

(٩) القِدُّ: هو الجِلد، وقولهم: (مِن القد دَفَّتاه) كناية عن حدوثه عندهم؛ فإذا كانت دفتاه مخلوقة فكذلك هو.

وآياته ورسوله تستهزئون؟! إنما مرقت مارقة فكانوا خَبَث الحَديث[١]، ثم مرقتم منها فأنتم خبَث الخبيث، يا مخانيث الخوارج! ترون رأيهم إلا القتال، وأنت يا ابن هشام[٢] تؤمن ببعض وتكفر ببعض، سمعتُ أنك افترشتَ منهم شيطانة[٣]، ألم ينهك الله ﷻ أن تتخذ منهم بطانةً! ويلك هلّا تخيَّرت لنُطفتك، ونظرت لعَقِبك؟ ثم قال: اللَّهم أبدلني بهؤلاء خيراً منهم، وأشهدني ملائكتك، قال عيسى بن هشام: فبقيتُ وبقي أبو داود لا نُحِيْرُ جواباً، ورجعنا عنه بشرٍّ، وإني لأعرف في أبي داود انكساراً حتى أردنا الافتراق..»[٤].

وملخص هذه المَقامة البديعية الحث على التمسك بالقرآن والحديث، والإيمان بجميع ما ورد فيهما من الغيبيات، والرَّد على المعتزلة في أفعال العباد، وخلق القرآن، وإنكار السَّمعيات، وكشف شبهاتهم في ذلك، والابتعاد عن أهل الأهواء، وعدم اتخاذهم بطانة بمصاهرتهم عملاً بأمر الكتاب.

وورد في معجم الأدباء ما يفيد أن أبا بكر الخوارزمي اتَّهم البديع باتباع المذهب الأشعري، فقد قال الخَوارِزميُّ في رسالة جوابية للبديع: «.. وقد كان الناس يقترحون الفضل، فأصبحنا نقترح العدل، وإلى الله المُشتكى لا مِنه، ذكر الشيخ سيدي أيده الله حديث الاستقبال، وكيف يُستقبل من انقضَّ علينا انقِضَاض العُقاب الكاسر، ووقع بيننا وُقُوع السَّهم العائر؟!!»[٥].

وتكليف المرء ما لا يُطيق   يجوز على مذهب الأشعري[٦]

---

(١) يقصد بذلك الخوارج الذي فارقوا الأمة، فكانوا الخبث الذي ذكره الحديث، وقد فسر الشيخ محمد عبده في شرحه للمقامات هذه العبارة بأوائل المعتزلة الذين فارقوا مجلس الحسن البصري، لكن السياق يدل أن المقصود بالعبارة هم الخوارج.

(٢) التفتَ المجنون هنا إلى عيسى بن هشام الذي كان مع أبي داود المتكلم.

(٣) يريد بالشيطانة إحدى نساء المعتزلة، أي اتخذت منها زوجة.

(٤) مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهَمَذاني ص: (١٢١ ـ ١٢٥) تقديم وشرح الشيخ محمد عبده، ط ٤، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، ١٩٥٨م.

(٥) العائر من السهام والحجارة ما لا يُدرى راميه، يريد أنه فاجأه في وقت لم يتخذ لاستقباله عُدَّة ولا تجهَّز لها.

(٦) إشارة إلى مذهب الأشاعرة في مسألة (تكليف ما لا يُطاق)، حيث جوَّزوا ذلك بناءً على =

وقد زاد سيدي على أستاذه الأشعري؛ فإن أستاذه كلَّف العاجز ما لا يطيق مع عجزه عنه، وسيدي كلَّف الجاهلَ علم الغيب مع الاستحالة منه..»[1].

ويبدو أن الصَّفدي اعتمد عليه في (الوافي بالوفيات) فقال في نسبته: (الأشعري)[2].

لكن ذلك لا يفيد أشعريته قطعاً؛ لكونه من قرينٍ عُرف واشتهر بعدائه للبديع، وقد جرت بين البديع والخوارزمي في نيسابور عام ٣٨٣هـ مناظرة أدبية شهيرة انتهت بفوز البديع وتغلبه عليه، وبالتالي سُطوع نجمه في المحافل الأدبية والعلمية، فكان يحسده ويرميه بالنقائص، ولم يرد في مصدر من المصادر ما يفيد أن البديع كان يتبع الأشعري في عقيدته، وكيف يكون ذلك، والمذهب الأشعري

= مذهبهم في تعليل أفعال الله، فقالوا: لا يجب عليه شيء، ولا يقبح منه شيء؛ وذلك كتكليف الكافر الإيمان حالة كفره مع امتناع إيمانه لانشغاله بضده، وهو الكفر على ما سبق في علم الله، وذهبت المعتزلة إلى عكس ذلك لقبحه عقلاً والله منزه عنه، ولأن القدرة لا بد أن تكون قبل الفعل حتى يتحقق التكليف، ويترتب عليه الثواب والعقاب، أما أهل السنة فذهبوا إلى التفصيل في ذلك: فإن كان ذلك مما لا يُقدر عليه لاستحالته عادةً: كالمشي على الماء، والطيران في الهواء، أو طبيعةً: كالجمع بين الضدين، فهذا لا يجوز تكليفه شرعاً، وإن كان ذلك لا لاستحالته ولا للعجز عنه، بل لتركه والانشغال بضده، فهذا جائز خلافاً للمعتزلة، كتكليف الكافر الإيمان حالة كفره، لكن إطلاق (تكليف ما لا يطاق) على هذا الصنف الثاني منعه جمهور أهل العلم، ورُوي عن بعض المنتسبين إلى السنة. انظر: شرح الأصول الخمسة ص:(٣٩٦)، والإرشاد للجويني ص:(٢٢٨)، والمواقف في علم الكلام ص:(٣٣١ ـ ٣٣٢)، ومجموع الفتاوى (٨/ ٢٩٨ ـ ٣٠٢)، وموقف ابن تيمية من الأشاعرة (٣/ ١٣٢٥ ـ ١٣٢٩).

(١) معجم الأدباء (١/ ٢٤٨).

(٢) الوافي بالوفيات (٦/ ٢٢٠)، ويمكن أنه اختلطت عليه عبارة ياقوت في معجم الأدباء (١/ ٢٣٤ ـ ٢٣٥)؛ فإنه لمَّا نقل عن الدَّيلمي ما قاله في البديع، رجع إليه مرة أخرى فنقل عنه أن للبديع أخاً يسمى محمد بن الحسين بن يحيى بن سعيد، وكان مفتي البلد، روى عن ابن لال، وابن تركان، وجماعة وافرة، قال الديلمي فيه: «وأدركتُه ولم يُقض لي عنه السَّمَاع، وكان في الحديث ثقة، ويتهم بمذهب الأشعرية»، فظن الصفدي أن الكلام لا زال في البديع، بينما هو في أخيه، وكيف يقول الديلمي في البديع: أدركته، وهو لم يقارب عصره أصلاً.

لم يشتهر إلا بعد وفاة البديع بزمن طويل؟ وإن كانت بداياته موجودة في النصف الثاني من القرن الرَّابع الهجري، ومما يؤيد ما قلناه أن ما ادَّعاه الخوارزمي على البديع يبطله الواقع؛ فإنه لم يكلفه ما لا يُطاق، ولا معرفة علم الغيب، بل هذا تزيُّد من الخوارزمي واختلاق على البديع، مما يجعل تهمة افتراء الأشعرية عليه قائمة، والله أعلم.

❊ المطلب الثاني ❊

موقفه من الرَّافضة ودفاعه عن الصّحابة والسّلف

كان البديع مع أخذه الحيطة والحذر من الشيعة الذين يعايشهم ـ كما أشرنا ـ، إلا أنه كان يبين حقيقة مذهبه السني، وموقفه من الشيعة، بالنظم وبالنثر.

ومما قاله نظماً في بيان منهجه السُّنّيِّ المنبني على الولاء للجميع من غير رفض ولا نصب ـ وهو يردُّ على الخوارزمي ـ:

أنا في اعتقادي للتَّسنُّـ ... نِ رَافضيٌّ في وَلائك
وإن اشتغلت بهولاء ... فلستُ أغفلُ عن أولئك[1]

وقال أيضاً:

يقولون لي لا تحب الوَصيّ[2] ... فقلتُ الثَّرى بفم الكاذبِ
أحب النَّبِيَّ وأهل النَّبي ... وأختص آل أبي طالبِ
وأعطي الصَّحابة حقَّ الوَلاء ... وأجري على السنَن الواجبِ[3]
فإن كان نصباً ولاء الجميع ... فإني كما زعموا ناصبِي
وإن كان رفضاً ولاء الوصي ... فلا يبرح الرَّفض جانبِي
أيرجو الشفاعة من سبَّهم ... بل المَثَل السّوء للضّاربِ

---

(١) ديوان بديع الزمان الهمذاني ص:(١١٤).

(٢) يريد به علي بن أبي طالب، وقد قال بهذه اللفظة مُجاراة للشيعة؛ فإن أهل السنة لا يقولون بوصاية علي ﷺ، بل بصحة خلافة الخلفاء الأربعة الراشدين كلهم، والأبيات التالية تدل على ذلك.

(٣) إشارة إلى طريق أهل السنة والجماعة.

أُعِزُّ النَّبيَّ وأصحابَه ... فما المرء إلا مع الصَّاحبِ[١]

وأما النثر: فإن بعضاً من رسائله تدل على المواقف الصارمة التي كان يقفها البديع من الرافضة، وإنكاره الشديد عليهم في نيلهم مِن الخلفاء الراشدين، وباقي الصَّحابة.

ففي الرسالة الآتية حمل على الرَّافضة حملاً شديداً، وبيَّن حقيقة مذهبهم وخُبثه، وكيف تطَّور في تاريخه من سيء إلى أسوء، حتى طاف الكيلُ، وبلغ السَّيل الزّبى، وبدأوا يقعون في سادة الأمة، فضلاً عن سُوقتها، وذكر أنه ما دخلت هذه النِّحلة بلدة إلا صُبَّت عليها الذِّلة، ونُسِخَت عنها المِلَّة، ولا يرضى بها أهل بلدة إلا جعل اللهُ الذلَّ لباسَهم.

قال في رسالة كتبها للشيخ الرئيس أبي عامر عدنان بن محمد[٢]، وهو يصف ويذكر ـ بحُرقة وتألم ـ انتشار التشيع في قُمْ، والكُوفة، وهَراة، ونيسابور، وقُهستان[٣]، وعجز الوالي البويهي عن إصلاح قُمْ والكوفة مهدي التشيع فضلاً عن غيرهما: «. . .ثم عَجزَ والقدرة هذه أن يَعْمُرَ التربتين الخبيثتين، أو يصلح البلدتين المشؤومتين قُمْ والكوفة، فعُلم أن ذلك لخبث نِحلتهما، فهمَّ أن يسبي ويُبيح، ثم فرض الجزية عليهم، أو يقيموا التراويح[٤]، ورجع صاحبي آنفاً مِن هراة، فذكر أنه سمع في السوق صبياً ينشد أن محمداً وعليّاً لعَنَا تيماً وعَدِيّاً[٥]،

(١) ديوان بديع الزمان الهمذاني ص: (٣٨ ـ ٣٩)، والبيتان الأولان منسوبان أيضاً للصاحب بن عباد.

(٢) لم أعثر له على ترجمة، ويبدو من القصة كما سيأتي أنه من وجهاء مدينة هرات الأمراء، أو الأدباء.

(٣) قُوهستان: مدينة بين هرات ونيسابور، يتصل أحد أطرافها بنيسابور، ثم يمتد في الجبال طولاً حتى يتصل بقرب نهاوند، وهمذَان، وبروجرد، وهذه الجبال كلها تسمى قوهستان، انظر: معجم البلدان (٤/ ٤١٦)، ومراصد الاطلاع (٣/ ١١٣٥).

(٤) أي أنه همَّ أن يفرض دفع الجزية عليهم وإلا ألزمهم بصلاة التراويح؛ لأن الرافضة ينفونها؛ لكونها من سنة عمر بن الخطاب ﷺ، وكان أول مَن أقام بها بعد النبي ﷺ، واشتهر بإحيائها.

(٥) تلميح منهم إلى لعن أبي بكر وعمر ﷺ؛ فإن أبا بكر تيمي، وعمر عدوي.

فقلتُ: إن العامَّة لو علمت معنى تيم وعديّ لكفتني شُغل الشِكاية، ووليّ النِّعمة شُغل الكفاية، ويل أمّ هراة! أنَصبَ الشَّيطان بها هذه الحِبالة؟ وصرنا نشكو هذه الحالة؟ والله ما دخلت هذه الكلمة[1] بلدة إلا صُبَّت عليها الذِّلة، ونُسِخَت عنها المِلَّة، ولا يرضى بها أهل بلدة إلا جعل الله الذلَّ لباسهم، وألقى بينهم بأسَهم، هذه نيسابور منذ فشت فيها هذه المَقَالة في خَراب واضطراب، وأموالها في ذِهاب وانتهاب، وأسواقها في كسَادٍ وفسَادٍ، وأسعارها في غلاءٍ وخلاءٍ، وأهلها في بلاء وجلاء، يُفتنون في كل عام مرة أو مرتين ثم يتوبون ولا هم يذَّكرون، وهذه قهستان منذ فشت فيها هذه المَقَالة جُعلت مأكلة الغُصَص، ونُجعَة الأكدار، ولُحمة السَّيف، ومَزار السِّنان، مَرَّةً يُهدم سُورها، ومرة تُنتهب دُورها، وتارة تُقتل رجالها، وأخرى تُهتك حِجَالها، فالشيطان لا يصيد هراة صيداً، إنما يستدرجها رُويداً، وهذه الكوفة مِمَّا اختطَّ أمير المؤمنين عمر بن الخطَّاب ﵁، وما ظهر الرَّفض بها دَفعة، ولا وقع الإلحاد بها وَقعة، إنما كان أوله النِّياحة على الحسين بن علي ﵄، وذلك ما لم يُنكره الأنام، ثم تناولوا معاويةَ فأنكر قومٌ وتساهَل آخرون، فتدحرجوا إلى عُثمان، فنَفرت الطِّباعُ، ونبت الأسماعُ، وكان القِراع والوِقاع، حتى مضى ذلك القرنُ، وخلَف من بعدهم خَلْفٌ لم يحفظوا حُدُودَ هذا الأمر، فارتقى الشتم إلى يَفاع، وتناول الشَّيخين ﵄، فلينظر الناظر أيَّةَ زَنْدٍ قَدَحَ القادحُ، وأيَّ خَطْب بلَغَ النَّائحُ، لا جَرَم أن الله تعالى سلَّط عليهم السَّيف القاطع، والذُّل الشَّامل، والسُّلطان الظَّالم، والخَراب المُوحِش، ولِمَا أعد الله لهم في الآخرة شرٌّ مقاماً، وأنا أعيذ هَراة أن يجد الشيطان إليها المَجاز، وأعيذ الشيخ الرَّئيس ألا يهتزَّ لهذا الأمر اهتزازاً يردُّ الشيطان على عَقِبه»[2].

وقد وصل إلى أسماع البديع أن الخوارزمي يهجو الصَّحابة ويطعن فيهم، فردَّ عليه بقصيدة طويلة يهجوه فيها، ويدافع عن الصحابة والسلف، ويمدحهم بما قاموا به من الأعمال الجليلة لخدمة الإسلام والمسلمين، فقال:

وكَّلني بالهمِّ والكآبهْ ... طعَّانةٌ لعَّانةٌ سبَّابهْ

---

(١) يقصد بها الرَّفض ولعن الصحابة والسلف.

(٢) رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني ص:(٢٥٥ ـ ٢٥٨).

لـلـسَّـلـف الـصَّـالـح والـصَّـحـابـهْ ... أسـاء سـمـعـاً فـأسـاء جَـابَـهْ
تـأمـلـوا يـا كُـبـراء الـشِّـيـعـهْ ... لـعِـشْـرةِ الإسـلام والـشَّـريـعـهْ
أَتُـسْـتَـحَـلُّ هـذه الـوقـيـعـهْ ... فـي تـبَـع الـكـفـر وأهـل الـبِـيـعـهْ
فـكـيـف مَـن صـدَّق بـالـرِّسـالـهْ ... وقـام لـلـدِّيـن بـكـل آلَـهْ
وأحـرز الله يـد الـعُـقـبَـى لـهْ ... ذلـكـم الـصِّـدِّيـق لا مَـحَـالَـهْ
إمـامُ مـن أُجْـمِـعَ فـي الـسـقـيـفـهْ ... قـطـعـاً عـلـيـه أنَّـه الـخـلـيـفـهْ
نـاهـيـك مِـن آثـاره الـشَّـريـفـهْ ... فـي ردِّه كـيـد بـنـي حـنـيـفـهْ

❊ ❊ ❊

سَـل الـجِـبَـال الـشُّـمَّ والـبِـحَـارَا ... وسَـائـل الـمِـنـبَـر والـمَـنـارَا
واسـتـعـلـم الآفـاق والأقـطَـارا ... مَـن أظـهـر الـدِّيـن بـهـا شِـعَـارَا؟

❊ ❊ ❊

ثـم سَـل الـفُـرس وبـيـت الـنَّـار ... مَـن الـذي فـلَّ شَـبَـا الـكُـفَّـارِ؟
هـل هـذه الـبِـيـض مِـن الآثـار ... إلا لثاني الـمُـصطفى في الغارِ؟

❊ ❊ ❊

وسـائـل الإسـلام مَـن قـوَّاه؟ ... وقـال إذْ لـم تَـقُـل الأفـواهُ
واسـتـنـجـز الـوعـدَ فـأومَـى الله ... مَـن قـام لـمَّـا قـعـدوا إلا هُـوْ؟

❊ ❊ ❊

ثـانـي الـنـبيّ فـي سِـنـي الـوِلادهْ ... ثـانـيـه فـي الـغَـارَة بـعـد الـعَـادَهْ
ثـانـيـه فـي الـدَّعـوة والـشَّـهـادهْ ... ثـانـيـه فـي الـقـبـر بـلا وِسـادَهْ
ثـانـيـه فـي مـنـزلـة الـزَّعـامـهْ ... نُـبُـوَّة أفـضـت إلـى إمـامَـهْ
أتـأمـل الـجـنَّـة يـا شـتَّـامـهْ؟ ... لـيـسـت بـمـأواك ولا كَـرامَـهْ

❊ ❊ ❊

إنَّ امـرأ أثـنـى عـلـيـه الـمـصـطـفـى ... ثُـمَّـتَ والاه الـوصـيّ الـمُـرتـضَـى
واجـتـمـعـت عـلـى مـعـالـيـه الـوَرى ... واخـتـاره خـلـيـفـةً ربُّ الـعُـلا

❊ ❊ ❊

واتَّـبـعـتـه أُمَّـة الأمـيّ ... وبـايـعـتـه رَاحـة الـوَصـيّ

وباسمه استُسقي حَيَا الوَسْمِيِّ[(١)] ما ضرَّه هجوُ الخُوارزمي

❊ ❊ ❊

سبحان مَن لم يُلقم الصَّخرَ فَمَهْ ولم يُعِدْه[(٢)] حجراً ما أحلَمَهْ
يا نذل يا مأبون أفَطِرْتَ؟ فَمَهْ[(٣)] لَشدَّ ما اشتاقت إليك الحُطَمَهْ

❊ ❊ ❊

إن أميرَ المؤمنين المرتضَى وجعفرَ الصَّادق أو موسى الرِّضَا
لو سمعوك بالخَنَا مُعَرِّضاً ما ادَّخروا عنك الحُسام المُنتضَى

❊ ❊ ❊

ويلك لِمَ تنبح يا كلب القمر؟ ما لك يا مأبون تغتاب عُمَر
سيِّد من صام وحجَّ واعتمر صرِّح بإلحادك لا تمش الخَمَر[(٤)]

❊ ❊ ❊

يا من هجا الصِّديق والفاروقا كيما يقيم عند قوم سُوقَا
نفخت يا طبل علينا بُوقاً فَمَا لك اليوم كذا موهوقَا؟

❊ ❊ ❊

---

(١) الحيا: بالقصر هو الغيث، وأحيا القوم إذا أُمطِروا، والوَسْمِي: هو المطر الذي يأتي في أول الربيع. (تهذيب اللغة ٥/ ٢٩١، ١٣/ ١١٤ ـ ١١٥)، ويعني البديع البيت بمثل ما روي عن أبي طالب يمدح الرسول ﷺ:

وأبيض يستسقى الغمام بوجهه ثِمال اليتامى عصمة للأرامل

والمقصود به الاستسقاء بدعائه، كما ورد في صحيح البخاري أن عمر بن الخطاب استسقى بالعباس بن عبد المطلب فقال: (اللهم إنا كُنَّا إذا أجدبنا نتوسَّل إليك بنبينا فتسقينا، وإنا نتوسَّل إليك بعم نبينا، فأسقنا، فيُسقون). (مجموع الفتاوى ٢٧/ ٨٣ ـ ٨٧). وليس مراد البديع حتماً التوسل باسمه ﷺ، أو بجاهه أو ببركته، فإن هذا أمر طرأ في العصور المتأخرة، ولم يكن المتقدمون يعرفونه.

(٢) أي: يُحوِّله. (٣) أي: كُفَّ وانزجر عن مقالتك.

(٤) يقال للرَّجل إذا ختل صاحبه: «هو يدب له الضراء ويمشي الخَمَر»، والضراء: هو ما ستر الإنسان من الأشجار خاصة، والخَمَر: ما ستره من الأشجار وغيرها. انظر: إصلاح المنطق ص:(٤٠٨)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٣).

إنك في الطعن على الشَّيخين ... والقدح في السَّيد ذي النورينِ
لوَاهِنُ الظَّهر سَخِين العَين ... مُعترض للحَين بعد الحَينِ

* * *

هلا شُغلتَ باستك المَغْلُومَهْ ... وهامَّة تحملها ميشُومَهْ
هلا نهَتك الوَجنة المَوشُومهْ ... عن مُشتَري الخُلد ببئر رُومَهْ
كفى من الغِيبة أدنى شمَّهْ ... مَن استجاز القَدح في الأئمَهْ
ولم يُعظِّم أُمَناء الأُمَّهْ ... فلا تلُوموه ولُوموا أُمَّهْ
ما لك يا نذل وللزَّكِيَّهْ ... عائشة الرَّاضية المَرْضِيَّهْ؟
يا سَاقط الغَيرة والحَمِيَّهْ ... ألم تكن للمُصطفى حَظِيَّهْ؟[(١)]

---

(١) ديوان بديع الزمان الهمذاني ص:(١٤٢)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٤٩ ـ ٢٥١).

الباب الثاني

سياق من كان على منهج المعتزلة في تقرير العقيدة، أو اتُّهم بشيء من مبادئهم على الترتيب الزمني

۞ وفيه واحد وعشرون مبحثاً كالتالي:

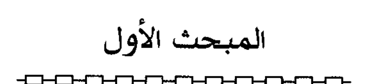

المبحث الأول

منهج هارون بن موسى الأعور (ت١٧٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلب واحد وهو:

اتهامه بالقدر واعتبار البعض له معتزلياً

اتهم جمع من الأئمة هارون بن موسى بالقدر، مع توثيقهم له، وإجماعهم على رئاسته في القراءات، وتفوقه في رواية الأحاديث، ونبوغه في العربية:

ـ قال أبو يوسف يعقوب بن إسحاق الفسوي (ت٢٧٧هـ) في تاريخه: «سمعتُ سليمان بن حرب، حدثنا هارون الأعور، وكان شديد القول بالقدر»(٢).

ـ وقال أبو عبيد الآجرِّي في سؤالاته: «سُئل أبو داود عن هارون النحوي؟ فقال: ثقة، حدَّثني مَن سمع الأصمعي سئل عنه، فقال: ثقة، ولو كان لي عليه

(١) هو هارون بن موسى الأزدي العتكي مولاهم، أبو عبد الله البصري النحوي المقرئ، المعروف بالأعور، كان في أول أمره يهودياً، ثم أسلم وحسن إسلامه، ونشأ بالبصرة، وحفظ القرآن وضبطه، وروى الحديث عن طاوس اليماني، وثابت البناني، وداود بن أبي هند، وطائفة، وأخذ العربية عن أبي عمرو بن العلاء، وعبد الله بن إسحاق الحضرمي، والخليل بن أحمد، وحفظها، ثم قدم بغداد وحدَّث بها، وروى عنه البغداديون، وهو أول من تتبَّع وجوه القرآن وآلفها، وتتبع الشّاذ منها، وكان شديد القول بالقدر، وتوفي عام ١٧٠هـ.

• مصادر ترجمته: الجرح والتعديل (٤/ ٩٤)، والثقات (٩/ ٢٣٧)، ونزهة الألباء ص:(٢١)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٣)، وإنباه الرواة (٣/ ٣٦١)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٦٢)، وتهذيب الكمال (٣٠/ ١١٥)، وطبقات المعتزلة ص:(١٣٨)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٢١).

(٢) المعرفة والتاريخ (٢/ ٢٦٤)، والخطيب في تاريخ بغداد (١٤/ ٤) بسنده إلى الفسوي.

سلطان لضربته»[١].

ـ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني في ترجمته: «ثقة مقرئ إلا أنه رُمِي بالقدر»[٢].

ومفاد هذه الأقوال ـ التي لم نجد ما يُعارضها في المصادر ـ أنه كان من المنكرين للقدر، وهو سبب همِّ الأصمعي لضربه فيما رواه أبو داود عنه؛ لأن الأصمعي كان شديد الإنكار على منكري القدر كما مرَّ بنا في مبحثه.

ومن أجل هذا أدخله أحمد بن يحيى المرتضى في (طبقات المعتزلة)، وذكره ضمن القائلين بالعدل والتوحيد، من علماء الحديث وأئمة النقل، من أهل البصرة[٣].

واعتمد خير الدين الزِّركلي على ما سبق كله، فقال فيه: «وكان قدرياً معتزلياً»[٤].

ولم أجد في تراجم هارون الأعور ما يزيد على هٰذا، وهو يدل علىٰ أنَّه كان متهماً بالقدر؛ مما جعل البعض يعتبره من المعتزلة، وإلا فَليس هناك أدلة صَريحة تثبت اعتزاله ـ على حسب ما وقفتُ عليه ـ، إلا ما فُهم من قوله بالقدر.

---

(١) سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل (١/ ٤١٢) بتحقيق عبد العليم البستوي.

(٢) تقريب التهذيب ص:(٥٦٩).

(٣) طبقات المعتزلة ص:(١٣٣، ١٣٨)

(٤) الأعلام (٨/ ٦٣).

المبحث الثاني

منهج يحيى بن المُبارك اليزيدي (ت٢٠٢هـ)[١] في تقرير العقيدة

❂ وفيه مطلب واحد وهو:

اتهامه بالاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره

ورد اتهامُ اليزيدي بالاعتزال في: (أخبار النحويين البصريين)، و(نزهة الأَلِبَّاء)، و(إنباه الرواة)، و(معجم الأدباء)، و(وفيات الأعيان)، مع التصريح بالمُتَّهِمِين له في المصدرين الأوَّلين، وهو: زعم المعتزلة بأنه كان عَدْلياً[٢]،

---

(١) هو يحيى بن المبارك بن المغيرة العَدَوي البصري أبو محمد اليزيدي، أخذ الحديثَ عن ابن جريج، والعربيةَ والقراءات عن أبي عمرو بن العلاء، والخليل، والحضرمي، وكان يؤدب ولد يزيد بن منصور الحميري خال المهدي، وصَحِبَه فنُسب إليه، ثم اتصل بالرَّشيد لتأديب ولده المأمون، فدخل في حاشيته مع الكسائي الذي كان يؤدب الأمين، ولمَّا مات الرشيد دامت صلته مع المأمون ينادمه ويحضر مجالسه، فخرج معه إلى خراسان فتوفي بها عام ٢٠٢هـ. وكان حجة في القراءات، عالماً بالعربية، شاعراً، متعصباً للبصريين، ومن كتبه: المقصور والممدود، والنوادر، والنَّقط والشَّكل، وولد له خمسة أولاد كلهم عُلماء أدباء فُضلاء، عُرفوا باليزيديين.

• مصادر ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص:(٣٢)، وتهذيب اللغة (١/١٧)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٦١)، ونور القبس ص:(٨٠)، وتاريخ بغداد (١٤/١٤٦)، ونزهة الألباء ص:(٨١)، وإنباه الرواة (٤/٣١)، ومعجم الأدباء (٦/٢٨٢٧)، وسير أعلام النبلاء (٩/٥٦٢)، ومعرفة القراء الكبار (١/١٥١)، وبغية الوعاة (٢/٣٤٠).

(٢) أي: معتزلياً، وسُمِّيَ المعتزلة بالعَدلية؛ لأن من أصولهم القول بالعَدل، ويعنون به نفي القدر، وأن أفعال العباد مخلوقة لهم، ولا مدخل لغير اختيارهم فيها. انظر: شرح الأصول الخمسة: ص:(٣٠١)، ومقالات الإسلاميين: (١/٢٩٨)، والملل والنحل (١/٣٨).

والتمثيل لذلك ـ عند السَّيرافي في (أخبار النحويين البصريين) ـ بأبيات نسبوها إليه.

ـ قال السِّيرافي: «وكان أبو محمد الغَاية في قراءة أبي عَمرو، وبروايته يقرأ أصحابه، وكان عدلياً معتزلياً فيما يَزعُم العَدلية، ويروون أبياتاً يُخاطب بها المأمون، وهي:

يٰأيـهـا الـمَـلِـك الـمُـوحِّـد ربَّـه ... قاضيك بِشْر بن الوَليد[1] حِمارُ
يَـنفـي شَـهـادة مَـنْ يَـدِيـن بـمـا بـه ... نَـطَـقَ الـكـتـابُ وجـاءت الآثـارُ
ويَـعُـدُّ عَـدْلاً مَـنْ يـقـول إلٰـهُـه ... شَبَحٌ تُحِيْطُ بِجسمه الأقطارُ[2]
عِـنْـد الـمَـريـسـي الـيَـقـيـن بـربِّـه ... لـو لـم يَـشُـبْ تـوحـيـدَه إجـبـارُ[3]
لـكـن مَـنْ جَـمَـع الـمَـحاسِـنَ كـلَّـهـا ... كَـهْـلٌ يُـقَـال لـشَـيـخـه مُـرداُر[4]

هو عيسى بن صُبيح، وكان يُعرف بأبي موسى المُردَار[5]، وكان من

---

(١) هو بشر بن الوليد بن خالد أبو الوليد الكندي، قاضي العراق الحنفي، ولي القضاء للمأمون من ٢٠٨هـ إلى ٢١٣هـ، وكان عالماً ديناً، خَشِناً في الحكم، واسع الفقه، حسن الطريقة، لا يقبل شهادة أهل الأهواء، (ت٢٣٨هـ). انظر: أخبار القضاة لوكيع ص:(٦٦٢)، وتاريخ بغداد (٧/ ٨٠).

(٢) غمزٌ لأهل السنة الذين يثبتون العُلو والاستواء والنزول؛ فإثبات هذه الصفات يقتضي التجسيم عند الجهمية والمعتزلة.

(٣) إشارة إلى قول الجهمية في القدر، فهم نفاة في الصفات، جبرية في القدر، وبشر المَريسي من كبارهم. انظر: الملل والنحل (١/ ٧٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١٩٩ ـ ٢٠١).

(٤) أخبار النحويين البصريين ص:(٣٦)، والفهرست ص:(٢٠٦ ـ ٢٠٧) دون البيت الأخير، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص:(٢٧٨ ـ ٢٧٩) بزيادة أربعة أبيات أخرى في ثناياها، لكنه نسب الأبيات إلى إبراهيم بن أبي محمد اليزيدي لا والده اليزيدي نفسه، وقد تحرَّف الشَّطر الثاني للبيت الثالث في أخبار النحويين البصريين إلى: (شيخٌ تُحِيْطُ بِحَجِّه الأقدارُ)، والتصويب من الفهرست ص:(٢٠٧)، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة للقاضي عبد الجبار ص:(٢٧٩)، وهو الموافق للسِّياق.

(٥) زعيم المُردَارية من المعتزلة، أخذ عن بشر بن المعتمر، وتزهَّد، وتعبَّد؛ حتى لُقِّب براهب المعتزلة، وكان من كبار المعتزلة، أرباب التصانيف، واتفرد عنهم بمسائل، =

الزُّهَاد»[١].

ـ وقال أبو البركات ابن الأنباري: «وكان اليزيدي الغاية في قراءة أبي عمرو بن العلاء، وبروايته يقرأ أصحابه، والمعتزلة يزعمون أنه كان من أهل العدل معتزلياً، والله أعلم بصحة ذلك»[٢].

ـ وقال القفطي: «وكان بَصريَّ المَذهب والبَلد، متعصباً للبصريين، وله قصيدة في مدح البصرة وأهلها، وذمِّ الكسائي وأتباعِه[٣]، وعلمُه باللغة أكثر من النحو، وكان مذهبُه العَدل والتوحيد[٤]، وكان قبيح الهجاء، رَحِمَهُ اللهُ»[٥].

ـ وقال ياقوت الحموي: «وكان صَحيح الرواية، ثقة صدوقاً، وكان أحد أكابر القراء، وهو الذي خلَف أبا عمرو بن العلاء فيها، وكان في أيام الرَّشيد مع الكسائي ببغداد، يُقرئان الناس في مسجد واحد، وكان مع ذلك أديباً شاعراً مُجيداً، وله مجموع أدب فيه شيء من شعره، وكان يُتَّهم بالميل إلى الاعتزال»[٦].

ـ وقال ابن خلكان: «قال ابن المُنادِي[٧]: أكثرت من السؤال عن أبي محمّد

= وكفَّر من نفى خلق القرآن، وقال بخلق أفعال العباد وبرؤية الله في الآخرة، وعلى يده ظهر الاعتزال ببغداد، وعنه انتشر وفشا، وكان ينكر إعجاز القرآن، توفي عام ٢٢٦هـ. انظر: طبقات المعتزلة ص:(٧٠)، والفرق بين الفرق ص:(١٦٤)، والملل والنحل (١/ ٦٠).

(١) أخبار النحويين البصريين ص:(٣٦). (٢) نزهة الألباء ص:(٨٤).

(٣) ذكرها السيرافي في أخبار النحويين البصريين ص:(٣٢ ـ ٣٣) في قصيدة من (١٤) بيتاً، ومَطلعها:

يا طالب النحو ألا فابكِه ... بعد أبي عمرو وحَمَّاد
وابن أبي إسحاق في علمه ... والزَّين في المَشهد والنَّادي

(٤) يسمي المعتزلة أنفسهم بأهل التوحيد، لأن من أصولهم التوحيد، ويعنون به نفي الصفات، والقول بحدوثها؛ فإن إثبات الصفات عندهم يتضمن تعدد القدماء. انظر: شرح الأصول الخمسة: ص:(٢٨، ١٣٢)، والملل والنحل (١/ ٣٨).

(٥) إنباه الرواة (٤/ ٣٦). (٦) معجم الأدباء (٦/ ٢٨٢٧ ـ ٢٨٢٨).

(٧) هو أحمد بن جعفر بن محمد بن عبيد الله أبو الحسن المشهور بابن المنادي، سمع =

اليزيدي، ومحلِّه من الصِّدق، ومنزلته من الثقة، لعدة من شيوخنا، بعضهم أهل عَربيَّة، وبعضهم أهل قرآن وحديث، فقالوا: هو ثقة صدوقٌ، لا يُدفع عن سماع، ولا يُرغب عنه في شيء غير ما يُتوهَّم عليه من الميل إلى المعتزلة، وقد روى عنه الغريبَ أبو عبيد القاسم بن سلام وكفى به، وما ذاك إلا عن معرفة منه به»(١).

هكذا تناقل المترجمون لهذه التهمة، إلا أن مصدرها كما سبق هو المعتزلة، وأرجعوا ذلك إلى الأبيات التي ساقها السِّيرافي له، والتي ظهرت منها أمور أربعة:

الأول: مُناداته المأمون بقوله: (يا أيها المَلِك المُوحِّد ربه)، ويعني به الثناء عليه بعقيدته الاعتزالية المعروفة لديهم بـ (التوحيد)، وهو الأصل الأول من أصول المعتزلة الخمسة، ويقصدون به تنزيه الله عن الصفات، والقول بأنها حادثة.

الثّاني: وصفُه لبشر بن الوليد الكندي بـ (الحِمَار)، وبشرٌ من كبار أصحاب أبي يوسف والمُقدَّمين لديه، واستقضاه المأمون على بغداد بعد عزله لإسماعيل بن حماد بن أبي حنيفة، وكان علماً من أعلام المسلمين، ديِّناً، خشناً في الحكم، متشدداً في قَبول الشَّهادات، كثير العبادة، وكان يقول بأن القرآن كلام الله، فلمَّا وقعت المحنة سعى به رجل، وقال: إنه لا يقول بأن القرآن مخلوق، فأمر المعتصم أن يُحبس في منزله، فحُبس، ووُكل ببابه الشُرَط، ونُهي أن يُفتي أحداً بشيء(٢).

الثّالث: أخذه على بشر بقبول شهادة من يثبت الصفات وهم أهل السنة، وغمزه لهم بالتجسيم والتحديد، وإشادته ببشر بن غياث المريسي، وهو من كبار الجهمية والمعتزلة.

= العباس الدوري، وأبا داود السجستاني، وجمع من الأجلاء، وكان ثقة أميناً، حُجَّة فيما يرويه، وصنف كتباً كثيرة، توفي عام ٣٣٦هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٦٩)، وغاية النهاية (١/ ٤٤).

(١) وفيات الأعيان (٦/ ١٨٤)، وغاية النهاية في طبقات القراء (٢/ ٣٧٦).

(٢) تاريخ بغداد (٧/ ٨٠ ـ ٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٦٧٣ ـ ٦٧٤).

الرّابع: مدحه للكهل الذي أخذ علومه من أبي موسى المُردار، بأنه جمع المحاسن كلها، والمُردار كما مرَّ في ترجمته من كبار المعتزلة ودعاتهم، وزعيم المردارية منهم، وقد يعني الكهل بنفسه وهو الظاهر، أو بالمأمون، أو بمعتزلي آخر تلمَّذ على المُردار.

وإضافة إلى هذه الأربعة هناك قرائن أخر تؤيد إمكان انتسابه إلى المعتزلة ـ إن صحَّت نسبة الأبيات السَّالفة إليه ـ وهي:

ـ أنه كان يؤدب المأمون في صغره، ثم لازمه في حِلِّه وتِرحَاله بعد أن أصبح أمير المؤمنين، ونَادَمه وأحبَّه، وكانا يتبادلان الأشعار والنُكت والفكاهات، وكان المأمون يقول بقول المعتزلة في الصفات[١].

ـ وأن المأمون كلَّفه بتقويم الكتب التي ألفها الجاحظ في الإمامة وأهداها للمأمون؛ لرضائه عن عقله، وصدق خبره، فأفاده عنها بأنها مُحكمَة الصَّنعة، وكثيرة الفائدة، والجاحظ معتزلي مشهور، والمأمون نصير المعتزلة[٢].

ـ إمكان اتصاله بالمعتزلة والجهمية الذين كانوا يحيطون بالمأمون، كأحمد بن أبي دؤاد (ت٢٤٠هـ)، وبشر المَرِيسي (ت٢١٨هـ) وغيرهما، حيث كان يلازم المأمون ولا يكاد يفارقه، ولم يؤثر عنه إنكارٌ على المعتزلة ولا على الجهمية.

ـ سوء علاقته مع الأصمعي والكسائي اللَّذين كانا معه في حاشية الرَّشيد، قبل ولاية المأمون؛ حيث تذكر المصادر أنه كان يَغار منهما، ويهجوهما في أشعاره[٣].

لكنه مع هذه القرائن كلها ستبقى التهمة غير قطعية؛ لأنَّه لم يَظهر من اليزيدي

---

(١) انظر: أخبار النحويين البصريين ص:(٣٢)، ونور القبس ص:(٨٠ ـ ٨٣)، وإنباه الرواة (١/ ٣٣ ـ ٣٥، ٣٨ ـ ٣٩).

(٢) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٣) انظر: طبقات الشعراء لابن المعتز ص:(٢٧٤)، ومعجم الشعراء للمرزباني ص:(٤٩٨ ـ ٤٩٩)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٣٢ ـ ٣٣، ٣٥)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٦٣)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٢٨)، ووفيات الأعيان (٦/ ١٨٨).

ما يؤيد هذا القول سوى الأبيات السابقة التي نسبتها المعتزلة إليه دون غيرهم، إلا إذا جوزنا أنَّه كان يُخفي الاعتزال ولا يُظهره.

ومِمَّا زاد الأمرَ غُموضاً أنه لم يؤلف شيئاً في غير العربية، ولم يتعرض لمسائل الخلاف في المذاهب العقدية، فتكون النتيجة توافر قرائن قوية دالة على اعتزالة دون القطع بمدلولها، لورود التهمة من المعتزلة فقط دون غيرهم، ولعدم وجود ما يؤكد اعتزاله عملياً، وعليه فما تقدم عن القفطي من قوله فيه: «وكان مذهبه العدل والتوحيد»، غير دقيق؛ حيث استعمل غيره لفظ (الزعم) أو (التهمة) دون القطع بهما، والله أعلم.

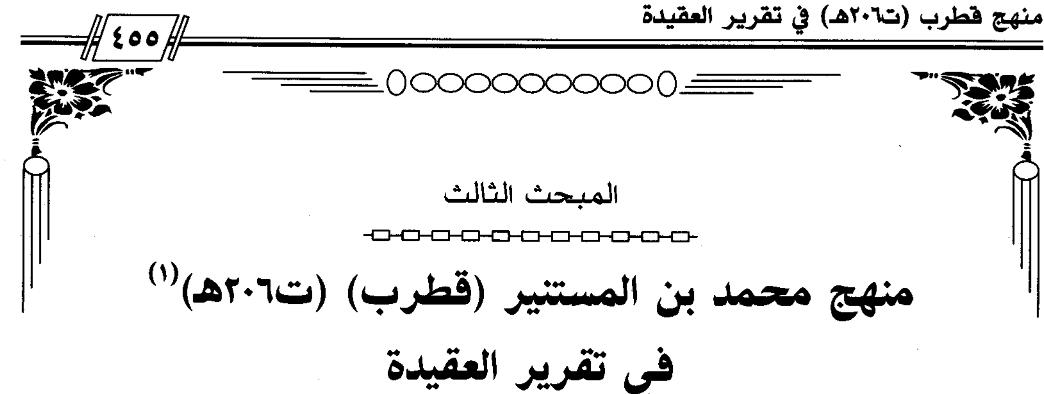

المبحث الثالث

منهج محمد بن المستنير (قطرب) (ت٢٠٦هـ)[(١)]
في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة ودلائله

اتفقت المصادر أن قطرباً كان معتزلياً في تقرير العقيدة، وقد أخذ الاعتزال عن شيخه إبراهيم النَّظَّام، فانتمى إليه، وذهب إلى مذهبه، وقرَّر عقائد المعتزلة في مؤلفاته، ثم دعا لها بنفسه، وردَّ على المخالفين لهم من أهل السنة وغيرهم.

ـ نقل أبو عُمر الزَّاهد وغيره عن ثعلب أنه قال: «كان قطرب معتزلياً، يقول بالقَدَر»، قال: «وذُكر عند ثعلب مَرَّة فهَجنَه ولم يوثقه»[(٢)].

---

(١) هو محمّد بن المستنير بن أحمد أبو علي البصري، المعروف بقُطرب، نشأ بالبصرة، وأخذ العربية بها عن سيبويه، والثقفي، والاعتزالَ عن النظَّام، ثم خرج إلى بغداد في أيام الرَّشيد فاتخذه مُؤَدِّباً لابنه الأمين، ثم نحَّاه عن ذلك بعدما رُمي بتهمة أخلاقية، ولمَّا تولَّى المأمون اتصَّل به، ونال منه التقدير، فأهدى له كتاباً في التفسير ألَّفه على مذهبه، وسمح له بقراءته في الجامع، ونشر مذهبه، ولم يزل ببغداد حتى توفي بها عام ٢٠٦هـ. وكان معتزلياً، شاعراً، متمكناً من اللغة والنحو، وهو أول من ألَّف المُثلَّث في اللغة، وسمَّاه سيبويه قطرباً؛ لأنه كان يبكر إليه قبل حضور التلامذة، فقال له يوماً: ما أنت إلا قطربُ ليل، فبقي عليه هذا اللقب، وقطرب: دويبة تَدِبُّ ولا تفتر.

● مصادر ترجمته: تهذيب اللغة (١/ ٣٠)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (٩٩)، ونور القبس ص: (١٧٤)، والفهرست ص: (٥٨)، وتاريخ بغداد (٣/ ٢٩٨)، ونزهة الألباء ص: (٩١)، وإنباه الرواة (٣/ ٢١٩)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٦٤٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣١٢)، وطبقات المعتزلة ص: (١٣١)، ولسان الميزان (٦/ ٥٢٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٤٢).

(٢) لسان الميزان (٦/ ٥٢٥)، ومعنى (هجنه) أي: عابه. انظر: تهذيب اللغة (٦/ ٦٠).

ـ وقال الأزهري: «وكان مُتهماً في رَأيه ورِوايته عن العرب، وأخبرني أبو الفضل المنذري أنه حضر مجلس أبي العباس أحمد بن يحيى، فجَرَى في مجلسه ذِكْرُ قطرب، فهَجَنَه ولم يعبأ به، . . . وكان أبو إسحاق الزجاج يُهجِّن من مذاهبه في النحو أشياء نسبه إلى الخطإ فيها»(١).

ـ وقال المرزباني: «وقال أبو زيد: قطرب وأبوه معتزليان»(٢).

ـ وقال أبو البركات ابن الأنباري: «وكان يذهب إلى مذهب المعتزلة، ولمَّا صنَّف كتابه في التفسير أراد أن يقرأه في الجامع، فخاف من العامَّة وإنكارهم عليه؛ لأنه ذكر فيه مذهب المعتزلة، فاستعان بجماعة من أصحاب السُّلطان؛ ليتمكن من قراءته في الجامع»(٣).

ـ وقال ياقوت: «وأخذ عن النَظَّام المتكلم، إمام المعتزلة، وكان على مذهبه»(٤).

ـ وقال الصفدي: «وكان قطرب يرى رأي المعتزلة النظَّامية، وعن النظام أخذ مذهبه. . . وقال أبو زيد: قطرب وأبوه معتزليان، وهما متهمان في عظم الدِّين»(٥).

ومن مؤلفاته التي كتبها على منهجه الاعتزالي، والاستدلال له، أو الدفاع عنه: (معاني القرآن)، و(الرَّد على الملحدين في متشابه القرآن)، و(مجاز القرآن)(٦).

وقد اعتمدت المعتزلة على هذه الكتب، فعقد أبو علي الفارسي تفسيره على (الرَّد على الملحدين)، وأثنى ابن جني على قطرب ثناءً عظيماً من أجل تأليفه

---

(١) تهذيب اللغة (١/ ٣٠).

(٢) نور القبس ص:(١٧٨)، والوافي بالوفيات (٥/ ١٥).

(٣) نزهة الألباء ص:(٩١ ـ ٩٢)، وذكر ابن عبد ربه في العقد الفريد (٣/ ٧)، أن قطرباً ألف كتاباً في القرآن، فرفعه إلى المأمون، وأمر له بجائزة وأذن له، والظاهر أنه هو نفسه.

(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٦٤٦).

(٥) الوافي بالوفيات (٥/ ١٥).

(٦) انظر مصادر ترجمته السابقة.

الكتاب المذكور[١]، ومدح المرزباني معانيه، فقال: «لم يسبقه إلى مثله أحدٌ»[٢]، والمذكورون من كبار المعتزلة، أرباب التصانيف.

أما شيخه الذي أخذ عنه الاعتزال: وشيخ الجاحظ أيضاً، فهو: إبراهيم بن سَيَّار أبو إسحاق النَّظَّام الضُّبعي مولاهم البصري، شيخ المعتزلة، وزعيم النَّظَّامية منهم، وصاحب التصانيف، طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخَلَط كلامهم بكلام المعتزلة، وتكلَّم في القدر، وفي الصفات، وأمور أخر، وانفرد عن أصحابه بمسائل منها:

ـ إن الله لا يقدر على الظلم ولا الشرِّ، قال: ولو كان قادراً لها لا نأمن وقوع ذلك منه، ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم، خلافاً لأصحابه، فإنهم قضوا بأنه قادرٌ عليها، لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة عقلاً، وهو مُنَزَّهٌ عن ذلك.

ـ وزعم أن الباري ليس موصوفاً بالإرادة على الحقيقة، فإذا وُصف بها شرعاً في أفعاله، فالمراد بذلك أنه خالقها ومُنشئها على حسب ما عَلِم، وإذا وُصف بكونه مريداً لأفعال العباد، فالمعنيُّ به أنه آمرٌ بها وناهٍ عنها، بخلاف معتزلة البصرة فإنهم أثبتوا لله إرادة حقيقية، لكنهم جعلوها حادثة لا في مَحلّ، وكفَّروا من نفاها.

ـ وذهب إلى أن الله تعالى خلق المخلوقات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن من نبات وحيوان وإنسان، وعليه لم يتقدَّم خلقُ آدم عليه السلام على خلقِ ذريته، غير أن الله أكمنَ بعضها في بعض، فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظُهورها مِن مكامنها، لا في حدوثها ووجودها، وقد أخذ هذه المقالة عن الفلاسفة.

ـ وكان يردُّ إعجاز القرآن إلى الإخبار عن الأمور الماضية والآتية، وصرف الدَّواعي إلى معارضته بمثله، ومنع العرب عن الاهتمام به جبراً وتعجيزاً، لا أنه معجز في نفسه، قال: فلو عُدمت الأمور المذكورة لوُجد مِن العرب من يأتي بمثله بلاغة وفصاحة ونظماً، أو بأعلى شأناً منه.

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٥٨) بتحقيق عبد الحميد هنداوي.
(٢) نور القبس ص: (١٧٤).

- وزاد على هذا الميل إلى الرَّفض والتشيع، والوقيعة في كبار الصحابة، فضلاً عن غيرهم، والقول بأن الإجماع والقياس ليسا بحجة، وإنَّما الحجة في قول الإمام المعصوم، وتجويز وقوع الخطإ والاختلاف في الخبر المتواتر، وفي إجماع الأمة، من جهة الرأي والاستدلال، إلى غير ذلك من الآراء الشاذة[١].

وحيث إنَّ مؤلفات قطرب التي ألَّفها في بيان منهجه لم نقف عليها، وأهمها كتابه في التفسير، فلا نقدر أن نقف بالتفصيل والتحديد على آرائه الشخصية في مسائل الاعتقاد، إلا أن المؤكد الذي لا ريب فيه هو التزامه فيها بالاعتزال بصفة عامة.

ويشهد لذلك عمليّاً تأليفه في مجاز القرآن، ومتشابه القرآن؛ فإن المعتزلة تتابعوا على استعمال المجاز ونفي التشبيه لنفي صفات الله ﷻ وأسمائه، وما نقل عنه ثعلب من قوله في القدر يدل على ذلك.

ومِمَّا يدل على اعتزاله نفيه لصفة التجلي الواردة في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾[٢]، فإنه فسَّر الآية: بتجلي أمرِ الله وقدرتِه[٣].

وقال: وهي كقوله تعالى: ﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[٤]، نقل ذلك عنه الثَّعلبي[٥] والقرطبي في تفسيريهما[٦].

وذهب أيضاً مذهب المعتزلة في إسناد الإضلال والهداية إلى العباد لا إلى الله؛ كما نقل الفخر الرَّازي في تفسيره عنه مع كثير من المعتزلة أن معنى الإضلال

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص:(١٣١) وما بعده، والملل والنحل (١/ ٤٧) وما بعده، والفصل في الملل والنحل (٥/ ٥٩).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٣) انظر: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) (٤/ ٢٧٨)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢٧٨).

(٤) سورة يوسف: الآية (٨٢).

(٥) هو أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي، ويُقال: الثعالبي، النيسابوري، كان أوحد زمانه في علم التفسير، حافظاً، بارعاً في العربية، موثقاً، غير أنه أخذ عليه كثرة الواهيات في تفسيره، وأخذ عنه الواحدي وغيره، وتوفي عام ٤٢٧هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٧٩)، وطبقات الشافعية (٤/ ٥٨).

(٦) انظر: الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) (٤/ ٢٧٨)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ٢٧٨).

الوارد في الآيات المختلفة من القرآن هو: التسمية بالضَّلال، أو الحكم به، قالوا: أضلَّه، أي: سمَّاه ضالًّا، وحَكَم عليه به، وأكفر فلاناً إذا سمَّاه كافراً، أو حكم به عليه[١].

❊ المطلب الثاني ❊

أقوال أئمة اللغة فيه ومناقشتها

اتهم بعض أئمة اللغة قطرباً بالكذب في اللغة، واختيار الشواذ والمذاهب الغريبة في اللغة، ومن أجل ذلك تركوه وهجنوه، كما سبق عن ثعلب، والأزهري، والزجاج، في بداية المطلب الأول.

ـ قال يعقوب ابن السِّكِّيت: «كتبتُ عن قطرب قِمَطراً، ثم تبينتُ أنه يكذب في اللغة، فلستُ أذكر عنه شيئاً»[٢].

ـ وقال أبو جعفر النحاس بعد أن حكى عنه قوله في مفرد (أسورة): (إِسْوَار): في قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ﴾[٣]: «قطرب صاحب شذوذ، قد تركه يعقوب[٤] وغيره، فلم يذكروه»[٥].

ـ وقال المرزباني: «لم يكن بثقة»[٦].

ـ وعدَّه الأزهري زيادة على ما تقدم منه فيه ـ في مقدمة تهذيبه ـ ضمن أقوام اتَّسموا بسمة المعرفة، وعلم اللغة، وألفوا كتباً أودعوها الصّحيح والسّقيم، وحشَوها بالمُزال المُفسد، والمُصَحَّف المُغيَّر، الذي لا يتميَّز ما يصح منه، إلا عند النَّقَّاب المُبرز، والعَالِم الفَطِن[٧].

---

(١) مفاتيح الغيب (٢/ ١٤١ ـ ١٤٢).

(٢) نور القبس ص:(١٧٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٦٤٦)، ولسان الميزان (٦/ ٥٢٥)، وبغية الوعاة (١/ ٢٤٣).

(٣) سورة الكهف: الآية (٣١).

(٤) يقصد به ابن السكيتُ.

(٥) إعراب القرآن (٢/ ٤٥٥).

(٦) ذكره الصفدي في الوافي بالوفيات (٥/ ١٥).

(٧) تهذيب اللغة (١/ ٢٨ ـ ٣٠).

ـ وقال الداودي في ترجمته: «وأخذ عن عيسى بن عمر، وكان يرى رأي المعتزلة النظَّامية، فأخذ عن النظَّام مذهبه، واتصل بأبي دُلف العجلي[١]، وأدَّب ولده، ولم يكن ثقة»[٢].

وفي مقابل هؤلاء مدحه آخرون من اللغويين ووثَّقوه، ووصفوه بالحفظ والضبط:

ـ قال ابن النديم فيه: «ثقة فيما يحكيه»[٣].

ـ وقال أبو الطيب اللغوي فيه: «كان حافظاً للغة، كثير النوادر والغريب»[٤].

ـ وقال الخطيب البغدادي: «نزل قطرب بغداد، وسُمع منه بها أشياء، وروى عنه محمد بن الجهم السِّمري[٥]، وكان موثقاً فيما يحكيه»[٦].

ـ وقال ابن الأنباري فيه: «كان أحد العلماء باللغة والنحو، أخذ عن سيبويه وعن جماعة من علماء البصرة»[٧].

ـ وقال القفطي: «أحد العلماء بالنحو واللغة... وكان مُوثَّقاً فيما يحكيه»[٨].

ـ وقال ياقوت الحموي: «أحد أئمة العلم بالنحو واللغة»[٩].

ـ وقال الفيروزآبادي: «عالم ثقة، روى عنه الجلة»[١٠].

---

(١) أدَّب أولاده بعد مفارقته لهارون الرشيد، وأبو دُلف: هو القاسم بن عيسى أبو دُلف العجلي، أحد قواد المأمون ثم المعتصم من بعده، وكان أديباً كريماً شجاعاً، ذا وقائع مشهورة، أخذ عنه الأدباء والفضلاء، وله بعض المؤلفات في السِّلاح وعلم البَيْزَرَة والسِّياسة، وتوفي ببغداد عام ٢٢٦هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٤١٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٧٣).

(٢) طبقات المفسرين (٢/ ٢٥٦).

(٣) الفهرست ص: (٥٨).

(٤) مراتب النحويين ص: (١٠٩).

(٥) هو محمد بن الجهم بن هارون أبو عبد الله السِّمري، تلميذ الفرَّاء وراوي مصنفاته، وكان ثقة صدوقاً، روى عن جماعة من الأئمة، ورووا عنه. انظر: إنباه الرواة (٣/ ٨٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ١٦٣).

(٦) تاريخ بغداد (٣/ ٢٨٩).

(٧) نزهة الألباء ص: (٩١).

(٨) إنباه الرواة (٣/ ٢١٩).

(٩) معجم الأدباء (٦/ ٢٦٤٦).

(١٠) البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة ص: (٢١٤).

وبالموازنة بين الفريقين: يظهر لي أنه لا شك أن قطرباً من كبار أئمة اللغة العربية، وحُفَّاظها، وهو أول من ألف في مثَلَّث اللُّغة، لكن الذين طعنوا فيه بالكذب أو اختيار الأوجه الشاذة والغريبة هم من عايشه أو عاصره، كثعلب، والزّجَّاج، وابن السّكّيت، والأزهري، والنحَّاس، بينما الذين مدحوه أو وثقوه لم يعايشه واحد منهم، ولا عاصره، ولا قاربه، فيكون قول من عاصره أقوى فيه مِن أقوال المتأخرين الذين وثَّقوه على الإطلاق، ولم ينظروا إلى أقوال من تقدمهم وعاصر قطرباً وعايشه، والله أعلم.

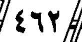

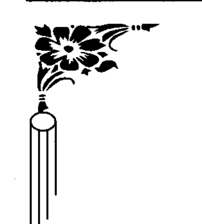

المبحث الرابع

منهج أبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)(١) في تقرير العقيدة

❁ وفيه مطلب واحد وهو:

اتهامه بالقدر والاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره

نُسب إلي أبي زيد تهمتان متداخلتان، إحداهما: أنه كان يقول بالقدر، والأخرى: أنه كان من أهل العدل والتشيع، مع اتفاق جمهور أهل الحديث واللغة على توثيقه في الحديث، واللغة، والأخبار، واعتباره عالماً قيماً باللغة والنحو، والقراءات، واسع الرِّواية، غزير الحفظ، حتى قيل فيه: إنه يجيب في اللغة كلها(٢).

(١) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري البصري، نشأ بالبصرة، وروى عن سعيد بن أبي عروبة، وشعبة، وجماعة، وصحب أبا عمرو بن العلاء مدة، فأخذ عنه اللغة والقراءات، ثم نزح إلى بغداد في أيام الرشيد والمهدي، فتعلَّم بها وعلَّم، وصاحب الأصمعي وأبا عبيدة ونافسهما، وفي أواخر حياته رجع إلى البصرة ولازم حلقته إلى أن توفي بها عام ٢١٥هـ على الراجح في خلافة المأمون. وكان راويةً للأحاديث، ثقة، عالماً بالغريب والنوادر، كثير التصنيف، ومن تلاميذه: أبو عبيد، والرِّياشي، ومن كتبه: معاني القرآن، والنوادر، وغيرها.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(٧٣)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٤١)، وتهذيب اللغة (١/ ١٢)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٦٥)، ونور القبس ص:(١٠٤)، وتاريخ بغداد (٩/ ٧٩)، ونزهة الألباء ص:(١٢٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٠)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٣٥٩)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٤٩٤)، وتهذيب الكمال (١٠/ ٣٣٠ ـ ٣٣٧)، وبغية الوعاة (١/ ٥٨٢).

(٢) انظر: أخبار النحويين البصريين ص:(٤١)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٣، ٣١)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٤٩٤).

أما الأولى: فقد ذكرها جمع من العلماء منهم مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن قتيبة، وابن سعد، والسَّاجي[١]، وجمع من المتأخرين.

ـ قال الإمام مسلم بن الحجاج القُشيري: «سعيد بن أوس الأنصاري، عن قيس بن الرَّبيع، يُذكر بالقَدر»[٢].

ـ وقال مروان الفخار: «سمعتُ أبا داود يقول: أبو زيد الأنصاري كان يرى القَدر»[٣].

ـ وقال النسائي: «نُسب إلى القَدر»[٤].

ـ وقال ابن قتيبة فيه: «هو سعيد بن أوس بن ثابت، من الأنصار، وكانت اللغات والنوادر في الغريب أغلب عليه، ويرى رأي القدر، وعُمِّر طويلاً، حتى قارب المائة»[٥].

ـ وقال ابن سعد: «كان من أئمة الأدب، وغلبت عليه اللغات والنوادر والغريب، وكان يرى رأي القَدر، وكان ثقة في روايته»[٦].

ـ وقال السَّاجي: «كان قدرياً ضعيفاً غير ثبت»[٧].

ـ وقال ياقوت الحموي فيه: «وكان ثقة ثبتاً، قرأ عليه خلَف البزار، وكان يُرمى بالقدر، ولكن دفع عنه ذلك أبو حاتم، وقال: هو صدوق»[٨].

ـ وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني: «صدوق له أوهام، ورُمي بالقدر»[٩].

وأما الثانية: فقد انفرد بها أبو الطيب اللغوي، وتابعه عليها جمال الدين القفطي في إنباه الرواة، فقد قال أبو الطيب: «وأبو زيد: سعيد بن أوس بن

---

(١) هو الإمام الحافظ زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن السَّاجي الشافعي، محدث البصرة وشيخها ومفتيها، كان من أئمة الحديث، ونقد الرِّجال، وله: اختلاف العلماء، وعلل الحديث، توفي عام ٣٠٧هـ. انظر: طبقات الفقهاء ص:(١٠٤)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ١٩٧).

(٢) الكنى والأسماء (١/ ٣٣٣).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(١٦٥).

(٤) تهذيب التهذيب (٤/ ٥).

(٥) المعارف ص:(٥٤٥).

(٦) وفيات الأعيان (٢/ ٣٧٨)، ولم أجد هذا النصّ في المطبوع من (الطبقات الكبرى) له.

(٧) تهذيب التهذيب (٤/ ٥).

(٨) معجم الأدباء (٣/ ١٣٥٩).

(٩) تقريب التهذيب ص:(٢٣٣).

ثابت، من الأنصار، وهو مِن رُواة الحديث، ثقة عندهم مأمون، وكذلك حاله في اللغة، وكان من أهل العدل والتشيع، وكان أبوه أوس بن ثابت مُحَدِّثاً»[١].

وقال القفطي: «وكان أبو زيد من أهل العَدل والتشيع، وكان ثقة، وكان عالماً بالنحو، ولم يكن مثل سيبويه والخليل، وكان يونس أعلم منه بالنحو، وكان مثله في اللغات»[٢].

وإذا قارنا بين التهمتين: فالظاهر أن الأولى أقرب إلى الصحة؛ لكثرة من قال بها، ولوجود ما يدعمها عملياً؛ حيث إن أبا زيد تلمَّذ على سعيد بن أبي عروبة، وعمرو بن عبيد، وكانا يقولان بالقدر[٣].

وأما الثانية: فبعيدة لانفراد أبي الطيب اللغوي بها حيث لم يقل بذلك غيره، ولم يَرِد في كتاب من الكتب المعتبرة نسبة أبي زيد إلى الاعتزال، فضلاً عن التشيع، ولو صحَّ ذلك لبادر إليه الرَّافضة، ولذكروه في مصنفاتهم التي يصطادون فيها أدق الإشارات، وأوهن الأسباب؛ لينسبوا راوياً مَّا إلى الشيعة، ولم يقع ذلك في كتبهم.

ومع ما سبق من اتهامه بالقدر، فإن أبا حاتم الرازي نفى عنه التهمة بالقدر، فقد روى أبو عبيد الآجُرِّي في سؤالاته أن أبا داود السجستاني سُئل عن أبي زيد سعيد بن أوس، فقال: «كان أبو حاتم يَدفع عنه القدر»[٤].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعتُ أبي يُجمل القول فيه، ويرفع شأنه، ويقول: هو صدوق»[٥].

وروى الخطيب بسنده إلى المازني قال: «كنا عند أبي زيد فجاءه الأصمَعي، فأكبَّ على رأسه وجلس، وقال: هذا عالِمنا ومُعلِّمنا منذ ثلاثين سنة، فنحن كذلك حتى إذا جاء خلَف الأحمر[٦]، فأكبَّ على رأسه وجلس، وقال: هذا

---

(١) مراتب النحويين ص:(٧٣). (٢) إنباه الرواة (٢/ ٣٣).

(٣) أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة ص:(٤٣).

(٤) سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود في الجرح والتعديل (٢/ ٥٤).

(٥) الجرح والتعديل (٤/ ٥).

(٦) هو خلف بن حيان بن محرز أبو محرز الأحمر، أحد رواة الغريب واللغة والشعر، وكان =

عالِمنا ومعلمنا منذ عشرين سنة»[١].

والمعروف عن الأصمعي أنه كان يُعادي القدرية كما مرَّ بنا، واحترامه لأبي زيد ولزومه له ثلاثين سنة فيه دلالة على أنه لم يحسّ منه نفي القدر.

ولكن دفاع أبي حاتم عنه، ومعاملة الأصمعي له، لا يبرئانه من الشبهة؛ لتواطؤ من تقدم ذكرهم على إيراد التهمة، مع تصريح بعضهم عليها كابن قتيبة، وابن سعد، والسَّاجي، فتكون التهمة قائمة، حتى يرد دليل أقوى على تبرئته منها، ولم نقف عليه.

وقد يُعارض هذه التهمة أيضاً بأن عبد القاهر البغدادي عدَّه من جملة أئمة السنة اللغويين في آخر كتابه (الفَرق بين الفِرق)[٢].

لكن ذلك لا يعتمد عليه أيضاً؛ فهو وإن ذكر جملة كثيرة من أئمة السنة، من القُرَّاء، والمحدثين، والفقهاء، واللغويين، إلا أنه ـ بناءً على أشعريته، ولعدم معرفته بمناهج اللغويين على وجه الدقة ـ، خلط بهم جملة كثيرة من الأشاعرة، وقليلاً من المعتزلة الذين لم يقف على حقيقة أمرهم، فجعلهم من أهل السنة، كالأخفش، والمازني، وأبي حاتم السجستاني، فلا يكون عَدُّه فيهم دليلاً على براءته من القول بالقدر.

لكن ينبغي التذكير بأن أبا زيد ـ وإن اتهم بالقدر ـ إلا أنه لم يكن على مِنوال المعتزلة المتكلمين الذين كانوا يُعملون العقل والمنطق والفلسفة في تآليفهم، ويُقَدِّمُون آراءهم على الكتاب والسنة، بل كان أسلوبه أسلوب أهل الرِّواية والنقل، ولم يُنقل عنه الكلام في مسائل الاعتزال والكلام والفلسفة، بل نقل عنه طعن الرواة بالاعتزال، كما سبق من قوله في قطرب وأبيه: «أنهما معتزليان، ومتهمان في عِظم الدِّين»[٣].

ومن أجل ذلك لم يعده الجاحظ من المتكلمين مع أن أبا زيد من شيوخه،

= مُعلِّم الأصمعي وأهل البصرة، وأفرس الناس بالشعر، وأخذ عنه أبو نواس وجماعة. انظر: تهذيب اللغة (١/ ٩)، وإنباه الرواة (١/ ٣٨٣).

(١) تاريخ بغداد (٩/ ٧٧ ـ ٧٨).

(٢) ص: (٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٣) انظر ص: (٤٥٦).

وأخذ عليه ما أورده في كتابه (النوادر) من الأشعار عن المُفَضَّل الضَّبي في الزَّواج من السَّعالِي[١]، وهي: جنس مِن الغِيلان أو الأنثى منها[٢]، وذلك من الخرافات التي لا تقرها المعتزلة.

قال الجاحظ: «وأبو زيد وأشباهه مأمونون على الناس، إلا أن كلَّ من لم يكن متكلماً حاذقاً، وكان عند العلماء قدوة وإماماً، فما أقرب إفساده لهم من إفساد المتعمِّد لإفسادهم»[٣].

---

(١) النوادر في اللغة ص:(١٤٧) بتحقيق سعيد الشرتوني، طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

(٢) تهذيب اللغة (٢/ ١٠٠)، وقال الخطابي: «السَّعالِي: سحرة الجن، جمع سِعلاة» (غريب الحديث ١/ ٤٦٣)، وقال ابن فارس: «السعالي: أخبث الغِيلان» (معجم مقاييس اللغة ٣/ ٧٤).

(٣) كتاب الحيوان (١/ ١٨٦).

المبحث الخامس

منهج سعيد بن مسعدة (الأخفش الأوسط) (ت٢١٥هـ)[1] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

❊ المطلب الأول ❊

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة

تتابعت المصادر على التصريح باعتزالية الأخفش، وقوله بالعدل، وانتسابه إلى الشِّمْرية، وهم صنف من القَدَرية المُرجئة[2]، الذين ينتمون إلى أبي

(١) هو سعيد بن مسعدة أبو الحسن المجاشعي مولاهم البصري، أصله من بلخ، ونشأ بالبصرة، فأخذ عن أبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ويونس بن حبيب، وأبي زيد، وسمع الحديث من الكلبي، والنخعي، وهشام بن عروة وطائفة، وأخذ الاعتزال عن أبي شمر، ثم ورد بغداد بعيد مناظرة سيبويه والكسائي في الزُّنبورية، فاتصل بالكسائي، وأجابه إلى تأديب ولده، وصنَّف له (معاني القرآن)، وقرأ الكسائي عليه (الكتاب) لسيبويه، وبقي على حالته حتى مات في خلافة المأمون سنة ٢١٥هـ. وكان قيماً بالنحو والعَرُوض، متقناً للجدال والكلام، وهو الأوسط من الأخافشة الثلاثة، وعن طريقه روى الكافَّةُ كتابَ سيبويه وقرؤوه، ومن كتبه: معاني القرآن.

• مصادر ترجمته: المعارف ص:(٥٤٥)، ومراتب النحويين ص:(١١١)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٣٩)، وتهذيب اللغة (١/ ١٢)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٧٢)، ونور القبس ص:(٩٧)، ونزهة الألباء ص:(١٣٣)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٦)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٣٧٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٣٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٦)، وطبقات المعتزلة ص:(١٣١)، وبغية الوعاة (١/ ٥٩٠)، وطبقات المفسرين (١/ ١٩١).

(٢) تنقسم المرجئة إلى ثلاثة أقسام: المرجئة القدرية: وهم الذين قالوا بالإرجاء في الإيمان، وبالقدر على مذهب المعتزلة القدرية، وهم أصحاب أبي شمر، وغيلان القدري، ومحمد بن شبيب البصري، وهم داخلون في القدرية، والمرجئة الجبرية: وهم =

شِمْر[١]؛ استناداً إلى أقوال الذين عاصروه من العلماء فيه، وما قرَّره في كتابه المشهور بـ (معاني القرآن) من الاعتزال، فلذلك أدرجه أحمد بن يحيى المرتضى في (طبقات المعتزلة) ضمن القائلين بالعدل من النحاة، ولم يذكر له مقالات في الاعتزال[٢].

ـ قال أبو حَاتِم السجستاني: «وكان الأخفشُ رجلَ سُوء، قَدَرياً شِمْرِيّاً، وهم صنف من القدرية نُسبوا إلى أبي شِمْر، ولم يكن يغلو في القَدر»، وقال فيه أيضاً: «كتابُه في المعاني صُويلح، إلا أن فيه مذاهب سُوء في القَدَر»[٣].

ـ وقال المُبرِّد: «أخبرني المازني، قال: كان الأخفش أعلَم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجَدَل، وكان غُلام أبي شِمْرٍ، وكان على مذهبه»[٤].

ـ وروى الزَّجاج عن المُبرِّد أنه قال في الأخفش: «... وكان يقول بالعَدل»[٥].

ـ وقال أبو الطيب اللغوي فيه: «وكان يقول بالعدل، أخبرنا محمد بن يحيى[٦]، قال: حدثنا محمد بن يزيد، قال: أخبرنا المازني، قال: كان

= جهم بن صفوان وأتباعه مِمَّن قال بالجبر في الأفعال، والإرجاء في الإيمان، والصنف الثالث: من عدا الصنفين السابقين. انظر: الفَرق بين الفِرق ص:(٢٠٢).

(١) هكذا ورد في المصادر من غير نسبة، وهو زعيم الشِّمْرية من المرجئة القدرية، قال الجاحظ فيه: (وكان شيخاً وقوراً، وزمِّيتاً رَكِيناً، وكان ذا تصرف في العلم، ومذكوراً بالفهم والحلم). انظر: البيان والتبيين (١/ ٩١ ـ ٩٢)، ومقالات الإسلاميين (١/ ٢١٥)، والفَرق بين الفِرق ص:(٢٠٥ ـ ٢٠٦)، والملل والنحل (١/ ٥٣)، وطبقات المعتزلة ص:(٥٧) وسمَّاه (أبو شمر الحنفي).

(٢) طبقات المعتزلة ص:(١٣١).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(٧٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٨)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٠٧).

(٤) مراتب النحويين ص:(١١١)، ونور القبس ص:(٩٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٩).

(٥) إنباه الرواة (٢/ ٣٩).

(٦) هو محمد بن يحيى بن العباس بن صُول المعروف بأبي بكر الصولي، الأديب المشهور، اشتهر بالرواية والحفظ، وتدوين أخبار الوزراء والكتاب والشعراء والرؤساء، وله في ذلك مصنفات، توفي عام ٣٣٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤٢٧)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٣٣).

الأخفش أعلم الناس بالكلام، وأحذقهم بالجَدَل، وكان غُلام أبي شمر، وعلى مذهبه»[١].

إلى غير ذلك من الأقوال التي استند إليها جمع من المتأخرين، وصرَّحوا بأن الأخفش كان معتزلياً أو عدلياً[٢].

وحتى تتضح عندنا صورة اعتزال الأخفش أكثر، فلا بد أن نتعرف على أستاذه أبي شمر الذي أخذ عنه الاعتزال، قبل الشُّروع في المطلب التالي الذي سنقف فيه بالتفصيل على عدة شواهد من آرائه الاعتزالية التي بثَّها في كتابه (معاني القرآن)، واعتمد عليها.

كان أبو شمر في أول أمره من أصحاب النظَّام، ثم خالفه مع محمد بن شبيب البصري[٣]، ومُوَيس بن عِمران[٤] في الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، فقالوا: (صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان بمجرد ارتكاب الكبيرة)[٥].

ومن أجل هذا القول عَدَّه الأشعري والبغدادي والشَّهرستاني والسَّمعاني من القدرية المرجئة الذين جمعوا بين القدر والإرجاء، وذكروا له مقالات انفرد بها، منها:

أولاً: زعمه أن الإيمان هو: المعرفة بالله، والإقرار به، وبما جاء من عنده،

---

(١) مراتب النحويين ص: (١١١).

(٢) راجع معجم الأدباء (٣/ ١٣٧٤)، والوافي بالوفيات (١٥/ ١٦١)، وإشارة التعيين ص: (١٣١)، والبلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص: (١٠٤ ـ ١٠٥)، وبغية الوعاة (١/ ٥٩٠)، وطبقات المفسرين (١/ ١٩١).

(٣) هو محمد بن شبيب أبو بكر البصري، أحد المعتزلة، من طبقة ثمامة بن الأشرس والجاحظ، غير أنه خالفهم في الوعد والوعيد، وله كتاب في التوحيد. انظر: البيان والتبيين (١/ ١٥/ ٣٧، ٣٦)، وطبقات المعتزلة ص: (٧١).

(٤) معتزلي من أصحاب النظَّام، غير أنه كان يقول بالإرجاء، ذكره الجاحظ وحكى عنه حكايات، وكان من البخلاء. انظر: البيان والتبيين (١/ ١١٥)، والحيوان (٥/ ٤٦٨)، والبخلاء ص: (١٨، ٥٩، ٧١، ١٣٠، ١٣٥، ١٤٥، ٢٠٥، ٢٥١، ٢٥٥، ٢٨٦)، وطبقات المعتزلة ص: (٧١).

(٥) الملل والنحل (١/ ٥٣)، وطبقات المعتزلة ص: (٧١).

ومعرفة العدل، ما كان منصوصاً عليه، أو مستخرجاً بالعقول، مِمَّا فيه عدل الله، ونفي التشبيه والتوحيد، وكل ذلك إيمان، والعلم به إيمانٌ، والشاك فيه كافر[١]، والشَّاكُ في الشَّاك كافرٌ أبداً، وليس كل خصلة من خصال الإيمان إيماناً ولا بعض إيمان حتى تجتمع كلها، فلا يُقال للمعرفة إيمان، ولا للإقرار إيمان، ولا للخضوع إيمان، حتى تجتمع هذه الصفات كلها مع غيرها من خصال الإيمان[٢].

ثانياً: قوله أنه لا يُقال للفاسق المِلِّي: فاسق مطلق حتى يُقَيَّد، فيقال: فاسق في كذا، بناءً على قوله في الإيمان، خلافاً للمعتزلة الذين جعلوه في منزلة بين المنزلتين، وللمرجئة الذين جعلوه كامل الإيمان[٣].

فظهر بهذا أنه معتزلي يقول بالتوحيد والعدل، لكنه خالفهم في حكم الفاسق، وفي تسميته.

قال البغدادي: «وهذه الفرقة (أي المرجئة القدرية) أكفر أصناف المرجئة؛ لأنها جمعت بين ضلالتي القَدَر والإرجاء، والعَدْلُ الذي يشير إليه أبو شمر شركٌ على الحقيقة؛ لأنه أراد به إثبات خَالِقَين كبيرين غيرَ الله تعالى[٤]، وتوحيدُه الذي أشار إليه تعطيل؛ لأنه أراد به نفي علم الله تعالى، وقدرته، ورؤيته، وسائر صفاته الأزلية[٥]، وقوله في مخالفيه: إنهم كَفَرة، وإن الشاك في كفرهم كافر

---

(١) يقصد بذلك من أجاز الاستثناء في الإيمان وعدمه وهم أهل السنة، ومن أوجبه: وهم الكلابية وجمهور الأشعرية وبعض أهل الحديث. انظر: مجموع الفتاوى (٧/ ٤٢٩ ـ ٤٣٩، ٦٦٦ ـ ٦٦٩)، وزيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه ص: (٤٦٣، ٥٠١، ٥١٩).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٥ ـ ٢١٦)، والفرق بين الفرق ص: (٢٠٥ ـ ٢٠٦)، والملل والنحل (١/ ١٤٣)، والأنساب (٣/ ٤٥٥) عند مادة (الشِّمري).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ٢١٥).

(٤) يعني به التحسين والتقبيح العقليين، الذين اعتمد عليهما المعتزلة في إضافة الأفعال إلى أنفسهم ونفي القدر.

(٥) وكذا الفعلية المتعلقة بمشيئته وإرادته، واقتصر البغدادي على الأزلية؛ لأنه أشعري لا يثبتُ الصفات الفعلية.

مُقَابَل بقول أهل السنة فيه: إنه كافر، وإن الشاك في كُفره كافر»[١].

* المطلب الثاني *

شواهد من آرائه الاعتزالية والرَّد عليها

ألف الأخفشُ كتابه (معاني القرآن) للكسائي لمَّا ورد بغداد من البصرة بناءً على طلبه[٢]، لكنه استفاد من الفرصة، وشحن الكتاب بأفكاره الاعتزالية، وأعرض فيه عن الاستشهاد بالأحاديث تطبيقاً لمنهجه[٣]، وحشاه بالآراء النحوية والصَّرفية واللغوية، وذكر فيه جملاً من التوجيهات البلاغية، وحَمَل بعض الآيات القرآنية على المَجاز[٤]، وأخطأ في تفسير بعضٍ منها[٥]، واجتهد في تقرير عقيدته باللغة على منهج المعتزلة الذي ذكرناه.

---

(١) الفرق بين الفرق ص: (٢٠٦).

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص: (٧٣)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٧ ـ ٣٨).

(٣) انظر: مقدمة معاني القرآن (١/ ١٠٢) بتحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الثانية، الكويت ١٤٠١هـ.

(٤) معاني القرآن (١/ ٤٧ ـ ٤٨، ٥٤ ـ ٥٦).

(٥) قال الأزهري في التهذيب (٩/ ٢٠ ـ ٢١): «سمعتُ المنذريَّ يقول: أفادني ابن اليزيدي، عن أبي حاتم، في قوله: ﴿فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ أي: لن نضيق عليه، قال: ولم يدر الأخفش ما معنى ﴿فَقَدَرَ﴾ وذهب إلى موضع القُدرة إلى معنى: فظن أن لن يفوتنا، ولم يعلم كلام العرب حتى قال: إن بعض المفسرين قال: أراد الاستفهام أفظنَّ أن لن نقدر عليه؟ ولو عَلِم معنى نقدر: نضيق، لم يخبط هذا الخبط، ولم يكن عالماً بكلام العرب، وكان عالماً بقياس النحو، قال: وقوله: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ﴾ أي: ضيِّق عليه، وكذلك قوله: ﴿وَأَمَّآ إِذَا مَا ٱبْتَلَىٰهُ فَقَدَرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُۥ﴾ أي ضيَّق»اهـ.

وقول الأخفش المشار إليه موجود في معانيه (٢/ ٤١٢)؛ حيث قال: «أي لن نُقدِّر عليه العقوبة؛ لأنه قد أذنب بتركه قومَه، وإنما غاضبَ بعض الملوك، ولم يغاضب ربَّه، كان بالله ﷻ أعلم من ذلك»اهـ.

وموضع الإشكال هو ما يلزم من تفسيره الآية بالقدرة، من الشك في قدرة الله وتقديره، فقد قال الأزهري: «فأما أن يكون قوله: ﴿أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ في القدرة فلا يجوز؛ لأن من ظن هذا كفَر، والظن شك، والشك في قدرة الله كفر، وقد عصم الله أنبياءه عن مثل ما ذهب إليه هذا المتأول، ولا يتأول مثله إلا الجاهل بكلام العرب ولغاتها».

وبمراجعة كتابه (معاني القرآن) ظهر لي بجلاء أنه جرى على طريقة المعتزلة في تفسير القرآن، فأوّل الصِّفات بما يتناسب مع معتقده، مِن غير مراعاة للسياق اللُّغوي ولا المعنوي، وحاول جاهداً تخريج الآيات الدَّالة على عمومية القدر، وخلق الله لأفعال العباد على مذهبه، نذكر من ذلك النقاط التالية:

قوله في صفة الكلام:

قال الأخفش: «﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[1]: الكلام خلقٌ مِن الله، على غير الكلام منك، وبغير ما يكون منك، خلقه الله ثم أوصله إلى موسى»[2].

وهذا عين قول المعتزلة، ومفهومه أن الله خلق كلامه في شجرة وأمثالِها من الأجرام المخلوقة، ثم أوصله بتلك الواسطة إلى موسى عليه السلام، لكن يُبطل هذا لغة: إعادة المصدر ﴿تَكۡلِيمٗا﴾؛ فلا يكون إلا لإرادة الكلام الحقيقي، ونفي توهم المجاز في ذلك كما مرَّ في غير موضع، ومعنًى: أنه يلزم منه أن يكون الله لم يُكلم موسى عليه السلام على الحقيقة؛ فتسقط الخصوصية التي خصها الله به، فلا فرق إذن بينه وبين أي أحد كلمه الله من وراء حِجاب[3].

قوله في صفة الاستواء:

ـ قال بداية سورة البقرة تحت باب سمَّاه (باب من المجاز)[4]: «وأما قوله: ﴿ٱسۡتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[5]، فإنَّ ذلك لم يكن مِن الله تبارك وتعالى لِتَحَوُّلٍ، ولكن يعني: فِعْلَهُ، كما تقول: كانَ الخليفةُ في أهل العراق يُوَلِّيهم، ثم تحوَّل إلى أهل الشام، إنما تحوَّل فعلُه»[6].

ـ وقال في سورة طه: «وقال: ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾[7] يقول: علا، ومعنى

---

(١) سورة النساء: الآية (١٦٤). (٢) معاني القرآن (١/ ٢٤٨).

(٣) انظر: شرح العقيدة الطحاوية ص: (١٨٠).

(٤) عقد الأخفش في ثنايا كتابه جملاً من الأبواب النحوية واللغوية منها: (باب المجاز، وباب الاستثناء، وباب الدعاء، وباب الفاء، وباب الإضافة، وباب المُجازاة، وباب الواو، وباب اسم الفاعل، وباب الجمع، وباب اللام» وغيرها.

(٥) سورة البقرة: الآية (٢٩). (٦) معاني القرآن (١/ ٥٥ ـ ٥٦).

(٧) سورة طه: الآية (٥).

علا: قَدَر، ولم يزل قادراً، ولكن أخبر بقدرته»[١].

ومقصوده بالعبارة الأوليَّة نفي حدوث الاستواء منه كصفة له؛ بدليل توهمه أن ذلك يستلزم التحول من مكان إلى آخر، بل وقوعه كفعل من أفعاله، بمعنى ما يخلقه من الخلق والتقدير، وبالثانية: تأويل الاستواء بالقدرة، وهو راجع إلى المعنى الأول، وفي كلتيهما إنكار لصفة الاستواء، وتحريف للغة العربية عن معانيها المعروفة للاستواء الذي هو بمعنى الارتفاع، وإبطال لما دلت عليه النصوص الصحيحة من صفة الاستواء الثابتة.

قوله في صفة الإتيان:

قال في سورة البقرة: «وقوله: ﴿إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ﴾[٢]: يعني أمره؛ لأن الله تبارك وتعالى لا يزول، كما تقول: قد خشينا أن يأتينا بنُو أمية، وإنما تعني حكمهم»[٣].

ويبطل كلامه وكلام من قال بمثله أن أمر الله ﷻ جار على المخلوقات في كل الأوقات والأحوال، فلمَّا خصص الله الإتيان هنا وأسنده إلى نفسه، وكان سياق الآية في يوم الآخرة، لم يكن ذلك إلا إتياناً على الحقيقة؛ للفصل بين المخلوقات[٤]، من غير توهّم تمثيل ولا تكييف، فلولا توهّم التمثيل والتشبيه، وأن ذلك يقتضي الزَّوال من مكان إلى آخر، لم يقع المعتزلة في هذا التحريف.

قوله في صفة اليد:

قال الأخفش: «وقالوا: ﴿وَقَالَتِ ٱلۡيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغۡلُولَةٌۚ غُلَّتۡ أَيۡدِيهِمۡ﴾[٥]، فذكروا أنها العَطِيَّة والنعمة، وكذلك: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾ كما تقول: إن لفلان عندي يداً، أي: نعمة، وقال: ﴿أُوْلِي ٱلۡأَيۡدِي وَٱلۡأَبۡصَٰرِ﴾[٦]، أي: أولي النعم، وقد تكون اليد في وجوه، تقول: بَيْن يدي الدار، يعني قُدَّامها، وليست للدَّار يدان»[٧].

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٠٦ ـ ٤٠٧). (٢) سورة البقرة: الآية (٢١٠).
(٣) معاني القرآن (١/ ١٧٠).
(٤) نقض الدَّارمي على المريسي (١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٥).
(٥) سورة المائدة: الآية (٦٤). (٦) سورة ص: الآية (٤٥).
(٧) معاني القرآن (١/ ٢٦١).

وقال في سورة الزمر: «وقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[1] يقول: في قدرته، نحو قوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ﴾[2]، أي: وما كانت لكم عليه قدرة، وليس المِلك لليمين دون الشمال وسائر البدن، وأما قوله: ﴿قَبْضَتُهُۥ﴾ نحو قولك للرجل: هذا في يدك، وفي قبضتك»[3].

والجواب عليه أن يُقال له: هل العطيَّة أو النعمة تُوصف بالغَلِّ والقيد، وهل يصح أن يُقال: نعمتاه مبسوطتان؟ (كلا!) ولِمَ خصَّص الله القبضة باليد في يوم القيامة دون غيره؟ فإذا كان كذلك لا تكون الآية إلا فيما أراده الله من اليد الحقيقية هنا، وقد تأتي اليد بمعنى النعمة في العربية، والقبضة بمعنى الامتلاك، لكن السِّياق هو الذي يُحدِّد المُراد، ولم يراع الأخفش ذلك، فقد قال الدارمي وهو يرد على المريسي وقد قال مثل الأخفش: «فإذا ادَّعيت أن اليد قد عُرفت في كلام العرب أنها نعمة وقوة، قلنا لك: أجل، ولسنا بتفسيرها منك بأجهل، غير أن تفسير ذلك يستبين في سياق كلام المتكلم حتى لا يُحتاج له مِن مثلك إلى تفسير، إذا قال الرجل: لفلان عندي يدٌ أكافئه عليها عَلِمَ كلُّ عَالِمٍ بالكلام أن يد فلان ليست بائنة منه موضوعة عند المتكلم، وإنما يُراد بها النعمة التي يُشكر عليها... فإذا قال ضربني فلان بيده، وأعطاني الشيء بيده، وكتب لي بيده، استحال أن يُقال: ضربني بنعمته، وعَلِم كلُّ عالِم بالكلام أنها اليد التي بها يُضرب، وبها يُكتب، وبها يُعطى، لا النعمة...»[4].

قوله في صفة الرؤية والنظر إلى الله:

ـ قال الأخفش: «وقوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[5]: يقول: تنظر في رزقها وما يأتيها من الله؛ كما يقول الرجل: ما أنظر إلا إليك، ولو كان نَظَر البصر كما يقول بعض الناس، كان في الآية التي بعدها بيان ذلك، ألا ترى أنه قال: ﴿وَوُجُوهٌ يَوْمَئِذٍۭ بَاسِرَةٌ ﴿٢٤﴾ تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾[6]، ولم يقل: ووجوه

(١) سورة الزمر: الآية (٦٧). (٢) سورة النساء: الآية (٣٦).
(٣) معاني القرآن (٢/ ٤٥٧).
(٤) نقض الدارمي على المريسي (١/ ٢٨٩).
(٥) سورة القيامة: الآيتان (٢٢ ـ ٢٣). (٦) سورة القيامة: الآيتان (٢٤ ـ ٢٥).

لا تنظر ولا ترى، وقوله: ﴿تَظُنُّ أَن يُفْعَلَ بِهَا فَاقِرَةٌ ﴿٢٥﴾﴾ يدل الظن ههنا على أن النظر ثَمَّ: الثقة بالله وحسن اليقين، وكيف يكون ذلك، والله يقول: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[1]»[2].

ـ وقال عند قوله تعالى: ﴿وَلَا يُكَلِّمُهُمُ ٱللَّهُ وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾[3]: «فهذا مثل قولك للرجل: وما تنظر إليَّ، إذا كان لا يُنيلك شيئاً»[4].

فقد حَمَلَ معنى (نظر إلى) الذي لا يكون إلا بالعين في كلتا الآيتين على الانتظار؛ لاعتقاده أن الباري لا يُرى كما استشهد عليه بآية الأنعام التي لا تدل على ذلك، وقد ردَّ الأزهري تفسير الأخفش هذا باللغة، فقال: «قلتُ: ومن قال: إن معنى قوله: ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾ بمعنى منتظرة فقد أخطأ؛ لأن العرب لا تقول: نظرتُ إلى الشيء بمعنى انتظرته، إنما تقول: نظرتُ فلاناً، أي: انتظرته، ومنه قول الحُطَيئة:

وقد نظرتكم إيناء صادرة ... للوِرد طال بها حَوزي وتنساسي[5]

فإذا قلت: نظرت إليه لم يكن إلا بالعين، وإذا قلت: نظرت في الأمر احتمل أن يكون تفكّراً وتدبّراً بالقلب»[6].

قوله في المكر والاستهزاء:

قال في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾[7]: «..وقد تكون المفاعلة من واحد في أشياء كثيرة، تقول: باعدتُه مباعدة، وجاوزتُه مجاوزة في أشياء كثيرة، وقد قال: ﴿وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[8] فذا على الجواب، يقول الرجل لمن كان يخدعه إذا ظفر به: أنا الذي خدعتُك، ولم يكن منه خديعة، لكن قال ذلك إذا

---

(١) سورة الأنعام: الآية (١٠٣).
(٢) معاني القرآن (٢/ ٣٠٤) ضمن سورة الأعراف، وقال في الآيتين نفسيهما في سورة القيامة (٢/ ٥١٨): «يعني والله أعلم بالنظر إلى الله: إلى ما يأتيهم من نعمه ورزقه، وقد تقول: والله لا أنظر إلا إلى الله وإليك، أي: أنتظر ما عند الله وما عندك»اهـ.
(٣) سورة آل عمران: الآية (٧٧).
(٤) معاني القرآن (١/ ٢٠٨).
(٥) تقدم في ص: (٣٩٩).
(٦) تهذيب اللغة ١٤/ ٣٧١.
(٧) سورة البقرة: الآية (٩).
(٨) سورة النساء: الآية (١٤٢).

صار الأمر إليه، وكذلك: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾[١]، و﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٢] على الجواب، والله لا يكون منه المكر والهزء، والمعنى أن المكر حاق بهم، والهزء صار بهم»[٣].

قلتُ: ولم أجد ردّاً أحسن من ردّ ابن جرير الطبري حيث قال: «وأما الذين زعموا أن قول الله تعالى ذكره: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ إنما هو على وجه الجواب، وأنه لم يكن من الله استهزاءٌ، ولا مكرٌ، ولا خديعةٌ، فنافون عن الله ﷻ ما قد أثبته الله ﷻ لنفسه وأوجبه لها، وسواء قال قائل: لم يكن مِن الله ـ جل ذكره ـ استهزاء ولا مكر ولا خديعة ولا سخرية بِمَن أخبر أنه يستهزئ ويسخر ويمكر به، أو قال: لم يخسف الله بِمَن أخبر أنه خسف به مِن الأمم ولم يغرق مَن أخبر أنه أغرقه منهم، ويُقال لقائل ذلك: إنَّ الله ـ جل ثناؤه ـ أخبرنا أنه مكر بقوم مضوا قبلنا لم نرهم، وأخبرنا عن آخرين أنه خسف بهم، وعن آخرين أنه أغرقهم، فصدَّقنا الله تعالى فيما ذكره فيما أخبرنا به من ذلك، ولم نفرق بين شيء منه، فمَا بُرهانك على تفريقك ما فرَّقت بينه بزعمك أنه قد أغرق وخسف بمن أخبر أنه أغرقه وخسفه، ولم يمكر بمن أخبر أنه قد مكر به؟!»[٤].

قوله في القدر:

ـ قال الأخفش في بداية سورة البقرة: «.... وأما قوله: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[٥] فهو يجوز فيه الرفع، وهي اللُّغة الكثيرة، غير أن الجماعة اجتمعوا على النصب، وربما اجتمعوا على الشيء كذلك مِمَّا يجوز والأصل غيره؛ لأن قولك: إنا عبدَ الله ضربناهُ، مثل قولك: عبدَ الله ضربناهُ؛ لأن معنييهما في الابتداء سواء»[٦].

ـ وقال في سورة القمر: «وأما نصب: ﴿كُلَّ﴾ ففي لغة من قال: عبدَ الله ضربتُه، وهو في كلام العرب كثيرٌ، وقد رُفعت ﴿كُلَّ﴾ في لغة مَن رفع، ورُفعت

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٥٤).
(٢) سورة البقرة: الآية (١٥).
(٣) معاني القرآن (١/ ٣٨ ـ ٣٩).
(٤) جامع البيان في تأويل القرآن (١/ ١٦٥ ـ ١٦٧).
(٥) سورة القمر: الآية (٤٩).
(٦) معاني القرآن (١/ ٧٦ ـ ٧٧).

على وجه آخر، قال: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ فجعل ﴿خَلَقْنَهُ﴾ من صفة الشيء»[(١)].

وشرح ما سبق وبيانه هو أن الإعراب الذي رجحه الأخفش في ﴿كُلَّ﴾ واعتبار الفعل ﴿خَلَقْنَهُ﴾ صفة لـ ﴿شَيْءٍ﴾، ذهبت إليه المعتزلة؛ لأن الرَّفع تخريج على مذهبهم في القدر؛ فمفهومه أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقاً لله لا بقدر، وهو أفعال العباد عندهم، فتكون الآية دليلاً لهم على نفي القدر لا إثباته.

والصواب الذي ذهب إليه الجمهور هو النصب على الاشتغال؛ لأن (كلّ) اسم مشتغل عنه، حيث نصب العاملُ بعده (خلقنا) ضميرَه، وهو الهاء (ه)، فيكون الراجح نصب الاسم المشتغل عنه بفعل مقدر، يفسره المذكور، والتقدير: (إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر)، فيفيد خلق الله للأشياء كلها[(٢)].

قال مكي بن أبي طالب القيسي[(٣)]: «كان الاختيارُ على أصول البصريين رفع ﴿كُلَّ﴾ كما أن الاختيار عندهم في قولك: (زيد ضَربتُه) الرَّفع، والاختيار عند الكوفيين النصب فيه بخلاف قولنا: (زيدٌ أكرمته)؛ لأنه قد تقدَّم في الآية شيء عَمِل فيما بعده وهو (إن)، والاختيار عندهم النصب فيه، وقد أجمع القُرَّاء على النَّصب في ﴿كُلَّ﴾ على الاختيار فيه عند الكوفيين؛ ليدل ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنها لله، بخلاف ما قاله أهل الزيغ: إنَّ ثمَّ مخلوقاتٍ لغير الله، تعالى الله عن ذلك، وإنما دلَّ النصب في ﴿كُلَّ﴾ على العموم؛ لأن التقدير: (إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر)، فـ (خلقناه) تأكيد وتفسير لـ: (خلقنا) المضمر الناصب لـ: (كلّ)، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير: (إنا خلقنا كلَّ شيء

---

(١) معاني القرآن (٢/ ٤٨٩).

(٢) انظر: إعراب القرآن للنحاس (٤/ ٣٠٠)، والمحتسب (٢/ ٣٠٠)، والدر المصون (١٠/ ١٤٦)، واللباب في علوم الكتاب (١٨/ ٢٨١)، ونظرات لغوية في القرآن الكريم ص:(٢٦٥ ـ ٢٦٦).

(٣) هو العلامة المقرئ مكي بن أبي طالب حَمُّوش بن محمد بن مختار القيرواني القرطبي، صاحب التصانيف القرآنية المشتهرة، توفي عام ٤٣٧هـ. انظر: ترتيب المدارك (٤/ ٣٣٧)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٩١).

بقدر)، فهذا لفظٌ عامٌّ يعم جميع المخلوقات، ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لـ (شيءٍ)؛ لأن الصِّفة والصِّلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيراً لِما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن (خلقناه) صفة لشيء لم يبق إلا أنه تأكيدٌ وتفسير للمضمر الناصب لـ (كلّ)، وذلك يدل على العموم، وأيضاً فإن النصب هو الاختيار عند الكوفيين؛ لأن (إنّا) عندهم يطلب الفعل فهو به أولى، فالنَّصب عندهم في (كلّ) هو الاختيار، فإذا انضاف إليه معنى العموم والخروج عن الشُّبه كان النصب أقوى كثيراً مِن الرفع»[1].

وقال السَّمين الحلبي[2]: «وقد تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية، فأهل السنة يقولون: كل شيء مخلوقٌ لله تعالى بِقَدَرٍ، ودليلُهم قراءة النصب[3]؛ لأنه لا يُفَسَّر في هذا التركيب إلا ما يَصِحُّ أن يكون خبراً لو رُفع الأوَّلُ على الابتداء، وقال القدرية: القراءة برفع (كلّ)، و (خلقناه) في موضع الصفة لـ (كل) أي: إنَّ أمرَنا أو شأنَنا: كلُّ شيء خلقناه فهو بقَدَر أو بمقدار»[4].

قوله في خلق أفعال العباد:

ـ قال في بداية سورة البقرة: «وقوله: ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ﴾[5] لأن ذلك كان لعصيانهم الله، فجاز ذلك اللفظ، كما تقول: أهلكته فلانةٌ، إذا أعجب بها، وهي لا تفعل به شيئاً؛ لأنه هلك في اتباعها، أو يكون ﴿خَتَمَ﴾ حكم أنها مختوم عليها، وكذلك: ﴿فَزَادَهُمُ ٱللَّهُ مَرَضًا﴾[6] على ذا التفسير، والله أعلم»[7].

---

(١) مشكل إعراب القرآن (٢/ ٧٠١ ـ ٧٠٣)، والدر المصون (١٠/ ١٤٧ ـ ١٤٨).

(٢) هو شهاب الدين يوسف بن محمد بن إبراهيم الحلبي، كان عالماً بالقراءات والنحو والتفسير، وله مؤلفات بديعة، (ت٧٥٦هـ). انظر: غاية النهاية (١/ ١٥٢)، وطبقات المفسرين (١/ ١٠٠).

(٣) قرأ الجمهور بالنصب، وقرأ أبو السَّمال بالرفع. انظر: المحتسب (٢/ ٣٠٠)، والجامع لأحكام القرآن (١٧/ ١٤٧)، والبحر المحيط (٨/ ١٨٣).

(٤) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (١٠/ ١٤٨).

(٥) سورة البقرة: الآية (٧).

(٦) سورة البقرة: الآية (١٠).

(٧) معاني القرآن (١/ ٣٤ ـ ٣٥).

ـ وقال في السورة نفسها: «وأما قوله: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[(١)] فيقول: يحكم بأنهم كذلك، كما تقول: قد أخرجكم الله من ذا الأمر، ولم تكن فيه قطّ، وتقول: أخرجني فلانٌ من الكَتَبَة، ولم تكن فيها قطُّ، أي لم يجعلني من أهلها ولا فيها»[(٢)].

وتأويل الأخفش للآيات السابقة هو نفس تأويل المعتزلة المعروف فيها، وفي أمثالها من الآيات الدَّالة على خلق أفعال العباد؛ فحمل ختم الله للقلوب وللسَّمع، وإخراجه المؤمنين من الظلمات إلى النور، بما ذكره من التأويل الفاحش الذي ذهبت إليه المعتزلة قبله وبعده؛ فراراً من إثبات خلق الله لأفعال العباد[(٣)].

قال الشريف الرضي: «وهذه استعارة؛ لأن الختم الحقيقي لا يتأتى في القلوب، وإنما المعنى أنه تعالى وَسَمَ قلوبهم بسمة تُفَرِّق بها الملائكةُ بين الكافر والمؤمن، والمُصِرِّ والمُقلِع، فيذمون العاصي لمعصيته، ويمدحون الطائع لطاعته... وقد يجوز أن يكون الكلام هٰهنا خارجاً عن التشبيه والتمثيل؛ لأنهم لمَّا عموا عن أصل السبيل، وصَمُّوا عن دعاء الدليل، كانوا بمنزلة من خُتم على قلبه وسمعه، ومُنع من استماعه وتبيُّنِه»[(٤)].

وقال الزمخشري: «لا ختم، ولا تغشية ثمَّ على الحقيقة، وإنما هو من باب المجاز»[(٥)].

وفي هذا التفسير من التعسف ما فيه؛ لعدم وجود رابط لغوي بين الأمور المذكورة المقتضية للتعدي، مِن الختم على القلوب والسَّمع، والإخراج من

(١) سورة البقرة: الآية (٢٥٧). (٢) معاني القرآن (١/ ١٨١).

(٣) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٣٢٣ ـ ٣٢٦)، ومتشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ص:(٥١ ـ ٥٢، ٦٥، ٦٧، ٢١١)، والانتصار للخيَّاط ص:(١٨٢ ـ ١٨٣)، وتلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(١١ ـ ١٣)، وموقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة (٢/ ٦١٣ ـ ٦٢٢).

(٤) تلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(١٢).

(٥) الكشاف (١/ ١٥٥).

الظلمات، وبين الحُكم عليها كذلك اسماً أو مجازاً أو تشبيهاً، لا حقيقة وواقعاً.

قال الزجاج في آية البقرة: «أي يُخرجهم من ظُلمات الجَهَالة إلى نُور الهدى؛ لأن أمرَ الضَّلالة غيرُ بيِّن، وأمرُ الهدى واضحٌ كبيان النُّور، وقد قال قومٌ: ﴿يُخْرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَـٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[1] يحكم لهم بأنهم خارجون من الظُّلمات إلى النُّور، وهذا ليس قول أهل التفسير، ولا قول أكثر أهل اللغة، إنما قاله الأخفش وحده»[2].

فبطل بهذا قول الأخفش ومن جاء بعده من المعتزلة في تفسير الآيات الدالة على خلق الله لأفعال العباد؛ لمخالفته لمعاني اللغة العربية كما سبق بيانه بالأمثلة، ولأقوال أئمة اللغة المعتبرين الذين يرجع إليهم في تفسير كلام العرب كما أشار إليه الزجاج، ولتفاسير أئمة التفسير المعروفين، وإنما الذي حملهم على هذا التفسير هو مجاراتهم لمقالتهم البدعية في أفعال العباد، ففرَّغوا الأدلة من معانيها، ووضعوا لها معاني أخرى لا تعرفها العرب، فباؤوا بالحرمان من فهم كتاب الله، وفهم كلام العرب، وخالفوا المفسرين.

(١) سورة البقرة: الآية (٢٥٧).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٩).

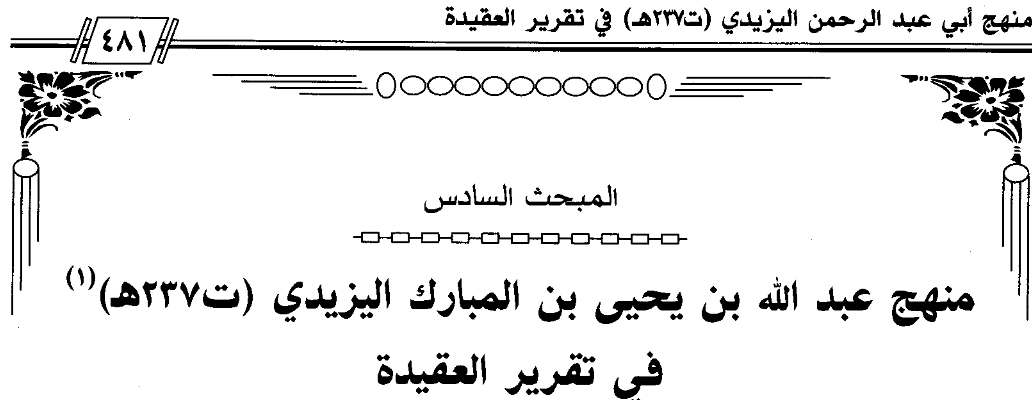

المبحث السادس

منهج عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت٢٣٧هـ)[1] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في الصفات الإلهية من كتابه: (غريب القرآن وتفسيره)

أجمعت المصادر القليلة التي ترجمت لأبي عبد الرحمٰن عبد الله بن يحيى أبي محمد بن المبارك اليزيدي أنه كان قارئاً، ثقة، صحيح السَّماع، عالماً باللغة والنحو والغريب.

ـ قال ثعلب: «ما رأيتُ في أصحاب الفراء أعلم من عبد الله بن أبي محمد اليزيدي، وهو أبو عبد الرحمٰن، وخاصةً في القرآن ومسائله»[2].

ـ وقال القفطي: «كان أديباً عارفاً بالنحو واللغة، أخذ عن ابن زياد الفرَّاء، وصنف كتاباً في غريب القرآن، حَسَناً في بابه، ورأيته في ستة مجلدات[3]،

---

(١) هو عبد الله بن يحيى بن المبارك بن المغيرة العدوي، أبو عبد الرحمن اليزيدي، وُلد على الراجح ببغداد، ونشأ بها، فأخذ القراءاتِ عَرضاً وسَماعاً عن أبيه، وأبي عمرو بن العلاء، والعربيةَ عن يحيى بن زياد الفرَّاء، ثم استوطن بغداد مع أبيه وأسرته المعروفين باليزيديين، ولم يفارقها حتى توفي بها عام ٢٣٧هـ. وكان عالماً بالقراءات، والتفسير، ثقة، ضابطاً، ومن كتبه: غريب القرآن وتفسيره، والوقف والابتداء، وغيرها.

● مصادر ترجمته: الفهرست ص:(٥٧)، وتاريخ بغداد (١٠/ ١٩٨)، ونزهة الألباء ص:(٢٢٦)، وإنباه الرواة (٢/ ١٥١)، وتلخيص أخبار النحويين ص:(١٠١)، وغاية النهاية (١/ ٤٦٣)، وبغية الوعاة (١/ ٢٦٥)، وطبقات المفسرين (١/ ٢٥٧)، ومعجم المؤلفين (٢/ ٣٠٥).

(٢) الأنساب (٥/ ٦٩٣)، وإنباه الرواة (٢/ ١٥١).

(٣) كتاب (غريب القرآن وتفسيره) المطبوع حالياً بتحقيق محمد سليم الحاج، يقع في مجلد =

يَستشهد على كل كلمة مِن القرآن بأبيات مِن الشِّعر، مَلَكْتُه بخَطِّه، وقد كتب عليه أبو سيف القزويني المعتزلي[(١)] شيئاً بخطه أخطأ فيه، وذلك أنه نسبه إلي أبي محمد أبيه»[(٢)].

ـ وقال ابن الجزري[(٣)]: «مشهور، ثقة، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبيه، عن أبي عمرو، وله عنه نسخة، قال الحافظ الدَّاني: وهو من أَجَلِّ الناقلين عنه، وله كتاب حَسَنٌ في غريب القرآن»[(٤)].

ومع اشتهار أمره، وإتقانه للقراءات، ونبوغه في العربية، لكن المعلومات المتعلقة بعقيدته تكاد تكون نادرة جداً؛ لعدم وجود ما يشير إلى عقيدته في التراجم، ولكونه قليل التعرض للمسائل العقدية في كتابه الوحيد المتبقي وهو: (غريب القرآن وتفسيره).

غير أن المواضع القليلة التي تعرض فيها للصفات الإلٰهية في كتابه المذكور تدل على أنه كان يؤول الآيات ولا يثبتها على طريقة السلف.

• قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[(٥)]: «عَمَدَ وقَصَد»[(٦)]. وقد

= واحد مع التحقيق، وهو يُرَكِّز على تفسير الغريب، وألفاظه موجزة مختصرة، وهو قليل الشَّواهد الشِّعرية، وإذا صحَّ ما ذكره القفطي ولم يكن وهماً، فقد يكون الموجود حالياً مختصراً من الكبير المذكور، والله أعلم.

(١) هكذا في المطبوعة (أبو سيف)، وهو: عبد السَّلام بن محمد بن بندار بن يوسف أبو يوسف القزويني المعتزلي الزَّيدي البغدادي، أحد كبار المعتزلة الدَّاعين للاعتزال، أخذ الاعتزال عن القاضي عبد الجبار وغيره، ويعتبر في الطبقة (١٢) من المعتزلة، وكان من مفسري المعتزلة، وله مؤلفات، (ت٤٨٨هـ). انظر: طبقات الشافعية (٥/ ١٢١)، ولسان الميزان (٤/ ٣٤٦، ٣٦٢)، وطبقات المفسرين للداودي (١/ ٣٠٨).

(٢) إنباه الرواة (٢/ ١٥١)، وأبوه هو المتقدم في ص:(٤٤٩).

(٣) هو الحافظ المقرئ محمد بن محمد بن محمد بن علي أبو الخير المشهور بابن الجزري، صاحب التصانيف المشتهرة في القراءات توفي ٨٣٣هـ. انظر: طبقات الحفاظ (٣/ ٨٥)، والضوء اللامع (٩/ ٢٥٥).

(٤) غاية النهاية في طبقات القراء (١/ ٤٦٣).

(٥) سورة البقرة: الآية (٢٩).

(٦) غريب القرآن وتفسيره ص:(٦٦).

ورد عن ابن عباس أنه قال في تفسير هذه الآية: (صعد)[١].

• وقال عند قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥﴾[٢]: «استوى: استولى، وقد يكون كقوله: ﴿بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسۡتَوَىٰٓ﴾[٣] تمَّ، فيكون المعنى: تمَّ»[٤].

فهذه التفاسير القليلة المذكورة تدل أنه كان يؤول الصفات، لكنَّ السؤال المُهِمَّ هنا هو: أهو من المعتزلة أم من غيرهم؟

أقول: هناك قرائن مرجحة تدل على اعتزاله، وهي:

أ ـ أن أباه يحيى بن المُبارك أبا محمد اليزيدي كان معتزلياً كما مرَّ بنا في بداية هذا الباب، واحتمال تأثره به كبيرٌ جداً، فوالده من كبار مشايخه الذين تخرَّج عليهم.

ب ـ وكذلك شيخه يحيى بن زياد الفرَّاء كان يميل إلى الاعتزال، كما سيأتي أيضاً.

جـ ـ وعصره متقدمٌ على عصر الأشعري، وكان من العصور الذهبية للمعتزلة.

لكن أبا عبد الرحمٰن اليزيدي وإن أوّلَ الصفات كما أوردناه في الصفحة أعلاه، إلا أنه لم يكن من متكلمي المعتزلة حسبما يدل عليه أسلوبه في كتابه (غريب القرآن)؛ فهو يعتني بالمأثور، ولا يكتفي في تفسير غريب الآيات باللغة فقط، بل يفسرها مع اللغة بما ورد في معانيها من الأحاديث والآثار، وإن حذف الأسانيد[٥]، كذلك كان يهتم بأقوال المفسرين[٦]، وليس من نهج المعتزلة الاعتماد على الآثار وأقوال المفسرين القُدامى في معاني الآيات، بل كانوا يعتمدون في ذلك على العقل، ثم على اللغة، وما يرونه مُوافقاً لهم من الآثار، وربما هذا هو السبب في عدم وجود أحد اتهمه بالاعتزال، والله أعلم.

---

(١) انظر: معاني القرآن للفراء (١/ ٢٥)، وجامع البيان (١/ ١٩٢).

(٢) سورة طه: الآية (٥). (٣) سورة القصص: الآية (١٤).

(٤) غريب القرآن وتفسيره ص: (٢٤٣).

(٥) غريب القرآن وتفسيره ص: (٧٠، ٧١، ٨٠، ٨٦، ١٦١، ١٩٢، ٢٠٨، ٢١١، ٢٢٣، ٢٣٣، ٢٥٤، ٢٧١، ٣٣٥، ٣٣٦).

(٦) غريب القرآن وتفسيره ص: (٧١، ٨٧، ١٠٥، ١٠٨، ١٩٤، ٢٠٣، ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٧).

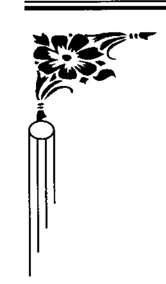
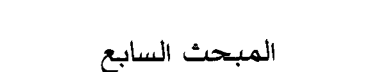

المبحث السابع

منهج أبي عثمان المَازِني (ت٢٤٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

اتهامه بالقدر والاعتزال ودلائله

قال أبو القاسم الزجاجي: أخبرنا أبو جعفر أحمد بن محمد بن رستم الطبري(٢)، قال: «حضرتُ مجلس المازني، وقد قيل له: لِمَ قَلَّتْ روايتُك عن

(١) هو بكر بن محمد بن بقية، أبو عثمان المازني النحوي، نشأ بالبصرة، وبها تعلَّم، فأخذ القراءات عن يعقوب الحضرمي، والعربية عن أبي عبيدة، والأصمعي، والجَرمي، وأبي زيد، ثم استدعاه الواثق بالله ـ على الرَّاجح ـ من البصرة إلى سامراء من أجل مسألة نحوية، فأكرمه، ومكث ببغداد مدة روى الناس عنه وأخذوا، ثم انصرف إلى البصرة، ولم يزل بها حتى توفي بها عام ٢٤٨هـ أو ٢٤٩هـ أو غير ذلك، ومن تصانيفه: التصريف، والدِّيباج، والعروض، والقوافي، وما تلحن فيه العامَّة، وغيرها، وكان حُجَّة في العربية، قيِّماً بالقراءات، ثقة فيما يرويه، حسن الأخلاق، لم يؤخذ عليه بشيء إلا ميله للاعتزال والكلام.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٢٦)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٥٧)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٨٧)، ونور القبس ص:(٢٢٠)، وتاريخ بغداد (٧/ ٩٣)، ونزهة الألباء ص:(١٨٢)، وإنباه الرواة (١/ ٢٨١)، ومعجم الأدباء (٢/ ٧٥٧)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٧٠)، ولسان الميزان (٢/ ٥٧)، وبغية الوعاة (١/ ٤٦٣)، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد، ١٩٦٩م.

(٢) سكن بغداد، وحدَّث بها عن أصحاب الكسائي، وكان متصدراً لإقراء النحو وإفادته، وله: غريب القرآن، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، وغيرها. انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٢٥)، وإنباه الرواة (١/ ١٦٣).

الأصمعي؟ فقال: رُميتُ عنده بالقدر والمَيل إلى مذاهب أهل الاعتزال، فجئته يوماً وهو في مجلسه، فقال لي: ما تقول في قول الله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾[(١)]، فقلت: سيبويه يذهب إلى أن الرَّفع فيه أقوى من النصب في العربية، لاشتغال الفعل بالمُضمر، ولأنه ليس هٰهنا شيء بالفعل أولى[(٢)]، ولكن أبت عامة القُرَّاء إلا النَّصب، ونحن نقرؤها كذلك اتباعاً؛ لأن القراءة سنة، فقال لي: فما الفرق بين الرَّفع والنَّصب في المعنى؟ فعلمت مراده وخشيتُ أن يُغرِيَ بي العامَّة، فقلت: الرفع بالابتداء والنصب بإضمار فعل، وتعاميتُ عليه[(٣)]، فقال: حدَّثني جماعة من أصحابنا أن الفَرَزدق قال يوماً لأصحابه: قُوموا بنا إلى مجلس الحَسَن البصري، فإني أريد أن أطلق النَّوَار[(٤)]، وأُشهده على نفسي، فقالوا له: لا تفعل؛ فلعلَّ نفسك تتبعُها وتندم، فقال: لا بُدَّ من ذلك، فمضوا معه، فلما وقف على الحسن، قال له: أبا سعيد! تعْلَمنَّ أن النوار طالق ثلاثاً، قال: قد سمعتُ، وتتبعها نفسه بعد ذلك، وندم، فأنشأ يقول:

نـدمتُ نَدامـةَ الـكُسَعِيِّ[(٥)] لـمَّا ... غَـدَتْ مِـنِّـي مُـطـلَّـقـةً نَـوَارُ
وكـانـت جنَّتي فـخـرجـتُ منـهـا ... كـآدم حـيـن أَخـرَجَـهُ الـضِّـرارُ
ولـو أنـي مـلـكـتُ يَـدي ونـفـسـي ... لـكـان عـلـيَّ لـلـقـدَر الـخِـيـارُ[(٦)]

(١) سورة القمر: الآية (٤٩).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٨٠ ـ ٨٤)، وأجازَ الوجهين في عموم اللغة، فقال (١/ ٨٢): «فالنصب عربي كثير، والرَّفع أجود...»، لكنه قال في الآية المذكورة (١/ ١٤٨): «فأما قوله ﷻ: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾، فإنما هو على قوله: زيداً ضربتُه، وهو عربي كثير»، مما يخالف ما حكاه المازني عنه هنا، وقال ابن عطية في تفسيره (١٥/ ٣١٥): «وقوم من أهل السنة بالرَّفع».

(٣) تقدم الكلام على الفرق بين القراءتين في ص: (٤٧٦ ـ ٤٧٨).

(٤) هي زوجة الفرزدق.

(٥) هو رجل من كُسَع يقال له: محارب بن قيس، وقيل: عامر بن الحارث، ويضرب به المثل في النَّدامَة عند فوات الوقت. انظر: مجمع الأمثال (٢/ ٤١٠)، والمستقصى في أمثال العرب برقم (١٦٤٥).

(٦) ديوان الفرزدق ص: (٢٥٧ ـ ٢٥٨)، والكامل في اللغة والأدب (١/ ١٠٣).

ثم قال: والعرب تقول: لو خُيِّرتُ لاخترتُ، تحيل على القَدَر، وينشدون:

هي المقادير فلُمني أو فذَرْ إن كنتُ أخطأتُ فلم يُخْطِ القدر

ثم أطبق نعليه، وقال: نعمَ القِناع للقَدَريّ، فأقللتُ غشيانَه بعد ذلك»[١].

والشاهد من القصة أن الأصمعي أراد أن يتحقق من التهمة، لكن المازني أصرَّ على عدم الإفصاح عن حقيقة رأيه، وتعامى على الأصمعي، ولم يجب عن سؤاله، مما يؤكد اعتقاده بما اتهم به؛ لأنه لو لم يكن كذلك لبرَّأ نفسه في هذا الموقف الحرج مع شيخه، ولذلك قال الأصمعي له: «نعم القناع للقدري»؛ إشارة إلى تمويهه، وإعراضه عن الإفصاح عن مكنون قلبه.

وقد قصد الأصمعي من إيراد الأبيات ـ كما مرَّ بنا عند منهجه في القدر ـ الدَّلالة على أن إثبات القدر أمر فطري لا ينكره إلا من فسدت فطرتهُ، وقد تواردت عليه العرب في أشعارها قبل الإسلام وبعده.

وقد يؤيد هذه التهمة: ما جاء في بعض المصادر أنه كان حاذقاً للكلام والجدال، فقد قال القفطي فيه: «وصفه المُبرِّد بالحذق بالكلام والنحو، وقال فيه: كان إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بشيء من النحو، وإذا ناظر أهل النحو لم يستعن بشيء من الكلام»[٢]، وقد كان ذلك حال أكثر أهل الاعتزال.

وربما من أجل هذا أشخصه الواثق بالله ـ وكان من أنصار الجهمية والمعتزلة ـ من البصرة إلى سامرَّاء، وأراده على النظر والكلام[٣]، لكنه أبى، فأعفاه الواثق، ووصله بخمسة آلاف درهم على يد أحمد بن أبي دؤاد الجهمي، وردَّه إلى

---

(١) مجالس العلماء ص:(٢٢٤)، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص:(٩٠ ـ ٩١)، ومعجم الأدباء (٢/ ٧٦٤ ـ ٧٦٥)، وتذكرة النحاة ص:(١٣٠ ـ ١٣١).

(٢) إنباه الرواة (١/ ٢٨٣).

(٣) الفهرست ص:(٦٢ ـ ٦٣)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٨٩)، وإنباه الرواة (١/ ٢٨٣)، والمشهور في الكتب أن الواثق ناداه من أجل بيت اختلف في إعرابه مع جارية له، كما سنقف عليه في المطلب الآتي، لكن القفطي جوَّز أن يكون ناداه مرتين فقال: «وروي أيضاً أن السبب في حمله غير هذا، وقد يجوز أن يكون قد حُمِل إليه مرتين»اهـ. (إنباه الرواة ١/ ٢٨٤).

البصرة، وأجرى عليه مائة دينار في كل شهر حتى مات الواثق فانقطعت عنه[١].

وقد يُفْهَم ذٰلِكَ من قوله لمَّا سئل عن أهل العلم: «أصحاب القرآن فيهم تخليط وضعف، وأهل الحديث فيهم حشوٌ ورَقَاعة، والشعراء فيهم هَوَجٌ، وأصحاب النحو فيهم ثقل، وفي رواية الأخبار الظَّرف كلُّه، والعِلْم هو الفقه»[٢].

ولكن مع هذا كله لا يوجد دلائل قوية تجعل المازني في مصاف المعتزلة المعروفين بأقوالهم، لعدم وجود مقالاتٍ مأثورة له في الاعتزال، حتى يتأكد لنا اعتزاله على وجه اليقين، بل كان أقرب إلى الفُقهاء منهم إلى المعتزلة، ولذلك قال القاضي بكَّار بن قتيبة فيه: «ما رأيتُ نحوياً قطُّ يشبه الفُقهاء، إلا حِبَّان بن هلال[٣]، والمازني»[٤].

وغاية ما فيه: أنه كان يميل إلى الكلام والاعتزال، ربما تأثراً بمعتزلة البصرة الذين كانوا يحيطون به من اللغويين وغيرهم؛ فقد كانت البصرة في تلك الأيام مركزاً للمعتزلة، ومجمعاً من مجامعهم، أو تأثراً ببعض شيوخه الذين كانوا يميلون للاعتزال كالمدائني، وغيره.

* المطلب الثاني *

اتهامه بالإمامية والإرجاء ومناقشة ذلك

نقل المرزباني عن المبرد أنه قال في المازني: «وكان إمامياً، يرى رأي ابن ميثم[٥]، وكان يقول بالإرجاء»[٦].

---

(١) نفس المصادر الثلاثة السابقة.

(٢) معجم الأدباء (٢/)، وبغية الوعاة (١/ ٤٦٥).

(٣) هو حبان بن هلال أبو حبيب الباهلي البصري، ثقة ثبت، أخرج له الجماعة، (ت٢١٦هـ). انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٨٤)، وتقريب التهذيب ص:(١٤٩).

(٤) تاريخ بغداد (٧/ ٩٣)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٨٢).

(٥) هو علي بن إسماعيل بن شعيب بن يحيى بن ميثم التمار الكوفي، ذكر ابن النَّديم أنه كان من أصحاب الرِّضا، وتلميذ هشام بن الحكم، ومن وجوه متكلمي الشيعة، وله كتب منها كتاب الإمامة. انظر: الفهرست ص:(٢٢٣)، وأعيان الشيعة (٨/ ١٦٧).

(٦) نور القبس ص:(٢٢٠)، ونقل ذلك العاملي في أعيان الشيعة (٣/ ٥٩٥) عن النجاشي =

واعتمدت المصادر اللاحقة على هذه الرواية، فتتابعت على رميه بالتشيع والإرجاء:

ـ قال ياقوت: «وكان إمامياً، يرى رأي ابن ميثم، وهو يقول بالإرجاء»[١].

ـ وقال الحافظ ابن حجر: «روى عنه المبرد ولازمه، وتحقق بصحبته... وكان شيعياً إمامياً على رأي ابن ميثم، ويقول بالإرجاء... ويقال: إنه قيل له: لِمَ قَلَّتْ روايتك عن الأصمعي؟ فقال: رُميت عنده بالقدر، ومذهب الاعتزال»[٢].

ـ وقال السيوطي: «وكان إماماً في العربية، متسعاً في الرواية، يقول بالإرجاء، وكان لا يناظره أحدٌ إلا قطعه لقدرته على الكلام، وقد ناظر الأخفش في أشياء فقطعه»[٣].

ـ وقال العاملي: «صرَّح بتشيعه ياقوت في معجم الأدباء، فقال: كان إمامياً يرى رأي ابن ميثم كما مرَّ، أما قوله: ويقول بالإرجاء فلعله من الافتراء، فالإمامية تبرأ من المرجئة... ويدل على تشيعه ما رواه البيهقي في المحاسن والمساوئ...»[٤] إلخ.

ولعلَّ معتمد من اتهمه بالإمامية ما نقله البيهقي في (المَحاسِن والمَساوئ)[٥] حيث قال: «حدثنا أبو ناظرة البصري[٦]، عن المازني، قال: بينا أنا قاعدٌ في المسجد، إذ صاحب بريد قد دخل، وهو يسأل عني ويقول: أيكم المازني؟ فأشار الناس إليَّ، فقال: أجب، قلت: ومن أجيب؟ قال: الخليفة، فذُعرت منه، وكنتُ رجلاً فاطمياً، فظننتُ أن اسمي رُفع إليهم، فقلتُ: ـ أصلحك الله ـ

= في رجاله، قال: أخبرنا بذلك العباس بن عمر الكلوذاني قال: حدثنا محمد بن يحيى الصوفي، حدثنا أبو العباس محمد بن يزيد (وهو المبرد) به.

(١) معجم الأدباء (٢/ ٥٧٥).

(٢) لسان الميزان (٢/ ١٠٣).

(٣) بغية الوعاة (١/ ٤٦٣).

(٤) أعيان الشيعة (٣/ ٥٩٨).

(٥) حققه الأستاذ/ محمد أبو الفضل إبراهيم، وطُبع بمطبعة نهضة مصر بالقاهرة عام ١٩٦١م.

(٦) لم أقف على ترجمته.

أتأذن لي أن أدخل منزلي فأُودع أهلي وأتأهَّب لسفري؟ فقال: افعل، فعلمتُ أنه لو كان شرًّا لَمَا أذن لي، فسكنتُ إلى قَوله، ودخلتُ المنزل فودعتُهم، وخرجتُ إليه، فحملني على دابة من دواب البريد، حتى وَافى بي باب الواثق...»[(١)] إلى آخر القصة.

وهي بدون هذه المقدمة التي حكاها البيهقي مشهورة مذكورة في كتب التراجم والأدب مع اختلاف فيما بينها، وخلاصتها: كما نقله البيهقي وغيره: أنه وقع نزاعٌ بين الواثق بالله وبين جارية له في بيت أنشدته لأحد الشعراء، فقالت:

أَظُلَيم إنَّ مصابَكم رجلاً ... أهدى السَّلام تحيةً ظلمُ[(٢)]

بنصب (رجلاً)، بينما أنشده الواثق بالرفع (رجلٌ)، فقالت: هكذا لقَّنني المازني ولا أعدل عنه، فأرسل إليه، فأوتي به من البصرة، فسأله عن البيت، وصوَّب كلا الوجهين، بالرفع وبالنصب، ففرح الواثق بذلك، وأمر له بخمسمائة دينار، وحُمِلَ على البَريد إلى البصرة[(٣)].

أما الإرجاء الذي ذكره المرزباني عن المبرد فلم أقف على السبب الذي من أجله وصفه بالإرجاء، وما النوع الذي قصده به: هل هو إرجاء الفقهاء، أم إرجاء القدرية؟

وقد ناقش الدكتور رشيد عبد الرحمٰن العبيدي[(٤)] هاتين التهمتين بعبارة طويلة فقال ـ بعد أن ناقش اتهامه بالاعتزال، ورجَّح أنه كان يميل إلى بعض الفئات في

---

(١) المحاسن والمساوئ (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، وقد استدل العاملي بهذه القصة على تشيعه في أعيان الشيعة (٣/ ٥٩٨).

(٢) نسبه ابن خلكان في الوفيات (١/ ٢٨٤)، والحريري في درة الغواص ص:(٤٣) إلى العَرْجِي، وهو في ديوانه ص:(١٩٣)، وعزاه أبو الفَرَج الأصفهاني في الأغاني (٩/ ٢٣٤)، والصفدي في الوافي (١٠/ ٢١٢)، والبغدادي في خزانة الأدب (١/ ٢١٧) إلى الحارث بن خالد المخزومي، قال الصفدي: «وهو الصَّحيح».

(٣) مراتب النحويين ص:(١٢٧)، والمحاسن والمساوئ (٢/ ١٢٣ ـ ١٢٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٨٤).

(٤) عميد كلية الآداب بجامعة بغداد، ومحقق الجزء (١٦) من تهذيب اللغة، وله عدة تأليفات وتحقيقات.

بدايته ثم رجع عن ذلك ـ: «ولكن البيهقي وحده نقل عنه ـ عندما جاءه بريد الخليفة المتوكل يريد إشخاصه إليه ـ أنه قال: (بينا أنا قاعد في المسجد إذ صاحب بريد قد دخل وهو يسأل عني، ويقول: أيكم المازني؟ فأشار النّاس إلي فقال: أجب، قلت: مَن؟ ومَن أجيب؟ قال: الخليفة، فذعرت منه، وكنت رجلاً فاطمياً، فظننت أن اسمي رُفع فيهم، فقلت: ـ أصلحك الله ـ أتأذن لي أن أدخل منزلي فأودع أهلي وأتأهب لسفري؟ فقال افعل...).

وهذه الرواية الوحيدة التي تخبر بأنه قال: (وكنت رجلاً فاطمياً)، ولمَّا كان فاطمياً فيجب أن يذعر من الخليفة لأنه عباسي، ثم يستمرُّ البيهقي في الخبر حتى يجعل من المازني ذلك الإمام الجليل رجلاً عاطفياً طائشاً يسمع نقراً وراء ستارة الخليفة فيقول: (لولا جلالةُ أمير المؤمنين لرقصت عليه)، ثم يجعل المازني رجلاً مُذبذباً قلقاً لا يثبت على رأي، يعطي حكماً في مسألة نحوية، فإذا ظهر أنها مخالفة لرأي الخليفة يبدل حكمه إلى ما يوافق رأي الخليفة، فيأمر له بخمسمائة دينار ويحمل إلى البصرة[1]، وهذا كله مخالف لصفات المازني، ولِمَا عرفناه من جلالة القَدر والفضل والدِّين، وهذا كله يدل أيضاً على أن في الخبر ما هو موضوع، مُنتحَل عليه، فإذا صحَّ قوله: (وكنت رجلاً فاطمياً) فما قيمة تصريحه بفاطميته هنا؟ ثم لماذا انفرد البيهقي بهذا كله ولم يذكره غيره؟ ثم متى نشأت الفاطمية هذه؟ وهل هي إلا نسبة لجماعة أقاموا دولة متأخرة في مصر في القرن الرابع الهجري؟ فكيف التوفيق إذن بين مذهب المازني المتوفى سنة ٢٤٩هـ وبين الفاطميين الذين ظهرت حركتهم متأخرة، وأُسس دولتهم بعد ما يزيد على قرن مِن وفاة أبي عثمان؟! وإذا ثبت بطلان هذه الأقوال في مذهبه، فقد نقلوا عنه مذاهب أخرى يضرب بعضها بعضاً.

قال النجاشي[2] في الرِّجال: (من علماء الإمامية أبو عُثْمَان بكر بن محمد،

---

(١) انظر: المحاسن والمساوئ (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٥).

(٢) هو أحمد بن علي بن العبَّاس النجاشي الكُوفي، من كبار الإمامية ومصنفيها، وله مصنفات أشهرها (كتاب الرجال)، وهو في رواة الإمامية ورجالها، (ت٤٥٠هـ). انظر: روضات الجنات (١/ ١٧)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٠).

وكان من غِلمان إسماعيل بن ميثم)[١]. وقال ياقوت: (إنه كان إمامياً يرى رأي ابن ميثم ويقول بالإرجاء)[٢]. وقال صاحب (مفتاح السعادة): إنه (يقول بالإرجاء)[٣]، وأسقط القول بإماميته، فهذه ثلاثة أقوال يخالف بعضها بعضاً، على أن هناك قولاً رابعاً، وهو الذي سنرجحه فيما بعد.

أما النجاشي ومن نقل عنه من علماء الشيعة، كالمَامَقاني، والتفريشي[٤]، والعاملي، فإنهم جميعاً يذهبون إلى أنه كان غلاماً لابن ميثم، ويضيف الخُوَانساري[٥]: (أنه كان غلامه في الأدب كما في الخلاصة)[٦]، هذا يعني أنه تلمَّذ على يده في الأدب لا في الفقه مما يجعلنا نقدح في الرواية ونتحاشى الأخذ بها.

ولقد قام في نفسي أول الأمر أن كتب الشيعة ستذكره في رجال (ابن ميثم) إن كان الأمر كما تزعم، أو تجعله من رجالها أو مؤلفيها، على الأقل، أو تجعله من الذين أخذوا عن الرِّضا[٧].

---

(١) كتاب الرِّجال ص:(١٧٦).

(٢) معجم الأدباء (٢/ ٧٥٧).

(٣) مفتاح السَّعادة (١/ ٢٨).

(٤) هو مصطفى بن الحسين الحسيني التفريشي، أحد الإمامية، كان بصيراً برجال الشيعة، وله عدة مؤلفات منها: نقد الرجال، توفي ١٠١٥هـ. انظر: أعيان الشيعة (٩/ ١٠٢)، والذريعة (١٠/ ١٠١).

(٥) هو محمد باقر زين العابدين بن جعفر الموسوي الخوانساري، إمامي اشتغل بالتفسير والتاريخ والفقه والأصول وعلم الكلام، وأشهر مؤلفاته: (روضات الجنات)، توفي ١٣١٣هـ. انظر: الذريعة (١/ ٣٨٨)، والأعلام (٦/ ٤٩).

(٦) وهي: (خلاصة الأقوال في معرفة الرجال) لابن المُطهَّر الحلي (ت٧٢٦هـ) صاحب (منهاج الكرامة) الذي ردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية بـ(منهاج السنة النبوية)، والخلاصة المذكورة تقع في مجلد، وهي مبنية على (فهرس الرجال) للطُّوسي، و(الرجال) للنجاشي، ولا يزيد عليهما إلا نادراً. انظر: الذريعة (٧/ ٢٠٧)، وأعيان الشيعة (٥/ ٣٩٦، ٤٠٦).

(٧) هو علي بن موسى بن جعفر الصادق بن جعفر الباقر، الإمام الثامن للاثني عشرية، توفي عام ٢٠٣هـ.

ولكن المازندراني[١] في (معالم العلماء)، والطُّوسي (في الرِّجال)، والقُمِّي[٢] في (عيون أخبار الرِّضا)[٣] لم يوردوا ذكراً له قط، فكيف يمكن اعتباره من رجال ابن ميثم؟ صحيح أن ميثم التمَّار أو الطيار كما سمَّاه ابن النديم: (كان من جِلَّة أصحاب عليّ عليه السلام)[٤]، وقد كان له ابن اسمه: (إسماعيل بن ميثم)، وكان بينه وبين المازني من الزمن ما ينيف على مائتي عام، فإذا افترضنا أن المازني كان غلاماً له، فربما قربت الفترة الزمنية بينهما إلى قرن ونصف أو أقل، فإن ذلك متعذر على المازني أن يرى إسماعيل، أو يكون غلاماً له إلا أن يكون (إسماعيل) قد عاش ما ينيف على القرن ونصف القرن!!.

وإذا سلَّمنا أن المازني قد صار غُلاماً لابن إسماعيل هذا وهو علي بن إسماعيل بن ميثم التمَّار، وهو كما يقول ـ ابن النديم ـ: (أول من تكلم في مذهب الإمامة)[٥] فإن المصادر جميعها لم تشر إلى (علي) من قريب أو بعيد، فضلاً عن أن (علياً) أول من فكر في مسألة الإمامة، وتكلم بها لا إسماعيل أبوه!. ومن هذا كله يتبين لنا أن المازني لم يفكر في إمامة، ولا كان غلاماً لإمامي، وربما كان ذلك من وضع الواضعين.

أما ياقوت ومن ذهب مذهبه فقد خلط بين كونه إمامياً وقوله بالإرجاء، ومعلوم أن بوناً شاسعاً بين المذهبين، بل هما على طرفي نقيض، فالإمامية تقول: إن محمداً ﷺ نصَّ على خلافة عليّ رضي الله عنه، وقد اغتصبها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما، وتبرؤوا منهما، وقدحوا في إمامتهما، بينما ترجىء فرقة ـ وهي المرجئه ـ إمامة

---

(١) وهو المعروف بابن شهرآشوب، تقدمت ترجمته مع ذكر كتابه (معالم العلماء) ص: (٣٤١).

(٢) هو محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المشهور بـ(الصدوق)، أحد مشائخ الرافضة وأعلامهم، اشتغل بالرجال والأحاديث، وله مصنفات كثيرة من أشهرها: من لا يحضره الفقيه، وأمالي الصدوق، وعيون أخبار الرضا، توفي ٣٨١هـ. انظر: الفهرست ص: (٢٤٦)، وأعيان الشيعة (١٠/ ٢٤).

(٣) طبع في مطبعة الأعلمي للمنشورات بطهران، وقدم له محمد مهدي السيد حسن.

(٤) الفهرست ص: (٢٢٣).

(٥) الفهرست ص: (٢٢٣).

الشيخين إلى الله، فلا تلعن ولا تتبرأ، وتقول: (كلهم ثقة... فنحن لا نتبرأ منهما، ولا نلعنهما، ولا نشهد عليهما، ونرجىء أمرهما إلى الله حتى يكون الله هو الذي يحكم بينهما)[١].

ولذلك فقد رفض العاملي في (الأعيان) أن يكون المازني إمامياً ويقول بالإرجاء، قال: (فلعلَّه من الافتراء، فالإمامية تبرأ من المرجئة)[٢].

مع أن المرجئة لم تكفر الفرق الثلاث، الخوارج والشيعة والأمويين، وينتج من هذا أن موقفهم إزاء حكم الأمويين موقف تأييد.

والمرجح عندي أن المازني أحب علياً كما يحبه المسلمون جميعاً، وربما كانت تدفعه عاطفة دينية إلى التعصب إلى أهل البيت، ولكنه لم يفضل علياً على غيره، كما لم يفضله المسلمون، فكان يقول بالإرجاء، وهذا هو المذهب الصَّحيح غير المنسوب، وهو مذهب أهل السنة والجماعة.

وقد يؤكد صواب ما نذهب إليه أنه كان يطبق بعض مذاهب الإرجاء الفقهية، فالمرجئة تقول مثلاً: (إنه لا يضر مع الإيمان معصية)، فإذا صحَّ الخبر الذي نقله المَعَرِّي عنه في الرِّسالة (أنه قال: إذا كان شرب الخمر أكبر ذنوبي تركته)[٣]، كان قوله هذا مصداقاً لإيمانه بالإرجاء قولاً وعملاً.

وأغلب ظني أن من نسبه إلى الإمامية إنما اعتمد على قوله: (إنما قلَّت روايتي عن الأصمَعي لأنني رُميت عنده بالقدر، ومذاهب الاعتزال)[٤]، وقد عزَّى مرة

---

(١) ورد ذلك عن الحسن بن محمد بن الحنفية؛ وذلك أنه لما رأى قوماً يتكلَّمون في علي وعثمان وطلحة والزبير رضي الله عنهم قال: (قد سمعتُ مقالتكم، ولم أر شيئاً أمثل من أن يُرجأ علي وعثمان وطلحة والزبير، فلا يُتوَلَّوا، ولا يُتبرأ منهم). وتبعه على ذلك رهط من أهل المدينة، وكتب في ذلك كتاباً، ثم ندم على ذلك بعدما أنكر عليه غير واحد. قال أيوب السختياني وغيره: وهو أول من تكلم بالإرجاء في المدينة. انظر: تهذيب الكمال (٦/ ٣٢١ ـ ٣٢٢).

(٢) أعيان الشيعة (٣/ ٥٩٨).

(٣) لم أقف على العبارة في (رسائل الغُفران) المطبوعة، ولم يرد في مصدر من المصادر اتهام المازني بشرب الخمر.

(٤) تقدم هذا في بداية المطلب الأول، ووجه الاعتماد هو ما كان عند المعتزلة من التشيع.

بعض الهاشميين، ونقلوا عنه أنه روى عن الرِّضا، وإلا فليس ثمَّت ما يؤيد من ذهب إلى أنه إمامي شيعي.

وأخيراً، فإن المازني من أهل السنة والجماعة ـ وهو ما نميل اليه ونؤكده ـ لم يمل إلى المعتزلة والقدرية ولا الرافضة ولا الخوارج، ولم يأخذ برأي من آراء المذاهب الفقهية المشهورة.

أما أهل السنة والجماعة فهم أصناف ذكرهم البغدادي في (الفرق بين الفرق) وجعلهم ثماني فرق، وعدَّ المازني من الصنف الرابع منها، وهم: (قوم أحاطوا علماً بأكثر أبواب الأدب، والنَّحو والتصريف، وجروا على سمت أئمة اللغة، كالخليل، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه، والفرَّاء، والأخفش، والأصمعي، والمازني، وأبي عبيد، وسائر أئمة النحو من الكوفيين والبصريين الذين لم يخلطوا علمهم بشيء من بِدَع القَدَريَّة أو الرَّافضة أو الخوارج، ومَن مَال منهم إلى شيء من الأهواء الضالة لم يكن من أهل السنة، ولا كان قوله حجة في اللغة والنحو)[1]، وفي مكان آخر يؤكد البغدادي أن المازني كان من أهل السنة والجماعة وأنه لم يخلط دينه بشيء من بدع الروافض ولا الخوارج أو القدرية، قال: (الخليل... والمازني والمبرد... وغيرهم من أئمة الأدب لم يكن بينهم أحد إلا وله إنكار على أهل البدعة شديد وبُعدٌ عن بِدَعِهم بعيدٌ، ولم يكن في مشاهيرهم من تدنَّس بشيء من بِدع الروافض أو الخوارج أو القدرية)[2].

ولقد كان المازني حجة ومرجعاً في النحو واللغة، انتهت إليه رئاسة مدرسة البصرة في عصره، ولم يَتَعنَّت في الرِّواية عن أيٍّ شاء؛ فقد روى عن المَلَوي[3] المعتزلي، وأخبر عن القَدَرية والثَّنَوية[4]، وأخذ عن الأصمعي، وعزَّى بعض

---

(١) الفرق بين الفرق ص: (٣١٥ ـ ٣١٧). (٢) الفرق بين الفرق ص: (٣٦٤ ـ ٣٦٥).

(٣) لم أقف له على ترجمة في تراجم المعتزلة.

(٤) الثنوية: فرقة كالمجوس تقول بأن للعالم أصلين هما: النور والظلمة، لكنها تفارق المجوس بقولها: إن النور والظلمة أزليان قديمان، بخلاف المجوس القائلين بحدوث الظلام، والثنوية تقول بتساويهما في القِدم، واختلافهما في الجوهر، والطبع، والفعل، والحيز، والمكان، والأجناس، والأبدان، والأرواح. انظر: الملل والنحل (٢/ ٢٦٨).

الهاشميين شعراً[١]، وروى عن الرِّضا، وقد أخبر عن الإمام عليّ رواية، وعن مُعَاوية بن أبي سفيان، وفي الخبر مدحٌ لمعاوية، فلو كان إمامياً رافضياً أو فاطمياً ـ كما ادَّعى البيهقي[٢] ـ متعصباً، لتحرَّج مِنْ ذِكره، فضلاً عن خبر مدحه، وليس هناك ما يدعو إلى العَجَب، فسبيل أبي عُثْمَان في هذا سبيل كل الأئمة العلماء والرواة الذين عاشوا في العصر العباسي الأول، فقد كانوا مسلمين لا يخلطون إسلامهم بشيء من البدع والضلال، ولا يضير بعد ذلك أن يروي الإمام خبراً عن فاسق أو مسلم، عن ملحد أو مؤمن، أحبوا الصحابة واحترموهم، وأجلُّوا أهل البيت ووقَّرُوهم، ولم يفرقوا بينهم، وإنما صرفوا همَّهم إلى العلم والأدب والتحصيل»[٣].

هكذا انتهى كلام الدكتور العبيدي، ومع أن مناقشته لاتهام المازني بالإمامية في محلها، إلا أنه اضطرب فيما يخص اتهامه بالإرجاء، فقد نفاه عنه أولاً بمناقضة الإرجاء للإمامية، ثم أثبته له ثانيةً على وجه إرجاء الفقهاء في الذنوب، مستنداً إلى ما حكاه المَعرِّي عن المازني في الرِّسالة، وذلك لا يدل على إيمانه بالإرجاء إطلاقاً؛ لأن معنى كلامه ـ إن صحت العبارة عنه ـ الإشارة إلى كثرة ذنوبه على باب التواضع، لا الاستصغار لها على باب الإرجاء.

أما اعتماده بأنه من أهل السنة والجماعة على ذكر البغدادي له ضمن أئمة أهل السنة فليس بحجة؛ لأن البغدادي خلَط اللغويين من أهل السنة بغيرهم كما أشرنا إليه سابقاً؛ لعدم درايته بهم، ولأن من اتهمه بالقدر والميل إلى الاعتزال كالأصمعي وغيره من معاصريه أخبر وأعلم به من البغدادي ومن بعده ممن لم يعاصره، فيكون القطع بأنه من أهل السنة والجماعة في غير محلِّه إلا على وجه التساهل، أو على وجه من هم مُقابل الشيعة، والله أعلم.

---

(١) انظر: معجم الأدباء (٢/ ٧٥٨).

(٢) لم يقل البيهقي بذلك إطلاقاً ولم يدَّعه، إنما روى القصة كما وصلت إليه، والعهدة على رُوَّاتها.

(٣) أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو ص:(٦٠) وما بعدها.

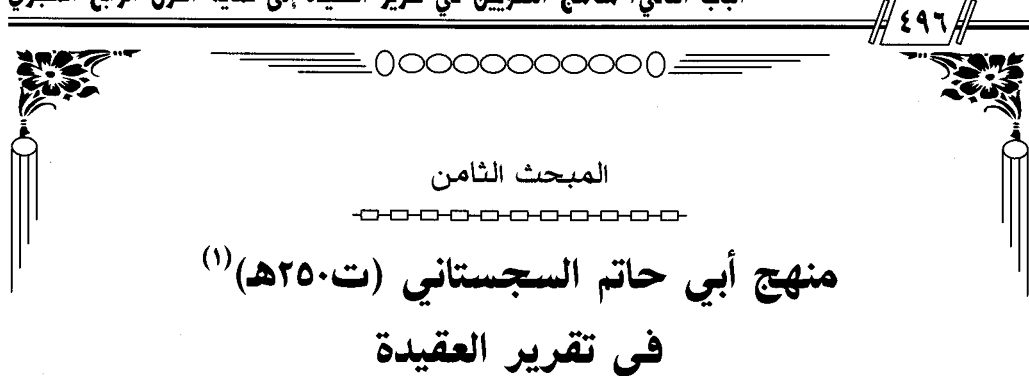

المبحث الثامن

منهج أبي حاتم السجستاني (ت٢٥٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

اتهامه بالاعتزال ومناقشة ذلك

نقل أبو الطيب اللُّغوي في مراتب النحويين بسنده أن أبا حاتم السجستاني كان يتظاهر بالتعصب إلى أهل الحديث، ويُضمر القول بالعَدل، فقال ـ بعد أن أثنى عليه بأنه كان في نهاية الثقة والإتقان، والنهوض باللغة والقرآن، مع علم واسع بالإعراب، وبصرٍ بالآثار، وحسن التأليف والبيان والاستقصاء فيها ـ: «وزعموا

---

(١) هو سهل بن محمد بن عثمان أبو حاتم السجستاني، البصري، نشأ بالبصرة، وفيها تعلَّم، فأخذ القراءات عن يعقوب الحضرمي وغيره، والحديثَ عن يزيد بن هارون، وجماعة، والعربيةَ عن أبي زيد، والأصمعي، والأخفش، وأبي عبيدة، ويَمُوت بن المُزَرِّع وطائفة، ثم لازم مسجد البصرة يؤم الناس ويجلس على منبره للإقراء والحديث والعربية فاشتهر به، ولم يخرج من البصرة حتى مات بها عام ٢٥٠/ ٢٥٥هـ. وكان حُجَّة في القراءات، عالماً باللغة والشعر والعَرُوض، خبيراً بالمُعمَّى، جَمَّاعة للكتب، كثير التلاوة والصدقة، غزير التصانيف.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٣٠)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٧٠)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٢)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٩٤)، ونور القبس ص:(٢٢٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٨)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٤٠٦)، وتهذيب الكمال (١٢/ ٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ٢٦٨)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٢١٩)، والفلاكة والمفلوكون ص:(٩٠)، وبغية الوعاة (١/ ٦٠٦)، وطبقات المفسرين (١/ ٢١٦)، وأبو حاتم السجستاني، حياته وآثاره، للدكتور أبو الحسن عبد الله الخطيب، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٥م.

أنه كان يُظهر العصبية مع أصحاب الحديث، ويُضمر القول بالعَدل، فأخبرنا جعفر بن محمد[(١)]، قال: أخبرنا الحَنَفيُّ[(٢)]، قال: كنا عند أبي حاتم، فجاءه رجل من أصحاب الحديث، فقال له: يا أبا حاتم! إني سائلُك عن ثلاث، وجاعلٌ جوابَك على طَبَقٍ أَدُوْرُ به على أصحاب الحديث، فقال: هات، قال: ما معنى قول الله ـ جلَّ وعزَّ ـ: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ﴾[(٣)]، وما الإباء في كلام العرب؟ قال: القُدرة على الشيء والترك له من غير عجز، قال: وما معنى قوله: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾؟[(٤)] هل يكون الناظر في كلام العرب بغير معنى الرَّائي؟ قال: نعم، يكون بمعنى الانتظار، أما سمعتَ إلى قوله: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾[(٥)] قال، فأخبرني عن هذا الاسم: القَدَرية، يلزمنا أم يلزمهم؟ قال: فأدلى برأسه، وقال: بل يَلزمنا، ولكنَّا نُكابر، كما أن من يبيع السمك يُقال له: سمَّاك»[(٦)].

هذا هو الموضع الوحيد الذي وجدتُه متضمناً طعن السجستاني بالاعتزال، ومعتمده موافقته للمعتزلة في أجوبته عن الأسئلة الثلاثة المُوَجَّهَة إليه، فالمعتزلة تدَّعي القدرة الكاملة للعبد، ويؤولون النظر إلى الله بالانتظار، ويزعمون أن من أثبت القَدر فهم أولى باسم (القدرية)، كما يُقال لمن يبيع السَّمك: سمَّاك[(٧)].

وقد يُضاف إلى هذا أنَّ البصرة كانت مركزاً للمعتزلة في عصر أبي حاتم وبخاصة البصريين منهم، وأنَّه تلمَّذ على أبي زيد والأخفش، والأول كان يقول بالقدر، والثاني مشهور بالاعتزال.

لكنه إذا كانت هذه الأمور من أمارات اعتزاله، فإنَّ هناك قرائن أخر تنفي عنه الاعتزال، وهي:

---

(١) هو جعفر بن محمد بن بابتويه أبو الفضل، شيخ أبي الطيب اللغوي، وأحد من اعتمد عليهم في مروياته. انظر: مراتب النحويين ص:(٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣١، ٣٣، ٤٨، ٦٠، ٧٧، ٨٣، ٩٣، ٩٥، ١٠٤، ١٠٥).

(٢) لم أقف على ترجمته.

(٣) سورة البقرة: الآية (٣٤)، والحجر: الآية (٣١)، وطه: الآية (١١٦).

(٤) سورة القيامة: الآيتان (٢٢ ـ ٢٣). (٥) سورة البقرة: الآية (٢٨٠).

(٦) مراتب النحويين ص:(١٣١ ـ ١٣٢).

(٧) انظر: غريب الحديث لابن قتيبة (١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥).

- مرَّ بنا قولُه في الأخفش: بأنه كان رَجُل سُوء قدرياً[١]، فكيف يعيبُ الأخفشَ بأمر هو مُتلبس به؟ إلا أن يُقال أنه كان يتظاهر بموالاة أهل الحديث ويبطن العدل والاعتزال.

- لُزومه للأصمعي، وزمالته للرياشي، والأصمعي كان يعادي العَدلية، والرياشي من أئمة السنة، وقد رثاه الرياشي لمَّا مات بقصيدة بديعة قال فيها:

بانت بشاشةُ أهل العلم والأدب — مُذْ بانَ سَهْلٌ فأمسى غير مقتربِ
يا سهلُ كنت كما سُمِّيتَ ذا خُلق — سهلٍ بعيدٍ من الفَحشاء والرِّيَبِ
أمست ديارك بعد العلم مُوحِشة — إن تُسأل العلمَ لم تنطق ولم تجبِ
مَنْ للغريب وللقرآن يُسْأَلُهُ؟ — إذا تُعُومِيَ معناه ولم يُصَبِ[٢]

- إجماع الأئمة على توثيقه ورئاسته في القراءات، والحديث، والعربية[٣]، ولو كان من المعتزلة لأشاروا إلى ذلك كما يوجد في تراجم غيره من المعتزلة.

وأمام هذا التعارض وقلة ما ورد في هذه التهمة يظهر لي أن أبا حاتم لم يكن معتزلياً بالمعنى الاصطلاحي؛ إذ لو كان كذلك لوُجد اعتزاله في كتبه، أو في المصادر التي ترجمت له، لكنه ربما وافق المعتزلة في مسألة أو أكثر من المسائل كالقدر؛ مما جعل البعضَ يتهمونه بالاعتزال، كما اتهم الكثير من الرواة بذلك، ويحتمل أنه كان يُضمر الاعتزال فلا يبديه لأهل الحديث خوفاً من القطيعة، وكلا الاحتمالين واردٌ، ولم أجد ما يرجح أحدهما على الآخر، والله أعلم.

* المطلب الثاني *

رميه بأمور أخرى والجواب عنها

اشتهر أبو حاتم السجستاني بمُداعبة الأحداث وألفتهم، والميل إليهم والانشغال بهم، ونظمِ الشعر في هَواهم، فجرَّ ذلك بعضَ الناس إلى اتهامه بما لا ينبغي أن يُتَّهَم به وهو منه بريءٌ.

---

(١) انظر ص: (٤٦٨).
(٢) مراتب النحويين ص: (١٣٠).
(٣) انظر: مراتب النحويين ص: (١٣٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٨ - ٥٩)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٢١٩).

قال أبو مالك عون بن محمد[١]: «وكان أبو حاتم يميل إلى الأحداث ميلاً كثيراً، ويفرط في ممازحتهم، وربما يضع يده يلمسهم، فعاتبه بعض البصريين، وقال: إنك تفعل هذا وتقوم إلى الصلاة؟! فقال: متني قويٌّ وما أمذي، قال: وكان يحلف أنه لا يتجاوز المدح، وفي ذلك يقول:

نفسي فداؤك يا عُبيـ ... د الله حلَّ بك اعتصامي
فارحم أخاك فإنَّه ... نَزْرُ الكَرى بَادي السَّقام
وأَنِلْهُ ما دون الحرا ... م فليس يَطمَع في الحَرام»[٢].

وكان أبو العباس المبرِّد يلازمه ليأخذ منه ـ وكان شاباً وسيماً ـ فرأى منه بعض ما ينبغي أن تُهجر حلقته من أجله، فتركه مدة، ثم رجع إليه، وعمَّى له بيتاً لهارون الرشيد، وكان يجيد استخراج المُعَمَّى، فأجابه أبو حاتم:

أيا حَسَن الوَجه قد جئتنا ... بداهيةٍ عَجَبٍ في رَجَبْ
فعمَّيتَ بيتاً وأخفيتَه ... فلم يَخْفَ بل لاحَ مثلَ الشُّهُبْ
فأظهَرَ مَكنُونَه الطِّيطَوَى[٣] ... وهَتَكَ عنه الحَمَامُ الحُجُبْ
فذلَّل ما كان مُستصعباً ... لنا فتناولتُه من كَثَبْ
أيا من إذا دنَونا له ... نأى وإذا ما نأينا اقتَرَبْ
عذرناك إذْ كنتَ مُستَحسَناً ... وبيتُك ذو الطَّير بيتٌ عَجَبْ
سلامٌ على النَّازِح المُغترب ... تحيَّةَ صَبٍّ به مُكتَئِبْ[٤]

ومما قاله أيضاً في هذا الشأن:

---

(١) هو عون بن محمد أبو مالك الكندي، إخباري، كان صاحب حكايات وآداب، وروى عنه الصولي وأكثر عنه، ولم يرو عنه غيره. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ٢٩٤)، وميزان الاعتدال (٣/ ٣٠٧).

(٢) نور القبس ص: (٢٢٧، ٣٢٦ ـ ٣٢٧)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٤٠٧)، والفلاكة والمفلوكون ص: (٩١).

(٣) طائر لا يفارق الآجام ومجامع المياه، ويَتَقَوَّت مما يتولَّد في شاطئ الغياض والآجام من دود النتن، وقيل: هو ضرب مِن القَطَا طويل الأرجل. انظر: حياة الحيوان الكبرى (١/ ٦٦٩)، وتاج العروس (١٩/ ٤٦٣).

(٤) أخبار النحويين البصريين ص: (٧١)، وإنباه الرواة (٢/ ٥٩ ـ ٦٠).

الـدَّمـعُ مـنِّـي مُـرْفَـضٌّ ... ولـلـهَـوى فـي كَـبِـدي عَـضّ
أَخْـلَـقَ وَجْـهِـي شَـادِنٌ وجـهُـه ... عـنـدي جـديـدٌ أبـداً غَـضّ
أرعَـدُ أن أبـصـرَه مـقـبـلاً ... كـأنَّـمـا تَـرجـف بـي الأرضُ[(١)]

وله على هذا المنوال في أبيات أخرى:

أبـرَزُوا وجـهـه الـجَـمـيـل ... ولامُـوا بـه مـن افـتـتَـنْ
لـو أرادوا صِـيـانـتـي ... سـتـروا وَجـهَـه الـحَـسَـنْ[(٢)]

وكشف الحقيقة في هذا الأمر كما ذكره المُحقِّقون أن أبا حاتم كانت فيه دُعابة وفكاهة كعادة الأدباء، فاتهمه من اتهمه من أجل ذلك، أما مقارفة التهمة نفسها فإنه أكبر من ذلك وأجلُّ، كيف وهو إمام المسجد الجَامع بالبصرة، وفخر البصرة على القُرَّاء، والمُجمَع على علمه وفضائله ومحاسنه؟!

ـ قال أبو زيد الأنصاري فيه وهو من شيوخه: «وكان يُزَنُّ بنحو ما زُنَّ به أبو عبيدة، ولكنه كان بريئاً منه، إلا أنه كانت فيه دُعَابة، فكان ذلك مما يُوجد به السَّبيل إليه»[(٣)].

ـ وقال أبو الطيب اللغوي: «وكان في أبي حاتم دُعابةٌ، فأخبرنا جعفر بن محمد، قال: أخبرنا عليُّ بن سُهيل[(٤)]، قال: حضر معنا مجلسَ أبي حاتم غلامٌ من بني هاشم من آل جعفر بن سليمان، أحسنُ الناس وجهاً، فقال أبو حاتم:

نـصـبـوا الـلَّـحـم لـلـبُـزا ... ة عـلـى ذِرْوَتَـيْ عَـدَنْ
ثـم لامُـوا الـبُـزَاة أن ... خَـلَـعُـوا فـيـهـم الـرَّسَـنْ[(٥)]

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص:(٩٥). (٢) البداية والنهاية (١١/ ٣).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(٩٥).

(٤) هو علي بن سهيل بن شاذان الجُندَيسابوري، شيخ جعفر بن محمد بن بابتويه، ورد ذكره في أربعة مواضع من مراتب النحويين (٤٤، ٨٢، ٨٤، ١٢٦) راوياً عنه جعفر بن محمد، ولم أقف له على ترجمة.

(٥) الرَّسَن: هو الحبل، وأرسنت الدابة؛ أي: ربطتها بالحبل. انظر: تهذيب اللغة (١٢/ ٣٩٧)، ومختار الصحاح ص:(٢٤٣).

لـــو أرادُوا عَـــفَـــافَـــنـــا نـــقَّـبُـــوا وَجْـهَـــهُ الـــحَـــسَـــنْ

فقيل له في ذلك، فقال:

لا تـظـنـنَّ بـي فُـجـوراً فـمـا يَـز كـو فُـجـورٌ بـحَـامِـل الـقـرآنِ

أنـا عَـفُّ الـضَّـمـيـر غـيـر مُـريـب غـيـر أنِّـي مُـتَـيَّـم بـالـحِـسَـانِ»[١]

ـ وقال ابن حبان فيه: «وكان فيه دُعابةٌ، غير أني اعتبرتُ حديثه فرأيته مستقيم الحديث، وإن كان فيه ما لا يتعرَّى عنه أهل الأدب»[٢].

ـ وقال الدَّلْجي نقلاً عن غيره: «وكان من أظرف أهل زمانه، وأطيبهم خَلوة، وأحسنهم مفاكهة، إلا أنه كان مُولَّعاً بالغلمان، يذهب فيهم مذهب الاستمتاع بالنظر، لا قضاء الوَطَر»[٣].

ـ وقال الحافظ في التقريب: «النحوي المقرئ البصري، صدوقٌ فيه دُعابةٌ»[٤].

واتُّهم السجستاني بتهمة أخرى وهي الشُّعوبية، وهم الذين لا يقرون بفضل العرب، فقد أورد ياقوت في معجمه عن أبي علي الفَضل بن حُبَاب الجُمَحي (ت٣٠٢هـ) أنه قال: «أكثر رُواة العرب فيما بلغني عنهم، إما خَوارج وإما شعوبية، كأبي عبيدة معمر بن المثنى، وأبي حاتم سهل السجستاني، وفلانٌ وفلانٌ، وعَدَّد جماعة»[٥].

وهذه تهمة في نظري لا مُستند لها؛ لأنه لا يُعرف لأبي حاتم كلامٌ في انتقاص العرب، إضافة إلى أن الفضل بن حُبَاب الجُمَحي تفرَّد بها، مع عدم إقران تهمته بالأدلة.

ولعلَّ الذي جرَّ عليه هذه التهمة ـ إن صحَّت ـ هو مصاحبته لأبي عبيدة معمر بن المثنى الذي كان مشهوراً بالشُّعوبية، وأخذِه عنه.

---

(١) مراتب النحويين ص: (١٣٠ ـ ١٣١). (٢) الثقات (٨/ ٢٩٣).
(٣) الفلاكة والمفلوكون ص: (٩٠). (٤) تقريب التهذيب ص: (٢٥٨).
(٥) معجم الأدباء (٥/ ٢١٧٦).

ويؤيد قولنا ببراءته من وصمة الشعوبية أنَّه كان كثير الرِّواية عن أبي زيد والأصمعي[١]، وكلاهما عربيان، ولم يُنقل عنهما فيما أعلم الطَّعن فيه بالشعوبية، أو المفاضلة بين الأجناس.

(١) انظر: إنباه الرواة (٢/ ٥٨).

المبحث التاسع

منهج عمرو بن بحر المشهور بـ (الجاحظ) (ت٢٥٥هـ)[(١)] في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة ومؤلفاته فيه

أجمع أهل العلم أن الجاحظ كان من رؤوس المعتزلة، أرباب التصانيف،

---

(١) هو عمرو بن بحر بن محبوب أبو عثمان الجاحظ الكناني مولاهم البصري، وُلد بالبصرة عام ١٥٠هـ ونشأ بها وتعلم، فأخذ اللغةَ عن الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد والأخفش، والكلام عن النظَّام وثمامة بن أشرس، والشِّعر والفَصاحة عن عرب المربد، ثم دخل بغداد عام ٢٠٤هـ، واتصل بالمأمون وحاشيته، فجالسه، وألف له بعض الكتب التي سايره فيها، فاشتهر أمره وأقبل الناس على مؤلفاته، وفي خلافة المعتصم اتصل بالوزير الأديب محمد بن عبد الملك الزيَّات وصاحبَه وأهداه (كتاب الحيوان)، ولمَّا فتك المتوكل بابن الزيَّات توارى عن الأنظار خوفاً من ابن أبي دُؤَاد قاضي المتوكل الذي كان من أعداء ابن الزيات، ولمَّا أعفاه ابن أبي دُؤَاد بعد قبضه عليه لزمه وعاشره فأهداه (البيان والتبيين) ولزمه حتى صرفه المتوكل عن القضاء، ثم اتصل من بعده بالفتح بن خاقان وزير المتوكل وزامَله، وفي أواخر حياته أصيب بالفالج والنقرس فاشتد عليه المرض فرجع إلى البصرة ولزم الفراش حتى توفي بها عام ٢٥٥هـ على المشهور. وكان بحراً من بحور الأدب، كثير التصنيف، فصيحاً، بارعاً، مُتَفَنِّناً، وكتبه فوق الثلاثمائة، ومشهورة.

● مصادر ترجمته: مروج الذهب (٤/ ١٩٥)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٠)، ونور القبس ص: (٢٣٠)، والفهرست ص: (٢٠٨)، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص: (٢٧٥)، وأمالي المرتضى (١/ ١٩٤)، وتاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢١٠١)، ووفيات الأعيان (٣/ ٤٧٠)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٦)، وطبقات المعتزلة ص: (٦٧)، ولسان الميزان (٥/ ٢٨٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٨٢)، وطبقات المفسرين (٢/ ١٦).

وكيف لا وقد جعل مؤلفاته في خدمة المذهب ومُناصرته، والتأصيل لقواعده، والتنظير لمسائله، والرَّد على مخالفيه، والدَّعوة إليه، مع زعامته للفرقة المعروفة بالجَاحظية من المعتزلة[١].

وقد أفصح بنفسه في غير موضع من كتبه على تمذهبه بالاعتزال، وتفضيله له على سائر المذاهب والنحل، فضلاً عن تتابع أهل العلم على التصريح باعتزاله، فمن الطَّبعَي إذن أن يفتخر به وبتصانيفه أبو القاسم البلخي[٢]، ويزعم أنه من شيوخ المعتزلة[٣]، ويَعُدَّه القاضي عبد الجبار الهمذاني، وأحمد بن يحيى المُرتضى في طبقات المعتزلة[٤].

ـ قال في مقدمة كتاب (الحيوان) وهو يعترض على من طعن في كتبه: «.. وعبتَ كتابي في خَلق القرآن، كما عبتَ كتابي في الرَّد على المُشَبِّهَة[٥]، وعبتَ كتابي في القول في أصول الفتيا والأحكام، كما عبتَ كتابي في الاحتجاج لنظم القرآن، وغريب تأليفه، وبديع تركيبه، وعبتَ مُعارضتي للزَّيدية، وتفضيلي الاعتزال على كل نِحلة، كما عبتَ كتابي في الوَعد والوَعِيد..»[٦].

ـ وقال في موضع آخر منه: «... أقول: إنه لولا مكان المتكلمين لهلكت العَوامُ من جميع الأمم، ولولا مكان المعتزلة لهلكت العَوامُ من جميع النِّحل، فإن لم أقل: ولولا أصحابُ إبراهيمَ وإبراهيمُ[٧] لهلكت العوامُ من المعتزلة،

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص:(١٧٥)، والتبصير في الدين ص:(٤٩)، والملل والنحل (١/ ٦٥).

(٢) هو عبد الله بن أحمد بن محمود أبو القاسم البلخي الكعبي، كان زعيماً للكعبية من المعتزلة، وله مقالات انفرد بها عن معتزلة البصرة، وله مصنفات، (ت٣١٩هـ). انظر: الفرق بين الفرق ص:(١٨١). وطبقات المعتزلة ص:(٨٨).

(٣) الفرق بين الفرق ص:(١٧٧).

(٤) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢٧٥)، وطبقات المعتزلة ص:(٦٧).

(٥) يعني بهم أهل السنة والجماعة الذين يثبتون الصفات لله ﷻ.

(٦) كتاب الحيوان (١/ ٩).

(٧) يقصد بإبراهيم: شيخه (إبراهيم النظَّام) وبأصحابه: (النظَّامية)، والجاحظ من رُؤوس النظَّامية.

فإني أقول: إنه قد أنهج لهم سُبلاً، وفتق لهم أموراً، واختصر لهم أبواباً، ظهرت فيها المَنفَعة، وشملتهم بها النِّعمة»[١].

أما أقوال العلماء في اعتزاله، وكونه على مذهب شيخه إبراهيم النظَّام، وتَفَنُّنِه في علم الكلام، وطول باعه فيه، فكثيرة جداً، ولا يمكن استيعابها.

ـ قال المرزُباني: «كان أبو عثمان الجاحظ من أصحاب النظَّام، وكان واسع العلم بالكلام، كثير التبحُّر فيه، شديد الضَّبط لحدوده، ومن أعلم الناس به وبغيره من علوم الدِّين والدُّنيا، وله كتب كثيرة مشهورة جليلة في نصرة الدِّين، وفي حكاية مذهب المخالفين، وفي الآداب والأخلاق، وفي ضروب من الجِدِّ والهَزْل، وقد تداولها الناس وقرأوها، وعرفوا فضلها، وإذا تدبَّر العاقل المُمَيِّز أمرَ كتبه عَلِم أنه ليس في تلقيح العُقول، وشَحْذِ الأذهان، ومعرفة أصول الكلام وجَواهره، وإيصال خِلاف الإسلام، ومذاهب الاعتزال إلى القلوب كتبٌ تُشبِهها، والجاحظ عظيم القدر في المعتزلة، وغير المعتزلة مِن العلماء الذين يعرفون الرِّجال، ويُمَيِّزُون الأمور»[٢].

ـ وقال ابن الأنباري: «وأما أبو عثمان.. الجاحظ، فإنه كان عالماً بالأدب، فصيحاً بليغاً، مُصنِّفاً في فنون العلم، وكان من أئمة المعتزلة، تلميذ أبي إسحاق النظَّام»[٣].

ـ وقال الخطيب: «المصنف الحَسَن الكلام، البديع التصانيف، كان من أهل البصرة، وأحد شيوخ المعتزلة، وقدم بغداد فأقام بها مدة.. وكان تلميذ أبي إسحاق النظام»[٤].

ـ وقال الشَّهرستاني: «كان من فُضلاء المعتزلة والمُصَنِّف لهم، وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخلَّط وروَّج بعبارته البليغة، وحُسن براعته اللَّطيفة، وكان في أيام المعتصم، والمتوكل»[٥].

---

(١) كتاب الحيوان (٤/ ٢٠٦).

(٢) معجم الأدباء (٥/ ٢١٠٢)، ولم ترد هذه العبارة في: (نور القبس المختصر من المقتبس).

(٣) نزهة الألباء ص: (١٩٢).

(٤) تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٢ ـ ٢١٣).

(٥) الملل والنحل (١/ ٦٥).

- وقال ابن كثير: «.. المعروف بالجاحظ المتكلم المعتزلي، وإليه تُنسب الفرقة الجاحظية لجُحوظ عينيه، ويُقال له: الحَدَقيّ، وكان شنيع المَنظر، سيئ المَخْبَر، رديء الاعتقاد، يُنسب إلى البدع والضلالات، وربما جاز به بعضهم إلى الانحلال، حتى قيل في المثل: (يا ويح مَن كفَّره الجاحظ)، وكان بارعاً فاضلاً، قد أتقن علوماً كثيرة، وصنف كتباً جَمَّة، تدل على قوة ذهنه، وجودة تصرفه»(١).

وقد ألف في حياته كتباً كثيرة(٢)، بيَّن في بعضها معتقده الاعتزالي، ودافع عنه، وردَّ على المخالفين له.

ومذهبه في العقيدة على الإجمال ـ كما قال الشهرستاني ـ مذهب الفَلاسفة في نفي الأسماء والصفات، ومذهب المعتزلة في نفي القدر خيره وشره(٣)، فيتعامل مع الأدلة على ضوء ذلك، فما دلَّ على الصفات أوَّله بالمجاز ونحوه من الأساليب البلاغية تأكيداً للنفي(٤)، وما خالف عقله ومذهبه الاعتزالي القَدَري رماه، كما سنرى لاحقاً.

وكان في الاعتزال على مذهب شيخه إبراهيم النظَّام(٥)، إلا أنه انفرد عنه وعن أصحابه القدامى من معتزلة البصرة بمسائل يرجع السبب فيها إلى تأثره

(١) البداية والنهاية (١١/ ١٧ ـ ١٨).

(٢) ومن كتبه: البيان والتبيين، والحيوان، ونظم القرآن، وحجج النبوة، والفتيا، وآي القرآن، ومسائل القرآن، وخلق القرآن، والرَّد على المُشَبِّهة، والاستطاعة، والاعتزال وفضله، والرَّد على النصارى، والرَّد على اليهود، والمعاش والمعاد، والبلدان، ومناقب الترك وعامة جُند الخِلافة، وفصل ما بين العداوة والحسد، والقحطانية والعدنانية، والموالي والعرب، وفخر السودان، والعُرجان والبُرصان، والصُّرحاء والهُجناء، وطبقات المغنين، ورسالة الجد والهزل، ورسالة التربيع والتدوير، ومدح التجار، وذم عمل السلطان، وفضل هاشم على عبد شمس، وكتاب الشعوبية، ومقالة الزيدية والرافضة. انظر: مقدمة كتاب الحيوان، ومصادر ترجمته السابقة.

(٣) الملل والنحل (١/ ٦٥).

(٤) انظر مثلاً: (رسالة في الرَّد على النصارى) ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٣٣٦ ـ ٣٣٧، ٣٤٤ ـ ٣٤٦).

(٥) الفرق بين الفرق ص:(١٣٢)، والتبصير في الدين ص:(٩٤).

بالفلاسفة، وأخذه لأقوالهم دون أصحابه من المعتزلة، سنذكر بعضاً منها في المطلب الآتي بإذن الله.

وقد لخص الجاحظ بنفسه منهجه الاعتزلي في الأسماء والصفات فقال: «وقد علم الدَّهري أننا نعتقد أن لنا ربّاً يَخترع الأجسام اختراعاً، وأنه حيٌّ بلا حياة، وعالمٌ لا بعلمٍ، وأنه شيءٌ ولا ينقسم، وليس بذي طُول، ولا عَرْض، ولا عُمق»[1].

ومع أن اعتزاله مبثوث في كتبه عامة، إلا أنه خَصَّ الاعتزال بكتب عدة تنبئ عن عقيدته، ومخالفته لأهل السنة والجماعة، منها:

١ ـ كتاب خلق القرآن:

ألفه بناءً على طلب أبي الوليد محمد بن أحمد بن أبي دُؤَاد[2] الذي كان يُمَثِّلُ المعتزلة رسمياً بعد مرض أبيه وصرفه عن القضاء؛ وذلك بعدما شعر أبو الوليد بأفول نجم المعتزلة بموت المعتصم ومجيء المتوكل، وارتفاع شأن أهل السنة عليهم، فأراده أن يكتب كتاباً في خلق القرآن، يبرز فيه أدلة المعتزلة، وأصولهم العقدية في الصفات، ويرد على مناوئيهم، فبادر الجاحظ بذلك، وألَّف الكتاب[3].

قال في مقدمته وهو يحتقر مخالفيه: «ولولا ما اعتللتَ به من اعتراض الرَّافضة، واحتجاج القوم علينا بمذهب مُعمَّر[4]، وأبي كَلَدَة[5]،

(١) كتاب الحيوان (٤/ ٩٠)، وانظر مثل مقالته في طبقات المعتزلة ص: (٧ ـ ٨).

(٢) ولي القضاء وديوان المظالم للمتوكل في حياة أبيه بعدما فلج، وتوفي قبل أبيه بنحو شهر، وكان معتزلياً على مذهب أبي حنيفة، وله في الفقه عدة مؤلفات. انظر: الفهرست ص: (٢١٢).

(٣) انظر صدر كتابه في خلق القرآن ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٢٨٥)، والجاحظ حياته وآثاره ص: (٣٣٥).

(٤) هو معمر بن عباد السلمي، زعيم المُعمرية من المعتزلة، وكبير القدرية في عصره، كان أشد المعتزلة إنكاراً للصفات والقدر، وله مقالات انفرد بها. انظر: طبقات المعتزلة ص: (٥٤)، والفرق بين الفِرق ص: (١٥١).

(٥) من كبار المعتزلة، ومن طبقة النظام وأبي الهذيل، وكان مذهبه مذهب معمر في أفعال =

وعبد الحميد[١]، وثُمَامة[٢]، وكل من زعم أن أفعال الطبيعة مخلوقة على المجاز[٣]، وأن متكلمي الحَشوية والنابتة قد صار لهم بمناظرة أصحابنا وقراءة كتبنا بعض الفِطنة، لَمَا كتبتُ لك؛ رغبة بك عن أقدارهم، وضَنّاً بالحكمة عن إعثارهم، وإنما نكتب على الخصوم والأَكْفَاء، وللأولياء على الأعداء، ولِمَن يرى للنَّظر حقاً، وللعلم قدراً، وله في الإنصاف مذهبٌ، وإلى المعرفة سببٌ»[٤].

ومعظم هذا الكتاب ضاع، وقد جاءت قطع منه في رسائل الجاحظ تدل على مناصرته لمذهبه في خلق القرآن، واغتراره به، وتمجيده لأحمد بن أبي دُؤاد، وإيراد بعض مناظراته الكلامية في خلق القرآن، واعتبار المعتزلة أهل نظر وتنزيه، والمخالفين لهم أهل حشو وجهل وتشبيه[٥].

ومما جاء فيه وهو يرد على بعض المعتزلة الذين ذهبوا إلى أن القرآن مخلوق على المجاز لا على الحقيقة: «... والقرآن على غير ذلك جسمٌ وصوتٌ[٦]، وذو تأليف وذو نظم، وتوقيع وتقطيع، وخلق قائم بنفسه، مستغن عن غيره، ومسموعٌ في الهواء، ومرئيٌّ في الورق، ومُفَصَّل ومُوَصَّل، واجتماع وافتراق، ويحتمل الزيادة والنقصان، والفناء والبقاء، وكل ما احتملته الأجسام، ووصفت

= الطَّبائع لا في المعاني، وكان يقول بشيء من الإرجاء. انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢٦٨)، وطبقات المعتزلة ص:(٥٨)، وسمَّاه (أبو خلدة)، وذكر الجاحظ بعض آرائه في كتاب الحيوان (١/ ٢٣٤، ٣/ ٣٩٥، ٤/ ٣٣٢).

(١) لم أقف على ترجمته، ويبدو من السياق أنه من المعتزلة.

(٢) هو ثُمامة بن أشرس أبو معن النميري، صاحب الثمامية من المعتزلة، كان معتزلياً قدرياً، وله مقالات انفرد بها عن سائر أصحابه، (ت١٧٣هـ). انظر: طبقات المعتزلة ص:(٦٢)، والفرق بين الفرق ص:(١٧٢).

(٣) سيأتي الكلام على أفعال الطَّبائع ص:(٥١٦).

(٤) رسالة خلق القرآن ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨) بتحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.

(٥) ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٢٨٣ ـ ٣٠٠)، والجاحظ حياته وآثاره ص:(٣٣٤ ـ ٣٣٩).

(٦) حكى ابن الراوندي عن الجاحظ أيضاً أنه كان يقول بأن القرآن جسد يجوز أن يُقلب مرة رجلاً، ومرة حيواناً. (الملل والنحل (١/ ٦٦)، وفي هذا من التحقير لكلام الله ما فيه.

به الأجرام، وكل ما كان ذلك فمخلوق في الحقيقة دون المجاز وتوسع أهل اللغة، فلو كانوا قالوا بذلك لكانوا أصابوا في القياس، ووافقوا أهل الحق، وكانوا مع الجماعة[(١)]، ولم يضاهوا أهل الخِلاف والفُرقة، ولم يَصِموا أنفسهم بقول المُشَبِّهة؛ إذ كان ظاهر قولهم على التشبيه أدلّ، وبه أشبه»[(٢)].

وجاء في نهايته قوله: «والنابتة اليوم في التشبيه مع الرَّافضة، وهم دائبون في التألم من المعتزلة، غَدرهم كثيرٌ، ونصبهم شديدٌ، والعوام معهم، والحشو يطيعهم، الآن معك أمران: السُّلطان وميلهم إليه، وخوفهم منه، والعاقبة للمتقين»[(٣)].

وقد افتخر الجاحظ بهذا الكتاب وبالذي بعده وهو (الرَّد على المشبهة) أيّما افتخار فقال فيهما: «وما كان حقِّي ـ وأنا واضع هذين الكتابين في خلق القرآن، وهو المعنى الذي يُكْبِره أمير المؤمنين ويُعِزُّه[(٤)]، . . . وفي فضل ما بين هاشم، وعبد شمس، ومخزوم ـ إلا أن أقعد فَوق السِّماكين الأعزل والرَّامح[(٥)]، بل فَوق العَيُّوق[(٦)]، أو أتَّجرَ في الكبريت الأحمر، وأقود العنقاء[(٧)] بزمامها إلى المَلِك الأكبر»[(٨)].

---

(١) يقصد به جماعة المأمون والمعتصم والواثق الذين كانوا يدعون إلى خلق القرآن، ويمتحنون الناس بذلك.

(٢) رسالة خلق القرآن ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٢٩٠ ـ ٢٩١).

(٣) رسالة خلق القرآن ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٣٠٠).

(٤) يقصد به المأمون، أو المعتصم، أو الواثق، حيث عاصرهم جميعاً، وكانوا من دعاة خلق القرآن، والأظهر الأول.

(٥) السِّماكان: كوكبان نيِّران أحدهما في الشِّمال وهو الرَّامح، والآخر في الجنوب ويقال له: الأعزل؛ لبعده عن الكواكب، ويصاحبهما مطر يقال له: الصَّيفي. انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٨٤، ١٥/ ٥٣٨)، والصحاح (٤/ ١٥٩٢).

(٦) العَيُّوق: كوكب أحمر مضيء في طرف المجرة الأيمن، يتلو الثُّرَيَّا ولا يتقدَّمها، ويُضرب به المثل في العلو. انظر: تهذيب اللغة (٣/ ٢٦)، والصحاح (٤/ ١٥٣٤).

(٧) طائر مجهول الأوصاف، ويقال: هو عظيم الجسم يبعد في طيرانه. انظر: القاموس المحيط ص: (٩١٢).

(٨) الفهرست ص: (٢٠٩)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٢٨) مع اختلاف في بعض العبارات.

٢ ـ الرَّد على المُشَبِّهَة:

ذكره الجاحظ بنفسه في مقدمة (الحيوان)[١] كما مرَّ، وكذا المترجمون له، ومدحه به أبو الحسين الخياط المعتزلي في (الانتصار)[٢].

وألفه أيضاً لأبي الوليد المذكور في تقرير أصول المعتزلة والذَّب عنها، ورمى فيه أهل السنة المثبتين للصفات بالتشبيه والتجسيم، وأوَّل الآيات والآثار الدَّالة على الصفات، وحملها على غير مخارجها، والكتاب كالذي قبله ضاع معظمه، وبقيت منه قِطع قليلة متفرقة في بعض المجموعات المخطوطة التي نشرها الأستاذ عبد السَّلام هارون ضمن (رسائل الجاحظ)[٣].

ومِمَّا جاء فيه وهو ينكر صفة الرؤية: «فإن كان الله تعالى في الحقيقة يجوز أن يكون مَرئياً، وببعض الحواس مُدْرَكاً، وكان ذلك عليه جائزاً، فالقوم إنما سألوا أمراً ممكناً، وقد طمعوا في مطمع، فَلِم غضب هذا الغضب، واستعظم سؤالهم هذا الاستعظام[٤]، وضرب به هذا المثل، وجعله غاية في الجُرأة، وفي الاستخفاف بالربوبية؟!..»[٥].

٣ ـ الوعد والوعيد:

ذكر الجاحظ هذا الكتاب في مقدمة (الحيوان)، ويبدو من عنوانه أنه تكلم فيه عن الوعد والوعيد على مذهب المعتزلة، والظاهر أنه مفقود[٦].

٤ ـ الاستطاعة وخلق الأفعال:

الظَّاهر من اسمه أنه ألفه تقريراً لمذهبه في مسألتي الاستطاعة، وخلق أفعال العباد، حيث يرى المعتزلة أن للعبد كامل القدرة والاستطاعة في خلق أفعاله

(١) كتاب الحيوان (١/ ٩).
(٢) الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد ص: (٢٥).
(٣) (٤/ ٣ ـ ١٦) مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٩م.
(٤) يشير إلى قول الله تعالى: ﴿قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ﴾ الآية.
(٥) الرد على المشبهة ضمن رسائل الجاحظ (٤/ ١٠ ـ ١١).
(٦) كتاب الحيوان (١/ ٩).

وتقديرها، وذلك مبني على إنكارهم للقدر، وخلق الله لأفعال العباد، وقد ورد اسمه في بعض المصادر[١].

٥ ـ الاعتزال وفضله:

ويُسمَّى أيضاً (فضيلة المعتزلة)[٢]، وذكره غير واحد مِن المترجمين له، وهو الذي ردَّ عليه ابن الرَّاوندي[٣] بكتابه (فضيحة المعتزلة)[٤]، فانتصر للجاحظ ولأصحابه ولمقالاتهم أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخيَّاط (ت٣٠٠هـ) في (الانتصار)[٥]، وأبو القاسم البلخي عبد الله بن أحمد بن محمود (ت٣١٩هـ) في (فضل الاعتزال)[٦]، وكلاهما من كبار المعتزلة، والأول أستاذ للثاني.

٦ ـ رسالة في النَّابتة (أو إمامة مُعاوية وبني أمية):

كتبها الجاحظ إلى أبي الوليد محمد بن أبي دؤاد، ومضمونها الرَّد على أهل السنة الذين يسميهم (النابتة) فيما ذهبوا إليه مِن أن سبَّ الولاة فتنة، ولعن الجورة بدعة، ومنعهم سب أمير المؤمنين معاوية لصحبته، واعتبار سبِّه بدعةً،

---

(١) ورد اسمه في معجم الأدباء (٥/ ٢١٩١)، وانظر أيضاً قول الجاحظ في الاستطاعة في: الحيوان (٢/ ١٩٠).

(٢) الانتصار للخياط ص:(٩٩، ١١١).

(٣) هو أحمد بن يحيى بن إسحاق أبو الحسين الراوندي، كان من أئمة المعتزلة، ثم فارقهم، وهاجم مذهبهم حتى رموه بالزندقة والإلحاد، وله مقالات انفرد بها، ومن كتبه (فضيحة المعتزلة) ردَّ به على الجاحظ في (فضل الاعتزال)، والتاج، وكتاب الزمرد، توفي عام ٢٤٥هـ. انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢٩٩)، والملل والنحل (١/ ١٩٩)، وطبقات المعتزلة ص:(٩٢).

(٤) الفهرست ص:(٢١٠)، والانتصار للخياط ص:(٢٧)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢١٩١).

(٥) اسمه الكامل: (الانتصار والرَّدّ على ابن الراوندي الملحد ما قصد به من الكذب على المسلمين والطَّعن عليهم)، أصدره معهد الآداب الشرقية في بيروت، وطبعته المطبعة الكاثوليكية ببيروت عام ١٩٥٧م.

(٦) انظر: الفهرست ص:(٢١٠)، وطبقات المعتزلة ص:(٨٥)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢١١٨)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٢٠)، وهامش منهاج السنة النبوية (١/ ١٤).

وبغضِه مخالفةً للسنة، وغير ذلك من المسائل(١).

فحمل عليهم ورماهم بأشنع الصفات والألقاب، وطعن فيه على الصحابي الجليل أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه، وعلى ابنه يزيد وعامة بني أمية، وكفَّرهم جميعاً، واستمر في الطَّعن حتى أكفر كُلَّ من لم يَدِنْ بإكفارهم من عامة المسلمين، والجاحظ في هذا تابع للمعتزلة، فإنه ورد عن كبارهم الطعن في الصحابة كعمرو بن عبيد والنظَّام وغيرهما، وأجمعوا على التبرؤ من معاوية وعمرو بن العاص ومن كان في شقِّهما(٢)، مع الاعتراف بإمامة الشيخين وعثمان بعدهما، وفي متأخريهم مَن فضَّل علياً، وأجاز إمامة المفضول مع وجود الفاضل(٣).

وتشير الدلائل أن الجاحظ ألف هذه الرسالة مُجاراة للتيار المتشيع الذي كان يقوده المأمون وكبار المعتزلة، مقابل أهل الحديث وعامة المسلمين(٤)، وقد كان المأمون من قُرّاء كتب الجاحظ، والمُقَدِّرين لعلمه وأدبه(٥).

ومِمَّا قال في هذه الرسالة الظالمة وهو يطعن على أمير المؤمنين معاوية رضي الله عنه: «فعندها استوى معاويةُ على المُلك، واستبدَّ على بقيَّة الشُّورى، وعلى جماعة المسلمين مِن الأنصار والمهاجرين، في العام الذي سمَّوه عام الجماعة، وما كان عام جَماعة، بل كان عام فُرقة وقَهر وجَبَرِيَّة وغَلَبَة، والعام الذي تحولت فيه الإمامة مُلكاً كِسروياً، والخلافة غصباً قيصرياً، ولم يعْدُ ذلك أجمعَ الضَّلال والفسق، ثم ما زالت معاصيه مِن جنس ما حكينا، وعلى منازل ما رتَّبنا، حتى ردَّ قضيَّة رسول الله صلى الله عليه وسلم ردًّا مَكشوفاً، وجحد حكمه جحداً ظاهراً، في ولد الفراش وما يجب للعاهر(٦)، مع إجماع الأمة أن سُمَيَّة لم تكن لأبي سفيان

(١) انظر: رسالة في النابتة ضمن رسائل الجاحظ (٢/ ٣ ـ ٢٣).

(٢) انظر: الانتصار ص:(٧٣ ـ ٧٤)، والمنية والأمل (٣٠، ١٥)، وطبقات المعتزلة للمرتضى ص:(٨).

(٣) انظر: منهاج السنة النبوية (١/ ٧٠).

(٤) انظر: الجاحظ حياته وآثاره ص:(١٨٧ ـ ١٩٢).

(٥) انظر: البيان والتبيين (٣/ ٣٧٤).

(٦) إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم مرفوعاً: «الولد للفراش، وللعاهر الحجر»، وهو متفق عليه، أخرجه =

فراشاً، وأنه إنما كان بها عاهراً[١]، فخرج بذلك من حكم الفُجَّار إلى حكم الكُفَّار... إلى أن قال: وقد كانت هذه الأمة لا تجاوز معاصيها الإثم والضلال، إلا ما حكيتُ لك عن بني أمية وبني مروان وعُمَّالها، ومن لم يدِنْ بإكفارهم، حتى نجمت النَّوابت، وتابعتها هذه العوامُّ، فصار الغالب على هذا القرن الكفر، وهو التشبيه والجبر، فصار كفرهم أعظم من كفر من مضى في الأعمال التي هي الفسق، وصاروا شركاء من كفر منهم؛ بتولِّيهم وترك إكفارهم، قال الله عزَّ من قائل: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾[٢]»[٣].

وينبغي التنبيه هنا أن للجاحظ أيضاً ردوداً على الرَّافضة، كما كان يَرُدُّ على غيرهم، فله كتاب سمَّاه: (مقالة العُثمانية)[٤]، أبرز فيه وجهة نظر المخالفين للشيعة، القائلين بتقديم عثمان بن عفان على علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وردَّ على الرَّافضة في كتبه، وأبرز بعض مقالاتهم الشَّنيعة، ولذلك اعتبره المسعوديُّ ـ وهو شيعي ـ عثمانياً، ووصفه بالانحراف والنَّصب[٥]، وألف المُفيد[٦]، وابن

= البخاري في كتاب الفرائض، باب الولد للفراش (٤/ ٢٤٠) ح(٦٧٤٩)، ومسلم في كتاب الرضاع، باب الولد للفراش (٢/ ١٠٨٠) ح(١٤٥٧).

(١) يشير بهذا إلى استلحاق مُعاوية لزياد بن أبيه عام ٤٤هـ بعدما تبيَّن له أن زياد بن أبيه أخوه من والده أبي سفيان، وكان أبو سفيان قد عهر في جاهليته بالطائف بسُميَّة زوجة عُبيد، وهما عبدان للحارث بن كلدة الثقفي طبيب العرب، فولدت سمية له زياداً على فراش عبيد، فكان يُقال له: زياد عُبيد، وزياد بن سمية، وزياد بن أبيه، قبل أن يستلحق به مُعاوية، فسُمِّي بعد ذلك بزياد بن أبي سفيان، وولاه العراق. انظر: تاريخ الرسل والملوك (٥/ ٢١٤)، ووفيات الأعيان (٦/ ٣٥٦).

(٢) سورة المائدة: الآية (٥١).

(٣) رسالة في النابتة ضمن رسائل الجاحظ (٢/ ١٠ ـ ٢٠).

(٤) انظر: كتاب الحيوان (١/ ١١).

(٥) مروج الذهب (٤/ ١٩٥).

(٦) هو محمد بن محمد بن النعمان أبو عبد الله الحارثي البغدادي، إمام الرافضة في عصره، أخذ عن كبار المعتزلة والرافضة في عصره، ونال عند البويهيين منزلة لم ينلها غيره، وجادل وناظر مخالفيه، وله مصنفات كثيرة تقارب المئتين، توفي عام ٤١٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٣٤٤)، وأعيان الشيعة (٩/ ٤٢٠).

طاووس الحلي[١] كتابين في الرَّد على الجاحظ في (العثمانية)[٢].

والحقُّ أن الجاحظ لم يؤلف الكتاب المذكور لنصرة العثمانية، بل إنه كان يؤلف الكتب المتناقضة، فمرة يحتج للعثمانية على الرَّافضة، ومرة للزيدية على العثمانية، ومرة يفضل علياً، ومرة يؤخره، وأحيانا يُفَضِّل السُّودان على البيضَان، وعكسه[٣].

ومقصده في ذلك هو الحكاية والرِّواية والتسلية لا الاحتجاج والاستدلال له، ولذلك قال مجيباً لمن اتهمه: «وعبتَني بحكاية قول العُثمانية، والضِّرارية[٤]، وأنت تسمعني أقول في أول كتابي: وقالت العثمانية والضِّرارية، كما سمعتَني أقول: قالت الرَّافضة والزيدية، فحكمتَ عليَّ بالنَّصب لحكايتي قول الرافضة، فهلا حكمتَ عليَّ بالتشيع لحكايتي قول الرافضة! وهلَّا كنتُ عندك من الغالية لحكايتي حجج الغالية، كما كنتُ عندك من النَّاصبة لحكايتي قول الناصبة!...»[٥].

---

(١) هو رضي الدين علي بن موسى بن طاووس الحِلِّي الحسيني، ولد بالحِلَّة عام ٥٨٩هـ، ثم انتقل إلى بغداد، فاتصل بالمستنصر بالله ووزيره ابن العلقمي فنال منهما التقدير، وتولى نقابة الطَّالبيين ببغداد من عام ٦٦١هـ إلى وفاته، وكان رافضياً، كثير التصانيف، وناصر التتار لمَّا دخلوا بغداد عام ٦٥٦هـ، هلك عام ٦٦٤هـ. انظر: الذريعة (١٢/ ١٨٢)، وأعيان الشيعة (٨/ ٣٥٨).

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٣/ ١٥٠، ١٠/ ١٩٢).

(٣) انظر: تأويل مختلف الحديث ص:(٤١ ـ ٤٢).

(٤) الضِّرارية: هم أتباع ضرار بن عمرو القاضي، وافق المعتزلة في نفي الصفات، والقول بأن الاستطاعة قبل الفعل، وزاد عليهم بقوله: إنها قبل الفعل، ومع الفعل، وبعد الفعل، وبعض الفعل، ووافق الأشعرية في أن أفعال العباد مخلوقة لله، وأكساب للعباد، وفي إبطال التولد، وانفرد بأشياء منكرة، منها: قوله بأن الله يُرى في القيامة بحاسة سادسة، وأنكر حرف ابن مسعود وأُبي بن كعب، وشهد بأن الله لم ينزلهما. انظر: الفرق بين الفرق ص:(٢١٣ ـ ٢١٤)، والملل والنحل (١/ ٧٧ ـ ٧٩).

(٥) كتاب الحيوان (١/ ١١ ـ ١٢).

* المطلب الثاني *

عرض بعض مسائله الاعتزالية والرَّد عليها

وافق الجاحظ المعتزلة عامة في أصولهم العقدية، فجرى على منهجهم في نفي الصفات كما رأينا بعضاً من ذلك، وكذا في القدر[١]، ومسائل الإمامة[٢]، وأصحاب الذُّنوب، والقول بالمنزلة بين المنزلتين[٣].

واحتذى حذوهم كذلك في مصادر التلقي، فقال بتقديم العقل على النقل، وردِّ ما لا يوافقه من الأخبار وإن ثبت بالنص الشرعيِّ[٤]، لكنه كعادة رؤوس المعتزلة أرباب الكلام، ولتأثره بكتب الفلاسفة كانت له آراء شاذة انفرد بها عن سائر أصحابه[٥].

وسأذكر فيما يلي بعضاً من مسائله الاعتزالية، وبعضاً مِن المسائل الشَّاذَّة التي انفرد بها، مع مناقشته والرَّدِّ عليه، على النحو التالي:

١ ـ قال بتقديم العقل، وربط الحكم القاطع والاستبانة الصحيحة به.

قال في (التربيع والتدوير) وهو يمجد العقل: «ولعمري إن العُيونَ لتخطئ، وإن الحواسَ لتكذب، وما الحكم القاطع إلا للذِّهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل؛ إذ كان زِماماً على الأعضاء، وعِياراً على الحَواس»[٦].

---

(١) انظر: كتاب الحيوان (٢/ ١٩٠).

(٢) تقدم الكلام على كتابه (إمامة بني أمية) ص:(٤٤٧ ـ ٤٤٩).

(٣) انظر: كتاب الحيوان (٤/٢٧٨).

(٤) ومن ذلك إنكاره لانشقاق القمر، وقد كان ينفيه ويقول: لم يتواتر الخبر به، ولو انشقَّ حتى صار بعضه في جبل أبي قُبيس لوجب أن تختلف التقويمات بالزيجات؛ لأنه قد عُلم سيره في كل يوم وليلة، فلو انشق القمر لكان وقت انشقاقه لا يسير، فأما قوله تعالى: ﴿ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ وَٱنشَقَّ ٱلْقَمَرُ ۝١﴾ فإنما معناه: سينشق. انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي (١/ ١١٥).

(٥) قال الشَّهرستاني: «ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة، إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين». (الملل والنحل ١/ ٦٦).

(٦) رسالة التربيع والتدوير ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٥٨)، وهذه الرسالة وجَّهَهَا إلى أحمد بن عبد الوهاب.

وقال في الحيوان: «فلا تذهب إلى ما تريك العين، واذهب إلى ما يريك العقل، وللأمور حكمان: حكم ظاهرٌ للحواس، وحكم باطن للعقول، والعقل هو الحجة»[١].

وقوله هذا مبني على منهجه الاعتزالي في تقديم العقل على النقل؛ فإن المعتزلة حكَّموا عقولهم تحكيماً مطلقاً، وقدَّموها على غيرها تقديماً مسبقاً، فإذا جاءهم نقل عرضوه على عقولهم، فإذا وافق وإلا ضربوا به عُرض الحائط، والجاحظ في هذه العبارة حصر الحكم القاطع والاستبانة الصَّحيحة على العقل، دون المنقولات السَّمعية، فيستحيل أن يجيء يقين من غير طريقه، وفي هذا إلغاء للوحي الإلهي بقسميه: الكتاب والسنة، فهما غير قطعيين عنده كما يفهم من كلامه، وما كان كذلك عنده فلا يمكن الاعتماد عليه[٢].

٢ ـ قال بأفعال الطَّبائع[٣]، وزَعَم أن المعارف والأفعال كلها اضطرارية

(١) كتاب الحيوان (١/ ٢٠٧).
(٢) الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات (١/ ١٤٦).
(٣) أي: الخواص والأحوال والصفات الملازمة لها كالحرارة والبرودة، واليبوسة والرطوبة، والحركة والسُّكون، والاجتماع والافتراق، والزمان والمكان، والزيادة والنقصان، والاتصال والتتالي، ونحو ذلك مما تدرسه الفلسفة الطبيعية (انظر: دائرة معارف القرن العشرين (٧/ ٤٤٢ ـ ٤٥٢)). وقد قرَّر الجاحظ هذا المذهب في كتبه كما هو جمهور المعتزلة لكنه غلا فيه، فذهب إلى إسناد الأشياء إلى هذه الأوضاع الطبيعية، واستحالة حُدوث ما يخالف أحوالها وخصائصها، وخالفتهم الجبرية فأنكروا الطَّبائع جملة؛ لمذهبهم في القدر، وكذا الأشاعرة لموافقتهم الجبرية في القدر، فأبطلت القول بالطَّبائع، وزعمت أنه ليس في النار حرّ، ولا في الثلج برد، ولا في الخمر إسكار، ولا في المنيّ قوة، وإنما الله يخلق عندها ما يشاء، ويمكن أن يُحدث مِن مَنِيّ الرَّجُل جَمَلاً، ومِن مَنِيّ الحمار إنساناً وهكذا، ومذهب أهل السنة أن الطَّبائع مخلوقة لله ومؤثرة، وهي من الأسباب، وقد رتَّب الله عندها ما أراد أن يخلق إن وُجدت الأسباب وانتفت الموانع، ولا يستحيل عليه تبديلها، كما جعل النار برداً وسلاماً على إبراهيم. انظر: الانتصار للخيَّاط ص:(٧٠)، والفرق بين الفرق ص:(١٧٥)، والفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ١١٥ ـ ١١٧)، والفتاوى (٣/ ١١٢)، ومنهاج السنة النبوية (٣/ ١٠٩)، وحاشية عبد السلام هارون على كتاب الحيوان (٥/ ١١) رقم ١، ٢، والجاحظ حياته وآثاره ص:(٦٠ ـ ٦٤).

طباع[1]، وأنه ليس للعباد كَسَب سوى الإرادة، قال: وتحصل أفعالهم طباعاً لا اختياراً.

قال الجاحظ: «وليس يكون المتكلم جامعاً لأقطار الكلام، مُتَمَكِّناً في الصناعة، يصلح في الرئاسة، حتى يكون الذي يُحسن من كلام الدِّين، في وزن الذي يُحسِن من كلام الفلسفة، والعَالِم عندنا: هو الذي يجمعهما، والمصيب: هو الذي يجمع بين تحقيق التوحيد، وإعطاء الطَّبائع حقائقها من الأعمال، ومن زعم أن التوحيد لا يصلح إلا بإبطال حقائق الطبع، فقد حمل عجزَه على الكلام في التوحيد، وكذلك إذا زعم أن الطَّبائع لا تصحُّ إذا قرنتها بالتوحيد، ومن قال فقد حمل عجزَه على الكلام في الطَّبائع»[2].

ومقالته هذه راجعة إلى إنكار المعتزلة للقدر؛ وذلك أنهم لمَّا أنكروا خلق الله لأفعال العباد والحيوان وما تولَّد عنها، اختلفوا في خالقيها على ثلاثة أقوال: فقال أكثرهم: يخلقها فاعلوها دون الله، وقالت طائفة منهم: هي أفعال موجودة لا خالق لها أصلاً، وقالت فرقة منهم: هي أفعال الطبيعة، وإليه ذهب الجاحظ ومعمر بن عبَّاد السُلمي، فقالا: (إن أفعال العباد كُلَّها لا فعل لهم فيها، وإنما نُسبت إليهم مجازاً لظهورها منهم، وأنَّها فعل الطبيعة حاشا الإرادة فقط، فإنه لا فعل للإنسان غيرها ألبتَّة)[3].

وأصل مقالته هذه مأخوذة من قول الفلاسفة الطبيعيين القائلين بأن خصائص المادة كافية في إيجاد الأشياء، وأن وجود الكائنات ليس إلا نتيجة اجتماع هذه الخصائص والقوى، وأنه يستحيل حدوث ما يضادها، فأثبت الطَّبائع للأجسام، وبنى على هذا الأصل عدة فروع باطلة، منها قوله: إن العباد لا فعل لهم سوى

---

(١) ومن ذلك قوله المشهور: إن معرفة الله ضرورية طبيعية ولا مدخل للتكسب فيها، وذهب جمهور طوائف المسلمين إلى أن معرفة الله تقع بالضرورة، كما تقع بالنظر والاستدلال. انظر: المسائل والجوابات في المعرفة ضمن رسائل الجاحظ (٤/ ٥٤، ٦٠)، وأمالي المرتضى (١/ ١٩٥)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٣٥٤).

(٢) كتاب الحيوان (٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥).

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٥٧، ٨١ ـ ٨٣).

الإرادة، أما سائر الأفعال من المعارف وغيرها فتقع منهم طباعاً لا اختياراً، وقوله: إنَّ معرفة الله ضرورية تحصل في القلوب طبيعة لا تكسباً، خلافاً لِمَا عليه جماهير المسلمين من أنها تقع بالضرورة، وبالنظر والاستدلال، وقوله: إن اللهَ لا يُدخل النار أحداً بل النار تجذب أهلها إلى نفسها بطبيعتها وتُمْسِكهم في نفسها على الخُلود، ثم تحولهم إلى طبيعتها، وتجعلهم جزءًا منها، فلا يبقون فيها مُخَلَّدين، وقوله: إن الله لا يَقدر أن يُعري الجسد من أفعاله الطبيعية من الحركة والسكون والزمان والمكان والخلاء والجهات والاتصال والتتالي، وقوله: باستحالة عَدَم الجَواهر بعد حدوثها، فالأعراض عنده تتبدَّل وتتفرق، والجوهر لا يجوز أن يفنى، إلى غير ذلك من الآراء الشاذة(١).

ويكفي في إبطال أصله هذا أنه راجع إلى مذهب الملاحدة الدَّهريين الذين لا يقرون بإله غير الطبيعة والمادة، فينسبون جميع الأشياء إليها، ومن أجل هذا وغيره اتهم الجاحظ في دينه كما سنقف عليه في المطلب الآتي.

أما قوله بأن المعارف والأفعال اضطرارية، وأن لا فعل للإنسان إلا الإرادة فيلزم منه ألا يكون الإنسان مصلياً، ولا صائماً، ولا حاجّاً، ولا زانياً، ولا سارقاً؛ لأن هذه الأفعال عنده غير الإرادة، وإذا كانت هذه الأفعال عنده طباعاً لا كسباً لزمه ألا يكون للإنسان عليها ثواب ولا عقاب.

وأما قوله في النار فيلزم منه أن الله لا يدخل أحداً جنَّة ولا ناراً، بل ذلك كله من أفعال الطبيعة، وفي ذلك من إبطال الرغبة والرَّهبة، ومبدأي الثواب والعقاب، ودفع السمعيات ما فيه. وأما قوله: بأن الله لا يقدر أن يُعري الأجساد من أحوالها الطبيعية، وقوله: باستحالة فناء الجواهر بعد حدوثها، ففيهما الإنكار لقدرة الله تعالى، وإيجاب القول بقدرة الله على خلق شيء، دون قدرته على إفنائه، وإبطال بقائه منفرداً بعد أن خلق الخلق، كما كان قبل خلق الخلق؛ إذ كان ـ على قوله ـ لا يقدر على إفناء الأشياء بعد إبداعها(٢).

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص: (١٧٥ ـ ١٧٦)، والملل والنحل (١/ ٦٥ ـ ٦٦)، والتبصير في الدين ص: (٧٦ ـ ٧٧)، والبرهان للسَّكسكي ص: (٥٧).

(٢) انظر المصادر السابقة بتصرف، والتبصير في الدين للإسفرائيني ص: (٨٢).

قال ابن حزم: «فأما قول مُعَمَّر والجاحظ أن كل هذا فعل الطبيعة فغباوةٌ شديدة، وجهلٌ بالطبيعة، ومعنى لفظ الطبيعة: إنما هو قُوة في الشيء تجري بها كيفياته على ما هي عليه، وبالضرورة نعلم أن تلك القوة عَرَضٌ لا تعقل، وكلُّ ما كان مِمَّا لا اختيار له مِن جسم أو عَرَض كالحجارة وسائر الجمادات، فَمَنْ نَسَبَ إلى ما يَظهر أنها أفعاله وهي مخترعة لها فهو في غاية الجهل، فبالضرورة نعلم أن تلك الأفعال خلقُ غَيرِها فيها، ولا خالق لها ههنا إلا الله تعالى خالق الكل، وهو الله لا إله إلا هو، قال أبو محمد: ومن بلغ ههنا فقد كفانا الله تعالى شأنه لمجاهرته بالجهل العظيم، والكفر المجرد في موافقته أهل الدهر في تكذيبه للقرآن، إذ يقول الله تعالى: ﴿خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾[١] . . .»[٢].

وقال في موضع آخر قبله: «ومَن تدبَّر هذا القول عَلِم أنه أقبح من قول جَهْم وجميع المجبرة؛ لأنهم جعلوا أفعال العباد اضطرارية طبيعية، كفعل النار للإحراق بطبعها، وفعل الثلج التبريد بطبعه، وفعل السُّقمنيا[٣] في إحداثها الصَّفراء بطبعها، وهذه صفة الأموات لا صفة الأحياء المختارين، وإذا لم يبق على قول هذين الرجلين للإنسان فعلٌ إلا الإرادة فقد وجدنا الإرادة لا يقدر الإنسان على صرفها، ولا على إحالتها، ولا على تبدُّلها بوجه من الوجوه، وإنما يظهر من المرء تبديل كل حركاته وسكونه، وأما إرادته فلا حيلة له فيها، ونحن نجد كل قويّ الآلة من الرجال يُحب وطء كل جميلة يسمع بها، لولا التَّقوى، ويحب النَّوم عن الصَّلوات في الليالي القارَّة والهواجر الحارَّة، ويحب الأكل في أيام الصَّوم، ويحب إمساك ماله عن الزَّكاة، وإنما يأتي خلافَ ذلك مُغالَبَةً لإرادته، وقهراً لها، وإما صرفاً لها ولا سبيل إليه، فقد تم الإجبار صحيحاً على

(١) سورة الملك: الآية (٢).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٣/ ٨٧ ـ ٨٨).

(٣) السقمنيا أو سقمونياء: لفظ سرياني أو يوناني، وهو: دواء معروف مسهلٌ، ويطلق باللاتينية (scammonia). انظر: تذكرة أولي الألباب للأنطاكي (١/ ١٧٧)، وقصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل (٢/ ١٤٠).

قول هذين الرَّجُلين، وحسبنا الله ونعم الوكيل»[١].

وقال أبو بكر بن العربي: «وأما أصحاب الطبيعة فقصتهم بديعة؛ وذلك أنَّ القدرية لَمَّا كانت تدين دينها، وتُسِرُّ عقيدتَها، وكان الجاحظ المُفترِي على جهالته، وثُمامة بن أشرس على خَساسَته، وابن المُقَفَّع على فَهَاهَته[٢]، وابن الرَّاوندي على حَمَاقته، ومن تابع كل واحد منهم في صفاته، تستَّرت بالإسلام ولبست جِلدته، لستر عورتها في مخالفته، وجعلت تغتال الدِّين بمعانٍ ترهب بها على العامة، وتأخذها من ظواهر الألفاظ، وتدسُّ مذاهبها في عقائدها كأنها تعضد الإسلام، وتتعلق في ذلك بآيات متشابهات، وأحاديث مُشكلات، فتركت المُحكَم وراء ظهرها؛ لأن أرباب الطبيعة يدَّعون أن النشأ في هذا العَالَم على التركيب، إنما هو من تأثير النشائط في الأصل، وينشأ مُركَّبٌ عن مُرَكَّبٍ، هكذا على الترتيب؛ وذلك أنهم رأوا تركيب الكون في الموجودات والمشاهدات، واحداً بعد واحد، فنسبوا الثاني إلى الأول، وعلَّقوا اللاحق بالسابق، وألحقوا المتأخر بالمتقدم، وجعلوه منه باقترانه به في الوجود، وارتباطه معه في التواصل، وذهلوا عن المنشئ الحقيقي، فكانت بصائرهم عبيداً لأبصارهم، وجدالهم أقوى من بصائرهم، وتَحيَّلت المعتزلة ومَن دان بدِينها مِن القدرية، فقالوا: إن الثاني تكوَّن عن الأول برسم التوالد، قال القاضي أبو بكر: هذه لفظة اخترعها لهم الجاحظ المفتري مستفاداً من الولادة، وهي: خروج الشيء من الشيء، وكان هذا لمَّا نشأ عن هذا، ولم يقولوا: أنشأه احترازاً من المشاركة مع المنشئ المنفرد سبحانه، فقالوا: نشأ عنه، وعبروا عنه بالتولد تحسيناً له، وإخراجاً له بزعمهم من حيز الوجود إلى حيز المعلوم»[٣].

فتبين ما يلزم من القول بالطَّبائع مِن المفاسد العظيمة، كتأليه الطبيعة، والقول بأن الأشياء تكونت فيها عن طريق التوالُد والتلازم، وهي تشبه العلل المتتالية

---

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٨٢ ـ ٨٣).

(٢) الفهاهة، والفه: العِيُّ. انظر: القاموس المحيط ص:(١٢٥١) ط مؤسسه الرسالة.

(٣) العواصم من القواصم ص:(٨١ ـ ٨٢).

التي قالت الفلاسفة والباطنية أنها مُبدعة العَالَم[(١)]، والقول بالجبر، وتعطيل الشرائع، وإبطال مبدأي الثواب والعقاب.

٣ ـ قوله: بأنه لا يجوز أن يبلغَ أحدٌ فلا يعرف الله تعالى، والكُفار عنده ما بين مُعاند للحق، وعارفٍ جاحدٍ قد استغرقه حبُّه لمذهبه، واحتج بقوله تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾[(٢)]، وقال: لا يؤاخذ الله الإنسان بما لا يعلم، ولا بما أخطأ فيه[(٣)].

وقوله هذا مستند إلى قوله بضرورة المعرفة طبيعة، ويبطله أنه لو كان الأمر كذلك لَمَا كانت هناك حكمة مِن إرسال الرُّسل والأنبياء، والكفارُ وإن كانوا مقرين بربوبية الله فطرة كما بينه الكتاب والسنة، لكنهم متخبطون في أوحال الشرك والأنداد، كما قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِٱللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ ﴿١٠٦﴾﴾[(٤)].

٤ ـ قوله: إنَّ مخالف دين الإسلام من اليهود والنصارى والدَّهريين ـ إن كان معانداً على خلاف اعتقاده ـ فهو آثمٌ، وإن نظر فعجز عن درك الحق فهو معذور غير آثم، وإنما الآثم المعذَّب هو المُعاند فقط؛ لأن الله تعالى لا يكلف نفساً إلا وُسعها، وهؤلاء عجزوا عن درك الحق، ولزموا عقائدهم خوفاً من الله تعالى؛ إذ انسَدَّ عليهم طريق المعرفة[(٥)].

وهذا الذي قاله باطل؛ فإنا نعلم أن النبي ﷺ أمر اليهود والنصارى بالإيمان واتباعه، وذمهم على إصرارهم على عقائدهم، ولذلك قاتل جميعهم، كما قاتل البالغ منهم، ونعلم قطعاً أن المُعاند العارف مِمَّا يقل، وإنما الأكثر المُقَلِّدَة الذين

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية (٣/ ٢٨٤ ـ ٢٨٧، ٨/ ١٥ ـ ١٨).

(٢) سورة النمل: الآية (١٤).

(٣) أمالي المرتضى (١/ ١٩٥)، والأمكنة والأزمنة للمرزوقي (١/ ١١٣)، والفرق بين الفرق ص: (١٧٥ ـ ١٧٦).

(٤) سورة يوسف: الآية (١٠٦).

(٥) المستصفى من علم الأصول (٤/ ٣٥)، وروضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ٩٧٩)، والبرهان في معرفة عقائد أهل الأديان ص: (٥٦ ـ ٥٧)، والمواقف في علم الكلام ص: (٣٧٨).

اعتقدوا دين آبائهم تقليداً، ولم يعرفوا معجزة النبي ﷺ وصدقه، والآيات الدَّالة في القرآن على هذا كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۚ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنَ ٱلنَّارِ﴾(١)، وقوله: ﴿وَذَٰلِكُمْ ظَنُّكُمُ ٱلَّذِى ظَنَنتُم بِرَبِّكُمْ أَرْدَىٰكُمْ﴾(٢)، وقوله: ﴿وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ عَلَىٰ شَىْءٍۚ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْكَٰذِبُونَ﴾(٣)، وأما قوله: كيف يكلفهم ما لا يطيقون؟ فيقال له: بل يُعلم ضرورة أنه كلَّفهم ما يطيقون، إما ابتداءً وإما بالنظر فيه، بل نبَّه الله تعالى على أنه أقدرهم عليه بما رزقهم من العقل، ونصب من الأدلة، وبعث من الرسل المؤيدين بالمعجزات، حتى لم يبق لأحد على الله حجة بعد الرسل(٤). وقوله هذا والذي قبله بناهما على قاعدة العدل لدى المعتزلة.

٥ ـ قوله: إن من انتحل دين الإسلام، فإن اعتقد أن الله تعالى ليس بجسم ولا صورة، ولا يُرى بالأبصار، وهو عدل لا يجور، ولا يريد المعاصي، وبعد الاعتقاد والتبيين أقرَّ بذلك كله فهو مسلم حقاً، وإن عرف ذلك كله ثم جحده وأنكره، أو دان بالتشبيه والجبر فهو مشرك كافر حقاً، وإن لم ينظر في شيء من ذلك، واعتقد أنَّ اللهَ ربُّه، وأنَّ محمداً رسولُ الله، فهو مؤمن لا لوم عليه، ولا تكليف عليه غير ذلك(٥).

وهذا متفرعٌ عن موقفه الصارم مِمَّن خالفه في مذهبه القائم على نفي الصفات، ونفي القدر؛ فيقال له: هل القول بعقائد المعتزلة مقياس للدخول في الإسلام والخروج منه؟ فإذا كان الجواب بنعم، فما وجه حكمك باسلام من اعتقد الله ربَّه وأن محمداً رسوله، ولم ينظر في شيء من عقائد المتكلمين، وإذا كان بلا، فَلِمَ أخرجت مَن أثبت الصفات وأثبت القدر من الإسلام، أليس في ذلك تناقضاً؟!.

---

(١) سورة ص: الآية (٢٧).

(٢) سورة فصلت: الآية (٢٣).

(٣) سورة المجادلة: الآية (١٨).

(٤) المستصفى من علم الأصول (٤/ ٣٥ ـ ٣٦)، وروضة الناظر وجنة المناظر (٣/ ٩٧٩ ـ ٩٨١)، والمواقف في علم الكلام ص:(٣٧٨ ـ ٣٧٩).

(٥) الملل والنحل (١/ ٦٦).

* المطلب الثالث *

ذكر جملة من المثالب المنسوبة إليه ومناقشتها

ورد في المصادر ذكر مثالب عدة للجاحظ زيادة على اعتزاله، وأعتقد أن أكثر هذه المثالب راجعة إلى تأثره بالفلسفة والاعتزال، ومعارضته لمن يخالفه في ذلك، وقدحه بالأوصاف والنعوت الشنيعة، مع التفاني في إبطال أدلته، وردها.

وقد نُسب إليه أشياء عدة تقدح في عدالته ـ إن صحَّ ذلك عنه حقيقة ـ، ومن ذلك:

الكذب ووضع الأحاديث:

ورد عن بعض الأئمة رمي الجاحظ بالكذب في الأخبار، ووضع الأحاديث[١]، كتلميذه ابن قتيبة، وأحمد بن يحيى ثعلب، والأزهري، وغيرهم.

ـ قال ابن قتيبة في كلام طويل في الجاحظ: «... وهو مع هذا مِن أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل»[٢]

ـ وجاء عن ثعلب أنه قال فيه: «كان كذاباً على الله، وعلى رسوله، وعلى الناس»[٣].

ـ وقال الأزهري فيه: «ومِمَّن تكلم في لغات العرب بما حضر لسانَه، وروى عن الأئمة في كلام العرب ما ليس مِن كلامهم: عمرو بن بحر المعروف بالجاحظ، وكان أُوتيَ بسطةً في لسانه، وبياناً عذباً في خِطابه، ومَجالاً واسعاً

---

(١) ذكر الخطيب في تاريخه (١٢/ ٢١٣) والذهبي في السير (١١/ ٥٣٠) بسنديهما إلى أبي بكر بن أبي داود أنه جاء إلى الجاحظ فقال له: حدثني بحديث، فقال: اكتب حدثنا حجاج، عن حماد، عن ثابت عن أنس أن النبي ﷺ صلى على طِنْفِسَة، فقال له: زدني حديثاً آخر، فقال: ما ينبغي لابن أبي داود أن يكذب». قال الذهبي بعد ذلك: (قلتُ: كفانا الجاحظ المؤونة)، وقد تقدم أيضاً لدى مبحث الأصمعي ص:(٢٣٠) ذكر وضع الجاحظ وأبي العيناء لحديث فدك وإدخاله على الشيوخ.

(٢) تأويل مختلف الحديث ص:(٤١ ـ ٤٢).

(٣) لسان الميزان (٥/ ٢٩١).

في فُنونه، غير أن أهل المعرفة بلغات العَرب ذَمُّوه، وعن الصِّدق دَفَعُوه، وأخبرني أبو عمر الزَّاهد أنه جرى ذكره في مجلس أحمد بن يحيى، فقال: اعذِبُوا عن ذكر الجاحظ؛ فإنه غير ثقة ولا مأمون»(١).

ومع هذا فإن ابن حزم ذكر أنه ما رأى له في كتبه تعمُّد كِذبة، فقال: «وهو وإن كان أحد المُجَّان، ومن غلب عليه الهزل، وأحد الضُلال المُضِلِّين، فإننا ما رأينا له في كتبه تعمّد كذبة يوردها مثبتاً لها، وإن كان كثير الإيراد لكذب غيره»(٢).

أما الذهبي فقال فيه مرة: «يظهر مِن شمائل الجاحظ أنه يختلق»، وأخرى: «فما روى من الأحاديث إلا النزر اليسير، ولا هو بمتهم في الحديث، بلى في النفس من حكاياته ولهجته، فربما جازف، وتلطخه بغير بدعة أمر واضح»(٣).

فيخلص من قوليهما أنه متهم، لكنه لا يمكن الجزم بكذبه؛ لعدم الوقوف على تعمده لذلك، أما مَن قبلهما فإن أقوالهم صريحة في أنه كان يكذب، ويدعم ما ذهبوا إليه كونُهم أخبر بالجاحظ مِن ابن حزم والذَّهبي، وخاصة ابن قتيبة فإنه كان من تلاميذ الجاحظ.

التهويل والمبالغة في الأمور والهزل:

أما التهويل والمبالغة والهزل فإن الله أعطى الجاحظ قوة أدبية هائلة في تصوير الأحداث، وزخرفتها بالألفاظ الجزلة، فحبكها بالمعاني اللطيفة، مع خلط ذلك بالجِدِّ والهَزل، حتى لا يكاد المرء يفرق بين ذلك، وكتبه الأدبية وغيرها طافحةٌ بذلك.

ومِمَّا قاله في (البيان والتبيين) ـ كمثال ـ وهو يمدح بعض كتبه التي صنَّفها للمأمون في الإمامة، وكذا البيان والتبيين: «ولما قرأ المأمون كتبي في الإمامة

---

(١) تهذيب اللغة (١/ ٣٠).

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٣٩)، ونقله الحافظ في لسان الميزان (٥/ ٢٩١).

(٣) سير أعلام النبلاء (١١/ ٥٣٠، ٥٢٨).

فوجدها على ما أمر به، وصرتُ إليه، وقد كان أمَرَ اليزيديَّ بالنظر فيها ليخبره عنها، فقال لي: قد كان بعض من يُرتضى عقله، ويُصدَّق خبره، خبَّرنا عن هذه الكتب بإحكام الصَّنعة، وكثرة الفائدة، فقلنا له: قد تُربِي الصِّفة على العِيان، فلما رأيتُها رأيتُ العِيَان قد أربى على الصفة، فلما فَلَيْتُها[1] أربى الفَليُ على العِيان، كما أربى العِيان على الصِّفة، وهذا كتاب لا يُحتاج إلى حضور صاحبه، ولا يفتقر إلى المُحتجِّين عنه، قد جمع استقصاء المعاني، واستيفاء جميع الحقوق، مع اللَّفظ الجَزِل، والمَخرج السَّهْل، فهو سُوقي مُلوكيٌّ، وعَاميٌّ خَاصيٌّ»[2].

قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر له هذه العبارة: «قلتُ: وهذه والله صفة كتب الجاحظ كلها، فسبحان من أضلَّه على علم»[3].

الاستهزاء بالدِّين:

ومن أجل هذا اتهمه بعض العلماء ـ والعُهدة عليهم ـ في دينه، فقد قال الخطابي فيه: «هو مَغمُوصٌ في دينه»[4]، وذكر أبو الفرج الأصبهاني: أنه كان يُرمَى بالزندقة، وذكر في ذلك أشعاراً[5].

وقد وصف ابن قتيبة حاله هذا، فقال: «ثم نصير إلى الجاحظ، وهو آخر المتكلمين، والمُعَاير على المتقدمين، وهو أحسنهم للحجة استثارة، وأشدهم تلطفاً لتعظيم الصغير حتى يعظُم، وتصغير العظيم حتى يصغُر، ويبلغ به الاقتدار إلى أن يعمل الشيء ونقيضه، ويحتج لفضل السُّودان على البِيضان، وتجده مرة يحتج للعُثمانية على الرَّافضة، ومرة للزَّيدية على العُثمانية وأهل السنة[6]، ومرة يفضل علياً رضي الله عنه، ومرة يُؤَخِّرُه، ويقول: قال رسول الله ﷺ، ويُتْبِعُه: قال

---

(١) أي: قرأتها وتدبَّرتها، يُقال: فلا الأمر، إذا تدبَّر وجوهه، ونظر إلى عواقبه. انظر: تهذيب اللغة (١٥/ ٣٧٥).

(٢) البيان والتبيين (٣/ ٣٧٤ ـ ٣٧٥).

(٣) لسان الميزان (٥/ ٢٨٧).

(٤) لسان الميزان (٥/ ٢٨٩).

(٥) الأغاني (١٢/ ١٥٦) وما بعده.

(٦) فعل ذلك في رسائله: فخر السودان على البيضان، ومقالة العثمانية، ومقالة الزيدية والرافضة.

الجَمَّاز[١]، وقال إسماعيل بن غَزْوَان[٢]: كذا وكذا مِن الفواحش، ويَجِلُّ رسول الله ﷺ عن أن يُذكر في كتاب ذُكِرا فيه، فكيف في ورقة، أو بعد سطر وسطرين؟! ويعمل كتاباً يذكر فيه حجج النصارى على المسلمين، فإذا صار إلى الرَّد عليهم تجوَّز في الحجة كأنه إنما أراد تنبيههم على ما لا يعرفون، وتشكيك الضَعَفَة من المسلمين[٣]، وتجده يقصد في كتبه للمَضَاحيك والعَبَث، يريد بذلك استمالة الأحداث، وشُرَّاب النبيذ، ويستهزئ من الحديث استهزاءً لا يخفى على أهل العلم، كذكره كبد الحوت، وقرن الشَّيطان[٤]، وذكرِ الحجر الأسود، وأنه كان أبيض فسوَّده المشركون، وقد كان يجب أن يُبَيِّضَه المُسْلمونَ حين أسلموا[٥]، ويذكر الصَّحيفة التي كان فيها المُنَزَّل في الرِّضاع تحت سرير عائشة فأكلتها الشاة[٦]، وأشياء من أحاديث أهل الكتاب في تنادم الدِّيك والغُراب[٧]، ودفنِ الهُدهُد أمَّه في رأسه[٨]، وتسبيح الضَّفدع[٩]، وطَوقِ

---

(١) هو محمد بن عمرو بن حماد الملقب بالجمَّاز، شاعر وأديب بصري نشأ رفيقاً لأبي نُواس، دخل بغداد أيام الرَّشيد ولم يستوطنها، ثم دخلها أيام المتوكل، وكان من أصحاب المقطعات، والنوادر، ماجناً، خبيث اللِّسان، وقد أعجب به المتوكل يوماً فأعطاه مائة ألف درهم، فأخذه، ومات فرحاً. انظر: البخلاء ص:(٣٧، ٣٤٧)، ومعجم الشعراء ص:(٤٣١)، وتاريخ بغداد (٣/ ١١٤).

(٢) إسماعيل بن غزوان هذا مِمَّن ردَّد الجاحظُ ذكرهم في كتابه البخلاء، وكثيراً ما يقرنه بسهل بن هارون، ويورده موضع البخل والانتصار له، وتدل أحواله أنَّ له صلة بإبراهيم النظَّام والمتكلمين». انظر: البخلاء ص:(١، ٤٣، ٩٠، ٩٢، ١٠٥، ١٣٠، ١٥٥، ١٩٨، ٢٥١، ٢٥٤)، والبيان والتبيين (٣/ ١٦٣).

(٣) انظر: رسالة الرد على النصارى ضمن رسائل الجاحظ (٣/ ٣٠٣ ـ ٣٥١).

(٤) لم أجد القصتين في (كتاب الحيوان) مع أنه من مظان ذلك، وقد يكون ذكرهما في أحد كتبه المفقودة.

(٥) ذكر ذلك ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص:(١٩٤ ـ ١٥٩) وردَّ عليه.

(٦) ذكر ذلك ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص:(٢١٠ ـ ٢١٣)، وردَّ على استغرابهم ذلك.

(٧) انظر: كتاب الحيوان (٢/ ٣٢٠) وما بعده.

(٨) انظر: كتاب الحيوان (٣/ ٥١٠).

(٩) انظر: كتاب الحيوان (٥/ ٥٣٥ ـ ٥٣٧).

الحَمَامة[١]، وأشباه هذا مِمَّا سنذكره فيما بعد إن شاء الله، وهو مع هذا من أكذب الأمة، وأوضعهم لحديث، وأنصرهم لباطل»[٢].

ردّ الأخبار، ومُعاداة أهل الحديث:

لم يكن للأخبار معنى عند الجاحظ كما أشار إليه ابن قتيبة آنفا، وقد أخذ ذلك عن أستاذه النظَّام الذي كان لا يقيم للآثار وزناً، ويطعن في رواتها من الصحابة، فما وافق عقله أخذ به، وما خالفه تركه بحجة عدم التواتر، وعلى أساس ذلك ردَّ الجاحظ أحاديث الصفات، وحديث انشقاق القمر[٣]، وأحاديث قتل الوزغ[٤]، والكلاب، والحية، والحدأة، والعَقرب، والفأرة، والغُراب[٥]، وذلك بيِّنٌ في جميع كتبه، وبخاصة في (كتاب الحيوان) الذي ردَّ فيه طوائف من الأخبار؛ بحجة مخالفتها للعقل[٦].

ومن تأصيلاته في ذلك بعد أن ذكر آيات قرآنية وأخبار وحكايات مروية استدل بها من قال: إن كل جنس من أجناس الحيوانات أمة من الأمم، وأنها تعقل وتنطق، قوله: «. . .وذهب ناسٌ من غير المتكلمين، واتبعوا ظاهر الحديث، وظاهر الأشعار، وزعموا أن الحجارة كانت تعقل وتنطق، وإنما سُلِبَت المنطق فقط، فأما الطَّير والسِّباع فعلى ما كانت عليه. . . وليس هؤلاء مِمَّن يفهم تأويل الأحاديث، وأيّ ضرب يكون منها مردوداً، وأيّ ضرب يكون منها مُتأولاً، وأيّ

---

(١) انظر: كتاب الحيوان (٣/ ١٩٦).

(٢) تأويل مختلف الحديث ص: (٤١ ـ ٤٢).

(٣) انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي (١/ ١١٥).

(٤) كتاب الحيوان (٤/ ٢٨٦ ـ ٢٨٧)، وقد ردت المعتزلة هذه الأحاديث بحجة أن هذه المخلوقات غير مُكَلَّفة فكيف يصح عقوبتها بالقتل؟ فأجاب ابن قتيبة: (إن الاعتقاد بأن الهوام والسباع والطيور لا يجوز عليها عصيانٌ ولا طاعةٌ مخالفٌ لكتاب الله، وأنبيائه، ورسله، وكتب الله المتقدمة. . . .)، ثم ذكر الأدلة من الكتاب والسنة وغيرهما. انظر: تأويل مختلف الحديث ص: (٩٣ ـ ٩٤).

(٥) طالع كتاب الحيوان (١/ ٢٩٢ ـ ٣٠٨).

(٦) وجمع ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث، طوائف من الأخبار التي ردوها، ودافع عنها، وبيَّن أوجهها.

ضرب منها يُقال: إن ذلك إنما هو حكاية عن بعض القبائل، ولذلك أقول: لولا مكان المتكلمين لهلكت العوامُّ، واختُطفت، واستُرقَّت، ولولا المعتزلة لهلك المتكلمون»[(١)].

وإذا كانت الأخبار عنده بهذه المنزلة، فهل يُنتظر منه التوقير لأهل الآثار، كلا! وقد رأينا هجومه عليهم في كتابيه: (خلق القرآن)، و(الرَّد على المُشَبِّهة)، وتلقيبهم بأسماء منها: (الحشوية، والنابتة، والمُجَسِّمة، والمُشَبِّهة)، ونحوها.

وقد جاءه يوماً أبو بكر بن أبي داود ـ وكان من تلاميذه ـ فاستأذن عليه، فاطَّلع عليه من خوخَة، فقال: من هذا؟ فقال: رجل من أصحاب الحديث، فقال: ومتى عهدتني أقول بالحشوية؟ ثم فتح له بعدما أخبره باسمه، فحدَّثه بحديث وضعه في الساعة[(٢)].

التشنيع على الصَّحابة والطَّعن فيهم:

مر بنا طعن الجاحظ في أمير المؤمنين معاوية وتكفيره له، وليس ذلك بعارض عليه؛ فإنه أخذ الطعن في الصَّحابة عن شيخه إبراهيم النَّظَّام الذي كان من أشد الطاعنين فيهم، ووثَّق ذلك في كتابه الذي سمَّاه (الفتيا) في أصول الفتيا والأحكام وأيَّده واستدل له، والكتاب مفقود، ولا يوجد منه غير رسالة كتبها الجاحظ إلى أبي الوليد بن أحمد بن أبي دؤاد يخبره فيها بكتابه الفتيا على وجه التقديم له والتقريظ، وليست الكتاب بعينه[(٣)].

غير أن الرازي نقل في (المحصول) عن (الفتيا) طائفة كبيرة مِمَّا نقله الجاحظ عن شيخه النَّظَّام في الطعن على الصحابة تدل على حقد وكراهية، ويدور أغلبها على طعنهم بما اختلفوا فيه من القضايا الفقهية، والسياسية، وكلام بعضهم في بعض، ونحو ذلك[(٤)].

---

(١) كتاب الحيوان (٤/ ٢٨٧ ـ ٢٨٩).

(٢) تاريخ بغداد (١٢/ ٢١٣)، وسير أعلام النبلاء (١١/ ٥٣٠).

(٣) وقد نشرها الأستاذ عبد السلام هارون ضمن رسائل الجاحظ (٢/ ٣١١ ـ ٣١٩).

(٤) انظر: المحصول من علم الأصول (٤/ ٣٠٨ ـ ٣٣٦)، وقد نقل ابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ص: (١٥ ـ ٢٩)، والبغدادي في الفرق بين الفرق ص: (١٤٧ ـ ١٤٩) بعض =

وكل ذلك ليس بحجة؛ فالصحابة ليسوا بمعصومين كالأنبياء، والاختلاف في الأمور الفقهية قد يكون رحمة لا نقمة؛ بجواز الوجهين تخفيفاً على العباد، غير أنه لم يسع المعتزلة إلا الطعن فيمن زكاهم اللهُ في كتابه، ورسولُه ﷺ في سنته.

المُجون وقلة المروءة:

سبق قول ابن قتيبة، وابن حزم، وابن كثير، في مُجونه، وهزله، وقد وصفه ابن حزم في موضع آخر بالهَزل، والانهمال، والعيارة[١].

وأرى أن ذلك يرجع إلى عقيدته، ومواقفه من مخالفيه، وسوء لسانه فيهم؛ لأنني لم أقف ما يفيد أنه كان يمارس مظاهر المجون الظاهرة، كالشرب، واللعب، والغناء، واقتناء آلات اللهو، ونحو ذلك؛ فإنه كان منكباً على المطالعة، والتحصيل، والتأليف، ولم يكن عنده وقت للعب والمُسليات، وقد كان من أصحاب الهمم العالية.

= طعون النظام في الصحابة، وأبطلاها.

(١) انظر ص: (٥٠٦، ٥٢٣ ـ ٥٢٤)، والفصل (٥/ ١٧٤)، والعيَّار: هو الذي ينشط في المعاصي.

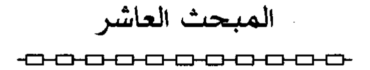

المبحث العاشر

منهج عبد الله بن شِرشِير الناشئ الأكبر (ت٢٩٣هـ)[1] في تقرير العقيدة

وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة ودلائله

اشتهر أبو العباس عبد الله بن محمد بن شِرْشِيْر[2] الأنباري باللغة والنحو، والشعر والأدب والعروض، وكان من الشعراء المُجِيدين، مِن طبقة ابن الرُّومي والبُحتري ونُظرائهما، وله المصنفات الكثيرة، ولُقب بالنَّاشئ الأكبر تمييزاً له عن

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن شِرشِير أبو العباس الأنباري الشَّاعر المتكلم المعتزلي المشهور بالناشئ، أصله من الأنبار، وبها نشأ وتعلَّم، ثم قدم بغداد فنزلها، وألَّف بها بعض الكتب في النحو والعروض والمنطق والكلام والشعر، وكان ينحو في تأليفاته منحى المُخالفة والنقض، فكان يُعارض النحويين وينقض أصولهم، وأدخل على الخليل قواعد وشُبهاً ناقضة للعَروض، وأظهر قوة وفطنة وذكاءً، لكن مخالفيه اتهموه بالهَوَس فقاطعوه، وضاقت عليه بغداد، فخرج إلى مصر، ونزل بها إلى أن توفي عام ٢٩٣هـ.

● مصادر ترجمته: طبقات الشعراء ص:(٤١٧)، والفهرست ص:(٢١٧)، وفضل الاعتزال ص:(٢٩٩)، وتاريخ بغداد (١٠/ ٩٢)، والأنساب (٥/ ٤٤٥)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٥٤٢)، وإنباه الرواة (٢/ ١٢٨)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٢٢٨)، ووفيات الأعيان (٣/ ٩١)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٠)، وطبقات المعتزلة ص:(٩٢)، ولسان الميزان (٤/ ١١١)، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري ص:(٣٩٤).

(٢) شِرْشِير: بكسر الشين الأولى والثانية المعجمتين، وبينهما راء ساكنة، ثم ياء مثناة من تحتها وبعدها راء، وهو في الأصل اسم طائر يصل إلى الدِّيار المصرية عبر البحر المتوسط زمن الشتاء، وهو أكبر من الحمام بقليل، كثير الوجود بساحل دمياط، وباسمه سمي الرجل. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٩٢).

الناشئ الأصغر[١].

وكاشتهاره بالعربية والأدب اشتهر بالاعتزال، والكلام، والمنطق، وقد كانت له مقالات وآراء على غرار كبار المعتزلة ومصنفيها.

ـ قال ابن النديم: «كان متكلماً، شاعراً، مترسلاً، حسن الأدب، وله قصيدة أربعة آلاف بيت على رَوِيٍّ واحد، وقافية واحدة في الكلام، سلك فيها طريق الفلسفة، فسقط عند أهل طبقته من المتكلمين»[٢].

ـ وقال القاضي عبد الجبار فيه: «من أهل الأنبار، نزل بغداد، وله كتب كثيرة، نقض فيها كتب المنطق، وهو شاعر، وله قصيدة على روي واحد وقافية واحدة أربعة آلاف بيت، وخرج في آخر عمره إلى مصر، وأقام بها بقية عمره، وله مناظرات كثيرة، إلا أن في كلامه طولاً وغلظاً، وله كتابٌ في المقالات، ومن قصيدة له:

ما في البرية أخزى عند فاطرها ... مِمَّن يدين بإجبار وتشبيه

وهي في العَدل والتوحيد»[٣].

وقال الذَّهبي: «وكان بصيراً بالعربية، قيِّماً بالعروض، كثير التصانيف... وكان من كبار المعتزلة الأرْعواء»[٤].

وقد ذكر القاضي عبد الجبار ـ كما تقدم أعلاه ـ وابن حزم أن له كتاباً في المقالات[٥]، ويبدو من اسمه أنه ذكر فيه مقالاته العقدية والكلامية، ولكننا

---

(١) تقدمت ترجمة الأصغر في ص:(٣٥٤)، ولُقِّب الناشئ الأكبر بهذا اللقب؛ لأنه دخل يوما مجلساً فيه أهل الجدل والكلام، فتكلم وجوَّد، وقطع من ناظره، فقام شيخ منهم وقبَّل رأسه، وقال: لا أعدمنا الله مثل هذا الناشئ أن يكون فينا، وينشأ في كل وقت مثلُه لنا، واستحسن أبو العباس هذا اللقب فلقِّب به. (الفهرست ص: ٢١٧).

(٢) الفهرست ص:(٢١٧)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٥٤٨).

(٣) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢٩٩ ـ ٣٠٠)، وطبقات المعتزلة للمرتضى ص:(٩٢ ـ ٩٣).

(٤) تاريخ الإسلام (٢٢/ ١٨١ ـ ١٨٢)، والإرعواء: هو الكف عن القبيح. انظر: تهذيب اللغة (٣/ ١٦٣).

(٥) الفصل في الملل والنحل (٥/ ٦١).

لم نقف عليه لنعرف آراءه الكلامية والفلسفية بالتفصيل.

وبالاطلاع على كتب المقالات والفرق والعقائد ظهر لي أن مَقولاته قليلة جداً بالمقارنة مع ما يُنقل عن باقي كبار المعتزلة.

ومِمَّا وقفت له في الكتب منسوباً إليه ثلاث مقالات: الأولى: تتعلق برأيه في أفعال العباد، والثانية: تتعلق بقدرة الله في فعل خلاف ما سبق به علمه، والثالثة: تتعلق برأيه في الأسماء المُشتركة بين الله وبين خلقه، كالموجود والحي والعليم والقدير، أهي حقيقة في الرب مجاز في العبد أم العكس؟

أما الأولى: فإن المعتزلة أطبقوا على أن الإنسان فاعلٌ، محدِثٌ، ومخترعٌ، ومنشئٌ على الحقيقة دون المجاز، وقال الناشئ: الإنسان لا يَفعَلُ في الحقيقة، ولا يُحدِث في الحقيقة، وكان لا يقول: إن البارئ يُحدِث كَسْبَ الإنسان[(١)].

قال الأشعري: «فَلَزِمَه مُحدَثٌ لا لمُحدِثٍ في الحقيقة، ومفعولٌ لا لفَاعِلٍ في الحقيقة»[(٢)].

ووجه إلزامه بذلك أنه قد صرَّح بأن الإنسان غير فاعل لفعله، وفعلهُ مفعولٌ، ومع ذلك فليس هو فعلاً لله، ولا فعلاً للعبد، فَلَزِمَهُ مَفعولٌ مِن غَيرِ فَاعلٍ[(٣)].

قال ابن قيم الجوزية: «ولعمر الله إن هذا الإلزامَ لازمٌ لأبي الحَسَن[(٤)] وللجبرية؛ فإن عندهم الإنسان ليس بفاعل حقيقة، والفاعل هو الله، وأفعال الإنسان قائمة لم تقم بالله، فإذا لم يكن الإنسان فاعلها مع قيامها به، فكيف يكون الله سبحانه هو فاعلها؟! ولو كان فاعلها لعادت أحكامها عليه، واشتقت له منها أسماء، وذلك مستحيل على الله، فيلزمك أن تكون أفعالاً لا فاعل لها، فإن العبد ليس بفاعل عندك، ولو كان الرَّبُّ فاعلاً لها لاشتُقَّتْ له مِنها أسماء، وعَادَ حكمها عليه، فإن قيل: فما تقولون أنتم في هذا المقام؟ قلنا: لا نقول بواحد

---

(١) مقالات الإسلاميين (٢/ ٢١٩)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٥٨٣)، وشفاء العليل ص:(٢٦٧) ط دار التراث.

(٢) مقالات الإسلاميين (٢/ ٢١٩)، وشفاء العليل ص:(٢٦٧).

(٣) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ص:(٢٦٧) ط دار التراث.

(٤) يريد به أبا الحسن الأشعري.

مِن القولين، بل نقول: هي أفعال للعباد حقيقة، ومفعولة للرَّبّ، فالفعل عندنا غير المفعول، وهو إجماع من أهل السنة، حكاه الحُسين بن مسعود البغوي وغيره، فالعبد فعلُه حقيقةٌ، والله خالقه وخالق ما فعل به من القدرة والإرادة، وخَالِقُ فَاْعِلِيَّتِه»[١].

وأما الثانية: فإن ابن حزم حكى عنه أنه قال في كتابه المقالات: «لا يقدر الله على أن يُسَوِّيَ بَنَانَ الإنسانِ بعد أن سبق في علمه أنَّه لا يُسَوِّيها»[٢].

قال ابن حزم ناقضاً عليه: «وهذا تكذيبٌ محضٌ لله تعالى في قوله: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾[٣]»[٤].

وهذه المقالة واحدة مِن المقالات الكثيرة التي قالتها المعتزلة في قدرة الله تعالى وفي علمه، فقد قال النَّظَّام بأن الله لا يقدر على ظلم أحد، ولا على شيء من الشر، وقال معمر بن عبَّاد السُلَمي: إن في العالم أشياء لا نهاية لها ولا يحصيها البارئ ولا أحد غيره، ولا لها عنده بمقدار، وقال هشام بن عمرو الفُوَطي[٥]: إن الله إذا خلق شيئاً فإنه لا يقدر أن يخلق مثل ذلك الشيء أبداً، لكنه يقدر على أن يخلق غيره، والغيران عنده لا يكونان مثلين، وكان الجاحظ يقول: إن الله تعالى لا يقدر على إفناء الأجسام ألبَتَّةَ إلا أن يرققها ويفرق أجزاءها، وقد ذكر الأشعريُّ وغيره كثيراً من اضطرابهم فيها، وجميعها راجعة إلى تعجيز الله في قدرته وعلمه[٦].

---

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر ص:(٢٦٧ ـ ٢٦٨) ط دار التراث.

(٢) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٦١).

(٣) سورة القيامة: الآيتان (٣ ـ ٤).

(٤) الفصل في الملل والأهواء والنحل (٥/ ٦١).

(٥) هو هشام بن عمرو الفُوَطي ـ بفتح الواو وقيل بإسكانها بعد المضمومة ـ الشيباني البصري، زعيم الهشامية من معتزلة البصرة، له مقالات وآراء، وكان المأمون يُجِلُّه ويعظمه، وقال في مدحه شعراً. انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٢٧١)، والفرق بين الفرق ص:(١٥٩).

(٦) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٧٣ ـ ٢٧٨، ٢/ ٢٢٨ ـ ٢٥٠)، والفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم (٥/ ٥٧ ـ ٦٤).

وأما الثالثة: فإن النظار اختلفوا فيما يطلق على الله وعلى عباده من الأسماء، فذهبت غُلاة الجهمية والقرامطة الباطنية أن الأسماء المشتركة بين الله وبين خلقه حقيقة في العبد مجازٌ في الرب، وقالوا ذلك حتى في اسم الحي والعليم ونحوهما؛ لأن إثبات ذلك لله على وجه الحقيقة يقتضي عندهم تشبيهاً، وكان الجهم وأتباعه لا يسمون الله شيئاً، ونُقل عنه أنه ما كان يُسَمِّي اللهَ إلا بالقادر الفاعل؛ لأن العبد عنده ليس بقادر ولا فاعل، وذهب أبو العباس الناشئ إلى ضد ذلك، فقال: إنها حقيقة في الرَّب، مجاز في العبد[(١)].

قال الأشعري: «وقال الناشئ: الباريء عالمٌ قادرٌ حيٌّ سميعٌ بصيرٌ قديمٌ عزيزٌ عظيمٌ جليلٌ كبير فاعلٌ في الحقيقة، والإنسان عالمٌ قادرٌ حيٌّ سميعٌ بصيرٌ فاعلٌ في المجاز، وكان يقول: إن الباري شيء موجود في الحقيقة، والإنسان شيء موجود في المجاز، وكان يزعم أن الباري غير الأشياء، والأشياء غيره في الحقيقة، ويزعم أن النبي ﷺ صادقٌ في الحقيقة فاعلٌ في المجاز، وكان يقول: إن الاسم إذا وقع على المُسمَّين، فلا يخلو أن يكون قد وقع عليهما لاشتباههما، كقولنا: جوهر وجوهر، وماء وماء، أو لاشتباه ما احتملته ذاتهما مِن المعنى كقولنا: متحرك ومتحرك، وأسود وأسود، أو لِمُضَاف أضيفا إليه ومُيِّزا منه لولاه ما كانا كذلك، نحو: محسوس ومحسوس، ومُحدَث ومُحدَث، أو لأنه في أحدهما بالمجاز وفي الآخر بالحقيقة، كقولنا: للصَّندل المُجتلب مِن مَعْدَنِه صندل، وكتسميتنا للإنسان بهذا الاسم، فإذا قلنا: إن الباريء عالمٌ قادرٌ حيٌّ سميعٌ بصيرٌ، فلا يجوز أن تكون وقعت هذه الأسماء عليه لمشابهته لغيره، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمعان قامت بذاته، ولا يجوز أن تكون وقعت عليه لمُضاف أضيف الباريء إليه؛ لأنه لم يزل عالماً قادراً حياً سميعاً بصيراً قبل كون الأشياء، فلم يبق إلا أن الأسماء وقعت عليه، وهي فيه بالحقيقة، وفي الإنسان بالمجاز»[(٢)].

والصَّواب من ذلك: أنها حقيقة فيهما، فللرب تعالى مِنها ما يليق بجلاله

---

(١) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢)، ومنهاج السنة النبوية (٢/ ٥٨١ ـ ٥٨٤).
(٢) مقالات الإسلاميين (١/ ٢٦١ ـ ٢٦٢).

وعَظَمته، وللمخلوقين منها ما يناسب عجزهم وضعفهم، واختلاف الحقيقتين لا يخرجهما عن كونها حقيقة فيهما، وعلى ذلك أهل السنة والجماعة(١).

والأسماء والصفات نوعان: نوعٌ يختص به الرب، مثل الإله، ورب العالمين ونحو ذلك، فهذا لا يثبت للعبد بحال، والثاني: ما يُوصف به العبد في الجملة، كالحيِّ والعالِم والقادر، فهذا لا يجوز أن يثبت للعبد ما يثبت للرب أصلاً؛ لأنه لو ثبت ذلك للزم أن يجوز على أحدهما ما يجوز الآخر، ويجب له ما يجب، ويمتنع عليه ما يمتنع، وذلك يستلزم اجتماع النقيضين(٢).

هذا ما عرفته عن الناشي وعن مقالاته القليلة، وهي دالة على أنه كان معتزلياً، وإن انفرد ببعض المقالات الشاذة، كعادة رؤساء المعتزلة.

وقد اتهمه ابن النديم في الفهرست بقول انفرد به يفيد أنه كان ثَنَوياً(٣)، فقال: «يقال: إنه كان ثنوياً فسقط من طبقة أصحابه المتكلمين»(٤).

لكن الحافظ ابن حجر اعترض عليه في اللِّسان فقال: «قلتُ: ولا تغتر بقول ابن النديم، فإن هذا من كبار المسلمين»(٥).

---

(١) انظر: بدائع الفوائد (١/ ٢٤٩) بتحقيق الزغلي.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ٥٩٦).

(٣) تقدم تعريف الثنوية ص: (٤٩٤).

(٤) الفهرست ص: (٢١٧).

(٥) لسان الميزان (٤/ ١١١).

المبحث الحادي عشر

منهج محمد بن أحمد بن كيسان (ت٣٢٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلب واحد وهو:

اتهامه بالاعتزال ودلائله، ومناقشة ذلك

ضاعت كتب أبي الحسن بن كيسان بما فيها كتابه (معاني القرآن)، فلم نقف على شيء منها؛ لنعرف المزيد من آرائه العقدية، ومعظم الأقوال المنسوبة إليه في النحو والصرف والتفسير متناثرة في كتب النحو والتفاسير، وقد حاول

---

(١) هو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان النحوي، لا يُعلم تاريخ ولادته بالتحديد، لكنه وُلد على الراجح ببغداد ونشأ بها، فأخذ اللغة عن المبرد وثعلب، وسمع الحديث من عُلماء بغداد، ولَمَّا قوي عوده في اللغة وغيرها جلس للناس في جامع المنصور، فكان يحضره الأمراء والوزراء والقضاة والوجهاء، حتى إنه ليجتمع على بابه نحو مائة رأس من الدَّواب للرؤساء والأشراف الذين يقصدونه، وفي أثناء ذلك صنَّف مصنفاته في التفسير والقراءات واللغة وغريب الحديث، ولم يزل ببغداد حتَّى توفي بها عام ٣٢٠هـ، وقيل: ٢٩٩هـ. وكان عالماً باللغة والنحو، قيِّماً بالتفسير والقراءات، وخلط بين مذاهب الكوفيين والبصريين، فأخذ من كل واحد منهما ما غلب على ظنه صحتُه، واطَّرد له قياسُه، ولم يتعصَّب لأحدهما، ومن كتبه: معاني القرآن، وغريب الحديث، والمُهَذَّب في النحو، والتصاريف.

● مصادر ترجمته: الفهرست ص:(٨٩)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٥٣)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(٥١)، وتاريخ بغداد (١/ ٣٣٥)، ونزهة الألباء ص:(١٦٢)، والمنتظم (٤/ ١١٤)، ومعجم الأدباء (٥/ ٢٣٠٦)، وإنباه الرواة (٣/ ٥٧)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٤)، وبغية الوعاة (١/ ١٨)، وطبقات المفسرين (٢/ ٥٨)، وابن كيسان النحوي، حياته، آثاره، آراؤه، للدكتور: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٥م.

الدكتور: محمد إبراهيم البنا[١] أن يجمع ذلك الشَّتات، لكنه وإن جمع جملة من آرائه النحوية والإعرابية والتفسيرية، فإن ما يخص العقيدة من ذلك نادر جداً، إذا قُورنَ بآرائه في النحو واللغة والتفسير[٢].

وربما لفقدان كتبه أو لغير ذلك أحجم المترجمون عن بيان حقيقة مذهبه العقدي، ولم أر فيما اطلعتُ عليه من المصادر من صرَّح بذلك، أو ذكره بمذهب من المذاهب غير أبي حيان الأندلسي[٣] الذي ذكر أن فيه نزعة اعتزالية استنتاجاً من بعض تفسيراته[٤].

وقد وقفتُ في (البحر المحيط)، و(الكشّاف) و(تفسير الثعلبي) على نقول معزوة إليه تؤيد انتسابه للاعتزال، وهي أربعة مواضع كالتالي:

الأول: قال أبو حيان الأندلسي في تفسير قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾[٥]: «قال ابن كيسان: خلقهم لطاعته، فاستبدلوا عن هذه الخلقة المرضية كفرهم»[٦].

فالمفهوم من الشطر الأخير لقوله هذا أن الكفر شيء اختاره الإنسان، واستبدل به الطَّاعة، كما هو مذهب المعتزلة؛ اعتماداً على أن الله خلق العباد لطاعته، وهو لا يخلق الشر، وإنما يخلق الخير، ولذلك تعقبه أبو حيَّان بقوله: «وضعف قوله؛ لأنه تعالى لو برأهم لطاعته لَمَا كفر أحد منهم؛ لاستحالة أن يخلق شيء لشيء، ويتخلّف عن ذلك الشيء»[٧].

الثاني: وقال أبو حيان في قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغۡ قُلُوبَنَا بَعۡدَ إِذۡ هَدَيۡتَنَا﴾[٨]:

(١) من أعضاء هيئة التدريس بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢) طالع: ابن كيسان النحوي، حياته آثاره، آراؤه، للدكتور: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٥م.

(٣) هو محمد بن يوسف بن علي أبو حيان الغرناطي الأندلسي، ولد في غرناطة، وارتحل إلى مالقة، وتنقل حتى أقام في القاهرة، فتوفي بها عام ٧٤٥هـ. وكان عالماً بالتفسير، والحديث، والعربية، متفنناً. انظر: الدر الكامنة (٤/ ٣٠٢)، وبغية الوعاة (١/ ٢٨٠).

(٤) البحر المحيط (٢/ ٣٨٦).

(٥) سورة البقرة: الآية (١٦).

(٦) البحر المحيط (١/ ٧٢).

(٧) البحر المحيط (١/ ٧٢).

(٨) سورة آل عمران: الآية (٨).

«ومعنى الإزاغة هنا الضلالة، وفي نسبة ذلك إلى الله تعالى رد على المعتزلة في قولهم: (إن الله لا يُضِلُّ)؛ إذ لو لَم تكن الإزاغة من قِبَله تعالى لما جاز أن يُدعَى في رفع ما لا يجوز عليه فعله... وقال ابن كيسان: سألوا ألا يزيغوا فيزيغ الله قلوبهم، نحو: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[1] أي: ثبتنا على هدايتك وألا نزيغ فتزيغ قلوبنا، وهذه نزعة اعتزالية، كما قال الجُبَّائي[2]: لا تمنعها الألطاف التي بها يستمر القلب على صفة الإيمان، ولمَّا منعهم الألطاف لاستحقاقهم منع ذلك جاز أن يُقال أزاغهم[3]، ويدل عليه: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓا۟﴾، وقال الزمخشري: لا تُبْلِنا بَلايَا تزيغ فيها قلوبنا، أو لا تمنعنا ألطافك[4] بعد أن لطفتَ بنا انتهى[5].

وهذه مسألة كلامية هل الله تعالى خالق الشر كما هو خالق الخير أو لا يخلق الشر؟ فالأول: قول أهل السنة، والثاني: قول المعتزلة، وكُلٌّ يفسر على مذهبه»[6].

ووجه الاستدلال هو أن ابن كيسان أضاف الزيغ إلى القلوب؛ فراراً من

---

(١) سورة الصف: الآية (٥).

(٢) هو أبو علي محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجُبَّائي، شيخ المعتزلة، وأبو شيخها أبي هاشم الجبائي، وزعيم الجبائية من المعتزلة، تلقى الاعتزال عن أبي يعقوب الشحَّام وغيره بالبصرة، ودانت له بالرئاسة سائر طبقات المعتزلة قبل ابنه، وكان معروفاً بقوة الجدَل والكلام، توفي عام ٣٠٣هـ. انظر: فضل الاعتزال ص:(٢٨٧)، وطبقات المعتزلة ص:(٨٠).

(٣) كلام الجبائي ذكره المرتضى في أماليه (٢/ ٢٧).

(٤) اللطف عند المعتزلة: ما يختار المُكَلَّف عنده الطَّاعة تركاً وإتياناً، أو يُقرِّب منها، مع تمكنه في الحالتين، ويسمون الأول لطفاً مُحَصِّلاً، والثاني لطفاً مُقَرِّباً، ويجعلونه واجباً على الله لقولهم بوجوب فعل الأصلح على الله، وهو عند الأشاعرة: ما يقع عنده صلاح العبد آخر عمره بطاعة الإيمان، دون فساده بكفر وعصيان، وليس اللطف عند أهل السنة مقيداً بآخر العمر كما ذهبت إليه الأشاعرة، بل هو فضل من الله، ولا حدَّ له، ولا نهاية، ولا يتعلق بوقت دون آخر. انظر: مقالات الإسلاميين (٢/ ٢٤٧ ـ ٢٥٠)، وشرح الأصول الخمسة ص:(٥١٩)، ومتشابه القرآن ص:(٧١٩)، والمواقف في علم الكلام ص:(٣٢٨ ـ ٣٢٩)، والكليات للكفوي ص:(٧٤٩).

(٥) الكشاف عن عيون الأقاويل (١/ ١٧٦) ط دار المعرفة.

(٦) البحر المحيط (٢/ ٣٨٦).

إسنادها إلى الله؛ لقول المعتزلة بأن الله لا يخلق الشر؛ لأنه قبيح، والله يتعالى عنه[١]، ولذلك تعقبه أبو حيان الأندلسي بقوله: (وهذه نزعة اعتزالية)، وما ذكره أبو حيان عن الجُبَّائي والزمخشري يرجع إلى كلام ابن كيسان؛ لأنهما حملا الإزاغة على منع القلوبِ الألطافَ التي تستمر بها على صفة الإيمان فتزيغ هي، لا على الإزاغة الحقيقية من الله للقلوب.

والذي عليه أهل السنة والجماعة إثبات هذه المعاني التي أثبتها الله لنفسه على حقيقتها، واعتقاد أنه ليس في ذلك أدنى قبح أوظلم؛ لأن الظلم وضع الشيء في غير موضعه، والعدل عكسه، وبناءً عليه فما عاقب الله به الكافرين من الإضلال، والختم على القلوب، والإزاغة، والنسيان، هو عين العدل والحكمة؛ لأن ذلك كان بسبب كفرهم وجحودهم ومعاندتهم بعدما تبين لهم الحق، كما قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴿١١٠﴾﴾[٢]، وقوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾[٣]، وقوله: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[٤]، وما شابه ذلك من الآيات الدالة على أن الله إنما ختم على قلوبهم، وأزاغهم، وأضلهم، وحال بينهم وبين الهدى؛ جزاءً وفاقاً على تماديهم في الباطل، وتركهم الحق، وهذا عدل منه ـ تعالى ـ، وهو حسن ليس بقبيح[٥].

الثالث: حكى الزمخشري عنه أنه قال في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾[٦]: «عن كرامته»[٧].

وتفسيره هذا ظاهر التأويل؛ فإن المراد بالآية كما فسرها السلف رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، وحَجْبُ الكفار عن رؤيته، وإليه ذهب جماهير المفسرين ما عدا المعتزلة، وقد تقدم شرحُ ثعلب الآية برؤية المؤمنين ربهم في

---

(١) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(١٧٩).

(٢) سورة الأنعام: الآية (١١٠).

(٣) سورة الصف: الآية (٥).

(٤) سورة التوبة: الآية (٦٧).

(٥) انظر: شفاء العليل ص:(١٨١ ـ ١٨٤، ٢٠٦، ٢٧٦) ط دار التراث، وتفسير القرآن العظيم (١/ ١٧٤).

(٦) سورة المطففين: الآية (١٥).

(٧) الكشاف عن حقائق التنزيل (٤/ ١٩٦).

الآخرة، وردُّ النحَّاس على من أولها بحجب الكفار عن كرامة ربهم[(١)].

الرابع: ذكر عنه الثَّعلبي في تفسيره (الكشف والبيان) أن ابن كيسان قال في قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[(٢)]: «إلا مُلكه»[(٣)].

وهذا يتفق أيضاً مع تفسيرات المعتزلة في الآية التي ترجع كلها إلى نفي صفة الوجه عن الله سبحانه، والصَّواب أن المراد بالآية هو الوجه، فعبَّر بالوجه عن الذّات لشرفه، إخباراً بأنه الدائم الباقي الحي القيوم الذي تموت الخلائق ولا يموت[(٤)].

قال ابن قيم الجوزية: «وجه الرب جل جلالُه حيث ورد في الكتاب والسنة فليس بمجاز، بل على حقيقته، واختلف المعطلون في جهة التجوز في هذا، فقالت طائفة: لفظ الوجه زائدٌ، والتقدير: ويبقى ربك، وقالت فرقة أخرى منهم: الوجه بمعنى الذات، وهذا قول أولئك، وإن اختلفوا في التعبير عنه، وقالت فرقة: ثوابه وجزاؤه، فجعله هؤلاء مخلوقاً منفصلاً، قالوا: لأن الذي يراد هو الثواب، وهذه أقوال نعوذ بوجه الله العظيم من أن يجعلنا من أهلها»[(٥)].

وقد حاول الدكتور محمد إبراهيم البنا تخريج قولي ابن كيسان في الموضع الأول والثاني لتتوافق مع مذهب الأشعرية ـ الذين سمَّاهم أهل السنة ـ في الآيات ليُخرجه من عداد المعتزلة، فقال بعد أن ذكر قوله في آية سورة البقرة التي تقدم ذكرها في الموضع الأول: «فقد يظن من هذا التعبير أن الكفر شيء اختاره الإنسان وفَعَلَه كما هو مذهب المعتزلة، على أن عبارة ابن كيسان ليست نصاً في هذا المراد؛ إذ قد يُحمل الاستبدال على الكسب الذي يمثل مذهب أهل السنة، وأنه ليس للعبد خلق ولا إيجاد للكفر، وإنما كل ما كان منه أنه أراده وتجرَّد له»[(٦)].

---

(١) انظر ص:(٥٣ ـ ٥٤، ٣٨٦).
(٢) سورة القصص: الآية (٨٨).
(٣) تفسير الثعلبي (الكشف والبيان) (٧/ ٢٦٨)، وذكره ابن تيمية في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٥٨١).
(٤) انظر: تفسير القرآن العظيم (٦/ ٢٦٢).
(٥) مختصر الصواعق المرسلة ص:(٣٣٥) ط دار الكتب العلمية ١٩٨٥م.
(٦) ابن كيسان النحوي، حياته، آثاره، آراؤه ص:(٦١).

وقال أيضاً بعد أن ذكر قوله في آية سورة آل عمران التي تقدم ذكرها في الموضع الثاني: «ويمكن أن يقال في هذا النص ما قيل في الذي قبله، وأن يفسر الزيغ المُسند للسائلين (سألوا ألا يزيغوا) بأنه إرادته والتجرُّد له لا خلقه، بل هذا هو المتعين؛ لأن ابن كيسان أعقبه بقوله: (فنستحق أن تزيغ قلوبنا)، وهذا ما يدعوه أهل السنة خلقاً لله إبداعاً وإحداثاً، فليس في هذين النصين دليل على اعتزال أبي الحسن، بل إن له من النصوص ما قد يدخله في زمرة أهل السنة، وذلك قوله الذي تقدم عند آية آل عمران: ﴿وَلَهُۥٓ أَسْلَمَ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾[1]، فقد قال: (وله خضع من في السموات والأرض فيما صوَّرهم فيه ودبَّرهم عليه، وما يُحدث فيهم، فهم لا يمتنعون عليه، كرهوا ذلك أو أحبوه، رضوا بذلك أو سخطوه)[2]»[3].

لكن تفسيرَ ابن كيسان لآية سورة المطففين السابقة يناقضه؛ فإن الأشعرية يثبتون رؤية الله في الآخرة بلا جهة، ولمَّا نفى ابن كيسان الرؤية بالإجمال، وفسر حجاب الكفار عن ربهم بحجبهم عن كرامته، دلَّ ذلك على أنه يرى رأي المعتزلة النافين للصفات بالجملة، ولعل ذلك هو سِرُّ اعتناء الزمخشري بتفسيراته في كشافه.

والتخريج الذي حاول الدكتور استنتاجه من كلام ابن كيسان لا يسعفه، فإن ابن كيسان أراد بقوله: (خلقهم لطاعته فاستبدلوا عن هذه الخلقة المرضية كفرَهم) خلقَ الكفار لأعمالهم تخريجاً لأصل المعتزلة في أفعال العباد؛ لا إرادة لكسب الأشعرية كما ادَّعى؛ فإن مبادئ الأشعرية لم تكن معروفة في عصره، بل اشتهرت بعده، وقول ابن كيسان في الآية الثانية: (سألوا ألا يزيغوا) دليل آخر على اعتزاله؛ حيث أسند الزيغ إلى السَّائلين لا إلى الله، وقوله بعد ذلك: (فيزيغ الله قلوبهم) ليس فيه دليلٌ على إثباته الإزاغة لله ثانيةً بعد إزاغتهم لأنفسهم أولاً، وإنما معناه كما سبق عن الجُبَّائي أنه لمَّا منعهم الألطاف لاستحقاقهم مَنْعَ ذلك، جاز أن يُقال أزاغهم، ولذلك قال ابن كيسان في نهاية العبارة: (أي ثبِّتنا

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٨٣). (٢) البحر المحيط (٢/ ٥١٥ ـ ٥١٦).

(٣) ابن كيسان النحوي، حياته، آثاره، آراؤه ص: (٦٢).

على هدايتك وألا نزيغ فنستحق أن تزيغ قلوبنا)، والله أعلم.

قال ابن قيم الجوزية مبيناً قول أهل السنة في الآية: «وقد جمع سبحانه بين الأمرين في قوله: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمْۚ﴾[1]، فالإزاغة فِعْلُه، والزَّيغ فِعْلُهُم، فإن قيل: أنتم قرَّرتم أنه لم يقع منهم الفعل إلا بعد فعله، وأنه لولا إنطاقه لهم وإضحاكه وإبكاؤه، لَمَا نطقوا ولا ضحكوا ولا بكوا، وقد دلَّت هذه الآية على أن فِعْلَه بعد فِعْلِهِم، وأنه أزاغ قلوبهم بعد أن زاغوا، وهذا يدل على أن إزاغة قلوبهم هو حكمه عليها بالزَّيغ، لا جَعْلِهَا زائغةً...

قيل: أما الإزاغة المترتبة على زيغهم فهي إزاغة أخرى غير الإزاغة التي زاغوا بها أولاً عقوبة لهم على زيغهم، والرَّب تعالى يعاقب السيئة بمثلها، كما يُثيب على الحسنة بمثلها، فحدث لهم زيغ آخر غير الزيغ الأول، فهم زاغوا أولاً فجازاهم الله بإزاغة فوق زيغهم.

فإن قيل: فالزيغ الأول مِن فِعْلِهم وهو مخلوقٌ لله فيهم على غير وجه الجزاء، وإلا تسلسل الأمر، قيل: بل الزيغ الأول وقع جزاءً لهم وعقوبةً على تركهم الإيمان والتصديق لِمَا جاءهم مِن الهُدى، وهذا الترك أمر عدميٌّ لا يستدعي فاعلاً، فإن تأثير الفاعل إنما في الوجود لا في العدم»[2].

---

(١) سورة الصف: الآية (٥).

(٢) شفاء العليل ص: (٢٧٦ ـ ٢٧٧) ط دار التراث.

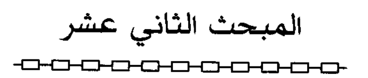

المبحث الثاني عشر

منهج أبي سعيد السِّيرافي (ت٣٦٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

○ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

اتهامه بالاعتزال ودلائله

ذكرت المصادر أن السِّيرافي كان فذاً في علوم القرآن، والحديث، والفقه، والفرائض، والحساب، رأساً في فنون العربية، والأدب، والكلام، والمنطق، ديِّناً متورعاً، لا يأكل إلا من كسب يده، نَزيهاً، عفيفاً، جميل الأمر، حَسَن الأخلاق، بديع التآليف(٢).

---

(١) هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المَرْزُبَان السِّيرافي، ولد بسِيراف وهي بلدة على ساحل البحر من أرض فارس، فابتدأ طلب العلم بها، ودرس على بعض علماء العربية، ثم خرج منها إلى عُمَان فتفقه بها، ثم عاد إلى سِيراف، ومنها إلى عسكر، فأقام بها مدة تتلمذ فيها على الصيمري وغيره، ثم ورد بغداد، فأخذ اللغةَ عن ابن دريد، والقراءات عن ابن مجاهد، والنحوَ عن أبي بكر بن السراج، وأبي بكر بن المَبرُمان، بينما درَّس هو ابن دريد وابن مجاهد النحو، وابن السراج وابن المبرمان القرآن والحساب، وفي بغداد لازم مسجد الرُّصَافة للإفادة فاشتهر به، وألف تصانيفه أثناء هذه الفترة، ولم يزل بها حتى توفي عام ٣٦٨هـ. ودفن بمقابر الخيزران، ومن كتبه: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين، والإقناع في النحو.

● مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(١١٩)، والفهرست ص:(٨٩)، وتاريخ بغداد (٧/ ٣٤١)، والأنساب (٣/ ٣٥٧)، ومعجم الأدباء (٢/ ٨٧٦)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٨)، ووفيات الأعيان (٢/ ٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٤٧)، وغاية النهاية (١/ ٢١٨)، وطبقات المعتزلة ص:(١٣١)، وبغية الوعاة (١/ ٥٠٧).

(٢) انظر: معجم الأدباء (٢/ ٨٧٦)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٨)، ومرآة الجنان (٢/ ٣٩٠).

وإلى جانب هذا الثناء نَقلت اتهامه بالاعتزال، وورد ذلك في مصادر كثيرة، لكن ذلك كله يمكن حصره في أربعة مصادر هي: (طبقات النحويين) للزبيدي، و(تاريخ بغداد)، و(معجم الأدباء)، و(طبقات المعتزلة) للمرتضى.

- قال الزُّبَيدي منفرداً بقوله: «هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان، وهو الذي فسَّر كتاب سيبويه، وينتحل العِلم بالمِجَسْطِي[١]، وأُقليدس[٢]، والمنطق، ويتفقَّه بأبي حنيفة، وهو معتزلي مِن أصحاب الجُبَّائي، وكان ينزل الرُّصَافة»[٣].

- ثم لحقه الخطيب البغدادي فقال: «ذكر مُحمد بن أبي الفَوارس[٤] أبا سعيد، فقال: كان يُذكر عنه الاعتزال، ولم يكن يُظهر من ذلك شيئاً»[٥].

وتلقف هذه الرواية عن الخطيب كثيرون: منهم السَّمعاني، وأبو البركات بن الأنباري، وابن الجوزي، والقفطي، وابن خلكان، والذهبي، وابن كثير، واليَافعي، والدَّلْجِي، وابن حجر، وابن العماد الحنبلي وغيرهم، مع اختلاف في صوغ العبارة، حيث قال ابن خلكان والدلجي: «وكان معتزلياً، ولم يظهر منه شيء»، وقال ابن كثير: «كان ينتحل مذهب أهل العراق في الفقه، ونسبه بعضهم إلى الاعتزال، وأنكره آخرون»، بينما المصادر الأخرى تابعت الخطيب في

---

(١) لفظ يوناني معناه الترتيب، وهو اسم كتاب ألفه بطليموس في الهيئة، وعرَّبه حنين بن إسحاق، وحرَّره حجاج بن يوسف الكوفي، وثابت بن قُرَّة. انظر: كشف الظنون (٢/ ١٥٩٤)، وقصد السبيل (٢/ ٤٤٥).

(٢) كتاب في أصول الهندسة والحساب، سُمِّيَ باسم مؤلفه اليوناني أقليدوس، وعرَّبه جماعة منهم حنين بن إسحاق وثابت بن قرة الحراني، وشرحه ابن الهيثم البصري. انظر: كشف الظنون (١/ ١٣٧ ـ ١٣٨)، وقصد السبيل (١/ ٢٠٣).

(٣) طبقات النحويين واللغويين ص:(١١٩)، والرُّصافة: حيٌّ بالجانب الشرقي من بغداد، ولا يزال.

(٤) هو محمد بن أحمد بن محمد بن أبي الفوارس سُهيل البغدادي، أحد شيوخ الخطيب، ولد ببغداد عام ٣٣٨هـ، وسمع الحديث والفنون، ورحل إلى الأمصار، وجمع وصنَّف، وكان مشهوراً بالحفظ والصَّلاح والمعرفة، ثقة أميناً، (ت٤١٢هـ). انظر: تاريخ بغداد (١/ ٣٥٢)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٢٣).

(٥) تاريخ بغداد (٧/ ٣٤١).

السياق[1]. وخالف الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) هذه الجماعة، فقال فيه: «وكان يتجاهر بالاعتزال، وله تآليف كثيرة، منها شرح كتاب سيبويه، وأحسن فيه»[2]، فلا أدري من أين أتى بالمجاهرة التي خالف بها المصادر، أَوَقَفَ على ما يُفيد ذلك، أم عكَّس رواية الخطيب توهماً؟!

ـ وجاء ياقوت بعد الخطيب فنقل عن أبي الفتح منصور بن المُقدر الأصبهاني[3] المتكلم المعتزلي افتخاره بأبي سعيد السِّيرافي، وعليّ بن عيسى الرماني، وذكر أنه عدَّهما مِن المعتزلة النحاة، في كتابه الذي ردَّ به على الأشاعرة وسمَّاه (ذم الأشاعرة)[4].

ـ ثم جاء بعد ذلك مصدر رابعٌ في القرن التاسع، وهو أحمد بن يحيى المرتضى المعتزلي (ت٨٤٠هـ)، فجعله ضمن النحاة القائلين بالعدل في آخر (طبقات المعتزلة)[5]، بينما لم يتعرض له القاضي عبد الجبار في (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة).

هذه هي خلاصة ما ورد عنه في المصادر، ولم يرد في أي منها بيان اعتزاله، وتأكيده بالأدلة الداعمة، لكنها كوَّنت بمجملها تهمه قائمة، لم يبين لنا ابن كثير من نفاها عنه.

وأمام عدم البيان هذا نظرتُ في المصادر فوجدت أموراً أخر تؤيد اعتزاله، وإن لم أر أحداً من القُدامى عدَّها من دلائل اعتزاله، وهي:

أولاً: مكوثه مدة طويلة من الزَّمان في منطقة (عسكر مُكرمَ)[6]، راجعاً من

(١) انظر: الأنساب (٣/ ٣٥٧)، ونزهة الألباء ص: (٢٦٦)، والمنتظم (١٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٩)، ووفيات الأعيان (٢/ ٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٤٨)، ومرآة الجنان (٢/ ٤٨١)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٤٢)، والفلاكة والمفلوكون ص: (٧٦)، ولسان الميزان (٢/ ٢١٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٦٥).

(٢) البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص: (٨٦).

(٣) هو منصور بن محمد بن عبد الله بن المقدر التميمي، أبو الفتح الأصبهاني، قدم بغداد واستوطنها، وقرأ بها العربية، وصحب الصَّاحب بن عباد، وكان نحوياً متكلماً معتزلياً، (ت٤٤٢هـ). انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٧٢٧).

(٤) معجم الأدباء (٦/ ١٥٥٧).

(٥) طبقات المعتزلة ص: (١٣١).

(٦) بلدة من كُور الأهواز، يقال لها بالأعجمية: (لشكر)، نسبت إلى مُكرم الباهلي؛ لأنه =

(عُمَان) مروراً بـ (سِيراف)، قبل وروده بغداد، وكانت (عسكر) مدينة من المدن التي كانت تنتشر فيها المعتزلة حينئذ؛ حيث كان فيها أبو علي الجُبَّائي، ثم نشر ابنه أبو هاشم الجُبَّائي[1]، مذهبه فيها، قبل وروده بغداد[2].

ثانياً: تَلَمُّذه في (عَسكر) على المعتزلي المشهور أبي عبد الله محمد بن عمر الصَّيمري وملازمته له، والصَّيمري أخذ الاعتزال ببغداد عن أبي الحسين الخيَّاط، وأبي القاسم البلخي، ثم ورد البصرة فلازم أبا علي الجُبَّائي، وناصر مذهبه، واختص به، وله كتب ومقالات، ومناظرات[3]، وكان السِّيرافي يُقَدِّمه ويفضِّله على سائر أصحابه، ولعل هذا هو سر قول الزُّبيدي فيما سبق أن السِّيرافي من أصحاب الجُبَّائي؛ فإن الصَّيمري تلميذٌ لأبي علي الجُبَّائي، وكان على مذهبه.

ثالثاً: أسلوبه الجَدَلي في شرحه كتاب سيبويه، وإتقانه للكلام والمنطق والجدال وبراعته فيه، ولم يكن النحاة واللغويون من غير المعتزلة يلمون بهذه العلوم، ومناظرته الطويلة التي أجراها مع الفيلسوف متَّى بن يونس القُنَّائي[4] في (أفضيلة المنطق على غيره من العلوم، وتوقف صحة النظر والاستدلال عليه أم لا) تدل على ذلك دلالة واضحة[5].

= كان أول من اختطها من العرب، فسميت البلدة باسمه. انظر: الأنساب (٤/ ١٩٣)، ومعجم البلدان (٤/ ١٢٣).

(١) هو عبد السَّلام بن محمد بن عبد الوهاب أبو هاشم الجبائي، زعيم البهشمية من المعتزلة، أخذ الاعتزال عن والده أبي علي، ثم خالفه في مسائل فاستقلَّ بمذهبه، ودانت بنحلته سائر المعتزلة بعد والده، وكان متبحراً في الكلام والجدل، (ت٣٢١هـ). انظر: فضل الاعتزال ص:(٣٠٤)، وطبقات المعتزلة ص:(٩٤).

(٢) أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي ص:(٤١٥)، وطبقات المعتزلة ص:(٨٤ ـ ٨٥)، ومنهج أبي سعيد السِّيرافي في شرح كتاب سيبويه ص:(١٧).

(٣) ترجمته في فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٣٠٨)، وطبقات المعتزلة ص:(٩٦).

(٤) من أهل دير قُنَّى، كان نصرانياً، عالماً بالطب والمنطق، وإليه انتهت رئاسة المنطقيين في زمنه، نزل بغداد بعد ٣٢٠هـ وتوفي بها عام ٣٢٨هـ. انظر: عيون الأنباء ص:(٣١٧)، وفيات الأعيان (٥/ ١٥٣، ١٥٦).

(٥) نقل المناظرة أبو حيان التوحيدي في الإمتاع والمؤانسة (١/ ١٠٧ ـ ١٢٩)، وعنه ياقوت =

رابعاً: تقديمه للجاحظ وتفضيله له على غيره، وقد ذكره أبو حيان التوحيدي في كتابه المفقود الذي ألفه في مناقب الجاحظ وهو (تقريظ عمرو بن بحر) ضمن جماعة من الأئمة كانوا يُقَدِّمون الجاحظ ويفضلونه، وجعله في مقدمتهم[١].

خامساً: تقديمه للعقل وتمجيده له، وبيانه أنه يستقلُّ بدرك الحسن والقبيح، وقد ذكر ذلك أبو حيان فقال: «وكان أبو سعيد يفتي على مذهب الإمام أبي حنيفة وينصره، فجرى ذكر حديث تحليل النبيذ عنده، فقال له بعض الخُراسانيين: دعنا من حديث أبي حنيفة، وقول الشافعي: ما ترى أنت في شُرب النبيذ، والقدر الذي لا يُسكر، ويسكر؟ فقال: أما المذهب فمعروفٌ لا عُدول عنه[٢]، وأما الذي يقتضيه الرأي، ويُوجبه العقل، ويَلزم مِن حيث الاحتياطِ، والأخذِ بالأحسنِ والأولى، فتركُه والعُدول عنه، فقيل له: بيِّن لنا عافاك الله؟ فقال: اعلم أنه لو كان المسكر حلالاً في كتاب الله، أو سنة رسوله ﷺ، لكان يجب على العاقل رفضه وتركه بحجة العقل والاستحسان؛ فإنَّ شاربَه محمولٌ على كل معصية، مدفوعٌ إلى كل بلية، مذمومٌ عند كل ذي عقل ومروءة، يُحيله عن مراتب العقلاء والفضلاء والأدباء، ويجعله من جُملة السفهاء، ومع ذلك فيضر بالدماغ والعقل والكبد والذهن، ويولد القُروح في الجوف، ويسلبُ شاربَه ثوبَ الصَّلاح والمُروءَة والمَهابَة..»[٣].

سادساً: مصاحبته ببغداد قاضي القضاة وشيخ المعتزلة أبي محمد عبيد الله بن أحمد بن معروف[٤]، واستخلافه إياه على القضاء ببغداد، وقد كان يستخلفه على

= في معجم الأدباء (٢/ ٨٩٤ ـ ٩٠٨).

(١) معجم الأدباء (٢/ ٨٧٨).

(٢) يقصد به مذهب الأحناف السائد في العراق آنذاك المجيزين للنبيذ، وقد كان السِّيرافي حنفياً في الفقه.

(٣) معجم الأدباء (٢/ ٨٨٤).

(٤) هو عبيد الله بن أحمد بن معروف البغدادي، كان من أجلاد الرجال، وألباء القضاة، ذا ذكاء وفطنة، وبلاغة وهيبة، إلا أنه كان مجرداً في الاعتزال، (ت٣٨١هـ). انظر: تاريخ بغداد (١٠/ ٣٦٥)، والسير (١٦/ ٤٢٦).

القضاء بالجانب الشرقي من بغداد، ثم استخلفه على جانبيها[١]، فلامه من أجل ذلك بعض طالبيه وقال له: «ما الذي حَمَلك على الانقياد لابن معروف، واختلافك إلى مجلسه، وصرتَ تابعاً بعد أن كنتَ متبوعاً، ومُؤتمِراً بعد أن كنتَ آمراً؟! فقال: إن هذا القاضي سبب اكتساب ذكر جميلٍ، وصيتٍ حسنٍ، ومُباهاة لأقرانه، ومنافسة لإخوانه، ومع ذلك له مِن السلطان منزلة، وبلغني أنه يستضيء برأيه، ويَعُدُّه من جملة ثقاته وأوليائه، وعَرَضَ لي وصرَّح في الأمر، مرة بعد أخرى، وثانية عَقِب أولى، فلم أجب له، ولم أُسلِس قيادي له، فخفتُ مع كثرة الخلاف اعتمادي بما أستضرُّ به، وينتفع به غيري، وإذا اتفق أمران فاتباع ما هو أسلم جانباً وأقل غائلة أولى، وقد كان الآن ما كان، والكلام فيه ضربٌ من الهَذَيان»[٢].

سابعاً: تمجيد تلميذه أبي حيان علي بن محمد بن العباس التوحيدي (ت٣٨٠هـ) له، ومبالغته في تعظيمه والثناء عليه، كما ذكر غير واحد من العلماء، والتوحيدي معتزلي، جَاحظي[٣]، فلولا معرفته باعتزاله لَمَا أطرى عليه، وذلك بينٌ في كتب التوحيدي، وخاصة في (الإمتاع والمؤانسة)[٤].

ومما قاله في شيخه أبي سعيد السِّيرافي وهو يذكر مَنْ فَضَّل الجاحظَ وقدَّمه على غيره: «ومنهم: أبو سعيد السِّيرافي، شيخ الشيوخ، وإمام الأئمة معرفة بالنحو، والفقه، واللغة، والعروض، والقوافي، والقرآن، والفرائض، والحديث، والكلام، والحساب، والهندسة، أفتى في جَامع الرُّصافة خمسين سنة على مذهب أبي حنيفة، فما وُجد له خطأٌ، ولا عُثر منه على زَلَّة، وقضى ببغداد، وشرح كتاب سيبويه في ثلاثة آلاف ورقة بخطه في

(١) الفهرست ص:(٨٩)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٩ ـ ٣٥٠)، ووفيات الأعيان (٢/ ٧٩).
(٢) معجم الأدباء (٢/ ٨٨٠ ـ ٨٨١).
(٣) انظر ترجمته في: معجم الأدباء (٥/ ١٩٢٣)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١١٩)، وبغية الوعاة (٢/ ١٩٠)، وهو غير أبو حيان الأندلسي محمد بن يوسف بن علي (ت٧٤٥هـ) صاحب تفسير (البحر المحيط)، وغيره.
(٤) انظر: الإمتاع والمؤانسة (١/ ١٢٩ ـ ١٣٢)، وبغية الطلب ص:(٢٦٨)، ومعجم الأدباء (٢/ ٨٧٨).

السُّليماني[١]، فما جاراه أحدٌ، ولا سبقه إلى تَمامه إنسانٌ، هذا مع الثِّقة، والدِّيانة، والأمانة، والرِّواية، صام أربعين سنة، وأكثَرَ الدَّهرِ كُلِّه»[٢].

ولا جدال أن السِّيرافي كان مُتَفَنِّناً، وشرحُه لكتاب سيبويه أعظم دليل على تبحره في العربية وطول باعه فيها، وعلمُه وفضله مشهود له بهما بين الجميع، وإنما الملحوظ ميل التوحيدي إليه أكثر، وتقديمه له على غيره، وهذا ما لحظه الحافظ ابن حجر فقال: «وكان أبو حيان التوحيدي يُبالغ في تعظيمه والثناء عليه في العُلوم»[٣].

ثامناً: العلاقة الحميمة بينه وبين الصَّاحب بن عباد، فإن الصاحب لمَّا ورد بغداد مع ركن الدولة البويهي عام ٣٤٧هـ تفقّد أبا سعيد السِّيرافي، وعلي بن عيسى الرماني، وعرض عليهما المسير إلى الرَّي مَقَرِّه، ووعدهما، ومنَّاهما، وأظهر المباهاة بهما[٤]، ولو لم يكن معتزلياً لما باهى به الصاحب بن عباد، ولَمَا جعله مع الرُّماني وهو من كبار المعتزلة، وقد كان الصاحب من كبار المعتزلة في عصره.

ومع هذه القرائن الذي سقناها، والدَّاعمة لاحتمال اعتزال السِّيرافي، إلا أنه لم يرد له تقرير مسألة اعتزالية في أي كتاب من كتبه، ولم ينقل عنه ذلك في المصادر الأخرى، فتكون النتيجة ترجح اتهامه بالاعتزال بقرائن خارجية لا ترقى إلى درجة تقريراته التي لو وُجدت لرفعت احتمالات اعتزاله إلى درجة اليقين، وهذا ما نفتقده.

* المطلب الثاني *

تأثره في كتبه بما اتهم به من الاعتزال أو عدمه وتحرير ذلك

طالعتُ الكتب الموجودة المطبوعة للسِّيرافي، وهي: (شرح كتاب سيبويه)[٥]،

---

(١) يقصد أحد الجوامع الموجودة في بغداد آنذاك.

(٢) بغية الطلب ص:(٢٦٨)، ومعجم الأدباء (٢/ ٨٧٨).

(٣) لسان الميزان (٢/ ٢٥٩).

(٤) انظر: أخلاق الوزيرين ص:(٤١٠).

(٥) يقع الكتاب في (١٨) جزءً، وحقق الجزء الأول منه الدكتور: رمضان عبد التواب، =

و(شرح أبيات سيبويه)[١]، و(أخبار النحويين البصريين)[٢]، و(ضرورة الشعر)[٣]، فلم أجد فيها ما يدل على الاعتزال؛ مما يشهد لِمَا أورده الخطيب عن شيخه ابن أبي الفوارس أنه كان لا يظهر الاعتزال، وإن كان متهماً به.

لكن أسلوب الجدل والكلام واضحٌ من كتابه الأول، حيث يقول فيه: فإن قال قائل قلنا له: كذا وكذا، أو قيل له: كذا وكذا، ويقول: فإن سأل سائل: كذا وكذا، فالجواب: كذا وكذا، وهذا ما لم يُتعود في كتب النحاة، بل هو تسربٌ من كتب الكلام والمنطق التي يكثر فيها مثل هذا الشَّكل مِن الفَنْقَلَة[٤].

أما الكتب الأخر فلم يتعرض فيها لا للاعتزال ولا للكلام، بل اقتصر على فن الكتاب وموضوعه، إلا أنه في أحيان نادرة قد يذكر مذهب الشخص العقدي في (أخبار النحويين البصريين) أو ما يدل عليه، من غير تعليق[٥].

والخلاصة: أنه لم يُظهر اعتزاله في كتبه اللغوية كغيره من اللغويين الذين كانوا يخلطون كتبهم بالاعتزال، كأبي علي الفارسي، وابن جني، والرماني؛ ربما إيثاراً للسَّلامة والعافية، حيث إنه كان يفتي ويفيد العامَّة في جامع الرُّصافة الذي كان الكافة يقصدونه للاستفادة، أو لإدراكه أن لا جدوى مِن ذلك، والله أعلم.

= والدكتور محمود فهمي حجازي، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٦م، وحقق الجزء الثاني الدكتور رمضان عبد التواب، ونشرته الهيئة المذكورة عام ١٩٩٠م، ولم يكتمل تحقيقه حتى الآن.

(١) حققه الدكتور: محمد علي الرَّيَّح، ونشرته دار الفكر للطباعة عام ١٩٧٤م، ثم حققه الدكتور محمد علي سلطاني، ونشرته دار المأمون للتراث عام ١٩٧٩، وورد في بعض المصادر باسم (شرح شواهد سيبويه).

(٢) سيأتي في فهرس المصادر والمراجع.

(٣) حققه الدكتور: رمضان عبد التواب، ونشرته دار النهضة العربية ببيروت عام ١٩٨٥م، وكذا الدكتور: عوض بن محمد القوزي، بجامعة الملك سعود بالرياض عام ١٤٠٩هـ.

(٤) انظر: شرح كتاب سيبويه مثلاً (١/ ٥٢، ٥٥، ٥٦، ٥٧، ٧٦، ٧٧، ٢/ ٣٩، ٤٩، ٥٧، ٧١، ٧٢، ٧٨).

(٥) انظر: أخبار النحويين البصريين ص: (١١، ٣٦).

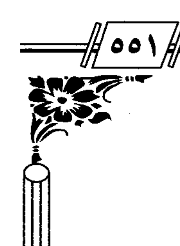

المبحث الثالث عشر

منهج أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة

إذا كان السِّيرافي أخفى اعتزاله لسبب مَّا، فإن أبا علي الفارسي لم يخفه، بل قرَّره في كتبه، ودرَّسه وناصره، لتوفر فرص الاعتزال في عصره، وقد أشارت المصادر في أغلبها إلى اعتزاله، وإن عبَّر بعضُها بالاتهام، وأدرجه المُرتضى في

---

(١) هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار أبو علي الفارسي الفسوي، ولد بفَسَا عام ٢٨٨هـ ونشأ بها وسمع، ثم هاجر إلى بغداد عام ٣٠٧هـ فتخرَّج على ابن مجاهد والزجاج والمبرُمان وأبي بكر السرَّاج، ثم خرج إلى حلب عام ٣٤١هـ فاستضافه سيف الدولة الحمداني، وبقي إلى جواره مدة، ثم دخل دمشق فأقام بها مدة، ثم طلبه الدَّيلمي إلى شيراز لتأديب بني أخيه، فمر ببغداد وبقي بها مدة، ثم توجه إلى شيراز فأقام بها ٢٠ سنة صاحب فيها عضد الدولة البويهي، ولمَّا دخل عضد الدولة بغداد عام ٣٦٧هـ لحق به أبو عليّ عام ٣٨٦هـ فعلا شأنه، وتصدر مجالس الإفادة، ولم يزل كذلك حتى توفي بها ٣٧٧هـ. وكان فذاً في علوم القرآن، رأساً في العربية وفنونها، معتزلياً، ومن كتبه: الحجة للقراء السبعة، والإيضاح في النحو، والتكملة، وصنفهما لعضد الدولة، والمَسائل الحلبيَّات.

• مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(١٢٠)، والفهرست ص:(٦٩)، وتاريخ بغداد (٧/ ٢٧٥)، والمنتظم (١٤/ ٣٢٤)، ومعجم الأدباء (٢/ ٨١١)، وإنباه الرواة (١/ ٣٠٨)، ووفيات الأعيان (٢/ ٨٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٧٩)، وغاية النهاية (١/ ٢٠٦)، وطبقات المعتزلة ص:(١٣١)، وبغية الوعاة (١/ ٤٦٩)، وأبو علي الفارسي، حياته، ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، للدكتور عبد الفتاح شلبي.

(طبقات المعتزلة) ضمن القائلين بالعدل من النحاة[١].

ـ قال الخطيب: «قال محمد بن أبي الفوارس: في سنة سبع وسبعين وثلاثمائة مات أبو علي الفارسي، وكان متهماً بالاعتزال»[٢].

ـ وقال ابن الجوزي: «وكان متهماً بالاعتزال، ولكنه صدوقٌ في نفسه»[٣].

ـ وقال القفطي: «وُلِد بأرض فَسَا من أرض فارس، وقَدِمَ بغداد فاستوطنها، وأخذ من علماء النحو بها، وعلت منزلته في النحو، حتى قال قوم من تلامذته: هو فوق المُبَرِّد وأعلم، وصنَّف كتباً عجيبة حسنة لم يُسبق إلى مثلها، واشتهر ذكره في الآفاق، وبَرَعَ له غِلْمَانٌ حُذَّاق، مثل عُثمان بن جِنِّي، وعلي بن عيسى الشيرازي[٤]، وغيرهما، وخدم الملوك، ونَفَقَ عليهم، وتقدم عند عَضُد الدولة[٥]، حتى قال عضد الدولة: أنا غلام أبي عليٍّ النحوي الفسوي في النحو... وكان متهماً بالاعتزال»[٦].

وتبعهم على ذكر التهمة ابن الأثير، والذهبي، وابن كثير، وابن حجر، والسيوطي، وغيرهم، مع تصريح بعضهم أنه كان معتزلياً[٧].

---

(١) طبقات المعتزلة ص: (١٣١). (٢) تاريخ بغداد (٧/ ٢٥٧).

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/ ٣٢٤).

(٤) هو علي بن عيسى بن الفرج أبو الحسن الرَّبعي النحوي، صاحب أبي علي الفارسي، وشارح كتابه: (الإيضاح العضدي)، درس ببغداد على السِّيرافي، وخرج إلى شيراز، فدرس بها على الفارسي مدة طويلة، ثم عاد إلى بغداد، فلم يزل بها حتى مات عام ٤٢٠هـ. انظر: تاريخ بغداد (١٢/ ١٧)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٧).

(٥) هو أبو شُجَّاع فنَّاخُسْرُوْ بن ركن الدولة حسن بن بويه الديلمي، تملك فارس بعد عمه عماد الدولة، ثم كثرت مماليكه حتى استولى على بغداد، وكان نحوياً أديباً، جباراً عَسوفاً، رافضياً معتزلياً، وله صنف أبو علي الفارسي (الإيضاح)، و(التكملة)، (ت٣٧٢هـ). انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٤٩)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٤٧).

(٦) إنباه الرواة (١/ ٣٠٨ ـ ٣٠٩) وهذه العبارة منقولة عن التنوخي كما في تاريخ بغداد (٧/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨).

(٧) انظر: المنتظم (١٤/ ٣٢٥)، والكامل في التاريخ (٩/ ١٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨٠)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٦٢)، ولسان الميزان (٢/ ٢٣٦)، والمزهر في علوم اللغة (١/ ٧).

وقال ابن العَربي: «والإحاطة بعلم واحد غير ممكن، هذا النحو، ما علمتُ أحداً أحاط به إلا سيبويه، والفارسيُّ البدعيُّ، وقد أفسدت عليه بدعته كثيراً مِن نَّحْوِهِ»(١).

وفصَّل ابن قيم الجوزية منهجه تفصيلاً لم أجده عند غيره، وبيَّن ملابساته، فقال وهو يرد على ابن جني بعد أن ذكر مقالته أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة، واستدلاله على ذلك بكلام لأبي علي الفارسي: «والكلام عليه من وُجوه: أحدها: أن تعلم أن هذا الرَّجلَ وشيخه أبا علي من كبار أهل البدع والاعتزال، المنكرين لكلام الله تعالى، وتكليمه، فلا يُكَلِّم أحداً ألبتَّةَ، ولا يُحاسب عباده يوم القيامة بنفسه وكلامه، وأن القرآن والكتب السماوية مخلوقٌ من بعض مخلوقاته، وليس له صفة تقوم به، فلا علم له عندهم، ولا قدرة، ولا حياة، ولا إرادة، ولا سمع، ولا بصر، وأنه لا يقدر على خلق أفعال العباد، وأنها واقعة منهم بغير اختياره ومشيئته، وأنه شاء منهم خلافها، وشاؤوا هم خلاف ما شاء، فغلبت مشيئتُهم مشيئتَه.. وهو خالق عند هذا الضَّال المُضِل وعالمٌ مجازاً لا حقيقة، والمجاز يصحُّ نفيُه، فهو إذا عنده لا خالقَ ولا عالمَ إلا على وجه المجاز، فمن هذا خطؤه وضلاله في أصلِ دينه، ومعتقدِه في ربِّه وإلهه، فما الظنُّ بخطئه وضلاله في ألفاظ القرآن ولغة العرب؟! فحقيقٌ بمن هذا مبلغ علمه ونهاية فهمه أن يدَّعي أن أكثرَ اللغة مجازٌ، ويأتي بذلك الهَذَيان، ولكن سُنَّةَ الله جاريةٌ أن يفضح من استهزأ بحزبه وجنده، وكان الرَّجلُ وشيخُه في زمن قوة شوكة المعتزلة، وكانت الدَّولةُ دولةَ رفضٍ واعتزالٍ، وكان السُّلطانُ عضدَ الدِّين بن بُوَيه، وله صنَّف أبو علي (الإيضاح)(٢)، وكان الوزيرُ إسماعيل بن

---

(١) آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، جمع وتأليف د: عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٤م.

(٢) هو (الإيضاح العضدي)، وله شروح كثيرة، ولمَّا رآه عضد الدولة استقصره، وقال: (ما زدت على ما أعرف شيئاً، وإنما يصلح هذا للصبيان)، فمضى أبو علي، وصنَّف (التكملة)، وحملها إليه، فلما وقف قال: (قد غضب الشيخ وجاء بما لا نفهمه نحن ولا هو). انظر: كشف الظنون (١/ ٢١١ ـ ٢١٢).

عبَّاد[١] معتزلياً، وقاضي القضاة عبد الجبَّار بن أحمد معتزلياً»[٢].

هذا منهجه الاعتزالي على ما دلت أقوال العلماء، وأما تقريره له ومناصرته للاعتزال في كتبه فسنرى بعضاً من ذلك في المطلب التالي، وأما تدريسه له فإن كبار من تخرج عليه ومن صاحبه كانوا من أساطين المعتزلة كابن جني، والرُّمَّاني، وعضد الدولة البُويهي، والصاحب بن عبَّاد، وعلي بن عيسى الرَّبَعي وغيرهم، وقد اعتمدوا عليه في كثير من آرائهم وتقريراتهم الاعتزالية، مِمَّا يدل على دوره في نشر الاعتزال، وعظم شأنه فيه، وعليه فإن اتهامه بالاعتزال لم يأت من فراغ، وإنما استنادٌ إلى ما قرَّره، واستنتاجٌ مِن أقوال وأحوال مَن تخرَّج عليه، ومَن صَاحبَه.

وأود أن أشير هنا إلى أنَّ الدكتور عبد الفتاح شلبي حاول أن يدفع الاعتزال عن أبي علي الفارسي في رسالته التي كتبها عنه بادعاء أنه لم يجد ذلك فيما بين يديه من كتبه، وأن مصدر الاتهام هو رواية الخطيب غير القاطعة، وباقي المترجمين اعتمدوا عليه ما بين مرجح ومتشكك، وأن من اتهمه بذلك إنما اتهمه بذلك لكونه وسط بيئة شيعية اعتزالية لا غير[٣].

فأقول: لو لم يقرر أبو علي الاعتزال في كتبه لكان لتخريجات الدكتور حظٌّ من النظر، أمَّا وقد قرر أبو علي مذهبه بنفسه، مع ورود اسمه في طبقات المعتزلة، فلا مجال لتبرئته مِن الاعتزال، وعدم اطلاع الدكتور على ذلك ليس دليلاً، ومَن حَفِظ حجة على مَن لم يحفظ.

قال الدكتور كاظم بحر المرجان محقق كتاب (التكملة)[٤] لأبي علي في

---

(١) هو الصاحب بن عباد وسيأتي في ص:(٥٩٦)، وكان أبو علي الفارسي من ندمائه، وقد أهدى له كتابه (الحجة للقراء السبعة) لما ألفه. انظر: معجم الأدباء (٧/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠) من الطبعة القديمة.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة ص:(٢٨٠) ط دار الكتب العلمية.

(٣) أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وآثاره في القراءات والنحو ص:(٨٣ ـ ٨٥).

(٤) وحققه أيضاً الدكتور: حسن شاذلي فرهود، ونشرته عمادة شؤون المكتبات بجامعة الرياض عام ١٤٠١هـ.

عقيدته: «وعقيدته تجمع بين التشيع والاعتزال، ودليل تشيعه العلاقة الوثيقة التي تربطه بالصَّاحب بن عبَّاد، وهو معروف بشيعيته، وكذلك تقريب عضد الدولة البويهي له، فطَابع الدولة البويهية العام هو التشيع، أما اعتزاله فكثيراً ما تنعكس مصطلحات المعتزلة في كتبه، كالحَسن والقبيح، والقديم، وغيرها، والمعتزلة يقولون كما ذكر الشهرستاني بأن الحسن والقبيح يجب معرفتهما بالعقل، وهم يدعون إلى النظر والتفكير والاستدلال على الحسن والقبيح بإعمال العقل، وهذا ما يقرره أبو علي في كثير من أقواله في الكتاب»[١].

* المطلب الثاني *

عرض بعض اعتزالياته والرَّد عليها

جرى أبو علي الفارسي مجرى المعتزلة في جميع كتبه، وانعكس ذلك جلياً في توجيهه للقراءات في كتابه (الحُجَّة للقُرَّاء السبعة)[٢]، فنفى الصفات، واستعمل المجاز والتأويل لذلك، وأنكر إضافة أفعال العباد إلى الله، وسأذكر فيما يلي بعضاً مما وقفتُ عليه، ومن ذلك:

تأويله صفتي التجلي والإتيان:

ألف أبو علي الفارسي كتابه (الأغفال)[٣] لتتبع مواضع السَّهو والإغفال في

---

(١) التكملة للفارسي ص:(٨ ـ ٩) بتحقيق د. كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على نشره عام ١٤٠١هـ.

(٢) انظر: توجيهه للقراءات في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ﴾ حيث قال بأنها على لفظ (فاعل)، وإن لم يكن الفعل إلا من واحد وإنما ذلك من باب المجازاة والمشاكلة لا وقوع الخداع من الله. (الحجة للقراء السبعة ١/ ٣١٢ ـ ٣١٧)، وحمل معنى الختم والطبع الواردين في القرآن على معنى وسمهم بذلك لا أن الله يفعل بهم ذلك. (الحجة ٣/ ٣٠٢ ـ ٣٠٤)، وأوَّل قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي مَن يُضِلُّ﴾ على الحكم عليهم بالهداية أو الضلال والتكذيب (الحجة ٥/ ٦٤ ـ ٦٥)، وكل هذا هو من أصول المعتزلة.

(٣) بفتح الهمزة، ويُسَمَّى أيضاً (المَسائل المُصْلَحة على الزّجَّاج) كما في الفهرست ص:(٦٩)، وقد حققه الدكتور: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، ونشره المجمع الثقافي =

كتاب شيخه أبي إسحاق الزجاج (معاني القرآن وإعرابه)، فتعقَّبه وتناوله بالنقد والاستدراك والرَّد، لكنه لم يكتف بالمسائل اللغوية والإعرابية، بل تعداه إلى المسائل العقدية، وقد أرجع المحققون سبب ذلك إلى اختلافهما في المنهج، فقد كان الزجاج سلفياً في العموم، على حين أنَّ الفارسي كان معتزلياً شديد التعصب[1].

وبما أن الزجاج كان سُنِّيَّ المنهج عامة، فإنه قرر منهج أهل السنة والجماعة في صفة التجلي الواردة في سورة الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي وَلَٰكِنِ ٱنظُرْ إِلَى ٱلْجَبَلِ فَإِنِ ٱسْتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوْفَ تَرَىٰنِي ۚ فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا وَخَرَّ مُوسَىٰ صَعِقًا ۚ فَلَمَّآ أَفَاقَ قَالَ سُبْحَٰنَكَ تُبْتُ إِلَيْكَ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[2]، وقال في معناها: «أي ظهر وبان»[3]، ثم ردَّ على من فسَّر الآية بتجلي أمره، فقال: «وقال قوم: معنى ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ﴾: أرني أمراً عظيماً لا يُرى مثله في الدنيا مما لا تحتمله بِنية موسى، قالوا: فأعْلَمَهُ أنه لن يرى ذلك الأمر، وأن معنى ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ تجلى أمر ربه، وهذا خطأ لا يعرفه أهلُ اللغة، ولا في الكلام دليلٌ على أن موسى أراد أن يرى أمراً عظيماً من أمر الله، وقد أراه الله من الآيات في نفسه ما لا غاية بعده، قد أراه عصاه ثعباناً مبيناً، وأراه يده تخرج بيضاء من غير سوء وكان آدم، وفرَّق البحر بعصاه فأراه من الآيات العظام ما يَستغني به عن أن يطلب أمراً من أمر الله عظيماً، ولكن لما سمع كلام الله قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرْ إِلَيْكَ ۚ﴾، سمعت كلامك فأنا أحب أن أراك، فأعلمه الله جل ثناؤه أنه لن يراه»[4].

فما ارتاح أبو علي الفارسي إلى هذا البيان المقنع الشافي الذي ردَّ فيه الزجاج

= بأبو ظبي عام ١٤٢٤هـ. وضبط المحقق اسم الكتاب (الإغفال) بكسر الهمزة، بينما ورد في المصار بفتح الهمزة.

(١) انظر: الإغفال (١/ ٤٣، ١٧٨ ـ ١٧٩، ٢/ ٢٧٦ ـ ٢٨١، ٤٧٠ ـ ٤٧٥)، والنحو وكتب التفسير (١/ ٤٤٢ ـ ٤٤٤).

(٢) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٣).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٤).

على المعتزلة القائلين باستحالة الرؤية في الدنيا والآخرة[١]، وصَرَحَ مَحْضُه عن زَبَده، فقال: «أقول: إنَّ ما ذهب إليه مِن تخطئة مَن قال: إنَّ معنى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾ تجلى أمر ربه للجبل، وأن ذلك لا يعرفه أهل اللغة فاسدٌ، وفُشُوُّ هذا في اللغة وكثرته واشتهاره فيها أظهر وأوضح مِن أن يخفى على المبتدئين بالنظر في اللغة، فضلاً عن المتوسطين، ومن جاوزهم» ثم قال: «وفي التنزيل مِن هذا ما لا يُضبط كثرة، وقد حكى النَّحويون وأهل اللغة من هذا ما أغنوا عن إكثارنا فيه وإثباتنا له في هذا الكتاب، قال تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾[٢]، وفي موضع آخر: ﴿أَوْ يَأْتِىَ أَمْرُ رَبِّكَ﴾[٣]، وكذلك: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾[٤]، وقوله: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾[٥]... إلى أن قال: «والمُضاف إليه في هذه المواضع قد أقيم مقام المضاف، وما أرى هذا الذي قاله في هذا إلا تحاملاً، ودافع هذا في اللغة كدافع الضَّرُورات، وجاحد المحسوسات في غير اللغة، وأبيات الكتاب[٦] لاشتهارها يُستغنى عن ذكرها»، ثم ذكر شواهد شعرية بلغت سبعة مِن غير الكتاب لحذف المضاف، ثم قال: «فأما دَفْعُه أن يسأل موسى أمراً عظيماً لِمَا آتاه الله مِن الآيات العظيمة، فإن ذلك لا يُنكر لموسى أن يطلبه وإن كان الله ﷻ قد آتاه مِن الآيات آيات باهرة؛ لأنهم كانوا يقترحون عليه الآيات مع هذه الآيات التي أوتيها ويسألونه إياها، ألا ترى إلى ما حكى الله عنهم من قولهم: ﴿لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْرَةً﴾[٧]، فإذا كانوا يسألون الآيات مع هذه الآيات التي أُوتِيَها موسى، فلا يمتنع أن يسأل ما يسألونه إياه، وإذا جاز ذلك فلا وجه لإنكار أن يكون ما سأله موسى أمراً عظيماً؛ لاقتراح القوم للآيات العظيمة مع

---

(١) تقدم عند كلامنا على منهج قطرب أنه فسَّر الآية بتجلي أمره وقدرته، فهذا دليل على توافق أقوال المعتزلة في الآية.

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٥٨). (٣) سورة النحل: (٣٣).

(٤) سورة الحشر: الآية (٢). (٥) سورة النحل: الآية (٢٦).

(٦) أي: الكتاب سيبويه، وقد ذكر سيبويه حذف المضاف في (١/ ٢١٤ ـ ٢١٥).

(٧) سورة البقرة: الآية (٥٥).

تلك الآيات العظام، ويكون سؤاله لها جائزاً ليؤتى ما يجوز أن يُؤتاه، ويعرفوا ما لا يجوز أن يُؤتاه، فيعلموا امتناعه، فإذا كان سؤال موسى عليه السلام ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[(١)] إنما سأله على ما سُئِلَه فلا حذف في الكلام، وإن كان ذلك عن غير هذا، وكان السؤال لخصلة أخرى، فقد أقيم المضاف إليه مقام المضاف»[(٢)].

وأقول في الجواب على هذا: إن أبا علي قد أتعب نفسه في استحضار التخاريج التي لا تقبلها اللغة، ويدفعها السِّياق، فراراً من إثبات صفة التجلي، فحاول جاهداً أن يدَّعي بأن حذف المضاف، وإقامة المضاف إليه مقامه شائع في اللغة، وأن يستدل على ذلك بأبيات مِن كتاب سيبويه وغيره، فيُقال له: إن الأصل هو عدم الحذف، حتى يدل دليل لفظي أو معنوي عليه، وإلا فَسَدَ المعنى[(٣)]، وليس في الآية قرينة لفظية أو معنوية تدل على أن الله تجلى بأمره وقدرته، بل العكس هو المدلول؛ لأن المقام مقام التجلي والظهور، وموسى عليه السلام جاء سيناء، فكلَّمه ربه تكليماً، ثم طلب منه أن يُمكِّنه من رؤيته حباً إليه وتشوقاً، فنبَّهه ربُّه بأن بِنيته الإنسانيَّة الضَّعيفة لا تحتمل ذلك، فأراد أن يُقنعَه، فتجلى للجبل وظهر له وبانَ، فاندكَّ مِن هول ذلك وعظَمته، فأين سياق الآية مما افتعله أبو علي من التأويل والتقدير؟ وأن الله تجلى للجبل بأمره وقدرته؟! أوليس أمر الله يتجلى في كل زمان ومكان؟! وكيف يتوجه قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾[(٤)]، واندكاك الجبل مع ما زعمه؟!

وأما ردُّه على الزَّجاج في إنكاره قولهم: (أرني أمراً عظيماً)، فهو باطلٌ، وكلام الزجاج على عين الصواب، والرَّد عليه استوفاه الزجاج أيضاً، وما قالوه لا يحتمله السِّياق ولا المعنى، وأما ما استشهد به مِن الآيات التي ذُكر فيها إتيان الملائكة أو أمر الله فليس فيها دليلٌ له؛ لاختلاف السِّياق والمواضع في الآيات، والكُلُّ مُراد على ظاهره، ولا يصح حمل بعضها على الآخر لتباين مساقها، واختلاف مواضعها.

---

(١) سورة الأعراف: الآية (١٤٣). (٢) انظر: الإغفال (٢/ ٢٧٦ ـ ٢٨١).

(٣) انظر: الخصائص (٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦٢)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٧٨ ـ ٨٠).

(٤) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

تأويله صفة الرؤية بالعلم:

قال أبو علي الفارسي: «فأما ما رُوي من قوله: (ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر)[١] فإن قال قائل: ما تنكر أن يكون ذلك مِنَ الرؤية التي هي إدراك الحاسَّة؛ لأنه تعدَّى إلى مفعول واحد، وتلك الأخرى تتعدى إلى مفعولين؟ فالقول: إن هذه أيضاً ليست التي هي إدراك البصر، وإنما جاز ألا يُذكر المفعول الثاني الذي تقتضيه المتعدية إلى مفعولين؛ لأن الكلام قد طال بما هو بمعنى المفعول الثاني لو أُظهر، ألا ترى أن قوله: (كما ترون القمر ليلة البدر) إنما هو تأكيد وتشديد للتيقن، والتبعيد من اعتراض الشُبَه على العلم به تعالى، فإذا كان كذلك كان بمنزلة ذكر ما هو بمنزلة المفعول الثاني إذا جرى ذكره في الصِّلات، نحو: (علمتُ أن زيداً منطلق)، أو: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[٢]، فكما سدَّ ما جرى في الصِّلتين مَسَدَّ المفعول، كذلك سدَّ ما بعد المفعول الأول في الحديث مسدَّ المفعول [الثاني]، ومن قال: إنه يُضمر في الموصولين مفعولاً ثانياً، كان قياس قوله أن يُضمر هنا مفعولاً ثانياً، كأنه (مُتَيَقَّناً) ونحو ذلك، وأن يُقال: إن ما ذُكر سدَّ مَسَدَّ المفعول الثاني أقيس؛ ألا ترى أن ما جرى في صلة (أنَّ) بعد (لو) قد سدَّ مسدَّ الفعل الذي يقع بعد (لو)؛ حتى لم يظهر ذلك الفعل معه واختزل، فكذلك المفعول مع الموصولين في هذا الباب.

ويحتمل وجهاً آخر: وهو أن يكون المعنى: ترون ربَّكم: ترون عِلم ربِّكم، أي: تعلمونه كما ترون ليلة البدر، أي: عِلمُ ربكم كرؤية ليلة البدر، فالمبتدأ الذي دخل عليه الَّذي هو بمنزلة (علمت) المتعدية إلى مفعولين: عِلمُ ربكم كرؤية ليلة البدر، ثم حذف المُضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه، فيكون المعنى أنَّه قد شبَّه العِلم بالقديم سبحانه في الآخرة بما يُحسُّ حساً بيناً؛ لارتفاع الشُبَه العارضة في دار البلوى والمِحنة هناك، وحذفُ المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه مِن الكثرة بحيث لا يحتاج إلى الإكثار في الاحتجاج له؛ لتقرُّره عند المبتدئين، فكيف مَن جاوزهم؟!»[٣].

---

(١) تقدم تخريجه ص:(٣١٢). (٢) سورة العنكبوت: الآية (٢).
(٣) المسائل الحلبيات ص:(٦٤ ـ ٦٥) بتحقيق الدكتور حسن هنداوي.

وقد أجهد أبو علي نفسه مرة أخرى ليحصل على صكٍّ لغوي يُمَكِّنه من نفي صفة الرؤية لله، فلَفَّ ودار وناور، والصَّواب الظاهر هو أن (ترون) في الحديث هي البَصَرية لا العِلْمِيَّة، ولذلك تعدَّت إلى مفعول واحد، وهو (ربَّكم) الذي هو المرئي، وما بعد ذلك لم يسدّ مسدّ المفعول الثاني الذي افترضه من عنده؛ لأن رأى البَصَرية لا تحتاج إلى مفعول ثانٍ، وإنما هو تأكيد لفِعل (ترون)، ولذلك أعاد الفعل (كما ترون)، لكن أبا علي فرَّ من هذا الظاهر الذي تدل عليه اللغة بوضعها، فحمل الرؤية على الرؤية العِلمية التي لا مَحل لها في السِّياق هنا؛ وافترض لها مفعولاً ثانياً من عنده سدَّت مسدَّه جملة (كما ترون القمر ليلة البدر)؛ لئلا يقول برؤية الله في الآخرة، والاحتمال الآخر الذي ذكره والمنبني على تقدير مضاف هو (علم) كذلك باطلٌ؛ لمخالفته الظاهر مِن الحديث، وبشاعة تقديره، وقد ذكرنا أن الأصل في العربية هو عدم تقدير محذوف حتى يأتي برهان على تقديره، ولا برهان هنا يجبر أبا علي على التقدير سوى هروبه من إثبات صفة الرؤية الثابتة بالأحاديث المتواترة.

تأويلُه النَّظر إلى الله بنيل رحمته:

حاول أبو علي الفارسي أن ينفي دلالة (نَظَر) على الرؤية بالعين، جاعلاً إياها بمعنى الانتظار، واستشهد لذلك بأبيات كثيرة لا تدل على ما ادعاه، ثم قال وهو في سياق ذلك: «وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[1] فالمعنى: لا ينيلهم رحمته، ويقول القائل: انظر إليَّ نظر الله إليك، يريد: أنلني خيراً أنالك الله»[2].

والسبب في تأويله هذا هو فراره مما تدل عليه الآية من صفة الرؤية؛ فإن تعدية (نَظَر) بـ (إلى) يقتضي الرؤية بالعين، كما مرَّ بنا في غير موضع من هذه الرسالة، ولذلك حاول أن يؤول قوله: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ﴾[3] بعدم إنالة الرَّحمة لهم، واستشهاده بقول قائل مجهول لا عبرة له، مع أنه لا يسعفه؛ لاختلاف سياقه الدَّال على أن المراد بالنظر فيه هو طلب الرِّعاية والرَّحمة عن سياق

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٧٧).
(٢) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٢٩٦ ـ ٣٧٣).
(٣) سورة آل عمران: الآية (٧٧).

الآيات القرآنية التي جاء في بعضها إسناد النظر إلى الوجوه؛ مما يدل على الرؤية البصرية، ويرفع الاحتمالات الأُخَر، والقرآن يفسر بعضُه بعضاً.

نفيه صفة التعجب:

قال أبو علي الفارسي: «اختلفوا في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾[(١)] في ضم التاء وفتحها، فقرأ حمزة والكسائي بضم التاء، وقرأ الباقون بنصب التاء[(٢)]، قال أبو علي: من فتح فالمعنى: بل عجبتَ من إنكارهم البعث وهم يسخرون، أو عجبتَ من نزول الوحي عليك وهم يسخرون، والضَّمُّ فيما زعموا قراءة علي وعبد الله وابن عباس[(٣)]، وروي عن شُريح إنكاره له، وأنه قال: إن الله لا يعجب[(٤)]، وقد احتج بعضهم للضم بقوله: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ قَوْلُهُمْ﴾[(٥)]، وليس في هذه الآية دلالة على أن الله أضاف العجب إلى نفسه، ولكن المعنى: وإن تعجب فعجبٌ قولهم عندكم.... ولا يجوز أن يكون الوصف بالعجب في وصف القديم سبحانه، كما يكون في وصف الإنسان؛ لأن العجب فينا إنما يكون إذا شاهدنا ما لم نشاهد مثله، ولم نعرف سببه، وهذا منتف عن القديم سبحانه»[(٦)].

وصريح كلامه هذا: إنكاره لصفة التعجب، وتضعيفه للقراءة السبعية المتواترة الدَّالة عليها، وطعنها بقول شُريح، مع أن جهالة شريح بها لا تضرُّها، ولا تقدح في إمامته أيضاً، وقد قرأ بها مَن هو أفضل منه كعبد الله بن مسعود، وعلي بن أبي طالب، وابن عباس، وردَّ عليه إبراهيم النخعي وغيره[(٧)].

---

(١) سورة الصافات: الآية (١٢).
(٢) قرأ حمزة والكسائي بضم التاء في الآية، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السبعة في القراءات لابن مجاهد ص:(٥٤٧)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٨٦)، والتيسير لأبي عمرو الداني ص:(١٨٦)، وإتحاف فضلاء البشر (٢/ ٤٠٨ ـ ٤٠٩).
(٣) انظر: معاني القرآن للفراء (٢/ ٣٤٨)، وتهذيب اللغة (١/ ٣٨٦)، ومعالم التنزيل (٧/ ٣٦) وعبد الله هو ابن مسعود.
(٤) تقدم تخريج هذا ص:(٣٧٦).
(٥) سورة الرعد: الآية (٥).
(٦) الحجة للقراء السبعة (٦/ ٥٣ ـ ٥٤).
(٧) انظر ص:(٣٧٦).

قال ابن تيمية: «وكان القاضي شُريح ينكر قراءة من قرأ (بَلْ عَجِبْتُ)[١] ويقول: إن الله لا يعجب، فبلغ ذلك إبراهيم النخعي فقال: إنما شريح شاعر يعجبه علمُه، كان عبد الله أفقه منه، فكان يقول: (بَلْ عَجِبْتُ)[٢]، فهذا قد أنكر قراءة ثابتة، وأنكر صِفة دلَّ عليها الكتاب والسنة، واتفقت الأمة على أنه إمام من الأئمة، وكذلك بعض السَّلف أنكر بعضهم حروف القرآن، مثل إنكار بعضهم قوله: ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟﴾[٣]، وقال: إنما هي: (أولم يتبيَّن الذين آمنوا)[٤]، وإنكار الآخر قراءة: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾[٥]، وقال: إنما هي: (وَوَصَّى ربك)[٦].... وهذا خطأ معلوم بالإجماع والنقل المتواتر، ومع هذا فلمَّا لم يكن قد تواتر النقل عندهم بذلك لم يكفروا، وإن كان يكفر بذلك مَن قامت عليه الحُجَّة بالنَّقل المُتواتر»[٧].

أما قوله باستحالة العجب من الله، فإن ما سبق عن الفرَّاء والنحَّاس في صفة التعجب يكفي في الرَّد عليه، ولا نعيده تفادياً للتكرار[٨].

---

(١) سورة الصافات: الآية (١٢). (٢) تقدم تخريجه ص:(٣٧٦).
(٣) سورة الرعد: الآية (٣١).
(٤) ورد ذلك عن ابن عباس، وعلي بن أبي طالب وجماعة من الصَّحابة والتابعين، وهو تفسير ﴿أَفَلَمْ يَاْيْـَٔسِ﴾ وقال بعضهم: (إنما كتبه الكاتب وهو نعسان مستوي السينات)، قال الزَّمخشري: «وهذا ونحوه مما لا يُصدَّق في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل مِن بين يديه ولا مِن خلفه، وكيف يخفى مثل هذا حتى يبقى ثابتاً بين دفَّتي الإمام، وكان متقلباً في أيدي أولئك الأعلام المحاطين في دين الله، المهيمنين عليه، لا يغفلون عن جلائله ودقائقه، خُصوصاً عن القانون الذي إليه المرجع، والقاعدة التي عليها البناء؟! وهذه والله فِرية ما فيها مرية». انظر: الكشاف (٢/ ٢٨٨)، والبحر المحيط (٥/ ٣٩٣)، ومعجم القراءات القرآنية (٢/ ٤٩٤).
(٥) سورة الإسراء: الآية (٢٣).
(٦) روي ذلك عن ابن عباس وابن مسعود وجماعة من الصحابة والتابعين. انظر: الكشاف (٢/ ٣٥٦)، والبحر المحيط (٦/ ٢٥)، ومعجم القراءات القرآنية (٣/ ٥٣).
(٧) مجموع الفتاوى (١٢/ ٤٩٢ ـ ٤٩٣).
(٨) انظر ص:(٣١١ ـ ٣١٢، ٣٧٦).

إنكاره خلق الله لأفعال العباد:

مر بنا إعراب المعتزلة لقوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[١] وتقديرهم فعلاً مُضمراً يفسره الفعل المذكور؛ لئلا يُفهمَ من الآية خلق الله لأفعال العباد، بينما ذهب جماهير المفسرين أن قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ معطوف على ما قبله، وجملة ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ نعتٌ للرهبانية[٢]، وأشرنا هناك إلى أنَّ رائد المعتزلة في هذا التفسير هو أبو علي الفارسي، على حين أن الزمخشري تبعه في ذلك في تفسيره (الكشاف)، وأيَّده[٣].

وقول الفارسيُّ المذكور موجود في كتابه (الإيضاح العَضُدي)[٤]، وذلك بعد أن ذكر الوجهين الإعرابيين في قولنا: (عبد الله ضربتُه) حيث جوَّز رفع (عبد الله) بالابتداء وما بعده خبر له، أو نصبه بفعل مُقَدَّر يفسره المذكور بعده، ثم قال: «فإن عُطف هذا الاسم الذي يُختار فيه الرَّفع بالابتداء على فعلٍ وفاعل اختير فيه النصب، وذلك قولك: (قام عبد الله وزيداً ضربتُه)، و(سرتُ اليوم وبَكراً لقيتُه)، ومثل ذلك قول الله ﷻ: ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[٥]، فقوله: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ محمول على فعلٍ، كأنه قال: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، ألا ترى أن الرَّهبانية لا يستقيم حملها على ﴿جَعَلْنَآ﴾ مع وصفها بقوله: ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾؛ لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه هم»[٦].

وقد ردَّ العلامة ابن المُنَيِّر على أبي علي الفارسي والزمخشري في إعراب هذه الآية فقال: «في إعراب هذه الآية تورَّط أبو علي الفارسي، وتحيَّز إلى فئة الفتنة، وطائفة البدعة، فأعرب ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ على أنها منصوبة بفعل مضمر يفسِّره الظاهر، وعلَّل امتناع العطف، فقال: ألا ترى أن الرهبانية لا يستقيم حملها على ﴿جَعَلْنَآ﴾ مع وصفها بقوله: ﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾؛ لأن ما يجعله هو تعالى لا يبتدعونه،

---

(١) سورة الحديد: الآية (٢٧). (٢) انظر ص:(١٠٨).

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل (٤/ ٦٩) ط دار المعرفة.

(٤) حققه وقدَّم له الدكتور حسن شاذلي فرهود، وطبع بمطبعة دار التأليف بالقاهرة عام ١٣٨٩هـ.

(٥) سورة الحديد: الآية (٢٧). (٦) الإيضاح العضدي ص:(٣١ ـ ٣٢).

والزمخشري ورد ـ أيضاً ـ مورده الذميم، وأسلمه شيطانه الرَّجيم، فلمَّا أجاز ما منَعُه أبو علي مِن جعلها معطوفة أعذر لذلك بتحريف الجَعْلِ إلى التوفيق[١] فراراً مما فرَّ منه أبو علي من اعتقادِ أن ذلك مخلوق لله تعالى، وجنوحاً إلى الإشراكِ، واعتقاداً أن ما يَفعلونه هم لا يفعله الله ـ تعالى ـ ولا يخلقه، وكفى بما في هذه الآية دليلاً بعد الأدلة القطعية والبراهين العقلية على بطلان ما اعتقداه، فإنه ذكر محل الرَّحمة والرأفة مع العلم بأن محلَّها القلب، فجعل قوله: ﴿فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾[٢] تأكيداً لخلقه هذه المعاني، وتصويراً لمعنى الخلق بذكر محله، ولو كان المراد أمراً غير مخلوق لله تعالى في قلوبهم كما زعما، لم يبق لقوله: ﴿فِي قُلُوبِ ٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُ﴾ موقعٌ، ويأبى اللهُ أن يشتمل كتابُه الكريم على ما لا موقع له»[٣].

وردَّ جمال الدين ابن هشام الأنصاري على أبي علي أيضاً مبيناً سبب قوله المذكور، فقال: «وقول الفارسي في: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا﴾[٤] أنه من باب: (زيداً ضربتُه) اعترضه ابن الشجري[٥] بأن المنصوب في هذا الباب شرطُه أن يكون مختصاً ليصح رفعُه بالابتداء، والمشهور أنه عطفٌ على ما قبله، و﴿ٱبْتَدَعُوهَا﴾ صفةٌ، ولا بد من تقدير مضاف، أي وحب رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي

---

(١) قال الزمخشري: «وانتصابُها بفعل مُضمر يُفَسِّرُه الظَّاهر، تقديره: وابتدعوا رهبانية ابتدعوها، يعني وأحدثوها من عند أنفسهم، ويجوز أن تكون الرَّهبانية معطوفة على ما قبلها، و(ابتدعوها) صفة لها في محل النصب؛ أي: وجعلنا في قلوبهم رأفة ورحمة ورهبانية مبتدعة من عندهم، بمعنى وفَّقناهم للتراحم بينهم، ولابتداع الرهبانية واستحداثها» (الكشاف ٤/ ٦٩)، وواضحٌ منه ما قاله ابن المنير.

(٢) سورة الحديد: الآية (٢٧).

(٣) الانتصاف من الكشاف (على حاشية الكشاف) (٤/ ٦٩)، والمسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف (٢/ ٩٩١ ـ ٩٩٣).

(٤) سورة الحديد: الآية (٢٧).

(٥) هو هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة العلوي أبو السعادات المعروف بابن الشجري، نقيب الطالبيين بالكرخ، كان أحد أئمة النحاة، مع المعرفة التامة بالعربية، وكان فصيحاً، حسن البيان والإفهام، وله مؤلفات أشهرها: (الأمالي الشجرية)، توفي ٥٤٢هـ. انظر: إنباه الرواة (٣/ ٣٥٦)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٨٣).

الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه اللهُ ﷻ»[(١)].

وهكذا تبين لنا بجلاء من الأمثلة السابقة منهج أبي علي الاعتزالي في العقيدة، مِمَّا جعل الأشاعرة كابن المُنَيِّر وابن هشام الأنصاري يردُّون عليه، فضلاً عن أهل السنة والجماعة.

❊ المطلب الثالث ❊

اتهامه بالتشيع ومناقشة ذلك

اتهم أبو علي الفارسي بالتشيع، واستند من اتهمه بذلك إلى أحواله الاجتماعية؛ لأنَّه عاش مع الشيعة في (فَسا) التي كانت من مراكز الشيعة آنذاك، أي: إبَّان الحكم البويهي، ولمَّا ورد بغداد لم يطب له المقام فيها فخرج عام ٣٤١هـ إلى حلب للقاء سيف الدولة الحمداني[(٢)]، وكان فيه تشيعٌ[(٣)]، ثم لمَّا نافسه ابن خالويه في مجالس التدريس عنده خرج من الشام إلى شِيراز بناء على دعوة والي شيراز البويهي لتأديب أولاده، فاستقر هناك عشرين سنة صفا له فيها الجو، وطاب المقام، وصاحب الصَّاحب بن عبَّاد، ولمَّا استولى عضد الدولة البويهي على مقاليد الأمور في بغداد عام ٣٦٧هـ استدعاه إليه، فبقي إلى جانبه واستأثر به، وخصَّه بمجالسه ودروسه، حتى قال عضد الدولة البويهي: «أنا غلام أبي عليّ الفسوي في النحو»، ولم يزل كذلك حتى توفي ببغداد، وهذه كلها قرائن تشير إلى تشيعه[(٤)].

وقد يكون من القرائن أيضاً ميل الشيعة إليه؛ فإن الشَّريف الرضي وهو من تلاميذه مدَحه في ديوانه وأثنى عليه[(٥)]، والشيعة مغرمون بآرائه النحوية واللغوية،

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ١٤٣)، والبحر المحيط: (٨/ ٢٢٨).

(٢) هو علي بن عبد الله بن حمدان أبو الحسن التغلبي المعروف بسيف الدولة، وصاحب حلب، كان فارساً، جواداً تقصده الوفود والشعراء، أديباً مليحاً، (ت٣٥٦هـ). انظر: وفيات الأعيان (٣/ ٤٠١)، والسير (١٦/ ١٨٧).

(٣) انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٧)، وأبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ص: (٦٧).

(٤) أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ص: (٨٥).

(٥) ديوان الشريف الرضي (١/ ٤٤٥) وما بعده.

وذكَر مصنفاته آغا بزرك الطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة)، وكذا العاملي في (أعيان الشيعة)، ورجَّحا تشيعه وإماميتَّه[١].

وربما يضاف إلى ذلك أيضاً ما نجده في تضاعيف كتابه (الحجة للقراء السبعة)، من قوله: (عَلَيْهِ السَّلَامُ) بعد اسم علي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

لكن ذلك كله ـ وإن كان مَظِنَّة للتشيع ـ إلا أنه ليس دليلاً قطعياً على تشيعه؛ لعدم وقوفنا على ما يدل على التشيع مِن أقوال منقولة عنه، أو مستقرة في كتبه؛ فمدحُ الشريف الرَّضي له ليس بمقياس؛ إذ مدح رجالاً من مختلف المذاهب، وكذا كثرة استشهاد مفسري الشيعة بأقواله؛ فإنهم مُغرمون بأقوال المعتزلة عموماً لتوافق أصولهم الاعتقادية، وإدراج الطهراني والعاملي له في كتابيهما لا وزن له؛ حيث لم يذكره المؤلفون في رجال الشيعة قبلهما كأبي جعفر الطوسي، والمازندراني، والنجاشي، وغيرهم، مع اشتهار أن القوم يستكثرون بكل ما فيه مظنة الاتصال بهم على وجه مِن الوجوه، وأما عبارة (عَلَيْهِ السَّلَامُ) التي وردت في بعض كتبه فقد تكون مِن النساخ، وهو الأرجح؛ لِمَا مرَّ بنا في المواضع الشَّبيهة[٢].

وأقول في النهاية: إنه مع عدم وقوفنا على دليل قاطع يدل على تشيع أبي علي الفارسي، إلا أنه وارد وممكن؛ لِما عُرف مِن ميل جمهور المعتزلة في القرن الثالث الهجري وما بعده إلى التشيع، وذلك عندما اتحد التشيع والاعتزال، فأخذت الرَّافضة بعقائد المعتزلة في الأصول، مقابل أخذ المعتزلة بالتشيع في الإمامة، فكوَّنا جبهة واحدة.

---

(١) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٨٠)، وأعيان الشيعة (٥/ ٧)، وأبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ص:(٨٦).

(٢) أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ص:(٨٦ ـ ٨٧).

المبحث الرابع عشر

منهج أبي أحمد العسكري (ت٣٨٢هـ)[(١)] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلب واحد وهو:

اتهامه بالاعتزال ومناقشة ذلك وتحريره

اتهم ابن الجوزي أبا أحمد العسكري بالاعتزال، فقال في ترجمته: «الرَّاوية العلامة، صاحب الفضل الغزير، والتصنيف الحسن الكثير في الأدب، واللغة والأمثال، وكان يميل إلى المعتزلة»[(٢)].

لكنه ما دام ابن الجوزي لم يبين السبب، ولم أر أحداً وافقه في هذه التهمة، رأيت لزاماً أن أتحسَّس مغزى كلامه من خلال سيرة العسكري، وأصحابه، ومؤلفاته.

- مر بنا أن (عَسكر مُكْرَم) التي ولد فيها العسكري من البلدان التي كانت تكثر

(١) هو أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، ولد بعسكر مُكرم عام ٢٩٣هـ، ثم خرج منها فورد بغداد، وسمع فيها من أبي بكر بن أبي دَاود، وابن دُريد، ونفطويه، وابن جرير الطبري، وطائفة، ثم ورد البصرة، وأصبهان، وخوزستان، وتستر، وأصبهان، وغيرها من الأمصار، فسمع وحدَّث حتى انتهت إليه رئاسة التحديث والإملاء والتدريس بقطر خوزستان، ورحل إليه الأجلاء للأخذ منه، ولمَّا كبر عمره رجع إلى عسكر فلازمها حتى توفي بها عام ٣٨٢هـ. وكان إماماً، مُحدثاً، لغوياً أديباً، متفنناً، حسن التصنيف، ومن كتبه: تصحيفات المحدثين، والأمثال.

• مصادر ترجمته: الأنساب (٤/ ١٩٣)، والمنتظم (١٤/ ٣٨٧)، ومعجم الأدباء (٢/ ٩١١)، وإنباه الرواة (١/ ٣٤٥)، والوافي بالوفيات (١٢/ ٧٦)، ووفيات الأعيان (٢/ ٨٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤١٣)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٢٠)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٦٣)، وبغية الوعاة (١/ ٥٠٦).

(٢) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (١٤/ ٣٨٧).

فيها المعتزلة أيام البويهيين الذين كانوا يحكمون فارس، فمنها خرج أبو أحمد العسكري العبدكي أحد تلاميذ أبي هاشم الجُبَّائي[(١)] وغيره، ولا يستبعد أن يتأثر أبو أحمد العسكري بما كان هو السَّائد في بلدته، وفي الأقاليم المجاورة.

ـ وذكر ياقوت الحموي وغيره أن الصَّاحب بن عباد وهو المعروف باعتزاله وتشيعه كان يتمنَّى لقاء أبي أحمد العسكري، وعرَض له ذلك، وكاتبه مراراً، غير أن العسكري كان يَتَعَلَّل بالشيخوخة والكبر، فلمَّا يئس منه الصاحب كتب له كتاباً يتضمَّن أسئلة صاغها الصَّاحب نظماً ونثراً، فأجابه أبو أحمد عليها بنظم ونثر، فاستحسن الصاحب ذلك، ووقع منه موقعاً عظيماً، ثم إن الصَّاحب قرَّر الوفود إليه، فقصَد إليه في بلدته (عَسْكَر مُكْرَم)، ومعه أعيان أصحابه وتلامذته، فاستقبله أبو أحمد استقبالاً عظيماً مع وَهْنِه وضعفه، وأقعده في أرفع موضع مِن مجلسه، وتفاوضا في مسائل وتباحثا، فزادت منزلته عند الصاحب، وأخذ منه بالحظ الأوفر من الأموال والخلع، وأدار على المتصلين به من الأقرباء والطلاب والأصحاب إدراراً كانوا يأخذونه إلى أن توفي[(٢)].

ـ ولما توفي أبو أحمد رثاه الصاحب بن عباد ببيتين قال فيهما:

قالوا مَضَى الشَّيخُ أَبُو أَحْمَدٍ ... وقد رَثَوْهُ بضُروب النُّدَبْ
فقلتُ ماذَا فَقْدُ شَيخ مَضَى ... لكنَّه فَقدُ فُنُونِ الأدبْ[(٣)]

ـ وذكر السَّمعاني في الأنساب أنه دخل أصبهان في إحدى رحلاته مع أبي بكر الجِعَابي[(٤)] سنة ٣٤٩هـ[(٥)]، والجِعابي مشهور بالتشيع الغالي، والرفض والاعتزال

---

(١) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٣٣١)، وطبقات المعتزلة ص:(١٠٩).
(٢) معجم الأدباء (٢/ ٩١٥ ـ ٩١٦).
(٣) هامش إنباه الرواة (١/ ٣٤٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤١٥).
(٤) هو أبو بكر محمد بن عمر بن محمد الجعابي قاضي الموصل، كان حافظاً بارعاً سمع من الكبار، وحدث عنه الأجلاء، غير أنه كان شيعياً غالياً، (ت٣٥٥هـ). انظر: الأنساب (٢/ ٦٥)، والسير (١٦/ ٨٨).
(٥) الأنساب (٤/ ١٩٣).

توأمان في العقيدة[(١)].

وربما يزاد على هذه القرائن الثلاث قرينة رابعة تؤيد ميله للاعتزال، وهي تأليفه كتاب (علم المنطق) الذي ذكره المترجمون في مؤلفاته، وقد كان المحدثون مِن أبعد الناس عن معرفة عِلم المنطق والتأليف فيه، بينما كان للمعتزلة مشاركات واسعة فيه.

غير أن ما سبق كله من القرائن ليس إلا استنتاجات غير قطعية؛ فكونه من عسكر لا يلزم منه القول بالاعتزال، وصلته بالصاحب بن عباد قد تكون أدبية[(٢)]، ودخوله أصفهان مع الجِعابي كانت في طريق الرحلة التي تجمع بين المتخالفين والمتحالفين، والتأليف في علم المنطق لم يكن خاصاً بالمعتزلة، وقد كان العسكري متفنناً يلم بعلوم كثيرة.

---

(١) وقد ترجم العاملي لأبي أحمد العسكري في أعيان الشيعة (٥/ ١٤٥ ـ ١٤٦) واستدل على تشيعه بأدلة واهية منها: أن العسكري كان من مشائخ الصدُّوق، وأنه ذكر في كتابه (الزواجر والمواعظ) وصية علي بن أبي طالب لابنه، وأن الصَّاحب بن عباد كان يتشوَّق إلى لقائه، لكن مزاعمه هذه لا ترقى دليلاً على تشيعه، فللصدوق مشائخ آخرون من أهل السنة، وإيراده للوصية لِما تحتوي عليها من المواعظ والحكم لا لتشيعه، أما تشوق الصاحب إليه فالظاهر منها أنها كانت منادمة أدبية لا غير، ولو كان العسكري شيعياً لظهرت عليه في مؤلفاته.

(٢) قال أبو هلال العسكري وهو من أخص تلاميذ أبي أحمد العسكري في (الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه ص:(٩٥ ـ ٩٦): «حدثنا أبو أحمد غير مرة، قال: لما فارقتُ أبا الفضل الحسين بن العميد وكان بالرَّيّ مبادراً نحو عسكر مُكرم لأمر حدث في أهلي، واجتزت بأصبهان، اغتنمني الصَّاحب بن عباد أبو القاسم، وسألني المُقام عليه، فذكرتُ له الأمر الذي مِن أجله قد فارقتُ حضرة أبي الفضل، والضرورة التي دعت إلى المسارعة إلى الوطن، فأبى أن يعذرني في الخروج عنه، وأخبر مؤيد الدولة بخبري، وعرَّفه صدق حاجته إلى الاستكثار مني، فأمر فنودي بأصبهان: برئت الذمة من رُفْقَة تجوز إلى خوزستان مدة سنة، فاجتمع تجار العسكر وغيرهم إليَّ، وسألوني إجابته إلى المُقام معه القدر الذي أريده، ليفسح لهم في الخروج، والتصرف في أمورهم، فلم أجد بدّاً من ذلك، فأقمتُ معه حتى قرأ (كتاب الجمهرة) و(كتاب الاشتقاق)، و(أمالي ابن دريد) وغيرها، وعملت له (كتاب أقسام العرب)، ثم انصرفتُ وأنا شاكر له، ذاكر، ناشر».

وهذه القصة تدل أن الصاحب كان يتتبع أبا أحمد العسكري للاستفادة من علمه وأدبه.

وقد ذكر الدكتور محمود أحمد ميره في تحقيقه لكتابه (تصحيفات المحدثين) أنه لم ير في كتبه المطبوعة الثلاثة؛ وهي: المذكور أعلاه، وكذا (المصون)، و(شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف) ما يُشم منه رائحة الاعتزال[1].

وإذا كان الأمر هكذا فلا نقدر أن نقطع على أبي أحمد العسكري بالانتساب إلى المعتزلة، غير أنه على ضوء القرائن التي سقناها يمكن أن يكون فيه ميل إلى الاعتزال، أو الموافقة لهم في أمر من الأمور، وهذا يتوافق مع عبارة ابن الجوزي السابقة، والله أعلم.

---

(١) مقدمة تصحيفات المحدثين (١/ ١١ ـ ١٢).

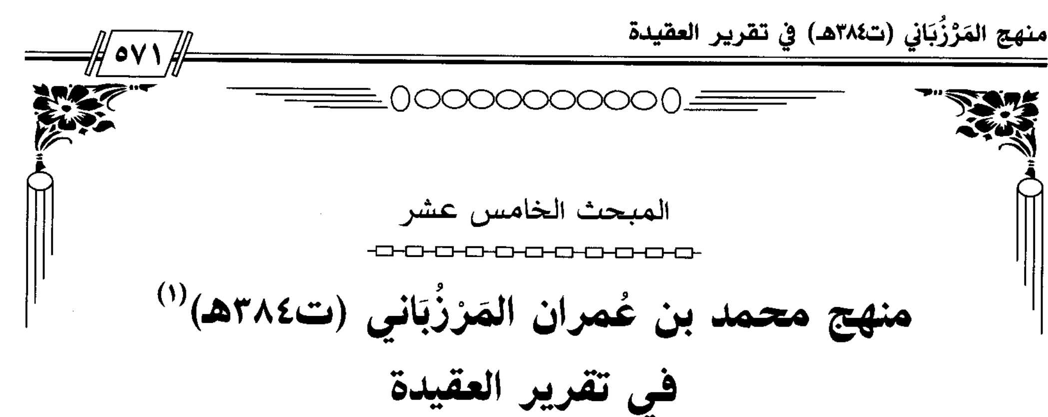

المبحث الخامس عشر

منهج محمد بن عُمران المَرْزُبَاني (ت٣٨٤هـ)[1] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة

يعد المرزباني من كبار المعتزلة في عصره، وهو أول من ألف كتاباً في طبقات المعتزلة وأحوالهم ومناقبهم، سمَّاه (المُرشد في أخبار المُتَكَلِّمين أهل العَدل والتوحيد)[2]، غير أنه ابْتُلِي بضياع كتبه وذهابها مع كثرتها، فلم يبق منها

---

(١) هو محمد بن عمران بن موسى بن عبيد أبو عبيد الله المرزباني، ولد ببغداد عام ٢٩٦هـ ونشأ بها، فأخذ العربية عن ابن دُريد ونفطويه وابن الأنباري وغيرهم، وأخذ الحديث من أبي القاسم البغوي، وغيره، ثم أكبَّ على التحصيل والتأليف، وألف كتباً كثيرة في فنون عدة، نال بها الشهرة والمنزلة لدى البُويهيين في عصره، واستمر على ذلك ولم يخرج من بغداد حتى توفي بداره بشارع عمرو الرومي في الجانب الشرقي من بغداد عام ٣٨٤هـ. وكان لغوياً إخبارياً مؤرخاً معتزلياً، ومن كتبه: المقتبس في أخبار النحويين واللغويين والناسبين، ومعجم الشعراء، ومن تلاميذه: أبو عبد الله الصيمري، والتنوخي، وأبو محمد الجوهري.

● مصادر ترجمته: الفهرست ص:(١٤٦)، وتاريخ بغداد (٣/ ١٣٥)، والأنساب (٥/ ٢٥٦)، والمنتظم (١٤/ ٣٧٢)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٨٢)، وإنباه الرواة (٣/ ١٨٠)، والوفي بالوفيات (٤/ ٢٣٥)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٥٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٧)، وميزان الاعتدال (٦/ ٢٨٢)، ومرآة الجنان (٢/ ٣١٤)، ولسان الميزان (٥/ ٤٢٦).

(٢) انظر: الفهرست ص:(١٤٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٨٢)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٨٤)، والوافي (٤/ ١٦٦).

إلا (المُوَشَّحُ)[١] و(أخبار شعراء الشيعة)[٢]، ونصفُ (معجم الشعراء)[٣]، والتي لم يتطرَّق فيها إلى الاعتزال، ففاتنا بذلك الوقوف على آرائه الاعتزالية بالتفصيل.

وقد أورد الخطيب عن ثلاثة من كبار شيوخه الثقات اعتزالَه، وهم أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الأزهري[٤]، وأحمد بن محمد العَتِيقي[٥]، ومحمد بن أبي الفَوارس البغدادي.

- قال الخطيب: «وقال لي الأزهري: كان أبو عبيد الله معتزلياً، وصنَّف كتباً كثيرة، جمع فيها أخبار المعتزلة، ولم أسمع منه شيئاً، لكن أخذتُ لي إجازته بجميع حديثه، وما كان ثقة، وحدثني الأزهري أيضاً، قال: كان أبو عبيد الله بن الكاتب يذكر أبا عبيد الله المرزباني ذكراً قبيحاً، ويقول: أشرفتُ منه على أمر عرفت به أنه كذّاب»[٦].

- وقال أيضاً: «ذكره محمد بن أبي الفوارس فقال: كان يقول بالإجازات، وكان فيه اعتزال وتشيع.... وقال العتيقي: وكان مذهبه التشيع والاعتزال، وكان ثقة في الحديث»[٧].

غير أن الخطيب علَّق على كلام الأزهري بقوله: «قلتُ: ليس حال أبي عبيد الله عندنا الكذب، وأكثر ما عِيب عليه المذهب، وروايته عن إجازات الشيوخ له من غير تبيين الإجازة، فالله أعلم»[٨].

---

(١) وهو في مآخذ العُلماء على الشُّعراء، حققه علي محمد البجاوي، ونشرته دار نهضة مصر عام ١٩٦٥م.

(٢) الوافي بالوفيات (٤/ ١٦٦)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (٤/ ٤١٩)، وسمَّاه الطهراني: (تلخيص أخبار شعراء الشيعة)، وهو من معتمدات الشيعة، ولم أقف عليه.

(٣) يبتدئ من حرف العين، حققه الدكتور ف. كرنكو، وأضاف إليه من البداية (المؤتلف والمختلف) للآمدي، ونشره حسام الدين القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٤هـ.

(٤) تقدمت ترجمته ص: (١٩٦).

(٥) هو أحمد بن محمد بن أحمد أبو الحسن العتيقي، شيخ الخطيب، كان إماماً محدثاً ثقة، توفي ٤٤١هـ. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٣٧٩)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٦٠٢).

(٦) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٦).

(٧) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٦).

(٨) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٦).

ثم اعتمدت المصادر المتأخرة كعادتها على الذي نقله الخطيب، فاقتبست منه المعنى مِن غير اعتراض ولا مُخالفة، مع زيادات في بعضها[١].

ـ قال ابن الجوزي: «كانت آفته ثلاثاً: المَيل إلى التشيع، وإلى الاعتزال، وتخليط المسموع بالإجازة، وإلا فليس بداخل في الكذَّابين»[٢].

ـ وقال القفطي: «وكان أبو عبد الله معتزلياً، وصنف كتاباً في أخبار المعتزلة كبيراً، وآخذه أهل الحديث بأن أكثر رواياته كانت إجازة، ولا يبين في تصانيفه الإجازة من السَّماع، بل يقول في كل ذلك: أخبرنا، وهذا قريب مِن الاحتجاج، وقد رأى ذلك جماعة من الرُّواة»[٣].

وقال ياقوت: «الإخباري الكاتب: كان راويةً، صادق اللهجة، واسع المعرفة بالرِّوايات، كثير السَّماع.. وكان ثقة صدوقاً، مِن خيار المعتزلة»[٤].

ـ وقال الصَّفدي: «وكان معتزلياً صنَّف في أخبار المعتزلة»[٥].

فظهر مِمَّا سبق أن المرزباني معتزلي مشهور، وُثِّق في الأخبار والروايات، غير أنه ما كان يميز بين ما أجيز له إجازةً، وبين ما سمعه سَماعاً، فيقول في الجميع (أخبرنا) كالمتأخرين من المغاربة[٦]، وهو مخالف لمنهج المحدثين في التفريق بين ذلك بالصِّيغ؛ لتفاوت درجات الأخذ والتحمل، وما يترتب على ذلك من أحكامٍ على الأحاديث[٧].

قال ابن الصَّلاح: «وكان أبو عبيد الله المرزباني الإخباري، صاحب التصانيف في علم الخبر، يروي أكثر ما في كتبه إجازة مِن غير سَماع، ويقول في الإجازة: أخبرنا ولا يُبَيِّنُهَا، وكان ذلك فيما حكاه الخطيب مِمَّا عِيب به، والصَّحيح والمختار الذي عليه عَمَلُ الجمهور، وإيَّاه اختارَ أهلُ التَّحَرِّي والوَرَع المنع في ذلك من إطلاق (حدثنا وأخبرنا) ونحوهما مِن العبارات، وتخصيص ذلك بعبارة تُشعر به؛ بأن يُقَيِّدَ هذه العبارات، فيقولَ: أخبرنا أو حدَّثنا مناولة

(١) انظر: مصادر ترجمته السابقة.
(٢) المنتظم (١٤/ ٣٧٢).
(٣) إنباه الرواة (٣/ ١٨١).
(٤) معجم الأدباء (٦/ ٢٥٨٤).
(٥) الوافي بالوفيات (٤/ ١٦٦).
(٦) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٨).
(٧) انظر: مقدمة ابن الصلاح ص: (٣١٦ ـ ٣٦١)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٨).

وإجازة، أو أخبرنا إجازة، وما أشبه ذلك»[١].

وبما أنه بغدادي فلا بد أن يكون من المعتزلة البغداديين؛ وكانت علاقته بالمعتزلة الشيعة في بغداد علاقة وُدٍّ وصفاء، فاعتبره أبو علي الفارسي مِن محاسن الدنيا[٢]، وكان عضد الدولة البويهي على كِبْره وتَعَظُّمه يجتاز ببابه فيقف بالباب حتى يخرج إليه المرزباني، فيُسلِّم عليه، ويسأله عن حاله[٣]، وأعطاه مرة ألف دينار[٤].

وإلى جانب اعتزاله هذا فإنه كان مستهتراً يشرب النبيذ، ويضع بين يديه قِنِّينَة حبر وقنينة نبيذ، فلا يزال يكتب ويشرب، ولا يبالي منزلته بين الناس، حتى إن عضد الدولة سأله مَرَّة عن حاله؟ فقال: «كيف حال مَن هو بين قارورتين! يعني المِحْبَرة وقدح النبيذ»[٥].

والظاهر أنه كان يشرب النبيذ على مذهب العراقيين الأحناف، وقد تقدم أن كثيراً ممن وُثِّق من الرواة منهم كان يتعاطى النبيذ لحله عندهم.

* المطلب الثاني *

اتهامه بالتشيع ودلائله

تقدم في المطلب السابق قول العتيقي وابن الجوزي بتشيعه، وتشير الدلائل متوافرة إلى ذلك، وهو مذهب المعتزلة والدَّولة البويهية عموماً في عصره.

فقد ألف كتاباً سمَّاه (أخبار شعراء الشيعة)، جمع فيه أشعار شُعراء الشيعة حتى زمانه، مُركزاً على مراثيهم في أهل البيت، وهو من أهم مراجع الشيعة في طبقاتهم[٦].

---

(١) مقدمة ابن الصلاح ص:(٣٥١ ـ ٣٥٢) بتحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ.

(٢) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٥)، والأنساب (٥/ ٢٥٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٨١).

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٥)، والأنساب (٥/ ٢٥٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٨١).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٤٤٩).

(٥) تاريخ بغداد (٣/ ١٣٦)، وإنباه الرواة (٣/ ١٨١).

(٦) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٤/ ٥٩).

وألف كتاباً آخر سمّاه (الشُّعراء المنحرفون عن علي بن أبي طالب)، طعن فيه على جملة من الشعراء المعارضين للشيعة كالأصمعي، ورماهم بالنصب[١].

وفي (معجم الشعراء) مدح الكثير من الشعراء بالتشيع، وأورد لهم بعض مراثيهم في الطَّالبيين ومناصريهم[٢]، مقابل حمله على غير المتشيعين منهم، ورميهم بالنصب أحياناً[٣]، وذكر له ابن النديم في الفهرست أن له كتاباً باسم (أخبار فاطمة)[٤].

قال ابن خلكان: «كان راوية للآداب، صاحب أخبار، وتواليفه كثيرة، وكان ثقة في الحديث، مائلاً إلى التشيع في المذهب، وهو أول من جمع ديوان يزيد بن مُعَاوية بن أبي سفيان، وهو صغير الحجم يدخل في مقدار ثلاث كراريس، وقد جمعه من بعده جماعة، وزادوا فيه أشياء ليست له»[٥].

وجمعه لديوان يزيد بن معاوية المذكور دليل عليه، لا له؛ فإنه حشر فيه الغراميات والخَمْرِيَّات، وطائفة منه غير صحيحة، وربما جمعه بغية التشهير به، والحَطِّ من قدره[٦].

ولظهور تشيعه هذا أدرج آغا بزرك الطهراني جميع كتبه في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة)[٧]، وذكر له كتباً لم يذكرها غيره ألفها في أهل البيت لا يُعلم صحتها[٨]، وترجم له العاملي في (أعيان الشيعة) أيضاً، وذكر أنه من مشايخ المُفيد[٩]، وأن

---

(١) انظر: إكمال تهذيب الكمال (٨/ ٣٣٧).
(٢) انظر: معجم الشعراء ص:(٢٥١، ٢٨١، ٢٨٥، ٢٩٤، ٣١٤، ٣٤٧ ـ ٣٤٨، ٣٥٠، ٣٦٢، ٣٧٨، ٣٨٦، ٣٩٤، ٤٠٨، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٤٣، ٤٥٧، ٤٦٠، ٤٦٣ ـ ٤٦٤، ٤٨٧، ٤٩٩).
(٣) انظر: معجم الشعراء ص:(٣٣٩، ٣٩٧، ٤١٦، ٤٣١) وكذا ترجمة الأصمعي.
(٤) الفهرست ص:(١٤٦).
(٥) وفيات الأعيان (٤/ ٣٥٤)، ومرآة الجنان (٢/ ٣١٤).
(٦) انظر بعضها في: وفيات الأعيان (٤/ ٣٥٤).
(٧) انظر مثلاً: (٤/ ٥٩، ٩/ ١٠٢٩، ٢١/ ٢١٧، ٢٢/ ١٧).
(٨) مثل كتاب (ما نَزَل من القرآن في أمير المؤمنين عليه السلام). انظر: الذريعة (١٩/ ٢٩).
(٩) تقدمت ترجمته ص:(٥١٣).

الشيعة ذكروه في طبقات رجالهم، وأن الشريف المرتضى اعتمد عليه في كتابه (الغُرَر والدُرَر)[١]، وأن ابن النديم ذكر له في الفهرست مراثي عدة له في أهل البيت[٢].

ومع أن هذين الكتابين لا يُعتمد عليهما لكثرة الكذب فيهما والاستكثار، إلا أن وضوح تشيع المرزباني بالدلائل السابقة يجعلنا نستأنس بما جاء فيهما، دون الاعتماد عليهما في حالة الانفراد.

(١) هو المشهور بـ (أمالي الشريف المرتضى)، واسمه الأصلي: (غُرَر الفوائد ودُرر القلائد).

(٢) أعيان الشيعة (١٠/ ٣٣).

المبحث السادس عشر

منهج علي بن عيسى الرُّمَّاني (ت٣٨٤هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي ومؤلفاته فيه

لم يبلغ أحدٌ من لغويي المعتزلة في القرن الرابع الهجري مَا بلغه أبو الحسن الرُّمَّاني من الاعتزال ودقائق كلامه؛ وذلك لشدة انتصاره للمعتزلة، وكثرة مؤلفاته الاعتزالية، وتفننه في فنون من العلوم شتّى، فأحرز بذلك قدح الاعتزال المُعلَّى، ولم يُجاره أحدٌ، فضلاً عن سبقه.

---

(١) هو أبو الحسن علي بن عيسى بن عبد الله الرُّمَّاني، أصله من سامراء، وولد ببغداد عام ٢٩٦هـ، ونشأ بها وتعلم، فأخذ العربيَّةَ عن ابن دريد، وابن السَّرَّاج، والزَّجَّاج وغيرهم، والكلامَ والاعتزالَ عن أبي بكر بن الإخشيذ، ولمَّا كبر وتقدَّم في العلوم اتصل بأبي عليّ الفارسي وصاحبه، فأخذ كل منهما ما عند الآخر، ولم يزل الرُّمَّاني ببغداد يصنف ويؤلف حتى توفي بها عام ٣٨٤هـ. وكان معتزلياً رافضياً، متبحراً في فنون عدة، كثير التصانيف، ومن أشهر تلاميذه: أبو حيان التوحيدي، والمفيد الرَّافضي، وعلي بن المحسن التنوخي، وغيرهم.

● مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(٨٦)، والإمتاع والمؤانسة (١/ ١٣٣)، والفهرست ص:(٦٩)، وتاريخ بغداد (١٢/ ١٦)، والأنساب (٣/ ٨٩)، والمنتظم (١٤/ ٣٧١)، ومعجم الأدباء (٦/ ١٨٢٦)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٤)، والوفي بالوفيات (٢١/ ٣٧٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٣٣)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٤٩)، ولسان الميزان (٤/ ٢٨٧)، وبغية الوعاة (٢/ ١٨٠)، وطبقات المفسرين (١/ ٤١٩)، والرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تأليف الدكتور مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

وإذا كان اعتزال ابن جِنِّي والشَّريف الرَّضي قد انحصر في اللغة، وتوجيه القراءات، والتفسير، والأحاديث، والبلاغة، فإن الرُّمَّاني أضاف إلى ذلك الكلام المُجرَّد، والمنطق، والفلسفة، فمزج الجميع بالاعتزال، حتى غدا كلامُه رمزياً غامضاً لا يُفهم.

قال أبو علي الفارسي فيه: «لو كان النحو ما يقوله الرُّمَّاني لم يكن معنا منه شيء، ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيءٌ»[١].

وإذا كان اعتزال غيره قد يرد في بعض المصادر دون بعض، فإن سائر المصادر أجمعت على ذكره، وأطبقت طبقات المعتزلة على إدراج اسمه[٢].

والسبب في اعتزاله يرجع إلى شخصية أبي بكر أحمد بن علي الإخشيذ[٣]، شيخ المعتزلة ببغداد، فقد أخذ عنه دقائق الاعتزال والكلام، ولازمه حتى عُدَّ من أصحابه الحاملين لمذهبه، ونُسب إليه فقيل (الإخشيذي)[٤]، مع احتمال استزادته من معتزلة عصره وقرنائه، كأبي علي الفارسي، وابن جِنِّي، والمرزباني، وغيرهم.

قال المرتضى وهو يعدد أصحاب أبي هاشم الجُبَّائي: «ومنهم أبو الحسن علي بن عيسى، صاحب التفسير والعلم الكثير، وكان يُقال له عليٌّ الجامِع؛ لأنه جمع بين علوم الكلام والفقه والقرآن والنحو واللغة، وقيل للصَّاحب[٥]: هلَّا صنَّفتَ تفسيراً؟ فقال: وهل ترك لنا علي بن عيسى شيئاً؟ وكان مع قلة ذات يده وشدة فقره يَسلُك طريق المُروءة، وكان يقول: تفسيري بستانٌ يُجتنى منه ما يُشتَهى، وله تصانيف كثيرة في كل فن، وشرَحَ كتاب سيبويه، وأخذ عن أبي بكر الإخشيذ وذهب مذهبه، وكان يتعصَّب على أبي هاشم، قال البلخي: وحضرتُه

---

(١) نزهة الألباء ص:(٣٨٩)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٨٢٦).

(٢) فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٣٣٣)، وطبقات المعتزلة ص:(١١٠).

(٣) من رؤساء المعتزلة ببغداد، وله مصنفات في الكلام والنحو والفقه، وكان متعبداً زاهداً، يروي الحديث ويدريه، توفي ٣٢٠هـ وقيل: ٣٢٦هـ. انظر: طبقات المعتزلة ص:(١٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢١٧).

(٤) انظر: الفهرست ص:(٦٩).

(٥) هو: الصَّاحب بن عبَّاد.

لأعرف طريقته، فتجاوز كل حَدٍّ في التعصب، فلم أعد إليه، وله كتابٌ على أبي هاشم فيما خالف فيه أبا علي»[(١)].

ومنهجه بالاختصار منهج الجُبَّائية، فإنه أخذ الاعتزال عن ابن الإخشيذ، وابن الإخشيذ كان من أنصار أبي علي الجُبَّائي، وكان يتعصَّب على ابنه أبي هاشم ويرد عليه[(٢)]، والجُبَّائية شاركت المعتزلة في أصولها، وانفردت عنهم بمقالات ذكرها عبد القاهر البغدادي في (الفرق بين الفرق) وغيره[(٣)]، وسنرى في جملة مؤلفاته طائفة من الكتب التي ردَّ بها على أبي هاشم الجُبَّائي زعيم البَهشمية الذي انشق عن أبيه.

وأما مؤلفاته في الاعتزال وأصوله فكثيرة جداً، وقد ذكرها ابن النديم، والقفطي وغيرهما، مخلوطة بكتبه في علم الكلام، منها ما يلي:

١ ـ صنعة الاستدلال (سبع مجلدات). ٢ ـ مقالة المعتزلة ٣ ـ أدلة التَّوحيد. ٤ ـ الأسماء والصفات لله ﷻ. ٥ ـ شرح الأسماء والصِّفات لأبي علي. ٦ ـ جوامع العلم في التوحيد. ٧ ـ الإرادة. ٨ ـ الأسباب. ٩ ـ الرؤية. ١٠ ـ ما يجوز على الأنبياء وما لا يجوز. ١١ ـ الأكوان[(٤)]. ١٢ ـ الحقيقة والمجاز. ١٣ ـ الأصلح الكبير. ١٤ ـ الأصلح الصَّغير. ١٥ ـ تهذيب الأصلح. ١٦ ـ المسائل والجواب في الأصلح الواردة من مصر. ١٧ ـ الطَّبائع. ١٨ ـ الإمامة. ١٩ ـ تفضيل علي[(٥)].

وله أيضاً مع هذا كتب اعتزاليه في الرُّدُود، منها:

١ ـ الرَّد على من قال بالأحوال.

---

(١) طبقات المعتزلة ص:(١١٠). (٢) طبقات المعتزلة ص:(١٠٠).

(٣) ص:(١٨٣ ـ ١٨٤)، والملل والنحل ص:(١/ ٦٧) وما بعده.

(٤) يُعنى بالكَون لدى المتكلمين حصول الجوهر في الحيّز مُعَلَّلاً بصفة قائمة به، وهي الحَرَكة والسُّكون، أو التقدم والتأخر، فسمُّوا الحصول في الحَيّز الكائنيَّة أو الأينيَّة، والأحوال بالأكوان الأربعة، ويتعلق بهذه المسألة مسائل أخرى كلاميَّة. انظر: التعريفات ص:(٢٤١)، والمواقف في علم الكلام ص:(١٦٢) وما بعده.

(٥) الفهرست ص:(٦٩)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٩٥ ـ ٢٩٦).

٢ ـ نقض استحقاق الذَّم.
٣ ـ الرَّد على المسائل البغداديات لأبي هاشم.
٤ ـ الرَّويَّة في النقض على الأشعري.

وردَّ في الأول على أبي هاشم الجُبَّائي في المسألة الغريبة المشهورة بـ (أحوال أبي هاشم)[١]، وملخصها: اختلافه مع أبيه في صفات البَاري، فقال أبوه: هو عالم لذاته قادر حيٌّ لذاته، أي لا يقتضي كونُه عالماً صفة هي حال علم، أو حال يوجب كونه عالماً[٢]، وقال أبو هاشم: هو عالم لذاته، بمعنى أنه ذو حالة هي صفة معلومة وراء كونِه ذاتِه موجوداً، وإنما يُعلم الصفة على الذَّات لا بانفرادها، فأثبت أحوالاً هي صفاتٌ، لا معلومة ولا مجهولة، أي هي على حيالها، لا تعرف كذلك بل مع الذات، قال: والعقل يدرك فرقاً ضرورياً بين معرفة الشيء مطلقاً، وبين معرفته على صفة، فليس من عرف الذَّاتَ عرف كونه عالماً، ولا من عرف الجوهرَ عرف كونه متحيزاً قابلاً للعرض، ولا شكَّ أن الإنسان يُدرك اشتراك الموجودات في قضية، وافتراقها في قضية، وبالضرورة نعلم أن ما اشتركت فيه، غير ما افترقت به، وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقلٌ، وهي لا ترجع إلى الذَّات، ولا إلى أعراض وراء الذات؛ فإنه يؤدي إلى قيام العرض بالعرض، فتعيَّن بالضرورة أنها أحوالٌ، فكون العَالِم عَالِماً حالٌ هي صفة وراء كونه ذاتاً، أي المفهوم منها غير المفهوم من الذات، وكذلك كونُه قادراً حياً[٣].

ونقض في الثاني على أبي هاشم أيضاً في قوله: بـ (استحقاق الذَّمِّ والعقاب لا على فعل)؛ وذلك أن البهشمية زعمت أن القادر يجوز أن يخلوَ مِن الفعل والترك مع ارتفاع الموانع من الفعل، والذي ألجأهم إلى هذا القول قولهم بتقدم الاستطاعة على الفعل، فلمَّا قيل لهم: أرأيتم لو كان هذا القادر مكلفاً، ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له، ماذا يكون حاله؟ قالوا: يستحق الذم والعقاب

(١) انظر: الفَرق بين الفِرق ص:(١٩٥ ـ ١٩٦)، والملل والنحل (١/ ٦٩).
(٢) الملل والنحل (١/ ٦٩).
(٣) الملل والنحل (١/ ٦٩)، وينظر الرَّد عليه في: الفَرق بين الفِرق ص:(١٩٥ ـ ١٩٦).

الدائم، لا على فعل، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به، مع قدرته عليه، وتوفر الآلة فيه، وارتفاع الموانع منه[١].

وأما الثالث: فهو من نمط ردوده على أبي هاشم، ويعني بـ (البَغداديات) ما خالف به أباه، وذلك أن معتزلة البصرة كانت على مذهب أبي علي، ومعتزلة بغداد كانوا على مذهب أبي هاشم الذي نزح مِن البصرة إليها[٢].

أما الأخير: فالظاهر من عنوانه أنه ردَّ فيه على أبي الحسن الأشعري الذي انشق عن المعتزلة آنذاك، وردَّ على أصولهم، وجعل له طريقاً بين المعتزلة وأهل السنة.

* المطلب الثاني *

عرض بعض اعتزالياته والرَّد عليها

ضاعت كتب أبي الحسن الرُّمَّاني في الاعتزال والكلام وغيرهما، ولم يبق من كتبه عموماً إلا (النكت في إعجاز القرآن)[٣]، و(معاني الحروف)[٤]، و(الألفاظ المترادفة)[٥]، وأجزاء متفرقة من تفسيره المشهور بـ (الجامع لعلم القرآن)[٦].

ومع ذلك فإن اعتزاله ظاهر في القليل المخطوط المتبقي من تفسيره[٧]، وكذا

---

(١) الفَرق بين الفِرق ص:(١٨٦).
(٢) الفَرق بين الفِرق ص:(١٨٣ ـ ١٨٥).
(٣) حققه الدكتوران محمد خلف الله، ومحمد زغلول سلام، مع إعجاز القرآن للخطابي، وعبد القاهر الجرجاني.
(٤) حققه الدكتور عبد الفتاح شلبي، ونشرته دار الشروق عام ١٤٠٤هـ.
(٥) حققه الدكتور فتح الله المصري.
(٦) يوجد منه جزءٌ في مكتبة طشقند برقم (٣١٣٧)، يبتدأ من الآية (٩٨) من سورة آل عمران، إلى نهاية السورة، ويقع في (٣٥٤) صفحة، وعنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت عنوان (تفسير غير مفهرس م ـ ٣٦١ رقم ٩٢)، وجزءٌ آخر في مكتبة المسجد الأقصى وهو الجزء (١٢)، وعنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٦) تفاسير، ويبتدأ بقوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ﴾ الآية [١٧] من سورة إبراهيم، وينتهي بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا﴾ الآية [٣٧] من سورة الكهف.
(٧) ذكر الدكتور مساعد بن سليمان الطيَّار أنه وقف على الجزء الأول الذي في سورة =

في (النكت في إعجاز القرآن)، ومفهومٌ في (معاني الحروف).

ومع أنني لم أقف على تفسيره المذكور[١]، لكنني حاولتُ أن أجمع بالواسطة بعض ما نُقل عنه، إضافة إلى (النكت في إعجاز القرآن)، على النحو التالي:

نفيه للصفات الإلهية وتأويله لها:

لقد ظهر فيما مضى من سرد مؤلفات الرُّمَّاني في الاعتزال أنه ألف كتاباً في الأسماء والصفات على طريقة المعتزلة، وأنه شرح كتاب أبي علي الجُبَّائي في الأسماء والصفات، مما يؤكد أن له مجهوداً كبيراً في الأسماء والصفات، لكن الكتابين ضاعا مع معظم كتبه، فعليه لا نقدر أن نعرف الكثير من آرائه، غير أن القليل الذي وقفتُ عليه ـ بالواسطة ـ في تفسيره للقرآن يُظهر بجلاء إنكاره للصفات على طريقة المعتزلة.

ـ قال في قوله تعالى: ﴿وَكَيْفَ تَكْفُرُونَ وَأَنتُمْ تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ءَايَٰتُ ٱللَّهِ وَفِيكُمْ رَسُولُهُۥ﴾[٢]: «ويُقال: ما التعجب؟ الجواب: حدوث إدراك ما لم يكن يُقْدَر لخفاء سببه، وخروجه عن العادة في مثله، ولذا لم يجز في صفات القديم، ولكن يجوز في صفته تعجيب العباد من بعض الأمور، وصيغته التي تدل عليه في لغة العرب: ما أَفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، إلا أنه قد يجيء كلامٌ مُضَمَّنٌ معنى التعجب، وإن لم يكن في الأصل له»[٣].

ـ وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ

= آل عمران، وأحصى فيه أكثر من أربعين موضعاً قرَّر فيها أشياء من عقائد المعتزلة، كالمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأفعال العباد، وتأويل الشفاعة الواردة في أهل الكبائر، وحمل صفات الله على المجاز، وغير ذلك. انظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٢١٠، ٢١٣ ـ ٢١٤).

(١) قال ابن تغري بردي في تفسيره: «وله التفسير الكبير، وهو كبير الفوائد، إلا أنه صرَّح فيه بالاعتزال، وسلك الزمخشري سبيله، وزاد عليه» (النجوم الزاهرة ٤/ ١٧٠).

(٢) سورة آل عمران: الآية (١٠١).

(٣) الجامع لعلم القرآن: الآية (١٠١) من سورة البقرة، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٢١٤).

رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ ﴿١٦٩﴾﴾[(١)]: «ويقال ما معنى: ﴿عِندَ رَبِّهِمْ﴾ هنا؟ الجواب فيه قولان:

الأول: بحيث لا يملك لهم أحد نفعاً ولا ضراً إلا ربُّهم، وليس ذلك على قرب المسافة؛ لأنه من صفة الأجسام.

والوجه الآخر: عند ربهم أحياء، من حيث يعلمهم كذلك دون الناس، عن أبي علي»[(٢)].

ويظهر من هذين النقلين إنكاره لصفتي التعجب والعُلُوّ الثابتين لله ﷻ، وحَمَل العندية على المجازية مع أنها على حقيقتها، وتدل بوضعها على صفة العلو، كما أخرج مسلم في صحيحه مرفوعاً: «أرواحهم في جوف طير خُضر، لها قناديل مُعَلَّقَة بالعرش، تسرح من الجنة حيث شاءت»[(٣)]، لأنه إذا كانت مُعَلَّقَة بالعرش الذي استوى عليه الرَّحمن فهي عنده، وهي أقرب مِن غيرها إليه، وإلا لَمَا كان لهم مزية على غيرهم، ولو أنه سلَّم أن التعجب والعلو مِن الله ليس كهيئته من العباد لَمَا تكلَّف هذه التأويلات.

نفيه خلق الله لأفعال العباد وللشر:

ـ قال وهو يذكر أنواع المبالغة في النكت: «الضرب الثاني: المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة، كقوله تعالى: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾[(٤)]، وكقول القائل: أتاني الناس، ولعلَّه لا يكون أتاه إلا خمسة فاستكثرهم، وبالغ في العبارة عنهم»[(٥)].

وهدفه من العبارة هو استثناء أفعال العباد والشر من خلق الله؛ ولذلك جعلها من المبالغة بالصيغة العامة في موضع الخاصة، فقيَّد بهواه ما أطلقه الله، وخصَّص ما عمَّمه الله.

---

(١) سورة آل عمران: الآية (١٦٩).

(٢) الجامع لعلم القرآن: الآية (١٦٩) من سورة البقرة، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٢١٥)، وقوله (عن أبي علي) يقصد به الجبائي أي أن الوجه الأخير له.

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الإمارة، باب بيان أن أرواح الشهداء في الجنة وبيان أنهم أحياء عند ربهم يرزقون (٣/ ١٥٠٢) ح(١٨٨٧).

(٤) سورة الأنعام: الآية (١٠٢).

(٥) النكت في إعجاز القرآن ص:(١٠٤).

- وحمل معنى (سبحان) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَانَكَ فَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾[١] على تعظيم الله من الشر بمعنى أنه لا يخلقه، فقال: «ويقال: ما معنى سبحان؟ الجواب: تنزيهاً هو لك مِمَّا لا يجوز في صفتك، وقال الشاعر[٢]:

أقول لـمَّا جاءني فخرُه ... سُبحان مِن عَلْقَمَةَ الفَاخِر

وقال الآخر[٣]:

سبحانَه ثم سُبحاناً يَعُودُ له ... وقَبْلَنا سبَّح الجُوديُّ والجُمُد

فهو تعظيمٌ لله جل وعزَّ مِن الشرِّ، وصفات النقص»[٤].

فقد تأوَّل التسبيح على مذهب المعتزلة في آخر عبارته، وأراد به نفي خالقية الله للشر كما هو خالق للخير، فإن كان أراد بذلك تنزيه الله عن العيوب، فليس هو بتنزيه، بل هو تنقيص من عمومية خلق الله للمخلوقات، والصَّواب هو ما ورد عن غير واحد من السلف أن معنى (سبحان الله) تنزيهه مِن كل عيب وسُوء[٥]، وجماع

---

(١) سورة آل عمران: الآية (١٩١).

(٢) هو الأعشى والبيت في ديوانه ص:(١٤٣)، وموضع الشاهد هو قوله: (سبحان) على أنها بمعنى التنزيه.

(٣) هو أمية بن أبي الصلت، وهو في ديوانه ص:(٣٠) جمع بشير يموت، وقد نسب إلى غيره أيضاً.

(٤) الجامع لعلم القرآن، سورة آل عمران: الآية (١٩١)، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٢١١).

(٥) ورد ذلك في جامع البيان (٢/١٥)، وشأن الدعاء ص:(١٤٥)، وتهذيب اللغة (٤/٣٣٨)، والمستدرك على الصحيحين (١/٥٠٢)، وروي في ذلك حديث ضعيف عن موسى بن طلحة، عن أبيه، عن النبي ﷺ أنه سئل عن التسبيح؟ فقال: «براءة الله من السوء». أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢/١٥)، والخطابي في غريب الحديث (١/١٣٩)، والبيهقي في الأسماء والصفات ص:(٣٧)، والحاكم في المستدرك (١/٥٠٢)، وغيرهم، قال الحاكم: «هذا حديث على شرط الشيخين ولم يخرجاه»، وتعقبه الذهبي في التلخيص فقال: «بل لم يصح، فإن طلحة منكر الحديث قاله البخاري، وحفص واهي الحديث، وعبد الرحمن قال أبو حاتم: منكر الحديث»، وسئل الدارقطني عنه فصحَّح إرساله كما في علله (٤/٢٠٨)، وقال البيهقي بعد أن أخرجه: «هذا منقطع».

معناه: بُعده تبارك وتعالى عن أن يكون له مِثل، أو شريك، أو ضدّ، أو ند[١].

قوله بالصَّلاح والأصلح:

القول بالصَّلاح مرتبطٌ لدى المعتزلة بباب العدل، والمَعنيُّ بالعَدل عندهم: أن أفعال الله كلها حَسَنة، وأنه لا يفعل القبيح، ولا يخلق الشر، ولا يظلم، فلمَّا كان كذلك وجب عليه فعل الصَّلاح أو الأصلح لعباده، فلا يُضِلُّ أحداً، ولا يُؤاخذه بما فوق طاقته؛ لأنَّ فعل ذلك قبيح عقلاً، وهو مُنَزَّهٌ عن فعل القبيح[٢].

وقد مرَّ بنا عند ذكر مؤلفاته أن له أربعة كتب في هذا المجال، وهي: الأصلح الكبير، والأصلح الصغير، وتهذيب الأصلح، والمسائل والجواب في الأصلح الواردة من مصر.

وفي تفسيره (الجامع لعلم القرآن) قرَّر هذه المقالة الاعتزالية فقال وهو يفسر قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا ﴿٤٣﴾﴾[٣]: «هل كل صفة لله ـ جل وعز ـ هي في أعلى مراتب الصفات؟ الجواب نعم؛ لأنه قادر لا يعجزه شيء على جميع أجناس المعاني، لا أحد أقدر منه، ولا مُساوٍ له في مَقْدُوره، عالمٌ بكل شيء على التفصيل، لا يخفى عليه شيء مِمَّا كان وما لا يكون، وما أن لو كان كيف أن يكون، لا يفعل إلا الأصلح، ليس ما هو أصح منه في شرف الفعل، وما تدعو إليه الحكمة»[٤].

وهذه عقيدة اعتزاليه مذمومة؛ فالله ﷻ فاعلٌ مختار يفعل ما يشاء، وليس يجري في أفعاله مجرى خلقه حتى يجب عليه الصَّلاح والأصلح، ولا يستحق عليه أحد شيئاً، ولا يتوقف أمره على المصلحة، فهو تعالى يُضِلُّ من يشاء، ويَهدي من يشاء، ويُعذِّب من يشاء، ويُنعم على من يشاء، كما أخبر في كتابه،

---

(١) تهذيب اللغة (٤/ ٣٣٩).

(٢) شرح الأصول الخمسة ص:(١٣٢ ـ ١٣٤)، وفضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص:(٣٤٨ ـ ٣٤٩).

(٣) سورة الإسراء: الآية (٤٣).

(٤) الجامع لعلم القرآن، الجزء (١٢) مصورة مكتبة المسجد الأقصى، سورة الإسراء، الورقة (١٤١)، والنحو وكتب التفسير لإبراهيم رفيدة (١/ ٥٧٤ ـ ٥٧٥).

وهو في كل ذلك عادل غير مقسط، وقد قال: ﴿لَا يُسْئَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْئَلُونَ ۝٢٣﴾[(١)]، وقال: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ۝١٦﴾[(٢)]، والحق الذي لعباده عليه هو مِن فضله وإحسانه، وليس من باب المعاوضة، ولا من باب ما أوجبه غيره عليه، فإنه سبحانه يتعالى عن ذلك[(٣)].

قوله بالصَّرفة في إعجاز القرآن:

يُقصد بالصَّرفة: أنَّ الله صرف العرب عن مُعارضة القرآن بمثله مع قدرتهم عليها، فالمُعجِز إذن هو الصَّرف لا القرآن في نفسه[(٤)].

وقول الرُّمَّاني بالصَّرفة تابع لأسلافه من المعتزلة، فقد كان أبو موسى المُردار وابن الرَّاوندي يُنكران إعجاز القرآن[(٥)]، بينما قال النظَّام وهشام الفُوطي وعبَّاد بن سُليمان[(٦)] بالصَّرفة[(٧)]، ثم لحقهم الجَاحظ فأثبت الإعجاز والصَّرفة معاً في كتبه[(٨)].

وجاء الرُّمَّاني فجعل إعجاز القرآن من سبع جهات منها الصَّرفة، فقال في عَدِّها: «ترك المُعارضة مع توفر الدَّواعي وشِدَّة الحاجة، والتَّحدِّي للكافَّة، والصَّرفة، والبَلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلية، ونقض العادة،

---

(١) سورة الأنبياء: الآية (٢٣). (٢) سورة البروج: الآية (١٦).

(٣) رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب ص:(١٣٥ ـ ١٣٧)، واقتضاء الصراط المستقيم ص:(٤٠٩ ـ ٤١٠).

(٤) إعجاز القرآن للخطابي ص:(٢٢)، وفكرة إعجاز القرآن منذ البعثة حتى عصرنا الحاضر ص:(٥٤).

(٥) انظر: الفَرق بين الفِرق ص:(١٦٥)، والملل والنحل (١/ ٦٠).

(٦) هو عبَّاد بن سليمان الضمري، من أصحاب هشام الفُوطي ومن طبقته، قال الملطي فيه: «ملأ الأرض كتباً وخِلافاً، وخرج عن حدِّ الاعتزال إلى الكفر والزَّندقة»، وله كتب ومقالات ومناظرات. انظر: الفَرق بين الفِرق ص:(١٦١)، وطبقات المعتزلة ص:(٧٧).

(٧) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ٢٩٦)، والفَرق بين الفِرق ص:(١٤٣).

(٨) انظر: كتاب الحيوان (١/ ٩، ٤/ ٨٩ ـ ٩٢)، ورسالة حجج النبوة ضمن (رسائل الجاحظ) جمع عبد السلام هارون (٣/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠).

وقياسه بكل معجزة»[(١)].

ثم عرَّفها بقوله: «وأما الصَّرفة: فهي صَرف الهمم عن المُعارضة، وعلى ذلك كان يعتمد بعض أهل العلم في أن القرآن معجز من جهة صرف الهمم عن المعارضة، وذلك خارج عن العادة كخروج سائر المعجزات التي دلَّت على النبوة، وهذا عندنا أحد وجوه الإعجاز التي يظهر منها للعقول»[(٢)].

وصريح كلامه هذا اعتبار الصَّرفة دليلاً من دلائل الإعجاز، كما ذهب إليه الجاحظ، وليس ذلك بصواب، وقد أنكرها جمهور علماء الأمة، وانعقد الإجماع على خلافها[(٣)]؛ لأنه إذا اعتبرت من دلائل الاعجاز، فإن التعجيز واقع حينئذ بأمر خارجي هو الصَّرفة، لا بإعجاز القرآن بنفسه في مبناه ومعناه[(٤)]، ولأنه يلزم من القول بها الطعن في بلاغة القرآن وقوة نظمه، وسُمو أسلوبه، والطعن في بلاغة النبوة، والطعن في بلاغة العرب وعجزهم عن الفَصَاحة وضيق المجال بهم، مع تحديهم في معارضة القرآن، والإتيان بسورة من مثله[(٥)].

ويُبطل الصَّرفة أن القرآن يشهد بخلافها، وذلك قوله سبحانه: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ عَلَىٰٓ أَن يَأْتُوا۟ بِمِثْلِ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ۝٨٨﴾[(٦)]، فأشار في ذلك إلى أمر طريقه التكلف والاجتهاد، وسبيله التأهب والاحتشاد، والمعنى في الصَّرفة التي وصفوها لا يلائم هذه الصِّفة، فدل على بطلانها[(٧)].

قال عبد القاهر الجرجاني بعد ذكره فساد الصَّرفة والوجوه الباطلة التي تلزمها: «وجملة الأمر أن عَلَم النبوة عندهم والبرهان إنما كان في الصَّرف

---

(١) النكت في إعجاز القرآن ص:(٧٥). (٢) النكت في إعجاز القرآن ص:(١١٠).
(٣) انظر: الجامع لأحكام القرآن (١/ ٧٥).
(٤) انظر: إعجاز القرآن لعبد القاهر الجرجاني ص:(١٥٢).
(٥) إعجاز القرآن للجرجاني ص:(١٤٦ ـ ١٥٤).
(٦) سورة الإسراء: الآية (٨٨).
(٧) إعجاز القرآن للخطابي ص:(٢٣)، وإعجاز القرآن للجرجاني ص:(١٤٩).

والمنع عن الإتيان بمثل نظم القرآن لا في نفس النظم، وإذا كان كذلك فينبغي إذا تَعَجَّبَ المُتَعَجِّبُ وأكبرَ المُكابرُ أن يَقصد بتعجبه وإكباره إلى المنع الذي فيه الآية[١] والبرهانِ، لا إلى الممنوع منه، وهذا واضحٌ لا يُشكِل»[٢].

وقال الحافظ ابن ناصر الدِّين الدِّمشقي بعد أن نقل كلام الرماني: «وما قاله الرماني ومن نحا نحوه من اعتقاد الصَّرفة أنها من وجوه الإعجاز فاسدٌ، كما أشار إليه الإمام أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري القرطبي، وعلَّل فساده بأن إجماع الأمة قبل حدوث المخالف على أن القرآن هو المعجز، فلو قلنا: إن المنع والصَّرفة هو المعجز يخرج القرآن أن يكون معجزاً، وذلك خلاف الإجماع، قاله القرطبي في تفسيره[٣]»[٤].

وقال السيوطي: «وهذا قول فاسد بدليل قوله تعالى: ﴿قُل لَّئِنِ ٱجۡتَمَعَتِ ٱلۡإِنسُ وَٱلۡجِنُّ﴾ الآية، فإنه يدل على عجزهم مع بقاء قدرتهم، ولو سُلبوا القدرة لم يبق لهم فائدة لاجتماعهم[٥]؛ لمنزلته منزلة اجتماع الموتى، وليس عجز الموتى ما يُحتفل بذكره، هذا مع أن الاجتماع منعقد على إضافة الإعجاز إلى القرآن، فكيف يكون معجِزاً وليس فيه صفة إعجاز، بل المعجز هو الله ـ تعالى ـ حيث سلبهم القدرة على الإتيان بمثله؟! وأيضاً فيلزم من القول بالصَّرفة زوال الإعجاز بزوال زمن التحدي، وخلو القرآن من الإعجاز، وفي ذلك خرق لإجماع الأمة أن معجزة الرَّسول العُظمى باقية، ولا معجزة له باقية سوى القرآن»[٦].

---

(١) هي آية سورة الإسراء التي تقدمت آنفاً حيث لا يُفهم معنى المنع الوارد في الآية مع القول بالصَّرفة.

(٢) إعجاز القرآن للجرجاني ص:(١٥٢) ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن.

(٣) الجامع لأحكام القرآن (١/ ٧٥).

(٤) مجلسٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدۡ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلۡمُؤۡمِنِينَ إِذۡ بَعَثَ فِيهِمۡ رَسُولٗا مِّنۡ أَنفُسِهِمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتِهِۦ﴾ ص:(٤٥٤ ـ ٤٥٠).

(٥) هكذا العبارة في المطبوعة، والمقصود أنه لو سُلبوا القدرة لم يبق لاجتماعهم فائدة لنزولهم منزلة الموتى.

(٦) الإتقان في علوم القرآن (٤/ ٧) النوع الرابع والستون.

استخدامه الأساليب البلاغية لنفي الصِّفات:

يُعدُّ أبو الحسن الرُّمَّاني من رُوَّاد هذا المجال الذي سلكته المعتزلة لنفي صفات الله.

ـ ففي باب التجانس من كتابه (النكت في إعجاز القرآن) أورد الصفات الواردة لله على وجه المقابلة، فقال: «ومن ذلك: ﴿مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[1] أي: يجازيهم على استهزائهم، ومنه: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[2]، أي: جازاهم على مكرهم، فاستعير للجزاء على المكر اسم المكر لتحقيق الدلالة على أن وبال المكر راجع عليهم ومختص بهم، ومنه: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَهُوَ خَٰدِعُهُمْ﴾[3]، أي: مجازيهم على خديعتهم، ووبال الخديعة راجع عليهم، والعرب تقول: الجزاء بالجزاء، والأول ليس بجزاء، وإنما هو على مُزَاوجة الكلام»[4].

ـ كذلك أدرج طائفة من الصفات الإلهية الواردة في القرآن في باب المبالغة من أقسام البلاغة التي ذكرها، وخلط ذلك بغيره، فقال وهو يعدد أنواع المبالغة: «الضَّرب الثالث: إخراج الكلام مخرج الإخبار عن الأعظم الأكبر للمبالغة، كقول القائل: جاء الملك إذا جاء جيش عظيم له، ومنه قوله ﷻ: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ۝٢٢﴾[5]، فجعل مجيء دلائل الآيات مجيئاً له على المبالغة في الكلام، ومنه: ﴿فَأَتَى ٱللَّهُ بُنْيَٰنَهُم مِّنَ ٱلْقَوَاعِدِ﴾[6] أي: أتاهم بعظيم بأسه فجعل ذلك إتياناً له على المبالغة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[7]»[8].

والرُّمَّاني في صنيعه هذا لم يراع سياق الآيات ولا صيغها، فضلاً عن الدلائل الشرعية؛ فإن مجيء الآيات على وجه المُقابلة أو المُفاعلة دليلٌ أنها على

---

(١) سورة البقرة: الآيتان (١٤ ـ ١٥).
(٢) سورة آل عمران: الآية (٥٤).
(٣) سورة النساء: الآية (١٤٢).
(٤) النكت في إعجاز القرآن ص:(٩٩).
(٥) سورة الفجر: الآية (٢٢).
(٦) سورة النحل: الآية (٢٦).
(٧) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).
(٨) النكت في إعجاز القرآن ص:(١٠٤ ـ ١٠٥).

الحقيقة لا للمبالغة؛ لأنَّ المقابلة تقتضي وجود المثل من الله اللائق بجلاله، كما أن صيغة المُفاعلة تدل بوضعها على طرفين، لكنه خلط ذلك بما لا يفهم من سياقه أنه على حقيقته كآية سورة النحل، فجعل الجميع من المُبالغة، وليس الأمر كذلك فسياق الآيات يختلف، فلمَّا كان المقامُ مقامَ الآخرة عُرف أن مجيء الله على حقيقته للفصل بين العباد، ولمَّا واعد الله موسى عند طور سيناء ليعطيه التوراة ويكلمه تكليماً، عُلم أن التجلي صفة ثابتة لله ﷻ على حقيقتها من غير تمثيل ولا تشبيه، بينما المراد من آية سورة النحل هو أمره وعذابه؛ لِما عُلم يقيناً أن الله لا ينزل إلى الأرض لشيء من أمور الدنيا قبل يوم القيامة، ويبينه قوله بعد ذلك في الآية: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ ٱلسَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[1]، فالآية مقرونة بتفسيرها، فوجب التفريق بين المتباينات[2].

❋ المطلب الثالث ❋

اتهامه بالتشيع والرفض وتحرير ذلك

مرَّ بنا عند ذكر مؤلفات الرُّمَّاني أن له كتاباً في الإمامة، وكتاباً في تفضيل علي رضي الله عنه[3]، وذلك من دلائل التشيع بلا ريب.

أما المؤرخون فقد ذكر بعضهم أن الرُّمَّاني كان شيعياً يقول بإمامة علي، وتفضيله على غيره من الصحابة، بينما تجاوز به بعضهم إلى الرَّفض، مع اتفاق الجميع على اعتزاله كما مرَّ.

ـ قال التنوخي وهو من تلاميذ الرُّمَّاني: «وممن ذهب في زماننا إلى أن علياً عليه السلام أفضل النَّاس بعد رسول الله ﷺ من المعتزلة أبو الحسن الرُّمَّاني»[4].

ـ وقال الذهبي في السير: «كان يتشيَّع ويقول: عليّ أفضل الصحابة»[5].

---

(١) سورة النحل: الآية (٢٦).

(٢) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٣٣٨ ـ ٣٤٣).

(٣) انظر ص: (٥٧٩).

(٤) معجم الأدباء (٤/ ١٨٢٦)، وتاريخ الإسلام (٢٧/ ٨٢)، ولسان الميزان (٥/ ٧٠).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥٣٤).

وقال في موضع آخر منه في ترجمة أبي حيان التوحيدي المعتزلي: «قلتُ: وكان من تلامذة علي بن عيسى الرُّماني، ورأيته يبالغ في تعظيم الرُّمَّاني في كتابه الذي ألَّفه في تقريظ الجاحظ[١]، فانظر إلى المادح والممدوح! وأجود الثلاثة[٢] الرُّماني مع اعتزاله وتشيعه»[٣].

وقال في الميزان: «علي بن عيسى الرُّمَّاني، صاحب العربية، لقي ابن دريد، معتزلي رافضي، ومِن حدود سبعين وثلاثمائة إلى زماننا هذا تصادق الرَّفض والاعتزال وتواخيا»[٤].

ـ وأقر الحافظ ابن حجر كلامه، وزاد: «وقول المصنف إن الرَّفض والاعتزال تآخيا من حدود سبعين وثلاثمائة ليس كما قال، بل لم يزالا متآخيين مِن زمن المأمون، وقد ذكر ابن النديم في الفهرست أن مصنفاته التي صنَّفها في التشيع لم يكن يقول بها، وإنما صنَّفها تَقِيَّةً؛ لأجل انتشار المذهب في ذلك الوقت، وذكر له مع السَّرِيّ الرَّفَّاء[٥] حكاية مشهورة»[٦].

لكن ثبوت شيعيته بهذا الشكل لا يعني كونه من الإمامية؛ فالرفض قد يكون في منهجه، ولا يعني لزاماً انتسابه إلى الإمامية كفرقة، وذلك للأمور التالية:

أولاً: قال ابن النديم: «كان السَّرِيُّ الرَّفَّاء جاراً لأبي الحسن علي بن عيسى الرُّمَّاني بسوق العطش، وكان كثيراً ما يجتاز بالرُّمَّاني وهو جالس على باب داره، فيستجلسه ويحادثه ويستدعيه إلى أن يقول بالاعتزال، وكان سَرِي يتشيَّع، فلما طال ذلك عليه أنشد:

---

(١) كتاب مشهور لأبي حيان التوحيدي لكنه مفقود.
(٢) أي: الجاحظ، وأبو حيان التوحيدي، والرماني.
(٣) سير أعلام النبلاء (١٧/ ١٢٠). (٤) ميزان الاعتدال (٣/ ١٤٩).
(٥) هو السَّرِي بن أحمد السَّري أبو الحسن الرَّفاء الموصلي، كان في بداية رفَّاءً يطرِّز الثياب، ولمَّا جاد شعره قصد سيفَ الدولة بحلب، فمدحه وأقام عنده مدة، ثم انتقل إلى بغداد بعد وفاته فمدح جماعة من الوزراء والأعيان واشتهر، وكان عذب الألفاظ، مفتتناً بالتشبيهات والأوصاف، ويَتَشَيَّع، توفي عام ٣٦٦هـ وله ديوان مطبوع. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٠١)، والأعلام (٣/ ٨١).
(٦) لسان الميزان (٤/ ٢٨٧)، وانظر: الفهرست ص:(٢١٨).

أُقَـارِعُ أعـداءَ الـنَّـبـيِّ وآلِـه قـراعـاً يَـفُـلُّ الـبـيـضَ عـن قـراعِـهْ
وأعـلـم كُـلَّ الـعـلـم أن ولـيَّـهـم سيُجزى غداة البعث صاعاً بصَاعِهْ
فَـلا زال مـن والاهـم فـي عُـلـوِّه ولا زال من عاداهم في اتِّضَاعِهْ
ومـعـتـزلـيٌّ رامَ عَـزل ولايـتـي عن الشَّرف العالي بهم وارتفاعِهْ
فما طاوعتني النفس في أن أطيعه ولا أَذِنَ الـقُـرآن لـي فـي اتـبـاعِـهْ
طُبِّعتُ على حُبِّ الوَصيِّ ولم يَكُنْ لِيُنقَل مَطبوعُ الهَوى عن طِبَاعِهْ[١]

فلو كان الرُّمَّاني إمامياً على وجه الحقيقة لَمَا رماه ابن النديم بالتصنع والتَّقِيَّة، بل كان يتشيع تقيةً كما سبق عن الحافظ ابن حجر آنفاً.

ثانياً: لم يذكره المصنفون في طبقات الإمامية كالعاملي وغيره، وقد انفرد بذكره آغا بزرك الطهراني في (الذريعة)، وذكر له تفسيره الكبير[٢]، وإحجام مترجمي الإمامية عن إيراد ترجمته دليل على أنه لم يكن من الإمامية، ويُحمل ذكر الطهراني له على تشيعه.

ثالثاً: ورد في بعض كتب الإمامية أن بصرياً دخل على الرُّماني والمجلس غَاصٌّ، وفيهم شيخ الرَّافضة المفيد، فسأله عن خبر الغَار[٣] والغدير؟[٤] فقال: «أما خبر الغار فَدِرايةٌ، وأما خبر الغَدير فَرِوَاية، والرِّواية لا توجب ما توجبه الدراية، وانصرف السائل، فاستاء المفيد من ذلك، فسأله: ما تقول فيمن قاتل الإمامَ العادل؟ قال: يكون كافراً، ثم استدرك، فقال: فاسق، فقال المفيد: ما تقول في أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام؟ فقال: إمام، فقال المفيد: ما تقول في يوم الجمل وطلحة والزبير؟ فقال: تابا، فقال المفيد: أما خبر الجمل فدراية، وأما خبر التوبة فرواية، فقال له الرماني: كنتَ حاضراً وقد سألني

---

(١) الفهرست ص:(٢١٨)، وأعيان الشيعة (٧/ ٢٠٧).
(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٤/ ٢٧٥).
(٣) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿ثَانِيَ ٱثۡنَيۡنِ إِذۡ هُمَا فِي ٱلۡغَارِ..﴾ (٣/ ٢٣٦) ح(٤٦٦٣).
(٤) تقدم تخريجه: ص:(٢٤٩) وهو الذي فيه قوله ﷺ: «من كنت مولاه فعلي مولاه».

البصري؟ فقال المفيد: نعم، رواية برواية، ودراية بدراية»[١].

وهذا ينفي إماميته، فإن حديث الغدير عند الإمامية من المُسلَّمات، فضلاً عن تقديم حديث الغار عليه، والسِّرُّ في الأمر أن الحديثين استُدلا بشكل متعارض على الخلافة، بين أهل السنة وبين الرَّافضة، ولذلك سأل البصري الرُّمَّاني عنهما؛ ليعرف مذهبه في الخلافة والإمامة، وأجوبته الباقية أيضاً تدل على مخالفته للإمامية.

رابعاً: وَضَع بعض الإمامية كتباً في الرد على الرُّمَّاني ككتاب: (النقض على علي بن عيسى الرُّمَّاني في الإمامة) لمحمد بن محمد بن النُّعمان المعروف بالمُفيد كبير الإمامية في عصره، وكان من تلاميذ الرُّمَّاني، وتوفي عام ٤١٣هـ[٢].

وإذا ثبتت هذه الأمور التي وردت كلها عن طريق الإمامية، فالظاهر أنه كان شيعياً كعادة جمهور المعتزلة في عصره، ولم يكن بالضرورة إمامياً.

والسبب في تأثر المعتزلة بالشِّيعة يعود لأمور عدة منها:

- إن بعض أئمة الاعتزال القدامى كانوا يميلون إلى التشيع لِتَلَمُّذهم على بعض أهل البيت، أو العكس[٣]، وقد جاء في شرح الأصول الخمسة أن واصل بن عطاء الذي تخرَّج على محمد ابن الحَنَفِيَّة ثم على ابنه أبي هاشم عبد الله بن محمد ابن الحنفية كان يُفضل علياً على عثمان، رغم قدحه في أصحاب الجَمَل وصفين بما فيهم عليّ، وأن القاضي أبا عبد الله الحسين بن علي البصري[٤] كان يقول: إن أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ هو علي، ثم

---

(١) روضات الجنات: (١/ ٥٤٥)، وأعيان الشيعة (٩/ ٤٢٠).

(٢) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٤/ ٢٨٩)، وأعيان الشيعة (٩/ ٤٢٣).

(٣) انظر: الملل والنحل (١/ ١٥٤)، والتفسير والمفسرون للذهبي (٢/ ٢٥).

(٤) وهو المعروف لدى المعتزلة بالشيخ المرشد، أخذ عن ابن خلاد، وأبي هاشم الجبائي، وأبي الحسن الكرخي، وبلغ من الفقه والكلام ما لم يبلغه غيره من أصحاب أبي هاشم، وكان يميل إلى علي ميلاً عظيماً، وصنف فيه كتاب التفضيل، توفي عام ٣٦٧هـ. انظر: فضل الاعتزال ص:(٣٢٥)، وطبقات المعتزلة ص:(١٠٥).

أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، وكان يلقب بالمُفضِّل[١]، وانتهى القاضي عبد الجبار نفسه إلى القول بأن أفضل الصحابة هو علي بن أبي طالب وبعده الحسن والحسين ثم زيد بن عليّ[٢]. ويزعم المعتزلة أن الحسن البصري الذي يعدونه إمامهم الأول كان يطعن في معاوية ويزيد، ويلعن الحجَّاج بن يوسف، ويجعلون سندهم متصلاً إلى واصل بن عطاء وعمرو بن عبيد، وهما أخذا عن أبي هاشم بن محمد بن الحنفية، وأبيه، وابن الحنفية أخذه عن عليٍّ، وأخذه عليٌّ عن النبي ﷺ[٣].

ـ إن مؤسس مدرسة معتزلة بغداد وهو بشر بن المعتمر (ت٢١٠هـ) نشأ في الكوفة التي كان ينتشر فيها التشيع، فانتقلت آراؤه إلى معتزلة بغداد عامة، ففضَّل مُعظمهم علياً على أبي بكر كأبي جعفر محمد بن عبد الله الإسكافي (ت٢٤٠هـ)، وأبي عثمان الجَاحظ (ت٢٥٥هـ)، وأبي الحسين الخياط (ت٣٠٠هـ) وغيرهم، وأدانوا أصحاب الجمل، وتبرؤوا من معاوية وعمرو بن العاص ومن كان يناصرهما، وخاضوا في مباحث الإمامة على طريقة الزَّيدية[٤]، وذكر ابن أبي الحديد أن البغداديين قاطبة كانوا يرون أن علياً أفضل من أبي بكر، ومعهم أبو علي الجُبَّائي، والقاضي عبد الجبار من معتزلة البصرة[٥].

ـ تشيع المأمون عميد المعتزلة والجهمية،، فقد جعل علياً بن موسى الرِّضا وليَّ عهده عام ٢٠١هـ، ولبس الخُضرة علامة العلويين مع اعتراض أهله، وأمر في عام ٢١١هـ بأن يُنادَى ببراءة الذِّمَّة مِمَّن ترحَّم على مُعاوية أو ذكره بخير، أو

---

(١) انظر: طبقات المعتزلة ص:(١٠٥ ـ ١٠٧).
(٢) شرح الأصول الخمسة ص:(٧٦٧)، والمغني في أبواب العدل والتوحيد (٢/ ١٤٩).
(٣) انظر: فضل الاعتزال ص:(٢١٤ ـ ٢١٥)، وطبقات المعتزلة ص:(٧، ١٥، ١٧، ٢٣، ١٠٥ ـ ١٠٧).
(٤) الجامع بين الزيدية والمعتزلة تثبيتهم إمامة الشيخين وعثمان بعدهما، والإقرار لهم بالفضل، إلا أنهم يفضلون علياً عليهم، ويُجَوِّزُون إمامة المفضول. انظر: منهاج السنة (١/ ٧٠)، ومباحث المفاضلة في العقيدة ص:(٣٠٨).
(٥) انظر: الانتصار للخياط ص:(٧٣ ـ ٧٤)، وشرح نهج البلاغة (١/ ٣)، وطبقات المعتزلة ص:(٨).

فضَّله على أحد من الصَّحابة، وأنَّ أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ علي بن أبي طالب، وأباح المُتعة مَليّاً[١]، وقد جاراه في تشيعه جماعة من المعتزلة تزلفاً إليه، كالجاحظ في بعض مؤلفاته، واجتمعت عنده الشيعة والجهمية والمعتزلة، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر فيما مضى.

ـ وأما أعظم الأسباب وهو ما أشار إليه الذهبي فهو احتضان البُويهيين الرَّافضة للمعتزلة في القرن الرَّابع الهجري، ومناصرتهم لهم، وأخذهم بأصولهم، مما حدا بجمهور المعتزلة إلى الأخذ بالتشيع، مع التنبيه إلى أن بعضهم كان يُجاري الموجة السائدة، ويُظهر التشيع ولم يكن منه عن قَناعة، وقد كان أمراء آل بويه ووزيرهم الصَّاحب بن عبَّاد أبرز من لعب ذلك الدور، حيث كانوا دعاة إلى الاعتزال والتشيع بالمَال ولسان الحال، ومن هذا الوقت اعتمدت الرَّافضة على المعتزلة اعتماداً كلياً في أصولهم، فلا يُعرف قولٌ للمتأخرين إلا وهو مأخوذ من المعتزلة، على خلاف قدمائهم الذين كانوا يقولون بالإمامة، ويثبتون القَدر والصفات، حتى قالت غُلاتهم بالتشبيه كالهِشَامية، ومثَّل هذا الوجه الجديد زعماءُ الرَّافضة المعتزلة المتأخرين كالشَّريفين المُرتَضى والرَّضِي، ومحمد بن النعمان المُفيد، وأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، وغيرهم[٢].

وبهذا السَّرد المُتَسَلسِل تاريخياً يظهر أن تأثر المعتزلة بالشيعة كان جزئياً منحصراً في تفضيل علي على مذهب الزَّيدية، دون البراءة من الصحابة، ثم انتقل به بعضُهم إلى الرَّفض المَحض أيام الدولة البويهية، مع التنبيه أن جمهورهم كان على التشيع ما قبل ذلك لما ذكرنا، وهذا ما يجعل تشيع الرُّمَّاني وترفضه واردين، لكنه لِما ذكرناه من القرائن المُعارضة كونَه إمامياً يترجح لديَّ أنه كان مُتشيعاً كسائر المعتزلة في عصره وقبله، ولم يكن من الإمامية الرافضة، والله أعلم.

---

(١) انظر: تاريخ الإسلام (١٥/ ٥ ـ ٦)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ٢٨١ ـ ٢٨٤).

(٢) انظر: مقالات الإسلاميين (١/ ١٠٩)، والفَرق بين الفِرق ص: (١٨٤ ـ ١٨٥)، ومنهاج السنة النبوية (١/ ٧٠ ـ ٧١، ٣/ ٥ ـ ٧، ١٣٩)، وتأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص: (٤٦٢ ـ ٤٧٣).

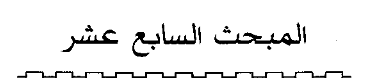

المبحث السابع عشر

منهج الصَّاحب بن عبَّاد (ت٣٨٥هـ)[1]

في تقرير العقيدة

(١) هو إسماعيل بن عبّاد بن العبّاس بن عبّاد أبو القاسم الطالقاني القزويني الديلمي كافي الكفاة، وُلد في (١٤/ ١١/ ٣٢٦هـ) باصطَخْر في بيت علم ورئاسة، ونشأ هناك، فسمع من أبيه، وأخذ الأدب والعربية من ابن فارس، والوزير ابن العميد، وكان في بداية أمره مِن صغار الكتاب يخدم الوزير أبا الفضل بن العميد، فترقى به الحال إلى أن استكتبه ابن العميد لمؤيد الدولة وهو حينئذ أمير، ولمَّا مات أبو الفضل عام ٣٦٠هـ وخلَفه ابنُه أبو الفتح في الوزارة أبقاه على حاله في الكتابة والصُّحبة، حتى إذا مات ركن الدولة عام ٣٦٦هـ، وولي ابنُه مؤيد الدولة خاف أبو الفتح مِن الصَّاحب، فبعث الجند عليه فهمُّوا بقتله، غير أن مؤيد الدولة أخفاه منهم فنفاه إلى أصفهان مدة ريثما تهدأ الأمور، ولمَّا تخلص مؤيد الدولة من أبي الفتح استوزر الصاحبَ مكانه لِمَا رأى من شهامته وعِلمه، ولمَّا مات مؤيد الدولة عام ٣٧٣هـ وولي أخوه فخر الدولة أقرَّه على الوزارة مع طلبه الإعفاء من الخدمة لخوفه منه؛ لأنه كان من أصحاب أبي الفتح، فاستمر الصاحب على ذلك ولم يزل على أمره معه والأمور بيده مجتمعة حتى توفي بالرَّي عام ٣٨٥هـ، ودفن بأصفهان. وكان أديباً لغوياً شاعراً، معتزلياً رافضياً، ولُقب بالصَّاحب لصحبته الوزيرَ أبا الفضل بن العميد وزير ركن الدولة البُويهي، وقيل: لصحبته مؤيد الدولة بن ركن الدولة منذ الصِّبَا، ومن كتبه: المحيط في اللغة، وكتاب الإمامة، وكتاب الزيدية، والإبانة عن مذهب أهل العدل والتوحيد، وله ديوان مطبوع.

● مصادر ترجمته: الإمتاع والمؤانسة (١/ ٥٣ ـ ٥٥)، ويتيمة الدهر (٣/ ٢٢٥)، ونزهة الألباء ص:(٣٢٥)، والتدوين في أخبار قزوين (٢/ ٢٩٣)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٦٢)، وإنباه الرّواة (١/ ٢٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١١)، وطبقات المعتزلة ص:(١١٥)، ولسان الميزان (١/ ٦٣٧)، وبغية الوعاة (١/ ٤٤٩)، ومعاهد التنصيص (٤/ ١١١)، وروضات الجنات (٢/ ١٩)، وأعيان الشّيعة (٣/ ٣٢٨)، والصاحب بن عباد، حياته وآدابه، تأليف محمد حسين آل ياسين، بغداد ١٩٥٧م.

۞ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة، وجُهوده في نشره

يعدُّ الصَّاحب بن عباد من رؤوس دُعاة البويهيين للاعتزال والتشيع؛ فكان يجاهر بمذهبه، ويدعو إليه وينتصر له، ويستدرج الناس بهباته وعطاياه، وينكل بمخالفيه، ويَحُطُّ من أقدارهم، وقد ساعدته عدة ظروف على ذلك؛ فالدَّولة المسيطرة على مقاليد الأمور في فارس والعراق هي البُويهية، والوزير هو نفسه، والمذهب السَّائد عندهم هو التشيع والاعتزال، وأهل السنة مستضعفون، والخلافة مسلوبة الإرادة مع بقاء هيكلها، ومن هنا نقدر أن نفهم الظروف والأحوال التي صنعت الصَّاحب بن عبَّاد، وأدت إلى شهرته ومجده، وتسلطه، وصَلَفه.

وليس ما نُسب إليه من الاعتزال نقلاً عن غيره، بل بإقراره له، وتقريره في مصنفاته ورسائله، وقد عبَّر عن ذلك في أبيات كثيرة قالها، منها:

تـعـرَّفـتُ بـالـعَـدْلِ فـي مَـذهـبـي ... ودَان بـحُـسْـنِ جِـدَالـي الـعِـرَاقُ
فكُـلِّـفـتُ فـي الـحُـبِّ مـا لـم أطق ... فـقـلـتُ بـتـكـلـيـف مـا لا يُـطَـاقُ[(١)]

وفي المعنى نفسه يقول:

كـنـتُ دهـراً أقـول بـالاسـتِـطَـاعَـهْ ... وأرى الـجَـبْـرَ ضـلَّـة وشَـنَـاعَـهْ
ففقدتُ استطاعتي في هَوى ظَبْيٍ ... فَـسَـمْـعـاً لـلـمُـجْـبِـريـن وطَـاعَـهْ[(٢)]

ويقول في ديوانه:

---

(١) نزهة الألباء ص:(٣٢٧)، وتقدم الكلام حول (تكليف ما لا يُطاق) ص:(٤٣٦ - ٤٣٧)، والمعتزلة ينفونها.

(٢) يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر (٣/ ٣٢٠)، وليس معنى الأبيات أنه اختار الجبر مذهباً، بل يقصد غلبة حب الجارية عليه، وفقدانه السيطرة على نفسه، ويعني بـ (المجبرين) هنا من يثبت القدر عموماً، عكس من يدعي الاستطاعة وخلق الأفعال، وهم القدرية.

سأُوضح نهج الحق إنْ كان سامعٌ | وأرشد مَن يصغى إليَّ وأرشدُ
ومَن كان يُخفيه فإني مظهر | ومَن لم يُجَرِّده فإني مُجرِّدُ
ومَن كان بالتشبيه والجبر دائناً | فإني في التوحيد والعدل أوحدُ
فأُنَزِّهُ ربَّ الخَلق عن حَدِّ خلقه | وقد زاغَ راوٍ في الصِّفات ومُسندُ(١)

وقال في أبيات ذكرها المُرتضى في أماليه:

لو شُقَّ قلبي لرأوا وسطَه | سَطْرَين خُطَّا بلا كَاتب
العَدْلُ والتَّوحيد في جانب | وحُبُّ أهل البيت في جَانب(٢)

ويظهر تاريخياً أنه ورث الاعتزال عن والده، فوالده عبَّاد كان وزيراً لركن الدولة البويهي، وكان من أهل العلم والجاه، وسَمِع الفضل بن حُباب(٣) وغيره من البغداديين والأصفهانيين والرَّازيين، وصنف كتاباً في أحكام القرآن، نصر فيه الاعتزال(٤).

ومع أنه أظهر التوبة والصَّلاح في آخر عمره، والتزم خلوة وسمَّاها: بيت التوبة، وأخذ خطوط الفقهاء بصحة توبته، وجلس للإملاء والإفادة والتحديث، وتَفَقَّد علماء بغداد بالصِّلات والأموال(٥)، إلا أنه لم يتراجع عنه، بل مات عليه؛ وذلك أن قوماً كلَّموه في مذهبه لَمَّا التزم الخلوة، فقال: «كيف أنزل عن هذا المذهب، وقد نصرتُه، وشَهرتُ نفسي به، وعاديتُ الصغير والكبير عليه، وانقضى عُمري فيه؟!»(٦).

---

(١) ديوان الصاحب بن عباد ص:(٣١)، ويعني بقوله: (راوٍ في الصفات ومسند) أهل السنة المثبتين للصفات.

(٢) أمالي المرتضى (١/ ٤٠٠)، وديوان الصاحب بن عباد ص:(١٨٤)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٨).

(٣) هو العلامة المحدث الفضل بن الحباب الجمحي البصري، سمع من الكبار، وحدث عنه الأجلاء، وكان ثقة مأموناً أديباً فصيحاً، توفي ٣٠٥هـ. انظر: طبقات الحنابلة (١/ ٢٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٧).

(٤) انظر: معجم الأدباء (٢/ ٦٣٣)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٤).

(٥) معاهد التنصيص (٤/ ١٢٤)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٣).

(٦) أخلاق الوزيرين ص:(٢٩٦ ـ ٢٩٧)، ولسان الميزان (١/ ٦٤٠).

أما كلام العلماء في اعتزاله فهو كالمتواتر، وسأذكر فيما يلي بعضاً من ذلك، مبتدئاً بمن عاصره، فمن بعدهم على العُصور:

ـ قال أبو حيان التوحيدي: «. . والغالب عليه كلام المتكلمين المعتزلة، وكتابته مُهَجَّنةٌ بطرائقهم. . . ويتشيَّع لمذهب أبي حنيفة، ومقالة الزيدية»(١).

ـ وقال أبو نصر السجزي: «والذين بُلِي كثير من أهل العلم بهم: المعتزلةُ، وهم أعداء الأثر وأهله، وكبراؤهم: أبو الهذيل العلاف. . . . . وبعدهما الصَّاحب إسَماعيل بن عبَّاد، وعبد الجبار الأسدآبادي، كل هؤلاء دُعاة إلى الضَّلالة»(٢).

ـ وقال الحافظ عبد الكريم بن محمد الرَّافعي: «هو أشهر مِن أن يُحتاج إلى وصفه جاهاً، ورِفعةً، وفَضلاً، ودِرايةً. . . ولولا بدعة الاعتزال وشنعة التشيُّع شانَا وجه فضله، وغُلُوّه فيهما حطَّه مِن قدره، لقلَّ مَن يُكافيه مِن الكُبراء والفُضلاء»(٣).

ـ وقال الذهبي: «وكان شيعيّاً معتزلياً مبتدعاً، تيَّاهاً صلفاً جبّاراً، قيل: إنّه ذُكر له البخاريّ، فقال: ومن البخاريّ؟! حَشَويّ لا يُعَوَّلُ عليه»(٤).

ـ وقال العبَّاسي(٥): «وكان شيعياً جلداً كآل بُويه معتزلياً»(٦).

ـ وقال ابن حجر: «وكان صَدوقاً إلا أنه كان مُشتهراً بمذهب المعتزلة داعية إليه. . . وكان مع اعتزاله شافعي المذهب(٧)، شيعي النِّحلة. . . وكان يبغض من

---

(١) الإمتاع والمؤانسة (١/ ٥٤ ـ ٥٥).

(٢) الرد على من أنكر الحرف والصوت ص:(٢٢٠ ـ ٢٢٢).

(٣) التدوين في أخبار قزوين (٢/ ٢٩٣)، ولسان الميزان (١/ ٦٣٩)، وفيه (شنعت) بدل (شانا).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٥١٢).

(٥) هو عبد الرحيم بن أحمد العباسي المصري، كان مُحدثاً أديباً لغوياً بارعاً، شرح شواهد التلخيص بكتابه: (معاهد التنصيص على شواهد التلخيص)، توفي ٩٦٣هـ. انظر: كشف الظنون (١/ ٤٧٧)، والأعلام (٣/ ٣٤٥).

(٦) معاهد التنصيص على شواهد التلخيص (٤/ ١٢٣ ـ ١٢٤).

(٧) تقدم قبل قليل في الإمتاع والمؤانسة (١/ ٥٤ ـ ٥٥) أنه كان يتشيَّع لمذهب أبي حنيفة، =

يميل إلى الفلسفة، ولذلك أقصى أبا حيان التوحيدي، فحمله ذلك على أن جمع مُصَنَّفاً في مَثَالبه[١]، أكثره مُختَلق»[٢].

وأما جهوده في الدعوة إلى الاعتزال ونشره، فإن ذلك واضح من كلام العلماء الذي سردناه، وقد اتخذ منه ذلك أشكالاً وطرقاً منها:

تأليف الكتب في الاعتزال، ونظم القصائد فيه:

ومِمَّا ألفه في هذا المجال: (مختصر في أسماء الله تعالى وصفاته)، و(القضاء والقدر)، و(الإبانة عن مذهب أهل العَدل بحُجج مِن القرآن والعقل)[٣]، و(التذكرة للأصول الخمسة)[٤]، و(رسالة في الهداية والضلالة)[٥]، و(نهج السَّبيل في الأصول)[٦].

وقد أحرق السلطان مَحمُود بن سُبُكتِكِين الغزنوي[٧] مكتبة الصَّاحب بن عباد التي كانت تزيد على حمل أربعمائة بَعير مع غيرها من مكتبات المعتزلة والرَّافضة

= وهو الظاهر؛ لأن المذهب الحنفي هو الذي كان سائداً في العراق وبلاد ما وراء النهر آنذاك.

(١) هو المشهور بـ (أخلاق الوزيرين) أو (مثالب الوزيرين) وهو مطبوع بتحقيقين، والوزيران هما: أبو الفضل ابن العميد، والصَّاحب بن عباد، والتوحيدي وإن أسرف في ذمه وطعنه من حيث أخلاقه وحكمه، لكنه صدق فيما حكاه عنه من الاعتزال والدعوة إليه، فإن كتبه وجميع المصادر تشهد عليه الغلو في الاعتزال والرفض.

(٢) لسان الميزان (١/ ٦٣٨).

(٣) حققه محمد حسن آل ياسين، وطبع في النجف عام ١٣٧١هـ، وبغداد عام ١٣٨٣هـ.

(٤) حققه محمد حسن آل ياسين، وطبع ببغداد عام ١٣٧٣هـ.

(٥) حققها الدكتور حسين محفوظ، وطبعت في طهران عام ١٣٧٤هـ.

(٦) انظر هذه المصنفات في: الفهرست ص:(١٥٠)، ومعجم الأدباء (٢/ ١٦٩٨)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٢)، ومقدمة محمد حسن آل ياسين في تحقيقه: المحيط في اللغة للصَّاحب بن عباد (١/ ١٢ ـ ١٣).

(٧) هو محمود بن ناصر الدولة سبكتكين أبو القاسم الغزنوي، أمين الملة، وفاتح الهند، أصله من الترك، وورث ولاية غَزْنَة عن أبيه، ثم بسط سيطرته من أقاصي الهند إلى نيسابور وأعمالها، وكان قائداً عظيماً، حازماً صائباً، سُنِّياً، محباً للعلم والعلماء، توفي ٤٢١هـ. انظر: وفيات الأعيان (٥/ ١٧٥)، والأعلام (٧/ ١٧١).

لمَّا استولى على الرَّيّ وما حولها عام ٤٢٠هـ؛ وذلك أنه لمَّا دخل الرَّيّ فاتحاً ـ وكان ينتصر لأهل السنة والجماعة ـ قيل له: إن هذه الكتب كتب الرَّوافض وأهل البدع، فاستخرج منها ما كان نافعاً، وأمر بحرق الباقي، ونفى المعتزلة إلى خُراسان، وصلب مِن الباطنية خلقاً كثيراً[١].

وأما نظم القصائد فيه فذلك واضح من ديوانه، ففي بدايته خمس قصائد في بيان أصول المعتزلة، والاستدلال لها، والرد على المخالفين والقدح فيهم، ولولا خشية الإطالة لأتيت بها جميعاً، وهي شاهدة على الغاية التي وصل إليها الصَّاحب في الاعتزال[٢].

ولم يسلم مِن اعتزاله هذا قاموسُه المشهور بـ (المحيط في اللغة)[٣]، فمع أنه قاموس كثير الألفاظ قليل الشَّواهد، لكنَّه جرى فيه على طريقة المعتزلة مع القليل الذي ذكره من الصفات، فأوَّل الكرسي بالعلم، ونظر الله بالرَّحمة[٤].

الدَّعوة الصَّريحة إلى المذهب واعتناقه:

وقد كانت الدعوة منه على وجهين: دعوة يقوم بها بنفسه في مجالس المناظرات والمباحثات[٥]، وأخرى يبعث فيها الدُّعاة إلى الأسواق والأمصار لبيان المذهب وتحسينه للناس، حيث كان له أقوام يسميهم الدُّعاة، يأمرهم بالتردد إلى الأسواق والأمصار، وتحسين العدل والتوحيد للبقَّال، والصَّيدلاني، والعطَّار، والخبَّاز، والمرَّاق، والهرَّاس، ونحوهم، ويدرُّ عليهم مقابل الدعوة بالأموال، والصِّلات، مع نيل الصُّحبة[٦]، ويُشجع من أرسل منهم إلى الأمصار على مُواصلة الدَّعوة برسائله[٧].

---

(١) معجم الأدباء (٢/ ٦٩٧)، والكامل في التاريخ (٧/ ٣٣٥ ـ ٣٦٦) حوادث سنة ٤٢٠هـ.
(٢) انظر: ديوان الصاحب بن عباد ص: (٢٧ ـ ٦٠).
(٣) حققه محمد حسن آل ياسين في ١٠ مجلدات، ونشرته عالم الكتب عام ١٤١٤هـ.
(٤) انظر: المحيط في اللغة (٦/ ١٨٢، ١٠/ ٢١).
(٥) انظر: رسائل الصاحب بن عباد ص: (٢١٨ ـ ٢١٩)، وأخلاق الوزيرين ص: (٤٦٧).
(٦) أخلاق الوزيرين ص: (٤٦٥ ـ ٤٦٧)، ولسان الميزان (١/ ٦٤٠).
(٧) انظر: رسائل الصاحب بن عباد ص: (٢١٨ ـ ٢١٩).

ولم تكن دعوته إلى الاعتزال عامّة، بل كان يدعو إلى البهشمية، وكان من نتائج هذه الدعوة التي قام بها أن جمهور معتزلة البصرة مِن الجُبّائية انتقلوا إلى مذهب أبي هاشم الجُبَّائي زعيم البهشمية، لدعوة الصاحب بن عباد إلى مذهبه، حتى غلب ذلك على معتزلة القرن الرابع وما بعده، كما ذكره عبد القاهر البغدادي في (الفرق بين الفرق)[١].

استدراج النَّاس بالهبات والعطايَا:

كان الصاحب كثير الهبات لِمن يقول برأيه، ومن أجل ذلك دخل الكثير من الناس في مذهبه، وقالوا بقوله؛ رغبة فيما لديه، ورهبة من بأسه، فكان يقول لمن يدعو إلى مذهبه: (اجلس في الأسواق. . .وادع إلى المذهب، ولك مُشاهرة تُدَرُّ عليك، وبِرٌّ في كل وقت يصل إليك، ولك الجاه العريض في الوصول إليَّ، والخلوة معي)[٢].

قال الثَّعالبي[٣]: «وعرض عليَّ أبو الحَسن الشقيقي البلخي[٤] توقيعَ الصَّاحب إليه في رُقعة: مَن نظر لدِينه نظرنا لدُنياه، فإن آثرت العَدْلَ والتَّوحيد، بسطنا لك الفضل والتمهيد، وإن أقمتَ على الجَبْرِ فليس لكَسْرِك مِن جِبْر»[٥].

عقد مجالس الجَدَل والمُناظرات:

وبُغيتُه مِن عقدها إفحام الخَصَم وإدخاله في الاعتزال، وكان لا يفتأ من عقد المناظرات مع تقلده عظائم الأمور، وارتباط مهمات المُلك بنظره، فكان يُناظر، ويُدَرِّس، ويُخاصم، ويَستدلّ، مع ضيق عطنه، ولمَّا دخل بغداد مع ركن الدولة

---

(١) الفَرق بين الفِرق ص:(١٨٣ ـ ١٨٥).
(٢) أخلاق الوزيرين ص:(٤٦٦)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٨٥).
(٣) هو عبد الملك بن محمد بن إسمَاعيل أبو منصور الثعالبي، صاحب يتيمة الدهر، كان شاعراً رأساً في النظم والنثر، وله مؤلفات طارت في الآفاق، توفي ٤٣٠هـ. انظر: وفيات الأعيان (٣/ ١٧٨)، والسير (١٧/ ٤٣٧).
(٤) لم أعثر له على ترجمة.
(٥) يتيمة الدهر (٣/ ٢٣٤)، ويعني بـ (الجَبر) إثبات القدر، ومثبتو القدر على زعم المعتزلة (مجبرة).

عام ٣٤٧هـ عقد مجالس جدل للفقهاء، وللأدباء، وللمتكلمين، وللفلاسفة، فدخل عليه شهر رمضان فاحتشد، وبالغ، ووصل، ووهب، وجرت في هذه المجالس غرائب المناظرات[(١)].

لكنه كان يواجه مواقف صعبة ينقطع هو فيها، ويكون مخذولاً مدحوراً، وفي ذلك يقول أبو حيان التوحيدي: «وكنت بالرَّي سنة ثمان وخمسين وثلاثمائة، وابن عبَّاد فيها مع مؤيد الدولة، قد وردا في مُهِمَّات وحوائج، وعقد ابن عباد مجلس جدل، وكنا نبيت عنده في داره في باب سِين، ومعنا أبو العباس القاصّ، وأبو الحَوراء الرَّقي، وأبو عبد الله النَّحوي الزعفراني[(٢)]، فرأى في مجلسه وجهاً غريباً، صاحب مُرقَّعَة، فأراد أن يَفُرَّه[(٣)] ويعرف ما عنده، وكان الشَّاب من أهل سمرقند زعم أنه يُعرف بأبي واقد الكرابيسي فقال له: يا هذا ما مذهبك؟ قال: مذهبي ألا أقرَّ على الضَّيم ولا أنام على الهُون، ولا أعطي صَمتي لِمن لَم يكن وليَّ نعمتي، ولم يصل عصمته بعصمتي، قال: هذا مذهب حسنٌ... ولكن ما نِحلتك التي تنصرها؟ قال: نِحلتي طوية في صدري، ولستُ أتقرَّب بها إلى مخلوق، ولا أنادي عليها في سُوق، ولا أعرضها على شاكٍّ، ولا أجادل عليها المؤمن، قال: فما تقول في القرآن؟ قال: وما أقول في كلام رب العالمين الذي يَعجز عنه الخلق إذا أرادوا الاطلاع على غيبه، وبحثوا عن خافي سره وعجائب حكمته؟ فكيف إذا حاولُوا مُقابلته بمثله، وليس له مِثْلٌ مظنون فضلاً عن مثل مُتَيقَّن؟

قال ابن عباد: صدقتَ، ولكن أمخلوق أم غير مخلوق؟ فقال: إن كان مخلوقاً كما تزعم فما ينفعك؟ وإن كان غير مخلوق كما يزعم خصمك فما يضرك؟ فقال: يا هذا أبهذا العقل تناظر في دِين الله، وتقوم على عبادة الله؟! قال: إن كان كلام الله نفعني إيماني به، وعَمَلِي بمُحكمه، وتسليمي لمُتشابهه، وإن كان كلام غيره ـ وحاش لله من ذلك ـ فما ضرَّني؟ فأمسك عنه ابنُ عبَّاد وهو مغيظٌ»[(٤)].

---

(١) أخلاق الوزيرين ص: (٤١٠)، والتدوين في أخبار قزوين (٢/ ٢٩٣).

(٢) لم أعثر على تراجمهم، ويبدو أنهم من الأدباء البسطاء أو من عامة الشعب.

(٣) أي: يكشفه ويمتحنه، وفي معجم الأدباء (يعرفه).

(٤) أخلاق الوزيرين ص: (١٢٧ ـ ١٣٠)، ومعجم الأدباء (٢/ ٢٧٩ ـ ٢٨٠)، وبينهما =

وناظره قوم من أهل أصفهان فقالوا له: «لو كان القرآن مخلوقاً لجاز أن يموت، ولو مات القرآن في آخر شعبان بماذا كنا نصلي التراويح في رمضان؟ فقال: لو مات القرآن كان رمضان أيضاً يَموت، ويقول: لا حياة بعدك، ولا نصلي التراويح ونستريح»[١].

وناظره بالرَّي يَهوديٌّ في إعجاز القرآن، فثابته وتنكَّد عليه، حتى إذا اشتاط غيظاً، احتال اليهودي طلباً لمُداراته، والنجاة مِن شره، فقال اليهودي له: كيف يكون القرآن عندي معجزة مِن جهة نظمه وتأليفه، ورسائلك وما تؤلفه مِن كلامك نظماً ونثراً، إما فوق القرآن أو مثله، وعلى كل حال فليس يظهر لي أنها دونه؟! فلمَّا سمع الصاحب بهذا فتر وخمد، وسكن عن حركته، وقال: ولا هكذا يا شيخ، كلامنا حسنٌ بليغ، وقد أخذ من الجَزَالة حظاً وافراً، ومن البيان نصيباً ظاهراً، غير أن القرآن له المزية التي لا تُجهل، والشرف الذي لا يُخمل، وأين ما خلقه الله على أتم حسنٍ وبهاء مما يخلقه العبد بتطلبٍ وتكلف؟![٢] هذا كله يقوله، وقد خبا حَميُه، وتراجع مزاجه، مع إعجاب شديد شاع في أعطافه، وفَرَح دبَّ في أسارير وجهه، إيثاراً لحظ نفسه على حقِّ كتاب الله، والدِّفاع عنه[٣].

* المطلب الثاني *

أثر المنهج عليه في معاملاته وحكمه وفكره

كان للمنهج الاعتزالي المنبني على الرفض والتشيع أثر كبيرٌ في رسم سياسة الصاحب ابن عباد، وتعامله مع الناس، ومواقفه منهم.

فقد كان يضطهد أهل السنة عامةً، وينال منهم ومِن أعلامهم، مقابل تبجيله

= اختلاف في بعض العبارات.

(١) أخلاق الوزيرين ص:(٢٥١ ـ ٢٥٢)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٨٢).

(٢) بيان مِن الصَّاحب بن عباد بقوله بخلق القرآن، وخلق العباد لأفعالهم، وهو شاهد على اعتزاله.

(٣) أخلاق الوزيرين (٢٩٩ ـ ٣٠١)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٨٢ ـ ٦٨٣).

للرافضة والمعتزلة؛ فقد ذكر أبو حيان التوحيدي أن أحمد بن ثابت[(١)] قال له: «روى البخاري في التاريخ أن سعداً مولى أبي بكر[(٢)] روى أن رجلاً شكى إلى النبي ﷺ صفوان بن المُعَطِّل، وقال: إنه هجاني، فقال: دَعُوه، إنه خبيث اللِّسان، طيِّب القلب[(٣)]، فما تأويل: خبيث اللسان وطيب القلب؟ فقال: البخاري حَشَوي، فُشَريٌّ[(٤)]، ليس عليه معوَّلٌ، ولا لقوله مُتَأَوَّل»[(٥)].

ولمَّا رجع من هَمَذَان عام ٣٦٩هـ بعد أن فارق عضد الدَّولة استقبله الناس مِن الرَّي وما يليها، واجتمعوا بسَاوة[(٦)] ودُونها، وفَوقها، فكلَّمه رؤساء الناس، وكان قد أعدَّ لكل واحد منهم كلاماً يلقاه به عند رؤيته، فتكلم وجهاء الناس، فابتدأ القاضي عبد الجبار وأجابه الصَّاحب، ثم نظر إلى الزَّعفراني[(٧)] رئيس أصحاب الرأي فقال له: أيها الشيخ سرَّني لقاؤك، وساءني عَناؤك، ولقد بلغني عُدَواؤك، وما خيَّله لك خيلاؤك، وأرجو ألا أعيش حتى يُردَّ عليك غَلواؤك، ما

(١) أحمد بن ثابت بن بقية أبو الطيب الكاتب، أصله من واسط ونزل بغداد وحدَّث بها عن جماعة، وأخذت منه جماعة منهم بعض مشايخ الخطيب. انظر: تاريخ بغداد (٤/ ٥٨).
(٢) ويقال له أيضاً: سعيد، صحابي كان يخدم رسول الله ﷺ وتعجبه خدمته، وخدم أبا بكر، وأخرج له ابن ماجه حديثاً واحداً، وتفرَّد بالرِّواية عنه الحسن البصري. انظر: تهذيب الكمال (١٠/ ٣١٤)، وتقريب التهذيب ص:(٢٣٢).
(٣) أخرجه البخاري في التاريخ الكبير (٤/ ٤٧)، والطبراني في المعجم الكبير (٦/ ٦٧)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (٢٤/ ١٦٦)، عن عُمر بن عبد الوهاب، أخبرنا عامر بن صالح الخزاز، عن أبيه أبي عامر، عن الحسن، عن سعد مولى أبي بكر به، وذكره الذهبي في السير (٢/ ٥٤٨)، والسُّيوطي في جمع الجوامع (٤/ ٣٠٦)، قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٦٤): «وفيه عامر بن صالح بن رستم، وثقه غير واحد، وضعفه جماعة، وبقية رجاله رجال الصحيح».
(٤) نسبة إلى الفُشار، وهي الهذيان، وهي عامية. انظر: تاج العروس (٣/ ٤٧٠).
(٥) أخلاق الوزيرين ص:(٢٦٧ ـ ٢٦٨).
(٦) مدينة بين الرَّي وهَمَذان، وكانت بها مكتبة كبيرة خربها التتار. انظر: معجم البلدان (٥/ ٢١ ـ ٢٢).
(٧) رجح محقق أخلاق الوزيرين أنه محمد بن أحمد بن عبدوس أبو الحسن الحنفي الدلال البغدادي، المتوفى سنة ٣٩٢هـ. قال: فهو الذي ينطبق عليه قول أبي حيان: (رئيس أصحاب الرأي) فالحنفية هم أصحاب مدرسة الرأي.

كان عندي أنك تُقدِم على ما أقدمتَ عليه، وتنتهي في عَداوتك لأهل العدل والتوحيد إلى ما انتهيتَ إليه، ولي معك إن شاء الله نهارٌ له ذَيلٌ، وليلٌ يتبعه ليلٌ، وثُبُور يتصل به ويلٌ، وقَطْرٌ يَدوم معه سيلٌ، ﴿وَسَيَعْلَمُ الْكُفَّرُ لِمَنْ عُقْبَى الدَّارِ﴾[1]، فقال الزعفراني: ﴿حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ﴾[2]»[3].

ومن الأشعار التي قالها في هجاء أهل السنة الذين يسميهم «النواصب» قوله:

حُبِّي مَحضٌ لبني المُصطفى ... بذاك قد تشهد أضماري
ولامني جَاري في حُبِّهم ... فقلت: بُعداً لك من جَارِ
واللَّه ما لي عمل صالحٌ ... أرجو به العتق مِن النارِ
إلا موالاة بني المُصطفى ... آل رسول الخَالق البَاري[4]

ومنها في أبيات أخرى:

يا أمير المؤمنين المرتضى ... إن قلبي عندكم قد وقفَا
كُلَّما جددتُ مدحي فيكم ... قال ذو النَّصب نسيتَ السَّلَفَا
مَنْ كمولاي علي مُفتياً؟ ... خَضَع الكُلُّ له واعترفَا
مَنْ كمولاي علي زاهداً؟ ... طَلَّقَ الدُّنيا ثَلاثاً وَوَفَى[5]

وقال في المنوال نفسه منتقِصاً من بني أمية:

برئتُ مِن الأرجاسِ رَهْطِ بني أمية ... لِمَا صحَّ عندي من قبيح غذائهم
ولعنِتهم خيرَ الوصيِّين جَهرة ... لِكُفرهم المَعدود في شَرِّ دائهِم
وقتلهم السَّاداتِ مِن آل هاشم ... وسبيهم عن جُرأة لنسائهِم
وذبحهم خير الرِّجال أرومة ... حُسين العُلى بالكَرب في كربلائهِم
وتشتيتهم شمل النبي مُحَمَّد ... لِما ورثوا من بُغضه في فنائهِم

(١) اقتباس من الآية (٤٢) من سورة الرعد.
(٢) اقتباس من الآية (١٧٣) من سورة آل عمران.
(٣) أخلاق الوزيرين ص: (٩٤ ـ ٩٨)، ومعجم الأدباء (١/ ٦٧٠ ـ ٦٧١)، وبينهما بعض الفروق في العبارات.
(٤) ديوان الصاحب بن عباد ص: (٢١٩)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٩).
(٥) ديوان الصاحب بن عباد ص: (٢٤٥ ـ ٢٤٦)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٩).

وما غَضِبَتْ إلا لأصنامها التي ... أُذِلَّت وهم أنصارها لشقائهِم
فيَا رَبِّ جَنِّبني المكارهَ واعفُ عن ... ذُنوبي لِمَا أخلصتُه مِن وَلائهِم
فكم قد دعوني رافضياً لِحُبِّكم؟ ... فلم يُثْنِني عنكم طويلُ عدائهِم(١)

وقال مَادحاً علياً بن أبي طالب:

سَيِّدُ النَّاسِ حَيْدَرَهْ ... هَذه خَير تَذكرَهْ
لعَنَ اللَّهُ كُلَّ مَنْ ... ردَّ هَذا وأنكَرَهْ
هو غَيظٌ لناصبيٍّ ... وحَتْفٌ لمُجْبِرَهْ(٢)

وعلى عكس معاملته السيئة مع أهل السنة فإنَّه كان يرفع المعتزلة، ويُجِلهم من أجل الصلة العقدية بينهم، فكان يعظم الرُّماني والسِّيرافي تعظيماً شديداً، ولما ورد بغداد مع ركن الدولة عام ٣٤٧هـ تفقدهما، وعرض عليهما المسير إلى الرَّي، ووعدهما ومنَّاهما، وأظهر المباهاة بهما، ثم إنه لما رجع إلى الرَّي استحضر القاضي عبد الجبار من بغداد عام ٣٦٠هـ وعيَّنه قاضي القضاة على الرَّي وأعمالها، طلباً لنشر المذهب هناك وتقويته، فولاه من حسن العناية، وتمام التمويل والإعانة ما لا يُوصف، وأغدق عليه الأموال، والقاضي عبد الجبار هو من فتَّق الاعتزال، ونشر بُروده، ووضع فيه الكتب الشَّهيرة التي سارت بها الركبان، حتى انتهت إليه رئاسة المعتزلة، فصار شيخها بلا مُدافع، وصار الاعتماد لمن بعده منهم على كتبه، وكان الصاحب بن عباد يقول فيه مرة: (هو أفضل أهل الأرض)، وأخرى: (هو أعلم أهل الأرض)(٣)، ومع ذلك فإن القاضي لم يغتر به، بل عاش معه على سبيل الحذر لعلمه بترفضه، وأبى أن يترحَّم عليه بعد وفاته(٤).

---

(١) ديوان الصاحب بن عباد (١٨١)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٩).
(٢) ديوان الصاحب بن عباد ص:(٢١٩ ـ ٢٢٠)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٦٠).
(٣) انظر: معجم الأدباء (٢/ ٧١٣)، والكامل في التاريخ (٩/ ١١٠)، وطبقات المعتزلة ص:(١١٢).
(٤) انظر: معجم الأدباء (٢/ ٧١٣)، والكامل في التاريخ (٨/ ٣٥٢، ٩/ ٥٩، ٦٤، ١١٠، ١١).

وكتعظيمه للمعتزلة كان يعظم الرافضة تعظيماً شديداً، ويتفانى في خدمتهم، كما سنراه في المطلب التالي، ويتضح مما سبق كله تأثير المنهج الاعتزالي والرَّافضي على فكر الصاحب بن عباد، حيث انقاد لهما انقياد الأعمى، وعلَّق بهما الولاء والبراء.

❊ المطلب الثالث ❊

تشيعه وتحرير نوعه

أجمعت المصادر على تشيع الصَّاحب بن عباد، وقد أقر بالتشيع كما أقرَّ بالاعتزال، ومرَّ بنا ذلك في المطلب الأول مع أقوال العلماء في اعتزاله، وله في هذا الاتجاه كتابان وهما: (الزَّيدية)[١]، وكتاب (تفضيل عليّ بن أبي طالب وتصحيح إمامة من تقدَّمه)[٢]. وكان له خاتمان فنَقَشَ أحدهما بقوله: (على الله توكلتُ، وبالخَمس[٣] تَوسَّلتُ)، والآخر بقوله: (شفيع إسَماعيل في الآخرة: مُحَمَّدٌ والعِتْرَة الطَّاهِرة)[٤].

وفي ديوانه، وفي الكتب الأدبية التي ألفت في عصره وبعده، وفي كتب الإمامية عموماً أبيات كثيرة جداً منسوبة إليه، تبرز تشيعه، وعداوته لأهل السنة والجماعة، وقد أطال العاملي في استقصائها وتتبعها في أعيان الشيعة[٥]، ومن ذلك قوله[٦]:

---

(١) حققه الدكتور ناجي حسين، ونشرته الدار العربية للموسوعات، ط١، بيروت عام ١٩٨٦م.

(٢) الفهرست ص:(١٥٠)، ومعجم الأدباء (٢/ ١٦٩٨)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥١ ـ ٣٥٢).

(٣) هم عند الشيعة المَعروفون بأصحاب الكِساء وهم: محمد، وعلي، وفاطمة، والحسن والحسين، وينقشون أسماءهم على الحجر الذي يسجدون عليه، وعلى المساجد، والمشاهد، والخواتم، وجميع ما يُعظمونه.

(٤) ديوان الصاحب بن عباد (١٩٥، ٢٢٠)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٢٩).

(٥) (٣/ ٣٥٨ ـ ٣٦١)، وفيها شتم للخلفاء الثلاثة، ومعاوية، ويزيد، والأمويين، وأهل السنة بألفاظ قبيحة، وقد حذف العاملي بعض الألفاظ التي نقلها من مصادر الرَّافضة، ووضع مكانها عدة نقاط للتمويه.

(٦) ديوان الصاحب بن عباد ص:(١٨٤)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٨).

حـبُّ عـلـي بـن أبـي طـالـب ... فـرضٌ عـلـى الشَّـاهـد والـغـائـبِ
وأمُّ مَـن نَـابَـذه عَـاهِـرٌ ... تُـبْـذَلُ لـلـنَّـازل والـرَّاكـبِ

وقوله الآخر[1]:

حُـبُّ عـلـي بـن أبـي طـالـب ... هـو الـذي يَـهـدي لـلـجـنَّـهْ
والـنَّـار تـصـلـى لـذوي بُـغـضِـه ... فَـمَـا لـهـم مِـن دُونـهـا جُـنَّـهْ
والـحـمـد لـلَّـه عـلـى أنَّـنـي ... مِـمَّـن أُوالـي وَلَـهُ الـمِـنَّـهْ
إن كـان تـفـضـيـلـي لـه بـدعـةً ... فـلـعـنـة الـلَّـه عـلـى الـسُّـنَّـهْ

وقال أيضاً[2]:

أبا حسن لو كان حُبُّك مُدخِلي ... جهنَّم كان الفوزُ عندي جَحيمها
وكيف يخاف النَّار من كان موقناً ... بأنَّك مَولاه وأنت قَسيمُها[3]

وقال أيضاً[4]:

---

(١) يتيمة الدهر (٣/ ٣٢١)، وديوان الصاحب بن عباد ص:(٩٧)، وقد وضع المحقق عدة نقاط موضع (السنة).

(٢) ديوان الصاحب بن عباد ص:(٢٧٥)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٨).

(٣) أخرج الخلال في السنة (٣/ ٥١٠)، والعقيلي في الضعفاء (٣/ ٤١٥)، وابن خالويه في شرح مقصورة ابن دريد ص:(٣٥٠)، وابن عدي في الكامل (٦/ ٢٣٣٩)، والدارقطني في العلل (٦/ ٢٧٣)، أن النبي ﷺ قال لعلي: «أنت قَسِيم النَّار، يدخل وَلِيُّك الجنَّة، وعدوك النار»، وهو حديث باطل، ومداره على موسى بن طريف، عن عَبَاية بن ربعي الأسدي، عن علي، وكلاهما من غُلاة الشيعة، قال العقيلي في عباية: (روى عنه موسى بن طريف، وكلاهما غاليان مُلحدان). انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ١٠١، ٥/ ٣٣٣)، ولسان الميزان (٣/ ٧٠٠)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٨٤). وورد في بعض المصادر موقوفاً على علي بلفظ: (أنا قسيم الجنة والنار) كما في الغريبين (٥/ ١٥٤٣)، قال ابن الأثير في النهاية (٤/ ٦١) بعد أن فسَّره: «قيل: أراد به الخوارج، وقيل: كل من قَاتَلَه». والشيعة يسمون عليّاً: (قسيم الجنَّة والنار)، كما سمعتُه من صوت بعض مشايخ الرافضة في شريط (وقفات مع دعاة التقريب)، للشيخ عبد الله السَّلفي، فالجنة لهم، والنار لغيرهم على زعمهم.

(٤) الفَرق بين الفِرق ص:(٣٠٠)، ويقصد بـ (تيم) موالاة أبي بكر، وبـ (عدي) موالاة عمر بن الخطاب.

دخول النَّار في حب الوصيّ وفي تفضيل أولاد النبيِّ
أحبُّ إليَّ مِن جنَّات عَدْن أخلَّدُها بتيم أو عديِّ

وقال في معاوية رضي الله عنه[١]:

نَاصبٌ قال لي معاوية خا لُك خير الأعمام والأخوالِ
فهو خالٌ للمؤمنين جميعاً قلتُ خَالي لكن من الخير خالِ

ولمَّا مات الصَّاحب بن عباد رثاه أبو العباس العلوي[٢] بقوله[٣]:

مات المُوالي والمُحِبُّ لأهل بيت أبي تُراب
قد كان كالجَبل المَنِيع لهم فصار مع التراب

ومع اشتهار تشيعه لكن المصادر اختلفت في تحديد نوعه، فذكرت المصادر المعاصرة له أنه كان زيدياً كما تقدم عن أبي حيان، بينما قطع بعض الرَّافضة المتأخرين أنه اثنا عَشَري، ويؤيد القول بزيديته كتاباه المذكوران السابقان؛ فإنهما على طريقة الزيدية، وأن بعض الرافضة كالمُفيد ردَّ عليه في كتاب سمَّاه: (النقض على ابن عبَّاد في الإمامة)[٤].

وبيان الحقيقة في الأمر: أن الصَّاحب بن عبَّاد كان زيدياً في أول أمره، كحال أهل بلاده مِن الدَّيلم والخُراسانيين الذين انتشر المذهب فيهم بدعوة الناصر الأطروش[٥] فيهم، وكحال جمهور المعتزلة الذين كانوا يميلون إلى الزيدية كما بيَّنَّاه في المبحث السَّابق، وألف في ذلك كتابيه (الزيدية)، و(تفضيل علي وتصحيح إمامة من قبله)، ثم تمذهب بالإمامية لَمَّا انتقل معظم الزيدية في عصره

(١) يتيمة الدهر (٣/ ٣٢١)، وديوان الصاحب بن عباد ص:(٢٦٤).
(٢) لم أقف له على ترجمة. (ينظر: يتيمة الدهر ٣/ ٣٣٦).
(٣) يتيمة الدهر (٣/ ٣٣٦)، وأبو تراب: هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه.
(٤) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢٤/ ٢٨٨)، وأعيان الشيعة (٩/ ٤٢٣).
(٥) هو الحسن بن علي بن الحسن بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، دخل بلاد الديم فارّاً بعد مقتل محمد بن زيد بن علي على يد العباسيين، وأقام بينهم ١٣ سنة يدعوهم إلى مذهبه فدانوا بنحلته، ودخل طبرستان عام ٣٠١هـ فلقب بالنَّاصر، وخلفه من أئمة الزيدية ٢٠ إماماً حتى انتهت دولتهم عام ٥٢٠هـ. وبقي بعد ذلك للزيدية دولتهم في اليمن التي أسسها الهادي. انظر: الملل والنحل (١/ ١٥٦)، والكامل في التاريخ (٨/ ٢٨).

إلى قول الإمامية بعد سيطرة البويهيين على بلادهم، واختلاف كثير من الزيدية على أئمتهم، فمال أكثرهم عن القول بإمامة المفضول مع وجود الفاضل، وطعنوا في الصَّحابة طعن الإمامية الرَّافضة[١].

ولهذا تحرَّج القاضي عبد الجبار الهمذاني مِن الصَّلاة عليه لَمَّا أُحضرت جنازته، فقال: (ما أدري كيف أصلي على هذا الرافضي)، وقال بعد دفنه: (لا أرى التّرحّم عليه؛ لأنّه مات مِن غير توبة ظهرت منه)[٢]؛ لأن القاضي عبد الجبار مع جماهير معتزلة بغداد كانوا يرون رأي الزَّيدية في الإمامة، ولم يكونوا من الرَّافضة.

قال العَامِلي: «لا شبهة في تشيعه، وكونه إمامياً اثني عشرياً، فعن السَّيد رضي الدين علي بن طاوس الحِلِّي العلوي الحسني[٣] في كتاب (اليقين في فضائل أمير المؤمنين) أنه نصَّ على تشيعه، ومرَّ عن المجلسي الأول[٤] وصفه بأنه من أفقه فقهاء أصحابنا، ومرَّ عن ولده في مقدمات بِحَاره[٥] أنه كان من الإمامية، وذكره القاضي نور الله[٦] في (مجالس المؤمنين)[٧] في عداد وزراء الشيعة، ومرَّ قول

---

(١) انظر: الملل والنحل (١/ ١٥٦)، وتأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة ص:(٤٧٢).

(٢) معجم الأدباء (٢/ ٧١٣)، والكامل في التاريخ (٨/ ٣٥٢)، ولسان الميزان (١/ ٦٣٩).

(٣) تقدمت ترجمته ص:(٥١٤).

(٤) هو والد المجلسي الثاني المشهور صاحب (بحار الأنوار) وهو: محمد تقي بن مقصود علي الأصفهاني، ولد بأصفهان عام ١٠٠٣هـ وتوفي بها عام ١٠٧٠هـ، وكان إمامياً متكلماً فقيهاً، وله رسائل بالفارسية والعربية. انظر: الذريعة (١٣/ ٣٤٨)، وأعيان الشيعة (٩/ ١٩٢).

(٥) هو (بحار الأنور الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار) لمحمد باقر بن محمد تقي الأصفهاني المتوفى عام ١١١٠هـ/ ١١١١هـ، ابن المجلسي الأول، وهو من أشهر كتب الرافضة. انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٣/ ١٦)، وأعيان الشيعة (٩/ ١٨٢ ـ ١٨٣).

(٦) هو القاضي نُور الله بن شريف الله بن نور الله المرعشي الحسيني التستري، ولد بتستر عام ٩٥٦هـ ثم هاجر إلى الهند متستراً بالشافعية، فولاه شاه أكبر القضاء على المذاهب الأربعة، ولمَّا مات وخلَفه ابنه جهان كبير بلَّغه العلماء بأنه شيعي لا يحكم إلا بالمذهب الجعفري، فتردَّد لكنه لمَّا تحقق أمرهم بقتله، فقتلوه بلاهور عام ١٠١٩هـ. وكان رافضياً شديد التعصب لمذهبه. انظر: أعيان الشيعة (١٠/ ٢٢٨).

(٧) هو (مجالس المؤمنين في أحوال المشاهير من شيعة أمير المؤمنين)، وهو بالفارسية، =

صاحب أمل الآمل[١] أنه كان شيعياً إمامياً»[٢].

ثم ذكر العاملي بعد ذلك بعض الاعتراضات التي قد تُوَجَّه إلى إماميته، وهي: تأليفه كتاب الإمامة على مذهب الزيدية، واشتهار اعتزاله، وتنصيص التوحيدي على اعتزاله وحَنَفِيَّتِه، واستقضاؤه للقاضي عبد الجبار وهو من رؤوس المعتزلة، فقال: «والصَّحيح الذي لا ريب فيه أنه شيعي اثنا عشري، لا معتزلي، ولا حنفي، ولا زيدي، والجواب عن الأمور المذكورة: أما ما حكي عن كتابه في الإمامة، فهو مُعارض بشِعره الدَّال صراحة على إنكار إمامة مَن تقدم على علي عليه السلام، وحصر الإمامة فيه، وفي أولاده الأحد عشر وسيأتي[٣]... وحينئذ فما حُكي عن كتاب الإمامة له وجه غير ما يظهر منه من مُداراة ونحوها أو أنه رجع عنه، وأما نسبة الاعتزال إليه فهي إما اشتباه أو المراد به موافقة المعتزلة في بعض الأصول المعروفة، وبهذا المعنى فقد وقعت نسبة الاعتزال إلى جماعة من أجلاء علماء الإمامية، حتى إنَّ الذهبي في ميزانه[٤] نسب السيد المرتضى إلى الاعتزال... أما قول أبي حيَّان فيه فغير مسموع بعد ما ظهر من تحامله عليه، فكأنه أراد أن يبين اضطرابه في مذهبه بكونه معتزلياً في الأصول وعيدياً، وزيدياً في الإمامة، حنفياً في الفروع، فليس كلامه إلا كهجاء الشُّعراء بالحق وبالباطل.... وأما استحضاره عبد الجبار معه من بغداد، وتوليته قضاء القضاة،

= وطبع مراراً. انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١٩/ ٣٧٠).

(١) هو محمد بن الحسن بن علي المشهور بالحُرِّ العاملي نسبة إلى جبل عامل بسوريا من أقاليم الرافضة، صاحب: (آمل الآمل في تراجم علماء جبل عامل)، من زعماء الرافضة ومصنفيهم، وتقلد منصب قاضي القضاة بطوس للصفويين، وتوفي عام ١١٠٤هـ. انظر: الذريعة (٢/ ٣٥٠)، وأعيان الشيعة (٩/ ١٦٧).

(٢) أعيان الشيعة (٣/ ٣٣٧).

(٣) ومن ذلك ما جاء في ديوانه ص: (٢٧٤)، وأعيان الشيعة (٣/ ٣٥٨) من قوله:

بمحمد ووصيِّه وابنيهما ... وبعابدٍ وبباقرين وكاظمِ
ثم الرضا ومحمدٍ ثم ابنه ... والعسكري المتقي والقائمِ
أرجو النجاة من المواقف كلها ... حتى أصير إلى نعيم دائمِ

(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٤).

فلو دلَّ على كونه معتزلياً لأبطلت هذه الدّلالة قول عبد الجبار: ما أدري كيف أصلي على هذا الرَّافضي، كما مرَّ»(١).

وأقول: إن العاملي أصاب في الدلائل الدَّالة على إماميته، لكنه أبطل في نفي الزيدية والاعتزال عنه، مع حكايته عن بعض الإمامية أنه كان معتزلياً(٢)؛ فقد بيَّنَّا أن الصَّاحب كان يقول بالزيدية في أول أمره ثم رجع عنها، كما أشار إليه العاملي في الاحتمال الثاني، أما اعتزاله فهو أشهر من نار على جبل، فكأن الإمامية عنده تعاكس الاعتزال، مع اتفاق المحققين أنه لا أصول للإمامية المتأخرة في العقائد إلا أصولُ المعتزلة.

وأما حمله كلام التوحيدي على التحامل فغير وارد هنا؛ لأنه لم ينفرد بذكر اعتزاله، بل شارك الناس في ذلك، كيف والقضية شبه متواترة.

وأما محاولة إبطال اعتزاله بما قاله القاضي فيه عند إحضار جنازته فليس ذلك دليلاً له بل عليه، يوضحه وصف القاضي إياه بالرَّفض؛ لِمَا أشرنا إليه من أنَّ جُمهورَ المعتزلة كانوا على مذهب الزيدية في تفضيل علي وتصحيح إمامة من تَقَدَّمه، فلمَّا مال الصَّاحب بن عباد إلى الرَّافضة مع من ذكرنا من أهل بلده الذين كانوا على مذهب الزيدية تحرَّج القاضي عبد الجبار مِن الصلاة عليه.

لكن العاملي لمَّا أعماه التعصب للإمامية، حاول بكل وسيلة نفي ما أقره الصاحب بن عباد على نفسه، وما دعا إليه، وألف الكتب، ونَظَّم القصائد من أجله كما شاهدنا، مع نقله البراهين الدالة على ذلك، وإكثاره منها في ترجمته(٣)، وقد تنكر العَين الشمس من رمد.

(١) أعيان الشيعة (٣/ ٣٣٨ ـ ٣٣٩). (٢) أعيان الشيعة (٣/ ٣٣٩).
(٣) انظر: أعيان الشيعة (٣/ ٣٢٨) وما بعده، وقد أطال في ذلك جدّاً، ونقل فيه أقوال سائر العلماء فيه.

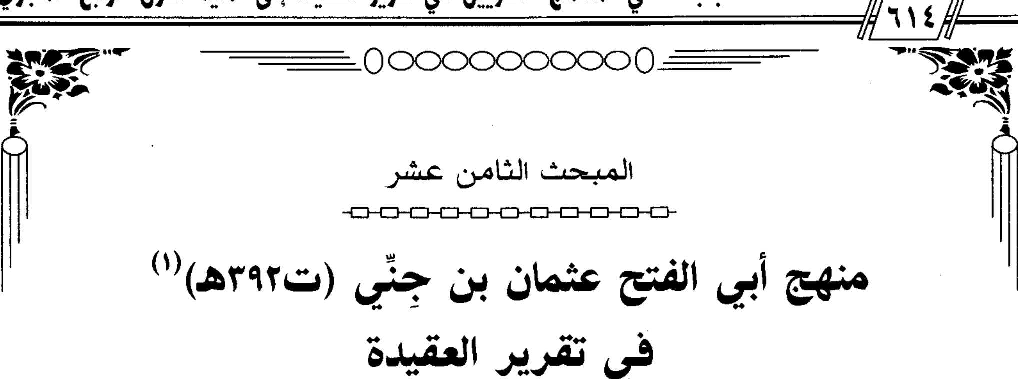

المبحث الثامن عشر

منهج أبي الفتح عثمان بن جِنِّي (ت٣٩٢هـ)[1] في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة ودلائله

جَنَى ابن جِنِّي ثمرة الاعتزال عن شيخه أبي علي الفارسي؛ وذلك أنه اجتمع

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ولد بالموصل قبل ٣٣٠هـ لأب رومي يوناني كان عبداً لسليمان بن فهد الأزدي، ونشأ بها وتعلم، وأخذ عن أحمد بن محمد الموصلي وجماعة، ثم أنه أحسَّ النبوغ من نفسه مبكراً فعقد حلقة في جامع الموصل يقرئ الناس النحو، فبينا هو كذلك إذ مرَّ به أبو علي الفارسي في إحدى رحلاته عام ٣٣٧هـ فسأله عن مسألة صَرفية فقصَّر فيها، فقال له: تزبَّبتَ وأنت حِصْرِمٌ، فسأل عنه؟ فقيل له: هذا أبو علي الفارسي، فصاحبه وانتقل معه إلى بغداد، ثم لازمه حضراً وسفراً حتى توفي أبو علي عام ٣٧٧هـ، ولمَّا مات شيخه جلس مجلسه ببغداد للإفادة، ولم يزل كذلك حتى توفي عام ٣٩٢هـ. وكان قطباً في العربية، أحذق الناس بالنحو والصرف، رئيساً في الأدب، وألف في العربية كتباً بزَّ بها المتقدمين، وأعجز المتأخرين، ومن كتبه: الخصائص، وسِرُّ صِنَاعة الإعراب، والمُحتَسب، والتصريف المُلوكي.

• مصادر ترجمته: يتيمة الدهر (٣/ ١٣٧)، وتاريخ بغداد (١١/ ٣١١)، ونزهة الألباء ص: (٣٣٢)، والمنتظم (١٥/ ٣٣)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٥٨٥)، وإنباه الرّواة (٢/ ٣٣٥)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٧)، والبداية والنّهاية (١١/ ٣٣١)، وطبقات المعتزلة ص: (١٣١)، والنّجوم الزّاهرة (٤/ ٢٠٥)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٢)، وابن جِنِّي النحوي للدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، دار النذير (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).

به وهو شاب صغير في الموصل عام ٣٣٧هـ ثم لازمه أربعين سنة حضراً وسفراً حتى مماته عام ٣٧٧هـ.

وكان شديد التأثر بشيخه، كثير الرِّواية عنه، يُعَظِّمُ آراءه، ويعتزُّ به ويتعلق، حتى إنه لمَّا صنَّف مؤلفاته عرضها عليه، فاستجادها الفارسي، ووقعت منه موقع القبول والاستحسان(١)، ويصرح أحياناً في مواضع اعتزالية بأخذها عنه(٢).

وقد نصَّ ابن القيم باعتزاله كما مرَّ بنا عند الكلام على عقيدة شيخه، وأدرجه أحمد بن يحيى المرتضى في (طبقات المعتزلة) ضمن القائلين بالعدل من النحاة(٣)، وذكر السُّيوطي أنَّ ابن جِنِّي وشيخه أبا علي الفارسي كانا معتزليين(٤).

وتنقسم الدلائل الدّالة على اعتزاله عامة إلى ثلاثة أقسام، وهي:

أ ـ دلائل تاريخية: وأعني بها أنه عاش في عصر الدولة البويهية، وكان الاعتزال والتشيع هما السِّمتان الغالبتان في اللغويين، ومن الطَبَعي أن يتأثر ابن جِنِّي بهذه الموجة.

ب ـ دلائل صحبة ولزوم وتبجيل: وهي مصاحبته لشيخه أبي علي الفارسي المعتزلي أربعين سنة، ولزومه له في حله وترحاله، وتخرُّجه عليه، وكان يُظهر من التعلق به، والتقبل لرأيه، والانتفاع بعلمه أحسن ما يظهر تلميذٌ لأستاذه، ولا يفتأ يذكر أبا علي وعِلْمَه في كتبه، ويُرَجِّع علمه وتفوقه إلى فضل أستاذه، ويفتخر بالانتساب إليه، والتشبث بآرائه(٥).

جـ ـ دلائل تنصيص وتقرير: وهي الأهم، حيث قرَّر الاعتزال في كتبه،

---

(١) انظر: إنباه الرواة (٣/ ٣٣٦)، ومقدمة الخصائص (١/ ١٩).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٤٤٩، ٣/ ٢٤، ٢٥٥).

(٣) طبقات المعتزلة ص: (١٣١).

(٤) المزهر في علوم اللغة (١/ ١٠)، والأشباه والنظائر في النحو(٢/ ٤٠١) بتحقيق الدكتور عبد العال سالم.

(٥) انظر: مقدمة الخصائص (١/ ١٦ ـ ١٧)، والخصائص (١/ ٢٠٨، ٢٧٦)، والمحتسب (١/ ٣٤)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٣٦).

وانتصر له، واحتج له، ودافع عنه، وأخضع اللغة له؛ سيراً على منهج شيخه أبي علي الفارسي.

وإذا ألقينا نظرةً على الدلائل التفصيلية الدَّالة على اعتزاله فسنراها كثيرة جداً، وليس هدفي الاستقصاء لها، غير أنني سأقتصر في هذا المطلب على ذكر بعضها، على أن أذكر الأهم في المطلب التالي مع الرَّد عليه بإذن الله:

ـ قال في ديباجة (الخصائص): «الحمد لله الوَاحد العَدل القَدِيم»[١]. وفي هذا إشارةٌ منه إلى مبادئ عقيدته الاعتزالية، وهي: (التوحيد والعَدل)، فالمقصود بالتوحيد عندهم: نفي الصفات، وبالعَدل: نفي القَدَر وخلق الله لأفعال العباد، فلمَّا كان إثبات الصِّفات عندهم يقتضي تعدد القدماء جعلوا (القَديم) أخصَّ وصف ذاته، وأطبقوا عليه، فقالوا: لا صفات قديمة معه، ولا معاني قائمة به؛ لأنه لو شاركته في القِدَم ـ الذي هو أخصُّ وصف ذاته ـ لشاركته في الألوهية[٢].

ـ وقال في الخصائص بعد أن قرر أن أكثر اللغة مجاز: «وأما قول الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا﴾[٣] فليس من باب المجاز في الكلام، بل هو حقيقةٌ، قال أبو الحسن[٤]: خلق الله لموسى كلاماً في الشجرة فكلَّم به موسى[٥]، وإذا أحدثه كان متكلماً به، فأما أن يُحدثه في شجرة أو فَمٍّ أو غيرهما فهو شيءٌ آخر، لكن الكلام واقعٌ، ألا ترى أن المتكلم منا إنما يستحق هذه الصفة بكونه متكلماً لا غير، لا لأنه أحدثه في آلة نطقه، وإن كان لا يكون متكلماً حتى يُحرِّك به آلات نطقه، فإن قلتَ: أرأيتَ لو أن أحدنا عمل آلة مُصوِّتة وحرَّكها واحتذى بأصواتها أصوات الحروف المُقَطَّعة المسموعة في كلامنا أكنتَ تُسَمِّيه متكلماً، وتسمي تلك الأصوات كلاماً؟ فجوابه: ألا تكون تلك الأصوات كلاماً، ولا ذلك المُصوِّت لها متكلماً؛ وذلك أنه ليس في قوة البشر أن يُوردوه بالآلات التي

---

(١) الخصائص (١/١). (٢) الملل والنحل (١/٣٨).

(٣) سورة النساء: الآية (١٦٤).

(٤) يعني به الأخفش سعيد بن مسعدة، ودائماً يُسَمِّيه في الخصائص بأبي الحسن، ولا يذكر اسمه غالباً.

(٥) انظر: معاني القرآن للأخفش (١/٢٤٨) بتحقيق د. فائز فارس.

يصنعونها على سَمْتِ الحروف المنطوق بها وصورتها في النفس لعجزهم عن ذلك، وإنما يأتون بأصوات فيها الشَبَه اليسير مِن حُروفنا، فلا يستحق لذلك أن تكون كلاماً، ولا أن يكون النَّاطق بها متكلماً، كما أن الذي يُصور الحيوان تجسيماً أو ترقيماً لا يُسمَّى خالقاً للحيوان، وإنما يُقال: مُصَوِّر وحَاكٍ ومُشَبِّه، وأما القديم سبحانه فإنه قادرٌ على إحداث الكلام على صورته الحقيقية، وأصواته الحيوانية في الشَّجرة والهواء، وما أحبَّ سبحانه وشاء، فهذا فرقٌ»[١].

وتقريره هذا هو عين مقالة المعتزلة في كلام الله، فإنهم اتفقوا أنَّ كلامَه مُحدَثٌ مخلوقٌ في محل بحروف وأصوات، وكتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه، وما كان في مَحَلٍّ فهو عَرَضٌ يَفنى في الحال[٢].

والعجب من تناقض ابن جِنِّي، فإنَّه جعل الله متكلماً بكلام الشجرة، على حين نفى أن يَكون من أنطق الآلات وصوَّتها متكلماً بكلامها، فما الفرق بين الموضعين خاصة وأن الإنسان تمكَّن من إنطاق الآلات بنفس أصوات الأحياء في عصرنا هذا؟ والصَّواب أن الحُكم في الموضعين واحد، وهو عدم اعتبار ذلك كله كلاماً حقيقياً[٣]؛ لأن الجاري في العربية نسبة الفعل إلى من ظَهر منه، لا لمُوجِده، فلو افترضنا الكلام في الشجرة كما زعموا لكانت أحق بنسبة الكلام إليها على سبيل الحقيقة، فلا يكون كلامُها كلاماً لغيرها؛ لأن الصفة إذا قامت بمحل عاد حكمُها إليه لا إلى غيره، واشتق له منها اسم لا يشتق لغيره، فالأسود هو الموصوف بالسَّواد، والأبيض هو الموصوف بالبياض، وكذلك العَالِم، والقَادِر، فوجبَ أن يكون المتكلم لغةً من قام به الكلام لا من أوجده[٤]، هذا كله لغة، وأما سياقاً فإن إعادة المصدر بقوله: ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ ترفع القول بالمجاز من أصله وتهدمه.

---

(١) الخصائص (٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥).

(٢) انظر: فضل الاعتزال ص:(٣٤٧)، والفَرق بين الفِرق ص:(١١٤)، والملل والنحل (١/ ٣٨).

(٣) لأنه لم يُباشر الكلام، ولو كان الكلام مسجلاً بصوته، فمباشرته الأولى عند التسجيل كلام حقيقي له، بينما المباشرة مفقودة فيما سِوى ذلك.

(٤) انظر: التسعينية (٥٨٩ ـ ٥٩٩) ضمن كلام نقله عن الرازي وهو يرد على المعتزلة.

ـ وقال بعد الآية المذكورة في البَاب نفسه بعد أن ذكر أمثلة في توكيد المجاز: «فأما قوله سبحانه: ﴿وَفَوْقَ كُلِّ ذِى عِلْمٍ عَلِيمٌ﴾[١] فحقيقةٌ لا مَجازٌ؛ وذلك أنه سبحانه ليس عالماً بعلم، فهو إذاً العليم الذي فوق ذوي العُلوم أجمعين، ولذلك لم يقل: (وفوق كل عالم عليم)؛ لأنه عزَّ اسمُه عالمٌ، ولا عَالِمَ فوقه»[٢].

وهذا أيضاً نفس مقالة المعتزلة في صفات الله، وهي: أنه لا يقوم بالله علمٌ ولا قدرةٌ ولا حياةٌ ولا سمعٌ، وإنما هو عالمٌ بذاته، قادر بذاته، حي بذاته، لا بعلم، ولا بقدرة، ولا بحياة[٣].

ـ عقد في (الخصائص) باباً سماه: (باب في الحكم يقف بين الحكمين)، ثم أورد فيه مسائل نحوية كالكسرة قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي)، وذكر أن هذه الحركة لا هي إعرابٌ ولا بناء، أما كونها غير إعراب؛ فلأن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه، نحو غلامي، ورأيتُ صاحبي، وليس بين الكسر وبين الرفع والنصب في هذا ونحوه نسبةٌ ولا مقاربةٌ، وأما كونها غير بناء؛ فلأن الكلمة مُعربة متمكِّنَةٌ، فليست الحركة إذن في آخرها ببناء، وقرَّر أن هذه وأمثالها (منزلة بين المنزلتين)[٤].

ولا شك أن هذا تطبيق منه لمبدئه الاعتزالي ـ وهو المنزلة بين المنزلتين على اللغة.

ـ قال في الخصائص: «وذاكرتُ بهذا الموضع بعض أشياخنا مِن المتكلمين فَسُرَّ به، وحَسُنَ في نفسه»[٥].

وهذا تصريح منه بأن شيوخه من المتكلمين، ولم يكن المتكلمون في عصره إلا معتزلة.

---

(١) سورة يوسف: الآية (٧٦).

(٢) الخصائص (٢/ ٤٥٧)، ونحوه في المحتسب (١/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨).

(٣) انظر: فضل الاعتزال ص:(٣٤٧، ٣٤٨)، والفَرق بين الفِرق ص:(١١٤) والملل والنحل (١/ ٣٨).

(٤) انظر: الخصائص (٢/ ٣٥٦ ـ ٣٥٩). (٥) انظر: الخصائص (٢/ ٢٦٤ ـ ٢٦٦).

* المطلب الثاني *

عرض بعض مسائله الاعتزالية مع الرَّدِّ عليها

لم يؤلف ابن جِنِّي كتباً مستقلة في الاعتزال، بل أظهر بعض آرائه الاعتزالية في ثنايا كتبه اللغوية، وكتبه المتعلقة بالقراءات القرآنية، وخاصة في (الخصائص)، و(المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإعراب عنها)، وفيما يلي عرضٌ لبعض أهم آرائه الاعتزالية، مع الرَّد عليها إن شاء الله على النحو الآتي في النقاط التالية:

قوله بأن أكثر اللغة مجاز:

عقد ابن جِنِّي في (الخصائص) باباً عرَّف فيه الحقيقة والمجاز، وضرب الأمثلة فيه للمجاز[1]، ثم أردفه بباب سمَّاه: (باب في أن المجاز إذا كثُر لحق بالحقيقة)، قال فيه: «اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجازٌ لا حقيقة؛ وذلك عامَّة الأفعال، نحو قام زيد، وقعد عمرو، وانطلق بِشرٌ، وجاء الصيف، وانهزم الشتاء، ألا ترى أن الفعل يُفاد منه معنى الجِنسيَّة، فقولك: قامَ زيدٌ، معناه: كان منه القيام أي الجنس من الفعل، ومعلوم أنه لم يكن منه جميع القيام، وكيف يكون ذلك وهو جنس، والجنس يُطبق جميع الماضي وجميع الحاضر وجميع الآتي الكائناتِ مِن كل مَن وُجِد منه القيام، ومعلوم أنه لا يجتمع لإنسان واحدٍ في وقت واحدٍ ولا في مائة ألف سنة مُضاعفةٍ القيامُ كلّه الدَّاخل تحت هذا الوهم، هذا مُحالٌ عند كل ذي لُبّ، فإذا كان كذلك علمتَ أن قامَ زيدٌ مجاز لا حقيقة، وإنما هو على وضع الكُلِّ موضع البعض؛ للاتساع والمُبالغة، وتشبيه القليل بالكثير، ويدل على انتظام ذلك لجميع جنسه أنك تُعمله في جميع أجزاء ذلك الفعل، فتقول: قمتُ قومة، وقومتين، ومائة قومة، وقياماً حسناً، وقياماً قبيحاً، فإعمالك إياه في جميع أجزائه يدل على أنه موضوع عندهم على صلاحه لتناول جميعها، وإنما يعمل الفعل من المصادر فيما فيه عليه دليلٌ؛ ألا تراك لا

---

(١) انظر: الخصائص (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٧).

تقول: قمتُ جلوساً، ولا ذهبتُ مجيئاً، ولا نحو ذلك لمَّا لم تكن فيه دلالة عليه؛ ألا ترى إلى قوله:

لعمري لقد أحببتُك الحُبَّ كله   وزدتُك حبّاً لم يكن قبل يُعرف[١]

فانتظامه لجميعه يدل على وضعه على اغتراقه واستيعابه، وكذلك قول الآخر:

قد يجمع الله الشَّتيتين بعدما   يَظُنَّان كُلَّ الظن أن لا تلاقيا[٢]

فقوله: (كلَّ الظن) يدل على صحة ما ذهبنا إليه، قال لي أبو علي[٣]: قولنا: قام زيدٌ، بمنزلة قولنا: خرجتُ فإذا الأسد، ومعناه: أن قولهم: خرجتُ فإذا الأسد، تعريفه هنا تعريف الجنس، كقولك: الأسد أشد من الذئب، وأنت لا تريد أنك خرجت وجميع الأسد التي يتناولها الوهم على الباب، هذا مُحَال، واعتقاده اختلالٌ، وإنما أردتَ: خرجتُ فإذا واحدٌ من هذا الجِنس على الباب، فوضعت لفظ الجماعة على الواحد مجازاً؛ لِما فيه مِن الاتساع والتوكيد والتشبيه، أما الاتساع: فإنك وضعتَ اللفظ المعتاد للجماعة على الواحد، وأما التوكيد: فلأنَّك عظَّمتَ قدر ذلك الواحد بأن جئتَ بلفظه على اللفظ المعتاد للجماعة، وأما التشبيه: فلأنَّك شبَّهتَ الواحد بالجماعة؛ لأن كل واحد منهما مِثله في كونه أسداً، وإذا كان كذلك فمثله: قعد جعفرٌ، وانطلق محمدٌ، وجاء اللَّيلُ، وانصرم النَّهارُ، وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو: خَلق الله السماء والأرض، وما كان مثله؛ ألا ترى أنه ـ عزَّ اسمُه ـ لم يكن مِنه بذلك خَلقُ أفعالِنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً لكان خالقاً للكفر والعدوان وغيرهما مِن أفعالنا ـ عزَّ وعلا ـ، وكذلك عَلِمَ الله قيامَ زيد مجازٌ أيضاً؛ لأنه ليست الحال التي عَلِم عليها قيامَ زيد هي الحال التي عَلِم عليها قُعودَ عمرو، ولسنا نثبتُ له سبحانه علماً؛ لأنه عالمٌ بنفسه؛ إلا أنَّا مع ذلك نعلم أنه ليست حال علمه بقيام زيد هي حال علمه بجلوس عمرو ونحو ذلك، وكذلك قولك: ضربتُ عمراً، مجاز أيضاً من غير جهة التجوز في الفعل ـ وذلك أنك إنما فعلت بعض الضَّرب لا جميعه ـ

---

(١) لم أعثر عليه في مصدر آخر حسب بحثي.

(٢) البيت لمجنون ليلى وهو في ديوانه ص:(٢٤٣)، وورد في لسان العرب (مادة شتت).

(٣) يقصد شيخه أبا علي الفارسي.

ولكن من جهة أخرى، وهو أنك إنما ضربت بعضَه لا جميعَه، ألا تراكَ تقول: ضربتُ زيداً، ولعلَّك إنما ضربتَ يدَه أو إصبَعه أو ناحيةً من نواحي جسده، ولهذا إذا احتاط الإنسان واستظهر جاء ببدل البعض، فقال: ضربتُ زيداً وجهَه، أو رأسَه، نعم، ثم إنه مع ذلك مُتَجَوِّز؛ ألا تراه قد يقول: ضربتُ زيداً رأسَه، فيبدل للاحتياط، وهو إنما ضرب ناحيةً من رأسه لا رأسه كلَّه، ولهذا ما يحتاط بعضهم في نحو هذا، فيقول: ضربتُ زيداً جانبَ وجهه الأيمن، أو ضربتُه أعلى رأسه الأسمق؛ لأن أعلى رأسه قد تختلف أحواله، فيكون بعضُه أرفعَ من بعض. وبعد: فإذا عُرف التوكيد لِمَ وقع في الكلام ـ نحو نفسه وعينه وأجمع، وكُلّه وكُلّهم وكليهما، وما أشبه ذلك ـ عرفتَ مِنه حال سعة المجاز في هذا الكلام؛ ألا تراك قد تقول: قطع الأمير اللصَّ، ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلتَ: قطع الأمير نفسُه اللصَّ، رفعتَ المجاز من جهة الفعل، وصرتَ إلى الحقيقة، لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر، وهو قولك: اللصّ، وإنما لعله قطع يده أو رجله، فإذا احتطتَ قلتَ: قطع الأمير نفسُه يد اللصّ أو رجله، وكذلك جاء الجيش أجمع، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضُه ـ وإن أطلقتَ المجيء على جميعه ـ لَمَّا كان لقولك: أجمع، معنًى، فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها، واشتماله عليها، حتى إن أهل العربية أفردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يُضاع ولا يُهمل مثله، كما أفردوا لكل معنىً أهمَّهُم باباً، كالصِّفَة والعَطف، والإضافة والنِّداء والنُّدبة، والقَسَم والجَزَاء، ونحو ذلك»[1].

هذا ما ساقه ابن جِنِّي، ويتضح مِن كلامه أمران متتاليان وهما:

الأول: قوله بالمجاز في الأفعال المنسوبة إلى المخلوقات كقام زيد، وقعد عمرو، وجاء الليل، وانهزم الشتاء؛ لأن الأفعال دالة على الجنس لغة، ولا أحد يأتي بالجنس كله، وإنما ببعض منه، فتعيَّن أن أكثر اللغة مجازٌ، ولولا وجود التجوز في الأفعال لَمَا كان للتوكيدات معنًى ودلالة.

الثاني: لمَّا كان أكثر أفعال المخلوقات في اللغة مجازاً عنده، جعل كذلك

(١) الخصائص (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٥١).

أفعال القديم عنده، مثل: خَلَق الله السَّماء والأرض، وعَلِم الله، واستدلَّ على مجازيتها ـ على زعمه الاعتزالي ـ بأن أفعالنا ليست بمخلوقة لله، وإلا لزم مِن ذلك خلقُه للكفر والعُدوان، وباختلاف تعلق علم الله بالمعلومات ـ مع عدم إثباته صفة العلم لله؛ لأنَّه عنده عالم بنفسه بلا علم ـ؛ لعلمنا بأن حالة علمه بقيام زيد، ليست كحال علمه بقعود عمرو، فلمَّا أطلق العِلم مع اختلاف الحالتين عُلم وقوع التجوز فيه.

والظاهر من هذا أن ابن جِنِّي بنى القول بمجازية أفعال القديم عنده على مجازية أفعال المخلوقات لغة، وقد ردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية[(١)]، وناقش ابن القيم كلامه هذا وأبطله من خمسة وعشرين وجهاً ما بين لغوي، وعقلي، وشرعي[(٢)]، وخُلاصة ذلك في مقامين هما:

الأول: إبطال الأصل الذي بنى عليه القول بمجازية الأفعال وهو قوله بدلالة الأفعال على الجنس العام؛ وذلك أن الفِعل في العَربية لا عُموم له ولا خُصوص، ولا دلالة له على وحدة ولا كثرة، بل يدل على القدر المشترك من ذلك كله، وهو مطلق الحقيقة، فإن أرادوا تقييده بشيءٍ من ذلك، أتوا بما يدل على مُرادهم، فيأتون للمُفرد الذَّكَر بالفعل من غير تاء التأنيث، وللأنثى بتاء التأنيث، وللمُثَنَّى بالألف، وللجمع بالواو، ولجمع الإناث بالنون، وهكذا، وحينئذٍ فدعواه أن (ضرب) مثلاً موضوع لجميع أفراد الضرب الموهُومة التي لا تدخل تحت الحصر كذبٌ على اللغة؛ فإن العرب لم تضع الفعل كذلك ألبتَّة، ولا أفادته به، ولا دلَّت عليه، وإنما وضعت الفعل للإخبار عن فِعْلٍ صَدَر عن الفاعل وهو الماضي، أو يصدر منه وهو المضارع، أو يطلبه وهو الأمر[(٣)].

قال ابن تيمية وهو يرد على ابن جِنِّي في دعواه أن أكثر اللغة مجاز: «فهذا الكلام لا يقولُه مَنْ يتصوَّر ما يقول، وابن جِنِّي له فضيلةٌ وذكاءٌ، وغَوصٌ على المعاني الدقيقة في (سِرِّ الصِّنَاعة)، و(الخصائص)، و(إعراب القرآن)، وغير

---

(١) انظر: مجموع الفتاوى (٢٠/ ٤٨٦ ـ ٤٨٧).
(٢) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص:(٤٤٤ ـ ٤٦٨) بتحقيق رضوان جامع رضوان.
(٣) مختصر الصواعق المرسلة ص:(٤٥١) بتحقيق رضوان جامع رضوان.

ذلك، فهذا الكلام إن كان لم يقله فهو أشبه بفضيلته، وإذا قاله فالفاضل قد يقول ما لا يقوله إلا مَن هو أجهل الناس؛ وذلك أن الفعل إنما يدل على مُسَمَّى المَصدر، وهو الحقيقة المطلقة، من أن يكون مقيداً بقيد العموم، بل ولا بقيد آخر، فإذا قيل: خرج زيدٌ، وقام بكرٌ، ونحو ذلك، فالفعل دلَّ على أنه وُجد منه مسمَّى خروج، ومسمَّى قيام، من غير أن يدل ذلك اللفظ على نوع ذلك الخُروج والقِيام ولا على قدره، بل هو صالحٌ لذلك على سبيل البدل، لا على سبيل الجمع، كقوله: ﴿فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُّؤْمِنَةٍ﴾[1]، فإنه أوجب رقبة واحدة، لم يوجب كل رقبة، وهي تتناول جميع الرقاب على سبيل البدل، فأي رقبة أعتقها أجزأته، كذلك إذا قيل: خَرَجَ، دلَّ على وجود خُروجٍ، ثم قد يكون قليلاً، وقد يكون كثيراً، وقد يكون راكباً، وقد يكون ماشياً، ومع هذا فلا يتناول على سبيل البدل إلا خروجاً يمكن من زيدٍ، وأما أن هذا اللفظ يقتضي عموم كل ما يُسمَّى خروجاً في الوجود على سبيل الجمع، فهذا لا يقوله القائل إلا إذا فسد تَصَوُّرُه، فكان إلى الحيوان أقرب، والظَّنُّ بابن جِنِّي أنه لا يقول هذا، ثم هذا المعنى موجود في سائر اللغات، فهل يقول عاقل: إن أهل اللغات جميعهم الذين يتكلمون بالجُمَل الفعلية التي لا بد منها في كل أمة إنما وضعوا تلك الجملة الفعلية على جميع أنواع ذلك الفعل الموجود في العالم، وأن استعمال ذلك في بعض الأفراد عُدولٌ باللفظ عمَّا وضع له؟»[2].

الثاني: لـمَّا كان الأصل الذي بنى ابن جِنِّي عليه مجازية الأفعال باطلاً، لزمت منه لوازم باطلة كثيرة تشهد على بطلانه، منها: تعجيزه الخالقَ ومخلوقاته عن التكلم بالحقيقة أمراً وخبراً، وانتفاء خالقيته للمخلوقات، وربوبيته، وقدرته، وعلمه، واتصافه بأي صفة، على أصله أن ذلك كلَّه مجازٌ، وبُطلان الحكم على فرد من الأفراد بأفعاله، مِن قتل وسرقة واغتصاب، وأكل وشرب، وقيام وقعود إلى آخره؛ لأنها مجازية عنده لا حقيقة.

أما التوكيد الذي استدل به على صحة مقالته، فليس ذلك من أجل رفع المجاز، بل لتوكيد الحقيقة المطلوبة نفسها، كما أن التوكيد الذي يلحق

---

(١) سورة النساء: الآية (٩٢).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٠/٤٨٦ ـ ٤٨٧).

الكلام من أوله كقولك: إن زيداً قائم، وتالله لأذهبنَّ ونحوهما، ليس لرفع المجاز، بل المراد به هو الاعتناء بالشيء، وتقويته في قلب السَّامع، وتثبيت مضمونه(١).

تأويله الصفات الإلٰهية بالمجاز الذي ادَّعاه:

لمَّا انتهى ابن جِنِّي في الخصائص من الباب الذي تكلَّمنا عليه في الفقرة السابقة، عقد باباً آخر سمَّاه: (باب ما يُؤَمِّنُه علمُ العربية مِن الاعتقادات الدينية) طبَّق فيه ما أصَّله في الباب الأول، فأوَّل فيه الصفات الإلٰهية، وحَمَلها على المجاز، أو التشبيه، أو الاستعارة، وطعن فيمن أثبتها وهم أهل السنة والجماعة، فَوَصَمَهُم بالجَهل، وعَيَّرَهُم بالتشبيه.

ونظراً لأهمية هذا الباب، ودلالته على عُصارة منهج ابن جِنِّي في الأسماء والصفات، أحببتُ أن أورده بتمامه، وذلك قوله: «اعلم أن هذا الباب مِن أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غايةٍ، ولا وراءه من نهايةٍ؛ وذلك أن أكثر من ضلَّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحَادَ عن الطَّريقة المُثلى إليها، فإنما استهواهُ واستخفَّ حلمَه ضعفُه في هذه اللغة الكريمة الشَّريفة، التي خُوطِب الكافَّةُ بها، وعُرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها، وأصل اعتقاد التشبيه لله تعالى بخلقه منها، وجاز عليهم بها وعنها؛ وذلك أنهم لما سمعوا قول الله ـ سبحانه وعلا عما يقول الظالمون علواً كبيراً ـ: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾(٢)، وقوله ـ عزَّ اسمُه ـ: ﴿فَأَيۡنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجۡهُ ٱللَّهِۚ﴾(٣)، وقوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾(٤)، وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتۡ أَيۡدِينَآ﴾(٥)، وقوله: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾(٦)، وقوله: ﴿وَلِتُصۡنَعَ عَلَىٰ عَيۡنِيٓ﴾(٧)، وقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾(٨) ونحو ذلك من الآيات الجارية هذا المجرى، وقوله في

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة ص: (٤٥٠ ـ ٤٦٨).
(٢) سورة الزمر: الآية (٥٦).
(٣) سورة البقرة: الآية (١١٥).
(٤) سورة ص: الآية (٧٥).
(٥) سورة يس: الآية (٧١).
(٦) سورة الرحمٰن: الآية (٢٧).
(٧) سورة طه: الآية (٣٩).
(٨) سورة الزمر: الآية (٦٧).

الحديث: «خلق الله آدم على صورته»[١]، حتى ذهب بعضُ هؤلاء الجُهَّال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[٢] أنها ساق ربهم ـ ونعوذ بالله من ضَعْفَة النظر وفساد المعتبر ـ ولم يَشكُّوا أن هذه أعضاء له، وإذا كانت أعضاءً كان هو لا مَحالة جسماً مُعَضًّى[٣]، على ما يُشاهدون مِن خلقه، عَزَّ وَجْهُه، وعلا قدره، وانحطَّت سوامي الأقدار والأفكار دونه، ولو كان لهم أُنسٌ بهذه اللغة الشَّريفة، أو تصرفٌ فيها، أو مُزاولة لها، لحمتهم السَّعادة بها، ما أصارتهم الشِّقوة إليه، بالبُعد عنها، وسنقول في هذا ونحوه ما يجب في مثله، ولذلك ما قال رسول الله ﷺ لرجل لحن: «أرشدوا أخاكم فإنه قد ضلَّ»[٤]، فسمى اللَّحن ضلالاً، وقال عليه السلام: «رَحِم الله امرءاً أصلح من لسانه»[٥]؛ وذلك لِمَا علمه ﷺ مِمَّا يُعْقِبُ الجهلُ لذلك مِن ضد السَّداد، وزيغ الاعتقاد.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب أحاديث الأنبياء، باب خلق آدم وذريته (٤/ ١٣٥) حـ(٣٣٢٦)، ومسلم في كتاب الجنة ونعيمها، باب يدخل الجنة أقوام مثل أفئدة الطير (٤/ ٢١٨٣) حـ(٢٨٤١).

(٢) سورة القلم: الآية (٤٢).

(٣) أي: ذا أجزاء وأعضاء، من قولك: عضَّيتُ الشاة والجزور إذا جزَّأتَهما.

(٤) أخرجه الحاكم في المستدرك (٢/ ٤٣٩) بسنده عن أبي الدرداء قال: سمع النبي ﷺ رجلاً قرأ فلحن، فقال... إلخ، قال الحاكم: «هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه»، ووافقه الذهبي، والحديث ذكره السيوطي في جمع الجوامع (١/ ٣٨٣)، وعزاه إلى الحاكم في المستدرك.

(٥) أخرجه ابن الأنباري في إيضاح الوقف والابتداء (١/ ٢١ ـ ٢٢)، وابن عدي في الكامل (٥/ ١٨٩١)، وابن خالويه في إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٢٨)، والخطيب في الجامع لأخلاق الرَّاوي وآداب السامع (٢/ ٢٤)، وابن الجوزي في العلل المتناهية (٢/ ٢١٥) بأسانيدهم إلى عمر بن الخطّاب أنه مرَّ بقوم يرمون نبلاً، فعاب عليهم رميَهم، فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنا قومٌ متعلمين، فقال: لَحْنُكُم أشدُّ علي من سُوء رميكم، سمعتُ رسول الله ﷺ يقول... إلخ، قال ابن عدي: «حديث منكر، لا أعلم رواه عن الزهري غير الحكَم الأبلي، وهو منكر الحديث»، وقال ابن الجوزي: «هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ»، وذكره الذهبي في الميزان (٣/ ٣٠٩)، وقال: «هذا ليس بصحيح».

وطريق ذلك أن هذه اللغة أكثرها جارٍ على المجاز، وقلَّما يَخرج الشيء منها على الحقيقة، وقد قدَّمنا ذكر ذلك في كتابنا هذا وفي غيره[١]، فلمَّا كانت كذلك، وكان القومُ الَّذين خُوطبوا بها أعرف الناس بسعة مَذَاهبها، وانتشار أنحائها، جرى خطابهم بها مجرى ما يألفونه، ويعتادونه منها، وفهموا أغراض المُخاطِب لهم بها على حسب عُرفهم، وعادتهم في استعمالها، وذلك أنهم يقولون: هذا الأمر يصغر في جنب هذا، أي بالإضافة إليه وقَرنه به، فكذلك قوله تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[٢] أي: فيما بيني وبين الله، إذا أضفتُ تفريطي إلى أمره لي ونهيه إياي[٣]، وإذا كان أصله اتساعاً جرى بعضُه مجرى بعضٍ، وكذلك قوله ﷺ: «كُلُّ الصَّيد في جنب الفرأ، وجوف الفرأ»[٤]، أي: كأنه يصغُر

(١) يعني بذلك ما نقلناه في النقطة السابقة، وهو في الخصائص (٢/ ٤٤٧ ـ ٤٥٧).
(٢) سورة الزمر: الآية (٥٦).
(٣) يُوهم كلام ابن جِنِّي السَّابق أن السَّلف قالوا بالجنب على وجه التشبيه، ولم يقل بذلك أحدٌ، وقد اختلف أهل العلم من السَّلَف في تفسير هذه الآية، فذهب جمهورهم أنها ليست من صفات الله، وإنما المراد بها كما قال الدارمي: (تَحَسُّر الكفار على ما فرَّطوا في الإيمان والفضائل التي تدعو إلى ذات الله، واختيارهم الكفر عليها)، بينما ذهب البعض منهم إلى إثبات الجنب صفة لله، كأبي عمر الطلمنكي في كتاب السنة له حيث قال: (باب: الجنب لله)، واستدل بالآية، نقله الذهبي عنه في السير (١٧/ ٥٦٩)، وبعضِ الحنابلة نقله عنهم أبو يعلى في إبطال التأويلات (٢/ ٤٢٧)، حيث أخذوا بظاهر الآية، وإلى ذلك أيضاً ذهب صديق حسن خان في (قطف الثمر ص: ٦٧)، ورُدَّ ذلك بأنه ليس في الآية ما يبين أن المراد بالجنب الصفة؛ فإن التفريط المذكور فيها ليس في شيء من صفات الله. وانظر المزيد في: (نقض الدارمي على المريسي ص: (٥١٧ ـ ٥١٩) مع الحاشية بتحقيق منصور السماري).
(٤) أخرجه أبو الفرج الأصفهاني في الأغاني (٦/ ٣٤٤)، والعسكري في جمهرة الأمثال (٢/ ١٣٥)، والرَّامهرمزي في أمثال الحديث ص: (١٢٤ ـ ١٢٥) بأسانيدهم إلى نصر بن عاصم الليثي، قال: أذن رسول الله ﷺ لقريش، وأخَّر أبا سفيان، ثم أذن له، فقال: كدتَ أن تأذن لحجارة الجُلْهُمتين قبلي، فقال رسول الله ﷺ: «إنك وذلك يا أبا سفيان كما قال الأول: كل الصيد في جوف الفرأ أو في جنب الفرأ»، وأصل الحديث مثل قديم، وذلك أن قوماً خرجوا للصيد، فصاد أحدهم ظبياً، والآخر أرنباً، وآخر فرأً وهو الحمار الوحشي، فقال لأصحابه: (كل الصَّيد في جوف الفرا) أي جميع ما صدتموه =

بالإضافة إليه وإذا قِيسَ به. وكذلك قوله سبحانه: ﴿فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[١] إنما هو الاتجاه إلى الله، ألا ترى إلى بيت الكتاب[٢]:

أستغفر اللَّهَ ذنباً لستُ مُحصِيَه ... ربَّ العباد إليه الوَجْهُ والعَمَلُ[٣]

أي: الاتجاه، فإن شئتَ قلت: إن الوجه هنا مصدر محذوف الزيادة، كأنه وَضَع الفَعْل موضع الافتعال، كوَحْدِه، وقَيْدِ الأوابد في أحد القولين ونحوهما، وإن شئتَ قلتَ: خرج مخرج الاستعارة؛ وذلك أن وجهَ الشيء أبداً هو أكرمه وأوضحه، فهو المراد منه، والمقصود إليه، فجرى استعمال هذا في القديم سبحانه مَجرى العُرف فيه والعادة في أمثاله، أي لو كان تعالى مما يكون له وجهٌ لكان كل موضع تُوُجِّه إليه فيه وجهاً له، إلا أنك إذا جعلتَ الوجهَ في القول الأول مصدراً كان في المعنى مضافاً إلى المفعول دون الفاعل؛ لأن المُتوَجَّه إليه مفعولٌ في المعنى، فيكون إذاً من باب قوله ﷻ: ﴿لَّا يَسْـَٔمُ ٱلْإِنسَـٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلْخَيْرِ﴾[٤]، و﴿لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعْجَتِكَ﴾[٥]، ونحو ذلك مما أضيف فيه المصدر إلى المفعول به. وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[٦] إن شئتَ قلت: لمَّا كان العُرف أن يكون أكثر الأعمال باليد جرى هذا مجراه، وإن شئت قلت: الأيدي هنا جمع اليد التي هي القوة، فكأنه قال: مِمَّا عملته قُوانا، أي: القوى التي

= يسيرٌ في جنب ما صدتُه، وتَمَثَّل به رسول الله ﷺ عند استقباله الناس بعد فتح مكة. قال العجلوني في كشف الخفاء (٢/ ١٢١): «وسنده جيد، لكنه مرسل»، وسبب إرساله هو أن نصر بن عاصم تابعيٌ، والمَثَل هذا ذكره الميداني في مجمع الأمثال (٢/ ١٣٦)، والزمخشري في المستقصى في أمثال العرب ص: (٢٦٧)، وغيرهما، وأبو سفيان المذكور غلط فيه كثير من الباحثين، وظنوا أنه والد أمير المؤمنين معاوية، بل الصَّواب أنه: أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب، ابن عم رسول الله ﷺ، وكان ﷺ يقصد من ذلك تقديم الأبعدين، وتأخير الأقربين، دفعاً للشُّبهة والرِّيبة. انظر: السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني ص: (٢١٩ ـ ٢٢٠).

(١) سورة البقرة: الآية (١١٥).

(٢) يقصد به (الكتاب) لسيبويه.

(٣) ورد في الكتاب (١/ ٣٧)، وأدب الكاتب ص: (٥٢٤)، والصاحبي في فقه اللغة ص: (٢٩١)، وغيرها غير معزو.

(٤) سورة فصلت: الآية (٤٩).

(٥) سورة ص: الآية (٢٤).

(٦) سورة يسٓ: الآية (٧١).

أعطيناها الأشياء، لا أن له سبحانه جسماً تَحُلُّه القُوَّة أو الضعف، ونحوه قولهم في القَسَم: لعمر الله، إنما هو: وحياةِ الله، أي: والحياة التي آتانيها الله[١]، لا أن القديم سبحانه محل للحياة كسائر الحيوانات، ونسب العمل إلى القدرة، وإن كان في الحقيقة للقادر؛ لأن بالقدرة ما يتمُّ له العمل، كما يُقال: قَطَعه السَّيف، وَخَزَقَه الرُّمح، فيضاف الفعل إليهما؛ لأنه إنما كان بهما. وقوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[٢] أي: تكون مكنوفاً برأفتي بك، وكلاءتي لك، كما أنَّ من يشاهده الناظر له، والكافل به، أدنى إلى صلاح أموره، وانتظام أحواله، مِمَّن يبعد عَمَّن يدبِّره، ويلي أمره، قال المولد:

شهدوا وغِبنا عنهم فتحكَّموا فينا وليس كغائبٍ مَن يشهد[٣]

وهو بابٌ واسعٌ. وقوله: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦٓ﴾[٤]، إن شئتَ جعلتَ اليمين هنا الجارحة، فيكون على ما ذهبنا إليه من المجاز والتشبيه، أي: حصلت السمٰوات تحت قدرته، حصول ما تحيط اليد به في يمين القابض عليه، وذُكرت اليمين هنا دون الشمال؛ لأنها أقوى اليدين، وهو من مواضع ذكر الاشتمال والقوة، وإن شئتَ جعلتَ اليمين هنا القوة، كقوله:

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجدٍ تلقَّاها عَرَابَةُ باليمين[٥]

أي: بقوته وقدرته، ويجوز أن يكون أراد بيد عَرَابَة اليُمنى على ما مضى... وقوله في الحديث: «خلق الله آدم على صورته»[٦]، يحتمل الهاء فيه أن تكون

---

(١) يلزم من كلامه هذا الحلف بالمخلوق، والوقوع في المحظور.

(٢) سورة طه: الآية (٣٩).

(٣) البيت لعلي بن الجهم الشَّاعر، وهو في ديوانه ضمن قصيدة ص:(٤١ ـ ٤٧)، وذكره الأصبهاني في الأغاني (١٠/ ٢١٤)، وأسامة بن منقذ في لباب الآداب ص:(٣٨٠)، والبيهقي في المحاسن والمساوئ (٢/ ٣٤٧)، وأضافوه جميعاً إلى علي بن الجهم.

(٤) سورة الزمر: الآية (٦٧).

(٥) البيت للشمَّاخ وهو في ديوانه ص:(٣٣٦)، وورد في تهذيب اللغة (٨/ ٢٢١)، ومعجم مقاييس اللغة (٦/ ١٥٨).

(٦) تقدم تخريجه ص:(٦٢٥).

راجعة على اسم الله تعالى، وأن تكون راجعة على آدم، فإن كانت عائدة على اسم الله تعالى كان معناه: على الصُّورة التي أنشأها الله وقدَّرها[١]، فيكون المصدر حينئذٍ مضافاً إلى الفاعل؛ لأنه سبحانه هو المُصَوِّرُ لها، لا أن له ـ عزَّ اسمُه ـ صورة ومِثالاً[٢]، كما أن قولهم: لعَمْرُ الله، إنما معناه: والحياةِ التي كانت بالله، والتي آتانيها الله، لا أنَّ له تعالى حياة تحله، ولا أنَّ له ـ عزَّ وجهُه ـ مَحَلٌّ للأعراض، وإن جعلتها عائدة على آدم كان معناه: على صورة آدم؛ أي على صورة أمثاله مِمَّن هو مخلوقٌ ومُدَبَّر، فيكون هذا حينئذٍ كقولك في السيد والرئيس: قد خدمتُه خِدمتَه، أي: الخدمة التي تحق لأمثاله، وفي العبد والمُبتذَل: قد استخدمتُه استخدامَه، أي: استخدام أمثاله ممن هو مأمور بالخفوف والتصرف، فيكون إذن كقوله ﷻ: ﴿فِىٓ أَىِّ صُورَةٍ مَّا شَآءَ رَكَّبَكَ ۝٨﴾[٣]، وكذلك نظائر هذا: هذا سبيله. فأما قول مَن طغى به جهلُه، وغلبت عليه شِقوته، حتى قال في قول الله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾[٤]: إنه أراد به عُضو القديم، وأنها جوهرٌ كهذه الجواهر الشاغلة للأماكن، وأنها ذات شَعْر[٥]، وكذا وكذا مما

(١) الصَّواب هو عود الضمير إلى الله ﷻ، وإثبات ما يدل عليه الحديث وغيره من الأحاديث الصحيحة من صفة الصورة اللائقة بجلاله المراد بها الوجه، وعليه جماهير السَّلف، وذهبت الجهمية والمعتزلة إلى إعادة الضمير إلى غير الله لنفيهم للصفات، ونُقل ذلك عن بعض المنتسبين للسنة كأبي ثور، وابن خُزَيمة، وابن منده، وغيرهم، فأنكر عليهم أئمة السُّنة قاطبةً، وقد ذكر الحافظ ابن حجر أن الأكثر على إعادة الضمير على الله، قال: «فيجب إجراؤه على ظاهره على ما تقرر بين أهل السنة من إمراره كما جاء من غير اعتقاد تشبيه، أو من تأويله على ما يليق بالرَّحمٰن جل جلالُه». انظر: نقض الدارمي على المريسي ص: (٥٠١ ـ ٥١٠ بتحقيق السماري)، وفتح الباري (٥/ ١٨٣)، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (٢/ ٦٠ ـ ٦٨).

(٢) له صورة لا كالصُّوَر على ما تحقق أعلاه، وليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لكنه خلط بين الجميع.

(٣) سورة الإنفطار: الآية (٨).

(٤) سورة القلم: الآية (٤٢).

(٥) لم يقل بذلك أحدٌ من أهل السنة، وحاشا عنهم ذلك، مع أن ابن جِنِّي يعنيهم بالدرجة الأولى، ويُسَمِّيهم المُشَبِّهَة، وإثباتهم لصفة الساق الثابتة بالأحاديث الصحيحة ليس على ما ذكره، بل على ما يليق بجلاله.

تتايعوا[١] في شَناعَته، ورَكِسُوا[٢] في غَوايته، فأمرٌ نحمد الله على أن نزَّهنا عن الإلمام بحَرَاه[٣]، وإنما السَّاق يُراد بها شدة الأمر، كقولهم: قد قامت الحرب على ساقٍ، ولسنا ندفع مع ذلك أن السَّاق إذا أريدت بها الشدة، فإنما هي مُشَبَّهةٌ بالساق هذه التي تَعلق القَدَم، وأنه إنما قيل ذلك؛ لأن الساق هي الحاملة للجُملة، المُنهِضة لها، فذُكِرت هنا لذلك تشبيهاً وتشنيعاً، فأمَّا أن تكون للقديم تعالى جارحةٌ: ساقٌ أو غيرها، فنعوذ بالله من اعتقاده، أو الاجتياز بطَوَاره، وعليه بيتُ الحماسة:

كشَفَتْ لهم عن سَاقِها وبدا من الشرِّ الصَّراحُ[٤]»[٥].

هذا ما حشره ابن جِنِّي من التأويلات في نصوص الصفات، وجعلها مقياساً لأمثالها، ولن أناقشه في النُّصوص التي ذكرها هنا؛ فإن معظمَها ذكرها الإمام الدَّارمي في نقضه على المَرِيسي[٦]، وفصَّل الجواب فيها لغة وشرعاً بما يُبطل توهمات الجهمية والمعتزلة، وتابعه على ذلك ابن القيم في مختصر الصواعق[٧]، غير أنني أتوقف عند النقطة التي انطلق منها ابن جِنِّي، وهو اعتقاده أنَّ إثبات الصِّفات يقتضي تشبيهاً وتجسيماً، وتعميمه لذلك حتى نفى صفة الحياة عن الله ﷻ، فشبَّه خالقه بالأموات، فيُقال له: إنَّ إثبات الصفات عند أهل السنة والجماعة لا يقتضي تشبيها ولا تجسيماً، فللخالق مِنها ما يليق بجلاله،

---

(١) أي: تهافتوا عليه وأسرعوا فيه من غير بصيرة. .انظر: تهذيب اللغة (٣/ ١٤٥).

(٢) أي: رجعوا فيه مرة بعد أخرى. انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٥٩).

(٣) حرى الشيء: هو ناحيته. انظر: القاموس المحيط ص:(١٢٧٣) ط مؤسسة الرسالة.

(٤) البيت لسعد بن مالك، وهو في ديوانه ص:(٥٤١)، وموضع الشاهد هو قوله: (عن ساقها).

(٥) الخصائص (٣/ ٢٤٥ ـ ٢٥٢).

(٦) انظر: نقض الدارمي على بشر المريسي (١/ ٢١٧، ٢٣٠ ـ ٢٤٣، ٢٦٧ ـ ٢٦٩، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣٠٤، ٢/ ٣٠٧، ٧٠٠، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٢٤، ٧٥١، ٨٢٧) بتحقيق الألمعي.

(٧) انظر: مختصر الصواعق المرسلة ص:(٣٢٢ ـ ٣٣٩) ط دار الكتب العلمية عام ١٩٨٥م.

وللمخلوق منها ما يليق بحاله، فإذا زالت هذه الشبهة زالت معها كل التأويلات والتخريجات الطَّويلة التي تكلَّفتها على أساس هذا التوهم، مضطرباً فيها بقولك: وإن شئتَ، وإن شئتَ، وإذا رفضتَ هذا فليس أمامك إلا التناقض، حيثُ فررت من التشبيه، ثم دخلتَ إليه من أوسع أبوابه، وهو تشبيهك للمولى بالمعدومات الفارغة من الصفات.

نفيه خلق الله للشر ولأفعال العباد:

لمَّا نفت المعتزلة القدر، بنت علية نفي خالقيه الله لأفعال العباد، وخلقه للشر؛ وقالوا: قلنا بذلك؛ لأن الله لا يفعل القبيح، وهو منزه عنه[1].

وقد رأينا في النقطة الأولى كيف أن ابن جِنِّي جرى على هذه القاعدة عند كلامه على أن أكثر اللغة مجاز، حيث قال: «وكذلك أفعال القديم سبحانه، نحو: خَلق الله السَّماء والأرض، وما كان مثله؛ ألا ترى أنه ـ عزَّ اسمُه ـ لم يكن مِنه بذلك خلق أفعالِنا، ولو كان حقيقة لا مجازاً، لكان خالقاً للكفر والعُدوان وغيرهما من أفعالنا، عزَّ وعلا»[2].

ومن أجل هذا أيَّد المعتزلة في توجيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُۥ عَن ذِكْرِنَا وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾[3]، فجعل فِعْلَ (أغفلنا) المذكور في الآية من باب أفعلتُ الشيء، أي صادفته ووجدته كذلك، لا من باب أفعلتُ الدَّالة على التعدي، قال: وليس الأمر على ما قاله الخصم من أن أغفلنا قلبه: منَعنا وصَددنا، نعوذ بالله من ذلك، فلو كان الأمر على ما ذهبوا إليه منه، لوجب أن يكون العَطف عليه بالفاء دون الواو، ليكون الأول علة للثاني، والثاني مُسَبَّباً عن الأول، كقولنا: أعطيتُه فأخذ، وسألته فبذل، وجَذَبتُه فانجذب، وكَسرتُه فانكسر، واستخبرتُه فأخبر، فلمَّا لم يكن كذلك، وجاءت الآية بالواو، عُلِم أن الأول ليس علة للثاني، والثاني ليس مُسَبَّباً عن الأول، على ما يعتقده المُخَالف[4].

---

(١) انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص: (١٧٨ ـ ١٧٩).

(٢) الخصائص (٢/ ٤٤٩)، وقد قرر مثل هذا أيضاً في (٢/ ٢١٣).

(٣) سورة الكهف: الآية (٢٧).

(٤) انظر: الخصائص (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٥)، وقد حكى الشريف الرضي في تلخيص البيان =

واستدلاله على مذهبه بمجيء العطف في الآية بالواو دون الفاء لا حجة له فيه؛ وذلك أنه ـ كعادة المعتزلة ـ حَمَل قول أهل السنة بخلق الله لأفعال العباد على الجَبْر[١]، وسَلْبِ العبدِ اختيارَه، فيلزم ـ عنده حينئذٍ ـ مِن إغفال الله للعبد ومنعه له، اتباعُه لهواه مباشرة، بفاء العطف الدَّالة على السببية؛ لأن الأول علة للثاني، والثاني مُسَبَّبٌ عن الأول، بينما أهل السنة لا يقولون بالجبر، بل باختيار العباد في أفعالهم، مع خلق الله لها، فلا يلزمهم عندئذ ما ادَّعى عليهم ابن جِنِّي، ولذلك جاءت الآية بالواو، الدَّالة على أن اختيار الهَوَى كان من العبد[٢].

قوله بأن الاسم غير المُسَمَّى:

جرى ابن جِنِّي وشيخُه أبو علي الفارسي مجرى المعتزلة والجهمية في التفريق بين الاسم والمُسَمَّى، حتى يباينوا بين الله وبين أسمائه وصفاته، فيَصْفُوَ لهم القول بأنها مخلوقة.

واحتجَّ للمعتزلة بدليل نحوي زعم أنه غير مدفوع يدل على فساد قول من ذهب إلى أن الاسم هو المسمى، وهو: أنه لو كان الاسم هو المُسَمَّى لم تجز إضافة واحدٍ منهما إلى صاحبه كقولنا: اسم زيد، وهذا ذو زيدٍ بمعنى صاحب هذا الاسم؛ فإن الشيء لا يُضاف إلى نفسه، لأن الغرض في الإضافة إنما هو التعريف والتخصيص، والشيء إنما يُعرِّفه غيره؛ فلو كانت نفسه تُعرِّفه لَمَا احتاج أبداً أن يُعرَّف بغيره؛ لأن نفسه في حالي تعريفه وتنكيره واحدةٌ، وموجودة غير مفتقدة، فلهذا لم يأت عن العرب نحو: هذا غلامه، ومررتُ بصاحبه، والمُظهر هو المُضمر المُضاف إليه، هذا مع فساده في المعنى؛ لأن الإنسان لا يكون أخا

= ص:(١٤٥) عن القاضي عبد الجبار نحواً مما قاله ابن جني ههنا، وبنفسه قال الزمخشري كما في الحاشية التالية.

(١) قال الزمخشري: «وقد أبطل الله توهمَ المُجبرة بقوله: ﴿وَٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ﴾، وقرئ: (أغفَلَنا قلبُه) بإسناد الفعل للقلب، على معنى: حسبنا قلبه غافلاً، مِنْ أغفلتَه: إذا وجدته غافلاً». (الكشاف (٢/ ٣٨٨)).

(٢) انظر: المسائل الاعتزالية الواردة في تفسير الكشاف للزمخشري (٢/ ٦٤٦ ـ ٦٤٨).

نفسه، ولا صاحبها[١].

ودليله هذا صحيحٌ من جهة أن الاسم مُراداً به الحُروف فقط غيرُ المُسَمَّى، فلذلك جاز إضافة أحدهما إلى الآخر، لكن ما استدل به عليه من أن الاسم غير المُسَمَّى دائماً غير صواب؛ وذلك أن الاسم قد يُراد به المُسمَّى، كقولنا: قال الله، وقد يراد به الاسم، كقولنا: زيدٌ اسم عربي، فلا يطلق الأمر في ذلك بل يُفَصَّل، فإن أريد بالمُغايرة أن اللَّفظ غير المسمَّى فحقٌ ولا جدال فيه، وإن أريد بذلك أن الاسم غير المُسَمَّى مطلقاً فهو مُكابرة للغة وللحقيقة، فلو قال إنسان: جاء زيد، لم يشك العقلاء أنه يريد مُسَمَّى زيد وذاته، لا الحروف التي يتكوَّن منها اسمُه[٢].

نفيه خشية الحجارة وعبادتها لله بالحقيقة:

ذهب أهل السنة والجماعة أن الجمادات تعبد الله حقيقة لا حالاً، سواء فهمنا منها ذلك التعبد أم لم نفهم، وخالفتهم المعتزلة: فذهبوا إلى أن المراد بسجودها وخشيتها ما يدل لسان حالها من ظهور أَثَر الخلق فيها؛ حيث تَحمِل على الخشية من الله والخضوع له لِمَن تأمَّل فيها وتدبَّر، لا أنَّ تلك الأشياء تسجد لله، أو تخشاه حقيقة، لاعتمادهم على العقل في تقرير العقائد[٣].

واقتفى ابنُ جِنِّي أثرَ المعتزلة في هذا فقال: «فأما قول الله سبحانه: ﴿وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾[٤]، فأجود القولين فيه أن يكون معناه: وإنَّ منها لَما يهبطُ مَنْ نَظَر إليه لخشية الله؛ وذلك أن الإنسان إذا فكَّر في عِظَم هذه المخلوقات تضاءل وتخشع، وهبطت نفسُه، لعِظَم ما شاهد، فنُسب الفعل إلى تلك الحجارة، لمَّا كان السُّقوط والخشوع مُسبَّباً عنها، وحادثاً لأجل النظر إليها،

(١) انظر: الخصائص (٣/ ٢٤ ـ ٣٢).
(٢) انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٢٠٦، ٢٠٧)، وشرح العقيدة الطحاوية ص:(١٣١).
(٣) انظر ص:(٤٢٠) من هذه الرسالة، وتلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(١٦).
(٤) سورة البقرة: الآية (٧٤).

كقول الله ـ سبحانه ـ: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[١]»[٢].

ولا يُقبل منه هذا التأويل البعيد المُتكَلَّف؛ فإن الآية ظاهرة في إسناد الهبوط من خشية الله إلى الحجارة؛ وسياق الآية ورد في قسوة قلوب اليهود، وتفوقها على الحجارة في الغِلظة؛ لكنه تكلَّف وتأوَّل، وذهب بعيداً عن سياق الآية، وجعل نسبة الخشية إلى الحجارة مجازاً، فكأن خشية الجمادات عند المعتزلة من المستحيلات، أليس من خلقها قادراً على خلق الأحاسيس فيها؟ وهل يمنعه من ذلك شيءٌ عقلاً؟ وقد قال في آية أخرى: ﴿قَالُوٓاْ أَنطَقَنَا ٱللَّهُ ٱلَّذِيٓ أَنطَقَ كُلَّ شَيۡءٖ﴾[٣]، لا شيء غير أن المعتزلة نظروا إلى عقولهم، ولم ينظروا إلى قدرة الله، فضيَّقت عليهم ما كان واسعاً.

* المطلب الثالث *

اتهامه بالتشيع والشعوبية ومناقشة ذلك

لم أجد أحداً من العلماء المعتبرين مِن المترجمين وغيرهم اتَّهم ابن جِنِّي بالتشيع، غير أن بعض الرَّافضة المتأخرين أدرجوه في تراجم الشيعة، من غير دليل على تشيعه، كالعَاملي في (أعيان الشيعة)[٤]، والطهراني في (الذريعة إلى تصانيف الشيعة)[٥]؛ جرياناً على عادتهم في الاستكثار.

وزعم بعض الباحثين المُعاصرين أن هناك قرائن أخر تؤيد تشيعه، منها الأمور التالية:

ـ الصَّلاة على (عليٍّ) وأبنائه، والتسليم عليه في مؤلفاته، حيث يقول: (صلوات الله عليه) أو (عليه السَّلام)، أو (كرَّم الله وجهه)، وهذا من تقاليد الشيعة، ومِمَّا يحرصون عليه[٦].

---

(١) سورة الأنفال: الآية (١٧).

(٢) الخصائص (٢/ ٢١١)، ونحوه في المحتسب (١/ ٩٢) عند تفسيره للآية.

(٣) سورة فصلت: الآية (٢١). (٤) أعيان الشيعة (٨/ ١٣٨).

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٧/ ١٦٣).

(٦) انظر: الخصائص (١/ ٢٧٩، ٢/ ٨)، والمحتسب (١/ ١١٥، ١١٧، ١٢٥، ١٢٧، ١٧٥، ٢٢١، ٢/ ٩، ١٥، ١١٥، ١٢٠، ١٢٢).

ـ تركه الصلاة على الصَّحابة، وهو من شعائر الشيعة، كما فعل في خطبة (الخصائص)، حيث قال: «وصلى الله على صفوته محمّد وآله المنتجبين، عليه وعليهم السَّلام أجمعين»[١]، وقال في مقدمة (سر صناعة الإعراب): «والحمد لله، وصلواته التامة الزاكية، الطيبة المباركة، على محمد المُرتَضَى، وآله، وهو حسبنا، وكفى»[٢].

ـ علاقته الوثيقة مع العلويين، فالشَّريفان الرَّضي والمُرتضى من تلاميذه، إضافة إلى اهتمامه بقصائد الشريف الرَّضِي؛ حيث ألف كتاباً خاصاً بها سمَّاه (تفسير العَلَويَّات)[٣]، ولما مات ابن جني رثاه الرَّضِي بقصيدة حزينة أظهر فيها لَوعه على فراق شيخه وأستاذه[٤]. وتذكر كتب التراجم: أن عليّ بن عيسى الرَّبَعي كان على شاطئ دِجلة في يوم شديد الحَرِّ، فاجتاز عليه الشَّريف المُرتَضَى ومعه ابن جِنِّي وعليهما مظلة تظلهما من الشمس، فَهَتَف الربعي بالمرتضى، وقال له: ما أحسن هذا التشيع! عليٌّ تَنْقَلِي كبده في الشَّمس من شدة الحَرِّ، وعثمان عندك في الظل لئلا تصيبه الشمس، فقال المرتضى للمَلاح: جُد وأسرع قبل أن يَسُبَّنا[٥]. وتذكر أيضاً أنه لمَّا سافر ابن جِنِّي إلى واسط نزل في دار الشريف أبي علي الجواني نقيب العلويين هناك، فأملى في بيته للناس مسائل كثيرة[٦].

ـ علاقته القوية أيضاً مع البيت البويهي الشيعي في عصره، حيث خدم عَضُد الدولة، وولديه صَمْصَام الدولة[٧] وشرف الدولة[٨]، وكان يلازمهم في دورهم

---

(١) الخصائص (١/ ١).
(٢) سر صناعة الإعراب (١/ ٦).
(٣) انظر: إنباه الرواة (٣/ ٣٣٧ الهامش)، ووفيات الأعيان (٣/ ٢٤٦) وما بعدها عند ذكره لمؤلفاته.
(٤) انظر: ديوان الشريف الرضي (٢/ ٦٣).
(٥) نزهة الألباء ص: (٣٤٢).
(٦) إنباه الرواة (٣/ ٣٤٠).
(٧) هو أبو كاليجار بن عضد الدولة بن بويه المعروف بصمصام الدولة، ولي الملك بعد موت أبيه ثلاث سنوات، فلم ينجح أمره، وغلب عليه أخوه شرف الدولة، وقهره وحبسه، وأخذ منه بغداد، واستمر في الحبس حتى مات أخوه عام ٣٧٩هـ، ثم سار إلى فارس، ومَلَكَ شيراز، وأقام بها إلى أن قتل عام ٣٨٧هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٩٧).
(٨) هو شيرويه بن عضد الدولة بن بويه، أخذ الحكم من أخيه صمصام الدولة عام ٣٧٥هـ =

وبِباياتهم[١]، وصنّف كتاباً سمّاه: (البُشرى والظَّفر) في شرح بيت لعضد الدولة البويهي[٢].

- اعتزاله، والعلاقة بين التشيع والاعتزال وثيقة، كما تحدثنا عنه مراراً.

وفي مقابل هؤلاء ذهب جمع من الباحثين أن ابن جِنِّي لم يكن شيعياً، وإنما كان يُصانع البويهيين الشيعة؛ لأن بيدهم الأمر والسلطان، ولا ينالُ أغراضَه مَن لم يُدارهم.

قال الأستاذ محمّد علي النجار: «ولم يُعرف عن ابن جِنِّي أنه كان شيعياً، ولكن يبدو من أمره أنه كان يُصانع الشيعة، ويَحْطِب في حَبْلِهم، ويأخذ إخذهم»[٣].

وأرى في تقديري أن الرأي الثاني هو الأقرب إلى الصَّواب، وما استدل به أصحاب الرأي الأول مِن العبارات الدَّالة على التشيع، أو العلاقة مع العلويين أو البويهيين لا ترقى إلى دليلٍ على تشيعه؛ وذلك أن أكثر هذه العبارات من زيادات النُسَّاخ؛ فلا تكون حجة قاطعة على تشيعه، وعلاقته مع البويهيين أو العلويين لا تعدو أن تكون علاقة مصانعة ومداراة، لكونهم أهل الشأن والحلّ في ذلك الزمن.

ويشهد لعدم تشيعه أمور كثيرة منها:

• أنه لم يخُصَّ (علياً) بعبارة (عليه السَّلام)، بل قال ذلك في حق ابن عبَّاس، وعائشة، وغيرهما[٤]، إن صحَّ أن هذه العبارة وأمثالها منه لا مِن النُسَّاخ.

= وسجنه، وتملك بغداد سنتين وثمانية أشهر، ومات عام ٣٧٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (١٦/ ٣٨٤)، وشذرات الذهب (٣/ ٩٤).

(١) إنباه الرواة (٣/ ٣٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩).

(٢) انظر: إنباه الرواة (٢/ ٣٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٩)، وتاريخ الإسلام (٢٧/ ٢٧٠).

(٣) مقدمة الخصائص له (١/ ٣٧).

(٤) انظر: المحتسب (٢/ ٣٤، ٣٨، ٥٨، ٦٧).

• ترضَّى عن الصَّحابة جميعاً، كما فعله في عدة مواضع من (المحتسب)[١]، وترضَّى عن أمير المؤمنين عُمر بن الخطاب في موضعين مِن (الخصائص)[٢] اتفقت عليهما جميع النسخ، كما أنه يترضَّى ويترحم على أعلام كثيرة من السَّلف أهل السنة، وكل ذلك مخالفٌ لِمَا درجت عليه الشيعة.

• صلَّى على الصَّحابة مع النبي والآل في مواضع من كتبه، كما في بداية (المُحتسب)[٣]، و(المُنصِف)[٤]، وفي (التصريف المُلوكي)[٥]، والشيعة يُعادون الصحابة، فضلاً عن الصَّلاة عليهم.

• أورد في جميع كتبه أقوال الصَّحابة والتابعين فمن بعدهم مستدلاً بها في اللُّغة، ومَدَح كثيراً منهم بالصِّدق في نقل الرِّواية والتثبت فيها، ولا يُعرف عن الشيعة الرواية عن السَّلف، أو الاحتجاج بهم[٦].

أما تهمته بالشُّعوبية، وهي تفضيل العجم على العرب، فلم يقل بها أحد من المتقدمين، غير أن بعض المعاصرين قد أورد احتمال ذلك لافتخاره بأصله الرومي اليوناني في أبيات قالها في عُلو نسَبه وشرف قومه، منها قوله:

فإن أُصبح بلا نسب ... فعِلمي في الوَرَى نسبي
على أني أؤول إلى ... قُروم سَادة نُجُبِ
قياصرة إذا نطقوا ... أرمَّ الدهرُ ذو الخُطَب
أُولاك دَعا النبيُّ لهم ... كفى شرفاً دعاء نبي[٧]

---

(١) انظر: المحتسب (١/ ١٥١، ٢٢٤، ٣٥٥، ٢/ ١٤، ٢٣، ١٧٣).

(٢) انظر: الخصائص (٢/ ٨، ٣/ ٢٦٤). (٣) المحتسب (١/ ٣١).

(٤) ص: (٣١) دون بعض النسخ الخطية، كما أشار إليه المحقق محمد عبد القادر عطا.

(٥) قال في بدايته ص: (٥) بتحقيق مفتي حماة محمد سعيد بن مصطفى النعسان: «وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»، فأعاد (على)، وقال في نهايته ص: (٩٢): «وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله الطاهرين، وأصحابه الأخيار المنتخبين، وسلم تسليماً كثيراً».

(٦) انظر: الخصائص (١/ ١٦٣، ٢٠٨، ٢/ ٤٦٨، ٣/ ٣٠٩ ـ ٣١١)، والمحتسب (١/ ٣٣)، وسر الصناعة (١/ ٣).

(٧) تاريخ بغداد (١١/ ٣١١)، وإنباه الرواة (٢/ ٣٣٥ ـ ٣٣٦)، ومعجم الأدباء (١٢/ ٨٣).

والصَّحيح أن هذه الأبيات لا تدل على الشعوبية، ولم يفهم منها أحد ذلك ممن عاصر ابن جِنِّي أو عَايَشَه، وهي لا تطوي بغضاً للعرب؛ لأنه لم ينتقص أُمَّة ولا شعباً، وإنما ذكر انتسابه إلى الرُّوم، فإن كان نسبه مجهولاً لدى أصحابه، فعلمُه في الوَرَى نَسَبُه، وهو من أَجَلِّ الأنساب.

وإذا أردنا أن نعرف الحقيقة فنستطيع أن نفهم ذلك من موقفه مِن العرب ومِن العربية:

أ ـ أما موقفه من العرب فإنه موقف الحب والإعجاب والتقدير البالغ لهم، وهو يكرر هذا الأمر في كثير من المناسبات في كتبه[(١)].

ب ـ وأما موقفه مِن العربية، فانعكس جلياً في كتبه، فكلها بيانٌ للعربية، وشرحٌ لها، وإظهارٌ لخصائصها وأسرارها، وقد عقد في (الخصائص) فقط عدة أبواب في فضل العربية، وكرَّر ذلك في مواطن كثيرة من تأليفاته الأخر، بحيث يكون اتهامه بعد ذلك بالشعوبية إجحافاً لحقه، وإنكاراً للدَّور الكبير الذي لعبه في خدمة العربية، فكيف يتهم بالشعوبية وقد نصب نفسه مِدْرهاً عن العرب، يذود عن مجدها، ومِقْولاً يبين عن حكمتها، وسداد لغتها، ونبالة أحوالها وعاداتها؟!

قال الدكتور محمد علي النجار: «فمعاذ الله أن يُرمى ابن جِنِّي بالشُّعوبية أو يُزَنَّ بها، وإنما كان هَمُّه وسَدَمُه أن يجلوَ عن نفسه ضَعَة الموالي، بشرف العلم الذي قام له مقام النسب الصَّميم، ثم ذكر أن الجيل الذي ينتسب إليه ـ وهم الرُّوم ـ قد كان منهم المُلوك والقَياصِرة، وليس في هذا تفضيل للروم على العرب، وحسبه في الاعتراف بفضل العرب وَفَوْقِهم أنه يُقَدِّم أنه عديم النسب إن لم يكن في عِداد العرب»[(٢)].

(١) انظر: الخصائص (١/ ٧٢).

(٢) مقدمة الخصائص له (١/ ٣٦).

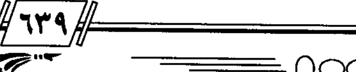

المبحث التاسع عشر

منهج إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)[1] في تقرير العقيدة

❁ وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة وبعض ما يدل عليه

لم يتطرق الجوهري في قاموسه المشهور بـ (الصِّحَاح)[2] إلى المسائل العقدية إلا نادراً، ولم أر أحداً بيَّنَ مَنزعه العقدي مِن المترجمين وأصحاب الدراسات

---

(١) هو أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي التركي، أصله من بلاد الترك، ثم رحل إلى العراق، فتلقى العربية من السِّيرافي والفارسي، ثم سافر إلى الحجاز، وشَافَه العرب العَارِبة في ديارهم، وطاف ببلاد مُضر وربيعة، ثم عاد إلى خراسان، وتطرَّق الدَّامغان، فأنزله أبو علي الحسين بن علي ـ وكان من أعيان الكُتَّاب والأدباء ـ عنده وأكرمه، وأخذ منه وسَمِع، ثم مضى إلى نيسابور، وأقام بها على التدريس والتأليف، وتعليم الخط، وكتابة المَصَاحف والدَّفَاتر، وفيها ألف الصَّحاح، ولم يزل بها حتى توفي بها إثر إسقاطِه نفسَه من فوق الجامع القديم بنيسابور متأبطاً جَناحي خشب يريد الطَّيَران مِن هوَس ألمَّ به، وذلك عام ٣٩٣هـ كما رجَّحه الصفدي، وابن حجر وغيرهما. وكان عالماً بالعربية، فصيحاً شاعراً، محباً للأسفار والتغرب، بديع الخط، و(الصَّحاح) هو أشهر مؤلفاته.

● مصادر ترجمته: يتيمة الدَّهر (٤/ ٤٠٦)، ودمية القصر (١/ ١٠٤)، ونزهة الألباء ص: (٣٤٤)، وإنباه الرواة (١/ ٢٢٩)، ومعجم الأدباء (٢/ ٦٥٦)، والوفي بالوفيات (٩/ ٦٩)، وإشارة التعيين ص: (٥٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٨٠)، ومرآة الجنان (٢/ ٤٤٦)، وطبقاة النحاة (١/ ٢٦٢)، وطبقات المعتزلة ص: (١١٥)، ولسان الميزان (١/ ٦١٤)، وبغية الوعاة (١/ ٤٤٦)، ومقدمة الصَّحاح لأحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م.

(٢) حققه وقدَّم له أحمد عبد الغفور عطَّار، وطبع بدار العلم للملايين في بيروت عام ١٩٧٩م.

العصرية الحديثة، ولذلك واجهتُ صُعوبة في تحديد منهجه على الوجه المطلوب.

غير أنه وقع لي جمع بعض الدلائل والإشارات القليلة الدَّالة على أن منهجه هو الاعتزال؛ راجياً أن أسد بذلك هذا الفراغ الذي واجهتُه في هذا الرَّجل المَشهور مِن جهة، والمغمور مِن جهة أخرى.

ـ فمن أول الدلائل على اعتزاله: إدراج المُرتضى له في الطبقة الحادية عشرة من طبقات المعتزلة التي يأتي على رأسها القاضي عبد الجَبَّار الهَمَذَاني، فقال في ترجمته: «ومِن هذه الطبقة الصَّاحِبُ الكَافي[1]، وأبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، إمام اللغة، مُصنِّف الصِّحَاح، ومن شعره[2] في ذمِّ رجل من النَّواصب:

رأيــتُ فــتًــى أشــقــر أزرقــا ... قــليلَ الـدِّمـاغ كـثيرَ الـفُـضُـول

يُـفَـضِّـل مـن حُـمـقـه دائـمـاً ... يزيدَ بن هند[3] على ابن البتول»[4]

ـ ومنها تخرجه على السِّيرافي، وأبي علي الفارسي[5]، ولا يُعرف له أستاذٌ في العربية أشهر منهما، وقد تحقق لنا أنهما مِن المعتزلة، بل أبو علي من كبارهم.

ـ ومنها قوله بقول المعتزلة في بعض الأماكن مِن صِحَاحه، ومن ذلك:

* قال في مادة (سوى): «واستوى على ظهر دابته، أي علا واستقرَّ، واستوى إلى السَّماء أي قصد، واستوى أي استولى وظهر، وقال:

قـد اسـتـوى بـشـر عـلـى الـعـراق ... مِن غـيـر سيـف ولا دم مـهـراق»[6]

وهذا البيت الذي استدل به الجوهري استدلت به الجهمية والمعتزلة على أن الاستواء بمعنى الاستيلاء، وهو بيت مجهول لا يُعرف قائله[7].

---

(١) هو الصَّاحب بن عباد، وقد مرّ ذكره.

(٢) حكاهما عن الجوهري الثعالبي في يتيمة الدهر (٤/ ٤٦٩)، والقفطي في إنباه الرواة (١/ ٢٣١)، وابن حجر في لسان الميزان (١/ ٦١٦).

(٣) يقصد به يزيد بن معاوية بن أبي سفيان، ويقصد بـ (ابن البتول) الحسين بن علي رضي الله عنهما.

(٤) طبقات المعتزلة ص: (١١٥).

(٥) انظر مصادر ترجمته السابقة.

(٦) الصِّحاح (٦/ ٢٣٨٥).

(٧) انظر: زاد المسير (٣/ ٢١٢ ـ ٢١٣)، ومجموع الفتاوى (٥/ ١٤٦)، والبداية والنهاية (٧/ ٨).

قال الخطابي: «وزعم بعضهم أن الاستواء ههنا بمعنى الاستيلاء، ونزع فيه إلى بيت مجهول[١]، لم يقله شاعر معروف يَصِحُّ الاحتجاج بقوله، ولو كان الاستواء ههنا بمعنى الاستيلاء لكان الكلام عديم الفائدة؛ لأن الله تعالى قد أحاط علمُه وقدرتُه بكل شيء، وكل قطر وبقعة مِن السَّمٰوات والأرضين تحت العرش، فما معنى تخصيصه العرش بالذكر؟ ثم إن الاستيلاء يتحقق معناه عند المنع من الشيء، فإذا وقع الظَّفر به قيل: استولى عليه، فأي منع كان هناك حتى يُوصف بالاستيلاء بعده؟!»[٢].

* وقال في مادة (عين): «ويُقال: أنت على عيني في الإكرام والحفظ جميعاً، قال الله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[٣]»[٤].

وقوله هذا في تفسير الآية مطابق أيضاً لأقوال المعتزلة في الآية، وهو يُحاكي ما نقلناه عن ابن جني في معرض تأويله للصفات بالمجاز، وتمَّ الرَّد عليه[٥].

ـ ومن الدلائل أيضاً تأثره بمصطلحات المتكلمين في قاموسه، كقوله في مادة (أزل): «والأزَل: بالتحريك: القِدَم، يُقال: أزلي، ذكر بعض أهل العلم أن أصل هذه الكلمة قولهم للقَديم: لم يزل، ثم نُسب إلى هذا فلم يستقم إلا باختصارٍ، فقالوا: يَزَليٌّ، ثم أبدلت الياء ألفاً لأنها أخف، فقالوا: أزليٌّ، كما قالوا في الرمح المنسوب إلى ذي يزن: أزني، ونصل أثربي[٦]»[٧].

وإطلاق (القديم) على الله ﷻ من عادات المعتزلة، ومن تبعهم من المتكلمين، لا أهل السنة والجماعة، وقد رأينا في المبحث السابق كيف أن المعتزلة يعدُّونه أخصَّ وصف ذات الله عندهم؛ لدلالته عندهم على القِدَم الذي لا تشاركه فيه صفة.

ـ ومما يؤيد اعتزالَه تشيعُه الذي ظهر في البيتين السَّابقين اللَّذين ذكرهما

---

(١) يعني البيت السابق.
(٢) مختصر الصواعق (٢/ ٣٠٧) نقلاً عن كتاب (شعار الدين) للخطابي، وهو مفقود.
(٣) سورة طه: الآية (٣٩).
(٤) الصحاح (٦/ ٢١٧١).
(٥) انظر ص:(٦٢٨).
(٦) أي: منسوب إلى يثرب.
(٧) الصحاح (٤/ ١٦٢٢).

المرتضى له؛ ولا شكّ أن الحسين بن علي رضي الله عنهما يَفْضُل يزيداً بصحبته، والإنكار على من يُقَدِّم يزيداً عليه شرعيٌّ، غير أن الانتقاصَ مِن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية، ونِسْبَتِه إلى أمه هِنْد دون أبيه ضربٌ من التشيع، والتشيع والاعتزال توأمان في العقيدة، وقد عاش الجوهري أيام الدولة البويهية الشيعية.

هذا ما استطعتُ الوصول إليه، ولو ترك لنا الجوهري مؤلفات في العقيدة لوقفنا على المزيد من منهجه في تقرير العقيدة والصفات الإلٰهية.

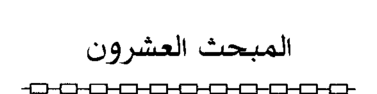

المبحث العشرون

منهج أبي هلال العسكري (ت٤٠٠هـ)[(١)] في تقرير العقيدة

○ وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة ودلائله

يلف الغُموض بصفة عامة منهج أبي هلال العسكري في تقرير العقيدة لدى المؤرخين، مع وجود أدلة واضحة تشير إلى اعتزاله، وإن لم يُوجد مَن صرَّح بذلك من المؤرخين والمترجمين له.

ويرجع هذا الغموض في نظري إلى أحد أمور ثلاثة هي: قلة تعرضه للمباحث العقدية في كتبه الأدبية المشهورة، وفقدان كتابه الذي ألفه في تفسير القرآن

---

(١) هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى أبو هلال العسكري اللغوي، وُلد بعسكر مُكرم من أعمال الأهواز بين البصرة وفارس عام ٣١٠هـ تقريباً، فأخذ مِن والده، ومن أبي أحمد العسكري ولازمه وتخرَّج عليه، ثم رحل في بعض أسفاره إلى تستر وقصران ومدن أخرى للتجارة، لكنه رجع إلى بلدته، وكان يبيع بها البز، فلم يزل بها حتى توفي عام ٤٠٠هـ، وقيل: ٣٩٥هـ. وكان عالماً باللغة، مُفسراً، فقيهاً، شاعراً، أديباً، موسوعياً، كثير التأليف، ومن كتبه: الفروق اللغوية، والأوائل، وجمهرة الأمثال، والصناعتين، والتلخيص، وغيرها، وله ديوان مطبوع باسم (ديوان العسكري)، جمعه وحققه الدكتور جورج قنازع، ونشره مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٧٩م.

● مصادر ترجمته: دمية القصر (١/ ٥٠٦)، وإنباه الرواة (٤/ ١٨٩)، ومعجم الأدباء (٢/ ٩١٨)، والوافي بالوفيات (١٢/ ٧٨)، وإشارة التعيين ص:(٩٦)، وبغية الوعاة (١/ ٥٠٦)، وطبقات المفسرين (١/ ١٣٤)، وخزانة الأدب (١/ ٢٣٠)، وتاريخ الأدب العربي (٢/ ٢٥٢)، وأبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية للدكتور بدوي طبانة، القاهرة ١٩٦٠م.

المسمَّى (المحاسن في تفسير القرآن)[١]، وعدم وجود ترجمة وافية له في التراجم القديمة.

وقد حاولتُ الاستشعار عن عقيدته، والبحث عن الإشارات التي تُعين على معرفة منهجه العقدي، فوجدت أن هناك دلائل كثيرة تؤكد اعتزاله، منها:

أ ـ نشوؤه في بيئة اعتزالية، فـ (عَسكر مُكْرَم) كانت من الأمصار التي استوطنها الاعتزال إبان الدولة البُويهية الشيعية، وكان فيها أبو علي الجبائي، ثم صارت قاعدة لابنه أبي هاشم الجُبَّائي وأنصاره[٢].

ب ـ أن شيخه ومربيه أبا أحمد العسكري كان متهماً بالاعتزال كما مرَّ بنا[٣]، وكان لصاحبنا أيضاً اتصالٌ بالصَّاحب بن عباد، وقد مدحه بقصائد[٤]، وهو ما قد يشير إلى اعتزاله.

جـ ـ وُضوح الصنعة الاعتزالية والكلامية في كتابه (الفروق اللغوية)، واهتمامه بأقوال كبار المعتزلة، كأبي علي الجُبَّائي، وابنه أبي هاشم، وابن الرَّاوندي، وأبي علي البصري، والرُّمَّاني، والبلخي، وأبي بكر بن الإخشيذ، وأقوال المتكلمين والفلاسفة، وقوله المتكرر: (قال أصحابنا المتكلمون)، ولم يكن جمهور المتكلمين في ذلك العصر إلا المعتزلة[٥].

د ـ تقريره لِمَا يدل على العقيدة الاعتزالية في بعض كتبه، ومن ذلك:

● ردَّد في مقدمة كتابه (الصناعتين) مبادئ المعتزلة الأساسية، قائلاً عن أهمية علم البلاغة: «فينبغي مِن هذه الجهة أن يُقَدَّم التماس هذا العلم على سائر العلوم، بعد توحيد الله تعالى، ومعرفة عدله، والتصديق بوعده ووعيده، على ما ذكرنا»[٦].

---

(١) ذكره ياقوت الحموي في معجم الأدباء (٢/ ٩٢٠).

(٢) انظر ص:(٥٤٥ ـ ٥٤٦). (٣) انظر ص:(٥٦٧).

(٤) انظر: ديوان العسكري ص:(١٠٧ ـ ١٠٨، ١٣١).

(٥) انظر: الفروق اللغوية ص:(٢٠، ٢٥، ٣٤، ٣٦، ٥٢، ٥٣، ٦٠، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٦٩، ٨٣، ٨٥، ٩٩، ١٠٣، ١٠٦، ١١١، ١١٥، ١١٦، ١١٧، ١٢٧، ١٢٨، ١٤٢، ١٥٧، ١٩٣، ٢٢١، ٢٢٣) ط دار الآفاق الجديدة.

(٦) الصناعتين ص:(١٠).

• وفرَّق بين المُعارضة وإجراء العلة في المعلول بقوله: «الفرق بين المعارضة وإجراء العلة في المعلول أن المُطالب بإجراء العلة في المعلول يبدأ بتقرير خصمه على جهة الاعتلال، ثم يأتي بالموضع الذي رام أن يُجْرِي فيه، كما تقول لأصحاب الصِّفات: إذا قلتم: إنَّ كل موجود لم يكن غير الله محدث، فقولوا: إن صفاته محدثة؛ لأنها ليست الله»[(١)]. فهنا يُصَوِّبُ القول بحدوث الصفات.

• وفي الفرق بين الإحكام والإتقان قال: «ولهذا قال الله تعالى: ﴿كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ﴾[(٢)]، أي: خُلقت مُحكمةً، ولم يقل: أتقنت؛ لأنها لم تخلق وبها خللٌ ثم سُدَّ خللها»[(٣)]. وهنا تصريح بأن آيات القرآن خلقت محكمة، ومعناه أن القرآن مخلوق.

• وقال وهو يسرد الأقوال في تعريف البلاغة: «وقد قال بعض الهند: جِماع البلاغة: البصَر بالحُجَّة، والمعرفة بمواقع الفُرصة»، ثم بدأ يضرب الأمثلة للبصر بالحجة فأورد منها قوله: «وقال بعضهم لأبي علي محمد بن عبد الوهاب ما الدَّليل على أن القرآن مخلوق؟ قال: إن الله قادر على مثله، فما أحار السائل جواباً»[(٤)]. فقد أورد كلام أبي هاشم الجبائي فأقره، ثم استحسنه، وجعله مثالاً على البصر بالحجة.

• وقال مُفرقاً بين النسخ والبداء بقوله: «ولا يجوز على الله البداء لكونه عالماً لنفسه، وما ينسخه من الأحكام ويثبته إنما هو على قدر المصالح لا أنه يبدو له من الأحوال ما لم يكن بادياً»[(٥)]. وقوله (عالم لنفسه) من كلام المعتزلة ويعنون به نفي صفة العلم عن الله، فهو عندهم حيٌّ وقادرٌ وعالمٌ لذاته، لا بحياة وبقدرة وبعلم كما مَرَّ بنا في غير موضع.

• وقال في موضع آخر: «ولو كان العقل منعاً لكان الله تعالى عاقلاً لذاته، وكنا معقولين لأنه الذي منعنا... ولمَّا لم يجز أن يُوصف الله بأن له علوماً حصرت معلوماته لم يجز أن يُسمَّى عاقلاً؛ وذلك أنه عالمٌ لذاته بما لا نهاية له

---

(١) الفروق اللغوية ص: (٥٥).
(٢) سورة هود: الآية (١).
(٣) الفروق اللغوية ص: (٢٠٧).
(٤) الصناعتين ص: (٢٦).
(٥) الفروق اللغوية ص: (٥١).

من المعلومات»[١]، وهو كالذي قبله.

• ونقل في الفرق بين النظر والرؤية عن الرُّمَّاني أن الله ناظرٌ لعباده بظهور رحمته إياهم، وأن القديم لا يُوصف بالنظر؛ لأن النظر لا يكون إلا مع فقد العلم، ومعلومٌ أنه لا يصلح النظر في الشيء ليُعلم إلا وهو مجهول، ثم قال: «فصحَّ بهذا أن النظر تقليب العين حِيال مكان المرئي طلباً لرؤيته، والرؤية هي إدراك المرئي، ولمَّا كان الله يَرى الأشياء مِن حيث لا يطلب رؤيتها صحَّ بأنه لا يُوصف بالنظر»[٢]. وفي هذه العبارة نفي لصفة النظر الثابتة لله بالكتاب والسنة.

• كما أوّلَ صفة النظر أوَّل صفات أخرى، فأوَّل صفة المحبة بالإكرام والإثابة[٣]، والرِّضا بإرادة الثواب أو الحكم به، والسُّخط بإرادة العقاب[٤]، وصفة القَدَم بمن سَلَف في علمه أنه عاص[٥]، والعلو بالقهر والاقتدار، فمعنى العليّ عنده: الجليل بما يستحق من ارتفاع الصفات، قال: (ولا يقال: الله رفيع؛ لأن الارتفاع زوال الشيء من موضعه إلى فوق، بخلاف العلي؛ فإنه لا يقتضي الزَّوال مِن أسفل إلى أعلى)[٦].

• وجعل من المقابلة قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا وَمَكَرۡنَا مَكۡرٗا﴾[٧]، ثم قال: «فالمكر مِن الله تعالى العذاب، جعله الله ﷻ مقابلة لمكرهم بأنبيائه وأهل طاعته»[٨].

• كما اعتبر سجود الحيوانات وتسبيحها من باب الدلالة على الله بصنعته، لا أن هذه المخلوقات تسجد أو تسبح حقيقة، وهو قول المعتزلة[٩].

د ـ تعرض في كتابه (الأوائل) لذكر واصل بن عطاء فَعَدَّد مناقبَه، وأورد بعض أقواله، ونفى أن يكون غزَّالاً كما قيل، ثم أضاف: «وقد علمنا أن دُعاة واصل في الآفاق، ورسله إلى الأطراف، أنبل مِن جميع رؤساء النحل، وكان قد جهَّز

---

(١) الفروق اللغوية ص:(٧٦).
(٢) الفروق اللغوية ص:(٦٧).
(٣) الفروق اللغوية ص:(١١٤).
(٤) الفروق اللغوية ص:(١١٦).
(٥) الفروق اللغوية ص:(١١٢).
(٦) الفروق اللغوية ص:(١٧٨).
(٧) سورة النمل: الآية (٥٠).
(٨) الصناعتين ص:(٣٧١).
(٩) الصناعتين ص:(٢٤).

إلى أفريقية وخُراسان والجبال وإلى السِّند والثّغور والحِجَاز رجالاً يدعون إلى مقاله، فهجروا الأوطان، وخلفوا الأزواج والوِلدان، وأهملوا الأموال، وصبروا عن مُجالسة الإخوان، وليس هذا بصفة غَزَّال، ولا أحد ممن يُعالج الحِرَف»[١].

هـ ـ تَمَسُّك بعض تلاميذه بالاعتزال، فقد كان تلميذه أبو سعيد السَّمّان[٢] من كبار المعتزلة مما يوحي إلى أنه أخذ المذهب عن شيخه أبي هلال العسكري.

ومع هذا فإنه ظهر لي أيضاً من خلال الاطلاع على كتبه أن هناك قرائن أخرى تدل أنه خالف المعتزلة في بعض الأشياء، ومنها الأمور التالية:

أ ـ إطلاق لفظ الصفات على أسماء الله، مَع أن المشهور عن المعتزلة أنها أسماء مترادفة للذات، لا معنى ولا دلالات أخر لها:

ـ قال وهو يفرق بين الخبر والأمر: «وأما الخبر عند حال الشيء الواحد المعلوم أنه لا يجوز خروجه عن تلك الحال، فإن النسخ لا يصح في ذلك عند الجميع، نحو الخبر عن صفات الله بأنه عالمٌ وقادرٌ»[٣].

ـ وقال في الفرق بين الغلبة والقدرة: «وقولهم: الله غالب، مِن صفات الفعل، وقولنا: قاهرٌ من صِفات الذات؛ وذلك أنه يفعل ما يصير به العبد مقهوراً»[٤].

ـ وقال وهو يفرق بين (العالم) و(الحكيم): «الفرق بين العالم والحكيم أن الحكيم على ثلاثة أوجه: أحدها: بمعنى المُحْكِم، مثل البديع بمعنى المبدِع، والسَّميع بمعنى المُسمِع. والآخر: بمعنى مُحكَم، وفي القرآن: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ۝﴾[٥] أي: مُحكَم، وإذا وُصف الله تعالى بالحكمة من هذا الوجه

(١) الأوائل ص: (٣٧٦ ـ ٣٧٧).

(٢) هو إسماعيل بن علي الرازي، سمع بالعراق ومكة ومصر والشام، وكان عالماً بالقراءات والحديث والفقه، ومن كبار علماء المعتزلة في عصره، وتتلمذ على القاضي عبد الجبار الهمذاني، توفي ٤٤٥هـ. انظر: فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ص: (٣٨٩)، والعبر في خبر من غبر (٣/ ٢٠٨)، وشذرات الذهب (٣/ ٢٧٣).

(٣) الفروق في اللغة ص: (٣٤).

(٤) الفروق اللغوية ص: (٩٩).

(٥) سورة الدخان: الآية (٤).

كان ذلك من صفات فعله. والثالث: الحكيم بمعنى العَالِم بأحكام الأمور، فالصِّفة به أخص مِن الوصف بِعَالِم، وإذا وُصف الله به على هذا الوجه فهو من صفات ذاته»[(١)].

ـ وقال وهو يفرق بين المُهيمن والرَّقيب: «الفرق بين المُهيمن والرَّقيب أن الرَّقيبَ هو الذي يرقبك مفتشاً عن أمورك على ما ذكرنا، وهو من صفات الله تعالى بمعنى الحفيظ، وبمعنى العالم؛ لأن الصفة بالتفتيش لا تجوز عليه تعالى»[(٢)].

ـ وفي الفرق بين الواحد والمُتَفَرِّد قال: «ومعنى المتفرد في صفات الله تعالى المتخصص بتدبير الخلق وغير ذلك مِمَّا يجوز أن يتخَصَّص به من صِفاته وأفعاله»[(٣)].

ب ـ قوله بأن اللغة وضعية، وبذلك قالت الأشاعرة، بينما مال جمهور المعتزلة إلى أنها اصطلاحية غير توقيفية[(٤)].

قال أبو هلال: «وواضع اللغة حكيمٌ لا يأتي فيها بما لا يفيد»[(٥)].

جـ ـ موقفه من عثمان بن عفان المُخالف لموقف المعتزلة المائل إلى التشيع، فإنه أورد في كتابه (الأوائل) الأمور التي نُقمت من أجلها على عثمان، ثم صوَّب موقف عثمان رضي الله عنه، ودافع عنه بالأدلة، وختم ذلك بالقول: «وقد فرغ أصحابنا المتكلمون مِن الكلام في تصويب ما عليه المخالفون من أفعال الأئمة، إلا في هذه الأخبار التي تقدَّمت، فإني ما قرأت لأحد فيها شيئاً، وأرجو أن يكون فيما ذكرتُه من تصويب عثمان فيما نُقم عليه مقنعٌ إن شاء الله»[(٦)].

وبالموازنة بين الأمرين يظهر أن أبا هلال العسكري كان معتزلياً آخذاً بطريقة المعتزلة ومسالكهم، فالأسماء وإن دلَّت عنده على صفات لكنَّها بما سبق من

---

(١) الفروق اللغوية ص:(٨٩).
(٢) الفروق اللغوية ص:(٢٠٠).
(٣) الفروق اللغوية ص:(١٣٣).
(٤) مجموع الفتاوى (٧/ ٩٠ ـ ٩١، ١٢/ ٢٤٠).
(٥) الفروق اللغوية ص:(١٣).
(٦) انظر: كتاب الأوائل ص:(١٨٣ ـ ١٩٥).

كلامه مخلوقة مُحدثة، ولذلك أوَّلها، لكنه كان يُخالفهم أحياناً في بعض المسائل، مِمَّا لم يكن منضبطاً، فيوافق غيرهم من أهل السنة، أو من الأشاعرة، وهو أمر طبيعي في شيوخ المعتزلة.

وقد ادَّعت الإمامية ـ كعادتها ـ أبا هلال العسكري فزعموا أنه من الشيعة، مع تنصيصهم على عدم وجود دليل يثبت تشيعه.

قال العاملي: «ليس بأيدينا ما يدل على تشيعه، سوى قول صاحب (الشيعة وفنون الإسلام)[1] أن أبا هلال العسكري من الشيعة، قال: (كما حققتُه في حواشي الطبقات للسُّيوطي) اهـ. وليته أشار إلى شيء من هذا التحقيق، ولم يُحِلْ على شيء مخزونٍ، وربما أكلته الأرضَة في الخزانة، وليته لم يُطل فيمن تشيعه مشهور، ويختصر فيمن تشيعه غامض، ولم نجد من ذكر تشيعه غيره، ويدل على تشيُّعه تَلَمُّذه على أبي أحمد العسكري المذكور قبله الذي أثبتنا تشيعه فيما مرَّ، وكونه ابن اخته كما ستعرف، أما صاحب (الذريعة) فلم يذكر شيئاً مِن مؤلفاته في كتابه مما يدل على أنه لم يعلم تشيعه»[2].

وأرى أنه لا حاجة إلى الإطالة في الرد عليهم؛ فإن كلام العاملي يظهر منه بجلاء عدم وجود مستند لمزاعمهم، ولذلك لم يترجم المتقدمون من الإمامية له في كتبهم، ولا أدخل الطَّهراني كتبه ضمن كتابه (الذريعة إلى تصانيف الشيعه)، مع حرصه على التعلق بأي سبب وهمي ليُدخل مؤلفاً مَّا ضمن كتابه، فجاء العاملي خالي الوفاض متحسراً على ما سطره الإمامي الحسن صدر الدين بن هادي الموسوي الحسيني (ت١٣٥٤هـ) في حواشيه على طبقات السيوطي، وهل تنفعه تلك الحواشي من ذلك الإمامي المتأخر حتى لو وجده، كلا.

---

(١) هو أبو محمد الحسن بن صدر الدين بن هادي بن محمد علي الموسوي الكاظمي (ت١٣٥٤هـ) المشهور بـ (السيد حسن الصَّدر)، وقد طُبع هذا الكتاب في صيدا عام ١٣٣١هـ، وهو تلخيص لكتابه (تأسيس الشيعة الكرام لفنون الإسلام إلى المائة الثامنة). انظر: الذريعة (١٤/ ٢٧٣)، وأعيان الشيعة (٥/ ٣٢٥) وما بعده.

(٢) أعيان الشيعة (٥/ ١٤٩).

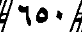

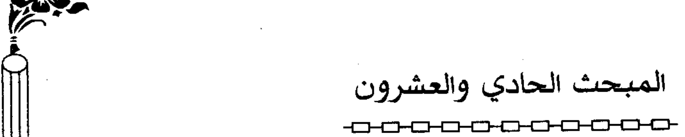

المبحث الحادي والعشرون

منهج الشَّريف الرَّضِي (ت٤٠٦هـ)(١) في تقرير العقيدة

○ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه الاعتزالي في تقرير العقيدة ودلائله

وُلد الشريف الرَّضي ببغداد في عصر اكتملت فيه جوانب الاعتزال تأليفاً

(١) هو الشريف محمد بن الحسين بن موسى بن محمد بن موسى بن إبراهيم بن موسى الكاظم بن جعفر الصَّادق، أبو الحسن العلوي، نقيب الطَّالبيين ببغداد، ولد ببغداد عام ٣٥٩هـ، ونشأ بها، فأخذ مبادئ اللغة صغيراً عن الفارسي والسِّيرافي وابن جني، ولمَّا بلغ العاشرة من عمره اعتقل عضدُ الدولة البويهي أباه، وصادر أمواله وأملاكه لأمر سياسي، فتولت أمُّه فاطمة بنت النَّاصر العناية به وبأخيه المُرتضى حتى خروج والده من الاعتقال عام ٣٧٦هـ بأمر شرف الدَّولة، وأثناء ذلك تلقى الاعتزال عن القاضي عبد الجبار، والفقه الجعفري عن المُفيد، وفي عام ٣٨٠هـ تولى نقابة الطَّالبيين، وإمارة الحج، وديوان المظالم، نيابة عن أبيه، لكنه أعفي عن ذلك بعد ٤ سنوات، وفي عام ٣٨٨هـ عيَّنه بهاء الدولة بن عَضُد الدولة خليفَته ببغداد، وأعاد إليه نقابة الطَّالبيين وإمارة الحج ولقَّبه بـ (الرَّضِي ذي الحَسَبين) وأخاه بـ (المرتضى ذي المَجْدين)، لعَلَوِيَّتِهما من كلا الجهتين، لكنه استعفى من ذلك بعد ٣ سنوات فأُعفي، ولم يزل ببغداد حتى توفي بها في ٦ محرم عام ٤٠٦هـ. وكان أديباً، شاعراً مُفلقاً، مُجَوِّداً، خبيراً باللغة والنحو والبلاغة، عارفاً بالتفسير والفقه والفرائض، إمامياً معتزلياً، وله مؤلفات مشتهرة.

• مصادر ترجمته: يتيمة الدهر (٣/ ١٥٥)، وتاريخ بغداد (٢/ ٢٤٦)، والمنتظم (١٥/ ١١٤)، وإنباه الرّواة (٣/ ١١٤)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٧٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٤١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٨٥)، وميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٣)، والبداية والنّهاية (١٢/ ٣)، وطبقات المعتزلة ص:(١٢٠)، ولسان الميزان (٥/ ٦٤)، وبغية الوعاة (٢/ ١٣٢)، وأعيان الشيعة (٩/ ٢١٦)، وعبقرية الشريف الرضي للدكتور زكي مبارك، مطبعة الجزيرة، بغداد ١٩٣٨م.

وتأصيلاً، فأخذ الاعتزال من كبار المعتزلة في عصره كالقاضي عبد الجبار الهَمَذَاني، وأبي الفتح عثمان بن جِنِّي، وأبي سعيد السِّيرَافي، والمرزباني، ومشايخه من الرَّافضة كمحمد بن النُّعمان المُفيد وغيره، ثم طبَّقه على مؤلفاته التي ألفها حول القرآن والحديث تطبيقاً لو رآه كبار المعتزلة لحَسَدُوه عليه.

ومع أنَّ اعتزالَه واضحٌ وضوحَ الشمس، إلا أن كثيراً من التراجم التي اطلعتُ عليها لم تنصَّ عليه، وأغفلت الإشارة إليه، والسَّبب في نظري هو أن شُهرته بالإمامية والرَّفض طغت على شهرته بالاعتزال؛ مَا جعل المصادر تنشغل بالأولى دون الثَّانية.

غير أن المعتزلة لم يغفلوه، فذكره المُرتضى في طبقاته، وقال: «ولَمَّا فرغنا مِن ذِكر طبقات المعتزلة على وجه الاختصار، ذكرنا من وافقهم في المذهب من العترة الطاهرة.. ومنهم: النَّاصر الصغير[1] في الدَّيلم ... والمُرتَضَى، والرَّضِي، الإمَامِيَّان»[2].

وإضافة إلى وروده في (طبقات المعتزلة) فقد أشار بنفسه إلى انتسابه للمعتزلة في مقدمة كتابه (المجازات النبوية) الذي أوَّل فيه نصوص الصفات على طريقة المعتزلة، حيث قال: «ولولا أن أبا علي محمد بن عبد الوهاب[3] قد سبق إلى تفسير متشابه الأخبار التي ظاهرها التشبيه والتجسيم، وصريحها التجوير والتظليم[4]، واستقصى هذا المعنى في كتابه الموسوم بـ (شرح الحديث)، وتعاطى ذلك جماعة غيره من علماء أهل العَدل في مواضع من كتبهم، لتتبعتُ هذا الفن تتبعاً يكشف الشُّبَه، ويوضح المُشتَبِه، على طريقتي في كتابي الموسوم بـ(حقائق التأويل في متشابه القرآن)، إلا أنني بعون الله أورد من ذلك ما كان داخلاً في باب الاستعارات اللغوية بكلية، أو بسعة

(١) هو الأطروش، تقدمت ترجمته ص: (٦١٠).

(٢) طبقات المعتزلة ص: (١٢٠).

(٣) هو أبو علي الجبائي، تقدمت ترجمته ص: (٥٣٨).

(٤) جعل الرَّضِي إثبات نصوص الصفات تشبيهاً وتجسيماً، وإثبات القضاء والقدر تجويراً لله وتظليماً.

كثيرة من سعته»[١].

وللرَّضِي في الاعتزال ثلاثة كتب من أصول المعتزلة، هي: (حقائق التأويل في متشابه القرآن) والظاهر أنه مفقود، و(تلخيص البيان في مجازات القرآن)[٢]، و(المجازات النبوية)[٣]، فالأول كتاب كبير جداً تعرَّض فيه للآيات الدَّالة على الصفات الإلٰهية، وأشبعها تأويلاً وتحريفاً بالأساليب البلاغية، ثم لخَّصه في الثاني وهو لا يقل درجة عن الأول، وأما الثالث فقد تعرَّض فيه للأخبار الدَّالة على الصفات، وأوَّلها بالطريقة نفسها، وزاد فيه ردَّ الأخبار الصَّحيحة الدَّالة على الصفات؛ بحجة أنها لا توافق العقل أو أنها أخبار آحاد، ولو أخرجها الشيخان في صحيحيهما، وكانت متواترة كما فعل مع حديث الرؤية وغيره[٤].

❊ المطلب الثاني ❊

شواهد من تأويلاته الباطلة لنصوص الصفات بشبه البلاغيين مع الرَّد عليه

قد أشرت فيما مضى أن للشَّريف الرَّضِي ثلاثة كتب في الاعتزال تقدمت أسماؤها، وقد وقفت منها على كتابين هما: (تلخيص البيان في مجازات القرآن)، و(المجازات النبوية).

وبالاطلاع عليهما تبيَّن لي أنَّه استهدف في الأول نفي الصفات الواردة في كتاب الله ﷻ وتأويلها، بينما استهدف في الثاني نفي الصفات الواردة في الأحاديث النبوية، وإن كان قد أتى في الكتابين على نصوص كثيرة في غير الصفات ادَّعى فيها المجاز، أو الاستعارة، أو التشبيه، أو المبالغة؛ فما من آية أو حديث يدلان على صفة من صفات الله إلا وسلَّط عليهما سيف الاستعارة أو

---

(١) المجازات النبوية ص: (٢٢ ـ ٢٣).

(٢) نشرته دار عالم الكتب، بيروت ١٤٠٦هـ بلا تحقيق.

(٣) حققه طه عبد الرؤوف سعد، ونشرته مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي بالقاهرة عام ١٩٧١م.

(٤) انظر: المجازات النبوية ص: (٤٥ ـ ٤٩)، وص: (٢٢٩ ـ ٢٣٢).

المجاز أو المُبالغة أو التشبيه ونحوها من الأساليب البلاغية، فكأن الكتاب والسنة عنده مبنيان على التَّخيُّل والخَيال، لا على الحقيقة.

وسآخذ من الكتاب الأول أربعة أمثلة، ومن الثاني ثلاثة تمام السبعة؛ ليتبين لنا مدى توغل الشَّريف في الاعتزال، ورُسوخ قدمه فيه، وأستطيع القول بأنني لَم أر أحداً مِن لغويي المعتزلة في عصره مَن ساواه في تطبيق الأساليب البلاغية على نصوص الصفات لتأويلها وتحريفها.

المثال الأول:

قال الشريف: «وقوله تعالى: ﴿وَلَا يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾[(١)]: وهذه استعارة وحقيقتها: ولا يرحمهم الله يوم القيامة، كما يقول القائل لغيره إذا استرحمه: انظر إليَّ نظرة؛ لأن حقيقة النظر هو تقليب العين الصَّحيحة في جهة المرئي التماساً لرؤيته، وهذا لا يصح إلا على الأجسام، ومَن يُدرك بالحَواس، ويُوصف بالحدود والأقطار، وقد تعالى الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً»[(٢)].

والجواب عليه: ما العلاقة بين النظر والرَّحمة حتى تُستعار الأولى للثانية؟ فإن الشرط للاستعارة عند البلاغيين وجود صلة أو شبه أو معنى مشترك بين المستعار والمستعار منه حتى يُعلم الصَّارف عن الحقيقة[(٣)]، وهل النظر إلى الشيء يقتضي رحمته؟ ثم إننا لم نجد في قواميس اللغة علاقةً بين النظر والرَّحمة، فالنظر متعلقه العين، والرَّحمة متعلقها القلب، لكن الشريف لمَّا توهَّم أن نظر الله إلى غيره يقتضي تقليب العين الصحيحة في جهة المرئي، كالأجسام والأشياء المحدودة، أراد بكل وسيلة أن يحمل النظر على الرَّحمة، فيقال له: لا يقتضي نظر الله إلى عباده عند أهل السنة ما وصفتَه من القبائح، فهو يدرك الأبصار ولا تُدركه، وليس نظره كنظر عباده؛ حتى يصح فيها ما ذكرته من الأوصاف.

المثال الثاني:

قال الشَّريف: «وقوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟

---

(١) سورة آل عمران: الآية (٧٧).

(٢) تلخيص البيان في مجازات القرآن ص: (٢٧ ـ ٢٨).

(٣) النكت في إعجاز القرآن ص: (٨٥ ـ ٨٦).

بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾[١]، وهذه استعارة، ومعناها: أن اليهود أخرجوا هذا القول مخرج الاستبخال لله سبحانه، فكذَّبهم تعالى بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ﴾، وليس المراد بذكر اليدين ههنا الاثنتين اللتين هما أكثر مِن الواحدة، وإنما المراد به المُبالغة في وَصف النعمة، كما يقول القائل: ليس لي بهذا الأمر يدان، وليس يريد به الجَارِحَتين، وإنما يريد به المبالغة في نفي القوة على ذلك الأمر، وربما قيل: إن المراد بذلك نعمة الدنيا ونعمة الآخرة، والله أعلم أيّ ذلك أصوب، وقد أشبعنا الكلام على هذا المعنى في كتابنا الكبير[٢]»[٣].

فيُقال له: خالفتَ العربية، فإنه لا يُستعمل فيها يد القدرة والنعمة إلا مجردة عن الإضافة، وعن التثنية، وعن نسبة الفعل إليها، فيقال: لفلان عندي يد، ولولا له يدٌ عندي، ولا يقولون أصلاً: يداه عندي، مقصوداً بها النعمة، ثم إن يد القوة والنعمة لا يعرف استعمالها ألبتَّة إلا في حق من له يد حقيقية، فلا يعرف العربي غير ذلك، فاليد المضافة إلى الحي إما أن تكون يداً حقيقيَّة أو مستلزمة للحقيقيّة، وعلى دعواه يلزم مما ذكره معنًى أن نعمتين فقط من أنعم الله الكثيرة مبسوطتان ـ مع أن أنعم الله أكثر من أن تُحصى ـ، فلمَّا رأينا كثرة نِعم الله على عباده، عُلم أن الآية على خلاف ما ادَّعت فيها المعتزلة[٤]. ويُظهر بطلان ما ادَّعاه أيضاً اضطرابُه وتحيُّره في تأويلاته، ولو كان صواباً لاختار قولاً وعمل به.

المثال الثالث:

قال الشَّريف: «وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُۥ دَكًّا﴾[٥]، وهذه استعارة على أحد وجهي التأويل، وهو أن يكون المعنى: فلمَّا حقَّق تعالى بمعرفته لحاضري الجبل بالآيات التي أحدثها في الجبل، زالت عنهم في العِلم

(١) سورة المائدة: الآية (٦٤).
(٢) يقصد به (حقائق التأويل في متشابه القرآن)، وقد مرَّ ذكره.
(٣) تلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(٤٠).
(٤) انظر: نقض الدارمي على المريسي ص:(١٢٢)، ومختصر الصواعق المرسلة ص:(٣٢٦).
(٥) سورة الأعراف: الآية (١٤٣).

بحقيقته عَوارضُ الشُّبَه وخَوالج الرِّيَب، وكأن معرفته سبحانه تجلت لهم من غطاء أو برزت لهم من حجاب، وأما التأويل الآخر: وهو أن يُقدَّر في الكلام محذوف هو سلطانه أو أمره سبحانه، ويكون تقدير الكلام: فلما تجلَّى أمر ربه أو سلطان ربه للجبل، ويكون ذلك مثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾[(١)] أي: جاء ملائكة ربك، أو أمر ربك، أو عقاب ربك، وهذه استعارة من وجه آخر، وهو من حيث وصف الأمر أو السُّلطان بالتجلي، وإنما المتجلي حامِلُهما والوارد بهما»[(٢)].

والجواب عليه: كلا التأويلين باطلان: أما الأول: فلأن الله كان ولا يزال معروفاً لخلقه بآياته قبل ذلك وبعده، ولولا أن التجلي حقيقي بالظهور والبيان لَمَا اندكَّ الجبل ولم يندك من قبل، وأما الثاني: فلأنه خلاف الأصل في العربية، ولا يُقَدَّر المحذوف حتى تتعذر الحقيقة، ولا عذر هنا، بل الحقيقة هي المُراد لوجود ما يبطل التقدير في السياق، وهو سياق الآية ما قبل قوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ﴾ حيث طلب موسى رؤية الله لمَّا سمع كلامه، فأمره الله أن ينظر إلى الجبل ليريه عدم تحمله لذلك، فلمَّا اندكَّ الجبلُ عَرَفَ استحالة ذلك في الدنيا، وخرَّ صَعِقاً[(٣)].

المثال الرَّابع:

قال الشريف في سورة يونس: «وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[(٤)]، وهذه استعارة؛ لأن حقيقة الاستواء إنما تُوصف بها الأجسام التي تعلو وتهبط، وتميل وتعتدل، والمراد بالاستواء ههنا الاستيلاء بالقدرة والسلطان لا بحلول القرار والمَكان، كما يُقال: استوى فلانٌ على سرير مُلكه؛ بمعنى استولى على تدبير المُلك، ومَلَك مقعد الأمر والنهي، ويحسن صفته بذلك وإن لم يكن له في الحقيقة سرير يقعد عليه، ولا مَكان عال يُشار إليه، وإنما المراد نفاذ أمره في مملكته، واستيلاء سلطانه على رَعِيَّته، فإن قيل: فالله سبحانه مستولٍ على كل

---

(١) سورة الفجر: الآية (٢٢).

(٢) تلخيص البيان في مجازات القرآن ص:(٦٠).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٤)، ومختصر الصواعق المرسلة ص:(٢٩٤ ـ ٢٩٥).

(٤) سورة يونس: الآية (٣).

شيء بقهره وغلبته ونفاذ أمره وقدرته، فما معنى اختصاص العرش بالذكر ههنا؟ قيل: كما ثبت أنه تعالى رب لكل شيء، وقد قال في صفة نفسه: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ﴾[(١)]، وقال: ﴿رَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْكَرِيمِ﴾[(٢)]، فإن قيل: فما معنى قولنا: عرش الله إن لم يرد بذلك كونه عليه، قيل: كما يُقال: بيت الله وإن لم يرد كونه فيه، والعرش في السَّماء تطوف به الملائكة تعبداً، كما أن البيت في الأرض تطوف به الخلائق تعبداً»[(٣)].

والجواب له أن يقال: بنيتَ نفي صفة الاستواء عن المولى ﷻ على توهم التشبيه، وأنَّ إثباتها يستلزم كونه متصفاً بخصائص الأجسام التي ذكرتها من العُلُوِّ والهُبوط، والميل والاعتدال، وليس الأمر كما توهمتَ، فاستواؤه على عرشه عند أهل السنة ليس كاستواء المخلوقين، ولا على شاكلته، فكما أن ذاته لا تشبه ذوات المخلوقين فكذلك صفاته، وأما حملك الاستواء على الاستيلاء فأمر جئت به من عندك، بدليل أنك لم تستشهد بقول أحد من أهل العربية، وقد مرَّ بنا أن أئمة العربية أنهم لا يعرفون الاستواء بمعنى الاستيلاء مطلقاً، ولم يسمعوا به إلا من الجهمية والمعتزلة الذين أحدثوا هذا المعنى لنفي صفة الاستواء عن الله.

هذا قليلٌ من تأويلاته الكثيرة والمُجْحِفَة للآيات الواردة في الصفات في (تلخيص البيان في مجازات القرآن).

وإذا التفتنا إلى كتابه (المجازات النبوية) فسنرى أنه سلك مع الأحاديث الواردة في الصفات عين المسلك الذي اتَّبَعه في الآيات، بل استزاد فيه ردَّ الأحاديث الصَّحيحة المشهورة بحجة أنها خبر الواحد، وشتمَ أهل السنة، وتعييرهم بالجهل والتشبيه، وغير ذلك من القبائح، وسأكتفي بذكر ثلاثة أمثلة تشهد لِمَا قلتُه، وتظهر سوء معتقده، على النحو التالي:

المثال الأول:

قال في الحديث الخامس والستين: «ومن ذلك قوله ﷺ: (يمين الله ملأى

---

(١) سورة النمل: الآية (٢٦). (٢) سورة المؤمنون: الآية (١١٦).

(٣) تلخيص البيان في مجازات القرآن ص: (٨٠ ـ ٨١).

سحّاً، لا يَغِيضُها اللّيل والنهار)[١]، وهذه استعارة؛ لأن المراد باليمين هاهنا نعمة الله، وَوَصَفَها بالامتلاء لكثرة منافعها وعموم مرافدها، فجعلها كالعين الثَّرَّة التي لا يغيضها المواتح، ولا تُنقصها النوازح، والسَّحُّ: شدة المطر، يُقال: سحَّت السَّماءُ سحّاً، إذا جادت جوداً، وخُصَّ اليمينُ؛ لأنها في الأكثر مَظِنَّة العَطاء، ومُوصلة الحِباء، على طريق المجاز والاتساع، وقد شرحنا هذا المعنى في عدة مواضع من كتبنا المشتملة على علوم القرآن»[٢].

والجواب عنه: لم يرد في قواميس العربية وصف النعمة بالسَّح والامتلاء، حتى يكون ذلك شاهداً للشَّريف على ما ذهب إليه، فلمَّا كان كذلك، وكان السياق دالاً على إرادة اليمين الحقيقيّة، عُلم بطلان ما ذهب إليه الشريف مِن أن المراد بها النعمة على سبيل الاستعارة والمجاز.

المثال الثاني:

وقال في حديث آخر: «ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسَّلام: (مَا مِن آدمي إلا وقلبه بين إصبعين من أصابع الله)[٣]، وهذا النوع من جملة الأخبار التي تُوهم التجسيم وتقتضي التشبيه، قد ذكرنا في أول كتابنا هذا أنا نغفل الكلام عليها؛ لأن جماعة من علماء الشريعة واللغة قد سبقونا إلى استقصاء القول فيها، وإنما نذكر منها ما له دخول في باب الاستعارة بجهة من الجهات، إلا أنَّا نتكلم على هذا الخبر ههنا لضرب من الاستظهار، فنقول: إن كان نقله صحيحاً فله وجهٌ في كلام العرب يسوغ حمله عليه، وردُّه إليه؛ مِمَّا يوافق صفات الله سبحانه

---

(١) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٤/ ٣٨٦) ح(٧٤١١)، ومسلم في الزكاة، باب الحث على النفقة (٢/ ٦٩٠) ح(٩٩٣)، واللفظ عند البخاري: (يد الله ملآى، لا يغيضها نفقة، سحَّاء الليل والنهار).

(٢) المجازات النبوية ص: (٧٨).

(٣) أخرجه ابن ماجه في المقدمة (/ ٧٢)، والترمذي في سننه (٥/ ٢٣٨) ح(٣٥٢٢)، وأحمد في المسند (٦/ ٣٠١)، والدارمي في النقض على المريسي ص: (١٨٥)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٨٩) بألفاظ متقاربة، وحسَّنه الترمذي، وقال الحاكم: «هذا حديث على شرط مسلم ووافقه الذهبي»، وقال البوصيري في مصباح الزجاجة (١/ ٨٧): «إسناده صحيح»، وأصله في الصحيحين.

الذي لا يشبه الخلق والبرايا التي براها وصوَّرها، وهو: أن الإصبع في كلام العرب اسم للأثر الحَسَن التي تظهر سِمَتُه وتشتهر علامته، يقال: لفلانٍ في ماله إصبع حسنٌ أي قيام محمودٌ وأثر جميل، وعلى ذلك قول الرَّاعي[١] يصف راعياً لإبله:

ضَعِيف العَصَا بادي العُرُوق ترى له ... عليها إذا ما أجدب الناس أصبُعاً[٢]

أي: ترى له عليها أثراً حسناً... وقال شاعر آخر في معنى الإصبع أيضاً:

مَن يجعل اللَّهُ عليها أصبعاً ... للخير والشر يصادفه معاً[٣]

أي من يجعل الله عليه أثراً يستدل به على أنه مِن أهل الخير، أو مِن أهل الشر يصادف الجزاء على كلا الفعلين مِن ثواب أو عقابٍ، ونعيم وعذابٍ، وذلك الأثر الذي يجعله الله عليه هو استحقاق الحمد مِن الناس إن كان محسناً، أو استحقاق الذم منهم إن كان مسيئاً. فإذا تَمَهَّدْتَ الذي قرَّرناه كان معنى لفظ الخبر: ما من آدمي إلا وقلبه مِن الله سبحانه بين نعمتين حسنتين: إحداهما: مَا منَّ به عليه مِن معرفة خالقه ورازقه، والأخرى: الغِبطة بما أنعم به عليه مِن تحسين خلقه وتوسيعَ رزقه، وذلك يوجب عليه الخروج إليه تعالى من حق الشكر على مِنَنه، وإحسان الجِوار لنعمه[٤].

وقد عبَّر بعضهم عن هذا المعنى بعبارة أخرى قال: المراد بذلك تقلب القلوب بين حُسن آثار الله عليها، وهذا القول مُجْمَلٌ، والقول الذي ذكرناه مِن قبل مُفَصَّلٌ. فأما ما تذهب إليه المُشَبِّهَةُ من الأصبع ههنا على حقيقتها، وأن لله سبحانه أصابع ويداً وساقاً وقدماً إلى غير ذلك، فهو من الجَهالات التي تدفعها

---

(١) هو عبيد بن حصين الراعي أبو جندل النميري، الشاعر المشهور، كان من فحول الشعراء، وبينه وبين جرير مساجلات، ولقب بالرَّاعي لكثرة وصفه للإبل في شعره، وتوفي في حدود ٩٠هـ، وقيل: بعد المائة. انظر: طبقات فحول الشعراء ص:(٦٩٣)، والشعر والشعراء ص:(٢٦٥).

(٢) ورد في تأويل مختلف الحديث ص:(١٤١)، والصِّحاح (٣/ ١٢٤١)، وأمالي المرتضى (١/ ٣١٩) منسوباً للرَّاعي.

(٣) ديوان لبيد ص:(٥٢)، وبين المصدرين فروق في بعض عبارات البيت.

(٤) وقريب من هذا قاله المرتضى في أماليه (١/ ٣١٨ ـ ٣١٩) في شرحه لهذا الحديث.

العُقول بأوائلها، وتقضي بفسادها قبل إعمال النظر فيها، وكيف يصح لهم هذا القول، ويقوم في عقولهم مع اعتقادهم أن الله مستوٍ على عرشه كاستواء القاعد في مقعده، والمُتَمهِّد على مِهَاده، وأن بينه وبين المخلوقين من بني آدم سبع سمٰوات، وما بين كل سماءٍ وسماءٍ مسيرة خمسمائة عام، وسمك كل سماءٍ مثل ذلك، فكيف يسوغ أن تكون أصابعه ـ تعالى عن ذلك علواً كبيراً ـ واصلةً إلى قلوب خلقه مع هذا البُعد العظيم، والمَدى الطَّويل؟ ولو كان ذلك على حقيقته لوجب أن يكون له مِن الأصابع ما لا نهاية له، حتى يختص قلب كل عبد من عبيده بإصبعين مِن أصابعه، هذا لعمر الله القول المتفاسد، والظن المتكاذب، وبمثل هذا الجواب نجيب مَن سأل عن قوله تعالى: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾[1] الآية، فنقول: أراد سبحانه أنه معهم بالعلم والإحاطة لا بالدنو والمقاربة؛ لأن الأمر لو كان كذلك لكان المعنى مستحيلاً؛ وذلك أنه تعالى لا يجوز أن يكون مع كل ثلاثة، ولا مع كل خمسة في حال واحدة على الحقيقة؛ لأن الجسم لا يصح أن يكون في مكانين في حال واحدة، تعالى الله عن تنقل الأمكنة وتقلب الأزمنة علوا كبيراً. ومِمَّا يبين كذب قولهم وفساد تأويلهم ما رواه أبو معاوية الضَّرير[2] وغيره، عن الأعمش، عن إبراهيم[3]، عن علقمة[4]، عن عبد الله بن مسعودٍ، قال: (أتى النبي عليه الصَّلاة والسَّلام رجلٌ من أهل الكتاب، فقال: يا أبا القاسم أبلغك أن الله يحمل السمٰوات على إصبع، والأرض على إصبعٍ، والشجر على إصبع، والثرى على إصبعٍ، والخلائق على إصبع، فضحك صلى الله عليه وآله من قوله، وأنزل الله

---

(١) سورة المجادلة: الآية (٧).

(٢) هو محمد بن خازِم أبو معاوية الضرير الكوفي، ثقة أخرج له الجماعة، (ت٢٩٥هـ). انظر: التقريب ص:(٤٧٥).

(٣) هو إبراهيم بن يزيد النخعي أبو عمران الكوفي، ثقة أخرج له الجماعة، (ت١٩٦هـ). انظر: التقريب ص:(٩٥).

(٤) هو علقمة بن قيس النخعي الكوفي، ثقة أخرج له الجماعة، مات بعد الستين ومائة. انظر: التقريب ص:(٣٩٧).

سبحانه عقيب ذلك: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ﴾(١) الآية)(٢)، وقد روي أيضاً في حديث عبد الله بن عباس (أنَّ من زعم أن لله خِنصراً وبنصراً فقد أشرك بالله سبحانه)(٣)، ومجال كتابنا هذا أضيق من أن نسير في أقطار الكلام على هذا الخبر أكثر مِن هذا المسير، وقد استقصينا ذلك في كتاب حقائق التأويل»(٤).

وكلامه هذا يحتوي على مُخالفات، ومُغالطات، وتناقضات، وسأقف معه في النقاط التالية:

- إن تأويل الإصبع بالنعمة باطلٌ لغة، ولم يُسمَع من أحدٍ من أهل العربية قبل الجهمية والمعتزلة(٥)، وكون الإصبع يأتي بمعنى حسن الأثر لغةً إن صحَّ لا يتمهَّد منه كما زعم أن تكون بمعنى النعمة، ثم التفسير هذا يُكَذِّبُه الواقع؛ فإن الإنسان متقلب في نعم الله الكثيرة لا في اثنتين منها فقط؛ لأن (ما) مع (إلا) في الحديث تدل على الحصر.

- زعمُه أن ظاهر الخبر يقتضي التشبيه والتجسيم، ورميه أهل السنة بالتشبيه والجهل، وادعاؤه أن إثبات الصفات تدفعه العقول بداهةً، كل ذلك مَبنيٌّ على تقديم عقله المعتزلي الرَّافضي القاصر على مدلول النصوص الشرعية، وعلى توهم أن إثبات الصفات يقتضي التشبيه، وليس الأمر كذلك عند أهل السنة كما مرَّ بنا كثيراً فيما مضى.

- قوله: (كاستواء القاعد على مقعده، والمُتَمَهِّد على مِهاده) افتراءٌ على أهل السنة، فلم يقل أحد منهم بذلك سلفاً وخلفاً، وحاشاهم أن يُكَيِّفوا صفات الله، فالأصل عنهم: الإثبات بلا تشبيه ولا تكييف، والنفي بلا تعطيل.

---

(١) سورة الزمر: الآية (٦٧).

(٢) أخرجه البخاري في التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ (٤/ ٣٨٦) ح(٧٤١٤)، ومسلم في كتاب صفات المنافقين وأحكامهم، كتاب صفة القيامة والجنة والنار (٤/ ٢١٤٧) ح(٢٧٨٦).

(٣) لم أقف على من أخرجه مع التحري، ويبدو أنه من موضوعات الجهمية والمعتزلة لنفي الصفات.

(٤) المجازات النبوية ص:(٢٢٩ ـ ٢٣٢).

(٥) انظر: نقض الدارمي على المريسي ص:(١٧٥).

ـ ما بعد العبارة السابقة إلى قوله: (تعالى الله عن تنقل الأمكنة وتقلب الأزمنة علوا كبيراً) مبني على تَوهُّمه للتشبيه بالمقاييس العقلية الضيقة عنده، وهو أبعد ما يكون عن أهل السنة، ومِن العجيب أنه فرَّ من التشبيه فوقع فيه حيث قاس الله بخلقه، فاستغرب أن تكون أصابع الله واصلة إلى خلقه مع علوه واستوائه، وزعَم أن إثبات الحديث يقتضي إثبات أصابع لا نهاية لها له، وأن وجوده مع الخمسة والثلاثة وما فوق وما أقل في حال واحدة مستحيل؛ لأن الجسم الواحد لا يصح أن يكون في مكانين في حال واحدة، وكل ذلك تشبيه لله بخلقه.

ـ ما استدل به من حديث ابن مسعود دليل على مبلغ جهالته للأحاديث النبوية، فقد جاء في آخر الحديث نفسه كما أخرجه الشيخان أن النبي ﷺ ضحك تعجباً لما قال به الحبر وتصديقاً له، لا إنكاراً له كما ادَّعى، وقد زعم المَرِيسي مثل هذا قبل الشَّريف فردَّ عليه الدَّارمي بقوله: «ولو كنتَ من أهل الحديث ورواته لعلمتَ أن الأثر قد جاء به تصديقاً لليهودي، لا تكذيباً له كما ادَّعيت... ثم ذكر الحديث بسنده، وقال: .. فعَمَّن رويتَ أيها المريسي أنه قال في حديث ابن مسعودٍ أنه قال: تكذيباً له؟ فأنبئنا به، وإلا فإنك فيها من الكاذبين»[1]. فما أشبه أقوال منكري الصفات بعضها ببعض!!

ـ أما ما ختم به الاستدلال وهو حديث ابن عباس: (من زعم أن لله خِنصراً وبنصراً فقد أشرك بالله)، فيُضاف إلى رصيد جهالته بأهل السنة وجنايته في حقهم، فهل يُثبت لنا من قال بذلك منهم؟! وهم المعروفون بالتوقف في صفات الله تعالى، إضافة أن الحديث لم أجد له أصلاً، والظاهر أنه موضوع وباطلٌ.

المثال الثالث:

قال في آخر الكتاب: «ومن ذلك قوله ـ عليه الصَّلاة والسلام ـ: (الحَجَر الأسود يمين الله فَمَن شاء صافحه بها)[2]، وهذا القول مَجَازٌ، والمراد أن الحجر جِهة من جهات القُرب إلى الله، فمن استلمه وباشره قَرُب من طاعته تعالى، فكان كاللاصق بها والمباشر لها، فأقام عليه الصلاة والسلام اليمين ههنا

---

(١) نقض الدارمي على المريسي ص: (١٧٦ ـ ١٧٧).

(٢) تقدم تخريجه ص: (٥٦).

مقام الطاعة التي يُتقرب بها إلى الله سبحانه على طريق المجاز والاتساع؛ لأن من عادة العرب إذا أراد أحدهم التقرب من صاحبه، وفضْل الأَنَسَة بمُخالطته أن يُصافحه بكفه، ويُعَلِّق يَدَه بيَدِه، وقد علمنا في القديم تعالى أن الدُّنُو يستحيلُ على ذاته، فيجب أن يكون ذلك دُنواً من طاعته ومرضاته، ولمَّا جاء عليه الصلاة والسلام بذكر اليمين أتبعه بذكر الصِّفاح ليوفي الفَصاحة حقَّها، ويبلغ بالبلاغة غايتها، ونظير هذا الخبر الحديث الآخر: (إن الصدقة تقع في يد الله ﷻ قبل يد السائل)[1]، أي: يُتعجل بها منه سبحانه استحقاق مثوبته ومواقعته وموافقة طاعته، وأنها لا تهلك ضلالاً، ولا تذهب ضياعاً، بل تكون كالشيء المحفوظ باليد، والمذخور للغد»[2].

والجواب عنه: ظاهر الحديث يدل أن الحجر الأسود ليس يميناً لله، حيث قال: (يمين الله في الأرض فمن قبَّله وصافحه فكأنما صافح الله وقبل يمينه)، والمُشَبَّه ليس كالمُشَبَّه به، فعُلم بذلك أن مُستلمَه ليس مصافحاً لله، وأنه ليس نفس يمينه التي معه على العرش، وتأويل الحديث عند السَّلف: أنَّ الذي يُصافح الحجر الأسود ويستلمه فكأنما صافح الله، كقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ ٱللَّهَ يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[3]، واليد معه على العرش، وكقول النبي ﷺ: (إن الصَّدقة تقع في يَدِ الرَّحمٰن قبل يَدِ السَّائل)[4]، والمتصدق لم يضع يده في نفس يد الله، لكن يثبت مِن ذلك إثبات اليمين واليد له من جهة أنه لا يصح المثال إلا في مَن له يمينٌ ويدٌ حقيقية، وعليه فلا يحتاج الحديث إلى التأويل الذي ذكره الشَّريف وأئمته المنبني على

---

(١) أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى (٥/ ٢١٧) موقوفاً على علي بن الحسين، وأبو نعيم في حلية الأولياء (٤/ ٨١) مرفوعاً من حديث فضالة بن عبيد، وذكره الحافظ ابن كثير في تفسيره (٤/ ٢٠٨ بتحقيق سامي السلامة)، وفي إسناده: عمرو بن الحصين العقيلي وهو متروك كما قاله الحافظ في التقريب ص: (٤٢٠)، لكن للحديث شاهداً من حديث أبي هريرة في الصَّحيحين بلفظ: «من تصدق بعدل تمرة من كسب طيب... فإن الله يتقبلها بيمينه..» الحديث.

(٢) المجازات النبوية ص: (٢٨٨ ـ ٢٨٩). (٣) سورة الفتح: الآية (١٠).

(٤) هو الذي تقدم تخريجه أعلاه.

التوهم الخاطئ لظاهر الحديث[١].

وأما ما ادَّعاه من إقامة اليمين مقام الطاعة فغير معروف عن العرب، وإنما ألجأه إلى ذلك ما ذكره من استحالة الدنو على القديم عنده، وليس ذلك بمستحيل عند أهل السنة لثبوت صفتي اليمين والدُّنو له بالأحاديث الصحيحة مع علوه على عرشه، وهو على كل شيء قدير، ولا يعجزه شيء.

❊ المطلب الثالث ❊

اعتناقه لمذهب الرفض وأقوال الأئمة في ذلك

من الواضح جداً أن الشَّريف تلقن المذهب عن أسرته العَلَوية التي كانت تعتنق الإمامية، فأبوه كان إمامياً يتولى نقابة الطالبيين ببغداد، وأمه فاطمة بنت الناصر الصغير الحسن بن أحمد بن الناصر الكبير الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن عمر بن علي بن زين العابدين بن الحسين بن علي أبي طالب رضي الله عنه، وأخوه المرتضى علي بن الحسين بن موسى تولى نقابة الطالبيين بعده، وكان إمامياً معتزلياً[٢].

ويدل على ذلك ما ذكره أبو الفتح ابن جِنِّي في بعض مجاميعه أن الرَّضِي أُحضر إلى أبي سعيد السِّيرافي النحوي، وهو طفل صغير لم يبلغ عمرُه عشرَ سنين ليلقنه النحو، فقعد معه يوماً في حلقته، فذاكره بشيء من الإعراب على عادة التعليم، فقال له: إذا قلنا: (رأيتُ عُمَرَ) فما علامة النَّصْب في عُمر؟ فقال الرَّضي: بُغضُ علي، فعجب السِّيرافي والحَاضرون من حِدَّة خَاطِره[٣].

ويُروى عنه أنه قال وهو طفل صغير لم يتجاوز العَاشرة من عمره وهو يفتخر بآبائه:

---

(١) انظر: نقض الدارمي على المريسي ص:(٤١٠)، والتدمرية ص:(٧١ ـ ٧٢).

(٢) إنباه الرواة (٣/ ١١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٨٥، ٥٨٨)، وأعيان الشيعة (٩/ ٢١٦).

(٣) إنباه الرواة (٣/ ١١٤)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٧٧)، ووفيات الأعيان (٤/ ٤١٦)، ولسان الميزان (٦/ ٦٤).

المَجْدُ يعلم أن المَجْدَ مِن أَرَبي ... وإن تَمَاديتُ في غَيٍّ وفي لَعِبِي
أنِّي لَمِنْ مَعْشَرٍ إن جُمِّعُوا لِعُلاً ... تفرَّقوا عَن نبيّ أو وصيٍّ نبيّ[١]

وقد خلَف والدَه في نقابة الطالبيين ببغداد، وإمارة الحج ورئاسة ديوان المظالم، فتولَّى المناصب الثلاثة مدة ووالده حي، ثم أعفي عنها بعد أربع سنوات، ثم أعاده إليها بهاء الدولة البويهي، حتى استعفى منها نهائياً قبل موته[٢].

وانتسابه إلى الرَّافضة والإمامية مشهور في المصادر، وتتابع الرافضة قديماً وحديثاً على إدراجه في رجالهم وطبقاتهم[٣]، ولم ينازعهم أحدٌ في كونه من الرَّافضة، بل سَلَّم لهم الجميع لتواتر رفضه وإماميَّته.

- قال الذهبي في الميزان: «شاعر بغداد، رافضي جَلد»[٤]، وقال في السِّير: «له نظم في الذِّروة، حتى قيل: هو أشعر الطالبيين ولي النقابة بعد أبيه... وكان شيعياً»[٥].

- وقال ابن حجر: «ويُقال: إنه لم يكن للطالبيين أشعر منه، وكان مشهوراً بالرَّفض»[٦].

- وقال ابن تَغري بَردي: «كان عارفاً باللغة، والفرائض، والفقه، والنحو، وكان شاعراً فصيحاً، عالي الهِمَّة، متديناً، إلا أنه كان على مذهب القوم إماماً للشيعة هو وأبوه وأخوه»[٧].

وقد ضمَّن الشريف كتبه عامة مبادئه الإمامية[٨]، لكنَّه خصَّ مجال الرَّفض

(١) ديوان الشريف الرضي (١/ ١١٢)، وأعيان الشيعة (٩/ ٢١٧).
(٢) يتيمة الدهر (٣/ ١٥٥)، والمنتظم (١٥/ ١١٥)، ولسان الميزان (٦/ ٦٥).
(٣) انظر: أعيان الشيعة (٩/ ٢١٦)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (٧/ ١٤٦، ٢٤/ ٤١٢ - ٤١٣)، وأمل الآمل (٢/ ٢٦١)، ومعالم العلماء ص: (٥١).
(٤) ميزان الاعتدال (٣/ ٥٢٣).
(٥) سير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٨٥ - ٢٨٦).
(٦) لسان الميزان (٦/ ٦٤).
(٧) النجوم الزاهرة (٤/ ٢٣٩).
(٨) انظر: ما قاله في تفسير حديث الغدير في المجازات النبوية ص: (١٥٠ - ١٥٢)، حيث قال بأن وليَّ النبي ﷺ أولى به من غيره، وأحق بالاستيلاء عليه من كل من لم يضرب فيه بمثل حقه، ثم ذكر حديث عمران بن حصين: (عليٌّ ولي كل مؤمن بعدي) ثم قال: =

بكتابين هما: (نهج البلاغة)، و(خصائص الأئمة ﷺ).

أما الأول: فقد اختلف فيه أهو لأخيه المرتضى أم له؟ فنقل الصَّفَدي عن شيخ الاسلام ابن تيمية أنه أضاف جميع الكتاب إلى الشَّريف الرَّضِي[(١)]، وعلى هذا جرى المتأخرون، بينما ذكر الذَّهبي وابن حَجَر وغيرهما أن أخاه علي بن الحسين المشهور بالمُرتضى هو المُتهم بوضعه، وزاد الذهبي فقال: «وقيل: بل جمع أخيه الشَّريف الرَّضِي»[(٢)].

وسواء كان الكتاب من جمعه كما هو الأشهر، أو من جمع أخيه المُرتضى، فإن الكتاب يحتوي على عدة أشياء تبطل نسبة جميع ما فيه إلى علي رضي الله عنه تتمثل في الآتي وهي:

- ظهور الصنعة الاعتزالية المعروفة فيه؛ حيث حشاه الواضع له بخطب معزُوَّة لعلي رضي الله عنه، تطفو بعقائد الاعتزال، وكلام النفاة المتكلمين في التوحيد والصفات، مِمَّا هو منه بريء، ولم يكن يعرفه أصلاً[(٣)].

- وفيه من التعريض بصحابة رسول الله ﷺ ما لا يصح أن يُسَلَّمَ صُدُوره عن مثل علي بن أبي طالب، كما يُرى في ثناياه من سباب معاوية، وطَلحة، والزُّبير، وعمرو بن العاص رضي الله عنهم، ومن كان من أنصارهم[(٤)].

- وفيه من السَّجع والتنميق اللفظي وآثار الصنعة البلاغية ما لم يشهده عصر علي، ولا عرَفه، وإنما ذلك شيء طرأ على العربية بعد العصر الجاهلي

= «وفي هذا الخبر تصريحٌ بأنه من بعده ولي الأمر، وواليه، والقائم مقامه فيه»اهـ.

(١) انظر: الوافي بالوفيات (٢/ ٢٧٧) حيث قال في ترجمة الرَّضي: «والناس يزعمون أن نهج البلاغة من إنشائه، سمعتُ الإمام العلامة تقيَّ الدين أحمد بن تيمية رضي الله تعالى عنه يقول: ليس كذلك، بل الذي فيه من كلام علي بن أبي طالب معروف، والذي فيه للشريف الرضي معروفٌ، أو كما قال».

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء (١٧/ ٥٨٩).

(٣) انظر: نهج البلاغة بشرح الشيخ محمد عبده (١/ ٧ ـ ١٣، ٢/ ٥٣ ـ ٥٤، ١٢٤ ـ ١٢٨، ١٤٢ ـ ١٤٩).

(٤) انظر: شرح نهج البلاغة لمحمد عبده (١/ ٤٠، ٤٢، ٧٢، ٢/ ٢٥ ـ ٢٨، ٤٤، ٢٦٠ ـ ٢٦١، ٣/ ٣٤ ـ ٣٥، ٨٧).

والإسلامي، وفيه من دقة الوصف، واستفراغ صفات الموصوف، وبلوغ النهاية والتدقيق، كما يُرى في وصف الخفاش، والطّاووس، والنّملة، والجَرادة، ما لم يلتفت إليه علماء الصدر الأول ولا أدباؤه، وإنما عرفه العرب بعد تعريب الكتب اليونانية والفارسية، الأدبية منها والفلسفية[١].

- وفي ثنايا عبارات الكتاب ما يُشَمُّ منه رائحة ادعاء صاحبه علم الغيب، وهو أمر يَجِلُّ عنه مقام علي رضي الله عنه، ومن كان على شاكلته، ممن استنار بنور النبوة[٢].

ومن أجل هذه الأسباب وغيرها جرى الأئمة المحققون على أن أغلب ما في الكتاب مِن الخطب والنثر موضوعٌ، ولا يصح نسبته إلى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، فمنهم الخطيب البغدادي، وشيخ الإسلام ابن تيمية، والصَّفدي، وابن خِلِّكان، والذَّهبي، وابن حجر، وغيرهم[٣].

- قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وهذه الخُطب المنقوله في كتاب (نهج البلاغة) لو كانت كلها عن علي من كلامه، لكانت موجودة قبل هذا المصنف، منقولة عن علي بالأسانيد وبغيرها، فإذا عَرَف مَن له خبرة بالمنقولات أن كثيراً منها بل أكثرها لا يُعرف قبل هذا عُلم أنَّ هذا كذبٌ، وإلا فليبين الناقل لها في أي كتاب ذكر ذلك؟ ومن الذي نقله عن علي؟ وما إسناده؟ وإلا فالدعوى المجردة لا يعجز عنها أحد»[٤].

- وقال الذهبي في ترجمة المرتضى: «وهو المتهم بوضع كتاب (نهج البلاغة)، وله مشاركة قوية في العلوم، ومن طالع كتاب (نهج البلاغة) جزم بأنه مكذوب على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ففيه السَّب الصُّرَاح،

---

(١) المصدر نفسه (٢/ ٦٠، ٨٦ ـ ٩٣، ١٣٩ ـ ١٤٢).

(٢) المصدر نفسه (٢/ ١٣ ـ ١٥، ٢٩ ـ ٣١)، وقد ذكر محيي الدين عبد الحميد بعض هذه الأسباب، في مقدمته لنهج البلاغة التي شرحها محمد عبده (د ـ هـ)، ثم حاول أن يُجيب عنها بعلل واهية غير مقبولة، فتناقض.

(٣) انظر: الجامع لآداب الراوي (٢/ ١٦١)، ومنهاج السنة النبوية (٨/ ٥٥ ـ ٥٦)، والوافي بالوفيات (٢/ ٢٧٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٣)، ولسان الميزان (٥/ ١٧).

(٤) منهاج السنة النبوية (٨/ ٥٦).

والحَطُّ على السيدين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، وفيه من التناقض، والأشياء الرَّكيكة، والعبارات التي مَن له معرفة بِنَفَس القُرَشيين الصَّحابة، وبنَفَس غيرهم مِمَّن جاء بعدهم من المتأخرين، جزم بأن الكتاب أكثره باطلٌ»[1].

وبهذا اتَّضَحَ أن جُلَّ ما في الكتاب من وضع الشريف الرَّضي أو من وضع أخيه، وإن كانت فيه أشياء معروفة لعلي بن أبي طالب.

ولا يغتر أحد بعد هذا بتبجيل بعض الأدباء والمتأخرين للكتاب، وادِّعائهم صحة نسبته إلى علي، كما فعله الشيخ محمد عبده في مقدمة شرحه لنهج البلاغة، والدكتور محمد محيي الدين عبد الحميد في تعليقه عليه، فضلاً عن طائفة من كتب الرَّافضة التي تدور في فلك هذا الكتاب، كـ (شرح نهج البلاغة) لابن أبي الحديد (ت٦٥٦هـ)[2]، و(مُستدرك نهج البلاغة)[3] للهَادي كاشف الغطاء، و(مع الإمام علي في نهجه)[4] لطالب الحُسيني الرِّفاعي، و(في ظلال نهج البلاغة)[5] لمحمد جواد مُغْنِيَّة، وغيرها[6].

وأما الثاني: وهو الذي ألفه في خصائص الأئمة، فإنه ذكره بنفسه في ديباجة نهج البلاغة[7]، ونسب له أيضاً آغا بزرك الطَّهراني في الذَّريعة، وذكر أنه لم يُتِمَّه[8]، ويظهر أنه في تراجم أئمة الاثني عشرية، ولم أقف عليه، فالظاهر أنه مفقود.

---

(١) ميزان الاعتدال (٣/ ١٢٤)، ولسان الميزان (٥/ ١٧). وانظر أيضاً ما قاله الذهبي في السير (١٧/ ٥٨٩).

(٢) حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، وطبع بدار إحياء الكتب العربية، بيروت عام ١٣٨٣هـ.

(٣) طبع بدار الأندلس، بيروت عام ١٩٨٠م.

(٤) طبع بمطابع الدجوي، القاهرة، جمهورية مصر العربية.

(٥) طبع بدار العلم للملايين، بيروت عام ١٩٧٢م.

(٦) كشف الظنون (٢/ ١٩٩١)، وكتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٥٦ ـ ٢٥٧).

(٧) انظر: نهج البلاغة (١/ ١ ـ ٢) بشرح محمد عبده.

(٨) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٧/ ١٦٤).

الباب الثالث

سياق من اضطرب منهجه في أمر الصفات وشابه الأشاعرة في إثبات بعض الصفات، وتأويل بعضها، مع موافقته لأهل السنة في المسائل العقدية الأخرى على الترتيب الزمني

۞ وفيه سبعة مباحث:

* **تنبيه**: قد يتساءل الباحث: ما الفرق بين المذكورين في هذا الباب، وبعض من تقدم في الباب الأول ممن وقع منه التأويل في بعض الصفات الإلٰهية، أو في الصفات المقرونة بما يقابلها كابن الأنباري، والنحَّاس، وابن فارس؟

والجواب: إن المذكورين هناك لهم تقريرات وأحوال تدل على أن منهجهم هو الإثبات لجميع الصفات، وإن خالفوه في مواضع قليلة، بينما المذكورون في هذا الباب لم نجد لهم ـ حسب بحثنا ـ تقريرات كُلِّيَّة تدل على أن منهجهم هو الإثبات بصفة عامة، وإن أثبتوا الكثير من الصفات، ما عدا الزجَّاج والخطَّابي الذين خالفا منهجهما العام في الصِّفات، فوقعا في كثير من التأويل.

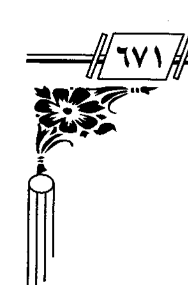

المبحث الأول

منهج أبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء[1] (ت٢٠٧هـ)[2] في تقرير العقيدة

---

(١) الفرَّاء: هذه النسبة إلى خياط الفِراء وبيعه، وقيل: لأنه كان يفري الكلام؛ لحسن تنظيمه للمسائل، وقيل: لقطعه الخصوم بالمسائل. انظر: (نزهة الألباء ص: ٩٨، والأنساب ٤/ ٣٥١).

(٢) هو يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور بن مروان الأسدي مولاهم، الكوفي، أبو زكريا الفراء، أصله من فارس، لكنه ولد في الكوفة عام ١٤٤هـ تقريباً، فنشأ بها وتعلَّم، فأخذ القراءات عن أبي بكر بن عياش، وطائفة، والحديثَ عن ابن عيينة، وطائفة، واللغةَ عن الكسائي، وأبي جعفر الرُؤَاسي، وطائفة، ولمَّا استوى علمه حدَّثته نفسه بالخروج إلى بغداد، فارتحل إليها تقريباً عام ١٧٠هـ فاتَّصل أول ما اتصل بآل طاهر قبل إمارتهم، وألف بعض الكتب لأولادهم، ثم اتَّصل بالرشيد غير أنه كان عابراً ولم يدم، ثم بالمأمون بعد ولايته بواسطة ثمامة بن أشرس المعتزلي، فتوثَّقت العلاقة بينهما، وجعله مؤدب ابنيه، ثم أمره عام ٢٠٠هـ تقريباً أن يؤلف ما يجمع به أصول النحو، فألف كتابه (الحُدود) وانتهى منه عام ٢٠٢هـ، ولمَّا فرغ منه خرج إلى الناس فابتدأ يملي كتابه (معاني القرآن) وانتهى منه عام ٢٠٤هـ، وفي هذه الفترة التي عاش ببغداد ألف جمهور كتبه، ومع أن له كانت خرجات إلى الكوفة والحجاز والشام، غير أنه معظم مُقامه كان ببغداد، فبقي بها حتى مات عام ٢٠٧هـ. وكان قيماً بالنحو والصرف، عارفاً باللغة والتفسير والقراءات، ثقة ثبتاً.

- مصادر ترجمته: المعارف ص:(٥٤٥)، ومراتب النحويين ص:(١٣٩)، وتهذيب اللغة (١/ ١٨)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٤٣)، ونور القبس ص:(٣٠١)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٤٩)، ونزهة الألباء ص:(٩٨)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨١٢)، وإنباه الرواة (٤/ ٧)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٨)، وغاية النهاية (٢/ ٣٧١)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٣٣)، وأبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، للدكتور أحمد مكي الأنصاري، القاهرة ١٩٦٤م.

۞ وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في الصفات واضطرابه فيه

أخذ الفراء منهج السَّلف بعامة عن شيوخه بالكُوفة، والبصرة، كالكسائي، وأبي بكر بن عيَّاش، وأبي الأحوص سلَّام بن سُليم الكوفي، وسُفيان بن عُيينة، وعبد الله بن المبارك، والفُضَيل بن عياض، وشريك بن عبد الله النخعي، ويونس بن حبيب، وغيرهم، فتأثر بهم، وروى الأحاديث بأسانيده، ورُوي عنه، وعلَّق البخاري عنه في موضعين في تفسير الحديد والعصر[١]، وذكره ابن حبان في الثقات[٢]، ووثَّقه غير واحد من الأئمة، ومنهم ثعلب، وابن الأنباري، والخطيب البغدادي، والذَّهبي، وغيرهم[٣].

قال الأزهري فيه: «وهو ثقة مأمون، وكان من أهل السنة، ومذاهبه في التفسير حسنةٌ»[٤].

غير أنه لمَّا ورد بغداد عام ١٧٠هـ تقريباً، واتصل بالمأمون وبأصحابه من المعتزلة وغيرهم، وألف له بعض الكتب، ظهر عليه في مؤلفاته بعضُ التأثر بأفكار المعتزلة وأساليبها اللُّغوية والكتابية.

قال الجاحظ: «دخلتُ بغداد حين قَدِمها المأمون سنة أربع ومائتين، وكان بها الفرَّاء، فاشتهى أن يتعلَّم الكلام، ولم يكن له طَبعٌ فيه»[٥].

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير (٣/ ٣٠٤، ٣٣٠)، ففي سورة الحديد ذكر عنه قوله في (الظاهر والباطن) بصيغة: (يُقال)، وأما في سورة العصر، فصرَّح باسمه، وقال: (وقال يحيى).

(٢) الثقات (٩/ ٢٥٦).

(٣) تاريخ بغداد (١٤/ ١٤٩)، وإنباه الرواة (٤/ ٩)، وسير أعلام النبلاء (١٠/ ١١٩)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢١٢).

(٤) تهذيب اللغة (١/ ١٨)، وتاريخ بغداد (١٤/ ١٤٩)، وتذكرة الحفاظ (١/ ٣٣٨).

(٥) إنباه الرواة (٤/ ١٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٢٩).

فمع أنه جرى على منهج السلف في إنكار تفسير القرآن بالرأي[١]، واهتمَّ بالرواية في تفسير الآيات، والاحتجاج بالأحاديث الشريفة، وأولى إجماع الصحابة كثيراً من الاهتمام حين أنكره كثير من المعتزلة، وأخذ بالإعجاز اللغوي في القرآن، ودافع عنه ضد النزعة الاعتزالية القائلة بأن إعجاز القرآن في معناه لا في مبناه[٢]، لكن بعض الآراء الاعتزالية تسربت إلى مؤلفاته، ومن هنا جاء اضطرابه في الصفات، حسب فهمي.

وإذا نظرنا إلى كتابه المشهور بـ (معاني القرآن)، والذي اهتم فيه بالمباحث النحوية واللغوية والإعرابية، أكثر من المباحث العَقَدية والفقهية والتفسيرية، نجد أن جُلَّ منهجه في العقيدة تابعٌ لمنهج السلف كما ذكرت، غير أنه خالفهم في بعض المواضع، مما جعل النقاد يرون أنه نحا في ذلك منحى التوسط بين المعتزلة وأهل السنة، للأسباب التي ذكرناها.

فمن مظاهر المواضع التي وافق فيها منهج أهل السنة: إثباته صفة الإتيان، وصفة الكلام، وصفة الرؤية والنظر إلى وجه الله، وصفة التعجب:

• قال في سورة البقرة: «وقوله: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأْتِيَهُمُ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةُ﴾ لقبض أرواحهم ﴿أَوْ يَأْتِىَ رَبُّكَ﴾ القيامةَ ﴿أَوْ يَأْتِىَ بَعْضُ ءَايَـٰتِ رَبِّكَ﴾[٣] طلوع الشمس من مغربها»[٤].

• وقال أبو المظفر السَّمعاني في تفسيره: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[٥] إنما كلَّمه بنفسه من غير واسطة، ولا وحي، وفيه دليل على من قال: إن الله خلق كلاماً في الشجرة فسمعه موسى؛ وذلك لأنه قال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾ قال الفرَّاء وثعلب: إن العرب تُسمِّي ما تُوصِل إلى الإنسان كلاماً، بأي طريق وصَل إليه، ولكن لا تُحققُه بالمَصدر، فإذا حُقِّقَ الكلام بالمصدر لم تكن إلا حقيقة الكلام، وهذا كالإرادة، ولا يقال: أراد الجدار أن يسقط إرادةً، وإنما

---

(١) انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٥٤).

(٢) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص:(٨٤ ـ ٨٩).

(٣) سورة الأنعام: الآية (١٥٨).

(٤) معاني القرآن (١/ ٣٦٦).

(٥) سورة النساء: الآية (١٦٤).

يُقال: أراد الجدار، من غير ذكر المصدر؛ لأنه مجاز، فلما حقَّق الله كلامه موسى بالتكليم عُرف أنه حقيقة الكلام من غير واسطة[(١)]، قال ثعلب: وهذا دليل من قول الفرَّاء أنه ما كان يقول بخلق القرآن»[(٢)].

• وقال مثبتاً صفة الرؤية في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[(٣)]: «حدَّثني أبو الأحوص سلَّام بن سُلَيم[(٤)]، عن أبي إسحاق السَّبِيعي[(٥)]، عن رجل[(٦)]، عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه قال: «النظر إلى وجه الرَّب تبارك وتعالى»[(٧)].

---

(١) لم أقف على كلام الفراء هذا في معاني القرآن له عند هذه الآية، وقد قال الفراء في معانيه (٣/ ٩١) عند قول تعالى: ﴿وَٱلطُّورِ﴾: «أقسم به وهو الجبل الذي بمَدين الذي كلَّم الله جلَّ وعزَّ موسى عليه السلام عنده تكليماً»، وهو يؤكد ما حكاه عنه السمعاني هنا، ويدل على إثباته صفة الكلام لله عز وجل.

(٢) تفسير القرآن لأبي المظفر السمعاني (١/ ٥٠٢ ـ ٥٠٣).

(٣) سورة يونس: الآية (٢٦).

(٤) هو سلام بن سليم الحنفي أبو الأحوص الكوفي، ثقة متقن، صاحب حديث. انظر: التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (١/ ٦٨٢)، وتقريب التهذيب ص:(٢٦١).

(٥) عمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني، أبو إسحاق السَّبِيعي، ثقة مكثر عابد، توفي ١٢٩هـ. انظر: التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة (٢/ ١٢٧٤)، وتقريب التهذيب ص:(٤٢٣).

(٦) هو عامر بن سعد البجلي الكوفي، كما ورد في السنة لابن أبي عاصم (١/ ٢٠٦)، وجامع البيان (١١/ ١٠٤)، وكتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥٣)، والأسماء والصفات للبيهقي ص:(٣٠٧)، وهو مقبول كما في التقريب ص:(٢٨٧)، وورد عند ابن جرير (١١/ ١٠٤) أيضاً في تفسيره، والدارمي في الرد على الجهمية ص:(٩٩)، وغيرهما (سعيد بن نُمران) مكان (عامر)، وسعيد: مجهول، كما في لسان الميزان (٣/ ٢٩٨).

(٧) معاني القرآن (١/ ٤٦١)، والسنة لابن أبي عاصم (١/ ٢٠٦)، وجامع البيان (١١/ ١٠٤)، والردّ على الجهمية للدرامي ص:(٩٩)، وكتاب التوحيد لابن خزيمة (٢/ ٤٥٠ ـ ٤٥٣)، والشريعة للآجري ص:(٢٦١) بأسانيدهم إلى بكر رضي الله عنه، وإسناد الأثر فيه ضعف لِما سبق أعلاه، لكن له شاهداً من حديث حذيفة، وأبي موسى الأشعري، وجمع من التابعين، كما في الرد على الجهمية للدارمي ص:(١٠٠ ـ ١٠١)، وجامع البيان (١١/ ١٠٥ ـ ١٠٦)، وغيرهما، فيرتقي إلى درجة الحسن لغيره.

• وقال في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾[١]: «قرأها الناس بنصب التاء، ورفعها[٢]، والرَّفع أحب إليَّ؛ لأنها قراءة علي، وابن مسعود، وعبد الله بن عبَّاس... حدَّثني مِندَل بن علي العَنَزي، عن الأعمش، قال: قال شقيق[٣]: قرأتُ عند شُريح: (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُون) فقال: إن الله لا يعجب مِن شيء، إنما يعجب من لا يَعلم، قال: فذكرتُ ذلك لإبراهيم النخَعي، فقال: إن شريحاً شاعرٌ يُعجبه علمه، وعبد الله أعلم بذلك منه، قرأها: (بَلْ عَجِبْتُ وَيَسْخَرُون). قال أبو زكريا: والعجب وإن أُسند إلى الله، فليسَ معناهُ من الله كمعناه من العبادِ، ألا ترى أنه قال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ مِنْهُمْ﴾[٤]، وليس السُّخْرِيُّ من الله كمعناه من العباد، وكذلك قوله: ﴿ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٥]، ليس ذلك من الله كمعناه من العباد، ففي ذا بيانٌ لكسر قول شريح، وإن كان جائزاً؛ لأن المفسرين قالوا: بل عجبتَ يا محمد ويسخرون هم، فهذا وجه النصب»[٦].

وفي مقابل هذه المواضع هناك مواضعَ يُفهم منها أنه لم يختر قول السَّلف، أو لم يدخل قولهم في معنى الآية مع دخوله فيه.

ولذلك ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية عن الإمام أحمد أنه كان ينكر على الفرَّاء وأمثاله ما ينكره، ويقول: «كنت أحسبُ الفراء رجلاً صالحاً حتى رأيت كتابَه في معاني القرآن»[٧]، وذكر أيضاً أن الفراء وأمثاله أُنكِر عليهم تفسيرهم للقرآن بمجرد ظنهم وفهمهم لنوع من علم العربية، دون الرُّجوع إلى تفاسير السلف[٨].

ـ قال عند قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[٩]: «الاستواء في كلام العرب على جهتين: إحداهما: أن يستوي الرَّجل وينتهي شبابه، أو

---

(١) سورة الصافات: الآية ١٢.

(٢) قرأ حمزة والكسائي بضم التاء في الآية، وقرأ الباقون بفتحها. انظر: السبعة في القراءات ص:(٥٤٧)، والتيسير لأبي عمرو الداني ص:(١٨٦).

(٣) هو شقيق بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، ثقة، أخرج له الجماعة. انظر: تقريب التهذيب ص:(٢٦٨).

(٤) سورة التوبة: الآية (٧٩).

(٥) سورة البقرة: الآية ١٥.

(٦) معاني القرآن (٢/ ٣٨٤).

(٧) مجموع الفتاوى (١٦/ ١٥٥).

(٨) التفسير الكبير (٦/ ١٧٥ ـ ١٧٦).

(٩) سورة البقرة الآية ٢٩.

يستوي عن اِعْوِجَاج، فهذان وجهان، ووجه ثالث: أن تقول: كان مقبلاً على فلانٍ، ثم استوى عليَّ يُشَاتِمُني وإِلَيَّ سواءٌ، على معنى أقبل إليَّ وعَليَّ، فهذا معنى قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[١]، والله أعلم، وقال ابن عباس: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾ صَعَدَ، وهذا كقولك للرجل: كان قائماً فاستوى قاعداً، وكان قاعداً فاستوى قائماً، وكلٌّ في كلام العرب جائزٌ»[٢].

فقد ذكر الفراء في هذا النص معاني (استوى) في لغة العرب، ثم ذكر قول ابن عباس، وجوَّزه عربياً، ومع ذلك اختار قولاً آخر غير قوله، ولذلك أنكر عليه ابن جرير وابن تيمية تفسيره الاستواء ههنا بالإقبال، لمخالفته تفسير بعض السَّلف في الآية[٣].

ـ وقال في الآية (٥٤) من سورة آل عمران: «والمكر من الله استدراج لا على مكر المخلوقين»[٤]. وهذا تأويل لصفة المكر بالاستدراج.

ـ وقال في الأنعام: «وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾[٥]: كل شيء قهر شيئاً فهو مستعل عليه»[٦]. فاقتصر على علو القهر، ولم يذكر علو المكان المدلول عليه بقوله: ﴿فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾.

ـ وقال في قوله تعالى: ﴿يَدُ ٱللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[٧]: «بالوفاء والعهد»[٨]. والصواب في معنى الآية أن الله حاضر معهم، يعلم ظاهرهم وباطنهم، فهو المبايع لهم بواسطة رسوله ﷺ، فكأنهم بايعوا الله وصافحوه بتلك المبايعة، فهي على ظاهرها[٩].

ـ وقال: «قوله ﷻ ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ﴾[١٠] يريد قبل كل شيء ﴿وَٱلْآخِرُ﴾ بعد كل شيء

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٩.
(٢) معاني القرآن (١/ ٢٥).
(٣) جامع البيان (١/ ١٩٢)، والفتاوى (٥/ ٥١٩ ـ ٥٢٠).
(٤) معاني القرآن (١/ ٢١٨).
(٥) سورة الأنعام: الآية (١٨).
(٦) معاني القرآن (١/ ٣٢٩).
(٧) سورة الفتح: الآية (١٠).
(٨) معاني القرآن (٣/ ٦٥).
(٩) انظر: جامع البيان (٢٦/ ٧٦)، وتفسير القرآن العظيم (٧/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠)، وتيسير الكريم الرحمٰن (٤/ ١٦٦٩).
(١٠) سورة الحديد: الآية (٣).

﴿وَٱلظَّٰهِرُ﴾ على كل شيء علماً ﴿وَٱلْبَاطِنُ﴾ على كل شيء علماً»[(١)].

وتفسير الظاهر والباطن بهذا مخالفٌ لِما روي عن النبي ﷺ في تفسيرهما من قوله: «.. وأنت الظاهر فليس فوقك شيء، وأنت الباطن فليس دونك شيء»[(٢)].

قال ابن قيم الجوزية: «وظاهريته سبحانه: فَوقيَّتُه وعُلُوُّه على كل شيءٍ، ومعنى الظهور يقتضي العُلُوّ، وظاهر الشيء: هو ما علا منه وأحاط بباطنه، وبطونه ﷻ: إحاطته بكل شيء بحيث يكون إليه أقرب من نفسه»[(٣)].

هذه بعض المواضع التي يُفهم منها أنه لم يفسر آيات الصفات التفسير المطلوب؛ ولذلك اعتبره بعض الباحثين من الأشاعرة، مع أن المذهب الأشعري لم يظهر إلا بعد وفاته بقرن فأكثر.

فقد أدخله الدكتور محمد عبد الله المغراوي ضمن الأشاعرة في كتابه (المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات)[(٤)] استناداً إلى بعض الآيات التي أوَّلها.

وعدَّه الدكتورُ أحمدُ مكي الأنصاريُّ رائدَ الأشاعرة، فقال: «إن صحَّ حَدَسي ولم تخطئني الدلائل فإنني أرى الفراء رائد مذهب الأشاعرة، إن لم يكن المؤسس الأول لهذا المذهب؛ ذلك الذي من أهم خصائصه أنه يجمع بين محاسن المذهبين، مع اعتماده القوي على مذهب أهل السنة والميل في القليل إلى مذهب الاعتزال، وإن لم يكن هذا ولا ذاك فلا أقل مِن أنه سبق أبا الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ) إلى الجمع بين المذهبين، وهذا هو الذي أميل إليه الآن»[(٥)].

---

(١) معاني القرآن (٣/ ١٣٢).

(٢) أخرجه مسلم في كتاب الذكر، باب ما يقول عند النوم وأخذ المضجع (٤/ ٢٠٨٤) ح(٢٧١٣).

(٣) انظر: طريق الهجرتين ص:(٢٧)، ومدارج السالكين (١/ ٥٥).

(٤) المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات (٤/ ١٥٢٣ ـ ١٥٢٤).

(٥) أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة لأحمد مكي الأنصاري ص:(٩٤).

ثم ذكر أن ملامح التشابه بين الفراء والأشعري تتمثل في أن كلًّا منهما جمع بين مذهب أهل السنة ومذهب المعتزلة، مَع مخالفتهم في الصِّفات، وفي القَدر[١]، وأن كلًّا منهما يعتمد على المنقول والمعقول معاً، ثم قال: «وإذا كان الأشعري قد اتخذ لنفسه طريقاً وسطاً بين أهل السنة والمعتزلة، فإن الفراء قد سبقه إلى ذلك بنحو قرن من الزمان، واختطَّ له هذا المنهج القويم في الإفادة مِن المذهبين جميعاً»[٢].

ولئن أصاب الدكتور في بيان توسطه بين أهل السنة والمعتزلة، لكنه أخطأ في اعتباره منهجَه منهج الاعتدال والتوسط؛ فأنى له التوسط وقد كان مضطرباً في منهجه؟

* المطلب الثاني *

اتهامه بالميل إلى الفلسفة والاعتزال والتحرير في ذلك

اتهم الفراء بالميل إلى الاعتزال والكلام، والتفلسف في مصنفاته، وسلوك طريق الفلاسفة.

ـ قال المرزباني في ترجمته: «وكان يميل إلى الاعتزال»[٣].

ـ وقال ابن النديم: «كان الفراء يتفلسف في تأليفاته وتصنيفاته؛ حتى يسلك في ألفاظه كلام الفلاسفة»[٤].

ـ وقال ياقوت الحموي: «وكان الفراء فقيهاً، عالماً بالخلاف وبأيام العرب وأخبارها وأشعارها، عارفاً بالطب والنجوم، متكلماً يميل إلى الاعتزال»[٥].

ـ وقال السيوطي: «وكان يحب الكلام، ويميل إلى الاعتزال، وكان متديناً متورعاً، على تيهٍ وعُجْب وتعظم، وكان زائد العصبية على سيبويه، وكتابه تحت رأسه، وكان يتفلسف في تصانيفه، ويسلك ألفاظ الفلاسفة»[٦].

---

(١) سيأتي ما يتعلق بمنهج الفراء في القدر ص:(٦٨٢).
(٢) أبو زكريا الفرَّاء ومذهبه في النحو واللغة ص:(٩٤ ـ ٩٦).
(٣) نور القبس ص:(٣٠١)، وإنباه الرواة (٤/ ١٣).
(٤) الفهرست ص:(٧٣).
(٥) معجم الأدباء (٦/ ٢٨١٢).
(٦) بغية الوعاة (٢/ ٣٣٣).

وبالنظر في هذه التهم يظهر أنها راجعة إلى المرزباني، وابن النديم، والباقون اقتفوهما في النقل والتعصب عليه لكوفيته، لكن التهمة هذه لم تنشأ من فراغ؛ ومصدرها أمور منها:

أ ـ اتصاله الوثيق بالخليفة المأمون (ت٢١٨هـ) نصير المعتزلة، وتأليف الكتب له، وذكر الخطيب وغيره أن الفرَّاء كانت تراوده فكرة الاتصال بالمأمون، فمرَّ به يوماً ثمامة بن الأشرس المعتزلي المشهور، ففاتشه عن اللغة والنحو والفقه والطب وبأيام العرب والشعر والنجوم، فوجده عارفاً بكل ذلك، فأعلَم به المأمون، فطلبه، فكان ذلك أول اتصال بين المأمون والفرَّاء[(١)].

ب ـ اتصاله ببعض كبار المعتزلة، كثمامة بن الأشرس المذكور، والجاحظ، والأخفش، وكان قد أراد أن يتعلم من الجاحظ الكلام فلم يقدر عليه[(٢)]، بينما كانت بينه وبين الأخفش مودة ووصال، ويُقال: إنه عمل (معاني القرآن) على معاني الأخفش، ومعاني الكسائي[(٣)].

جـ ـ أخذه بالأساليب البلاغية في تفسير الآيات القرآنية كالتشبيه والحذف، وهذه طريقة استحدثتها المعتزلة، ثم أخذت بها الأشعرية[(٤)].

غير أننا نتساءل: هل الفرَّاء تأثر تأثراً كبيراً بهم، وصار بالفعل معتزلياً؟ أم أنه تسربت إليه بعض الأفكار الاعتزالية من غير انتساب لهم؟ الظاهر هو الثاني؛ لِمَا رُوي من قوله: «كنتُ أنا وبشر المَرِيسي في بيت واحد عشرين سنة، ما تعلَّم مني شيئاً، ولا تعلَّمتُ منه شيئاً»[(٥)].

ومن أمثلة تأثره بالاعتزال:

أ ـ أخذه بالأساليب البلاغية المُشار إليها آنفاً، ولم يظهر هذا في مفسري السَّلف في زمانه.

(١) تاريخ بغداد (١٤/ ١٥١)، وإنباه الرواة (٤/ ١٨ ـ ١٩)، وفيات الأعيان (٦/ ١٧٧).

(٢) إنباه الرواة (٤/ ١٤)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢٢٩).

(٣) إنباه الرواة (٢/ ٣٧، ٣٩).

(٤) انظر مثلاً: معاني القرآن له (١/ ١٤، ٦١، ٩٩).

(٥) إنباه الرواة (٤/ ١٤).

ب ـ موافقته للمعتزلة في توجيه آية في سورة الكهف، حيث قال: «وقوله: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَاْىْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ۝ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾[(١)]: إلا أن تقول: إن شاء الله، ويكون [معنى] القول: ولا تقولنَّه إلا أن يشاء الله؛ أي إلا ما يريد الله»[(٢)].

فإن التوجيه الثاني الذي ذكره موافقٌ لتفسير المعتزلة لمعنى الآية، وهو تعليق قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ بالنهي المتقدم، وهو ﴿وَلَا تَقُولَنَّ﴾، فيكون المعنى: ولا تقولن: إنك تفعل إلا ما يريد الله.

وبيان ذلك: أن أهل السنة والأشاعرة اختلفوا مع المعتزلة في متعلق جملة: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ مِن الآية، فذهب أهل السنة والأشاعرة أنها متعلقة بـ ﴿فَاعِلٌ﴾، وموضع ﴿أَن﴾ نصبٌ، والتقدير: لا تقولن: أفعل شيئاً غداً إلا أن تقول: إن شاء الله، فحذف (تَقُولَ)، وحذف القول كثيرٌ في العربية، وقيل: التقدير: إلا متلبساً بقول: إن شاء الله[(٣)]. واستدلوا بما ورد في سبب نزول الآية أن النبي ﷺ سألته قريش عن الروح، فقال: (ائتوني غداً أخبركم)، ولم يستثن، فأبطأ عليه الوحي خمسة عشر يوماً حتى شقَّ عليه، فأنزل الله هذه الآية[(٤)].

قال ابن جرير: «ومعنى الكلام إلا أن تقول معه: إن شاء الله، فترك ذكر (تقول) اكتفاءً بما ذكر معه إذ كان في الكلام دلالة عليه، وكان بعض أهل العربية يقول: جائز أن يكون معنى قوله: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ استثناء من القَول لا من الفعل، كأن معناه عنده: لا تقولن قولاً إلا أن يشاء الله ذلك القول، وهذا وجه بعيد من المفهوم بالظاهر من التنزيل مع خلافه تأويل أهل التأويل»[(٥)].

---

(١) سورة الكهف: الآيتان (٢٣، ٢٤).

(٢) معاني القرآن (٢/ ١٣٨)، وما بين المعقوفتين تصويب مني، ومحلها في الكتاب [مع] ولا يستقيم به المعنى.

(٣) انظر: جامع البيان (١٥/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩)، وإملاء ما منَّ به الرحمن (٢/ ١٠١)، والدر المصون (٧/ ٤٦٩).

(٤) انظر: جامع البيان (١٥/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

(٥) جامع البيان (١٥/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩).

وذهب الشريف المُرتضى والزَّمخشري في وجهٍ، وغيرهما من المعتزلة إلى أنَّ جُملة: ﴿إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾ متعلقة بالنهي المتقدم، لا بقوله ﴿فَاعِلٌ﴾، قالوا: «لأنه لو قال: إني فاعل كذا إلا أن يشاء الله، كان معناه: إلا أن تعترض مشيئة الله دون فعله، وذلك لا مدخل له فيه للنهي»(١)، وذهبوا إلى هذا بناءً على قولهم: إن مشيئة الله لا تتعلق بجميع أفعال المكلَّفين، بل ببعضها(٢).

قال المُرتضى وهو يقرر ذلك: «قلنا: تأويل هذه الآية مبنيٌّ على وجهين: أحدهما: أن نجعل حرف الشرط الذي هو (إن) متعلقاً بما يليه، وبما هو متعلقٌ به في الظاهر، من غير تقدير محذوفٍ، ويكون التقدير: ولا تقولن: إنك تفعل إلا ما يريد الله، وهذا الجواب ذكره الفراء، وما رأيتُه إلا له، ومن العجب تغلغله إلى مثل هذا، مع أنه لم يكن متظاهراً بالقول بالعدل»(٣). ثم ذكر الوجه الآخر.

وقد ردَّ ابن المنير على الزمخشري في توجيه هذه الآية كاشفاً سبب قوله به، فقال: «وليت شعري ما معنى قول الزمخشري في تفسير الآية: كأنَّ المعنى: إلا أن تعترض المشيئة دونه، معتقداً أن مشيئة الله تعالى لا تعترض على فعل أحدٍ، فكم شاء من الأفعال فتُركت، وكم شاء من التروك ففُعِلت على زعم القدرية؟! فلا معنى على أصلهم الفاسد لتعليق الفعل بالمشيئة قولاً، وهو غير متعلق بها وقوعاً، حتى إن قول القائل: (لا أفعل كذا إلا أن يشاء الله أن أفعلَه) كذبٌ وخلفٌ بتقدير فعله إذا كان من قبيل المُباح؛ لأن الله لا يشاؤه على زعمهم الفاسد، فما أبعد عقدهم مِن قواعد الشرع! فسحقاً سحقاً»(٤).

لكن الفراء وإن تأثر ببعض الأفكار الاعتزالية فإنه لم يكن معتزلياً بالمعنى

---

(١) انظر: الكشاف (٢/ ٣٨٦)، ط دار المعرفة، والمسائل الاعتزالية الواردة في تفسير الكشاف (٢/ ٦٤٥).

(٢) انظر: أمالي المرتضى (٢/ ١٢٠)، وبدع التفاسير للغماري ص:(٨٨)، دار الكتبي، القاهرة ١٤١٢هـ.

(٣) أمالي المرتضى (٢/ ١٢٠)، و(إنْ) التي يعنيها هي التي في تقدير الكلام.

(٤) الانتصاف من الكشاف (على حاشية الكشاف) (٢/ ٣٨٦) ط دار المعرفة.

المعهود، وشاهد ذلك المواضع الكثيرة التي خالف فيها المعتزلة في كتابه، منها المواضع التالية:

ـ ما سبق من إثباته الصفات على طريقة السَّلف، والمعتزلة لا يثبتون صفة بالإطلاق.

ـ رده على أهل القدر في قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ۝٥٦﴾[١] حيث قال: «إلا ليُوَحِّدُوني، وهذه خَاصَّة، يقول: وما خلقتُ أهل السَّعادة مِن الفريقين إلا ليُوحِّدُوني، وقال بعضهم: خلقهم ليفعلوا، ففعل بعضهم وترك بعضٌ، وليس فيه لأهل القدر حُجَّةٌ، وقد فُسِّر»[٢].

ـ وقال في قوله: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾[٣]: «أي أضلهم الله عن ذلك في اللوح المحفوظ»[٤].

ـ وقال عند قوله تعالى: ﴿وَمَن يُهِنِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن مُّكْرِمٍ﴾[٥]: «ومن يُشقه الله فما له من مُسعد»[٦]. والمعتزلة لا ينسبون الإضلال والإشقاء إلى الله سبحانه[٧].

ـ تفسيره لقوله تعالى: ﴿فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ﴾[٨] حيث ذكر أثرين أحدهما عن ابن عباس، والآخر عن سعيد بن جبير، يدلان على وقوع البكاء حقيقة من السماء والأرض، والمعتزلة لا يقولون بذلك، بل يحملون الآية على المجاز[٩].

---

(١) سورة الذاريات: الآية (٥٦).
(٢) معاني القرآن (٣/ ٨٩).
(٣) سورة هود: الآية (٢٠).
(٤) معاني القرآن (٢/ ٨).
(٥) سورة الحج: الآية (١٨).
(٦) معاني القرآن (٢/ ٢١٩).
(٧) وقد فهم الدكتور أحمد مكي الأنصاري من الفراء أمراً معاكساً لهذا، فذهب إلى أنه ينفي القدر، واستدل على ذلك بتفسيره للآية (١٧) من سورة فُصِّلت، ومعها الآية (١٠) من سورة البلد، والآية (٤) من سورة نوح، وغيرها، والسبب في نظري أن الفراء لم يسلك مع آيات القدر منهجاً معيناً، ففي بعضها ما يشعر صراحة أنه يثبت القدر كالذي ذكرناه، والبعض الآخر يُفهم منه نفي القدر. انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص: (٧٧ ـ ٨٠).
(٨) سورة الدخان: الآية (٢٩).
(٩) انظر: معاني القرآن (٣/ ٤١).

ـ تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾[(١)] حيث فسَّره بما ورد من انشقاق القمر، وأن عبد الله بن مسعود رأى حراء مِن بين فلقَتَيه فلقتي القمر[(٢)].

والمعتزلة ينكرون انشقاق القمر، وطعنوا في عبد الله بن مسعود من أجل هذا الخبر[(٣)].

أما التهمة الثانية: وهي اتهامه بالتفلسف في مصنفاته وألفاظه، فقد اختلف الباحثون المعاصرون في مغزى هذه التهمة التي أطلقها ابن النديم عليه دون من قبله، فأنكر بعضهم هذه التهمة على الإطلاق كالدكتور عبد الفتاح شلبي، والدكتور مهدي المخزومي، وذكرا أنهما لم يجدا لا في تصانيفه ولا في نَحْوِه أي أثر للفلسفة الكلامية المعهودة[(٤)].

وأرجع الدكتور أحمد مكي الأنصاري معنى التفلسف المذكور إلى ما يُوجد في مصنفاته مِن التحليل، والتعليل، والتدليل، والتمثيل، والقياس، والتقنين، وتشقيق الكلام، حتى أنه ليستطرد أحياناً، ثم يغوص ويتعمَّق حتى لا يُفهم كلامه، ثم هو بين الفينة والأخرى يستعمل الألفاظ المنطقية مثل (العِلَّة)، و(الحُدود) التي وضعها عنواناً لكتابه المشهور في النحو، ثم أورد فيه زهاء ستين مبحثاً يبدأها بقوله: (حَدّ)، قال: فربما كانت هذه الألفاظ وأشباهها دليلاً على تأثره بالفلسفة والمنطق، ثم أنه سلك سبيل المتكلمين في إرجاع الظواهر اللغوية إلى عللها وأسبابها، مثل ظاهرة (النحت) و(التركيب)، وغيرها[(٥)].

ومِن هنا يظهر أن وجه رميه بالفلسفة أو التفلسف لم يكن لكونه متكلماً أو فيلسوفاً، بل لِمَا فُهم مِن طريقته التحليلية، والبيانية، واستعمالاته لبعض الألفاظ

---

(١) سورة القمر: الآية (٢).

(٢) معاني القرآن (٣/ ١٠٤)، والفلقة: بمعنى الشّق أي أحد شقي القمر بعد انشقاقه.

(٣) انظر: الأزمنة والأمكنة للمرزوقي حكاية عن الجاحظ (١/ ١١٥).

(٤) انظر: أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية ص:(٢٦٦ ـ ٢٦٧)، ومدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو ص:(٣١٥)، وأبو زكريا الفراء ومذاهبه في النحو واللغة ص:(٣٣٨).

(٥) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص:(٣٤٦ ـ ٣٤٧).

المنطقية في شرحه، وكل ذلك ليس دليلاً على دراسته للفلسفة وتأثره بها، والله أعلم.

❊ المطلب الثالث ❊

اتهامه بالتشيع والرَّد على ذلك

لم يقل أحدٌ بتشيع الفراء غير بعض الرَّافضة المتأخرين، وأول من قال منهم بذلك هو الميرزا عبد الله بن عيسى بن محمد صالح التبريزي الأصفهاني تلميذ المجلسي، في كتابه (رِياض العُلماء وحِيَاض الفُضَلاء)[١]، وهو رافضي متأخر توفي كما قال العاملي في ترجمته: «في عُشر الثلاثين بعد المائة والألف»[٢]، ثم تبعه على ذلك مَهدي بَحر العلوم بن مرتضى بن محمد الطباطبائي (ت١٢١٢هـ) في رِجَاله[٣]، والطَّهراني في (الذريعة)[٤]، والعاملي في (أعيان الشيعة)[٥].

قال العاملي: «نصَّ على تشيعه صاحب (رياض العلماء)، ذكره السَّيِّد الطباطبائي في رجاله، وهو يدل على أنه عنده من الشيعة، ولم يذكر مأخذ ذلك»[٦].

والواضح من كلام العاملي أنهم أدرجوه في الشيعة من غير حجة كما هي عادتهم في الاستكثار والتزيد؛ فلا يوجد في كتب الفرَّاء ما يشير إلى التشيع، عكس ما فيها من الدلائل على سُنِّيَّتِه، ولذلك قال العاملي بعد ذلك بقليل: «واعلم أن ابن طاووس ينقل في (سَعد السُّعود)[٧] من كتاب (معاني القرآن) كثيراً، ويُورد عليه الإيرادات الكثيرة... وكلمات ابن طاووس في (سعد السعود)، بل كلمات الفراء أيضاً من كتابه المذكور تشعر بأنه من غير الشيعة»[٨].

---

(١) ذكره الطهراني في الذريعة (١١/ ٣٣١).
(٢) أعيان الشيعة (٨/ ٦٤).
(٣) ترجمته في أعيان الشيعة (١٠/ ١٥٨).
(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢١/ ٢٠٦).
(٥) أعيان الشيعة (١٠/ ٢٩٠).
(٦) أعيان الشيعة (١٠/ ٢٩٠).
(٧) اسمه الكامل (سَعد السُّعود للنُّفُوس مَنضُود). انظر: الذريعة (١٢/ ١٨٢).
(٨) أعيان الشيعة (١٠/ ٢٩٠).

وقد انخدع الدكتور أحمد مكي الأنصاري بدعاوى هؤلاء الرافضة فبدأ يبحث عن علل واهية تبريراً لأقوالهم، منها: أن الفراء نشأ بالكوفة وهي معدن الشيعة، وأن أصله يرجع إلى فارس ودَيلَم وجُلُّ أهل فارس والدَّيلم من الشيعة، وأن شيخيه أبا الأحوص سلام بن سُليم الحنفي الكوفي (ت١٧٩هـ)(١)، ومِنْدَل بن علي أبو عبد الله العَنَزي الكوفي (ت١٦٧هـ)(٢)، كانا يتشيَّعان، وأنه كان يميل إلى الاعتزال، والتشيع والاعتزال قرينان، ويتفلسف في تصانيفه، وللفلسفة اتصال وثيق بالتشيع ومذاهبه، وأنّهَ لم يلتزم في كتبه بإعادة الخافض على الآل في الصلاة على النبي ﷺ، وذلك من عادات الشيعة(٣).

والصَّواب أن ذلك كله وَهمٌ، فالكوفةُ وفارس والدَّيلم لم تكن في يوم من الأيام مخصوصة بالشيعة، وتشيع شيخيه أبي الأحوص ومندل بن علي العنزي لم يكن على نمط الشيعة، فهما من أهل السنة، وإنما هو على بعض ما ذهب إليه بعض السلف من أهل الكوفة مِن تقديم علي على عثمان أو التوقف في ذلك(٤)، ورميُه بالاعتزال والتفلسف في مصنفاته لا يستلزم تشيعه، خاصة وقد رأينا أنه لم يكن معتزلياً؛ وإنما تأثر ببعض أفكارهم، وأنه اتهم بالتفلسف لطريقته في تحليل الإعراب وبيان وجوهه وتفصيله واحتمالاته، لا لمعرفته الفلسفة الكلامية المعهودة، وأما عدم إعادة الخافض في الصَّلاة على النبي ﷺ فأمر راجع إلى تصرف النساخ في كتبه، بدليل إعادته الخافض في بعض كتبه، كما في بداية (معاني القرآن) له(٥).

ويؤيد ما ذهبنا إليه من عدم تشيع الفراء أمور كثيرة تظهر في مؤلفاته، منها ما يلي:

ـ خلو تراثه من آثار الشيعة رواية وتصنيفاً، فإنه أخذ علومه من أهل السنة،

---

(١) ترجمته في تهذيب التهذيب (٤/ ٢٨٢).

(٢) ترجمته في تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٩٨).

(٣) انظر: أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ص: (٩٦ ـ ١٠٢).

(٤) انظر ما سبق في حاشية رقم (٢) ص: (٢٥١).

(٥) معاني القرآن (١/ ١).

ورواها عنهم، فرووا منه، ولا يُوجد في مصنفاته ما يلمح إلى التشيع، ولذلك لم يتهمه أحد من المعتدِّين بالتشيع، سوى هؤلاء الشيعة المتأخرين.

ـ مواقفه من الصحابة تدل على بُعده التام من الشيعة، فهو يصلي على الصحابة مع النبي ﷺ وآله، ويُسَوِّي بين علي وبين غيره من الصَّحابة، ولا يخصه بما اعتادت عليه الشيعة من عبارة (عليه السَّلام) ونحوها حيث لا توجد في كتبه أصلاً، بل يذكر اسمه مجرداً كما يذكر أيَّ صحابي آخر[١]، ويترحم على أبي بكر وعمر وعثمان مع ذكره لأعمالهم الجليلة[٢]، ويذكر أن الصَّحابة حواري النبي ﷺ[٣]، وخصَّ سيدنا عمر رضي الله عنه بالثناء فقال: «ومثله في الكلام: إذا نظرتَ في سِيَر عمر رحمه الله لم يُسئ، المعنى لم تجده أساء»[٤]، كما عاب قتلة عثمان، وشبَّهم باللصوص، فقال فيما رواه عن ابن الزبير: «وأخبرني بعض فُصَحاء المحدثين عن ابن الزبير يعيب قتلة عثمان رحمه الله، فقال: خرجوا عليه كاللُّصوص مِن وراء القرية، فقتلهم الله كلَّ قتلة، ونجا من نجا منهم تحت بطون الكواكب، يريد هربوا ليلاً، فجعل ظهور الكواكب بطوناً، وذلك جائزٌ على ما أخبرتك»[٥].

ـ اعتماده على الصَّحابة والسَّلف في تفسير القرآن، فما من آية يوجد فيها تفسير من الصحابة أو من التابعين إلا ويأتي به، وهذه طريقة سُنِّيَّة غير معهودة من الشيعة قديماً ولا حديثاً لعداوتهم للصحابة والسَّلف.

---

(١) انظر: معاني القرآن (١/ ٣٠٢، ٢/ ٦٥، ٧٩، ١١٨، ١٣٢، ١٩١، ٢١٢، ٣/ ١١٩، ٢١١).

(٢) انظر: معاني القرآن (١/ ٧٤، ٤٦١، ٣/ ٢٩، ١١٨، ٢٢٥).

(٣) معاني القرآن (١/ ٢١٨).

(٤) معاني القرآن (١/ ٦١).

(٥) معاني القرآن (٣/ ١١٨).

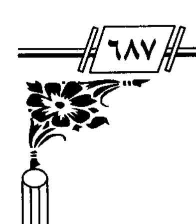

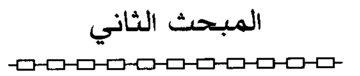

المبحث الثاني

منهج أبي العباس المُبرِّد[(١)] (ت٢٨٥هـ)[(٢)] في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية

ألف أبو العباس المبرد كتابين في الأسماء والصفات، هما: (معاني

(١) لقب بهذا اللقب؛ لأنَّه لما صنف المازني (كتاب الألف واللام) سأله عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، وقال له: قم فأنت المُبَرِّد، بالكسر، أي المثبت للحق، فحرَّفه الكوفيون، وفتحوا الراء. انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٦٧٩)، وقيل غير ذلك. انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٤٦).

(٢) هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر، أبو العباس المبرِّد، ولد بالبصرة عام ٢١٠هـ، فنشأ بها، وأخذ النحو عن الجَرمي والمازني والرِّياشي وأبي حاتم السجستاني، وقرأ على الأوَّلين كتاب سيبويه، ولمَّا نبغ علمه واشتهر حاله استدعاه المتوكل من البصرة إلى سامراء عام ٢٤٦هـ من أجل مسألة نحوية، فأقام بها سنة، ولمَّا قتل المتوكل عام ٢٤٧هـ ارتحل إلى بغداد، فدخلها غريباً، ثم تعرَّف على الناس، ولزمه جمع من كبار النحاة لمَّا عرفوا منزلته في العربية، كالزجاج، ونفطويه، والصُّولي، فأخذوا منه، ونشروا علومه، فذاع صيته، وكثر أصحابه، ولم يزل ببغداد يؤلف ويُصَنِّف حتى توفي عام ٢٨٥هـ. وكان علامة، أديباً، لغوياً، ثقة، فصيحاً، وسيماً جميلاً، انتهت إليه رئاسة البصريين، ومن كتبه: الكامل، والمقتضب، ومعاني القرآن، وغيرها.

• مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص: (١٣٥)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (١٥١)، ونور القبس ص: (٣٢٤)، وتاريخ العلماء النحويين ص: (٥٣)، وتاريخ بغداد (٣/ ٣٨٠)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٤١)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٦٧٨)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٥٧٦)، وغاية النهاية (٢/ ٢٨٠)، وبغية الوعاة (١/ ٢٦٩)، وطبقات المفسرين (٢/ ٢٦٧)، وأبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، تأليف د. محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٥هـ.

صفات الله)، و(العبارة عن أسماء الله تعالى)، وشَرَح القرآن بـ (معاني القرآن)[١]، غير أن أياً من هذه الكتب المذكورة لم يصل إلينا، مِمَّا جعل الوقوف على كلامه في الأسماء والصفات من النوادر.

ويبدو من عنوان الكتابين الأوَّلين، ومِمَّا سيأتينا أنه كان يثبت الأسماء والصفات بالجملة، وإن لم نقف على تفاصيل مقولاته فيها، سوى القليل الذي سنذكره لاحقاً.

وقد حاولتُ أن أجمع بعض ما جاء عنه في الأسماء والصفات من المصادر المتفرقة، فوجدته قليلاً جداً، غير أنه يظهر منه أنه كان يثبت الأسماء عُموماً، وأما الصفات فقد أثبت بعضها، وأوَّل بعضها، بينما نفى بعضاً منها.

أما الأسماء: فإن مما أثبته منها: (العالم، والقادر، والرَّحيم، والوَدُود، والجَبَّار، والمُتَكَبِّر، والمُبدئ، والمُعيد، والخالق، والبارئ)، وذكر أن بعضها لا يصح إطلاقه إلا عليه سبحانه فقال: «وأما قوله: (قتلنا أخانا للوفاء بجارنا)[٢]، فيكون على ضربين: أحدهما: أن يكون فخَّم نفسه، وعظَّمها، فذكرها باللفظ الذي يُذكر الجميع به، والعرب تفعل هذا، ويُعَدُّ كبراً، ولا ينبغي على حكم الإسلام أن يكون هذا مستعملاً إلا عن الله ﷻ؛ لأنه ذو الكبرياء، كما قال الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ فِى لَيْلَةِ ٱلْقَدْرِ﴾[٣]، و﴿إِنَّآ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾[٤]، وكل صفات الله أعلى الصفات وأجلُّها، فما استُعمل في المخلوقين على تلك الألفاظ وإن خالفت في الحكم فحسنٌ جميل، كقولك: فلان عالم، وفلان قادرٌ، وفلان رحيم، وفلانٌ ودودٌ، إلا ما وصفنا قبل من ذكر التكبر، فإنك إذا قلتَ: فلانٌ جبَّارٌ أو متكبرٌ كان عليه عيباً ونقصاً؛ وذلك لمخالفة هاتين الصفتين الحقَّ، وبعدهما عن الصواب؛ لأنهما للمبدئ المعيد الخالق البارئ، ولا يليق ذلك بمن تَكْسِرُه الجَوْعَة، وتُطغِيه الشَّبْعَة، وتنقصه اللَّحظة، وهو في كل

---

(١) انظر: الفهرست ص:(٦٤ ـ ٦٥)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٥٢).

(٢) صدر بيت لعمير بن الحباب السلمي، وعجزه: (وكان أبونا قد تجير مقابره)، انظر: الكامل (١/ ٣٥٩) بتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.

(٣) سورة القدر: الآية (١).

(٤) سورة النساء: الآية (١٦٣).

أموره مُدبَّر»[١].

وكذلك نصَّ على أسماء الله الحسنى: (الكبير، والرؤوف، والسَّلام) وشرحها:

* قال في (الكامل): «وكذلك يُتأول ما في الأذان: الله أكبر الله أكبر، أي الله كبيرٌ؛ لأنه إنما يُفاضل بين الشيئين إذا كانا من جنس واحد، يقال: هذا أكبر من هذا إذا شاكَله في بابٍ»، ثم قال: «وقومٌ يقولون: الله أكبر مِن كل شيء[٢]، وليس يقع هذا على محض الرؤية؛ لأنه تبارك وتعالى ليس كمثله شيء»[٣].

* وقال فيه أيضاً: «وقد قرئ: الله رَؤُوف بالعباد، ورؤوف أكثر، وإنما هو من الرأفة، وهي أشد من الرَّحمة»[٤].

* ونقل الزّجَّاج عن المبرد فقال: «سمعتُ أبا العباس محمد بن يزيد، يذكر أن السَّلام في اللغة أربعة أشياء: فمنها سلمتُ سلاماً، مصدر سلَّمتُ، ومنها السّلام جمع سَلامة، ومنها السّلام اسم من أسماء الله تعالى، ومنها السَّلام شجرٌ»[٥].

ومن الصفات التي أثبتها: صفة العلم، والفضل، والطَّول، والغُفران:

ـ قال في (المقتضب) تحت (بابٌ من مسائل بابِ كان): «وجائز أن تقول:

---

(١) الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٩٦) تحقيق تغاريد بيضون، ونعيم زرزور، ط دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ.

(٢) وهو الصَّحيح لِما أخرجه الترمذي في سننه (٥/ ١٨٦) ح(٢٩٥٣)، وأحمد في المسند (٤/ ٣٧٨)، وابن حبان في صحيحه (١٦/ ١٨٣ ـ ١٨٤) أن النبي ﷺ قال لعدي بن حاتم: «يا عدي ما يُفِرُّك؟ أيُفِرُّك أن يقال: لا إله إلا الله؟ فهل تعلم مِن إله إلا الله؟ يا عدي ما يفرك؟ أيفرك أن يقال: الله أكبر؟ فهل من شيء أكبر من الله». قال الهيثمي في مجمع الزوائد (٥/ ٣٣٥): «رواه أحمد ورجاله رجال الصحيح، غير عبَّاد بن حبيش وهو ثقة»، وبه قال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٥/ ٢٣٩)، واستدل بهذا الحديث.

(٣) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢١).

(٤) الكامل في اللغة والأدب (١/ ٤٤٠).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣) عند قول الله: ﴿فَقُلْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾، واشتقاق أسماء الله ص: (٢١٥)، وتهذيب اللغة (١٢/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦).

كنتُ أخاك، وإن كان أخاه الساعة، تريد أن تُعلمه ما كان، ولا تخبر عن وقته الذي هو فيه لِعِلْمِ المُخاطَب ذاك، ولأن القائل ـ إذا كانت الأخبار حقاً ـ أن يخبر عنها بما أراد، ويترك غيره، فمن ذلك قول الله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾[١] وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾[٢]، قول النحويين والمفسرين في هذا واحدٌ، أنَّ معناه والله أعلم: أنه خبَّرنا بمثل ما يُعرف مِن فَضله، وطَوله، ورحمته، وغُفرانه، وأنه علَّام الغُيوب، قبل أن تكون، فعلَّمنا ذلك، ودلَّنا عليه بهذا وغيره، ومثل ذلك قوله: ﴿وَٱلْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِّلَّهِ﴾[٣]، ونحن نعلم أن الأمر أبداً لله»[٤].

ـ وقال في موضع آخر منه ـ وهو يبين اختلاف مجرى الأفعال على الله عن عباده ـ: «وليس شيء يُخبر به عن الله ﷻ إلا على خلاف ما تُخبر به عن غيره في المعنى، وجنس الفعل واحدٌ في الإعمال، فَمِن ذلك ما أذكره لك؛ ليدل على سائره إن شاء الله، وهو نحو قولك: رَحِمَ الله الناس، ورحم زيدٌ عمراً، فالرَّحمة من زيدٍ رقة وتَحَنُّنٌ، والله عزَّ وجل يَجِلُّ عنها، وكذلك عَلِم اللهُ، وهو العالم لنفسه، وتقول: عَلِمَ زيدٌ علماً، وإنما ذلك عِلمٌ جُعِل فيه، وأدبٌ اكتسبه، وكذلك جميع ما يُخبر به عنه، وإذا كان زيدٌ مفعولاً قلتَ: لطمتُ زيداً، ورأيتُ عمراً، وتقول: ذكرتُ الله، فإنما تعني أن ذكرك كان لهذا الاسم، وكذلك دعوت الله، فمخارج الأفعال واحدةٌ في الإعمال، والمعاني تختلف، فعلى هذا يجري التقدير فيما ذكرتُ لك»[٥].

وأما التي أوَّلها فمنها: صفة اليمين، وصفة الرَّحمة، وصفة المَكر، والسخرية، والاستهزاء، فقد أوَّل اليمين: بالقوة، والرَّحمة: بالإنعام والإفضال على عباده، والمكر والسخرية والاستهزاء بالعذاب والتنكيل، من باب تَساوِي الفعلين وتَبايُن المَخْرَجَين.

ـ قال في (الكامل) بعد أن ذكر أبياتاً للشماخ بن ضرار المُري، منها قوله:

---

(١) سورة النساء: الآية (٩٦، ١٠٠).
(٢) سورة النساء: الآية (١٤٨).
(٣) سورة الانفطار: الآية (١٩).
(٤) المقتضب (٤/ ١١٩).
(٥) المقتضب (٤/ ١٧٦ ـ ١٧٧).

إذا ما رايةٌ رُفعت لمجدٍ تلقَّاها عَرَابة باليمين[(١)]

«قولُه: تلقاها عَرَابة باليمين، قال أصحاب المَعاني: معناه بالقوة، وقالوا مثل ذلك في قول الله ﷻ: ﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[(٢)]»[(٣)].

ـ وقال النحاس في معانيه ناقلاً عن المبرد: «معنى ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[(٤)] أي: يملكها، كما تقول: هذا في قبضتي، قال مُحمد بن يزيد: «معنى بيمينه: بقوته، وأنشد:

إذا ما رايةٌ رُفعت لمَجدٍ تلقَّاها عَرَابة باليَمِين

أي: بالقوة»[(٥)].

ـ ونقل الزَّجَّاجي عنه في اسمي الله (الرَّحمن الرَّحيم) أنه قال: «الرَّحمَة من العِباد تَحَنُّنٌ ورقة على المرحوم، وهي مِن الله ﷻ إنعام وإفضال على العباد، قال: لأن الأفعَال تتصل بالله ﷻ على خلاف اتصالها بالآدميين، ألا ترى أنا نقول: (عَلِم زيد) كما نقول: (عَلِم الله)، وزيدٌ عَلِمَ بالاكتساب بعد أن كان جاهلاً، ويجوز أن يجهل بعد أن عَلِم، والله ﷻ يتعالَى عن ذلك، وكذلك ما أشبهه، وكذلك: وسعت رحمته كل شيء: أي إنعامه وإفضاله»[(٦)].

ـ وقال في كتابه (ما اتفق لفظه واختلف معناه): «وقوله تعالى: ﴿فَمَنِ ٱعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ فَٱعْتَدُواْ عَلَيْهِ﴾[(٧)] المعنى: فاقتصُّوا منه، يُخرج اللَّفظ كلفظ ما قبله، كقول العرب: الجزاء بالجزاء، والأول ليس بجزاء، وتقول: فعلتُ بفلانٍ مثل ما فعل بي، أي اقتصصتُ منه، والأول بدأ ظالماً، والمكافئ إنما أخذ حقَّه، فالفعلان متساويان والمخرجان متباينان؛ إذ كان الأول ظالماً والثاني إنما أخذ حقه. . . ومثله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ۝١٤ ٱللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[(٨)]، وقال: ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ ٱللَّهُ

---

(١) البيت للشماخ، وهو في ديوانه ص:(٣٣٦)، والمحتسب (٢/ ٢٣٤)، وأسرار البلاغة ص:(٣٥٨).
(٢) سورة الزمر: الآية (٦٧).
(٣) الكامل في اللغة والأدب (١/ ١١٠).
(٤) سورة الزمر: الآية (٦٧).
(٥) معاني القرآن الكريم (٦/ ١٩١).
(٦) اشتقاق أسماء الله ص:(٤١، ١٥٧).
(٧) سورة البقرة: الآية (١٩٤).
(٨) سورة البقرة: الآيتان (١٤، ١٥)

مِنْهُمْ﴾[١]، وقال: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ﴾[٢] لِمَا ذكرتُ من أوجه الكلام، وإنما مكرهم واستهزاؤهم وسخرهم معصية لله تعالى، وتوثب على أوليائه، ومكر الله واستهزاؤه وسُخره عذابٌ لهم وتنكيلٌ»[٣].

وأما الَّذي نفاه من الصفات: فمثاله: صفة التعجب، حيث قال في (باب التعجب) من المقتضب: «ومن هذا الباب قوله ﷻ: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾[٤]، ولا يُقال لله ﷻ: تعجَّب، ولكنه خَرَج على كلام العِباد، أي: هؤلاء مِمَّن يجب أن يُقال فيهم: ما أسمعهم وأبصرهم في ذلك الوقت، ومثل هذا قوله: ﴿فَقُولَا لَهُۥ قَوْلًا لَّيِّنًا لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ ﴿٤٤﴾﴾[٥] و(لعلَّ) إنما هي للترجي، ولا يُقال ذلك لله، ولكن المعنى والله أعلم: اذهبا أنتما على رجائكما، وقُولا القول الذي ترجوان به»[٦].

ويخرج من هذه الأمثلة التي سقناها أنه كان مضطرباً، ولم ينتهج مع الصفات منهجاً محدداً، ولكنه مع ذلك لم يكن معتزلياً، لأن المعتزلة ينكرون الأسماء والصِّفات بالكلية سوى الأعلام الجامدة التي لا تدل على صفة، والمبرد خالفهم في هذا، فشرح الأسماء الحسنى، وبيَّن معانيها، مع عدم معرفتنا لِمَا قال في معظمها؛ لضياع مؤلفاته فيها، أما الصفات فأثبت بعضها، بينما أوَّل البعض أو نفاه، فيكون منهجه قريباً من منهج الأشاعرة الذين جاؤوا بعده.

وقد جاء في (الكامل) وبعض المصادر ما يشير إلى قوله ببعض أقوال المعتزلة، ومن ذلك:

أ ـ ما ورد في (طبقات المعتزلة) أنه كان من النحاة القائلين بالعَدل[٧].

ب ـ وقال في الكامل: «وأهل النَّظر يقولون في قول الله ﷻ: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾[٨]: لم يكن كلامٌ، وإنما فعَل ﷻ ما أراد فوُجد، قال الرَّاجز:

---

(١) سورة التوبة: الآية (٧٩).
(٢) سورة الأنفال: الآية (٣٠).
(٣) ما اتفق لفظُه واختلف معناه ص:(١٣ ـ ١٤)، بتحقيق الأستاذ عبد العزيز الميمني الرَّاجكوتي.
(٤) سورة مريم: الآية (٣٨).
(٥) سورة طه: الآية (٤٤).
(٦) المقتضب (٤/ ١٨٣).
(٧) طبقات المعتزلة ص:(١٣١).
(٨) سورة فصلت: الآية (١١).

قد خنَّق الحوضُ وقال قطني ... مَهلاً رُويداً قد ملأت بطني[1]

ولم يكن كلامٌ، وإنما وُجد ذلك فيه»[2].

وهذا التفسير بالحَال لا بالحقيقة هو تفسير المعتزلة في هذه الآية وما شابهها من الآيات المتعلقة بعبادات الجَمادات وشعورها، وقد مر بنا ذلك مراراً.

جـ ـ ما أورد عنه المرزباني عنه من تغليطه لمن قال بأن الاسم هو المُسَمَّى، وميله إلى القول بأن الاسم غير المُسَمَّى[3]. والقول بأن الاسم غير المسمى هو قول المعتزلة.

د ـ وأخرج أبو عبيد الهروي الباشاني بسنده إلى أبي عمر الزاهد، قال: سُئل المبرد عن قوله تعالى: ﴿تَدْعُواْ مَنْ أَدْبَرَ وَتَوَلَّىٰ﴾؟[4] فقال: تُعَذِّب، رواه النضر عن الخليل، وأنكر قول ثعلب: تنادي؛ لأن المبرد كان يعتقد أن جهنم لا تتكلم، فاحتج ثعلب بقول ابن عباس: «نار جهنم تنادي يوم القيامة بلسان فصيحٍ الكفارَ فتلتقطهم كما يلتقط الطائرُ الحَبَّ»[5].

لكن هذه الأمثلة لا تقطع باعتزاله؛ لِما سبق من كلامه في الصفات، ولأنه أدرج الخوارج والمعتزلة والرَّافضة والشيعة ضمن أهل البدع والأهواء في موضعين من كتابه (الكامل)، وصرَّح بذلك[6].

فلا يُعقل أن يذم المعتزلة ثم يقول بأقوالهم، لكن ما سبق ـ إن صحَّ عنه ـ قد يكون تأثراً منه ببعض أقوال المعتزلة، واحتمال ذلك قريب جداً؛ لأنه أخذ في البصرة عن المازني والسجستاني، وكان يقولان بالقدر، ثم عايش المعتزلة لمَّا ورد بغداد كالجاحظ وغيره.

---

(١) تقدم تخريجه في ص: (٣٧٤).

(٢) الكامل (١/ ٣٩٩)، وقد أسند النحاس في معانيه (٦/ ٢٥٠) هذا القول إلى المبرد، فقال بعد أن ذكر الآية: «وقال محمد بن يزيد: هذا إخبار عن الهيئة، أي: صارتا في هيئة من قال، أي هو كما قال: (امتلأ الحَوضُ وقال قَطْنِي) أي: حسبي، أي: صار في هيئة من يقول».

(٣) انظر: نور القبس ص: (١١٠ ـ ١١١).

(٤) سورة المعارج: الآية (١٧).

(٥) الغريبين (٢/ ٦٣٧).

(٦) الكامل (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٤، ١٧٧ ـ ١٧٨).

* المطلب الثاني *

اتهامه برأي الخوارج والرد على ذلك

اتهم ابن أبي الحديد المبرد بأنه يميل إلى الخوارج، فقال: «ونُسب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد إلى رأي الخوارج؛ لإطنابه في كتابه المعروف بـ (الكامل) في ذكرهم، وظهور الميل منه إليهم»[(١)].

ويبدو أن الأستاذ محب الدين الخطيب اعتمد هذا فقال: «المبرد ينزع إلى شيء من رأي الخوارج، وله فيهم هوى، وإن إمامته في اللغة والأدب لا تغطي على ضعفه في علم الرِّواية والإسناد»[(٢)].

وفي تقديري أن اتهام المبرد بالخارجية تدفعه أشياء منها:

ـ أنه جعل الخوارج من أهل الأهواء، وتحدث عنهم كفرقة من الفرق التي خرجت على المسلمين، كما هو بيِّن من الكامل، مع ذكر فرقهم[(٣)].

ـ ولمَّا ذكر آراء فرق الخوارج في مخالفيهم من المسلمين قال: «وأنا أقول: إن عدونا كعدو رسول الله ﷺ، ولكن لا أحرم مناكحتهم، ومواريثهم؛ لأن معهم التوحيد والإقرار بالكتاب والرسول ﷺ، فأرى معهم دعوة المسلمين تجمعهم، وأراهم كفاراً للنعم»[(٤)]. وهذا خلاف رأي الخوارج الذين يقولون بعكس ذلك.

ـ ولمَّا ذكر نافع بن الأزرق وكان من رؤساء الخوارج وصمه بما يدل صراحة أنه كان ينفر من الخوارج ولا يميل إلى آرائهم وأهوائهم، فقال: «ويروى عن أبي الجَلد[(٥)] أنه نظر إلى نافع بن الأزرق الحنفي، وإلى نَظرِه وتَوَغُّله وتَعَمُّقِه، فقال: إني لأجد لجهنم سبعة أبواب، وإنَّ أشدها حراً للخوارج فاحذر أن تكون منهم،

---

(١) شرح نهج البلاغة (١/ ٤٤٧).

(٢) هامش العواصم من القواصم بتحقيق محب الدين الخطيب ص: (٢٤٩).

(٣) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٤٢). (٤) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٢٣١).

(٥) هو جيلان بن فروة الأسدي الجوني البصري، روى عنه قتادة، وابن سيرين، وعبد الملك بن حبيب أبو عمران الجوني. انظر: الأسامي والكنى (٣/ ١٩٣)، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه (١/ ٢٨٤).

قال[١]: وكان نافع ابن الأزرق يَنْتَجِعُ عبد الله بن العباس فيسأله، فله عنه مسائل من القرآن وغيره قد رجع إليه في تفسيرها، فقبله وانتحله، ثم غلبت عليه الشِّقوة، ونحن ذاكرون منها صدراً إن شاء الله»[٢].

وإطالة المبرد في أخبار الخوارج لم يكن مبعثها الميل إليهم، وإنما كان الغرض منه تسجيل طرف من ألفاظهم الجزلة، ومحاوراتهم البديعة، كما قال المبرد: «وأخبار الخوارج كثيرة طويلة، وليس كتابنا مُفرداً لهم، لكنَّا نذكر من أمورهم ما فيه معنى وأدب، أو شعر مستطرف، أو كلام من خطبة معروفة مختارة»[٣].

ولما أنهى حديثه عنهم اعتذر عن الإطالة في أخبارهم، مُنوهاً أنه لم يقصد إلى جمع أخبارهم، بقوله: «قال أبو العباس: وهذا الكتاب لم نبتدئه لتتصل فيه أخبار الخوارج، ولكن رُبَّما اتصل شيء بشيء، والحديث ذو شُجون، ويَقترِح المُقترح ما يَفسخ به عزم صاحب الكتاب، ويَصدُّه عن سَنَنِه، ويُزيله عن طريقه»[٤].

وصنيع المبرد في كتابه مع أخبار الفرق يدل على أنه لم يكن خارجياً، ولا شيعياً، فمسلكه في الفتنة بين علي ومعاوية يدل أنه كان يؤثر الاعتدال والقصد، فلم يضمن كتابه شيئاً في ذم علي أو معاوية رضي الله عنهما، وإنما كان يمسك عن ذلك عندما يصل إليه[٥]:

* فلمَّا ذكر كتاب معاوية إلى علي قال: «وفي آخر هذا الشعر ذم لعلي بن أبي طالب رضي الله عنه أمسكنا عن ذكره»[٦].

* ولمَّا ذكر جواب علي لمعاوية ذكر طرفاً من شعر شاعره يقدح في معاوية،

---

(١) أي: المبرد.
(٢) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٨٢ ـ ١٨٣).
(٣) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٩٨).
(٤) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٣١٤ ـ ٣١٥).
(٥) مقدمة الدكتور عبد الخالق عضيمة لـ(المقتضب) (١/ ٤١).
(٦) الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٦٩).

ثم قال: «وبعد هذا ما نمسك عنه»[١].

* وفي بداية الرَّسائل المتبادلة بين أبي جعفر المنصور، ومحمد بن عبد الله بن حسن العلوي، قال: «ونحن ذاكرون الرَّسائل بين أمير المؤمنين المنصور، وبين محمد بن عبد الله بن حسن العلوي، كما وعدنا في أول الكتاب، ونختصر ما يجوز ذكره منه، ونُمسِك عن الباقي، فقد قيل: الرَّاوية أحد الشَّاتمين»[٢].

* وعلَّق المبرد على شعر للوليد بن عقبة بن أبي مُعَيط لمَّا قال حين قُتل عثمان بن عفان:

بني هاشم ردُّوا سلاحَ ابن أختكم[٣] ... ولا تُنهبوه لا تَحِلُّ مَنَاهِبُهْ
بني هاشم كيف الهَوَادَة بيننا؟ ... وعند عليٍّ دِرعُه ونَجَائبُهْ
هم قتلوه كي يكونوا مكانه ... كما غدرت يوماً بكِسْرَى مَرازِبُهْ[٤]

بقوله: «وهذا القول باطلٌ، وكان عروة بن الزبير إذا ذكر مقتل عثمان يقول: كان عليٌّ أتقى لله من أن يُعين في قتل عثمان، وكان عثمان أتقى لله من أن يُعين في قتل عليّ»[٥].

* ولَعَنَ خالد بن عبد الله القسري[٦] ـ إن لم يكن من النُسَّاخ ـ لِلَعنه علياً فقال: «وكان خالد بن عبد الله القسري لعنه الله يلعن عليَّ بن أبي طالب رحمة الله

---

(١) الكامل في اللغة والأدب (١/ ٢٧٢). (٢) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٣٩٦).
(٣) وهي أم عثمان: أروى بنت كُريز بن حبيب بن ربيعة بن عبد شمش بن عبد مناف. انظر: الكامل (٢/ ٤٤).
(٤) وردت الأبيات في جمهرة الأمثال (١/ ٤٢١)، والأغاني (٥/ ١٢٠، ١٥١)، والحماسة البصرية (٢/ ٥٩٨ ـ ٥٩٩)، ومجمع الأمثال (١/ ٢٢٦)، والمَرازب: جمع مَرزُبَان، وهو الرئيس من الفُرس، وقيل: هو عندهم: الشُجَّاع المُقَدَّم على القوم دُون المَلِك، وهو المراد به هنا. انظر: المُعَرَّب للجواليقي ص: (٥٨٨)، ولسان العرب (١/ ٤١٧).
(٥) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ٤٤).
(٦) هو خالد بن عبد الله بن يزيد أبو الهيثم القسري، ولي مكة عام ٨٩هـ للوليد بن عبد الملك، ثم لسليمان، ثم ولاه هشامٌ البصرة والكوفة عام ١٠٠هـ، وكان جواداً ممدحاً، شديداً على الجهمية والرَّافضة، توفي ١٢٦هـ. انظر: وفيات الأعيان (٢/ ٢٢٦)، والسير (٥/ ٤٢٥).

عليه ورضوانه على المنبر، فيقول: فَعَل الله على علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف، ابن عم رسول الله ﷺ، وزوج ابنته فاطمة، وأبي الحسن والحسين، ثم يقبل على الناس فيقول: أكنَيْتُ؟»[(١)].

والواضح من الأمثلة التي ضربناها أن المبرد كان معتدلاً فيما حكاه بين علي ومعاوية رضي الله عنهما، وعلى نمط ذلك جرى مع سائر الصحابة، فهو كثير الرِّواية لأقوال الخلفاء الراشدين، ومعاوية، وسائر الصحابة، على وجه الاستشهاد بها بلاغة وأدباً، مع الترضي عن الجميع أو الترحم عليهم، وذلك بيّنٌ في كتابيه (الكامل) و(الفاضل)، ويصعب إيراده هنا لطوله[(٢)].

وقد أخذ أبو بكر بن العربي في (العواصم من القواصم)، على المبرد وغيره من الأدباء والمؤرخين والمفسرين ما أوردوه في حق الصحابة، مِن المخاطبات والمكاتبات التي جرت بينهم، وكلام بعضهم في بعض، كالذي جرى بين علي وعثمان[(٣)]، وبين علي ومعاوية[(٤)]، وغيره مما وقع بين الصحابة، وفي تقديري أن المبرد بعينه لم يُرد بذلك الطَّعن في الصحابة، بل نقل ذلك عن رواة الأخبار كغيره على وجه الاستطراف، من غير التزام لصحتها روايةً ودرايةً، لكنَّه كان الأولى به وبغيره ألا يُوردَ تلك الأمور، إيثاراً للسَّلامة والعَافية، فإن الرَّاويةَ أحدُ الشَّاتمين، كما قال هو بنفسه آنفاً.

قال ابن العربي: «إنما ذكرتُ لكم هذا لتحترزوا مِن الخلق، وخاصة من المفسرين، والمؤرخين، وأهل الأدب، بإنهم أهل جَهَالة بحُرمات الدِّين، أو على بدعة مُصرِّين، فلا تبالوا بما رووا، ولا تقبلوا رواية إلا عن أئمة الحديث، ولا تسمعو لمؤرخ كلاماً إلا للطبري، وغير ذلك هو الموت الأحمر، والدَّاء

(١) الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٠)، وليس فيه اللعن، وإنما قال: (فعل)، ولعل المبرد أخذ بالكناية من قوله.

(٢) انظر مثلاً: الكامل (١/ ١٠، ١٤، ١٦، ١٨، ٢٠، ١٩٠، ٢٠١، (عائشة)، ٢٦٧ (معاوية)، ٣١٧، ٢/ ١٩، ٢٤، ٤٦ (رثاء عثمان) ١٤٣، وانظر أيضاً: الفاضل ص: (٤، ١٣، ١٤، ١٦، ١٨، ٥٢، ٦٦).

(٣) انظر: الكامل (١/ ٢٠ ـ ٢٣).

(٤) انظر: الكامل (١/ ٢٦٧ ـ ٢٧٢).

الأكبر؛ فإنهم ينشؤون أحاديث فيها استحقار الصَّحابة والسَّلف، والاستخفاف بهم، واختراع الاسترسال في الأقوال والأفعال عنهم، وخروج مقاصدهم عن الدِّين إلى الدُّنيا، وعَن الحقِّ إلى الهَوَى، فإذا قاطعتم أصل الباطل، واقتصرتم على رواية العُدول، سَلِمتم مِن الحَبائل، ولم تطووا كشحاً على هذه الغَوائل، ومِن أشد شيء على الناس جاهل عاقلٌ، أو مبتدع محتال، (فأما الجاهل فهو ابن قُتيبة، فلم يُبق ولم يَذَر للصحابة رسماً، في كتاب: الإمامة والسياسة، إن صحَّ عنه جميع ما فيه)[1]، وكالمبرِّد في كتابه الأدبي، وأين عَقله من عقل ثعلب، الإمام المُقَدَّم في أماليه[2]، فإنه ساقها بطريقة أدبية، سالمة من الطَّعن على أفاضل الأمة»[3].

وأرى أن كلام ابن العربي في مَحَلِّه، وهو قاعدة في التعامل مع رُواة الأخبار والمفسرين والأدباء حول ما ينقلونه عن الصَّحابة والسَّلف من الأخبار، لغَفلة البعض وجهالته بخطورة ما يرويه، وسوء نيات البعض الآخر منهم؛ لانتسابه إلى المُخالفين لأهل السنة والجماعة.

(١) تقدَّم الكلام على هذه الفقرة في ص:(٢٩١)، وبيَّنا هناك أن ابن قتيبة بريء من (كتاب الإمامة والسياسة).
(٢) يعني به (مجالس ثعلب) وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون.
(٣) العواصم من القواصم ص:(٢٤٨ ـ ٢٤٩) بتحقيق محب الدين الخطيب.

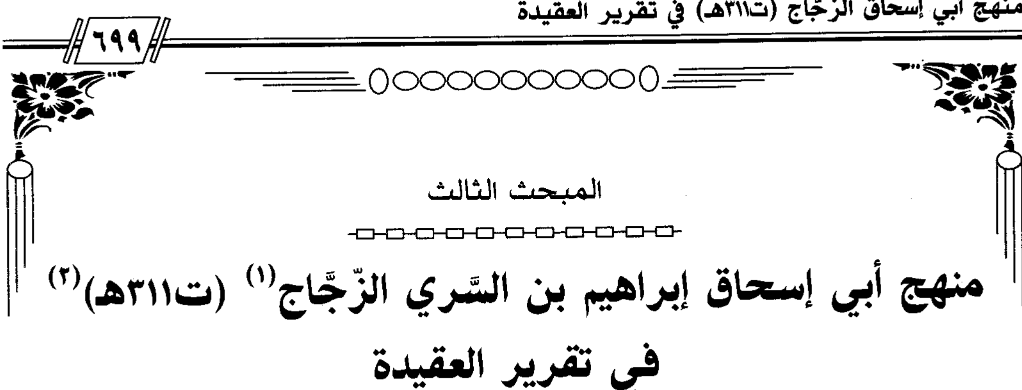

المبحث الثالث

منهج أبي إسحاق إبراهيم بن السَّري الزّجّاج[1] (ت٣١١هـ)[2] في تقرير العقيدة

(١) بفتح الزاي وتشديدها، اسم لمن يعمل في الزُّجَاج، قال الزجَّاج: كنتُ أخرط الزجاج، فاشتهيتُ النحو، فلزمنا المبرد، وكان لا يعلّم إلا بأجرة، فقال: أي شيء صنيعتك؟ قلت: أخرط الزجاج، وكسبي في كل يوم درهم ودانقان، وأريد أن تبالغ في تعليمي، وأنا أعطيك كل يوم درهماً، فلزمه حتى مات. (الأنساب ٣/ ١٤١).

(٢) هو إبراهيم بن السَّرِي بن سهل أبو إسحاق الزجاج، ولد ببغداد عام ٢٣٠هـ تقريباً، فتربى فيها ونشأ، فأخذ عن ثعلب ولازمه، ولمّا ورد المبرد بغداد عام ٢٤٧هـ قادماً من سامراء لزمه بعد اختباره إياه ووقوفه على وفور علمه، وكان يعطيه مِن عَمَله في الزُّجاج كل يوم درهماً مقابل تعليمه إياه، فعلَّمه ودرَّسه كتاب سيبويه حتى أتقنه، ومضت على ذلك مدة حتى طلب عبيد الله بن سليمان الوزير من المبرد مؤدباً لابنه القاسم، فأرسل إليه الزجاج، وبدأ في تأديب القاسم ولازمه حتى أصبح وزيراً للمعتضد بالله بعد وفاة أبيه عُبيد الله، وحصَّل منه الأموال الكثيرة، ثم إن المعتضد طلب من القاسم من يُفَسِّر له كتاباً جامعاً في اللغة ألفه ابن النديم المُحَبِّر سمَّاه: (جامع النطق) تأسى فيه بالخَليل، وعمله جداول على حروف الهجاء، فقدَّم إليه الزّجَّاجَ بعد اعتذار ثعلب والمبرد لكبر سنِّهما، وشرحه له، فصاحبه ونادَمَه، وقدَّر له الأرزاق والعطايا، ولم يزل الزّجَّاج على الشهرة حتى توفي ببغداد عام ٣١١هـ. وكان عالماً باللغة، قيماً بالنحو، أديباً، متديناً فاضلاً، ومن كتبه: معاني القرآن وإعرابه، وتفسير أسماء الله الحسنى، وأمالي الزجاج، والمقصور والمدود، وغيرها.

● مصادر ترجمته: تهذيب اللغة (١/ ٢٨)، وطبقات النحويين واللغويين ص: (١١١)، ونور القبس ص: (٣٤٢)، وتاريخ بغداد (٦/ ٨٩)، ونزهة الألباء ص: (٢٤٤)، وإنباه الرواة (١/ ١٩٤)، ومعجم الأدباء (١/ ١٣٠)، والوافي بالوفيات (٥/ ٢٢٨)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٣٦٠)، وبغية الوعاة (١/ ٤١١)، وطبقات المفسرين (١/ ٩)، وأبو إسحاق الزجاج، حياته، وعطاؤه العلمي، للدكتور محمد علي بلاسي، مقالة منشورة في مجلة الحكمة، العدد (٢١).

○ وفيه أربعة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه السَّلفي العام في إثبات الصفات

أخذ أبو إسحاق الزّجَّاج منهج السلف من شيخه أبي العباس ثعلب، لكنه لازم المبرد بعد دخوله بغداد قادماً من سامُرَّاء بعد قتل المتوكل عام ٢٤٧هـ إلى وفاته، فتأثر به، وأخذ منه، وسرت إليه بعض أفكاره التأويلية للصفات، وإن كان منهجه العام هو منهج السلف.

قال الخطيب وغيره: «كان من أهل الفضل والدِّين، حَسَن الاعتقاد، جميل المذهب»[(١)].

وقد جرى الزّجَّاج على منهج السلف مع كثير من القضايا العقدية في كتبه، وردَّ على المخالفين لهم من المعتزلة والرَّافضة وغيرهم، ولولا بعض تأويلاته التي سنتعرض لها لاحقاً لكان من كبار المتبعين للسلف في عصره.

ومن علامات منهجه المذكور اعتماده في معانيه تفسير القرآن بالقرآن والآثار، وقد صرَّح بأن أكثر الروايات التفسيرية في معانيه مأخوذة من (كتاب التفسير)[(٢)] للإمام أحمد بن حنبل، برواية ابنه عبد الله[(٣)]، وهذا أمر نادر في اللغويين المُفَسِّرين لمعاني القرآن في عصره، وذكر المؤرخون أن آخر ما سُمِع منه قبل وفاته قوله: «اللهم احشرني على مذهب الإمام أحمد بن حنبل»[(٤)].

وقد استعرضت طريقته مع توحيد الأسماء والصفات من خلال كتابيه: (معاني

---

(١) تاريخ بغداد (٦/ ٨٩ ـ ٩٠)، ونزهة الألباء ص:(٣٦٤)، والأنساب (٣/ ١٤١).

(٢) أحد كتب الإمام أحمد، ويحتوي على ١٢٠,٠٠٠ من الآثار، وقد شكَّك الذهبي في السير (١٣/ ٥٢١ ـ ٥٢٢) بوجود هذا الكتاب، مستدلاً بأنه لو كان موجوداً لنسخه طلبة العلم، واعتنوا به، واشتهر كما اشتهر غيره من كتب الإمام أحمد، لكن إثبات الزجاج له في معانيه (٤/ ١٦٦) واعتماده عليه يدل على ثبوته.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٦٦)، وانظر أيضاً (٤/ ٨، ٢٠٣).

(٤) انظر: إنباه الرواة (١/ ١٥٩)، ومعجم الأدباء (١/ ١٣٠)، وبغية الوعاة (١/ ٤١٣).

القرآن وإعرابه)، و(تفسير أسماء الله الحسنى)[١]، مع بعض المأثورات عنه، فظهرت لي الأمور التالية:

أ ـ يرى الأخذ بظاهر الكتاب والسنة، والبعد عمَّا يخالفهما من الأهواء، فقد أخرج شيخ الإسلام أبو إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي في (ذم الكلام) عنه أنه قال: «من أفنَى عُمرَه في طلب الخلاف لم يصح له مأوى يأويه، ولا محمل يكون فيه، فإن أخذ بظاهر الكتاب، سَلِم في الآخرة من العتاب»[٢].

ب ـ يرى إثبات أسماء الله وصفاته وتوقيفيتها، ويتحاشى الكلام والخوض فيها.

ـ قال في معانيه: «وقوله: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾[٣]: لا ينبغي أن يدعوه أحدٌ بما لم يصف نفسه به، أو لم يُسَمِّ به نفسَه، فيقولُ في الدعاء: يا الله، يا رحمٰن، يا جواد، ولا ينبغي أن يقول: يا سبحان؛ لأنه لم يصف نفسه بهذه اللفظة، وتقول: يا رحيم، ولا تقول: يا رفيق، وتقول: يا قوي، ولا تقول: يا جلد»[٤].

ـ وقال في سورة براءة: «وقيل: الإلّ: اسم من أسماء الله، وهذا عندنا ليس بالوجه؛ لأن أسماء الله جلَّ وعزَّ معروفةٌ معلومةٌ كما سُمعت في القرآن، وتُليت في الأخبار، قال الله جلَّ وعزَّ: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ فَادْعُوهُ بِهَا﴾، فالدَّاعي يقول: يا الله، يا رحمٰن، يا ربّ، يا مؤمن، يا مهيمن، ولم يُسمَع يا (إلُّ) في الدعاء»[٥].

ـ وقال في بداية معانيه بعد كلامه على اشتقاق كلمة (اسم): «فأما

---

(١) قال في ديباجة تفسيره للأسماء الحسنى ص:(٢١): «هذه تفاسير الأسامي التي رُويت عن رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم، في قوله: (إن لله تسعة وتسعين اسماً، مائة إلا واحدة)، وقد كان القاضي إسماعيل بن إسحاق رَحِمَهُ اللهُ، طلبها منَّا، فأمليناها عليه، ثم نُسخت لنا بعد».

(٢) ذم الكلام للهروي (٤/ ٣٦٢) ط مكتبة الغرباء الأثرية.

(٣) سورة الأعراف: الآية (١٨٠).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٩٢).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٤٣٣ ـ ٤٣٤).

اسم الله ﷻ، فالألف فيه ألف وصل، وأكره أن أذكر جميع ما قال النحويون في اسم الله تنزيهاً أعني قولنا (الله) تنزيهاً لله ﷻ»[١].

جـ - يرى أن أسماء الله الحسنى صفات له، بمعنى أن الأسماء دالة على صفات منها اشتقت الأسماء، وعلى هذه القاعدة جرى عند شرحه للأسماء الحسنى في كتابيه (تفسير أسماء الله الحسنى)[٢]، و(معاني القرآن وإعرابه)[٣]، وغيرهما.

- قال في اسم الله المتكبر: «هو مُتَفَعِّلٌ من الكِبْر... ولا مستحق لصفة الكِبْر والتكبر إلا الله سبحانه»[٤].

- وقال في اسم الله العظيم: «المُعَظَّم في صفة الله يفيد عِظَم الشأن والسلطان»[٥].

- وقال في بداية معانيه: «وقوله ﷻ: ﴿ٱلرَّحْمَـٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[٦]، هذه الصفات لله ﷻ، معناه فيما ذكر أبو عبيدة: ذو الرحمة[٧]»[٨].

د - يرى اشتقاق أسماء الله الحسنى، خلافاً لمن عدَّها أعلاماً جامدة، لا معنى لها ولا دلالات اشتقاقية، وهم المعتزلة[٩]، أو أنكر اشتقاقها من مادة أصلية وهم ابن حزم وطائفة[١٠]، غير أنه استثنى اسم (الله) من قاعدة الاشتقاق في معانيه وفي تفسير أسماء الله الحسنى، فذهب إلى أن المعوَّل على عدم اشتقاقه[١١]، على حين أنه ذكر اشتقاقه في سورة الحشر من معانيه[١٢]، مِمَّا

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٣).
(٢) انظر: تفسير أسماء الله الحسنى ص:(٣٢، ٣٥، ٤٠، ٤٤، ٤٦، ٥٧، ٥٨، ٥٩).
(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٦، ٣/ ١٧، ٣٣٨، ٤/ ٣٧، ٢٤٠، ٥/ ١٥١ ـ ١٥٣).
(٤) تفسير أسماء الله الحسنى ص:(٣٥). (٥) تفسير أسماء الله الحسنى ص:(٤٦).
(٦) سورة الفاتحة: الآية (٣). (٧) مجاز القرآن (١/ ٢١).
(٨) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٣).
(٩) انظر: مقالات الإسلاميين ص:(١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥)، وشرح العقيدة الأصفهانية ص:(١٠٧).
(١٠) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل (٢/ ١٢٩).
(١١) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤٣)، وتفسير أسماء الله الحسنى ص:(٢٥).
(١٢) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٥٢).

جعل أبا علي الفارسي يأخذ عليه في ذلك، في كتابه (الأغفال)[1].

هـ ـ يرى أن صفات الله كذاته قديمة وليس شيء منها محدثاً مخلوقاً.

قال الزّجّاج: «وقوله: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ مُّقْتَدِرًا﴾[2] أي: على الإنشاء والإفناء مقتدراً، فإن قال قائل: فالكلام: (كان الله)[3] فتأويله: أن ما شاهدتم من قدرته ليس بحادثٍ عنده، وأنه كذلك كان لم يزل»[4].

و ـ أثبت الكثير من الصِّفات الواردة في الكتاب والسنة الصحيحة على طريقة أهل السنة والجماعة، منها ما يلي:

١ ـ صفة الاستواء:

قال الزّجّاج في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[5]: «الاختيار على الرفع، ويجوز الخفض على البدل مِن (مَن)[6]، المعنى: تنزيلاً من خالق الأرض والسّمٰوات الرَّحمٰنِ، ثم أخبر بعد ذلك فقال: ﴿عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾، وقالوا: معنى استوى: استولى، والله أعلم، والذي يدل عليه استوى في اللغة على ما فعله من معنى الاستواء»[7].

واستوى في اللغة تدل على الارتفاع والعلو باتفاق أئمة العربية، وهو مقصود الزّجّاج.

٢ ـ صفة الكلام وأن القرآن غير مخلوق:

ـ قال الزّجّاج: «وقوله ﷻ: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[8]، أخبر الله ﷻ بتخصيص نبيٍّ مِمَّن ذَكَر، فأعلم عزَّ وجلَّ أن موسى كُلِّم بغير وحيٍ، وأكد ذلك

---

(١) انظر: الإغفال أو (الأغفال) (١/ ٣٨ ـ ٣٩).

(٢) سورة الكهف: الآية (٤٥).

(٣) أي: أنها تفيد أنه قد تمَّ الأمر وحدث فعلاً.

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٢٩١)، وينظر أيضا قوله في (علام الغيوب) سورة المائدة: الآية (١٠٩).

(٥) سورة طه: الآية (٥).

(٦) في قوله تعالى: ﴿تَنزِيلًا مِّمَّنْ خَلَقَ ٱلْأَرْضَ﴾: الآية (٣).

(٧) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ٣٥٠).

(٨) سورة النساء: الآية (١٦٤).

بقوله ﴿تَكۡلِيمٗا﴾ فهو كلامٌ كما يعقل الكلام لا شكَّ في ذلك»[(١)].

ـ وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ وَقُرۡءَانٞ مُّبِينٞ﴾[(٢)]: «أي الذي أتى به النبي ﷺ، وزعم الكفار أنه شِعر وما هو بشِعر، وليس يوجب هذا أن يكون النبي لم يتمثل ببيت شعر قطّ، إنما يوجب هذا أن يكون النبي عليه السلام ليس بشاعر، وأن يكون القرآن الذي أتى به من عند الله؛ لأنه مباين لكلام المخلوقين، وأوزان أشعار العرب، والقرآن آيةٌ مُعجزةٌ تدل على أن نبوة النبي ﷺ وآياته ثابتةٌ أبداً»[(٣)].

٣ ـ صِفة التجلي وكلامه لموسى:

قال في سورة الأعراف: «﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ﴾ أي: ظهر وبان.... وقوله: ﴿وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ أي: أول المؤمنين بأنك لا تُرى في الدنيا، هذا معنى ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾ إلى آخر الآية، وهو قول أهل العلم وأهل السنة، وقال قوم: معنى ﴿أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾: أرني أمراً عظيماً لا يُرى مثلُه في الدنيا مِمَّا لا تحتمله بِنية موسى، قالوا: فأعلَمَه أنه لن يَرى ذلك الأمر، وأن معنى: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلۡجَبَلِ﴾: تجلَّى أمر ربه، وهذا خطأ لا يعرفه أهل اللغة، ولا في الكلام دليل على أن موسى أراد أن يرى أمراً عظيماً من أمر الله، وقد أراه الله من الآيات في نفسه ما لا غاية بعده، قد أراه عصاه ثعباناً مبيناً، وأراه يده تخرج بيضاء من غير سوء وكان آدَمَ[(٤)]، وفرَّق البحر بعصاه، فأراه من الآيات العِظَام ما يستغني به عن أن يطلب أمراً من أمر الله عظيماً، ولكن لمَّا سَمِع كلام الله، قال: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾، سمعتُ كلامك، فأنا أحب أن أراك، فأعلمه الله ـ جلَّ ثناؤه ـ أنه لن يراه، ثم أمره الله أن يشكرَه، فقال: ﴿يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّي ٱصۡطَفَيۡتُكَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[(٥)] أي اتخذتُك صفوة على الناس، ﴿بِرِسَٰلَٰتِي وَبِكَلَٰمِي﴾ ولو كان إنما تبع كلام غير الله لما

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٣٣)، وأثبتها أيضاً في (١/ ٢٤٥، ٤٣٤، ٢/ ٣٣٧، ٣/ ٣٣٣، ٤/ ٢٣٧، ٤٠٣).

(٢) سورة يسٓ: الآية (٦٩).

(٣) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤).

(٤) أي: يميل إلى السُّمرة والسَّواد.

(٥) سورة الأعراف: الآية (١٤٤).

قال: برسالاتي وبكلامي؛ لأن الملائكة تنزل إلى الأنبياء بكلام الله»[(١)].

٤ ـ صفة الرؤية وإثبات وجه الله:

ـ قال في سورة الأنعام: «وقوله ﷻ: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ﴾[(٢)] أعلَمَ ﷻ أنه يُدرك الأبصار، وفي هذا الإعلام دليلٌ أن خلقَه لا يدركون الأبصار، أي لا يعرفون كيف حقيقة البصر، وما الشيء الذي صار به الإنسان يُبصِر بعينيه دون أن يُبصِرَ من غيرهما من سائر أعضائه، فأعلَمَ أنْ خلقاً من خلقِه لا يُدرك المخلوقون كُنهَه، ولا يُحيطون بعلمه، فكيف به عزَّ وجل؟ فالأبصار لا تحيط به ﴿وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾، فأمَّا ما جاء من الأخبار في الرؤية وصحَّ عن رسول الله، فغير مدفوع، وليس في هذه الآية دليلٌ على دفعه؛ لأن معنى الآية معنى إدراك الشيء والإحاطة بحقيقته، وهذا مذهب أهل السنة، والعلم، والحديث»[(٣)].

ـ وقال في سورة يونس: «وقوله: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[(٤)] الحُسنى: الجنة، وزيادة: في التفسير النظر إلى وجه الله ـ جلَّ وعزَّ ـ، ويجوز أن تكون الزيادة تضعيف الحسنات؛ لأنه قال ـ جل وعزَّ ـ: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾[(٥)]، والقول في النظر إلى وجه الله كثيرٌ في التفسير، وهو مَروي بالأسانيد الصِّحَاح، لا يُشكُّ في ذلك»[(٦)].

ـ وفسَّر قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا﴾[(٧)] في سورة الزمر بحديث الرؤية المشهور، ثم قال: «.. وهذا موضع يَحتاج إلى أن يُسْتَقْصَى تفسيره؛ لأنه أصلٌ في السُّنَّة والجماعة، ومعناه: لا ينالكم ضيرٌ ولا ضيم في رؤيته، أي ترونه حتى تستووا في الرؤية، فلا يضيم بعضكم بعضاً، ولا يضير بعضكم بعضاً..»[(٨)].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٧٣ ـ ٣٧٥).
(٢) سورة الأنعام: الآية (١٠٣).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٧٨ ـ ٢٧٩).
(٤) سورة يونس: الآية (٢٦).
(٥) سورة الأنعام: الآية (١٦٠).
(٦) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٥)، وينظر أيضاً إثباته لهذه الصفة في معانيه (٢/ ٣٧٤).
(٧) سورة الزمر: الآية (٦٩).
(٨) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٦٢ ـ ٣٦٣).

٥ ـ صفة التعجب:

قال في سورة الصَّافات: «﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾[(١)]، وتقرأ: (عَجِبْتُ) بضم التاء، ومعناه في الفتح: بل عجبتَ يا محمد مِن نزول الوحي عليك ويسخرون، ويجوز أن يكون معناه: بل عجبت من إنكارهم البعث، ومن قرأ: (عجبتُ) فهو إخبارٌ عن الله، وقد أنكر قومٌ هذه القراءة، وقالوا: الله ﷻ لا يعجب[(٢)]، وإنكارهم هذا غلط؛ لأن القراءة والرِّواية كثيرة، والعجب من الله ﷻ خلافُه من الآدميين، كما قال: ﴿وَيَمْكُرُ اللَّهُ﴾[(٣)]، و﴿سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾[(٤)]، ﴿وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾[(٥)]، والمَكر من الله والخداع خِلافه من الآدميين، وأصل العجب في اللغة أن الإنسان إذا رأى ما يُنكره ويَقِلُّ مثله، قال: عجبتُ مِن كذا وكذا، وكذا، إذا فعل الآدميون ما ينكره الله جاز أن يَقول فيه: عجبتُ، والله عَلِمَ الشيءَ قبل كونه، ولكن الإنكار إنما يقع والعجب الذي يلزم به الحجة عند وقوع الشيء»[(٦)].

ز ـ أنكر على المخالفين في بعض الصفات، وأشاد بقول أهل السنة والجماعة وأهل الحديث، وأخذ به، كالذي مضى في صفة التجلي، وصِفة الرؤية.

ح ـ أوَّل بعض الصفات الإلٰهية، كما سنقف عليه في المطلب التالي بإذن الله.

ط ـ يورد أحياناً أقوالاً متعددة في الصفة منها قول السَّلف، ولا يرجح بينها.

ومثله صفة الاستهزاء، فإنه أورد فيها ثلاثة أقوال ولم يرجح واحداً منها[(٧)]، ولمَّا ذكر قول بعض أهل اللغة في السَّاق في سورة القلم أنه الكشف عن الأمر الشديد، أورد من طريق (كتاب التفسير) للإمام أحمد بن حنبل برواية ابنه عبد الله قولاً عن ابن عباس يوافق قول أهل اللغة، وقولاً آخر عن ابن مسعود يجعلها من صفات الله، ثم قال: «فهذا ما روينا في التفسير، وما قاله أهل اللغة»[(٨)]، ولم يرجح شيئاً.

---

(١) سورة الصافات: الآية (١٢).
(٢) تقدم ذلك في ص: (٣٧٦).
(٣) سورة الأنفال: الآية (٣٠).
(٤) سورة التوبة: الآية (٧٩).
(٥) سورة النساء: الآية (١٤٢).
(٦) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٣٠٠).
(٧) المصدر نفسه (١/ ٩٠).
(٨) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢١٠).

ي - يورد في الصفة ما يشعر بإثباته لها، ثم يورد في موضع آخر ما يفيد تأويله لها.

ومثاله: صفة الوجه، فإنَّ كلامه المتقدم في صفة الرؤية يظهر إثباته لهذه الصفة، على حين أنه فسَّر قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[1] بقوله: «ومعنى إلا وجهه: إلا إياه»[2]، وكذا صفة العندية فإنه أثبتها في سورة البقرة[3]، وأوَّلها بالقُرب من رحمته وتفضله وإحسانه في موضع آخر[4]، وكذا صفات المكر والخداع والاستهزاء؛ فإن ما تقدم في صفة العجب يظهر إثباتها، بينما حَمَلَها في مواضع أخر من معانيه على المجازاة[5].

ويتضح مِمَّا سبق أن الزّجَّاج وإن جرى على الخطوط العامة لمنهج السلف، لكنه لم يطبق كامل منهجهم في الأسماء والصفات، فأوَّل بعض الصفات، وتوقَّف عن الترجيح في بعضها، على حين اضطرب في بعضها، وطريقته هذه تقارب طريقة قدماء الأشاعرة الذين كانوا يثبتون بعض الصفات، ويؤولون بعضها، وإن لم يجر على طريقتهم في إثبات الصفات الخبرية، وتأويل الفعلية، غير أنه كان بعيداً عن الاعتزال بالدلائل السابقة.

وقد اتهمه بعض مفسري الأشاعرة من بعده بالاعتزال؛ لقوله في تفسير قوله جلَّ وعلا في سورة النحل: ﴿وَلَوْ شَآءَ لَهَدَىٰكُمْ أَجْمَعِينَ﴾[6]: «أي لو شاء الله لأنزل آية تضطر الخلق إلى الإيمان به، ولكنه عزَّ وجلَّ يهدي من يشاء ويدعو إلى صراط مستقيم»[7].

قال ابن عطية: «معناه: لَخَلَقَ الهدايةَ في قلوب جميعكم، ولم يَضِلَّ أحدٌ، وقال الزّجَّاج: معناه: لو شاء لعرض عليكم آية تضطركم إلى الإيمان والاهتداء، قال القاضي أبو محمد[8]: وهذا قولُ سوءٍ لأهل البدع الذين يرون الله لا يَخلق

---

(١) سورة القصص: الآية (٨٨).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٥٨).
(٣) معاني القرآن وإعرابه (٢٢٩ ـ ٢٣٠).
(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣٩٨).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٤١٩، ٢/ ١٢٣، ٤١٠، ٤٦٣، ٣/ ٢٢٣).
(٦) سورة النحل: الآية (٩).
(٧) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٩٢).
(٨) هو ابن عطية نفسه.

أفعال العباد، لم يُحَصِّلْهُ الزّجَّاج، ووقع فيه رَحِمَهُ اللَّهُ من غير قصد»[١]. ثم عقَّب أبو حيان الأندلسي على كلامه فقال: «ولم يعرف ابن عطية أن الزّجَّاج معتزلي، فلذلك تأوَّل أنه لم يُحَصِّلْهُ، وأنه وقع فيه من غير قصد»[٢].

وأرى أن ابن عطية قد تصرَّف في كلام الزّجَّاج، ولم يأت بكامله الذي يبطل مبدأ المعتزلة الذين لا ينسبون الهداية والضلالة إلى الله، وقد بيَّن الزّجَّاج معنى هذه الآية عند قوله تعالى بعد ذلك في السورة نفسها: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا عَبَدْنَا مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ نَّحْنُ وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾[٣]، فقال: «هذه الآية وأشباهها فيه تنازعٌ، وينبغي أن يقف أهل القرآن والسنة على حقيقة تفسيرها؛ لأن قوماً زعموا أن من قال هذا فقد كفر، وأن مَن قال مِن العباد ألا يفعل إلا ما شاء الله فقد كفر، وهذا تأويل رديءٌ، وإنما كفر أولئك وكذبوا؛ لأنهم كانوا يقولون: لو شاء الله ما عبدنا من دونه من شيء على جهة الهزء، والدليل على ذلك أن قوم شعيب قالوا لشعيب: ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوْ أَن نَّفْعَلَ فِىٓ أَمْوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُا۟ۖ إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ﴾[٤]، فلو قالوا له هذا معتقدين لكانوا مؤمنين، وإنما قالوه مستهزئين، وقد اتفقت الأمة على أن اللهَ لو شاء ألا يُعبَد غيرُه مشيئة اضطراراً إلى ذلك لم يقدر أحد على غير ذلك، ولكنَّ الله جلَّ ثناؤه تعبَّد العبادَ، ووفَّق من أحبَّ توفيقه، وأضلَّ من أحب إضلاله»[٥].

فتبين أن مقصد الزّجَّاج لا يتأتى منه ما حمل عليه ابن عطية من إرادة عدم خلق الله لأفعال العباد، وأن مراده: أن الله لو شاء لجعل الإيمان اضطرارياً، لكنَّه لم يفعل ذلك تعبُّداً للعباد بالاختيار، فوفَّق من أحب توفيقه، وأضلَّ من

---

(١) المحرر الوجيز (٨/ ٣٧٨) الطبعة القطرية.

(٢) البحر المحيط (٥/ ٤٧٧) ط مطابع النصر الجديدة، الرياض.

(٣) سورة النحل: الآية (٣٥).

(٤) سورة هود: الآية (٨٧).

(٥) معاني القرآن وإعرابه (٣/ ١٩٧)، ونحوه في (٤/ ٨١ ـ ٨٢) حيث قال: «فأعلمه الله سبحانه أنه لو أراد أن يُنَزِّلَ ما يضطرهم إلى الطَّاعة لقدر على ذلك، إلا أنه عَزَّ وَجَلَّ تعبَّدهم بما يستوجبون به الثَّواب مع الإيمان، وأنزل لهم من الآيات ما يتبيَّن به لِمَن قَصْدُه إلى الحق، فأما لو أنزل على كلِ من عنَد عن الحق عذاب في وقت عنوده لخضع مضطراً، وآمن إيمان من لا يَجِدُ مذهباً عن الإيمان».

أحب إضلاله، وقد ردَّ الزّجّاج في سورة البقرة على من قال بما حكاه عنه ابن عطية فقال: «ومعنى ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ﴾[1] أي: يوفق من يشاء للهداية، وقال قومٌ: لو شاء الله لهداهم أي لاضطرَّهم إلى أن يهتدوا، كما قال: ﴿إِن نَّشَأۡ نُنَزِّلۡ عَلَيۡهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةٗ فَظَلَّتۡ أَعۡنَٰقُهُمۡ لَهَا خَٰضِعِينَ ٤﴾[2]، وكما قال ﷻ: ﴿وَلَوۡ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَمَعَهُمۡ عَلَى ٱلۡهُدَىٰۚ﴾[3]، وهذا ليس كذلك، هذا فيه: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهۡدِي مَن يَشَآءُۗ﴾ فلا مهتديَ إلا بتوفيق الله، كما قال: ﴿وَمَا تَوۡفِيقِيٓ إِلَّا بِٱللَّهِۚ﴾[4]»[5].

فكيف ينسب إليه ما قد ردَّه؟ وأما أبو حيان فقد تعسَّف، وبنى على كلام ابن عطية ما هو أبطل منه، وهو ادعاؤه اعتزالية الزّجّاج، وهو قول انفرد به، ولم يقل به غيره.

وبعد هذا فإن المُطَّلِع على كتب الزّجّاج سيقف على براءته من الاعتزال في صُوَر منها:

أ ـ إثباتُه لكثير من الصفات الإلٰهية كما مرَّ بنا، وردُّه على المعتزلة في بعض الصفات كما شاهدناه في صفة الرؤية، والتجلي، والتعجب.

ب ـ جريانه على منهج أهل السنة والجماعة في أبواب القضاء والقدر في مواضع كثيرة من معانيه[6]، وردُّه على المعتزلة في القضاء والقدر، والمشيئة، وخلق أفعال العباد[7].

جـ ـ موافقته للسَّلف أيضاً في مسائل الأسماء والأحكام، ووقوع الصغائر عن الأنبياء[8].

د ـ تسليمه للسَّمعيات والغيبيات الواردة في الكتاب والسنة، فأثبت الميزان في

---

(١) سورة البقرة: الآية (٢٧٢).
(٢) سورة الشعراء: الآية (٤).
(٣) سورة الأنعام: الآية (٣٥).
(٤) سورة هود: الآية (٨٨).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٥٥).
(٦) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٢٥٧، ٣٣٠، ٣٥٥ ـ ٣٥٧)، و(٣/ ٣٨٨ ـ ٣٨٩)، و(٤/ ١٧٤)، و(٥/ ١٦، ٥٨، ٩٢، ١٢٨، ٢٠٩).
(٧) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٥٥، ٣٣٩ ـ ٣٤٠)، (٢/ ٣٣١، ٣٥٥ ـ ٣٥٧)، (٤/ ١٧٤).
(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١١٢) و(٣/ ١٠١) و(٤/ ٩٤، ٢٦٨) و(٥/ ٣٨).

يوم القيامة كما جاء في الآثار، وردَّ على أول الصُّوْرَ بالصُوَر، وأنكر على المعتزلة في إنكارهم لانشقاق القمر، وردَّ عليهم، وأطال فيه، وأورد الأحاديث الواردة عن الصحابة في شأن القصة، عن طريق شيخه القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي (ت٢٨٢هـ)[١].

هـ - تقريره في مواضع متعددة من معانيه بعقل الحيوانات والجمادات، وفهمها عن الله، وتمييزها وتسبيحها وطاعتها وعبادتها حقيقة، كما هو مذهب أهل السنة، لا حالاً كما زعمته المعتزلة، وردِّه على المعتزلة في ذلك[٢].

* المطلب الثاني *

تأويله بعض الصفات الإلهية في بعض كتبه

أول الزّجَّاج بعض الصفات الإلٰهية في معانيه، وفي تفسيره للأسماء الحسنى، كما أثبت الذي ذكرناه من الصفات وغيرها، وعلى ضوء ذلك اعتبره الشيخ محمد عبد الله المغراوي من الأشاعرة في كتابه (المُفَسرون بين التأويل والإثبات لآيات الصفات)[٣].

فمن الصفات التي أوَّلها وخالف بها منهج السلف في الإثبات صفة العُلو، وصفة اليد، وصفة الإتيان، وصفة المحبَّة، وصفة الرِّضا.

- قال في اسم الله العَلِيِّ: «هو فعيل في معنى فاعل، والله تعالى عالٍ على خلقه، وهو عليٌّ عليهم بقدرته، ولا يجب أن يُذهب بالعُلُوِّ ارتفاع مكانٍ؛ إذ قد بينَّا أن ذلك لا يجوز في صفاته تقدَّست، ولا يجوز أن يكون على أن يُتصوَّر بذهنٍ، أو يتجلَّى لطَرْفٍ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً»[٤].

- وقال في اسمه الظَّاهر: «هو الذي ظهر للعقول بحجته، وبراهين وجوده،

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٣١٩)، و(٤/ ٢٩٠، ٢٢)، و(٥/ ٨١ - ٨٥) و(١/ ٣٣٤).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ١٥٧ - ١٥٨)، و(٣/ ٩١، ٢٤٢، ٤١٨ - ٤١٩)، و(٤/ ٧٠)، و(٥/ ٤٧، ١٢١).

(٣) المُفَسرون بين التأويل والإثبات لآيات الصفات (٤/ ١٥٢٥).

(٤) تفسير أسماء الله الحسنى ص:(٤٨)، وانظر أيضاً ص:(٣٤ - ٣٥).

وأدلة وحدانيته، هذا إن أخذته من الظهور، وإن أخذته من قول العرب: ظهر فلان فوق السطح إذا علا... فهو من العلو، والله تعالى عال على كل شيء، وليس المراد بالعلوّ ارتفاع المحل؛ لأن الله تعالى يَجِلّ عن المَحَلِّ والمكان، وإنما العُلُوُّ علو الشأن، وارتفاع السلطان»[١].

ـ وقال في سورة البقرة: «وقوله ﷻ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[٢]، قال أهل اللغة: معناه يأتيهم الله بما وعدهم من العذاب والحساب، كما قال: ﴿فَأَتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا۟﴾[٣]، أي: أتاهم بخذلانه إيَّاهم»[٤].

ـ وقال في سورة آل عمران: «ومعنى ﴿تُحِبُّونَ ٱللَّهَ﴾[٥] أي: تقصدون طاعته، وترضون بشرائعه، والمحبة على ضروب، فالمحبة من جهة الملاذ في المطعم والمشرب والنساء، والمحبَّة من الله لخلقه: عفوه عنهم وإنعامه عليهم برحمته ومغفرته وحسن الثناء عليهم، ومحبة الإنسان لله ولرسوله طاعته لهما ورضاه بما أمر الله به، وأتى به رسول الله ﷺ»[٦].

ـ وقال في سُورة الفتح: «وقوله ﷻ: ﴿لَّقَدْ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنِ ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ﴾[٧]: أي علم أنهم مخلصون..»[٨].

ـ وكذلك أوَّل صفة النَّفْس بالحقيقة[٩]، وصفة الرَّحمة بالمغفرة أو الثواب[١٠]، وصفات المكر، والاستهزاء، والخداع، والسُّخرية: بالمجازاة[١١].

ورأيي في اضطراب الزّجّاج بهذا الشكل وإثباته لبعض الصفات دون بعض والعلم عند الله هو اختلاف مأخذ علمه، فإنه لزم ثعلباً في أول أمره وأخذ عنه

---

(١) تفسير أسماء الله الحسنى ص:(٦٠).
(٢) سورة البقرة: الآية (٢١٠).
(٣) سورة الحشر: الآية (٢).
(٤) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٢٨٠).
(٥) سورة آل عمران: الآية (٣١).
(٦) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٩٧).
(٧) سورة الفتح: الآية (١٨).
(٨) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٥).
(٩) المصدر نفسه (٢/ ٢٢٢ ـ ٢٢٣).
(١٠) المصدر نفسه ص:(١/ ٤٥٥، ٢/ ٢٥٣، ٣٤٤).
(١١) المصدر نفسه (١/ ٩٠ ـ ٩١، ٢٦٥، ٤١٨ ـ ٤١٩)، و(٢/ ١٢٣)، و(٣/ ٤٣٥).

العربية، ثم مَال للمُبَرِّد وعكف عليه حتى مماته، وكان مع ذلك يأخذ عن علماء السلف في بغداد كعبد الله بن أحمد (ت٢٩٠هـ)، وإسماعيل بن إسحاق القاضي (ت٢٨٢هـ) وغيرهما من المُحدثين، فجاء منهجه في الصفات مخلوطاً من آثار منهج السلف، والتأويل الذي أخذه من بعض اللغويين كالمبرد وغيره.

* المطلب الثالث *

الموازنة بين إثباته وتأويله للصفات

حاولتُ أن أوازنَ بين إثبات الزّجّاج لنصوص الصفات وتأويله لها فوجدت أنهما متقاربان لا يمكن ترجيح أحدهما على الآخر؛ وذلك أن الإثبات منتشر لديه، والتأويل كذلك، مما يُعَسِّر ترجيح أحدهما على الآخر، غير أنَّه يمكن ترجيح جانب الإثبات بأمور خارجية اتخذها الزّجّاج لنفسه منهجاً، وهي:

أ ـ تقريره المسائل العقدية الأخرى على طريقة أهل السنة والجماعة، كتوحيد الألوهية ومسائله[1]، والقضاء والقدر[2]، ومسائل الإيمان، وزيادته ونقصانه[3]، ومعجزات الأنبياء، وعذاب القبر[4]، والسَّمعيات الأخروية، وسنذكر بعضاً من ذلك في المطلب التالي.

ب ـ ردُّه على الفرق المخالفة لأهل السنة والجماعة، كالمعتزلة كما أشرنا إليه في المطلب الأول، وكذا الرَّافضة وسنذكر شيئاً من رده عليهم لاحقاً.

جـ ـ اعتماده في معانيه على الأحاديث وآثار السَّلف في تفسير الآيات القرآنية، وخاصة على كتاب التفسير للإمام أحمد بن حنبل، وذلك من سمات أهل السنة.

---

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ٩٧ ـ ١٠٠، ٢٣٦ ـ ٢٣٧، ٢٥٥، ٣٣٧، ٤٢٤)، و(٢/٦، ١٠٧، ٢٢٧، ٢٨٧، ٣٠٨، ٣١١، ٤٤١،٣٩٠)، و(٣/٦، ١٢٦، ١٣١، ١٤٤ ـ ١٤٥، ١٦٠، ٢١٣، ٢١٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٤٣٨)، و(٤/ ١٨٤ ـ ١٨٥، ٢٥٦، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٨، ٣٩١، ٤٣٧ ـ ٤٣٨).

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٥٥، ٣٣٩ ـ ٣٤٠، ٣/ ٧٨، ٤/ ١٧٤).

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه (٢/ ٤٠١، ٥/ ٣٨).

(٤) المصدر السابق (١/ ٣٤٤)، و(٣/ ٣٧، ٤٠، ٤٢، ١١٠، ١٣٠، ١٦٢، ١٧٤، ٢٦٢، ٣٨٥، ٣٧٨)، و(٤/ ٢٢).

د ـ مُوافقته لأهل السنة في إعراب الآيات التي اختلف فيها أهل السنة مع غيرهم[(١)].

هـ ـ تنبيهه المتكرر في كتابه أولوية اتباع الصَّحابة والسَّلف في القراءات والمصاحف، وعدم مخالفتهم بما يجوز في اللغة والنحو؛ لأن القراءة سُنَّة مُتَّبَعَةٌ[(٢)].

قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾[(٣)]: «أي لا يجدون عنَّا معدِلاً، ولا ملجأً، يقال: حصتُ عن الرجل أحيصُ، ورووا جضتُ عنه أجيض بالجيم والضاد المعجمة، بمعنى حصتُ، ولا يجوز ذلك في القرآن، وإن كان المعنى واحداً والخط غير مخالف؛ لأن القرآن سنة لا تُخالف فيه الرِّواية عن النبي ﷺ وأصحابه والسلف وقراء الأمصار بما يجوز في اللغة والنحو، وما فيه أفصح مِمَّا يجوز، فالاتباع فيه أولى»[(٤)].

❊ المطلب الرابع ❊

ذكر بعض تقريراته في أبواب من العقيدة

قرَّر الزَّجَّاج في تفسيره الكثير من المسائل العقدية على مذهب أهل السنة والجماعة، مع الرد على المخالفين لهم، وهي مسائل كثيرة لا يمكنني استيعابها في هذه العُجالة، وقد رأيتُ أن أذكر هنا ـ زيادة على الذي ذكرتُه في المطلبين الأولين السابقين ـ بعض أهم المسائل التي قررها على منهج أهل السنة، وبعض ردوده على المخالفين، ومن ذلك:

إثبات القضاء والقدر:

ـ قال الزّجّاج: «وقوله ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾[(٥)] أي: كل ما خلقناه

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٩٢).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (١/ ٣٣٦، ٤٨٢) و(٢/ ١٣١، ١٧٢، ١٧٩، ٣٢١، ٤٢٢) و(٣/ ٢٨٨، ٣٢٠)، و(٤/ ٤٦، ١٠٣، ١٩١، ٢٩٨).
(٣) سورة النساء: الآية (١٢١).
(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١١١).
(٥) سورة القمر: الآية (٤٩).

فمقدور مكتوبٌ في اللوح المحفوظ قبل وقوعه، ونصب (كلَّ شيء) بفعل مُضمَر، المعنى: إنا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدرٍ، ويدل على هذا: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ۝٥٢ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ ۝٥٣﴾(١)(٢).

- وقال في سورة الحديد: «وقوله ﷻ: ﴿ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ﴾(٣)، وهذا دليلٌ أنه لا يدخل الجنَّة أحدٌ إلا بفضل الله، ثم أعلمهم أن ذلك المؤدي إلى الجنَّة والنار لا يكون إلا بقضاء وقدر، فقال ﷻ: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَا﴾(٤) أي: من قبل أن نخلقها، مِمَّا وقع في الأرض من جدب أو نقصٍ، وكذلك ما وقع في النفوس من مرضٍ وموت، أو خسران في تجارة، أو كسبٍ خير أو شر، فمكتوب عند الله معلومٌ»(٥).

العلاقة بين الإسلام والإيمان ودخول الأعمال فيهما:

قال الزّجَّاج: «وقول الله ﷻ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَٰكِن قُولُوا أَسْلَمْنَا وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾(٦)، وهذا موضعٌ يحتاج الناس إلى تفهمه وأين ينفصل المؤمن مِن المُسلم، وأين يستويان؟ والإسلام: إظهار الخضوع والقبول لما أتى به النبي ﷺ، وبذلك يحقن الدَّم، فإن كان مع ذلك الإظهار اعتقاد وتصديق بالقلب فذلك الإيمان الذي مَنْ هو صفته فهو مؤمنٌ مسلمٌ، وهو المؤمن بالله ورسوله، غير مرتاب ولا شاك، وهو الذي يرى أن أداء الفرائض واجبٌ عليه، وأن الجهاد بنفسه وماله واجبٌ عليه لا يدخله في ذلك ريب، فهو المؤمن وهو المسلم حقاً، كما قال ﷻ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۚ أُولَٰئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ ۝١٥﴾(٧)، أي إذا قالوا: إنا مؤمنون فهم الصادقون، فأما من أظهر قَبول الشريعة، واستسلم لدفع المكروه، فهو في الظاهر مسلم، وباطنه غير مُصَدِّق، فذلك الذي يقول:

---

(١) سورة القمر: الآيتان (٥٢، ٥٣).
(٢) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٩٢).
(٣) سورة الحديد: الآية (٢١).
(٤) سورة الحديد: الآية (٢٢).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ١٢٨).
(٦) سورة الحجرات: الآية (١٤).
(٧) سورة الحجرات: الآية (١٥).

أسلمت؛ لأنَّ الإيمان لا بد من أن يكون صاحبه صدِّيقاً؛ لأنَّ قولك: آمنت بكذا وكذا معناه: صَدَّقْتُ به، فأخرج الله هؤلاء من الإيمان، فقال: ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَٰنُ فِى قُلُوبِكُمْ﴾[١]، أي لم تصدقوا، إنما أسلمتم تعوذاً من القتل، فالمؤمن مبطن من التصديق مثل ما يُظهر، والمسلم التام الإسلام وهو مظهر الطاعة مع ذلك مؤمن بها، والمسلم الذي أظهر الإسلام تعوذاً غير مؤمن في الحقيقة، إلا أن حكمه في الظاهر حكم المسلمين»[٢].

حكم مرتكب الكبيرة في الآخرة:

قال الزّجّاج: «وقد احتج قوم من أصحاب الوعيد بقوله: ﴿وَلَا يَجِدْ لَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾[٣] فزعموا أن هذا يدل على أن مَنْ عمل السوء جُزي به، وقد أعلم الله ﷻ أنه يغفر ما دون الشرك لِمَن يشاء، فعَامِلُ السُّوء ما لم يكن كافراً مَرْجُوٌّ له العَفوَ والرَّحمةَ، والنبيُّ ﷺ شافعٌ لأمته يشفع فيهم»[٤].

الرَّد على الرافضة في الزواج أكثر من أربع وفي المتعة وغير ذلك:

ـ قال في سورة النساء: «فإن قال قائل من الرافضة: إنه أحل لنا تسعاً؛ لأن قوله: ﴿مَثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾[٥] يراد به تسعٌ، قيل: هذا يبطل من جهاتٍ: أحدها في اللغة: أن مثنى لا يصلح إلا لاثنين اثنين على التفريق، ومنها: أنه يصير أعيى كلامٍ لو قال قائل في موضع تسعة: أعطيك اثنين وثلاثة وأربعة يريد تسعة، قيل: تسعةٌ تغنيك عن هذا؛ لأن تسعة وُضعت لهذا العدد كله، أعني من واحد إلى تسعة، وبعد فيكون ـ على قولهم ـ من تزوَّج أقل من تسعة أو واحدة فَعَاصٍ؛ لأنه إذا كان الذي أبيح له تسعاً أو واحدة فليس لنا سبيل إلى اثنين؛ لأنه إذا أمرك من تجب عليك طاعته، فقال: ادخل هذا المسجد في اليوم تسعاً أو

---

(١) سورة الحجرات: الآية (١٤).

(٢) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٣٨)، وأخذ منه الأزهري في التهذيب: (١٢/ ٤٥١ ـ ٤٥٢، ١٥/ ٥١٣ ـ ٥١٥).

(٣) سورة النساء: الآية (١٢٣).

(٤) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١١٢).

(٥) سورة النساء: الآية (٣).

واحدة، فدخلتَ غير هاتين اللتين حدَّدهما لك من المرَّات فقد عصيتَه، هذا قول لا يُعرج على مثله، ولكنَّا ذكرناه ليَعلمَ المسلمون أن أهل هذه المقالة مباينون لأهل الإسلام في اعتقادهم، ويعتقدون في ذلك ما لا يشتبه على أحد من الخطإ»[١].

ـ وقال في السُّورة نفسها وهو يرد على الرافضة في المتعة: «ومن زعم أن قوله: ﴿فَمَا ٱسْتَمْتَعْتُم بِهِۦ مِنْهُنَّ﴾[٢] المتعة التي هي الشرط في التمتع الذي تعمله الرافضة، فقد أخطأ خطأً عظيماً؛ لأنَّ الآية واضحة بينة»[٣].

ـ والرَّافضة يزعمون أن أهل البيت هم علي وفاطمة والحسن والحسين، ويخرجون أزواج النبي ﷺ من أهل البيت، بينما نصَّ الله على دخولهم في سورة الأحزاب. وقد رد الزّجَّاج عليهم باللغة فذكر أن الآل يشمل الجميع، فقال بعد أن ذكر الآية: «وقيل: إن أهل البيت ههنا يعني به نساء النبي ﷺ، وقيل: نساء النبي والرجال الذين هم آله، واللغة تدل على أنه للرجال والنساء جميعاً، لقوله: ﴿عَنكُمُ﴾ بالميم، ولـ ﴿وَيُطَهِّرَكُمْ﴾[٤]، ولو كان للنساء لم يجز إلا عنكنَّ ويُطهركنَّ»[٥].

وزن الأعمال يوم لقيامة:

قال الزّجَّاج: «اختلف الناس في ذكر الميزان في القيامة، وجاء في بعض التفسير أنه ميزان له كِفَّتَان[٦]، وأن الميزان أُنْزِل في الدنيا ليتعامل الناس بالعدل وتُوزن به الأعمال، وقال بعضهم: الميزان: العَدل، وذهب إلى قولهم: هذا في وزن هذا، وإن لم يكن مما يُوزَن، وتأويله: أنه قد قام في النفس مُساوياً لغيره،

(١) معاني القرآن وإعرابه (٢/ ١٠). (٢) سورة النساء: الآية (٢٤).
(٣) معاني القرآن وإعرابه: (٢/ ٣٧ ـ ٣٨). (٤) سورة الأحزاب: الآية (٣٣).
(٥) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ٢٢٦ ـ ٢٢٧).
(٦) ثبت ذلك في حديث البطاقة، وقد أخرجه الترمذي في الإيمان (٥/ ٢٥) حـ(٢٦٣٩)، وابن ماجه في الزهد (٢/ ١٤٣٧) حـ(٤٣٠٠)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٦١) حـ(٢٢٥)، وصحَّحه الحاكم في المستدرك: (١/ ٦، ٥٢٩)، والسيوطي في تدريب الراوي: (٢/ ٩٤٧)، والألباني في السلسلة الصحيحة: (١/ ٢١٢).

كما يقوم الوزن في مِرْآةِ العين، وقال بعضهم: الميزان: الكتاب الذي فيه أعمال الخلق، وهذا كله في باب اللغة، والاحتجاج سائغٌ، إلا أنَّ الأولى من هذا أن يُتَّبَعَ ما جَاءَ بالأسانيد الصحاح، فإن جاء في الخبر أنَّه ميزان له كِفَّتَان، مِن حيث يَنقلُ أهلُ الثِّقَة، فينبغي أن يُقبل ذلك، وقد رُوي عن جرير[١]، عن الضَّحَّاك: أن الميزان العدل[٢]، والله أعلم بحقيقة ذلك، إلا أن جملة أعمال العباد موزونة على غاية العدل والحق، وهو قوله: ﴿فَمَن ثَقُلَتْ مَوَٰزِينُهُۥ فَأُو۟لَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾[٣]»[٤].

وما أشار إليه الزّجّاج من تفسير البعض الميزان بالعدل ورد عن مُجاهد، والضحَّاك، والأعمش، وقتادة، وبعض الجهمية، والمعتزلة[٥].

أما المعتزلة فالقول عنهم بذلك معروف، وأما الجهمية فقد حكاه عنهم الشيخ عبد القادر الجيلاني في الغنية وغيره كما أشرنا إليه في الحاشية الأخيرة أعلاه.

قال ابن كثير بعد أن ذكر قول مجاهد والضحاك والأعمش نقلاً عن القرطبي: «قلتُ: لعلَّ هؤلاء إنما فسَّروا هذا عند قوله: ﴿وَٱلسَّمَآءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ ۝٧ أَلَّا تَطْغَوْا۟ فِى ٱلْمِيزَانِ ۝٨ وَأَقِيمُوا۟ ٱلْوَزْنَ بِٱلْقِسْطِ وَلَا تُخْسِرُوا۟ ٱلْمِيزَانَ ۝٩﴾[٦]، فالميزان في قوله: ﴿وَوَضَعَ ٱلْمِيزَانَ﴾ أي: العدل، أمر الله عباده أن يتعاملوا به فيما بينهم، فأمَّا الميزان المذكور في زنة القيامة فقد تواترت بذكره الأحاديث كما رأيتَ، وهو ظاهر القرآن»[٧].

---

(١) هو جرير بن حازم بن زيد بن عبد الله الأزدي، ثقة لكن في حديثه عن قتادة ضعفٌ، وله أوهام إذا حدَّث عن حفظه، توفي بعد ١٧٠هـ. انظر: تهذيب التهذيب (٢/ ٦٩).

(٢) انظر: الجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٦١)، وتفسير الضحاك (١/ ٣٦٢) جمع ودراسة وتحقيق د. محمد شكري أحمد الزاويتي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ١٤١٩هـ.

(٣) سورة الأعراف: الآية (٨).

(٤) معاني القرآن وإعرابه: (٢/ ٣١٩).

(٥) انظر: جامع البيان (٨/ ١٢٢)، ومقالات الإسلاميين: (٢/ ١٦٤)، والغنية لطالبي الحق (١/ ٧٢)، والجامع لأحكام القرآن (٧/ ١٦١ط دار الحديث)، وتحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان ص: (٥٠ ـ ٥٢).

(٦) سورة الرَّحمٰن، الآيات: (٧ ـ ٩).

(٧) النهاية في الفتن والملاحم (٢/ ٣٢ ـ ٣٣).

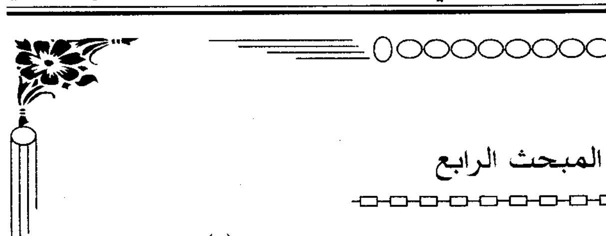

المبحث الرابع

منهج أبي القاسم الزَّجَّاجي (ت٣٤٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

المطلب الأول

منهجه في أسماء الله وصفاته من كتابه (اشتقاق أسماء الله)

ذكر الزَّجَّاجي في ديباجة كتابه: (اشتقاق أسماء الله تعالى وصفاته المستنبطة من التنزيل، وما يتعلق بها من اللغات والمَصادر والتأويل)(٢) أنه أفرده لشرح

---

(١) هو عبد الرحمٰن بن إسحاق الزَّجَّاجي أبو القاسم الصَّيمري النهاوندي النحوي، أصله من الصَّيمرة، وتلقى مبادئ العربية في نَهاوند، ثم انتقل إلى بغداد، فأخذ عن ابن الأنباري، وابن دُريد، ونِفطويه، والحامض، وابن كيسان، وابن السرَّاج، ولازم الزَّجَّاج وتخرج عليه فنُسب إليه، ثم غادر بغداد إلى الشام، فأقام بحلب مدة، ثم انتقل منها إلى دمشق، فأقام بها وحدَّث وصنَّف وأملى، وتخرج الناس عليه وانتفعوا، ثم خرج مع ابن الحارث عامل الضِّياع الإخشيدية، فمات بطَبَرِيَّة بالأردن في رمضان سنة ٣٤٠هـ. وكان إماماً في العربية، كثير التصانيف، مُحدثاً، فقيهاً، مُلِمّاً بالكلام والفلسفة والهندسة، ومن كتبه: الجُمل، والإيضاح في عِلَل النحو، واشتقاق أسماء الله، ومجالس العُلماء.

• مصادر ترجمته: طبقات النحويين واللغويين ص:(١٢٩)، والإكمال لابن ماكولا (٤/ ٢٠٥)، ونزهة الألباء ص:(٢١١)، وتاريخ دمشق (٣٤/ ٢٠٢)، وإنباه الرواة (٢/ ١٦٠)، والوافي بالوفيات (١٨/ ١١٢)، ووفيات الأعيان (٣/ ١٣٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٥)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٣٩)، والمستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص:(١٥٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٧٧)، والزَّجَّاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي، تأليف مازن المبارك، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٦٠م.

(٢) حققه الدكتور عبد الحسين المبارك، وطبع في مؤسسة الرسالة ببيروت عام ١٤٠٦هـ.

اشتقاق أسماء الله ﷻ وصفاته المذكورة في الأثر أنَّ من أحصاها دخل الجنة، حسب ما رواها أهل العلم، واستنبطوها بعد الرِّواية بشواهد من كتاب الله ﷻ، على مذهب أهل العربية العُلماء باللغة، العارفين بأساليب كلام العرب واشتقاقه وتصاريفه، من غير عُدُول عن مذاهب العرب في ذلك خاصة، وذكر أنه خَتَم الكتاب بأبواب في الفرق بين الاسم والنعت، وَوُجُوه النعت في كلام العرب، ومجاري صفات الله ﷻ عليه، وذِكر من قال بالاشتقاق في كلام العرب، ومن أبى ذلك، والرَّد عليه[١].

وبالاطلاع على كتابه المذكور تبين لي أنه جرى بِعَامَّة على منهج شيخه الزّجّاج في الأسماء والصفات، وفي غيرها مِن مسائل العقيدة[٢]، مع تميزه بالإطالة في شرح الأسماء الحسنى، وذِكر الأَوْجُه والمَعَاني المختلفة فيها، والاستطراد في البُحوث النَّحوية واللغوية، بعكس منهج الزّجّاج المقتضب فيما أملاه في (تفسير أسماء الله الحُسنى)، وفي (معاني القرآن وإعرابه)[٣].

ومِن الخطوط العامَّة التي جرى عليها في كتابه (اشتقاق أسماء الله)، وبعض آرائه فيه، ما يلي:

أولاً: أثبت الأسماء الحسنى، واعتمد في عَدِّ التسعة والتسعين اسماً على ما ساقه موقوفاً على سفيان بن عيينة وأبي زيد الأنصاري، مُستخرجة من القرآن[٤]،

---

(١) اشتقاق أسماء الله ص:(١٩).

(٢) انظر كلامه في الإيمان والاسلام في اشتقاق أسماء الله ص:(٢٢٣، ٢٢٧).

(٣) سبب اقتضاب الزّجّاج في تفسيره للأسماء الحسنى أنه لم يكن تهيأ له، بل طلب منه شيخه وزميله القاضي إسماعيل بن إسحاق البغدادي شرحاً لها، فأملى عليه على وجه العُجالة، وأما معانيه فهو في تفسير القرآن وإعرابه، وجاء شرحه للأسماء الحسنى في مواضعها من القرآن ضمناً لا قصداً له.

(٤) اشتقاق أسماء الله ص:(٢٠ ـ ٢١)، ورواية ابن عيينة وأبي زيد الأنصاري هذه في عَدِّ الأسماء الحسنى أخرجها أيضاً تمَّام الرازي في فوائده (٤/٤٥٦) بتخريج جاسم الفهيد الدوسري، وذكرها ابن كثير في تفسيره (٢/٢٦٩)، والحافظ في الفتح (١١/٢١٧)، وعزاه إلى تمام في فوائده ثم قال: «وفيها اختلاف شديدٌ، وتكرار، وعدة أسماء لم ترد بلفظ الاسم».

بخلاف الزّجّاج الذي اعتمد في عَدِّها رواية الترمذي[١] المشهورة في عَدِّها[٢].

ثانياً: قرَّر أن أسماء الله وصفاته توقيفية، ولا يجوز إطلاق ما لم يرد في الكتاب والسنة منها على الله، وإن كان جائزاً في اللغة محتملاً، وكرَّر هذا في مواضع:

ـ قال في اسم الله: (التوَّاب) بعد أن ذكر الاسم، وفِعْلَه، ومعناه، ومجيئه على وزن المبالغة: «فإن قال قائل: أفيجوز أن يُقال: الله ﷻ تائب على عباده، أي يقبل توبتهم كما قيل له ﷻ: تواب؟ قيل له: ليس لنا أن نطلق على الله ﷻ من الصفات إلا ما أطلقه جماعة المسلمين، وجاء في الكتاب، وإن كان في اللغة محتملاً، وقد قال الله ﷻ: ﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلنَّبِيِّ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ﴾»[٣].

ـ وقال بعد ذلك: «.. ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ﴾[٤]، فقد جاء الفعل منه على فَعَلَ يَفعُلُ، وما نطق منه بفَعَلَ يَفعُل فاسم الفاعل منه قياساً: فَاعِلٌ، كقولك: ضرب زيدٌ، يضرب، فهو ضارب، وذهب، يذهب، فهو ذاهب، فكذلك يقال قياساً: تاب زيد، يتوبُ، فهو تائب، فإن كانت الأمة تطلق ذلك على الله ﷻ فقياسه في اللغة مستقيم، وإن لم تطلق ذلك على الله ﷻ فلا يجوز الإقدام عليه، وإن كان في اللغة جائزاً، على أنه إنما قيل لله ﷻ: توَّاب؛ لمبالغة الفِعل، وكثرة قَبُوله توبةَ عبادِه، ولكثرة من يتوب إليه، وتَردد هذا الفعل وتكراره

---

(١) أخرجها الترمذي في كتاب الدعوات، باب (٨٣) (٥/٤٥٦) ح(٣٥٠٧)، وابن منده في كتاب التوحيد (٢/ ٢٠٥)، والبيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٢٧)، والحاكم في المستدرك (١/ ١٦)، ومدارها على الوليد بن مسلم الدمشقي، وهو ثقة لكنه كثير التدليس والتسوية، وقد صرَّح بالتحديث في هذه الرواية، لكن اختلف عليه فيها بالاضطراب، وصحَّح جمهور أهل العلم أن عدَّ الأسماء في الرِّواية مُدرج مِن الرواة، لا من لفظ النبي ﷺ. انظر: مجموع الفتاوى (٦/ ٩٦، ٣٧٩، ٣٨٠، ٢٢/ ٤٨٢)، وفتح الباري (١١/ ٢١٥).

(٢) تفسير أسماء الله الحسنى ص: (٢٦ ـ ٢٧).

(٣) اشتقاق أسماء الله ص: (٦٣)، والآية من سورة التوبة: الآية (١١٧).

(٤) سورة الشورى: الآية (٢٥).

وقَبُوله منهم؛ ليدل على هذا المعنى فلا يُجاوز هذا، وقد جاء في صفاته ﷻ ما لا يُنطق باسم الفاعل، كقولك: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِى نَزَّلَ ٱلْفُرْقَانَ عَلَىٰ عَبْدِهِۦ﴾[1]، وقوله: ﴿فَتَبَارَكَ ٱللَّهُ أَحْسَنُ ٱلْخَٰلِقِينَ﴾[2]، ولم يُقل: الله متبارك، كما قيل: تعالى، فهو متعال، والوزن والتقدير في العربية واحدٌ، وقد جاء في صفاته ﷻ ما نطق باسم الفاعل، كقولك: الله المؤمن، المُهَيمن، ولا تقول آمن الله، ولا هَيْمَنَ، وإنما نسعى في صفاته ﷻ إلى ما أطلقته الأمة، وجاء في التنزيل، ونمسك عما سوى ذلك»[3]

ـ وقال في اسم الله (الفَعَّال): «الفعَّال: اسم مبني لمبالغة الفعل، فهو يجري في ضروب من صفاته ﷻ نحو: جبَّار، وعلَّام، وخلَّاق، ورزَّاق، ووهَّاب، وتوَّاب، ومنَّان، وما أشبه ذلك؛ لأن وزن كل هذا: (فعَّال)، وإنما يُراد به المبالغة في الفعل، فيجوز أن يُوصف بالفعَّال من كل فعل أصله على ثلاثة أحرفٍ، على ما أطبقت عليه الأمة، وجاء في التنزيل، نحو: ﴿ٱلْخَلَّٰقُ﴾[4] لأنه من خَلَق، و﴿عَلَّٰمُ﴾[5] لأنه من عَلِم، و﴿جَبَّارٍ﴾[6] لأن أصله من الجَبَرية، فهو ثلاثي الأصل، وإن لم يُنطق منه بفعل غير مزيد فيه، ولا يجوز أن يُوصَف بما زاد على ثلاثة أحرفٍ؛ لأنه إذا بُني منه (فَعَّال) سقط منه حرف فاختلَّ. . . ألا ترى أنه لو تُكلِّف بناء ذلك لقيل في مثل (فعَّال) من (دحرج): (دحَّار) أو (دحَّاج)، فكان يبطل المعنى المقصود به؛ لاختلال بنائه، فهكذا مجرى هذا في كلام العرب، فأما في صفات الله ﷻ، فإنه لا يجوز أن يُبنى (فعَّال) من شيء من صفاته إلا ما جاء منه في التنزيل وأطلقته الأمة وإن كان أصله ثلاثياً، ألا ترى أنَّا لا نبني في صفاته ﷻ من قدير: (فعَّال)، فنقول: (قدَّار)، ولا من حكيم، فنقول: (حكَّام)، ولا من باسط، فنقول: (بسَّاط)، ولا من عَفُوّ، فنقول: (عفَّاء)، ولا من مُقِيت، فنقول: (مقَّات)، لا أنه في العربية فاسد في التقدير، بل

(١) سورة الفرقان: الآية (١).
(٢) سورة المؤمنون: الآية (١٤).
(٣) اشتقاق أسماء الله ص:(٦٣ ـ ٦٤).
(٤) ورد في الآية (٨٦) من سورة الحجر.
(٥) ورد في الآية (١٠٩) من سورة المائدة.
(٦) ورد في الآية (١٥) من سورة إبراهيم.

صحيحٌ في مقاييس العربية، ولكنا لا نطلق في صفاته ﷻ وأسمائه شيئاً بقياس اللغة، إلا ما جاء في التنزيل، وأطلقته الأمة، لا نتجاوز ذلك، وإن كان صحيح القياس في العربية، وقد ذكرنا نظائر لهذا فيما مضى»[١].

ثالثاً: يرى أن الأسماء الحسنى مُشتقة، بما فيها لفظ الجلالة (الله)، وعقد في آخر الكتاب باباً في الاشتقاق في العربية، والرَّد على من أنكره جملة، واعتمد في شرح الأسماء على القرآن، والآثار، واللُّغة، والأشعار، وأقوال العلماء، وما عنده[٢].

رابعاً: ذهب إلى أن الأسماء الحسنى دالةٌ على صفات الله ﷻ، بل يطلق الصِّفات على الأسماء، وهذه القاعدة لازمة من القول باشتقاق الأسماء الحسنى الذي عَنْوَنَ الكتاب له؛ لأن الاسم إذا كان مشتقاً دلَّ بالمطابقة على صفة إلهية، وهذا كثير جداً في الكتاب.

ـ قال في اسم الله: الرَّحمٰن الرَّحيم: «صفتان لله ﷻ مشتقتان من الرَّحمة، فالرَّحمٰن: فعلان، والرَّحيم: فَعِيل»[٣].

ـ وقال في: القدير: «أبلغ في الوصف بالقدرة من القادر؛ لأن القادر اسم فاعل من قَدَر، يَقْدِر، فهو قادر، وقدير: فعيل، وفعيل من أبنية المبالغة... وهو من صفات الذات ليس مما يتعدى إلى مفعول»[٤].

ـ وقال في العليم: «العَلِيم والعَالِم صفتان مشتقتان من العِلْم، فالعَالِم: اسم الفاعل مِن عَلِم، يَعْلَمُ، فهو عَالِم، والعَلِيم من أبنية المُبالغة في الوصف بالعِلم، وهو بمنزلة قدير من القادر»[٥].

خامساً: قرَّر أن الصفات تجري على الله خلاف مجراها مِن المخلوقين في التعريف، فهي للعباد بَيانٌ وإيضاحٌ، وللمولى عزَّ وجلَّ ثناءٌ ومدحٌ.

---

(١) اشتقاق أسماء الله ص: (١٥٢ ـ ١٥٣)، وينظر أيضاً ما قاله في اسم الله (المتعالي) ص: (١٦٢).

(٢) اشتقاق أسماء الله ص: (٢٣ ـ ٣٢، ٩٠)، وص: (٢٧٧ ـ ٢٩٢).

(٣) اشتقاق أسماء الله ص: (٣٨). (٤) اشتقاق أسماء الله ص: (٤٨).

(٥) اشتقاق أسماء الله ص: (٥٠).

عقد الزّجَّاجي في أواخر الكتاب بعد أن انتهى من شرح الأسماء الحسنى باباً سمَّاه: (باب القول في صِفات الله التي تقدَّم ذكرُها وكيف مجراها عليه تبارك وتعالى)، فقال: «اعلم أن الصِّفات في كلام العرب على ضربين: إذا كان الاسم عند مَن تخاطبه ملتبساً بغيره مِمَّن يُشركه في بِنيته فهو حينئذ محتاجٌ إلى الوصف، ووصفه له إيضاحٌ وتبيين، وإذا كان الاسم مَعروفاً عند من تخاطبه، إمَّا بتقديم معرفته به وتحصيله إياه، أو بشهرته، كان مستغنياً عن النعت، وكانت نعوته ثناءً عليه، ومدحاً أو ذمّاً، فصفات الله كلها ثناءٌ عليه ومدحٌ له مدح بها نفسه، ونبَّه العباد عليها، وتعبَّدهم بوصفه بها؛ لأنه ﷻ ليس كمثله شيء، وإنما يُمدح بصفاته ويُثنى بها عليه، ولذلك قد بان لك بما وصفنا مِن شرح أسمائه أنها كلها صفاتٌ له وثناءٌ عليه، وليس منها اسم موضوع للفصل بمنزلة الأسماء الأعلام التي قدَّمنا ذكرها، والمُضمرات، والمُبهمات، والمُضافات؛ لأنه عن ذلك ﷻ مستغنٍ»[١].

سادساً: أثبت بعض الصفات وأوَّل بعضها، فمن الصفات التي أثبتها صفة الحياة، وصفة القُدرة، وصفة العلم، وصفة السمع، وصفة البصر، وصفة الحكمة[٢] وغيرها من صفات الذات، وأوَّل صفة الرَّحمة بالإنعام والإفضال مؤيداً لتأويل المُبَرِّد إيَّاها بذلك[٣].

سابعاً: جانب الصَّواب في تفسير بعض الأسماء الحسنى، حيث أغفل في بعضها أهم المعاني الداخلة فيها بالأوليَّة، ونفى عن بعضها معاني صحيحة ثابتة لها.

ـ فمثال الأول: اسمي الله (العليّ) و(الظاهر)، فمع أنهما يدلان على عُلُوِّ الله سبحانه واستوائه على عرشه بالصراحة، إلا أنه لم يُشر إلى ذلك إطلاقاً، ودَنْدَنَ حول عُلُو شَأنه وقدره، وقهره للأشياء، وظهوره بالدلائل الدَّالة عليه[٤].

ـ ومثال الثاني: اسم الله (القريب)، فإنه ذكر أن المراد به: الذي ليس ببعيد، ومعناه: إحاطته بالأشياء وعلمه بها، وكون كل شيء تحت قدرته، وسلطانه،

---

(١) اشتقاق أسماء الله ص: (٢٧٥).

(٢) اشتقاق أسماء الله ص: (٤٨، ٦٠، ٥١، ٦٥، ٧٥، ١٠٢).

(٣) اشتقاق أسماء الله ص: (٤١ ـ ٤٢). (٤) اشتقاق أسماء الله ص: (١٠٨، ١٣٧).

وحُكمه، وتصرفه، ولا يُراد بذلك قرب المكان، والحلول في بعضه دون بعض[(١)].

وقوله: (ولا يُراد به قرب المكان) غير صواب، فإن الأدلة الشَّرعية دالة على دنو الله وقربه من بعض عباده، مع استوائه على عرشه، كقوله ﷺ فيما أخرجه الشيخان عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ في الحديث القدسيّ: «من تقرب إلي شبراً تقربتُ إليه ذراعاً، ومن تقرب إلي ذراعاً تقربتُ إليه باعاً، ومن أتاني يمشي أتيتُه هرولة»[(٢)]، وقوله ﷺ فيما أخرجه مسلم: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»[(٣)]، وكنزوله إلى السماء الدنيا في ثلث الليل الأخير، ومجيئه للفصل بين العباد في الآخرة.

ويُثبت قرب الله من بعض عباده كلٌّ من أثبت قيام الأفعال الاختيارية به كالمجيء، والإتيان، والنزول، والاستواء، وهو مذهب أئمة السلف، وأهل الحديث، والنقل عنهم متواتر[(٤)].

ثامناً: ذكر أن من أسماء الله ما لا يطلق إلا على الله ﷻ كلفظ الجلالة (الله)، و(الرَّحمٰن الرَّحيم)، وما لم ينطق من لفظها على الله بغيرها كالـ (الكبير)، و(العظيم)، و(الجليل)، و(القريب)، و(الكريم)[(٥)].

هذه بعض القواعد التي جرى عليها الزَّجَّاجي في كتابه: (اشتقاق أسماء الله)، ويظهر منها الأمور التالية:

ـ موافقته للسَّلف في تقرير توقيفية أسماء الله وصفاته، واشتقاقها، ودلالتها

---

(١) اشتقاق أسماء الله ص:(١٤٦ ـ ١٤٧).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُۥ﴾ (٤/ ٣٨٤) ح(٧٤٠٥)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب الحث على ذكر الله تعالى (٤/ ٢٠٦١) ح(٢٦٧٥).

(٣) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة، باب ما يُقال في الركوع والسجود (١/ ٣٥٠) ح(٤٨٢).

(٤) انظر: الفتاوى (٥/ ٤٦٥ ـ ٤٦٧)، والنهج الأسمى في شرح الأسماء الحسنى (٢/ ٣٠٢ ـ ٣١٦).

(٥) اشتقاق أسماء الله ص:(٣١، ٤٠، ١٥٥).

على صفات ثابتة لله سبحانه، واختلاف جريان الصفات على الله عن جريانها على الآدميين.

- إثباته لبعض الصفات الذَّاتية، بينما لم نجده يثبت لله الصفات الفعلية، بل أول صفة الرَّحمة بالإنعام والإفضال.

- مخالفته للسَّلف في تفسير بعض الأسماء الحسنى، أو إغفاله لبعض المعاني الداخلة فيها.

ومِمَّا سبق يمكن القول أنه وإن وافق السَّلف في بعض القواعد، لكنه لم يجر بالكامل على منهجهم مع الأسماء والصفات، مِمَّا يجعله قريباً من الأشاعرة.

* المطلب الثاني *

الرَّد على من اتهمه بالتشيع

لم يرد اتهام الزّجَّاجي بالتشيع في المصادر القديمة، ولم يترجم له الخطيب في (تاريخ بغداد) مع أنه أقام ببغداد أكثر حياته وتعلم بها، فترجم له ابن النَّجَّار[1] في (ذيل تاريخ بغداد)، وقال فيه: «ويُقال: إنه كان متشيعاً، فكان إذا قام من مجلسه بجامع دمشق غسلوا موضعه لأجل تشيعه»[2]، ولم يذكر دليلاً على كلامه، ثم اعتمد كلامه هذا عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله اليمَّاني (ت٧٤٣هـ)[3]، والفيروزآبادي[4]، وغيرهما.

وبالبحث في تراجم الشيعة لم أجد له ترجمة سوى ترجمة الدكتور حسن بن محسن الأمين العاملي له في (مستدركات أعيان الشيعة)[5]، ولم يأت بدليل على

---

(١) هو محمد بن محمود بن الحسن أبو عبد الله المعروف بابن النجَّار، محدث العراق، وصاحب الرِّحلات، والتصانيف، توفي ٦٤٣هـ. انظر: الوافي بالوفيات (٥/ ٩)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ١٣١).

(٢) المستفاد من ذيل تاريخ بغداد ص: (١٥٤)، ولم أجده في المطبوع من (ذيل تاريخ بغداد) لأنها ناقصة.

(٣) انظر: إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين ص: (١٨٠).

(٤) انظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ص: (١٣١).

(٥) (٣/ ١٢٢)، وهو مستدرك على كتاب والده (أعيان الشيعة).

تشيعه، بل اعتمد في إيراده له على كلام الذهبي الآتي في نهاية هذا المطلب، ولا يدل على تشيعه.

وقد طالعتُ كتب الزّجّاجي المطبوعة وهي أكثر من عشرة، فلم أجد فيها ما يدل على تشيعه، بل فيها مِن الدلائل ما ينفي عنه التشيع، ومن ذلك:

أولاً: ترضَّى وترحَّم على الخلفاء الرَّاشدين، مِن غير تمييز ولا تفريق(١)، وأورد أموراً عدة تدل على مناقب الخلفاء الأربعة ﷺ، كذكرِه حديث الغَار(٢)، وشهادة علي بن أبي طالب ﷺ لأمير المؤمنين عُمر بن الخطاب بالجنة عند طعنه(٣)، ومَدْحِ النَّابغة الجعديِّ(٤) لأبي بكر وعمر وعثمان بأبيات شعرية أمام عبد الله بن الزبير في المسجد الحرام، وإعطائه إياه مالاً لمَّا رأى مَا بلغه من الجَهد(٥).

ـ ومن ذلك قوله وهو يرد على من أنكر الاشتقاق في اللغة: «ومن ذلك في الإسلام تسمية أبي بكر بالصِّدِّيق، وعُمَر بالفاروق، ولا يمكن لأحد أن يدَّعي أن هذا غير مشتق؛ لأن أبا بكر الصديق سُمِّي بذلك؛ لكثرة تصديقه النبي ﷺ، و(فِعِّيل) من أبنية المُبالغة، وكذلك عُمر سُمِّي بالفاروق؛ لأنه فرَّق الله بإسلامه بين الكفر والإسلام، وكان الإسلام قبل إسلامه ضعيفاً، والمسلمون يعبدون الله سرّاً، فقال عمر: لا يُعبد الله سرّاً، وجاهر المشركين بذلك»(٦).

---

(١) اشتقاق أسماء الله ص:(١٠٨، ٢٤١، ٢٩٠)، وأمالي الزّجَّاجي ص:(٩١، ٩٢، ١٠٥، ١٣٦، ١٨١، ١٩٨)، وورد في بعض الأماكن من (أخبار أبي القاسم الزّجَّاجي) تخصيص علي بقوله (صلوات الله عليه) أو (عليه السلام) كما في ص:(١٠٩، ١١٩، ١٨٤)، فإن صحَّ أنها منه لا من النُّسَّاخ فلا تعتبر دليلاً لأنه ترضى عليه في مواضع أخر كما في ص:(١٠٩، ١٦٧، ١٨٤، ١٩٥، ٢٠٨).

(٢) أمالي الزّجَّاجي ص:(١٨٣)، وأخبار أبي القاسم الزّجَّاجي ص:(١٨٧).

(٣) أمالي الزّجَّاجي ص:(١٠٥)، وأخبار أبي القاسم الزّجَّاجي ص:(٩٥ ـ ٩٦).

(٤) هو عبد الله بن قيس بن جعدة بن كعب أبو ليلى، أدرك الإسلام، وصحب النبي ﷺ، وشهد فارس، وحارب مع علي ﷺ يوم صفين، ومات معمراً بأصبهان عام ٦٥هـ. انظر: طبقات فحول الشعراء ص:(١٠٣)، وأسد الغابة في معرفة الصحابة (٤/ ٢٢٣).

(٥) اشتقاق أسماء الله ص:(٢٣٢ ـ ٢٣٣). (٦) اشتقاق أسماء الله ص:(٢٨٨).

ـ وقال في الموضع نفسه وهو يرد على نفطويه في إنكاره للاشتقاق: «وروى[١] أن عمر بن الخطاب رَحِمَهُ اللَّهُ قرأ عنده قارئ: ﴿وَمَن يُرِدْ أَن يُضِلَّهُۥ يَجْعَلْ صَدْرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾[٢]، فقال: ايتوني بأعرابي بدويٍّ، فأتي بغلام، قال له: ما الحَرَج فيكم؟ فقال: الشجر المُلْتَف لا تَصِل إليه الشَّمس، فقالَ عمر: كذلك قلب الكافر ضيقٌ لا يصل إليه شيء من الخير، فأي شيء في الاشتقاق يكون أبين من هذا؟ وتشبيه عُمَر قلب الكافر بالحرج وجعله ذلك هو الأصل، فهذا اشتقاق في القرآن عن عمر رضوان الله تعالى عليه في حكاية نفطويه عنه»[٣].

ـ وأورد في كتابه (أخبار أبي القاسم الزّجَّاجي) بسنده إلى الشَّعبي، قال: سألنا ابن عبَّاس أو سئل ابن عبَّاس: مَن أول الناس إسلاماً؟ فقال: أبو بكر، أما سمعتَ قول حسَّان[٤]:

إذا تذكرت شجواً مِن أخي ثِقة ... فاذكر أخاك أبا بكر بما فَعَلا
خيرُ البرية أتقاها وأعدلها ... بعد النَّبيِّ وأوفاها بما حَمَلْا
التَّالي الثَّاني المَحْمُود [مَشْهَدُه][٥] ... وأول النَّاس [منهم][٦] صدَّق الرُّسُلا[٧]

ثانياً: ثناؤه على الصَّحابة والسَّلف والترضي أو الترحم عليهم، وذكر فضائلهم[٨].

---

(١) أي نفطويه في كتابه (أمثال القرآن)، وقد ذكر أبو القاسم الزّجَّاجي عدة أمثلة من هذا الكتاب للرد به على نفطويه؛ لأنه أنكر الاشتقاق فيه، ثمَّ أورده في كتابه، فكأنه ناقض نفسه. انظر: اشتقاق أسماء الله ص:(٢٨٩ ـ ٢٩٢).

(٢) سورة الأنعام: الآية (١٢٥).

(٣) اشتقاق أسماء الله ص:(٢٩٨ ـ ٢٩٠).

(٤) ديوان حسان بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ص:(١٧٩ ـ ١٨٠) بتحقيق الأستاذ عبد أ. مهنا.

(٥) هنا في الديوان (شِيمته) وهو الصَّواب في الظاهر.

(٦) هنا في الديوان (طُرّاً).

(٧) أخبار أبي القاسم الزّجَّاجي ص:(٨٦، ١٤٢)، وترك بيتين، وهما قوله كما في ديوانه ص:(١٧٩ ـ ١٨٠):

والثَّاني اثنين في الغار المنيف ... وقد طاف العدو به إذا صعَّد الجبَلا
وكان حِبَّ رسول الله قد عَلِمُوا ... مِن البَرِيَّة لم يعدل به رجُلا

(٨) اشتقاق أسماء الله ص:(٢٣٨، ٢٩٠)، وأمالي الزّجَّاجي ص:(٣٢، ٣٣، ١٤٢، =

ومِمَّا قاله في هذا الشأن: «وقال في آخر سورة الفتح في أصحاب محمد ﷺ: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ﴾ إلى أن انتهى إلى قوله: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنۡهُم مَّغۡفِرَةٗ وَأَجۡرًا عَظِيمَۢا﴾[١] فنصب[٢] بإيقاع الفعل به، تقديره: وعد الله الذين آمنوا منهم مغفرة، أي: ستراً على ذنوبهم المتقدمة قبل الإسلام، وصفحاً عنها، وأجراً عظيماً، بنصرتهم للنبي ﷺ، ومساعدتهم له فضيلة لهم على سواهم مِن المؤمنين مِمَّن لم يساعده»[٣].

ثالثاً: تكلَّم على اسم الله (الوليّ) في كتابه (اشتقاق أسماء الله)، وذكر له عشرة معاني مختلفة مع الشَّواهد من الكتاب واللغة، ولم يذكر من بين تلك المعاني ما تدَّعيه الرَّافضة مِن ولاية علي بن أبي طالب وأبنائه[٤].

رابعاً: وأخيراً فإن من دلائل بُعده عن التشيع عدم ترجمة الرَّافضة المتقدمين والمتأخرين له في تراجمهم، مع ما عرف عنهم من الاستكثار والتزيد والادعاء، وأول من ترجم له منهم هو الدكتور حسن بن محسن العاملي في (مستدرك أعيان الشيعة)، ونقل عن الذهبي ما لا يدل على تشيعه وسنذكره.

وفي نظري هو أن سبب رمي الزَّجَّاجي بالتشيع هو أنه لَمَّا انتقل من بغداد إلى دمشق التي كان فيها بقايا نَصْبٍ، فحدَّث وصنَّف وأملى، لم يستحسن بعضهم ما كان يُكِنُّه من المحبة والمودة لعلي رضي الله عنه وأبنائه، وحكاية أقوالهم الأدبية، أو الأخبار والأشعار الواردة في مناقبهم أو في مراثيهم[٥]، كحاله مع سائر الصحابة والتابعين، فاتَّهموه بالتشيع، وكانوا يغسلون مجلسه بجامع دمشق كُلَّما انتهى من درسه حتى أخرجوه، وإلا فإنني لم أقف في كتبه الموجودة على ما يدل على الانحياز لعلي وأبنائه، دون باقي الصَّحابة، فكما

= ١٠٥، ١٩٨)، وأخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي ص:(١٤٦، ٢٠٨ ـ ٢٠٩).

(١) سورة الفتح: الآية (٢٩).

(٢) أي قوله تعالى قبل ذلك: ﴿مَّغۡفِرَةٗ﴾.

(٣) أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي ص:(١٣٦ ـ ١٣٧).

(٤) اشتقاق أسماء الله ص:(١١٣ ـ ١١٧).

(٥) انظر: أمالي الزَّجَّاجي ص:(٢٦، ١٣٦، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٦، ٢٣٨)، وأخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي ص:(٤٢، ٧٣، ١٠١، ١٠٩، ١٦٧، ١٨٣، ١٨٤، ١٩٥).

أنه ذكر المناقب والفضائل لعلي وأبنائه، ذكر لغيرهم من باقي الصَّحابة.

قال الذهبي «ويُقال: أخرج من دمشق لتشيعه، وكان حسن السَّمت، مَليح الشَّارة، وكان في الدَّماشقة بَقايا نَصْبٍ»[(١)].

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤٧٦).

المبحث الخامس

منهج الحُسين بن أحمد بن خَالَوَيْه (ت٣٧٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات واضطرابه فيه

ألف ابن خالويه كتاباً في شرح الأسماء الحسنى، سمَّاه: (شرح أسماء الله ﷻ)(٢)، غير أن الكتاب لم يصل إلينا، مما فَوَّت علينا الوقوف على الكثير من آرائه في الأسماء والصفات.

---

(١) هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حَمدان الهَمَذَاني، أبو عبد الله النحوي اللغوي المقرئ، أصله من هَمَذَان، ثم دخل بغداد عام ٣١٤هـ طالباً، فأخذ القراءات عن ابن مُجاهد، والعربية عن ابن دريد، وابن الأنباري، ونفطويه، وأبي عمر الزاهد، وجماعة، ثم انتقل إلى الشام فاتصل بسيف الدولة الحمداني أمير حلب وإخوانه الأمراء فكرَّموه، ونال منهم الحظوة فاستوطنها، فذاع صيته، وتوافد الطلاب عليه من كل الآفاق، وناظر ونافس هناك المتنبي، وأبا الطيب اللغوي، وأبا علي الفارسي، ولم يزل بها حتى توفي عام ٣٧٠هـ. وكان ثقة، حافظاً للغة، بصيراً بالقراءات، ومن كتبه: شرح مقصورة ابن دريد، والجُمَل، وإعراب القراءات السبع وعللها، والاشتقاق، وشرح أسماء الله الحسنى، وشرح الفصيح، وغيرها.

• مصادر ترجمته: يتيمة الدهر (١/ ١٣٦)، والفهرست ص:(٩٢)، وإنباه الرواة (١/ ٣٥٩)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٠٣)، والوافي بالوفيات (١٢/ ٣٢٣)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٧٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٦٩)، وغاية النهاية (١/ ٢٣٧)، ولسان الميزان (٢/ ٣٠٨)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٣٩)، وبغية الوعاة (١/ ٥٢٩)، وطبقات المفسرين (١/ ١٥١)، وابن خالويه وجهوده في اللغة، دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.

(٢) ذكره المؤلف في موضعين من كتابه: إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(١٤، ١٥).

وقد حاولتُ أن أجمع القليل من متناثر كلامه في الأسماء والصفات عبر كتبه المطبوعة، فظهرت لي الأمور التالية بعد التأمل فيها:

الأول: أثبت أسماء الله الحُسنى، وبيَّن معانيها، وشرحها في الكتاب المذكور آنفاً، بينما شرح بعضَها عرضاً في مواضع من كتبه الأخرى، ويرى أنها توقيفية.

ـ قال في ديباجة (إعراب القراءات السبع وعللها)(١): «. . . بل هو الله، الواحد، الصَّمد، القهَّار، الفَرْد، لا مِثل له، ولا عَدِيل، ولا نِدَّ ولا ضِدّ، خلق الأشياء قبل كونها، وأحصى كل شيء عدداً، وأحاط به علماً»(٢).

ـ وقال في اسم الله (المتعال): «والمُتَعَال: متفاعل من العُلُوّ، والأصل مُتَعَالِوٌ، فانقلبت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، كقولك: الدَّاعي والغازي، والأصل: الدَّاعِوُ والغَازِوُ، فصارت الواو ياءً لانكسار ما قبلها، وتعالى الله: تفاعل من العلو، وتبارك: تفاعل من البركة، والله متعالٍ، ولا يقال: متبارك؛ لأن اللغة سماعٌ، وليست قياساً»(٣).

الثاني: يرى أن أسماء الله الحسنى مشتقة، وهي دالةٌ على صفات له سبحانه ﷻ.

ـ قال بعد أن تكلم على اسمي الله (الرَّحمٰن الرَّحيم) وأنهما صفتان لله مجرورتان، وذكر أقوال العلماء في معانيهما: «والذي أذهب إليه أن هذه الأسماء كلّها صفات له تبارك وتعالى، كما قال الله: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾(٤)، فسُئل النبي ﷺ عنها، فقال: «تسعة وتسعون اسماً مَن أحصاها دخل الجنة»(٥)، وقد بيَّنْتُها في كتاب مُفرد، واشتقاق كل اسم منها ومعناه؛ لأني قد

(١) بتحقيق وتقديم الأستاذ: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ.
(٢) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٣).
(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٣٢٦).
(٤) سورة الأعراف: الآية (١٨٠).
(٥) أخرجه البخاري في كتاب الدعوات، باب لله مائة اسم غير واحد (٤/ ١٧٤) ح(٦٤١٠)، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء، باب في أسماء الله تعالى وفضل من أحصاها (٤/ ٢٠٦٢) ح(٢٦٧٧).

تحرَّيتُ في هذا الكتاب الاختصار والإيجاز، ما وجدتُ إليه سبيلاً»[١].

ـ وقال عند قوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبِ مُتَكَبِّرٍ جَبَّارٍ﴾[٢] «والجبَّار في اللغة: الذي يقتل على الغضب له، فإن سأل سائل، فقال: إن صفات الله تعالى نحو: عليم، وكبير، وجبَّار، محمودةٌ، فلِمَ صار هذا مذموماً؟ فقل: إن جباراً في صفة الله هو الذي أجبر العباد على ما أراد، وأحيا وأمات، وهي صفةٌ لا تليق إلا بالله، وكذلك الكِبْر رداء الله، فإذا جاء المخلوق ليتشبَّه بمن لا يشبهه شيءٌ، وارتكب ما ليس له، ونازع اللهَ جلَّ جَلالُه رِداءَه، كان مذموماً له»[٣].

الثَّالث: أثبت لله صفات منها: صفة العِلم، والقُدرة، والوَحدانية، والعَجَب، وغيرها.

ـ قال ابن خالويه: «والله تعالى قَادرٌ، وقديرٌ، مثل عالِم، وعَلِيمٌ»[٤].

ـ وقال في موضع آخر: «وذكر الله تعالى نِعمه على يحيى بن زكريا؛ حيث خلقه ولم يك شيئاً موجوداً مرئيّاً عند المخلوقين، أما الله تعالى فعِلمه ما لم يكن كعلمه به بعد أن كوَّنه، وقد كان يحيى عليه السلام في عِلْم الله شيئاً»[٥].

ـ وفي موضع آخر قال: «وهذه الآية من إحدى نفاذ قُدرة الله، ووحدانيته»[٦].

ـ وقال وهو ينصر قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾[٧]: «وقد عجب الله تعالى مِن عظيم ما نال المشركون مِن الله، وقد قال الله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾[٨]، وقوله تعالى: (بَلْ عَجِبْتُ) و﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ۝١٢﴾، وقد رُوي عن النبي ﷺ أنه قال: «عجب ربكم من أَلِّكم وقنوطكم»[٩]،

---

(١) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(١٣ ـ ١٤).
(٢) سورة غافر: الآية (٣٥).
(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٦٩).
(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(٤٩).
(٥) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ١٣).
(٦) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٣٢١).
(٧) سورة الصافات: الآية (١٢). (٨) سورة الرعد: الآية (٥).
(٩) أخرجه أبو عبيد في غريب الحديث (١/ ٣٥٥)، والخطَّابي في غريبه (٣/ ٢٦٠)، قال =

غير أن العجب من الله تعالى بخلاف ما يكون من المخلوقين، كما أن المُخادعة والمكر والحِيلة والنِّسيان منه على خلاف ما يكون منا[(١)]، ومعنى ألِّكم: الضَّجيج ورفع الصوت بالدعاء، فالأَلُّ: رفع الصوت، والأَلُّ: سرعة المشي، والألُّ: مصدر ألّه بالحربة ألًّا، والحربة يقال: لها: الألَّة. وحدثني أحمد بن عبدان المقرئ[(٢)]، قال: حدثنا علي بن عبد العزيز[(٣)]، عن أبي عبيد، قال: سمعتُ الكسائي يخبر عن زائدة[(٤)]، عن الأعمش، عن شقيق بن سلمة، قال: قرأت عند شُريحٍ (بَلْ عَجِبْتُ)، فقال: إن الله لا يعجب مِن الشيء وإنما يعجب مَن لا يعلمُ، قال الأعمش: فذكرتُ ذلك لإبراهيم، فقال: إن شريحاً كان يُعجَب بعِلمِه، وكان عبد الله أعلم منه، فكان يقول: (بَلْ عَجِبْتُ)»[(٥)].

الرابع: قرَّر أن القرآن غير مخلوق، حيث قال في شرح قوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ﴾[(٦)]: «ومعناه: ألم يصير كيدهم، والجعل: يكون الخلق، ويكون التصيير، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورَ﴾[(٧)] أي: خلق، وقال: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ

= أبو عبيد: «يروى هذا عن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، عن محمد بن عمرو يرفعه عن النبي ﷺ». والحديث على هذا مرسل؛ لأن محمد بن عمرو بن وقاص الليثي تابعي، وله أوهام. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٦٧٣)، وتقريب التهذيب ص: (٤٩٩).

(١) هذا هو مذهب السلف وهو على ما يليق بجلاله، وقد قال ابن خالويه مثل هذا في سورة الصافات (٢/ ٢٤٥).

(٢) هو أحمد بن عبدان المقرئ الهمذاني، أكثر ابن خالويه من النقل عنه، عن علي بن عبد العزيز، عن أبي عبيد، وهو واسطة المؤلف في مؤلفاته إلى أبي عبيد، ذكره المؤلف في مواضع عدة من شرح مقصورة ابن دريد، ووصفه في ص: (٥٣٦) بـ (المقرئ العَدل).

(٣) تقدمت ترجمته ص: (٢٥٤).

(٤) هو زائدة بن قدامة أبو الصلت الكوفي الثقفي، ثقة ثبتٌ، توفي عام ٦٠هـ، وقيل بعدها. انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٣٠٦)، وتقريب التهذيب ص: (٢١٣).

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٢٤ ـ ٢٥).

(٦) سورة الفيل: الآية (٢).

(٧) سورة الأنعام: الآية (١).

﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾[١] أي: صيَّرناه وبيَّناه»[٢]. فلو كان يراه مخلوقاً لحمل (جعل) هنا على الخلق، كما فَعلته الجهمية والمعتزلة.

ونقل ابن العَديم[٣] بسنده عن ابن خالويه أنه قال: «كنتُ عند سيف الدَّولة، وعنده ابن بنت حامد[٤]، فناظرني على خلق القرآن، فلمَّا كان تلك الليلة نمتُ، فأتاني آت، فقال: لِمَ لَمْ تحتج عليه بأول القَصَص: ﴿طسٓمٓ ۝١ تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ ۝٢ نَتْلُواْ عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾[٥]، والتلاوة لا تكون إلا بالكَلام؟!»[٦].

ووجه الاستشهاد هو المقطع الأخير؛ فالتلاوة لا تكون إلا بالكلام، وكلامه غير مخلوق.

الخامس: أوَّل بعض الصفات الإلٰهية: فأول الوجه: بالذَّات، والاستواء: بعلا، وقهر بالسُّلطان، والعظَمة.

- قال عند قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[٧]: «إلا إياه»[٨]. وتفسيره للآية مخالف لتفسير السلف كمَّا تقدم.

- وقال في موضع آخر: «والاستواء على ثلاثة أوجه: يُقال: استوى الشيء بعد الاعوجاج كالخَشَب والقَنَاة، واستوى الأمر: استقام بعد الاضطراب، واستوى: علا وقهَّر بالسلطان والعظمة، ومنه قوله تعالى: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٩]، والاستواء: الاستيلاء، يُقال: استوى الأمير على بلد كذا أي

---

(١) سورة الزخرف: الآية (٣).

(٢) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: (١٩١).

(٣) هو عمر بن أحمد بن هبة الله بن أبي جرادة العقيلي كمال الدين الحلبي، ولد بحلب، وارتحل إلى دمشق وفلسطين، والحجاز، ودرس، وأفتى، وجمع، وصنَّف، وكان محدثاً مؤرخاً، عديم النظير، وله مؤلفات أشهرها: (بغية الطلب في تاريخ حلب). انظر: فوات الوفيات (٣/ ١٢٦)، والأعلام (٥/ ٤٠).

(٤) لم أقف على ترجمته.

(٥) سورة القصص: الآيات (١ ـ ٣).

(٦) بغية الطلب في تاريخ حلب (٢/ ٧٥٧).

(٧) سورة القصص: الآية (٨٨).

(٨) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: (٢٢١).

(٩) سورة طه: الآية (٥).

استولى، وهذه لغة يرويها قطرب، ويقال: استوى: ارتفع، ودخل رجل على بعض الأعراب فقال: استويا: أي ارتفعا»[١].

وأوَّل صفات المكر، والخديعة، والاستهزاء: بالمجازاة، وصفة المحبة: بإكرام الله أهل طاعته بالثواب الجزيل، وحمل صفة اليد بمعان لا يُفهم منها إثبات اليد لله على ما يليق بجلاله.

ـ قال ابن خالويه بعد أن نصر قراءة الرافع في قوله تعالى: ﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴿١٢﴾﴾[٢]: «وقرأ الباقون ﴿بَلْ عَجِبْتَ﴾ بفتح التاء، أي: عجبت يا محمد من وحي الله تعالى ويسخرون هم منك، قالوا: وإنما اخترنا هذا لأن الله تعالى لا يعجب، وإنما يعجب من لا يعلم[٣]، وقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾[٤]، أي: عجبٌ عندكم فأما عندنا فلا، والقراءتان جائزتان لِمَا خبَّرتك؛ لأن الله تعالى قال: ﴿وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ﴾[٥]، وقال: ﴿نَسُوا اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ﴾[٦]، ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾[٧]، ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾[٨]، ونحوه في القرآن كثيرٌ، فالمَحَبَّة من الله، والمكر والخديعة والاستهزاء: كل ذلك على خلاف ما يكون من المخلوقين، وهو أن يُجازيهم جزاء خِداعهم، ومَكرهم، والمحبة من العبد: لزوم الطاعة، والمحبة مِن الله: إكرامه أهل طاعته بالثواب الجزيل»[٩].

ـ وقال في قوله تعالى: ﴿يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾[١٠]: «فيه ثلاثة أقوال: أي يد الله بالمِنَّة عليهم أن هذا هو الإسلام أعظم مِن يدهم بالطَّاعة، وقيل: يد الله بالوفاء بما وعدهم، وقيل: يد الله فوق أيديهم بالثَّواب»[١١].

---

(١) شرح مقصورة ابن دريد ص: (٣٣٧).
(٢) سورة الصافات: الآية (١٢).
(٣) تقدم كلام شريح القاضي في نفي هذه القراءة والرَّد عليه في ص: (٥٦١ ـ ٥٦٢).
(٤) سورة الرعد: الآية (٥).
(٥) سورة آل عمران: الآية (٥٤).
(٦) سورة التوبة: الآية (٦٧).
(٧) سورة البقرة: الآية (١٥).
(٨) سورة آل عمران: الآية (٣١).
(٩) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٤٦).
(١٠) سورة الفتح: الآية (١٠).
(١١) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٣٢٨).

السادس: يورد أحياناً قولين في الصفات: أحدهما للسَّلف، والآخر للمُؤوِّلة، مِن غير ترجيح أحدهما على الآخر.

قال في شرح مقصورة ابن دريد: «قال الله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[١] أي: حسنة مشرقة، ﴿إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾[٢]، قيل: منتظرة إلى ثواب ربها، وقيل: ناظرة من النَّاظر بالعين»[٣].

فالقول الأول هو: قول الجهمية والمعتزلة، والثاني هو قول السَّلف، ولم يرجح شيئاً.

وخلاصة ما سبق أن منهج ابن خالويه قريبٌ من منهج الزَّجَّاج والزَّجَّاجي مع الأسماء والصفات؛ فهو مضطرب يوافق منهج السَّلف في أشياء، ويخالفه في أشياء أخرى، ولم يلتزم بمنهج معين في الأسماء والصفات، والله أعلم.

❊ المطلب الثاني ❊

اتهامه بالإمامية ومناقشة ذلك وتحريره

مضى جمهور العلماء على اعتبار ابن خالويه من علماء السنة، غير الحافظ ابن حجر الذي ذكر أنَّ في بعض كتبه ما يؤيد اتهامه بالإمامية، أما الرَّافضة فقد ذهب أكثرهم إلى ادِّعائه، وتصنيفه ضمن علماء الإمامية أو الشيعة، وإدخاله في طبقات رجالهم[٤].

وقبل الخوض في تفاصيل اتهامه بالتشيع والإمامية، فإنني أرى من العَدل والإنصَاف أن أورد براهين انتسابه إلى السنة ـ وأعني بهم الذين في مقابل الرَّافضة ـ؛ لنوازن بين الأمرين، ونخرج بنتيجة سالمة مبنية على اعتبار شيوخه ومؤلفاته، والظُّروف السياسية والاجتماعية التي أحاطت بحياته وبعصره.

---

(١) سورة القيامة: الآية (٢٢).
(٢) سورة القيامة: الآية (٢٣).
(٣) شرح مقصورة ابن دريد ص:(٣٥٣).
(٤) انظر: الرجال للنجاشي ص:(٥٠)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٣٧)، وأعيان الشيعة (٥/ ٤١٩).

ودلائل انتسابه إلى علماء السنة كثيرة جداً تفوق الحصر، لكنها تندرج تحت خَمس أُطُرٍ رئيسة:

الأول: علومه ومؤلفاته:

أما علومه فلا جدال أنها من علوم أهل السنة بالأسانيد المعروفة، قراءةً، وحديثاً، وفقهاً، ولغة، وقد أخذ عن ابن الأنباري، ونفطويه، وابن دريد، وأبي بكر بن مجاهد، وأبي عُمر الزاهد، وأبي بكر محمد بن يحيى الصُّولي، وأحمد بن عبدان المقرئ الهمذاني وغيرهم، وهؤلاء هم المعتمدون لديه في سائر كتبه في اللغويات والقراءات، كما أنه روى الحديث عن كبار المحدثين كمحمد بن مخلد العطار الدُّوري البغدادي (ت٣٣١هـ)[١]، والمحدث الحافظ مُسند العالم أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (ت٣١٧هـ)[٢]، والقاضي أبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد المحاملي (ت٣٣٠هـ)[٣] وغيرهم، واعتمد على الأحاديث والآثار في مصنفاته وأكثر منها، ولا يتسع المجال لذكرها.

وكذلك مؤلفاته الكثيرة[٤] فهي انعكاس لِمَا أخذه عن شيوخه، ورواه عنهم، ولم يأت فيها بجديدٍ سوى أرائه وأفكاره وملحوظاته، وليس فيها كتاب انتصر فيه للشيعة، ومما قاله في هذا الشأن قوله: «لأنّا نحن متبعون لشيوخنا لا مبتدعون»[٥].

---

(١) أخباره في تاريخ بغداد (٣/ ٣١٠)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٨)، وطبقات الحفاظ ص: (٣٤٤).

(٢) أخباره في تاريخ بغداد (١٠/ ١١١)، وطبقات الحنابلة (١/ ١٩٠)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٤٠).

(٣) أخباره في تاريخ بغداد (٨/ ١٩)، وتذكرة الحفاظ (٣/ ٨٢٤)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ١٧١).

(٤) ذكر الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين لابن خالويه (٤١) كتاباً ذكرها في مقدمة تحقيقه لكتابه: إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٥٨ ـ ٨٥).

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ١٩٠).

ومن الجدير بالذكر ههنا أن ابن خالويه كان من أشهر تلاميذ أبي عمر الزاهد، وأكثر مِن الرَّواية عنه في مؤلفاته، وقد عرفنا فيما مضى موقف أبي عمر من الرَّافضة وموقفهم منه.

الثاني: موقفه من الصَّحابة والسَّلف:

وقف ابن خالويه في جميع مؤلفاته من الصَّحابة والسَّلف موقف أهل السنة، فلم يذكر أحداً منهم بسوء لا تصريحاً ولا تلميحاً، وترحَّم وترضى عنهم أجمعين[1]، وجعل أقوالهم من أهم مصادره مُحتجاً بها، وذكر في مؤلفاته قصصاً وروايات كثيرة في مناقب وفضائل أبي بكر وعمر وعثمان وعليّ، وأثنى عليهم، وحكى قراءاتهم، ووجَّهها توجيهاً لائقاً، ولا يفعل هذا رافضي؛ فإن الرَّافضي إذا لم ينل من الصَّحابة والسَّلف سكت عن مناقبهم[2].

الثالث: اختياره أقوال أهل السنة:

ـ قال في مرتكب الكبيرة: «واختلف الناس في الكبائر، فقال قومٌ: كل من ارتكب فهو في النار خالداً مخلداً[3]، وقال أهل السنة: كل من ارتكب ذنباً صغيراً أو كبيراً ليس الشِّرك بالله فإن الله تعالى جائز أن يغفر له؛ لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾[4]، وحديث رسول الله ﷺ: «أنَّ رجلاً ممن كان قبلكم قتل مائة حَنِيْفٍ إلا واحداً، ثم جاء إلى راهب، فقال: يا راهب، إني قتلت مائة حنيف إلا واحداً، فهل من توبة؟ فقال: لا أرى لك توبة، فاغتاظ، وقتل الراهب، فجاء إلى راهب آخر، فقال:

---

(١) لقد حاولت أن أجمع المواضع التي ترضَّى أو ترحم على الصحابة أو السلف من كتبه، فوجدتها كثيرة جداً، فأعرضت عن إشارتها هنا بالصفحات لكثرتها.

(٢) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ص:(٢٢١، ٢٢٦، ٣٣٢، ٤٢٢، ٤٦١، ٤٩٤، ٥١٢)، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(١٧، ٣٦، ٨٩، ١٧٢، ٢٠٢)، وإعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٥ ـ ٨، ٢٣، ٢٦، ٢٧، ٤٨، ٥٢، ٢٠٤، ٣٠٩، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٦٠، ٣٦٤، ٢/ ٩، ٣٨، ٥٥، ٥٨، ١٤٢، ١٥٧، ٢٥٣، ٢٧٦ ـ ٢٧٧، ٢٨٨، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٧٤، ٤٠٨) وغيرها.

(٣) وهم الخوارج.

(٤) سورة النساء: الآية (٤٨).

يا راهب: إني قتلتُ تسعة وتسعين حنيفاً فأتممتها مائة براهب هل من توبة؟ قال: نعم، فالزمني وافعل ما أفعل. . . .» الحديث[1]»[2]. والشاهد هو تقريره للقول الأخير واستدلاله عليه بالآية وبالحديث.

ـ وقال وهو يذكر اشتقاقات قوله تعالى: ﴿أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[3]: «. . . ومنهم المرجئة؛ لأنهم أرجؤوا العمل، فقالوا: الإيمان قولٌ بلا عمل، وأخطؤوا؛ لأن الله تعالى ذمَّ قوماً آمنوا بألسنتهم، ولم تؤمن قلوبهم، فلا يصح الإيمان إلا بثلاثة أشياء: نطق باللسان، وعمل بالجوارح، وعقد بالقلب»[4]. وهذا عين قول السلف في الإيمان.

ـ وقال في نهاية سورة الحمد: «فإذا فرغ القارئ من قوله: ﴿وَلَا ٱلضَّآلِّينَ﴾[5] استحب أن يقول: آمين؛ اقتداءً برسول الله ﷺ وبسنته؛ لأن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ويقول: «من وافق تأمينُه تأمينَ الملائكة غُفر له[6]»[7].

والمعروف عن الإمامية إطباقاً عدم التأمين في الصَّلوات، ويرونه مبطلاً للصَّلاة؛ لأنه ليس بلفظ قرآن ولا ذكر[8].

الرّابع: تفقهه على مذهب الإمام الشَّافعي، واختياره له، وإدراج علماء الشافعية له في طبقاتهم:

أخذ ابن خالويه مختصر المزني عن أبي بكر عبد الله بن محمد بن زياد

---

(١) أخرجه البخاري في كتاب الأنبياء، (٢/٤٩٧)، باب ٥٤، ح(٣٤٧٠)، ومسلم في كتاب التوبة، باب توبة القاتل (٤/٢١١٨) ح(٢٧٦٦).

(٢) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/٢٨٩).

(٣) سورة الأعراف: الآية (١١١).

(٤) إعراب القراءات السبع وعللها (١/١٩٧).

(٥) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(٦) أخرجه البخاري في كتاب الآذان، باب جهر الإمام بالتأمين (١/٢٥٤) ح(٧٨٠)، ومسلم في كتاب الصلاة، باب التسميع والتحميد والتأمين (١/٣٠٧) ح(٤١٠).

(٧) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(٣٤).

(٨) انظر: فتح الباري (٢/٢٦٥) ط دار المعرفة.

النيسابوري (ت٣٢٤هـ)[١]، ومختصر المزني من قواعد المذهب الشافعي وأركانه، ثم أظهر في كتبه الميل لمذهب الإمام الشافعي، ومن أجل ذلك ترجم له الشافعية في طبقاتهم، وَعَدُّوه شافعياً[٢].

ومن دلائل ذلك تأييده للمذهب الشافعي اعتبارُه البسملةَ آية في أول كل سورة، حيث قال: «اعلم أن (بسم الله الرَّحمٰن الرَّحيم) آية من سورة الحمد، وآية من أوائل كل سورة في مذهب الشافعي، وليست آية في كل ذلك عند مالك، وعند الباقين هي آية من أول أم الكتاب وليست آية في غير ذلك، وقد ذكرنا الاحتجاج في ذلك في كتاب (شرح أسماء الله ﷻ)[٣]، وكل ما ذكرتُ من اختلاف العلماء والقراءة فقد رُويت عن رسول الله ﷺ، والذي صحَّ عندي فمذهب الشَّافعي رَحِمَهُ اللَّهُ، وإليه أذهب»[٤].

وقد حاول العاملي الرافضي دفع شافعيته بكلام تافهٍ لا سند له، فقال: «وزاد السيوطي في البغية: وكان شافعياً، والصَّواب أنه كان شيعياً، ولعل شافعياً تصحيف شيعياً»[٥]، فهل تحرفت الكلمة عند ابن الصَّلاح والسُّبكي والإسنوي وجعلوه في الشافعية توهماً؟ كلا! لكن هذا دأب العاملي مع كل شافعي اتهم بالتشيع، كما فعل مع ابن فارس وغيره.

الخامس: رَدُّه على الرَّافضة، وتقريره ما يخالف عقائدهم:

وهذا السبب من أقوى الأدلة على براءته من الإمامية، فلو كان إمامياً لما ردَّ على الرافضة، ولما صرَّح باسمهم، ومن ذلك:

- ما أوردناه في أول الرسالة من مناظرته مع الرافضة في إعراب قوله ﷺ: «ما تركنا صدقة»، وقوله ﷺ الآخر: «ما نفعني مالٌ قطُّ ما نفعني مال أبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ»،

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٦٩).

(٢) انظر: طبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٦٩)، وطبقات الشافعية للإسنوي (١/ ٤٧٥)، وبغية الوعاة (١/ ٥٢٩).

(٣) تقدم ذكره في ص: (٧٣٠).

(٤) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص: (١٥)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٧٠).

(٥) أعيان الشيعة (٥/ ٤٢٠).

وتلقيبه إياهم بـ (الرَّافضة)، وتعييره عليهم بالخطإ في الدِّين وفي الإعراب، ودفاعه عن أمير المؤمنين أبي بكر رضي الله عنه[١].

ـ دفاعه عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، ولا يفعل ذلك رافضي قطُّ، فإنه لما وصل عند حديث الإفك، قال: «وكان الأصل في ذلك أن الناس لما أفاضوا في الإفك وحديثِ عائشة، كان الرَّجل يلقى الآخر، فيقول: أما بلغك حديث عائشة؟ لتشيع الفاحشة في الذين آمنوا، فأنزل الله تعالى في براءتها، وأرغم أنوف المنافقين، فقال: ﴿أُولَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَ﴾[٢] يعني عائشة، وصفوان بن المُعَطِّل»[٣].

ـ إدخاله آل عقيل وآل العباس وكل مؤمن في آل النبي ﷺ، والرَّافضة يحصرون الآل في علي وفاطمة والحسن والحسين وذريتهم، ويسمونهم بأصحاب العباء أو الكساء[٤].

قال في شرح المقصورة: «والآل خمسة وعشرون شيئاً، وقد أفردنا له كتاباً[٥]، فأما آل الرَّسول ﷺ فحقيقته من آل إليه بحَسَبٍ أو قَرَابَةٍ: آل عقيل، وآل العبَّاس، وآل أبي طالب، وقد يجوز على المجاز أن يُجعل كل مؤمن من آل النبي ﷺ»[٦].

ومن أجل هذه الأمور المذكورة وغيرها قال الذهبي في ابن خَالَويه: «صاحب سُنَّة»[٧].

أما اتهامه بالإمامية والتشيع: فقد ورد كما أشرنا إليه عن الحافظ ابن حجر، ومجموعة من علماء الإمامية، وأول من وصفه بالإمامية من الرَّافضة هو النجاشي

---

(١) تقدم ذلك في ص:(٩٢ ـ ٩٣).
(٢) سورة النور: الآية (٢٦).
(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/١٠٣).
(٤) انظر: الاحتجاج للطبرسي (١/١١٩)، والصراط المستقيم للبياضي (١/ ١٨٤).
(٥) سيأتي الكلام عليه في الصفحة الآتية (٧٤٣).
(٦) شرح مقصورة ابن دريد ص:(٢١٢ ـ ٢١٣)، وإعراب القراءات السبع وعللها (٢/٢٦٧).
(٧) تاريخ الإسلام (٢٦/٤٣٩).

في رجاله، ثم تابعه على ذلك الرَّافضي المعروف بابن أبي طَيّ[١]، ثم لحق بهما المتأخرون من الرافضة[٢].

- قال النجاشي: «سكن حلب ومات بها، وكان عارفاً بمذهبنا، مع علمه بعلوم العربية واللغة والشعر»[٣].

- وقال ابن أبي طَيّ: «كان إمامياً عالماً بالمذهب»[٤].

- وقال الحافظ ابن حجر: «قال ابن أبي طَيّ: كان إمامياً عالماً بالمذهب، قلتُ: وقد ذكر في (كتاب ليس)[٥] ما يدل على ذلك، وقال الذهبي في تاريخه: كان صاحب سنة، قلت ـ القائل هو ابن حجر ـ: كان يُظهر ذلك تقرباً لسيف الدَّولة صاحب حلب، فإنه كان يعتقد ذلك[٦]، وقد قرأ أبو الحسين النَّصِيبِي[٧]، وهو من الإمامية عليه كتابه في الإمامة[٨]، وله تصانيف في اللغة والقراءات

---

(١) هو يحيى بن حُميدة بن ظافر الغَسَّاني الحَلَبِي الرَّافضي، إمامي له مشاركة في الأصول والفقه والقراءات، وكان كثير التحريف والأوهام والسَّقط، وله (تاريخ الشيعة) في عدة مجلدات، توفي ٦٣٠هـ. انظر: لسان الميزان (٧/ ٤٠٩)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٣٣٦)، والأعلام (٨/ ١٤٤).

(٢) انظر: روضات الجنات (٣/ ١٤١)، والذريعة (١/ ٣٧)، وأعيان الشيعة (٥/ ٤١٩) وما بعده.

(٣) الرِّجال ص:(٥٠)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٣٧).

(٤) لسان الميزان (٢/ ٤٩٠).

(٥) اسمه الكامل (كتاب ليس في كلام العرب)، وهو من أهم كتب ابن خالويه وأشهرها، وقد ذكر السيوطي في المزهر (٢/ ٣) أنه طالعه وانتقى منه فوائد، وأنه يقع في ثلاث مجلدات ضخمات، وذكر أن الحافظ مُغْلَطَاي تعقب عليه بمجلد سمَّاه: (الميس على ليس)، وقد حقق أحمد عبد الغفور عطَّار قطعة من الكتاب بالقاهرة عام ١٩٥٧م، وهو مطبوع متداول.

(٦) أي: التشيع والإمامية.

(٧) هو محمد بن عثمان بن الحسن النصيبي، أبو الحسن القاضي البغدادي، كان مستقيماً أول أمره، ثم ترفَّض، وكان يروي للشيعة المناكير، ويضع لهم الأحاديث، ويكذب، فتركه المحدثون، توفي ٤٠٦هـ. انظر: تاريخ بغداد (٣/ ٥١)، والأنساب (٥/ ٤٩٨)، ولسان الميزان (٦/ ٣٤٢٤).

(٨) هو كتاب (الآل) الذي سيأتي ذكره؛ لأنه لا يعرف لابن خالويه كتاب باسم (الإمامة)، =

وغيرهما»[١].

ويظهر من صنيع الحافظ ابن حجر أنه اعتمد على كلام النجاشي وابن أبي طي، لكنه لم يقطع بالاتهام؛ لِما ذكره من احتمال أن ابن خالويه كان يظهر التشيع تقرباً لسيف الدولة الحمداني، وقد كان سيف الدولة شيعياً يوالي الإمامية.

ويرجع اتهام ابن خالويه بالإمامية لأمرين هما:

الأول: تأليفه كتاباً لطيفاً في (الآل)، أخبر فيه أن الآل ينقسم إلى خمسة وعشرين قسماً، وذكر فيه أئمة الاثني عشرية، وتواريخ مواليدهم، ووفياتهم، وأمهاتهم[٢].

وهذا الكتاب اعتبرته الإمامية ـ عمداً منهم ـ من كتب الإمامية، وسمَّاه بعضهم (كتاب الإمامة)، وزعم بعضهم أنه ألفه في إمامة علي بن أبي طالب، كالنجاشي والطَّهراني وغيرهما[٣].

وأرى أن هذا الكتاب ـ وإن جعلته الإمامية ذريعة إلى إثبات إماميته ـ فإنَّه لا يدل بالإطلاق على زعمهم؛ لأن الذي دعاه إلى ذكر أئمة الاثني عشرية ـ كما قال ابن خلكان ـ هو قوله في جملة أقسام الآل: (وآل محمد: بنو هاشم)، فجاء ذكرهم استطراداً في شرح هذه العبارة[٤]؛ وقد عُرف من ابن خالويه الاستطراد في ذكر أسماء الشيء الواحد، ومَعاني اللفظ الواحد[٥]، وله في هذا المجال

= وقد ورد هذا الكتاب في مصادر الرافضة باسم (كتاب الإمامة) لتأكيد إمامية ابن خالويه المزعومة.

(١) لسان الميزان (٢/ ٤٨٩).

(٢) شرح مقصورة ابن دريد ص: (٢١٢ ـ ٢١٣)، ومعجم الأدباء (٣/ ١٠٣٦)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٧٩)، ومرآة الجنان (٢/ ١٥٠)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٩٧)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٣٧).

(٣) الرجال للنجاشي ص: (٥٠)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٣٧)، وأعيان الشيعة (٥/ ٤٢٢).

(٤) وفيات الأعيان (٢/ ١٧٩).

(٥) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ص: (٣٠٤ أسماء الخمر)، وص: (٢٤٢ أسماء السيف)، =

كتب منها: شرح أسماء الله الحسنى، وأسماء الرَّسول ﷺ، وأسماء الأسد[١]، وأسماء الرِّيح[٢]، وأسماء الحيَّة، والألفات، والمَاءات، والشُّهور، والأيَّام، وأسماء ساعات الليل[٣]، فيكون ذكره لأنواع الآل والاستطراد فيه من هذا الباب ليس إلا.

الثاني: نقله ما يدل على الميل إلى علي وفاطمة، والحسن، والحسين رضي الله عنهم، وجعفر الصادق، وجعفر الباقر، وزين العابدين، وإيراده في تفسير الآيات والأحاديث جُملاً من الروايات الضعيفة الغريبة الدالة على ولاية عليّ، واختياره لها أحياناً، ومن أمثلة ذلك:

ـ قال ابن خالويه: «حدثني محمد بن أبي هاشم[٤]، عن ثعلب، عن ابن الأعرابي، قال: «سُئل الحسن عن ﴿ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾؟ فقال: هو ـ والله ـ أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي الحُجَّة بعد النبي ﷺ[٥]، وقال أبو العالية في قوله: ﴿ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾[٦] قال: أبو بكر وعمر، فسئل الحسن عن ذلك؟ فقال: صدق أبو العالية ونصح[٧]»[٨].

= وص:(٣١١ أسماء الريح)، وص:(٣٦٣ ـ ٣٦٤ أسماء الحَيَّة)، وص:(٣٧٦ معاني الصَّدى) وهذا كثير جداً في سائر مصنفاته.

(١) حققه الدكتور: محمود جاسم الدرويش، ونشرته مؤسسة الرسالة عام ١٤٠٩هـ.

(٢) حققه الدكتور: حسين محمد شرف، ونشرته مكتبة إبراهيم الحلبي العلمية بالمدينة المنورة عام ١٤٠٤هـ.

(٣) انظر: مقدمة الدكتور عبد الرحمن العثيمين لكتابه (إعراب القراءات السبع) (١/ ٦٢، ٦٣، ٦٤، ٦٦، ٧٠، ٨١)، وأعيان الشيعة (٥/ ٤٢١ ـ ٤٢٢).

(٤) هو أبو عمر الزاهد.

(٥) لم أجده عند غير ابن خالويه، وهو مخالفٌ لما سيأتي عن الحسن من إقراره لكلام أبي العالية.

(٦) سورة الفاتحة: الآية (٦).

(٧) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (١/ ٧٥)، وابن أبي حاتم في تفسير القرآن العظيم (١/ ٣٠)، والحاكم في المستدرك (٢/ ٢٥٩)، وابن عساكر في تاريخ دمشق (١٨/ ١٧٠)، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

(٨) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(٢٩ ـ ٣٠).

- وأخرج بسنده إلى أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكْمِلُوا۟ ٱلْعِدَّةَ﴾[(١)]، قال: «القراءة بالتخفيف؛ لأن القرآن يشهد لبعض، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[(٢)] ولم يقل: كمَّلتُ، قال ابن خالويه: وهذه الآية نزلت في غدير خُم، وهو اليوم الذي أخذ النبي ﷺ بيد علي ـ صلوات الله عليه ـ، وقال: (من كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللَّهم وَالِ من وَالاه، وعَادِ من عَادَاه)[(٣)]، وهو اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة»[(٤)].

- وقال بعد أن ذكر التفاسير في معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾[(٥)]: «ويُقال: الذي رمى ذلك اليوم هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[(٦)].

- وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[(٧)]، قال: «المنذر: النبي عليه السلام، والهادي: علي رضي الله عنه[(٨)]، وقيل: لكل قوم هاد أي داع»[(٩)].

- وفي سورة الرَّحمٰن قال: «حدثنا ابن عقدة[(١٠)] بسنده عن جعفر بن محمد عليه السلام، قال: على جناح كل هُدْهُد مكتوبٌ بالسِّريانية: آل مُحَمَّد خير البرية»[(١١)].

---

(١) سورة البقرة: الآية (١٨٥).
(٢) سورة المائدة: الآية (٣).
(٣) تقدم تخريجه ص:(٢٤٩).
(٤) شرح مقصورة ابن دريد ص:(٤٤٤).
(٥) سورة الأنفال: الآية (١٧).
(٦) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٢٩٢)، وروايته بصيغة التمريض تدل على ضعفه.
(٧) سورة الرعد: الآية (٧).
(٨) أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور (٨/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦)، وابن جرير في جامع البيان (١٣/ ١٠٨)، والضياء في المختارة (١٠/ ١٥٩)، قال ابن الجوزي في زاد المسير (٤/ ٣٠٧): «وهذا من موضوعات الرَّافضة».
(٩) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٤٣٧).
(١٠) هو أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أبو العباس الكوفي، أكثر ابن خالويه من النقل عنه، وضعَّفه الجمهور مع حفظه وعلمه، واتهمه بعضهم بالكذب، وكان متشيعاً مشهوراً بروايات الشيعة، ويملي مثالب الصحابة، توفي ٣٣٢هـ. انظر: تاريخ بغداد (٥/ ١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٣٤٠).
(١١) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٣٣٩)، وفي سنده ابن عقدة وهو شيعي كما أعلاه، وبينه وبين جعفر الصادق انقطاع لم يذكر، فالأثر من مرويات الرَّافضة.

- وفي سورة الحاقة عند قوله تعالى: ﴿وَتَعِيَهَآ أُذُنٌ وَٰعِيَةٌ﴾[١] قال: «روي عن النبي ﷺ: (اللهم اجعلها أذن علي)[٢]»[٣].

- وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ﴾[٤] قال: «وهذه الآية نزلت في أهل بيت رسول الله ﷺ[٥]، وكذلك أكثر هذه السورة»[٦].

- وفي شرح قوله تعالى: ﴿لَآ أُقْسِمُ بِهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ۝١﴾[٧] قال: «حدثني أبو طالب السَّمرقندي[٨]، قال: سِرتُ إلى مجلس أبي جعفر الطبري[٩] ـ وكان يوماً مطيراً ـ

---

(١) سورة الحاقة: الآية (١٢).

(٢) أخرجه ابن جرير في جامع البيان (٢٩/ ٣٦)، وابن أبي حاتم في تفسيره (١٠/ ٣٣٦٩)، وابن عساكر في تاريخه (٤١/ ٤٥٥) من طريق علي بن حوشب عن مكحول مرسلاً، ونسبه السيوطي في الدر المنثور (٦/ ٢٦٠) إلى سعيد بن منصور وابن مردويه وابن المنذر، قال ابن عساكر: «هذا إسناد لا يُعرف، والحديث شاذ»، وقال ابن كثير في تفسيره (٨/ ٢١١): «إسناده مرسل».

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٣٨٧).

(٤) سورة الإنسان: الآية (٩).

(٥) أخرجه ابن مردويه كما في الدر المنثور (٥/ ١٥٤) عن ابن عباس أنها نزلت في علي وفاطمة، قال القرطبي في تفسيره (١٩/ ١٣٠ ـ ١٣٤): «وقال أهل التفسير: نزلت في علي وفاطمة رضي الله عنهما، وجارية لهما اسمها فِضَّة، قلتُ: والصَّحيح أنها نزلت في جميع الأبرار، ومن فعل فعلاً حسناً فهي عامة، وقد ذكر النقَّاش، والثَّعلبي، والقُشيري، وغير واحد من المفسرين في قصة علي وفاطمة وجاريتهما حديثاً لا يَصِحُّ ولا يثبت»، ويبطل هذه القصة كما ذكره جلال الدين الصدِّيقي الدّوَّاني في الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة ص:(٢١٦ ـ ٢١٧) اتفاق القراء والمفسرين إلا قليلاً، وإجماع علماء الرسم شرقاً وغرباً أن السورة مكيَّة، بينما لم يدخل علي رضي الله عنه بفاطمة إلا في المدينة.

(٦) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٤٢٤).

(٧) سورة البلد: الآية (١).

(٨) هو المظفر بن جعفر بن الحسين العلوي السمرقندي، رافضي له جزء يسمى (الرِّسَالة المُوضِحة)، يروي فيه عن أبي العباس بن عقدة، ومحمد بن همام أبي علي الإسكافي، وينقل عنه ابن طاووس الإمامي في كتابه (اليقين). انظر: أعيان الشيعة (١٠/ ١٢٩) ترجمة (٤٧٣، ٤٧٥)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (١١/ ٢٢٦).

(٩) هو محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري، من غلاة الرافضة ومصنفيهم =

فرآني قد اغتممتُ، فقال: والله لأعوضنَّك ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝١﴾ يعني مكة ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ بِهَٰذَا ٱلۡبَلَدِ ۝٢﴾[1] يعني محمداً ﴿وَوَالِدٖ﴾[2] يعني علياً وفاطمة، ﴿وَمَا وَلَدَ﴾ يعني الحسن والحسين، قال: فقمتُ، فقبَّلتُ رجلَه، وانصرفتُ»[3].

ـ وأخرج بسنده عن ابن عُقدة، إلى الأعمش، عن عطاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ خَيۡرُ ٱلۡبَرِيَّةِ﴾[4]، قال: «سئلت عائشة عن علي ـ صلوات الله عليه ـ؟ فقالت: ذاك خير البشر، لا يشك فيه إلا كافرٌ»[5].

ـ وفي سورة التكاثر قال: «وقوله تعالى: ﴿عَنِ ٱلنَّعِيمِ﴾[6] فيه عشرة أقوال: أحسنها عن ولاية علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[7].

ـ وقال في شرح المقصورة: «والقرن: فَوْدُ الرأس، والقرنان: فودا الرأس، من ذلك أن علياً عليه السلام ضُرب على قرنه مَرَّتين، فقال النبي ﷺ: (أنت ذو قرنيها)[8]، قيل: معناه: أبو الحسن والحسين رضي الله عنهما، وقيل: ذو قرني الجنة؛ لأن

= ووضَّاعيهم، قال العراقي فيه: «رافضي خبيث»، ومن مؤلفاته: دلائل الإمامة، ومناقب آل البيت، والمسترشد في الإمامة. انظر: ميزان الاعتدال (٣/ ٤٩٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٢٨٢)، وذيل ميزان الاعتدال ص:(٣٩٥ ـ ٣٩٦).

(١) سورة البلد: الآية (٢). (٢) سورة البلد: الآية (٣).

(٣) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٤٨١)، ولم أجده عند غير ابن خالويه، وأبو طالب وأبو جعفر كلاهما من الرافضة، ويظهر من سياقه أنه من موضوعات الرَّافضة.

(٤) سورة البينة: الآية (٧).

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(١٤٨)، وفي سنده أبو العباس بن عقدة، وهو متهم كما سبق بوضع روايات الرافضة، فضعفه الجمهور من أجل ذلك، وكذّبه بعضهم.

(٦) سورة التكاثر: الآية (٨).

(٧) إعراب القراءات السبع وعللها (٢/ ٥٢٥)، وذكر بعض هذه الأقوال في إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص:(١٧٢).

(٨) أخرجه أحمد في مسنده (١/ ١٥٩)، وابن أبي شيبة في المصنف (٤/ ٣٢٦)، وأبو نعيم في معرفة الصحابة (١/ ٣٤٠)، وغيرهم، وفي سنده سلمة بن أبي الطفيل، قال ابن خراش: مجهول، وذكره ابن حبان في الثقات (٤/ ٣١٨)، وقد حكم عليه محققو المسند بأنه حسن لغيره برقم (١٣٧٣) نظراً لطرقه الأخرى.

النبي ﷺ قال لعلي عليه السلام: (أنت قسيم النَّار، يدخل وليُّك الجَنَّة، وعدوك النار)[١]»[٢].

وقد فَطِن الرَّافضيُّ جمالُ الدين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المُطهَّر الحِلِّي (ت٧٢٦هـ) لمثل هذه الروايات المنتشرة في كتب ابن خالويه، فاستدلَّ ببعضها على إثبات ولاية علي واستحقاقه للخلافة بعد الرسول ﷺ، في كتابه: (منهاج الكرامة في إثبات الإمامة)[٣]، فردَّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية في (منهاج السنة النبوية)[٤].

ومِمَّا قاله شيخ الإسلام وهو يرد عليه بعد استدلاله ببعضها: «والجواب من وجوه: أحدها: المطالبة بتصحيح النقل، وهيهات له بذلك... الوجه الثاني: أن هذه الأحاديث التي رواها ابن خالويه كذبٌ موضوعة عند أهل الحديث، وأهل المعرفة يعلمون علماً ضرورياً يجزمون به أن هذا كذب على رسول الله ﷺ، وهذه ليست في شيء من كتب الحديث التي يعتمد عليها علماء الحديث: لا الصِّحاح، ولا المسانيد، ولا السنن، ولا المعجمات، ولا نحو ذلك من الكتب، الثالث: أن من تدبَّر ألفاظها تبين له أنها مفتراة على رسول الله ﷺ...»[٥].

إذا تبين لنا هذا، وعلمنا بما مضى براءة ابن خالويه من الإمامية فالنتيجة: أن ابن خالويه لم يكن إمامياً، وإنما كانت لديه نزعة تشيع، ولعل مَرَدّ هذه النزعة أمران هما:

أ ـ المُجاراة للتيار الشيعي السائد في عصره عصر البويهيين، وقد كان صاحبُه ومأواه أمير حلب سيف الدولة الحمداني متشيعاً كما صرَّح به الذهبي وغيره[٦]، إضافة إلى رغبته النفسية ألا يُنافسه أحدٌ على صدارة مجلس سيف الدولة، وهذا ما أشار إليه الحافظ ابن حجر فيما مضى من تقربه إلى سيف الدولة.

---

(١) تقدم تخريجه، وبيان بطلانه في حاشية رقم (٣) ص:(٦٠٩).

(٢) شرح مقصورة ابن دريد ص:(٣٥٠). (٣) ينظر: منهاج الكرامة ص:(١٧٢ ـ ١٧٣).

(٤) ينظر: منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩٨ ـ ٣٩٩).

(٥) منهاج السنة النبوية (٧/ ٣٩٩ ـ ٤٠١). (٦) سير أعلام النبلاء (١٦/ ١٨٧).

ب ـ ويرى الأستاذ عبد الرحمٰن بن سليمان العثيمين أن مَرَدَّ تشيعه هذا ـ مع سنيته وشافعيته ـ هو تأثره بمشايخه من الشيعة كأبي العبَّاس بن عقدة (ت٣٣٢هـ) وكان مكثراً من روايات الشيعة، ومحمد بن هَمَّام بن سُهيل الإسكافي البيزاني (ت٣٣٢هـ)[١]، وأبي طالب السَّمرقندي وغيرهم، وقد كان ابن خالويه مُتساهلاً في الرِّوايات، يرويها من غير فحص ولا تثبت، مُحبّاً في الإكثار من الشُّيوخ والأسانيد، فتراه ينقل عن الرَّاوي مع قوله فيه: «وكان كذاباً»[٢]، كما فعل مع ابن المُسبِّحي[٣]، وقوله فيه: «وهو رأس الشيعة ببغداد» كما فعل مع ابن الهَمَّام[٤]، ولا يبالي أن يكون في شيوخه كذاباً كابن المسبِّحي، أو صاحب بدعة كالمذكورين أعلاه[٥].

فكان من نتيجة هذا أن تتشبَّث الرافضة بما يروي في كتبه من الموضوعات والمنكرات والغرائب، كما فعله صاحب (منهاج الكرامة) وغيره، فجعلوا يصنفونه ضمن الإمامية، مع بعده عنهم، غير أنَّ تَسَاهُلَه هذا هو الذي جرَّ إليه تهمة الإمامية، ومزايدة الرافضة به.

---

(١) أخباره في تاريخ بغداد (٣/ ٣٦٥)، والأنساب (١/ ٤٣٠) عند (البيزاني).

(٢) انظر: شرح مقصورة ابن دريد ص: (٢٩٧، ٥٣٤).

(٣) هو محمد بن زكريا بن يحيى بن داود بن سليمان بن مُسَبِّح أبو علي البغدادي الأعرج، (ت٣٥٠هـ). انظر: تاريخ بغداد (٥/ ٢٨٧)، واللباب في تهذيب الأنساب (٣/ ٢٠٧).

(٤) شرح مقصورة ابن دريد ص: (٤٧٤).

(٥) مقدمة تحقيقه لـ: إعراب القراءات السبع وعللها (١/ ٥٠).

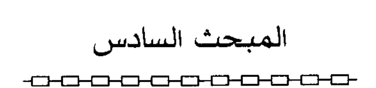

المبحث السادس

منهج أبي سليمان الخطَّابي (ت٣٨٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات واضطرابه فيه

قد ألف زميلنا الدكتور: الحسن بن عبد الرَّحمٰن العلوي رسالة قيمة عن الخطَّابي بعنوان (الإمام الخطَّابي ومنهجه في العقيدة)(٢)، بيَّن فيها منهجه في

(١) هو حَمْدُ بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب الخطَّابي البِستي، أبو سليمان الشافعي، ولد بمدينة بِست في رجب عام ٣١٩هـ، ونشأ بها فأخذ عن علماء بلده وأعلامهم، ثم دخل سجستان فنيسابور وأقام بها عامين، أخذ فيهما عن أبي العباس الأصم وطبقته، كما زار بُخارى، ثم رحل إلى العراق فدخل بغداد وسمع من إسماعيل الصفَّار وأبي عمر الزاهد وطبقتهم، ودخل البصرة فسمع من أبي بكر بن داسة التمار ومن غيره، ثم ذهب إلى الحجاز فأقام بمكة، وسمع بها من أبي سعيد بن الأعرابي، وبعدها عاد إلى خراسان فجالها، ثم خرج أخيراً إلى بلاد ما وراء النهر، فانتهت الرِّحلة به إلى مسقط رأسه بِست فتوفي بها عام ٣٨٨هـ على الأرجح. وكان إماماً علّامة، حافظاً مُحدثاً، فقيهاً لغوياً أديباً، شاعراً مفلقاً، وله التأليفات المشتهرة.

• مصادر ترجمته: يتيمة الدهر (٣/ ٣٣٤)، والمنتظم (٦/ ٣٩٧)، وإنباه الرواة (١/ ١٦٠)، ومعجم الأدباء (٢/ ٤٨٦، ٣/ ١٢٠٥)، والوافي بالوفيات (٧/ ٣١٧)، ووفيات الأعيان (٢/ ٢١٤)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ٢٣)، وطبقات الشافعية الكبرى (٣/ ٢٨٢)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٤٦)، وطبقاة النحاة (١/ ٣٢٣)، والنجوم الزاهرة (٤/ ١٩٩)، وبغية الوعاة (١/ ٥٤٦).

(٢) نال بها درجة الماجستير بقسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين بالجامعة الإسلامية، وطبعت بدار الوطن عام ١٤١٨هـ وقدَّم لها فضيلة الشيخ حمَّاد الأنصاري رحمه الله.

توحيد الربوبية، وتوحيد الأسماء والصفات، وتوحيد الألوهية، والإسلام والإيمان والعلاقة بينهما، ودخول الأعمال في الإيمان، وحكم مرتكب الكبيرة، والإيمان بالنبوات، والكتب المنزلة، والقضاء والقدر، واليوم الآخر ومقدماته، وخَتَم الرسالة ببيان منهجه في الخلافة والإمامة، وخلص إلى القول بأنه وافق السلف في كل ذلك، سوى منهجه المضطرب في الصفات[(١)].

وبما أن زميلنا المذكور قد استوفى الحديث في الجوانب المذكورة، فإنني سأذكر في هذا المطلب أبرز ما قرره الخطَّابي في الأسماء والصفات، وسلوكه مع النصوص الواردة في الصفات.

أما منهجه في الأسماء: فإن الخطَّابي وافق منهج السلف في الأسماء الحسنى، فأثبت الأسماء الحسنى، وشرحها مع الأدعية المأثورة بكتاب سماه (شأن الدعاء)[(٢)]، وذهب إلى أنها ليست محصورة بعدد معين، وإنما وقع التخصيص بذكر التسعة والتسعين؛ لأنها أشهر الأسماء وأظهرها معنًى، وليس فيه نفي ما عداها[(٣)]، وبيَّن أن معنى إحصائها هو عدها وحفظها وفهمها ودعاء الله بها[(٤)]، وقرَّر أنها توقيفية لا يستعمل فيها القياس ولا الإلحاق[(٥)]، وأنَّ هناك أسماء وصفات لا يصح إطلاقها على الله كالطَّالب، والغَالب، والمُهلك، والمُدرك، والمُخزي، والمُضِلّ[(٦)]، والدَّهر[(٧)]، ورَمَضَان[(٨)]، لعدم ورودها وثبوت صحتها.

وأما الصفات الإلٰهية: فمع أنه نقل عن السَّلف منهجاً عاماً في الصفات أقرَّه

---

(١) الإمام الخطَّابي ومنهجه في العقيدة ص:(٥١٩ ـ ٥٢٠).
(٢) حققه أحمد يوسف الدقاق، وطبع بدار المأمون للتراث عام ١٤٠٨هـ.
(٣) انظر: شأن الدعاء ص:(٢٣ ـ ٢٥).
(٤) انظر: شأن الدعاء ص:(٢٦ ـ ٢٩) حيث ذكر أربعة أوجه في معنى الإحصاء، واختار الأول منها.
(٥) انظر: شأن الدعاء ص:(١١١ ـ ١١٣).
(٦) انظر: شأن الدعاء ص:(١٠٦ ـ ١٠٧).
(٧) انظر: شأن الدعاء ص:(١٠٧ ـ ١٠٩)، ومعالم السنن (٤/ ١٥٩).
(٨) شأن الدعاء ص:(١٠٩ ـ ١١٠).

وارتضاه، يقوم على إثبات الصفات من غير تكييف ولا تشبيه، في كتابه (الغُنية عن الكلام وأهله)[١]، إلا أنه وضع لنفسه في التطبيق منهجاً مخالفاً لما عليه منهج السلف، وهو: إثبات ما ورد منها في الكتاب، أو في السنة المتواترة، أو يستند إليهما، دون ما تنفرد به أخبار الآحاد.

ـ قال وهو يؤول صفة الأصابع: «الأصل في هذا وما أشبهه من أحاديث الصفات والأسماء أنه لا يجوز ذلك، إلا أن يكون بكتاب ناطقٍ أو خبر مقطوع بصحته، فإن لم يكونا فبما يثبت من أخبار الآحاد المستندة إلى أصل في الكتاب أو في السنة المقطوع بصحتها، أو بموافقة معانيها، وما كان بخلاف ذلك: فالتوقف عن إطلاق الاسم به هو الواجب، ويتأول حينئذٍ على ما يوافق معاني الأصول المتفق عليها، من أقاويل أهل الدِّين والعِلم، مع نفي التشبيه فيه، هذا هو الأصل الذي نبني عليه الكلام ونعتمده في هذا الباب، وذكر الأصابع لم يُوجد في شيء من الكتاب ولا من السنة التي شرطها في الثبوت ما وصفناه»[٢].

ـ وقال بعد ذلك في الصفة نفسها: «فإن قيل: فهلا تأوَّلتَ اليد والوجه على هذا النوع من التأويل، وجعلتَ الأسماء فيهما أمثالاً كذلك؟

قيل: إن هذه الصفات مذكورة في كتاب الله ﷻ بأسمائها، وهي صفات مدحٍ، والأصل أنَّ كل صفة جاء بها الكتاب، أو صحَّت بأخبار التواتر، أو رُويت من طريق الآحاد، وكان لها أصل في الكتاب، أو خُرِّجت على بعض معانيه، فإنا نقول بها، ونُجريها على ظاهرها، من غير تكييف، وما لم يكن له منها في الكتاب ذكرٌ، ولا في التواتر أصل، ولا له بمعاني الكتاب تَعَلُّقٌ، وكان مجيئه من طريق الآحاد، وأفضى بنا القول إذا أجريناه على ظاهره إلى التَّشبيه، فإننا نتأوله، على معنى يحتمله الكلام، ويزول معه معنى التشبيه، وهذا هو الفرق بين ما جاء من ذكر القَدَم والرِّجل والسَّاق، وبين اليد والوجه والعين، وبالله العصمة، ونسأله

---

(١) نقله عنه شيخ الإسلام في الفتوى الحموية ص:(٣٤ ـ ٣٥)، والفتاوى (٥/ ٥٧)، والذهبي في الأربعين في صفات رب العالمين ص:(١١٧)، وورد بعضه في الفتاوى (٦/ ٣٥٥)، والتسعينية (٢/ ٥٥٩ ـ ٥٦٠)، والكتاب مفقود.

(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٨٩٨ ـ ١٩٠٢).

التوفيق بصواب القول، ونعوذ به من الخطإ فيه، إنه رؤوف رحيم»[١].

فمن الصفات التي أثبتها: صفة الحياة[٢]، والعِلم[٣]، والقُدرة[٤]، والسَّمع والبصر[٥]، واليدين[٦]، والرؤية[٧]، والاستواء[٨].

ومن التي أوَّلها: صفة اليمين[٩]، والأصابع[١٠]، والقَدَم، والرِّجل[١١]، وكذا النزول والمجيء والإتيان[١٢]، والفَرَح[١٣]، والضِّحك[١٤]، والعَجَب[١٥]، وذهب أن السَّاق ليس من الصفات أصلاً[١٦].

والظَّاهر من صنيعه هذا أنه لم يلتزم المنهج المذكور الذي وضعه لنفسه؛ لأنه أوّلَ بعض الصفات التي نطق بها الكتاب وجاءت بها السنة، مثل صفة اليمين، وصفة العين، والمجيء، والإتيان، وأوَّل صفتي النزول والعجب وهما ثابتتان بالأحاديث المتواترة[١٧]، فجاء سلوكه مع الصفات مضطرباً، يثبت أحياناً وهو الأقل، ويؤول أحياناً وهو الأكثر.

---

(١) أعلام الحديث (٣/ ١٩١١).
(٢) شأن الدعاء ص: (٨٠).
(٣) شأن الدعاء ص: (٥٧).
(٤) شأن الدعاء ص: (٨٥ ـ ٨٦).
(٥) معالم السنن (٤/ ٣٣٠)، وشأن الدعاء ص: (٥٩ ـ ٦٠).
(٦) أعلام الحديث: (٣/ ١٩٠١، و٤/ ٢٣٤٧).
(٧) أعلام الحديث (١/ ١٨٢، ٤٣٠ ـ ٤٣١).
(٨) تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن القيم (٧/ ١٠٨ ـ ١٠٩) نقلاً عن (شعار الدين الخطَّابي)، وأشار إليه في مختصر الصواعق (٢/ ٣٠٧).
(٩) أعلام الحديث (٤/ ٢٣٤٧).
(١٠) أعلام الحديث (٣/ ١٨٩٨ ـ ١٩٠٢).
(١١) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠٥ ـ ١٩١١).
(١٢) أعلام الحديث (١/ ٦٣٧ ـ ٦٣٩)، ومعالم السنن (٤/ ٣٣١ ـ ٣٣٢).
(١٣) أعلام الحديث (٣/ ٢٢٣٨).
(١٤) أعلام الحديث (٢/ ١٣٦٥ ـ ١٣٦٨)، وانظر (٣/ ١٩٢٢).
(١٥) أعلام الحديث (٢/ ١٣٦٨ ـ ١٣٦٩)، وانظر: (٣/ ١٩٢٢ ـ ١٩٢٣).
(١٦) أعلام الحديث (٣/ ١٩٣٠ ـ ١٩٣٣)، وصفة الساق، وإن اختلف في دلالة القرآن بها لكنها ثابته بالأحاديث الصحيحة.
(١٧) أورد الدارقطني حديث النزول في (كتاب النزول) ص: (٨٩ ـ ١٥٣) من (١٢) صحابياً، =

ـ قال في قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾[١]: «أي قدرته على طيِّهَا، وسُهولة الأمر في جمعها، وقلة اعتياصها عليه، بمنزلة مَن جمع شيئاً في كفه، فاستخف حمله، ولم يشتمل بجميع كفه عليه، لكنه يُقِلُّه ببعض أصابعه..»[٢].

ـ وقال في موضع آخر وهو يشرح حديثاً: «وَضْعُه على أذنه وعينه عند قراءته: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾[٣]، معناه: إثبات صفة السَّمع والبصر لله سبحانه، لا إثبات الأذن والعين؛ لأنهما جارحتان، والله سبحانه موصوف بصفاته، مَنفيٌّ عنه ما لا يليق به من صفات الآدميين ونعوتهم، ليس بذي جوارح، ولا بذي أجزاء وأبعاض، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾[٤]»[٥].

ـ وقال في حديث النزول: «وإنما ينكر هذا وما أشبهه مِن الحديث من يقيس الأمور في ذلك بما شاهده من النزول الذي هو تَدَلٍّ من أعلى إلى أسفل، وانتقالٌ من فوق إلى تحت، وهذه صفة الأجسام والأشباح، فأما نزول من لا تستولي عليه صفات الأجسام فإن هذه المعاني غير مُتَوهَّمة فيه، وإنما هو خبرٌ عن قُدرته، ورأفته بعباده وعطفه عليهم، واستجابته دعاءهم ومغفرته لهم، يفعل ما يشاء»[٦].

فكان اللازم عليه حسب منهجه أن يثبت صفة اليمين، والعين، والمجيء، والإتيان، والنزول، والعجب؛ لورودها في الكتاب، أو في السنة المتواترة، من غير تشبيه ولا تكييف كالصفات التي أثبتها.

وهذا المنهج المذكور الذي جرى عليه الخطَّابي مخالف لمنهج السلف؛ ذلك

= وممن قال بتواتره الذهبي في العلو: (١/ ٧٠٠) بتحقيق البرَّاك، وابن القيم في مختصر الصواعق المرسلة (٢/ ٣٦٦، ٣٨٣)، وذكر أنه رواه نحو (١٨) نفساً من الصحابة، وذكر شيخ الإسلام في التسعينية (٣/ ٩١٥) أن أحاديث الضحك متواترة عن النبي ﷺ، وقد رواها الأئمة.

(١) سورة الزمر، بعض آية (٦٧).
(٢) أعلام الحديث (٣/ ١٩٠١).
(٣) سورة النساء، بعض آية (٥٨).
(٤) سورة الشورى: الآية (١١).
(٥) معالم السنن (٤/ ٣٣٠).
(٦) أعلام الحديث (١/ ٦٣٧ ـ ٦٣٩).

أن معظم أمور الشريعة ثبتت بأخبار الآحاد، ولم يكن السلف يُفَرِّقون ما ثبت من نصوص الشرع متواترة كانت أو آحادية، فكانوا يحتجون بأخبار الآحاد كما يحتجون بالآيات وبالأحاديث المتواترة، وفي الخَبَريات العِلْمِيات كما يحتجون بها في الطَّلَبيات العَمَليَّات، وإذا صحَّ الحديث وجب قَبُوله والعَمَل به والإيمان بما دلَّ عليه وَحَرُمَت مُخالفته، وإنما تبنَّى هذا التفريق الباطل بعضُ متأخري المتكلمين المتكلفين، من غير دليل ولا برهان؛ ليتخذوه مَطِيَّةً إلى تأويل الصفات ونفيها، فلا يُعتد به[١].

قال ابن عبد البر: «وكلهم (أي أهل الفقه والأثر) يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويُعادي ويُوالي عليها، ويجعلها شرطاً وديناً في معتقده، على ذلك جماعة أهل السنة والجماعة»[٢].

وهذا التقعيد الذي اعتمده الإمام الخطَّابي لعلَّه يُعَدُّ من المَصادر الأولى التي سار عليها متكلمو الأشاعرة، فقد نقله البيهقي عنه بحروفه وهو يؤول صفتي القدم والرجل[٣]، وكان قدماء الأشاعرة يثبتون الصفات الخبرية القرآنية كالوجه واليد، والواردة في السنن المتواترة، ويرد أكثرهم ما لم يرد إلا في الأخبار الآحادية[٤].

ولعلَّه أيضاً مما استنبطوا منه أصولهم الخطيرة، مثل:

- عدم الاحتجاج بحديث الآحاد في باب الاعتقاد، وتوهين دلالة السنَّة عموماً في إثبات العقائد.

- تحكيم العقل في النقل، فما حكم العَقل بإفضائه إلى التشبيه صرف عنه وجهه.

---

(١) انظر: مختصر الصواعق (٢/ ٦١٣ ـ ٦١٤) بمعناه، وشرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري (١/ ٣٢٠).

(٢) التمهيد (١/ ٨).

(٣) الأسماء والصفات للبيهقي (٢/ ١٩٤ ـ ١٩٥) باب ما جاء في ذكر القَدَم والرجل، بتحقيق الحاشدي.

(٤) انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ٣٢)، والتسعينية (٣/ ١٠٣٧).

- التفريق بين المتماثلات في باب الصفات، وهو أحد معالم المذهب الأشعري[١].

ومن أجل هذا المنهج الذي جرى الخطَّابي عليه عدَّه بعض العلماء من الأشاعرة، ودعَّم بعضهم بهذا أن سنده يتصل بأبي الحسن الأشعري من طريق أبي بكر القَفَّال الشاشي[٢] الذي أخذ الكلام عن الأشعري، بينما قرأ الخَطَّابيُّ الفقه على الشَّاشي[٣].

* المطلب الثاني *

منهجه في مسائل الإيمان

جرى الخطَّابي رَحِمَهُ اللَّهُ على منهاج السلف في مسائل الإيمان والإسلام، فقرر أن الإيمان الشَّرعي يقتضي كل شُعَبه وأجزائه، من تصديق، وإقرار، وأعمال، كما أن الصلاة الشَّرعية تقتضي كل أجزائها وتستوفيها، وبيَّن أن هناك تلازماً بين الإسلام والإيمان إذا افترقا، وافتراقاً إذا اجتمعا، وأن الأعمال تدخل في مسمى الإيمان وانتصر له، وأن مرتكب الكبيرة مؤمنٌ ناقص الإيمان، وفيما يلي استعراضٌ لبعض أقواله في ذلك:

تعريف الإيمان:

قال الخطَّابي: «إن الإيمان الشرعي اسم لمعنى ذي شُعب وأجزاء، له أعلى وأدنى، فالاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع شُعبها وتستوفي جملة أجزائها، كالصلاة الشرعية لها شُعب وأجزاء، والاسم يتعلق ببعضها كما يتعلق بكلها، والحقيقة تقتضي جميع أجزائها وتستوفيها، ويدل على

---

(١) انظر: مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص: (١٩٥).

(٢) هو أبو بكر محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي الشافعي الأصولي اللغوي المفسر، قال الحاكم: كان أعلم أهل ما وراء النهر بالأصول وأكثرهم رحلة في طلب الحديث، له شرح الرسالة للشافعي والروضة وغيرهما. (ت٣٦٥هـ). وانظر: طبقات الشافعية (٣/ ٢٠٠)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٨٣).

(٣) مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات ص: (١٩٤).

ذلك قوله: (الحياء شعبة من الإيمان)[١]، فأخبر أن الحياء إحدى تلك الشعب»[٢].

العلاقة بين الإيمان والإسلام:

قال الخطَّابي بعد أن ذكر اختلاف الناس في العلاقة بينهما: «قلت: والصَّحيح من ذلك أن يُقيَّد الكلام في هذا ولا يُطلق على أحد الوجهين؛ وذلك أنَّ المسلمَ قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال، ولا يكون مؤمناً في بعضها، والمؤمن مسلمٌ في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلمٌ، وليس كل مسلم مؤمناً، وإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها، ولم يختلف عليك شيء منها، وأصل الإيمان التصديق، وأصل الإسلام الاستسلام والانقياد، فقد يكون المرء مستسلماً في الظاهر غير منقادٍ في الباطن، ولا يكون صادق الباطن غير منقاد في الظاهر»[٣].

وقول الخطَّابي هذا هو الصَّواب في المسألة، وقد اعتمد الجمهور ممن جاء بعده تفصيله هذا، وذهبوا إليه، وهو قول جمهور السَّلف[٤].

دخول الأعمال في الإيمان:

أوضح الخطَّابي دخول الأعمال في مسمى الإيمان في أماكن كثيرة من شرحه للأحاديث الواردة في الإيمان والإسلام[٥].

ومن ذلك ما قاله وهو يشرح حديث جبريل متحدثاً عن المفردات الثلاثة الواردة في الحديث، وهي: الإسلام، والإيمان، والإحسان: «اختلاف هذه الأسماء الثلاثة وافتراقها في المسألة عنها يُوهم افتراقاً في أحكامها ومعانيها،

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الإيمان، باب ٣ ح(٩)، ومسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، (١/ ٦٣) ح(٥٧، ٥٨).

(٢) معالم السنن (٤/ ٣١٢).

(٣) معالم السنن (٤/ ٣١٥، و٣٢٠ ـ ٣٢١)، وأعلام الحديث (١/ ١٦٠ ـ ١٦١).

(٤) انظر: الحجة في بيان المحجة (١/ ٤٠٦)، ومجموع الفتاوى (٧/ ٥ ـ ٧، ٤٧٦).

(٥) انظر: معالم السنن (٤/ ٣١٢)، وأعلام الحديث (٢/ ١٥٧ ـ ١٥٩).

وأن إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم رمضان ليست من الإيمان، وليس الأمر في الحقيقة كذلك، وإنما هو اختلاف ترتيبٍ وتفصيل لما يتضمنه اسم الإيمان من قول وفعل وإخلاصٍ، ألا ترى أنه حين سأله عن الإحسان قال: (أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك)[١]، وهذا إشارة إلى الإخلاص في العبادة، ولم يكن هذا المعنى خارجاً عن الجوابين الأولين، فدلَّ أن التفرقة في هذه الأسماء إنما وقعت بمعنى التفصيل، وعلى سبيل الزيادة في البيان والتوكيد، والدليل على صحة ذلك قوله في حديث وفد عبد القيس أنه أمرهم بالإيمان بالله، ثم قال: (أتدرون ما الإيمان؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصيام رمضان، وأن تعطوا الخُمُس مِن المغنم)[٢]، فجعل هذه الأعمال كلها إيماناً، وذلك مما يبين أن الإسلام من الإيمان، وأن العمل غير خارج عن هذا الاسم»[٣].

حكم مرتكب الكبيرة:

تعرض الخطَّابي لهذه المسألة مراراً في شرحه للأحاديث الواردة في سلب الإيمان من أصحاب المعاصي، وقرر أن مرتكب الذنوب مؤمن ناقص الإيمان، وأنه باق على اسم الإسلام والإيمان، وأن نفي الإيمان عنه هو نفي لحقيقة كماله لا لانتفاء كلّه، وهذا كله موافق لمنهج السلف في مرتكب الكبيرة، جمعاً بين الأدلة[٤].

---

(١) جزء من حديث جبريل، أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب سؤال جبريل النبي عن الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ١٤٠) ح(٥٠) من حديث أبي هريرة، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦ ـ ٣٨) ح(١) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب أداء الخمس من الإيمان (١/ ١٥٧) ح(٥٣)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب الإيمان بالله تعالى ورسوله ﷺ وشرائع الدين (١/ ٤٦ ـ ٤٧) ح(١٧).

(٣) أعلام الحديث (١/ ١١٨).

(٤) انظر: كتاب الإيمان لأبي عبيد ص: (٣٦ ـ ٣٨)، وعقيدة السلف للصابوني ص: (٧١ ـ ٧٢)، وشرح العقيدة الطحاوية (٢/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣).

ـ قال الخطَّابي: «قلتُ: وجه ذلك أنه إنما نفى عنه حقيقة الإيمان وكماله، وذلك أنه ارتكب هذه الخصال مع علمه بتحريم الله إياها عليه وتغليظه العقوبة فيها، فإنه غير مؤمن بها في الحقيقة ولا مصدق بالوعيد فيها، ولو كان مخلصاً في إيمانه لم يقدُم عليها، ولكان الإيمان يمنعه من ذلك، والدِّين يعصمه مِن مُواقعته، فإنما سلبه في هذا اسم الثناء عليه بالإيمان، دون نفس الإيمان الذي يقع به الخروج من الملة»(١).

ـ وقال في موضع آخر: «الخوارج ومن يذهب مذهبهم ممن يكفّر المسلمين بالذنوب يحتجون به(٢)، ويتأولونه على غير وجهه، وتأويله عند العلماء على وجهين:

أحدهما: أن معناه النهي، وإن كانت صورته الخبر، يريد: لا يزنِ الزاني ـ بحذف الياء ـ، ولا يسرقِ السَّارق ـ بكسر القاف ـ، على معنى النهي، يقول: إذ هو مؤمن لا يزني ولا يسرق ولا يشرب الخمر، فإن هذه الأفعال لا تليق بالمؤمنين ولا تشبه أوصافهم.

والوجه الآخر: أن هذا كلامُ وعيد لا يُراد به الإيقاع، وإنما يقصد به الرَّدع والزَّجر، كقوله: (المسلم مَن سَلِمَ المُسلمون مِن لسانه ويده)(٣)، وقوله: (لا إيمان لمن لا أمانة له)(٤)، وقوله: (ليس بالمسلم من لم يأمن جارُه بوائقه)(٥)،

---

(١) أعلام الحديث (٢/ ١٢٣٦ ـ ١٢٣٧).

(٢) يقصد قوله ﷺ: «لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشرب وهو مؤمن» الحديث.

(٣) أخرجه البخاري في كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده (١/ ٦٩) حـ (١٠)، ومسلم في كتاب الإيمان، باب بيان تفاضل أهل الإسلام وأيّ أموره أفضل (١/ ٩٥) حـ(٤١).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣/ ١٣٥، ١٥٤)، وابن أبي شيبة في الإيمان ص:(٥)، وابن حبان في صحيحه (١/ ٤٢٢، ٤٢٣) حـ(١٩٤) وغيرهم، من حديث أنس بن مالك، وحسنه البغوي في شرح السنة (١/ ٤٧ ـ ٧٥)، والألباني في تخرج أحاديث المشكاة (١/ ١٧) حـ(٣٥) بإحدى طرقيه.

(٥) أخرجه المروزي في تعظيم قدر الصلاة (٢/ ٥٩١)، والحاكم في المستدرك (٤/ ١٦٥) =

هذا كله على معنى الزجر والوعيد، أو نفي الفضيلة وسلب الكمال، دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله، والله أعلم»[١].

* المطلب الثالث *

موقفه من الكلام وأهله

قد أشرتُ فيما مضى أن للخطابي كتاباً ردَّ فيه على أهل الكلام، سمَّاه: (الغُنْيَة عن الكلام وأهله)[٢]، لكن الكتاب يبدو أنه مفقود، أو لم نعثر عليه.

وقد نقل الحافظ أبو القاسم التيمي الأصبهاني والحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي عن هذا الكتاب عبارة مهمة للخطابي في ذم الكلام وأهله جواباً لمن استفسره عنه، تُبيّن منهج الخطَّابي المبني على التمسك بالكتاب والسنة النبوية، والابتعاد عما يخالفهما من الأهواء.

وحيث إنَّ زملينا العلوي لم يوردها بكاملها في رسالته عن الخطَّابي المشار إليها، بل أورد منها مقطعاً صغيراً مأخوذاً من بعض كتب شيخ الإسلام ابن تيمية أحببتُ أن أوردها بالتمام تتميماً للفائدة.

قال أبو القاسم الأصبهاني (ت٥٣٤هـ): «قال الخطَّابي: عصمنا الله وإياك من الأهواء المُضلة، والآراء المُغوِية، والفِتن المُحَيِّرة، ورزقنا الله وإياك الثبات على السنة والتمسك بها، ولزوم الطريقة المستقيمة، التي دَرَج عليها السلف، وانتهجها بعدهم صالحو الخَلَف، وجنَّبَنا وإيَّاك مداحض البدع، وبُنَيَّات طرقها العَادلة عن نهج الحق وسَواء الواضحة، وأعاذنا وإياك عن حيرة الجهل وتعاطي الباطل، والقول بما ليس لنا به علم، والدخول فيما لا يعنينا، والتكلف لما قد

= وسكت عنه، قال الألباني في السلسلة الصحيحة (٥/ ٢١٣ ـ ٢١٤): «وإسناده حسن».

(١) معالم السنن (٤/ ٣١٦ ـ ٣١٧).

(٢) ذكره السبكي في طبقات الشافعية (٣/ ٢٨٣)، ونقل عنه ابن تيمية في الفتوى الحموية ص: (٣٤)، وبيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، وابن ناصر الدين الدمشقي في مجلس في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ﴾ الآية ص: (٨٣).

كُفينا الخوض فيه ونهينا عنه، ونفعنا وإياك بما علَّمنا، وجعله سبباً لنجاتنا، ولا جعله وَبالاً علينا برحمته. وقفتُ على مقالتك، وما وصفتَه مِن أمر ناحيتك، وظهور ما ظهر بها من مقالات أهل الكلام، وخوض الخائضين فيها، وميل بعض مُنتحلي السنة إليها واغترارهم بها، واعتذارهم في ذلك بأن الكلام وقاية للسنة، وجُنَّة لها يُذَبُّ به عنها، ويُذاد بسلاحه عن حَرِيمها، وفهمتُ ما ذكرتَ من ضيق صدرك بمجالستهم، وتعذر الأمر عليك في مفارقتهم؛ لأن موقفك بين أن تُسَلِّم لهم ما يدَّعونه من ذلك فتقبله، وبين أن تقابلهم على ما يزعمونه فترده وتنكره، وكلا الأمرين يصعب عليك، أما القَبُول فلأن الدِّين يمنعك، ودلائل الكتاب والسنة تحول بينك وبينه، وأما الرَّدّ والمُقَابلة فلأنهم يطالبونك بأدلة العقول، ويؤاخذونك بقوانين الجدل، ولا يقنعون منك بظواهر الأمور، وسألتني أن أَمُدَّك بما يحضرني في نصرة الحق مِن عِلم وبيانٍ، وفي رَدِّ مَقَالة أولئك مِن حُجَّة وبُرهان، وأن أسلك في ذلك طريقة لا يمكنهم ردها، ولا يسوغ لهم من جهة المعقول إنكارها، فرأيتُ إسعافك به لازماً في حق الدِّين، وواجب النصحية لجماعة المسلمين، وأنا أسأل الله أن يوفق لما ضمنت لك منه، وأن يعصِم مِن الزَّلل فيه، واعلم يا أخي أن هذه الفتنة قد عمَّت اليوم، وشملت وشاعت في البلاد واستفاضت، ولا يكاد يَسْلَم مِن رَهَج[١] غُبَارها إلا من عصمه الله، وذلك مصداق قول رسول الله ﷺ: (إن الدِّين بدأ غريباً وسيعود غريباً كما بدأ فطُوبى للغُرَباء)[٢].

قال: فنحن اليوم في ذلك الزمان وبين أهله، فلا تنكر ما تشاهده منه، وسل الله العافية من البلاء، واحمده على ما وهب لك من السَّلامة. ثم إني تدبرتُ هذا الشأن، فوجدتُ عظم السبب فيه أن الشيطان صار بلطيف حيلته يُسَوِّلُ لكل من أحسَّ من نفسه بفضل ذكاء وذهن، يُوهمه أنه إن رضي في علمه ومذهبه بظاهر من السنة، واقتصر على واضح بيان منها كان أسوة للعامة، وعُدَّ واحداً من الجمهور والكافة، فحرَّكهم بذلك على التنطع في النظر، والتبدع بمخالفة السنة والأثر،

(١) الرَّهَج: الغبار، وأرهج الغبار، أي: أثاره. انظر: الصحاح (١/ ٣١٨).
(٢) أخرجه مسلم في الإيمان، باب بيان أن الإسلام بدأ غريباً وسيعود غريباً (١/ ١٣٠) ح(١٤٥، ١٤٦).

لِيَبِينُوا بذلك عن طبقة الدَّهْمَاء، ويتميزوا في الرُّتبة عمن يرونه دُونهم في الفَهم والذَّكاء، واختدعهم بهذه المقدمة حتى استزلَّهم عن واضح المَحَجَّة، وأورطهم في شُبُهات تعلقوا بزخارفها، وتاهوا في حقائقها، ولم يخلصوا منها إلى شفاء نفسٍ، ولا قبلوها بيقين علمٍ، ولمَّا رأوا كتاب الله ينطق بخلاف ما انتحلوه، ويشهد عليهم بباطل ما اعتقدوه، ضربوا بعض آياته ببعض، وتأولُوها على ما سَنَحَ لهم في عقولهم، واستوى عندهم على ما وضعوه من أصولهم، ونصبوا العداوة لأخبار رسول الله ﷺ ولسننه المأثورة عنه، وردوها على وجوهها، وأساؤوا في نَقَلَتها القَالَة، ووجهوا عليهم الظنون، ورموهم بالتزيد، ونسبوهم إلى ضعف المنَّة، وسوء المعرفة بمعاني ما يروونه من الحديث، والجهل بتأويله، ولو سلكوا سبيل القصد، ووقفوا عند ما انتهى بهم التوقيف، لوجدوا بَرْدَ اليقين ورَوْحَ القُلوب، ولكثرت البركة، وتضاعف النَّماء، وانشرحت الصدور، ولأضاءت فيها مصابيح النور، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم.

واعلم أن الأئمة الماضين والسلف المتقدمين لم يتركوا هذا النَّمَط من الكلام وهذا النوع من النظر عجزاً عنه ولا انقطاعاً دونه، وقد كانوا ذوي عُقول وافرة، وأفهام ثاقبة، وكان في زمانهم هذه الشُّبَه والآراء، وهذه النِّحَل والأهواء، وإنما تركوا هذه الطريقة وأضربوا عنها لِمَا تخوَّفوه من فتنتها، وحذروه من سوء مَغَبَّتِها، وقد كانوا على بيِّنَةٍ من أمرهم، وعلى بصيرة مِن دِينهم، لِمَا هداهم الله به من توفيقه، وشرح به صدورهم من نور معرفته، ورأوا أنَّ فيما عندهم من علم الكتاب وحكمته وتوقيف السنة وبيانها غِنًى ومندوحة عمَّا سواهما، وأن الحجة قد وقعت بهما، والعلة أُزيحت بمكانهما، فلما تأخر الزمان بأهله، وفترت عزائمهم في طلب حقائق علوم الكتاب والسنة، وقلَّت عنايتهم بها، واعترضهم الملحدون بشبههم، والمُتَحَذْلِقون بجَدَلهم، حسبوا أنهم إن لم يردوهم عن أنفسهم بهذا النمط من الكلام، ولم يدافعوهم بهذا النوع من الجَدَل، لم يقووا ولم يظهروا في الحِجَاج عليهم، فكان ذلك ضَلَّة من الرأي، وغبناً فيه، وخدعة من الشيطان، والله المستعان.

فإن قال هؤلاء القوم: فإنكم قد أنكرتم الكلام، ومنعتم من استعمال أدلة العقول، فما الذي تعتمدون في صحة أصول دينكم، ومن أي طريق تتوصلون إلى

معرفة حقائقها، وقد علمتم أن الكتاب لم يُعلم حقّه، والنبي لم يثبت صدقه إلا بأدلة العقول، وأنتم قد نفيتموها؟

قلنا: إنا لا ننكر أدلة العقول، والتوصل بها إلى المعارف، ولكن لا نذهب في استعمالها إلى الطريقة التي سلكتموها في الاستدلال بالأعراض، وتعلقها بالجواهر، وانقلابها فيها على حدوث العالم، وإثبات الصانع(١)، ونرغب عنها إلى ما هو أوضح بياناً، وأصحُّ برهاناً(٢)، وإنما هو شيء أخذتموه عن الفلاسفة، وإنما سلكت الفلاسفة هذه الطريقة؛ لأنهم لا يثبتون النُبُوَّات، ولا يرون لها حقيقة(٣)، فكان أقوى شيء عندهم في الدلالة على إثبات هذه الأمور ما تعلقوا به من الاستدلال بهذه الأشياء، فأما مُثبتو النُّبُوات فقد أغناهم الله ﷻ عن ذلك، وكفاهم كلفة المؤونة في ركوب هذه الطريقة المُنْعَوِجَة التي لا يُؤمن العَنَتُ على راكبها، والإبداع والانقطاع على سالكها.

وبيان ما ذهب إليه السلف من أئمة المسلمين رحمة الله عليهم في الاستدلال على معرفة الصانع، وإثبات توحيده وصفاته، وسائر ما ادَّعى أهل الكلام أنه لا يُتوصل إليه إلا من الوجه الذي يزعمونه، هو أن الله سبحانه لما أراد إكرام من هداه لمعرفته بعث رسوله محمداً ﷺ بشيراً ونذيراً وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً

---

(١) إشارة إلى الطريقة المشهور بين المتكلمين في إثبات الصانع، وهي من أشهر المسائل الاعتقادية عندهم. انظر: التمهيد للباقلاني ص:(٣٧)، والإرشاد للجويني ص:(٣٩)، والمواقف ص:(٢٦٦ ـ ٣٣٦).

(٢) يفهم من كلامه أنه يصحح طريقة المتكلمين المذكورة مع صعوبتها واعوجاجها، وقد ذكر ابن تيمية أن مَن عَلِم أن طريقة المتكلمين في الاستدلال على حدوث العالم مبتدعة انقسموا تجاهه إلى حزبين: حزبٌ ظنوا أنها صحيحة في نفسها، لكن قالوا: أعرض السلف عنها لطول مقدماتها وغموضها، ومن هؤلاء الأشعري، والخطَّابي، والحليمي، والقاضي أبو يعلى، وابن عقيل، والبيهقي، والحزب الآخر: يقول: بل الطريقة في نفسها باطلة، ولهذا ذمها السلف، وعدلوا عنها، وهو قول الشافعي، وأحمد، ومالك، وابن راهويه، وأبي يوسف، وابن المبارك، وغيرهم من السلف. انظر: مجموع الفتاوى (٥/٥٤٣ ـ ٥٤٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/٢٨٨، ٢٩٤، ٣١١ ـ ٣١٢).

(٣) ينظر: المواقف في علم الكلام ص:(٣٤٢،٣٣٧)، والاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص:(١٦٥).

منيراً، وقال له: ﴿يَاأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾[١]، وقال ﷺ في حجة الوداع وفي مقامات له شتَّى، وبحضرة عامة أصحابه رضوان الله عليهم: (ألا هل بلغت؟)[٢]، وكان ما أنزل الله وأمر بتبليغه هو كمال الدين وتمامه، لقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٣]، فلم يترك ﷺ شيئاً من أمور الدين: قَوَاعده، وأُصوله، وشَرائعه، وفُصوله، إلا بيَّنه، وبلَّغه على كماله وتمامه، ولم يؤخر بيانه عن وقت الحاجة إليه؛ إذ لا خلاف بين فِرَق الأمة أنَّ تأخير البيان عن وقت الحاجة لا يجوز بحالٍ، ومعلوم أن أمر التوحيد وإثبات الصانع لا تبرح فيهما الحاجة راهنة أبداً في كل وقت وزمان، ولو أُخِّر فيهما البيان لكان قد كلَّفهم ما لا سبيل لهم إليه. وإذا كان الأمر على ما قلنا فقد عَلِمنا أن النبي ﷺ لم يَدْعُهم في هذه الأمور إلى الاستدلال بالأعراض، وتعلقها بالجواهر وانقلابها؛ إذ لا يمكن أحداً من الناس أن يروي في ذلك عنه، ولا عن واحد من أصحابه من هذا النمط حرفاً واحداً فما فوقه، لا من طريق تواتر ولا آحادٍ، عُلِم أنهم قد ذهبوا خلاف مذاهب هؤلاء، وسلكوا غير طريقتهم»[٤].

انتهى كلام الخطَّابي، وهو يبين انتشار الكلام في عصره، وغرابة السنة وأهلها، وانخداع المتكلمين بآرائهم بعد تزيين الشيطان لهم، وتعرضهم لنصوص الكتاب والسنة بالتأويل والرَّد، ولمتبعي السلف بالتعيير والتجهيل، وموقفه من الكلام والمتكلمين، وجوابه على بعض شبهاتهم، ورأيه في طريقتهم في إثبات الصانع ووجوده.

---

(١) سورة المائدة: الآية (٦٧).

(٢) جزء من حديث حجة الوداع، أخرجه البخاري في كتاب الحج، باب ٢٥ ح(١٧٣٩، ١٧٤٢)، ومسلم في كتاب الحج، باب ٢٥ ح(٣١١، ٣٢٩).

(٣) سورة المائدة: الآية (٣).

(٤) الحجة في بيان المحجة (١/ ٣٧١ ـ ٣٧٥)، ومجلس في شرح قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ لابن ناصر الدين الدمشقي ص:(٨٣ ـ ٨٥) من قول الخطَّابي: (ثم إني تدبرتُ هذا الشأن. . .) إلخ، وورد بعض هذا الكلام في بيان تلبيس الجهمية (١/ ٢٥٤)، ودرء تعارض العقل والنقل (٧/ ٢٩٢ ـ ٢٩٤)، وصون المنطق ص:(٩٤ ـ ٩٥).

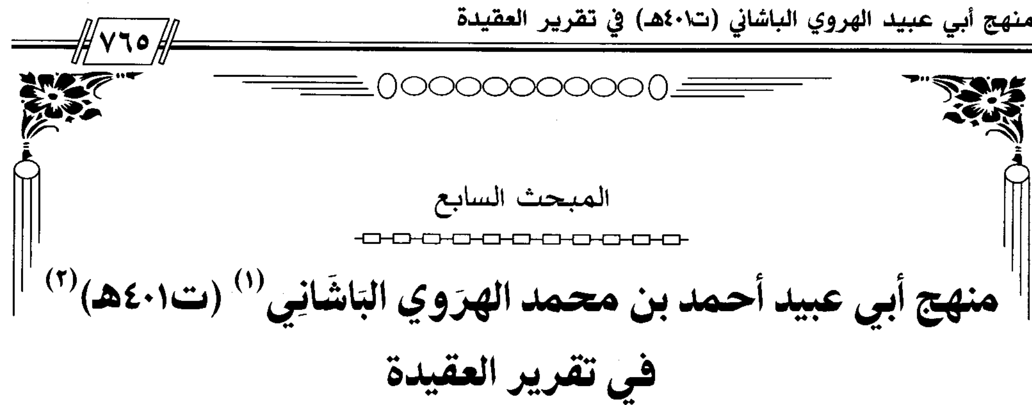

المبحث السابع

منهج أبي عبيد أحمد بن محمد الهرَوي البَاشَانِي[١] (ت٤٠١هـ)[٢] في تقرير العقيدة

وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في إثبات الصفات الإلهية ونماذج من ذلك

يعد أبو عبيد الهروي من أخصِّ تلاميذ الأزهري وأكثرهم ملازمة له، وقد استخرج كتابه المشتهر بـ (الغريبين غريبي القرآن والحديث)[٣] مِنْ (تهذيب اللغة)

---

(١) نسبة إلى فاشان، بفاء مشوبة بباء، وهي قرية من أعمال هراة. انظر: الأنساب (١/ ٢٨٥)، ووفيات الأعيان (١/ ٩٦).

(٢) هو العلامة أبو عبيد أحمد بن محمد بن محمد بن عبد الرحمٰن أبو عبيد الهروي الباشاني الشافعي اللغوي المؤدب، أخذ العربية عن الأزهري والخطَّابي وغيرهما، والحديثَ عنهما وعن جماعة منهم: أبو إسحاق البزاز، ثم أصبح مؤدباً بهراة، وصحب أبا منصور الأزهري وتخرَّج عليه، وتوفي بهراة عام ٤٠١هـ. وكان عالماً باللغة والغريب، فقيهاً شافعياً، وهو أول من رتب غريب الحديث على حروف المعجم، وعنه الناسُ أخذوا، ومن كتبه: الغريبين، وولاة هراة، ومناقب الشافعي وطبقات أصحابه، ومن تلاميذه: أبو عثمان الصابوني، وأبو عمر المليجي.

• مصادر ترجمته: إنباه الرواة (٤/ ١٥٠)، ومعجم الأدباء (٢/ ٤٩١)، ووفيات الأعيان (١/ ٩٥)، وسير أعلام النبلاء (١٧/ ١٤٦)، وتاريخ الإسلام (٢٨/ ٣٨)، والوافي بالوفيات (٨/ ١١٤)، والبداية والنهاية (١١/ ٣٦٨)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤/ ٨٤)، والنجوم الزاهرة (٤/ ٢٢٨)، وبغية الوعاة (١/ ٣٧١)، وكشف الظنون (٢/ ١٢٠٦، ١٢٠٩).

(٣) حقق الأستاذ محمود محمد الطناحي الجزء الأول من هذا الكتاب، ووصل به إلى حرف الجيم، ونشره المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية بالقاهرة عام ١٩٧٠م، ثم طبع الكتاب كله في ست مجلدات بتحقيق أحمد فريد المزيدي، ونشرته مكتبة نزار مصطفى الباز عام ١٤١٩هـ. ومن هذا الكتاب، و(المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث) =

له، ومِمَّا أُلِّفَ قبله من كتبٍ في غريب القرآن والحديث، لكنَّه مع ذلك تلمَّذ على الخطَّابي، وأخذ عنه الكثير من علومه، ومِن هنا جاء منهجه المشتمل على الإثبات والتأويل، على حسب ما ظَهر لي.

أما جانب الإثبات: فإنه جرى على منهج السَّلف بدلالة أسماء الله على صفاته، وأثبت الكثير من الصفات الإلٰهية، ووافقهم في تفسير بعض آيات الصفات[1].

فمن الصفات التي أثبتها لله سبحانه صفة القِدم، والعِلم، والقُدرة، والحِكمة، والسَّمع والبَصَر.

ـ قال في مقدمة الغريبين: «سبحان مَن له في كل شاهد بأنه إله واحدٌ، وفي جميع ما أدركه بصرٌ وأفضى إليه نظرٌ دليل قائم على أنه قديمٌ قادرٌ، ينطق برهانه عن كل محسوس، ويُعقل سلطانه عن كل موجود، دلَّ على أنه حكيم عالمٌ بخلق أحكمه، وقضاء أبرمه. . .فسبحانه ملكاً عنت الوجوه له، ورباً إليه المصير، وإلٰهاً يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ليس كمثله شيء وهو السَّميع البصير»[2].

ـ وفي مادة (استوى) من كتابه أورد قول الإمام مالك المشهور في إثبات الاستواء، وما تقدم عن ابن الأعرابي في الرَّد على من زعم أن استوى بمعنى استولى[3]؛ مما يدل على إثباته صفة الاستواء[4].

ـ وفي الكتاب نفسه قرر أن القرآن كلام الله غير مخلوق، ونقل عن شيخه الأزهري أن القول بخلقه كفر فأقرَّه:

= لأبي موسى المديني (ت٥٨١هـ) ألف ابن الأثير (ت٦٠٦هـ) كتابه المشهور بـ (النهاية في غريب الحديث والأثر). انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٠).

(١) انظر: الغريبين: (٢/ ٤٨٨، ٤٩٠، ٥٠٣، ٥٢٨، ٣/ ٦٩٣، ٦٩٨، ٧٢٨، ٧٦٦، ١٠٢٣، ١٠٤٥، ٤/ ١٠٩٦، ١٢٦٨، ١٣٢٢، ١٣٧٩، ٦/ ١٧٢٨، ١٧٧٤، ١٧٨٠، ١٩٧٧، ١٩٨٠، ١٩٨٦، ١٩٩٨).

(٢) الغريبين غريبي القرآن والحديث (١/ ٣٣).

(٣) انظر ص:(١٠٥).

(٤) الغريبين غريبي القرآن والحديث (٣/ ٩٥٧ ـ ٩٥٨).

أ ـ قال في مادة (زين): «وفي الحديث: «زيِّنُوا أصواتكم بالقرآن»[١]، فقَدَّم الصَّوت على مذهبهم في قلب الكلام، كقولهم: عرضت الحوض على الناقة، وكقولهم: إذا طلعت الشِّعرى[٢] استوى العوُد على الحِرباء، أي: استوى الحرباء على العود، وإنما تأولنا الحديث على هذا؛ لأنه لا يجوز على القرآن أن يُزَيِّنَه صوتٌ مخلوق[٣]، والمعنى: ألهجوا بقراءة القرآن وتزينوا به، وليس ذلك على تطريب الصَّوت والتحزين له؛ إذ ليس ذلك في وسع كل أحد، وهكذا قوله: «مَن لم يتغنَّ بالقرآن فليس منا»[٤]، إنما هو أن يلهج بتلاوته كما يلهج سائر الناس بالغناء والطَّرب»[٥].

ب ـ وقال في مادة (كفر): «وفي الحديث: (مَن ترك قتل الحيات خشية الثأر[٦]

---

(١) أخرجه أبو داود في الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة (٢/ ١٥٥) ح(١٤٦٨)، وعبد الرزاق في المصنف (٢/٤٥٨)، وأحمد في المسند (٣/ ٢٥) ح(٧٤٩)، والدَّارمي في السنن (٢/ ٤٧٤)، والحاكم في المستدرك (١/ ٥٧١ ـ ٥٧٥) من حديث البراء بن عازب، وأبي هريرة، وغيرهما، قال الألباني في السلسلة الصَّحيحة (٢/ ٤٠١): «سكت عنه الحاكم والذهبي، وإسناده جيد على شرط مسلم».

(٢) كوكب نيِّر يطلع بعد الجوزاء في شدة الحر، كانت العرب تعبده في الجاهلية. انظر: تهذيب اللغة (١/ ٤٢١)، والمجمل في اللغة (٢/ ٥٠٥).

(٣) أي: أن القرآن كلام الله غير مخلوق، وصوت القارئ مخلوق، فلا يُزَيِّنُ شيء مخلوق شيئاً مِن صفات الله التي هي في غاية الجمال والعظمة. انظر: مجموع الفتاوى (١٢/ ١٣٧، ١٧٢، ٥٤٠، ٥٧٧، ٥٨٣).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُواْ بِهِۦٓ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴿١٣﴾﴾ (٤/ ٤١١) ح(٧٥٢٧).

(٥) الغريبين (٣/ ٨٤٥ ـ ٨٤٦)، وفي معنى التزيين قول آخر وهو: تحزين القراءة وترتيلها؛ بمعنى تزيين القرآن بالتحزين والتجويد، لا تزيين الأصوات بالقرآن. انظر: غريب الحديث لأبي عبيد (٢/ ١٤٠ ـ ١٤٢) ط دائرة المعارف العثمانية.

(٦) ورد في مطبوعة الغريبين (النار)، والصواب (الثأر) كما في تأويل مختلف الحديث ص:(٨١)، وقد كان أهل الجاهلية يعتقدون أن الجانَّ تطلب بثأر الجان إذا قتل، فربما قتلت قاتله، وربما أصابته بخَبَل، وربما قتلت ولده، فأعلمهم النبي ﷺ أن هذا باطل، وقال: من صدّق به فهو كافر، يريد بما أتينا به من بطلانه. انظر: تأويل مختلف الحديث ص:(٨١).

فقد كفر)[١]، قال القتيبي[٢]: الكفر صنفان: أحدهما: الكفر بالأصل، وهو الكفر بالله تعالى، نعوذ بالله منه، والآخر: الكفر بفرع من الفروع، كالكفر بالقدر وما أشبه ذلك، وهذا لا يخرج به عن الإسلام، لا يُقال لمن كفر بشيء منه: كافر، كما أنه يُقال للمنافق: آمن، ولا يُقال: هو مؤمن، وسمعتُ الأزهري يقول: وسئل عمن يقول بخلق القرآن أتسميه كافراً؟ فقال: الذي يقوله كفر، فأعيد عليه السؤال ثلاثاً كل ذلك يقول مثل ما قال، ثم قال: قد يقول المسلم كفراً»[٣].

ـ وأثبت صفة التجلي، فقال: «وقوله: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾[٤] أي: ظهر وبان»[٥].

ـ وكذا صفة الرؤية، فقال وهو يتكلم على حديث الرؤية المشهور[٦]: «ورُوي (لا تُضامون) بالتخفيف، أي لا ينالكم ضَيمٌ في رؤيته فيراه بعض دون بعضٍ، بل تستوون في الرؤية، وقال ابن الأنباري: أي لا يقع لكم في الرؤية ضَيْمٌ، وهو الذُّلُّ والصَّغار، وهو من الفعل يُفْعَلون، وأصله: يُضْيَمُون، فألقيت فتحة الياء على الضَّاد، فصارت الياء ألفاً؛ لانفتاح ما قبلها»[٧].

ـ وصفة النظر، فقال: «وقوله تعالى: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ﴾[٨]، أي: ناعمة بالنظر إلى رَبِّهَا»[٩].

وأما جانب التأويل: فإنه أوَّل بعض الصفات أحياناً بنفسه، وأحياناً ينقل التأويل عن مشايخه، أو مشايخ مشايخه، فيتبنَّاه ولا يعترض عليه، ومن ذلك:

---

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب قتل الحيات (٥/ ٤١٠) ح(٥٢٥٠)، وأحمد في المسند (١/ ٢٣٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١١/ ٣٠١) من طريق ابن نمير عن موسى بن مسلم الطحان، قال: سمعت عكرمة يرفع الحديث فيما أرى إلى ابن عباس مرفوعاً بلفظ: (من ترك الحيات مخافة طلبهن فليس منا)، ورجال إسناده ثقات، وحكم محققو المسند على إسناده بالصحة كما في طبعة مؤسسة الرسالة (٣/ ٤٧٧، ٥/ ٣٠٤).

(٢) انظر: تأويل مختلف الحديث ص:(٨١ ـ ٨٢).

(٣) الغريبين (٥/ ١٦٤٣).

(٤) سورة الأعراف: ١٤٣.

(٥) الغريبين (١/ ٣٦٠).

(٦) تقدم تخريجه ص:(٣١٢).

(٧) الغريبين (٤/ ١١٢٢).

(٨) سورة القيامة: الآية (٢٢).

(٩) الغريبين (٦/ ١٨٥٢).

ـ تأويله الأيدي بالنعمة، حيث قال في مادة (عمل): «وقوله تعالى: ﴿مِّمَّا عَمِلَتْ أَيْدِينَآ﴾[١] هو كقوله: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾[٢] أي: لم تعمله أيدي الخلق أي ليست مما عملت أيدي مالكيها، بل هي خلق الله تعالى، ومعنى أيدينا: نعمتنا، ودليل النعمة قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَشْكُرُونَ﴾[٣]، وقال القتيبي[٤]: مِمَّا عملنا بقوتنا وقدرتنا، وهي اليد، والقُدرة، والقُوَّة»[٥].

وقوله هذا بعيد عن الصواب؛ لأن الآية متضمنة لما يدل على أن المراد بالأيدي هي الحقيقية، وهو قوله: ﴿خَلَقْنَآ﴾ كما قال في آية أخرى: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[٦]، والشُّكر في الآية راجع على خَلق النِّعمة لهم، أما نقله عن ابن قتيبة فلا يكون دليلاً له؛ لأن ابن قتيبة أثبت صفة اليدين كما في كتابه (الاختلاف في اللفظ) وغيره، وردَّ بشدة على من أوَّلها بالنعمة أو القدرة[٧]، وإنما عنى أن اليد قد تتصرف في سياقات العربية، ويتجوز فيها بمعنى النعمة، وبمعنى القدرة، وبمعنى القوة[٨]، وليس مقصوده أنها بمعنى النعمة في آيات الصفات.

أما جمعها فلا ينافي اليدين الواردتين في النصوص الأخرى؛ لأنه لَمَّا أضيفت الأيدي إلى ضمير العَظَمة (نا) المسند إلى الباري ﷻ ناسب أن تكون جمعاً مُشاكلة للفظ، وهذا كثير في القرآن، وفي العربية[٩].

ـ وأوَّل صفة القدم بما نقله عن الحسن، فقال في مادة (قدم): «في الحديث:

---

(١) سورة يسٓ: الآية (٧١).
(٢) سورة يسٓ: الآية (٣٥).
(٣) سورة يسٓ: الآية (٧٣).
(٤) انظر: تفسير غريب القرآن ص:(٣٦٨)، وعبارته كالتالي: «يجوز أن يكون مما عملناه بقدرتنا وقوتنا، وفي اليد القوة والقدرة على العمل، فيستعار اليد فوضع موضعها على ما بيناه في كتاب المشكل».
(٥) الغريبين (٤/ ١٣٢٧ ـ ١٣٢٨)، وراجع من الكتاب: (٦/ ٢٠٤٩ ـ ٢٠٥٢) حيث أوّلها أيضاً.
(٦) سورة صٓ: الآية (٧٥).
(٧) انظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٤٠).
(٨) انظر: الاختلاف في اللفظ ص:(٤٠ ـ ٤٣).
(٩) الصواعق المرسلة (٢/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥، ٢٦٨ ـ ٢٧٢).

(حتى يضع الجبارُ قدمه فيها)[١] رُوي عن الحَسَن أنه قال[٢]: حتى يجعل الله فيها الذين قدَّمهم من شِرار خلقه، فهم قَدَم الله للنار، كما أن المسلم قدمٌ للجنة»[٣].

- وصفة الرَّحمة بالعفو والغفران، فقال: «قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٤] أي: عفوه وغفرانه، ولذلك لم يقل: قريبة؛ لأن تأنيث الرَّحمة تأنيث غير حقيقي لأنه مصدر»[٥].

- وصفة المحبة بالإنعام بالغفران، ناقلاً عن الأزهري، فقال: «قال ابن عرفة: المحبة عند العرب: إيراد الشيء على قَصْدٍ له، وقال الأزهري: محبة العبد لله ورسوله: طاعته لهما واتباعه أمرهما، قال الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾[٦]، ومحبة الله للعباد: إنعامه عليهم بالغفران[٧]، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾[٨]، أي: لا يغفر لهم»[٩].

وأصل هذه العبارة للزَّجاج، فنقلها الأزهري كما أوضحتُ سابقاً، ثم أخذها عنه أبو عبيد الهروي الباشاني فأقرَّها.

- وصفة الغضب بالإنكار والعقاب ناقلاً عن نفطويه، فقال: «وقوله تعالى: ﴿غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾[١٠] يعني اليهود، وقال ابن عرفة[١١]: الغضب من

(١) أخرجه البخاري في كتاب التفسير، باب ﴿وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾ (٣/ ٢٩٦) ح(٤٨٤٨، ٤٨٤٩، ٤٨٥٠)، ومسلم في كتاب الجنة ونعيمها، باب النار يدخلها الجبارون والجنة يدخلها الضعفاء (٤/ ٢١٨٦) ح(٢٨٤٦).

(٢) وردت عبارة الحسن في تهذيب اللغة (٩/ ٤٥)، وأعلام الحديث (٣/ ١٩٠٨)، والأسماء والصفات بلا إسناد ص:(٣٥١).

(٣) الغريبين (٥/ ١٥١٣).

(٤) سورة الأعراف: الآية (٥٦).

(٥) الغريبين (٥/ ١٥١٨).

(٦) سورة آل عمران: الآية (٣١).

(٧) تقدمت هذه العبارة والكلام عليها عند الأزهري ص:(٣٩٩).

(٨) سورة آل عمران: الآية (٣٢).

(٩) الغريبين غريبي القرآن والحديث (٢/ ٣٩٥).

(١٠) سورة الفاتحة: الآية (٧).

(١١) هو نفطويه، وإن صحَّ عنه هذا التأويل فهو مخالف لمنهجه المعروف عنه الموافق لمنهج =

المخلوقين شيء يُداخل قلوبهم، ويكون منه محمود ومذموم، والمذموم: ما كان في غير الحق، وأما غضب الله تعالى: فهو إنكاره على من عصاه فيعاقبه»[١].

ـ وحمل صفة التعجب على المجازاة، أو الرضا والثواب، ناقلاً عن ابن الأنباري[٢]، وقد تقدم كلام ابن الأنباري في موضعه.

ـ وأوّلَ المكر بالعذاب ناقلاً عن الأزهري، فقال: «وقوله تعالى: ﴿أَفَأَمِنُوا۟ مَكْرَ ٱللَّهِ﴾[٣]، أي: عذاب الله تعالى، وقوله: ﴿وَمَكَرُوا۟ وَمَكَرَ ٱللَّهُ﴾[٤]، قال الأزهري[٥]: المكر من الخلائق: خِبٌّ وخِداعٌ، ومن الله: مُجازاة، ويجوز أن يكون استدراجه لهم من حيث لا يعلمون مكره»[٦].

وخلاصة صنيعه: أنه أوَّلَ جملة من الصفات الذاتية والفعلية وصفات المقابلة، كما أثبت جملة من الصفات الذاتية والفعلية، فيكون منهجه على غرار منهج المضطربين، مِمَّن كان يثبت بعض الصفات، ويؤول البعض منها، من غير جريان على قاعدة معينة.

= السلف في الإثبات كما مر بنا في موضعه.

(١) الغريبين (٤/ ١٣٧٦).

(٢) الغريبين (٤/ ١٢٣٠).

(٣) سورة الأعراف: الآية (٩٩).

(٤) سورة آل عمران: الآية (٥٤).

(٥) انظر: تهذيب اللغة (١٠/ ٢٤٠).

(٦) الغريبين (٤/ ١٧٦٧ ـ ١٧٦٨).

الباب الرابع

سياق من اتهم ببدع أخرى، كالقول برأي الخوارج، والتشيّع، والرَّفض، والباطنيَّة، وكذا الزندقة والفسق، مع التحرير في ذلك ومناقشته، على الترتيب الزمني

❁ وفيه ثلاثة عشر مبحثاً:

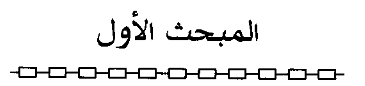

المبحث الأول

منهج أبي الأسود الدؤلي (ت٦٩هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

تشيعه إلى علي رضي الله عنه

لا نعلم بالتحديد متى ابتدأت العلاقة بين علي رضي الله عنه وأبي الأسود الدؤلي، لكن المصادر التاريخية تشير إلى أن أبا الأسود هاجر إلى البصرة في خلافة

(١) هو ظالم بن عمرو بن سفيان، أبو الأسود الدؤلي، اختلف في اسمه واسم أبيه وجده كثيراً، كما اختلف في ولادته، أدرك الجاهلية، وأسلم في حياة النبي ﷺ لكنه لم يلقَه، ثم هاجر إلى البصرة على عهد عمر بن الخطاب وسكنها، حتى إذا كانت خلافة علي وولّى البصرةَ عبد الله بن عباس، ولاه ابن عباس قضاء البصرة، ثم استخلفه فيها لمَّا خرج ليشهد أمر الحكمين، ثم أقرَّه عليها عليٌّ بعد عزل ابن عباس، وشهد معه الجَمل وصفين، وبقي على البصرة حتى مقتل عليٍّ سنة ٣٧هـ. ثم وفد على معاوية بدمشق عام الجماعة فأكرمه وأجزل له، واتَّصل بعد ذلك بيزيد وبعبد الملك بن مروان في خلافتهما وأكرماه، ومات بالبصرة عام ٦٩هـ. وكان من فقهاء التابعين وقرائهم ومُحَدِّثيهم، ومن أنصار عليٍّ وشيعته، ، شاعراً، مُجيداً، وهو أول من وضع أصول النحو، ونَقَطَ المصاحف، وعنه أخذ الجميع، وتوفي عام ٦٩هـ، وله ديوان مطبوع صنعة أبي سعيد السُّكّري.

• مصادر ترجمته: البيان والتبيين (١/ ٣٢٤)، والمعارف ص:(٤٣٤)، ومراتب النحويين ص:(٢٤)، وأخبار النحويين البصريين ص:(١٠)، ونور القبس ص:(٧)، وطبقات النحويين ص:(٢١)، وتاريخ دمشق (٢٤/ ١٧٦)، وإنباه الرواة (١/ ٤٨)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٤٦٤)، والوافي بالوفيات (١٦/ ٥٣٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٨١)، وتهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧)، والإصابة (٢/ ٢٤١، ٢٤٣)، وغاية النهاية (١/ ٣٤٥)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٣)، وأعيان الشيعة (٧/ ٤٠٣).

عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم أنه لمَّا ولي عليٌّ الخلافةَ، وولَّى عبدَ الله بن عباس رضي الله عنهما قضاءَ البصرة، اتخذ ابنُ عباس أبا الأسود كاتباً له، ثم استخلفه على قضاء البصرة بعدما كتب علي إلى عُماله بالموافاة به على النُّخَيلَة[١] لمقاتلة معاوية رضي الله عنه وأصحابه، ثم أقرّه عليٌّ على قضاء البصرة، بعد اختلاف ابن عباس مع علي في قضية الفيء، وخروجه من البصرة إلى الحجاز، وتركه قضاء البصرة، وكان ابن عباس يرى جواز الأخذ من الفيء لنفسه لقرابته من رسول الله[٢].

ويروي المؤرخون أنَّ عثمان بن حُنَيف رضي الله عنه[٣] عامل عليٍّ على البصرة أيام حرب الجمل أوفد أبا الأسود فيمن أوفد لمُفاوضة عائشة وطلحة والزبير رضي الله عنهم، كما ذكروا أنه كان في رأس الجيش الذي أرسله ابنُ عباس لقتال خوارج البصرة، ويروي ابن عبد ربه أن علياً لما اضطُرَّ إلى التحكيم همَّ أن يُقدِّم أبا الأسود فأبى النَّاس عليه[٤].

ويبدو من هذا أن علاقة أبي الأسود بِعليٍّ بدأت بعد خلافته رضي الله عنه، وأن ابن عباس كان السبب في ذلك باتخاذه إيَّاه كاتباً له وكان من تلاميذه، ثم استخلافَه له على قضاء البصرة؛ لأنه لا يُعرف له اتصال بعلي قبل ذلك، والظاهر أن لقاءاتهما ـ فيما سوى الحروب ـ كانت بالبصرة؛ لِما سبق مِن استيطان أبي

---

(١) موضع قرب الكوفة على سمت الشام، عسكر بها عليٌّ في طريقه إلى صفين لمقاتلة معاوية وأهل الشام. انظر: معجم ما استعجم (٤/ ١٣٠٥)، ومعجم البلدان (٥/ ٢٧٨).

(٢) الأخبار الطوال ص:(١٦٥ ـ ١٦٦)، ونور القبس ص:(٧)، ومعجم الشعراء ص:(٢٤٠)، والأغاني (١٢/ ٣٠١)، وإنباه الرواة (١/ ٥٢، ٥٣، ٥٤)، وانظر أيضاً: العقد الفريد (٤/ ٣٥٤).

(٣) هو عثمان بن حُنيف بن واهب أبو عبد الله الأنصاري، صحابي جليل، شهد أحداً وما بعدها، واستعمله عمر على خراج سواد العراق، ثم ولاه علي البصرة قبل الجَمَل، ومات في خلافة معاوية. انظر: سير أعلام النبلاء (٢/ ٣٢٠)، وتقريب التهذيب ص:(٣٨٣).

(٤) انظر: تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٤٦١ ـ ٤٦٢، ٥/ ٧٦ ـ ٧٧، ٧٩)، والعقد الفريد (٤/ ٣٤٦).

الأسود للبصرة منذ خلافة عمر رضي الله عنه، وتوليه لقضائها نيابةً عن ابن عباس، ثم تعييناً من علي رضي الله عنه، ويمكن أن يكون أبو الأسود خرج للقاء عليٍّ في الكوفة التي كانت مقرَّ خلافته.

وأيّاً كان وقتُ اتصاله بعلي رضي الله عنه، فقد أجمعت المصادر قاطبة أنه كان من وجوه شيعة علي المناصرين له، والمُحاربين معه، وشهد معه الجمل وصفين، ولازمه حتى مماته.

ـ قال الجُمَحي فيه: «وكان رجل أهل البصرة، وكان عَلَويَّ الرأي»(١). وقال ابن سعد: «وكان شاعراً متشيعاً، وكان ثقة في حديثه إن شاء الله، وكان عبد الله بن عباس لمَّا خرج من البصرة استخلف عليها أبا الأسود الدؤلي، فأقرَّه عليُّ بن أبي طالب عليه السلام»(٢).

ـ وقال الجاحظ: «وكان أبو الأسود الدؤلي ـ واسمه: ظَالِم بن عمرو بن جَندل بن سفيان ـ خطيباً عَالِماً، وكان قد جمع شدة العقل، وصَواب الرأي، وجودة اللسان، وقول الشِّعر، والظُّرف، وهو يُعَدُّ في هذه الأصناف، وفي الشيعة، وفي العُرْجَان، وفي المَفَالِيج»(٣).

ـ وقال السِّيرافي: «وكان أبو الأسود مِمَّن صحب علياً ـ صلى الله عليه ـ، وكان من المتحققين بمحبته، ومحبة ولده، وفي ذلك يقول:

يقول الأرذلون بنو قشير ... طوال الدهر لا تنسَى عليَّاْ
أحِبُّ محمداً حبّاً شديداً ... وعباساً وحمزة والوصِيَّاْ
فإن يك حبهم رُشداً أصبه ... ولست بمخطئ إن كان غيَّاْ»(٤)

ـ وقال البَكري(٥): «وأبو الأسود شاعرٌ إسلاميٌّ، أدرك علي بن أبي

---

(١) طبقات فحول الشعراء (١/ ١٢). (٢) الطبقات الكبرى (٧/ ٩٩).

(٣) البيان والتبيين (١/ ٣٢٤).

(٤) أخبار النحويين البصريين ص:(١١)، ونور القبس ص:(٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣).

(٥) هو عبد الله بن عبد العزيز بن محمد أبو عبيد البكري الأندلسي الأديب اللغوي، سكن قرطبة وتعلم بها، وكان من أهل اللغة والأدب، متقناً ضابطاً، وله مؤلفات، توفي =

طالب رضي الله عنه، وروى عنه، وهو أحد المشهورين بالتشيع»[1].

ـ وقال القفطي: «وكان أبو الأسود من المتحققين بولاية أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، ومحبته، وصحبته، ومحبة ولده، وشهد معه الجَمَل وصِفِّين وأكثر مشاهده»[2].

وإضافة إلى ما سبق من أفعاله وأحواله، فإن له أقوالاً صريحة تدل على تشيعه، وقوله بمبدأ الوصيَّة، وهو: القول بولاية علي وإمامته[3].

ومن ذلك ما قاله لمَّا عاتبته بنو قُشير ـ وكانوا أخواله وأصهاره ونازلاً فيهم، وكانوا عُثمانيةً ـ، وكانوا يرجمونه بالليل ويؤذونه، فإذا أصبح قال: يا بني قشير! أيّ جِوار هذا؟ فيقولون: لَمْ نرمك، وإنما رماك الله لسوء مذهبك وقبح دينك، فيقول لهم: تكذبون، لو رجمني الله لأصابني، وأنتم ترجمون فلا مصيب، وأنشد أبياتاً منها:

يقول الأرذلون بنو قشير ... طوال الدَّهر لا تنسَى عَلِيَّاْ
فقلتُ لهم: وكيف ترون تَركِي ... مِنَ الأعمال مفروضاً عَلَيَّاْ
أحِبّ محمداً حباً شديداً ... وعبَّاساً وحمزة والوصِيّاْ
أحبُّهم لحب اللَّه حتى ... أجيء إذا بُعِثتُ على هَوَيَّاْ
هوى أعطيتُه منذ استدارت ... رَحَى الإسلام لم يَعدل سويَّاْ
وما أنسى الذي لاقى حُسينٌ ... ولا حَسَنٌ بأهونهم عليَّاْ
بنو عم النَّبي وأقربوه ... أحبَّ الناس كُلِّهم إليَّاْ
فإن يك حبهم رُشداً رشدنا ... ولست بمخطئ إن كان غَيَّاْ
هم أهل النَّصيحة من لدنِّي ... وأهل مودتي ما دمتُ حيَّاْ
رأيتُ اللَّه خالق كل شيء ... هداهم واجتبى منهم نبيَّاْ

= ٤٨٧هـ. انظر: الصلة لابن بشكوال (١/ ٢٨٢)، وبغية الملتمس ص: (٣٣٣).

(١) اللآلي في شرح آمالي القالي (١/ ٦٦).

(٢) إنباه الرواة (١/ ٥٢).

(٣) ينظر معنى الوصية عند الرَّافضة في بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود (١/ ١٧٤).

هُم آسوا رسولَ اللَّه حتَّى ... تربَّع أمره أمراً قويَّا[(١)]

ثم أنه انتقل عنهم إلى هذيل، فقال فيهم (أي في بني قشير):

شتموا عليّاً ثم لم أزجرهم ... عنه فقلتُ مَقالة المتردد

اللَّه يعلم أن حُبِّي صادقٌ ... لِبَنِي النَّبِيِّ والإمام المهتدي[(٢)]

ولمَّا وفد أبو الأسود على معاوية رضي الله عنه عام الجماعة قال له معاوية: بلغني يا أبا الأسود أنَّ علي بن أبي طالب أراد أن يجعلك أحد الحكمين، فما كنت تحكم به؟ قال: لو جعلني أحدهما لجمعتُ ألفاً مِن المهاجرين وأبناء المهاجرين، وألفاً مِن الأنصار وأبناء الأنصار، ثم ناشدتهم الله: المهاجرون وأبناء المهاجرين أولى بهذا الأمر أم الطلقاء؟ فقال له معاوية: للهِ أبوك! أي حَكَم كنت تكون لو حُكِّمت؟![(٣)]

وقال زياد بن أبيه[(٤)] لأبي الأسود: «كيف حبك لعلي؟ فقال: حبي له يزداد شدة، كما يزداد بغضك له شدة، ويزداد لمعاوية حباً، وأيم الله إني لأريد بما أنا فيه الآخرة وما عند الله، وإنك لتريد بما أنت فيه الدنيا وزخرفها، وذلك زائل بعد قليل، فقال له زياد: إنك شيخ قد خَرُفْتَ، ولولا أني أتقدم إليك لأنكرتني»[(٥)].

---

(١) ديوان أبي الأسود الدؤلي ص:(١٥٣)، والكامل (٣/ ٢٠٥)، والأغاني (١٢/ ٣٢١)، وأخبار أبي القاسم الزجاجي ص:(١٤١ ـ ١٤٢)، وأخبار النحويين البصريين ص:(١١)، ونور القبس ص:(٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٩٢ ـ ٢٩٣)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(١٦٩)، وتاريخ دمشق (٢٤/ ٢٠٠)، والمنتظم (٦/ ٩٦)، وإنباه الرواة (١/ ٥٢ ـ ٥٣)، وأعيان الشيعة (٧/ ٤٠٤)، وبينها اختلاف كثير في السياق.

(٢) تاريخ دمشق (٢٤/ ٢٠١).

(٣) العقد الفريد (٤/ ٣٤٩)، وأمالي المرتضى (١/ ٢٩٢)، وإنباه الرواة (١/ ٥٨).

(٤) هو زياد بن أبيه، أدرك النبي ﷺ ولم يره، وأسلم في عهد أبي بكر، ولاه علي بن أبي طالب إمرة فارس، ثم استلحقه معاوية سنة ٤٤هـ بعدما تبين له أنه أخوه من أبيه أبي سفيان، وولاه العراق كله، وكان عضده الأقوى، ويعتبر زياداً مِن الدُّهاة والخطباء والشجعان، توفي ٥٣هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٣/ ٤٩٤)، والأعلام (٣/ ٥٣).

(٥) ديوان أبي الأسود الدؤلي ص:(٣٧١)، ونور القبس ص:(١٠)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(١٧٥).

وله قصائد مذكورة قالها في مدح علي رضي الله عنه، ورثائه[١]، والتوجع على مقتل الحسين وأنصاره في كربلاء، والإنكار على من فعل بهم ذلك[٢].

وكان نقش خاتمه كما ذكره المبرد:

يا غالبي حسبُك من غالب ... ارحم عليَّ بن أبي طالب[٣]

لكن تشيعه هذا الموصوف لم يكن على نمط التشيع المتأخر الذي أخذت به الرَّافضة، بل تشيعه ـ فيما ظهر من أقواله وسير حياته ـ هو من نمط تشيع المتقدمين، وهو اعتقاد تفضيل علي على عثمان، وأن علياً كان مصيباً في حروبه، وأن مخالفه مخطئ، مع تقديم الشيخين وتفضيلهما، وربما اعتقد بعضهم أن علياً أفضل الخلق بعد رسول الله ﷺ[٤].

والدليل على صحة قولنا ما قاله ابن خلكان وغيره في يحيى بن يعمر العدواني وكان شيعياً مِن أخص تلاميذ أبي الأسود: «هو أحد قراء البصرة، وكان شيعياً من الشيعة الأولى القائلين بتفضيل أهل البيت، مِن غير تنقيص لذي فضلٍ غيرهم»[٥].

فلم يُسمع من أبي الأسود تعرض للشَّيخين ولا لعثمان، ولا لباقي الصحابة رضي الله عنهم أجمعين، لا تصريحاً ولا تعريضاً، ومن أجل هذا روى الأئمة قاطبة عن أبي الأسود، واعتمدوا عليه، فأخرج له الجماعة، ووثَّقه غير واحد مِن الحفاظ والعلماء[٦].

---

(١) ديوان أبي الأسود ص:(١٥٢، ٣٩٣)، ونور القبس ص:(٨)، والأغاني (١٢/ ٣٢٨ ـ ٣٢٩).

(٢) ديوان أبي الأسود ص:(١٥٦ ـ ١٥٧، ١٥٨)، ونور القبس ص:(٩).

(٣) الكامل (٣/ ٢٠٥)، وديوان أبي الأسود ص:(٣٣٠).

(٤) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤).

(٥) وفيات الأعيان (٦/ ١٧٣)، وانظر مثله في: معجم الأدباء (٦/ ٢٨٣٧).

(٦) انظر: الطبقات الكبرى (٧/ ٩٩)، والثقات (٤/ ٤٠٠)، والاستغناء (١/ ٤٠٠ ـ ٤٠١)، وتهذيب الكمال (٣٣/ ٣٧)، وتهذيب التهذيب (١٢/ ١٢)، وتقريب التهذيب ص:(٦١٩).

* المطلب الثاني *

الرد على من اتهمه بالقدر

وورد في (طبقات المعتزلة) أن أبا الأسود كان يقول بالقدر، واستدل القاضي عبد الجبار على ذلك بما مرَّ مِن أنَّ بني قشير لمَّا قالوا له: ما رميناك نحن، ولكن الله رماك، قال: كذبتم، لو رماني الله ما أخطأ، وأنتم تخطئون[١].

وأورد أبو هلال العسكري في (الأوائل) أن أبا الأسود كان أول من قال بالقدر[٢].

وكلا الزَّعمين باطلان؛ فإن المعروف أن معبد الجهني كان أول من تكلم في القدر[٣]، وأما الادعاء بأنه كان يقول بالقدر فإن أبياته الآتية في إثبات القضاء والقدر تكذِّب ذلك.

قال أبو عبيدة معمر بن المثنى: «كان أبو الأسود كاتباً لابن عباس على البصرة وهو القائل:

وإذا طلبت من الخلائق حاجة ... فادع الإلٰه وأحسن الأعمَالْا
فليُعطينَّك ما أراد بقُدرة ... وهو اللَّطيف إذا أراد فِعَالْا
إنَّ العباد وشأنهم وأمورهم ... بيد الإلٰه يُقلِّب الأحوَالْا»[٤]

وكان لأبي الأسود ولد يسمى أبو حَرب[٥]، وأمره بالسَّعي في التجارة فأبى، وقال: إن كان لي رزق فسيأتيني، فقال:

وما طلب المعيشة بالتمني ... ولكن ألق دَلوك في الدِّلاءِ
تجيء بملئها طوراً وطوراً ... تجيء بحمأة وقليل ماءِ

---

(١) فضل الاعتزال ص:(٣٥٣)، وطبقات المعتزلة ص:(١٣١).

(٢) الأوائل ص:(٣٧١). (٣) الفرق بين الفرق ص:(١٨).

(٤) الأغاني (١٢/ ٣٠١)، وديوان أبي الأسود الدؤلي ص:(٤٢٢).

(٥) أبو حرب بن أبي الأسود الدؤلي، بصري ثقة، روى عن أبيه وعبد الله بن عمرو بن العاص، وروى عنه قتادة وداود بن أبي هند وغيرهما، توفي ١٠٨هـ. انظر: الاستغناء (٢/ ١١٣١)، وتقريب التهذيب (٢/ ٤١٠).

ولا تقعد على كسل التمني ... تُحيل على المقادر والقضاءِ
فإنَّ مَقَادر الرَّحمٰن تجري ... بأرزاق العباد من السَّماءِ
مُقَدَّرة بقبض أو ببسط ... وعجز المرء من سبب البلاءِ[1]

ومن الشواهد الدامغة على إثباته للقدر ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بسنده إلى يحيى بن يَعمر، عن أبي الأسود الدؤلي، قال: قال لي عمران بن حصين: «أرأيت ما يعمل الناس اليوم ويكدحون أشيء قُضي عليهم ومضى عليهم من قَدَرِ ما سبق؟ أو فيما يُستقبلون به مِمَّا أتاهم به نبيُّهم، وثبتت الحجة عليهم؟ فقلتُ: بل شيء قُضي عليهم ومضى عليهم، قال: فقال: أفلا يكون ظلماً؟ قال: ففزعتُ من ذلك فزعاً شديداً، وقلتُ: كل شيء خلقُ الله ومِلْكُ يَدِه، فلا يُسأل عمَّا يَفعل وهم يُسألون، فقال لي: يرحمك الله إني لم أرد بما سألتك إلا لأحرز عقلك، إنَّ رجلين مِن مزينة أتيا رسول الله ﷺ، فقالا: يا رسول الله! أرأيت ما يعمل الناس ويكدحون فيه، أشيء قُضي عليهم ومضى عليهم من قَدَر قد سبق؟ أو فيما يُستقبلون به مِمَّا أتاهم به نبيُّهم وثبتت الحجة عليهم؟ فقال: لا، بل شيء قُضي عليهم ومضى فيهم، وتصديق ذلك في كتابه ﷻ: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا ۝٨﴾[2]»[3].

قال الأُبِّي[4] في شرح هذا الحديث: «وبيان ما أورد عمران أنه إذا ثبت أن ما في الناس من الأعمال سبق به القضاء، وما قضى الله سبحانه به لا بد أن يقع

---

(١) ديوان أبي الأسود ص: (٤٢٥)، ونور القبس ص: (١٤)، وتاريخ دمشق (٢٤/ ٢٠٦)، وبينها فروق.

(٢) سور الشمس: الآيتان (٧ ـ ٨).

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب القدر، باب كيفية خلق الآدمي في بطن أمه (٤/ ٢٠٤١) ح(٢٦٥٠).

(٤) هو أبو عبد الله محمد بن خلَفَة بن عمر الوشتاني الأبي المالكي، ولد بـ (أُبَّة) بتونس، وولي قضاء الجزيرة عام ٨٠٨هـ، وكان عالماً بالحديث فقيهاً، ومن أشهر كتبه: (إكمال إكمال المُعْلِم بفوائد مسلم)، جمع فيه بين شروح المَازري والقَاضي عِياض والقُرطبي والنَّووي، مع زيادات من كلام شيخه ابن عرفة، وشروح المُدَوَّنَة وغير ذلك، ومات بتونس عام ٨٢٧هـ. انظر: البدر الطالع (٢/ ١٦٩)، والأعلام (٦/ ١١٥).

فيهم فهم مُلجئون إليه، فكيف يُعذَّبون وتعذيبهم عليه ظلم؟ وهذه هي شبهة القَدَرية المبنية على التحسين.

وأجاب عن ذلك أبو الأسود فأحسن، وتقريره: أن الظلم هو التصرف في ملك الغير، والجميع خلقُه ومِلكه، لا حَجَر عليه ولا حُكم، فلا يُتَصَوَّر في حكمه سبحانه الظلم لاستحالة شرطه، وعَضَد ذلك بقوله: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾[1] الآية، ولمَّا سمع عمران جوابه تحقق أنه وُفِّقَ للحق، واستحسن ذلك منه، وأخبر أنه إنما امتحنه بذلك السؤال ليختبر عقلَه، ثم أفاده الحديث المذكور»[2].

أما استدلال القاضي عبد الجبار على قدريته بما سبق من اعتراضه على بني قشير بقوله: (لو رماني الله لَمَا أخطأ ولكنكم تخطئون)، فإن هذا لا غبار عليه شرعياً، لكن القاضي حمله على محمل سيئ لم يقصده أبو الأسود، وهو القول بعدم خلق الله لأفعال العباد، وليس مراد أبي الأسود بذلك بدليل إثباته للقضاء والقدر بالشعر وبالنثر كما مرَّ أعلاه.

---

(١) سورة الأنبياء: الآية (٢٣).

(٢) إكمال إكمال المُعْلِم (٧/ ٧٣ ـ ٨٤)، ط دار الكتب العلمية، بيروت.

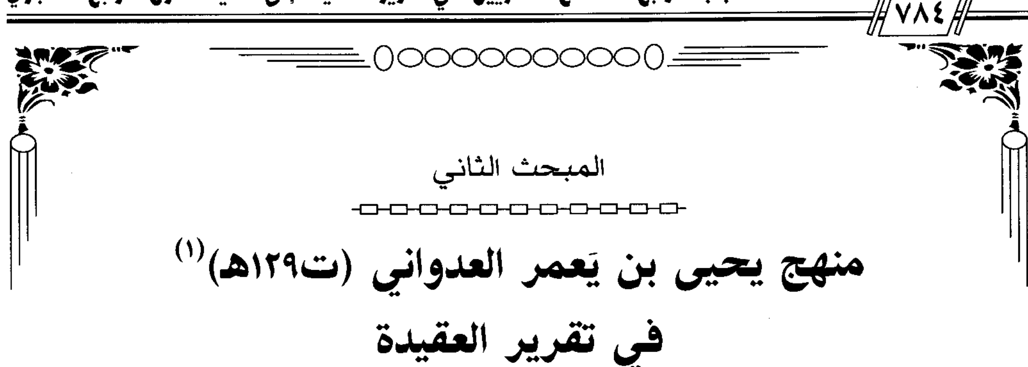

المبحث الثاني

منهج يحيى بن يَعمر العدواني (ت١٢٩هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

تشيعه لأهل البيت ودلائله

الظاهر عندي ـ والعلم عند الله ـ أن يحيى بن يعمر أخذ التشيع من شيخه أبي الأسود الدؤلي؛ لأنه كان مِن أخص تلاميذه المنقطعين له؛ حيث أخذ عنه العربية، والقراءات، ونقط المصاحف، وغيرها من الفنون.

وقد أشار إلى تشيعه كثير من المترجمين: منهم القفطي، وياقوت، وابن خلكان، وغيرهم.

---

(١) هو يحيى بن يَعمر أبو سليمان الوشْقي العَدواني النحوي، ولد بالبصرة، وروى عن عثمان، وعلي، وعمار بن ياسر، وجابر، وابن عباس، وابن عمر، وأخذ العربية بها عن أبي الأسود الدؤلي، ثم خرج إلى خُراسان مبكراً، فبقي هناك مدة سمع الحجاج بن يوسف فيها ادِّعاءه أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله ﷺ، فاستدعاه وناقشه، فلمَّا سمع ما عنده كتب إلى والي خُراسان قتيبة بن مسلم الباهلي أن يجعله على قضائه، فولاه قضاء خراسان، وقيل: قضاء مرو، ثم عزله قتيبة لمَّا سمع إصراره على شرب النبيذ، وبقي في خراسان حتى مات بها عام ١٢٩هـ. وكان ثقةً عالماً بالقراءات والنحو ولغات العرب، فصيحاً، متشيعاً.

● مصادر ترجمته: طبقات فحول الشعراء (١/ ٣٢٢)، ومراتب النحويين ص:(٣٠)، وأخبار النحويين البصريين ص:(١٧)، ونور القبس ص:(٢١)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(١٥٥)، وإنباه الرواة (٤/ ٢٤)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٣٦)، ووفيات الأعيان (٦/ ١٧٣)، وسير أعلام النبلاء (٤/ ٤٤١)، ومعرفة القراء الكبار (١/ ٦٧)، وتهذيب الكمال (٣٢/ ٥٣)، وغاية النهاية (٢/ ٣٨١)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٤٥)، وأعيان الشيعة (١٠/ ٣٠٤).

قال الوزير جمال الدين القفطي: «وكان شيعياً، من الشيعة الأُوَل، القائلين بفضل أهل البيت عليهم السلام»(١). وقال ياقوت الحموي: «وكان يحيى يتشيَّع، ويقول بتفضيل أهل البيت، من غير تنقيص لغيرهم»(٢). ويقول ابن خِلِّكان: «وكان شيعياً من الشيعة الأولى القائلين بتفضيل أهل البيت، من غير تنقيص لذِي فضلٍ غيرَهم»(٣).

ومن أجل تشيعه هذا كان يزعم أن الحسن والحسين من ذرية محمد ﷺ، فبلغ ذلك الحجاج، وكان يحيى يومئذ بخراسان، فكتب الحجاج إلى قتيبة بن مسلم الباهلي والي خراسان أن ابعث إليَّ بيحيى بن يَعمر، فبعث به إليه، فقام بين يديه، فقال: أنت الذي تزعم أن الحسن والحسين من ذرية رسول الله ﷺ؟ والله لألْقِيَنَّ الأكثر منك شعراً أو لتخرجنَّ من ذلك، قال: فهو أماني إن خرجت؟ قال: نعم، قال: فإن الله جل ثناؤه يقول: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُۥٓ إِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ ۚ كُلًّا هَدَيْنَا ۚ وَنُوحًا هَدَيْنَا مِن قَبْلُ ۖ وَمِن ذُرِّيَّتِهِۦ دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ وَأَيُّوبَ وَيُوسُفَ وَمُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿٨٤﴾ وَزَكَرِيَّا وَيَحْيَىٰ وَعِيسَىٰ وَإِلْيَاسَ ۖ كُلٌّ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ ﴿٨٥﴾﴾(٤)، وعيسى كلمة الله وروحه، ألقاها إلى العذراء البتول، نَسَبَه الله عز وجل إلى إبراهيم عليه السلام، فجعله من ذريَّة إبراهيم، وما بين عيسى وإبراهيم أكثر مِمَّا بين الحسن والحسين ومحمد ﷺ، فقال له الحجاج: ما أراك إلّا قد خرجتَ، والله لقد قرأتُها وما علمتُ بها قط.

ثم قال: ما دعاك إلى نشر هذا وذكره؟ قال: ما استوجب الله به على العلماء في علمهم لَيُبيِّنُنَّه للنَّاس ولا يكتمونه. قال: لا تعودنَّ لذكر هذا ونشره.

ثم إن الحجاج قال له: أين ولدت؟ فقال: بالبصرة، قال: أين نشأت؟ قال: بخراسان، قال: فهذه العربية أنَّى لك هي؟ قال: رزق، قال: أخبرني عني هل ألحن؟ فسكت، فقال: أقسمتُ عليك، فقال: أما إذا سألتني أيها الأمير فإنك ترفع ما يُوضع، وتضع ما يُرفع، فقال: ذلك والله اللَّحن السَّيئ، قال: ثم كتب إلى قتيبة: إذا جاءك كتابي هذا فاجعل يحيى بن يعمر على قضائك، والسَّلام(٥).

---

(١) إنباه الرواة (٤/ ٢٥). (٢) معجم الأدباء (٦/ ٢٨٣٧).
(٣) وفيات الأعيان (٦/ ١٧٣). (٤) سورة الأنعام: الآيتان (٨٤ ـ ٨٥).
(٥) نور القبس ص:(٢١ ـ ٢٢)، وكتاب المحن لأبي العرب التميمي ص:(٣٣٢)، وإنباه =

ولم أجد ليحيى بن يعمر أمراً يتعلق بتشيعه غير الذي ذكرتُه، وهو بالجملة يفيد أنه كان من الشيعة الأوائل الذين كانوا يقولون بتفضيل أهل البيت، من غير نيل من الصحابة، كما تفعله الرَّافضة، وهو مذهب مرجوح مخالفٌ لما عليه جماهير علماء أهل السنة والجماعة من أن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي رضي الله عنهم[١].

وورد في بعض المصادر أن يحيى بن يَعمر كان يشرب النبيذ، ولذلك عَزَله قتيبة بن مسلم الباهلي ـ وقيل غيره ـ عن القضاء بعد توليته إيَّاه[٢].

وهذا إن صحَّ فلا يطعن في عدالته؛ فإن كثيراً من فقهاء العراق ورواتهم كانوا يشربون النبيذ لحله عندهم، دون باقي الفقهاء من الحجازيين وغيرهم، وقد أشرنا إليه مراراً.

* المطلب الثاني *

سلامة منهجه العقدي في غير التشيع

يُعدُّ يحيى بن يعمر من أجلاء التابعين، وروى عن كبار الصحابة كعثمان، وعلي، وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وابن عمر، وعمار بن ياسر رضي الله عنهم، وروى عنه قتادة بن دعامة، وعطاء، وعكرمة، وعبد الله بن بُريدة، وجماعة من التابعين[٣].

ولم يتهم بشيء آخر في عقيدته غير تشيعه المذكور الذي كان على نمط قدماء الشيعة، وما عدا ذلك فلم أجد أحداً يتهمه ـ سوى ما سيأتي عن عثمان بن دحية ـ، ولذلك وثَّقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وأخرج له الجماعة[٤]،

= الرواة (٤/ ٢٥ ـ ٢٦)، ووفيات الأعيان (٦/ ١٧٤) مع اختلاف في السياق بين المصادر، وقد جمعتُ بينها.

(١) عقيدة السلف للصابوني ص:(٨٦)، ومباحث المفاضلة في العقيدة ص:(٢٤٨ ـ ٢٦٤).

(٢) انظر: نور القبس ص:(٢٢)، ونزهة الألباء ص:(٢٥)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٣٦).

(٣) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٣)، وتهذيب التهذيب (١١/ ٢٦٤).

(٤) انظر: تهذيب الكمال (٣٢/ ٥٤).

وذكره ابن حبان في الثقات، ووصفه بالعلم والورع[(١)].

غير أن عثمان بن دحية[(٢)] رماه بالقدر، وقال فيه كما حكاه الذهبي عنه: «ضالٌّ مُضِلٌّ، عَجَّزَ اللهَ، وقال: نحن أقدر منه، وهو قول القدرية بأجمعهم»[(٣)].

وحكى هذا أيضاً ياقوت الحموي، فقال: «رماه عثمان بن دحية بالقدر»[(٤)].

ولم أجد تفسيراً لكلام ابن دحية، وسبب اتهامه إياه بالقدر؛ لأن المشهور أن يحيى بن يعمر كان من المثبتين للقدر، والمنكرين على القدريَّة.

وأرى أن كلام ابن دحية مجانب للصَّواب أو وهم لِمَا يلي:

ـ مخالفته لكلام الأئمة الكبار الذين وثقوه، ولذلك الذهبي لمَّا ذكر كلام ابن دحية في يحيى بن يعمر أعقبه بذكر توثيق الأئمة له.

ـ ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه بسنده إلى يحيى بن يعمر أنه قال: «كان أول من قال في القدر بالبصرة معبد الجهني، فانطلقتُ أنا وحميد بن عبد الرحمٰن الحميري حاجَّين أو معتمرين، فقلنا: لو لقينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فسألناه عما يقول هؤلاء في القدر، فوقف لنا عبد الله بن عمر داخلاً المسجد، فاكتنفتُه أنا وصاحبي، أحدنا عن يمينه، والآخر عن شماله، فظننتُ أن صاحبي سيكل الكلام إليَّ، فقلتُ: أبا عبد الرحمٰن! إنه ظهر قِبَلَنا ناس يقرؤون القرآن، ويتقعَّرون العلم، وذكر من شأنهم[(٥)]، وأنهم يزعمون أن لا قَدَر، وأن الأمر

---

(١) (٥/٥٢٣).

(٢) هو عثمان بن دحية اللغوي، أحد النقاد، ذكره الذهبي في السير (٥/٤٥٣)، وفي الميزان (٥/٥٠٣، ٦/٤٤٥، ٧/٢٣٠ ط دار الكتب العلمية)، وفي المغني في الضعفاء (٢/٥٣٤) ناقلاً عنه الكلام في الرواة، وذكره ياقوت في معجم الأدباء (٦/٢٨٣٦) عند ترجمة يحيى بن يعمر العدواني، ولم ترد له ترجمة مستقلة في المصادر.

(٣) ميزان الاعتدال (٤/٤١٥ ـ ٤١٦) وعبارته: «وجدتُ عثمان بن دحية قال فيه: ضالٌّ مضل...» إلخ.

(٤) معجم الأدباء (٦/٢٨٣٦).

(٥) الكلام من بعض الرواة دون يحيى بن يعمر، يعني: وذكر يحيى من حال هؤلاء... إلخ.

أُنُف[١]، قال[٢]: فإذا لقيتَ أولئك فأخبرهم أني بريء منهم وأنهم برآء مني، والَّذي يحلف به عبد الله بن عمر لو أن لأحدهم مثل أُحُد ذهباً فأنفقه ما قبل الله منه حتى يؤمن بالقدر، ثم قال: حدثني أبي عمر بن الخطاب قال: بينا نحن عند رسول الله ﷺ ذات يوم، إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يُرى عليه أثر السفر....»[٣] إلى آخره.

فالواضح من هذا الحديث أن يحيى بن يعمر كان من المثبتين للقضاء والقدر، بدليل بيانه حدوثَ القدرية في البصرة، ورجوعه هو وصاحبه إلى عبد الله بن عمر للاستخبار عن تلك البدعة، ولا يُعقل أن يسمع ما قاله ابن عمر في حقهم، ثم يقول بقول القدرية.

ويشهد لذلك ما ساقه البيهقي في (كتاب القضاء والقدر) بسنده إلى يحيى بن يعمر في القصة نفسها أنه قال وهو يصف أول من أنكر القدر وهو معبد الجهني: «كان رجل من جهينة فيه رَهَقٌ، وكان يتوثَّب على جيرانه، ثم إنه قرأ القرآن، وفرض الفرائض، وقصَّ على الناس، ثم إنه صار من أمره أنه زعم أن العَمَل أُنُف، مَن شاء عمل خيراً، ومن شاء عمل شرّاً، قال: فلقيتُ أبا الأسود الديلي، فذكرتُ له ذلك، فقال: كذب، ما رأينا أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا يثبت القدر، ثم إني حججتُ أنا وحميد بن عبد الرحمٰن الحميري....»[٤] إلى آخر الحديث.

فوصفه لمعبد الجهني بالرَّهَق، وإنكاره عليه ببشاعة حاله، دليل على ما قلنا.

---

(١) أي: مستأنف لم يسبق به قدرٌ ولا علم من الله تعالى، وإنما يعلمه بعد وقوعه.

(٢) أي: عبد الله بن عمر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الإيمان والإسلام والإحسان (١/ ٣٦) ح(٨).

(٤) كتاب القضاء والقدر ص:(١٩١) برقم (١٨٦)، والرواية نفس الرواية السابقة التي أخرجها مسلم.

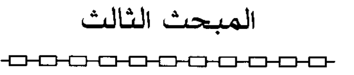

المبحث الثالث

منهج عبد العزيز القارئ المدني (بَشْكُست) (ت١٣٠هـ)[١] في تقرير العقيدة

- وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة

المعلومات القليلة المتوفرة عن عبد العزيز القارئ المدني في المصادر تفيد أنه كان لغوياً من علماء المدينة ونحاتها الأدباء، وأنه كان ذا مكانة مرموقة في النحو جعلت أهل المدينة حينئذ يقبلون عليه؛ لتلقي العربية على يديه، كما حكاه الحافظ ابن عساكر، والقفطي، وابن مكتوم أحمد بن عبد القادر (ت٧٤٩هـ)[٢].

وقد أورد ابن عساكر في تاريخه ما يفيد بأنه كان من الخوارج، وذكر أنه خرج مع أبي حمزة الشاري[٣] فقتل معه عام ١٣٠هـ، ولا زيادة على ذلك.

قال ابن عساكر في ترجمته: «وكان بَشكست نحوياً أخذ عنه أهل المدينة النحو، وكان يذهب مذهب الشراة[٤]، ويكتم ذلك، فلما ظهر أبو حمزة الشَّاري

---

(١) هو عبد العزيز القارئ المدني الملقب ببشكست، لا يعرف تاريخ ولادته، إلا أن المصادر ذكرت أنه كان نحوياً لغوياً من أهل المدينة، وأن أهل المدينة أخذوا النحو عنه، وأنه خرج مقاتلاً مع أبي حمزة الشاري أحد زعماء الخوارج ضد مروان بن محمد آخر خلفاء بني أمية، فقتل معه عام ١٣٠هـ.

- مصادر ترجمته: تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٧٧)، وإنباه الرواة (٢/ ١٨٣)، وتلخيص أخبار النحويين ص: (١١٠).

(٢) تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٧٧)، وإنباه الرواة (٢/ ١٨٣)، وتلخيص أخبار النحويين ص: (١١٠).

(٣) تقدمت ترجمته ص: (٩٧).

(٤) يقصد بهم الخوارج لقولهم: شرينا أنفسنا بطاعة الله، ووهبناها لله.

بالمدينة خرج معه، فقتل فيمن قتل، فقيل فيه هذان البيتان:

لقد كان بشكست عبد العزيز   من أهل القراءة والمسجد
فبعداً لبشكُست عبد العزيز   وأما القرآن فلا يبعد»[١]

وما سوى هذا القليل فلا نعرف من تراث هذا النحوي وأحواله شيئاً، فقد ذهب نحوه فيما ذهب من تراث لغويي المدينة، غير أن المحكي عنه في بعض التراجم يظهر أنه كان نحوياً شاعراً بارعاً، يكره اللحن في الكلام، ويأنف من مجالسة اللاحنين[٢].

---

(١) تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٧٧)، ومروان بن محمد هو آخر خلفاء بني أمية، قتل عام ١٣٢هـ.
(٢) تاريخ دمشق (٣٦/ ٣٧٧).

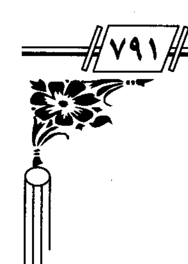

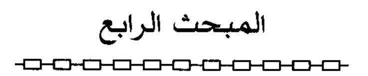

المبحث الرابع

منهج أبان بن تغلب الجَرِيري (ت١٤١هـ)[١] في تقرير العقيدة

ۛ وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه الشيعي في تقرير العقيدة

تكاد المصادر تجمع على أبان بن تغلب الجَريري كان من الشيعة، وقد وصفه أغلب الأئمة بالتشيع، بل أغلظ بعضهم القول فيه لبدعته، فقد ذُكر أنه كان يتكلم في عثمان رضي الله عنه، ويقرص فيه[٢]، لكن بعضهم وثَّقه في روايته إذا روى عنه ثقة، مع التصريح ببدعته.

---

(١) هو أبان بن تغلب بن رياح البكري الجريري مولاهم أبو سعد أو أبو سعيد النحوي اللغوي المقرئ المفسر الكوفي، روى عن علي بن الحسين، وجعفر الصادق، وجعفر الباقر، والأعمش، وأبي إسحاق السبيعي، وطائفة من الكوفيين وغيرهم، وأخذ القراءة عن عاصم بن أبي النجود، وطلحة بن مصرف، والأعمش، وروى عنه شعبة، وابن عيينة، وهارون الأعور النحوي، وجماعة، وكان قارئاً، لغوياً، مفسراً، فقيهاً، بنداراً، يرى رأي الشيعة والإمامية ويغلو فيه، سمع من العرب وحكى عنهم، وصنَّف الغريب في القرآن، وذكر فيه شواهد من الشِّعر، وله كتاب في الفضائل، وتوفي عام ١٤١هـ، وقيل عام ١٤٠هـ والأول هو الأكثر.

• مصادر ترجمته: التاريخ الكبير (١/ ٤٥٣)، والجرح والتعديل (١/ ٢٩٦)، والثقات (٦/ ٦٧)، والفهرست ص: (٢٢٠)، والكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥٠٨)، ومعجم الأدباء (١/ ٣٨)، والوافي بالوفيات (٥/ ٣٠٠)، وسير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٨)، وغاية النهاية (١/ ٤)، والبلغة ص: (٤٢)، وبغية الوعاة (١/ ٤٠٤)، وطبقات المفسرين (١/ ٣)، وأعيان الشيعة (٢/ ٩٦).

(٢) الضعفاء الكبير (١/ ٣٧).

قال الجوزجاني فيه: «مذموم المذهب، مجاهر، زائغ»[١]. وقال أبو جعفر العُقيلي فيه: «وسمعتُ أبا عبد الله[٢] يذكر عن أبان: أدبٍ، وعقلٍ، وصحة حديث، إلا أنه كان فيه غلو في التشيع»[٣]. وقال ابن عدي فيه: «له أحاديث ونسخ، وعامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الرِّوايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفيين»[٤]. وقال الحاكم في مستدركه بعد أن أخرج حديثه: «كان قاصَّ الشيعة، وهو ثقة»[٥]. وقال الذهبي في الميزان: «أبان بن تغلب الكوفي شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه، وعليه بدعته، وقد وثَّقه أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأبو حاتم[٦]، وأورده ابن عدي فقال: كان غالياً في التشيع....»[٧]. وقال في السير بعد أن وصفه بالشيعي: «وهو صدوق في نفسه، عالم كبير، وبدعته خفيفة، لا يتعرَّض للكبار، وحديثه يكون نحو المئة، لم يخرج له البخاري»[٨].

ويظهر مما سبق أن هناك إجماعاً بين الأئمة على تشيعه، مع اختلاف عباراتهم في درجة تشيعه، فقد أغلظ الجوزجاني والعقيلي القول فيه، بينما يفهم من أقوال الآخرين أنه لم يكن من غلاة الشيعة، بل هو شيعي في عقيدته، صدوق في روايته، ولذلك وثَّقه أحمد، وابن معين، وأبي حاتم الرازي، وأخرج له مسلم والأربعة، وذكره ابن حبان في الثقات[٩].

---

(١) أحوال الرجال ص: (٦٧) بتحقيق السيد صبحي البدري السامرائي.

(٢) يقصد أحمد بن حنبل.

(٣) الضعفاء الكبير (١/ ٣٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/ ٥٠٨).

(٥) تهذيب التهذيب (١/ ٩٤) نقلاً عن المستدرك، ولم أجده حسب بحثي فيه.

(٦) انظر: الجرح والتعديل (٢٩٦).

(٧) ميزان الاعتدال (١/ ١١٨)، وذكر هنا قاعدة عظيمة في الرواية عن المبتدعة، حيث أن البدعة تنقسم إلى صغرى تجوز معها الرواية عن المبتدع كالتشيع بلا غلو، وكبرى لا يجوز معها الرواية عن المبتدع كالرَّفض الكامل، قال: «ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلاً، بل قد يعتقد علياً أفضل منهما».

(٨) سير أعلام النبلاء (٦/ ٣٠٨).

(٩) انظر: الجرح والتعديل (٢٩٦)، والثقات (٦/ ٦٧).

أما الإمامية فإنهم جعلوه من كبار علمائهم الرَّاوين عن أئمتهم، وأضافوا إليه مناقب كثيرة وعديدة، وذكروا له روايات وحكايات[١].

قال أبو جعفر الطوسي فيه: «هو جليل القدر، ثقة، عظيم المنزلة في أصحابنا، لقي أبا محمد علي بن الحسين، وأبا جعفر، وأبا عبد الله[٢] عليهما السلام، وروى عنهم، وكانت له عندهم حُظوة وقدَمٌ، قال أبو جعفر: اجلس في مسجد المدينة، وافْتِ الناس، فإني أحبُّ أن أرى في شيعتي مثلك»[٣].

ولهذا الرجل كتاب يسمى بـ (غريب القرآن) نسبه بعض العلماء إليه، وزعم بعضهم أنه أول من ألف في غريب القرآن؛ لتقدم وفاته (ت١٤١هـ) على وفاة أبي عبيدة معمر بن المثنى (ت٢١٠هـ)، لكن البعض شكَّك في صحة نسبة الكتاب إليه؛ لأنه لم يُنقل وجوده إلا عن مؤرخي الرافضة كالطُّوسي[٤] وغيره، والشيعة يتكثَّرون بذكر علمائهم ومؤلفاتهم[٥].

ووردت تفسيراتٌ أو قراءات أو روايات مضافة لأبان بن تغلب الجريري في تفسير ابن جرير الطبري[٦]، وابن أبي حاتم الرازي[٧]، ومعاني القرآن الكريم للنحاس[٨]، والمحرر الوجيز لابن عطية[٩]، وتفسير الثعلبي[١٠]، والبحر المحيط

---

(١) انظر: فهرست الرجال ص:(٤٤)، والفهرست ص:(٢٢٠)، وأعيان الشيعة (٢/ ٩٦).

(٢) أي: محمد الباقر، وابنه جعفر الصادق.

(٣) فهرست الرجال ص:(٤٤)، ومعجم الأدباء (١/ ٣٨)، وأعيان الشيعة (٢/ ٩٦).

(٤) قال الطوسي في ترجمة أبان بن تغلب: «وصنَّف الغريب في القرآن، وذكر شواهد من الشعر، فجاء فيما بعد عبد الرحمٰن بن محمد الأزدي، فجمع كتاب أبان، ومحمد بن السائب الكلبي، وأبي روق عطية بن الحارث، فجعله كتاباً واحداً، وبيَّن ما اختلفوا فيه، وما اتفقوا عليه، فتارة يجيء كتاب أبان مفرداً، وتارة يجيء مشتركاً على ما عمله عبد الرحمٰن، ولأبان أيضاً كتاب الفضائل». انظر: فهرست الرجال للطوسي ص:(٤٤)، ومعجم الأدباء (١/ ٣٨).

(٥) التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص:(٣٣٢ ـ ٣٣٣).

(٦) انظر مثلاً: (٧/ ٢٥٥، ٨/ ٣، ١٢/ ٩٦).

(٧) انظر مثلاً: (٣/ ٩٢٣، ٩/ ٣٠٧٧).

(٨) انظر مثلاً: (١/ ٤٩١).

(٩) انظر مثلاً: (٢/ ٤٠٩، ٥٢٣، ٣/ ٢١٠، ٣٥٣).

(١٠) انظر مثلاً: (٣/ ١٦٣، ٤/ ٣٠١، ٥/ ١٧، ٣٤).

لأبي حيان الأندلسي[١]، وتفسير القرطبي[٢] وفي غيرها من التفاسير، لكنه لم يُصرح أحد في ذلك بأنه نقل من هذا الكتاب المذكور؛ مما يؤكد عدم صحة نسبته إليه.

(١) انظر مثلاً: (٢/ ٢٩٠، ٤/ ٤٠٥، ٤٨٦، ٥/ ٣٢).
(٢) انظر مثلاً: (١/ ٤١١، ٧/ ٣٩٧، ٨/ ٨٨، ١٠/ ٣٣٧، ١٣/ ٦٥).

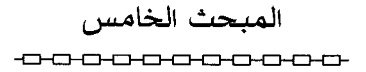

المبحث الخامس

منهج عبد الله بن المُقَفَّع[(١)] الفارسي (ت١٥٤هـ)[(٢)] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلب واحد وهو:

....

(١) يقال في سبب هذه التسمية أن الحَجَّاج بن يوسف ولَّى والد ابن المقفع (داذويه) خراج فارس، فمدَّ يده إلى الأموال، فسمع به الحَجَّاج، وعذَّبه حتى تقفَّعت يده، وقيل غير ذلك. (وفيات الأعيان ٢/ ١٥٥).

(٢) هو عبد الله بن المقفع الفارسي، وُلد بقرية من قرى فارس اسمها (خوز) عام ١٠٦/ ١٠٧هـ تقريباً، وعاش في أحضان والده فنشأ على مذهبه، وكان اسمه (روزبة)، واسم أبيه (داذويه)، ثم ارتحل إلى البصرة وانتسب إلى آل الاهتم مولىً لهم، واتصل بالعلماء والأدباء والأعراب حتى برع في العربية والأدب، فاستكتبه يزيد بن عمر بن أبي هبيرة وكان والياً على العراق من قبل مروان بن محمد الأموي، وبعد موته أصبح كاتباً لعدد مِن الولاة، فاتصل أخيراً بعيسى بن علي عَمِّ المنصور، فكتب له ولأخيه سليمان، وأسلم على يده، وتسمَّى بعبد الله، واستمرَّ على ذلك حتى خرج عبد الله بن علي على المنصور، فلما هُزم استتر عند عيسى وسليمان عمَّي المنصور، فتوسطا له لدى المنصور، فقبل منهما، فأمرا ابن المقفع أن يكتب له أماناً مِن المنصور، ففعل ذلك، وبالغ فيه وأكَّد، فلما وقف المنصور عليه عظم ذلك عليه، فسأل عمن كتبه؟ فقيل له: رجل يُدعى ابن المقفع يكتب لأعمامك، فأوعز إلى عامله بالبصرة سفيان بن معاوية بن يزيد بن المهلب بن أبي صُفرة ـ وكان حانقاً على ابن المقفع لسَبِّه أُمَّه ـ على قتله، فقتله عام ١٤٥هـ. وكان نهاية في الفصاحة والبلاغة، بديع التصنيف، كاتباً، مترجماً، بارعاً. ومن أشهر كتبه: كليلة ودمنة، والأدب الكبير.

● مصادر ترجمته: الفهرست ص:(١٣٢)، وتاريخ الأمم والملوك (٩/ ١٨٢)، والمنتظم (٨/ ٥٢)، والوافي بالوفيات (١٧/ ٦٣٣)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٥١)، ولسان الميزان (٤/ ١٧٣)، وأمراء البيان ص:(٨٣ ـ ١٣٨)، وضحى الإسلام (١/ ١٩٥)، وابن المقفع للدكتور حمزة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٥م.

اتهامه بالزَّندقة والشُّعوبية ودلائل ذلك

برزت ظاهرة الزندقة والشعوبية بقوة في العصر العباسي الأول وما بعده، عندما دخل كثير من الفُرس والموالي والأعاجم في الإسلام ظاهراً، مع إضمارهم الشرَّ والكيد للإسلام وأهله.

وسبب هذه الظاهرة هو إحساس هؤلاء المذكورين بزوال دُولهم وخاصة فارس، مع عجزهم عن مقاومة دولة الإسلام علناً، فدخلوا الإسلام ظاهراً، وعملوا في الخفاء لهدمه، وانخرطوا في نشر الأفكار المجوسية، وترجمة الكتب الإلحادية والفَلسفية، والتشكيك في العقائد الإسلامية والنيل منها، والترويج للخَلاعة والمُجون[1].

وكان دعوة هؤلاء تبدأ بظاهر حسن كاجتناب الفواحش، والزهد في الدنيا، ثم تخرجها إلى تحريم اللُّحوم، ومسِّ الماء الطهور، وترك قتل الهوام والحيوانات تحرجاً وتحوباً، ثم تخرجها إلى عبادة اثنين، أحدهما: النور، والآخر: الظلمة، ثم تبيح بعد هذا نكاح الأخوات والبنات، والاغتسال بالبَول، وسرقة الأطفال من الطرق؛ لإنقاذهم من ضلال الظلمة إلى هداية النور[2].

ولمَّا شعر أبو جعفر المنصور باستفحال هذه الظاهرة وقف في وجهها، وقتل بعضاً من رجالها، وأوكل بعده إلى ابنه المَهدي[3] محاربة الزنادقة والدَّهرية، فاشتهر المهدي بمحاربتهم، وقتلهم، والبحث عنهم في الآفاق، وجعل لهذه المُهِمَّة في خلافته إدارة خاصة جعل عليها شخصاً اسمه: عُمر الكَلوَاذي[4]،

(١) ضحى الإسلام (١/ ١٣٨ ـ ١٣٩، ١٥٠ ـ ١٥١)، وتاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف (٣/ ٧٤ ـ ٨٣).

(٢) ينظر: كتاب الحيوان (٤/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨)، وتاريخ الرسل والملوك (٨/ ٢٢٠)، وضحى الإسلام (١/ ١٤١).

(٣) هو محمد بن أبي جعفر المنصور، ولي الخلافة بعد أبيه عام ١٥٨هـ، وكان جواداً ممدحاً، حسن الاعتقاد، شديداً على الزنادقة، توفي ١٦٩هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٠٠)، وتاريخ الخلفاء ص: (٢٧١).

(٤) نسبة إلى كَلواذَى، وهو قرية في نواحي بغداد، خرج منها جماعة من العلماء. =

وأمر طائفة من العلماء تصنيف الكتب في الرد على الملحدين، وإقامة البراهين على المُعاندين، وأوصى ابنه الخليفة الهَادي[١] بقتل الزَّنادقة[٢].

ومِمن كان يُصَنَّف في هذه الجماعة عبد الله ابن المقفع، وقد اتهمه الكثيرون بالزندقة منهم الخليفة المهدي، والجاحظ، ونصر بن حبيب المهلبي، والشريف المرتضى، وغيرهم.

- روى جعفر بن سُليمان بن علي أمير البصرة عن الخليفة المَهدي أنه قال: «ما وجدتُ كتاب زندقة قطُّ إلا وأصله ابن المُقفع»[٣].

- وقال نصر بن حبيب المهلبي: «أخذتُ قوماً من الزنادقة، فوجدتُ في كتبهم: إلى هنا ما انتهى إليه قول ابن المقفع»[٤].

- وحكى الجاحظ: أن ابن المقفع، ومطيع ابن إياس[٥]، ويحيى بن زياد[٦]، وبَشَّار بن بُرْد[٧]، ....

= انظر: الأنساب (٥/ ٨٩)، ومعجم البلدان (٤/ ٤٧٧)، وعمر الكلواذي لم أقف له على ترجمة.

(١) هو موسى بن المهدي محمد بن أبي جعفر المنصور، ولي الخلافة بعد أبيه عام ١٦٩هـ، وكان أديباً فصيحاً، قادراً على الكلام، توفي ١٧٠هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٧/ ٤٤١)، وتاريخ الخلفاء ص: (٢٧٩).

(٢) تاريخ الرسل والملوك (٨/ ١٦٥، ٢٢٠)، ومروج الذهب (٢/ ٤٠١)، وتاريخ الخلفاء ص: (٢٧١).

(٣) أمالي المرتضى (١/ ١٣٤ ـ ١٣٥)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٥١)، ولسان الميزان (٤/ ١٧٤).

(٤) الوافي بالوفيات (١٧/ ٦٣٤).

(٥) هو مطيع بن إياس الكناني، شاعرٌ من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، ونشأ بالكوفة، وكان ماجناً خليعاً، متهماً في دينه. انظر: الأغاني (١٣/ ٢٧٤)، وأمالي المرتضى (١/ ١٤٢).

(٦) هو يحيى بن زياد بن عبد الله أبو الفضل الحارثي، شاعر من المُوَلَّدِين، وله في السَّفَّاح والمهدي مدائح، وكان ماجناً متهماً في دينه، وتوفي أيام المهدي. انظر: تاريخ بغداد (١٤/ ١٠٦)، والأعلام (٨/ ١٤٥).

(٧) هو بشار بن بُرْد أبو معاذ العقيلي مولاهم، نشأ بالبصرة وأدرك الدولتين الأموية =

وحمَّاد عجرد[١]، وحمَّاد بن الزَّبرقان[٢]، وجماعة أخرى ذكَرهم، كانوا يجتمعون على الشُّرب، وقول الشعر، ويهجو بعضهم بعضاً، وكل منهم متهم في دينه[٣].

- وروى عُمَر بن شبَّة النميري أنَّ ابن المقفع مرَّ ببيت فيه نار للمجوس بعد أن أسلم، فتمثَّل ببيتين للأحوص بن محمد الأنصاري قائلاً:

يا بيت عاتكة الذي أتَعَزَّلُ ... حَذَر العِدَى وبه الفُؤاد مُوَكَّلُ
إني لأمنحنَّك الصُّدودَ وإنَّني ... قَسَماً إليك مع الصُّدُود لأمْيَلُ[٤]

- وروى ثعلب أن ابن المقفع قال وهو يرثي يحيى بن زياد الحارثي ـ وقال الأخفش: والصحيح أنه يرثي بها عبد الكريم بن أبي العوجاء[٥] ـ:

رُزئنا أبا عَمرو ولا حيَّ مِثلُه ... فلِلَّه رَيْبُ الحَادثات بمن وَقَعْ
فإن تَكُ قد فارقتَنَا وتركتَنَا ... ذَوِي خَلَّة ما في انسداد لها طَمَعْ
لقد جرَّ نفعاً فقدُنا لك أنَّنَا ... أمِنَّا على كل الرَّزايا من الجزَعْ[٦]

= والعباسية، وهو أشعر المولدين إطلاقاً، وكان ماجناً، متهماً في دينه، وقتله المهدي عام ١٦٧هـ. انظر: الأغاني (٣/ ١٣٥)، والأعلام (٢/ ٢٥٢).

(١) هو حماد بن يحيى بن عمر بن يونس، أبو عمرو الكوفي، شاعرٌ مشهور من مخضرمي الدولتين العباسية والأموية، وكان خليعاً ماجناً متهماً في دينه، قتل سنة ١٥٥هـ. انظر: الشعر والشعراء (٢/ ٦٤٤)، والأغاني (١٤/ ٣٢١).

(٢) أحد شعراء العصر العباسي الأول، ومن طبقة بشار بن برد وندمائه، وكان متهماً في دينه. انظر: الأغاني (٦/ ٤٧)، ولسان الميزان (٢/ ٦٥٢).

(٣) أمالي المرتضى (١/ ١٣١).

(٤) أمالي المرتضى (١/ ١٣٥)، والمنتظم (٨/ ٥٢)، ووفيات الأعيان (٢/ ١٥١)، ولسان الميزان (٤/ ١٧٤)، وعاتكة: هي بنت عبد الله بن يزيد بن معاوية، وأتعزَّل: أي أتجنب.

(٥) خال معن بن زائدة، اتهم بالزندقة ودسها في أشعاره، وكان يضع الأحاديث لإفساد العقيدة، فقتله محمد بن سليمان أمير البصرة في عهد المهدي بعد الستين ومائة. انظر: الأغاني (٣/ ١٤٦)، ولسان الميزان (٤/ ٤٣١).

(٦) أمالي المرتضى (١/ ١٣٥)، وشرح ديوان الحماسة للتبريزي (٢/ ١٧١ ـ ١٨٢)، دار عالم الكتب، بيروت.

قال ثعلب: «البيت الأخير يدل على مذهبهم في أن الخير ممزوج بالشر، والشر ممزوج بالخير»(١).

ـ وذكر الشريف المرتضى أنَّ حمَّاد الرَّاويَة(٢)، وحمَّاد عَجْرد، وحمَّاد بن الزِّبرقان، وعبد الكريم بن أبي العَوجاء، وصالح بن عَبد القُدوس(٣)، وعبد الله بن المقفع، ومطيع بن إياس، ويحيى بن زياد الحارثي، وعلي بن الخليل الشيباني(٤): كانوا مشهورينَ بالزَّندقة، والتهاون في أمور الدين(٥).

ـ وحكى القاضي أبو بكر الباقلاني أن قوماً ذكروا أن ابن المقفع عارض القرآن، لكنه ذكر أنه لا يُوجد له كتاب في ذلك، بل زعموا أنه اشتغل بذلك مدة، ثم مزَّق ما جمع، واستحيا لنفسه من إظهاره(٦).

واستند من اتهمه بالزندقة والشعوبية لأمور منها:

أ ـ ما بدا من أقواله وأفعاله في تقديس النَّار، والميل إليها، كالشَّواهد المذكورة، فلو صحَّ إسلامه لَمَا فعل ذلك، فإن الإسلام يناقض الوثنية ومظاهرها.

---

(١) أمالي المرتضى (١/ ١٣٥)، وضحى الإسلام (١/ ٢٢٤).

(٢) هو حماد بن سابور بن المبارك، أبو القاسم المشهور بـ (حماد الراوية)، اشتهر برواية الأخبار والحكايات والأشعار، وكان متهماً في دينه، وفي رواياته، توفي ١٥٥هـ. انظر: الأغاني (٦/ ٧٠)، والأعلام (٢/ ٢٧١).

(٣) شاعر مشهور، من طبقة بشار بن برد، اشتهر بالخلاعة والمجون، وكان فيلسوفاً متكلماً متهماً في دينه، قتله المهدي على الزندقة، وصلبه على جسر بغداد. انظر: الأغاني (٣/ ١٤٦)، وأمالي المرتضى (١/ ١٤٤).

(٤) أبو الحسن مولى يزيد بن مرثد الشيباني الكوفي، كان متهماً بالزندقة، فطلبه الرشيد لقتله، فاستتر، ثم قصد الرقَّة وبها الرشيد، فمدحه، وعفا عنه. انظر: أمالي المرتضى (١/ ١٤٦).

(٥) أمالي المرتضى (١/ ١٢٨).

(٦) إعجاز القرآن ص: (٣٢)، ويؤيده ما ذكره صاعد البغدادي في كتاب الفصوص (٢/ ٦٩ ـ ٧٠) أن ابن المقفع، ويحيى بن زياد الحارثي، ومطيع بن إياس، وحماد عجرد، اتفقوا على وضع ما يعارضون به القرآن، فلمَّا وقف كل منهم بأول آية وقعت عليه عينه من المصحف، هاله ما تحويه من الحِكَم والأحكام، فأقلعوا.

ب ـ مصاحبته لطائفة من الموالي الفرس الشعوبيين، من أهل الخلاعة والمجون، والمتهمين في أديانهم كبَشَّار بن بُرْد، ومطيع بن إياس، وصالح عبد القدوس، وحماد عجرد، وحماد الراوية، وقد اشتهروا بالاجتماع على الشراب، وقول الشعر، والهجاء، والغمز في الدِّين، ومُعارضة القرآن، وكانوا جميعاً متهمين بإبطان المانوية، والإيمان بالنور والظلمة، مع التظاهر بالإسلام تقية، أو توسلاً إلى إضلال الناس(١).

جـ ـ نشره الثقافة الفارسية، والاعتناء بها، ونقله إلى العربية كثيراً من آداب الفرس وحكمهم ونظمهم، مثل (كَلِيْلَة وَدِمْنَة)، و(خُدَاينَامَه)، و(الأدب الصغير والكبير)، و(الدُّرَّة اليتيمة)(٢).

د ـ ترجمته الكتب الوثنية والإلحادية، مِن كتب مزدك، ومَرْقِيون(٣)، وابن دِيْصَان(٤)، أو تأليفها من عنده، واعتماد الزَّنادقة على مؤلفاته(٥).

هـ ـ استخدامه اللغة العربية لخدمة قضاياه المذكورة، لا لخدمة الكتاب والسنة.

وقد ردَّ عليه أحد أئمة الزيدية وهو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل العلوي الرَّسِّي(٦) في كتاب سمَّاه: (نقد المُسلمين للثنوية والمجوس مع الردِّ على

---

(١) أمراء البيان ص:(١٠٤)، وضحى الإسلام (١/ ١٥١ ـ ١٥٢).

(٢) الفهرست ص:(١٣٢).

(٣) مؤسس المرقيونية، وهي فرقة ثَنَوية تتستر بالنَّصرانية، وذهبت إلى إثبات أصلين قديمين هما: النور والظلمة، مع أصل ثالث هو المُعَدل والجامع بينهما وهو عيسى، أو رسوله، وزعموا أن مَن جانب الزُّهُومات والمُسكرات، وصلّى وصام أفلت من حبائل الشيطان، ولمرقيون ولأصحابه كتابٌ يسمونه (الإنجيل). انظر: الفهرست ص:(٤٠٢)، والملل والنحل (٢/ ٢٧٩).

(٤) مؤسس الدِّيْصَانية، وهي فرقة ثَنَوية قريبة من المانوية، إلا أن بينهما خِلافاً في اختلاط النور بالظلمة، وكانت تنتشر في البطائح وبخراسان والصين. انظر: الفهرست ص:(٤٠٢)، والملل والنحل (٢/ ٢٧٨).

(٥) مروج الذهب (٤/ ٢٤٢).

(٦) أحد أئمة الزيدية، وتمت له البيعة عام ٢٢٠هـ بعد أخيه محمد بن إبراهيم، وكان فقيهاً =

ابن المقفع)[١].

ويبدو من هذا الكتاب أن ابن المقفع ألّف كتاباً قدَّس فيه المجوسية، ورفع من شأنها، ومدح النور ورفعه إلى مرتبة الألوهية، وعدَّد خيراته وبركاته، بعد ما افتتح فيه: (باسم النور الرَّحمٰن الرَّحيم)، ثم بدأ يستهزئ مما ورد في القرآن من إثبات اليدين لله، واستوائه على العرش، وبأنه قاب قوسين أو أدنى، ويعترض على الله في كثير من أفعاله، ويصفها بالتناقض، لأنه خلق ثم يلوم انقلاب خلقه عليه وهم عمل يده، وكيف قتل أعداؤه الذين خلقهم أنبياءه ورسله، وكيف أمرض خلقه وعذَّبهم بما عرض لهم من الأسقام، وكيف يأمرك بالإيمان بما لا تعرف والتصديق بما لا يُعقل، وكيف صارت الغلبة للشيطان فتبعه الجمهور إلا أقلهم، ثم شكَّك في إيجاده الأشياء من العَدَم، وتعرَّض للقرآن والسنة، واستهزأ من بعض ما ورد فيهما، وأنكر نبوة محمد ﷺ، ومعجزاته، وشبَّهها بالسحر، كل ذلك في عبارات ركيكة، وأفكار غير مترابطة، ولا متناسقة[٢].

ومِمَّا قاله الرَّسِّي في مقدمة الكتاب بعد أن ردَّ ردّاً مقتضباً على مَانِيْ زعيم المانَوية[٣]: «ثم خَلَف من بعد ماني إلى الحَيرة والهَلَكات خلف سوء، استخلفه إبليس على ما خلَّف ماني من الضَّلالات، يُسَمَّى ابن المقفع، عليه لعنة الله بكل مرأى ومسمع، فورث عن ماني في كفره ميراثَه، وحاز عن أبيه ماني فيه تراثه، فعقد بعنقه من ضلالاته أرباقها، وشدَّ على نفسه من ضلالاته أطواقها، فنشأ في الغواية منشأه، وافترى على الله ورسله افتراءه، فوضع كتاباً أعجمي البيان، حكم فيه لنفسه بكل زور وبهتان، فقال من عيب المرسلين، وافترى الكذب على رب العالمين، بما تقوم له ذوائب الرؤوس... فرأينا الحق أن نضع نقضه؛ إذ كان

= متكلماً شاعراً، وله مؤلفات، توفي ٢٤٦هـ. انظر: الفهرست ص:(٢٤٤)، والأعلام (٥/ ١٧١).

(١) نشره المستشرق الإيطالي ميخائيل إنجلو جويدي عام ١٩٢٧م باسم: (الرد على الزنديق اللعين ابن المقفع عليه لعنة الله آمين)، ثم حققه إمام حنفي عبد الله، ونشرته دار الآفاق الجديدة بالقاهرة عام ١٤٢٠هـ.

(٢) نقد المسلمين للثنوية والمجوس مع الردِّ على ابن المقفع ص:(٩٣ ـ ١٤٩).

(٣) تقدم تعريف المانوية ص:(٢٢٩).

ماني العِمى له فيما قال من الضلال إماماً»[١].

وإزاء هؤلاء القادحين هناك جمع برَّأ ابن المقفع من جميع ما سبق، ودافع عنه، وزعموا أنه ليس أول من رُمي بالزندقة، فتاريخ الفكر الإسلامي مليء برمي الزندقة والإلحاد على نوابغ الأمة من قِبل الحاسدين والمنافسين لهم وأرباب الأغراض، وأنَّ صحة الإيمان وحب الإسلام ماثلتان في ابن المقفع، ودخل الإسلام طوعاً، وحافظ على شعائره، فلا يُخرج منه إلا بيقين، إضافة أنه لم ينص أحد من الذين اتهموه على أنه قال قولاً صريحاً أو ألّف كتاباً في الزندقة بعد إسلامه[٢]، ولهذا رأوا أنه مات مظلوماً جاد بروحه من أجل قضيَّة فكرية، وعلى رأس هؤلاء الأستاذ محمد كُرد علي، والدكتور أحمد أمين[٣].

وشكَّك أحمد أمين في صحة نسبة الكتاب المذكور إلى ابن المقفع لأمور منها:

أ ـ إن أسلوب الفقرات المنقولة من الكتاب المنسوب لابن المقفع يخالف أسلوب ابن المقفع المعهود؛ حيث يظهر منه السَّجع، والتكلف، ولم يكن السجع معروفاً في عصره.

ب ـ المترجمون لابن المقفع لم يذكروا له هذا الكتاب، كابن النديم، والمسعودي، وغيرهما، وهو حري بأن يُنَصَّ عليه[٤].

وشكَّك أيضاً في نسبة الرَّد للقاسم بن إبراهيم الرَّسِّي لأمرين آخرين هما:

أ ـ عُلم من الناحية الفنية أن القاسم عاش في القرن الثالث الهجري، والكتاب مسجوع مِن أوله إلى آخره بتكلف، والعصر لم يكن عصر سجع، ولم تؤلف فيه كتب مسجوعة.

ب ـ ترجم ابن النديم في الفهرست للقاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرَّسِّي

---

(١) نقد المسلمين للثنوية والمجوس مع الردِّ على ابن المقفع ص: (٩٣ ـ ٩٤).

(٢) أمراء البيان ص: (١٠٦ ـ ١٠٧)، وضحى الإسلام (٢/ ٢٢٣).

(٣) أمراء البيان ص: (١٠٤ ـ ١٠٨)، وضحى الإسلام (١/ ٢٢٣ ـ ٢٢٨).

(٤) ضحى الإسلام (١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦).

العلوي، ولم يذكر له رداً على ابن المقفع[١].

وقد رد محقق الكتاب وهو إمام حنفي عبد الله على تشكيك أحمد أمين، وذكر أنه لا مطعن في نسبة الكتاب إلى الرَّسِّي؛ لِمَا ذكره حفيده الهادي يحيى بن الحسين المتوفى عام (٢٩٨هـ) في كتبه من نصوص منقولة عن هذا الكتاب، وتنصيص الإمام المهدي الحسين بن القاسم (ت٤٠٤هـ) عليه في (تاريخ أئمة الزَّيدية)، مع نسبته إلى الرَّسِّي، كما ذكره ابن الوزير عبد الهادي بن إبراهيم بن علي الصنعاني (ت٨٢٢هـ) ضمن مؤلفات القاسم في كتابه (هداية الرَّاغبين إلى مذهب أهل البيت الطَّاهرين) عند ترجمته له[٢].

وأضاف ابن النديم في الفهرست كتاباً سمَّاه (كتاب مزدك) لابن المقفع، فيمكن أن يكون هو الذي ردَّ عليه الرسي؛ لأنَّ المزدكية والمَانَوية فرعان للمجوسية[٣].

ومهما يكن من زندقة ابن المقفع، وسواء ألف الكتاب قبل إسلامه أم بعده، أم لم يؤلفه أصلاً، فإن منهجه كان بعيداً كل البعد عن المنهج الإسلامي الصحيح؛ لاتجاهه إلى الأدب الأجنبي، وترجمته له مع ما يحويه من الوثنية، وإعراضه عن العُلوم الشرعية، ومخالطته لأقوام متهمين بالزَّندقة والشعوبية، مما جرَّ إليه الاتهام نفسه، أما القطع بزندقته فلا سبيل إليه؛ لعدم ورود ما يقطع بردته عن الإسلام بعد دخوله فيه، ولذلك لم يقل أحد بكفره، مع اتهامهم له بالخَلاعة والمُجُون وغير ذلك.

---

(١) ضحى الإسلام (١/ ٢٢٦).

(٢) مقدمة نقد المسلمين للثنوية والمجوس مع الردِّ على ابن المقفع ص:(٦٧ ـ ٦٨)، وانظر: إيضاح المكنون (٢/ ٧٢٠)، والأعلام (٢/ ٢٥٢).

(٣) انظر: الفهرست ص:(١٣٢).

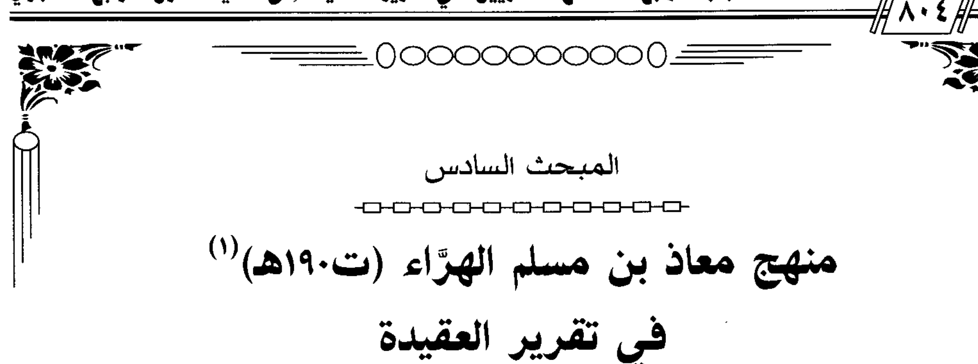

المبحث السادس

منهج معاذ بن مسلم الهرّاء (ت١٩٠هـ)(١) في تقرير العقيدة

❁ وفيه مطلب واحد وهو:

منهجه في تقرير العقيدة ودلائله

صرح غير واحد من المترجمين لمعاذ بن مسلم الهراء بأنه كان شيعياً، وزاد بعضهم أنه كان من أصحاب جعفر الصادق والرواة عنه(٢).

قال المرزباني فيه: «معاذ بن مسلم، من موالي محمد بن كعب القرظي، كان يبيع الهروي بالكوفة، وكان تاجراً، نحوياً، أستاذَ الكسائي، شيعياً»(٣). وقال ابن خلكان: «وكان يتشيَّع، وله شعر كشعر النحاة»(٤). ومثل ذلك قاله الذهبي والسُّيوطي(٥).

---

(١) هو معاذ بن مسلم الهرَّاء، أبو علي النحوي الكوفي، أستاذ الكسائي والفراء، وعَمُّ أبي جعفر الرؤاسي، ولد عام ١٠١هـ، وروى الحديث عن عطاء بن السائب، وجعفر الصادق، وروى عنه بعض الكوفيين، وصنَّف في النحو كتباً كثيرة، غير أنه لم يظهر منها شيء، وله قراءات وحكايات غير معتمدة، وكان يبيع الثياب الهَروية بالكوفة فنُسب إليها، وكان صالح العلم بالعربية، شيعياً، ضعيفاً في الحديث، ومات ببغداد عام ١٩٠هـ.

• مصادر ترجمته: الفهرست ص:(٧١)، ونور القبس ص:(٢٧٦)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١٣٥)، ونزهة الألباء ص:(٥١)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٨٨)، ووفيات الأعيان (٥/ ٢١٨)، وسير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨٢)، والمغني في الضعفاء (٢/ ٦٦٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٩١)، ومرآة الجنان (١/ ٤٣).

(٢) انظر مصادر ترجمته أعلاه.

(٣) نور القبس ص:(٢٧٦).

(٤) وفيات الأعيان (٥/ ٢١٨).

(٥) سير أعلام النبلاء (٨/ ٤٨٢)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٩١).

ومن دلائل تشيعه ـ إضافة إلى ما سبق ـ هو كوفيته؛ فقد كانت الكوفة مركز التشيع في العراق، فلا يستبعد أن يتأثر بالبيئة التي نشأ عليها، وكذا صداقته للشاعر المشهور بالتشيع، وهو الكميت بن زيد، فقد ذكر ابن النديم وابن خلكان أنه كان صديقاً للكميت بن زيد، فأشار عليه بالخروج من عمل خالد القسري؛ لأنه شيعي، وخالد أموي، فلم يقبل منه ذلك، فلما قبض خالد على الكميت، وحبسه، اغتمَّ معاذ وحزن، وقال في ذلك أبياتاً شعرية[١].

ولا يوجد في المصادر أي زيادة على هذا غير أن عصره يدل على أنه كان من الشيعة القدماء الذين كانوا يفضّلون علياً على غيره، ولم يكونوا يتعرضون للصحابة.

(١) الفهرست ص:(٧١)، ووفيات الأعيان (٥/ ٢١٩ ـ ٢٢٠).

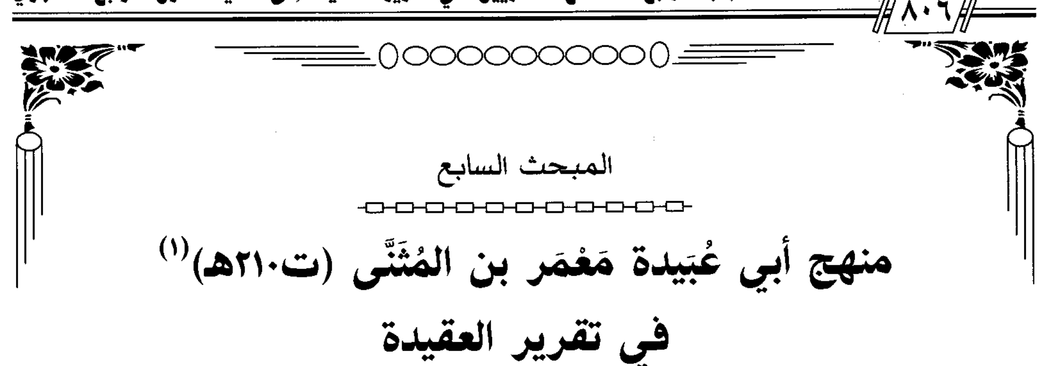

المبحث السابع

منهج أبي عُبَيدة مَعْمَر بن المُثَنَّى (ت٢١٠هـ)[١] في تقرير العقيدة

وفيه ثلاثة مطالب:

* المطلب الأول *

منهجه في إثبات الصفات الإلهية واضطرابه فيه

ألف أبو عبيدة معمر بن المثنى كتابه (مجاز القرآن) في تفسير غريب القرآن، واعتمد عليه العُلماء قديماً وحديثاً[٢]، وعلى رأسهم البخاري في تفسير غريب

---

(١) هو معمر بن المثنى، أبو عبيدة التيمي مولاهم البصري، نشأ بالبصرة، وأخذ عن هشام بن عروة، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب وغيرهم، ولَمَّا انتشر صيته استقدمه الفضل بن الربيع وزير الرشيد إلى بغداد عام ١٨٨هـ وجالسه وأفاده، فقدَّمه للرشيد لكنه أعرض عنه، وفي هذه الفترة زار دمشق فسمع من علمائها، ثم عاد إلى البصرة بعد وفاة الرشيد، فألف بها (مجاز القرآن) ولازم مسجده حتى مات بها عام ٢٠٩/ ٢١٠هـ وقيل بعده، وكان عالماً باللغة والغريب والشعر والأخبار والأنساب وأيام العرب، متهماً بالخارجية، وله مؤلفات تزيد على ١٥٠ كتاباً، أشهرها: مجاز القرآن.

• مصادر ترجمته: المعارف ص:(٥٤٣)، ومراتب النحويين ص:(٧٧)، وأخبار النحويين البصريين ص:(٥٢)، وتهذيب اللغة (١/ ١٤)، ونور القبس ص:(١٠٩)، وطبقات النحويين ص:(١٧٧)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٢)، ونزهة الألباء ص:(٨٤)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٧٦)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٠٤)، والسير (٩/ ٤٤٥)، وتهذيب الكمال (٢٨/ ٣١٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٩٤)، وطبقات المفسرين (٢/ ٣٢٦)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى تأليف الدكتور نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٥هـ.

(٢) انظر توثيق أبي عبيدة في: تهذيب اللغة (١/ ١٤)، وتاريخ بغداد (١٣/ ٢٥٧)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٢١).

القرآن ضمن صحيحه[١]، وعنى بالمجاز فيه ما يجوز في لغة العرب من التعبير عن الألفاظ والأساليب القرآنية، لا المجاز الاصطلاحي عند البلاغيين والمتكلمين[٢].

وبما أنه اهتم بالجانب اللغوي في تفسيره للآيات القرآنية، وبيان المفردات، والأساليب العربية في الخِطاب، والشَّواهد الشعرية، فقد قلّت فيه المباحث العقدية الدَّالة على منهجه في الأسماء والصفات.

ومع الاستعراض للقليل مما جاء في كتابه (مجاز القرآن)، وما نقل عنه في مؤلفات أخرى حول الصفات، تبين لي أنه لم يثبت على منهج معين في الصفات، بل جاء منهجه مشتملاً على الإثبات والتأويل.

فمما أثبته، ووافق فيه منهج السلف صفة الاستواء، وقد أثبتها في سورة يونس، وسورة طه:

ـ قال في سورة يونس: «﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾[٣]: مجازه: ظهر على العرش وعلا عليه، ويُقال: استويتُ على ظهر الفرس، وعلى ظهر البيت»[٤].

ـ وقال في سورة طه: «﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ۝٥﴾[٥] أي: علا، يُقال: استويتُ فوق الدابة، وعلى البعير، وعلى الجبل، وفوق البيت، أي: علوتُ عليه، وفوقه»[٦].

وفي مُقابل ذلك أوّل بعض الصفات الإلٰهية الواردة لله في الكتاب والسنة:

ـ فأوّل وجه الله بالذَّات كما في مجازه[٧]، وبالجاه كما روى عنه المبرد من طريق التّوَّزي وهو من تلاميذ أبي عبيدة.

---

(١) انظر: صحيح البخاري، كتاب التفسير (٣/ ١٨٩، ٢٠٦، ٢٢٧، ٢٢٩)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٧).

(٢) مجاز القرآن (١/ ٢٠، ٢١، ٢٤، ٢/ ١، ٥، ١٩، ٢٨، ٢٩)، والتفسير اللغوي للقرآن الكريم ص: (٣٣٦).

(٣) سورة يونس: الآية (٣).

(٤) مجاز القرآن (١/ ٢٧٣).

(٥) سورة طه: الآية (٥).

(٦) مجاز القرآن (٢/ ١٥).

(٧) مجاز القرآن (٢/ ١١٢).

قال المبرد: «حدثني التوّزي[١] قال: سألتُ أبا عبيدة عن قوله تعالى: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾[٢]، فقال: إلا جاهه، كما تقول: لفلان وجه في الناس أي: جاه»[٣].

- وأول صفة العين في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[٤] بالإرادة والمحبة، فقال في تفسير الآية: «مجازة: ولتُغذّى ولتُربّى على ما أريد وأحب، يُقال: اتخذه لي على عيني أي على ما أردت وهويت»[٥].

- وأوّل صفة المكر من صفات المقابلة بالإهلاك[٦]، وبالأخذ والعقوبة والاستدراج في موضع آخر[٧].

- وذكر أن المفاعلة في قوله تعالى: ﴿يُخَٰدِعُونَ ٱللَّهَ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّآ أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ۝٩﴾[٨] ليست من اثنين، ويعني بذلك عدم صحة إطلاق الخداع على الله[٩].

ويُستفاد من هذه الأمثلة القليلة أنه كان يثبت تارة، ويؤول أخرى وهو الأكثر، لكنَّه لم يكن من المعتزلة؛ بدليل إثباته للاستواء، والمعتزلة مجمعون على تأويله بالاستيلاء.

ومع ذلك فقد اتهم بالاعتزال في فترات من حياته، فقد جاء في طبقات الزبيدي عن الخُشَّني[١٠] أنه قال: «كان أبو عبيدة مُسَّ ببعض الاعتزال، إلا أنه

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن هارون أبو محمد التَوَّزي اللغوي النحوي، أخذ عن أبي زيد، والجَرْمي، والأصمعي، وأبي عبيدة، وكان من أعلم الناس بالشعر، وأكثرهم رواية عن أبي عبيدة، توفي ٢٣٠هـ. وقع في مطبوع معاني النَّحّاس (الثوري) وهو غلط. انظر: أخبار النحويين البصريين ص:(٦٥)، وإنباه الرواة (٢/ ١٢٦).

(٢) سورة القصص: الآية (٨٨).

(٣) معاني القرآن للنحاس (٥/ ٢٠٧)، والبحر المحيط (٧/ ١٣٣)، والجامع لأحكام القرآن (١٣/ ٣٢٢).

(٤) سورة طه: الآية (٣٩).

(٥) مجاز القرآن (٢/ ١٩).

(٦) مجاز القرآن (١/ ٩٥).

(٧) مجاز القرآن (١/ ٢٧٦).

(٨) سورة البقرة: الآية (٩).

(٩) مجاز القرآن (١/ ٣١).

(١٠) تقدمت ترجمته ص:(٣١٩).

قد برئ من ذلك بما قد ظهر في روايته وكتبه»[١].

وأظن أن سبب هذه التهمة هو ما اشتهر عنه في تفسيره من تفسير الصُوْر بالصُّوَر[٢]، واعتماد المعتزلة على قوله كما حكيناه مراراً[٣]، وقد يكون السبب ما ورد أنه كان يمدح النَّظَّام، فروي عنه أنه قال: «ما ينبغي أن يكون في الدنيا مثل النَظَّام، سألتُه وهو صبي عن عيب الزُّجاج، فقال: سريع الكسر، بطيء الجَبر»[٤].

لكن ما سبق في آخرة عبارة الخشني يدل على براءته من الاعتزال، ولذلك سأل مروان بن عبد الملك الفخار أبا حاتم السجستاني عنه؟ فقال له: يُقال: إنَّ أبا عبيدة كان يقول بالقدر، فقال أبو حاتم: لا، وأنكر ذلك، قال: كان يثبت القدر[٥].

ويؤيد التبرئةَ هذه عدم ظهور الاعتزال له في روايته وكتبه كما قاله الخشني، بل إن في تفسيره ما يخالف الاعتزال، كإثباته لبعض الصفات كما مرَّ، وقوله بأن الاسم هو المُسَمَّى[٦]، وغير ذلك.

أمَّا تفسيره الصُّوْرَ بالصُّوَر ـ وإن تشبَّثت به المعتزلة ـ فلا يكون دليلاً على اعتزاله؛ لأن أبا عبيدة أثبت الصُوْر الذي ينفخ فيه في الآخرة في نهاية سورة القصص فقال: «وهذا المعنى بين النفختين، فإذا هلك كل شيء، مِنْ جَنَّةٍ، ونار، ومَلَك وسَماءٍ، وأرض، وملك الموت، فإذا بقي وحده، نُفخ في الصُّور النفخة الآخرة، وأعاد كل جنَّة، ونار، ومَلَك، وما أراد، فثمَّ خلود أهل الجنة في الجنة، وأهل النار في النار»[٧].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين ص:(١٧٧).
(٢) مجاز القرآن (١/ ١٩٦، ٤١٦، ٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
(٣) انظر: الإغفال (٢/ ٤٧٠ ـ ٤٧٥)، والمحيط في اللغة (٨/ ١٨٠)، والمحتسب (٢/ ٥٩).
(٤) كتاب الحيوان (٣/ ٤٧١، ٧/ ١٦٥).
(٥) طبقات النحويين واللغويين ص:(١٧٧).
(٦) مجاز القرآن (١/ ١٦)، ونور القبس ص:(١١٠ ـ ١١١).
(٧) مجاز القرآن (٢/ ١١٢).

لكنه حمل (الصور) في قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي ٱلصُّورِ﴾[١] وأمثاله على أنه جمع صُوْرة من جهة أنها خرجت مخرج باب بُسْرَةٌ وبُسْر، وسُوْرَةٌ وسُوْر، لا باب ظُلْمَة وظُلَم، وزُلْفَة وزُلَف[٢]، وقد تبين لنا فيما مضى غلط ما ذهب إليه أبو عبيدة، ورد أبي الهيثم الرازي والأزهري عليه، وتخطئة العلماء له[٣].

وهناك منهج مشهور اتبعه أبو عبيدة في مجازه وانتقده عليه كثير من علماء التفسير في عصره وبعده، وهو اعتماده على اللغة المجردة في تفسيره للقرآن؛ مِمَّا حدا به إلى الوُقُوع في أخطاء تفسيرية خالف بها السَّلف[٤]، مع أن تفسيره لا يخلو من التفسير بغير اللغة.

ومن تلك الأمثلة التي اعتمد فيها على مجرد اللغة من غير مراعاة لسياق الآية تفسيره لقوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٥] حيث قال: «أي الكتاب من الله، تقول العرب للرجل: أَنْشِدْنِي كلمة كذا وكذا، أي قصيدة فلان وإن طالت»[٦].

على حين أنه نُقل عن طائفة كثيرة من السَّلف وعلى رأسهم ابن عباس تفسير الكلمة بعيسى بن مريم ﷺ، وبه قال كبار المفسرين: كالحسن البصري، وقتادة، وعكرمة، ومُجاهد، والضَّحَّاك، والسُّدي، والربيع بن أنس وغيرهم[٧].

قال ابن جرير وهو يردّ عليه: «وقد زعم بعض أهل العلم بلغات العرب من أهل البصرة أن معنى قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقًۢا بِكَلِمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ﴾[٨] بكتاب من الله، من قول العرب: أنشدَني فلان كلمة كذا، يراد به قصيدة كذا، جهلاً منه بتأويل الكلمة، واجتراءً على ترجمة القرآن برأيه»[٩].

---

(١) سورة النمل: الآية (٨٧).
(٢) انظر: مجاز القرآن (٢/ ١٦٢ ـ ١٦٣).
(٣) انظر ص: (٢٧٠ ـ ٢٧٣).
(٤) انظر: التفسير اللغوي للقرآن الكريم ص: (٣٤٧ ـ ٣٥٧).
(٥) سورة آل عمران: الآية (٣٩).
(٦) مجاز القرآن (١/ ٩١).
(٧) انظر: جامع البيان (٣/ ٢٥٢ ـ ٢٥٣)، وتفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (٢/ ٦٤٢)، ومعالم التنزيل (٢/ ٣٤)، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير (١/ ٣٦٩)، وأسباب الخطإ في التفسير (١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨).
(٨) سورة آل عمران: الآية (٣٩).
(٩) جامع البيان (٣/ ٢٥٣ ـ ٢٥٤).

وقال البغوي: «سُمِّيَ عيسى كلمة الله؛ لأن الله تعالى قال فيه: كن من غير أب، فكان، فوقع عليه اسم الكلمة؛ لأنه بها كان، وقيل: سمي كلمة؛ لأنه يُهتدى به كما يُهتدى بكلام الله، وقيل: هي بشارة الله تعالى مريم بعيسى عليه السلام بكلامه على لسان جبريل عليه السلام، وقيل: لأن الله تعالى أخبر الأنبياء بكلامه في كتبه أنه يخلق نبياً بلا أب، فسمَّاه كلمة؛ لحصوله بذلك الوعد»(١).

* المطلب الثاني *

اتهامه برأي الخوارج وتحرير الأقوال في ذلك

تكاد المصادر القديمة والمتأخرة تجمع على اتهام أبي عبيدة برأي الخوارج، والميل إليهم، والثناء عليهم، والتقدير لرجالهم، وما إلى ذلك.

وترجع هذه التهمة إلى ثلاثة من تلاميذه: وهم الجاحظ، وأبو حاتم السجستاني، والتّوّزي، وبعض معاصريه كابن قتيبة، وثعلب، ومن لحقهم كأبي الحسن الأشعري، وأبي الفرج الأصفهاني(٢)، والدَّارقطني، ثم شاعت بين المتأخرين.

ـ قال الجاحظ: «وممن كان يرى رأي الخوارج أبو عبيدة معمر بن المثنَّى مولى تيم مرة، ولم يكن في الأرض خارجيٌّ ولا جَمَاعي أعلم بجميع العلوم منه»(٣).

ـ وقال ابن قتيبة: «وكان الغريب أغلب عليه، وأخبار العرب وأيامهم، وكان مع معرفته رُبَّما لا يقيم البيت إذا أنشده حتى يكسِره، ويخطئُ إذا قرأ القرآن نظراً، وكان يبغض العرب، وألّف في مثالبها كتاباً، وكان يرى رأي الخوارج»(٤).

ـ وقال ثعلب: «كان أبو عبيدة يرى رأي الخوارج، وإذا قرأ القرآن قرأه نظراً، وله غريب القرآن، ومجاز القرآن، وكان مع معرفته إذا أنشد بيتاً لم يُقم إعرابه، ولمَّا مات لم يحضر جنازته أحدٌ؛ لأنه لم يكن يسلّم عليه شريف ولا غيره،

---

(١) معالم التنزيل (٢/ ٣٤).
(٢) الأغاني (٢٠/ ٧٧).
(٣) البيان والتبيين (١/ ٣٤٧).
(٤) المعارف ص: (٥٤٣).

وعمل كتاب المثالب الذي كان يطعن فيه على بعض أسباب النبي ﷺ[١] . . . وكان مع ذلك كله مدخول الدِّين، مَدخول النسب»[٢].

ـ وقال أبو الحسن الأشعري: «ومِن العلماء باللُّغة، وهو من الخوارج أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكان صُفرياً»[٣].

ـ وقال الدَّارقطني: «لا بأس به، إلا أنه يُتَّهم بشيء من رأي الخوارج، ويُتَّهَم بالأحداث[٤]»[٥].

واستُدلَّ على انتسابه للخوارج رأياً بأنه كان كثيراً مَّا ينشد أشعارهم، ويتلهف عليهم، ويفيض في الحديث عنهم، وعن أخبارهم، ومفاخرهم، يفعل ذلك في تقدير وإعجاب بهم، وقد ذكر له ابن جرير الطبري (٤٦) رِواية في (تاريخ الأمم والملوك) يدور أغلبها على أخبار الخوارج وحروبهم[٦].

ـ قال أبو حَاتِم: «كان أبو عبيدة صُفرياً، وكان يكتم ذلك، فأنشدني لعمران بن حِطَّان:

أنكرت بعدك من قد كنتُ أعرفه ... ما الناس بعدَك يا مِرداس بالنَّاس
إما تكن ذقتَ كأساً دار أولُها ... على القرون فذاقوا نَهْلَة الكأس
قد كنتُ أبكيك حيناً ثم قد يئستْ ... نفسي فما ردَّ عني عَبْرَتي يأسي

قال: وكثيراً ما ينشد أشعارهم، ثم يتمثل:

---

(١) أي: أقرباء النبي ﷺ، لأن كتاب (المثالب) يدور حول قريش ومثالبها، وفساد أنسابها، وفي قريش نسب النبيّ ﷺ وأقرباؤه، والطعن في أنسابهم طعن في النبي ﷺ. انظر: أبو عبيدة معمر بن المثنى ص:(٣٥٨).

(٢) الفهرست ص:(٥٩).

(٣) مقالات الإسلاميين (١/ ١٩٨).

(٤) ورد في المصادر أن أبا عبيدة كان متهماً باللِّواط، وملاحقة الغلمان، ومن أجل ذلك ردَّ القضاة شهادته، وردَّ بعض الباحثين هذه التهمة بأنها صادرة من بعض حاسديه، وأشاعوها على سبيل الانتقام منه؛ بدليل اختلاف القصص الواردة فيها. انظر: نور القبس ص:(٨٦)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٨٢)، ووفيات الأعيان (٥/ ٢٤١ ـ ٢٤٢).

(٥) معجم الأدباء (٦/ ٢٧٠٤)، وميزان الاعتدال (٤/ ١٥٥)، وتهذيب التهذيب (١٠/ ٢٤٨).

(٦) انظر: تاريخ الأمم والملوك (١٠/ ٤٢١) (الفهرسة).

أولئك قوم إن بنوا أحسنوا البنا وإن عاهدوا أوفوا وإن عَقَدوا شَدُّوا»[(١)]

ـ وقال التوَّزي: «كنت إذا أردتُ أن أنشط أبا عبيدة سألتُه عن أخبار الخوارج، فأبعَجُ منه ثَبَجَ بَحْرٍ، فجئته يوماً وهو مُطرق ينكت في الأرض في صَحن المسجد، وقد قربت منه الشمس، فسلَّمتُ فلم يرد عليَّ، فتمثلتُ:

وما للمرء خير في حياة إذا ما عُدَّ من سَقَط المتاع[(٢)]

فنظر إليَّ، وقال: ويحك! أتدري لمن البيت؟ فقلت: لقَطَري، فقال: اسكت، فضَّ الله فاك، ألا قلتَ: أمير المؤمنين أبو نَعامة! ثم انتَبَهَ، فقال: اكتمها عليَّ، فقلت: هي بنت الأرض»[(٣)].

واعتبر من الدلائل أيضاً أن له كتاباً في أخبار الخوارج وحروبهم ورجالهم سمَّاه (خوارج البَحرين واليمامة)[(٤)].

ومع ثبوت خارجيته بهذا الشكل إلا أنه لم يرد في المصادر ما يفيد القطع بالفرقة التي كان ينتسب إليها، فذهب الجاحظ، وأبو حاتم، والأشعري إلى أنه كان صُفرياً[(٥)].

والصُّفرية: أتباع عبد الله بن صفَّار أحد بني سعد[(٦)]، وقيل: هم أتباع زياد بن الأصفر وكان من أمراء الخوارج، وقولهم في الجملة كقول الأزارقة، إلا أنهم خالفوهم في إكفارِ القَعَدة عن القتال، إذا كانوا موافقين في الدِّين والاعتقاد،

---

(١) نور القبس ص:(١٠٩ ـ ١١٠)، وأمالي المرتضى (١/ ٦٣٩)، والبيت لعبد الله بن شبرمة الضبي.

(٢) انظر: ديوان شعر الخوارج لإحسان عباس ص:(١٢٢ ـ ١٢٣)، مع التخريج، والبيت لقطري بن الفُجاءة.

(٣) مراتب النحويين ص:(٧٨ ـ ٧٩)، ونور القبس ص:(١١٠)، وأمالي المرتضى (١/ ٦٣٦ ـ ٦٣٧).

(٤) انظر: الفهرست ص:(٥٩)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٨٥)، وكشف الظنون (١/ ٧٢٥)، وغيرها.

(٥) انظر: كتاب الحيوان (٣/ ٤٠٢)، ومقالات الإسلاميين (١/ ١٩٨)، ونور القبس ص:(١٠٩).

(٦) نور القبس ص:(١١٠).

وفي إسقاطِ حد الرَّجم، وفي قتل أطفال مخالفيهم ونسائهم، والحكم بتكفيرهم وتخليدهم، وأجمعت الصُّفرية على مُوَالاة عبد الله بن وهب الرَّاسبي(١)، وحرقوص بن زهير البجلي، وأتباعهما من المُحَكِّمة الأولى، ويقولون بإمامة أبي بلال مرداس الخارجي(٢) بعدهم، وبإمامة عمران بن حطَّان السَّدُوسي بعده(٣).

ولعلَّ من نسب أبا عبيدة إلى هذه الفرقة أخذه من إنشاده لشعر عمران بن حطان، كما يُفهم من كلام أبي حاتم السجستاني المتقدِّم، لكن يعارضه أنه أنشد أيضاً لقَطَري بن الفُجَاءة وسمَّاه أمير المؤمنين، وكان من رؤساء الأزارقة، وكان يكرم أبا حاتم السجستاني، ويميل إليه؛ من أجل أنه كان يظنه من خوارج سجستان، وهم في عداد النَّجدات(٤).

وخالف أبو الطيب اللغوي من سبق، فذهب إلى أنه كان من الإباضية(٥)، وعليه اعتمد ياقوت، والسُّيوطي، والدَّاودي، وكثير من المعاصرين(٦).

والإباضية هم: أتباع عبد الله بن أباض التيمي القائلون بأن أصحاب الذنوب كفار نعمة لا كفر ملة، وليسوا بمؤمنين ولا مشركين، وجوَّزوا شهادة مخالفيهم، ومناكحتهم، والتوارث منهم، وحرموا دماءهم إلا بعد نصب الحجة وإقامتها، وقالوا بأن دار مخالفيهم دار توحيد، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغي، وتوقَّفوا

---

(١) هو أول من أمَّره الخوارج عليهم أول ما اعتزلوا، وبايعوه لعشر بقين من شوال عام ٣٧هـ في منزل زيد بن حصن، وكان يوصف برأي ونجدة. انظر: الكامل (٢/ ١١٩)، والملل والنحل (١/ ١١٠).

(٢) هو مرداس بن حدير الحنظلي، أحد زعماء الصفرية، خرج في أيام يزيد بن معاوية بناحية البصرة على ابن زياد، فبعث إليه عباد بن أخضر التميمي، فقتله مع أتباعه، ورثاه عمران بن حطان الخارجي. انظر: المعارف ص:(٤١٠)، والفرق بين الفرق ص:(٩١).

(٣) الفرق بين الفرق ص:(٩٠ ـ ٩١)، والملل والنحل (١/ ١٣٤).

(٤) مراتب النحويين ص:(٧٨)، والفرق بين الفرق ص:(٦٧).

(٥) مراتب النحويين ص:(٧٧).

(٦) انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٧٠٤)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٩٤)، وطبقات المفسرين (٢/ ٣٢٦)، ونوادر المخطوطات (٧/ ٣٣١ ـ ٣٣٢).

في أطفال المشركين، وجوَّزُوا تعذيبهم على سبيل الانتقام، وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلاً[(١)].

وفي تقديري أن أبا عبيدة كان يرى أصول الخوارج العَامَّة، لكنه لم يكن يأبه بما كانت تختلف فيه فرقهم من المسائل والأحكام؛ بدليلِ عدم وجود كلام له يحدد فرقته في مصنفاته، والاختلافِ في تحديد فرقته التي ينتسب إليها، وتقديرِه لجميع الخوارج وأمرائها في أشعاره كما مرَّ، وفوق ذلك كان يكتم خارجيته ربما خوفاً من العباسيين، فلم يثر مع فرقة مِن فرق الخوارج الذين كانوا يثورون بين الفَينة والأخرى، بل انقطع للعلم ونشره والتأليف فيه، ولهذا نميل إلى أن هواه الخارجي لم يكن محدداً بفرقة، وإنما كان ذا هوى خارجي، لا تستأثر به فرقة من الخوارج دون أخرى.

* المطلب الثالث *

اتهامه بالشُّعوبية وذكر مثالب العرب والنظر في ذلك

يُقصد بالشعوبية مَن يميل إلى جنس معين من الأجناس البشرية، ويُفضله على غيره على غير أساس الدِّين والعمل والأخلاق، وعرّف الجاحظ الشعوبيين بقوله: المبغضون لآل النبي وأصحابه، مِمَّن فتح الفتوح، وقتل المجوس، وجاء بالإسلام[(٢)]، وقيل في تعريفها: إنها فرقة تُنزل الأعاجم فوق العرب، وتزدري العرب وتحط من أقدارهم، أو فرقة لا تفضل العرب على العجم، والشُّعُوبي: هو المنتسب لهذا المذهب المذكور[(٣)].

وقد برزت هذه الظاهرة في العصر العباسي الأول بعد الفتوحات الإسلامية الكثيرة، ودخول كثير من الموالي والأعاجم في الإسلام، واختلاطهم بالعرب، وشعورهم بالاستبعاد من مراكز السلطة والنفوذ، ورغبتهم في إحياء مجدهم الغابر.

---

(١) انظر: الفرق بين الفرق ص:(١٠٣)، والملل والنحل (١/ ١٣١).

(٢) كتاب البخلاء ص:(٢٢٨) بتحقيق طه الحاجري.

(٣) انتظر: تهذيب اللغة (١/ ٤٤٢)، ولسان العرب (١/ ٥٠٠)، والموسوعة العربية الميسرة والموسعة (٥/ ٢٢٠٤).

وكان الشعوبيون في العصر العباسي على صنفين: من يقول بتفضيل العرب، وأنهم خير الأمم، وجُلُّ هؤلاء كانوا من العرب، ومن يقول: إنه ليس للعرب أية ميزة كما لغيرهم من الأمم، فالرّومان تفخر بعظم سلطانها ومَدَنِيَّتِها، والفرس بجيوشها وخططها، والهند بحِكَمها وأطبائها وأنهارها وثمارها، والصِّين بصناعاتها وفنونها الجميلة، ولا يوجد للعرب ما تمتاز به، غير الجدب في الأرض، والبداوة في العيش، والتقلب في الغزو والسَّلب، وإذا فعلوا مكرمة صغيرة، كإطعام جائع، وإغاثة ملهوف، ملؤوا الدنيا نظماً ونثراً، وكأنهم فعلوا شيئاً، وهذا الصنف كان يفضل الأمم المذكورة على العرب[١].

وقد اتهم بالشعوبية كثير من العلماء والأدباء والموالي الذين يرجعون إلى أصول غير عربية، واختلفت مقاصدهم بالشُّعوبية، ما بين باحث للحق، وبين متعصب إلى جنسه، مُبغض لغيره.

ومن هؤلاء العلماء والموالي المُتَّهَمِين أبو عبيدة، فقد تواتر في المصادر أنه كان شعوبياً، وألّف في اتجاه التفضيل كتابين هما: كتاب أخبار المَوَالي، وكتاب فضائل الفُرس، وصف فيه طبقات ملوكهم، وأخبارهم وخطبهم، وأنسابهم، وما اختطوه من الأمصار والكُور، واحتفروه من الأنهار، وأهل البيوتات منهم، وما وُسم به كل فريق منهم، كما ألَّف في مثالب العرب كتباً منها: مثالب العرب، وأدعياء العرب، ولُصوص العرب، ومُجَّان العرب، وعَمَد إلى مفاخر العرب، فتهكَّم بها، واستضحك الناس عليها، وقارَن ذلك بملوك فارس وتيجانها[٢].

وقد نسبه إلى الشعوبية من تلمَّذ عليه كالجاحظ، ومن عاصره كابن قتيبة وثعلب كما مرَّ، وتبعهم الأزهري، وأبو الطيب اللغوي، وجمع من المتأخرين[٣]، وكثير

---

(١) انظر: العقد الفريد (٣/ ٤٠٣ ـ ٤١٦)، وضحى الإسلام (١/ ٤٩ ـ ٥٤).

(٢) انظر: الفهرست ص:(٥٨)، ومروج الذهب (١/ ١١٣)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٠٨ ـ ٢٧٠٩)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٨٦)، وضحى الإسلام (١/ ٧٣).

(٣) انظر: إنباه الرواة (٣/ ٢٨٠)، وبغية الوعاة (٢/ ٢٩٤)، وطبقات المفسرين (٢/ ٣٢٦)، ومفتاح السعادة (١/ ٩٣).

من المستشرقين والمعاصرين[١].

ـ قال أبو منصور الأزهري عنه: «وكان الغالب عليه الشعر، والغريب، وأخبار العرب، وكان مُخلًّا بالنحو كثير الخطإ، وكان مع ذلك مُغرًى بنشر مثالب العرب، جامعاً لكل غَثٍّ وسَمين، وهو مذموم من هذه الجهة، وموثوق به فيما يَروي عن العرب من الغريب»[٢].

ـ وقال أبو الطيب اللغوي عنه: «وكان يبغض العرب، وقد ألف في مثالبها كتباً»[٣].

واختلف الناظرون في سبب تجريحه للعرب ونشره لمثالبهم، فقيل: لشعوره بحقارة أصله؛ لأنه كان مدخول النسب، وكان جده يهودياً من يهود بَاجَروان[٤].

روى ابن النديم بسنده إلى أبي بكر بن مجاهد، قال: حدثني الكُديمي[٥] وأبو العيناء قالا: «قال رجل لأبي عبيدة: يا أبا عبيدة! قد ذكرت النّاس، وطُفت في أنسابهم، فبالله إلا ما عرفتني مَن أبوك؟ وما أصله؟ فقال: حدثني أبي أنّ أباه كان يهودياً»[٦].

قال عبد السَّلام هارون: «إن عُقدة أبي عبيدة اللِّسانية (حيث كان ألثغ) والقَبَليَّة جعلته ثائراً على الدولة العربية الحاكمة، فهو يجري مع الخوارج في

---

(١) انظر: ضحى الإسلام (١/ ٦٠)، ونوادر المخطوطات لعبد السلام هارون (٧/ ٣٣١)، وتاريخ الأدب العربي لشوقي ضيف (٣/ ٧٦ ـ ٧٧)، وأبو عبيدة معمر بن المثنى ص:(١١٢).

(٢) تهذيب اللغة (١/ ١٤).

(٣) مراتب النحويين ص:(٧٨).

(٤) باجروان: قرية من ديار مضر بالجزيرة من أعمال البليخ، وقيل: اسم لمدينة بنواحي أرمينية، وقيل: مدينة بباب الأبواب قرب شروان. انظر: معجم البلدان (١/ ٣١٣)، وفيات الأعيان (٥/ ٢٤٣).

(٥) هو محمد بن يونس بن موسى الكديمي أبو العباس البصري، متروك متهم بالكذب ووضع الحديث، توفي ٢٨٦هـ. انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٧٤)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٣٠٢).

(٦) الفهرست ص:(٥٩)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٠٥).

ميدانهم، ويجد له مأوًى حبيباً بين الإباضية منهم»(١).

وزعم بعض الباحثين أن شعوبيته راجعة إلى قوله برأي الخوارج؛ فإنهم لا يجعلون الخلافة لقريش، بل الأحق بالخلافة عندهم هو الأصلح لها عربياً كان أم أعجمياً(٢).

وقد ردَّ الدكتور أحمد أمين هذا الافتراض الأخير بأن إجازة الخوارج لإمامة العرب وغيرها لم يقصدوا بها تحقير العرب، وإعلاء شأن غيرهم، فإنَّ أكثرهم كانوا عرباً خُلَّصاً، والرأي هذا صدر عنهم إبان الخلاف بين علي ومعاوية، والشعوبية لم تتكون بعد، فالظاهر أنه صدر عنهم بمحض اجتهاد؛ رغبة الإصلاح في أمور المسلمين(٣).

لكن يناقض ما تقدم مِن القطع بشُعوبيته أن أبا عبيدة ألف كتباً أخرى في فضائل العرب منها: (كتاب مآثر العرب)، و(مناقب قريش وفضائلها)، و(مناقب باهلة)، و(مآثر غطفان)، و(مقاتل الأشراف)، و(مقاتل الفرسان)، و(التاج)، وغيرها(٤)، وأفنى عمره في خدمة العربية وآدابها، فكيف تُنسب إليه الشعوبية مع تأليفه لهذه الكتب، وجهوده في خِدمة العربية والعرب؟

لم أجد جواباً لهذا السؤال! وتأليفه للكتب المذكورة في فضائل العرب مما يرجح أن أبا عبيدة لم يكن شعوبياً بمعنى تحقير العرب، بل كان يرد على المتعصبين للعرب، والقادحين في الفُرس، والحاطِّين من شأنها؛ فكما ألّف في فضائل الفرس، ألف في مآثر العرب، وفي مثالبهم أيضاً، وهذا يتوافق مع القائلين بالتسوية بين العرب وغيرهم، فالاعتداد عندهم بالأعمال والهِمم والتقوى والصلاح في الأفراد لا للجنس بأكمله، ويؤيد هذا التوجيه أن أبا عبيدة عاش وسط بيئة من المتنافسين، والله أعلم.

---

(١) نوادر المخطوطات (٧/ ٣٣١ ـ ٣٣٢).
(٢) أبو عبيدة معمر بن المثنى ص: (١٠١) للدكتور نهاد الموسى.
(٣) ضحى الإسلام (١/ ٦٠).
(٤) انظر: الفهرست ص: (٥٩)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٧٠٨ ـ ٢٧٠٩)، وإنباه الرواة (٣/ ٢٨٦)، وجهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري ص: (١٧٥ ـ ١٨٣).

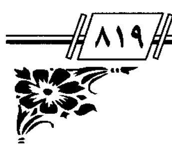

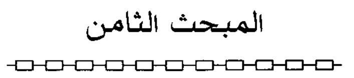

المبحث الثامن

منهج ابن السِّكِّيت[1] (ت٢٤٤هـ)[2] في تقرير العقيدة

○ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

اتهامه بالتشيع وتسببه في وفاته

ورد في كثير من المصادر أن ابن السكيت كان يتشيع، ويوالي علي بن أبي

---

(١) السكِّيت: لقب أبيه، وعرف بذلك؛ لأنه كان كثير السُّكوت، طويل الصمت. (وفيات الأعيان ٥/ ٤٤٤).

(٢) هو يعقوب بن إسحاق أبو يوسف السكيت، أصله من دورق بفارس، ثم انتقل مع والده إلى بغداد، فسكنا درب القنطرة، وأسسا فيه داراً لتعليم صبيان العامة، ثم حنّت نفسه إلى ما يتكسَّب منه، فأخذ العربية عن أبي عمرو الشيباني، والأصمعي، وأبي عبيدة، وابن الأعرابي، والفراء وغيرهم، فلما حَصَّل النحو والعربية، أخذ يختلف إلى قوم من أهل درب القنطرة، وأجروا له عشرة دراهم فأكثر في كل دفعة، ثم اتصل بعد ذلك ببشر وإبراهيم ابني هارون ـ وكانا يكتبان لمحمد بن عبد الله بن طاهر أمير بغداد ـ فجعلاه مؤدباً لأولادهما، ثم صار بعد ذلك مؤدباً لأولاد ابن طاهر نفسه، وبعد ذلك خرج إلى سامراء طمعاً في منادمة المتوكل، فاتصل به وعهد إليه تأديب ولديه المعتز والمؤيد، فغضب عليه المتوكل لتشيعه، وعهد إلى الأتراك بقتله، وكان ذلك عام ٢٤٤هـ على الأرجح. وقيل: ٢٤٣هـ أو: ٢٤٦هـ. وكان عالماً بنحو الكوفيين، وباللغة والشعر، موثوقاً بروايته، ديناً فاضلاً، ومن أشهر كتبه: إصلاح المنطق، والألفاظ، والأضداد، والقلب والإبدال.

● مصادر ترجمته: مراتب النحويين ص:(١٥١)، وتهذيب اللغة (١/ ٢٣)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(٢٠٢)، ونور القبس ص:(٣١٩)، والفهرست ص:(٧٩)، وتاريخ بغداد (١٤/ ٢٧٣)، ونزهة الألباء ص:(١٢٢)، وإنباه الرواة (٤/ ٥٠)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٤٠)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٦)، وبغية الوعاة (٢/ ٣٤٩)، وأعيان الشيعة (١٠/ ٣٠٥)، وابن السكيت اللغوي، تأليف محيي الدين توفيق، دار الجاحظ، بغداد ١٩٦٩م.

طالب وذريته[١]، وأول من وصفه بالتشيع هو ثعلب وأبو جعفر النحَّاس، وهما من طبقة تلاميذه[٢]، وأضاف أبو المحاسن التنوخي وابن خِلِّكان أنه كان يميل في رأيه واعتقاده إلى مذهب من يرى تقديم عليّ بن أبي طالب على عثمان رضي الله عنهما[٣].

ورُوي في سبب قتل ابن السكيت أنه خرج إلى سَامراء مقر الخليفة المتوكل في إحدى رحلاته، فاتصل بالمتوكل، وعهد إليه تأديب ولديه المعتز والمؤيد، وأسنى له في الرزق، ثم دعاه إلى مُنادمته، فنهاه عن ذلك بعض عارفيه، فظن به حسداً، فأجاب المتوكل وجالسه، فبينما هو مع المتوكل يوماً جاء ابناه المعتز والمؤيد، فقال له المتوكل: يا يعقوب! أيهما أحب إليك ابناي هذان أم الحسن والحسين؟ فذكر الحسن والحسين بما هما أهله وسكت عن ابنيه، وكان يتشيع، وقيل: إنه قال له: إن قنبراً خادم علي أحب إليَّ من ابنيك، فأمر المتوكل الأتراك، فسلُّوا لسانه، وداسوا بطنه، وحُمل إلى بيته، فعاش يوماً وبعض يوم، فوجَّه المتوكل إلى أبنائه عشرة آلاف درهم دية لهم[٤].

وذكر أبو جعفر النحاس في (طبقات النحاة اللغويين) أو في (أدب الملوك)[٥] بسنده إلى عبد الله بن عبد العزيز النحوي أن ابن السكِّيت استشاره

---

(١) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٠٣)، وإنباه الرواة (٤/ ٦٠)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٤١)، والآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٢٤١).

(٢) انظر: طبقات النحويين واللغويين ص:(٢٠٣)، وسير أعلام النبلاء (١٢/ ١٧)، وإنباه الرواة (٤/ ٦٠).

(٣) تاريخ العلماء النحويين ص:(٢٠١)، ووفيات الأعيان (٦/ ٣٥٩).

(٤) انظر: تاريخ العلماء النحويين ص:(٢٠٢)، وإنباه الرواة (٤/ ٥٩)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٨٤١). وقيل: إن السبب في وفاته أن المتوكل أمره أن يشتم رجلاً من قريش وينال منه فلم يفعل، فأمر القرشي أن ينال منه فنال منه، فأجابه ابن السكيت، فقال له المتوكل: أمرتُك أن تفعل فلم تفعل، فلما شتمك فعلت! فأمر به فضُرب فحمل من عنده مقتولاً. (إنباه الرواة ٤/ ٦٢).

(٥) كتابان مفقودان لأبي جعفر النحاس.

في منادمة المُتوكِّل وذكر له أنه أدناه وقرَّبه وندبه إلى منادمته، فقال له: لا تفعل، وكره له النهاية، ثم تطلَّعت نفسه إلى المُتوكِّل، فشاوره ثانية، فقال له: يا أخي أُحذرك على نفسك، فإنه سلطان، وأخشى أن تَزِلَّ بشيء، لكنه أصرَّ على مُنادمته، فقتله في أول مرة لشيء جرى بينه وبينه في أمر الحسن والحسين عليهما السلام، قال أبو جعفر: وكان أوله مِزاحاً، وكان ابن السكيت يتشيَّع، فقتله[1].

ويفهم مما سبق أن ابن السكيت كان في تشيعه على نمط قدماء الشيعة كما بيَّنه التنوخي وابن خلكان، ويبدو لي أنه تأثر بهذا النمط الذي كان سائداً في الكوفة، وأجزاء من العراق في تلك الأيام.

لكن الشيعة حملوا هذا على محمل سيء، فجعلوه عَلَماً من أعلامهم، وأدرجوه في طبقات رجالهم، وعدُّوه شهيداً مات من أجل تشيعه، جرياناً على عادتهم في الاستكثار واصطياد كل ما يشير إلى التشيع، وزعموا أنه كان من أصحاب بعض أئمتهم[2].

ـ قال آغا بزرك الطَّهراني بعد أن ذكر له أحد كتب ابن السكيت: «صاحب إصلاح المنطق، ومن أصحاب الإمام أبي جعفر محمد الجواد[3]، والإمام أبي الحسن الهادي[4] عليهما السلام، واستَشْهَد لتشيعه على يد المتوكل العباسي سنة ٢٤٤هـ، ذكره النجاشي وغيره»[5].

ـ وقال العاملي في ترجمته: «كان علماً من أعلام الشيعة، وعُظمائهم

(١) انظر: الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/ ٢٣٩ ـ ٢٤١)، ط مؤسسة الرسالة عام ١٤١٨هـ، بتصرف.

(٢) انظر: رجال النجاشي ص:(٣١٢)، وتنقيح المقال (٣/ ٣٢٩)، وروضات الجنات (٨/ ٢١٧).

(٣) هو محمد الجواد بن علي الرضا بن موسى الكاظم الإمام التاسع للاثني عشرية. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢١) ويسمونه أيضاً: محمد التقي.

(٤) هو علي الهادي بن محمد الجواد بن علي الرضا الإمام الحادي عشر للاثني عشرية، ويسمونه أيضاً: علي النقي. انظر: سير أعلام النبلاء (١٣/ ١٢١).

(٥) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٥٢٤).

وثقاتهم، ومِن خواص الإمامين محمد التقي وعلي النقي عليهما السلام... وقد ذكره الشيخ يوسف البحراني في (لؤلؤتي البحرين)[١] بقوله: وكان هذا الشيخ أي يعقوب بن إسحاق السكيت، صاحب إصلاح المنطق، من أجلاء الشيعة، وأصحاب الأئمة عليهم السلام، قال في (الخُلاصة)[٢]، وفي (كتاب النجاشي)[٣]: يعقوب بن إسحاق السكيت... أبو يوسف، كان مقدماً عند أبي جعفر الثاني، وأبي الحسن التقي والنقي عليهما السلام، ويختصان به، وله عن أبي جعفر عليه السلام رواية ومسائل، قتله المتوكل لأجل التشيع وأمره مشهورٌ»[٤].

ولم أجد عند غير هؤلاء الرافضة من جعل ابن السكيت من تلاميذ محمد الجواد وعلي النقي، فقد يكون ذلك من زياداتهم التي لا يُوثق بها، وإن صحَّ ذلك فإنَّ مصاحبته لهم لا تعني بحال من الأحوال كونه إمامياً.

وعلى كل حال فتشيع ابن السكيت ثابتٌ، لكن اعتباره من الإمامية المفهوم من صنيع مترجمي الرافضة باطلٌ ولم يقل به غيرهم، وكفى به بُطلاناً.

* المطلب الثاني *

تأثره بالتشيع في كتبه أو عَدَمه

اعتنى ابن السكيت في كتبه عامة بشرح الغريب، والأضداد، والألفاظ، والأصوات، والأمثال، وأسماء الأشياء، والمذكر والمؤنث، والمقصور والممدود، والفروق اللغوية في الأسماء والأفعال المتفقة مبنًى المختلفة معنًى وعكسه، وبالجوانب الصَّرفية كالقلب والإبدال، وشَرَح الكثير مِن الدواوين، كديوان طرفة بن العبد، والخنساء، وعُروة بن الوَرد، وعُمارة بن عقيل، وكان له

---

(١) هو (لولؤة البحرين في الإجازة لقرتي العين) ليوسف بن أحمد بن إبراهيم الدَّرازي البحراني المتوفى عام ١١٨٦هـ. والكتاب عبارة عن إجازة لابني أخويه خلف وحسين، وذكر فيه تراجم جماعة من علماء الشيعة، وتواريخهم ومصنفاتهم، وختم الكتاب بذكر ترجمته وتصانيفه. انظر: الذريعة (١٨/ ٣٧٩).

(٢) تقدم الكلام عليها في ص:(٤٩١).

(٣) هو المعروف بـ (رجال النجاشي)، تقدم مراراً.

(٤) أعيان الشيعة (١٠/ ٣٠٥ ـ ٣٠٦).

إلى جانب ذلك اهتمام بالنوادر والأشعار والأخبار[١].

وقد طالعتُ المطبوع من كتبه، وهي: (إصلاح المنطق)[٢]، و(الألفاظ)[٣]، و(المقصور والممدود)[٤]، و(الإبدال)[٥]، فلم أجد فيها ما يمت إلى التشيع بصلة.

بل إن في كتبه ما يدل على أن تشيعه المذكور في المطلب السابق تشيع بسيط، فهو يترضى ويترحم على أبي بكر وعمر وعثمان في مؤلفاته، ويقر لهم بالخلافة، ويستشهد بأقوالهم كثيراً، ويفسر غريب كلامهم، وليس عنده أي ميل لعلي بن أبي طالب، لا في ألفاظه، ولا في مشربه وهواه[٦].

قال في إصلاح المنطق: «والعُمَران: أبو بكر وعمر، فغُلِّب عمر لأنه أخف الاسمين، وقيل لعثمان رحمة الله عليه: اسلك سيرة العمرين، وقال الفرزدق:

---

(١) انظر: جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري ص:(٢٥٤ ـ ٢٥٦).

(٢) هو أشهر كتبه، وأعظمها فائدة، وعنى به معالجة داء اللحن الذي استشرى في لغة العرب، فعمد إلى أن يؤلف كتاباً في أبوابٍ يمكن بها ضبط جمهرة من لغة العرب، وذلك بذكر الألفاظ والأفعال المتفقة في الوزن الواحد مع اختلاف المعنى، أو المختلفة فيه مع اتفاق المعنى، وما فيه لغتان فأكثر، وما يُعلُّ ويُصحَّح، وما يُهمز وما لا يُهمز، وما يُشدَّد، وما تغلط فيه العامة. وقد اعتنى العلماء بهذا الكتاب ما بين شارح له، ولأبياته، ومختصر له، ومُلَخِّص، ومُهَذِّب، وحققه أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، وطبع بدار المعارف في عدة طبعات. (انظر: مقدمة إصلاح المنطق ص: ١٢ ـ ١٣).

(٣) وهو من أشهر كتبه، وهو معجم غير مرتب في المعاني، شرح فيه الكثير من الألفاظ، والأفعال، والعبارات العربية، وحققه الأب لويس شيخو اليسوعي ببيروت عام ١٨٩٥م وآخر تحقيق له هو للدكتور فخر الدين قباوة، ونشرته مكتبة لبنان عام ١٩٩٨م وعليه اعتمدتُ.

(٤) حققه الدكتور حسن شاذلي فرهود، ونشرته دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٥هـ.

(٥) حققه حسين محمد شرف، وراجعه علي النجدي ناصف، وطبع بمجمع اللغة العربية بالقاهرة ١٣٩٨هـ.

(٦) انظر: إصلاح المنطق ص:(٢٠٩، ٢٩٢، ٢٩٤، ٣٣٧، ٤٠٢، ٤٠٧ ـ ٤٠٨)، والألفاظ ص:(٦٠، ٧٣، ٣٦٢، ٣٨٥).

فَحَلَّ بسيرة العُمَرين فينا ... شفاء للقُلوب من السَّقام[١]

قال الفراء: أخبرني مُعاذ الهرَّاء قال: لقد قِيل: سيرة العمرين، قبل أن يُولد عمر بن عبد العزيز، قال أبو عبيدة: فإن قيل: كيف بُدئ بعمر قبل أبي بكر وهو قبله وهو أفضل منه؟ فقيل: إن العرب تفعل هذا، يبدؤون بالأخس[٢]، يقولون: ربيعة ومضر، وسُليم وعامر، ولم يترك قليلاً وكثيراً، قال أبو يوسف[٣]: وزعم الأصمعي، عن أبي هلال الراسبي[٤]، عن قتادة: أنه سُئل عن عتق أمهات الأولاد؟ فقال: أعتق العُمران فما بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد[٥]، ففي قول قتادة: عُمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز؛ لأنه لم يكن بين أبي بكر رحمة الله عليه وعمر رحمة الله عليه خليفة»[٦].

وإلى جانب هذا أورد في الكتاب نفسه تعريفاً للرافضة عن الأصمعي مما يدل على أنه لم يكن منهم، فإن الرافضة يكرهون هذا الاسم ولا يذكرونه في مؤلفاتهم.

قال ابن السكيت: «والرَّفض مصدر رفضتُ الشيء أرفُضُه، إذا تركته، قال الأصمعي: ومنه سُمِّيت الرَّافضة؛ لأنهم تركوا زيداً»[٧].

ونستفيد من هذا كله أن ابن السكيت كان بعيداً كل البعد من غُلاة الشيعة مع تشيعه، بحُكم أحوال كتبه وما قرره فيها، وأحوال مشايخه وتلاميذه، أما محاولة من سبق من الإمامية جذبه إلى الإمامية مع فقدانهم الدليل فليس إلا افتراءً عليه.

---

(١) ديوان الفرزدق ص:(٦٠١) بتحقيق علي فاعور، وفيه (فجاء) بدل (فحلَّ) كما هنا.

(٢) أي: المفضول أو الأصغر درجة، وليس المراد بالأخس هنا التحقير والاستهانة.

(٣) هو ابن السكيت.

(٤) هو محمد بن سُلَيم أبو هلال الراسبي البصري، صدق فيه لين، وثقه أبو داود وضعفه غيره، وأخرج له الأربعة، والبخاري تعليقاً، توفي ١٦٧هـ. انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٢٩٢)، وتقريب التهذيب ص:(٤٨١).

(٥) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى (١٠/ ٣٤٥) في كتاب عتق أمهات الأولاد، عن حِبَّان بن موسى المروزي، عن عبد الله بن المبارك، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، ورجال إسناده ثقات.

(٦) إصلاح المنطق ص:(٤٠٢).

(٧) إصلاح المنطق ص:(٧٣).

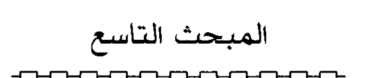

المبحث التاسع

منهج أبي حنيفة الدِّينوري (ت٢٨٢هـ)(١) في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

اتهامه بالتشيع والاعتزال ودلائله

أخبار أبي حنيفة الدينوري في المراجع قليلة، لكنها ذكرت أنه كان متفنناً، كبير الدائرة، مرتوياً مِن فنون شتى، كالهندسة، والحساب، والفَلَك، والنبات، والأنواء، إلى جانب النحو واللغة، جامعاً بين حِكمة الفلاسفة وبيان العرب، ويعدُّ كتابه (النبات) من أشهر الكتب المؤلفة في علم النبات، وعليه اعتمد الكثير من الأطباء واللغويين في تعريف النباتات كابن سِيْدَه(٢)،

---

(١) هو أبو حنيفة أحمد بن داود بن وَنَنْد الدِّينَوَري، أصله من دِينَوَر بفارس، لكنه نزح إلى بغداد، فأخذ عن ابن السكيت ولازمه، وتخرج عليه، وأخذ عن البصريين والكوفيين في بغداد، ودرس الهندسة، والفلسفة، والنبات، والأنواء، وألف فيها، وكان لغوياً، نحوياً، مهندساً، فلكياً، راوية، ثقة فيما يحكيه، على مذهب أبي حنيفة، وتوفي عام ٢٨٢هـ. وقيل قبله وبعده، وأخبار حياته في المصادر قليلة. ومن كتبه: الأخبار الطوال، والنبات، والأنواء، والجبر والمقابلة، والجمع والتفريق، وما تلحن فيه العامة، والشعر والشعراء.

• مصادر ترجمته: مروج الذهب (٢/ ٢٠٢)، والفهرست ص:(٨٦)، ونزهة الألباء ص:(٢٤٠)، وإنباه الرواة (١/ ٧٦)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٥٨)، والوافي بالوفيات (٦/ ٣٧٧)، وسير أعلام النبلاء (١٣/ ٤٢٢)، والجواهر المضية في طبقات الحنفية (١/ ١٦٨)، وبغية الوعاة (١/ ٣٠٦)، وطبقات المفسرين (١/ ٤١)، والذريعة (١٧/ ٣٣٨)، وخزانة الأدب (١/ ٥٤)، وضحى الإسلام (١/ ٤٠٦).

(٢) هو علي بن إسماعيل بن سيده أبو الحسن النحوي اللغوي الأندلسي المشهور =

وابن البَيْطَار[١]، ونسخته الأصليَّة مفقودة[٢].

وذكر الأستاذ أحمد أمين والدكتور عبد المنعم عامر أنه كان في أصفهان سنة ٢٣٥هـ يرصد الكواكب، ويضع نتائج رصده في معمله الفلكي الذي أسس بها[٣]، وفي تقديري أن ذلك كان بعد رجوعه من بغداد، ودراسته فيها.

ولم أجد أحداً وصفه بالتشيع، لكن منهجه في كتابه (الأخبار الطوال)[٤] يبرز أن لديه نزعة شيعية، مع مُيول عرقية فارسية.

وذلك أنه بدأ الكتاب بالحديث عن أولاد آدم عليه السلام، وتفرقهم في الأرض بعد تكاثرهم ووقوع التنازع بينهم، ثمَّ ـ بعرض سريع ـ ذكر الأنبياء بعده إلى إسماعيل عليه السلام، وأخبار العرب البائدة، وملوك الحبشة واليمن، ومملكة داود، وعرش بلقيس، ودولة سليمان، وبني إسرائيل، من غير أن يتقيَّد بنظم جغرافي، ولا ترتيب زمني، ولعله يحاول بهذا الربط بين تاريخ العجم وتاريخ الشعوب المجاورة[٥].

ثم دخل في التاريخ الفارسي، فبدأه بتاريخ الإسكندر وفتوحاته شرقاً وغرباً، حتى وقوفه على يأجوج ومأجوج، ثم خلص منه إلى تاريخ بلاد فارس بكثير من الإفاضة، فاستوعب ملوكهم واحداً بعد آخر، وأورد معلومات مُفَصَّلة عنهم، وذكر من أحوالهم قصصاً تاريخية لا توجد عند غيره من المترجمين، مع ذكر

= بابن سِيده، صاحب (المُحْكَم) و(المُخَصَّص)، كان لغوياً أديباً، وله شعر جيد، ويعتبر كتابه (المُحْكَم) و(المُحِيط في اللغة) من أفضل القواميس، توفي ٤٤٨هـ. انظر: بغية الملتمس ص:(٤٠٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٢٥).

(١) هو ضياء الدين عبد الله بن أحمد المالقي، الطبيب، مصنف (الأدوية المفردة)، انتهت إليه معرفة النباتات، وكان أحد الأذكياء، توفي بدمشق عام ٦٤٦هـ. انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء (٣/ ٢٢٠)، وسير أعلام النبلاء (٢٣/ ٢٥٦).

(٢) إنباه الرواة (١/ ٧٦)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، والوافي بالوفيات (٦/ ٣٧٧)، والسير (١٣/ ٤٢٢)، ومقدمة الأخبار الطوال ص:(و ـ ك).

(٣) ضحى الإسلام (١/ ٤٠٦)، ومقدمة الأخبار الطوال ص:(و).

(٤) حققه عبد المنعم عامر، ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر عام ١٩٦٠م.

(٥) الأخبار الطوال ص:(١ ـ ٢٤).

ملوك الطوائف التي عاصرتهم عرباً وعجماً، وأحوال بلادهم المذهبية والحزبية، بالإيجاز من خلال ذلك[(١)].

ثم أشار إشارات موجزة في أسطر قليلة إلى مولد الرسول ﷺ، وبعثته، وعدد سنوات لبثه في مكة والمدينة، ثم وفاته[(٢)].

وبعد ذلك واصل في تاريخ ملوك فارس الذين عاصروا ولادة النبي ﷺ فأطنب في أخبارهم، ثم لا يذكر شيئاً من تاريخ الخلفاء الراشدين، ولا الأحداث الداخلية في جزيرة العرب، مثل حروب الردة، وإنما بدأ بذكر الفتوحات الإسلامية إبان عهد عمر بن الخطاب في فارس دون غيرها من الفتوحات في الشام ومصر والمغرب، ويتتبَّع الأحداث في بلاد الفرس في خلافة عثمان حتى سقوط آخر مَلِكِهم يَزْدَجِرد[(٣)] ومقتله في سنة ٣١هـ[(٤)].

وبعد ذلك يلتفت إلى الأحداث التي وقعت بين المسلمين فيتتبَّعها بنفَس طويل، وتفصيل عجيب، فيذكر مقتل عثمان، وبيعة علي بن أبي طالب في إشارة موجزة، ثم يفصِّل تفصيلاً دقيقاً في معركة الجَمَل وصِفِّين، وظهور الخوارج، ومقتل علي على أيديهم، وبيعة الحسن، ومقتل الحسين، ثم يتعرض للحديث عن دعوة عبد الله بن الزبير، وفتنة المختار بن أبي عبيد الثقفي، وثورة ابن الأشعث[(٥)]، وثورات الخوارج المتكررة، ودور المهلب بن أبي صُفرة في إخمادهم، ويذكر الخلفاء الأمويين من خلال الأحداث الداخلية للدَّولة الأموية[(٦)].

---

(١) الأخبار الطوال ص:(٢٩ ـ ٧١). (٢) الأخبار الطوال ص:(٧٤).

(٣) هو يزدجرد بن شهريار بن كسرى أبرويز بن هرمز آخر ملوك فارس، قتل بمرو من بلاد خراسان عام ٣١هـ في خلافة عثمان بن عفان. انظر: تاريخ الأمم والملوك (٤/ ٢٩٣ ـ ٣٠٠)، ووفيات الأعيان (١/ ٤٠٥).

(٤) الأخبار الطوال ص:(٧٤ ـ ١٤٠).

(٥) هو عبد الرحمٰن بن محمد بن الأشعث بن قيس الكندي، ولاه الحجاج إمرة سجستان، ثم خرج عليه وعلى عبد الملك بن مروان، فقاتلهما، فقتل عام ٨٥هـ. انظر: سير أعلام النبلاء (٤/ ١٨٣)، والبداية والنهاية (٩/ ٥٣).

(٦) الأخبار الطوال ص:(١٤٠ ـ ٣٣٢).

ثم يؤرخ للدولة العباسية وتعاظمها حتى سقوط الدولة الأموية، وبعده للخلفاء العباسيين حتى وفاة المعتصم بن هارون الرَّشيد عام ٢٧٧هـ، ويقف عند هذا التاريخ مع أنه عاش إلى سنة ٢٨٢هـ[١].

وطريقة أبي حنيفة الدينوري في كتابه هذا هي انتقاء بعض الأحداث وبعض الروايات التي تخدم اتجاهه الفارسي والشيعي كما ظهر من السَّرد، والتركيز عليها، ومتابعتها حتى نهايتها، وبخاصة تاريخ الدولة الإسلامية، ولذلك سمى كتابه بـ (الأخبار الطوال)؛ لأنه ذكر فيه مجموعة أخبار منتقاة، لا تاريخاً شاملاً، كما أنَّه يُمَثِّل الإخباريين الذين يكثر في كلامهم الخَلْطُ والتزيد على أصول الحدث والأخبار، مع عدم التحقيق، وذكر الأسانيد على الأقل، والذي ينظر التاريخ الإسلامي من خلال كتابه لا يرى إلا صورة قاتمة من الصراع الداخلي للعصبيات، والتطاحن على المُلك والرئاسة[٢].

ومما يقوي تشيعه هذا الذي انعكس على كتابه لزومُه لابن السكيت الفارسي ذي الميول الشيعية كما مرَّ، وكان كثير الأخذ عنه، وعن أبيه، وتوثيقُ ابن النَّديم الوَرَّاق له، ووصفُه إياه بالصِّدق في الرِّواية؛ وابن النديم معروف بموالاة الشيعة لتشيعه؛ ولذلك أدرجته الإمامية في تراجمها.

قال آغا بزرك الطهراني فيه: «ومن تصريح ابن النديم بتوثيقه، وأن أكثر أخذه من يعقوب ابن إسحاق السّكِّيت النحوي الشهيد لتشيعه، وهو من أبناء الفرس: يُستظهر إمامِيَّته»[٣].

أما اعتزاله فكمثل تشيعه لم أجد أحداً أطلقه، ولكن هناك أمارات ترجح اعتزاله منها:

أ ـ تشيعه الظاهر في (الأخبار الطوال)، وكان متشيعة بغداد في عصره معتزلة، وهم بشر بن المعتمر (ت٢١٠هـ) وأصحابه من بعده.

---

(١) الأخبار الطوال ص:(٣٣٢ ـ ٤٠٦).
(٢) انظر: منهج كتابة التاريخ الإسلامي ص:(٤٢٦).
(٣) الذريعة إلى تصانيف الشيعة (١/ ٣٣٨).

ب ـ مدح أبي حيان التوحيدي له في كتابه (تقريظ الجاحظ)[١]، ووصفه إياه بحكمة الفلاسفة، وإدراجه ضمن أئمة الفلسفة، وأبو حيان فيلسوف معتزليٌّ.

قال أبو حيان: «والذي أقوله، وأعتقده، وآخذ به، وأستهام عليه: أني لم أجد في جميع من تقدم وتأخر ثلاثة لو اجتمع الثقلان على تقريظهم ومدحهم ونشر فضائلهم في أخلاقهم وعلمِهم ومصنفاتهم ورسائلهم مدى الدنيا إلى أن يأذن الله بزوالها لَمَا بلغوا آخر ما يستحقه كل واحد منهم: أحدهم هذا الشيخ الذي أنشأنا له هذه الرِّسالة، وبسببه جُشِّمنا هذه الكُلفة، أعني أبا عثمان عمرو بن بحر.

والثاني أبو حنيفة أحمد بن داود الدينوري، فإنه من نوادر الرجال، جمع بين حكمة الفلاسفة وبيان العرب، له في كل فن ساقٌ، وقَدَمٌ، ورَواءٌ، وحِكَمٌ، وهذا كلامه في (الأنواء)[٢] يدل على حظ وافرٍ من علم النجوم وأسرار الفلك، فأما كتابه في (النبات)[٣] فكلامه فيه في عروض أبدى بدويٍّ، وعلى طباع أفصح عربي، ولقد قيل لي: إن له في القرآن كتاباً يبلغ ثلاثة عشر مجلداً ما رأيتُه[٤]، وأنه ما سُبق إلى ذلك النمط، هذا مع ورعه، وزهده، وجلالة قدره.

والثالث: أبو زيد أحمد بن سهل البلخي[٥] فإنه لم يتقدم له شبيه في الأعصر الأُوَل، ولا يظنُّ أنه يوجد له نظير في مستأنف الدَّهر، ومن تصفَّح كلامه في (كتاب أقسام العلوم)، وفي (كتاب أخلاق الأمم)، وفي (كتاب نظم القرآن) وفي (كتاب أخبار السيرة)، وفي رسائله إلى إخوانه، وجوابه عما يُسأل عنه ويُبدَه به،

---

(١) كتاب مشهور له، وهو من المفقودات.

(٢) ورد في الفهرست ص:(٨٦)، وإنباه الرواة (١/ ٧٦)، وخزانة الأدب (١/ ٥٤)، وكشف الظنون (١/ ١٠٨).

(٣) ورد في الفهرست ص:(٨٦)، وإنباه الرواة (١/ ٧٧)، وخزانة الأدب (١/ ٥٤)، وكشف الظنون (٢/ ١٤٦٦).

(٤) ذكره ياقوت في معجم الأدباء (١/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩)، والسيوطي في بغية الوعاة (١/ ٣٠٦).

(٥) ولد ببلخ ونشأ بها، ثم طاف الأمصار، ولقي الكبار، وأخذ الفلسفة عن الكندي وتعمَّق بها، وبرز في الطب والطبائع، وبحث في أصول الدين، وكان فيلسوفاً متكلماً أديباً مثل أبي حنيفة الدينوري، وله مصنفات فلسفية، ودينية، وتاريخية، واجتماعية، (ت٣٢٢هـ). انظر: الفهرست ص:(١٥٣)، ومعجم الأدباء (١/ ٢٧٤).

عَلِمَ أنه بحر البحور، وأنه عالم العلماء، وما رُئي في الناس من جمع بين الحِكمة والشَّريعة سواه»[١].

غير أن أبا حنيفة الدينوري، وإن ظهرت عنده هذه الأمارات الاعتزالية العامة، إلا أنه لم يُعرف بالاعتزال؛ ولذلك لم يرد اسمه في طبقاتهم، ولا رُويت عنه في الكتب مقالاتٌ اعتزالية حسب علمي، ولعل السبب في ذلك هو اشتهاره بالفلسفة، وابتعاده عن الاحتكاك مع المعتزلة بعد مغادرته لبغداد، ورجوعه إلى دينور، ولم تكن من بلاد الاعتزال، والله أعلم.

* المطلب الثاني *

نماذج من تشيعه في بعض مؤلفاته

لم يقع إلينا من مؤلفات أبي حنيفة الدينوري سوى (الأخبار الطوال)، وهو وإن كان في التاريخ إلا أنه يستشف منه بعض النزعات الشيعية.

- ومن ذلك ميله إلى علي وأبنائه وشيعته وترضيه عليهم، دون من خالفه من الصحابة كعائشة وطلحة والزبير، ومعاوية وأصحابه مع كثرة ذكرهم له[٢].

- إسهابه وإطنابه في أخبار علي وأبنائه، والحروب التي خاضوها، ابتداءً من بيعته، فخروجه من المدينة إلى العراق، وما جرى بينه وبين معاوية من المكاتبات، فوقعة الجَمَل وصِفِّين، فقضية الحكمين، وخروج الخوارج عليه، فقتاله لهم، ثم مقتله، ومبايعة الحسن بن علي، وتنازله عن الخلافة لمعاوية، فموته، وموت معاوية، ومبايعة يزيد، فخروج الحسين من الحجاز إلى الكوفة، ومقتله في كربلاء[٣]، دون غيره من الخلفاء الراشدين، فخلافة أبي بكر لم يذكرها أصلاً، واقتصر في خلافة عمر على الفتوحات التي وقعت في بلاد فارس، وأما خلافة عثمان فاختزلها في صفحة واحدة ونصف، وغمزه بأنه ولَّى الأمصار أقاربه بعد ما عزل مَنْ كان عليها[٤]، وأما الخلفاء الأمويين فإنه لم يهتم بهم بل أشار إليهم من خلال الثورات الدَّاخلية التي وقعت في

---

(١) معجم الأدباء (١/ ٢٥٩).
(٢) الأخبار الطوال ص:(١٤٠ ـ ٢٢٥).
(٣) الأخبار الطوال ص:(١٤٠ ـ ٢٦٢).
(٤) الأخبار الطوال ص:(١١١ ـ ١٤٠).

عُهودهم وقد ركَّز عليها[١].

ـ عنايته بالدَّعوة العباسية التي قامت على الدعوة للرضا من آل محمد، والتأريخ لظهورها، وتصويره الدولة الأموية بدولة البغي والجور، ومما قاله وهو يتحدث عن انتشار الدعوة العباسية: «فساروا حتى أتوا خراسان، فكانوا يأتون كُورة بعد كُورة، فيدعون الناس سراً إلى أهل بيت نبيهم، ويبغضون إليهم بني أمية، لِمَا يظهر من جَورهم واعتدائهم، وركوبهم القبائح؛ حتى استجاب لهم بشرٌ كثيرٌ في جميع كُور خراسان»[٢].

ـ اهتمامه بالتاريخ الفارسي مقارنة بِغَيره من المؤرخين، وهذه السِّمة كانت شائعة بين الشيعة نظراً لأصولهم الفارسية.

---

(١) الأخبار الطوال ص:(٢١٨ ـ ٣٣٢). (٢) الأخبار الطوال ص:(٣٣٥).

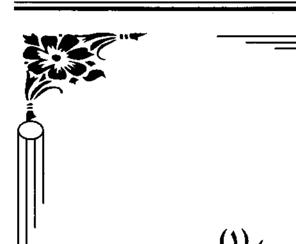

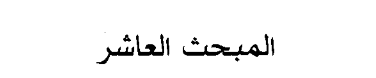

المبحث العاشر

منهج أبي بكر ابن السّرَّاج (ت٣١٦هـ)[1] في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة إجمالاً

لم يتطرق أبو بكر بن السّرَّاج في كتابه الوحيد الذي وقفتُ عليه وهو: (الأصول في النحو)[2] إلى شيء له علاقة بالعقيدة، ولا يظهر مِن ثَبْت مؤلفاته أيضاً أنه ألَّف في العقيدة، فمصنفاته تدور في اللغة، والنحو، والصَّرف، والقراءات، وما له علاقة بالأخبار والنوادر، والشِّعر والشُعراء[3].

---

(١) هو أبو بكر محمد بن السَّري المعروف بابن السّرَّاج، النحوي البغدادي، نشأ في بغداد، وأخذ النحو عن المبرد ولازمه وتخرج عليه، ثم صحب الزجاج واستفاد منه، ولم يفارق بغداد حتى مات بها في (٢٧/ ١٢/ ٣١٦هـ)، وكان نحوياً أديباً شاعراً، وإليه انتهت رئاسة البصريين بعد المبرد والزجاج، ويعتبر كتابه (الأصول في النحو) من أنفس ما أُلف في النحو وأشرفه، ومن كتبه: الأصول في النحو، ومجمل الأصول، وشرح كتاب سيبويه، واحتجاج القراء، والشعر والشعراء، ومن تلاميذه: السيرافي، والرُّماني، وأبو علي الفارسي.

• مصادر ترجمته: أخبار النحويين البصريين ص:(٨١)، وطبقات النحويين واللغويين ص:(١١٢)، ونور القبس ص:(٣٤٢)، والفهرست ص:(٦٧)، وتاريخ العلماء النحويين ص:(٤٠)، وتاريخ بغداد (٥/ ٣١٩)، وإنباه الرواة (٣/ ١٤٥)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤)، والوافي بالوفيات (٣/ ٨٦)، ووفيات الأعيان (٤/ ٣٣٩)، وسير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٣)، وبغية الوعاة (١/ ١٠٩).

(٢) حققه الدكتور: عبد الحسين الفتلي، ونشرته مؤسسة الرسالة عام ١٤٠٥هـ.

(٣) انظر: الفهرست ص:(٦٧)، وإنباه الرواة (٣/ ١٤٩)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٥).

وذكر ياقوت الحموي أن كتابه (الأصول في النحو) من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن وأحسنها؛ لأنه جمع فيه أصول العربية، وأخذ مسائل سيبويه، ورتبها أحسن ترتيب، قال: (وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه)[1]، وأضاف اليافعي[2]: أن الجوهري اعتمد عليه في مواضع من الصِّحاح[3].

ومع أنني لم أقف له على أمور تحدد منهجه العقدي، إلا أن المتتبع لدراسته وحياته، وسُلوكه في (الأصول)، يظهر له أنه لم يكن على منهج أهل السنة والجماعة.

- فمن أول الدلائل على ذلك كونه ملازماً للمبرد عاكفاً عليه، وقد قرأ عليه كتاب سيبويه وغيره، ولا يُعرف له في الكتب أستاذ آخر في حياته، سوى استفادته من الزجاج بعد موت المبرد، وقد تقدم لَدَينا أن المبرد لم يكن على منهج أهل السنة والجماعة في عقيدته، بل كان مضطرباً يميل إلى المعتزلة في بعض مسائله.

- وورد في (طبقات الأطباء) لابن أبي أصيبعة[4] أن الفارابي كان يجتمع بأبي بكر بن السّرَّاج، فيقرأ عليه صناعة النحو، وابن السّرَّاج يقرأ عليه المنطق[5]، وهذا دليل آخر؛ فإن الفارابي مشهورٌ بالفلسفة والمنطق، وكان من أبعد الناس عن أهل السنة والجماعة.

قال الذهبي في الفارابي: «له تصانيف مشهورة، من ابتغى الهُدَى منها ضلَّ

---

(١) معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤).

(٢) هو عبد الله بن أسعد بن علي اليافعي اليمني الشافعي، ولد بعدن ونشأ بها، وحج عام ٧١٢هـ فعاد إلى اليمن، ثم رجع إلى مكة، فمات بها عام ٧٦٨هـ. وكان مؤرخاً باحثاً، وله مؤلفات أشهرها: (مرآة الجنان). انظر: الدرر الكامنة (٢/ ٢٤٧)، والأعلام (٤/ ٧٢).

(٣) مرآة الجنان وعبرة اليقظان (٢/ ٢٧٠)،

(٤) هو أحمد بن القاسم بن خليفة الخزرجي، ولد بدمشق وتعلم فيها، وألف فيها كتابه: (عيون الأنباء في طبقات الأطباء)، وزار مصر عام ٦٣٤هـ. وكان طبيباً مؤرخاً، (ت٦٦٨هـ). انظر: النجوم الزاهرة (٧/ ٢٢٩)، والأعلام (١/ ١٩٧).

(٥) عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص: (٦٠٦).

وحار، منها تخرج ابن سِينا، نسأل الله التوفيق»[١].

ـ واشتهر في التراجم أن أبا بكر بن السَّرَّاج كان مُغرماً بالموسيقى والمنطق، ميَّالاً إليهما، حتى شغله ذلك عن النحو، فنهره الزَّجَّاج عن ذلك، فعاد إلى النحو من جديد، وصنَّف فيه وبرع[٢]، ولم يكن من عادات أهل السنة والجماعة في ذلك العصر الانشغال بالمنطق والموسيقى، بل كانوا يتجنبون ذلك أشد الاجتناب.

قال المرزباني: «صنف كتاباً في النحو، سمَّاه (الأصول) انتزعه من أبواب (كتاب سيبويه)، وجعل أصنافه بالتقاسيم على لَفظ المنطقيين[٣]، فأعجب بهذا اللفظ الفَلسفيون، وإنما أدخل فيه لفظ التقاسيم، فأما المعنى فهو كله من (كتاب سيبويه) على ما قسَّمه ورتبه، إلا أنَّه عَوَّل فيه على (مسائل الأخفش)، ومذاهب الكوفيين، وخالف أصول البصريين في أبواب كثيرة؛ لتركه النظر في النحو، وإقباله على الموسيقى»[٤].

❊ المطلب الثاني ❊

اتهامه بالطَّرب والموسيقى والنظر في ذلك

ورد من غير جهة في المصادر أن أبا بكر بن السَّرَّاج كان مُغرماً بالطرب والموسيقى ميالاً إليهما، منفقاً أوقاته فيهما، حتى أشغله ذلك عن صناعته النحوية[٥].

قال ابن دَرَسْتَويه[٦]: «كان ابن السَّرَّاج من أحدث غِلمان المبرد سناً مع ذكائه

(١) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤١٧).

(٢) انظر: معجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤ ـ ٢٥٣٥).

(٣) رتب ابن السَّرَّاج كتابه على الأبواب، والأقسام، والأضرب، فهو حسن الترتيب، يربط المواضع بأصلها، ويقسمها تقسيماً يُساعد على الفهم، ولذلك سمَّاه بـ (الأصول)، ولم يكن يوجد هذا في كتب من قبله.

(٤) إنباه الرواة (٣/ ١٤٩)، ولم ترد هذه العبارة في (نور القبس).

(٥) انظر: إنباه الرواة (٣/ ١٤٥)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤ ـ ٢٥٣٥)، والوافي بالوفيات (٣/ ٨٧).

(٦) هو عبد الله بن جعفر بن درستويه بن المرزبان أبو محمد الفارسي النحوي، أخذ ببغداد =

وفطنته، وكان المبرد يميل إليه ويُقَرِّبُه وينشرح له، ويجتمع معه في الخَلَوات والدَّعوات، ويأنس به، قال: ورأيتُ ابن السَّرَّاج يوماً وقد حضر عند الزجاج مُسَلِّماً عليه بعد موت المبرد، فسأل رجلٌ الزجاجَ عن مسألة، فقال لابن السَّرَّاج: أجبه يا أبا بكر، فأجابه فأخطأ، فانتهره الزَّجَّاج، وقال: لو كنتَ في منزلي لضربتُك، ولكن المجلسَ لا يحمل هذا، وقد كنَّا نُشَبِّهُك في الذَّكاء والفِطنة بالحسن بن رجاء[١]، وأنت تخطئ في مثل هذ؟! فقال: قد ضربتَني يا أبا إسحاق وأدَّبتني وأنا تاركٌ ما درستُ مذ قرأت (الكتاب) يعني كتاب سيبويه؛ لأني شُغلتُ عنه بالمنطق والموسيقى، وأنا أعاود، فعَاوَد، وصنَّف ما صنَّف، وإليه انتهت الرئاسة بعد موت الزجاج»[٢].

وقال الصَّفدي: «وكان أديباً شاعراً، إماماً في النحو، مُقبلاً على الطَّرب والموسيقى، عَشق ابن يانس المُغَنِّي[٣] وغيره، وله أخبار وهَناتٌ»[٤].

وقال الذهبي: «وكان مُكبّاً على الغناء واللَّذَّة، هَوى ابن يانس المُطرب، وله أخبار سامحه الله»[٥].

والظاهر لديَّ أن الذي كان يُدَرِّسُه الموسيقى هو الفارابي نفسه الذي كان يُدَرِّسُه المنطق؛ لأن الفارابي كان بارعاً في الموسيقى، كما كان بارعاً في المنطق، وكان يسحر النَّاس بنغمات عُوده الذي كان يضرب عليه[٦].

= عن جماعة من النحاة، وقرأ (الكتاب) على المبرد، فبرع، وكان نحوياً، جليل القدر، جيد التصانيف، شديد الانتصار لمذاهب البصريين، وله مؤلفات، توفي ٣٤٧هـ. انظر: تاريخ بغداد (٩/ ٤٢٨)، وإنباه الرواة (٢/ ١١٣).

(١) هو الحسن بن رجاء بن أبي الضحَّاك أبو علي الجرجرائي الأمير، أحد الكتاب الشعراء البلغاء الفصحاء، روى عن أبي محلم وبكر بن النطَّاح، وعنه المبرد، توفي ٢٤٤هـ. انظر: الوافي بالوفيات (١٢/ ٩)، وتهذيب تاريخ ابن عساكر (٤/ ١٧٢).

(٢) إنباه الرواة (٣/ ١٤٨ ـ ١٤٩)، ومعجم الأدباء (٦/ ٢٥٣٤ ـ ٢٥٣٥).

(٣) لم أعثر له على ترجمة، ويبدو أنه من أشكال المغنين الذين ذكرهم أبو الفرج الأصفهاني في (الأغاني).

(٤) الوافي بالوفيات (٣/ ٨٧).

(٥) سير أعلام النبلاء (١٤/ ٤٨٤).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٥/ ٤١٧).

وإضافة إلى الطرب والموسيقى كان يقول الشعر في هوى الجاريات وبعض معشوقيه.

ومما قاله في هوى جارية كان يهواها لمَّا رأى الخليفة المكتفي بالله[١] في حُسنه قادماً من الرَّقة في الوقت الذي ولي فيه الخلافة:

قايستُ بين جَمالها وفَعَالِها ... فإذا المَلاحَة والخِيَانة لا تفي
حَلَفَتْ لنا أن لا تخون عهودنا ... فكأنَّما حلفت لنا أن لا تفي
واللَّه لا كلَّمتُها ولو أنَّها ... كالشَّمس أو كالبدر أو كالمكتفي[٢]

وقال الأوَارجي[٣]: «وأنشدني ابن السَّرَّاج لنفسه لمَّا حضر ابن يانس المُغَنِّي ـ وكان من أحسن الناس وجهاً، وكان قد عَلِقَ به، وهَوِيَه ـ:

يا قمراً جدّر لَمَا استوى ... فزادني حُزناً وزادت همومي
أظنه غنَّى لشمس الضُّحى ... فَنَقَطَتْهُ طرباً بالنُّجوم»[٤]

هذا ما ورد في المصادر، ومجموعه يدل **أنه كان يحب الموسيقى والطَّرب، ويميل إليهما، مع براعته في النحو واللغة والأدب، والله يغفر لنا وله.**

---

(١) هو علي بن المعتضد بالله بن أحمد بن طلحة بن المتوكل العباسي، ولي الخلافة بعد وفاة والده المعتضد بالله عام ٢٨٩هـ ومات عام ٢٩٥هـ. انظر: تاريخ بغداد (١١/٣١٦)، وتاريخ الخلفاء ص:(٣٧٦).

(٢) طبقات النحويين واللغويين ص:(١١٢)، وإنباه الرواة (٣/١٤٦)، ووفيات الأعيان (٤/٣٤٠).

(٣) هو هارون بن عبد العزيز أبو علي الأوَارجي الأنباري الكاتب، أديب وكاتب له أخبار وحكايات، يروي عن أبي جعفر أحمد بن رستم الطبري، والعَجْوَزي وغيرهما، وذكر الخطيب أنه ألف كتاباً في مخاريق الحلاج وحِيَلِه.
انظر: طبقات النحويين واللغويين ص:(٦٩، ٧٣، ١٠٦، ١١١، ١١٢، ١٢٨، ١٣٨، ١٤١، ١٥٠)، وتاريخ بغداد (٨/١٣٤)، وإنباه الرواة (١/١٩٨، ٣/١٤٦)، وسير أعلام النبلاء (١٤/٣٣٧).
والأوارجي: نسبة إلى الأوارجة، وهي من كتب أصحاب الدواوين في الخراج وغيره.
انظر: هامش إنباه الرواة (١/١٩٨).

(٤) إنباه الرواة (٣/١٤٨).

المبحث الحادي عشر

منهج أبي حَاتم أحمد بن حمدان الرَّازي (ت٣٢٢هـ)[1] في تقرير العقيدة

۞ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في تقرير العقيدة من كتابه (الزِّينة)

ألف أبو حاتم الرازي كتابه (كتاب الزِّينَة في الكلمات الإسلامية العربية)[2] في فقه اللغة والمصطلحات، فاعتنى بالكلمات الإسلامية العربية الواردة في

---

(١) هو أبو حاتم أحمد بن حمدان بن أحمد الرَّازي، لا يعرف تاريخ ومكان ولادته، واختلف في نسبته كثيراً ما عدا (الرازي)، فقيل: اللَّيثي، وقيل: الورسامي، وقيل: الورسناني، وقيل: الكشي، وقيل: الكلائي، وقيل غير ذلك، يُقال: أصله من المغرب، من الذين أجابوا دعوة عبيد الله المهدي الفاطمي عندما قدم المغرب عام ٢٩٧هـ، ثم دخل العراق، وسمع من ثعلب وغيره، ثم خرج إلى الدَّيلم والرَّي وما وراء النهر ينشر دعوة الإسماعيلية، فاستجاب له جماعة من أهل الدَّيلم وما جاورها من الأمراء والعامَّة، ثم قتل عام ٣٢٢هـ. فقام بدعوته تلميذاه: محمد بن أحمد النسفي، وأبو يعقوب السجزي، فواصلا الدعوة الإسماعيلية، حتى قتلا عام ٣٣١هـ. ومن كتبه: أعلام النبوة، والإصلاح، والرَّجعة، وكتاب الجامع، والزينة في الكلمات الإسلامية العربية، وهو الوحيد الذي وقفنا عليه.

● مصادر ترجمته: الفهرست ص:(٢٤٠)، والفَرق بين الفرق ص:(٢٨٣)، والتبصير في الدين ص:(١٤١)، ولسان الميزان (١/ ٢٤٧)، وروضات الجنات (١/ ٨٨)، والذريعة (١٠/ ٢٢٣، ١٢/ ٩٠)، وأعيان الشيعة (٢/ ٥٧١)، وأعلام الإسماعيلية ص:(٩٧)، وتاريخ الأدب العربي (٣/ ٣٥٢)، والأعلام (١/ ١١٩)، والإسماعيلية تاريخ وعقائد ص:(٧٢٠).

(٢) يقع الكتاب مجلداً في ثلاثة أجزاء، وحقق الجزء (١) و(٢) منه حسين بن فيض الهمداني اليعبري الحَرازي، وحقق الجزء الثالث الدكتور عبد الله سلوم السامرائي.

القرآن، والأحاديث، والآثار، والفروض، والسنن، والعِبادات، والمُعاملات، وما اصطلح عليه الفقهاء وأهل العلم من العبارات، وبيَّن معانيها واشتقاقاتها، بما جاء عن أهل العربية، وأصحاب الحديث والمعاني، محتجاً عليها بالشعر والشواهد العربية، وأردف ذلك بباب عقده في شرح الأسماء الحسنى ومجموعة من المصطلحات العقدية، وختم الكتاب بباب خصَّصه لتعريف الأهواء والمذاهب التي حدثت من القرن الأول إلى زمانه(١).

ومع أنه حاول جاهداً إخفاء آرائه وميوله العقدية، وتقليد اللُّغويين من غير الشيعة في الأسلوب، والاعتناء بالجوانب اللغوية دُون العَقَدية، إلا أن المُطَّلِع في كتابه ـ وبخاصة الجزء الثَّالث الذي عَقَده للأهواء والمذاهب ـ يظهر له بجلاء منهجه المُتَكون من الرَّفض، ونَفي الصِّفَات بالكُلِّيَّة، والغُمُوض الباطني.

أما الرَّفض فقد ظهر لديه بأساليب متعددة، ولولا خشية التطويل لأوردت أقواله، ومن ذلك:

أولاً: استعمال عبارات الرَّافضة كالصَّلاة والسلام على علي وذريته، وتخصيصه بعبارة: (كرَّم الله وجهَه)، والاستشهاد بآثار باطلة منسوبة إليه وإلى أولاده، وتسميتهم بالأئمة(٢)، ونقل ما يدل على مبادئهم عنهم(٣).

---

(١) انظر: كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية ص:(٥٦ ـ ٥٨).

(٢) انظر: كتاب الزينة (١/ ٦٠، ٦٣، ٦٦، ٧١، ٧٢، ٩٩، ١٠٩، ١٤٣، ١٤٦، ٢/ ١، ١٠، ١٩، ٣٩، ٥٦، ٨٣، ١٢٠، ١٣٠، ١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٥٠، ١٥٣، ١٥٨، ١٦٧، ١٧١، ٢١٩، ٣/ ٢٤، ٣١، ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٤٨، ٥٥، ٦٤، ٧٣، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٦).

(٣) قال وهو يشرح أصحاب الأعراف (٢/ ٢١٩): «وروت الشيعة أن ابن الكَوَّاء سأل أمير المؤمنين علياً ـ كرم الله وجهه ـ عن الأعراف، فقال: نحن الأعراف، نَعْرِف شيعتنا بسيماهم، ونحن الأعراف وقوفٌ يوم القيامة بين الجنة والنار، لا يدخل الجنة إلا من عرَفَنا وعَرَفْنَاه، ولا يدخل النار إلا من أنكَرَنا وأنكَرْناه، ولو شاء الله أن يُعَرِّف نفسَه خلقَه حتى يُوَحِّدُوه لفعَل، ولكنه جعلنا سبيلَه وصراطَه، فمَن عَدَل عَن وِلايتنا، وضلَّ عنَّا، فهو مِمَّن قال الله: ﴿وَإِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ عَنِ الصِّرَاطِ لَنَاكِبُونَ ﴿٧٤﴾﴾» [المؤمنون: ٧٤].

ثانياً: مدحه للشيعة عند تعريفه بهم، وزعمه بأنه لم يُرو في ذم لقب (الشيعة) شيء من الأخبار، كما روي في المُرجئة والرَّافضة والمَارقة والقَدَرية، ثم ادَّعى أنهم أهل الجماعة، وأن أصحاب معاوية هم أهل الفُرقة والأحزاب، قال: «وسُمُّوا بالأحزاب لأنهم تحزَّبوا على الباطل، وصاروا مع المُبطل على المُحقّ»[١].

ثالثاً: جعلُه الشيعةَ هم أهل السنة والجماعة؛ لاجتماعهم على إمام حُجَّة مُؤَيَّد مُسَدَّد مُطَهَّر يقتدون به، ويستضيئون بنوره، ويقتبسون مِن علمه، ويزيل الشُّكوك والشُّبهات عنهم؛ فإن الأرض لا تخلو مِن إمام عَالِم حُجَّةٍ لله على خلقه، كُلَّمَا مضى سَلَفٌ قام مقامه خَلَفٌ، وسلبُه هذا الاسم من أهل السنة والجماعة الذين زعم أنهم لا يفزعون إلى إمام حُجَّةٍ، بل يعتمدون على عُقولهم، ويتأولون الكتاب بآرائهم، ويقيسون الدِّين بمذاهبهم، ويعولون على اختياراتهم، فإن أصابوا خافوا أن يكونوا قد أخطؤوا، وإن أخطؤوا ظنوا أنهم قد أصابوا، ثم بعد ذلك نال من أهل السنة، وزعم أنهم يَدَّعون أنهم أهل الجماعة مع ابتداعهم، واختلافهم في المذاهب والآراء، وإقامتهم على التنازع والتشاجر في الأحكام والفرائض، وتكفير بعضهم لبعض، فهم متفرقون في آرائهم، وإن اجتمعت أبدانهم، قال: «ويعنون بالجماعة اجتماعهم على ولاية مَن وليهم مِن الولاة بَرّاً كان أو فاجراً، ومعاونتهم مَن غلب وقام بالأمر، من غير معنى اجتماع على دِين»، وسمَّاهم بأهل الفرقة أو العَوَام[٢].

رابعاً: تسميته أهلَ السنة والجماعة (بالمُرجئة)؛ وذلك أنه ذكر تعريفات المرجئة المعروفة، ولم يرتضها جميعاً وأبطلها، وصحَّح بأن المرجئة هم الذين يدَّعون بأنهم أهل السنة والجماعة، والذين يجمعهم تفضيل أبي بكر وعمر على عليٍّ، كما أن التشيع لقب لازم لكل مَن فضَّل عليًّا على أبي بكر وعمر، ، قال: «وإنما سموا بذلك لأنهم أخَّروا علياً، وقدموا أبا بكر وعمر عليه»، واستدل على ذلك بأقوال بعض الشعراء[٣]، ثم حكى عن الرَّافضة أن سبب نعت المرجئة

---

(١) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٣٥ ـ ٣٨). (٢) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٢٨ ـ ٣٢).

(٣) حكى هنا أبياتاً منسوبة لمحارب بن دثار وهو من أهل السنة، والسيد الحميري وهو من =

بـ (يهود هذه الأمة) في الآثار هو؛ لأنهم شابهوا اليهود في كونهم كتموا فضائل علي ومناقبه، وجَهِلوا حقه، وتركوا ما أُمروا به من تفضيله وتقديمه، كما أن اليهود عادوا رسول الله ﷺ وكتموا ذكره الذي كان مكتوباً عندهم في التوراة، ثم تطرق إلى ألقاب فرق المرجئة (وهم أهل السنة عنده)، فجعل منهم: أصحاب الحديث، وأصحاب الرأي، والحَشَوية، والمُشَبِّهة، والمَالكية، والشَّافعية، والشكَّاك: قال لقَّبوهم بذلك (أي الشكاك)؛ لقولهم: إن الإيمان يزيد وينقص، وأنهم لم يُثبتوا الشَّهادة على من شهد الشهادتين أنه مؤمن حقاً، وشكُّوا في أمره، ويقولون: نرجو أن يكون مؤمناً[(١)].

خامساً: جعله أهل السنة والجماعة (الَّذين يسميهم المرجئة) نواصب، وزعمه أنهم سُمُّوا بذلك لبغضهم أهل بيت رسول الله ﷺ، ثم زَعَم أن النبي ﷺ نصب علياً يوم غدير خُم حين انصرف مِن حجة الوداع، وأشار إليه وأمر بموالاته، فمن نصب إماماً بإزائه فقد ناصب رسول الله ﷺ ونازعه، ودعا إلى مخالفته[(٢)].

سادساً: نيله من معاوية وعمرو بن العاص رضي الله عنهما، وزياد بن أبيه، بما يضربه مِن الأمثلة اللغوية والشِّعريَّة، والشيعة تعتبر هؤلاء من أعدائهم لمحاربتهم علياً أو أبنائه[(٣)].

سابعاً: اهتمامه الخاص بأقوال جعفر بن محمد الصَّادق، وهذا دليل على إسماعيليته؛ فإنهم يسوقون الإمامة إلى جعفر الصَّادق، ثم يحصرونها من بعده في ولده إسماعيل بن جعفر الصَّادق (ت١٣٨هـ)، ثم في ذريته[(٤)]، ويروون عنه الكثير من الأشياء الباطلَة والمُنكرة كما فعله أبو حاتم نفسه[(٥)].

= الشيعة، ولكن الأبيات على خلاف ما حملها أبو حاتم الرازي، فإن المراد بها إرجاء أمر المتحاربين من علي ومعاوية وأصحابهما إلى الله، وعدم القدح فيهم، لا على تأخير علي كما زعمه هو، فلذلك تمسك محارب بالإرجاء هنا، وشتمه الحميري؛ لأنه كان يلعن كل من خالف علياً كعادة الرَّافضة. (كتاب الزينة ٣/ ٤١).

(١) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٣٨ ـ ٤٤).

(٢) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٣٢ ـ ٣٤).

(٣) انظر: كتاب الزينة ص: (١/ ١١٣، ١١٥، ٢/ ١٥٥، ٣/ ٣٧).

(٤) انظر: الملل والنحل (١/ ١٩٩ ـ ٢٠٠).

(٥) انظر: كتاب الزينة (١/ ٦٦، ١١٧، ٢/ ٣٩، ١٣٨، ١٤٤، ١٥٠، ٣/ ٣٢، ٣٤).

وأما نفيه للصِّفات الإلٰهية: فهو واضح من كتابه (الزينة)، وهو في ذلك تابع للباطنية، فإنهم يعتقدون أن الله لا يُوصف بصفة، ولا يُسمى باسمٍ، ولا يُومأ إليه ولا يُشار، ولا ذات، ولا حي ولا ميت، ولا عرض ولا جوهرٌ، ولا قادر ولا عاجز، ولا عَالِم ولا جَاهِل، ولا كامل ولا ناقص، ولا فوق ولا تحت، إلى غير ذلك من السُّلوب، وينعتون الباري بأنه من لا تتجاسره الخَواطر، ولا تحويه المشاعر، ولا تدركه البصائر، المُنَزَّه عن الأسماء والصفات، والبريء عن الأشباه في جميع المجالات، والمُتَعَالِي عن مُشاكلة أهل الأرضين والسَّمٰوات[1]، فلا يبقى الله عندهم إلا وجوداً ذهنياً لا وجود له في الخارج، ويمتنع تحققه في الأعيان، وغُلاتهم يسلبون النقيضين عن الله، فيقولون: لا موجود ولا مَعدوم، ولا حيّ ولا مَيِّت، ولا عَالِم ولا جَاهِل، وزعموا أنهم إن وصفوه بالإثبات شبَّهوه بالمَوجودات، وإن وصفوه بالنفي شبَّهوه بالمعدومات، فوقعوا في الممتنعات عقلاً[2].

وقد نصَّ على نفيه للصفات شيخ الإسلام ابن تيمية، وأشار إلى أنه عدَّ الأئمة المشهورين كمالك والشافعي من المُشَبِّهة والمُجَسِّمَة في كتابه (الزينة)[3] عند ذكره لطوائف المشبهة، فضلاً عن عموم أهل السنة[4].

وقد أظهر هذا المنهج الباطني تجاه الصفات الإلٰهية في مظاهر عدة منها:

الأول: عند شرحه للأسماء الحسنى يذكر المعنى اللُّغوي المعروف، ثم يقول: (قال الحكيم)، ويذكر معاني غريبة تدل على مذهب الباطنية في نفي الصِّفات بالكلية عَن الله[5].

ومثال ذلك أنه لمَّا ذكر قول أهل اللغة في معنى اسمي الله (العلي والمتعالي)

---

(١) كنز الوالد ص:(١، ١٣ ـ ١٤)، والإسماعيلية تاريخ وعقائد ص:(٢٧٨).

(٢) انظر: التدمرية ص:(١٢ ـ ١٦)، أو مجموع الفتاوى (٣/ ٣ ـ ٤).

(٣) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٤٣ ـ ٤٤)، وقد أشرنا إلى ذلك في الصفحة السابقة عند ذكره لأصناف المرجئة.

(٤) انظر: منهاج السنة النبوية (٢/ ١٠٥ ـ ١٠٦).

(٥) كتاب الزينة (٢/ ٤٦، ٤٧، ٤٨، ٥١، ١٠٨، ١٠٩، ١١٠).

قال: «قال الحكيم: قُلنا: تبارك؛ لأنه خلق الخلق كله، وبارك فيه، وقدَّر لِكُلٍّ قُوتَه، ولم يبخس شيئاً حظَّه، فمنه ظهرت البركة، وقلنا: تعالى؛ لأنا رفعناه عن خَلقه، وقلنا في صفاته على خلاف صفات المخلوقين، فتعالى عن أن يناله أحدٌ بكيفيَّةٍ، فيصفه بها، واتَّضَعَ الخلقُ كُلُّه، ولم يمتنع مِن الصفات، فقيل: تعالى الله عن صفات المخلوقين، فلزم المخلوقَ اسمُ الصِّفة، ولزم الخالقَ اسمُ العلوّ والرُّبوبية، تبارك وتعالى جل وعزَّ عن الصِّفات، وهو الجَليل عنها العليُّ»[1].

الثاني: رميه أهل السنة المثبتين للصفات بالتشبيه، وتلقيبهم بالحَشَوية، وافترائه عليهم ما لم يقولوه، وحكمه على نُّصوص الصفات بالتشبيه.

ـ قال وهو يعدد ألقاب المرجئة الذين هم أهل السنة عنده: «ومن ألقابهم الحَشَوية، لُقِّبُوا بذلك؛ لاحتمالهم كل حَشو روي من الأحاديث المختلفة المتناقضة... ولروايتهم أحاديث كثيرة مما أنكره عليهم أصحاب الرأي وغيرهم من الفرق في التشبيه وغير ذلك... ويقال لهم أيضاً: المُشَبِّهَة؛ لروايتهم الأحاديث الكثيرة في التشبيه واحتمالهم الأحاديث المنكرة عند غيرهم مثل قولهم: إن الله ﷻ ينزل إلى السَّماء الدنيا في قفص من الملائكة، وأن العرش يئط من تحته كأطيط الرَّحل الجَديد، وأنه ليفضل من كل جانب أربعة أصابع... وأمثال ذلك مِمَّا يطول شرحه، فَسُمُّوا بالمشبهة لذلك»[2].

ـ ولمَّا ذكر تعريف المعتزلة قال: «وقد لقبت المعتزلة نفسها بلقب آخر، فقالوا: نحن أهل العدل والتوحيد، يعنون بالتوحيد أنهم خرجوا من شرط التشبيه، ولعمري أنهم خرجوا من شرط التشبيه، ولكنهم سقطوا عن حكم التنزيل؛ لأن ظاهر التنزيل يدل على التشبيه والتمثيل، ولا يصح تحريف التوحيد إلا بالتأويل، ومن خرج عن حكم ظاهر التنزيل من غير معرفة التأويل دخل في التعطيل»[3].

الثالث: قوله بأن الاسم غير المسمى، ونفيه للصفات من خلاله.

---

(١) كتاب الزينة (٢/ ١١٠).
(٢) كتاب الزينة (٣/ ٤٣)، وقوله: (في قفص من الملائكة) زيادة من عنده.
(٣) كتاب الزينة (٣/ ٥٠).

ذكر أبو حاتم الرازي عن أبي عبيدة قوله بأن الاسم هو المسمى[(١)]، ثم لم يرتضه، بل أيد القول بأن الاسم هو غير المسمى، ثم قال: «والكلام في هذا الباب من الفرق بين الاسم والمسمى يُتَوصَّل به إلى كثير من الكلام في اختصام الناس في القدر، وفي خلق القرآن، وإثبات الفعل ونفيه، وقد روي في بعض خطب علي كرم الله وجهه أنه فرَّق بين الصفة والموصوف، وهذا هو المعنى بعينه، وذلك حين تكلم في التوحيد، فقال عليه السلام: أول الديانة بالله معرفته، وكمال معرفته توحيده، ونظام توحيده نفي الصفات عنه؛ لشهادة العقول أن كل صفة وموصوف مخلوق، وشهادة الصِّفة أنها غير الموصوف، وشهادة الموصوف أنه غير الصفة، وشهادتهما جميعاً بالتثنية على أنفسهما[(٢)]، فالصفة والموصوف بمنزلة الاسم والمسمى، لا فرق بينهما في المعنى»[(٣)].

الرابع: نفيه لصفتي السَّمع والبَصَر والعِلْم.

قال في موضع آخر من الكتاب: «وليس يكون شيء من الله تبارك وتعالى بآلة ولا أداة، كما يقال: هو سميع بصير عليم، ليس أنه سميع بأذنٍ أو بصير بعين أو عليم بقلب، كما يكون من المخلوقين بآلات وأدوات وجوارح، وإنما يقال ذلك في الله عز وجل على حسب ما قلنا إنه على التقريب إلى الأفهام؛ لأنا لا ندرك كيفية هذه الأشياء إلا على حسب ما يكون مِنَّا بآلات، فإذا كانت مِن الله لا يُدرك كيفيَّتَها غيرُه»[(٤)].

الخامس: نفيه لصفة الرؤية.

قال في الرؤية: «وإنما يدعى بـ(يا أيها) المخاطَب والمُشاهد المدرك المشار إليه، والله عز وجل لا يدركه مخلوق، ولا يشاهده، بل يُدرك المخلوقين ويشاهدهم»[(٥)].

وأما الغُموض الباطني الذي يشير إلى مبادئ الإسماعيلية والباطنية فيفهم ذلك في مواضع كثيرة من كتابه ومنها:

أ ـ إشاراته الرَّمزية لبعض الأشياء، وأنها عبارات حِكَم لطيفة لا تعلمها

---

(١) انظر: مجاز القرآن (١/ ١٦).
(٢) شرح نهج البلاغة (١/ ٢٣).
(٣) كتاب الزينة (٢/ ٩ ـ ١١).
(٤) كتاب الزينة (١/ ٦٨).
(٥) كتاب الزينة (٢/ ٣٠).

العامَّة[١]، وإنما يختص بها العلماء، وأقوام دون آخرين، ويروي بعض تلك الأشياء الغامضة عن جعفر الصادق[٢].

قال وهو يتكلم على الأسماء الحُسنى: «فمنها ما عَلِمَه الناسُ كافةً، ومنها ما خُصَّ به قومٌ دون قومٍ، وقد قيل: إن لله ﷻ أسماء إذا دُعي بها أجاب، وإذا سئل بها أعطى، ويُمشى بها على الهواء، كما يُمشى على الأرض، واسم الله الأكبر هو مخزونٌ مكنونٌ، لا يعلمه إلا من اختصَّه الله له وأكرمه به. وَرُوِّينا عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: أول ما خلق الله ﷻ اسمٌ بالحروف غير منسوب، وباللفظ غير مُنطَق، وبالشخص غير مُجسَّد، وبالتسمية غير موصوف، وباللون غير مصبوغ، مَنْفِيٌّ مُبْعَدٌ منه الحُدود، محجوب عنه حِسُّ كلِّ مُتوهِّم، مُستتر غير مَستور، فجعله كلمة تامة على أربعة أجزاء معاً، ليس منها واحدٌ قبل الآخر، فأظهر منها ثلاثة أسماء لِفَاقة الخلق إليها، وحَجَب واحداً منها، وهو الاسم المكنون المخزون بهذه الأسماء الثلاثة التي أظهرت، فالظاهر هو الله ﷻ وتبارك وسبحان، لكل اسم من هذه أربعة أركان، فذلك اثنا عشر ركناً، ثم خلق لكل ركنٍ ثلاثين اسماً فعلاً منسوباً إليها، فهو الرَّحمٰن الرَّحيم المَلِك القُدُّوس... فهذه الأسماء وما كان من الأسماء الحسنى حتى تتمَّ ثلاثمائة وستون اسماً، فهذه نسبته لهذه الأسماء الثلاثة، وهذه الأسماء الثلاثة أركانٌ وحُجُب للاسم الواحد المَكنون المخزون بهذه الأسماء الثلاثة، وذلك قول الله ﷻ: ﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱللَّهَ أَوِ ٱدْعُوا۟ ٱلرَّحْمَٰنَ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾[٣]، ثم خزَّن وكَنَّ الاسم الواحد بهذه الأسماء الثلاثة، فلا يَعرف الاسم المكنون والاسم العظيم والاسم المخزون بالغيب إلا من ارتضى من رسول، فإذا ارتضى رسولٌ مِن الملائكة والناس كُلِّم بالاسم، وذلك قوله ﷻ: ﴿عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ فَلَا يُظْهِرُ عَلَىٰ غَيْبِهِۦٓ أَحَدًا ۝٢٦ إِلَّا مَنِ ٱرْتَضَىٰ مِن رَّسُولٍ﴾[٤]»[٥].

---

(١) العَامَّة باصطلاح الرافضة والباطنية: هم أهل السنة، انظر: كتاب الزينة (٣/ ٣١، ٣٤).
(٢) انظر: كتاب الزينة: (١/ ٦٦ ـ ٦٨، ١٢٩ ـ ١٣٠، ٢/ ٢ ـ ٣، ٥)
(٣) سورة بني إسرائيل: الآية (١١٠).
(٤) سورة الجن: الآيتان (٢٦، ٢٧).
(٥) كتاب الزينة (١/ ١٢٩ ـ ١٣٠).

ولا شك أن هذه الطلاسم ليست من كلام جعفر الصَّادق، بل هي من زنادقة الإسماعيلية، ويبدو أنهم يقصدون بها أدوار أئمة الإسماعيلية الذين يُؤَلِّهُونهم، وأحوال استتارهم، فكيف يخلق الله اسماً ثم يكون جزءًا منه؟! وقد علَّق محقق الكتاب ـ وهو إسماعيلي ـ على هذا الكلام المنسوب لجعفر الصادق، فقال: «وقد غمض الإمام جعفر الصَّادق الكلام عن الاسم المكنون المخزون، والأجزاء، والأركان الناشئة منه، وقصد فيه الاستتار والإخفاء من عامة الناس؛ لأنها أسرار أولياء الله في معرفة الله، وقد خصَّهم الله بها دون غيرهم، كما قاله المؤلف فيما سبق»[١].

ب ـ إشارته لنظرية (المُبْدِع والمُبْدَع).

تزعم الإسماعيلية أن الموجودات صادرة عن عُقول فاعلة في الكون سمَّوها (العقول العشرة)، وزعموا أنها المُحَرِّكَة لجميع المخلوقات، ونسبوا إلى العقلين الأول والثاني جميع ما في الكون مِن خلق وتدبير وتحريك للكائنات، فالعقل الأول الذي يطلقون عليه (المُبدَع)[٢] قالوا: إنه جوهر محضٌ صادر عن الله، ولا يدرك شيئاً عن صدوره، وعمن أبدعه، سوى حرفين هما (كن)، وهذا العقل هو المُحَرِّك الأول لجميع المتحركات، ومنه صدرت النفس الكُلِّيَّة (العقل الثاني) إبداعاً وانبعاثاً، وهي جوهرية محضة بالنسبة لمصدرها واتصالها به، ولها مع ذلك جانب هو صوري تتصل به مع مَن تحتها مِن عالم الكون والموجودات، ففيها منبعثان: منبعث أول، ومنبعث ثان يُعدُّ (عقلاً ثالثاً)، وعن طريق هذه العقول الثلاثة وُجدتِ الموجودات، وانفطرت المخلوقات، واستحقَّت جميع الأوصاف والأسماء الثابتة لله، وأما العقول السَّبعة الأخرى ويسمونهم بـ (الكَرُوبيين) فهي التي تُدَبِّر أمرَ الكواكب السَّيَّارة، وهي: زُحَل، والمُشتري، والمَريخ، والشَّمس،

---

(١) هامش كتاب الزينة (١/ ١٢٩).

(٢) على وزن (مُفعَل)، ويطلقون لفظ (الله) عليه أيضاً. قال الكرماني: «إن لفظ (الله) من أعظم الأسماء التي تقع على (المُبدَع) الذي هو الموجود الأول». انظر: راحة العقل ص:(١٩٥ ـ ١٩٦).

والزُّهرة، وعُطَارد، والقمر[١].

وقد بسط أبو حاتم الرازي هذه النظرية في كتبه الأخرى، وخاصة في (الإصلاح)، و(أعلام النبوة) الذين ردَّ فيهما على الفيلسوف محمد بن زكريا الرَّازي، ولم أقف عليهما، وأشار إليها في (كتاب الزِّينة) إشارات غامضة من خلال نقولات عن جعفر الصادق.

ـ قال أبو حاتم وهو يتكلم على الحُروف: «وَرُوِّيْنَا عن جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: كان أول ما توهَّم الله عز وجل شيئاً مُتَوَهَّماً، وأراد مراداً، وشاء مشيئاً، فكان توهمه ومشيئته إرادته للحروف التي جعلها الله أصلاً لكل شيء، ودليلاً على كل مُدرَك، وفَاصلاً لكل مُشكل، فَمِن تلك الحروف يُعرف كل شيء، من اسم حق، أو باطلٍ، أو فعل، أو فاعل، أو مفعولٍ، أو معنى، أو غير معنى، وعليها اجتمعت الأمور كلها، ولم يجعل للحروف عند توهمه لها شيئاً غير أنفسها بتَنَاهٍ ولا وجود؛ لأنها مُتوهَّمة بالتوهم، والتوهم في هذا الموضع أول فعل الله عز وجل الذي هو نور السمٰوات والأرض، والحروف هي مفعولة لذلك الفعل، وهي الحروف التي عليها بُني الكلام كله...»[٢] إلخ.

ـ وقال في (باب الجن والإنس): «رُوي عن أبي عبد الله جعفر بن محمد عليه السلام أنه قال: إن الله ـ جلَّ ثناؤُه ـ بعد إبداعِ الكلمة قَدَّ قِداداً من أنواع الخلق، وذلك قوله: ﴿كُنَّا طَرَآئِقَ قِدَدًا﴾[٣]، فلمَّا خلق الله الأرض أهبط تلك القِدد إلى الأرض، فقِدَّة النار يسمون الجنَّ؛ لأنها اجتنَّت الأرض فعَمِلت في الأرض، وقِدَّة الظلمة يُسَمَّون الحِنَّ، وإنما سموا الحِنَّ؛ لأنهم حنوا إلى سطحها، وأذن لهم الكلمة أن يُفجروا فيها الأنهار، وطرح إليهم غرساً، فغرسوا من الحَبِّ والنَّوى، فعمروا الأرض دهراً...»[٤].

---

(١) أصول الإسماعيلية (٢/ ٤٩٩، ٥٣١).

(٢) كتاب الزينة (١/ ٦٦ ـ ٦٧).

(٣) سورة الجن: الآية (١١)، هكذا من غير قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ﴾.

(٤) كتاب الزينة (٢/ ١٧١).

* المطلب الثاني *

اتهامه بالباطنية والإسماعيلية ودلائل ذلك

اختلف الباحثون في مذهب أبي حاتم مثلما اختلفوا في أصله ونسبه، لكن الاختلاف في مذهبه أكثر تعقيداً وأكثر تباعداً؛ فقد حكم عليه بعض العلماء بالزندقة والإلحاد، واعتناق مذهب الثَّنَوية والدَّهرية(١)، وجعله جمهور المؤرخين من الإسماعيلية الباطنية، واعتبره مرتضى بن الدَّاعي الحَسَني الرَّازي من الشَّافعية(٢)، على حين عدَّه جمع من الشيعة في الإمامية الجعفرية أو الشيعة(٣).

ومرجع هذا الاختلاف هو مذهبه الباطني الذي كان يحتم عليه التخفي والتظاهر بمذاهب تتناسب ومصلحة الدعوة لكسب الجماهير، لكنه على الرغم من هذا التستُّر، فإنه ظهر للكثير انتسابه إلى الباطنية الإسماعيلية، وإن حاول إخفاء مذهبه.

عدَّه ابن النديم من مصنفي الإسماعيلية وذكر له (الزينة)(٤)، واعتبره القاضي عبد الجبار وعبد القاهر البغدادي وأبو المظفر الإسفراييني مِن دُعاة الباطنية(٥)، وجعله الحافظ ابن حجر من دُعاة الإسماعيلية(٦)، وجرى على هذا الكثير من المتأخرين(٧).

---

(١) انظر: الفهرست ص:(٢٣٩)، ولسان الميزن (١/ ٢٤٧).

(٢) عدَّه منهم في كتابه (تبصرة العوام) انظر: مقدمة كتاب الزينة (٣/ ٩).

(٣) انظر: روضات الجنات (١/ ٨٨)، والذريعة (١٠/ ٢٢٣، ١٢/ ٩٠)، وأعيان الشيعة (٢/ ٥٧١).

(٤) الفهرست ص:(٢٤٠).

(٥) انظر: دلائل النبوة للقاضي عبد الجبار، ورقة ١٥٠ مخطوط مكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم ١٥٧٥، والفَرق بين الفرق ص:(٢٨٣)، والتبصير في الدين للإسفرائيني ص:(١٤١).

(٦) لسان الميزان (١/ ٢٤٧).

(٧) انظر: أعلام الإسماعيلية ص:(٩٧)، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية ص:(١٨٦)، وتاريخ الأدب العربي (٣/ ٣٥٢)، والأعلام (١/ ١١٩)، والإسماعيلية تاريخ وعقائد ص:(٧٢٠).

قال حسين بن فيض الله الهمداني ـ وهو من الإسماعيلية المعاصرين ـ: «وكان أبو حاتم حذراً كل الحذر في معالجة موضوع الملل والنحل الإسلامية، فقد سلك فيها مسلكه اللغوي، حتى وصفه السيوطي فعلاً بأبي حاتم اللغوي، وقد أصبح كتاب الزينة عند السيوطي مرجعاً للألفاظ الدَّخيلة في القرآن[(١)]، ومع ذلك فإن فاطمية أبي حاتم كانت من الشُّهرة والذُّيوع بحيث لا تترك مجالاً لمناقشتها، كما أن ميوله للمذهب الفاطمي لا تخفى على مَن له إلمامٌ بمبادئ هذه الدعوة، وقد أشرنا إليها في مظانها، ولم يكن أسلوبه الذي سجل به كتابه إلا وسيلة دقيقة للتأثير في الدَّارسين؛ حتى لا يتأثروا أو يصطدموا بحقيقة معتقداته الدِّينية ومُيُوله السِّياسية»[(٢)].

ولا تناقض بين من جعله من الباطنية العُبيدية الفاطمية؛ ومن جعله من الإسماعيلية، فإن الفاطميين من فرق الإسماعيلية التي يجمعها القول بإمامة إسماعيل بن جعفر الصَّادق بعد والده جعفر، مع اختلافهم فيمن بعده، وكان المهدي العبيدي يدَّعي زوراً أنه من ذرية إسماعيل بن جعفر؛ فسمَّى نفسه: عبيد الله بن الحسين بن محمد بن إسماعيل بن جعفر الصَّادق، وتلقَّب بالفاطمي، واسمه الحقيقي: سعيد بن الحسين بن عبد الله بن ميمون بن ديصان القَدَّاح، وأصله من سَلَمِيَّة بالشَّام، ثم فرَّ إلى سِجِلْمَاسة بالمغرب، ونشر هناك دعوته وبدعته[(٣)].

وقد كان لأبي حاتم نشاط كبير أوائل المائة الرابعة في نشر الإسماعيلية في الرَّي[(٤)]، وطبرستان، وأذربيجان، والدَّيلم، وأصفهان، بعد خروجه من العراق، وأجابه في دعوته الكثير من الأمراء والعوام، أمثال الأمير الدَّيلمي أسفار بن شيرويه[(٥)]، ومنافسه

---

(١) انظر: الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١١٢، ١٤٣).

(٢) انظر: مقدمة تحقيقه لكتاب الزينة (١/ ٢٢).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق ص: (٢٨٢ ـ ٢٨٣)، والملل والنحل (١/ ١٩٩ ـ ٢٠١)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ١٤١).

(٤) ومن هنا جاءت نسبته (الرَّازي)، لا أنه من أهلها.

(٥) هو أسفار بن شيرويه الديلمي، أمير الديلم، استولى على الرَّي وجرجان وطبرستان =

مرداويخ بن زيَّار[١]، وربطهم بالمهدي الإسماعيلي بالمغرب، ولدوره هذا عُرف بداعية الفاطميين في الدَّيلم، وقد كان ذلك في عصر القائم بأمر الله محمد بن المَهدي عبيد الله الفاطمي[٢].

ـ قال عبد القاهر البغدادي: «ودخل أرض الدَّيلم رجل من الباطنية يعرف بأبي حاتم، فاستجاب له جماعة من الدَّيلم منهم أسفار بن شرويه»[٣].

ـ وقال أبو المظفر الإسفراييني: «ثم خرج منهم رجل كان يُدعى أبا حاتم الرازي إلى أرض الدَّيلم، فأجابته منهم جماعة، ودخل في دعوتهم من أهل خراسان الحسين بن علي المروزي الذي كان يتولَّى هَراة ومرو الرَّوذ، ولمَّا قُتل قام بدعوته فيما وراء النهر محمد بن أحمد النسفي المعروف بالبزدوي[٤]، وأبو يعقوب السِّجزي[٥] أقام دعوته ناحية سجستان، وهذا البزدوي صنف لهم كتباً

= وقزوين وزنجان وقم، والكرج، ثم خرج عليه قائده مرداويخ بن زيار، فقتله عام ٣١٦هـ. انظر: نهاية الأرب في فنون الأدب (٢٦/ ١٠)، والنجوم الزاهرة (٣/ ٢٤٤) حوادث سنة ٣١٥هـ.

(١) هو مرداويخ بن زيار، ملك الدَّيلم والجبل، كان بنو بويه من أمرائه، وكان عاتياً جباراً سفاكاً للدماء، وقتله الترك عام ٣٢٣هـ. انظر: الكامل في التاريخ (٨/ ١٩٦)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢١٥).

(٢) انظر: تاريخ الدعوة الإسماعيلية: ص:(١٨٦)، والإسماعيلية تاريخ وعقائد ص:(٧٢١).

(٣) الفرق بين الفرق ص:(٢٨٣).

(٤) هو الداعي الإسماعيلي محمد بن أحمد النسفي، أستاذ أبي يعقوب السِّجزي، كان تلميذاً للدَّاعي الإسماعيلي بخراسان الحسين بن علي المروزي، فخلفه في نشر الدعوة بخراسان وبلاد ما وراء النهر، واستطاع أن يكسب الأمير نصر بن أحمد الساماني، لكن ابنه الأمير نوح بن نصر وقف على ضلالته مع العلماء، فقتله عام ٣٣١هـ، وله مؤلفات أشهرها: (المحصول). انظر: التبصير في الدين ص:(١٤١)، والإسماعيلية تاريخ وعقائد ص:(٧١٩).

(٥) هو إسحاق بن أحمد السِّجزي الملقب بدَندان، تتلمذ على النَّسَفي وأخذ عنه أفكاره، وعاصر أئمة الإسماعيلية الأوائل في دور الظهور، وواصل نشر الدعوة بخراسان وما وراء النهر، وكتب كتباً كثيرة، وكان ينتصر في كتبه لشيخه النسفي، فلذلك ألّف (النصرة) انتصاراً لشيخه في (المحصول) على (الإصلاح) لأبي حاتم الرازي، وقتل عام =

سمى واحداً منها (كتاب المحصول) وآخر (أساس الدعوة)، وآخر (كتاب كشف الأسرار)، وآخر (كتاب تأويل الشريعة)»[١].

ـ وقال ابن حجر: «ذكره أبو الحسن بن بابويه[٢] في (تاريخ الرَّي)، وقال: كان من أهل الفضل والأدب والمعرفة باللغة، وسمع الحديث كثيراً، وله تصانيف، ثم أظهر القول بالإلحاد، وصار مِن دعاة الإسماعيلية، وأضلَّ جماعة من الأكابر، ومات في سنة ٣٢٢هـ»[٣].

وجاء في (أعلام الإسماعيلية) أن أبا حَاتِم الرازي أسهم في النهضة العارفة بالمذهب الإسماعيلي، فبحث في الفلسفة واللغة، والتفسير والفقه، وشرح نظريات الإسماعيلية وعقائدهم، وله نظريات كثيرة في مبدأ الستر والظهور، حتى قيل: إنه أول من وجه هذين المبدأين في الإسلام توجيهاً جديداً[٤].

وإذا نظرنا إلى واقع كتبه، ومواقف الإسماعيلية منه، وموقفه منها، فإن إسماعيليته تتأكد من خلال الأمور التالية:

أولاً: ما ظهر في مؤلفاته من الإشارات الباطنية الإسماعيلية التي أشرنا إليه سابقاً في المطلب الأول.

ثانياً: تأييده لمذهب الإسماعيلية في وراثة إسماعيل بن جعفر الصادق لأبيه، وإشارة أبيه له في حياته، ثم وراثة محمد بن إسماعيل لأبيه، وتشكيكه فيما ذهبت إليه الاثنا عشرية من أن الإمام بعد جعفر الصادق هو موسى الكاظم؛ لاختلافهم بعد وفاته في ابنه علي الرضا حتى وقف قوم منهم على موسى الكاظم

= ٣٣١هـ، وقيل: كان حياً عام ٣٦٠هـ. انظر: أعلام الإسماعيلية ص:(١٥٤)، والأعلام (١/ ٢٩٣).

(١) التبصير في الدين ص:(١٤١) بتحقيق كمال يوسف الحوت.

(٢) هو علي بن عبيد الله بن الحسن بن الحسين أبو الحسن بن بابويه الرَّازي، صاحب (تاريخ الري)، سمع الحديث وضبطه، وحفظه وكتبه، وأخذ الإجازات، وجمع كتاباً كبيراً في تاريخ الرَّي لم يبيضه، وكان حافظاً جَمَّاعاً، ونُسب إلى التشيع، لكن الرافعي برَّأه من ذلك، توفي ٥٨٥هـ. انظر: التدوين في أخبار قزوين (٣/ ٣٧٢).

(٣) لسان الميزان (١/ ٢٤٧).

(٤) أعلام الإسماعيلية ص:(٩٧).

وادعوا أنه حي لم يمت، وأن علياً الرضا مات وليس له ولدٌ بالغ، وإنما ترك ابناً عمره سبع سنين وهو محمد الجواد، ولا تجوز الإمامة به، ولا الصَّلاة خلفه، ولا تحل ذبيحته، ولا تقبل شهادته لصغره، فكيف يكون إماماً؟[١].

ثالثاً: إقرار الإسماعيلية بانتسابه إليها، واعتنائها بنشر كتبه، وإدخالها له في تراجمهم[٢].

ـ فقد ذكر الدَّاعي الإسماعيلي إدريس عماد الدين القرشي اليمني (ت٨٧٢هـ) كتابه (الزِّيْنَة) في السُّبع الخامس من كتابه (عيون الأخبار)، وقال: (إن مؤلفه هو الداعي أبو حاتم أحمد بن حمدان الرَّازي)، وذكر أن أبا حاتم لمَّا ألف الكتاب حمله إلى القائم بأمر الله بن المهدي عبيد الله الفاطمي في أجزاء كثيرة، وكراريس غير مجلدة[٣].

ـ وذكر محقق كتاب (الزينة) حسين بن فيض الله الهمداني الحَرازي أن كتاب الزينة اختفى عن أنظار العلماء في القرون الأخيرة، غير أن الدعوة اليمنيَّة كانت تحتفظ به كما كانت تحتفظ طوال القرون الماضية بمعاقل الدعوة وحصونها بجبال حَراز المنيعة باليمن[٤].

ـ ومحقق كتاب (الزينة) المذكور نفسه من إسماعيلية اليمن الذين يعيشون في جبال حراز باليمن، كما أنَّ ناشر الكتاب الرئيس يوسف علي بهائي كريم جي جيون جي[٥] من إسماعيلية الهند، حسَب الظاهر مِن اسمه.

أما إدراج الإمامية له في طبقاتهم كما ذكرنا، فلا يعتبر دليلاً على اثني عشريته؛ لظهور إسماعيليته واعتراف الإسماعيلية به، إلا إذا كان المقصود من ذكره لهم إثبات تشيعه وهو ظاهرٌ، فإن الفاطميين والإسماعيلية والإمامية كلهم شيعة.

---

(١) انظر: كتاب الزينة (٣/ ٦٣ ـ ٦٤).

(٢) انظر: أعلام الإسماعيلية ص:(٩٧)، وتاريخ الدعوة الإسماعيلية ص:(١٨٦).

(٣) انظر: مقدمة محقق كتاب الزينة (١/ ٢٤، ٢٥).

(٤) مقدمة محقق كتاب الزينة (١/ ٣٢).

(٥) يوجد اسمه هكذا على صفحة الإهداء من كتاب الزينة، والإهداء من المحقق له.

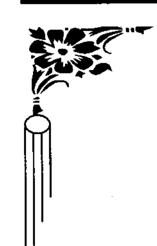

المبحث الثاني عشر

منهج ابن عبد ربِّه (ت٣٢٨هـ)(١) في تقرير العقيدة

وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه في العقيدة من كتابه (العقد الفريد)

أَلَّف ابن عبد ربه (العِقْد الفَرِيد)(٢) في المختارات الأدبية، وتخيَّره من جواهر الأدب، ونوادر الأمثال، ومحصول جوامع البيان، مع دقة المسلك، وحُسن التأليف، وبراعة الاختصار، وفضل الاختيار، وحذف الأسانيد، وجعله في خمسة وعشرين جوهرة، كل جوهرة عبارة عن كتاب في فَنٍّ من الفنون الأدبية

(١) هو أبو عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب بن حدير بن سالم القرطبي، مولى هشام بن عبد الرحمٰن بن معاوية بن هشام بن عبد الملك بن مروان، ولد على الراجح بقرطبة سنة ٢٤٦هـ ونشأ بها، وأخذ الحديث والفقه عن بقي بن مخلد، وابن وضَّاح، والخُشَني، ثم تثقف بثقافة عصره وأدبه، واستزاد من العلوم حتى برع واشتهر، ثم اتصل بالأمير عبد الله الذي تولى قرطبة عام ٢٥٧هـ ولازمه زمناً، ومدحه، فلما مات عبد الله عام ٣٠٠هـ اتصل بأخيه عبد الرحمٰن الناصر، ولازمه ومدحه بقصائد دوَّنها في(العِقد)، ولم يفارق قرطبة حتى توفي بها مفلوجاً عام ٣٢٨هـ. وكان أديباً شاعراً مؤرخاً فقيهاً، وأشهر كتبه هو (العقد)، وله ديوان مطبوع.
● مصادر ترجمته: تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس (١/ ٤٩)، ويتيمة الدهر (٢/ ٨٥)، وجذوة المقتبس ص: (٩٤ ـ ٩٦)، وبغية الملتمس ص: (١٤٨ ـ ١٥١)، ومعجم الأدباء (١/ ٤٦٣)، ووفيات الأعيان (١/ ١١٠)، وسير أعلام النبلاء (١٥/ ٢٨٣)، وبغية الوعاة (١/ ٣٧١)، وابن عبد ربه وعقده، بقلم جبرائيل سليمان جبور، بيروت ١٩٧٩م.

(٢) اعتمدت على الطبعة التي حققها الأستاذ أحمد أمين، ونشرتها لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة ١٩٥٢م.

البديعة، بحيث يقع على كُلٍّ من جانبي واسطة العِقد اثنتا عشرة جوهرة، كل منها سُمِّيت باسم التي تقابلها من الجانب الآخر، ففي أول العقد: اللؤلوة في السلطان، وفي آخره: اللؤلؤة في الفُكاهات والمُلح، وهكذا[1].

وبمطالعة كتابه (العِقْد الفَرِيْد) ظهر لي أنه مع جريانه على طريقة الأدباء الذين يجمعون بين الغَثِّ والسَّمين، والصَّحيح والسَّقيم، والمقبول والمردود، إلا أننا لم نجد فيه ما يخالف المذهب السُنِّي الذي كان يسود الأندلس في عصره، مع عدم معرفتنا لتفاصيل أقواله في المسائل العقدية، فكان بعيداً عن جميع الفِرق المشرقية؛ بدليل حمله عليهم، ووصفه إياهم بأصحاب الأهواء، وإيراده الأخبار الواردة في ذمهم والقدح فيهم، كما سنبينه لاحقاً إن شاء الله.

وإذا رجعنا إلى المسائل العقدية في كتابه نرى أنها جاءت متناثرة، لم يجمعها نظامٌ ولا منهج معين، فبعضها يظهر رأي المؤلف فيها، وبعضها يُفهم من أسلوبه أنه يقول بها، على حين أنه لم يُظهر موقفاً في بعضها، بل اكتفى بالنقل والسَّرد، وهو الغالب.

ـ ففي خطبة الكتاب: لخَّص فيه توحيد الربوبية، وأشار فيه إلى توحيد الألوهية، ونصَّ على بعض الأسماء والصفات، وألمح إلى اليوم الآخر والشفاعة[2].

ـ وفي (كتاب العلم والأدب): أورد قول الإمام مالك المشهور في الاستواء في مساق الاستشهاد، وبعد ذلك بسبعة أسطر أورد أن علياً ﷺ سُئل: أين كان ربنا قبل أن يخلق السَّمٰوات والأرض؟ فقال: «(أين) تُوجب المَكان، وكان الله ﷻ ولا مكان»[3].

ـ وفي (باب الكناية يُورَّى بها عن الكذب والكفر) من الكتاب نفسه: أورد قصصاً منها قوله: «ولمَّا ولي الوَاثق وأقعد للناس أحمد بن أبي دُؤاد ودعا إليه الفقهاء، أتي فيهم بالحارث بن مسكين[4]، فقيل له: أتشهد أن القرآن مخلوق؟

---

(١) العقد الفريد (١/ ٢ ـ ٦).
(٢) العقد الفريد (١/ ١).
(٣) العقد الفريد (٢/ ٢٢٦)، (باب عويص المسائل).
(٤) هو الحارث بن مسكين بن محمد أبو عمرو المصري، قاضيها، وشيخ أبي داود =

فقال: أشهد أن التوراة والإنجيل والزبور والفرقان، هذه الأربعة مخلوقة، ومدَّ أصابعه الأربعة، فعرَّض بها، وكنَّى عن خلق القرآن، وخلَّص مُهجته من القتل، وعجز أحمد بن نصر[(١)] فقيه بغداد عن الكناية فأباها، فقُتل وصُلب»[(٢)]. وظاهر إيراده للقصة أن القول بخلق القرآن كفرٌ عنده.

- وفي باب (قولهم في القرآن) من الكتاب نفسه، قال: «كتب المَرِيسي إلى أبي يحيى منصور بن محمد[(٣)]: اكتب إليَّ: القرآن خالق أم مخلوق؟[(٤)]، فكتب إليه: عافانا الله وإيَّاك من كل فتنة، وجعلنا وإياك من أهل السنة، ومِمَّن لا يرغب بنفسه عن الجماعة، فإنه إن تفعل فأعظم بها مِنَّةً، وإن لا تفعل فهي الهلَكَة، ونحن نقول: إن الكلام في القرآن بِدعة، يتكلَّف المُجيب ما ليس عليه، ويتعاطى السائل ما ليس له، وما نعلم خالقاً إلا الله، وما سوى الله فمخلوقٌ، والقرآن كلام الله، فانتَهِ بنفسك إلى أسمائه التي سمَّاه الله بها، فتكون من المهتدين، ولا تُسَمِّ القرآن باسم من عندك فتكون من الضَّالين»[(٥)].

وإيراد ابن عبد ربه لهذا الأثر الذي يدل على صميم عقيدة أهل السنة في هذا الباب الذي عقده للقرآن يدل على تأييده لِما فيه، وإلا لأتى بما يخالفه، أو اعتقبه.

= والنسائي، ثقة فقيه، توفي ٢٥٠هـ. انظر: تهذيب الكمال (٥/ ٢٨١)، وتقريب التهذيب ص: (١٤٨).

(١) تقدمت ترجمته ص: (٢٩٩). (٢) العقد الفريد (٢/ ٤٦٥).

(٣) هو منصور بن محمد بن أحمد بن حوثرة أبو يحيى الجرجاني العطَّار، روى عن عمار بن رجاء، وروى عنه الحافظ ابن عدي، وذكره السهمي في تاريخ جرجان. انظر: تاريخ جرجان ص: (٤٧٤).

(٤) أخرج الدارمي في الرد على المريسي ص: (٣٣٠ بتحقيق السماري)، والرَّد على الجهمية ص: (١٦٤) وعبد الله بن أحمد في السنة (١/ ١٥١) بسندهما عن معاوية بن عمار، قال: «قيل لجعفر بن محمد: القرآن خالق أو مخلوق؟ قال: ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله».

(٥) العقد الفريد (٣/ ٦٢)، والقصة موجودة أيضاً في تاريخ بغداد (٧/ ٦٢)، وسير أعلام النبلاء (٩/ ٩٧).

أما أبواب القضاء والقدر: فإنه جرى في كتابه على منهج أهل السنة والجماعة، ففي (كتاب العلم والأدب) عقد باباً سماه (باب القول في القدر)، أورد فيه جملاً من الآيات القرآنية والآثار الدالة على إثبات القدر، وردٍّ بعض الصحابة والسلف على القدرية، والجبرية، ومناظراتهم لهم، وحذرهم من الجلوس معهم، وفضَّح زعماءهم(١). وفي كتاب المواعظ والزُّهد: عقد باب (الرِّضا بقضاء الله)، وأورد تحته بعض الأقوال والحكم والأشعار المأثورة في الرِّضا بقضاء الله وقدره(٢).

ومثل ذلك جرى في مسائل الإمامة والخلافة: فقد عقد كتاباً في الخلفاء وتاريخهم وأخبارهم، بدأ فيه بخلافة أبي بكر ﵁، وما ورد فيها من استخلاف النبي ﷺ له في حياته وتقديمه له، وخبر سقيفة بني ساعدة، وفضائل أبي بكر ﵁، ثم ذكر خلافة عمر، وفضائله، ومقتله، فخلافَة عثمان، وفضائله، ومقتله، وما قالوا في مدحه ورثائه، وتبرؤ علي من دم عثمان، وما نقم الناس على عثمان، ثم ذكر خلافة علي ﵁، وفضائله، والحروب التي خاضها، وأمر الحكمين، ومقتله، وخلافة الحسن، ثم خلافة معاوية، وفضائله، وأخباره، ثم خلافة يزيد، ومقتل الحسين ﵁(٣).

وفي كتاب (الخطب) بدأ بخطب رسول الله ﷺ، ثم ثنَّاه بخطب أبي بكر، وثلَّثه بخطب عمر، ثم ربَّع بخطب عثمان، فخمَّس بخطب علي بن أبي طالب، ثم أتبع ذلك بخطب معاوية، فخلفاء بني أمية، والعباسيين، وهذا الترتيب منه يدل على اعتباره خلافة خلفاء المسلمين جميعاً على مراتبهم الزمنية(٤).

وفي أوائل الكتاب عقد باباً سمَّاه (نصيحة السُّلطان ولزوم طاعته)، أورد فيه الآيات والأحاديث والآثار الواردة في وجوب الطاعة، ثم قال: «فنصح الإمام، ولزوم طاعته، واتباع أمره ونهيه في السِّرِّ والجَهر، فرضٌ واجب، وأمر لازمٌ، ولا يتم إيمان إلا به، ولا يثبتُ إسلام إلا عليه»(٥).

---

(١) العقد الفريد (٢/ ٣٧٦ ـ ٣٨٣).
(٢) العقد الفريد (٣/ ٢١٠ ـ ٢١١).
(٣) العقد الفريد (٤/ ٢٥٦ ـ ٣٧٦).
(٤) العقد الفريد (٤/ ٥٧ ـ ١٠٧).
(٥) العقد الفريد (١/ ٩ ـ ١١).

وأما ما يتعلق بالصَّحابة والسَّلف: فإنه يترضى ويترحم على الصحابة جميعاً، وبخاصة الخُلفاء الرَّاشدين، وذكر في كتاب العلم والأدب (بابٌ مِن أخبار العُلماء والأدباء) آثاراً دالة على فضائل الخُلفاء الرَّاشدين، والصَّحابة، والتابعين، ومناقبهم، وأحوالهم[1]. ومن ذلك ما حكاه أنه ذُكِر الصَّحابة عند الحسن البصري، فقال: «رحمهم الله، شَهدوا وغِبنا، وعَلِموا وجَهِلنا، فما اجتمعوا عليه تبعنا، وما وقفوا فيه وقفنا»[2].

أما مواقفه من الفرق المخالفة لأهل السنة: فإنه عقد في (كتاب العلم والأدب) باباً سمَّاه: (باب في الغلو في الدين)، ردَّ فيه على الذين يغالون في الدِّين، ثم أردفه بباب سمَّاه: (القول في القدر)، ردَّ فيه على القدرية، وأورد فيه ما قيل في ذمهم، ثم أتبع ذلك بباب سمَّاه: (ردُّ المأمون على الملحدين وأهل الأهواء)، ذكر فيه رده على الثَّنوية وبعض الملاحدة، ثم ألحقه بباب آخر سمَّاه: (باب من أخبار الخوارج)، وآخر سمَّاه: (ردّ عمر بن عبد العزيز على شَوْذَب الخَارجي[3]، وأنهى ذلك بباب سمَّاه: (القول في أصحاب الأهواء)، ذكر فيه الرَّافضة وفرقهم، وأطال فيما قيل في قبح مذهبهم، وخبثه[4].

ولمَّا ذكر أخبار الأزارقة في (كتاب الحروب) قال: «وليس في الفرق كلها وأهل البدع أشد بصائر من الخوارج، ولا أكثر اجتهاداً، ولا أوطن نفساً على الموت، فمنهم الذي طُعن فأنفذه الرمح، فجعل يسعى إلى قاتله، ويقول: عجلتُ إليك رب لترضى»[5].

وخلاصة ما سبق: يوضح أن ابن عبد ربه لم يخالف المبادئ العامة المعروفة لأهل السنة، وأنه كان بعيداً في المغرب من جميع الفرق المشرقية، لكنا في

---

(١) العقد الفريد (٢/ ٢٢٩ ـ ٢٣٨). (٢) العقد الفريد (٢/ ٢٣٠).

(٣) هو شوذب اليشكري الخارجي، اسمه بسطام، خرج بالكوفة على عمر بن عبد العزيز عام ١٠٠هـ، فجرت بينهما مكاتباتٌ مات عمر بن عبد العزيز خلالها، فلمَّا تولى يزيد بن عبد الملك بن مروان عام ١٠١هـ أرسل إليه جيشاً فقتله عام ١٠١هـ. انظر: تاريخ الأمم والملوك (٦/ ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٧٥)، ونهاية الأرب (٢١/ ٣٥٩) وما بعده.

(٤) العقد الفريد (٢/ ٤٠٣ ـ ٤١١). (٥) العقد الفريد (١/ ٢١٩).

الوقت نفسه لا نقدر أن نقطع بأنه جرى على طريقة أهل السنة في الاعتقادات كلها؛ لعدم وقوفنا على تفاصيل أقواله في ذلك من كتبه الأدبية، ويؤخذ عليه في جميع الأحوال تساهله، وقلة تدقيقه وعدم تمحيصه للأخبار، وجمعه بين المقبول والمردود، ونقله من مصادر لا يجوز الاعتماد عليها إلا بعد التثبت، كالتوراة والإنجيل والزبور، وكتب الأوائل من الهنود والفرس والرُّوم، وكتب ابن المقفع، والجاحظ وغيرهما من الأدباء، ولم يكن هَمُّه إلا جمع الطرف والفكاهات والنوادر واستهواء الجماهير، فكان الواجب عليه التثبت والتدقيق، وانتقاء الأخبار الصحيحة، والاهتمام بالأسانيد، مِمَّا كان يرفع العهدة عنه، ويدفع الكثير من التهم التي وُجهت إلى كتابه وما جاء فيه[١].

ولابن عبد ربه مسائل فقهية انفرد بها عن أهل الأندلس، كإجازته سَمَاع الألحان والأغاني على مذهب أهل المدينة، حيث عقد كتاباً خاصاً بالغناء والألحان، أورد فيه كثيراً من الروايات التي احتج بها مجيزو الغِناء، وردَّ على من كره الغناء، وأجاب على تأويلاتهم، وخَلَص إلى القول بأن أعدل الوجوه هو: أن الغناء كالشِّعر، فحسنه حسن، وقبيحه قبيح، فإن كانت الألحان مكروهة، فالقرآن والأذان أحق بالتنزيه عنها، وإن كانت غير مكروهة فالشعر أحوج إليها[٢].

ومال أيضاً إلى القول بجواز شرب النبيذ موافقة لأهل العراق واحتجَّ له، وفرَّق بينه وبين الخمر، فقال: «ولو كان النبيذ هو الخمر التي حرمها الله في كتابه ما اختلف في تحريمه اثنان»[٣].

ونسب إليه الثَّعالبي أنه قال نظماً:

دينـنـا فـي الـسّـمـاع ديـن مَـدِيـنـي وفـي شُـربـنـا الـشـرب عـراقـي[٤]

أي: أنه يسمع الغناء على مذهب أهل المدينة وطريقهم، ويشرب النبيذ على مذهب العراقيين الذين يجيزون شُربه.

---

(١) كتب حذر منها العلماء (٢/ ٤٤ ـ ٤٥).

(٢) انظر: العقد الفريد (٦/ ٦ ـ ١٧). (٣) العقد الفريد (٦/ ٣٥٣ ـ ٣٧٢).

(٤) يتيمة الدهر (١/ ٣٦٣)، وابن عبد ربه وعقده ص: (٣٢).

وكان في شبابه مغرماً باللهو والصَّبابة والغزل، وقال في ذلك أبياتاً كثيرة، غير أنه تاب من ذلك في آخر عمره، فعمد إلى قصائده في الغزل، فمحَّصها ونقضها بمثيلاتها في الزُّهد والمواعظ، وسمَّاها (المُمَحَّصات)، وجعلها على أعاريض تلك التي قالها في الصَّبابة وقوافيها[(١)].

* المطلب الثاني *

اتهامه بالتشيع ومناقشة ذلك وتحريره

لم أر أحداً من المتقدمين اتهم ابن عبد ربه بالتشيع، وأول من غمزه بذلك ـ حسب علمي ـ هو الحافظ ابن كثير، فإنه ترجم له قائلاً: «كان من الفضلاء المكثرين، والعلماء بأخبار الأولين والمتأخرين، وكتابه (العِقْد) يدل على فضائل جَمَّة، وعلوم كثيرة مهمة، ويدل كثير من كلامه على تشيع فيه، وميل إلى الحَطِّ على بني أمية، وهذا عجيبٌ منه؛ لأنه أحد مواليهم، وكان الأولى به أن يكون ممن يُواليهم لا ممن يعاديهم»[(٢)].

وإذا حاولنا أن نتلَمَّس هذا التشيع المذكور من كتابه (العقد الفريد)، فربما تؤيده استعمالُه لعبارات الشيعة أحياناً عند ذكره لاسم علي وفاطمة وأبنائهما، كالصلاة والسَّلام عليهم، ونحو ذلك من الألفاظ التي تستعملها الشيعة[(٣)]، وعنايتُه بأخبار علي ﷺ، وبأهل بيته، وبأقوالهم، وإبرازه فضائلهم، وإيرادُه الكثير من الآثار والقصص الدَّالة على تقديمه لهم، وميله إليهم، وما شاكل ذلك[(٤)]، وغمزُه في الذين حاربوا علياً أو أبناءه، مثل قولِه في يزيد بن مُعاوية، ومسلم بن عقبة المُرِّي صاحب وقعة الحرَّة: «لا رحمهما الله»[(٥)]، وإطالتِه في

(١) انظر: معجم الأدباء (١/ ٤٦٧)، وابن عبد ربه وعقده ص: (٤٦).
(٢) البداية والنهاية (١١/ ٢١٧ ـ ٢١٨).
(٣) انظر: العقد الفريد (١/ ١٠٢، ١١٧، ٢/ ٢١٢، ٢٢٥، ٣/ ١٧٧، ٢٤١).
(٤) انظر: مثلاً: العقد الفريد (٢/ ١٠٢ ـ ١٢١، ٤/ ٣ ـ ٢١، ٦٦ ـ ٨١، ٣١٠ ـ ٣٩١)، وابن عبد ربه وعقده ص: (٨٤ ـ ٨٨)، وقد ذكر الكثير من الأمثلة الدالة على هذا الميل الذي سماه تشيعاً معتدلاً.
(٥) العقد الفريد (٤/ ٣٩١).

ذكر مساوئ زياد بن أبيه، والحجاج بن يوسف الثقفي؛ حتى أنه ذكر عن بعض التابعين تكفير الحجاج، من غير ترجيح لقولهم[(١)].

هذه بعض القرائن التي قد يعتمدها من يدَّعي تشيع ابن عبد ربه، لكنه إذا أخضعناها للمناقشة فإنها غير كافية في إثبات تشيعه.

أما القرينة اللفظية الأولى: وهي استعمال عبارات الشيعة، فإنها سرت إلى الكثير من الأدباء والكتاب والعلماء من غير الشيعة، كما رأينا الكثير من ذلك في المباحث الفائتة، فلا يكون استعمالها دليلاً على التشيع، وابن عبد ربه استعملها أحياناً، بينما يستعمل الترضي كثيراً في حق علي رضي الله وأبنائه وفاطمة، والترضي من عادة أهل السنة.

وأما اعتناؤه بأخبار علي وآله وإيراده ما يشعر بأحقيتهم بالأمر: فليس بالضرورة دالاً على تشيعه؛ فإنه كما اهتم بأخبار العلويين اهتم بأخبار الأمويين والعباسيين، وأورد منثورات الجميع وأشعارهم، على سبيل الاستطراف بها، لا تحزباً لقوم دون آخرين، وأقوى دليل على ذلك إيراده المراسلات الحادَّة التي جرت بين علي ومعاوية قبل حرب صفين[(٢)]، فلو كان ابن عبد ربه ميّالاً إلى العلويين لأخفى وجهات نظر الأمويين والعباسيين، ولم يفعل ذلك، بل اهتم بتاريخ خلفائهم وأبرزه[(٣)].

وأما غمزه بعض المحاربين لعلي وآله: فهذا لا شك فيه صحيح، كما أشرنا إليه آنفاً، وهي عادة سيئة جرى عليها بعض الأدباء واللغويين، حتى إنَّ بعضَهم كان يلعن يزيد بن معاوية، وعبيد الله بن زياد، ووالده زياد بن أبيه، والحجَّاج بن يوسف، وغيرهم من ولاة بني أمية[(٤)].

---

(١) العقد الفريد (٥/ ٣ ـ ٥٧). (٢) العقد الفريد (٤/ ٣٣٢ ـ ٣٣٦).

(٣) انظر: العقد الفريد (٤/ ٣٦٢ ـ ٤٦٩، ٥/ ١١٣ ـ ١٣١).

(٤) سبق ذلك عن ابن دريد كما في ص: (٣٣٦)، وفي تهذيب اللغة (١/ ٦٨) لعن عبيد الله بن زياد، وفي الأغاني (٢٠/ ٧٧) لعن زياد بن أبيه. قال ابن تيمية في منهاج السنة النبوية (٤/ ٥٦٧ ـ ٥٧٠): «والجواب أن القول في لعنة يزيد كالقول في لعنة أمثاله من المُلوك الخلفاء وغيرهم، ويزيد خير من غيره، خير من المختار بن أبي عبيد الثقفي أمير العراق، الذي أظهر الانتقام من قَتَلة الحُسين... وخير من الحجاج من يوسف، فإنه =

والذي رأيتُه بخُصوص ابن عبد ربه أنه بريء من التشيع، كما يدل عليه تعريفه للرَّافضة والشيعة في باب عقده للرَّافضة حيث قال: «إنما قيل لهم: رافضة؛ لأنهم رفضوا أبا بكر وعمر، ولم يرفضهما أحد من أهل الأهواء غيرهم، والشيعة دونهم، وهم الذين يُفَضِّلون علياً على عثمان، ويتولَّون أبا بكر وعمر، فأما الرَّافضة فلها غلو شديد في علي، ذهب بعضهم مذهب النصارى في المسيح، وهم السبئيَّة أصحاب عبد الله بن سبأ، عليهم لعنة الله»[١].

لكن فيه انحراف عن الأمويين الذين حاربوا أبناء علي رضي الله عنه، تأثراً بالأخبار الباطلة التي دوَّنها رواة الشيعة عنهم، لا عن الأمويين كلهم؛ فهو لم يُقدم علياً على الخلفاء، ولا على عثمان رضي الله عنه، ولم ينل من الصَّحابة، بل أغرق في الثناء والترضي عليهم، وأكثر من ذكر فضائلهم وأقوالهم وأحوالهم، ويترضَّى ويترحَّم كثيراً على أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها[٢]، وعلى أمير المؤمنين معاوية بن أبي سفيان[٣]، وعقد باباً في ذكر فضائله[٤]، وأسرف في ذكر أقواله، وسَرَد قصصاً دالة على حِكَمه وحِلْمه ودَهائه[٥]، وعقد فصلاً في فضل بني هاشم وبني أمية[٦]،

= أظلم من يزيد باتفاق الناس، ومع هذا فيقال: غاية يزيد وأمثاله من الملوك أن يكونوا فساقاً، فلعنة الفاسق المُعَيَّن ليست مأموراً بها، إنما جاءت السنة بلعنة الأنواع... وقد تنازع الناس في لعنة الفاسق المُعَيَّن، فقيل: إنه جائز، كما قال ذلك طائفة من أصحاب أحمد وغيرهم، وقيل: إنه لا يجوز، كما قال ذلك طائفة أخرى من أصحاب أحمد وغيرهم، والمعروف عن أحمد كراهة لعن المُعَيَّن كالحجاج بن يوسف وأمثاله، وأن يقولوا كما قال الله: ﴿أَلَا لَعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾... ومن جوَّز من أهل السنة والجماعة لعن الفاسق المُعَيَّن، فإنه يقول: يجوز أن أصلي عليه وأن ألعنه، فإنه مستحق للثواب مستحق للعقاب، فالصلاة عليه لاستحقاقه الثواب، واللعنة له لاستحقاقه العقاب، فيرحم من وجه، ويبعد عنها من وجه آخر».

(١) العقد الفريد (٢/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥)، ثم بدأ يذكر أصناف الرافضة، وما قيل فيهم.
(٢) العقد الفريد (١/ ٥٩، ٩٧، ١٣٩، ٢١٦، ٢/ ٢٩١، ٢٩٥، ٣/ ٢٣١).
(٣) العقد الفريد (١/ ١٠٤، ٢/ ٦٧، ٦٨، ٦٩، ١٠٨، ١١١، ١١٣، ١١٩).
(٤) العقد الفريد (٤/ ٣٦٣).
(٥) انظر فهارس العقد الفريد عند (معاوية) من الطبعة التي حققها أحمد أمين.
(٦) العقد الفريد (٣/ ٣١٥).

وله تقدير خاص لعمر بن عبد العزيز[١]، وأرَّخ لمُلوك الأمويين في الأندلس، وقال قصائد مدوية في تأريخ مغازيهم وحروبهم وانتصاراتهم على الكفار[٢]، وأورد قبائح ومعايب الرَّافضة والسبئيَّة والشِّيعة، وجعلهم جميعاً من أهل الأهواء[٣]، ووصم المختار بن أبي عبيد الثقفي الذي كان يتشيَّع ويدَّعي مُوالاة أهل البيت بقُبح مذهبه[٤].

ولو لم تكن هذه الأمور صحيحة لَمَا نقمت الرافضة على ابن عبد ربه فيما أورده في كتابه عن السَّلف وغيرهم من ذمٍّ للرَّافضة والشيعة، وتعداد لقبائحهم المُنكرة التي خالفوا بها المسلمين، ووافقوا بها اليهود، كما فعله العاملي[٥].

وقد اعتبر الدكتور جبرائيل سليمان جبور ابن عبد ربه شيعياً معتدلاً بناءً على ميلِه لعلي وآله دون مبالغتة في ذلك، ولعنِه الذين غلوا في علي كالسبئية والرافضة، وأخذه بالاعتدال والتوسط في الكثير من الأمور التي ذكرها في كتابه[٦].

ولا عبرة لكلامه هذا؛ فكيف جعله معتدلاً في شيعيته وليس بشيعي أصلاً؟ وإنما الذي ثبت هو انحرافه عن بعض الأمويين، ولا يلزم من انحرافه عن بعضهم أن يكون شيعياً.

---

(١) العقد الفريد (٤/ ٤٣٢ ـ ٤٤٠).
(٢) العقد الفريد (٤/٤٨٨ ـ ٥٢٧).
(٣) العقد الفريد (٢/٤٠٣ ـ ٤١١).
(٤) العقد الفريد (٤/ ٤٠٥).
(٥) انظر: أعيان الشيعة (١/ ٥٨).
(٦) ابن عبد ربه وعقده ص:(٨٨ ـ ٨٩).

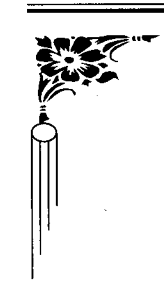

المبحث الثالث عشر

منهج أبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)(١) في تقرير العقيدة

◌ وفيه مطلبان:

* المطلب الأول *

منهجه الشيعي ومؤلفاته فيه

هناك شبه إجماع بين المؤرخين أن أبا الفرج الأصفهاني كان شيعياً يميل إلى العلويين، وينتقص من بني أمية، ويحط من قدرهم، رغم أمويته وانتسابهم إليهم.

---

(١) هو أبو الفرج علي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم بن عبد الرحمٰن بن مروان بن عبد الله بن مروان بن محمد الأموي الأصفهاني، ولد في أصفهان عام ٢٨٤هـ، ونشأ ببغداد والكوفة، فأخذ عن ابن دريد، وابن الأنباري، ونفطويه، وجَحظة، وجماعة من المحدثين والإخباريين، ولمَّا ذاع صيته اتصل بالوزير الحسن بن محمد المهلبي وصَاحَبَه، ثم صار كاتباً في ديوان ركن الدولة البويهي، ونال عنده حظوة عالية، ولم يزل ببغداد حتى توفي بها عام ٣٥٦هـ. وكان إليه المنتهى في الأخبار وأيام الناس والشعر والغناء والمُحاضرات، لكنه لم يكن أميناً فيما ينقله، ولا مميزاً بين الحقيقة والخيال، فاتَّهمه بالكذب غير واحد، ومن كتبه: الأغاني، ومقاتل الطالبيين، والأخبار والنوادر، والدِّيارات، والخَمَّارين والخَمَّارات.

● مصادر ترجمته: يتيمة الدهر (٣/ ١٢٧)، والفهرست ص:(١٢٧)، وتاريخ بغداد (١١/ ٣٩٨)، والمنتظم (١٤/ ١٨٥)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥١)، ومعجم الأدباء (٤/ ١٧٠٧)، ووفيات الأعيان (٣/ ٣٠٧)، وسير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٠١)، وميزان الاعتدال (٣/ ١٢٣)، والبداية والنهاية (١١/ ٢٦٣)، ولسان الميزان (٥/ ١٣)، وأعيان الشيعة (٨/ ١٩٨)، وأبو الفرج الأصفهاني وكتابه الأغاني، بقلم محمد عبد الجواد الأصمعي، دار المعارف بمصر، والسيف اليماني في نحر الأصفهاني، تأليف وليد الأعظمي.

ـ قال محمد بن أبي الفوارس: «كان أبو الفرج الأصفهاني أموياً، وكان يَتشيَّع»[(١)].

ـ وقال ابن الجوزي: «كان يتشيَّع، ومثله لا يُوثق بروايته، فإنه يُصَرِّح في كتبه بما يُوجب عليه الفِسق، ويُهَوِّن شُرب الخمر، وربما حكى ذلك عن نفسه، ومن تأمَّل كتابه الأغاني رأى كل قبيح ومنكر»[(٢)].

ـ وذكر ابن الأثير[(٣)]، وأبو الفِداء إسماعيل[(٤)]، وابن كثير[(٥)]، والذَّهبي[(٦)]، وابن تَغْرِي بَردي[(٧)]، وابن العِمَاد الحنبلي[(٨)] وغيرهم أنه أموي شيعي، وتعجبوا من ذلك.

وقد اختلف في سبب تشيعه، فقيل: إنه كان يُصانع البويهيين الذين عاش في أكنافهم، ونال الحظوة منهم، فإنه كان كاتباً في ديوان ركن الدولة البويهي، وكان ركن الدولة يتعهد العلويين بالأموال الكثيرة والمنح الجزيلة لتشيعه[(٩)]، والذي يدل على هذا التصنع صلتُه بالحكام الأمويين في الأندلس، فإنه كان يصنف الكتب لهم ويُسَيِّرها إليهم سرّاً، فيأتيه الإنعام عليها سرّاً[(١٠)]، وقيل: إنه ورث التشيع من أمه التي كانت من آل ثَوَابَة، وكانت أسرة آل ثوابة مسيحية، ثم اعتنقت الإسلام، ومالت إلى التشيع، واشتهروا به، وإلى هذا الرأي مال الدكتور محمد أحمد خَلَف الله[(١١)]، وقيل: إن سبب تشيعه هو نشأته بالكوفة، فقد كانت مركز التشيع في العراق منذ خلافة علي رضي الله عنه[(١٢)].

---

(١) تاريخ بغداد (١١/ ٤٠٠)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٣).

(٢) المنتظم في تاريخ الأمم والملوك (١٤/ ١٨٥).

(٣) الكامل في التاريخ (٧/ ٢٥).

(٤) المختصر في أخبار البشر (٢/ ١٠٨).

(٥) البداية والنهاية (١١/ ٢٦٣).

(٦) سير أعلام النبلاء (١٦/ ٢٠٢).

(٧) النجوم الزاهرة (٤/ ١٥).

(٨) شذرات الذهب (٣/ ١٩).

(٩) أثر التشيع على الروايات التاريخية ص: (٢٨٥ ـ ٢٨٦)، والسيف اليماني في نحر الأصفهاني ص: (١٨).

(١٠) تاريخ بغداد (١١/ ٣٩٨)، وإنباه الرواة (٢/ ٢٥٢).

(١١) صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني الرَّاوية ص: (٤٨) للدكتور محمد أحمد خلف الله.

(١٢) المصدر السابق ص: (٤٨).

ويظهر من صنيع أبي الفرج في بعض مصنفاته أنه وإن كان شيعياً في منهجه إلا أنَّه لم يكن رافضياً؛ فهو يترضَّى عن الصَّحابة جميعاً، وذمَّ السيِّد الحميري؛ لأنه كان يسب أصحابَ رسول ﷺ وأزواجَه في شِعره ويطْعن فيهم، وامتنع من قَبول مرويات بعض الرواة واصفاً إياه بأنه إمامي، وأن تعصبه لمذهبه يحمله على الكذب ليوافق هواه[1]، وهذا كله يرجح ما ذهب إليه الطُّوسي وآغا بزرك الطهراني من أنه كان زيدي المذهب ولم يكن إمامياً، وذلك يوافق القول بتشيعه[2].

وأما الكتب التي ألفها في التشيع فهي: (مقاتل الطَّالبيين)، و(الأغاني)، ويتعلق الأول بأخبار من قُتل من ولد أبي طالب، أو احتيل في قتله بالسم، أو هرب من السلطان فمات أثناء اختفائه، أو حُبس فهلك في حبسه، وما يشابه ذلك، ابتداءً من جعفر الطيَّار في زمن ﷺ إلى زمن تأليفه للكتاب، دون ذكر من مات موتة طبيعية، واشترط ذكر من قُتل وكان على منهج أسلافه، دون من حاد عنه، أو كان خروجه على سبيل الفَساد والعبث[3].

وأظهر تشيعه في هذا الكتاب من خلال تباكيه على الطَّالبيين، والميل المطلق نحوهم، وتسجيل بطولاتهم، وخُطَبهم، وأشعارهم، ورسائلهم، وما قيل فيهم وبسببهم من الأشعار، وتصويرهم مظلومين مضطهدين دائماً، والمناوئين لهم جَوَرَة ظلمة كذلك، من غير نظرة موضوعية في الأمور، ولا تفحص لأسباب القتل أو الحبس، ولا إعطاء كل ذي حق حقه.

أما (الأغاني) فهو موسوعة أدبية، جمع فيه أخباراً شتى في الأدب، والشِّعر، والأغاني، والنوادر، والفكاهات، إلى أغراض متفرقة في التفسير، والحديث، والسِّيرة، والفقه، واللغة، وأخبار الفتوح، وأحوال الخلفاء، والأمراء والوزراء، والعلماء، والأدباء، وسروات الناس، وسفلتهم، وأمور اجتماعية أخرى، من الجاهلية إلى العصر العباسي الذي عاش فيه، وقد

(١) انظر: الأغاني (٧/ ٢٢٩)، ومقاتل الطالبيين ص:(٥١٨).
(٢) الفهرست ص:(١٩٢)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢/ ٢٤٩، ٢١/ ٣٧٦).
(٣) مقاتل الطالبيين ص:(٤ ـ ٥).

حشاه بالمُجون والفضائح، والمُسامرات، والفكاهات، والخرافات، والأساطير، وآلف بين الثقات والكذابين، وبين الزُّهَّاد والفُسَّاق، والصَّالحين والطَّالحين، من غير تمييز بين الجد والهزل، والكذب والصدق، مع التزامه بالأسانيد في حكاياته[(١)].

وأبرز تشيعه في هذا الكتاب من خلال ميله للعلويين والشيعة، وإساءته للأمويين خاصة وللعباسيين، وستره لحسناتهم، وكشفه لمساوئهم، وما نقله عنهم من أخبار شنيعة، وأمورٍ فظيعة، نقلها من الإخباريين، والكذَّابين، والوضَّاعين، مِمَّا لا صحة له في الغالب[(٢)].

وللشيعة اهتمام بالكتابين المذكورين مِمَّا يدل على موافقتهما لهواهم، فكان عضد البويهي والصَّاحب بن عباد يستصحبان (الأغاني) حضراً وسفراً، واستغنى به الصاحب عمَّا كان يحمل في أسفاره من كتب الأدب، ولمَّا وصل الكتاب إلى سيف الدولة الحمداني كافأ المؤلف بألف دينار واعتذر له، واختصره محمد حسين آل كاشف الغطاء في كتاب سماه (المغني عن الأغاني)[(٣)]، وجعله العاملي قمة كتب الأدب بالإطلاق[(٤)]، ولبعضهم تعليقات فارسية على (مقاتل الطالبيين) تعتبر شرحاً له[(٥)].

* المطلب الثاني *

نماذج من تشيعه في كتبه والرَّد عليها

تشيع أبي الفرج الأصفهاني منتشر في كتبه، والروايات التي تشير إلى تشيعه كثيرة جداً، وبخاصة في (الأغاني)، وأشار إلى بعضها الباحث: وليد الأعظمي في كتابه (السَّيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني)[(٦)].

---

(١) السيف اليماني في نحر الأصفهاني ص:(٤٤)، وكتب حذر منها العلماء (٢/ ٢٤ ـ ٤٣).
(٢) السيف اليماني في نحر الأصفهاني ص:(١٢٦ ـ ١٨٣).
(٣) معجم الأدباء (٤/ ١٧٠٧ ـ ١٧٠٨)، والذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠).
(٤) أعيان الشيعة (٨/ ٢٠٠).
(٥) انظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة (٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠، ٢١/ ٣٧٦).
(٦) ص:(١٢٦ ـ ١٨٣).

ويفهم تشيعه من كلامه على تراجم أصحاب علي وشيعة أبنائه[١]، ومن كلامه على تراجم الأمويين وأعوانهم[٢]، ومن الرِّوايات الهائلة الدَّالة تارة على الميل للعلويين والهاشميين، وتارة على النيل من بني أمية والطَّعن فيهم، وهي كثيرة جداً يصعب حَصرها[٣].

أما مثال التراجم فترجمته لأبي الطفيل، والوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان تدلان دلالة واضحة على ما أشرنا إليه:

ـ قال في ترجمة أبي الطفيل عامر بن واثلة بن عبد الله: «وله صحبة برسول الله ﷺ ورواية عنه، وعُمر بعده عمراً طويلاً، وكان مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وروى عنه أيضاً، وكان من وجوه شيعته، وله منه محل خاصٌّ يُستغنى بشهرته عن ذكره، ثم خرج طالباً دمَّ الحسين مع المختار بن أبي عبيد، وكان معه حتى قُتل، ثم أفلت هو، وعمّر أيضاً بعد ذلك»[٤].

ـ وقال في ترجمة الوليد بن يزيد بن عبد الملك: «وكان الوليد من فتيان بني أمية وظرفائهم وشُعرائهم، وأجوادهم وشعرائهم، وكان فاسقاً خليعاً متهماً في دينه، مَرْمِيّاً بالزَّندقة، وشاع ذلك من أمره وظهر حتى أنكره الناس فقُتل، وله أشعار كثيرة تدل على خبثه وكفره، ومن الناس من ينفي عنه وينكره، ويقول: إنه نُحِله وألصق به، والأغلب الأشهر غير ذلك»[٥].

والمقارنة بين الترجمتين تدل على مفارقة كبيرة، أراد في الأولى رفع شأن صاحبها؛ لكونه من أصحاب علي رضي الله عنه وإن كنا لا ننكر فضله لصحبته، بينما استهدف في الثانية وضع صاحبها لأنه خليفة أموي، وما ذكره من خبر الزندقة والكفر لا شك باطل، فكيف يكون خليفة المسلمين أحد الزنادقة الأخباث، إن ذلك من مؤرخي الشيعة وإخبارييهم الذين شوَّهُوا تاريخ بني أمية كالمَدائني، وأبي الفرج الأصفهاني، والمسعودي، واليعقوبي، وغيرهم.

---

(١) انظر مثلاً: الأغاني (١٢/ ٢٩٧، ١٥/ ١٤٧، ١٧/ ١).
(٢) انظر مثلاً: الأغاني (٧/ ٢) وما بعده. (٣) انظر مثلاً: (٤/ ٣٤٣ ـ ٣٥٣).
(٤) الأغاني (١٥/ ١٤٧). (٥) الأغاني (٧/ ٢).

ومن أمثلة ميله إلى العلويين والهاشميين وطعنه في الأمويين ما يلي، وهي كثيرة جداً:

ـ قال وهو يؤرخ لكُتب المثالب: «إن أصل المثالب زياد[1] لعنه الله، فإنه لمَّا ادُّعِي إلى أبي سفيان وعلم أن العرب لا تقر له بذلك، مع علمها بنسبه، ومع سوء آثاره فيهم، عمل كتاب المثالب، فألصق بالعرب كلها كل عيب وعار، وحق وباطل، ثم بنى على ذلك الهيثم بن عديّ[2]، وكان دَعيّاً، فأراد أن يعرَّ أهل البيوتات تشفياً منهم، وفعل ذلك أبو عبيدة معمر بن المثنى، وكان أصله يهودياً، أسلم جده على يدي آل أبي بكر الصديق رضي الله عنه، فانتمى إلى ولاء بني تيم، فجدَّد كذب زياد، وزاد فيه، ثم نشأ غيلان الشُّعوبي[3] لعنه الله، وكان زنديقاً ثَنَوياً، لا يُشك فيه، عُرف في حياته بعضُ مذهبه، وكان يُورِّي عنه في عوراته للإسلام بالتشعب والعَصبية، ثم انكشف أمره بعد وفاته، فأبدع كتاباً عمله لطاهر بن الحسين[4]، وكان شديد التشعب والعصبية، خارجاً عن الإسلام بأفاعيله، فبدأ بمثالب بني هاشم، وذكر مناكحهم، وأمهاتهم، وصنائعهم، وبدأ منهم بالطيب الطَّاهر رسول الله ﷺ، فغمصه وذكره، ثم والى بين أهل بيته الأذكياء النُّجَبَاء عليهم السلام، ثم ببطون قريش على الولاء، ثم بسائر العرب، فألصق بهم كل كذب وزور، ووضع عليهم كل خبر باطل، وأعطاه طاهر على ذلك مائتي ألف درهم على ما بلغني»[5].

---

(١) هو زياد بن أبيه تقدمت ترجمته ص: (٧٧٩).

(٢) هو الهيثم بن عدي أبو عبد الرحمٰن الطائي الكوفي، صاحب أخبار وتدليس، وكذَّبه غير واحد من الأئمة، (ت٢٠٧هـ). انظر: ميزان الاعتدال (٤/ ٣٢٤)، ولسان الميزان (٧/ ٢٩٨).

(٣) ذكره أبو الفرج الأصفهاني في موضعين من الأغاني (٣/ ١٣٥، ٢٠/ ٧٧)، وذكره البغدادي في خزانة الأدب (٦/ ٥٣) نقلاً عن أبي الفرج الأصفهاني، ولم ترد له ترجمة مستقلة.

(٤) هو طاهر بن الحسين الخزاعي، أحد أعوان المأمون، وهو الذي وطّد الملك له بعد قتله لأخيه الأمين عام ١٩٨هـ. وكان جواداً شجاعاً، توفي ٢٠٧هـ. انظر: وفيات الأعيان (١/ ٢٣٥)، وشذرات الذهب (٢/ ١٦).

(٥) الأغاني (٢٠/ ٧٧).

وهذا الكلام يحمل في طياته دلائل خفية، فنيله من زياد بن أبيه ولعنه يرمي به إلى التشيع؛ لأن زياداً هو الذي وطَّد حُكم بني أمية بالعراق، وحارب الشيعة، وجعلُه زياداً أول من ألف في المثالب كلام باطلٌ، فإنه لا يُعرف لزياد كتابٌ في المثالب، ولا ذَكَرَ له ذلك أحدٌ من المترجمين وأصحاب معاجم المؤلفات[١]، والعبارات التي استعملها في مدح رسول الله ﷺ وأهل البيت شيعية لا غُبار عليها.

ـ وأخرج أبو الفرج الأصفهاني بسنده عن المدائني، عن نمير العذري[٢]، قال: «استأذن إسماعيل بن يَسار[٣] على الغَمْر بن يزيد بن عبد الملك[٤] يوماً، فَحَجَبَه ساعة، ثم أذن له فدخل وهو يبكي، فقال له الغَمْرُ: ما لك يا أبا فائد تبكي؟ قال: وكيف لا أبكي وأنا على مَرْوَانِيَّتِي وَمَرْوَانِيَّةِ أبي أُحْجَبُ عنك؟ فجعل الغَمْر يعتذر إليه وهو يبكي، فما سكت حتى وصله الغمر بجملة لها قدر، وخرج من عنده، فلحقه رجل، فقال: أخبرني ـ ويلك ـ يا إسماعيل، أيّ مَرْوَانِيَّةٍ كانت لك أو لأبيك؟ فقال: بُغضنا إيَّاهم، امرأته طالق إن لم يكن يلعن مروان وآله كل يوم مكان التسبيح، وإن لم يكن أبوه حضره الموت فقيل له: قل: لا إله إلا الله، فقال: لعن الله مروان[٥]، تقرباً بذلك إلى الله، وإبدالاً من التوحيد، وإقامة له مقامه»[٦].

ونتساءل الآن ما غرض أبي الفرج من إيراد هذه القصة الذَّميمة الدالة على

---

(١) انظر: إيضاح المكنون (٢/ ٣٢٨، ٤٢٦).

(٢) ذكره أبو الفرج الأصفهاني هنا فقط، ولم أعثر له على ترجمة.

(٣) هو إسماعيل بن يسار أبو فائد النسائي التيمي مولاهم، شاعر فارسي شعوبي، كان شديد التعصب للعجم، ويفخر فيه بالأعاجم، وذكر له أبو الفرج طوائف من شعره. انظر: الأغاني (٤/ ٤٠٨، ٤١٢).

(٤) هو الغَمْر بن يزيد بن عبد الملك بن مروان، أحد رجالات بني أمية، كان في فلسطين، فأسره عمُّ السفاح عبد الله بن علي من الرَّملة، فقتله مع ٨٢ من رجاله عام ١٣٢هـ. وفي رواية: إن السفاح هو الذي قتله. انظر: العقد الفريد (٤/ ٤٨٣ ـ ٤٨٦)، والأعلام (٥/ ١٢١).

(٥) أي: امرأته طالق، إن لم يلعن هو مروان كل يوم مكان التسبيح، وإن لم يقل أبوه عند الموات: (لعن الله مروان) بدل كلمة التوحيد (لا إله إلا الله).

(٦) الأغاني (٤/ ٤١٠).

الشعوبية وكراهية بني مروان، والتقرب بذلك إلى الله، والتزامه حتى عند الموت؟ لا غرض له من ذلك إلا تشويه تاريخ بني أمية الذين كانوا يمثلون أهل السنة والجماعة، والتقرب بذلك إلى البويهيين الرَّافضة، الذين ألّف لهم أبو الفرج كتابه (الأغاني)، وكانوا يستمتعون بلعن بني أمية أعداء الرَّافضة.

وأخيراً يظهر من خلال هذه الرِّوايات التي يوردها في ذم الأمويين أنه يعتمد في ذلك غالباً على الإخباريين الشيعة، فالرِّواية التي سقناها مثلاً جاءت من طريق المدائني وهو إخباري شيعي، وإسماعيل بن يسار صاحب القصة شعوبي فارسي، فكيف يعتمد على الشيعة والشعوبيين في نقل أخبار الأمويين؟!

إن ذلك لظلم عظيم من أبي الفرج الأصفهاني لأجداده وقومه.

* * *

الخاتمة

ولا يَسَعُني في ختام هذا البحث إلا أن أشكر المولى ﷻ الذي أمدَّني بفضله وآلائه، وأعانني على إنجاز هذا البحث المتواضع، فبنعمته تتم الصَّالحات، وتُبلغ الغايات، وحسبي أني بذلت فيه مقدار طاقتي أو قاربته، فما كان فيه من صواب فهو من فضل الله، وما كان فيه من خطإٍ فمني ومِن الشَّيطان، وأستغفر الله منه، وأتوب إليه، وقد رأيت أن ألخّص أهمَّ مَعَالِمِه في هذه النقاط التالية:

١ ـ تبين فيما مضى أن المنهج لغة: هو الطريق البين الواضح، واصطلاحاً: خطوات عملية مُنَظَّمة يتخذها الباحث لمعالجة أمرٍ ما؛ للوصول إلى نتيجة ذهنية أو محسوسة.

٢ ـ للمنهج أهمية كبيرة وعظيمة في المعارف كلها؛ إذ بدونه يحصل الاضطراب، ويصعب الوصول إلى نتائج حاسمة، وتتجلى أهمية العقيدة في المناهج كونها الركيزة الأولى التي تنبني عليها المذاهب المختلفة، فما من فرقة إلا وتسلك في مناهجها مع ما يتفق مع عقيدتها وأهوائها، ولذلك فإن معرفة منهج الشخص هو الطَّريق إلى معرفة عقيدته.

٣ ـ للإنسانية مناهج مختلفة في تقرير العقائد عموماً، منها: المنهج المادي، والمنهج العقلاني، والمنهج التجريبي، والمنهج الإسلامي بين تلك المناهج المختلفة هو: المنبني في تقرير عقيدته على الوحي بقسميه: الكتاب، والسنة الصَّحيحة، من غير تمييز بينهما.

٤ ـ وللإسلاميين كذلك مناهج متباينة في تقرير العقائد، منها: منهج الخوارج المنبني على التشدد والغلو في الدِّين، ومنهج الرَّافضة المنبني على الغلو في أهل البيت، وتنقص السَّلف، ومخالفة المسلمين، ومنهج المرجئة المنبني على التساهل، ومنهج المتكلمين المنبني على تقديم العقل على النقل، ونفي الصفات

أو تأويلها، ومنهج الفلاسفة المنبني على الإلحاد والتعطيل، ومنهج الصوفية المنبني على الغلو في الأشخاص والرَّهبانية المبتدعة، ومنهج أهل السنة والجماعة بين تلك المناهج المضطربة هو: المنبني على الاعتصام بالكتاب والسنة، وما اتفق عليه السَّلف والتابعون، فمن قال بالكتاب والسنة، وإجماع السَّلف، كان من أهل السنة والجماعة، وتوسَّط بين الغالين والمقصرين.

٥ ـ اختلف اللغويون قبل القرن الرابع الهجري في تعاملهم مع اللغة العربية لتقرير العقائد تبعاً لاختلاف مناهجهم العقدية، فتوزعوا في خمسة مناهج رئيسة، هي: منهج أهل السنة والجماعة، ومنهج المعتزلة، ومنهج الأشاعرة ومن شابههم، ومنهج الشيعة والرَّافضة، ومنهج الخوارج.

٦ ـ لمنهج أهل السنة والجماعة في تعامله مع اللغة العربية في تقرير العقائد قواعد وأسس منها: اعتبار العربية أصلاً من أصول الدِّين، والتثبت من رِواياتها ورُواتها، والاحتكام إلى قوانين العربية وقواعدها، والأخذ بالقياس والظَّاهر، وبما تفهمه العرب من خطابها دون الشَّاذ والغَريب والبعيد إلا بقرينة، والابتعاد عن المصطلحات الكلامية المُستحدثة، ومُراعاة دلالة السِّياق وأحوال المُتَكَلِّم والمُخاطَب والقرائن في الألفاظ اللغوية والشرعية، وتقديم المدلولات الشَّرعية على اللغوية، والاعتماد في تفسير ألفاظ الكتاب والسُنَّة والآثار واللغة على الكتاب والسنة، وأقاويل السَّلف، لا على اللغة المُجَرَّدة.

٧ ـ وللمنهج الاعتزالي في تعامله مع اللغة العربية لتقرير العقائد سمات منها: الاعتماد على العقل أو اللغة المُجَرَّدة أو الأشعار في تفسير المفردات اللغوية الشرعية، وتجريد الألفاظ العربية من المعاني التي تدل عليها، وحملها على ما يتلاءم مع عقائدهم من غير مراعاة للسِّياق، والتصرف في معاني الألفاظ الشَّرعية بالوجوه الإعرابية والقراءات الشاذة، وتحريف مدلولات الصيغ الفِعلية والأدوات والحُروف حتى تنسجم مع مبادئهم، والتحكم في سياقات اللغة العربية بالتأويل والتقدير، وادعاء أن هناك محذوفاً يجب تقديره، ورد دلالات الألفاظ الشرعية بالأساليب البلاغية المستحدثة، وعدم الأخذ بتفسير السَّلف للغة العربية وردِّه.

٨ ـ كذلك للمنهج الأشعري في تعامله مع اللغة العربية في تقرير العقائد

سمات منها: الاعتماد على المنهج الاعتزالي مع اللغة العربية السَّالف الذكر، وتفسير المصطلحات العقدية باللغة المجردة أو الأشعار، وتطويع اللغة العربية لمتطلبات المذهب، وصرف اللفظ عن ظاهره مع عدم بيان المراد منه، وهو ما يعرف عندهم بالتفويض، غير أنهم يخالفون المعتزلة فيما إذا كان تخريجهم للغة مخالفاً لعقائدهم، ويتقبَّلون ألفاظ النُّصوص المتعلقة بالغيبيات؛ بناءً على إثباتهم للسَّمْعِيَّات.

٩ ـ وللمنهج الشيعي الرَّافضي أيضاً خصائص في تعامله مع اللغة العربية لتقرير العقائد، منها: الكذب على اللغة، وتحريف الكلم عن مواضعه، والتصرف في الحروف والوجوه الإعرابية النحوية لدعم المذهب، واختيار الأوجه الغريبة والشاذة للاحتجاج بها، وتوظيف فقه اللغة لخدمة معتقداتهم وأسمائهم، وردِّ تفاسير السلف للغة العربية جملة وتفصيلاً.

١٠ ـ أما منهج الخوارج فليس له سمات واضحة في تعامله مع العربية لتقرير العقائد؛ لأنه كان قليل الحظ لدى اللغويين، غير أن قدماءهم كانوا نصِّيين يغالون في فهم ظاهر ألفاظ الكتاب والسنة، ولا يلتفتون إلى الأدلة الأخرى الواردة في المعنى نفسِه، فأوقعهم ذلك في التكذيب لِما يخالف ظنَّهم من الآيات والأحاديث، والتكفير على الكبائر وتوابعه، أما متأخروهم فقد تأثروا بالمعتزلة، وأخذوا بمناهجهم مع اللغة العربية لتقرير العقائد.

١١ ـ تعدُّ العربية أصلاً من أصول الدين، ومعتمداً من معتمدات الشريعة؛ لأنه لا يُفهم معاني الكتاب والسنة إلا بمعرفتها، وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، كما أن لها تأثيراً مباشراً ودوراً حيوياً في فهم العقيدة الصحيحة، وتجلى ذلك بوضوح في المسائل اللغوية العقدية المذكورة والتي اختلف فيها أهل السنة والجماعة مع غيرهم، وذلك كله مما يدل على أهمية معرفة عقائد اللغويين الذين يُرجع إليهم في تفسير كتاب الله وأخبار المصطفى ﷺ؛ فإنَّ اتباعهم على الأخطاء اللغوية يؤدي إلى الوقوع في المَهالك العَقَدية.

١٢ ـ ظهر في الباب الأول تقرير الأئمة اللغويين: نصر بن عاصم الليثي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وأبي عمرو بن العلاء، وحماد بن سلمة،

والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، ويونس بن حبيب البصري، والكسائي، والنَّضر بن شُميل النحوي، والأصمعي، وأبي عمرو الشيباني، وأبي عبيد القاسم بن سلام، وأبي عمر الجرمي، وابن الأعرابي، والرِّياشي، وأبي الهيثم الرَّازي، وابن قتيبة، وإبراهيم الحربي، وثعلب، وابن الحدَّاد المغربي، وابن دُريد، ونفطويه، وأبي بكر ابن الأنباري، وأبي جعفر النحَّاس، وأبي عمر الزاهد (غلام ثعلب)، والأزهري، وأبي بكر الزبيدي، وابن فارس، وبديع الزمان الهمذاني لمنهج أهل السنة والجماعة في عقائدهم، ومدى الجهود الجبارة التي بذلوها في الرد على المخالفين لأهل السنة والجماعة.

١٣ ـ وتبين في الباب نفسه أنه لم يصح اتهام نصر بن عاصم وأبي عمرو بن العلاء بالإرجاء، كما لم يثبت اتهام الخليل بمذهب الزيدية أو الإمامية، مثلما لم يصح ادعاء المعتزلة والإمامية لسيبويه، وتم توجيه مقصد سيبويه في قوله: إنَّ الاسم غير المسمى، وظهر صواب تسميته ما سُمِّي بالمجاز بعده بـ (اتساع كلام العرب واختصاره)، واتضح طهارة الكسائي من التهم الأخلاقية التي رماه بها حاسدوه، وبراءة الإمامين الأصمَعي وابن قُتيبة مِن الأشياء المُفتراة عليهما، كما تبيَّن بُعدُ ابن دُريد ونفطويه وابن فارس من التشيع، مع توجيه اتهام البعض ابنَ دُريد وابنَ فارس بالتشيع، والأخذ على أبي بكر ابن الأنباري، وأبي جعفر النحَّاس، والأزهري، وابن فارس في تأويل بعض الصفات، وبالأخص الصفات المقرونة بما يقابلها، وبيان أن ذلك يخالف منهجهم العام في إثبات الصفات الإلٰهية على منهج السَّلف.

١٤ ـ وأما الباب الثاني وهو المعقود للمعتزلة فظهر فيه التزام قطرب، والأخفش، والجاحظ، والناشئ الأكبر، وابن كيسان، وأبي علي الفارسي، والمرزباني، والرُّمَّاني، والصاحب بن عباد، وابن جِنِّي، والجوهري، وأبي هلال العسكري، والشَّريف الرَّضِي بمنهج المعتزلة في تقرير العقيدة، مع اختلاف درجاتهم في تقرير المذهب، والاستدلال له، والدِّفاع عنه؛ بحسب تمكنهم من العربيَّة، وعلم الكلام، وتقلد الرِّئاسة، على حين ترجَّح اتهام هارون الأعور، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وابنه عبد الله بن يحيى بن المبارك، وأبي حاتم

السجستاني، وأبي عثمان المازني، وأبي سعيد السيرافي، وأبي أحمد العسكري بالاعتزال للقرائن التي ذكرناها في مواضعها، وتأكّد اتهام أبي زيد الأنصاري، والمازني بالقدر، مع عدم وجود دلائل قاطعة في ذلك.

١٥ ـ وظهر في الباب نفسه تأثر كثير من متأخري المعتزلة بالتشيع، كالمرزُباني، والرّمّاني، والجوهري وغيرهم، أو بالرّفض كالصّاحب بن عبّاد، والشّريف الرّضي؛ نظراً لتأثر المعتزلة بالشّيعة والعكس منذ أيام المأمون، كما بيّنّاه بالتفصيل عند كلامنا على تشيع علي بن عيسى الرّمّاني.

١٦ ـ وأما الباب الثالث فظهر فيه وجود جمع من اللغويين الذين سلكوا مسلك الاضطراب في إثبات الصفات الإلٰهية نفياً وإثباتاً، كالفراء، والمبرد، والزّجّاج، والزّجّاجي، وابن خالويه، والخَطّابي، وأبي عبيد الهروي الباشاني، مع موافقتهم أهل السنة والجماعة في المسائل العقدية الأخرى، وعليه فإن ذكرنا لهم عند كلامنا على المنهج الأشعري في التمهيد هو من حيث مُشابهتهم للأشاعرة في إثبات بعض الصفات ونفي بعضها، لا من حيث الانتساب إليهم كمذهب؛ فإنهم لم يلتزموا لا بقواعد الأشاعرة ولا بقواعد الكُلّابية في تقرير الصفات، وبعضهم مات قبل ولادة الأشعري، على حين لم يثبت انتساب اللاحقين به منهم إلى المذهب الأشعري حسب اطلاعي.

١٧ ـ وأما الباب الأخير فظهر فيه ثبوت تشيع أبي الأسود الدؤلي، ويحيى بن يعمر العدواني، وأبان بن تغلب الجريري، ومعاذ بن مسلم الهرّاء، وابن السكيت، وأبي حنيفة الدينوري، وأبي الفرج الأصفهاني، وأبي حاتم أحمد بن حمدان الرّازي، مع التنصيص على أن تشيع الخمسة الأُوَل كان على نمط قدماء الشيعة الذين كانوا يقدمون علياً على عثمان ﷺ، من غير نيل من باقي الصّحابة والسّلف، على حين كان الأخير شيعياً إسماعيلياً باطنياً شديد العداوة لأهل السنة والجماعة، وإن حاول إخفاء مذهبه.

١٨ ـ كما ظهر في الباب نفسه انتساب عبد العزيز القارئ (بَشكُست)، وأبي عبيدة معمر بن المثنى للخوارج، وبيان اضطراب أبي عبيدة في باب الصفات الإلٰهية، واتهامه بالشّعوبية وإن كانت بعض مؤلفاته تدل على براءته منها، وبُعد

منهج ابن المقفع وأبي بكر بن السراج عن منهج أهل السنة والجماعة، مع عدم ثبوت انتسابهما لأحد الفرق، وبراءة ابن عبد ربه من التشيع، وإن كان فيه انحرافاً عن بعض الأمويين، وكون منهجه على نمط منهج أهل السنة والجماعة في عصره بصفة عامة، وإن كنا لا نعرف تفاصيل منهجه لعدم تأليفه في العقائد.

وفي الختام أوصي إخواني الباحثين الاعتناء بجمع المسائل اللغوية العقدية التي اختلف فيها أهل السنة مع مخالفيهم ودراستها؛ لإبراز أدلة أهل السنة والجماعة اللغوية على مسائل العقيدة، والكشف عن مناهجهم مع اللغة العربية لتقرير العقائد، وإظهار جهودهم الكبيرة في الرد على المتطفلين على العربية باللغة العربية، من أرباب الفرق والأهواء، خاصة وأنه لا يوجد كتب مستقلة في ذلك.

الفهارس العلمية

فهرس الآيات القرآنية

فهرس الأحاديث النبوية

طرف الحديث	الصفحة
إن الميت ليَسمَع خَفْقَ نِعَالهم	٣٨٣
أن النبي ﷺ ضرب في الخمر بالجَريد والنِّعال	٣٢١
إنكم ترون ربَّكم كما ترون القمر ليلة البدر	٣١٢
إني أجد نَفَسَ الرَّحْمَن مِن قِبَل اليَمَن	٥٦
إياكم ومحدثات الأمور فإن كل محدثة بدعة	٤٠٨
براءة الله من السوء	٥٨٤
تكون النُّبُوَّة فيكم ما شاء الله أن تكون	٣٦
جاءكم أهل اليمن وهم أبخع أنفساً	٢٢٣
حتى يضع الجبارُ قدمه فيها	٧٧٠
الحَجَر الأسود يمين الله في أرضه	٥٦
الحياء شعبة من الإيمان	٧٥٧
الخلافة بعدي ثلاثون	٣٨١
خلفتُ فيكم ما إن تمسكتم به لم تضلوا	٣٢٩
خلق الله آدم على صورته	٦٢٥
دَعُوه إنه خبيث اللِّسان طيِّب القلب	٦٠٥
رُبَّ حامل فقهٍ إلى مَنْ هُو أفقه منه	٣٢٤
رَحِم الله امرءاً أصلح من لسانه	٦٢٥
زُويت لي الأرض فأريتُ مشارقها ومغاربها	٤٣٥
زيِّنُوا أصواتكم بالقرآن	٧٦٧
شفاعتي لأهل الكبائر من أمتي	٤٠٤
صلُّوا خلف كل برّ وفاجر، ولا بد من إمام برّ أو فاجر	٢٨١
عجب ربكم من أَلِّكم وقنوطكم	٧٣٢
عُرضت عليَّ الجنة حتى هممتُ أن أقطف ثمارها	٤٣٥
فمن رغب عن سُنَّتِي فليس مني	٥٨
كُلُّ الصَّيد في جنب الفرا أو جوف الفرا	٥٢٦
كلُّ مولود يُولد على الفطرة	١٦٢ ـ ١٦٣
كيف أنعم وصاحب القرنِ قد التقم القرنَ	٢٧٢
لأحرقت سُبُحَات وجهه	٣٠٨
لا إيمان لمن لا أمانة له	٧٥٩
لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن	٢٨٢

فهرس الآثار

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس الطوائف، والفرق، والمصطلحات العلمية

فهرس المسائل اللغوية العقدية الواردة في الرسالة

المسألة | الصفحة

فهرس المصادر والمراجع

[حرف الألف]

١ - الآثار لأبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، عني بتصحيحه والتعليق عليه أبو الوفاء المدرس بالمدرسة النظامية، دار الكتب العلمية، بيروت.
٢ - آداب الشافعي ومناقبه، لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، قدَّم له، وحقق أصله، وعلق عليه عبد الغني عبد الخالق، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.
٣ - الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي (ت٧٦٣هـ)، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٨هـ.
٤ - آراء أبي بكر بن العربي الكلامية، جمع وتأليف د. عمار طالبي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر ١٩٧٤م.
٥ - آراء المعتزلة الأصولية، دراسةً وتقويماً، تأليف الدكتور علي بن سعد بن صالح الصويلح، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٥هـ. الطبعة الأولى.
٦ - الآيات البينات في عدم سماع الموتى عند الأحناف للألوسي، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت.
٧ - أبو إسحاق الزّجّاج، حياته، وعطاؤه العلمي، للدكتور محمد علي بلاسي، مقالة منشورة في مجلة الحكمة، العدد (٢١).
٨ - أبو العباس المبرد وأثره في علوم العربية، تأليف الدكتور محمد عبد الخالق عضيمة، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٥هـ.
٩ - أبو العَلاء وما إليه، تأليف عبد العزيز الميمني الراجكوتي الأثري، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٣٤٤هـ.
١٠ - أبو الفرج الأصفهاني وكتابه الأغاني، بقلم محمد جواد الأصمعي، دار المعارف بمصر.
١١ - أبو حاتم السجستاني، حياته وآثاره، تأليف الدكتور أبو الحسن عبد الله الخطيب، دار الهداية للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٨٥م.
١٢ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة، تأليف الدكتور أحمد مكي الأنصاري، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة ١٩٦٤م.
١٣ - أبو زيد الأنصاري وأثره في دراسة اللغة، تأليف الدكتور إبراهيم السيد، الناشر: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض ١٩٨٠م.

١٤ ـ أبو عبيد القاسم بن سلام: إمام مجتهد، ومحدِّث فقيه، ولغوي بارع، تأليف: سائد بكداش، دار القلم، دمشق ١٤١١هـ.

١٥ ـ أبو عبيدة معمر بن المثنى، تأليف الدكتور نهاد الموسى، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٥هـ.

١٦ ـ أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو، تأليف الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي، مطبعة سلمان الأعظَمي، بغداد ١٩٦٩م.

١٧ ـ أبو علي الفارسي، حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية وآثاره في القراءات والنحو، تأليف الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المطبوعات الحديثة، جدة ١٤٠٩هـ الطبعة الثالثة.

١٨ ـ أبو عمرو الشيباني، تأليف الدكتور رزوق فرج، مطبعة الحكومة، بغداد ١٩٧٠م.

١٩ ـ أبو هلال العسكري ومقاييسه البلاغية، تأليف الدكتور بدوي طبانة، القاهرة ١٩٦٠م.

٢٠ ـ أثر التشيع في الروايات التاريخية في القرن الأول الهجري، تأليف الدكتور عبد العزيز محمد نور ولي، دار الخضيري للنشر والتوزيع، المدينة المنورة ١٤١٧هـ الطبعة الأولى.

٢١ ـ أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم للمقدسي، الطبعة الثانية، ليدن، هولندة.

٢٢ ـ أحوال الرجال للجوزجاني (ت٢٩٥هـ)، تحقيق السيد صبحي البدري السامرائي، مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ.

٢٣ ـ أخبار أبي القاسم الزَّجَّاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزَّجَّاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر، بغداد ١٩٨٠م.

٢٤ ـ أخبار أصبهان لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٢٠هـ)، مطبعة بريل، ليدن ١٩٣٤م.

٢٥ ـ الأخبار الطول لأبي حنيفة الدينوري (ت٣٨٣هـ)، تحقيق عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الشيال، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٦٠م الطبعة الأولى.

٢٦ ـ أخبار القضاة، تأليف محمد بن خلف بن حيان وكيع (ت٣٠٦هـ)، مراجعة سعيد اللحام، دار الكتب، بيروت.

٢٧ ـ أخبار مكة للفاكهي، دراسة وتحقيق عبد الملك بن دهيش، مكتبة النهضة، مكة المكرمة ١٤٠٧.

٢٨ ـ أخبار النحويين البصريين، تأليف: القاضي أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق طه أحمد الزيني، ومحمد عبد المنعم الخفاجي، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة ١٩٥٥م.

٢٩ ـ أخبار عمرو بن عبيد لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق د. يوسف فان اس. بيروت ١٩٦٧م.

٣٠ ـ أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار، تأليف أبي الوليد محمد بن عبد الله الأزرقي، تحقيق رشدي الصَّالح ملحس، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ١٤٠٣هـ.

٣١ ـ أخلاق الوزيرين (مثالب الوزيرين الصَّاحب بن عبَّاد وابن العميد)، تأليف أبو حيان علي بن محمد التوحيدي (ت٣٨٠هـ)، حققه وعلق حواشيه محمد تاويت الطنجي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق ١٩٥٧م.

٣٢ ـ أدب الكاتب لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، المكتبة السلفية ومطبعتها، القاهرة.

٣٣ ـ الأدوات النحوية في كتب التفسير، تأليف الدكتور محمد أحمد الصغير، دار الفكر المعاصر، بيروت ١٤٢٢هـ الطبعة الأولى.

٣٤ ـ الأربعين في أصول الدين للغزالي (ت٥٠٥هـ)، المطبعة العربية، القاهرة ١٣٤٤هـ.

٣٥ ـ الأربعين في صفات رب العالمين للذهبي (ت٧٤٨هـ)، ضمن ست رسائل للذهبي تقديم وتحقيق جاسم سليمان الدوسري، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٨هـ.

٣٦ ـ الأزمنة والأمكنة تأليف الشيخ أبي علي المرزوقي الأصفهاني، الناشر دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.

٣٧ ـ الأسامي والكنى لأبي أحمد الحاكم (ت٣٧٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور يوسف الدخيل، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٤١٤هـ الطبعة الأولى.

٣٨ ـ أسباب الخطأ في التفسير، دراسة تأصيلية، تأليف الدكتور طاهر محمود محمد يعقوب، دار ابن الجوزي، الدمام ١٤٢٥هـ الطبعة الأولى.

٣٩ ـ أسد الغابة في معرفة الصحابة لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ.

٤٠ ـ أسرار البلاغة، تأليف عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت٤٧١هـ)، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة ١٤١٢هـ.

٤١ ـ أسماء الله الحسنى، تأليف عبد الله بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار الوطن الرياض ١٤١٧هـ.

٤٢ ـ الأسماء والصفات للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، مطبعة السعادة بمصر ١٣٥٨هـ. وكذا الطبعة التي حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها الدكتور عبد الله بن محمد الحاشدي، مكتبة السوادي للتوزيع، جدة ١٤١٣هـ الطبعة الأولى.

٤٣ ـ الأشباه والنظائر في النحو، للإمام جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.

٤٤ ـ أصل الشيعة وأصولها، تأليف محمد حسين آل كاشف الغطاء، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت.

٤٥ ـ الأصمعي حياته، وآثاره، تأليف الدكتور عبد الجبار الجَومرد، مطابع دار الكشاف، بيروت ١٣٧٥هـ.
٤٦ ـ الأصول التي بنى عليها الغلاة مذهبهم في التبديع، تأليف عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة الصحابة، الإمارات ١٤٢٠هـ.
٤٧ ـ الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، تأليف الدكتور عبد القادر عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ١٤١٨هـ الطبعة الأولى.
٤٨ ـ أصول الدين لعبد القاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ.
٤٩ ـ أصول الفقه لمحمد الخضري بك، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
٥٠ ـ الأضداد لابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت ١٤١١هـ.
٥١ ـ أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن، للشيخ محمد الأمين الشنقيطي الجكني (ت١٣٩٣هـ)، مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ١٤٠٨هـ.
٥٢ ـ أعلام الإسماعيلية، تأليف مصطفى غالب إسماعيل، دار اليقظة، بيروت ١٩٦٤م.
٥٣ ـ أعلام الحديث في شرح صحيح البخاري للخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة.
٥٤ ـ أعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، مراجعة وتعليق طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت ١٩٧٣م.
٥٥ ـ الأعلام لخير الدين الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت.
٥٦ ـ أعيان الشيعة تأليف محسن بن الأمين العاملي (ت١٣٧٢هـ)، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٦هـ.
٥٧ ـ الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م، وعنها مصورات مختلفة كثيرة.
٥٨ ـ الألفاظ لابن السكيت، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٨م الطبعة الأولى.
٥٩ ـ ألفية ابن مالك، تأليف محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، دار التعاون، مكة المكرمة.
٦٠ ـ الأم للإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)، دار الشعب، القاهرة ١٣٨٨هـ ١٩٦٨م.
٦١ ـ أمالي ابن الشجري، لأبي السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسيني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة.

٦٢ ـ أمالي ابن دريد، تحقيق السيد مصطفى السنوسي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م الطبعة الأولى.
٦٣ ـ أمالي الزّجّاجي، إملاء أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزّجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، المؤسسة العربية الحديثة للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ١٣٨٢هـ.
٦٤ ـ أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد)، للشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.
٦٥ ـ أمثال الحديث، للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، حققه وعلق عليه أمة الكريم القرشية، المكتبة الإسلامية، استانبول، تركيا.
٦٦ ـ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لابن تيمية (ت٦٢٨هـ)، تحقيق صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٣٩٦هـ.
٦٧ ـ أمراء البيان، تأليف محمد كرد علي، دار الأمانة، الطبعة الثانية، ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.
٦٨ ـ أمل الآمل في علماء جبل عامل للحر العاملي (ت١١٠٤هـ)، مكتبة الأندلس، بغداد ١٣٨٥هـ.
٦٩ ـ الأنساب للسمعاني (ت٥٦٢هـ)، تقديم وتعليق عمر البارودي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.
٧٠ ـ أنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي (ت٧٩١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
٧١ ـ الأوائل لأبي هلال العسكري (ت٤٠٠هـ)، تحقيق وضبط وتعليق الدكتور محمد السيد الوكيل، دار البشير للثقافة والعلوم الإسلامية، جمهورية مصر العربية ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى.
٧٢ ـ الإبانة الكبرى لابن بطة العكبري (ت٣٨٧هـ)، تحقيق يوسف بن عبد الله الوابل وآخرون، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٥هـ الطبعة الأولى.
٧٣ ـ الإبانة عن أصول الديانة، لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، مطابع الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٠٩هـ.
٧٤ ـ الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة لابن بطة العكبري (ت٣٨٧هـ)، تحقيق ودراسة، رضا بن نعسان مصطفى، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م الطبعة الأولى.
٧٥ ـ الإبانة عن معاني القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تقديم وتحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار نهضة مصر للطبع والنشر، القاهرة ١٩٧٨م.
٧٦ ـ إبطال التأويلات لأبي يعلى الفراء (ت٤٥٨هـ)، تحقيق ودراسة أبي عبد الله محمد بن حمد الحمود النجدي، مكتبة دار الإمام الذهبي للنشر والتوزيع ١٤١٠هـ الطبعة الأولى.

٧٧ ـ إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة العشر، للعلامة أحمد بن محمد البنا، حققه وقدم له شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب، ومكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة.

٧٨ ـ الإتقان في علوم القرآن للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، نشر وتوزيع دار التراث، القاهرة ١٤٠٥هـ.

٧٩ ـ إثبات صفة العلو لابن قدامة (ت٦٢٠هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور أحمد عطية علي الغامدي، مؤسسة علوم القرآن ببيروت، ومكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤٠٩هـ الطبعة الأولى.

٨٠ ـ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان للأمير علاء الدين الفارسي (ت٧٣٩هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلَّق عليه شعيب الأرناؤط، بيروت، ١٤٠٨هـ.

٨١ ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لأبي المعالي الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق أسعد تميم، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٨٢ ـ إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي في القراءات العشر للقلانسي، تحقيق عمر حمدان الكبيسي، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٤هـ.

٨٣ ـ الإرشاد في معرفة علماء الحديث للخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق الدكتور محمد سعيد بن عمر إدريس الطبعة الأولى ١٤٠٩هـ.

٨٤ ـ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للألباني بإشراف زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

٨٥ ـ الإسماعيلية تاريخ وعقائد، تاليف إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدراة ترجمان السنة، لاهور، باكستان، ١٤٠٦هـ الطبعة الأولى.

٨٦ ـ إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، تأليف عبد الباقي بن عبد المجيد اليماني (ت٧٤٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد المجيد ذياب، مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية، الرياض ١٤٠٦هـ.

٨٧ ـ الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حقق أصوله وضبط أعلامه ووضع فهارسه علي محمد البجاوي، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة.

٨٨ ـ إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٢٤هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة ١٣٧٥هـ.

٨٩ ـ إصلاح غلط المحدثين للخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٥هـ.

٩٠ ـ إعجاز القرآن لعبد القاهر الجرجاني (ت٤٧١هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها محمد خلف الله، ودكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٩١ ـ إعجاز القرآن للخطابي (ت٣٨٨هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها محمد خلف الله، ودكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثالثة.
٩٢ ـ إعجاز القرآن للقاضي أبي بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
٩٣ ـ إعراب القرآن لأبي جعفر النحاس (ت٣٢٨هـ)، تحقيق زهير غازي زاهد، مطبعة العاني، بغداد.
٩٤ ـ إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، حققه وقدم له الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٤١٣هـ.
٩٥ ـ إعراب القراءات الشواذ لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، دراسة وتحقيق محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت ١٤١٧هـ.
٩٦ ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، منشورات دار الحكمة، حلبوني، دمشق.
٩٧ ـ إغاثة اللهفان من مصائد الشيطان لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق وتعليق مجدي فتحي السيد، دار الحديث، القاهرة.
٩٨ ـ الإغفال (وهو المسائل المُصْلَحة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزّجّاج)، تصنيف العلامة أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، إصدارات المجمع الثقافي بأبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة ١٤٢٤هـ.
٩٩ ـ إكمال إكمال المعلم بفوائد مسلم للأبي (ت٧٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
١٠٠ ـ إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تأليف العلامة علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، القاهرة ١٤٢٢هـ.
١٠١ ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، دار الكتاب الإسلامي، القاهرة.
١٠٢ ـ الإمام ابن قيم الجوزية وآراؤه النحوية، تأليف أيمن عبد الرزاق الشوا، دار البشائر للطبع والنشر والتوزيع، دمشق ١٤١٦هـ.
١٠٣ ـ الإمام الخطابي ومنهجه في العقيدة، بقلم أبي عبد الرحمن الحسن بن عبد الرحمن العلوي، دار الوطن، الرياض ١٤١٨هـ.
١٠٤ ـ الإمامة والسياسة (المنسوب إلى ابن قتيبة)، تحقيق الدكتور طه محمد الزيني، الناشر مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٦٧م.

١٠٥ ـ الإمتاع والمؤانسة لأبي حيان التوحيدي (ت٣٨٠هـ)، صححه وضبطه وشرح غريبه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، صيدا.
١٠٦ ـ إملاء ما منّ به الرَّحمن من وجوه القراءات والإعراب في جميع القرآن لأبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
١٠٧ ـ إنباه الرواة على أنباه النُّحَاة للقفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م، الطبعة الأولى.
١٠٨ ـ الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، للقاضي أبي بكر محمد بن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق محمد زاهد الكوثري، القاهرة ١٩٥٠م.
١٠٩ ـ الإيضاح العضدي، تأليف أبو علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق وتقديم الدكتور حسن شاذلي فرهود، وطبع بمطبعة دار التأليف بالقاهرة عام ١٣٨٩هـ.
١١٠ ـ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون للبغدادي (ت١٣٣٩هـ)، عني بتصحيحه وطبعه محمد شرف الدين بالتقابا، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.
١١١ ـ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله ﷻ لأبي بكر ابن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٥م.
١١٢ ـ الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزّجّاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت.
١١٣ ـ الإيمان لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، حققه محمد ناصر الدين الألباني، نشر وتوزيع دار الأرقم بالكويت.
١١٤ ـ الإيمان لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، حققه وقدم له وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨هـ.
١١٥ ـ ابن السكيت اللغوي، تأليف محيي الدين توفيق، دار الجاحظ، بغداد ١٩٦٩م.
١١٦ ـ ابن المقفع للدكتور حمزة عبد اللطيف، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٦٥م.
١١٧ ـ ابن جِنِّي النحوي، تأليف الدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة بغداد، دار النذير (١٣٨٩هـ ـ ١٩٦٩م).
١١٨ ـ ابن خالويه وجهوده في اللغة مع تحقيق كتابه شرح مقصورة ابن دريد، دراسة وتحقيق الدكتور محمد جاسم الدرويش، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
١١٩ ـ ابن خالويه وجهوده في اللغة، دراسة وتحقيق: محمود جاسم محمّد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦م.
١٢٠ ـ ابن عبد ربه وعقده، بقلم جبرائيل سليمان جبور، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٩٧٩م.

١٢١ ـ ابن فارس اللغوي منهجه وأثره في الدراسات اللغوية، تأليف الدكتور أمين محمد فاخر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤١١هـ.
١٢٢ ـ ابن كيسان النحوي، حياته، آثاره، آراؤه، تأليف الدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة ١٩٧٥م.
١٢٣ ـ اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دراسة وتحقيق عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى.
١٢٤ ـ الاحتجاج، تأليف أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي الرافضي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م.
١٢٥ ـ الاختلاف في اللفظ والرد على الجهمية والمشبهة لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، قدم له وعلق عليه وخرَّج أحاديثه عمر محمود أبو عمر، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٢هـ الطبعة الأولى.
١٢٦ ـ الاستذكار لابن عبد البر القرطبي (ت٤٦٣هـ)، وثَّق أصوله، وخرج نصوصه، ورقَّمها، وقنَّنَ مسائله، ووضع فهارسه: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار ابن قتيبة ببيروت، ودار الوعي بحلب ١٤١٤هـ الطبعة الأولى.
١٢٧ ـ الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله مرحول السوالمة، دار ابن تيمية للنشر والتوزيع ١٤٠٥هـ.
١٢٨ ـ اشتقاق أسماء الله للزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك، ، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٦هـ الطبعة الثانية.
١٢٩ ـ الاشتقاق لأبي بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مطبعة السنة المحمدية ١٩٥٨م.
١٣٠ ـ الاعتصام للشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق مشهور حسن آل سلمان، مكتبة التوحيد ١٤٢١هـ.
١٣١ ـ الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، قدم له وخرج أحاديثه وعلق حواشيه أحمد عصام الدين الكاتب، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت ١٤٠١هـ.
١٣٢ ـ الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي (ت٥٠٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
١٣٣ ـ اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مطابع دار المجد التجارية ١٣٩٠هـ.
١٣٤ ـ الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار للعمراني (ت٥٥٨هـ)، تحقيق ودراسة سعود بن عبد العزيز الخلف، مكتبة أضواء السلف ١٤١٩هـ، الطبعة الأولى.
١٣٥ ـ الانتصار والرد على ابن الراوندي الملحد فيما قصد به من الكذب على المسلمين والطعن عليهم، لأبي الحسين عبد الرحيم بن محمد بن عثمان الخيَّاط (ت٣٠٠هـ)، أصدره معهد الآداب الشرقية ببيروت، وطبع بالمطبعة الكاثوليكية، بيروت ١٩٥٧م.

١٣٦ ـ الانتصاف من الكشاف، تأليف ناصر الدين أحمد بن المُنَيِّر الإسكندري (ت٦٨٣هـ)، مطبوع على حاشية الكشاف للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ومكتبة المعارف، الرياض.

[حرف الباء]

١٣٧ ـ بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، تأليف محمد باقر بن محمد تقي المجلسي (ت١١١٠هـ/ ١١١١هـ)، دار الكتب الإسلامية، طهران ١٣٨٧هـ.

١٣٨ ـ بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، لابن عبد الهادي (ت٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور وصي الله محمد بن عباس، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٩هـ.

١٣٩ ـ البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، دار الفكر، بيروت ١٤٠٣هـ، وكذا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

١٤٠ ـ البحر المحيط للزركشي (ت٧٩٤هـ)، قام بتحريره الشيخ عبد القادر عبد الله العاني، وراجعه د. عمر سليمان الأشقر، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت ١٤١٣هـ الطبعة الثانية.

١٤١ ـ البخلاء للجاحظ (ت٢٥٠ ـ ٢٥٥هـ)، حقق نصه وعلق عليه طه الحاجري، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

١٤٢ ـ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، تأليف علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (ت٥٨٧هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٨هـ.

١٤٣ ـ بدائع الفوائد لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، الناشر دار الكتاب العربي، بيروت، وكذا الطبعة التي حققها محمد بن إبراهيم الزغلي، دار المعالي، عُمَان ١٤٢٠هـ.

١٤٤ ـ البداية والنهاية لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق ومراجعة وتعليق وتصحيح محمد عبد العزيز النجار، مطبعة الفجالة الجديدة، القاهرة، وكذا الطبعة الثانية لدار الكتب العلمية عام ١٤١٨هـ بتحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، وآخرون.

١٤٥ ـ البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار الكتاب العربي، القاهرة.

١٤٦ ـ بدع التفاسير، تأليف عبد الله بن الصديق الغماري، دار الكتبي، القاهرة ١٤١٢هـ.

١٤٧ ـ البدع والنهي عنها، تأليف محمد بن وضاح القرطبي (ت٢٨٦هـ)، تحقيق محمد أحمد الدهماني، دار البصائر، دمشق ١٤٠٢هـ.

١٤٨ ـ بديع الزمان الهمذاني، رائد القصة العربية، والمقالة الصحفية، تأليف الدكتور مصطفى الشكعة، دار الرائد العربي، بيروت ١٩٧١م.

١٤٩ ـ بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، تأليف عبد الله الجميلي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ١٤١٩هـ الطبعة الثالثة.

١٥٠ ـ البرهان في علوم القرآن للزركشي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة.

١٥١ ـ البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان لأبي الفضل عباس بن منصور السَّكسكي الحنبلي (ت٦٨٣هـ)، تحقيق بسام علي سلامة العموش، مكتبة المنار، الزرقاء ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى.

١٥٢ ـ بغية الطلب في تاريخ حلب، صنفه كمال الدين عمر بن أحمد بن أبي جرادة الحنفي، حققه وقدم له الدكتور سهيل زكار، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٥٣ ـ بغية المرتاد والرَّد على المتفلسفة والقرامطة والباطنية أهل الإلحاد من القائلين بالحلول والاتحاد لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق ودراسة موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

١٥٤ ـ بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تأليف أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي (ت٥٩٩هـ)، دار الكاتب العربي، بيروت، ١٩٦٧م.

١٥٥ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للحافظ جلال الدين السيوطى (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٩٦٤م.

١٥٦ ـ البلغة في أصول اللغة لصديق حسن خان القنوجي (ت١٢٨٢هـ)، تحقيق محمد نذير مكتبي، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٠٨هـ.

١٥٧ ـ البلغة في تاريخ أئمة النحو واللغة للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.

١٥٨ ـ بهجة المَجالس وأنس المُجالس وشحذ الذَّاهن والهاجس، تأليف أبو عمر يوسف بن عبد البر القرطبي (ت٤٣٦هـ)، تحقيق محمد مرسي الخولي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٢هـ.

١٥٩ ـ بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تصحيح وتكميل وتعليق محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة ١٣٩١هـ.

[حرف التاء]

١٦٠ ـ تأثير الفكر الديني في البلاغة العربية، تأليف الدكتور مهدي صالح السامرائي، المكتب الإسلامي، دمشق ١٣٩٧م.

١٦١ ـ تأثير المعتزلة في الخوارج والشيعة، أسبابه ومظاهره، تأليف عبد اللطيف بن عبد القادر الحفظي، دار الأندلس الخضراء، جدة ١٤٢٠هـ.

١٦٢ ـ التأويل النحوي في القرآن الكريم، تأليف الدكتور عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض ١٤٠٤هـ.
١٦٣ ـ تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، طبعت وصححت على ثلاث نسخ بمعرفة محمود شكري الألوسي، وجمال الدين القاسمي، دار الكتاب العربي، بيروت.
١٦٤ ـ تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، شرحه ونشره السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٤٠١هـ.
١٦٥ ـ تاج العروس من جواهر القاموس للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد الستار أحمد فراج وآخرون، مطبعة حكومة الكويت ١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م.
١٦٦ ـ تاريخ الأدب الأندلسي، تأليف الدكتور إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت.
١٦٧ ـ تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (ت١٣٧٥هـ)، نقله إلى العربية الدكتور عبد الحليم النجار، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
١٦٨ ـ تاريخ الأدب العربي، تأليف الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثامنة.
١٦٩ ـ تاريخ الأمم والملوك لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار سويدان، بيروت.
١٧٠ ـ تاريخ الإسلام للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى.
١٧١ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر عام ١٣٧١هـ ـ ١٩٥٢م الطبعة الأولى.
١٧٢ ـ تاريخ الدعوة الإسماعيلية، تأليف مصطفى غالب إسماعيل، دمشق ١٩٥٣م.
١٧٣ ـ تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم للقاضي أبي المحاسن المفضل بن محمد التنوخي المصري (ت٤٤٢هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المجلس العلمي ١٤٠١هـ.
١٧٤ ـ تاريخ العلماء والرواة للعلم بالأندلس، للحافظ أبي الوليد عبد الله بن محمد المعروف بابن الفرضي (ت٤٠٧هـ)، عني بنشره وصححه السيد عزت العطار الحسيني، مطبعة المدني ١٤٠٨هـ.
١٧٥ ـ التاريخ الكبير للبخاري (ت٢٥٦هـ)، بعناية الدكتور عبد المعيد خان، الطبعة الأولى، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٢٦٢هـ.
١٧٦ ـ تاريخ المذاهب الإسلامية، تأليف محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، بيروت ١٩٧٦م.

١٧٧ ـ تاريخ بغداد للحافظ الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت.

١٧٨ ـ تاريخ جرجان، تأليف حمزة بن يوسف السهمي (ت٤٢٧هـ)، حقق تحت مراقبة الدكتور أحمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دار عالم الكتب، بيروت ١٤٠٧هـ.

١٧٩ ـ تاريخ دمشق لابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق محب الدين العمروي، دار الفكر، بيروت ١٤١٥هـ.

١٨٠ ـ التاريخ ليحيى بن معين (ت٢٣٣هـ)، رواية عباس الدوري عنه تحقيق: الدكتور أحمد محمد نور سيف، ونشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ الطبعة الأولى.

١٨١ ـ التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين للإسفرائيني (ت٤٧١هـ)، تعليق محمد زاهد الكوثري، الناشر: مكتبة الخانجي بمصر ومكتبة المثنى ببغداد ١٩٥٥م.

١٨٢ ـ التبيان في تفسير القرآن، تأليف أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، المطبعة العلمية، النجف ١٣٧٦هـ.

١٨٣ ـ تحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٨هـ الطبعة الثالثة.

١٨٤ ـ تحفة المريد بشرح جوهرة التوحيد، تأليف إبراهيم البيجوري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.

١٨٥ ـ تحقيق البرهان في إثبات حقيقة الميزان، تأليف مرعي الحنبلي الكرمي المقدسي (ت١٠٣٣هـ)، تحقيق سليمان بن صالح الخزي، مطبعة المدني، القاهرة ١٤٠٩هـ.

١٨٦ ـ التحقيق في مسائل الخلاف لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، ومعه تنقيح التحقيق للذهبي (ت٧٤٨هـ)، حققهما ووثق أصولهما وخرج أحاديثهما وصنع فهارسهما الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الوعي العربي، ومكتبة ابن عبد البر ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.

١٨٧ ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تأليف الحافظ جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، حققه أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر، الرياض ١٤١٥هـ.

١٨٨ ـ التدمرية لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق محمد بن عودة السَّعوي، مكتبة العبيكان للطباعة والنشر، الرياض ١٤٠٥هـ.

١٨٩ ـ التدوين في أخبار قزوين، تأليف أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي (ت٦٢٣هـ)، تحقيق عزيز الله العطاري، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.

١٩٠ ـ تذكرة أولي الألباب والجامع للعجب العجاب لداود الأنطاكي، مكتبة عباس شقرون، القاهرة.

١٩١ ـ تذكرة الحفاظ للحافظ الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
١٩٢ ـ التذكرة الحمدونية تصنيف محمد بن الحسن بن محمد بن حمدون (ت٥٦٢هـ)، تحقيق إحسان عباس وبكر عباس، دار صادر، بيروت ١٩٩٦م.
١٩٣ ـ تذكرة النحاة لأبي حيان محمد بن يوسف الغرناطي الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق الدكتور عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٦هـ الطبعة الأولى.
١٩٤ ـ التذكرة بمعرفة رجال الكتب العشرة للحسيني (ت٧٥٦هـ)، تحقيق رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤١٨هـ الطبعة الأولى.
١٩٥ ـ التذكرة في أحوال الموتى والآخرة للقرطبي (ت٦٧١هـ)، دار الريان للتراث بالقاهرة ١٤٠٧هـ.
١٩٦ ـ ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك للقاضي عياض (ت٥٤٤هـ)، حققه جماعة من العلماء، طبعة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
١٩٧ ـ التسعينية لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠هـ الطبعة الأولى.
١٩٨ ـ التسهيل لعلوم التنزيل لابن جُزي الكلبي (ت٧١٤هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٣هـ.
١٩٩ ـ تصحيفات المحدثين للعسكري (ت٣٨٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمود أحمد ميره، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.
٢٠٠ ـ التصديق بالنظر إلى الله في الآخرة للآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد غياث الجنبار، دار عالم الكتب، الرياض ١٤٠٦هـ.
٢٠١ ـ التصريح بمضمون التوضح للشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥هـ)، تحقيق محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ الطبعة الأولى.
٢٠٢ ـ التصريف الملوكي لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، حققه مفتي حماه السابق محمد سعيد بن مصطفى النعسان، وعلق عليه أحمد الخاني، ومحيي الدين الجراح، الطبعة الثانية ١٩٧٠م.
٢٠٣ ـ التصوف: المنشأ والمصادر، تأليف إحسان إلهي ظهير، إدارة ترجمان السنة، لاهور ١٤٠٦هـ الطبعة الأولى.
٢٠٤ ـ تعجيل المنفعة للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ودراسة إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر الإسلامية، الرياض ١٤١٦هـ.
٢٠٥ ـ تعريف الخلف بمنهج السلف للدكتور إبراهيم بن محمد بن عبد الله البريكان، دار ابن الجوزي، الرياض ١٤٠٨هـ.
٢٠٦ ـ التعريفات للجرجاني (ت٨١٦هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٣هـ.

٢٠٧ ـ تعظيم قدر الصلاة للإمام محمد بن نصر المروزي (ت٣٩٤هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وآثاره الدكتور عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٦هـ.

٢٠٨ ـ تفسير أسماء الله الحسنى للزجاج (ت٣١١هـ)، حققه ونشره أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٣٩٥هـ.

٢٠٩ ـ تفسير الضحاك جمع ودراسة وتحقيق د. محمد شكري أحمد الزاويتي، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة ١٤١٩هـ.

٢١٠ ـ تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، تحقيق أسعد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز بمكة المكرمة ١٤١٧هـ.

٢١١ ـ تفسير القرآن العظيم لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق سامي بن محمد السلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠هـ.

٢١٢ ـ تفسير القرآن لأبي المظفر منصور بن محمد السمعاني (ت٤٨٩هـ)، تحقيق أبي بلال غنيم بن عباس، دار الوطن للنشر، الرياض ١٤١٨هـ.

٢١٣ ـ التفسير الكبير لابن تيمية (ت٦٢٨هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢١٤ ـ التفسير اللغوي للقرآن الكريم، تأليف الدكتور مساعد بن سليمان الطيار، دار ابن الجوزي، الدمام ١٤٢٢هـ الطبعة الأولى.

٢١٥ ـ تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية (ت٦٢٨هـ)، صححه وراجعه الشيخ طه يوسف شاهين، دار الطباعة المحمدية، القاهرة.

٢١٦ ـ تفسير غريب القرآن لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، بتحقيق السيد أحمد صقر، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة ١٩٥٨م.

٢١٧ ـ التفسير والمفسرون، تأليف الدكتور محمد حسين الذهبي، دار الكتب الحديثة، القاهرة ١٩٧٦م الطبعة الثانية.

٢١٨ ـ التفكير المنطقي بين المنهج القديم والمنهج الجديد، تأليف الدكتور عبد اللطيف محمد العبد، دار العلم للطباعة ١٩٧٧م نشر مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

٢١٩ ـ تقريب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، قدم له وقابله محمد عوامة، دار الرشيد، سوريا ـ حلب ١٤١٢هـ الطبعة الرابعة.

٢٢٠ ـ التكملة لأبي علي الفارسي، تحقيق الدكتور كاظم بحر المرجان، ساعدت جامعة بغداد على نشره عام ١٤٠١هـ.

٢٢١ ـ تكملة الإكمال، للحافظ أبي بكر محمد بن عبد الغني المعروف بابن نقطة (ت٦٢٩هـ)، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤٠٨هـ.

٢٢٢ ـ تلبيس إبليس لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المطبعة المنيرية، القاهرة ١٣٦٨هـ.
٢٢٣ ـ تلخيص أخبار النحويين واللغويين، تأليف أحمد بن عبد القادر بن مكتوم (ت٧٤٩هـ)، مخطوط بدار الكتب المصرية برقم (٣٠٦٩) تاريخ تيمور.
٢٢٤ ـ تلخيص البيان في مجازات القرآن للشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، دار عالم الكتب، بيروت ١٤٠٦هـ الطبعة الأولى.
٢٢٥ ـ تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل للباقلاني (ت٤٠٣هـ)، تحقيق عصام الدين حيدر، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ١٤٠٧هـ.
٢٢٦ ـ التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، حققه جماعة من العلماء، طبع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمملكة المغربية.
٢٢٧ ـ التنبيهات على أغاليط الرواة، تأليف علي بن حمزة البصري اللغوي (ت٣٧٥هـ)، مطبوع مع المنقوص والممدود للفراء، كلاهما بتحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف بمصر، القاهرة.
٢٢٨ ـ تنزيه القرآن عن المطاعن للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت٤١٥هـ)، دار النهضة الحديثة، بيروت.
٢٢٩ ـ تنقيح المقال في علم الرجال، تأليف عبد الله بن محمد بن حسن المامقاني (ت١٣٥١هـ)، المطبعة المرتضوية، النجف ١٣٤٨هـ.
٢٣٠ ـ التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تأليف الشيخ عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ)، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه محمد ناصر الدين الألباني، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان ١٤٠١هـ.
٢٣١ ـ تهذيب الآثار لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، قرأه وخرج أحاديثه أبو فهر محمود شاكر، مطبعة المدني بمصر.
٢٣٢ ـ تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٢٥هـ وعنها مصورات.
٢٣٣ ـ تهذيب الكمال لأبي الحجاج المزي (ت٧٤٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت. ١٤٠٠هـ الطبعة الأولى.
٢٣٤ ـ تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري (ت٣٧٠هـ)، حققه وقدم له عبد السلام هارون مع آخرين، ط١، ١٩٦٤م، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة، واستدرك الدكتور رشيد العبيدي على الأجزاء ٧ ـ ٩ فنشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٧٥م.
٢٣٥ ـ تهذيب مختصر سنن أبي داود لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، ومحمد حامد الفقي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٢٣٦ ـ التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (ت٤٤٤هـ)، عني بتصحيحه أوتو برتزل، مطبعة الدولة ١٩٣٠م، وأعادت طبعه بالأوفست مكتبة المثنى ببغداد.

[حرف الثاء]

٢٣٧ ـ الثقات لابن حبان (ت٣٥٤هـ)، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٩٧٣م.

[حرف الجيم]

٢٣٨ ـ الجاحظ حياته وآثاره، تأليف طه الحاجري، دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٦٢م.
٢٣٩ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن لابن جرير الطبري (٣١٠هـ)، شركة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٨م، وكذلك الطبعة التي حققها وعلق حواشيها محمود محمد شاكر، وراجعها وخرج أحاديثها أحمد محمد شاكر، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.
٢٤٠ ـ جامع الرسائل المنيرية (مجموعة الرسائل المنيرية)، الناشر: محمد أمين دمج، بيروت ١٩٧٠م.
٢٤١ ـ جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الدمام ١٤١٤هـ.
٢٤٢ ـ الجامع لأحكام القرآن للقرطبي (ت٦٧١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٩٦٦م.
٢٤٣ ـ الجامع لأخلاق الراوي وآداب السَّامع للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق الدكتور محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٣هـ.
٢٤٤ ـ الجامع لعلم القرآن للرماني (ت٣٨٤هـ)، له جزء مخطوط بمكتبة طشقند برقم (٣١٣٧)، وعنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة تحت عنوان (تفسير غير مفهرس م ـ ٣٦١ رقم ٩٢)، وجزءٌ آخر في مكتبة المسجد الأقصى وهو الجزء (١٢)، وعنه مصورة بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة برقم (١٦).
٢٤٥ ـ جذوة المقتبس في ذكر ولاة الأندلس، تأليف أبي عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح الحميدي (ت٤٨٨هـ)، الدار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦م.
٢٤٦ ـ الجرح والتعديل لابن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٥٢م، مصورة عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند.
٢٤٧ ـ جمع الجوامع للسيوطي (٩١١هـ)، تخريج خالد عبد الفتاح شبل، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٢١هـ.
٢٤٨ ـ جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري (ت٤٠٠هـ)، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه الدكتور أحمد عبد السلام، وخرج أحاديثه أبو هاجر محمد سعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٨هـ.
٢٤٩ ـ جمهرة اللغة لأبي بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، طبعة جديدة بالأوفست عن طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، دار صادر، بيروت.

٢٥٠ ـ جناية التأويل الفاسد على العقيدة الإسلامية، تأليف محمد أحمد لوح، دار ابن عفان، الخبر ١٤١٨هـ.

٢٥١ ـ جهود ابن الأنباري في التفسير وعلوم القرآن، تأليف الدكتور فرج بن فريج العوفي، رسالة دكتوراه نوقشت بقسم التفسير بكلية القرآن والدراسات الإسلامية بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة عام ١٤١٧هـ.

٢٥٢ ـ جهود علماء النحو في القرن الثالث الهجري، تأليف الدكتور يوسف أحمد المطوع، مطبعة حكومة الكويت، الكويت ١٣٩٦هـ ـ ١٩٧٦م.

٢٥٣ ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين عبد القاهر بن محمد القرشي (ت٧٧٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ١٤١٣هـ.

[حرف الحاء]

٢٥٤ ـ حادي الأرواح إلى بلاد الأفراح لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، حققه وعلق عليه علي الشربجي وقاسم النوري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ.

٢٥٥ ـ الحث على طلب العلم والاجتهاد في جمعه لأبي هلال العسكري (ت٤٠٠هـ)، تحقيق عبد المجيد ذياب، دار الفضيلة، القاهرة ١٤١٨هـ.

٢٥٦ ـ حجة القراءات لأبي زرعة بن زنجلة تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٤ م.

٢٥٧ ـ الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ت٣٧٩هـ)، تحقيق وشرح الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، القاهرة ١٩٧٧م.

٢٥٨ ـ الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة لأبي القاسم الأصبهاني (ت٥٣٥هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد بن ربيع المدخلي، والدكتور محمد بن محمود أبو رحيم، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض١٤١١هـ.

٢٥٩ ـ الحجة للقراء السبعة لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، حققه بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث ١٤٠٤هـ.

٢٦٠ ـ الحجج الباهرة في إفحام الطائفة الكافرة، تأليف جلال الدين محمد بن أسعد الصديقي الدواني (ت٩٢٨هـ)، تحقيق ودراسة د. عبد الله حاج علي منيب، مكتبة الإمام البخاري، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ الطبعة الأولى.

٢٦١ ـ حلية الأولياء وطبقات الأصفياء لأبي نعيم الأصفهاني (ت٤٣٠هـ)، ط١، ١٩٨٨م، دار الكتب العلمية.

٢٦٢ ـ حلية الفقهاء لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد المحسن التركي، الشركة المتحدة للتوزيع، بيروت ١٤٠٣هـ.

٢٦٣ ـ الحماسة البصرية، تأليف صدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور عادل سليمان جمال، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٢٠هـ الطبعة الأولى.

٢٦٤ ـ الحماسة المغربية لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجراوي، تحقيق الدكتور محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر، ودار الفكر، بيروت ١٤١١هـ.

٢٦٥ ـ الحماسة لأبي تمام (ت٢٣١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد الرحيم عسيلان، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض ١٤٠١هـ.

٢٦٦ ـ حياة الحيوان الكبرى لكمال الدين محمد بن موسى الدَّمِيري (ت٨٠٨هـ)، ملتزم الطبع والنشر شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٩م.

٢٦٧ ـ الحيدة للإمام عبد العزيز بن يحيى الكناني (ت٢٤٠هـ)، حققه وقدم له الدكتور جميل صليبا، دار صادر، بيروت ١٤١٢هـ.

[حرف الخاء]

٢٦٨ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، المطبعة الخيرية، القاهرة.

٢٦٩ ـ الخصائص لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، دار عالم الكتب، بيروت ١٤٠٣هـ.

٢٧٠ ـ خلق أفعال العباد للإمام البخاري (٢٥٦هـ)، تحقيق بدر البدر، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى.

٢٧١ ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه، للدكتور مهدي المخزومي، مطبعة الزهراء، بغداد ١٩٦٠م.

٢٧٢ ـ الخوارج أول الفرق في تاريخ الإسلام، تأليف الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار الوطن، الرياض ١٤١٦هـ.

[حرف الدال]

٢٧٣ ـ دائرة معارف القرن العشرين، تأليف محمد فريد وجدي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت ١٩٧١م.

٢٧٤ ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسَّمين الحلبي (ت٧٦٥هـ)، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق ١٤٠٦هـ الطبعة الأولى.

٢٧٥ ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، القاهرة ١٤٢٤هـ، وكذا طبعة دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ بلا تحقيق.

٢٧٦ ـ درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠٠هـ.
٢٧٧ ـ الدراسات اللغوية والنحوية في مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وأثرها في استنباط الأحكام الشرعية، تأليف د. أحمد فرحان الشجيري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤٢٢هـ.
٢٧٨ ـ دراسات عن الفرق في تاريخ المسلمين، تأليف الدكتور أحمد محمد أحمد جلي، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ.
٢٧٩ ـ دراسات في الأهواء والفرق والبدع وموقف السلف منها، تأليف الدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٨هـ.
٢٨٠ ـ درة الغواص في أوهام الخواص، تأليف أبي محمد القاسم بن علي الحريري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٧٥م.
٢٨١ ـ الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه وقدم له ووضع فهارسه محمد سيد جاد الحق، مطبعة المدني بمصر ١٩٦٦م.
٢٨٢ ـ دلائل النبوة للقاضي عبد الجبار الهمذاني (ت٤١٥هـ)، مخطوط بمكتبة شهيد علي باشا باستنبول برقم (١٥٧٥)، تركيا.
٢٨٣ ـ دُمية القصر وعصرة أهل العصر، تأليف علي بن الحسن بن علي بن أبي الطيب الباخرزي المقتول عام ٤٦٧هـ، تحقيق ودراسة الدكتور محمد التونجي، دار الفكر، بيروت ١٩٧١م.
٢٨٤ ـ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب لابن فرحون المالكي (ت٧٩٩هـ)، تحقيق محمد الأحمدي أبو النور، دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.
٢٨٥ ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعة أبي سعيد الحسن السكري (ت٢٩٠هـ)، تحقيق الشيخ محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م الطبعة الثانية.
٢٨٦ ـ ديوان أبي العتاهية (ت٢١٠هـ)، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٦هـ.
٢٨٧ ـ ديوان أمية بن أبي الصلت جمعه الدكتور عبد الحفيظ السطلي، دمشق ١٩٦٠م.
٢٨٨ ـ ديوان ابن دريد تحقيق الدكتور عمر ابن سالم، الدار التونسية، تونس ١٩٧٣م.
٢٨٩ ـ ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس، شرح وتعليق الدكتور م. محمد حسين، الناشر: مكتبة الآداب بالجماميز، المطبعة النموذجية، القاهرة ١٩٥٠م.
٢٩٠ ـ ديوان الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.
٢٩١ ـ ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني (ت٢٢هـ)، تحقيق صلاح الهادي، دار المعارف ١٩٦٧م.
٢٩٢ ـ ديوان الصاحب بن عباد، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد ١٩٦٥م.

٢٩٣ ـ ديوان العرجي، تحقيق خضر الطائي، ورشيد العبيدي، بغداد ١٩٥٦.
٢٩٤ ـ ديوان العسكري تحقيق الدكتور جورج قنازع، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٩٧٩م.
٢٩٥ ـ ديوان الفرزدق شرحه وضبطه وقدم له الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ.
٢٩٦ ـ ديوان الكميت ضمن الموسوعة الشعرية، المجمع الثقافي، دبي ٢٠٠١م.
٢٩٧ ـ ديوان النابغة الذبياني صنعة ابن السكيت (ت٢٤٦هـ)، تحقيق شكري فيصل، دار الفكر، بيروت ١٩٦٨م.
٢٩٨ ـ ديوان بديع الزمان الهمذاني، دراسة وتحقيق يسري عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٧هـ الطبعة الأولى.
٢٩٩ ـ ديوان حسان بن ثابت ﷺ، شرحه وكتب هوامشه وقدم له الأستاذ عبد أ. مهنا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ.
٣٠٠ ـ ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٥هـ الطبعة الأولى.
٣٠١ ـ ديوان شعر الخوارج، جمع وتحقيق الدكتور إحسان عباس، دار الشروق، بيروت ١٩٨٢م.
٣٠٢ ـ ديوان طرفة بن العبد، دار صادر، بيروت ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
٣٠٣ ـ ديوان عامر بن الطفيل رواية أبي بكر بن الأنباري عن ثعلب، دار صادر، بيروت ١٣٣٨هـ.
٣٠٤ ـ ديوان علي بن الجهم، تحقيق خليل مردم بك، دمشق ١٩٤٩م.
٣٠٥ ـ ديوان لبيد بن ربيعة، دار صادر، بيروت ١٩٦٦م ـ ١٣٨٦هـ.
٣٠٦ ـ ديوان مجنون ليلى، جمع عبد الستار أحمد فراج، القاهرة.

[حرف الذال]

٣٠٧ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآغا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، الناشر: إسماعيليان ـ قم مكتبة إسلامية ـ طهران ١٤٠٨هـ.
٣٠٨ ـ ذم التأويل لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٦هـ.
٣٠٩ ـ ذم الكلام للهروي (ت٤٨١هـ)، تحقيق ودراسة عبد الرحمن بن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم بالمدينة المنورة ١٤١٦هـ، وكذا بتحقيق أبي جابر عبد الله بن محمد الأنصاري، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.
٣١٠ ـ الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.

٣١١ ـ ذيل ميزان الاعتدال للحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد القيوم عبد رب النبي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ.

[حرف الراء]

٣١٢ ـ رؤية الله وتحقيق الكلام فيها، تأليف أحمد ناصر آل محمد، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٤١٧هـ.

٣١٣ ـ رؤية معاصرة في علم المناهج، تأليف د. علي عبد المعطي محمد، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٤م.

٣١٤ ـ راحة العقل، تأليف حميد الدين أحمد بن عبد الله الكرماني (ت٤١٢هـ)، تقديم مصطفى غالب، دار الأندلس بيروت ١٩٦٧م.

٣١٥ ـ الرد على الجهمية للدارمي (ت٢٨٢هـ)، قدم له وخرج أحاديثه وعلق عليها بدر البدر، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى.

٣١٦ ـ الرد على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، تحقيق عبد الرحمن عميرة، دار اللواء، الرياض ١٣٩٧هـ.

٣١٧ ـ الرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي (ت٤٤٤هـ)، تحقيق ودراسة محمد باكريم باعبد الله، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ الطبعة الأولى.

٣١٨ ـ رسائل أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني، تأليف بديع الزمان الهمذاني، طبعت بمطبعة هندية في مصر المحمية سنة ١٣١٥هـ ـ ١٨٩٨م.

٣١٩ ـ رسائل ابن سينا لأبي علي الحسين بن عبد الله بن سينا (ت٤٢٨هـ)، المطبعة الهندية، القاهرة ١٩٠٨م.

٣٢٠ ـ رسائل الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٩م.

٣٢١ ـ رسائل الصاحب بن عباد، صححها وقدم لها عبد الوهاب عزام وشوقي ضيف، القاهرة ١٣٦٦هـ.

٣٢٢ ـ رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق ودراسة عبد الله شاكر الجنيدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ.

٣٢٣ ـ الرسالة العرشية لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مكتبة القاهرة للنشر والتوزيع، القاهرة.

٣٢٤ ـ الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وأولاده بمصر، القاهرة ١٩٤٠م.

٣٢٥ ـ الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، تأليف الدكتور مازن المبارك، دار الكتاب اللبناني، بيروت.

٣٢٦ ـ روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٥هـ.

٣٢٧ ـ الروح لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، دراسة وتحقيق بسام علي العموش، ط١، دار ابن تيمية بالرياض ١٤٠٦هـ، وكذا بتحقيق وتعليق: محمد أنيس عبارة، والدكتور محمد فهمي سرحان، الناشر: مكتبة نصر، القاهرة.

٣٢٨ ـ روضات الجنات في أحوال العلماء والسادات، تأليف محمد باقر الخوانساري (ت١٣١٣هـ)، تحقيق أسد الله إسماعيليان، عنيت بنشره مكتبة إسماعيليان قم، إيران.

٣٢٩ ـ روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل، تأليف موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، قدم له وحققه وعلق عليه الدكتور عبد الكريم بن علي النملة، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٣هـ.

٣٣٠ ـ الرَّد على الشعوبية لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، نشرها محمد كرد علي ضمن (رسائل البلغاء) عام ١٣٣١هـ.

[حرف الزاي]

٣٣١ ـ زاد المسير في علم التفسير لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٦٤م.

٣٣٢ ـ الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي للأزهري (ت٣٧٠هـ)، حققه شهاب الدين أبو عمرو، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٤هـ.

٣٣٣ ـ الزاهر في معاني كلام الناس لأبي بكر بن الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق الدكتور حاتم الضامن، دار الرشيد، العراق ١٩٧٩م.

٣٣٤ ـ زيادة الإيمان ونقصانه وحكم الاستثناء فيه، تأليف الدكتور عبد الرزاق بن عبد المحسن العباد البدر، مكتبة دار القلم والكتاب، الرياض ١٤١٦هـ.

٣٣٥ ـ الزّجّاجي حياته وآثاره ومذهبه النحوي، تأليف مازن المبارك، مطبعة الترقي، دمشق ١٩٦٠م.

[حرف السين]

٣٣٦ ـ سؤالات الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم تحقيق الدكتور عبد العليم عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، مكة المكرمة ١٤١٨هـ.

٣٣٧ ـ سؤالات حمزة بن يوسف السهمي للدارقطني وغيره في الجرح والتعديل تحقيق موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ١٤٠٤هـ.

٣٣٨ ـ السبعة في القراءات لأبي بكر بن مجاهد (ت٣٢٤هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.

٣٣٩ ـ السحب الوابلة على ضرائح الحنابلة، تأليف محمد بن عبد الله بن حميد النجدي (ت١٢٩٥هـ)، حققه وقدم له وعلق عليه بكر بن عبد الله أبو زيد، وعبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٦هـ.

٣٤٠ ـ سر صناعة الإعراب، تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٣٤١ ـ سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها للألباني، المكتب الإسلامي بيروت ودمشق، والمكتبة الإسلامية بالأردن، ومكتبة المعارف بالرياض.

٣٤٢ ـ سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة للألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٨هـ.

٣٤٣ ـ السنة لأبي بكر الخلال (ت٣١١هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور عطية بن عتيق الزهراني، دار الراية للنشر والتوزيع ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م الطبعة الأولى.

٣٤٤ ـ السنة لابن أبي عاصم (ت٢٧٨هـ)، ومعه ظلال الجنة في تخريج السنة، بقلم محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ.

٣٤٥ ـ السنة لعبد الله ابن الإمام أحمد (ت٢٩٠هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور محمد سعيد القحطاني، دار ابن القيم للنشر والتوزيع، الدمام ١٤٠٦هـ.

٣٤٦ ـ السنة والشيعة، تأليف محمد رشيد رضا، دار المنار، القاهرة ١٣٤٨هـ.

٣٤٧ ـ سنن أبي داود لأبي داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٩م.

٣٤٨ ـ سنن ابن ماجه لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه القزويني (ت٢٧٥هـ)، حقق نصوصه ورقمه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٤٩ ـ سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، وتحقيق كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٥٠ ـ سنن الدارقطني لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، حققه وعلق عليه الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، دار المعرفة، بيروت ١٤٢٢هـ.

٣٥١ ـ سنن الدارمي لأبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد الله هاشم يماني، شركة الطباعة الفنية المتحدة ١٣٨٦هـ.

٣٥٢ ـ السنن الكبرى للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٣٥٣ ـ السنن الكبرى للنسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١١هـ.

٣٥٤ ـ سنن النسائي (ت٣٠٣هـ)، بشرح الحافظ جلال الدين السيوطي، وحاشية الإمام السندي حققه ورقمه ووضع فهارسه مكتب تحقيق التراث الإسلامي، ط٣، دار المعرفة، بيروت.

٣٥٥ ـ سيبويه إمام النحاة، تأليف علي النَّجدي ناصف، مطبعة لجنة البيان العربي، القاهرة.

٣٥٦ ـ سير أعلام النبلاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيق الكتاب وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، وحقق أجزاءه مجموعة من المحققين، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨١م.

٣٥٧ ـ سيرة ابن إسحاق المسماة المبتدأ والمبعث والمغازي، تحقيق محمد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث والتعريب، الرباط ١٣٦٩هـ.

٣٥٨ ـ السيرة النبوية لابن هشام (ت٢١٣هـ)، حققها وضبطها وشرحها ووضع فهارسها مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ شلبي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ١٣٧٥هـ.

٣٥٩ ـ السيف اليماني في نحر الأصفهاني صاحب الأغاني، تأليف وليد الأعظمي، دار الوفاء للطبع والنشر والتوزيع، المنصورة ١٤٠٨هـ.

٣٦٠ ـ السِّياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، لابن تيمية (ت٦٢٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

[حرف الشين]

٣٦١ ـ شأن الدعاء للخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ١٤٠٨هـ الطبعة الأولى.

٣٦٢ ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، دار المسيرة، بيروت ١٩٧٩م.

٣٦٣ ـ شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي (ت٤١٨هـ)، تحقيق الدكتور أحمد سعد حمدان الغامدي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض.

٣٦٤ ـ شرح ألفية ابن معطي، تأليف عبد العزيز الموصلي (ت٧٢٣ ـ ٧٢٦هـ)، تحقيق ودراسة الدكتور علي موسى الشوملي، الناشر مكتبة الخرجي ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى.

٣٦٥ ـ شرح الأصول الخمسة للقاضي عبد الجبار الهمداني (ت٤١٥هـ)، حققه وقدم له الدكتور عبد الكريم عثمان، الناشر: مكتبة وهبة بمصر، مطبعة أم القرى للطباعة والنشر ١٤٠٨هـ الطبعة الثانية.

٣٦٦ ـ شرح السنة لأبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري (ت٣٢٩هـ)، دراسة وتحقيق أبي ياسر خالد بن قاسم الردادي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة ١٤١٤هـ.
٣٦٧ ـ شرح السنة للبغوي (ت٥١٦هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت ١٣٩٥هـ.
٣٦٨ ـ شرح العقيدة الأصفهانية لشيخ الإسلام بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٥هـ الطبعة الأولى.
٣٦٩ ـ شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز الحنفي (ت٧٩٢هـ)، حققها وراجعها جماعة من العلماء وخرج أحاديثها محمد ناصر الدين الألباني، ط٥، ١٣٩٩هـ، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق، وكذا الطبعة التي حققها الدكتور عبد الله عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
٣٧٠ ـ شرح العقيدة الواسطية، تأليف الدكتور صالح بن فوزان الفوزان، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٠هـ.
٣٧١ ـ شرح العقيدة الواسطية للدكتور محمد خليل هراس، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
٣٧٢ ـ شرح المواقف في علم الكلام للقاضي عضد الدين الإيجي (ت٧٥٦هـ)، دار الطباعة العامرة، إستانبول، تركيا.
٣٧٣ ـ شرح ديوان الحماسة للخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.
٣٧٤ ـ شرح غريب الفصيح للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق إبراهيم عبد الله بن جمهور الغامدي، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٦هـ.
٣٧٥ ـ شرح قصيدة كعب بن زهير لابن حجة الحموي، تحقيق الدكتور علي حسين البواب، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٦هـ.
٣٧٦ ـ شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري، تأليف عبد الله بن محمد الغنيمان، مكتبة لينة للنشر والتوزيع، دمنهور ١٤١١هـ.
٣٧٧ ـ شرح كتاب سيبويه للسيرافي (ت٣٦٨هـ)، حقق الجزء الأول منه الدكتور: رمضان عبد التواب، والدكتور محمود فهمي حجازي، ونشرته الهيئة المصرية العامة للكتاب عام ١٩٨٦م، وحقق الجزء الثاني الدكتور رمضان عبد التواب، ونشرته الهيئة المذكورة عام ١٩٩٠م، ولم يكتمل تحقيقه وطبعه حتى الآن.
٣٧٨ ـ شرح مقامات الحريري لأبي العباس أحمد بن عبد المؤمن الشريشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت ١٤١٣هـ.
٣٧٩ ـ شرح مقصورة ابن دريد، لابن خالويه (ت٣٧٠هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد جاسم الدرويش، مطابع دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.

٣٨٠ ـ شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد (ت٦٥٥ ـ ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، بيروت ١٣٨٣هـ.

٣٨١ ـ شرح نهج البلاغة للشيخ محمد عبده، حققه وزاد في شرحه زيادات هامة محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة الاستقامة، القاهرة.

٣٨٢ ـ الشريعة للآجري (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية ١٤٠٣هـ، وكذا الطبعة التي حققها الدكتور عبد الله بن عمر الدميجي، دار الوطن، الرياض ١٤١٨هـ.

٣٨٣ ـ شعب الإيمان للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٠هـ.

٣٨٤ ـ الشعر والشعراء لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق وشرح أحمد شاكر، دار التراث العربي للطباعة، القاهرة ١٩٧٧م.

٣٨٥ ـ شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحرير الحساني حسن عبد الله، الناشر: مكتبة دار التراث، القاهرة.

[حرف الصاد]

٣٨٦ ـ صاحب الأغاني أبو الفرج الأصفهاني الرَّاوية، تأليف الدكتور محمد أحمد خلف الله، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٩٥٣م.

٣٨٧ ـ الصاحب بن عباد، حياته وآدابه، تأليف محمد حسين آل ياسين، بغداد ١٩٥٧م.

٣٨٨ ـ الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، ط٢، ١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩ م، دار العلم للملايين، بيروت.

٣٨٩ ـ صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.

٣٩٠ ـ صحيح الإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت٢٦١هـ)، حققه ورقمه وصححه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث، القاهرة ١٤١٢هـ.

٣٩١ ـ صحيح البخاري (الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله ﷺ وسننه وأيامه) لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، قام بشرحه وتصحيح تجاربه وتحقيقه محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه واستقصى أطرافه محمد فؤاد عبد الباقي، نشره وراجعه وقام بإخراجه قصي محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٤٠٠هـ.

٣٩٢ ـ صحيح سنن ابن ماجه، تأليف محمد ناصر الألباني، مكتبة المعارف، الرياض ١٤١٧هـ.

٣٩٣ ـ صريح السنة لابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق بدر بن يوسف المعتوق، ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ١٤٠٥هـ.

٣٩٤ ـ الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية لنجم الدين الطوفي الحنبلي (ت٧١٦هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حمد بن خالد الفاضل، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤١٧هـ الطبعة الأولى.

٣٩٥ ـ صفة الصفوة لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، حققه وعلق عليه محمود فاخوري، وخرج أحاديثه الدكتور محمد رواس قلعجي، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

٣٩٦ ـ صلاة التراويح، تأليف محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ.

٣٩٧ ـ الصلة لابن بشكوال المالكي (ت٥٧٨هـ)، الدار المصرية، للتأليف والترجمة، القاهرة ١٩٦٦م.

٣٩٨ ـ الصناعتين الكتابة والشعر لأبي هلال العسكري (ت٤٠٠هـ)، حققه وضبط نصه الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ.

٣٩٩ ـ الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه وقدم له الدكتور علي بن محمد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض ١٤٠٨هـ.

٤٠٠ ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي (ت٩١١هـ)، علق عليه علي سامي النشار، دار الكتب العلمية، بيروت.

٤٠١ ـ الصَّاحي في فقه اللغة وسنن العرب لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مطبعة عيسى البابي وشركاه، القاهرة.

٤٠٢ ـ الصَّواعق المحرقة على أهل الرفض والضلال والزندقة، تأليف أبي العباس أحمد بن علي بن حجر الهيتمي (ت٩٧٣هـ)، تحقيق عبد الرحمن بن عبد الله التركي، وكامل الخراط، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٧هـ الطبعة الأولى.

[حرف الضاد]

٤٠٣ ـ ضحى الإسلام، تأليف أحمد أمين، مكتبة النهضة المصرية بالقاهرة، الطبعة الثامنة.

٤٠٤ ـ الضعفاء الكبير للعقيلي حققه ووثقه الدكتور عبد المعطى أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٤هـ الطبعة الأولى.

٤٠٥ ـ ضعيف سنن أبي داوود، تأليف محمد بن ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٢هـ.

٤٠٦ ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي (ت٩٠٢هـ)، منشورات مكتبة دار الحياة، بيروت.

٤٠٧ ـ ضوابط الجرح والتعديل، تأليف الدكتور عبد العزيز بن محمد العبد اللطيف، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٢هـ.

[حرف الطاء]

٤٠٨ ـ طبقات النحاة واللغويين لأبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، تحقيق الدكتور محسن غياض، مطبعة النجف الأشرف، بغداد ١٩٧٤م.
٤٠٩ ـ طبقات الحفاظ للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق علي محمد عمر، مطبعة الاستقلال الكبرى بالقاهرة، مكتبة وهبة بمصر ١٩٧٣م.
٤١٠ ـ طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى (ت٥٢٦هـ)، الناشر، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
٤١١ ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق محمود محمد الطناحي، وعبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية بمصر.
٤١٢ ـ طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ)، اعتنى بتصحيحه وعلق عليه ورتب فهارسه الدكتور الحافظ عبد الحليم خان، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٩٧٨م.
٤١٣ ـ طبقات الشافعية للإسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلم للطباعة والنشر ١٩٨١م.
٤١٤ ـ طبقات الشعراء لابن المعتز (ت٢٩٦هـ)، تحقيق عبد الستار فراج، دار المعارف بمصر، الطبعة الثالثة.
٤١٥ ـ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي (ت٤٧٦هـ)، حققه وقدم له الدكتور إحسان عباس، دار الرائد العربي، بيروت ١٤٠١هـ.
٤١٦ ـ الطبقات الكبرى لابن سعد (ت٢٣٠هـ)، دار صادر، ببيروت، ١٩٥٧ ـ ١٩٥٨م.
٤١٧ ـ طبقات المعتزلة، تأليف أحمد بن يحيى بن المرتضى، عنيت بتحقيقه سوسنّه ديفلد ـ فلزر، الناشر: جمعية المستشرقين الألمانية بألمانيا، بيروت ـ لبنان ١٣٨٠هـ ـ ١٩٦١م.
٤١٨ ـ طبقات المفسرين للداودي (ت٩٥٤هـ)، راجعه وضبط أعلامه لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت.
٤١٩ ـ طبقات المفسرين للسيوطي (ت٩١١هـ)، مراجعة لجنة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ.
٤٢٠ ـ طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ١٩٧٣م.
٤٢١ ـ طبقات فحول الشعراء، تأليف محمد بن سلام الجمحي (ت٢٣١هـ)، قرأه وشرحه محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
٤٢٢ ـ طريق الهجرتين وباب السعادتين لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، ضبط نصه وخرج أحاديثه وعلق عليه عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم للنشر والتوزيع ١٤٠٩هـ.

٤٢٣ ـ طليعة التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، للمعلمي (ت١٣٨٦هـ)، (مطبوع في بداية التنكيل)، قام على طبعه وتحقيقه والتعليق عليه محمد ناصر الدين الألباني، حديث أكاديمي، فيصل آباد، باكستان ١٤٠١هـ.

[حرف الظاء]

٤٢٤ ـ ظاهرة التأويل وصلتها باللغة، تأليف السيد أحمد عبد الغفار، دار الرشيد، الرياض.

٤٢٥ ـ ظلال الجنة في تخريج السنة لابن أبي عاصم الشيباني مطبوعة مع السنة لابن أبي عاصم بقلم محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي ١٤٠٥هـ.

٤٢٦ ـ ظهر الإسلام لأحمد أمين، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

[حرف العين]

٤٢٧ ـ العبر في خبر من غبر للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٤٢٨ ـ عبقرية الشريف الرضي، تأليف الدكتور زكي مبارك، مطبعة الجزيرة، بغداد ١٩٣٨م.

٤٢٩ ـ عصمة الأنبياء للفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، تصحيح محمد منير الدمشقي، ١٣٥٥هـ.

٤٣٠ ـ العقد الفريد لابن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، شرحه وضبَّطه وصححه وعَنوَن موضوعاته ورتب فهارسه أحمد أمين، وأحمد الزين، وإبراهيم الأبياري، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ١٣٧٢هـ ـ ١٩٥٢م.

٤٣١ ـ عقيدة الإمام ابن قتيبة، للدكتور علي بن نفيع العلياني، مكتبة الصديق، الطائف ١٤١٢هـ.

٤٣٢ ـ عقيدة السلف أصحاب الحديث للصابوني (ت٤٤٩هـ)، حققها وخرج أحاديثها وعلق عليها بدر البدر، الدار السلفية، الكويت ١٤٠٤هـ.

٤٣٣ ـ العقيدة السلفية في كلام رب البرية وكشف أباطيل المبتدعة الردِيَّة، تأليف عبد الله بن يوسف الجديع، دار الإمام مالك ودار الصيمعي بالرياض ١٤١٦هـ، الطبعة الثانية.

٤٣٤ ـ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق إرشاد الحق الأثري، إدارة ترجمان السنة، لاهور ١٣٦٩هـ.

٤٣٥ ـ العلل للدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق وتخريج محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة، الرياض ١٤٠٥هـ الطبعة الأولى.

٤٣٦ ـ العواصم من العواصم لأبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ)، تحقيق محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٣٦٩هـ.

٤٣٧ ـ عيون الأخبار، تأليف أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٧٣م.

٤٣٨ ـ عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة، تحقيق نزار رضا، مكتبة دار الحياة، بيروت ١٩٦٥م.

٤٣٩ ـ عَرُوس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين أحمد بن علي السبكي (ت٧٧٣هـ)، طبع ضمن: شروح التلخيص (مختصر السَّعد، ومواهب الفتاح، وعروس الأفراح، وحاشية الدسوقي)، دار السرور، بيروت.

[حرف الغين]

٤٤٠ ـ غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، تحقيق ج. برجستر، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٥٢هـ.

٤٤١ ـ غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت٢٢٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ. وكذا طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٨٤هـ.

٤٤٢ ـ غريب الحديث لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٥هـ.

٤٤٣ ـ غريب الحديث لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله الجبوري، مطبعة العاني ببغداد، نشر وزارة الأوقاف، إحياء التراث الإسلامي، الجمهورية العراقية، بغداد ١٣٩٧هـ.

٤٤٤ ـ غريب الحديث للخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق عبد الكريم العزباوي، الناشر مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، دار الفكر بدمشق ١٤٠٢هـ.

٤٤٥ ـ غريب القرآن وتفسيره، لأبي عبد الرحمن عبد الله بن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت٢٣٧هـ)، حققه وعلق عليه محمد سليم الحاج، عالم الكتب، بيروت ١٤٠٥هـ.

٤٤٦ ـ الغريبين غريبي القرآن والحديث لأبي عبيد الهروي الباشاني (ت٤٠١هـ)، تحقيق أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة ١٤١٩هـ.

٤٤٧ ـ الغنية لطالبي الحق للشيخ عبد القادر الجيلاني الحسني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر المحروسة ١٣٧٥هـ الطبعة الثالثة.

[حرف الفاء]

٤٤٨ ـ الفائق في غريب الحديث للزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر، الطبعة الثانية.

٤٤٩ ـ الفاضل والمفضول لأبي العباس المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، القاهرة ١٩٦٠م.

٤٥٠ ـ فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء، جمع وترتيب الشيخ أحمد بن عبد الرزاق الدويش، مكتبة العبيكان ١٤١٢هـ.

٤٥١ ـ فتح الباري بشرح صحيح الإمام البخاري للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حققه محب الدين الخطيب، ورقم كتبه وأبوابه وأحاديثه محمد فؤاد عبد الباقي، وراجعه وأشرف على طبعه قصي محب الدين الخطيب، ، المكتبة السلفية، القاهرة ١٤٠٧هـ، وكذا طبعة دار المعرفة، وطبعة دار السلام.
٤٥٢ ـ فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية في علم التفسير للشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.
٤٥٣ ـ الفتوى الحموية لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، الطبعة الثالثة، القاهرة ١٣٩٨هـ.
٤٥٤ ـ فتيا فقيه العرب لابن فارس (ت٣٨٥هـ)، تحقيق الدكتور حسين علي محفوظ، المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٧٧هـ.
٤٥٥ ـ الفَرق بين الفِرق للبغدادي (ت٤٢٨هـ)، حققه محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.
٤٥٦ ـ الفروق اللغوية لأبي هلال العسكري (ت٤٢٣هـ)، طبعة دار الآفاق الجديدة، بيروت.
٤٥٧ ـ الفصل في الملل والأهواء والنِّحل، تأليف أبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم (ت٤٥٦هـ)، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، ود. عبد الرحمن عميرة، شركة مكتبات عكاظ للنشر والتوزيع، الرياض.
٤٥٨ ـ فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، تأليف أبي القاسم البلخي، القاضي عبد الجبار، الحاكم الجشمي، اكتشفها وحققها فؤاد سيد، الدار التونسية للنشر، تونس ١٩٧٤م.
٤٥٩ ـ فعلتُ وأفعلت، تأليف أبو حاتم السجستاني، تحقيق خليل إبراهيم العطية، جامعة البصرة ١٩٧٩م.
٤٦٠ ـ الفقه الإسلامي وأدلته، تأليف الدكتور وهبة الزحيلي، دار الفكر، بيروت ١٩٨٧م.
٤٦١ ـ فكرة إعجاز القرآن منذ البعثة حتى عصرنا الحاضر، تأليف نعيم الحمصي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٠هـ.
٤٦٢ ـ الفلاكة والمفلوكون، تأليف الإمام أحمد علي الدلجي (ت٨٣٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
٤٦٣ ـ فهرس الرجال، تأليف محمد بن الحسن أبو جعفر الطوسي (ت٤٦٠هـ)، تحقيق محمد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨١هـ.
٤٦٤ ـ فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات، تأليف عبد الحي الكتاني، الرباط ١٣٧٤هـ.
٤٦٥ ـ الفهرست لابن النديم وهو محمد بن أبي يعقوب بن إسحاق الوراق (ت٣٨٥هـ)، تحقيق رضا تجدد المازندراني، طهران ١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م.
٤٦٦ ـ فوائد تمام الرازي، ومعه (الروض البسَّام بترتيب وتخريج فوائد تمَّام)، تصنيف أبي سليمان جاسم الفهيد الدوسري، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٤هـ.

٤٦٧ ـ فوات الوفيات والذيل عليها، تأليف محمد بن شاكر الكتبي (٧٦٤هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٩٧٣م.
٤٦٨ ـ في أصول النحو، تأليف سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، دمشق ١٩٥٧م.
٤٦٩ ـ فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي (ت١٠٣١هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر.

[حرف القاف]

٤٧٠ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي (ت٨١٧هـ)، ط٢، ١٩٥٢م، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر، وكذا طبعة مؤسسة الرسالة.
٤٧١ ـ القراءات وعلل النحويين فيها للإمام الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق نوال بنت إبراهيم الحلوة، رسالة ماجستير بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤١٢هـ.
٤٧٢ ـ قصد السبيل فيما في اللغة العربية من الدخيل، للعلامة محمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت١١١١هـ)، تحقيق وشرح عثمان محمود صيني، مكتبة التوبة، الرياض ١٤١٥هـ الطبعة الأولى.
٤٧٣ ـ قضاة قرطبة وعلماء أفريقية لأبي عبد الله محمد بن حارث بن أسد الخشني القيرواني الأندلسي (ت٣٦١هـ)، عني بنشره، وصححه، ووقف على طبعه السيد عزت العطار الحسيني، مكتب نشر الثقافة الإسلامية، القاهرة ١٣٧٢هـ.
٤٧٤ ـ قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر لصديق حسن خان (ت١٢٨٢هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه وعلق عليه الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي ١٤٠٤هـ.
٤٧٥ ـ القواعد المثلى في صفات الله وأسمائه الحسنى لمحمد الصالح العثيمين، مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤٠٥هـ.
٤٧٦ ـ القول في علم النجوم للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق يوسف بن محمد السعيد، دار أطلس للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠هـ.

[حرف الكاف]

٤٧٧ ـ الكافي، تأليف أبي جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكليني (ت٣٢٨هـ)، تصحيح وتعليق علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران.
٤٧٨ ـ الكافية الشافية (نونية ابن القيم) للعلامة ابن قيم الجوزية (٧٥١هـ)، عني بها عبد الله بن محمد العمير، دار ابن خزيمة، الرياض ١٤١٦هـ.
٤٧٩ ـ الكامل في التاريخ لابن الأثير (ت٦٣١هـ)، عني بمراجعته والتعليق عليه جماعة من العلماء، دار الكتاب العربي، بيروت.
٤٨٠ ـ الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت٢٨٦هـ)، تحقيق تغاريد بيضون، ونعيم زرزور، ط، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ، وكذا الطبعة التي حققها وعلق عليها محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر، الفجالة، القاهرة.

٤٨١ ـ الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي (ت٣٦٥هـ)، تحقيق يحيى مختار غزاوي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٤٠٩هـ.
٤٨٢ ـ كتاب الإيمان لابن منده (ت٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي ناصر الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠١هـ.
٤٨٣ ـ كتاب التوحيد لابن منده (ت٣٩٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور علي ناصر الفقيهي، مطابع الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، بلا تأريخ.
٤٨٤ ـ كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب ﷻ لابن خزيمة (ت٣١١هـ)، دراسة وتحقيق عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، دار الرشد، الرياض ١٤٠٨هـ.
٤٨٥ ـ كتاب الرجال لأبي العباس أحمد بن علي بن العباس النجاشي (ت٤٥٠هـ)، مكتبة الداوري، قم، جمهورية إيران.
٤٨٦ ـ كتاب الزِّينة في الكلمات الإسلامية العربية، تأليف أبو حاتم أحمد بن حمدان الرازي (ت٣٢٢هـ)، عارضه بأصوله وعلق عليه حسين بن فيض الله الهمداني اليعبري الحرازي، وحقق الجزء الثالث منه الدكتور عبد الله سلوم السامرائي، بلا اسم دار طباعة وتاريخ نشر.
٤٨٧ ـ كتاب الصفات لأبي الحسن علي بن الدارقطني (٣٨٥هـ)، وقبله كتاب النزول له، حققهما وعلق عليهما وخرج أحاديثهما الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
٤٨٨ ـ كتاب العرش للذهبي (ت٦٤٨هـ)، تحقيق محمد بن خليفة التميمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة ١٤٢٠هـ.
٤٨٩ ـ كتاب العلو للعلي العظيم وإيضاح صحيح الأخبار من سقيمها للذهبي (ت٧٤٨هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: عبد الله بن صالح البراك، دار الوطن للنشر، الرياض ١٤٢٠هـ الطبعة الأولى.
٤٩٠ ـ كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال بلا تأريخ، بغداد.
٤٩١ ـ كتاب الفُصوص، لأبي العلاء صاعد بن الحسن الربعي البغدادي (ت٤١٠ ـ ٤١٧هـ)، تحقيق عبد الوهاب التازي سعود، مطبعة فضالة ـ المحمدية، المغرب ١٩٩٣م.
٤٩٢ ـ كتاب القدر لجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي (ت٣٠١هـ)، دار ابن حزم، بيروت ١٤٢١هـ.
٤٩٣ ـ كتاب القضاء والقدر للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق محمد بن عبد الله آل عامر، مكتبة العبيكان، الرياض ١٤٢٠هـ الطبعة الأولى.
٤٩٤ ـ كتاب اللامات، تأليف أبي القاسم الزّجّاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر، بيروت ١٤٠٥هـ.

٤٩٥ ـ كتاب المحن، تأليف أبو العرب محمد بن أحمد بن تميم التميمي (ت٣٣٣هـ)، تحقيق الدكتور يحيى وهيب الجبوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤٠٨هـ الطبعة الثانية.

٤٩٦ ـ كتاب المُدَاخَل أو المداخَلات لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، تحقيق عبد العزيز الميمني الراجكوتي، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق ١٣٤٨هـ.

٤٩٧ ـ كتاب النزول لأبي الحسن علي بن الدارقطني (٣٨٥هـ)، ويليه كتاب الصفات له، حققهما وعلق عليهما وخرج أحاديثهما الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.

٤٩٨ ـ الكتاب لسيبويه (ت١٨٠هـ)، تحقيق الدكتور عبد السلام هارون، دار عالم الكتب للطباعة والنشر.

٤٩٩ ـ الكسائي إمام الكوفيين وأثره في الدراسات النحوية، تأليف عمر إبراهيم مصطفى، رسالة ماجستير بكلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٧٥م.

٥٠٠ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي (ت٥٣٨هـ)، دار المعرفة، بيروت، ومكتبة المعارف، الرياض.

٥٠١ ـ كشف الأسرار وعدة الأبرار لأبي الفضل رشيد الدين اليزدي الميبدي (ت٥٢٠هـ)، تصحيح على أصغر حكمت، انتشارات أمير كبير، طهران ١٣٦١هـ.

٥٠٢ ـ كشف الخفا ومزيل الألباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس لإسماعيل بن محمد العجلوني (ت١١٦٢هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٥١هـ الطبعة الثالثة.

٥٠٣ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ)، منشورات مكتبة المثنى، بغداد.

٥٠٤ ـ الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تحقيق محيي الدين رمضان، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠١هـ.

٥٠٥ ـ الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) للثعلبي (ت٤٢٧هـ)، دراسة وتحقيق الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢هـ الطبعة الأولى.

٥٠٦ ـ الكليات لأيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، قابله على نسخة خطية وأعده للطبع ووضع فهارسه الدكتور عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٩هـ.

٥٠٧ ـ كنز الوالد، تأليف حاتم بن إبراهيم الحامدي (ت٥٩٦هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٠٨ ـ الكنى والأسماء للإمام مسلم بن الحجاج (ت٢٦١هـ)، دراسة وتحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٤هـ.

[حرف اللام]

٥٠٩ ـ اللآلي في شرح أمالي القالي للوزير أبي عبيد البكري (ت٤٨٧هـ)، نسخه وصححه ونقحه وحقق ما فيه واستخرجه من بطون دواوين العلم عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١٠ ـ لب اللباب في تحرير الأنساب للسيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١١ ـ لباب الآداب، تأليف الأمير أسامة بن منقذ (ت٥٨٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٠هـ.

٥١٢ ـ اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير (ت٦٣٠هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥١٣ ـ اللباب في علوم الكتاب، تأليف أبو حفص عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق وتعليق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، وشارك في تحقيقه برسالته الجامعية الدكتور محمد سعد رمضان حسن، والدكتور محمد المتولي الدسوقي حرب، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥١٤ ـ لحن العوام، تأليف أبو بكر محمد بن الحسن بن مَذْحِج الزبيدي (ت٣٧٩هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٤٢٠هـ الطبعة الثانية.

٥١٥ ـ لسان العرب لابن منظور الأفريقي (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥١٦ ـ لسان الميزان للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، حقق نصوصه وعلق عليه مكتب التحقيق بإشراف محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤١٦هـ.

٥١٧ ـ لمع الأدلة لأبي البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق سعيد الأفغاني، طبعة ١٣٧٧هـ.

٥١٨ ـ لمعة الاعتقاد الهادي إلى سبيل الرشاد لابن قدامة المقدسي (ت٦٢٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه أشرف عبد المقصود، مكتبة طبرية، الرياض ١٤١٥هـ.

٥١٩ ـ لوامع الأنوار البهية للسفاريني (ت١١١٨هـ)، عليها تعليقات الشيخ عبد الرحمن أبا بطين والشيخ سليمان بن سحمان ١٩٨٥م.

٥٢٠ ـ لوامع البينات في شرح الأسماء الحسنى والصفات للفخر الرازي (ت٦٠٦هـ)، تعليق وتقديم عبد الرؤوف سعيد، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٣٩٦هـ.

[حرف الميم]

٥٢١ ـ ما اتفق لفظُه واختلف معناه، تحقيق الأستاذ العلامة عبد العزيز الميمني الرَّاجكوتي، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٣٥٠هـ.

٥٢٢ ـ ما تلحن فيه العَامَّة للكسائي (ت١٨٩هـ)، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٢م.

٥٢٣ ـ مباحث المفاضلة في العقيدة، تأليف الدكتور محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الشظيفي، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.

٥٢٤ ـ متخير الألفاظ لابن فارس (٣٨٥هـ)، تحقيق هلال ناجي، مطبعة المعارف، بغداد ١٣٩٠هـ.

٥٢٥ ـ متشابه القرآن، للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني (ت٤١٥هـ)، تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور، دار التراث، القاهرة ١٩٨٥م.

٥٢٦ ـ المثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تأليف ضياء الدين ابن الأثير الجزري (ت٦٣٧هـ)، حققه وعلق عليه الشيخ كامل محمد محمد عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.

٥٢٧ ـ مجاز القرآن لأبي عبيدة (ت٢١٠هـ)، عارضه وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٥٤م.

٥٢٨ ـ المجازات النبوية للشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٩٧١م.

٥٢٩ ـ مجالس العلماء للزجاجي (ت٣٤٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٨٣م.

٥٣٠ ـ مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف بمصر، القاهرة.

٥٣١ ـ المجالسة وجواهر العلم لأبي بكر أحمد بن مروان البغدادي (ت٣٣٣هـ)، خرج آثاره ووثق نصوصه وعلق عليه مشهور حسن سلمان، دار ابن حزم للطباعة والنشر، بيروت ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.

٥٣٢ ـ المجتنى لأبي بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، طبع بدائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند ١٣٢٨هـ.

٥٣٣ ـ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين لابن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق محمود إبراهيم، دار الوعي بحلب ١٣٩٦هـ.

٥٣٤ ـ مجلس في تفسير قوله تعالى: ﴿لَقَدْ مَنَّ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الآية، للحافظ ابن ناصر الدين الدمشقي، تعليق محمد عوامة، مؤسسة الريان، بيروت ١٤٢١هـ.

٥٣٥ ـ مجمع الأمثال للميداني (ت٥١٨هـ)، حققه وفصله وضبط غرائبه وعلق حواشيه محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر عام ١٩٥٩م.

٥٣٦ ـ مجمع البيان في علوم القرآن، تأليف أبي علي الفضل بن حسين الطبرسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٣٧٩هـ.

٥٣٧ ـ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي (ت٨٠٧هـ)، الناشر: دار الريان للتراث بالقاهرة، ودار الكتاب العربي ببيروت ١٤٠٧هـ.
٥٣٨ ـ المجمل في اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، حققه الشيخ هادي حسن حمودي، منشورات معهد المخطوطات العربية، الكويت ١٤٠٥هـ.
٥٣٩ ـ مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (ت٧٢٨هـ)، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي النجدي، وساعده ابنه محمد، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة المنورة عام ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م.
٥٤٠ ـ مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد الصالح العثيمين جمع وترتيب فهد السليمان ط١، دار الوطن، الرياض ١٤١٢هـ.
٥٤١ ـ مجموعة الرسائل الكبرى لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، مكتبة ومطبعة محمد علي صبيح وأولاده بمصر ١٩٦٦م.
٥٤٢ ـ محاسن التأويل للقاسمي (ت١٣٣٢هـ)، وقف على طبعه وتصحيحه ورقمه وخرج آياته وأحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي ط٢، دار الفكر، بيروت ١٣٩٨هـ.
٥٤٣ ـ المحاسن والمساوئ للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، حققه محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة نهضة مصر، القاهرة ١٩٦١م.
٥٤٤ ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإعراب عنها لأبي الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق علي النجدي ناصف، والدكتور عبد الحليم النجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي ط٢، ١٤٠٦هـ، دار سزكين للطباعة والنشر، تركيا.
٥٤٥ ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للقاضي الحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، قدم له وحققه وخرج أحاديثه وعلق عليه ووضع فهارسه الدكتور محمد عجاج الخطيب، دار الفكر، بيروت ١٤٠٤هـ.
٥٤٦ ـ المحرر الوجيز لابن عطية الأندلسي (ت٥٤٦هـ)، تحقيق المجلس العلمي بفاس، مطابع فضالة بالمحمدية ـ المغرب ١٤٠٣هـ الطبعة الثانية.
٥٤٧ ـ المحصول للرازي (ت٦٠٦هـ)، بتحقيق الدكتور جابر فياض العلواني، طبع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٣٩٩هـ.
٥٤٨ ـ المحنة لحنبل بن إسحاق، دراسة وتحقيق الدكتور محمد نغش، مطبعة سعدي وشنذي، القاهرة ١٤٠٣هـ.
٥٤٩ ـ المحيط في اللغة للصاحب بن عباد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق محمد حسين آل ياسين، عالم الكتب، بيروت ١٤١٤هـ.
٥٥٠ ـ مختار الصحاح للرازي (ت٦٩٣هـ)، دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة، ومؤسسة علوم القرآن بيروت ١٤٠٦هـ.

٥٥١ ـ مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة اختصره محمد بن الموصلي، تصحيح زكريا يوسف، دار المتنبي، القاهرة ١٩٨١م، وكذا طبعة دار الكتب العلمية، والطبعة التي حققها رضوان جامع رضوان.

٥٥٢ ـ مختصر العلو للعلي الغفار، اختصره وحققه وعلق عليه وخرج أحاديثه محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ودمشق ١٤٠١هـ.

٥٥٣ ـ مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين، لابن قيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق وتعليق محمد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١٤هـ.

٥٥٤ ـ مدارك التنزيل وحقائق التأويل (تفسير النسفي) للنسفي (ت٧١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت.

٥٥٥ ـ المدخل إلى السنن الكبرى للإمام أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، بيروت.

٥٥٦ ـ المدخل إلى دراسة بلاغة أهل السنة، تأليف الدكتور محمد بن علي الصامل، دار إشبيليا، الرياض ١٤١٨هـ الطبعة الأولى.

٥٥٧ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في اللغة والنحو، تأليف الدكتور مهدي المخزومي، دار المعرفة، بغداد ١٩٥٥م.

٥٥٨ ـ مذاهب فكرية معاصرة، تأليف محمد قطب، دار الشروق، القاهرة ١٤١٣هـ.

٥٥٩ ـ مذهب أهل التفويض في نصوص الصفات، عرض ونقد، تأليف أحمد بن عبد الرحمن بن عثمان القاضي، دار العاصمة، الرياض ١٤١٦هـ.

٥٦٠ ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان فيما في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان لليافعي (ت٧٦٨هـ)، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ١٩٧٠م.

٥٦١ ـ مرآة الزمان لسبط ابن الجوزي يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله التركي الحنفي (ت٦٥٤هـ)، مخطوط بالمكتبة الأزهرية برقم (٤٦٩)، وعنه مصورة على ميكروفيلم بمركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٦٨) ضمن (تاريخ وتراجم).

٥٦٢ ـ مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي (ت٣٥١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة ١٩٧٤م.

٥٦٣ ـ مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع لعبد المؤمن البغدادي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق محمد علي البجاوي، مكتبة ومطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر ١٣٧٣هـ.

٥٦٤ ـ مروج الذهب ومعادن الجوهر للمسعودي (ت٣٤٦هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت ١٤٠٢هـ.

٥٦٥ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي (ت٩١١هـ)، شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه محمد أحمد جاد المولى بك، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، وعلي محمد البجاوي، دار التراث، القاهرة.

٥٦٦ ـ مسألة سبحان لنفطويه (ت٣٢٣هـ)، حققه جمال لخضر عزون بالجامعة الإسلامية عام ١٤١٣هـ. وقدَّم له الأستاذ: عبد الرزاق العباد، والبحث لم ينشر بعد.

٥٦٧ ـ مسائل الإيمان للقاضي أبي يعلى الحنبلي (ت٤٥٨هـ)، حققه وعلق عليه سعود بن عبد العزيز الخلف، دار العاصمة، الرياض ١٤١٠هـ.

٥٦٨ ـ المسائل الاعتزالية في تفسير الكشاف للزمخشري في ضوء ما ورد في كتاب الانتصاف لابن المنير (٦٢٠ ـ ٦٨٣هـ)، عرض ونقد، إعداد الأستاذ صالح بن غرم الله الغامدي، دار الأندلس للنشر والتوزيع، حائل ١٤٢٢هـ الطبعة الثانية.

٥٦٩ ـ المسائل الحلبيات صنعة أبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تقديم وتحقيق الدكتور حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ودار المنارة بيروت ١٤٠٧هـ الطبعة الأولى.

٥٧٠ ـ مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية.

٥٧١ ـ المستدرك على الصحيحين للحاكم (ت٤٠٥هـ)، طبع ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م، دار الفكر، بيروت.

٥٧٢ ـ مستدركات أعيان الشيعة، تأليف الدكتور حسن بن محسن العاملي، دار التعارف للمطبوعات، بيروت ١٤٠٦هـ.

٥٧٣ ـ المستصفى من علم الأصول لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور حمزة زهير حافظ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ١٤١٣هـ.

٥٧٤ ـ المستطرف من كل فن مستظرف، تأليف شهاب الدين محمد بن أحمد بن أبي الفتح الأبشيهي (ت٨٥٠هـ)، راجعه الأستاذ عبد العزيز سيد الأهل، ملتزم الطبع والنشر: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، القاهرة.

٥٧٥ ـ المستفاد من ذيل تاريخ بغداد لابن النجار (ت٦٤٣هـ)، انتقاء كاتبه أحمد بن أيبك بن عبد الله الحسيني المعروف بابن الدمياطي (ت٧٤٩هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور قيصر أبو فرح دي ـ فل، مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند ١٣٩٩هـ.

٥٧٦ ـ المُستقصى في أمثال العرب لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق الدكتور عبد المعيد خان، دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد الدكن، الهند ١٩٦٢م.

٥٧٧ ـ مسند البزار المسمى بالبحر الزخار للبزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق محفوظ الرحمن زين الله، مؤسسة علوم القرآن، بيروت ١٤٠٩هـ الطبعة الأولى.

٥٧٨ ـ مسند الشاميين للطبراني (ت٣٦٠هـ)، حققه وخرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٩هـ.

٥٧٩ ـ مسند الفردوس للديلمي (ت٥٠٩هـ)، تحقيق محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٦هـ.

٥٨٠ ـ المسند لأبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، حقَّقه وخرَّج أحاديثه حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق ١٤٠٤هـ.

٥٨١ ـ المسند لأبي داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، دار المعرفة، بيروت.

٥٨٢ ـ المسند للإمام أحمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، الطبعة الخامسة، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ، وكذا الطبعة المحققة التي حققها شعيب الارناؤوط مع آخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٥٨٣ ـ الموسوعة العربية الميسرة والموسعة، تأليف ياسين صلاواتي، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت ١٤٢٢هـ الطبعة الأولى.

٥٨٤ ـ مشاهير علماء الأمصار، تصنيف محمد بن حبان البستي (ت٣٥٤هـ)، عنى بتصحيحه م. فلايشهمر، دار الكتب العلمية، بيروت.

٥٨٥ ـ مشكاة المصابيح للخطيب التبريزي (ت٧٣٧هـ)، بتحقيق محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٥هـ الطبعة الثالثة.

٥٨٦ ـ المصابيح في تفسير القرآن للوزير أبي القاسم الحسين بن علي، مخطوط في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية برقم (٢/ ٢٠٦ ـ ٢٠٧/ ٢٠٠٢).

٥٨٧ ـ مصباح الزّجَاجة في زوائد ابن ماجه للبوصيري (ت٨٤٠هـ)، تحقيق وتعليق موسى محمد علي، والدكتور عزت علي عطية، مطبعة إحسان بالقاهرة.

٥٨٨ ـ المصنف لابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تقديم وضبط كمال يوسف الحوت ط١، ١٤٠٩هـ، دار التراث، بيروت.

٥٨٩ ـ المصنف لعبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت٢١١هـ)، عني بتحقيق نصوصه وتخريج أحاديثه والتعليق عليه حبيب الرحمن الأعظمي، توزيع المكتب الإسلامي، بيروت ١٤٠٣هـ.

٥٩٠ ـ المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق ودراسة وتخريج الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التويجري، دار العاصمة ودار الغيث، الرياض ١٤١٩هـ.

٥٩١ ـ مطمح الأنفس ومسرح التأنس في ملح أهل الأندلس، تأليف الوزير أبي نصر الفتح بن خاقان (ت٥٢٩هـ)، دراسة وتحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٣هـ.

٥٩٢ ـ المعاجم العربية للدكتور عبد الله درويش، المكتبة الفيصلية، مكة المكرمة ١٤٠٦هـ.

٥٩٣ ـ المعارف لابن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، حققه وقدم له الدكتور ثروت عكاشة، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الرابعة.

٥٩٤ ـ معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تأليف عبد الرحمن بن محمد بن الدباغ (ت٦٩٩هـ)، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٦٨م.

٥٩٥ ـ معالم التنزيل للبغوي (ت٥١٦هـ)، حققه وخرج أحاديثه محمود عبد الله النمر، وعثمان جمعة ضميرية، وسليمان مسلم الحرش، دار طيبة للنشر والتوزيع ١٤٠٩هـ.

٥٩٦ ـ معالم السنن لأبي سليمان الخطابي (ت٣٨٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٠١هـ ـ ١٩٨٠م.

٥٩٧ ـ معالم العلماء لابن شهرآشوب المازندراني (ت٤٨٩هـ)، منشورات المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٠هـ.

٥٩٨ ـ معاني الحروف للرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الفتاح شلبي، دار الشروق ١٤٠٤هـ.

٥٩٩ ـ معاني القرآن الكريم للنحاس (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد علي الصابوني، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٨هـ.

٦٠٠ ـ معاني القرآن تأليف علي بن حمزة الكسائي (ت١٨٩هـ)، جمع وترتيب الدكتور عيسى شحاته، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ١٩٩٨م.

٦٠١ ـ معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٦٠٢ ـ معاني القرآن للأخفش (ت٢١٥هـ)، تحقيق الدكتور فائز فارس، الطبعة الثالثة، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م.

٦٠٣ ـ معاني القرآن وإعرابه للزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار عالم الكتب.

٦٠٤ ـ معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تأليف عبد الرحيم بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة بمصر ١٣٦٧هـ.

٦٠٥ ـ المعتزلة وأصولهم الخمسة، تأليف عواد بن عبد الله المعتق، دار العاصمة، الرياض ١٤٠٩هـ.

٦٠٦ ـ معجم الأدباء، تأليف ياقوت الحموي الرومي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٣م.

٦٠٧ ـ المعجم الأوسط للطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض ١٤٠٥هـ.

٦٠٨ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت للطباعة والنشر، ١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م.

٦٠٩ ـ معجم الشعراء للمرزباني (ت٣٨٤هـ)، حققه الدكتور ف. كرنكو، وأضاف إليه من البداية (المؤتلف والمختلف) للآمدي، ونشره حسام الدين القدسي بالقاهرة عام ١٣٥٤هـ.

٦١٠ ـ معجم الفلاسفة تأليف جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، لبنان.

٦١١ ـ المعجم الفلسفي، تأليف الدكتور جميل صليبا، الشركة العالمية للكتاب، بيروت ١٩٩٤م.

٦١٢ ـ المعجم الفلسفي، تأليف مراد وهبة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٩م الطبعة الثالثة.

٦١٣ ـ معجم القراءات القرآنية إعداد: أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، دار عالم الكتب، بيروت ١٩٩٧م.

٦١٤ ـ المعجم الكبير للطبراني (ت٣٦٠هـ)، خرج أحاديثه حمدي عبد المجيد السلفي، الدار العربية للطباعة، الجمهورية العراقية.

٦١٥ ـ معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى، بغداد، ودار إحياء التراث العربي، بيروت، وكذلك طبعة مؤسسة الرسالة.

٦١٦ ـ معجم المصطلحات العربية في اللغة والأدب، تأليف مجدي وهبة وكامل المهندس، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٨٤م.

٦١٧ ـ معجم المصطلحات العلمية والفنية، تأليف يوسف خياط، دار الجيل، ودار لسان العرب، بيروت، لبنان.

٦١٨ ـ معجم المناهي اللفظية لبكر بن عبد الله أبو زيد، دار العاصمة، الرياض ١٤١٧هـ.

٦١٩ ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع لأبي عبيد البكري (ت٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى حجازي السقا، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٦٢٠ ـ معجم مقاييس اللغة لابن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق وضبط عبد السلام هارون، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ١٩٦٩م.

٦٢١ ـ معرفة الثقات للعجلي (ت٢٦١هـ)، بترتيب السبكي والهيثمي مع زيادات ابن حجر، دراسة وتحقيق عبد العليم البستوي، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٥هـ.

٦٢٢ ـ معرفة السنن والآثار للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، وثق أصوله وخرج حديثه وقارن مسائله وصنع فهارسه وعلق عليه الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة الأولى، القاهرة ١٤١١هـ.

٦٢٣ ـ معرفة الصحابة لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق ودراسة محمد راضي ابن حاج عثمان، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

٦٢٤ ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأمصار للإمام الذهبي (ت٦٤٨هـ)، حققه وقيد نصوصه وعلق عليه بشار عواد معروف، وشعيب الأرناؤط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٠٨هـ.

٦٢٥ ـ المعرفة والتاريخ لأبي يوسف يعقوب بن إسحاق الفسوي (ت٢٧٧هـ)، حققه وعلق عليه الدكتور أكرم ضياء العمري، مكتبة الدار بالمدينة المنورة ١٤١٠هـ.

٦٢٦ ـ المغنى في أبواب العدل والتوحيد للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمداني (ت٤١٥هـ)، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة.

٦٢٧ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، وبهامشه حاشية الشيخ محمد الأمير، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

٦٢٨ ـ المغني في الضعفاء للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق الدكتور نور الدين عتر، دار المعارف، حلب ١٩٧١م.

٦٢٩ ـ المغني لابن قدامة الحنبلي (ت٦٢٥هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، دار عالم الكتب، الرياض ١٤١٧هـ.

٦٣٠ ـ مفاتيح الغيب (التفسير الكبير) للرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٦٣١ ـ مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم، تأليف طاش كبري زاده (ت٩٦٨هـ)، ط١، ١٩٨٥م، دار الكتب العلمية، بيروت.

٦٣٢ ـ مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة لابن القيم الجوزية (ت٧٥١هـ)، تحقيق سيد إبراهيم وعلي محمد، ط١، ١٤١٤هـ، دار الحديث، القاهرة.

٦٣٣ ـ المفردات للراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق صفوان عدنان داوودي، دار القلم، دمشق ١٤١٢هـ.

٦٣٤ ـ المفسرون بين التأويل والإثبات في آيات الصفات، تأليف محمد بن عبد الرحمن المغراوي، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤٢٠هـ.

٦٣٥ ـ مقاتل الطالبيين، لأبي الفرج الأصفهاني (ت٣٥٦هـ)، تحقيق أحمد صقر، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٦٣٦ ـ مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري (ت٣٢٤هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت، وصيدا، ١٤١٩هـ.

٦٣٧ ـ مقالة التشبيه وموقف أهل السنة منها، تأليف دكتور جابر بن إدريس بن علي أمير، أضواء السلف، الرياض.

٦٣٨ ـ مقامات أبي الفضل بديع الزمان الهمذاني، تقديم وشرح الشيخ محمد عبده، المطبعة الكاثوليكية، ط٤، بيروت ١٩٥٨م.

٦٣٩ ـ المقتضب للمبرد (ت٢٨٦هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة ١٤٠٥هـ.

٦٤٠ ـ المقتنى في سرد أسماء الكنى للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد صالح عبد العزيز المراد، نشره المجلس العلمي لإحياء التراث الإسلامي بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ.

٦٤١ ـ مقدمة ابن الصلاح ومحاسن الاصطلاح، تحقيق الدكتورة عائشة عبد الرحمن بنت الشاطئ، دار المعارف، القاهرة.

٦٤٢ ـ مقدمة ابن خلدون للعلامة عبد الرحمن بن محمد بن خلدون (ت٨٠٨هـ)، ط، دار الشعب، القاهرة، وكذا، ط، دار الفكر، بيروت ١٤٢١هـ بتحقيق الأستاذ خليل شحادة.

٦٤٣ ـ مقدمة الصِّحاح، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٧٩م.

٦٤٤ ـ مقدمة تهذيب اللغة لأحمد عبد الغفور عطار، دار مصر للطباعة، القاهرة ١٣٧٦هـ.

٦٤٥ ـ المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد لابن مفلح الحنبلي (ت٨٨٤هـ)، تحقيق الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٠هـ الطبعة الأولى.

٦٤٦ ـ المقصد الأسنى في شرح الأسماء الحسنى للغزالي (ت٥٠٥هـ)، بعناية بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي للنشر والتوزيع، قبرص ١٤٠٧هـ.

٦٤٧ ـ مقصورة ابن دريد، بحث تاريخي أدبي مقارن، تأليف أحمد عبد الغفور عطار، دار مصر للطباعة ١٩٥٦م.

٦٤٨ ـ المقفى الكبير لأحمد بن علي تقي الدين المقريزي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق محمد اليعلاوي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٤١١هـ.

٦٤٩ ـ الملاحن لابن دريد (ت) تحقيق الدكتور عبد الإله نبهان، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٩٦م.

٦٥٠ ـ الملل والنحل للشهرستاني (ت٥٤٨هـ)، صححه وعلق عليه الأستاذ أحمد فهمي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ.

٦٥١ ـ مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، مكتبة الخانجي بمصر ١٣٩٩هـ.

٦٥٢ ـ مناقب الإمام الشافعي للبيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة ١٩٧١م الطبعة الأولى.

٦٥٣ ـ مناقب الإمام الشافعي، تأليف الإمام فخر الدين الرازي محمد بن عمر بن الحسين (ت٦٠٦هـ)، تحقيق الدكتور أحمد حجازي السقا، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م.

٦٥٤ ـ مناهج البحث العلمي، تأليف عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت ١٩٧٧م الطبعة الثالثة.

٦٥٥ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق ودراسة محمد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، وراجعه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢هـ.
٦٥٦ ـ المنحى الاعتزالي في البيان وإعجاز القرآن، تأليف أحمد أبو زيد، مكتبة المعارف، الرباط ١٩٨٦م.
٦٥٧ ـ المنصف (شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف للمازني)، تحقيق وتعليق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٩هـ الطبعة الأولى.
٦٥٨ ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء صنعة أبي الحسن حازم القرطاجي (ت٦٨٤هـ)، تقديم وتحقيق محمد الحبيب ابن الخوجة، دار الكتب الشرقية، تونس.
٦٥٩ ـ منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية لابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق الدكتور محمد رشاد سالم، أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض ١٤١١هـ.
٦٦٠ ـ منهاج الطَّالبين للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق وتعليق الدكتور أحمد بن عبد العزيز الحداد، دار البشائر الإسلامية، بيروت ١٤١٢هـ الطبعة الأولى.
٦٦١ ـ منهاج الكرامة في إثبات الإمامة لابن المطهر الحسن بن يوسف الحلي (ت٧٢٦هـ)، طهران ١٨٨٠م.
٦٦٢ ـ المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج للنووي (ت٦٧٦هـ)، دار الريان للتراث، القاهرة ١٤٠٧هـ. الطبعة الأولى.
٦٦٣ ـ المنهاج في شعب الإيمان للحليمي (ت٤٠٣هـ)، تحقيق حلمي محمد فوده، دار الفكر، بيروت ١٣٩٩هـ الطبعة الأولى.
٦٦٤ ـ منهج أبي سعيد السيرافي في شرح كتاب سيبويه، تأليف الدكتور محمد عبد اللطيف البكاء، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
٦٦٥ ـ منهج أهل السنة والجماعة ومنهج الأشاعرة في توحيد الله تعالى، تأليف خالد عبد اللطيف محمد نور، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٤١٦هـ.
٦٦٦ ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، تأليف أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العليمي الحنبلي (ت٩٢٨هـ)، أشرف على تحقيق الكتاب وتخريج أحاديثه عبد القادر الأرناؤوط، وحققه مجموعة من الدكاترة، مكتبة الرشد، الرياض.
٦٦٧ ـ منهج الإمام مالك في إثبات العقيدة إعداد سعود بن عبد العزيز الدعجان، الناشر: مكتبة ابن تيمية بالقاهرة توزيع مكتبة العلم بجدة ١٤١٦هـ الطبعة الأولى.
٦٦٨ ـ منهج الاستدلال على مسائل الاعتقاد عند أهل السنة والجماعة، تأليف عثمان بن علي حسن، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٢هـ.

٦٦٩ ـ منهج الجدل والمناظرة في تقرير مسائل الاعتقاد، تأليف الدكتور عثمان علي حسن، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٠هـ.

٦٧٠ ـ المنهج السلفي، تعريفه، تاريخه، مجالاته، قواعده، خصائصه، تأليف د. مفرح بن سليمان القوسي، دار الفضيلة، الرياض ١٤٢٢هـ.

٦٧١ ـ منهج كتابة التاريخ الإسلامي مع دراسة لتطور التدوين ومناهج المؤرخين، تأليف الدكتور محمد بن صامل السلمي، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٠٦هـ.

٦٧٢ ـ المنية والأمل لأحمد بن يحيى المرتضي، تحقيق عصام الدين محمد علي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية ١٩٨٥م.

٦٧٣ ـ الموافقات تصنيف العلامة المحقق أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، ضبط نصه وقدم له وعلق عليه وخرج أحاديثه أبو عبيدة مشهور حسن آل سلمان، دار ابن عفان للنشر والتوزيع، الخبر ١٤١٧هـ الطبعة الأولى.

٦٧٤ ـ المواقف في علم الكلام للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، دار عالم الكتب، بيروت.

٦٧٥ ـ الموسوعة العربية العالمية، الناشر: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٦هـ.

٦٧٦ ـ الموسوعة الفلسفية، تأليف عبد المنعم الحفني، دار ابن زيدون، بيروت، لبنان.

٦٧٧ ـ الموضوعات لابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان، المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ١٣٨٦هـ.

٦٧٨ ـ الموطأ للإمام مالك (ت١٧٩هـ)، رواية يحيى الليثي، صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه محمد فؤاد عبد الباقي، المكتبة الثقافية، بيروت ١٤٠٨هـ.

٦٧٩ ـ موقف أهل السنة والجماعة من أهل الأهواء والبدع، تأليف الدكتور إبراهيم بن عامر الرحيلي، مكتبة الغرباء الأثرية بالمدينة المنورة ١٤١٥هـ.

٦٨٠ ـ موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة عرضاً ونقداً، تأليف سليمان بن صالح بن عبد العزيز الغصن، دار العاصمة، الرياض ١٤١٦هـ.

٦٨١ ـ موقف متصوفة أفريقيا وزُهَّادها من الاحتلال العبيدي، تأليف أبي لبابة حسين، دار اللواء، الرياض ١٣٩٩هـ.

٦٨٢ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق على محمد البجاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، وكذا طبعة دار الكتب العلمية بتحقيق مجموعة من العلماء.

٦٨٣ ـ الميسر والقداح لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، نسخه وصححه وعلق عليه ووضع فهارسه السيد محب الدين الخطيب، المطبعة السلفية ومكتبتها، القاهرة ١٣٨٥هـ.

٦٨٤ ـ المُعَرَّب من الكلام الأعجمي على حروف المعجم للجواليقي (ت٥٤٠هـ)، حققه الدكتور ف. عبد الرحيم، دار القلم، دمشق، ١٤١٠هـ.
٦٨٥ ـ المُغْرِب في حلى المَغْرِب، تأليف علي بن موسى بن سعيد الأندلسي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق الدكتور شوقي ضيف، القاهرة ١٩٥٥م.
٦٨٦ ـ المُفهم لِمَا أشكل من صحيح مسلم للقرطبي (ت٦٥٦هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له محيي الدين مستو، وأحمد محمد السيد، ويوسف علي بديوي، ومحمود إبراهيم بزال، دار ابن كثير ودار الكلم الطيب، بيروت ودمشق ١٤١٧هـ.

[حرف النون]

٦٨٧ ـ الناسخ والمنسوخ في كتاب الله ﷻ واختلاف العلماء في ذلك لأبي جعفر النحاس (ت٣٢٨هـ)، دراسة وتحقيق الدكتور سليمان بن إبراهيم اللاحم، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٢هـ الطبعة الأولى.
٦٨٨ ـ النبوات لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت٧٢٨هـ)، تحقيق محمد عبد الرحمن عوض، دار الكتاب العربي، بيروت ١٤١١هـ.
٦٨٩ ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة (ت٨٧٤هـ)، تأليف جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي (ت٨٧٤هـ)، قدَّم له وعلق عليه محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٣هـ الطبعة الأولى.
٦٩٠ ـ النحو وكتب التفسير، تأليف الدكتور إبراهيم عبد الله رفيدة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، ١٩٩٠م الطبعة الثالثة.
٦٩١ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة، القاهرة، وكذا دار الفكر العربي، القاهرة ١٤١٨هـ.
٦٩٢ ـ نشأة النحو ص: (٢٧) تأليف الشيخ محمد الطنطاوي، دار الندوة الجديدة، بلا تأريخ.
٦٩٣ ـ النشر في القراءات العشر لابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت.
٦٩٤ ـ نشوار المحاضرة وأخبار المذاكرة للقاضي أبي علي المحسن بن علي التنوخي (ت٣٨٤هـ)، اختصره وهذَّبه إبراهيم بن عبد الله الحازمي، دار الشريف للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٦هـ.
٦٩٥ ـ النظام الفريد على جوهرة التوحيد (وهو حاشية على إتحاف المريد لعبد السلام اللقاني) تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، دار العلم للملايين، حلب ١٤١١هـ.
٦٩٦ ـ نظرات لغوية في القرآن الكريم، تأليف أ. د. صالح بن حسين العايد، دار إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض ١٤٢٣هـ الطبعة الثانية.

٦٩٧ ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تأليف الشيخ أحمد بن محمد المقري التلمساني، دار صادر، بيروت ١٩٦٨م.

٦٩٨ ـ نفطويه ودوره في الكتابة والتاريخ، تأليف أكرم ضياء العمري، من غير اسم دار نشر، ولا تاريخ نشر.

٦٩٩ ـ نقد المذهب التجريبي، تأليف محمد طاهر آل شبير، مكتبة الهلال، بيروت ١٩٨٧م.

٧٠٠ ـ نقد المسلمين للثنوية والمجوس مع الردِّ على ابن المقفع، أو(الرَّد على الزنديق اللعين ابن المقفع عليه لعنة الله آمين)، تأليف القاسم بن إبراهيم العلوي الرَّسي (ت٢٤٦هـ)، تحقيق إمام حنفي عبد الله، دار الآفاق الجديدة، القاهرة ١٤٢٠هـ.

٧٠١ ـ نقض الإمام أبي سعيد الدارمي على المريسي الجهمي العنيد، للدارمي (ت٢٨٥هـ)، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه الدكتور رشيد بن حسن الألمعي، مكتبة الرشد، الرياض ١٤١٨هـ. وكذا الطبعة التي حققها وعلق عليها وخرج أحاديثها منصور بن عبد العزيز السِّماري، مكتبة أضواء السلف، الرياض ١٤١٩هـ.

٧٠٢ ـ النكت في إعجاز القرآن لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٦هـ)، ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن، حققها وعلق عليها محمد خلف الله، والدكتور محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، القاهرة، الطبعة الثالثة.

٧٠٣ ـ النكت والعيون للماوردي (ت٤٥٠هـ)، راجعه وعلق عليه السيد عبد المقصود إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت.

٧٠٤ ـ نهاية الأرب في فنون الأدب، تأليف شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب النويري (ت٧٣٣هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.

٧٠٥ ـ النهاية في الفتن والملاحم لابن كثير (ت٧٧٤هـ)، تحقيق محمد فهيم أبو عبيه، مكتبة النصر الحديثة بالرياض ١٩٦٨م.

٧٠٦ ـ النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية بمصر.

٧٠٧ ـ النهج الأسمى في شرح الأسماء الحسنى، تأليف محمد بن حمد الحمود، مكتبة الإمام الذهبي، الكويت الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.

٧٠٨ ـ نوادر المخطوطات تحقيق عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة ١٣٩٢هـ.

٧٠٩ ـ النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق سعيد الشرتوني، دار الكتاب العربي، بيروت ١٩٦٧م.

٧١٠ ـ نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء، تأليف أبي عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، اختصار أبي المحاسن يوسف بن أحمد بن محمود الحافظ اليغموري (ت٦٧٣هـ)، عني بتحقيقه رُوْدُلْف زلهايم، دار النشر فرانتس شتاينر ـ فيسبادان ـ ألمانيا، ١٩٤٦م ـ ١٣٨٤هـ.

[حرف الهاء]

٧١١ ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي (ت١٣٣٦هـ)، منشورات مكتبة المثنى، بغداد ١٩٥١م.

[حرف الواو]

٧١٢ ـ الوافي بالوفيات لخليل بن أيبك الصفدي (ت٦٧٤هـ)، باعتناء هلموت ريتر، دار النشر فرانزشتايتر، شتوتغارت، ألمانيا ١٩٩١م، وكذلك الطبعة الكاملة التي حققها أحمد الأرناؤط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٠هـ.

٧١٣ ـ وسطية أهل السنة بين الفرق، تأليف الدكتور محمد باكريم محمد با عبد الله، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض ١٤١٥هـ.

٧١٤ ـ وفيات الأعيان وأنباء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خَلِّكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق الدكتور إحسان عباس، دار صادر، بيروت ١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م.

[حرف الياء]

٧١٥ ـ ياقوتة الصراط في تفسير غريب القرآن لأبي عمر محمد بن عبد الواحد الزاهد المعروف بغلام ثعلب (ت٣٤٥هـ)، حققه وقدَّم له الدكتور محمد بن يعقوب التركستاني، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى ١٤٢٣هـ.

٧١٦ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تأليف أبي منصور عبد الملك الثعالبي النيسابوري (ت٤٢٩هـ)، شرح وتحقيق الدكتور مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٣هـ الطبعة الأولى.

٧١٧ ـ يونس البصري، حياته وآثاره ومذاهبه، تأليف أحمد مكي الأنصاري، دار المعارف، القاهرة ١٣٩٣هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة

الباب الأول
سياق من كان على منهج أهل السنة والجماعة في تقرير العقيدة، وفيه تسعة وعشرون مبحثاً

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع الصفحة

الباب الثاني
سياق من كان على منهج المعتزلة أو اتهم بشيء من مبادئهم على الترتيب الزمني، وفيه واحد وعشرون مبحثاً

الموضوع	الصفحة

الباب الثالث

سياق من اضطرب منهجه في أمر الصفات، وشابه الأشاعرة في إثبات بعض الصفات وتأويل البعض منها، مع موافقته لأهل السنة في المسائل العقدية الأخرى، وفيه سبعة مباحث

الموضوع | الصفحة

الموضوع | الصفحة

الباب الرابع
سياق من اتهم ببدع أخرى كالقول برأي الخوارج، والتشيع، والرفض، والباطنية، وكذا الفسق، والزندقة، مع مناقشة ذلك وتحريره على الترتيب الزمني، وفيه ثلاثة عشر مبحثاً

الموضوع | الصفحة